

أصول العلاقات السياسية الدولية

الدكتور

أحمد سويلم العمري

استاذ العلاقات السياسية الدولية
ورئيس قسم معهد العلوم السياسية
بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

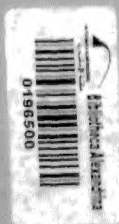
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٩٥٧

مطبعة الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع مرسى قويس (مطار الدقي، القاهرة)

طبعة الأولى ١٩٥٧م



اهداءات ١٩٩٩

مكتبة

ا.د محمد الحميد بدوي

القاضي بمحكمة العدل الدولية

أصول العلاقات السياسية الدولية

الدكتور

أحمد سويلم العمري

استاذ العلاقات السياسية الدولية
ورئيس قسم معهد العلوم السياسية
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

حقول الطبغ مطبوعة للكتاب

١٩٥٧

مكتبة الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٩٥٧ شارع مريوط (مما القبة سابقا)

طبعة الأولى ١٩٥٧ شارع مريوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن مادة العلاقات السياسية الدولية فرع من علم السياسة، وشقي فروع علم السياسة مواد حديثة العهد في الدراسات الجامعية ، وكانت دراسات العلاقات السياسية وتحليلاتها وبحث تطوراتها في ضوء القانون الدولي وكذلك العكس حتى عهد قريب ضمن دائرة محدودة لفريق من كتاب السياسة ورجال الصحافة والقلم الذين انصرفوا إلى الكتابة في علاقات الدول بعضها ببعض ، وطارقوا بحكم عملهم أبواب الدوائر الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية ومكاتب رجال السياسة والحكم . كما عرض بعض المفكرين للأسرة الدولية ولعلاقات أعضائها وتوثيق صلاتهم أو توتر تلك العلاقات واشتداد الأزمات وقيام المنازعات وما يجب عمله في هذا الصدد لصالح السلام العالمي في سياق دراساتهم للمجتمعات البشرية وسائر فروع علم الاجتماع التي تتصل بالجماعات .

وأدى إلى توجيه الأذهان نحو دراسة منتظمة على أسس علمية والعمل على علاج مشكلاتها علاجاً سليماً بعيداً عن الهوى تشابك المصالح منذ أواخر القرن الماضي واتساع نطاق علاقات الدول بعضها ببعض مع اشتداد تنافسها وتسابقها في سبيل التسلط وتعاقب الأزمات واستفحالها وقيام حروب طاحنة وثورات أشد فتكاً من الحروب واندلاع ثيران حريين عالميتين ضروسين لا يزال يقاسى العالم شرورهما وبجز الأفراد عن تلافى الكوارث والازمات دون معونة الدولة وحسن استعداد الدول العظمى ومساهمة

الهيئات الدولية المختلفة مع بروز شبح التدمير الشامل للمدينة نتيجة التوسع في إنتاج الأسلحة الذرية وغيرها من الأسلحة الفتاكة .

ولم تعد الدراسات مجرد كتابات ذات اغراض تنبيء عن روح الكاتب وميوله بل تحولت إلى بحوث مصادرهما ثقافات متنوعة تقوم على الاجتماع والاقتصاد والتاريخ والقانون وروح الجماعات وحياة الساسة والزعماء ، وتستند إلى مراجع ذات ألوان واتجاهات شتى كالمراسلات الدبلوماسية ومحاضر اجتماع المؤتمرات ومناقشات الوفود والأعمال التحضيرية للمعاهدات والاتفاقات والتشريعات والمعاهدات والاتفاقات الدولية والعرف والقانون الدولي ومذكرات الساسة وبحوث الفقهاء والمفكرين وتعليقات ذوى الرؤى التخصصيين وشتى مقالات الدوريات وأذاعات المسؤولين والمعلقين وميزانيات الحكومات وخاصة ما يتناول التسلح والحرب الكلية والاقتصاد الموجه وبرامح الاكتفاء الذاتى وبحوث التطورات والجهود الاقتصادية والتبادل التجارى وغير ذلك من البيانات التى تدل على سير سفينة السياسة واتجاه الريح ومدى حسن التفاهم فى الأسرة الدولية .

وأصبح الاهتمام بالعلاقات الدولية هو اهتمام بحياة المرء لحقن دماؤه ، فدراساتها تهدف فى النهاية إلى معرفة بيت الداء فى المنازعات المسلحة لتفاديها وتجنب العالم ويلات الحروب وازهاق الملايين من أرواح البشر ، وهذا الاهتمام يتضح فى الأسرة وسائر أعضائها ، فأن رب الأسرة يهيمه ان تسير الحياة سيرا معطرد النجاح يرفرف على ربوعها السلام الذى يكفل لها السعادة واستمرار نمو الجنس البشرى ورفاهته المادية والمعنوية ، ودراسة العلاقات الدولية هى المرشد إلى حالة الصحة والمرض فى الميدان الدولى .

وهذا الاهتمام يتضح فى دوائر الأعمال والمال فلعلاقات الدولية أثرها

القوى في تبادل المنافع والتعاون بين الجماعات وفي التجارة الدولية، وإن توترت العلاقات بين الدول ثم شوب نيران الحرب بينها يؤديان إلى اضطراب الأسواق ونزول الائتمان أو ارتفاعها ارتفاعاً بالغاً واختفاء السلع والمعدن النفيس والتهافت على سحب الودائع وكف يد الائتمان عن تشجيع المشروعات وتدهور أسعار الأوراق المالية في البورصات واختلال الميزان التجاري وتهديد الشعوب بالجماعات وعجز ميزانيات الحكومات ونوم المدخرين بالديون العامة التي سرعان ما تهوى قيمتها بتدهور قيمة النقد ونوم الممولين بتحمل اعباء الضرائب المطردة الزيادة مما يعرقل نشاط المشروعات والادخار، ويتطلب الأمر إذا أضيف إلى ذلك استفحال خطر البطالة والتفادى في الاتفاق على التسليح مبادرة الجماعة الدولية باتشال العالم الذي تردى في حمة التصب السياسي والاحتقاد والتأثر والاطماع من وهمة الازمات والحروب والدمار إذا أريد للجنس البشرى السلامة والازدهار وللبنية استمرار ابناء زهورها وقطف ثمراتها .

وهذا الاهتمام يتضح أيضاً في أروقة المصالح والدواوين الحكومية فأداة الدولة تحتاج إلى رعاية خاصة إبان التوتر السياسي، كما أن الاستعداد للطوارئ وضرورة الإسراع في درتها حتى لا تؤخذ البلاد على غرة وغدراً في حرب غير عادلة يتطلبان برنامجاً خاصاً يختلف وضعه عن حالة السلام وسهولة الحياة ودعتها في عهد التفاهم التام بين الدول، فالحرب اليوم حرب شاملة أساسها تعبئة كافة موارد الأمة لمواجهة العدوان فهي حرب الكل ضد الكل .

وهذا الاهتمام يتضح كذلك في شتى الدوائر الثقافية والعلمية وبين الفنيين، فالعلاقات السياسية الدولية وثيقة الصلة بمختلف نواحي النشاط

العلمي والفني في الدولة وحسن التفاهم بين الدول أو تنافرها وتدابرها لها أثرهما في معاملات الناس وفي التبادل الثقافي والتعاون العلمي وتدير شئون الأسرة والفرد والدولة واعداد العدة للمستقبل وتوجيه البحوث العلمية وتجارب المعامل ، ولا غنى للشباب المثقف بوجه عام عن الإلمام باتجاهات السياسة الدولية ، وحبذا أن يدرس مبادئها لكي يمكنه تفهم نواحيها المختلفة كلما عرض له أمر جديد أو طرأ تحول فيها تبعاً لتطور الحياة السياسية ، هذه الحياة الدائمة الحركة والنشاط .

وتدرس فروع علم السياسة بما في ذلك العلاقات السياسية الدولية في جل الكليات والمعاهد النظرية في كافة البلدان المتمدينة اليوم ، كما تعدد معاهد التخصص التي تقصر جهودها على تدريس هذه العلوم بتوسع حسب ماجاء في قرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية للعلوم السياسية وشتى الجمعيات الأهلية لهذه العلوم وعلى رأسها الجمعية الدولية برعاية هيئة اليونسكو ، وتتلخص فروع علم السياسة أو العلوم السياسية كما يقول البعض وفق ما قرره المؤتمران الدوليان للعلوم السياسية وقد عقدا في لهاي سنة ١٩٥٢ وفي استوكهلم سنة ١٩٥٥ فيما يأتي : النظريات السياسية وتتناول شتى الآراء الأكاديمية لاتجاهات السياسة وتاريخ الأفكار السياسية ، والنظم السياسية وتتناول الدساتير والحكومة المركزية والحكومة المحلية والنظم البلدية والإدارة العامة والوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة والنظم السياسية المقارنة ، والأحزاب والجماعات والرأي العام وتتناول الأحزاب السياسية والجماعات والطبقات والهيئات والجمعيات والاتحادات والانتخابات ومساهمة المواطن في النشاط الحكومي والاداري والرأي العام ، والعلاقات الدولية وتتناول السياسة الدولية والنظم والهيئات الدولية والقانون الدولي .

ويتطلب الإلمام بالمواد السالفة الذكر وخاصة العلاقات الدولية تدعيمها بدراسات تاريخية واجتماعية واقتصادية وجغرافية لها صلة بتطوراتها وبحوثها حتى يمكن هضمها ، وفي مقدمتها دراسة الاقتصاد الدولي والتاريخ الدبلوماسي والسياسي والدعاية السياسية وأثرها في الجماعات والجغرافيا الاقتصادية والسياسية والتشريعات الاجتماعية وتاريخ الأفكار الاجتماعية والاقتصادية ونظم التجارة الدولية وتشريعاتها .

وقد نزلت كثير من الكليات النظرية مثال ذلك كليات الحقوق في بلدان شتى عن آرائها الثابتة التي لا تززع في وجوب قصر مناهجها على العلوم القانونية التقليدية وأدبجت في هذه البرامج في السنوات الأخيرة شتى فروع علم السياسة ، وعينت عناية خاصة بتدريس العلاقات الدولية كأداة تطبيقية للقانون الدولي ولتطور الحياة في الجماعات البشرية ولعلاقتها الاقتصادية ، وذلك تمشياً مع اتجاهات العالم الحديث وحتى يلم الطالب بأحداث اليوم ويسير السقينة السياسية .

وأصبحت مسابقات وامتحانات القبول في الوظائف والأعمال الحكومية وخلافها تدج ضمن المواد التي يسأل فيها الطلاب شتى فروع علم السياسة وفي طليعتها العلاقات الدولية ونظم الحكومات .

كما أن الاهتمام بتربية المواطن تربية ديموقراطية وهو ضمن مقاصد الأمم المتحدة حدا إلى العناية بتغذية عقله بشتى فروع علم السياسة حتى تشبع نفسه بروح التعاون والتعايش السلى ويرفرر التحاب والتآزر يحتاجه العريضين على المواطنين في مختلف البلدان بلا اعتبار للفروق المذهبية والسياسية ، وهذه غاية اليونسكو إحدى منظمات الأمم المتحدة ، وهي تتم بالتبادل الثقافي بين البلدان و يأنشاء الجمعيات الاهلية للعلوم السياسية مع اتباعها للجمعية الدولية للعلوم السياسية برعاية الهيئة المذكورة ، وهذه الجمعية تعقد

مؤتمرات دولية دورية تمثل فيها شتى الجمعيات الأهلية للعلوم السياسية والجامعات والمعاهد المتخصصة في العلوم السياسية وكافة الهيئات العلمية المشتغلة بهذه المواد ، وتبحث في هذه المؤتمرات حالة العلوم السياسية ومستقبلها ، كما يقوم المتخصصون الذين يشتركون فيها بدراسات شتى تتخذ أوضاعاً علمية بعيدة عن التحيز وفق جدول أعمال المؤتمر ، وفي طليعة المسائل التي توضع موضعاً من الاعتبار البحوث الخاصة بالعلاقات الدولية . وليس من الصعوبة بمكان التعرف على أهداف مادة العلاقات الدولية ، غير أنه زيادة في الفائدة يحسن أن توضح أهدافها فيما يأتي :-

تبحث مادة العلاقات الدولية وتحلل شتى الصلات التي تربط البلدان والجماعات السياسية بعضها ببعض وتطوراتها وتحدد موقف كل من الأسرة الدولية وتبين أثر هذه الصلات في الحياة السياسية من تقام وصفاً إلى تنافر وجفاء ، وما تتمخض عنه العلاقات والأحداث من رسم لمعاملات الدول سواء عن طريق الاتفاقات الدولية والمعاهدات أو عن طريق العرف الدولي ومبادئ الأخلاق ، كما تعالج هذه المادة الحديثة العهد كدراسة علمية منتظمة أمراض الأسرة الدولية وما يحوق بهامن أخطار لتجنب البشرية والمدنية العنار والدمار والاندثار نتيجة المبالغة في التسليح وصناعة الأسلحة الفتاككة الماضية بما في ذلك الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، وهي تعرض لأراء الكتاب والمفكرين الذين سالت أقلامهم على مدى العصور لحقن دماء البشرية واستتباب الأمن الدولي وإقامة صرح سلام عالمي . وهدف هذه المادة سيادة السلام وشخصها الجماعة السياسية ، بصفة مباشرة والفرد بصفة غير مباشرة ككلية من خلايا الجماعة السياسية وذلك دفاعاً عن حق هذا الفرد وحرية في الحياة باعتباره منشيء الجماعة السياسية و باعث الحياة فيها ، فهي تدرس والحالة هذه صفات وتطورات وحاجات المجتمع البشري السياسية

لتضميد جراح الفرد المادية والمعنوية ورفع مستواه عن طريق السلام .
وهكذا نرى أن العلاقات السياسية الدولية وسيرها بما يلائم توطيد
السلام وتوثيق عرى التعاون بين مختلف الشعوب في مقدمة ما يشغل
أذهان المتخصصين وأساتذة الجامعات وطلابها فضلا عن المفكرين وكبار
الكتاب اليوم .

وان مشكلات العالم الحديث والدستور الذى يناسبها هما العلة والدواء
الذى يعالجها ، والامم اليوم أحوج منها فى أى وقت مضى إلى المبادرة
بوضع أسس سليمة للتعاون السياسى والاقتصادى والثقافى بينها لتضميد
جراحها المتسببة عن الحروب والأزمات ، ويمهد لهذا التعاون اطراد
سرعة المواصلات وتزايد وسائلها وتنوعها وتقريب المسافات البعيدة من
أدى الأرض إلى أقصاها .

غير أن كفاح الدول الكبرى فى سبيل السيطرة على المادة الأولية
والأسواق ومسالك البر والبحر والاستئثار بمناطق النفوذ وإقامة قواعد
عسكرية وإدخال دول صغيرة ضمن دائرتها وتكوين تلك من الدول الواقعة
فى مجموعتها الشمسية لتأييد سلطانها بين الأسرة الدولية وفى المنظمات الدولية
وداخل الأمم المتحدة وتدعيم سلطانها بالأحلاف والاتفاقات العسكرية
لترجح كفتها فى الصراع الدولى ولتصبح على تمام الآية لحوض غمار القتال
فى الساعة التى تختارها ، وتعدد الظروف التى أدت وتؤدى إلى الاحتكاك
والتنازع ووسائل الحرب الحديثة ونتائجها وما تجره من ويلات وخراب
وإزهاق أرواح الملايين من زهرة شباب الأمم التى تقود المدنية ، ودك
معالم الحضارة المادية التى تنفياً ظللها دكا شاملا ، وزوال معالم الحياة فى
بلدان برمتها بفعل غارة جوية أو قنبلة ذرية كما شاهدنا فى الحرب العالمية
الثانية فى نصف برلين وهمبورج وكولن وكوفنترى بفعل قاذفات القنابل
والقلاع الطائرة وزوال هوراشيا وناجازاكي بفعل القنابل الذرية . كل هذه

الظواهر والأحداث أقلق وتقلق الساسة وذوى الرأى وتقض مضاجعهم وتحفزهم إلى سرعة العمل متضامنين لوضع حد لقلق الإنسانية وآلامها ، ولاستثمار تقدمنا المادى بما يساعد على توثيق روابط التعاون بين الأمم . ومن أصدق الصور على فظاعة الحروب اليوم وضرورة وضع حد لها وعلاج الجشع السيامى وتدعيم القانون الدولى العام ماحل بألمانيا بعد أن ألقت بسلاحها بلا قيد ولا شرط ، فقد شاهد المظفرون الذين تغفلوا فى قلبها وزاروا مدنها الصناعية الكبرى وقد كانت عامرة ، خراباً بلقماً ، ووجدوها تنح من بناها ، إذ دمرت جل مصانعها ونسفت دورها وتحفها وآثارها التى كانت خير شاهد على تطور المدنية من عهد بعث العلوم إلى اليوم فتحولت من شجرة يانعة وارقة الاثنان مقعمة حياة وقوة كأنها شجرة الزيتون الباسقة ، تلك الشجرة الشعبية المحبوبة هناك التى ترمز الى ألمانيا وأهلها الى فضمة سوداء وقد احترقت عن آخرها تشير الى أن : هنا كانت ألمانيا . وربأنا مثل ذلك فى خرائب روسيا ومدنها وقراها ووديانها المزدهرة التى كانت ساحات للمعارك والكر والفر أو هدفاً حرياً لاختضاع العدو وإذلاله أو سلباً للتسلط على مستعمرات الشرق وكسر شوكة الدول المتحالفة هناك ، وعم التدمير والحريق ونق البوم أيضاً فى المدن الصناعية فى غرب أوروبا التى اتخذت مطية لتحطيم الجيش النازى وتدمير أداة الحرب الألمانية وخاصة فى مرافىء الغزو بجنوب إيطاليا وغرب فرنسا حيث هبطت فيها القوات المتحالفة لطرد موجات المد النازية ، وكذلك فى العواصم الكبرى ككلندن التى سطت عليها اسراب الطائرات بغية تدمير الرأس المدبرة التى تقود الحرب وتنظم إدارة دفتها حتى ينتهى الامر بالتسليم ، وأيضاً فى شتى المواطن التى اتخذت وسيلة لتسهيل عمليات الغزو وفتح جبهات جديدة تنهك من قوى العدو المحتل لينتهى به الامر إلى

الهزيمة ، وتكررت هذه الصورة البشعة في الحرب الكورية بين الشمال والجنوب وتدمير كثير من معالم العمران نتيجة كفاف المثل السياسية وتبادل انتصارات الشمال والجنوب وتدخل الغرب حفظاً لنفوذه في الشرق الأقصى في صورة تنفيذ قرار مجلس الأمن حفظاً للسلام والأمن الدولي ، وشهدت العاصمة سيول التي تبادلتها جيوش الشيوعية والقوى الدولية للأمم المتحدة أبشع وسائل الفتك والتدمير .

والخلاصة فما خلفته الحربان العالميتان الأولى والثانية من خسائر جسيمة يصعب تعويضها ومن مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة التعقيد حدت إلى المبادرة بالعمل على اتساع مجال القانون الدولي وضرورة تدعيم اختصاصاته وسلطاته ومدته بقوة معنوية ومادية لاحترام نصوصه وقيام خلق سياسى دول له أثره فى رأى العام العالمى وإلى التفكير فى صياغة دستور عالمى شامل ينظم العلاقات الدولية على وتيرة الدساتير القومية التى بنيت على حقوق الإنسان . وهدف هذا الدستور ما يأتى :-

(١) أن يجعل هذه العلاقات أكثر إنسانية وعدالة ويسوى بين شخصيات الدول أمام القانون من الناحيتين النظرية والعملية ، ويقوى رأى العام العالمى ، وينشر بين الشعوب روحاً جديدة لها اعتبارها فى الاصغاء إليها لتلغى المنازعات المسلحة لتصبح أساس الخلق السياسى الدولى .

(٢) أن يحاول الحد من استغلال الأمم القوية للضعيفة واستنزاف ثرواتها وتسخير أبنائها لسلطان التوسع والاستعمار ولصالح الصناعات الغريبة وخاصة الثقيلة التى لا يشتد ساعدها ويتضاعف نشاطها إلا لتصبح نذير شر مستطير وإيذاناً بإشغال نيران الحرب بعد إعداد الأسلحة وسائر معدات القتال اللازمة .

(٣) أن يذل قصارى جهده فى نبذ الحروب وتسوية الخلافات بين

الدول بالحسن بواسطة هيئة عالمية لها هيئتها واحترامها، وقراراتها تصبح ليست مجرد حبر على ورق، وإنما تكون مشمولة بالصيغة التنفيذية ومعززة بالقوة التي تجعلها سارية المفعول، وليس من الضرورة بمكان أن تكون هذه القوة فاتكة جبارة بل يكفي أن تكون رمزاً للخلق السياسي الدولي الذي ينبذ الحروب ويجعل مرتكبها كالمهزومين بالنسبة للدين .

وعصر اليوم عصر مضطرب يفرق العالم خلاله في لجج عميقة من الدماء، ويكاد يستخدم القتال باستمرار ويحقق الساسة اطماعهم من التوسع ويثرى كبار زجال الاعمال وتنعم شركات الاحتكار بالامتياز بالمال والنفوذ على حساب عرق الشعوب ودموعهم وتصاب امبراطوريات بالتخمة على حساب أخرى تصاب بفقر الدم بل قد تقضى وتزول من العالم كما حصل للامبرطورية العثمانية وللامبرطورية النمسا والمجر في الحرب العالمية الاولى، وكما حصل لمانيا النازية بتقطع أو صالها في الحرب العالمية الثانية، ولا تعير الاطماع السياسية وزناً لأرواقه الدماء وتدمير الثروات والقضاء على المدن الزاهرة العامرة وشلل التعاون الدولي والتجارة العالمية وتكيد الحكومات والشعوب مالا طاقة لها به من نفقات وتعويضات الحروب وتشتيت شمل الاسرات وازدحام المستشفيات والمستوصفات بالمشوهين والعجزة والمقعدين من جر حي الحرب وانتشار صحارى الموت تكسوها الصليبان الخشبية وهى البطاقة المشثومة للحرب تركها أينما مرت ، فكل هذا ثانوى في سبيل التسلط والاستعمار والتعطش إلى الاستئثار بموارد المواد الأولية والثروات .

ودر استنا ترمى إلى بيان الخطوات التي سارتها العلاقات السياسية الدولية منذ القدم إلى يومنا هذا ، مع الاهتمام والتوسع في بحث أصول أو طبيعة العلاقات السياسية الحديثة منذ قيام الثورة الفرنسية والنداء بحقوق الانسان، وأثر هذه الحقوق في سيادة الشعب وساطانهم ، وما أضفته نظرية السيادة

هذه على العلاقات الدولية في سيرها المتند وتوازتها أو توترها وصنعها، ثم مع مقارنة روح القانون العام فيما بعد الثورة الفرنسية بروحه القائمة اليوم، باعتبار أن هذه الحقوق قد بثت في الشعوب الوعي والقوة والحيوية بجعلها صاحبة السيادة والسلطان في إدارة شئونها والبث في مصائرهما والتصويت للسلام أو الحرب، ولم تعد كالكرة صولجائها رغبات السادة والامراء أو كالأريشة في مهب اطماع الحكام، فهي! فاتحة عهد جديد من الثورة والحرية، ولكنه مع الأسف أصيب بصدمات شديدة من جراء الاطماع الاستعمارية للإمبراطوريات الصناعية وصار بين مطرقة صراع المثل المتضادة للكتلتين وسندانها.

وقد توخينا في بحثنا تحليل شتى التحولات التي دخلت على العلاقات السياسية قديمها وحديثها، حتى يمكن في ضوءها معرفة كيف سار القانون الدولي في طريق النمو والازدهار، وكيف تحول من مجرد عرف متبع في بعض الأحوال إلى قانون يشرع شيء من العزيمة وحسن النية بقرب تويبه تبويماً شاملاً؟ وكيف أنبثقت منه موافيق حسن التفاهم والوئام بين الأمم، كما بينا في دراساتنا نمو الرأي العام العالمي وأثره في السياسة الدولية وفي إقامة خلق سياسي سليم، ولم ننفل بهذه المناسبة بيان جهود بعض الساسة في وضع حد للنزاعات المسلحة والحروب، مع شرح صعوبة الوصول إلى الهدف وأن السبيل لا تزال تعترضها العقبات الجسام.

ولم نفتنا كذلك بيان أثر العلاقات السياسية الدولية في الحروب قديمها وحديثها وكيف يرعزع شيطان النزاعات المسلحة ما تبنيه الإنسانية بمجهودها وكفاحها من مبادئ سامية هي الحجر الأساسي للقانون العام، وبيننا أيضاً شدة الحاجة إلى أحكام القانون الدولي في حالة النزاع المسلح، وشرحنا قضية السلام ونبد التطاحن والحروب وتأثير الرأي العام في توجيه العلاقات السياسية اليوم، وكيف اتسع نطاق القانون الدولي ونشر جناحيه العريضين على الأمم في المألين القديم والحديث؟ وكيف أصبح وقد كان

مقصوراً على بعض الأمم المتمدنية ، قانوناً عالمياً يطوى في ثوبه التفضاض الواسع مختلف الأمم كبيرها وصغيرها ، والخلاصة كيف نجحت وتطورت فلسفة السلام منذ روما القديمة إلى يومنا هذا ؟ .

وعتينا يبحث النواحي السياسية لتطور العلاقات بين الأمم منذ العصور القديمة حتى يومنا هذا ولتطور القانون الدولي لفكرة السلام تبعاً لتطور العلاقات ونموها المطرد ونشاطها الحديث ، ولسير العالم نحو المدنية وتشابك مصالح الأمم وشدة حاجة الأفراد والمجماعات إلى التضافر والتعاون على التخفيف من ويلات الانسانية ومتاعبها ، ولنشأة عصبية الأمم وجودها ثم فشلها فقيام نظام هيئة الأمم المتحدة اليوم مكانها .

ولقد أعرنا اهتماماً خاصاً بمختلف معالم النشاط السياسي الدولي الحديث لا سيما التوازن السياسي والمصالح المشتركة وسلطان مجموعة الدول العظمى والتحالف وتكوين الجبهات والتكتل وسياسة الطويق ، وبيننا ما لهذه السياسة من آثار سيئة في سياسة السلام ، وكذا شرحنا ورعات أوروبا اليوم وإزماتها من جراء حربين عالميتين وسيرها نحو الاضمحلال وفقدان سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم وما لا نقول نجمها من أثر في تحول دقة النشاط وتغيير أوضاع التنافس السياسي الدولي وطبيعة العلاقات الدولية ، وأزمات عالمنا الحاضر تبعاً لصبغ العالم بالمدنية الغربية ونحوها إلى مدنية عامة هي مدنية عالم اليوم .

ويستطيع القارئ أن يرى في ضوء هذا العرض والتحليل نمو الرأي العام للشعوب والخلق السياسي الدولي وروح القانون العام وتطور القواعد المنظمة للعلاقات الدولية تبعاً للتحويلات السياسية والاقتصادية والفكرية وسير التيارات السياسية الأوروبية وفيما وراء البحار وفي العالم الجديد ونشأة فكرة السلام والأمن الدولي وتوق الشعوب إلى تحقيقها وحملها إلى دائرة التنفيذ . ولم تغفل دراسة أمهات مشكلات عالمنا الحالي ، كما بينا كيف أنه يتوقف

على الإخلاص في حلها انتفشاح السحب الكثيفة التي تخيم على العالم العربي العليل وتغرقل سيره نحو النقاها والعودة بعد ما ضمدت جراحه والتأمت إلى نشاطه السالف ، وكيف أنه لفض المنازعات السياسية بين الأمم واستتباب السلام يجب المبادرة بحل أسباب التنازع الاقتصادي والقضاء على مختلف عوامل الازمة الاقتصادية العالمية الطاحنة السابقة على الحرب العالمية الثانية وكذا القضاء على المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي خلفتها الحرب الأخيرة ، كما لم ننفل في عرضنا دراسة أثر الفوضى الدولية في السلام العالمي وأن هذه الفوضى التي تم عن الجشع السيامي سيقضى عليها تدريجياً بقوة الرأي العام العالمي وتضافر الدول في سبيل احترام رغبة المواطن من مختلف أمم الأرض في العيش في أمن وطمأنينة وتلافى الاشتباكات المسلحة التي قد يستفحل أمرها وتؤدي إلى فناء المدينة ، وعيننا عناية بالغة بتحليل أزمات حياة اليوم التي جاءت في أعقاب الفوضى الدولية والحروب العامة ، وهي تهدد عالمنا الحالي إذا استمر التوتر على حاله ولم تخف حدته ، وقد تنشب الحرب العامة تودي بملايين الأرواح وتذهب بالثروات والادخار وتقلب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب وترك معالم المدينة الحديثة قاعاً صفصفاً تنعى من بناها ، وهذه تجارب البشرية القاسية كل ما يقرب من ريع قرن ، ويرى القارىء خلال سطور دراساتنا السؤال الذي يتردد على ألسنة العامة والخاصة اليوم : ما موقف الشعوب والحكومات حيال هذه الآفات ؟ ويرى خلالها أيضاً محاولات لمكافحتها في سبيل استتباب السلام على أساس أن الوقاية خير من العلاج .

وكتابتنا هذا وهو يبحث شتى الموضوعات التي أسلفنا ذكرها تحت عنوان « أصول العلاقات السياسية الدولية » ، وهو يشتمل على خمسة مباحث وهي :-

- ١ - المبحث الأول « سير العلاقات السياسية الدولية ونموها » .
- ٢ - المبحث الثاني « عوامل الخير والشر في السلام والحرب » .
- ٣ - المبحث الثالث « سياسة المخالفات والمصالح المشتركة ومجموعة الدول العظمى والسلام المسلح » .
- ٤ - المبحث الرابع « أزمات عالم اليوم » .
- ٥ - المبحث الخامس « التيارات الدولية في عالم اليوم » .

ملحوظة (بمناسبة مراجع الدراسة وطرق البحث)

توخينا في بحوثنا أن نسقي من مناهل متعددة أن نرد موارد متنوعة حتى يمكننا الإلمام بناحية دراستنا إلاماً دقيقاً واستقصاء النتائج واستنباط الأفكار واستقراء الأحداث السياسية وتحليل الحوادث دون مواربة أو تحيز بعد موازنة شتى الآراء والتعليقات عليها ومذكرات الساسة وكتابات المفكرين من مختلف المشارب والألوان، ولم نتردد في عرضها في ضوء آراء المتخصصين والمتفهمين في العلاقات الدولية وسائر فروع العلوم السياسية والقانون العام والقانون الدولي العام .

وحاولنا أن نلجأ إلى المصادر التي تعتبر عمدة في الموضوعات التي طرقتها وهي منشعبة الاتجاهات منها الرجعية ومنها المعتدلة ومنها أيضاً الاشتراكية والمتطرفة، ولم نر أي الثغرات إلى مهارات الاتحاد السياسية والكرامية الدفينة بين الحكومات بسبب الحروب أو المثل فنظرنا إليها من قبة البحث العلبي دون أن نزل إلى مغازاتها الضيقة حتى لا تتأثر بحوثنا بروح البغضاء فيضعف شأنها

وقد لجأنا في دراستنا التاريخية والسياسية إلى مؤلفات وبحوث أساطين الكتاب وكبار المؤرخين والمفكرين والذين اختصوا في دراسات التطورات السياسية والاجتماعية والأزمات نذكر منهم أميل بورجوا *Emile Bourgeois* وشينجر *Spengler* وسينوس *Seignobos* ومارليو *Marlio* وبول فاليري *Valéry* وأندريه سيجفريد *André Stegffried* وهولاند روز *Holland Rose* وكار *Carr*، وبرتراند رسل *Bertrand Russell*

ولاسكي *Laskey* ونهرو *Nehru* وزلياكوس *Zelliacus*

وفيما يختص بدراساتنا القانونية كان نبراسنا مؤلفات عدة لكبار

كتاب القانون العام والقانون الدولي العام أمثال : *Fauchille* وسيل *Scelle* وجنت *Genet* وبوليتس *Politis* ومركين جيزوفيتش *Niboyet* ونيوايه *La Pradelle* ولابراديل *Merkine-Guetzéitch* وبادفان *Badesvant* ولوفور *Le Fur* وواينيم *Oppenheim* وروس *Ross* والقاريز *Alvarez* وسبير *Sibert* وكارقاربه *Cavarré* وكيلسين *Kelsen* وشارل روسو *Charles Rousseau* وفيشر *Visscher* وغيرهم واستعنا بموسوعات عدة في علم السياسة والتاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسية الدولية ، نذكر منها المجموعة الروسية المترجمة إلى الفرنسية تحت إشراف الأستاذ بوتكين *Potiemkine* بعنوان تاريخ الدبلوماسية *Histoire de la Diplomatie* والمجموعة الفرنسية تحت إشراف رينوفان *Renouvin* بعنوان تاريخ العلاقات الدولية *Histoire des Relations Internationales* وشقي مطبوعات ونشرات المعهد الملكي البريطاني للمسائل العالمية في لندن .

The Royal Institute of International Affairs

وطائفة من القواميس والمؤلفات الأمريكية والفرنسية للمعاهد والمؤسسات المتخصصة هناك ، نذكر منها المؤسسة الأهلية للعلوم السياسية في فرنسا لمعاونته دراسات العلوم السياسية بمعهد الدراسات السياسية التابع لجامعة باريس .

وقد صدرنا كل بحث بمراجعته الخاصة به مستقلة وعلى حدة ، كما ذكرنا بعض المراجع في هوامش البحوث وحواشها ، وقد أوردنا المراجع في الهوامش والحواشي للضرورة القصوى وعلى سبيل التمثيل لا الحصر . ودونا المراجع بالعربية والفرنسية والانجليزية كاملة في حالة ذكرها لأول مرة واكتفينا بتدوينها بالعربية في حالة تكرارها .

وراعينا أن نلم بأطراف الموضوع من كافة نواحيه وفق آراء المعتدلين والمتطرفين والرجيمين والاشتراكيين دون أن تتأثر كتاباتنا برأى أو تحيز لفكرة كما سبق ان بينا الا في ضوء الحقيقة ودفاعاً عن قضايا الشعوب الصغيرة، وحقوق الانسان والخلق والضمير الدوليين ، ورغبة في ترجيح كفة الامن النوى والسلام ووقاية العالم شرور حروب شاملة مدعرة قضى من جرائها البشرية ، وكذلك في سبيل خدمة مادة « العلاقات السياسية الدولية » ، وهى مادة حديثة العهد متشعبة المقاوِز صعبة المسالك غزيرة على دقتها واختلاف وجهات نظر كتابها ، وهى دسمة في تطوراتها واحداثها شحيحة عزيزة فى عبرها وما يمكن ان يستخلص منها لكى تتمشى الواقعية مع العدالة والامن النوى والسلام العالمى الذى تحمل به البشرية منذ العصور السحيقة .

وأملنا ان نكون فى عاولتنا الثانية هذه فى الكتابة فى أصول العلاقات السياسية الدولية قد نمجنا فى جعل هذه المادة فى متناول الدراسات المصرية العلية واللغة العربية ، هذه اللغة الواسعة الافق الغزيرة المادة التى قدمت الى أوروبا فى العصور الوسطى ذبذة علوم الاقدمين وبحوثهم وفلسفة اليونان فكانت نبراسا للبدنية الغربية بوضعها القائم اليوم ، هذه المدنية التى أصبحت تبعا لسرعة المواصلات وانتقال الافكار وتشابك المصالح مدنية عالمية .

المبحث الأول

سیر العلاقات الثیابئیة الذولیة ونموها

أهم مراجع البحث الأول

« الجماعة الانسانية ومثلها وسياستها » لبرتراند راسيل، جزء واحد، لندن

١٩٥٤

" *Human Society in Ethics & Politics* " by B. Russell 1 vol.
London 1954

« أجرومية السياسة » لالاسكي، جزء واحد، لندن ١٩٤٨

" *Grammar of Politics* " by Lasky, 1 vol. London 1948.

« الفلسفات السياسية » لأكسي، جزء واحد نيويورك ١٩٤٩

" *Political Philosophies* " by Maxey, 1 vol New York 1949.

« تاريخ الحضارة العالمية » لسوين، جزء واحد، لندن ١٩٤٧

" *A History of World Civilisation* " by Swain, 1 vol. London
1947.

« القوى السياسية العامة » بإشراف لاثام، جزء واحد، نيويورك ١٩٥٢

" *Major Foreign Powers* " Under the general editorship of
Latham, 1 vol, New York 1952.

« العلاقات الدولية » لالمير وبركينز، جزء واحد، لندن ١٩٥٤

" *International Relations* " by Palmer & Perkins, 1 vol,
London 1954

« السياسة الدولية » ليدل فورد وفكولن، جزء واحد، نيويورك ١٩٥٤

" *International Politics* " by Padelford & Lincoln, 1 vol,
New York 1954

« القوى السياسية » لشوارزنبرجر، جزء واحد، لندن ١٩٥١

" *Power Politics* " by Schwarzenberger, 1 vol, London 1951

« السياسة بين الشعوب » لورجنثان، جزء واحد، نيويورك ١٩٥٤

" *Politics Among Nations* " by Morgenthau, 1 vol, New
York 1954.

« تاريخ العلاقات الدولية » بأشراف وينوفان ، ستة أجزاء ، باريس سنة

١٩٥٣ و ١٩٥٥

"Histoire des Relations Internationales" Sous la direction de Renouvin, 6 vols, Paris 1953-1955.

« التاريخ الدبلوماسي » لدروز ودوروزيل ، جزآن ، باريس ١٩٥٢ و ١٩٥٣

" Histoire Diplomatique" par Drozet Duroselle, 2 vols, Paris 1952 et 1953

« مجموعة تصوم في القانون الدولي العام » لاندرو وشكلاند ؛ جزء واحد باريس

١٩٢٨

"Recueils et Textes de Droit International Public" par Le Fur et Chklaver, 1 vol, Paris 1928

« تاريخ الدبلوماسية » بأشراف بيوتكين ترجمة فرنسية ؛ ثلاثة أجزاء ؛

باريس ١٩٤٦ و ١٩٤٧

" Histoire de la Diplomatie" Sous la direction de Potiemkine, 8 vols, Paris 1946, 1947.

« نظريات وحقائق في القانون الدولي العام » ليفيشير ، جزء واحد ، باريس

١٩٥٣

" Theories et Realités Internationales" par Visscher, 1 vol, Paris 1953.

« النظم الدولية » لرويت ، جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٥

" Institutions Internationales" par Reuter, 1 vol, Paris 1955.

« القانون الدولي العام » لروسو ؛ جزء واحد ، باريس ١٩٥٣

" Droit International Public" par Ch. Rousseau, 1 vol, Paris 1953.

« أساطين قانون الجماعات ونظرياته » لاليراديل ؛ جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٠

" Maître et Doctrine du Droit des Gens" par A. De La Pradelle, 1 vol, Paris 1950.

« الجماعة الدولية » لروبيكه ، جزء واحد ، جنيف ١٩٤٧

" La Communauté Internationale " par Röpke. 1 vol, Genève 1947.

« آخر أمل للإنسان » لبرتراند راسيل ، ترجمة فرنسية جزء واحد ، باريس .

١٩٥٢

" *Les Dernieres Chances de l'Homme* " par B. Russell, Tr. Française, 1 vol, Paris 1952.

« نظرات في عالمنا الحاضر » لفاليري ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥

" *Régards sur le Monde Actuel* " par Valery. 1 vol, Paris 1945.

« اضطلال الغرب » لشبنجلر ؛ ترجمة فرنسية . جزء ١ . باريس ١٩٤٨

" *Le Declin de l'Occident* " par Spengler, Tr. Française, 2 vols Paris 1948.

« تاريخ الفلسفة الغرب » لراسيل . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٢

" *Histoire de la philosophie Occidentale* " par Russell, Tr. Française, 1 vol, Paris 1948.

« للدنية تحت الاختبار » لتويني . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥١

" *Le Civilisation à l'Epreuve* " par Toynbee, Tr. Française, 1 vol, Paris 1951.

« الجغرافيا السياسية الاقتصادية للجوع » لـ كاسترو ، ترجمة فرنسية ، جزء واحد

باريس ١٩٤٩

" *Geopolitique de la Faim* " par De Castro, Tr. Française, 1 vol, Paris 1949

« الدائرة الجهنمية » لمارليو . جزء واحد . باريس ١٩٥١

" *Le Cercle Infernal* " par Marlio, 1 vol, Paris 1951

« ثورة أمس وليوم وفد » لمارليو . جزء واحد . نيويورك ١٩٤٣

" *La Revolution d'Hier, d'Aujourd'hui et de Demain* " par Marlio, 1 vol, New York 1943.

« الحرب والدنية » لتويني . ترجمة الى الفرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٣

" *Guerre et Civilisation* " par Toynbee, Tr. Française. 1 vol, Paris 1953.

« المؤلفات السياسة الكبرى » لثفاليه . جزء واحد . باريس ١٩٤٨

" *Le Grandes Oeuvres Politiques* " par Chevallier, 1 vol, Paris 1948.

محاضرات الدكتوراه في تاريخ الافكار السياسية بكلية الحقوق بجامعة باريس
لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ لثفاليه

Cours d'Histoire des Idées Politiques Faculté de Droit de Paris
1952-1953- par Chevallier

(السياسة الخارجية وأسسها) باشراف دوروزيل . جزء واحد . باريس ١٩٥٤

" *La Politique Etrangere et ses Fondements* " Sous la Direction
de Puroselle, 1 vol, Paris 1954

« اعادة بناء العالم » لبرومفيلد . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٤

" *Le Monde a Refaire* " par Bromfield, Tr. Française, 1 vol,
Paris 1954.

مراجع من المجلات والدوريات والبحوث

« المسائل الدولية » مجلة شهرية . يصدرها معهد العلاقات الدولية الأمريكية بلندن
International Affairs, Published by The Royal Institute of
International Affairs every month.

« العلاقات الخارجية » مجلة سياسية أمريكية تصدر كل ثلاثة أشهر بنويورك
Foreign Affairs An American Quarterly Review. New York.

« مجلة العلوم السياسية » تصدرها كلية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا كل ثلاثة أشهر
"Political Science Quarterly" Published by The Faculty of
Political Science, Columbia University

« مجلة الشرق الاوسط » معهد الشرق الاوسط بواشنطن . تصدر كل ثلاثة شهور
في واشنطن

" *The Middle East Journal* " Published by The Middle East
Institute, Washington.

« مجلة المآلین » تصدر كل نصف شهر . باريس

" La Revue des Deux Mondes " publiée chaque Quinzaine, Paris.

« الناس والعالم » تصدر كل شهر . باريس

" Hommes et Monde " Mensuelle, Paris

« السياسة الخارجية » تصدر كل شهر ، باريس

" Politique Etrangère " Mensuelle, Paris.

« مجلة باريس » تصدر كل شهر . باريس

" Revue de Paris " Mensuelle, Paris.

« المحاضرات » مجلة شهرية تصدر في باريس

" Les Annales Conferancia " Revue Mensuelle, Paris

المبحث الأول سير العلاقات السياسية الدولية ونموها

الجماعات السياسية وسير العلاقات الدولية — الحرب والسياسة الدولية —
تنظيم العلاقات الدولية علما وعملا — الطابع السياسي الحاضر — الثورة
الجديدة في العلاقات السياسية الدولية

خلاصة

الجماعات السياسية وسير العلاقات الدولية

العلاقات الدولية دائمة السير والنمو منذ التاريخ الغابر، وهى الظل الذى
يقع الانسان فى حركاته وسكناته وحاجاته وتبادل المنافع، والانسان كما هو
معروف كائن سيامى لا يمكنه بأى حال من الاحوال ان يعيش بمعزل عن
بنى جنسه ويعنى بحاجاته دون اللجوء إلى تبادل المنافع والتعاون المادى
والمعنوى، وهذه الحاجة التى تتبع تزايد رغبته وعمله على اشباعها مع ارتقائه
سلم المدنية ونشاط انتاجه هى التى دفعت به إلى تكوين الجماعة السياسية التى
نشأت بحكم العوامل الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والسياسية
منذ فجر المدنية .

غير ان هذه العلاقات، وهى أحد أساليب الحياة فى المجرى السياسى
الذى تسير فيه البشرية كجماعات متلائمة متماسكة أو هى شرايين تبادل المنافع

المادية والمعنوية وتهتم الانسان إلى أبعد حد ككائن سياسى ، كثيرا ما يصيبها التصدع تبعاً للاطباع السياسية وجشع الجماعات والحكومات وسوء تقديرها العوامل المحيطة بها واتباعها أساليب من الحيلة ضيقة الاقترى الى اجابة رغبة عاجلة أو علاج مشكلة قومية علاجاً مؤقتاً دون اعتبار للعامل الأساسى فى سلامة البشرية ، وهو وجوب العمل على وضع أسس قوية لتعاون الجماعات السياسية وتأزرها ، وقد حدثت هذه العوامل الى اضطراب هذه العلاقات وخروجها من وضعها الطبيعى الى ساحة المنازعات والتطاحن والحروب .

وطالما شابته هذه العلاقات ، التى رمت أغراضها الطيبة إلى تعاون البشرية إلى أقصى حد فى توزيع منتجات قرائنها وثمرات جهودها وتثمين ثروتها واستخراج الخيرات من ينابيع الأرض وتسخيرها لصالح الإنسان وتبادلها ، قسوة وعنف وخروج عن القانون الطبيعى للانسانية ولا احترام حقوق الغير وفق ما يمل به الخلق القويم والضمير ، تحقيقاً لشهوة جامحة نحو الاستئثار بالمنفعة وطمع القبائل الرحل مثلاً فى رخاء تنعم به شعوب تسكن الوديان ذات مدنات عريقة وملك عريض ، كما رأينا فى سطو القبائل الرحل القادمة من آسيا على الوديان الغنية للدانوب وسائر أملاك روما القديمة ، وكما شاهدنا فى دخول أوروبا ديار الهنود الجر عنة وتدميرها بلا شفقة للاستيلاء على الذهب والكنوز هناك بعد الاستكشاف الجغرافى وقيامها بنفس الفعال فى الهند وأفريقيا وأقصى آسيا ، وكما نرى اليوم فى تطبيق مبادئ المجال الحيوى واشغال الحروب العامة استجابة لنهم توسع دول المحور (ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان) زعماء بأن أراضيها تضيّق بالأهلين وهى فى حاجة إلى أراضٍ حديثة لاسكان الصدد

المطرذ الزيادة وإطعامهم من خيرات هذه الاراضى الغنية بمواردها، وهذه دعاية للتوسع وذريعة للحرب كان يمكن تفاديها عن طريق تعاون اقتصادى واسع النطاق بين مختلف بلدان العالم، فإن الصناعات الألمانية واليابانية والمنتجات الإيطالية لا شك يمكنها فى جو من العلاقات السياسية الطيبة والحرية الاقتصادية أن تروج وتدر على أربابها الربح بدلا من الخراب الذى تجره الحروب الحديثة.

وكا نرى فى الاستعمار الذى فى وسعه فى سبيل المادة الأولية والقواعد العسكرية وتدعيم سلطانه بالأحلاف للمحافظة على موارد الثروة التى يريد بأى ثمن الاستئثار بها يكبد العالم خسائر مادية جسيمة علاوة على اعتدائه على خيرات الشعوب وأمنها وعرقلة تقدمها وما يترتب على ذلك من إضرار بالتقدم العالمى، وهذه الخسائر تتمثل فى الحروب الاستعمارية العامة التى تدك معالم الثروات وتنتشر الكوارث والبؤس وتهدد الرأسمالية الصناعية فى الصميم، هذه الرأسمالية التى يعمل الاستعمار على تدعيمها فيقضى عليها بزيادة حرصه على نموها، وفى التجارب السياسية العالمية ما يدل بوضوح على أن الرأسمالية لا تعنى ضرورة قيام الاستعمار وسفك الدماء فى سبيل تأييد سلطانه، فهناك دول ترعرعت ثرواتها وقوى ادخارها ونشطت تجارتها الخارجية وراجت صناعاتها دون ما حاجة إلى الاستعمار الذى عاشت بعيدة عنه نذكر منها سويسرة والسويد والدنمارك والنرويج*، وهذا بما يدل على أن الاستعمار الحديث ليست دوافعها رأسمالية أو اقتصادية لحسب بل هى سياسية أيضا، كما أنه ليس بما لا مفر منه أن تصطدم الشعوب وتتصارع وهى تبشر نشاطها الاقتصادى مستندة إلى سيادتها السياسية وتدخل فى منازعات قد

* انظر «الجامعة الدولية» لروبيكه، جزء واحد. جنيف ١٩٤٧ صفحة ٨١.

تقلب إلى حروب ، فيمكن تلافى هذا الصدام بتنظيم تعاونها الاقتصادى
وفتح الأسواق المالية والتجارية لحاجتها دون عوائق .

وكما نرى أخيراً فى تصارع المثل السياسية بين الكتلتين الشرقية
وتزعمها روسيا السوفيتية والغربية وتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية
والحرب الباردة القائمة اليوم بينهما والتي قد تكون مقدمة لحرب شعواء
عامة ، وقد اشتد صراع المثل السياسية وهي لا ترى إلى سيطرة اقتصادية
بقدر ما تنهى عن الحقد والبغضاء نتيجة تعارض الأفكار التي تزن
مقومات الحياة وتنبئ عن معايير العلاقات السياسية الدولية .

وليس من المستحيل تلافى هذا الصراع فليس هناك تحكم وطمع من
إحدى الكتلتين فى سيادة الأخرى فى عقر دارها ، وخسارة الإنسانية
من التوتر السياسى وتعويق عودة المياه إلى مجاريها واضحة لا شك فيها ،
ويكفى أن نذكر بهذه المناسبة ما يتفقه الطرفان من أموال طائلة فى سبيل
التسلح كان يمكن إنفاقها فيما يعود على الإنسانية بالنفع ، وقد ذكر خطورة
تلبد الجو السياسى بالغيوم الكثيفة وما تتكبد به ميزانية التسلح اليوم من
أعباء باهظة ، الرئيس ليننهور فى إحدى خطبه عن السياسة الخارجية
وجهها إلى محررى الصحف لكافة مدن بلاده مجتمعين فى ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣
فى واشنطن بمناسبة افتتاح الجمعية العمومية لناشرى الصحف فى الولايات
المتحدة الأمريكية فقال : إن العالم الحر يدرس موضوعاً أهميته القصوى
فوق كل اعتبار وهو السلام الحق لكافة الشعوب ، ، ويد أن أقاض فى
ذكر الجهود التي بذلها العالم الحر فى إنهاء حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ والاخرة
فى السلاح بين عسكر الروس وعسكر الدول الغربية وما قاساه العالم من
ويلات هذه الحرب مما يحثو إلى التفكير الجدى فى ألا تعود المحنة القاسية

مرة أخرى قال « ليس هناك شعب في العالم ينظر إليه الشعب الأمريكي كعدوله إذ أن الإنسانية هدفها واحد مشترك هو السعى إلى السلام والاخوة والعدالة ، وقال أيضاً « إن الامن الدولى ورفاهة البلدان لا يمكن تحقيقهما بصفة جدية في جو من العزلة ، بل يتعين لبلوغهما تعاون الشعوب تعاوناً قوياً كأخوة وأصدقاء ، ، وذكر أن الشعوب من حقها أن تختار نظام الحكم الذى يروقها وكذلك ما تتوق إليه من اساليب اقتصادية ، وليس لبلد أن يفرض نظاماً سياسياً على بلد آخر عنوة ثم قال « إن آمال الأمم في سلام دائم لا يمكن أن تقوم على أسس قوية في جو من التسابق نحو التسلح ، بل أساس نجاحه هو تدعيم العلاقات السياسية بينها ، تلك العلاقات القائمة على العدالة وحسن التفاهم والامانة ، وفي ضوء هذه المبادئ يرسم مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية طريقهم في الحياة ويعرفون مقترحاتهم التى تهدف نحو السلام الحقيقى ، ونقد سباق التسلح الذى يعيش فيه العالم منذ أن وضعت الحرب أوزارها بقوله « إن العالم في جودائهم من الخوف والتوتر ، وهذا السلام المسلح يستنزف ثروات وجهود كافة الشعوب ، وهو تبذير للنشاط دون جدوى ، وذكر على سبيل المثال ليرز بوضوح ضخامة نفقات التسلح فقال « ان كل بندقة تصنع وكل سفينة حربية تنزل إلى المياه وكل صاروخ يطلق سرقة صارخة لأقوات الذين يعرضهم الجوع بنابه وهم محرومون من الطعام ولكساء الذين لا يجدون أجر يومهم ليستطيعوا أن يتقوا العرى ، وأن هذا العالم الذى يتسلح بعنف اليوم لا ينفق المال فقط بل يبعثر ثمرات عرق جبين العمال وعبقريه العلماء والباحثين وآمال الأجيال المقبلة ، وان نفقات انتاج إحدى قاذفات القنابل الضخمة ، هى نفقات مدرسة تبنى على أحسن طراز من الحجر لمدينة عدد سكانها ثلاثين ألفاً نسمة ، هى نفقات محطتين للسكك

الحديدية، هي نفقات محطتين لتوليد الكهرباء لمدينة عدد سكانها ستين ألف نسمة ، هي نفقات مستشفين كامل المعدات ، وتدفع الولايات المتحدة ثمناً لإحدى الطائرات المطاردة يعادل ثمن نصف مليون بوا سو من القمع وثمان لإحدى السفن الصغيرة المضادة للطوربيد يعادل من المساكن ما يكفي لايواء أكثر من ثمانية آلاف ساكن .

الحرب والسياسة الدولية

تلاطمت أمواج الحرب العاتيات في خضم تطاحن الدول العجاج في فترات متعددة متقاربات على مر العصور ولم ينج جيل من الأجيال منها ، وشاهد العالم منذ فجر الانسانية حروباً لا نهاية لها مما جعل الكتاب يقولون ان الإنسانية لم تنعم بسلام حقيق خلال عشرات القرون إلا في فترات لا تعدو القرنين أو الثلاثة ، وأن الوضع الطبيعي هو الحرب والاستثناء هو السلام ، وهذا ما شجّع بعض كبار الساسة والقادة لكي يحققوا اطماعهم على أن يشيدوا بالحرب وبأثرها البالغ في سمو الخلق الإنساني وتربية روح الشرف في المرء .

ونرى تقدير الناس وإعجابهم بالمسكرين منذ القدم ، وكانت الجنديّة في مختلف العصور المهنة النبيلة الممتازة ، وهي المدونة التي خرجت الأحكام ورجال الطبقة الارستقراطية ، ونبالة السيف معروفة ، وكان الملك يظلم على الفارس اللقب ويصحب لإعلانه فارساً طائفة من الطقوس أساسها السيف ، غير أن هذا الضابط الانكليزي البري أو البحري مثلاً الذي يمثل تقاليد بلاده الصارمة الخاصة بالشرف واحترام الزملاء والخنو على الحيوان رغم قتله له من آن لآخر لداعي التسلية لم يعد في نظر الإنسانية الحديثة

بل وبعض أنصار المدنية الغربية المئونة منذ قرن نموذج الروح والعقلية الانكليزية، وما يقال عن انكثرتا يمكن أن يقال عن غيرها، والحروب الحديثة التي تخطط أسلحتها خبط عشواء وتقتل غدرأ في جنح الظلام الرجال والشيوخ والنساء والأطفال بلا تمييز لا تهمها اليوم شجاعة ريشارد قلب الاسد أو أولاف ريجسفون أو جوستاف ملك السويد أو صلاح الدين الأيوبي أو السلطان محمد الفاتح، وما تبكيه الإنسانية هو ما تفقده من ملايين الأرواح لخير أبنائها وأصلحهم للعمل والإنتاج بفعل الحروب الحديثة واحتمال بقاء الأقل صلاحية وكفاية، مما يضعف الإنتاج ويبعث اليأس من كل تقدم وعبقري فكرية إذا استمر العالم يعيش في جو الفرع والحروب.

قد تصبح مغامرات الحروب على وتيرة العملة الرديئة التي تطرد العملة الجيدة من التعامل، ففعلها الضار قد يقضى على العنصر الراقى كما حصل في قضاء غزوات مقدونيا على أثينا. ولم يعد الجيش اليوم مدرسة الفرسان والنبلاء، فإن حشود الملايين في الدول الصناعية الكبرى جعلت منه نوعاً من المؤسسات الحديثة وشركات الاحتكار لمعاونة الجماعة السياسية في تحقيق أغراضها في التسلط والاتساع على وتيرة المصانع الضخمة في الإنتاج الضخم، وتنخرط في سلكه الملايين تبعاً لكفاية الدولة في السكان والموارد، ولكن مما يؤسف له أن هذه المعاونة تنتهى بالخراب.

ولقد تحول الصيد وكان ضرورياً في فجر الإنسانية لتقويم أود الإنسان إلى مجرد عمل للتسلية، والا يمكن قياساً على هذا القول بأن الحرب تحولت من مجرد ظاهرة لدفع خطر العدو إلى أعمال عنيفة لا مبرر لشنها؟، وصار كل ما في الجندية يؤثر في النفوس ويهز الأنظار لا لأنها تدرأ الأخطار عن الجماعة وتقيها الغناء ولا لأنها تمثل الفضائل الخلقية بل لأنها مجموعة

دروع براءة لقلب الاسد أو لشارل الجسور، أو هي علامات مميزة في الحوادث لشارل الثاني عشر ولفرديريك الأكبر أو هي ملايين الجنود من شحاذى المجد جنود الثورة الفرنسية وعسكر بوناپارت أو هي جحافل النازيين ومصفحاتهم التي تنقض على سهول فرنسا وتنتشر في وديان روسيا، أو هي حشود من الأساطيل البحرية وجنود المظلات وعسكر الغزو تعدها الدول الاستعمارية التي لا تزال تصر على اقتراع لقمة العيش من أفهام أبناء الأمم المستضعفة وإقامة صرح سياستها على أشلائهم لزيادة ثرائها بتجريد حملات ضدهم وغزو ديارهم، كما حصل في الاعتداء الثلاثي المسلح الغادر على مصر من إنكلترا وفرنسا وإسرائيل في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦.

ولا يتبادر إلى الذهن أن تمجيد الفروسية والجنديّة والحروب هو طابع العصور القديمة فحسب، بل استمر هذا التمجيد لاغراض التوسع والاستعمار ولتحقيق اطماع الساسة إلى يومنا هذا، ويتخذ الزعماء وقادة الجيوش من فكرة الصراع ومن كفاح الانسان في الحياة ذريعة للتأثير في الجماهير وتمجيد الحرب، وزعم القائد البروسي هلموث فون مولتك *Von Moltke* أحد بناء الوحدة الألمانية بالحديد والدم في حربي بروسيا ضد النمسا سنة ١٨٦٦ وضد فرنسا سنة ١٨٧٠ أنها العنصر الحيوى لتكوين الدولة، وقال في وصف سراب السلام، «السلام الدائم حلم، وهوليس بالحلم الجليل، والحرب سنة الحقيقة، وتتجلى في الحرب أنبل فضائل الانسان، وهي الشجاعة وانكار الذات والاخلاص للواجب والتشف، الى حد أن الفرد لا يتردد في التضحية بحياته، وإذا عاش العالم بلاحرب لا يلبث أن يزلق في هوة للمادية»، وردد موسوليني هذه العبارات في قالب آخر فقال سنة ١٩٣٤ في نهاية المناورات العسكرية الايطالية التي أشرف عليها كزعيم البلاد والفاشية، وهو يتكلم باسم الزعامة «لأننا سنسير بخطى سريعة في طريق الشعب الحربى هذه

هى وغبنا ، ولا نخاف البتة مغبة هذه العبارة فنحن الشعب الحربى نتصف إلى أبعد الحدود بفضائل الطاعة والتضحية والتفانى فى خدمة الوطن ، كما عرف فى مقال كتبه للقاموس الايطالى المذهب الفاشى واعتماده على الحرب بقوله « الحرب وحدها هى التى تشحذ كافة وسائل النشاط الانسانى إلى أبعد جد وتدفع الشعوب التى تستطيع ان تواجهها بفضائلها هذه وبطابع نبلىها » (١) ، وقال موسوليني فى خطاب له فى جماعات الفاشية بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣٩ يوم كان يحلم بامبراطورية ايطالية على نسق روما القديمة « ان السلام كلمة رنينها كرنين العملة الزائفة » وقال هتلر فى كتاب كفاحى بمناسبة بيانته عن هدف الدولة التى يرى فيه مثله السياسية العليا وسعى فيما بعد إلى تحقيق المبادئ التى ذكرها فى كتابه هذا وجر العالم إلى حرب عامة ضروس « ان الجنس البشرى لم يرتفع شأنه الا بكفاحه المستمر وان السلام الدائم يقوده الى الاندثار » (٢) ، وقال أحد مفكرى النازية وكتابتها عن السلام والمهذنة والحرب « ان الدول أثناء الهدنة التى يطلق عليها السلام يجب ان يكون هدفها الاوحد العودة إلى الحالة الطبيعية للبشرية وهى الحرب ، ونفس هذا المعنى رددته ساسة الامبراطورية اليابانية ودعاة الحرب هناك قبيل قيام الحرب العالمية الثانية ، وعرف الجنرال اراكى *Araki* الممثل العليا للدولة بقوله « ان اليابان دولة سماوية وان ضمير الدولة الامبراطورية الذى ينشأ

(١) انظر «الحرب وللدية» لتونى . ترجمة جزء واحد . باريس ١٩٥٣ . من صفحة

٥٤ إلى ٥٣

(٢) انظره ثروة الامس واليوم والتد «لمارليو» جزء واحد نيويورك ١٩٤٣ . من صفحة

١١٦ إلى ٩٥

نتيجة امتزاج الفكرة الحقيقية للدولة اليابانية بالمثل العليا للشعب الياباني يجب إن ينشر وينادى به في العالم أجمع ، ومعنى هذا تحييد الحرب والقتل وتحقيقهما ، وهذا ما جاء في نشرة وزارة الحرية اليابانية عن الحرب في سنة ١٩٣٤ فهي تقول : ان الحرب ام الخليفة والثقافة وان التنافس الدولي في سبيل سيطرة الدولة وسيادتها مثله مثل كفاح الفرد ضد خصمه ومنافسه وفي كلتا الحالتين تظهر الحياة الجديرة بالحياة وتتضح سريعة نتيجة الوثبات والحركة والنشاط العالمى وتبرز الثقافات وترعرع ، ويسهل التأثير على الجماعات عن طريق هذه الدعايات الخطرة اذ ان العبارات التي تصل الى اسماع الجماعات تفعل فعلها الساحر فيها وتتضخم تضخما كبيرا ورد فعلها أقوى بكثير في جو المبالغة والحماس من رد فعل عبارة تصل الى الفرد وحيداً بعيداً عن اجتماعات عشرات الآلاف كاجتماعات النازية في نورمبرج، وبذا يسهل سوقها الى الحرب .

غير ان الحرب شديدة الجسامه اليوم بتخريبها الواسع النطاق فضلاً عن ضخامة نفقاتها التي تفرغ جعبات المدخرين وخزائن الدولة وتشغل اداة الصناعة الا ما يتصل بالقتال وتقضى على التجارة الخارجية ، وقد بلغت نفقات القنبليتين الذريتين لتدمير هورشيما وناجازاكي ألني مليون دولار ووصل التخريب هناك مدى تقشعر منه الابدان فهلك بفعلها ٣٠٠ / من الاهلين قضوا في الحال نتيجة الانفجار والحريق وهلك ٢٠٠ / من الاهلين أيضا من أثر الاشعاع الذرى وقضى على الباقي من الناس وهو أقل من ٥٠ / . بقليل متأثرين بجراحهم ، وقلبت الانفجارات والحرائق العمران رأساً على عقب ، وفاق الخراب تدمير اسراب آلاف الطائرات لقوات الدول المتحالفة التي كانت تروح وتجيء فوق سماء المانيا واليابان استمرار طوال سنوات

الحرب، ويقول القنبون أن قوة قبلة اليوم وقد مضى أكثر من عشر سنوات على حادث هوراشيا وناجازاكي وخاصة القنبلة الهيدروجينية تزيد الفمرة عن الأولى في مفعول تدميرها ، وكان مدى اتساع التخريب المروع للقنبلة التقليدية في هوراشيا نحو كيلو مترين ونصف ، ويقول الخبراء عن القنبلة الجديدة ان مدى تخريبها أكثر من ٢٦ كيلو مترا ، ولم يستطع غير ٣٠ طيبيا من ٣٠٠ طيب و ٣٠٠ طيب وهم أطباء هوراشيا العناية بالجرحى كما لم يبق من مرضاتها وعددهن ٢٤٠٠ غير ٦٠٠ فقط لمباشرة عملهن الانساني ، ودمر من محطات اطلاق الحريق في المدينة وعددها ٣٣ محطة ٢٦ ، وتعطل نهائيا تليفون وكهرباء المدينة وخيم الموت والخراب عليها . وهذا الدمار الشامل يحمل الحكومات على التفكير طويلا قبل الاقدام على عمل حربى لم يعد كما كان الأمر في الماضي عملا فيه مغامرة قد تكون مربحة يوم كان الملوك والامراء منذ نحو قرن ونصف من الزمان يملشقون الحسام لحل بعض المشكلات التي يعجزون عن حلها بالمفاوضات ، وكانت الحروب تقتصر على التحام الجيوش بينما لا تتأثر بالحرب المدن والريف وحياة الناس .

وشمرت الانسانية في مطلع حياتنا الحديثة في فجر الانقلاب الصناعي وما أدى اليه من تطور الاسلحة بخطر الحرب اليوم ، وذكرت على لسان فولتير وروسو وهما من خير حماة كراهيتها الحرب ، وتعددت حروب القوميات والاستعمار والاحقاد والاختذ بالتأثر وغيرها، ونشطت العلاقات الدولية كما تزايدت أخطار الحرب تبعا لنشاطها هذا ولتعدد المشكلات التي

جاءت في اعقاب الاضطرابات والثورات والحروب وبقيت بلا علاج ،
ثم ذكر الفيلسوف الآن Alain يردد آئين الانسانية من آلام الحرب
ونكباتها في سنة ١٩١٤ لأحد اخوانه في السلاح في الخندق بخط
النار « يجب أن تدفع الانسانية ثمن كل هذا ، (١) وكل هذا كما يقول
الكاتب الاقتصادي الاجتماعي السياسي رويكيه Ropke هو « النشوة
الجماعية لحر الزهو الجماعي والتمرة الوطنية التعصية ، وكبرياء
وثرثرة المقاهي وخطب دعاة السياسة الرخيصة واحتقار كل ما هو
أجنبي مع الكراهية العنصرية وعاطفة الخيلاء والتب لكل ما يمت بنحن
وعدم الاكتراح لحقوق الشعوب الاخرى ، ويواصل الكاتب وصفه
ونعبه على مدنيته القائمة انزلاقها في حماة الاتحاد فيقول « ولأن الناس
يطعمون في هذا الترف الزائف القائم على الآراء الخاطئة يقاسون النتائج
ويدفعون في النهاية الثمن باهظاً ، ولا يلبث أن يرى الأفراد المسلمون
الذين لا يستطيعون إبداء بعبوة أنفسهم وقد اختلطت أجسادهم بالوحل
حيث تقتك بهم إشطاباً القتال ، وليست الحرب بما لا بد منه وما لا يمكن
تلافيه بل هي كما يقول رويكيه « الحرب حالة استثنائية إلى أقصى حد إذا
قورنت بحالة السلام ، ويمكن التسليم بأنها حتى في حالة ما يقف نفوذها
الرهيب الذي يشل النفوس ويوقف الانقاس فإنها تباشر تأثيراً قوياً
ساحراً جذاباً ، وهذا الوضع الشاذ هو الذي يجيب رغبات القمل من السلام
الذي لم يصادف رضا الانسان وشبع نفسه (٢) ، وهذه الحالة النفسية الجماعات
التي تعيش أسوة بالآلات الميكانيكية صماء بلا روح في المدن الكبرى في ظل

(١) انظر « الجماعة الدولية » لرويكيه . صفحة ٤٣

(٢) انظر « الجماعة الدولية » لرويكيه ، صفحة ٤٥

مدنيتنا الآلية الحديثة وهي تشعر بسخط لا تعرف مصدره هي التي تجعلها اليوم تخرج عن طوقها وتنصاع للحرب بسهولة تحت تأثير الدعوة والدعاية لها لتتصرف فترة عن حالة الخنوع والاستسلام التام.

إن الإنسانية تدرك الخطر المميت للحرب، وتخشى كذلك مغبة سباق التسلح وتحريض دعاة الحرب وفعلهم الساحر في الشعوب ، وما يترتب على ذلك من سوقها طائعة إلى المجزرة في حروب هجومية باسم المجال الحيوى أو الحصول على مستعمرات أو محورار معاهدة أبرمت بحكم الهزيمة ، كما فعلت ألمانيا في تكوين وحدتها وفي الحربين العالميتين الأولى والثانية وكما سارت إيطاليا في ركاب الفاشية لاستعادة مجد روما ، وهذه الإنسانية في خوفها من الحرب تستعد لها وتعيش حياة الشظف في السلام بمنع الكثير من الحماجات عن الشعب استعداداً للعركة . وهكذا تظل خوفاً من الحرب في ذل الحرب ، ويحلل تونى هذا الموقف فيقول « لا يبدأ فعل الحرب السوء في الظهور إلا حينما تبدأ الجماعة في تسخير قابليتها الاقتصادية وحسن استعدادها في استغلال مواردها الطبيعية وفي تنظيم قواها البشرية وعدد سكانها لغرض الحرب ، ومنذ تلك اللحظة يبدأ إله الحرب في إظهار بطشه ، ويتضح أنه الإله « مولوخ » *Moloch* الذى يقترب بانتظام مع تزايد قابليته للاقترب ثمرات الصناعة والذكاء الإنسان بمطالبته بالمزيد من القرابين والضحايا من الأرواح البشرية ، وبجرد أن تصبح قوى الجماعة التى تزايد باستمرار من القدرة بمكان على تسخير نسبة قتاله من موارد البلاد ونشاطها للأغراض العسكرية تتحول الحرب إلى سرطان يقضى على ضحيته ، إلا إذا استطاعت هذه الضحية أن تبتره ، وتلقيه بعيداً عن جسدها ، إذ أن الخلايا المريضة تهدد كيانها بالنمو بسرعة أكثر من سرعة نمو الخلايا

الصحيحة التي تتغذى منها (١)، كما أنه يصف هذه الحالة بدقة فيقول « أن الخطر الذي يهدد طريق السلام هو أن دعائه يضطرون أن يقولوا لا تقسم ان عملهم إذا كان حاسماً فإن أثره الأول يجعل السلام وهو القوة السياسية التي لها وزنها تحت رحمة فئة معينة ولا يستطيع دعاة السلام شيئاً حيالها ، ويترتب على ذلك أن الحكومات التي لا ضمير لها يمكنها أن تصبح سيدة العالم بسلطانها العسكرى الجبار ، هذه القوة التي تحول دون رؤيتها لأى شيء آخر وتعمى بصيرتها (٢) » .

ولا يترتب على الحرب أن تقتل العلاقات الدولية شللاً تاماً ويقف دولا ب حركتها دون ابلال من المرض وعودة إلى الحركة ، بل رأينا هذه تنمو على مر العصور وتتطور وفق تطور المدنية وحاجات الشعوب والكفاح في سبيل التخفيف من ويلات الحرب ، بل ومحاولة نبذها واستتباب الأمن الدولى على قدر الطاقة ، ورأينا العلاقات الدولية تنشط بعد الحروب وتدخل عليها مبادئ تصبح عادات مرعية تسير عليها الدول بحكم تكرارها كما ترمم هذه الدول طريق العودة إلى حياة السلام واستئناف العلاقات بالهدنة والمؤتمرات الدولية والمعاهدات .

وقد ارتدت العلاقات الدولية في قرنتنا الأخير ثوباً قفياً يتفق مع حركاتها المستمرة نتيجة ثورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية وما آلت إليه الحروب بأن أضحت كلية شاملة ، وكانت الجيوش المتحاربة منذ قرنين تلتحم ولا يشعر بالملاحم أهل المدن والريف الذين ينصرفون إلى أعمالهم العادية في هدوء ماداموا بعيدين عن ساحات المعركة ، وكان الجنود من الجهتين

(١) انظر «الحرب والمدنية» لتوبي ص ١٥

(٢) انظر «الحرب والمدنية» لتوبي ص ١٧

المتضادين يتصالحون في غير ساعات الزلزال، وفي معركة فنتنوى *Fontenoy* سنة ١٧٤٥ بين انكلترا وفرنسا تقابل الجيشان ورفض ضباط الجيش الأول القبعات للجيش الثاني الذي رد التحية بمثلها، ثم طلب أحد ضباط الجيش الانكليزي بصوت عال أن يبدأ الفرنسيون بإطلاق النار فأجاب الفرنسيون بأن يكون الانكليز البادئين، ولكن الحال تغير اليوم. فالحرب عنصرها الاساسي المفاجأة والخديعة وتدمير المدن برمتها والغدر [ونسف العمران في دقات بل ثوان معدودات والصراعى ملايين البشر من عسكريين ومدنيين، وظلت الفرق المتحاربة محدودة الوسائل في تنقلاتها وصراعها حتى ساعة استخدام الآلات وتسخير قوى الطبيعة، وإن عبور جيوش هانيبال للجبال الالب منذ عشرات القرون بداياته من قطمان القيلة لا يختلف كثيراً في وسائله البدائية ومتاعب تحركاته عن عبور جيوش بوناپارت لهذه الجبال للنزول إلى سهول ليلبارديا وغزو الامارات الإيطالية منذ قرن ونصف قرن، ولكن الحال تبدلت اليوم فوسائل الانتقال والتدمير سريعة قوية كالصواعق الهابطة من علياء السماء والبراكين المتفجرة من جوف الأرض، ويعيش العالم اليوم في جو من الاضطراب يجعله شديد التمسك بتنظيم العلاقات الدولية فتعدد المنظمات الدولية والمؤتمرات والتصريحات والتعهدات بنذ الحرب وعدم الانتحاء إلى حل المشكلات عن طريق القتال بأى حال من الأحوال، فعلمنا عالم يصبح أن ينعت «بسلام الذرة أو السلام في جو القزح»، وقد يكون سلاماً دائماً إذا استطاع رجال الفكر والمواطنون الذين اتسع أفق ثقافتهم وآمنوا بوجود رجحان المصلحة العالمية في سيادة النظم الدولية لتعاون البشرية على أنانية سيادة الدولة ومطلق سلطانها وتضارع السیادات - إذا استطاعوا أن يقيموا توازناً بين المادة والروح، ومع ذلك فقد يغلب الطمع الأشعي في جونا السياسى المكفهر المشيع بكهرباء الاطماع

على العقل والأتزان فتخرج الذرة من عقابها وتحطم لتدمر معالم الحياة
والخضارة التي بنتها الإنسانية في عشرات الآلاف من السنين لنعود بالارض
الزاهرة العامرة القهقرى ونأوى إلى يؤس الكهوف وظلام القبور وعلع
السكون ورهبته وقد انطلقاً نبراس الحياة ، وتفجر إذ ذاك سيد شيطان
الحرب البايسة والماء ، وتختلط الجبال بالبحار ، وتحول السماء والهواء إلى
سعر متأجج تبلع وتحرق في أنوارها كل ماهو عزيز على البشرية من مدن
وعمران وثرورات وعلوم وفنون ، ويقضى على مخلفات اليونان القديمة من
معابد وهياكل ، وتندثر روما وزغارفها وعواصم الغرب اللامعة بأضوائها
كباريس ولندن وما بنته المدينة الحديثة من ناطحات السحاب وعجايب
الصناعات الميكانيكية ووسائل النقل المختلفة ودور المتعة واللهو .

ويمكننا ان نقول بشجاعة بمناسبة جهود دعاة الخير والسلام انه ليس
هناك على مر التاريخ نظام اجتماعى ثابت في حياتنا الدائمة الحركة ، والحرب
كغيرها من المظاهر الاجتماعية مآلها بفضل الجهود في سبيل الامن الدولى
إلى الاضمحلال والذبول ، فليس هناك من فجر الانسانية شروضر هو
شر اليوم ، وكذلك تطورت الحروب وأسبابها شأنها شأن سائر ما يحيط بنا ، ولم
تثن العجاوات الحروب بمعناها المعروف لدى الجنس البشرى ، ولكن
الناس ابتدعوها وتفننوا فيها واحفادنا من السلالات البشرية الممتازة الذين
يملكون الفرد النموذجى *Sur homme* كما يسميه الشاعر جوته *Goethe*
والفيلسوف نيتشه *Nietzsche* . سيكفون يوماً ما عن شنها ، وهذا النظام
كما ولد في ظروف مشنومة . فأن مآله إلى الهرم ، وليس من الممتم ان تدمر
عوامل الشر الكامنة في أدوات القتال والقذائف القاتكة المدمرة عوامل
الخير في السلام ، بل ان في ضمائر الشعوب ونبراس ذكاه الانسانية

ومشاعرها ما يحطم الحصون الشائعة ويبيد عوامل الشر لتحيا البشرية حياة
جديرة بالحياة .

تنظيم العلاقات الدولية علماً وعملاً

ان الامثلة على نشاط العلاقات الدولية منذ العصور السحيقة وسيرها
الحديث نحو تقارب الأمم وتوطيد الصداقات في سنبل رفاة الشعوب ،
وترميم تصدع صلات الدول كلها استفحل الخطب وأنذر بالاشتباك للسلح
مع وضع حد للحروب ما أمكن واستتباب الامن الدولى ، لا حصر لها ،
وهى تجمع إلى أحلام المفكرين والكتاب وأماهم فى بناء عالم يسوده الصفاء
خلو من شوائب الاقتتال حتى ينصرف المرء بلا وجل إلى تحقيق أقصى
ما يمكن تحقيقه من وسائل الراحة البشرية جهود الساسة ورجال الحكم
المستولين فى علاج التوتر الدولى والازمات وكبح جماح الاطماع وتفادى
الحروب أو اطفاء نيرانها الاولى حتى لا تمتد الى الاخضر واليابس وتحرق
مختلف أمم الارض ، والامر ليس اليوم بالهين فتدخل الحكومات فى
توجيه الشعوب شديد ، وهى تحاول ان تخفف من حدة مشا كل عالم اليوم
وتحقق حاجات الفرد والاسرة وتعد العدة لمجابهة كل احتمال بما فى ذلك دره
خطر الاعتداء والغزو ، وفى المبالغة فى التدخل — وقد يلتمس لها العذر
فى ذلك — خطر على حسن التفاهم والتعاون بين الدول ، اذ ان كل حكومة
تعالج مشكلاتها علاجاً قائماً على التعصب الشديد للقومية والسيادة والاكتفاء
الذاتى مع قفل الابواب فى وجه التعاون مع الخارج ، وهى تنظر إلى التفاهم
مع الدول الاجنبية نظرات الريه والحذر ، وهذا الوضع لا يساعد بحال على
تخفيف حدة التوتر الدولى . ويضاف إلى ذلك ان بعض الساسة فقدوا عناصر
هامه فى الحكم على الامور منبتها سعة الاطلاع وعبقريه الفكر وعلو الكعب

في تصريف الشؤون الداخلية والدولية ، إذ لم يبلغ عدد منهم المستوى الرفيع الذي يبلغه ساسة القرن للتصرم وأوائل القرن الحالي ، فقد أصبحت السياسة مهنة يتجه اليها الذين يصعب عليهم ولوج أبواب مهنة أخرى ، وأعرض عنها التاجحون في ميادين الأعمال الحرة وغيرها ، وهذا أيضا مما لا يساعد على قيادة سفينة العلاقات الدولية بحذر وكياسة .

ونذكر على سبيل التثيل لا الحصر أمثلة في نشاط العلاقات الدولية وعلاج مشكلاتها فيما يلي :-

١- معاهدة رمسيس الثاني مع ملك الحثيين : أبرمت في القرن الثالث عشر قبل المسيح معاهدة بين رمسيس الثاني وملك الحثيين بعد حروب طاحنة بين جيوش الملكين وذلك رغبة في استتباب السلام في ربوعهما وفي تأخير رعايا العاهلين ، وجهات الرغبة في وضع حد للاقتتال من ملك الحثيين مع عرضه التحالف مع فرعون مصر ، وقد صيغت المعاهدة في صحائف من الفضة لإثبات أسسها وحتى تصبح دائمة قوية الأسس بارزة للأجيال المتعاقبة ، وقبل الفرعون شروط الصلح والتحالف وأرسل إلى ملك الحثيين نصوصا أخرى هي نفس النصوص مدونة على الفضة أيضا تسجيلا لتفاهقهما واشتملت المعاهدتان على توقيع العاهلين .

وتنص المعاهدة بقيام سلام بين البلدين وتحالف بين العاهلين وأنه لن يطرأ في المستقبل على علاقات الشعبين المصري والحثي ما يعكر صفو السلام والتحالف ، ويتعهد العاهلان بالأيثنا غارات على الحدود أو أراضي كل منهما ، ويتعهد كل عاهل أن يسلم إلى الآخر القادمين اليه من رعايا هذا بلا إذن منه دون أن يمسه بسوء .

* انظر « مجموعة نصوص في القانون الدولي العام » ليجور وشكلاف ، جزء واحد .

باريس ١٩٢٨ من الصفحة الاولى الى الثانية .

٢ — معاهدة الارجنتيين *Argiens* مع لاسيديمونيا *Lacedémone* في اليونان القديمة أبرمت في القرن الخامس قبل المسيح، وبموجب هذه المعاهدة يقوم سلام وتحالف هجوى ودفاعى مدته خمسون سنة، وتكل المعاهدة إلى التحكيم مايقوم بين الطرفين من المنازعات بشرط احترام حقوق كل وفق عادات كل من الشعبين، ويمكن ان يسرى هذا السلام والتحالف على بقية شعوب جمهوريات البلوبونيز *Peloponese* برضاها.

٣ — أقامت روما القديمة بعد أن دانت لها شعوب حوض البحر الابيض المتوسط وغزت ممالك العالم القديم حتى مارواء الدانوب والرين والفرات نظاما مستقراً لصالح الامبراطورية لحفظ الامن في حدودها وفق، النظم العامة لادارة شئون الحكم مع الاعتراف بالقوانين المحلية للدول المحكومة لتنظيم أمور الرعية، وقد أطلق الكتاب على هذا الاستقرار السلام الرومانى وهدفه رغبة الوطن الام فى إقامة صروح الامبراطورية وسيادة القانون وإخلاق الناس للسكينة لصالح ائدولة الحاكمة، وهكذا سادت سياسة معينة فى وسط جغرافى ضيق هو عالم ذلك الوقت، وكانت العلاقات الدولية رهينة محبسين هما الوسط الضيق للشعب الحاكم والشعوب المغلوب على أمرها والتي ليس لها إلا الخضوع لسلطان روما وكساد العلاقات الدولية تبعاً لقلة حاجات الناس وعدم الاكتراث بشئونهم وصعوبة وسائل النقل رغم عناية روما بالطرق واعتمادها عليها بما جعلها نسياً أفضل امبراطوريات العالم القديم فى انتظام طرق النقل، وكانت هذه العلاقات المحدودة بين روما والممالك الاسيوية والافريقية التى دانت لها أو خطبت ودها خشية بأسها قريبة الشبه بنظم الحماية فى العرف الدولى الحديث بين الدولة الحامية والدولة

الحمية، (١) ونشأ نظام جنسية روما والمواطن الروماني للتوفيق بين أهل روما وأهل الدول الخاضعة لها على أساس فلسفي، هو أن الاجانب أقل من الرومان ويعتبرون برابرة *Barbare* ولا يحق لهم أن يتمتعوا بحقوق الرومان.

٤— اهتمت الكنيسة بفكرة السلام في وقت معين وسارت خلفها الشعوب في المصور الوسطى بحماس لاحترام ما يسمى هدنة الرب أثناء الاقتتال وهي أيام يحرم فيها القتال وازهاق الروح وسفك الدم، والقاعدة الأساسية لهذه الهدنة التي ظهرت في القرن الحادى عشر هي أن المسيح يحرم عليه بوجه عام قتل المسيح اذ أن معنى عمله هذا اراقه دم المسيح، غير أن هذا التحريم أصبح غير مرعى وهذا يعتبر ارتكاب احدى الكبائر ضد الدين، ويجب مراعاة ألا يهاجم للمسيح مسيحياً آخر ابتداء من غروب الشمس يوم الاربعاء حتى طلوعها يوم الاثنين، وأدخل التحريم أيضاً أيام الاعياد الدينية مثال ذلك يوم عيد مريم والقديس جان باتيست *Jean-Baptiste* والقديس جوست *Just* والقديس باسستور *Pastor* وهو من حماة كنيسة ناربون *Narbonne* وهذه الهدنة وضعتها الجمعية العامة لرجال الدين في ناربون، وفرضت العقوبات على الذين يعصون هذه التعليمات

٥— وهناك فلسفة مارك اوريل *Marc-Aurele*، وقد عاش مارك اوريل في القرن الثانى للمسيح وهو من أكثر أباطرة الرومان تشافاً مع

(١) أنظر «النظم الدولية» لرويتز، جزء واحد، باريس ١٩٥٥ صفحة ٣٤

تحليه بالفضائل واشتغاله رغم متاعب الملك وحروبه ضد البرابرة الذين كانوا يهددون الامبراطورية بالفلسفة والحكمة واهتمامه بالأدب، وقال «إذا كان الذكاء ظاهرة خاصة بنا وتمتع بها الجماعة الانسانية فكذلك التمييز والمنطق والعقل هي من الظواهر المشتركة بيننا وهي مما تجعل منا أقواماً نميز ونحكم على الاشياء ونعقل، وإذا كانت هذه هي القاعدة المشتركة فيترتب على ذلك أننا نصبح مواطنين وأخوة مما يجعلنا أقرب الى العيش في ظل حكومة واحدة للجميع، وهكذا يصبح العالم مدينة واحدة، ولكن من من الدول ومن الجنس البشرى كجموعة من يتبع هذه القاعدة؟»

٦- وهناك فلسفة كتابات سان توماس د'أكوين *Saint Thomas D'Aquin* وهو أكبر فلاسفة الكنيسة المسيحية الغربية، وله مؤلفات دينية عدة وتعتبر أدق وأفضل التفسيرات الكاثوليكية وعاش من ١٢٢٦ إلى ١٢٧٤ ميلادية وهو يعتبر الحرب معصية دينية *péché*، واستند إلى العبارة للقدسة وهي «أن من يستخدم السيف يهلك به»، كما استند إلى قول القديس بولس «لا تصبوا جام انتقامكم يا اخوتي الاعزاء على الغير ودعوا الغضب يذهب عنكم بترك المجال له ليتبخر»، كما اعتبر الحرب لأنها بعيدة عن الفضيلة ذنباً كبيراً، وبعدها عن الفضيلة مرجعه أنها ضد السلام، وحدد شروط شن الحرب بأنها للدفاع عن الجماعة وأطلق عليها الحرب العادلة ويجب أن تتوفر فيها الشروط الآتية في اعتباره :

أن يأمر بها الملك أو الأمير صاحب السلطان لسبب رد عدوان ودرء شر، وعلى ذلك يتعين أن يكون سببها عادلاً أى أن تكون لتأديب المعتدين ومبايحتهم وقد بدعوا الهجوم فاستحقوا الكيل لهم من نفس كيلهم، وأن تكون نوايا الذين يريدون خوض غمار المعارك عادلة أى اتقاء الضرر والشر ما أمكن، أى أن تكون لفرض الوصول إلى السلام مع تأديب زعماء الشر ودعائه، ويجب تضادى القسوة والفتك والتقتيل الذى لا مبرر له أثناء القتال

٧ - تسلطت الكنيسة المسيحية في العصور الوسطى على شئون الدين والدنيا لرعاياها من أمراء ونبلاء وسوقة، انضوا تحت لوائها لتقيهم عن رعايا البلدان الأخرى التي لا تدين للمسيحية، وسار العالم المسيحي في ركاب تعاليم الكتلحة في علاقاته مع الخارج، واتضحت هذه الظاهرة في الحروب الصليبية التي شنتها للمسيحية على الشرق الاسلامي، غير أن هذه الحروب لم تمنع عقد الطرفين الهدنة والمعاهدات وتبادل الحاجات والمعارف، وظهر في الحروب الصليبية نتيجة التسامح الاسلامي فكرة إعطاء الأمان لوفود المسيحية كأساس للعمليات الدولية، وكانت هذه الوفود ترسل إلى خيام المسلمين المحاربين المنتصرين لمفاوضتهم، وهذا عكس ما كانت تفعله الممالك المسيحية في الأراضي المقدسة بالمسلمين وبوفودهم واسراهم، كما ظلت شرعية إعدام الأسرى وفرض الرق والاستعباد من المبادئ المتبعة حتى ما بعد العصور الوسطى، وصار هناك عالمان هما العالم المسيحي وهو لا يرى سلاما إلا بين ربوعه والعالم الاسلامي الذي تطيع بطابع التسامح وفق فلسفة الإسلام، وكانت حاقلة الاتصال في كثير من الأحيان الأندلس العربية التي ساعدت في نقل علوم الأقدمين إلى أوروبا المتأخرة عن طريق جامعاتها وقبول تلقين قساوسها العلوم والمعارف، وكانت الكنيسة الكاثوليكية هي المهيمنة على طبقات الأمراء من مجرد النبلاء وصغار الاشراف إلى الامبراطور ولها نفوذها السياسي، وتتغلغل تعاليمها في العلاقات الدولية والعرف الدولي وطائفة من اسسه المدنية مردها ذلك العهد البعيد، وهي تفرض سلطانها على الدولة باعتبارها اساس تكوين نظام الجماعات، كما صيغت تعاليمها مبادئ القانون العام وفي طليعتها الرحمة والشفقة والانسانية دون أن تتأصل هذه المبادئ تأصلا جديا عميقاً، ونذكر منها « أنه ليس هناك يهود أو اغريق أو برابرة بل الناس جميعاً سواء »، ولكن غلب على

طابع ذلك العصر ضرورة مكافحة الميروتيقية كأساس الفلسفة المسيحية ،
وقد رأينا ذلك في الحروب الصليبية ثم في حروب الإصلاح الديني ومحكم
التفتيش وفي وجوب خضوع الأمراء خضوعاً تاماً لسلطان البابا مع
تهديدهم بالحرمان من الكنيسة إذا حادوا عن تعاليمها .

٨ - وهناك مذهب ماكيافلي *Machiavel* ، وعاش من منتصف
القرن الخامس عشر حتى النصف الأول للقرن السادس عشر ، وهو فلورنسي
الأصل وكان دبلوماسياً وسياسياً ومفكراً وكان بانياً قوياً في تحليله ، وتقلد
مناصب السكرتارية والدبلوماسية في بلاط آل دى مديسيس ، ومن أهم
مؤلفاته السياسية «الأمير» ، وصدره بإهداء إلى الدوق جوليانو دى مديسيس ،
وبث فيه طابع ذلك الوقت . وهو القوضى السياسية واضطراب الحكم في
شبه الجزيرة الإيطالية وتنافس الأمراء هناك وتناحرهم واكتساح جيوش
فرنسا وإسبانيا وألمانيا وسويسره باستمرار للامارات الإيطالية وضياع
هيبة الحكم هناك والغدر بالخصم مع رغبة جامعة في نقوس الشعب إلى طرد
الغزاة وتطهير البلاد من الأجانب وتوحيد إيطاليا بأى ثمن ، ورسم في
كتابة ما يحسن أن يتبعه الحاكم لتوطيد حكمه واتساع ملكه ، وهكذا نشأت
فكرة الماكيافليه المخادعة في السياسة .

ورأى ماكيافلي أن الوسيلة الوحيدة لتدعيم سلطات الإمارات حتى
تحموز مقامها اللائق في العالم الدولى هى تحقيق وحدة البلاد على يد أمير
قوى لا يقف ضميره أمام شيء فى سبيل غايته ، فهو يرتكب أى عمل
مهما بلغ من القسوة فى سبيل هدفه ، وعليه أن يدعم سلطاته باتحاده مع
الطبقات الوسطى المطردة النمو والوقوف فى وجه الأرستقراطية والاقطاع ،
وهو ينصح الأميران بتبني وسائل القوة والحذيفة والمخاطلة وأن يتنك

حرمة المعاهدات والتعهدات ويسير في طريق الفش والتقلب والدسائس إلى حد القتل السياسى ، والقوة في إعتباره هى السلطان الحق ، وكل خطه تتبع للوصول إلى الغاية السياسية لعبة صالحة ، وفي رأيه لما كان الناس عادة مغممين بالشرور وهم لا يتوبون إلى الحق الا اضطراراً ، يتعين على الأمير الا يعتمد على حسن خلقهم وطبايعهم ، والخلق السياسى فى حاجة إلى السلطان وهذا السلطان لا يوجه بحال الخلق السياسى ، ويعنى آخر أن السلطة تصف دائماً بالخلق السياسى فى أى وضع من أوضاعها ، والأفضل أن يكون الأمير مرهوب الجانب عن أن يكون محبوباً ، والأفضل كذلك لتحقيق الوحدة القومية أن يتبع القسوة لا الرحمة بشرط ألا يذهب إلى حد غرس كراهية الشعب له فى قلبه ، وزعم أن الساسة ينقسمون إلى أسود وثمانى ويجب على الأمير أن يجمع بين صفاتها ، ويقول أيضاً : إن الناس لثام بطيهم ولن يحافظوا على ولائهم للأمير وعلى الأمير أيضاً ألا يحافظ على كلمته نحوهم ، ولا يعدم الأمير بأى حال من الأحوال أن يجد الأسباب التى يحتذى بها لتبرير فعالة وكسب الذين يدينون له ، ، ويرى أن الأمير يمكنه أن يلقى بتصريحات تتناول عبارات الرحمة والإنسانية والشفقة والتدين والحق ولكن لمصلحته يمكنه أن يعمل بعكسها ، وزعم أن عامة الناس لهم دائماً المظاهر التى تؤثر فيهم ، وهم جبهة السوق ذوى العقول المحدودة الذين يتكون منهم العالم .

ولكن ما كىافى امتدح أيضاً حرية الفكر والرأى والجمهورية والديمقراطية التى يرى فيها أصلح نظم الحكم . وأعجب بنظم روما القديمة وساحات الخطابة الشعبية فيها ، ولا يسمح بالكتاتورية إلا كنظام مؤقت لانقاذ الدولة ، وفي إعتباره أن الملكية هى النظام الذى يمكن بواسطته

انتقاد الجمهورية من التداعي ، ومن ناحية أخرى يؤيد مذهبه السياسى بقوله : « إذا توقفت حياة الدولة على اتخاذ قرارات من فلا يجب بحال أن يقام أى وزن للصواب والخطأ والانسانية والقسوة والشريرة والعار ، فكل شئ يجب قبوله والعمل به اتقادا للوقف ، ويجب أن تستبعد كافة الاعتبارات الأخرى وأن لا يقام اهتمام إلا لأمر واحد لحسب وهو : ما العمل لاتخاذ حياة الدولة وحريتها ؟ » (١).

وهكذا رسم تشاؤم ما كيا فى فى الانسان خطط الدولة فى تحديد علاقاتها مع الشعب ومع الخارج وبرر موقفها فى خروجها عن جادة الصواب وجدها عن الخلق السياسى القويم حسب ما تملية الظروف ، ولم يك فى وقته رأى عام يمشى بأسه وحكمه القامى على خرق العلاقات الدولية واثارة الفتن والفتنك بالشعوب وشن الحروب فى سبيل الاطماع السياسية ، كما يمكن أن يلتبس له العذر لتوفه الشديد الى تحقيق الوحدة الايطالية بأى ثمن ، وهذه الآراء صورة من واقعية الحياة السياسية الداخلية والخارجية ، ولا تظلو العلاقات السياسية بين الدول من الكراهية والحقد والحديمة وشتى وسائل العنف وغيرها للوصول الى سيطرة دولة على الميدان الدولى ، ولقد أعجب كل من هتلر وموسولنى وغيرهما من ساسة عصرنا الحالى بمذهب الماكيا فى وبالناحية السوداء لأراء ما كيا فى دون أن يميزوا اهتماما السبب الاساسى فى تشاؤمه فى طبيعة الانسانية ودون أن يلقوا بالا لأرائه فى تركية الديمقراطية

(١) « أظن » نظريات وحقائق فى القانون الدولى » لنيشير ، جزء واحد ، باريس

٩. -- وهناك آراء فيتوريا *Vittoria* وسوارز *Suarez* وجروسوس *Grotius* في تنظيم العلاقات الدولية ، وظهرت إلى جانب الآراء الواقعية لماكيافلي آراء أخرى أقرب إلى المثل العليا والانسانية. وما تنوق البشرية الى العيش في أمانه تبعاً لتشبعها بروح القانون الطبيعي والعدالة الدينية في عصور متقاربة لعصر ماكيافلي أولاً تبعه كثيراً عن عصره ، وفي مقدمتها آراء فيتوريا وسوارز وجروسوس ، وشجع على رواجها انتشار الطباعة وكفاح المذاهب الدينية مما أدى الى ازدهار مختلف أنواع المؤلفات السياسية وبطء التفكير القومي ، وبعد هؤلاء الكتاب في طليعة بناء القانون الدولي ، وعالجوا في كتاباتهم كثيراً من المشكلات الهامة التي ترتبت على استخدام البحار للاستكشافات الجغرافية وكتبوا أيضاً في الاستعمار والفرقة بين الحروب العادلة والحروب غير العادلة .

وعاش فيتوريا من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السادس عشر ، وكان من رجال الدين الكاثوليكي يدرس اللاهوت في سالامانكا كما كان معلم الامبراطور شالكان ، واشتد النقاش في ذلك الوقت حول مسألة جزر الهند كما احتدم الجدل حول الرق وحقوق الارقاء وطرق معاملتهم وانتقل البحث إلى الميدان الديني ، وكانت الحكومة الاسبانية غير مرتاحة إلى هذه المناقشات فكل ما عجز جزر الهند كان سرّاً ونحت سلطان الدولة ويسير وفق توجيهها الدقيق وعكف فيتوريا في تدريسه على علاج مشكلات جزر الهند ، ونشر بهذه المناسبة دراسات بعنوان « علاقات الجزر الهندية وجمع في مجها بين الناحية الدينية والتنظيم الحديث كما عرض للبدأ الاساسي لحقوق الجماعة من الناحية الدولية ، وبين ان كل الناس لهم الحق في اقامة علاقات بينهم ، كما ان الجماعة الدولية في اعتباره تقوم على أساس المساواة

الانسانية . وهذه الجماعة لها مصالح مشتركة للجميع ، وعلى الامراء دفاعا عنها اللجوء الى الحرب العادلة اذا تطلب الامر ذلك ، وهذه المبادئ في مجموعها تعتبر الحجر الاساسى للعلوم الاجتماعية الحديثة ، وخرج المفكر من هذا الى وضع مبادئ يتعين على المستعمرين في ذلك الوقت اتباعها وهى دقيقة ومحددة ، كما رسم ما يتفرع عن هذه الجماعة التى وصفها وبين صلاتها من اساليب علاقاتها السياسية .

وطبيعى ان يصف فيتوريا وقد حدد موقف كل جماعة سياسية من الاخرى أنواع الحروب ، ويقسمها إلى عادلة وغير عادلة ، وهو لم يأت بالجديد في هذا الشأن ففكرته مشتقة من تعاليم المسيحية ذاتها . والاولى في اعتباره هى الحروب التى يمكن اقرار مشروعيتها دفاعا عن حقوق الجماعة ، غير ان العصر لم يك ملائما للتطبيق العملى لهذه المبادئ ، فكانت قد حلت فرق المرتزة محل فرسان المصور الوسطى ، وكانت الكنيسة قد اخفت كسلطة دولية لها نفوذها بين الملوك والامراء ، ولم يعد للدول هم الا التوازن السياسى .

وعاش سوارز وكان من رجال الجزويت من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن السابع عشر ، وشرح في كتاباته بإيضاح أقوى من إيضاح فيتوريا القانون الطبيعى العام الذى لا يمكن زعزحته وتغييره والقانون الواقعى الذى يتغير باستمرار المترتب بنسوع خاص على السعادة ، وساعد الوضع الدولى في وقته على علاج مشكلة انقسام الجماعة الإنسانية فقد كانت الدول قد استقرت في مقامها الجديد كدول مستقلة ذات سيادة مما يظهر في جلاء الوحدة السياسية للدولة وموقف الدول المستقبلية المتعارضة مع فكرة الدول العالمية ، غير أنه حاول أن يقضى على

هذا النقص الذى يفت فى عضد الإنسانية بالارتفاع بالعالم إلى الزحمة العليا للجنس البشرى ، ولم يفته أيضا أن يبين الفائدة التى تم المجموع من الوحدة ، وقال بهذه المناسبة : تدل التجارب على أن الدولة لا تستطيع أن تبنى بحاجاتها بلا معونة متبادلة مع الدول الأخرى وبلا اتحاد وتبادل فى المنافع وإقامة علاقات مشتركة واتحاد فى سبيل المصلحة والحاجة ، كما وصف قانون تنظيم الجماعات وهو لا يخرج عن حدود القانون الدولى بأنه : القانون الذى يوجه وينظم حياة الدول فى علاقاتها بعضها ببعض وفى دائرة الجماعة الدولية ، وكان لجمع سوارز بين فكرة القانون الطبيعى والمصلحة أهمية كبرى فى محاولة التوفيق فيما بعد بين المصالح وإيجاد توازن بين مصلحة الجماعة الدولية وفردية السيادة لكل دولة .

وعاش جروسبيوس من آخر القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر ، فاشرف على بدء عصر الفلاسفة والتفكير المستنير ، وكان بروتستنتيا هولنديا اشتغل بالدراسات الدينية وكان إلى جانب ذلك شاعرا ومؤلفا دراماتيكية وسياسيا ودبلوماسيا ، واعتمد على عبارات فى الكتب الدينية بفزاراة للدفاع عن أفكاره ، غير أنه كان يعمد إلى حلول أساسها العقل والمنطق مما جعل لكتابات وزنا كبيرا اليوم ، باعتبارها التعريف الأول للقانون الدولى ، وربما يرجع اعتماده على العقل دون التمسك بمجمود النصوص إلى تقلده مناصب متنوعة وتقلبه على أنواع من القرائن من قتاد السجون إلى السرير المترف للسفارات ، فزج به فى غياهب السجون فى هولانده كما وصل إلى منصب سفير السويد فى باريس ، وتقوم كتاباته على أساس الاستنباط والمنطق مع تفكير عميق مشبع بالتجربة ، وكتب بناء على تكليف وتوجيه من شركة الهنبد الهولندية بحثا بمثابة فتوى فى حرية البحار

ونشر جزأته في وقت كان النزاع فيه على أشده بين هولانده وإنكلترا على حرية البحار والسيادة عليها ، وكتب فيما بعد مؤلفا جامعا يعالج فيه مشكلات القانون الدولي من ناحيتي الحرب والسلام وهو يعد بحق الكتاب الأول في بحث المشكلات التي تتناول حقوق الجماعات من كافة نواحيها ، ودافع بحماسة عن حرية البحار ، واعتبر هذه الحرية أهم عناصر حرية التجارة ، وهي ضرورية لصعوبة تحقيق الدولة كافة حاجات الفرد مما يتعين معه أن يقف سلطانها على البحار عند حد ، وشرح بوضوح الفرق بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي الواقعي ، والأول في اعتباره مشتق من الاستنباط والخلق العام والثاني نتيجة الملاحظة وتطبيق الشعوب وهو مشتق من الاستقراء . وعرض لمشكلات الحرب العادلة والحرب الغير العادلة ، وكان موقفه منها موقف المشرع لا موقف الباحث في علم الاخلاق والاجتماع ، وخرج من ذلك الى ان الدولة يمكن اعتبارها مجرمة ومعاملتها معاملة المجرمين ، غير انه يرى لصعوبة ايجاد القاضي غير المتحيز في الجماعة الدولية الا يعتبر ان هناك جريمة دولية إلا في حالة وجود دليل لا شك فيه على ذلك ، وهو يرى أيضا ان الدول التي تقوم بقمع جريمة دولية يصبح لها مصلحة في الامر مما يعين معه استبعادها لأنها لا تقدم الضمان الكافي على الا مصلحة لها في النزاع ، وهو يخرج من بحثه الى انه يصعب تحديد ماذا يعنى بحروب الاعتداء . (*)

وان الاقضية في الكتابة في القانون الدولي تعد نقطة تحول في تنظيم العلاقات الدولية فيما بعد ، وصحب ذلك بدء اهتمام الدول العظمى ابتداء من منتصف القرن السابع عشر بمعاهدة وستفاليا بتنظيم علاقاتها واعادة بناء أوروبا سياسيا ورسم حدود دولها واماراتها بعد حرب الثلاثين سنة كما سنرى في البحوث القادمة .

(*) انظر «النظم الدولية» لروبر . من صفحة ٤٣ الى ٤٧ .

١٠ - وهناك آراء بعض المبرزين من الساسة والمفكرين في توطيد العلاقات الدولية والسلام من القرن السابع عشر إلى اليوم ، وقد تعدد الساسة والمفكرون في مختلف العصور التي أعقبت بزوغ شعاع التفكير في أسس القانون الدولي الذي أفاض في الكتابة فيه جروسبيوس ، ممن دعوا إلى التحالف والسلام بين أمراء أوروبا . ومن نادوا بإقامة صروح أمن دولي تطمئن إليه الدول ويبعد بها عن حمأة الحرب ، ومن تافقوا إلى إقامة هيئة دولية عامة لإيقاف الاعتداء وفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتوقيع الجزاء على الدول التي تقدم على حروب اعتداء غير عادلة ، ونذكر منهم سولي Sally ووزير هنري الرابع ملك فرنسا وقد أقام مشروعه على أساس التوازن الدولي الأوروبي مع ضم الدول المسيحية في وحدة لتأيد الأمن الدولي وإقرار السلام بينها والابسان بيير في القرن الثامن عشر .

ورأى في كتاباته أن أهم أسباب الحروب المنازعات على الأراضي والحدود وعلى نصوص المعاهدات وتنقيحها وتعديل بعض بنودها التي لم تعد الجماعة تقبلها بل ونبذها ، ورأى إنشاء سلام على أساس تحالف دائم يوقعه الأمراء ويتعهدون بموجبه احترام حدود ممالك الجيران والمحافظة على عروش الأسر الحاكمة فعلا ، ويرى أن يقوم السلام على أساس ما هو قائم فعلا *statuquo* وأن يحترم الأمراء هذا الوضع ويقبلوا عن الحروب بصفة نهائية وأن يلجؤا إلى الوساطة والتحكيم لتعديل التحالف وفض المنازعات بينهم ، والكاتب المفكر جان جاك روسو ، وهو يرى أن دول أوروبا تكون وحدة ثقافية وروحية وتجمعها العادات والدين وعرف القوانين والتجارة مما يساعد على تعاونها وإنشاء اتحاد منها والعمل على تدعيم السلام ونبذ الحروب بينها عن طريق هذا الاتحاد ، وهو يقول أن مشروع السلام الدائم بين

الدول إذا كان يصادف صعوبات وينعت بأنه خيالي فليس ذلك لأنه لا يمكن تحقيقه بل لأن الناس قد فقدوا إيمانهم وأصبح من الجنون أن يدعى المرء الحكمة وسط المجانين ، ولا نفس في هذا الصدد أيضاً الإنجليز بين Penn و Bentham في القرن الثامن عشر وكذلك الفيلسوف الألماني كانت Kant في أواخر القرن الثامن عشر، وكل كتاباتهم تحوم حول محاولة إنشاء اتحاد أو هيئة تحكم دولية لفض المنازعات عن غير طريق السيف واستتباب الأمن بين الدول .

وإذا تقدمنا في دراستنا إلى عصرنا الحالي رأينا عدداً عديداً من الكتاب ورجال السياسة والحكم يحاولون بناء سلام دائم بين الدول، وقد تلقى العالم درساً قاسياً في حربين عالميتين ضروسين لفحت نيرانهما شتى دول العالم، ويعملون على إقامة أسس عالم أفضل يتفادى تكرار المأساة وينشئ جامعة من الدول لعلاج مشكلات الجماعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اما على أساس دولة عالمية لها السيطرة والاشراف على سائر الدول Super-Etat تقف كحائط الصين حائلاً دون الغزو ولديها من القوة والنفوذ ما يساعدها على منع الاعتداء المسلح بالقوة إذا لزم الأمر وهذه الدولة لها جيوشها البرية والبحرية والجوية ، ولما على أساس منظمة عالمية تنضم إلى عضويتها الدول المتعدنية تعمل على نشر السلام بين الجماعة السياسية عن طريق الحض عليه والدعوة بين الرأي العام العالمي له ومطالبة الدولة المتعدنية بالكف عن اعتدائها بقرارات تصدرها المنظمة ، غير أن تنفيذها مرجعه الزايع والضمير الدولي وقد يمكن استعمال بعض وسائل الضغط عن طريق المقاطعة وفرض العقوبات الاقتصادية على الدول المعتدية ، والفكرة الأولى ، لا تفي ، ومصدرها فرنسا وغيرها من الدول اللاتينية بعد الحرب العالمية الأولى ، والفكرة الثانية انجلوسكسونية مصدرها آراء

الرئيس ولسن وغيره من معاونيه كالكونغرس هاوس *Col. House* من بناء عصبه الأمم ، وقد رجحت الفكرة الثانية ، ونشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى واصلح فرسايل عصبه الأمم أساسها الخلق السياسي ، والوازع من الضمير الدولي لاحترام سلامة الدول الاعضاء وغير الاعضاء والأمن الدولي ، وذلك تبعاً لتعذر تنفيذ مبدأ الدولة الكبرى أو العالمية أو الدولة التي تشرف على مختلف الجماعات الدولية بقوتها ونفوذها ، لما تلاقيه الفكرة من صعوبات مرجعها بشدة تمسك الدول بسيادتها وعقبات تكوين جيش الاشراف الدولي وتوجيهه ، وهو عادة من صنع الدول العظمى التي قد تكون لإحداها طرفاً في النزاع ، مما يؤدي إلى انهيار فكرة الدولة الكبرى التي تنضم إلى إعطائها كافة الدول والتي تشرف على الجماعة الدولية ومبادئ السلام من أساسها .

ثم جاءت منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لعلاج عيوب عصبه الأمم بعد فشلها أو حلها تجمع بين المبدئين ، مبدأ نشر السلام عن طريق الرغبة لا الرهبة بالدعوة له بواسطة الميثاق وبدعوة الدولة المعتدية إلى الرجوع إلى الحق والكف عن استعمال أدوات العدوان ، كما جاء في نصوصها لإنشاء قوة دولية للاشراف والرقابة يتفق عليها الاعضاء فيما بعد كبوليس دولي لتدعيم السلام ، وعلاوة على ذلك يمنح دعاء الميثاق إلى ادخال مبدأ جديد وهو اشتراك الدول عند الحاجة لحصر منطقة النزاع والحرب والتدخل بالسلاح لفض المنازعات المسلحة ، وقد كان ميدان التدخل في كوريا أرض الصباح المهادى في السنوات الأخيرة فأرسلت اليها جيوش دولية مختلفة من شتى دول الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن ، أهمها جيش الولايات المتحدة الأمريكية لحصر وفض النزاع بين الشمال والجنوب ، وزودت هذه الجيوش الجرارة بالأسلحة الثقيلة والخفيفة ، وكانت جيوشاً محاربة بكل ما تملكه هذه

العبارة، غير أنه يمكن التساؤل هل أدى التدخل إلى تخفيف ويلات الحرب؟ وهل انتهى هذا النزاع، لقد كانت التضحيات والخرايب جسيمة ووقف القتال باقرار الهدنة أخيراً في سنة ١٩٥٣م، ولا يخفى في ثناياه كفاح المبدئين الجبارين: الديمقراطية بمطامعها الاستعمارية والشيوعية بمبادئها ومحاولة التغلغل بنفوذها إلى شعوب آسيا الفقيرة المتلهفة على تحقيق وعود رجالات الديمقراطية في عالم أفضل وعيش أرغد بعد أن تضع الحرب أوزارها دون جدوى، مما حدا بها إلى الارتقاء في أحضان الشيوعية.

ونرى خلال نصوص المعاهدات وبحوث وآراء الكتاب والفقهاء وتطور العلاقات السياسية الدولية على مدى العصور تقاليد، وعرفاً دولياً بنسج ثوب حقوق الجماعة *Droit des Gens*، وبمجموعة ماسلف ذكره يكون عقلية ومنطق التحكيم والقضاء الدولى. ولكن لم يصل القانون الدولى إلى حد القانون الداخلى فطبيعته تخالف طبيعة القانون الداخلى، هو مشتق من منبع الحريات وأساسها وهو وجوب حقن دماء الانسان، وتطوراته مصدرها الحوادث وحكم الراى العام العالمى، وأداة تنفيذه مرجعها الضمير ورغبة الدول فى البناء وتقاضى التدمير والابادة وما تخلفه الحروب اليوم من ويلات يعجز القلم عن وصفها، ورغم أن القانون الدولى صادفته خيبة أمل كبرى فى كثير من الحالات فالبشرية شديدة التمسك به لأنه الملاذ الوحيد لها حتى لا يجرفها طوفان المادية واختلال التوازن بين الجمشع مع تقدم المخترعات المهلكة المساعدة على الافناء والمبادئ الروحية السامية التى ترفع الانسان من مرتبة الفوضى إلى مرتبة الحياة الجماعية الراقية، ورغم أن القانون الدولى فى تطبيقه وأحكام القضاء الدولى فى تنفيذها ينقصها الجزاء الحق الذى لا شك فيه كما هى الحال فى

دائرة القانون الداخلي فإن حكم الرأي العام العالمي واهتمام الدول المنضوية تحت لواء منظمة السلام الحالية وكرامية الناس للحروب إلى حد نبذها في نصوص الدساتير والقوانين الداخلية واعتبارها جريمة شنعاء وإعلان الميثاق الدولي لحقوق الإنسان وهو ينبع من حق المرء في الحياة والتنعم بها — كل هذه العوامل يضاف إليها قوة الرأي العام العالمي وحسبان حسابه في الميدان السياسي الدولي كما شاهدنا في الاعتداء الثلاثي على مصر من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ جعلت من القانون الدولي اليوم أداة تنفيذية لها اعتبارها واحترامها .

الطابع السياسي الحاضر

ظلت أوروبا أمدا طويلا وهي محور العلاقات الدولية للعالم المتمددين ، فقد ورثت روما القديمة وتمزقت أوصال هذه الامبراطورية المترامية الأطراف وتفككت روابط ولاياتها وتحولت إلى ممالك وامارات صغيرة ، واندجت يوما ما في امبراطورية شاركان ، ثم تداعت امبراطورية شاركان وتحولت إلى امارات صغيرة وظهرت المدينة الإسلامية ودولها في الشرق وكان يحسب لها ألف حساب ، وتفوقت على أوروبا ثقافيا واقتصاديا وسياسيا ، ولقنتها ثقافات الاقدمين مما ساعد على قيام عصر الانبعاث فيها ، كما تبادل الغرب والشرق البعثات والهدايا وقدمت إلى مدينة الرشيد بعثة اوفدها شارلمان وقدم اليها الرشيد الهدايا من مبتكرات صناعة العرب ، ثم اصطدم الغرب بالشرق بالحروب الصليبية التي ظلت مستعرة زهاء قرنين من القرن العاشر إلى الثالث عشر ، وانهت باتجاه أوروبا إلى الشرق الأقصى عن طريق البحار الواسعة المفتوحة بدلا من البحر الأبيض المتوسط الذي ظل حتى القرن الثامن عشر تسيطر عليه سفن دول الإسلام

وربأبنته ، وانصرفت أوروبا عن طريق الحرير البرى وقوافله وكان يربط تجارتها برا عبر البلدان الإسلامية بتجارة الشرق الأقصى إلى الطرق البحرية الجديدة التي سارت سفنها فيها على أثر الاستكشافات الجغرافية .

واحتدمت المنافسات الاقتصادية بين الشرق والغرب وبلدان الغرب المختلفة في سبيل السيادة على البحار والاستئثار بالطرق البحرية ، وتبارت الدول الغربية في إنشاء قواعد لها في طريق مرور سفنها لحماية تجارتها وتخزين ما تجلبه من سلع وقفاث من الشرق الأقصى والعالم الجديد ، وأخذت تجمع الأموال وتطلب المزيد منها ، ونشطت مؤسساتها الاقتصادية والصناعية ومصارفها ، ووظفت القافض من أموالها في شتى أنحاء العالم وخاصة البلدان الغنية بالمواد الأولية المغلوبة على أمرها والتي دانت لها بفعل القوة والاحتلال ، وعمرت خزائنها بالأموال وتزايدت عمليات دور صناعاتها وشركاتها واتسعت معاملاتها وتعددت فروعها وراجت التأمينات البحرية وغيرها في أسواق لندن وسائر عواصم الغرب ، تبعاً لجوب أساطيل هذه القارة الوثابة التجارية المحيطات تؤيدها الأساطيل البحرية وحرا ب جنود الاحتلال .

غير أن الرغبة في المزيد من المال أدت إلى اشتداد المنافسات والحروب بين الدول البحرية والاستعمارية والامبراطوريات الصناعية في سبيل اتساع رقعتها والسيطرة على مسالك البر والبحر والاستئثار بالأسواق والمواد الأولية ، وتكرر ما تمر به الإنسانية منذ العصور السحيقة من مغاوز مظلة ألا وهى الحرب في سبيل السراب الخادع وهو الاتساع وزيادة الثراء ، ويزعم البعض أن جوع الجماعات البشرية يدفع بها إلى الحرب ، ولكن الا يمكن التساؤل هل الحرب تحل أزمة الجوع ؟

والا يمكن القول بأن النهم هو الدافع إليها؟ فى حروب يشنها الذين يعتقدون أنهم لا يطمعون بمقدار طعام عديم .

وحاول الكتاب أن يخفوا الحقيقة المرة التى يراها المرء فى قانون الاحراش والادغال وهو انقراض الضواري على القرائس المستضعفة والفتك بها ، وهو يراها فى الحروب ونتائجها وما تخلفه من آلام ونكبات وازمات طويلة يصعب علاجها ، فذكروا أنها تشتمل تبعاً لبواعث سياسية وقومية وروحية ومعنوية أو لاصطدام المثل العليا المتعارضة ، غير أن الطبيعة البشرية لم تتغير منذ العصور السحيقة ، فلقد أخنى الأغرير القدماء منذ خمسة وثلاثون قرناً الأسباب الحقيقية لشهه الحرب على طرودة وتدميرها ، واطهروا أسباباً عاطفية فى اشعارهم العذبة هى إعادة هيلينة الجميلة إلى ملكها وسيدها ، والأسباب الحقيقية للحرب وتدمير طرودة فى القرن الخامس عشر قبل الميلاد هو ما أملت على الأغرير طبيعة أرضهم القحلاء من السير نحو الشرق واقتحام البوارج قسراً وتدمير طرودة العقبة التى تعترضهم فى حصولهم على قبح الحقول البائنة لما بعد طرودة والبلدان الغنية الواقعة فى حوض البحر الأسود .

ولم يتغير الوضع فى صراع اليوم ، فقد رأينا دول المحور تشعل الحرب العالمية الثانية بعد استعداد طويل لها فى سبيل الحصول على مجال حيوى لها وأراضى ومستعمرات ومغانم لسكانها الذين يتزايد عددهم باستمرار ، كما نرى اليوم البلدان الصناعية الكبرى تتصارع فى حرب باردة وتطاحن مرير للسيطرة على أغنى موارد البترول فى العالم فى الشرق الأوسط .

غير أن للحروب سيكولوجيتها العميقة ، وهى لا تمت دائماً للجوع أو للتوسع والمطالبة بالمجال الحيوى بالصلة ، وعادة تنشأ حالة من التوتر يلتقى

فيها اندفاع القادة وحاسمهم بروح الجماعات وفكرهم ، وقد تتكرر هذه الحالة في عدة بلدان مما يؤدي إلى استعداد عام للاقتال ، وفي نفس الوقت تبرز الأسباب المباشرة وغير المباشرة للحرب ، وهكذا تلتقي روح الأفراد من رجال السياسة والحكم بروح الجماعات وقد تفهم هؤلاء سيكولوجية الجماعات بما يساعدهم نحو توجيهها بما يتفق مع تحقيق مطامعهم بعد أن تذرعوا بشئ الوسائل في سبيل تحقيقها ، ويسهل التأثير على الجماعات التي تلتقي الخطب الحماسية والجحش على القتال وهي شديدة التأثر من الحياة الميكانيكية الصماء للندن الكبرى في صور ضخمة مبالغ فيها ويصدر رجب لتحقيق الجنة الموعودة ، ورأينا الشعب الفرنسي يتقاد إلى نابليون ويتبعه طامعا مختارا من مدريد إلى برلين وفيينا وموسكو ويخضع لحكمه المطلق الطاغى ، وهذا الشعب هو الذى حاسب سائر أبناء الثورة حسابا عسيرا على كل حيد عن طريق الخلق السامى القويم في نظره بالمقصلة ، وتتكرر نفس هذه للأساسة في أقل من نحو قرن ونصف فيسير الايطاليون خلف موسوليني والالمان خلف هتلر . ولا يهم البتة ما سفك من دماء وما ذهب من جهد وثروة ورعاء ، وكثيرا ما يؤثر الاكسير السحرى للقوميات والوطنية والسيادة وحاجات الشعب في اشغال نيران الحروب واتساع رقعتها، وهذا ما شاهدناه في حروب ما بعد الثورة الفرنسية التي تحولت إلى حروب فتح وتسلط وإنشاء امبراطورية مترامية الأطراف في ظل جناحى النسر تسيطر على أوروبا ويقوق سلطانها مجد كل من امبراطورية النمسا والمجر وملكة بروسيا وروسيا القيصرية وانكلترا .

ونرى رجل العصر الحالى يعيش في جو يضطره إلى الطاعة العمياء وأن يصبح أليفاً منكشاً في المدينة الصناعية الكبرى في ظل مدنيّتنا القائمة ،

وتضطره حاجات العيش ومطالبه الملحة إلى السير في طريق حياة ميكانيكية ملة، وتصرفه هذه الحالة عن النشاط الذى يبرز بمقتضاه حيويته ورجولته ورغبته في الزوال وهي ضمن طبيعة البشر، وهذا ما يقوى في نفسه روح الحرب وسرعان ما تستجيب لها، وقد استعد لها نفسياً ومعنوا الرجل العصري وهو نموذج وصورة طبق الاصل لمئات الملايين اليوم، وقد يخضع عدد كبير من الشعب إلى الاعباء والواجبات التي تملها عليهم المهنة وضمنها العمل الممل الذى على وتيرة واحدة والنظام الدقيق القاسى في المصنع والمكتب وتقلبات الاسواق واضطراباتهما والدخل والعمل مما يدفع بالجماعات إلى القلق النفسى المستمر ولم تستجب أوضاع الحياة هذه إلى حاجاتهم ولم تعمل على راحة نفوسهم وتسد مطالبهم المادية والمعنوية، ويؤدى كل هذا إلى انفجار الثورات والحروب، وما يؤلم ويوجع أن نرى البشرية تقتتل في الحروب متذرة بأوهى الذرائع فيقتل الإنسان أخيه عن طيب خاطر بينما لا نرى مثل هذه الحالة البشعة في الفصيلة الواحدة من الحيوان، فنادر ما يشجر عراك، يؤدى إلى الفتك والقتل بين نوع واحد منها على وتيرة الحرب.

ويتعين علاج حالة التئمر التي تؤدى إلى انفجار الجماعات بالحرب باجتذاذ الشرور من جذورها، ففي ذلك العلاج الناجع للأزمة الدولية، وفي مقدمة ما يجب ان يضعه الذين يعملون على تنقية روح الجماعات المعنوية من ادران الاحقاد السياسية وابعاد كابوس الاخطار التي تسمم عقولها، كالزعم بأن تزايد السكان المطرد خطر على مستقبل البلاد يجب مداواته بالغزو

* أظفر « الجماعة الدولية » لروبيك، من صفحة ٦٤ إلى ٤٧.

لإيجاد مجال حيوى للعدا المتزايد، وكضرورة قبض بعض الدولة الصناعية الكبرى على ناصية الاسواق والمادة الاولية فى الخارج لضمان مجال لتصريف منتجاتها ومستوى معيشة مرتفع لأهلها دون الاهتمام بحالة الشعوب الاخرى المتأخرة اقتصاديا واجتماعيا ، وكوجوب التمسك بقواعد حرية مبعثرة فى العالم فى سبيل هبة الدولة ومحافظة على طرق مواصلاتها التجارية وسلطانها السياسى - فى مقدمة مايجب ان يضعه الذين يعملون على اصلاح روح الجماعات فى سبيل اقامة علاقات دولية وصلات بين الدول سليمة تقوم على حسن التفاهم والتعاون والسلام رفع مستوى الخلق السياسى واحترام الرأى العام العالمى وتلافى استعمال القوة بتفليب القانون والعدالة والنظام عليها فى المعاملات الدولية اسوة بما هو متبع فى نطاق كل دولة فى سبيل المحافظة على حرية الافراد فى كنف السيادة التى تهدد بين الحين والحين بالاعتداء، وفى كنف الجماعة العالمية، متى وجد نظام يحترمه الجميع يوفق بين فكرة السيادة الفردية للدولة والجماعية العالمية لمجموع الدول والسيادات .

ولقد انتقل النفوذ السياسى من أوروبا إلى العالم الجديد وإلى الشرق واتسع فى ظل هذا الإمتداد الجديد المجال لتحقيق مصلحة كافة الشعوب فى الامن الدولى وخفت سيطرة أوروبا على سائر القارات وعليها ان تسير والعالم الجديد والشعوب الاسيوية الفتية التى تمثل كتلا بشرية ضخمة يحسب حسابها وقد تحررت من الاستعمار فى هدى الخلق السياسى القويم لتبث فى الرأى العام العالمى روح السلام .

وهذا العالم الذى تبشر فيه الجهود عبثا فى سبيل الحرب الباردة والاستعداد للحرب مباغتة لا تبقى ولا تذر، ويصرف كل همه وجهده وماله لتكديس أدوات القتال وخاصة القنابل الذرية وقد صار شعاره « الحرب

هى السلام والسلام هو الحرب، أى ان الحرمان يسود حياة السلام المؤقتة التى لا تفرق كثير أعنى حياة الحرب يجب ان يتغير ويماد تشييده على أساس من حسن التفاهم واعارة رأى العام العالمى موضعه من الاعتبار ، وينعى على العالم الكاتب الأمريكى برومفيلد *Bromfield* جو الفرج هذا فيقول بمناسبة ما ينشر عن اخطار الحرب الذرية واتساع نطاق تدميرها ، ان الصورة التى يرسمها العلماء والكاتب عن هذه الحرب هى على نسق العالم الذى وصفه ويلز فى كتبه وقصصه وقد أفزعنى فى طفولتى ولا شك انه يصينى بأس شديد من العيش فى كنفه شأنى شأن كل رجل أو امرأة متدينين حقاً ، هذا العالم يسوده الخطر والقلق باستمرار والناس كافة أدوات مسخرة للقوى الحربية الجبارة ولا قيمة للثقافات التى لا تلبث ان تنهار فى جوه ... *

ويتطلب الأمر ان تخطو الشعوب تدريجياً نحو تحقيق فكرة العدالة الدولية والسلام العالمى الذى لا يزعرع ، ويتمين لنجاح هذه الخطوات ان تبلغ الشعوب درجات رفيعة من النضوج فى الداخل وان تتعاون فى وضع أسس قوية للوقاية من الحروب ومنعها منعاً باتاً بإحلال نظام دولى راسخ للسلام مستمد من القانون الجماعى للأسرة الدولية يحل محل سياسة توازن القوى للدول العظمى وما يصحبه من بذل الأرواح رخيصة كلما اختل التوازن أو بعبارة أخرى كلما زعمت إحدى هذه الدول ان من مصلحتها امتشاق الحسام ، وكثيراً ما يحتل هذا التوازن فى زعمها لرغبتها فى التسلط والاتساع .

وما يساعد على إمكان التفاهم بين الدول ان قوة أوروبا وقودها

وسيطرتها على سائر القارات أخذت تنحصر لصالح دول في العالم الجديد وفي الشرق الأقصى وإن عُدَّت الشخصيات الدولية والجماعات السياسية في الازدياد والنمو مما يؤدي إلى زيادة قوة الرأي العام الدولي وأعضاء الأسرة الدولية بشرط ألا يخرج فكرة السيادة عن أغراضها الحقّة وأهمها إقرار وضع جغرافي واجتماعي وتاريخي واقتصادي لشعوب مختلفة على أن تصبح أداة سلام لا توسع وصدام على حساب الغير، ويترتب على التقارب الدولي وسيادة الوئام اتساع نطاق التشاور وتبادل الرأي ووضوح خطورة الانزلاق في تيار الاطّلاع السياسية والحرب وسنوح فرصة بث روح السلام عن طريق الخلق السياسي القويم الذي وضع الرأي العام حجره الاساسي في عالمنا الحديث، بتأييده في مناسبات عدة وما أكثرها نبذ الحرب والتقسيمات السلبية ووقاية الأسرة شر التشريد والتقتيل .

وهناك صعوبات (١) تتعلق بدراسة العلاقات السياسية الدولية وتحليلها (٢) وأخرى تعترض دراسات وجه عالم اليوم وعلاقات الجماعات بعضها ببعض والدول الممثلة لهذه الجماعات وطبيعة هذا العالم ومختلف العوامل التي تزلزل كيان الحياة السياسية وخاصة حياة الأمم اليوم وطبيعة الحروب الحديثة وخطر هائل المدينة القائمة (٣) وهناك أيضاً عقبات شاهقات تقوم في وجه دراسة وسائل الأمن الدولي بوجه عام وأثر سياسة التسلسل وجهود الدول الكبرى في سبيل السيطرة على الميدان الدولي بكافة الطرق على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة كما يدعى مكينا في . وإن إصابة الهدف في الدراسة ودقة البحث وسلاسته وطرق دخول البيوت من أبوابها هذه العوامل تساعد على علاج الموقف الدولي علاجاً سليماً بعيداً عن الهوى والعمل على تصفية الجو السياسي بالطرق العلية .

وهذه الصعوبات التي تكثف دراسة العلاقات السياسية بما في ذلك

دراسة وجه عالمنا القائم وجماعاته السياسية ووسائل استتباب الأمن فيه ووقايته من العثار لا حصر لها ، أهمها أن نهاية كل مشكلة سياسية يعرض لها الباحث يتعذر بلوغها ، فالمسائل والأحداث مسلسلّة وقلما تقف عند حد لا استمرار بعده ، وإذا رجعنا إلى الوراء لنلقى نظيرة على المشكلات السابقة عليها وجدنا أن التاريخ لا يعيد نفسه فكل أزمة أو حدث من أحداث الحياة السياسية لا يتجدد بحال وإذا نظرنا إلى أحداث كوريا والحرب بين الشمال والجنوب هناك التي استمر أوارها في السنوات الأخيرة ثم خمدت نيرانها بالتدخل المسلح لمجلس الأمن دون أن يسدل على الأزمة الستار بصفة حاسمة وجدنا أن الرواية لم تتم فصولا ، فقد وقف القتال مؤقتاً عند الهدنة ، وهذا ما نراه أيضاً في هدنة رودس بين اسرائيل والبلدان العربية للشرق الأوسط فيما عدا العراق والعريّة السعودية فيما لم يقعد الهدنة معها لسنة ١٩٤٩ ، فإن القتال وقت مؤقتا مع تجده من حين لآخر في صور شتى ثم احتداه في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ بالاعتداء الثلاثي المسلح القادر على مصر من انكلترا وفرنسا واسرائيل ، وهذا ما يقال كذلك في الخلاف على توحيد ألمانيا بين الدول المتحالفة في الحرب العالمية الثانية وفي استمرار الحرب الباردة بين الدول الكبرى وخاصة الكتلتين الغربية والشرقية في سبيل السيطرة على موارد البترول في الشرق الأوسط .

ويضاف إلى ذلك أن أسماء الأشخاص وعنوان الحوادث في المسرح السياسي دارجة على كل لسان ، ونرى ذكر النجوم السياسية اللامعة بالخط العريض في الصحف والمجلات ونسمع ما يردده هؤلاء الساسة المبرزون في الإذاعة وفي خطاباتهم وعباراتهم التي يوجهونها للثوّمرات والجمهور ، ونلاحظ جهودهم في مؤتمرات طهران وبالتا وبوتسدام واجتماعات

سان فرانسيسكو ودمبرتون أوكس ثم في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن واجتماعات ستراسبورج واتحاد أوروبا وسائر اجتماعات حلف الاطلنطي وحلف البلقان وهدنة كوريا وإبرام الصلح بين روسيا واليابان وغير ذلك من مظاهر النشاط السياسي، وتصدر تعليقات الصحف والدوريات والفتريات حافلة بالتطورات السياسية وبآراء الساسة والكتاب والرد عليها، وفي هذا الجو الغامض المتناقض يصعب معرفة حقيقة الموقف واستخراج نتائج صادقة من ملاحظات الرواة ومندوبي الصحف، وتصبح مهمة المؤرخ في هذه الحالة أن يدرس الوضع السياسي المعين والوضع المضاد له ويخلص منهما بالنتيجة التي يراها في ضوء ما يكتنف الوضعين من حوادث متفرقة شأنه شأن الباحث في علم الحياة أو العلوم الطبيعية في العمل الذي ينتهي في كل دراسة أو وصف من المشاهدات والتجربة إلى نتائج واضحة ملبوسة .

ويتعين على الباحث في العلاقات السياسية الدولية أن يسير في دراساته بخطوات متسلسلة وأن يبني ملاحظاته تدريجياً وفق المنطق السياسي ليصل إلى نتائج حاسمة ، شأنه شأن البناء الذي يبني المنزل ويشيده طابقاً بعد آخر من أسفل إلى أعلى حتى يستقيم عمله ، ويمكنه مثلاً أن يرى في مقابلتي فرانكو لهنر أثناء الحرب العالمية الثانية ووقوف الأمر عند حد المقابلة أن الزعيم الإسباني لم يشأ أن يسير في ركاب الصليب المعقوف وأن يخوض غمار الحرب مع المحور ، وقياساً على هذا يمكن القول بأن رفض الدوائر السياسية الأمريكية لبان أزمة قناة السويس فتح أبوابها على مصاريحها لفرنسا وانكسارها أدى بالإضافة إلى قوة الرأي العام إلى وقوف القتال في الشرق الأوسط وتجنب العالم قيام حرب عالمية ثالثة باحتمال تدخل

روسيا في النزاع واتساع نطاق القتال واضطرار الولايات المتحدة الأمريكية المناهضة للشيوعية إلى النزول في الميدان .

وهناك صعوبات أخرى تعترض الباحث هي انتقاء مصادر الأخبار والحوادث وإدراك درجة جديتها ، فمصادر الروايات السياسية وتطوراتها وتصرفات الساسة وما يذكر على لسانهم ليست دائماً مما لا يتطرق إليه الشك ، وهي تختلف عن المصادر التي يرد منها المؤرخ ، وكثيراً ما يلجأ رجال السياسة إلى كتابة مذكراتهم وقد تركوا الميدان واعتزلوا الحكم منذ منذ سنوات ولم يعد لهم أقل أمل في العودة إليه ، وكثيراً ما يروون مبالغات تتم من نفس متحيزة فيها مرارة وحسرة ، ولا يمكن أيضاً الاكتفاء بالوثائق الرسمية وما تنشره الحكومات ومجرد الرد عليها ، ويمكن اللجوء إلى الوثائق والبيانات والنشرات وللمذكرات والاذاعات والخطب والبحوث ونشاط المؤرخين وأعمال رجال الفقه والقانون ومحاضر اجتماعات المؤتمرات والأعمال التحضيرية لإعداد الوثائق ومضابط المجالس النيابية وهي بتنسيقها واستخلاص النتائج ترشد إلى تطور العلاقات السياسية الدولية وسيرها في طريق حسن التفاهم أو التدابر والتنافر ، وهناك بعض الأساليب الفنية الحديثة التي ظهرت أهميتها بمناسبة انتخاب الرئيس هاردينج في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٢١ فقد استعملت لأول مرة في عمليات انتخابه وسائل الاذاعة ، وصارت اليوم بعد مضي أكثر من جيل بمثابة الشبكة التي تكسو الأرض ، ولا يميز حدث من الاحداث السياسية دون أن يكون له رنين وصدى في الاذاعات العالمية ، غير أننا يجب أن نقف موقف الحنر من تناقض الإذاعات ومبالغتها وحيلها تبعاً لتحديد السلطات السياسية في العالم وشدة تنافسها .

وتعترض كذلك دراسات وجه عالم اليوم الذى نعيش فيه وعلاقات الجماعات بعضها ببعض والدول كمثلة لهذه الجماعات وطبيعة هذا العالم ومختلف العوامل التى تمس الحياة السياسية وقد تزلزل كياناتها، وخاصة وصف حياة الامم وطبيعة الحروب الحديثة وخطرها على المدنية والجنس البشرى ، صعاب تبعا لاختلاف وجهات النظر فى وصف طبائع البشرية وتضارع المثل السياسية التى تعتقها الشعوب اليوم نظراً لتناقضها .

ونرى عالم اليوم يتميز ببعض المظاهر التى تحضنا على أعمال الفكر واجهاد الذهن لوضع نظام من التفاهم السياسى يتفق مع هذا الوضع حتى يعود إلى العالم توازنه ، فنحن فى تحول تاريخى شبيه بتحول العالم بانتهاء روما القديمة وسلامها الطويل الامد الوطيد وذهاب نظم العالم القديم برمتها فى اعقاب هذا الانهيار ، ويتعذر فى هذه الحالة حصر أسباب منازعات الامم والاتفاق على الوسائل المثلى لحلها ، فهناك مثل اختارت للشعوب الحرية والديموقراطية والمشروعات الرأسمالية الفردية الحرية والتفاهم بين الدول فى ظل من الديموقراطية العالمية على وتيرة الديموقراطيات القديمة ونظمها البرلمانية، وهناك مثل أخرى ترى الاسلام إلا باستسلام الرأسمالية للعالمية بشورة عالمية تقضى على النظام الرأسمالى الفردى ، وان العالم فى فترة انتقال من دكتاتورية البروليتاريا إلى نظام النقابات الذى سيحل محل نظام المشروعات القائم اليوم والدول ذات السيادة القومية ، وهناك مثل ترى ازدهار الحياة السياسية فى التدخل الشديد فى تصرفات الناس وحياتهم وتوجيههم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً فى الداخل ومحاولة توجيه العالم سياسياً بنشر الدعوة لهذه المثل وسيطرتها على ما عداها ، ورسم الخطط للشعوب لتعمل وفق برنامج معين دون نقاش فيه ، وأخرى ترى ان عهد

البروليتاريا ودكتاتوريتها قد انتهى وما يقال من ان تطور الإنسانية هذا تطور اقتصادى يخضع لقواعد مرسومة تكذب الواقع فالعالم لا يزال يشهد نشاط الرأسمالية الفردية والمشروعات الخاصة ، وهو يتجه إلى نظام السكرتارية *Secretariat* بدلا من فرض سلطان البروليتاريا على أساس تنظيم العمل والانتاج والنهوض بالصناعات والتقدم الآلى وحسن توزيع المنتجات ، وهذه الآراء التى يناهض بعضها بعضا لا شك تزيد دراسات وسائل الامن الدولى والسلام العالمى غموضا وتمقيدا .

وعلاوة على ما رأيناه من أن العلوم السياسية بما فى ذلك العلاقات الدولية مجموعة مواد متنوعة هى مزيج من الاجتماع والفلسفة والقانون والاقتصاد والتاريخ والأدب مما يزيد فى صعوبة الدرس والتحليل ، فهى لا غنى لها كذلك عن ادراك مقدمة العلوم الحديثة، فيجب أيضا معرفة الشيء عنها كادراك ماهية الذرة والكهرباء والميكانيكا وقوى أشعة الشمس والظواهر الطبيعية وغير ذلك مما يفرع عن العلوم الحديثة التى تساهم فى بناء مدينتنا المادية .

والمشتغلون بالعلوم السياسية يهيم أن يردوا من مناهل الدراسات المتنوعة هذه ، وأن يفهموا نواحيها المختلفة اسكى يمكنهم معالجة ما يطرح على بساط البحث من مشكلات تتطلب اتساع الأفق لدراستها ، وهكذا نرى أن دراسات العلاقات السياسية الدولية دراسات أفقية واسعة المدى ، وهى إلى جانب هذا وأسية تحتاج إلى تعمق فى البحث وغوص إلى الاعماق لاستخراج أسرارها . وإذا أريد النجاح لهذه الدراسات يحسن اتباع نفس السياسة التى تتبع اليوم فى الصناعات الكبرى لنموها وتزورها ، وهى التركيز الأفقى والرأسمى ، وبمعنى آخر جمع شتى المشروعات المتشابهة 'واحمايتها من

المواد الأولية وكذا شتى العمليات الصناعية في دائرة وإدارة واحدة ، وبمعنى آخر يحسن أن يتسع أفق الباحث السياسى وأن يتخصص فى شتى المواد التى تساعد فى دراساته السياسية ويمكنه بالاستعانة بها أن يعالج ما يعرض له من مشكلات سياسية دولية ، وأهم هذه المواد نظم الحكومات والإدارة ، والرأى العام والدعاية ، والأفكار والمذاهب السياسية ، والاقتصاد ، والقانون الدولى ، والتاريخ السياسى والدبلوماسية .

وهناك مثل اسباني مشهور يقول « إن العالم فى نظر الانسان الذى يفكر كوميديا وفى نظر الانسان مرهف الحس والشعور تراجيديا .. »

« Le Monde est une comédie pour l'homme qui pense, une tragédie pour l'homme qui sent »

والعلوم السياسية بمجملتها التى لاغنى لكل فرع عن الآخر لتفهم مشكلاتها وعلاج المشكلات السياسية الدولية فى ضوءها تجمع بين الفكر والحس ، ومن شأنها قدح زناد الفكر والتغلغل فى البحث لاستخلاص النتائج الدقيقة ، كما أنها بما تعرضه من تطورات تجمع إلى جلاء الذهن وصفاته شعور الفرد وقوة حساسيته لما يحيط به ، وهى بين إنشاء هيئة من العقول الممتازة الموثوق بها للتعبة ومكافحة الأزمات نتيجة تفكير روزفلت وغيره لمواجهة أزمات ومشكلات العالم الحاضر وكان ينظر دائما الى الامام بأمل فى النجاح وملته التفاؤل ومصارحة تشرشل الشعب وهو فى معمة الحرب أنه ليس لديه ما يقدمه غير العرق والدعوى وكان بين التشاؤم نتيجة حسه المرهف وتجاربه وسعة اطلاعه ثم انتظار شعاع من الأمل يضيء له الطريق المظلم ، وهى علم وفن فكل الطرق تقود اليها عما يزيد فى شخصية المهتم بها ويضاعف العناية بدراستها ، مثال ذلك الاكتفاء الذاتى والتوجيه الاقتصادى كاحدى الخطط القائمة اليوم ، فطرق الاكتفاء والتوجيه كثيرة تختلف

باختلاف طبائع الشعوب وحاجاتها وكلها تؤدي إلى نفس الغرض وأخيراً
أثرها في علاقات الدول وفعلها الخطير في المحافل والمنظمات الدولية ومحاولات
إقرار سلام عالمي .

وتعقد الحياة السياسية اليوم وتلبد الجو الدولي بالغيوم نتيجة أزمات
أوروبا وكانت حتى عهد قريب تقبض بلا منازع على أئنة السياسة الدولية
وما خلفته من متاعب للبشرية وما بثته في العالم من روح عدم الاستقرار
وكأنه يرقص فوق فوهة بركان وغموض الموقف وصعوبة لمس الباحث
يبت الداء في هذا الظلام الدامس - كافة هذه العوامل تجعل طريق الدراسات
السياسية بما في ذلك العلاقات الدولية محفوفة بالاشواك أو هي كالأحراش
والادغال الكثيرة التي تحجب ضوء الشمس عن جذور نباتاتها ويتعين لانتظام
نموها والحياة من يعيشون في ظلها تقليم هذه الأشجار على الدوام، ولا شك
أن حالة أوروبا هذه وأثرها في عالم اليوم وتخطبها في الميدان الدولي
وخروجها من حرب لخوض غمار أخرى ، كافة هذه العوامل مع ما هو
معروف من سيطرة أوروبا على السياسة العالمية لها أهميتها من دقة الموقف
الدولي وصعوبة علاج أزماته ، وأن شعوب أوروبا قد تسممت بعبادتها تاريخها
والثقي به والمبالغة في ذلك مما حدا إلى غليان الأفكار هناك وبضارب مصالحها
وعدم الاستقرار والاطمئنان والتماس أي سبب مهما كان واهياً للاشتباك
المسلح ، مثال ذلك قتل ولي عهد النمسا في سراييفو واشتعال الحرب العالمية
الأولى ، وما جعلها عاجزة عن التمشي وظروف الحياة السياسية الجديدة
واسدال ستار من النسيان على القديم البغيض ، فبئس ما تنجيه نحو الماضي
وتتحرك في نفوسها الذكريات والجروح والاحقاد والمطالب والمجد الضائع
والهزائم الماحقة وتزيد أسباب بعد الشقة والنزاع والاستعداد للحرب فالنزول
إلى الميدان بالأسلحة الماضية القاتكة .

وما يظهر بوضوح أيضا صعوبة الموقف الدولي اليوم فيما يتعلق بدراسه واستخلاص أسباب الخلاف ووسائل العلاج ، وكذلك فيما يتعلق بالسير بالعالم سيرا جديا في طريق السلامة وإنفاذه من برائن الفتن والحرب العامة ما يزعمه اليوم الفيلسوف برتراند رسل من أن صراع الماردن الجبارين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السوفيتية شبيه بالصراع الديني قديما والافتتال في سبيل مثل معينة ، وهو يخضع بهذه المناسبة للاقتصاد وتطوره إلى السياسة بخلاف ما كانت عليه الحال منذ نحو ربع قرن من خضوع السياسة للتطورات الاقتصادية ، وهذا بما يضاعف حدة النزاع ويصبغه بالصبغة التعصبية العمياء التي لا يعوقها شيء في سبيل التضحية والقتال .

وبمقارنة الحالة في الولايات المتحدة الأمريكية بالحالة في روسيا يمكننا أن نتفهم هذا الوضع جيدا ، فكل من المتنافسين يحكم على مجال حيوى واسع المدى وثروة لا يصل البصر إلى نهايتها ، فليس هناك نزاع على مجال حيوى ، وكل منهما من الناحية العنصرية قريب إلى الآخر فرجال الشمال الشقر لهم القدح للعلى هناك ، وهما يسيران في هدى طائفة من المبادئ والقيم المادية المتشابهة فالفن والاحصاء والانتاج الكبير الضخم العديد والعمل على توفير أسباب الراحة المادية وبناء المصانع الضخمة وعشرات الملايين من العمال هم شغلهم الشاغل ، وهكذا تتعدد دراسات أسباب الخلاف وتجمع بين الفكر والحس والعلم والفن ويحار المتخصصون في العلاقات الدولية في حلها .

إن الإنسانية كما يزعم برجس Bergson مغرمة بالدراما والافتتال ، والتدمير من طبيعة الحياة السياسية والعلاقات السياسية الدولية تدرس هذه الظواهر ليكن اتفاقا ، ويجب أن تكون بحوثها على وتيرة دراسة العلوم

الطبيعية ومعركة أسرار الصواعق والجاذبية والمغناطيس ، ولماذا مثلاً لا يتفادى الحقد الجمعى الاعمى الذى يثير دون وعى النفوس ويدفع بها إلى الاقتتال والتدمير دون ادراك العواقب بوضع برنامج جماعى على لهذا ؟ ، ومهمة الباحث فى هذا الميدان واقعية علمية إنسانية هى العمل على إنشاء وعى سياسى دولى يقارب بين الشعوب يقوم على أسس علمية ويحض على التفاهم بين الناس ويث روح المودة فى القلوب ونشر روح السلام عن طريق هذا الرعى الذى بذوره ينهض بالرأى العام العالمى فيقف حجر عثرة فى سبيل الحروب ويطوح بالحكومات التى تجبها وتحض عليها .

الثورة الحيدة فى العلاقات السياسية

إن تطور أداة الحرب وتحولها إلى قوة افناء لا تبقى ولا تزدور فعل الحرب الشاملة التى تشمل حياة الدولة فيما عدا الاستعداد للحرب وإجابة مطالبها كما تسخر الجماعات وجهودهم وإنتاجهم وثروتهم للبركة ، يضاف إلى ذلك الثورة الصناعية الثانية التى تجعل الآلات ذاتية مما يؤدى إلى مضاعفة الانتاج وزيادة وحدات الصناعة مع انصراف زرافات العمال عن المصانع التى كانوا يحتشدون فيها بالآلاف ، والمبالغة فى وسائل النقل مع سرعتها مما يؤدى إلى نقل الأخبار والأفكار والقرارات الدولية والاحداث والتعليق عليها بمجرد وقوعها أو صدورها - كافة هذه العوامل كان لها أثرها البالغ فى الميدان الدولى .

وفى الحق فأن خطر الحرب والخوف من القضاء على المدينة باستعمال الاسلحة الفتاكة وفى مقدمتها السلاح الذرى ، وصعوبة علاج الأزمات التى تترتب على الحرب فى حالة افلات المدينة من الفناء الشامل لأن الحرب الشاملة تكبد الإنسانية من التضحيات ما يفوق طاقتها وما تعجز

عن تحمله ، وخفة حدة العمال وتهديد البروليتاريا تبعاً للتحول الآلى المطرد باستعمال الآلات التلقائية التى لا تتطلب حشداً منهم ، وفى هذه الحالة ينصرف هؤلاء العمال إلى الزراعة فى الحقول وإلى علاج مشكلات تزايد السكان بإنتاج الأقوات اللازمة للأقواء الجديدة ، وهذا يساعد على تخفيف حدة التضام على العيش ، وتنتفى الحرب سعيًا وراء المجال الحيوى ، واستعمال شتى الوسائل التى تنقل مجريات الحوادث والتعليق عليها عن طريق المذيع وغيره ، وهذا الطابع بما يقوى ، الوعي السياسى العالمى ويوجه الأذهان إلى الأحداث الخطيرة لعالمنا ويحث على اهتمام الجماعات بتطورات اشكالات السياسية القائمة وغير ذلك من أحداث حياتنا ، لهذه العوامل أثرها فى تحويل مجرى الحياة السياسية الدولية بل فى إحداث ثورة فى علاقات الدول ، وهذه الثورة بلا شك لصالح السلام .

ولقد ترتب على الوضع الجديد اتجاه نحو نمو الرأى العام العالمى ، وهو بلا شك تبعاً لصدوره من أعماق الاسرة ومن قلب الرجل العادى ومن نمثل الدول المختلفة تحت قباب منظمات السلام وفى مقدمتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومن روح علماء وكتاب ومفكرى شتى البلدان على اختلاف ألوانهم ومشاربهم يتمسك بأهداف السلام ، وفى الاستماع إلى الرأى العام العالمى والالتجاة إلى رغباته وتحقيق أحلامه فى الحياة وهو العيش المستقر فى ظلال طمأنينة السلام وفى سعى الدول جماعة لعلاج ما يشجر من خلافات بينها وتكثلتها بعزم وقوة لصد الاعتداء وفى الضغط على المخالف للكف عن مواصلة العدوان والاذعان لقراراتها التى تصدرها لصالح الأمن الدولى ما ينبج بالسيادة ناجة جماعية بنزولها عند رأى الجماعة الدولية وقد نشأت فى ظروف قيام الدول الحديثة هذه السيادة فردية لكل دولة ، وتدعت تبعاً لتدعيم حقوق الشعب بإعلان

سيادته في أواخر القرن الثامن عشر وإن سيادة الدولة وسلطانها مستمدان من سيادة الشعب ، ثم زادت رسوخاً وقوة بفكرة القوميات والدفاع عن شرعية هذه الفكرة وحقوق الشعوب في ظلال القوميات في تقرير مصيرها واستقلالها وانفصالها عن الدولة الحاكمة أو تحقيق وحدتها ، وسادت هذه المبادئ أوروبا في القرن الماضي ثم انتقلت إلى الشرق منذ أوائل قرتنا الحالى تبعاً لحركات الانبعاث فيه ونتيجة رجاء الحرب العالمية الأولى ، وتمسكت الدولة إلى أقصى حد بسيادتها وبأنها لا تخضع لسلطان مايمائيل سلطانها ، فهي في قمة القوة وفي نهاية النظام الهرمي للجماعات الإنسانية المعروفة ، ونشأ من ذلك الاستقلال التام لكل سيادة ، وتعادلهما في الميدان الدولى ، ومساواة كل سيادة بالأخرى والأسلطان لسيادة على سيادة ، ثم اصطدام السیادات وقد أعرضت في وضعها الفردى عن الاصطفاء إلى فكرة جماعية العلاقات الدولية والقواعد التى تنظمها وإن مصالح الدولة ومصالح الدول على اختلافها تخضع على كل منها أن تدير اهتماما التوفيق بين فردية سيادة الدولة وحقوق الجماعة الدولية ، فليس معنى السيادة ألا تخضع الدولة لقواعد القانون الدولى وأن تعمل مايروق لها وتخرج عن حدود احترام الجماعة . مما يؤدي إلى الاضرار بالغير وبصالح الجماعة وإلى القوضى الدولية والحرب ، وإن عيش الدول المشترك يفترض توزيع الاختصاصات والجهود بينها ولا يتم هذا إلا في جو من التنظيم الدولى والخضوع لنظام يراعى مصلحة الجماعة ، وهكذا فالجماعة الدولية نظام يتكون من القوة التى تضم إليها السیادات المختلفة ، وهذا الوضع يعمل الرأى العام بثورته الجديدة في الميدان الدولى على إقراره تدريجياً ليتخذ وضعه القانونى الذى لا شك فيه .

وامام فكرة القوة التنفيذية يجبرونها الى تقدم على رد الاعتداء

ونُضرب على أيدي الدولة التي تعبت بالقانون الدولي وتشن حرباً غير عادلة وتسعى إلى نوال أغراضها بالقوة، أو فكرة الرأي العالمى الذى يثور للاعتداء على المواثيق ويقف يقظاً تجاه المنازعات المسلحة يطالب بشدة بوقفها ويهيب جام غضبه وسخطه على رؤوس المعتدين ويحرك الضمير العالمى للحيولة دون الحرب، لاشك يميل إنسان العصر القائم السياسى إلى الفكرة الثانية فهى بقوتها مع الوقت تبث فى ضمير البشرية كراهية الحرب وتبعث فى نفوسها الرغبة فى التفاهم والوئام، وإن فكرة القوة الحربية الدولية لتأديب المعتدى فى الميدان الدولى سلاح ذو حدين، فقد يكف الاعتداء نتيجة شدة مفعول هذه القوة وانتصاراتها، كما قد تعجز هذه القوة عن بلوغ غايتها فتخفق حملة السلام بالسلاح، كما قد تتحول الحرب إذا اتسع نطاقها وخطر اتساعها للجائى إلى حرب عامة، وكان الغرض من الحملة الدولية منعها، ناهيك كذلك بالخوف من سيطرة دولة كبرى ذات نفوذ سياسى عريض وجيوش جرارة على أتم استعداد تبادر بتغذية القوة الحربية الدولية بالرجال والعتاد على الميدان الدولى، وتصبح هذه الدولة هى صاحبة الحول والطول بين أسرة الدول وفى منظمة السلام العالمى، وأخيراً يمكن التساؤل، ما هو ميزان تقدير نسب القوة الحربية الدولية التى تسام فيها كل دولة لكبح جماح الدولة المعتدية، يترتب بلا شك على تقدير النسبة حسب مكانة الدولة فى العالم السياسى الدولى وعدد سكانها ومواردها المالية واستعدادها الحربى وكفاية جيوشها وما تحكم عليه من الأسلحة، وفى هذه الحالة نرى جيشاً وحيداً الدولة معينة يسيطر على الموقف ويتطلع سائر جيوش القوة الحربية الدولية، كما قد تتحجم كثير من الدول بما فيها الدول المتوسطة والصغيرة عن المساهمة فى القوة الحربية الدولية، فنفاستها فى الميدان الدولى محدودة ومصالحها قد تكون بعيدة عن منطقة

النزاع ، ولا يهتما في كثير أو قليل أن تريق دماء أبنائها دفاعاً عن قضية لاناقة لها فيها ولا جمل .

وإن العناية بتقوية الرأي العام العالمي عن طريق بث روح الاهتمام بالمسائل الدولية في المواطنين على اختلاف ألوانهم ومشاربهم ، وترتيبهم تربية ديمقراطية دولية ، ونشر الدعوة بينهم للتعايش السلي مع العمل على إنهاء الحرب الباردة واقتناع الدوائر السياسية بأن المثل السياسية المتعارضة لا تمنع من إقامة صروح تعاون وسلام بين الشعوب - هذه التقوية تساعد كثيراً في تخفيف حدة المنازعات وعلاج العالم المليل عن طريق يقظة الرأي العام العالمي وجنوحه نحو الخير والسلام بدل انزلاق الحكومات في هوة الحرب السحيقة التي لا تبتلع ثروات العالم وخيراتاه لحسب بل تدفن أيضاً مدينتنا الزاهرة وتواربها في التراب ، ويمكن القول بلاتردد بأن يقظة الرأي العام العالمي وآثرة في الضمير السياسي الدولي يعدان ثورة قومية حميدة في الميدان الدولي لتبذ الحرب وإقرار الأمن الدولي ، وقد برزت هذه التجربة الجديدة في البوليس الدولي أو بعبارة أخرى قوة الطوربة الدولية التي طبقت لأول مرة في مصر بمناسبة العدوان الثلاثي المسلح عليها من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فأن هذا العدوان الغادر السكريه أدى إلى هياج الرأي العام في مختلف البلدان وثورته ضد شرور القدر والاستعمار وسفك دماء أبناء مصر الأبرياء ، وكان لهذه الثورة صداها في الدوائر السياسية ، وفي عقر بلدان الدول المعتدية بالذات ، حيث أقسمت الآراء في اتخاذ طريق الحرب أو اللجوء إلى الحلول السلبية بمناسبة مشكلة الشرق الأوسط وأزمة قناة السويس ، ورجحت النكفة الثانية بين الطبقات العاملة المنتجة وهي تمثل سواد الشعب ، وكان لها صداها في أروقة الأمم

المتحدة التي سرعان ما قررت إيقاف إطلاق النار والانسحاب من مناطق الغزو، وقد تحمست الولايات المتحدة لهذا القرار واعترفت بكل قوة أن تجهيز المعتدين على احترامه، وعقدت العزم على جعل المنظمة الدولية للسلام هي الأساس الأول والأخير لفض المنازعات الدولية، وشكلت الأمم المتحدة قوى بوليسية رمزية عددها لا يتجاوز بضعة آلاف تتجمع تدريجياً بجهزة بالأسلحة الحقيقية وليست بحال قوى حرية تستطيع خوض غمار القتال في إحرب حديثة، ومهمتها الاشراف على تنفيذ قرار إيقاف إطلاق النار والانسحاب من مناطق الغزو، وهي للدلالة على هيئة الأمم المتحدة وقوة الرأي العام العالمي ومدى وعيه السياسي وانتصار عوامل الخير والسلام على عوامل الشر والعدوان وانتهاء عهد التسلط والاستعمار وسياسة الخفافيش التي يقوم بها رجال السياسة ورجال الحكم المسئولون وهم لا يصنفون لآلام الشعوب وآمالها ولا يراعون حساباً لأرواح البشر البريئة التي تذهب ضحية سياستهم، وكل همهم الجشع السياسي والاتساع والاثراء على حساب الغير.

وفكرة البوليس الدولي هذه وهي قيام قوات من البوليس أوقوة الطوارئ الدولية بناء على دعوة الأمم المتحدة مكونة من جنسيات عدة تتطلع ثياب جنسياتها المختلفة لتتحلى بثياب منظمة السلام وترفع غصن الزيتون بين اطراف الاعتداء وتحول من الناحية الرمزية دون اشتباك المتنازعين وازالة الدماء واستمرار الحرب—هذه الفكرة تقارب بين الخلق السياسي والضمير العالمي والواقعية التي في زعم البعض لاغنى في تجاربها الطويلة عن الحرب، وهكذا سارت الواقعية في ركاب للثقل السامية للقانون والحق تحطمت أصنام عنادها وجبروتها تبعاً لتضويع فكرة سيادة الدولة

القانونية والعدالة بين أسرة الدول ، وانتصارها على أنانية فكرة السيادة لكل دولة وسيطرتها بحكم قوتها على العدالة وحقوق الشعوب في العيش في طمأنينة وأمان من الاعتداء والحرب .

وهكذا انتصرت الأمم المتحدة هذه المنظمة التي تساهم فيها دول العالم وقد بلغت الثمانين ، وهي تكل إليها علاج مشكلاتها وما أكثرها بالطرق السلبية المنصوص عليها في ميثاقها محافظة على الأمن الدولي ولتقيها الاعتداء على أراضيها والأزلاق في حماة الحرب وويلاتها ، وهي في سبيل هذه الغاية السامية تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ولوقف العدوان وغيره من وجوه الاخلال بالسلم ، ولتقمع حركات العنف الذي يؤدي إلى الحرب وتلجأ إليه بعض الدول كما سبق أن ذكرنا يدفعها إليه الطمع السياسي ، كما وقع على مصر في اعتداء دولي الاستعمار انكثرتا وفرنسا وصليعهما اسرائيل في وقت كانت فيه مصر المسألة بناء على طلب مجلس الأمن في أكتوبر الماضي تستعد بضمير نقي صاف إلى تلقي مقترحات المفاوضات بشأن مشكلة قناة السويس حسب قرار مجلس الأمن .

وأساليب الأمم المتحدة في صيانة الأمن الدولي وسلامة أراضي الدول من الاعتداء عليها عديدة وقوية تبدأ بالانذار والمقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية وقطع وسائل النقل والحصار البحري وغيره وتصل إلى أعداد قوات عسكرية جائرة من دول عدة مجهزة بالمعدات الحربية على اختلافها من ثقيلة وخفيفة تقوم بحملة باسم الأمم المتحدة لاعادة الأمن إلى نصابه وإيقاف الجرب بأي ثمن حتى لا يتسع الحرق الراقق ويجر النزاع المسلح إلى حرب عامة ، وهذا ما قرره مجلس الأمن بخصوص اعتداء شمال كوريا على جنوبها وغزوها فجأة منذ بضع سنوات ونشوب حرب طاحنة بينهما ،

وكان هناك حد سياسي ، هو حد وهمي غير انه يحول باسم احترام السلام العالمي ومنظمته دون الصدام مع علاج مشكلات الطرفين بالطريق السلي المعروف .

غير أن قوات الطوارئ الدولية وقد طبقت في مصر لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية وبشرت وتبشر بالنجاح وتنادى أن يفرق العالم في لمج عميقة من الدماء نتيجة الحرب العامة ليست على وتيرة الجيوش الدولية التي استخدمت في كوريا ، بل هي رمز للسلام وشعار يفي عن وعى العالم السياسي وقوة الرأي العام العالمي الذي حرك الضمير الدولي وسرعان ما اتخذ قراره الحازم في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بوجوب كف دول العدوان عن مواصلة شروها ، وأن تنصاع إلى صوت الحق الذي أصبح قانونا في العرف الدولي الحديث ، وهو نبذ الحروب واحترام حق الانسان في الحرية والحياة وطرح المنازعات الدولية على بساط البحث لعلاجها بالطرق السليبة المعروفة في نطاق الامم المتحدة .

وتقف في مفترق طرق الاعتداء قوة الطوارئ الدولية فيكيف الاعتداء لأن صوت مصر في إسراع العالم كله الحق قوى ، واستعدادها للدفاع عن كل شبر من أراضيها إذا واصل المعتدون العدوان هو استعداد الامة الناهضة الفتية ، والرأي العام العالمي بلغ شأوا بعيداً في فرضه الرقابة على الاعتداء المسلح ، وأصبح له وزنه بفضل شتى وسائل النقل السريعة وطرق الدعاية والاذاعة ، وتراقب الشعوب ساستها ، ويخشى الساسة اتساع نطاق الحرب واللجوء إلى أسلحة فناء الانسانية في جنون القتال ، وأبدت الامم المتحدة حسن استعدادها كي تدبر بحكمة واتزان سفينة العالم السياسية وسط الانزواء والعواصف الهوجاء ولتجنبها الارتطام والغرق ، ولا فرق في

مساهمة الدول في الأمم المتحدة لتجنب العالم ويلات الحرب بين صغيرها ومتوسطها وكبيرها . فالمساهمة على قدم المساواة مما يقارب بين الشعوب ويبت فيها روح التعاون على أساس حسن النية بعكس ما كانت عليه الحال منذ قرن يوم كانت تحرك السياسة مجموعة الدول العظمى بلا اعتبار لأمانى الدول المتوسطة والصغيرة .

وقامت الدول العظمى في ظل مؤتمر فينا وقراراته والحلف المقدس وجبروته سنة ١٨١٥ بأعمال بوليسية لتثبيت عروش الملوك بلا اعتبار لأمانى الشعوب طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، واتخذت لنفسها مشروعية الاشراف على أعمال الدول التي فرضت عليها رقابتها باسم الحلف المقدس وإعادة أوروبا لما قبل ثورات سيادة الشعب وسلطانه وتنظيم الحدود وتنفيذ المعاهدات الرجعية التي لا تجعل أى وزن للحركات القومية وكنم أنفاس الحركات الوطنية ومقاومة مطالب الطبقات العاملة ، وانتقلت الأعمال البوليسية للدول العظمى طوال النصف الأخير من القرن للأضى وأوائل قرننا الحالى إلى ماوراء البحار وخاصة في الشرق الأقصى ، وصالت ومجالت الدول الاستعمارية في آسيا وأفريقيا باسم تمدن الشعوب وإعادة النظام إلى نصابه وتثبيت عروش الأمراء وفتح أسواق للتجارة وحماية حقوق الرعايا الأوروبيين وامتيازاتهم وتحصيل ديون المرابين وغير ذلك من الذرائع الواهية التي باسمها ارتكبت جيوش أوروبا ضد الاهلين أبشع أعمال الوحشية تبعاً لتفوق سلاحها على هذه الأمم العريفة في المدنية . واليوم تنتقل إلى حقبة جديدة من العلاقات الدولية بالبوليس الدولي الرمزي هذا الذى هبط أرض مصر بناء على قرار الأمم المتحدة بعد أمرها الدول المعتدية بإيقاف إطلاق النار ليشرف على جلاء قواتها فوراً عن الاراضى المضرة دون قيد ولا شرط ، وهو هبط أرض مصر برضاها ولائها اتخذت أهبتها لكل

احتماله وفي الوقت ذاته تظهر للعالم رغبتهما الحقيقة في السلام وتجنب الشعوب
ويلات الحرب العامة ، ومهمته سامية فهو لا يحمي - كما كان الحال في الماضي -
ظلم الامراء واعتدائهم على الاماني المشروعة للشعوب ولا يدافع عن
الاستعمار والتسلط بل هو يلوح بغصن الزيتون ويشعر المعتدين بأن الوعي
السياسي والخلق الدولي والرأي العام العالمي وتمطش الشعوب للسلم لتضديد
جراح ما خلفته حربان عالميتان ضروسان - كافة هذه العوامل مع ضرورة
احترام حقوق الشعوب صغيرها وكبيرها في العيش في أمان وسلام قد
تزيل عبارة الحرب من قاموس العالم السياسي الحالي ، وبما يدل على أهمية
التحول العالمي الحالي نحو سلام حق وأن الثورة الحميدة في الميدان الدولي
قد اوتيت ثمراتها ان هذا البوليس الدولي ليس حتما من الدول الكبرى
المعروفة بتمطشها إلى التسلط ، وهو حتما ليس من الدول المعتدية ، وقد شكل
بناء على قرار الأمم المتحدة بأصوات أعطيت على قدم المساواة ، مما يدل
على قوة الإنسانية الدولية ونمو الوعي السياسي وأثر الرأي العام العالمي
في إقرار السلام ، ويكفي أن نذكر أن ضمن هذا البوليس قوات من الدانمارك
وكولومبيا والسويد وفلاندا والنرويج وجوسلافيا والهند وكندا واندونيسيا.

خلاصة

نستخلص من دراستنا السالفة أن العلاقات السياسية الدولية دائمة السير والنمو وأن نموها هذا أحد لوازم قيام الجماعة السياسية ورسوخ أقدام الدولة منذ العصور الغائرة وتبادل الجماعات السياسية المنافع تبعاً لتزايد حاجاتها وتقدمها .

وفي الحق شاب العلاقات السياسية الدولية العنف وهددتها الحروب وأصبحت بالتصدع والانحيار ، غير أنها عادت ثانية أقوى صرحاً مما كانت ودلت على أن الانسانية لا غنى لها عنها ، وهي ميزاتها في تعاونها ورعاية صالح المجموع ؛ وخلايا هذا المجموع المكون من أفراد أطمأنوا إلى حياة سياسية معينة يرغبون في عيش مستقر بعيد عن فزع الحرب ودمارها وضياح أرواحهم وأمواهم .

وتتالى صراع البشرية وعراكها الدموى في سبيل تسلط دولة مستعمرة على أخرى ، وطمعت الجماعات في الوديان الحصينة والاصقاع الغنية ، وقبل إن الاستعمار الحديث استعمار رأس مالى ضاعى ولا غنى له عن التوسع على حساب الغير ، غير أن الشواهد الصادقة تدل على أن الدول الحديثة لا تتطلب نمو ثرواتها واتساع صناعاتها تكويناً أمبراطوريات والسطو على الغير والاستيلاء على المواد الأولية بأسعار زهيدة لتحويلها ، ثم بيعها باضعاف أضعاف ثمن الشراء والاثراء على حساب عمال الدول المستضعفة الذين يعملون لحساب المستعمرين ، فهناك من الدول التي ضربت بسهم وافر في الصناعات اليوم ونمت ثرواتها وجاهت أساطيلها التجارية البخار العديدة

عالم يفكر يوما في اللجوء إلى العنف والاستعمار مثال ذلك دول الشمال في أوروبا .

وخلصنا إلى أن الحروب منذ القدم لم يك هدفها الحصول على القوات والمال ولم تك دوافعها الأثراء على حساب الغير فحسب بل خضعت الرغبة ونهم الإقتتال إلى عوامل ميكولوجية عدة هي التي تحرك شهوة المتقاتلين إلى المزيد من الفتك وإلى مسرة رؤية الدم يراق لأى زعم من الزاعم التي يظهر على مر العصور خطوة كالشرف والانتقام وغسل عار الهزائم السابقة ، كما شاهدنا في إشمال النازية حرب سنة ١٩٣٩ لمحاولة رد اعتبار أداة الحرب الألمانية ومحو شروط معاهدة قرسايل التي اعتبرتها مجحفة بمجد « ألمانيا فوق الجميع ، وصيت الجيش البروسى ، وتعددت حروب العروش وزيجات الملوك وتطاحن المثل الدينية والسياسية ولم تقتصر على البحث عن الطعام والجري وراء المال وإنشاء إمبراطورية متسعة الأرجاء واستعمار البلدان المستضعفة .

وتعارضت المثل السياسية التي تعمل على إسعاد الشعوب ، فهناك مثل يبنأ أغراضها تتغنى بضرورة قيام الحروب وترى ألا مدينة وتقدماء للجنس البشرى إلا في القتال وليست الهدنة إلا راحة مؤقتة يعقبها حتما الحرب وهي أم الخليفة ، وهناك مثل تسمى نحو إخماد أنفاس الشر ونبد الحروب ، وتقوم بجهود واسعة النطاق يشجعها في ذلك الضرر الماحق للحرب الحديثة اليوم ، وأنها تبعاً لفتك السلاح الذرى تهدد مدينتنا القائمة إذا استمرت البشرية في غيابها وغرور ضرورة قيام الحرب للانحدار بالقيم الإنسانية نحو الفناء المحقق والعودة بالإنسان إلى حياة الكهوف ، وليست مغامرات

الحرب اليوم إلا نشوة نحر الزهو والتعصب لفردية السيادة دون الاهتمام بحقوق الجماعة السياسية كمجموعة بشرية عالمية يجب لرفاتها ضمان حريتها في الحياة وفي العيش الرضى، بعيدة عن الاطماع السياسية التي لا تودى بها لحسب بل تودى بالحضارة القائمة .

وعما يجعل الإنسانية الحديثة تمج الحرب أنها فقدت كذلك عناصر الفروسية والنبيل والشهامة التي اتصفت بها قديماً ، وكان الفارس يفاخر في نزال خصمه بأنه لا يندرب به بحال ولا يخون أمانة النزال على المكشوف ، فالعرب الحديثة تنسف المدن برجالها وشيوخها ونسائها وأطفالها وأطبائها ومستشفياتها وكافة معالم الحياة فيها في غسق الليل وزمهرير الشتاء ، لا ترحم أى كائن حى فيها ولا تبقى على قوت أو ثروة أو ادغار ، ولا تفرق بين العسكري والمدنى ، وتقوم طائراتها وقاذفات قتالها بعمليات القتلك والتدمير بشفة ودون سابق إنذار ، وتتخذ شتى أساليب الخداع والغدر للوصول إلى غايتها ، وتفاخر بهذه العمليات الإجرامية عن طريق نشراتها العسكرية ومصحفها وإذاعاتها .

وبينا ان تنظيم العلاقات السياسية الدولية يتبع طريقين ، الطريق النظرى المستقى من أحلام المفكرين الذين يصعدون إلى جوزاء المثل العليا بأذهانهم الصافية كأديم السماء أو غير غير ، ومن أراء الكتاب الذين يتوجعون لأنين الانسانية التي تقتك بها الحروب وينشدون عالماً يسير حيثما نحو التقدم لا يلبى على شئ ، وهذا الطريق هو الذى يفتح أذهان الساسة والشعوب نحو البحث عن وسيلة تلافى المنازعات المسلحة وعلاج المشكلات الدولية بالحسنى ونبد الحروب ، وإن يسود العالم أمان دولى ، وتنظم علاقات الدول هيئة لها ميثاقها الذى تتمتع باحترامه وبالحضوع لأحكامه

وتحكيمة وقضائه ، والطريق العملى الذى شقته الشعوب بدموعها وعرقها ودمايتها وعلى حساب ما جمعت من ثروات وما فقدته بالحروب من ادخار ومقومات مادية ومعنوية للحضارة ، فقد تشل العلاقات السياسية الدولية بالحروب ثم تعود مترنحة ضعيفة ، وتظل فترة طويلة فى طور النعاهة ، ثم تنشط وتخط لها الخطط المثلث لتلانى العودة إلى تجارب الماضى القاسية ، ويعمل رجال السياسة والحكم وقد تلقوا الدروس البالغات والعظات على وصف الدواى الناجع لمرض الحرب العنزال ، وتخرج الأمم من الحرب بقواعد جديدة لمعاملة الأسرى والجرحى وببذ الاسلحة السامة والتفتيل الذى لا دافع له كما حصل فى أوائل القرن الحالى ، وتقيم صروح هياكل السلام مثال ذلك عصبة الأمم سابقا والأمم المتحدة اليوم بمجمعيتها العمومية ومجلس الأمن الذى لا يتردد فى إصدار القرارات الإيجابية لا يقاف المعتدى بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك كما حصل فى كوريا فى يونية سنة ١٩٥٠ .

وجئنا بأمثلة غذة فى نشاط العلاقات الدولية علماً وعملاً منذ أول الانسانية ولجج التاريخ بدأت بمعاهدة رمسيس الثانى مع ملك الحثيين وقد كتبت على صحاف من الفضة ، وهى نموذج فى المودة والتحالف بين البلدين ، وأشرتنا إلى سلام روما القديمة الذى قام لصالحها ثم سلام المسيحية التى فرضت سلطانها على الملوك والأمراء ، وكان ضمن قواعد السلام فى المسيحية هدنة الرب التى يحرم إبانها القتال ، ووجهنا النظر إلى دراسة الماكيافيلية السياسية التى تسود السياسة الأوروبية وهى صورة ناعقة للصراع السياسى داخل الدولة وفى خضم المحيط الدولى ، وإن ما كياڤلى فى كتابه بعنوان « الامير » لم يك الا مردداً صوت عصره فى بيئته فى القرن السادس عشر ، وهوان يتبع الحاكم سياسة « ان الغاية تبرر الوسطة » ، وذلك نظراً لاضطراب

الحكم في شبه جزيرة إيطاليا وانقسامها إلى أمارات تتطاحن باستمرار ،
ومناداته بضرورة قيام حاكم قوى الشكيمة يوحد البلاد وينتج في سبيل
توحيدها ما يروق له من وسائل بلا مراعاة الرحمة والشفقة . فكل شيء يهون
ويتضائل في جنب تحقيق الغاية الوطنية ، وهي قيام إيطاليا الموحدة على وتيرة
روما القديمة ، غير أنه إذا كان يرى وجوب أن يكون الأمير في بطش الاسد
وخبت الثعلب فهو ينصح كذلك ألا يذهب إلى حد كراهية الشعب لاعماله ،
وهو يرى أن أفضل النظم الجمهورية والديموقراطية على أنه يجب قيام
الدكتاتورية مؤقتاً لا تقاذ الدولة .

كما ذكرنا جهود نواة القانون الدولى في وضعه الحديث وفي مقدمتهم
فينوريا وسوارز وجروسيوس ، وبيننا كيف اشتق هؤلاء الكتاب وهم من
رجال الدين مبادئهم ، وهي تقوم على القانون الطبيعى وقواعد الاخلاق
المستقاة من المسيحية ، كما فرقوا بين الحرب القائمة على التسلط والاعتداء
والحرب العادلة :

وخرجنا من هؤلاء الكتاب إلى غيرهم من الحداثيين الذين حاولوا إقامة
سلام على أساس اتفاق دائم بين الدول ينشئون بموجبه هيئة تشرف على
تنظيم العلاقات الدولية وفرض المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، واعدنا
منهم روسو وبنتهام وكانت ، ثم عرجنا على جهود السلام في عصرنا الحاضر
وبناء عصبة الامم وفق آراء الرئيس ولسن بعد الحرب العالمية الاولى ، وان
الفكرة تارجحت بين إنشاء منظمة سلام تقوم على أساس فرض القوة
الجزيرية الدولية بواسطة دولة عالمية كبرى تهوى سيادتها سائر السیادات
للضرب على أيدي الدولة المعتدية وإجبارها بالقوة على الكف عن الاعتداء ،
أو تقوم على أساس بث الرغبة في التعاون الدولى والسلام فى الدول والراى

العام العالمي والحض عليها ، ومراجع احترام السلام في هذه الحالة الوازع
والضمير الدولى مع استعمال بعض وسائل الضغط كالمقاطعة والعقوبات
الاقتصادية تجاه الدولة المعتدية التى لاترضخ لقرارات العصبة ، وقد رجحت
الفكرة الثانية ومصدرها آراء الرئيس ولسن ذاتها ، ثم فشلت عصبة الامم
تبعاً لعجزها عن علاج أمهات المشكلات الدولية ، وقامت الحرب العالمية
الثانية ، وعقدت الدول المتحالفة بعد كسب الحرب العزم على إقامة سلام
أقوى من سلام فرسايلى ، ونشأت هيئة الامم المتحدة تخطو خطوات
حيثيات إلى الامام بتوسيع اختصاصاتها فى الميثاق وباعطاء مجلس الامن
سلطات واسعة للضرب على أيدي العابثين بالامن الدولى عن طريق القوة
وبنشر الوعى الديموقراطى فى الجماعات وغرس بذور التعاون والسلام فى
القلوب عن طريق شتى منظماتها ، وهكذا لم يرجع القانون الدولى خطوات
إلى الوراء كما قد يتبادر إلى ذهن البعض بل هو يسير إلى الامام بتؤدة
وثبات ، ويؤيده فى سيره وتثبيت قدميه الوعى السياسى العالمى وقوة
الرأى العام ، ولا يهم لأنه لم يبلغ شأو القوانين الداخلية التى تستند فى التنفيذ
إلى القوة والجزاء .

وعرضنا إلى الطابع السياسى الحاضر باختصار وإلى الصراع فى سبيل
السّيادة على البحار وسباق الاستعمار بين الامبراطوريات الكبرى منذ فجر
المدينة وإلى الذرائع الواهية فى سبيل التسلط ، مثال ذلك مزاعم المجال
الحيوى لاسكان العدد المتزايد فى أرض الامبراطورية الألمانية ، مما جعلها
تقوم بحربين ضروسين ما كان أغنى العالم عنها بخسارتها بلا شك تفوق
مقاتمها ، ووصفنا الرجل الذى يعمل فى المصانع اليوم والذى يعيش فى
المدين فى جو قائم يسوده التثاؤم مما يسهل معه قيادته إلى الحرب ، وهذه

الحالة تتطلب علاجاً سلبياً لا سوق ملايين الناس إلى القتال بالتأثير السحري على الجماعات تحقيقاً لاطباع سياسية خادعة كالمجال الحيوى أو إعادة مجد روما القديمة كما رأينا فى دولتى المحور المانيا النازية و ليطاليا الفاشية ، ويتمين على المفكرين أن يعملوا على بث روح التعاون فى الجماعات وأن يقووا الوعى السياسى الذى يحض على تأخى البشرية ، وأن يوقظوا روح الشعور بالواجب نحو البشرية وهو وقايتها من شرور الحرب ، وأن يدعوا الرأى العام العالمى بما يساعد على يقظته وأهتنامه الدائم بمستقبله ، حتى يقضى بصفة قاطعة على خطر الحياة فى جو الخوف والفرع من الحرب ، فلا سلامة للبشرية بعيشها فى عالم شعاره « الحرب هى السلام والسلام هو الحرب » .

وتعرض الدراسة المثلى للحالة القائمة اليوم واستخلاص النتائج ووصف العلاج ، كما بينا صعب عدة تناول تحليل السياسة الدولية وعلاقات الجماعات السياسية بعضها ببعض وطبيعة عالم اليوم والطرق الصادقة لتحقيق الأمن الدولى والقضاء على التسلط فى غير دعاية وضجيج وانهاء سياسة أن الغاية تبرر الوسطة ، وذكرنا كيف أن المشكلات السياسية مسلسلة لا تنتهى وهى متشابكة مما يعقد علاجها ، ويكنى أن نذكر أن أزمة كوريا مثلام تنته بصفة قاطعة فلقد سكنت الحرب مهددة والنزاع قد هدأ مؤقتا كالرماد فوق النار الكامنة ، ويمكن تطبيق هذا الوصف فى موقف إسرائيل من البلدان العربية للشرق الأوسط والاستعمار من قناة السويس والكتلتين الشرقية والغربية من توحيد المانيا ، وذكرنا أن دراسة المسرح السياسى وما يدور فوق خشبته من الصعوبة بمكان ، تبعاً لاستمرار ظهور واختفاء نجوم السياسة ، وتضارب الآراء فى تصرفاتهم وغموض الموقف لأن خفايا المنازعات تظل فى طى الكتان وفى أُرشيف الوزارات والسفارات

روحاً من الزمن ولا تتجلى وتصبح في متناول الباحث إلا بعد مضي جيل على الأقل، ويريد في صعوبة البحث مصادر الأخبار والحوادث ومدى صحتها وجديتها، ولا يمكن الاكتفاء بالنشرات الرسمية والأذاعات الحكومية ومحاضر اجتماعات المؤتمرات والأعمال التحضيرية للقوانين والمواثيق وديباجة التشريعات ومضابط المجالس النيابية دون اللجوء إلى بحوث وتعليقات الكتاب والساسة، وكثيراً ما يكتب رجال السياسة مذكراتهم بعد اعتزالهم الحكم بلا أمل للعودة إليه مما يجعل في كتاباتهم مبالغات وحسرة ومرارة.

ولخصنا ما يتميز به عالم اليوم من صراع المثل وأتانا نعيش في عصر تحول خطير كالعصر الذي صاحب انهيار روما القديمة، وهذا العصر الذي يخضع فيه اليوم الاقتصاد للصراع السياسى ولم تعد تخضع السياسة للاقتصاد هو عصر متناقض برغبة البعض في حياة ديمقراطية برلمانية والبعض الآخر في حياة شظف شديدة قائمة على التدخل وأن يصبح الفرد كالمسافر الضئيل في آلة الدولة الضخمة يغنى في سبيلها وينقاد طامعاً خائفاً إلى حركاتها وسكناتها، وانتقل العالم من خطر البروليتاريا ومازعمته الشيوعية من دكتاتوريتها إلى سلطة السكترارية لتنظيم الحياة الصناعية، ولم يعد هناك أمل عاجل للشيوعية في استسلام الرأسمية لسلطان البروليتاريا، كما ينينا كيف أن الآلة التلقائية في الصناعات الحديثة التي تسير بعشرات من العمال بدل الآلاف أدت إلى ما يسمى بالثورة الصناعية الثانية، وهي تفرق حشود العمال وتصرفهم إلى الزراعة، وبيننا أن أوروبا تشاهد هذه المسرحية مع سائر بلدان العالم وقد رأت بدء أفول نجمها وضياع سلطانها في الميدان الدولى.

وأخيراً أوضحنا أن الميدان الدولي اليوم مسرحاً لثورة حميدة لصالح الشعوب ، وهذه الثورة ترتبت على بدء تغلب الجماعة على فردية السبادات لمختلف الدول وتطاحنها ، ويلوح أن قوة الجماعة المستمدة من شعوب العالم على اختلاف ألوانها وشاربها المتعلقة بأهداف الأمن الدولي والسلام ترجع على فردية السيادة لكل دولة والا سلطان لسيادة على أخرى ، ويرجع الفضل في رجحان كفة القوة المسالمة الجماعة للشعوب على عوامل الشر والعدوان إلى نمو الرأي العام العاني ونضوج الوعي السياسي للجماعات واستماع المحافل السياسية له واحترام الأمم المتحدة رغبات الشعوب التي يعبر عنها الرجل العادي وهو بدوره يمثل سواد الشعب ، ووضحت هذه الثورة الحميدة الناجحة في إيقاف الاعتداء الثلاثي المسلح على مصر من انكلترا وفرنسا وإسرائيل في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فقد ترتب على الاعتداء سحق الرأي العام العالمي وعزم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها حكومة وشعباً على إيقاف هذا الاعتداء وإجبار الدول المعتدية على الكف عن سفك دماء الأبرياء والاغارة على المدن الآمنة وإيقاف إطلاق النار والانسحاب من الأراضي المغزوة ، واستيقظ الضمير الدولي العالمي وتمثل هذا في قرار الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٥٦ بوجوب إيقاف إطلاق النار وانسحاب المعتدين مع إيفاد بوليس دولي لمباشرة تنفيذ القرار ، وهذا البوليس أداة رمزية لحسب ليس على نسق القوى الدولية المحاربة في كوريا ، وعمله بعدده المحدود وبأسلحته الحقيقية هو أن يمثل هيئة الأمم المتحدة واستيقاظ الضمير العالمي ورغبة الجماعات الحق في السلام .

المبحث الثاني^١
عوامل الخير والشر في الإسلام والحرب

أهم مراجع البحث الثاني

- « وحدة الحضارة الغربية » للرفين في جزء واحد - لندن ١٩٣٦
- « *The Unity of Western Civilisation* » by F. S. Marvin, 1 vol
London 1986.
- « محاضرات في جمهورية أفلاطون » لنبتشيب ، في جزء واحد - لندن ١٩٣٧
- « *Lectures on the Republic of Plato* » by Richard Lewis
Nettlehip, 1 vol - London 1987.
- « العلاقات الدولية » لبريس ، جزء واحد - لندن ١٩٢٣
- « *International Relations* » by James Bryce, 1 vol - London
1928
- « وثائق أساسية في العلاقات الدولية » لهارتمان ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥١
- « *Basic Documents in International Relations* » by Hartmann,
1 vol, New York 1951.
- « الاتحاد الدولي ومشكلة الدولة الصغيرة لاريوت » جزء واحد - لندن ١٩٤٢
- « *Federalism and the Problem of the Small State* » by J.B.A.R.
Marriot, 1 vol - London 1942
- « مبادئ العلاقات الدولية » لملوش وشيزني هير ، جزء واحد - نيويورك ١٩٤٠
- « *Elements of International Relations* » by Frederick A.
Middlebach and Chesney Hill, 1 vol New-York 1940

- « مقدمة في السياسة العالمية » لفريدمان ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٣
- « *An Introduction to world Politics* » by Friedmann 1 vol, London 1958.
- « التفكير السياسي الغربي » لجون بويل ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٩
- « *Western Political Thought* » by Bowle, 1 vol, London 1949
- « القوى السياسية » لشافاز بيرجو ، جزء واحد ، لندن ١٩٥١
- « *Power Politics* » by Schwarzenberger 1 vol London 1961
- « الرقابة القانونية على المنازعات الدولية » لستون ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٤
- « *Legal Controls of International Conflicts* » by Stone, 1 vol, London 1954.
- « أوروبا المعاصرة » جزء واحد ، لفر بيرف نوشترا ند نيويورك لمجموعة محاضرات أساتذة عديدين في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٣
- « *Contemporary Europe* » published by Nostrand New York, a Symposium of professors in U. S. Universities 1948.
- « قراءات في العلاقات الدولية » هارتمان ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥٢
- « *Readings in International Relations* » by Hartmann, 1 vol, New York 1952
- « الحرب والمدنية » لتويني ، ترجمه إلى الفرنسية ، جزء واحد . باريس ١٩٥٣
- « *Querre et Civilisation* » par Toynbee Tr. Française 1 vol, Paris 1963.
- « العالم والغرب لتويني . ترجمه » إلى الفرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٣
- « *Le Monde et l'Occident* » par Toynbee; Trad. Fr. 1 vol Paris 1958.
- « النظريات الاجتماعية الحربية » لوروكين . ترجمه إلى الفرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٣٨
- « *Les Theories Sociologiques Contemporaines* » par Sorokin, Tr. Française 1 vol, Paris 1938.
- « ثورة أمس واليوم والغد » لمارليو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٣
- « *La Revolution D'Hier D'aujourd'hui et de Demain* » par Marlio, New York. 1943.

« الذية والوسائل » لادرس هوكل . ترجمه الى الفرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٠

« La Fin et les Moyens » par Ald. Huxley, Tra. Française, 1 vol. Paris 1950

« العلم والسلام والحرية » لادروس هوكل . ترجمه الى الفرنسية . جزء واحد .

باريس ١٩٤٧

« La Science, La Paix, La Liberté » par Ald. Huxley, Tr. Française, 1 vol, Paris 1947.

« مختصر علم الاجتماع » لكوفليه جزءان . باريس ١٩٥٣

« Manuel de Sociologie » Par Cwoillier 2 vols, Paris 1953.

« أصول الاجتماع » لبوتول . جزءان . ريس ١٩٤٥

« Traité de Sociologie » par Benthoul, 2 vols, Paris 1954.

« اراء و مناقشات الحضارات » لكلاف . ترجمه الى الفرنسية . جزء واحد .

باريس ١٩٥٤

« Grandeur et Décadence des Civilisations » par Clough, Tr. Française, 1 vol, Paris 1954.

« نظريات ومشكلات الاجتماعى النفساني » لكريش وكروشفيك . ترجمه الى الفرنسية .

جزءان . باريس ١٩٥١

« تاريخ جديد لروما لجيوليوس قيصر » في جزء واحد - باريس ١٩٣٦

« Nouvelle Histoire Romaine » par G. Ferero, 1 vol Paris 1986

« المدينة لاسوس » جزء واحد - باريس ١٩٤٥

« La Civilisation » par Felix, Sartiaux 1 vol Paris 1945

« نظريات ومشكلات علم النفس الاجتماعى » لكريش وكروشفيك ترجمه لرسية ، جزءان

باريس ١٩٥١

« Théories et Problemes de Psychologie Sociale » par Krech et Crutchfield, Tr. Fr., 2 vols Paris. 1951

« آراء علمية وفكرية واجتماعية » لاينشتاين . جزء واحد . باريس ١٩٥٢

« Conceptions Scientifiques Morales et Sociales » par Einstein, 1 vol, Paris 1952.

- « التاريخ الدبلوماسي » لدروز وهوروزيل . جزءان . باريس ١٩٥٢ . ١٩٥٣
- « *Histoire Diplomatique* » par Droz et Duroselle, 2 vol, Paris 1952 et 1953
- « الدول العظمى » جزءان . لشاردونيه . باريس ١٩٥٣ . ١٩٥٥
- « *Les Grandes Puissances* » par Chardonnet, 2 vols, Paris 1953 et 1955
- « التعاون الدولي » محاضرات معهد العلوم السياسية . باريس ١٩٣٣
- « *La Cooperation Internationale* » *Conferences de l'Ecole Libre des Sciences Politiques* » Paris 1938 .
- « تاريخ العلاقات الدولية » بإشراف رينوفان . ستة أجزاء . باريس سنة ١٩٥٣ ، ١٩٥٥
- « *Histoires des Relations Internationales* » Sous la Direction de Renouvin, 6 vols, Paris 1953 et 1955 .
- « المجال الحيوي وتنازع الحضارات » لشميلنر . ترجمه فرنسيه . جزء واحد . باريس ١٩٥٣
- « *Les Espaces Vitaux et le Conflit des Civilisations* » par Schmitthenner, Tr. Française. 1 vol, Paris 1953.
- « فلسفة القانون » لفيتيرو . ترجمه فرنسيه . جزء واحد . باريس ١٩٥٣
- « *La Philosophie du Droit* » par Vecchio, Tr. Française, 1 vol, Paris 1953
- « القوى المُنشئة للقانون » لريبير . جزء واحد . باريس ١٩٥٥
- « *Les Forces Creatrices du Droit* » par Ripert, 1 vol, Paris 1956
- « السلام الحديث » لالبراديل . جزء واحد . باريس ١٩٤٧
- « *La Paix Moderne* » par la Pradelle, 1vol, Paris 1947
- « نظريات وحقائق في القانون الدولي العام » لفيتير . جزء واحد . باريس ١٩٥٣
- « *Théories et Réalités Internationales* » par Visscher, 1 vol, Paris. 1953.

« النظم الدولية » لروبيج . جزء واحد . باريس ١٩٥٥

« *Institutions Internationales* » par Reuter, 1 vol, Paris 1955.

« مجموعة تسمى في القانون الدولي العام » . ليفور وشكلاني . جزء واحد .

باريس ١٩٢٨

« *Recueils des Textes du Droit International Public* » par Le Fur et Chklaover, 1 vol, Paris 1928.

« محاضرات الدكتور رامي القانون الدولي العام » بجامعة باريس لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦

للأستاذ باديهان

« *Cours de Doctorat-Droit International Public* » par prof Basdevant, Université de Paris. 1945 1946

« محاضرات الدكتور رامي في القانون الدولي العام » بجامعة باريس لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

للأستاذ لايراديل

« *Cours de Doctorat-Droit International Public* » par Prof. La Pradelle 1926-1927 Université de Paris.

« السلامة الجماعية في أوروبا » لؤتير فروسويا لسنة ١٩٥٥

« *Securité Collective* » Conférences Tenues a Varsovie 1955.

« الهيئات الدولية والسلطان السياسي للدول » لوفان . جزء واحد . باريس ١٩٥٤

« *Organisations Internationales et Pouvoirs Politiques de Etats* » par Boffmann, 1 vol, Paris 1954.

« تاريخ روما » لموسين ، الترجمة الفرنسية لفي حورل ، في ٧ أجزاء - باريس ١٩٢٤

« *Histoire Romaine* » par Th Mommsen 7 vols. traduction par De Guerez, Paris 1924.

« القانون الدولي العام » لسييل ، جزء واحد - باريس ١٩٤٤

« *Droit International Public* » par Georges Scelle, 1 vol - Paris 1944.

« تاريخ النظريات السياسية » لموسكا « جزء واحد - باريس ١٩٣٦

« *Histoire des Doctrines politiques* » par O. Mosca, 1 vol -

« تاريخ أوروبا » سينابوس جزء واحد - باريس ١٩٢٤

« *Histoire de l'Europe* » par Charles Slegnobia, 1 vol - Paris 1984.

المبحث الثاني

عاملاً الخير والشر في السلام والحرب

السعادة — السلام والحرب والبيئة الدولية — مرض لحروب الامبراطوريات — السلام الروماني والسلام المسيحي وانتهيارهما — مساعدة وسفاليا ومساعدة اوترخت وبدا العلاقات الدولية الحديثة — ترميم تصدع العلاقات الدولية والتفاهم والسلام بين الشعوب — العلاقات الدولية ونشأة القانون الدولي العام وتطوره

خلاصة

السعادة

إن هدف الإنسان في كفاحه كسب قوته وتحقيق أسباب رفاهته وغايته أن ترفرف السعادة، بجناحيها المريضين على شخصه وعلى أسرته وكذلك على الجنس البشري على وجه العموم، ومن أصدق أسباب تحقيق السعادة اطمئنان الإنسان على حياته. وحياته وماله. وراثته، ولا تتحقق هذه الأسباب في جو من الفزع وخوض الحرب وعاصفة في عصرنا الحاضر وهو عصر الأسلحة المدمرة تعميراً شاملاً الذي لا تطمئن إليه النفس مادام الجهد منصرفاً إلى التفنن في إنتاج القنابل الذرية والهيدروجينية التي تقضي على معالم الحياة في اخصر وقت مع اتساع دائرة إفنائها، وهذا ما يحدونا إلى السعي بجد في سبيل تحقيق الأمن الدولي وإقامة صروح سلام عام عالمي يخدم من فردية سيادة الدولة وتطاحن السبادات ويسيطر عليها.

والحرب ليست كما يزعم البعض شيئاً لا مندوحة عنه ومن لوازم تنافس البشر وتمثل غرائز الجماعات، كما أنها لم تنشب لأسباب الجوع والسعي وراء القوة والرزق فحسب فقد اشتعلت نيرانها أيضاً لعوامل اجتماعية شتى كما سبق أن بينا، وهي تمثل فوران تنور الجماعات بتأثير التنافس والتطاحن السياسي، لذلك يمكن تحقيق سعادة الإنسانية بإفناذ ملايين الأرواح من التقتيل والتشريد تبعاً للاستسلام الخاطيء لهكرة أن الحرب غريزة في الإنسان لا يمكن القضاء عليها، فهي ظاهرة سياسية خبيثة يمكن علاجها بالقضاء على القوضى السياسية وبالتهديب الخلقي وإيقاظ الضمير العالمي، وتقوية الرأي العام وبث روح التعاون بين الناس على مختلف ألوانهم ومشاربهم.

كما أن الجوع لم يك بالخاص دائماً إلى الإقتضاض على الشعوب الأمانة وغزوها، وقد يكون ذريعة غير أنها ذريعة المعتدى الذي يسعى إلى الاعتداء بأى وسيلة ويستند إلى ما ينتحله من الأسباب الكثيرة: كهكرة المجال الحيوى والسعى لمجرة وإسكان العدد المتزايد من السكان في سائر ألمانيا نحو شرق أوروبا في الحربين العالميتين وفي غزو إيطاليا للحبشة وغداً والقضاء على استقلالها.

ويمكن لإغلاق الباب في وجه الطامعين المستعمرين والطفاة من رجال السياسة الذين يبيتون العزم على غزو الدول المستضعفة وهي في نفس الوقت متأخرة مادياً واقتصادياً بما يضعف حججهم في البحث عن الثروة يبذل جهد جماعي منظم بوساطة الدول القوية التي بلغت شأواً بعيداً في الصناعة وملكت ناصية الادخار والإنتاج في العالم، وكذلك عن طريق الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية للقضاء على الفاقة والتأخر المادي والمعنوي في العالم ورفع مستوى الطبقات العاملة والمبادرة إلى محاربة الجوع والقضاء على المجاعات. وليست الحرب اليوم بالعملية الراجحة لتحريض الساسة على الإقدام عليها

وإذا حكمت العقل وراعينا الحكمة لا شك أننا لا نتردد بحال في الحكم على رجال السياسة الذين يزلقون في حماة الحرب بارتكاب أبشع جريمة ضد الإنسانية وهي مسئولية إزهاق أرواح الملايين وضياح زروات وإنتاج الأجيال وراث المدنيات ، وعجيب أن يحكم القضاء على قاتل النفس عمداً مع سبق الإصرار بالإعدام وأن يترك قضاء الرأي العام العالمى وقد باغ شأواً بعيداً في الوعي واليقظة ، رجل السياسة الذى يقدم على الحرب دون عقاب أو يفرض عليه العقوبة الصارمة في حالة واحدة فقط وهي حالة فشله وهزيمة جيوشه كما حصل في محاربة نورمبرج بعد استسلام ألمانيا وطوكيو بعد هزيمة الامبراطورية اليابانية .

يقول الكاتب المفكر هوكلسى *Aldous Huxley* « الحرب باساليبها الحديثة تمزق مدنيتنا الرقيقة إرباً إرباً وتلقى بعدد لا حصر له من البشر في هوة من البؤس والشقاء والموت البطيء والحقول المعبوءة أو تدفع بالعالم إلى حمى شيطانية جامحة ، وإذا كان رجال السياسة مخلصين حقاً في تعطيهم إلى السلام ، هذا السلام الذى يهبون عنه دائماً في ضجة وصخب فإنهم يبنون جهنم بكل ما أوتوا من وسائل لحل المشكلات الخاصة بتنازع القوى والسلطان ، التى يترأى أنه لا علاج لها . فيجعلون كل همهم في عقد المؤتمرات الدولية وإثارة المناقشات الدبلوماسية لبحث المشكلة الوحيدة لكل فرد في الجنس البشرى ويهمل حلها - هذه المشكلة الكبرى الوحيدة التى لا تتطلب عنفاً عسكرياً لحلها وهي في نظر العالم بصفة عامة لا علاج لها بتاتاً مادامت تتبع أساليب عسكرية عنيفة وسياسية قائمة على القوة ، وأولى المسائل التى يجب أن يضعها موضعها من الاعتبار اليوم تمثل الشعوب على اختلافها في كافة إجتماعاتهم هي : « كيف يمكن لحافة الرجال والنساء والاطفال أن يحصلوا على ما يكفيهم من القوت ؟ » ، *

وما يبشر بالنجاح ويدعو الى النظر نحو المستقبل نظرات التفاؤل أن قوى السلام ترجح على قوى العدوان تبعاً لنمو الوعي السياسى والرأى العام العالمى وسيره سيراً حثيثاً نحو الفكرة الجماعية لسلامة البشرية .

إن العلم قد نجح نجاحاً لم يك بحال منتظراً فى مضاعفة انتاج الزراعة والاستعداد لاستخراج حاجة الناس من الغذاء من البحر ومن نباتاته وأعشابها ، وعلى ذلك فلن تتعرض البشرية للجاعات التى أُنذِر العالم بها فى القرن الماضى مالتوس وتلاميذه ، ورأوا أن المخرج الوحيد لتزايد عدد سكان الارض تزايداً هندسياً مع ضيق رقعة الاراضى المزروعة وتزايد المحاصيل الزراعية التى يقتات بها الناس تزايداً حسابياً ، هو الحروب والاوبئة ، يضاف إلى ذلك سرعة النقل وتعدد وسائله مما يساعد على إرسال الاقوات دون تردد أو ابطاء من الجهات الفاضحة فيها إلى الجهات المهددة بالفجوع والمجاعات .

وكا أن هدف الإنسان فى حياته كما سبق أن بينا السعى فى الرزق وإسعاد نفسه وذويه فإن جهاده لبلوغ غايته له ثلاثة مظاهر ، وهى : بقاء النوع البشرى ودفع أذى الجوع ومقاومة ما يودى به ويميته ، وفى هذه المظاهر الثلاثة وعينها تقبل وهى تستنزف جهود المرء وتضنيه وتأخذ عليه فكره ، وفيها ما فوق الكفاية لى تصرفه عن الحرب وويلاتها . ويقول مالاپارت Malaparte فى عبارات هى مزيج من التهكم والامسى يصف غريزة الجوع فى الإنسان ، هذا الحيوان الذى تعضنه هذه الغريزة فتخرجه عن طوقه وتحوله إلى وحش ضارء كان المرء فيما مضى يتألم ويقتل ويموت ويحقق أشياء عظيمة كما يقوم بأخرى بشعة وذلك لسبب واحد وهو إنقاذ إهابه ، وإذا أرادت الإنسانية أن ترتفع حقاً إلى المستوى

الجدير بها وأن تنقذ العالم من برأى الوحشية وأن ترتفع بمستواها المعنوى وتشر بين الجماعة روحاً من التعاون والسلام في ظل من الديمقراطية والعدالة الشاملة فأولى وأجباها في هذا السبيل القضاء على أسباب القاعة والجوع التي تنزل بالإنسان إلى الحضيض ، وإن إنتشار البؤس في العالم ليس سببه أن عدد الناس قد فاق الحد الذي تستطيع الأرض في نظاقه أن تعولهم بل لأن هناك عدداً أقل من الضروري للإنتاج وعدداً أكثر من اللازم يأكل على حساب العدد الأول وقد انصرف سواد الناس إلى الاستعداد للحرب ، غير أن الإنسانية لم تفقد الثقة في كفاياتها وما تحكم عليه من عوامل الخير ، وإذا كانت العلوم التي كشف عن اسرارها الإنسان واسعة النطاق عميقة الأثر فإن الإنسان في ذاته أعظم فكرياً وأكبر قلباً من هذه العلوم ، مما يزيد التفاؤل في رجحان كفة الخير والسلام .

وعمل الدولة الحديثة اليوم أن تحبو هذه السعادة برعايتها ، فهي تتدخل في نطاق حدودها لتقي الفرد العوز وتسعى لإيجاد العمل وفتح أبواب الرزق له في حدود طاقتها وتشرف على حياته الخاصة والعامة من ميلاده إلى مماته ، بما في ذلك مقاومة الأمراض والعناية بالوسائل الصحية والتعليم والنهوض بالزراعة والصناعة والدفاع عن التراث الأدبي والمادى ومكافحة الازمات البطالة والكساد ، وهذه الدولة تختلف في وضعها الحالي عن وضعها في القرن الماضي فكان عملها قبلاً مقصوراً على البوليس والقضاء والجيش ، وهذا التدخل من الدولة يجب ان يتعدى ذلك إلى حماية حرياته وحياته في الميدان الدولى بتعاونها مع الدول الأخرى في سبيل السلام ، وإذا كانت علاقتها بالفرد علاقة رعاية قصوى كإعانة الآب فيجب ان

تكون علاقتها بالافراد عامة علاقة سلام بعيدة عن التفكير في التفتيل
واعداد العدة لازهاق ارواح ملايين الجنشيات الأخرى عن طريق الحرب،
وهذه الحرب ستزهي بدورها ارواح أبناء هذه الدولة بالذات الذين تبذل
الجهود المضنية في رعايتهم بتدخلها لحماية مصالحهم داخل حدود أراضيها ،
ولا تؤدي بها المبالغة في التدخل إلى إصابتها بعظمة الجنون مع التعصب
لنصرة التوسع والاستعداد الحربي له ، فهي بذلك إنما تكتب صك إعدام
أبنائها مقدماً وتقضي على كيانهم المعنوي وتفكيرهم ، بسيرها الحثيث نحو
الحرب والاستعداد لها، وهي في سباقها الكريه مع سائر الدول في هذا المضار
تعد أقواماً من المتعصبين مثل العرب لا يقبلون النقاش فيها وجماعات
متعارضة المذاهب السياسية لا تلبك وقد أعماها التعصب أن تقتل وتذهب
خفية المبالغة في التدخل ورسم الخطط استعداداً للحرب، بدلا من تعبيد
الطريق للتعاون البشري والسلام العالمي .

السلام والحرب والبيئة الدولية

لم تستقر بعد علاقات الأمم بعضها ببعض ، وصلات الجماعات والشعوب ، على أسس من النظم والقوانين التي ترمى إلى المحافظة على صلوات الود بينها والبعد عن الحرب ونشر السلام الدائم . ولا تزال القواعد التي تنظم حياة الشعوب من الناحية الدولية في خطوات طفولتها الأولى ، تحتاج إلى كثير من العناية والرعاية حتى تنمو وتزعرع ، والاضار مثلها مثل الفرس إذا أهملت سقياء وتعهده ينمو نمواً معوجاً ، ثم يصعب إذا بلغ أشده واكتمل عوده تقويم اعوجاجه . والأمم شأنها شأن الأفراد تحتاج إلى تهذيب سياسى وقانونى حتى تتشرب بروح المحافظة على النظام فى جماعة الدول المتعدية ، ولتصبح علاقاتها ومعاملاتها قائمة على أسس من العدل واحترام حقوق الغير ، ولا عبرة فى ذلك بأن تكون دولة قوية وأخرى ضعيفة أو إمبراطورية ضخمة ذات حول وسلطان وأمة ناشئة تلشد الحرية والاستقلال ، فالمفروض أن يرفرف عليها بجناحيه العريضين جميعاً نظام لا يفرق بينها فى المعاملة . فلا تتخذ الدولة القوية من جيشها ومعداتها وعنادها الحربى ذريعة لتسهيل الاعتداء على الجار ، والنيل من دولة أخرى اختلفت معها على فض مشكلة ، أو عجزت عن انتزاع امتياز منها والسيطرة على مواردها ووضع يدها على بعض أراضيها دون حرب ، وقد ضاقت ذرعاً بشعب أبى كريم يحافظ على كيانه ويصون سيادته وشخصيته فى العالم الدولى ويتأهب لبذل كل مرتخص وغال فى سبيل الذود عن حوضه . ولقد سارت العلاقات السياسية الدولية شوطاً بعيداً فى سبيل النشاط والتهذيب والتنظيم منذ القرن الماضى ، وفكر ساسة الدول الأوروبية

العظمى وعلى رأسهم قصر روسيا تفكيراً جدياً في توطيد أركان حسن التفاهم بين الدول، صجبه تبادل الآراء وعقد الاجتماعات والمؤتمرات في خاتمة القرن المنصرم وقد نعم العالم بسلام طويل نسبياً مع تزايد حمى المنافسة السياسية والخوف من الاحتكاك والاصطدام ومن عواقب حروب عامه بشعة تبعاً لتزايد استخدام الآلات وسائر معدات القتال الحديثة في القتال والتفنن في ذلك وسيطرة روح الجشع، والطمع في المزيد إلى حد امتصاص الدول القوية ثروات الشعوب الضعيفة وإراقة دماؤها دون شفقة، وتنازع الأولى وتحفزها لاقتتال مرير في سبيل الاستئثار بالفرائس، تلك الروح الشريرة التي تجمست عصر الفحم والحديد والصلب والبخار والبتروول والكهربا وطفئتها على السياسة الدولية والسياسات القومية ونظم الحكم وأسس الإنتاج والصناعة وتكوين الثروات وطرق استثمارها وتنميتها .

وسمى أضرار السلام في جعل علاقات الدول بعضها ببعض على أسس من الإنسانية والرحمة، وذلك بإدخال كثير من مبادئ الشفقة والمرومة في الحروب وبتحرير استعمال بعض الأسلحة ومعاملة الجرحى والأسرى بما تقتضيه الإنسانية المتمدنية ووضع قواعد كفيلة بحل المنازعات بين الأمم بالحسنى وقد ساروا في هذا السبيل سيرا جدياً . وهم في تفكيرهم هذا أيدوا طيبة القواعد القائمة عليها العلاقات السياسية الدولية ومبادئها في حالي السلم والحرب : باعتبار أنه يتعين أن تقوم قواعد إنسانية تتبعها الأمم إذا ما جدد الجدد واشتعلت نيران القتال حتى لا تعود الشعوب إلى حالتها من العنف والقسوة والوحشية، وإذا كانت الحرب ضرورة بغيضة لا مفر منها فعلى المسؤولين من رجال السياسة الذين يقودون دفة الدول العظمى أن

يعملوا قدر الطاقة على التخفيف من ويلاتها ووضع حد لتعذيب الأبرياء
من يكتون عادة بلظاها .

وطببعي أنه كانت هناك تقاليد قائمة واتفاقات معمول بها تنظم العلاقات
الدولية اسوة بالحياة القانونية الخاصة بمعاملات الأفراد وعلاقاتهم بعضهم
ببعض ، وقد انتقلوا من طور الفطرة الأولى وبدأوا يعيشون حياة الجماعة
المتمدية ، بل إن الحياة السياسية الدولية تقدمت تقدما كبيرا في القرنين
الثامن عشر والتاسع عشر . غير أن بدء التفكير المتمر في وضع أسس لسلام
دائم وقانون وعادلة دوليتين لتنظيم حياتي السلم والحرب وإنشاء محكمة
للفصل في المنازعات الدولية كان على يد قيصر روسيا ومن تبعه من ساسة
أوروبا وهكذا طفر القانون الدولي من الناحية النظرية فطرة كبيرة وسارت
العلاقات السياسية الدولية في سبيل التنظيم والسلام مسافات واسعة
إلى الأمام .

والنظم التي تحكم العلاقات السياسية الدولية لا تقوم اليوم على مجرد
القوة والعيش في طبيعة لا ضابط لها ، كما لا تقوم بعد على قوانين رداعة
زاجرة مبهورة بالصيغة التنفيذية والعقوبات مع الاجراء العملي الفعال في
حالة الجيد عن القوانين الدولية . وانتهاك حرمتها ، فلا مسئولية على
المخالف إلا تلك المسئولية الأدبية وحكم الرأي العام في مختلف أنحاء العالم على
المتعدى وبمخطط الطبقة المثقفة التي تصبو إلى السلام مع موقفه السلبى أو العدوانى
من قرارات المنظمات الدولية . وهناك فارق هام والحالة هذه بين حالة
الأفراد في الجماعة وحالة الدول في المجتمع الدولي ، فالأفراد يخضعون
لقانون له أداته التنفيذية أما الجماعة السياسية المستقلة ، أى الدولة على
إختلاف أنواعها وتكوينها وأساليب الحكم فيها الملكية منها والجمهورية
والديموقراطية والديكتاتورية ، فهي أقرب إلى البيئة الطبيعية وتكاد تكون

على الفطرة *State of Nature* في علاقاتها مع سائر الدول ، أى بعبارة أخرى أن كل جماعة مستقلة يمكنها أن تجازف وتقف بمزول عن القانون وتعيد عنه ولا رقيب عليها في هذه الحالة إلا نفسها . وعلى ذلك فيمكنها تعسفاً ألا تعترف بحقوق قانونية أو بتعهدات عليها الوافيهاتها هذه الجماعات ، ويمكن التساؤل اليست هذه الجماعات المستقلة في المحيط الدولى فى حالتها الخاصة المشار إليها أقرب إلى حالة الأفراد المتوحشين قبل أن يكونوا جماعة منظمة متمدينة لها قوانينها الداخلية التى تجعل منها دولة وقوة وشخصية معنوية منها إلى أسرة دولية لها دستورها الفعال ؟ وبهذه المناسبة يمكن التساؤل أيضاً ماذا يعنى بالحالة أو بالبيئة الطبيعية هذه ؟

هناك رأيان هامين أو نظريتان أساسيتان لتفسير هذه الحقيقة . فأن تاريخ العلاقات السياسية الدولية ، يبين بوضوح ذلك النزاع الطويل بين وجهتي النظر المتعارضتين ، وليس هناك فى الواقع نزاع بين جبهتين ينتظر النصر لأحدهما على الأخرى لأن كل وجهة نظر صحيحة ، ولها أسس من الواقع مرجعها التكوين العقلى البشرى واختلاف التفكير الإنسانى ، أو بعبارة أخرى لا تتأثر كل فكرة من الفكرتين دون الأخرى بالرجحان وقربها إلى الحقيقة وإنه لا حيد عن صحتها وذلك لصعوبة استبعاد صحة وجهة النظر الأخرى أيضاً . ويتساءل أنصار كل من الرأيين هل كانت بيئة الحرب أو بيئة السلم هى البيئة الطبيعية للعلاقات الدولية ؟

قال أفلاطون « الحرب هى الحالة الطبيعية لعلاقات كل جماعة من الجماعات السياسية بجماعة أخرى » ، ووصف فيلسوف إغريق قديم آخر الإنسان « بأنه ذئب همه الاتقضاء على أخيه الإنسان » ، وقد أخذ فولتير هذا التشبيه عن هذا الحكميم اليونانى ، وقال « إن فكرة سلام دائم

كالفكرة الخيالية بوضع لغة عامة للعالم أجمع ، ومن الصعوبة بمكان منع الناس من الاقتتال شأنهم شأن الذئب والخلان إذ يتعذر منع الذئب من أقراس الخملان ، وقد وصف كثير من الكتاب هذه الحالة التي أيدتها حروب طاحنة لأعداد لها قاستها الإنسانية على كر القرون والأعوام ، واتخذت اليوم صورتها البشعة المروعة بما لا يخرج عن المعنى السالف .

ولل جانب نظرية الذئب في تكيف علاقات الدول بعضها بعض وتشبيهاها في معاملاتها بالذئب خيال الأخرى من فصائلها في الطبيعة القاسية هناك نظرية الحل وبيئة السلام . وإن أحد شعراء اليونان القديمة وهو «هيسود» Hesiod وصف عصرأ ذهبياً ليس فيه حرب وتقتيل ، وكذا الشاعر فرجيل Virgil الذي ردد تقاليد بعض شعراء العصور القديمة وآراءهم وحكمهم ، وذكر تنبؤ «سبيل» sibyl بعودة عهد من السلام الدائم الذي لا تنفصم عراه يسود العالم المعروف في ذلك الوقت .

وهكذا فهناك مذهبان : المتشائم والمتفائل . ويقوم الأول على أساس طبيعة البشر وغرائزهم وطمعهم ، ويقوم الثاني على أساس الروح البشرية وطموحها نحو السمو في سماء الفضيلة وسعيها في تطهير النفس من الأدرا ن والخبائث ، وقيام الإنسانية على طائفة من الآمال الكبار والسعى الخيث نحو تحقيق السعادة البشرية .

وإن الفلاسفة الذين يهتمون إلى مذهب الرواقين Stois ينظرون إلى الإنسان باعتبار أنه كان حتى يتطاحن باستمرار وفي جوانحه غرائز الشر وهي ضد ما هو عدل ومعقول . ويقولون إن طبيعته الحقيقية تتضح في تغلب العدالة والتعقل على غرائز الشر ، وإن السلام الذي يجب أن يخلعه

المعقل والاعتزان على الروح البشرية في نظرم طبيعي ، وذلك لأن الطبيعة تبرز في النهاية أنبل وأشرف ما في المرء ، ومتى خرجت من مكنها صفاته هذه ورجحت كفتها على قوى الشر عاش في سلام مع سائر الناس .

ونظر البعض الآخر من الفلاسفة إلى الإنسان خلال منظار مظلم ، فبحثوا في تاريخه على مر العصور ، ورأوا فيه حيواناً عنيفاً ممتدداً يقتل ويسلب ، ولكمهم رأوا كذلك وقد أراحوا الستار عن هذا المنظر صورة لإنسان يرى ساذجاً إبان عصر فطرته الأولى ، وأملوا أن يسترد هذه السذاجة والبراءة والوداعة بفضل الدين والفلسفة ، وهما كقيلان في اعتبارهم يترويض حواسه وغرائزه العنيفة ويحوّله من طريق السوء إلى الطريق القويم وتوجهه نحو الصراط المستقيم ، وهو حياة السلام الدائم . وهكذا يتحطم في نظرم الشر شيئاً فشيئاً وتحل محله طباع وصفات سامية أساسها الأخاء والسلام بين البشر .

ولترك الآن فضاء الخيال والفلسفة والتفكير العميق ونلس الواقع لعلمنا نستمد منه علاجاً ناجحاً لآلام الأمم ومتاعبها . لا شك أننا نخرج من تحليلنا السالف لعراثر البشرية ونفسية البشر ثم لحالة العلاقات بين الجماعات السياسية المستقلة بأن كل جماعة سياسية مستقلة ، وهي بحكم هذا الاستقلال وما لها من سيادة في الميدان الدولي في بيئة طبيعية حيال الجماعات الأخرى المماثلة لها ، وبأن تحسين العلاقات بين الجماعات السياسية المتعددة معلق على ضرورة تحسين الطبيعة البشرية ذاتها .

وعلى ذلك فالمصلحة كل المصلحة من الناحية القومية في تلقين الشعوب كيف يكسبون كثيراً بتعاونهم بدلاً من التخاصم والتنازع والجروب ، وأن

هذا التعاون هو بلسم علاقات الجماعات السياسية ، ولا تخرج هذه الجماعات السياسية عن أنها مجموعات من الأفراد لها نظامها الخاص وبهما عاظمة على أنظمتها المختلفة ومصلحتها بل وكيانها في النهاية أن يضمها إلى أعطائه حسن التفاهم والسلام . ولكن هذه الجماعات لا تتقدم إلا إذا تقدم هؤلاء الأفراد أعضاؤها الذين يكونونها ، وارتقى خلقهم . فهي تسير وفق ما يسيرها الأفراد وتشكل كما يشكلونها ، كالماء يتخذ صورة الإناء الذي يسكب فيه . وهي تسمو في فضاء الإنسانية وتخلق في سماء المثل العليا للسلام ، أو تنحدر إلى هاوية الوحشية وتخط في لجج عميقة من الدماء تبعاً لتصرفات أعضائها وجهودهم وما يرمون إليه .

ولندع الآن وقد عرضنا لفكرتي الخير والشر وفلسفة السلام والحرب والتعاون بين الجماعات أو التنافر والتقاطع والمنازعات المسلحة جانباً ، ونولي وجوهنا شطر التاريخ الغابر ، ثم نطوى صفحاته حقبة بعد حقبة وجيلاً بعد جيل ، حتى نأتى على سجله في القديم والحديث ، نتبع تطوراته وتقلباته ، نستعرض في ضوءها نشأة القانون الدولي ونظم الجماعات السياسية في علاقاتها بعضها ببعض ، ثم رسوخ أقدام هذا القانون ، وتعلق الجماعات السياسية قديمها وحديثها بأهدافه ، رغم انتهاكها حرمة في كثير من الأحوال ، وتندرع المعتدى بشتى المعاذير كتحرق خصمه لقواعد القانون الدولي ، وأحتمائه بتقاليد وأسس تخالف العرف والعدل وهما بما يتمسك به الآخر .

لنأتى نجد روح هذا القانون الذى ينظم علاقات الدول وصلاتها بعضها ببعض في كل من حالتى الحرب والسلام ، ولا محل للدهشة من القول بقواعد السلم والحرب على السواء ، حقيقة إن للسلم قواعد مرعبة وهذا يمليه العقل

والمنطق ، أما المستغرب فهو حالة القتال ، فهل الحرب بويلاتها وتدميرها وفكها وما يصحبها فعلا من إنكار كل شيء على العدو حتى الحياة قواعد ونظم ؟ كان الأفضل أن تكفى البشرية نفسها شر القتال وأن يسود بين الناس الوئام ، ولكن ما العمل والحرب تنشب تباعا منذ فجر التاريخ ؟ لقد أصبح لزماً أن تنظم حياة الجماعات في محيطها الصاخب ، وصرنا أخرج إلى قواعد إنسانية تراعى وتحترم في زمن الحرب أكثر من حاجتنا إلى قواعد دولية لتنظيم علاقات الأمم بعضها ببعض في زمن السلم . فيدبى أن السلم هو الحياة الطبيعية الصحيحة للعالم السياسى السلمى الدولى ؛ فهو لا يشهد علاجاً خاصاً ورعاية كما يرعى الطبيب العليل حتى تشرف أوصابه على البرء . أما الحرب فهي الداء العضال الذى ينوء بكلكلة على العالم السياسى فيضيه ، ويرده مريضاً يشد الرعاية والعناية وتضميد جراحه المتخن جسده بها وتخفيف آلامه المبرحة .

لقد كان العالم دائماً مسرحاً للحروب ، وما تخلفه من خراب ومشكلات وما يعقبها من انقلابات واضطرابات بل وثورات دامية . ومهما بذل من الجهد فى التنقيب عن (العهد الذهبى للسلام) فشأننا شأن (دياجين *Diagene*) فى بحثه بمصباحه المضى فى وضع النهار عن إنسان بكل ما تعنيه هذه الكلمة وما تضفيه على (الحيوان السياسى) كما سماه أفلاطون . فالحروب تحتاج البلدان وتسكب الشعوب وتدمر معالم الحضارة منذ الأزل ، وتزداد فظاعتها وخطورتها جيلاً بعد جيل ، حتى أصبح بقاء المدينة الغريبة بمحالتها التى نهدها بما فيها من الراحة والرفاهية ، أوفناؤها وحلول عهد من الظلام المدمم ، معلقاً على قيام حرب جديدة يقابلها الذرية وأسلحتها القاتكة وتفننها طرق نشر الجرائم القاتلة .

ولتصور أن الستار قد أزيح عن حادثات التاريخ الغابر الجسام فإذا
 نشاهد ؟ سرى شعوب أوروبا من السلتيين والغوطيين والغاليين
 والصقليين والجرمان والنورمان والثرقد قدموا من ربوعهم ، ومنهم
 من هبط من قلب آسيا إلى أوروبا يقتلون ، فكل قبيلة أو عشيرة كانت
 في حرب دائمة مع جارتها ، وكذلك الحال في ممالك وامبراطوريات العالم
 القديم ، كقديما المصريين والمكسوس والحثيين والاشوريين وأهل بابل
 وفينيقيا والفرس والاغريق . ولطالما انقضت قبائل الشمال البارد المعتم
 حيث يغطي الضباب وشظف العيش على وديان المناطق المعتدلة وحوض
 البحر الابيض المتوسط حيث الشمس الساطعة والمياه الغزيرة العذبة
 والارض الخصبة النضرة والخيرات والثروة والرزق الواسع والعيش
 الرغد . ولم تنقطع المنازعات والحروب بين مدن الاغريق القديمة المتجاورة
 فكانت « أثينا » تحارب « ميجارا » *Megara* و « ثيبس » *Thebes*
 « بلاتا » *Plataea* و « سبارتا » *Sparta* « المسينيين » *Messenians* . بل
 إن من أهم عوامل اضمحلال « أثينا » وقد سطعت على العالم بعلومها وفنونها
 وفلسفتها وورثته أغنى ميراث ، منازعاتها المستمرة مع « سبارتا » وسائر
 جاراتها ثم مقدونية في الشمال . وإن أبشع أمثلة الحروب في العالم القديم
 صراع « روما » و « قرطاج » ، أجيالا متوالية صراع الحياة والموت والتنازع
 على السيادة والسيطرة على حوض البحر الابيض المتوسط وقد كان محور
 النشاط والحياة في العالم القديم ، بل كان هذا الحوض هو عالم ذلك الوقت
 المعروف ، واستعملتا في حروبهما كافة وسائل الابادة ، فنقل « القرطاجيون »
 الاطفال إلى سهول إيطاليا عن طريق جبال الألب لذلك كل ما يقابلها بمناصحه
 الإنسان لرفاهته ، ودوس الزرع والنصر والجند وسائر معالم الحياة ، واستخدام

أهل روما الخطاف المعدن لالقاته من فلكنهم الخفيفة الصغيرة على مدرعات
الفرطاجين الحرية الضخمة بنته ، وأخذهم على غرة بالحيلة والخذاع ،
واقحامها ليلا وسراً ، والاستيلاء عليها بالسلاح الابيض ، أو إشعال النار
فيها وإحراقها . كما أعلنت روما الدكتاتورية المؤقتة مدة ستة شهور قابلة
للتجديد ، لتحويل لشخص قوى كفاء سلطات كاملة ، حتى يخلصها من عار
الغزو ، ويقضى على الخطر المحدث بها . وتعاطى هانيبال قائد جيوش طاجه
وأحد أبطال التاريخ السم بعد فشله ، فلقد كان قاب قوسين أو أدنى من
القضاء على روما ثم قلب له الدهر ظهر المجن ، فتالت على جيوشه وجيوش
بني وطنه الهزائم الذكراء ، وفضل الموت على الوقوع أسيراً في أيدي
أعداء لا يرحمون . ثم غزت روما قرطاجه واجتاحت ديارها ، ودمت معالمها
دكا ، وأزال كل شيء في العاصمة الزهراء ، وحولت أرضها ذات المباني
الشائعة إلى منبسط سهل صالح للزراعة لحسب ، حتى تصبح أثراً بعد عين
ويسفاهها العالم ، كما سخر أبناءها وقد أصبحوا عبيداً لأداء العمل لصالح
المظفر . ولكن لم ينس التاريخ بشاعة هذه الحروب التي تكررت وتكرر
في صور شنعاء مختلفة حتى يومنا هذا ، ولا شك أن الانسان المتمدن وقد
تجرد عن صفته كعضو في الجماعة السياسية لتشتمن نفسه ويقشع بدنه لمجرد
التفكير فيما شاهده في أوروبا وشاهده العالم منذ القدم في عهود الوثنية وكذا
بعد ظهور المسيحية في سلع جندي « آشور » لعدوه المغلوب على أمره ،
وقتشير جلده من جسده ، وفي تكييل « قيز » ، « لا سامتيك » ملك مصر
وسائر أمرائها وأشرافها رجالا ونساء في السلاسل بعد غزو البلاد والسيطرة
عليها بالخدعة وأمره بمرور هؤلاء السادة في حالة من الذل والاستعباد في
حفل عام وقد وقفوا أسرى وصاروا عبيداً للزهاء ، وفي محاكم التفتيش
وآلات التعذيب التي أعنت لطحن الجسم وتقطيع الأوصال وتعمل العين

وغير ذلك من معدات الوحشية التي شحذت للفتك بالمسلمين وغيرهم ممن لا يدينون بالكتلة في أسبانيا وسائر الممالك الكاثوليكية في أوروبا، وفيما وقع في سهل العالم الجديد ودول الهند الحمر بين الهند الحمر والمستعمرين بعد أن هبطها «كولومبس»، وسائر المستكشفين، وفيما وقع أيضاً بين رؤساء القبائل في جزائر «تاهيتي»، و«نيوزيلاندا»، و«أستراليا»، و«هبريدا»، و«هواي»، وغيرها في الباسفيك للاستئثار بالسيادة، وفيما وقع بين الوطنيين والاروبيين من اتخاذ الضيوف أهل البلاد أهدافاً لاتقان الرماية والتمرين على استعمال السلاح أو تسليع لصيد الانسان وقد شتموا قصص الحيوان. ونذكر ضمن أعمال القسوة التي لاحد لها انه في سبيل الطمع والسيطرة وإنشاء ملك عريض ذبح أحد ملوك الزولو منذ قرن من الزمان كافة جيرانه الأقرباء من الوطنيين بمنحوب إفريقيا دون أن يعرف أن «تيمورلنك»، الفاتح المغولي الجبار سبقه في هذه الفعلة، وعرف بطبقات الجماجم المتراحة التي حصدها وكان يفاخر بها، وصارت وقد زال ملكه الواسع كل ما خلف من أثر يفيض على صفحات التاريخ.

ولقد قاسى العالم الأمرين من الحروب والاضطرابات الدينية في القرون الوسطى. فكم طارد الأباطرة من مختلف معهم في الدين، وشنوا عليهم الغارات العنيفة بلا شفقة، نذكر مطاردة الوثنية للمسيحية في عهدها الأول في الامبراطورية الرومانية، ثم انتشار المسيحية في أنحاء الامبراطورية، ومطاردة الامبراطور الذي اعتنقها الوثنية في المملكة وخارجها. ولا ننسى صراع المسيحية والإسلام وإعلان أوروبا المتأخرة الفقيرة الحروب الصليبية بلا مبرر على الشرق المتقدم الزاخر بالثروة، ولا نفس فتك رجال الدين الأسبان والبرتغال بالهند الحمر في المكسيك وبيرو والبرازيل وشيلي وغيرها. ونذكر كذلك دواعي الاضطرابات الدينية في أوروبا في القرون

الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، وإن مذبحه وسانت بارتلي ،
أبلغ دليل على ذلك . ونذكر أيضاً قسوة محاكم التفتيش التي سبق أن أشرنا
إليها ، واضطهاد البروتستنت وهروب هؤلاء سراً إلى العالم الجديد . وفضاعة
هذه المحاكم أيضاً في تضيق الخناق على المسلمين واليهود في أسبانيا العربية .
بعد أن تدهور ملك العرب هناك ، ودالت دولتهم ، وعقد مسلبو غرناطة
معاهدة التسليم والامان مع الملكين الكاثوليكين فرديناند وايزابلا ، اللذين
نسكتا باليهود والمواثيق ، وقد كبد هذا المسلمين فقدان ما يقارب ثلاثة مليون
من بني جلدتهم ، واليهود نحو مليون منهم أعمل الكاثوليك في رقابهم السيف
تنكيلاً وانتقاماً ، ونذكر أن « كلوفيس Clovis » أحد ملوك الفرنك
ولم يك إيمانه بالمسيحية تاماً تدرع للاعتداء على جاره ملك الغوط
« اكينتانيا Aqintania » بحماية الدين أو برفع لوائه ، وقال كوسيلة لمهاجرتهم
« ان هؤلاء الآريين يجب ألا يملكوا أصقع بقاع بلاد الغول » .

وبعد مضي ثلاثة أرون على هذه الحالة فرض الإمبراطور شارلمان
« Charlemagne » المسيحية على السكسونين بمجد السيف ، وكان ملكه يشمل
معظم أوروبا المعروفة في ذلك الوقت . ثم بعد ثلاثة قرون أخرى كسب
الملك « القديس أولاف St Olaf » ، النرويجي لقب قديس لغير منزلة إلا
بغاريته جيرانه ، إذ لا يمتاز حكمه أو خلقه أو تاريخه بشيء إلا بالحرب
وباراقة الدماء . ولقد برهن سلفه من قبل الملك « أولاف تروجسون » ،
« Olaf Trygvasson » على وحشيته وبشاعته بفرض المسيحية قسراً على أحد
رؤساء القبائل المجاورة ، ولما رفض هذا اعتناقها هدده بشبان سام خطر
سندبه إلى عمقه . ونذكر القسيس الدومنيكي « فالنس » Valdes الذي قال
لجنود الحاكم الأسباني وقد أعلنوا العدة لنزح آلاف الهنود الحمر : « إني

أطلب إليكم يا أهل كاستيلا أن تنقضوا على هؤلاء الأعداء وتذبحهم ذبحاً بلا تردد. وفي أوائل عهد وصول الأوروبيين إلى الهند وقعت حوادث شنعاء تدل على قسوة البرتغال وتعصيم، فروى بأنهم كانوا يرقبون سفن الحجاج في عودتها من أرض بيت الله الحرام ليفتكوا بمن فيها، وأنهم ذبحوا ركاب سفينة عن بكرة أبيهم وهم يقدرون بالمئات بعد أن مثلوا بهم أفضع تمثيل، ثم علقوهم في الصواري ووجهوا السفينة إلى سواحل الهند.

عرض لحروب الامبراطوريات

ومع تطور العالم وقد المنازعات الدينية واختلاف المذاهب الالهية التي تؤدي إلى الحروب بين الأمم والشعوب، حلت حروب السيطرة والتوسع من ناحية، وحروب التحرير والاستقلال من ناحية أخرى محل الأولى. وكم ذهقت من أرواح بريئة في الشرق ذهبت ضحية اعتداءات وحشية بلا إنذار أو رحمة وبن حروب منظمة. أعمل الأوروبيون والمستعمرون فيها أسلحتهم الفتاكة وبنادقهم السريعة الطلقات، ولم تستطع سيوف الأبرياء وبنادقهم العتيقة وأقواسهم ونشاشيهم أن تقهر شر المستعمرين الجشعين، وأخضع هؤلاء شعوبا نبيلة عريقة في الحضارة باسم تديينهم وحمايتهم بالهند والصين وتونس والجزائر ومراكش وأواسط أفريقيا. وذهب الجندي والممول والمبشر إلى هنالك يعملون جنبا إلى جنب لاستثمار فائض رؤوس الأموال الأوروبية، وذلك منذ منتصف القرن الماضي. وإن حوادث فتك البلجيكيين في الكونغو والإلمانيين في الكامرون بالسكان واتخاذ جلوديم

نمالا كاذلت التحقيقات والتحريات على صدق ذلك ، وإن إطلاق الإيطاليين الغازات الخائفة في الحبشة على الأهالي الأبرياء الذين ينودون عن ديارهم رغم وجود عصبة الأمم بنظمها السلبية الخلافة ، وإن اللاتفات في بلدان الصين الهامة والهند وجنوب أفريقيا إلى اليوم مقاطعات جنوب الولايات المتحدة الأمريكية لتحذير الأهالي الوطنيين أو الملونين من ولوج مناطق الامتيازات والحدائق العامة والمركبات وقصرها على الأوروبيين أو البيض إلى عهد قريب وبعضها حتى يومنا هذا لاتدع مجالا للشك في سوء نوايا وقسوة وظلم أهل الغرب ، الذين ينفدون إلى هذه الجهات تحت ستار تمدنها .

وظلت معظم حروب الامبراطوريات في القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين حروب فتح لكسب المادة الأولية والأسواق والسيطرة والانتساع على حساب الشعوب المستضعفة . وقد اتخذت الامبراطوريات مختلف الأساليب للوصول إلى غاياتها ، وكلما اختلفت أجلت تقسيم الغنيمة . فاقسمت كل من روسيا والنمسا وبروسيا ، بولاندا الباسلة بتحريض وكاترين الثانية ، وحصل العكس مراراً في حماية إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا — كلا منها وفق مصلحتها — للإمبراطورية العثمانية رغم نعتها بالرجل المريض ، وسبل لعبها على أملاكها في الشرق ، وذلك لعجزها عن التفاهم على تقسيم الأسلاب ، وكانت إنجلترا تخشى أن يتحقق حلم بطرس الأكبر بالوصول إلى البوغاز والاستيلاء على البسفور والدرديل وتهديد نفوذها في البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق . ولكن ذلك لم يمنع الدول العظمى من التغلغل بنفوذها السياسي والمالي في أملاك الدولة العلية ، وقام صراع بين إنجلترا وألمانيا بخصوص مد الأخيرة خط حديد « همبورج - بغداد » وخوف الأولى من وصول جيوش و غلبوم الثاني ، إلى أبواب الهند ، وانتهى الحال بانتلاع إنجلترا أكبر قسط من أملاك الإمبراطورية العثمانية .

عقب الحرب العالمية الأولى وهزيمة إمبراطوريات الوسط فيها . ونذكر من حروب الاستعمار اهتمام إنجلترا بشركة الهند الشرقية وإدماجها في الدولة ثم تجريد جيوشها بمعداتها الحديثة على أمراء الهند المترفين الملتقيين ، واستخدامها فضلا عن ذلك الرشوة والفساد للإيقاع بهم . وأبنت سياسة فرق تسد ، فدانت لها هذه البلاد الفسيحة الغنية ، وصارت كما يقول الانجليز المحافظون أكبر جوهرة في التاج البريطاني ولا غرو في ذلك فهي مورد الثراء الأول للجزر . ونذكر من حروب الاستعمار أيضاً تنازع روسيا واليابان على الصين وإصطدامها في أواخر القرن الماضي ، وعاربة إنجلترا لشعب « الترنسفال » الباسل بجنوب إفريقيا سنوات عدة في أواخر نفس القرن وهزيمته ، وتأديبها له بلا شفقة لا لذنوب اقترفه غير رغبته التي لا تنزعج في حياة عزيزة أيلة .

وحروب الاستعمار يعقبها وقد عادت إلى الشعوب المستضعفة قوتها ودب فيها مرة أخرى ديب النشاط حروب الاستقلال وهي أيضاً كثيرة . فهناك ثورات الهند المتعددة ، وأهمها ثورة منتصف القرن الماضي التي كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح ، ومناهضة الصين للتغلبين في بلادها وأصحاب الامتيازات منذ القرن التاسع عشر . رغبة منها في التحرر من الفاقة والضعف المصحوبين دائماً بالنفوذ الأوروبي ، وهناك حرب استقلال الولايات المتحدة وانفصالها عن إنجلترا ، وتعد فاتحة تحرر الإنسانية من ظلم الأرستقراطية والحكم المطلق ، والبراس الذي أرشد محرري فرنسا في ثورتهم ضد الرجعية وأدى بهم إلى إعلان حقوق الإنسان . وهناك كفاح الشعوب اللاتينية في الأمريكيتين ضد الاستعمارين الأسباني والبرتغالي وقد انتهى بتحرير هذه البلدان وإعلانها جمهوريات ، متعددة مستقلة ، وكانت آخر هذه الحروب حرب « كوبا » التي

إشتركت فيها الولايات المتحدة ضد أسبانيا ، وهكذا تقلص ظل الاستعمار
الاسباني في العالم الجديد . ولكن ظلت هذه الجمهوريات مسرحا للنزاعات
الدعوية القائمة على طمع الحكام والقواد ، فلا تقوم حكومة إلا لتحل محلها
أخرى بعد ثورة وانقلاب ، وتحرك هذه الثورات غالبا أيد خفية ، هي أيدي
أصحاب النفوذ الاقتصادي الدول الذين يتطلعون إلى الحصول على
إمتيازات مالية وتجارية هناك ، وإلى السيطرة على ينابيع الخامات وهي أساس
حروب اليوم ، وعصب المدينة الغربية الصناعية . وقيل إن أحد قواد هذه
الجمهوريات وكان قوى الشكيمة شديد البطش اعتاد بين حين وآخر أن
ينزل مع رجاله من الجبال ليحتل العاصمة ويقتك رجال الحكومة الشرعية
وأنصارهم ، ثم إذا تصادف وهزم آوى إلى وكره ثانية بالجبال يتصمم بها ،
وقد تكرر هذا وأخيراً فشل في غزوته ، ونال منه أعداؤه ، وغر مشنخا
بالجراح ، ووضع أنصاره على فراش الموت واستحضروا القسيس ليصل
عليه وطلب الغفران من الرب ، وطلب إليه أن يضرع إلى السموات
يسأل الصفح عن أعدائه ، فرد وهو محتضر أنه لم يعد له أعداء فقد قتلهم
جميعاً على مراحل متعددة في غزواته وكل بهم أشد تكتيل .

وهناك اليوم كفاح الشعوب الناهضة من شواطئ الأطلانق بشمال
أفريقيا إلى أقاصى قلب صحراء العرب والمحميات ثم إلى قلب القارة المظلمة
وقد بدأت أحناء الحرية تسطع فوقها فألى آسيابورماو الملايو وأندونيسيا ،
وقتل المستعمر المرير احتفاظاً بمركزه . وقد شعر بعدم شرعية وحرجه فلجأ
إلى العنف تارة وإلى الحيلة تارة أخرى يدافع دفاعاً ثمناً على اليأس والعجز مع
القسوة في حالات كثيرة ، وإيفاد أنجلترا وفرنسا مثلاً الجنود بمعدات القتال
الحديثة من قاذفات القنابل والدبابات وغيرها لا خضاع أبناء أفريقيا والعرب
وآسيا وذلك خوفاً من ضياع رؤوس الأموال الانكليزية والفرنسية وغيرها
من أموال مرابي أوروبا الموظفة في بنوك عواصم الغرب ، والمستغلة

بدورها في المؤسسات الاقتصادية المتعددة هناك تعلقاً بأهداب الفطرسة وأبهة الحكم وما يدره من مراكز هامة لابتاء المستعمرين، غير آبهة بالوعود والمواثيق التي قطعها على نفسها خلال الحرب العالمية الثانية من ضرورة إنشاء عالم جديد مبنى على المساواة وتحرر الشعوب من ريقه الظلم والاستعمار، وانهى الأمر بانتصار شعب أندونيسيا المكافح على طغيان الاستعمار، وسينتهى الأمر بانتصار الشعوب المكافحة في الجزائر وقلب أفريقيا وغيرها ضد المستعمرين، ونرى اليوم كفاح الجزائر ضد فرنسا للتحرر وحرب العصابات في الجبال هناك وهي تقض مضاجع المستعمر والمصير إلى استقلال الجزائر حتماً.

هذه صفحة مختصرة لبعض الحروب المتتابعة التي مرت فيها البشرية منذ القدم ولم ترع فيها حرمة أو ذماراً، ولكن هذا لم يمنع عقلاء الساسة والمفكرين من استنكار العنف والقسوة، وتضاعدت الأصوات تنادى بأنه إذا لم يكبد من المنازعات المسلحة والحروب فالواجب الإنسان يحتم اتباع قواعد دولية للتخفيف من حدتها وويلاتها والاقتصاد ما أمكن في إزاحة الدماء وإزهاق الأرواح واحترام حقوق الأسرى والجرحى والأعداء المهزومين ومعاملتهم بالحسنى وإعطاء الأمان للخصوم الذين يريدون التفاوض ولمن يلقي سلاحه بلا قيد ولا شرط والمحافظة على ممتلكات المدنيين وأرواحهم.

ولقد اتبع كثير من الفاتحين قديماً مبادئ الشهامة والشرف لإزاء العدو المهزوم، فأكرموا وقادة مقاوضى الخصم وأعطوهم الأمان حتى يعودوا ثانية إلى معسكرهم سالمين، واحترموا عقائد البلدان المغزوة، بل وقبضوا الهدايا والقرايين إلى الآلهة، فنحس بالذكر منهم اسكندر الفاتح الذي ذهب إلى معبد الآلهة دأمون، وقدم له القرايين شكرًا وتقرباً إلى أهل مصر، واشتهر بخلفاء العرب بأكرام العدو ومعاملة المهزوم معاملة شجاعة، وطالما كانوا يذكرون

قوادهم وولاتهم في رسائلهم بوجوب معاملة أهل البلدان المفتوحة بالحنس ولا يترددون في عزل الولاة الذين يجحدون عن هذه النصائح الثمينة ، ولم يعرف عن الخلفاء لاسيا إبان مجدهم أنهم نكثوا بالعهود والمواثيق التي قطعوها على أنفسهم ملوك الروم والنصارى أو طفوا وبغوا أو سفكوا الدم ظلما وعدوانا ، ونعلم كيف أكرم الرسول مبعوث المقوقس عظيم القبط وقبل هداياه . وكيف بهت تواضع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وحكمته وزهده في زخرف الحياة الدنيا وأبهة الملك العريض ، مبعوث قيصر ، وكذا تبادل شارلمان وهارون الرشيد الرسائل والهدايا . وهذه هي المقدمات الأولى للعلاقات السياسية الدولية ، وهي المصباح الذي على ضآلة ذباته وضعف نورة أضاء السبيل للمفكرين القدماء وحضهم على التقى والاشادة بوجوب قيام العلاقات بين الشعوب المختلفة على أسس من حسن المعاملة والمودة والآخاء ، وهكذا وضع الحجر الأول للقانون الدولى .

ولقد كانت قوى الخير تتغلب على عناصر الشر المدمرة ، ويثوب الحكماء والشعوب إلى رشدهم ويتوبون وينبئون خوفا من غضب الآلهة في عصور الوثنية . وخشية انتقام الرب في القرون الوسطى ، يوم كان الدين هو الوازع الأساسى ويوم كان البابا هو الحاكم الروحى والزمنى ، يسيطر على الشعوب وعلى الإباطرة ، ويكنى أن يصدر أمره بحرمان الإمبراطور من رحمة الكنيسة وعطفا وأنه خارج عن المسيحية *Ex Communication* ليفقده سلطانه على رعاياه ويأتى به صاغرا يطلب الصفح والغفران ويخضع لأوامره في التكفير عن خطايه . وقد رأينا تغلب هذه القوى في أساطير الإلياذة لهوميير ، فهو يذكر لنا أهل « اليونان وتروادة » وقد قام صراع دموى عنيف

طويل الاجل بين الجهتين فكلما أرادوا التهادن والتصالح عمدوا إلى القوى
الخارقة التي تمثل سلطان الآلهة يستشيرونها ، تلك القوة الكامنة في الأرض
والسماء وجعلوا منها شهوداً على ميلهم إلى الخير ، وكذلك شأن ملوك
ايرلندا القديمة الذين في تهادنهم يوم القديس « بتريك » *St Patrick* لجأوا
إلى القوى الخارقة للرياح والشمس يسألونها أن تكون شهوداً على
عملهم (١) ، وقد وردت في الأساطير القديمة وفي التاريخ الغابر تقاليد
لاحصر لها على معاملة مبعوثي الأعداء وطرق الاتصال بالعدو للتهادن
ولضمان وسائل المواصلات والقوانين أثناء الحرب ، ثم لم يعدم العالم المسيحي
وقد استند على الدعائم الدينية وتقاليدها في العصور الوسطى ، المفكرين
الذين يمحذون نشر السلام ويدونون في كتبهم الفلسفة القواعد الدولية
لنشر الوثام بين الأمم ، فوضعوا نظماً إنسانية للعلاقات بين الشعوب نخص
بالذكر منهم « ذاتي الجبري » *Dante Alighieri* في كتابه بعنوان « المملكة »
De Monarchia و « مارسيلوس دى بادوا » *Marsilius of Padua* « أحد
معاصري » ذاتي ، وكتابه بعنوان « الدفاع عن السلام » *Defensor Pacis*
والغرض من هذين الكتابين منع الحروب ما أمكن وتحقيق ما تصبو إليه
البشرية المسيحية من السير نحو السعادة الأبدية التي لن تتحقق إلا في ظل
السلام المسيحي (٢)

ولم يسلم العالم الحديث من الادران في معاملة الدول الغالبة للبعولة
والجيوش الفاتحة للبلدان المغزوة ، والحكومات المنتصرة للشعوب التي
لم توقع في صمودها ضد العدو ، فشاهدت شعوب أوروبا بعد انهزام

(١) انظر « العلاقات الدولية » ليريس ، صفحة ٨

(٢) انظر « العلاقات الدولية » ليريس ، صفحة ١٤

جيوش بونا بارت وانحصر موجات النظام الفرنسى الذى يخلق بمخاضه
 العريضين وقوانينه المستفاد من تعاليم الثورة الفرنسية بقرارات مؤتمرينا
 لسنة ١٨١٥ نكوصاً على الاعقاب وعودة إلى ما قبل الثورة الفرنسية
 وإنكاراً لحقوق الشعوب وسلطانها وإن سيادة الدولة مستمدة من الشعب
 لصالح التيجان والعروش والرجعية ، كما عمل الأسرى إلى ما قبل قرن ونصف
 أسوأ معاملة ولم يك بمستغرب أن يتخلص من العدد الوفير منهم بالقتل
 ونذكر على سبيل المثال اعدام بونا بارت ابن الثورة الفرنسية وريب تعاليمها
 القائمة على حقوق الإنسان واحترام حياته وحرياته ، فى حملته على الشام يوم
 قدم إلى مصر بأسطوله وعسكره سنة ١٧٩٩ للأسرى فى عكا وقد نب
 عديم على الاربعة آلاف وأبادتهم بعد تسليمهم على بكرة أبيهم وقد أعطوا
 الامان باعدامهم بالرصاص وقد سيقوا إلى الصحراء سوقا بعد تجريهم
 لتنفيذ الاعدام ، ولقد رأينا فى عصرنا الحالى صوراً من القسوة يرتكبها
 الأوروبيون فى حروبهم الاستعمارية فى الشرق الأقصى وغيره جبال فلور
 الوطنيين المهزمين أمام الأسلحة الحديثة الفاتكة ، فلم تترد الجيوش
 الأوروبية أن تعمل فى رقابهم السيف وأن تتماهى فى قتلهم والتكيد
 بهم بعد الهزيمة بلا داع لذلك ، ورأينا كذلك صوراً أخرى من البشاعة
 يرتكبها النازيون وغيرهم فى الحرب العالمية الثانية بقتل الآلاف من السكان
 والقائهم فى الحفر أو تمذيبهم وتركهم فرأى الموت البطىء أو جعلهم محل
 تجارب شتى من غرف الغاز والاعدام وحرمانهم من الطعام واخصائهم
 لشتى أنواع العقاقير الطبية حيث يتهى بهم الحال إلى الموت ، وطالما استخدمت
 الأسلحة التى تمزق الأبدان وأطلق الغاز الذى يودى بالأرواح وخاصة فى
 الحرب العالمية الأولى رغم تحريم هذه الوسائل فى اتفاقات لهاى منذ مطلع
 قرنا الحالى ، وذهبت أوروبا إلى قصر تطبيق القانون الدولى وقواعد

الإنسانية على شعوبها دون شعوب الشرق وما وراء البحار ، فلم نعرف إلا لبنيتها بمبادئ سيادة الشعب وحقه في حرياته وتقرير مصيره ، ورغم إعلان حق تقرير المصير كأحد الأسس التي يقوم عليها السلام في نهاية الحرب العالمية الأولى ومناداة ولسن بها في شروطه التي أذاعها على العالم لأغناد السيف ، ورغم قيام مبادئ عصبة الأمم على أساس احترام سيادة واستقلال الشعوب بعد أن وضعت الحرب المذكورة أوزارها وتطلع العالم إلى حياة سياسية جديدة تشرق فيها شمس المساواة بين الشعوب ويسودها الوئام والسلام ، فقد ظل الاستعمار ينشب أظفاره في كثير من أطراف العالم ، وظلت التفرقة بين الشعوب قائمة ، وفرضت الوصاية على بلدان متمدنية باسم السعى لرفع مستواها والسير بها في طريق التقدم والوعي السياسي ، وتكرر المأساة اليوم ولم يتعظ العالم بعد من دروس الحرب العالمية الثانية ومأساتها التي ترتبت على الصراع المرير في سبيل السيطرة على موارد المادة الأولية والأسواق والحصول على المزيد من المساحات والإيدي العاملة ، فلا يزال الاستعمار يناهض شعوب شمال أفريقيا ويمتدئ على سلامة البلدان التي تحررت منه في الشرق الأوسط وغيرها ، والأمثلة على ذلك عديدة نذكر ، منها إقامة دولة إسرائيل في الشرق الأوسط سنة ١٩٤٨ لتصبح سلماً للاستعمار وشوكة في جنب بلدان هذه المنطقة تعرقل نموها وتقدمها ، والاعتداء الثلاثي المسلح لانتكثرا وفرنسا وإسرائيل على مصر في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ وقد عقدت مصر الغزم على القضاء على آخر مظهر للاستعمار بتأميم شركة قناة السويس وهو عمل طبيعي له عائله في نفس بلدان الاعتداء ، قالتأميم الآن له شأنه في صميم الحياة الاقتصادية وليس بالتصرف الشاذ والحكومة أن تقدم عليه مع التعويض العادل لحلة

الأهم والسندات لصالح الشعب، وهذا ما أقنعت عليه مصر لا سيما أنها في ميسر الحاجة إليه تبعاً لرغبتها في زيادة مواردها لتمويل مشروعاتها وفي مقدمتها مشروعات الري لزيادة رقعة الأراضي المزروعة لمواجهة تزايد السكان، وموقف فرنسا من شعب الجزائر المجاهد في سبيل استقلاله وتجهيز مئات الآلاف من عساكرها وتسخير اقتصادياتها ومعداتها الحربية وعتادها وتوجيه قوتها التي لا يستهان بها للقضاء على الأمانى المشروعة للجزائريين الذين عقدوا العزم على التحرر من الاستعمار.

وبما لا يدعوا إلى مباحاة الغرب وغضره وادعائه الدفاع عن حقوق الشعوب ومكافحة الحروب ووقوفه في وجه العدوان أن أبواب القانون الدولي والتمسك به كملأذ تلجأ البلدان إليه لوقايتها من عوامل الشر ظلت موصدة في وجه الشرق أمداً طويلاً، وفي الوقت الذي كانت روسيا القيصرية تطلق جيوشها على الدولة العثمانية وإبالاتها في القرن الماضي بلا شفقة ولا هوادة لتتال منها وتسترد بيزانطة ليحل الناقوس على المثبثة في أيا صوفيا، وفي الوقت الذي كانت روسيا وسائر الدول الأوروبية العظمى تحرص أيات الدولة العثمانية في البلقان وغيرها وتحض الرعايا المسيحيين هناك على الثورة ضد السلطان كانت لا تستمع بأى حال من الأحوال إلى أئين السلطنة وشكاواها، ولا تقر لها بكيان في الأسرة الدولية ولا تعاملها كما تعامل سائر الدول الغربية ولا تعترف لها بحقوق في الميدان الدولي يترتب عليها التمسك بأهداف القانون الدولي العام وذلك مع تبادلها السفراء والمبعوثين معها، ولم يبدأ قبولها كدولة على قدم المساواة مع الدول الأوروبية إلا نتيجة لحرب القرم التي اشتكت فيها الدولة العثمانية وانجلترا وفرنسا وملكة ساكسونيا ضد روسيا

القيصرية و انتهت بانضمام روسيا وبمعاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ، وكان لكل من إنجلترا وفرنسا مصلحة في الاعتراف بتركيا وضمان استقلالها والتعهد باحترام حدودها وأراضيها مع تعهد السلطان بالأخذ بأنظمة الغرب واصلاحاته لتحولا دون تغلغل روسيا القيصريّة في الدولة العلية وابتلاعها والنزول عن طريق البوغاز إلى البحار الدافئة ومنافسة الامبراطوريتين في البحر الأبيض المتوسط .

السلام الروماني والسلام المسيحي وانهيارهما

ولقد خطا العالم القديم خطوتين هامتين في سبيل تأييد سلطان القانون الدولي ونشر نوع من السلام العالمي الذي تنشده الأمم في ظل هذا القانون الدولي المبنيّ على المذهب بقوة روحية معنوية : الخطوة الأولى في عهد روما القديمة في ظل السلام الروماني ، والخطوة الثانية في عهد سلطان البابا الزماني والروحي في القرون الوسطى في ظل السلام الكنائسي أو الديني وفيما يلي البيان :

(١) السلام الروماني *Pax Romana* : نجحت روما بعد سحقها قرطاجنة في أن تغزو بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بلداً بعد آخر وقد خلا لها الجو أيما خطر ، فدانت لها مصر وبرة وشمال أفريقيا برمتها وشبه جزيرة أيبيريا واليونان ومقدونية وسوريا ، وتغلغلت جيوش يوليوس قيصر في بلدان الغول ووصلت إلى شمال فرنسا وشبه جزيرة بريتانى ثم إلى الجزر البريطانية وبلاد الغال . وهكذا صار العالم المعروف في ذلك الوقت بما في ذلك كثير من بلدان الشرق تحت حكم و سلطان روما ، وعملت هذه على تنظيم هذه

البلدان الخاضعة لنفوذها في نطاق دولة موحدة مع إرخاء الجبل لها في بعض
التواحي ، كما سهرت على إخضاع الاضطرابات التي كانت تقوم بين حين
 وآخر في الامبراطورية بالدهاء تارة وبالسيف تارة أخرى . وأصبحت
بلدان العالم المتمدنين القديم وحدة يرفرف عليها روح التشريع والحكم
والاستعمار الروماني . ولما كانت الجنسية الرومانية مقصورة على أهل روما
وبدعى أن التمتع بها كان ينعم بشئ مزاياء الحاكم والسيد ، فقد عمل أهل
بقية البلدان المحكومة بعد مضي بضعة أجيال ، جل طاقهم على التقرب من
هذه الجنسية بل والاندماج فيها . ونشأ عن هذا قيام جنسيتين ثم جنسية
جماعية موحدة *Collective Nationality* ، وهذه الوحدة القوية التي نشأت
نتيجة الانتصارات والفتوح لم تبقى مجالا للعلاقات دولية داخل نطاق
الامبراطورية ، غير أن العلاقات الدولية ظلت على نسقها المعروف في ذلك
الوقت الغابر قائمة بين الامبراطورية والشعوب المتبررة والنصف المتمدنة
الخارجة عن نطاق الامبراطورية التي لم تخضع لها والمحيط بها ، مثال ذلك
« التوتون » في شمال بلاد « الجرمان » ، « السلتيون » في شمال « بريطانيا »
و « البرطيون » *Parshians* والفرس وغيرهم فيما وراء القرات . وما يعيننا
هنا هو النجاح الذي صادف السلام في ذلك الوقت ، فقد أدى تنظيم العالم
القديم بضعة قرون في ظل روما إلى استتباب الامن ومنع الحروب الكبيرة
البشعة ، وإن لم يك هذا السلام الروماني سلاما عالميا شاملا كاملا ، فقد
كانت هناك منازعات وحروب في جهات ما على الحدود الشمالية والشرقية
والجنوبية ، وكانت هناك من آن لآخر مشاحنات داخلية بين قويات المتنافسين
والطامعين في عرش قيصر . ولكن كان النظام في مجموعه خطوة حقيقية نصير
السلام ، وقد تركت حكومة روما للولايات التابعة لها استقلال ذاتيا في
حدود ما يجب عليها أن تؤديه من جزية وتعهيدات للأمبراطورية ؛ لا سيما

فما يختص بتموين الوطن الام بالقمع والغذاء اللازمين ووجوب إيوائها
عسكر الامبراطورية وتوطينها المهاجرين من شبه الجزيرة إلى بقاع معينة
على الشواطىء لتكوين مستعمرات رومانية في الخارج تشد أزر روما . ولم
يفسد هذا السلام إلا بعد تضعف الامبراطورية وانشقاقها بعد قيام
المسيحية بعدة قرون إلى دولتين إحداهما عاصمتها روما والأخرى بيزنطة
وضعف جند الامبراطوريتين ، وإفساد طرق المواصلات الفسيحة الطويلة
التي كانت تربط نواحيها النائية بعضها ببعض . وبه غزوهما بالتار والتوتون
وقيام ممالك في الشمال والشرق والجنوب على أنقاضها ، وقد كان للاضطهادات
الدينية والحروب الطائفية أثر شديد في إضعاف الامبراطورية وتفككها ،
فقد انصرف الامبراطور في أوائل عهد المسيحية إلى القتال بمعنتيها لا لادب
أقربوه إلا عقيدتهم الجديدة ، مما حدا إلى مقاومتهم التي لم تتضعف .
ويذكر التاريخ بالشمزاز إلقاء المؤمنين بالمسيحية في القرون الأولى لظهورها
إلى الوحوش الضارية في المسارح والحفلات العامة ليكونوا عبرة وتسلياً
للإمبراطور والأشراف وعامة الشعب ، ثم انصرافه بعد اعتناقه المسيحية
وإعلانها ديناً رسمياً للدولة إلى اضطهاد الوثنيين والقتال بهم بلا هوادة .
وأصبح مصر مرمى مصير المسيحيين الباقين في أوائل عهد النصرانية . وكذا
شجر خلاف فصرع عنيف بين طوائف المسيحية المختلفة وعسكر كل في
حيه وجمع أنصاره وتحين القصر للتفاضل على المخالف له في العقيدة ،
ويذكر التاريخ بالشمزاز المذابح الطائفية بالأسكندرية .

(٥) انظر (العلاقات الدولية) لبراس (الباب الأول من صفحة ١ إلى صفحة ٢٢)
وعامة صفحة ٩ .

(٢) السلام المسيحي أو الكنائسي *Pax Ecclesiastica* : ظل العالم يخطط في لجج من الثورات والاضطرابات والمنازعات الدموية دون الارتكاز على سلام روحي أو مادي طوال عهد ترغ الامبراطورية الرومانية الغربية والامبراطورية الرومانية الشرقية من ضربات الفوضى والطامعين في ملكهما ، وكذلك طوال عهد اختفاء الاولى إثر اجتياح الجرمان لسهولها ووصولهم إلى روما وإحراقها وانصراف الثانية إلى الدفاع بكل طاقتها ، وقد انكشفت في أواخر عهدها بعد فقدانها الكثير من ولاياتها إثر غزوات أهل الشمال ثم غزوات الشعب الفتى الناهض الذي قدم من قلب شبه الجزيرة القاحلة ينشر الدعوة المحمدية ويصل بالمجاهدين إلى الفرات وأرض كسرى وإلى وادي النيل وما وراءه وإلى بيت المقدس بل وأوسط آسيا الصغرى ، غير أنه قامت زعامة دينية مقدسة في روما تحمل عمل سلطة القيصر الزمنية وتركزت السلطة الروحية في شخص البابا الذي لا يخطئ وسرعان ما دانت لسلطانه الديني الشعوب المجاورة في الشمال والغرب والجنوب (٥) ثم يضعف بين ظهرانيها كسب الزعامة الدينية على أوروبا الكاثوليكية إلى شرقها ، وكان رجالها تبعاً لتأصل العقيدة في الكاثوليك وخوفهم من العقاب ورغبتهم في معرفة الجنة والتأثر على حقيقتها والتمتع بمزايا الفردوس وما بها من نعيم مقيم وتريف ، يتهبزون الفرصة لتوكيد سلطان البابا الزماني كذلك ، فكانوا يفرضون

(*) وانظر (مبادئ العلاقات الدولية) لميلوش وهيلر (جزء واحد) نيويورك ١٩٤٠ الباب الأول من صفحة ١ إلى صفحة ١٧ وخاصة صفحة ٩ .

وانظر (تاريخ جديد لروما) بميجليو فييرو . الباب السادس : الباب السابع من صفحة ٩٥ إلى صفحة ١٢٥ .

وانظر القانون الدولي العام) لبل جزء واحد . باريس ١٩٤١ ، صفحة ٢٧ .

ضريبة المشور لصالح الكنيسة ويقررون العقوبة على المخالف لتعاليمها لا فارق في ذلك بين الأمير ورعيته ، ويحرمون من عطف الكنيسة من لا يرون في تصرفاته ما يتفق مع سياستهم ، كما يمنحون البركة ورسائل الصفح والغفران التي يتوجه بها صاحبها دون مناقشة أو حساب إلى جنات الخلد الغناء الفيحاء . وكانوا يخشون عودة النشاط الفكري واستخدام الذكاء والتفكير الواسع دون قيد أو وجل ، هذه المزايا التي خلدت اليونان القديمة وكانت الحجر الأساسى فى المدينة الغربية القائمة اليوم ، وعوده روح التعقل والازدان والتآخى بين مختلف الشعوب ، هذه المزايا التي كان لها الأثر الحميد فى اتساع نطاق روما القديمة ، فأخفوا كنوز القدماء الفكرية وكتبهم وحكمتهم وفلسفتهم وحاربوا التفكير العلمى وكل تقدم فى لا يتفق مع وجهة نظرهم ووجود العقيدة ، وكم قدموا للمحاكمة العلماء والمفكرين يرمونهم بالوثنية والكفر ويحكمون عليهم بالإعدام حرقاً . وكان الإباطرة والملوك والأمرء يبلدان الجرمان والسلت والقول يقدمون إلى البابا ورسله فروض الطاعة صاغرين ويستجدون العطف والبركة ، ولا يتأصل ملكهم ويستقر حكمهم إلا بأرادة البابا ورضاه بتوجيهه الامبراطور أو بانتسامة للملك أو الأمير أو بكلمة منها صغرت تشير إلى العطف أو العفو .

وبناء على هذا التركيز الجديد فى القرون الوسطى وعهود الاقطاع حتى عهد بعث العلوم والقضاء على سلطان أمراء الاقطاع ومركزية الحكم فى يد الملك بعد هزيمة الأمرء التابعين لهم هزائم تكراء ودك ومعاقلم حصونهم ، ظهرت فكرة جديدة للسلام العالمى فى صورة دينية ، أو السلام الذى تبسط بواسطته الكنيسة الكاثوليكية أجنحتها على العالم المسيح وتحاول وفق نظرياتها الدينية وأطلماعها فى السيادة العالمية أن تفرضه على رعاياها . وبدأت فكرة السلام بما يسمى « هدنة الرب » *Trace of God* وبمقتضاها أصبح لزاما

على كافة الكاثوليك أن يقسموا بوجوب احترامها في أوقات معينة .
هي فصول مقدسة يحترم فيها القتال *holy seasons* وأيام معينة من
الاسبوع يلتقي إبانها السلاح ، وكان هذا متبعاً في بادئ الأمر في المنازعات
المحلية المحدودة أكثر منه في الحروب الكبيرة المنظمة ، وكانت الكنيسة
تفرض العقوبات الشديدة على المخالف لهذه التعاليم ، ثم بتأصل سلطان
البابا على جل أوروبا لا سيما الغربية وبخضوع العرامل بلا قيد ولا شرط
لسلطان الكنيسة ، وبتعاون الملوك مع الباباوات والتجائم إليهم يطلبون
المعونة والنصح أصبح لزاماً عليهم بل من واجباتهم أن يمنعوا بكل
ما أوتوا من قوة روحية وسلطة دينية الحروب الموضعية والعامة
Private & international wars ، كما أصبح فرضاً على الامبراطور في
نظر الكنيسة بصفته الحاكم الزمناً المعترف به من البابا على العالم المسيحي
أن ينسج على نفس المنوال وأن يجعل نشر السلام بين الولايات المسيحية
هدفه الأول . وسار العالم المسيحي في طريق عهد هو لإرضاء الرب عن
طريق طاعة البابا روحياً ، وحكم الامبراطور زنيا ودينوباً ، هذا
الإمبراطور الذي يستمد سلطانه من الكنيسة ويحكم باسمها ونيابة عنها ،
وكل من البابا والامبراطور يعملان في حدود القضاء على العنف في
العالم المسيحي ونشر السلام بين الرعايا المؤمنين في سبيل السعادة
الآبدية *Eternal Felicity* . (*)

ولكن هذا النظام لحق بسابقه ، فقد انهار بمحاول الانقسام والتشاحن
بين البابا والامبراطور ، تلك المماول التي أعملت فيه التحطيم والهدم . لقد

(*) انظر « العلاقات الدولية » لبريس ؟ من صفحة ١١ الى ص ١٨ .

وانظر مبادئ العلاقات الدولية لمدلوش وهيل ، ص ٩٥ .

وانظر القانون الدولي العام لليل ، ص ٢٨ .

كانت الفكرة عظيمة إلا أنه باصطدام القوتين الزمنية والروحية وعرا كها وقد ظللا نحو قرنين من الزمان الرابع عشر والخامس عشر في قطيعة مستمرة - انهار هذا النوع الجديد من السلام ، فأدى شجارهما إلى إضعاف سلطة الإمبراطور كما حلت بالبابا ورجاله أطماع دينوية أفسدت الكنيسة وأفقدت رجال الدين تلك القوة المعنوية التي كانوا بفضلها يحكمون دون سلطة تنفيذية واقعية ، ونذكر بهذه المناسبة ما كان عليه رجال الدين في إيطاليا مثلاً من فساد وبعد عن مبادئ الدين والرب ، فكانت بركة شخص كبركة « رودريجو بورجيا » *Rodrigo Borgia* الذي أصبح البابا اسكندر السادس (٥) مع ما كان يجب أن تكون عليه من تأثيرها في الأفراد ليست موضع احترام وتقدير ، ولم يك يتلق فرداً ما منه تبريكاً أو حقناً على الفضيحة بوجه خاشع ، ومن الإنصاف القول بأن هذا البابا ذاته كان يعلم حقيقة الموقف تماماً وكان كثير المزاج حول هذا الأمر ولا يقدم عليه . وقد عم إهراق الدماء واستخدام الغش والخداع في إدارة شئون الدولة والانتصار بالطرق الملتوية المعوجة البعيدة عن النبيل على خصم قوى أو أمير خطير يصعب ترويضه ، وكان زعيم هذا المذهب سيزار بورجيا *César Borgia* أحد الوجوه التي اشتهرت في عهد بحث العلوم في أوروبا بالاستهتار ، وقد ضرب بسهم وافر في استخدام السم والغش للفتك بالأصدقاء والأعداء ، وتاريخه في إيطاليا شبيه بتاريخ لويس الحادى عشر في فرنسا وفرديناند الكاثوليكي في أسبانيا ، وكانت سياسة ذلك العهد « سياسة لاضمير لها ، لا تتردد في ارتكاب الجرائم لتحقيق غاياتها ، ولا شك أن رأى العام وضمائر البشر اقشعرت وأصبحت

بصدمة شديدة في القرن الثالث عشر من قتل «شارل د'انجو» *Charles d'Anjou* «لكونرادن» *Conradin* نجل الامبراطور «كونراد الرابع» *Conrad IV*، بينما تهرت النفوس وتناثر الضحايا وتدهش في القرن الخامس عشر من قتل سيزار بورجيا غشا وعدواناً وغدراً لضيوفه الذين دعاهم لمقابلته كأصدقاء في «سينيجاليا» *Sinigaglia*، ولم تلبث أن عمت المجازر الدينية الطائفة في القرن السادس عشر. ومما قيل من أن المتعصبين للمسيحية كانوا يرتكبونها بعقيدة لا تتزعزع ذوداً عن الدين ورفضاً للواء المسيحية ذلك اللواء الذي كاد يطوى، وأن الدماء سالت لئلا يعلو في اعتبار أهل ذلك العهد البقيض وأنهم كانوا يطلبون بالدم راحة الروح فلا شك أن الكنيسة فقدت الكثير بفعل هذه المذابح والحروب وأن السلام ولى وانقضى وولت معه تلك الفكرة التي زعمت أن المسيحية والسلام توأمان لا يفترقان (١).

ومرآة ذلك العصر هو كتاب «ماكيافلي» *Machiavelli* بعنوان «الأمير» وقد عاصر الساسة والامراء الحادعين المهادنين الماكزين في القرن الخامس عشر، وتفهم طرقهم الملتوية وجعل منها عنوان الدولة وأداة تسيير دفتها، ولقد تعرضت ذكرى «ماكيافلي» للسخط واللعن، ولكن إنصافاً للتاريخ نكرر إنه لم يأت بالجديد، فكل ما وصفه في كتابه كان طابع ذلك العهد وما يتبعه السادة، بل لم تكن ثمة أساليب وردت في رسائله لم يرتكبها الحكام منذ مدة طويلة ولم يتخفها كثير من رجال السياسة دينهم دائماً قبل ظهور «ماكيافلي» بلا حاجة إلى الاسترشاد بكتاب الأمير (٢).

(١) انظر «العلاقات الدولية» لبريس من ص ١٣٨ إلى ص ١٤٠.

(٢) انظر «تاريخ النظريات السياسية» لموسكا جزء واحد، باريس ١٩٣٦، ص ١٠٣.

من ١٠٣ إلى ص ١٢٥.

معاهدة وستفاليا ومعاهدة أوترخت

وبدء العلاقات الدولية الحديثة

كان طبعاً أن تؤدي القطيعة بين الإمبراطور والكنيسة وما أعقبها من مشكلات دينية ووطنية وانشقاق ديني مند أواخر القرن الخامس عشر إلى فوضى عامة ولجج عميقة من الدماء ، وما ترتب على تعاليم لوثر *Luther* وزينجلي *Zwingli* وكالفن *Calvin* على ماها من إصلاح من فتح الباب لأنواع شتى من المنازعات الدولية، واصطدام الملوك البروتستنت مع الملوك الكاثوليك بألمانيا ، وقد قامت بين الجهتين حرب ضروس ثلاثين عاماً تبدأ من سنة ١٦١٨ إلى سنة ١٦٤٨ جلبت الوبال والحروب على ألمانيا وأنهكت مواردها وأصاب إماراتها بالانهلال والفاقة ، وكما عمت المناهج الدينية تآكلت اجتماعات رجال الدين للإصلاح والتوفيق وكذلك المؤتمرات للوصول إلى حلول تصلح الكنيسة وتقرب وجهات النظر وتحقق الدماء ، ولكن هذه المحاولات مرت دون نتائج هامة ملموسة ، ثم هدأت حدة العراك الديني بانهاء حرب الثلاثين عاماً وكان انتهاء هذه الحرب نقطة تحول في السياسة الأوروبية وفتحة العلاقات الدولية الحديثة

وعقدت معاهدات وستفاليا *Westphalia* سنة ١٦٤٨ ، وبموجبها أعيد إنشاء العلاقات الدولية بين القومى الاوربية التي تقود أئنة الحياة السياسية لسنوات عديده ووضعت أسس جديدة لتحديد حقوقها وتحديد أوضاعها رسموما ، كما انتهى نظام القرون الوسطى وقواعد القانون العام القديمة البالية وفكره الطموح فى إنشاء إمبراطورية عالمية واحدة . وحل محلها اتحاد الدول الجرمانية بعد شطر أوروبا الوسطى إلى دول كاثوليكية وأخرى بروتستانتية ، وعدد كل

شطر مساو للأخر تقريباً من حيث السكان والموارد حتى لا يتسنى لفريق أن يتبلغ الآخر . وحتى يمكن كل منهما أن يدافع عن كيانه تجاه اعتداء الآخر عليه دفاعاً جدياً ، وأصبح ذلك البرنامج الذى رسم لآلمانيا هو القاعدة فى تنظيم سائر دول أوروبا وميزان حياتها السياسية الدولية الجديدة . وتعنى هذه الخطوة بوضوح لا يتسرب إليه أدنى شك قيام السياسة الدولية فى عالم ما بعد الإصلاح الدينى على أساس « توازن القوى » *Balance of power* بين عدد من الدول المستقلة ذات الطابع المدنى لا الدينى ، ولا يهيم فى ظلال هذا الطابع طبيعة النظم السياسية لكل دولة أو اتجاهاها الدينية كما كان الأمر فى العصور الوسطى وإلى عصر العبث والتهنئة

ويتبع ذلك معاهدات التحالف السرية والعنية واتفاقات حسن الجوار وتنظيم الدفاع عن أراضي المتعاقدين ، تلك الخطوة التى سارت عليها العلاقات السياسية الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الأولى (*) واستمرت الجماعة الدولية جماعة تقوم على عصبة من الأمراء يتصرفون فى شئون رعاياهم وفق سياسة توازن القوى ولكن دون أن يتأثروا بسلطان البابا أو غيره من القوى الدينية ، ونشأ القانون العام فى ذلك الوقت وفق إرادة لأمراء .

وقد تأيد هذا التوازن علانية فى صلح واتفاقات أو تريتخت كما سنرى فيما بعد ، وطبيعى أن يترتب على المحافظة على هذا التوازن عدم استقرار وصراع مستمر ، وصارت الرغبة فى الإبقاء على التوازن ذريعة القوى ليشن ما يسمى بحرب الوقايه ، ورا يناحروا مستمرة بين البيت المالئ القرنى والبيت المالئ التمسوى مع اخضاع الأمراء الألمان لهذا الصراع . وقامت دبلوماسية هذا العصر على أساس حساب التوازن ووضع موقف

(*) انظر (العلاقات الدولية) لبريس ٤ ص ١٦

وانظر القانون الدولى العام لليل ٤ ص ٣٦

وانظر مبادئ العلاقات الدولية لمذ لوش وهيل . ص ٤٢ . ٨٦ . ٨٧ . ٢٩٠ . ٣٩١

وانظر وحدة الحضارة الغربية للارفين . جزء ١ . لندن ١٩٣٦ . من ص ١٢٢ إلى

ص ١٣٦ ومن ص ١٦٢ إلى ص ١٧٩

كل دولة كبرى في الميزان لتقرير سلامته أو اختلاله مما أدى إلى ذهاب بولونيا فيما بعد ضحية تقدير التوازن باقسامها بين الدول الكبرى ، وليس تغليب الطابع المدني في الدولة معناه زوال السلطان الديني بصفة حاسمة ، فقد ظل الحجر على العقائد قائماً ولم تقم بحال حرية الاعتقاد الديني بين الناس وظل المبدأ الديني للناس هو دين الدولة ولا يحيدون عنه ، ويتعين على الأفراد أن يعتنقوا دين الأمير وإلا فيجب عليهم ترك البلاد والتغرب عنها بالنفي والهجرة ، وصار الأمير هو صاحب السلطة المطلقة في البلاد وهو يمثلها في الميدان الدولي ، واختفى سلطان الكنيسة عن الجماعة السياسية ، وتكون احتكار السياسة من مجموعة دول كبرى ، ولم يعد البابا يستطيع الادعاء بحقه في تسليم الحاكم اعنة الحكم الذي لا يتقلده إلا من يديه وبرضاه ، وأصدر البابا أنوفنت العاشر قراره الكنسي ضد هذه المعاهدات والمبادئ بلا جدوى ، كما قبل البابا إسكندر الثالث مساعدة السلطان المسلم عدو للمسيحية ضد شارل الثامن هذا الملك المسيحي المؤمن بدينه ، وذلك حتى قبل عقد فرنسوا الأول الملك الكاثوليكي تحالفه المشهور مع السلطان سليمان القانوني ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة .

ثم أرادت الدول أن تعدل عن سياسة توازن القوى وقد هالتها فظائع الحرب فاحتل عليها حديثاً نظام عصبة الأمم بفكرتها الجديدة في فض المنازعات الدولية والحفاظ على السلام ودرء الاعتداء المسلح لاسيما على أحد أعضاء العصبة ، غير أنهم تحقق أهدافها وقادرت دها العالم إلى حرب عالمية ثانية أطول وأبشع من الأولى . وظل العالم رغم ميثاق العصبة وأفكار السلام الخلافة يسير تبعاً لأطماع الساسة وخططهم الموحجة على سياسة المصالح واقتناص القرض حتى انهار كيان السلام وضاعت الآمال في عصبة الأمم والمشرفين على تشييد

ميثاقها وعت مختلف بلدان الغرب بجازر ضعفت أوروبا وأقصدتها سيطرتها السياسية العالمية العزيزة عليها ، التي طالما أذلت بها شعوباً عريقة في الحضارة لالذنب اقترفته إلا أنها صفر اليمين من السلاح الحديث تنادى بشرعية حقها في الحياة تحت شمس الحرية .

وعلى أساس فكرة توازن القوى عقدت بالتتابع مختلف المعاهدات الهامة لتنظيم العلاقات السياسية وأهمها معاهدة أوترخت *Utrecht* سنة ١٧١٣ ومعاهدات فينا فيما بعد سنة ١٨١٤ - ١٨١٥ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ومعاهدة فرساي سنة ١٩١٩ . وتتلخص فكرة توازن القوى بعد المعاهدات المترتبة على صلح أوترخت ، وقد أبدت في صراحة وبصفة قاطعة سياسة توازن القوى في أنه لمنع دولة مامن أن تصل إلى درجة من القوة تهدد استقلال الدول الأخرى وتصبح غولاً ضارياً يخيف المجتمع الدولي الأوروبي ويقض مضجع السلام يجب الاحتفاظ دائماً بالتساوي في القوى بين الدول العظمى وإن تكافأ كماتها من حيث المساحة والسكان والموارد وبالنبعية أيضاً من حيث القوى العسكرية والكيان الحربي ، فإذا وصلت دولة ما إلى درجة من الاتساع والقوة تؤدي إلى استطاعتها الانقضاض بدون كبير عناء على الغير والاتساع على حسابها سارعت الدول المجاورة بالاتفاق فيما بينها بوقفها عند حد معين والحيولة بينها وبين الاستمرار والتأدي والاعتداء على البلدان الأخرى في سبيل تحقيق غايتها ، أو عبارة أخرى نشأت بموجب الأمر الواقع وطموح بعض الدول في السيطرة هيمنة من مجموعة الدول الأوروبية الكبرى لمباشرة مراعاة سياسة توازن القوى وعدم الجيد عنها وشروط دولة من الدول على حساب الهيمنة .

وقد طبقت الهيمنة نظامها السهل في مظهره ، الصعب في تنفيذه في وقت ما على

إسبانيا الطامعة ثم كذلك على النمسا تحت حكم آل هابسبورج التواقين إلى بسط سيادتهم على أوروبا وعلى فرنسا في عصر لويس الرابع عشر وقد كان دائم المراكمة جيرانه لكسر شوكتهم وضم أراضيهم، وصارت هذه الممالك تبعاً لاتساعها وفتوحها المستمرة مصدر تهديد وخطر على جاراتها مما أدى بحجراتها إلى تحالفها وتكوين عصبة للتعاون لوضع حد للخطر الذي يهددها. واصلح أوترخت هذا الذي دعم سياسة توازن القوى عقد في المؤتمر الذي ظل قائماً من يناير سنة ١٧١٢ إلى أبريل سنة ١٧١٣ في المدينة الرشيقة ذات التاريخ القديم التي تتمثل فيها براعة فن الأراضي الواطئة في العمارة والنحت على فرع دلتا مصب الرين، وقد تم هذا الصلح بين فرنسا لويس الرابع عشر الطامع في الفتح والانتساع وإسبانيا التي كانت تنتشر أساطيلها في البحار ولا تغرب شمس إمبراطوريتها عن ممتلكاتها وقد بدأت تسير في الإضمحلال وانجلترا وهي دولة بحرية ناشئة وهو لاندته التي تسعى إلى الإثراء عن طريق التجارة الدولية وجلبها خاضع للعرش الإسباني، وهذا الصلح أبرم بعد حروب طويلة مضنية دامت نحو اثنتي عشرة سنة واشترك إمبراطور النمسا في النزاع أيضاً وانضم إلى الحلف الذي كونه انجلترا لكسر شوكة البيت المالكة الفرنسي، وكانت الحرب سجالاتاً غير أن الهزيمة حاقت بفرنسا في النهاية نتيجة تألب قوى عديدة عليها واستنزاف مواردها في الكفاح المبرر الطويل، وأطلق على هذا الصراع حرب ميراث عرش إسبانيا لتوزيع أطراف الإمبراطورية الإسبانية التي بنى مجدها شارلكان على الطامعين فيها وأقسام ممتلكاتها، وانتهت الحرب بالصلح وبقية إسبانيا لفليب الخامس الملك الشرعي البلاد وعادت فرنسا إلى حدودها وقضى الصلح باحتفاظها بها وفازت انجلترا بممتلكات عدة فيها وراء البحار وهي أبواب كندا علاوة على جبل طارق وجزر مينوركا التي استولت عليها، وخرج الإمبراطور من الحرب بكسب

جزء هام من إيطاليا وجزرها فضلا عن الاراضى الواطنة الاسبانية نظير تنازله عن لقبه كامبراطور للكنيسة ، وقام الصلح على أساس التمسك بأهداف التوازن السياسى الذى سبق أن جر إلى الحرب الوفاقية وفى الوقت ذاته إلى حرب التوسع لحصول كل دولة من الدول التى تحالفت لمحاربة فرنسا على غنيمة مجزية ، وذهب إلى تنازل ملك أسبانيا عن حقه فى عرش فرنسا بصفة قاطعة ونهائية وتفضيله عرش بلاده والى تنازل المرشح لعرش فرنسا عن عرش أسبانيا رغم قرابة اليتين المالكين مع تسجيل هذا التنازل فى كل من الكوريتز الاسبانى وبرلمان باريس ، كما أيد هذا الصلح مبدأ جديداً كان له دوى كبير فيما بعد ، وهو مبدأ تعاقد الملكين مع الشعب وقيام اتفاق بينهما. وبدأت تختفى فلسفة بوسويه *Bossuet* فى تمجيد الملكية وإطلاق يد هافى فى شئون الرعية وما يتبع ذلك من سلطاتها المطلقة بموجب الحق الإلهى ، وحل محلها فلسفة لوك *Locke* تدافع عن السيادة القومية وأسساها بوننجاتل منوها اقتصر كل ملك من الملكين المذكورين على القبض على صولجان الملك فى وطنه باعتبار أن عرشه هو رمز السيادة القومية .

وتم تنظيم السياسة الجديدة للقارة الأوروبية من الناحية الدولية على أساس توازن القوى الذى قرره صراحة صلح أوترخت والذى سعت اليه إنجلترا ، ونجحت فى إقامة تحالف حربى انتصر على لويس الرابع عشر وقضى على فتوحاته وأرغمه على قبول وجهة نظر الدول المحاربة المتحالفة والنزول عند ارادة سياسة نظام الاحتكار لمجموعة الدول الكبرى ، وعملت الدبلوماسية الانكليزية على انشاء توازن قوى بين الدول الكبرى حتى لا تغلفى احدها على الأخرى وتسيطر على القارة ، وكان هدفها

أيضا إيقاف اطماع فرنسا وسُلطان الإمبراطور مع الاتساع إذا أمكن على حسابها، ولتحقيق التوازن وفق المصلحة الانكليزية اقيم نظام حدود قوية أسندت حمايتها إلى دول صغيرة في بحر الشمال وفي البحر الابيض المتوسط كان من المتعذر عليها مباشرة مهامها دون الالتجاء إلى إنجلترا وذلك للحيلولة دون اتساع فرنسا في الشمال مع اضعاف نفوذ الإمبراطور في بلجيكا، كما ان اتساع امارة السافواي نتيجة الصلح على حدود النمسا وفرنسا حال دون وصول هذه إلى سهول البو في إيطاليا، وهو نفس ما يقال بخصوص الامارات الألمانية على نهر الرين وفي حدود فرنسا الشرقية لتصبح حائلا بينها وبين النمسا، ولاكتفت إنجلترا من هذا التنظيم الجديد بالاشراف والرقابة بينما ثبتت قدمها في المواقع الاستراتيجية الهامة في حوض البحر الابيض المتوسط باحتلالها جبل طارق وجزر مينوركا، كي تضمن سيطرتها على حوض البحر الغربي، وبامتلاك هانوفر كي تضمن رقابتها على البلطيق كما أدى تحطيم دنكيرك إلى السيطرة على بحر الشمال، وأضافت إنجلترا إلى ذلك تحالفها مع البرتغال لإطلاق أيدها عند اللزوم في شبه جزيرة ايبيريا.

وهكذا نرى أن هذه الفكرة كغيرها من الافكار السياسية كثيرأما أسسها استعمالها، وضرت على غير المقصود منها كما قادت الدول في مواقف عدة الى حال من الانزعاج والخوف لامبرر لها . فنشأ ما يسمى بحروب الوقاية وهي حروب تنشأ للدول ذات المصلحة حالالتقرب واسطتها حروباً أشد قد تنشأ في المستقبل وهذه الجهود بلا شك تذهب سدى وتكبد الدول صاحبات الشأن أعباء ثقيلة وتضحيات جسيمة لدفع هجوم . وأخطار محتملة قد لا تقع البته . ومع ما في حروب الوقاية هذه من روح الشر فقد ساعدت على وضع حد لسُلطان لويس الرابع عشر في وقت ما يوم كانت جيوشه لا تنتهي من اعتداءه إلا لترتكب اعتداء آخر، وكذا ساعدت

على وضع حد لغزوات نابوليون السريعة فيها وراء البرانس حتى بحر البلطيق وأبواب موسكو . وبعد انهيار إمبراطورية نابوليون حتى الحرب العالمية الأولى نمت أوروبا بسلام نسبي نوعا ما ، فكانت الحروب التي اشتعلت خلال هذه الفترة الطويلة حروبا موضعية لا حروبا عامة كحرب القرم سنة ١٨٥٣ والحرب السبعينية بين روسيا وفرنسا سنة ١٨٧٠ وحرب البلقان المتعددة في أوائل القرن الحالي .

وظلت سياسة توازن القوى واللام للمسلح وخوف كل دولة من جارتها نظرا لتكاثرها في القوى وتردها في أن تبدأ بحرب قد تخسرها وانصراف كبريات الدول الأوروبية إلى اقتسام المستعمرات . ومناطق النفوذ وإلى ميراث الإمبراطوريات البرتغالية والإسبانية والفرنسية فيها وراثة البحار على أساس أن الغنيمة لمن يحين الفرصة وسبق منافسه ، ظلت هذه السياسة هي الدقة للمسيرة للعلاقات الدولية لاسيما بين كبريات أمم الغرب .

وخشت الدول العظمى رجحان كفة الإمبراطورية الروسية طوال النصف الأخير من القرن الماضي ، وكان لها من اتساع أراضيها الممتدة من سخالين إلى بحر البلطيق ووفرة عدد سكانها من تخوم الهند وبلوغستان إلى تخوم الدولة العلية وجبال الكبريات ، ما يخيف حقا ، ووقفت هذه الدول وفي مقدمتها إنجلترا في وجه أطباعها في الدولة العلية وفي منشوريا ، كما خشيت قوة ألمانيا العسكرية لاسيما بعد انتصارها على إمبراطورية النمسا والمجر في حرب قصيرة سنة ١٨٦٦ وترعبها للكتلة الجرمانية ثم انتصارها على إمبراطورية نابوليون الثالث وإعلانها الوحدة الألمانية بزعماء بروسياء على يد « بسمارك » في قصر فرساي سنة ١٨٧١ . ونشاهد في هذا العرض السريع المسلسل لتطور العلاقات الدولية منذ انهيار السلام المسيحي وحلول نظام توازن القوى نشأة دول عديدة

قوية مسلحة تسليحا تاما وسلطانها مركز في العاصمة وعلى رأسها ملوك
زمنيون بعضهم يستمد سلطانه من الشعب وفق نظام ديمقراطي برلماني كما
في إنجلترا أو بلجيكا بل وإيطاليا (وهناك جمهوريات كفرنسا والبرتغال)
وبعضهم يحكم حكما مطلقا كما في روسيا وألمانيا والنمسا والمجر ولكن مع
الاستعانة بنظام برلماني أخرج لم يستقر بعد ، أقرب إلى نظام الاستشارة
الاختيارية السورية منه إلى الحياة النيابية المستمدة قوتها من الشعب ، وكان
طبعيا والحالة هذه أن تقوم دعائم السلام على أسس ومصالح دينوية محنة
Secular - Plans ، وهي أسس دينوية بحق لأنها تقارب ما بين الدول
وتوثق عرى تحالفها وتمنع المنازعات والحروب بإنشاء ممالك وحكومات
لتحقيق هذه الأغراض وغيرها مما يتفق وغاياتها وبمقد شتى المحالفات
والاتفاقات العسكرية وتكوين الجبهات لنفس الغايات .

وخلال المفازات الضيقة المظلمة التي سارت فيها أوروبا منذ القرن الخامس
عشر كانت أشعة ضئيلة من السلام والتفاهم والتحكيم بين الأمم تسطع من حين
لآخر تغير انتظام أو وضوح إذ لم تتفق الأمم فيما بينها جديا على وضع أسس محكمة
لمنع الحروب وللتحكيم . وقد ألهمت حروب القرن الخامس عشر وسائر
حروب القرون المتتالية التي لم تنقطع بعض المفكرين مثل « أرسمنس »
Erasmus أن ينادوا بالحاجة الماسة إلى وجوب عقد الخناصر وبذل
البهود لضمان السلام ، وقد دوت صرغاته في كتابه الذي نشر في أوائل
القرن السادس عشر ثم أعيد طبعه حديثا بعنوان « الشكوى لاقامة دعائم
السلام » *The Complaint of peace*
وفي هذا الكتاب يمثل السلام بشخص يتأوه ويضوه بما خلاصته

« إنه على الرغم من أن المسيحية صديقه التي تزد عن حوضه والتي يرغب كل مؤمن بها أن يراها تزد وتبرز في كل ظرف تحتاج فيه البشرية إليها فهي جريئة أنها حلت بل وفي عقر دارها ومقل أصدقائها». وقبعت اقتراعات بتنظيم السلام بين الممالك إلى ملك البوهيميين جورج بوديراد *Georges Podiebrad* بواسطة أحد وزرائه، وبعد ذلك بمدة وجيزة قام سولي *Sully* وزير هنري الرابع ملك فرنسا بمشروع مماثل أطلق عليه المشروع الكبير *Grand Design* ويرمي إلى إنشاء جمهورية مسيحية على رأسها الإمبراطور الروماني الجرمانى *Romano - Germanic Emperor* يعاونه مجلس دائم مكون من ٦٤ عضواً يتناقشون ويبحثون ويصدرون قراراتهم في الشؤون ذات المصلحة المشتركة، ويدافعون عن السلام ويوطدون أركانه بالعمل على فض المنازعات بين مختلف الشعوب بالحسنى دون الالتجاء إلى السلاح. ثم نادى الأب سانت بيير *St. Pierre* في فرنسا فيما بعد بنفس المبدأ أيضاً وطالب بإحياء التفكير الجدوى في السلام الدائم، وقد كسب عطف وتقدير الفيلسوف الكبير لينتز *Leibnitz* الذي «ضرب على نغمة مماثلة». وهكذا دفعت مساوىء وأخطاء سياسة المصلحة وتوازن القوى وتكوين الجبهات وعقد المحادثات السرية إلى التفكير في جعل القانون الدولى ليس مجرد اتفاقات لكسب مقام اقتصادى أو أراض جديدة أو مزايا تجارية وليس مجرد عادات تجارية مرعية وبمجموعة من العرف الدبلوماسى المتبع، إنما هو قانون يحكم الوضع يسمى بالإنسانية إلى جوزاء السلام ومثله العليا. فيرفضها عن ذلك الثرى الملتخب بدماء الجحافل الطامعة الطامع وقد سبقت إلى الموت سوق الأنعام، ذلك الثرى الممتزج

بأشلاء الضحايا الأبرياء والذي تقنى الملايين في سبيل شرب منه فيتلعها دون حساب أو أثر يذكر يدل عليها .

وجاءت الظروف موافقة فقد اتسعت مبادي العلاقات الدولية وتكاثرت المشكلات على الأمم الغربية كبرها وصغيرها بزيادة مساحات أراضي العالم المعروف وبكشف العالم الجديد وببدء تكوين دول جديدة بالبلدان التي نزح إليها المهاجرون من أوروبا على نسق مدنية الوطن الأول ، وصارت الجهات المكتشفة حديثاً مسرحاً للتنافس الدولي بين أممات الدول الأوروبية ، فنشأت أمبراطوريات البرتغال وأسبانيا وهولاندا وفرنسا وبريطانيا العظمى ، وانتقلت البوصلة وصولجان الصدارة من يد إلى أخرى ، وفي أوائل عهد الاستكشافات الجغرافية والتنافس بين الأساطيل القوية لاسيما أسبانيا والبرتغال وسميحا إلى استكشاف الشواطئ المحيولة للمناطق الاستوائية بالأطلائيق أصدر البابا اسكندر السادس أمراً يحدد فيه المناطق التي تحتفظ بها كل من الدولتين كذلك لها . ثم نزلت إنجلترا وهولاندا وفرنسا إلى الميدان ولم تنبأ باحتياجات أسبانيا والبرتغال وشرعت تنشيء أمبراطوريات ذات مستعمرات على حسابهما ، وكان لها خير الغنائم لاسيما إنجلترا التي اقتزعت من فرنسا كندا والهند ، وحصلت فرنسا فيما بعد على شمال إفريقيا والسنغال . ثم صعداً لها عما فقدته في الماضي . وأخيراً ظهر على مسرح السياسة الدولية أمم جديدة قوية كالألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا ، وضمت الولايات المتحدة إليها الهواي وبورتوريكو والفلبين ، كما شجعت وعصدت إلى حد استعمال القوة مسلخ معظم أملاك أسبانيا والبرتغال بالعالم الجديد من هاتين الدولتين الكاثوليكيتين وقد اعتراما الحرم والضعف ، وضمت إلى قودها

الاقتصادى جزيرة كوبا بعد اشتراكها معها فى خوض حرب قاسية ضد المستعمر الأسبانى وطرده وتحريرها منه ، وحصلت ألمانيا على مستعمرات ومناطق نفوذ بجزر البامبيك وساحل الصين وأفريقيا ، كما حصلت إيطاليا على طرابلس وبرقة والأرتية . ولم يبق فى أوائل قرننا الحالى من أراضى الشرق ما لم يوزع على دول الغرب العظمى غير الصين ومنغوليا واليابان وبلاد الفرس والحبشة وسيام والدولة العلية ، وهذه كلها فيما عدا اليابان لم تسلم من أطماع الغرب ودسائسه ، وقد نظمت الدول العظمى اقتسام الأسلاب فى مؤتمرات عدة أهمها مؤتمر برلين الاستعماري فى سنة ١٨٨٤ الذى عقد للتفاهم على إقتسام إفريقيا ووزعت فيه كثير من أراضى القارة السوداء على كبريات الدول الغربية . وتفاشيت مناطق النفوذ هناك حتى تعلم كل دولة نهاية سلطانها وحدوده فلا تمتدى على أملاك الأخرى ، ولكن كثيراً ما كانت هذه الحدود أراضى قهراء موحشة أو أحرشاً مترامية وأدغالاً يصعب على الرجل الأبيض أن يرتادها ويعيش فيها ، فظلت القسمة جبراً على الورق دون تطبيق فعلى ، وتذكرنا المسارعة باقتسام القرائن وتوزيع مناطق النفوذ بما حصل بين صانعى الخور سراً وغالفة للقانون بشيكاغو وغيرها من أمهات مدن الولايات المتحدة فى عهد تحريم تقطير الخور ونيعه وتعاطيه هناك . كما تتابعت المؤتمرات والاتفاقات نذكر منها اتفاق سنة ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا لتقسيم مناطق نفوذهما فى البحر الأبيض المتوسط للأولى مصر وقنال السويس والثانية شمال إفريقيا (تونس والجزائر ومراكش) ، وكذا تقاضت دول الاستعمار مع إيطاليا سراً على اغتصاب إيطاليا طرابلس وبرقة عنوة من الدولة العلية وتنفيذها ذلك فى

ترميم تصدع العلاقات الدولية والتفاهم والسلام بين الشعوب

نرى خلال وصفنا السالف لأصول العلاقات السياسية الدولية وتطوراتها طبيعة المنازعات والحروب وصراع القوى السياسية وتصادم السادات ومحاولات انتقاذ السفينتين العواصف الهوجلة وقيادتها إلى شاطئ الأمان وجهود المفكرين والساسة في سبيل رسم سياسة دولية عامة تتخذ تارة طابع البيئة التي تعيش فيها الجماعات السياسية وأخرى - وقد خشي العالم استفحال المنازعات وخطر الحروب - طابعا أساسه روح الخير والعدالة والإنسانية ونشر سلام دائم تنعم به البشرية وتطمئن في كنفه إلى استقرار، فتعمل جاهدة في سبيل تقدم الإنسان ورفع مستواه المادى والمعنوى .

ولأنما للفائدة نعرض في تسلسل سريع شتى المحاولات للتعاطف لترميم تصدع العلاقات الدولية في العصور الحديثة ومحاوله إعادة المياه إلى مجاريها والخروج بالعالم المحموم من المرض إلى النفاثة قالبه ، وفيما يلي هذه المحاولات وقد امتدت أفنان القانون الدولى ونشطت العلاقات بين الدول ، ونرى في هذا العرض وهو على سبيل التمثيل لا الحصر أن العلاقات الدولية وقواعد تنظيمها تعود بعد المرض والحمى أقوى شأنا وأشد بأسا مما يجبو بنا إلى التفاؤل والمضى قدما في سبيل الدعوة للأمن الدولى :-

١ - رأينا تبعا لتقل الاعلجاء الدولية وتعددتها وشدة تنافس الدول العظمى انبهار نظام الجماعة الدولية أو أسرة الدول العظمى الذى كان أساس العلاقات السياسية الدولية والسلام القائم حتى قيام الحرب العالمية الأولى . وكانت الدول تعمل دائما بعد اشتداد كل أزمة من الازمات ثم انقشاع

سحبها بانهاء الحرب أو بتلافيا إلى إعادة النظر في نظام العلاقات الدولية ، وهذا ما شهد منذ معاهدة وستفاليا التي وضعت الاسس السياسية والاقليمية وحددت التخوم في أوروبا حتى قيام الثورة الفرنسية. وأخذت جماعة الدول باتفاقها وتغامها تبني شيئاً فشيئاً صرح العلاقات الدولية وتنظيم عرصاته حتى قيام الحرب العالمية الأولى وما وضع فيها من تصدعه ووجوب إعادة الترميم والبناء :

(١) وما بين سنة ١٨١٤ وسنة ١٨١٥ أعادت أوروبا في مؤتمر فينا وقد انهارت امبراطورية نابليون بونابارت بناء جماعة الدول وحددت التخوم وأجلست أمراء على عروشهم ونظمت السياسة الدولية وفق مبادئ ماسمت الحلف المقدس بزعامة النمسا والمجر وروسيا وبروسيا وانجلترا ثم انضمت اليه فرنسا بفضل جهود وشخصية الدبلوماسي تاليران *Talleyrand* وقوة شخصيته ، ووضعت في قرارات مؤتمر فينا سياسة الاتفاق الجماعي للدول العظمى ولتابعاتها من الدول التي تخطب ودها رغبة في البقاء ، ورسمت خططاً لها أهمية دولية مثال ذلك النظام الدولي للبلاحة النهرية ، ونظام المعاهدات الجماعية ودخولها في العرف الدبلوماسي ونظام الاسرة الدولية بزعامة الدول العظمى *Le concert Europeen* لتحقيق وتنفيذ قرارات المؤتمر وسياسة الحلف ولبحث المسائل التي تتناول المصالح العامة والمشاركة للدول والمحافظة على الوضع الذي قرره مؤتمر فينا فيما يخص بالحدود والعروش والسيادات .

(ب) وفي سنة ١٨٥٦ بعد حرب القرم اهتم مؤتمر باريس الذي كان يرسم قواعد الصلح بين الدول المتنازعة — وقد هزمت روسيا بعد كفاح طويل في هذه الحرب — بتنظيم قواعد الحرب البحرية ، كما جالفي بروكول

الصلح تؤكد الرغبة في وجوب الاتجاه إلى الوساطة في حالة قيام منازعات بين الدول ، وقد اشدت وضوح هذه الرغبة بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ وتمخضت عن نظام عصبة الأمم مع الكف عن استعمال السلاح لفض الخلافات بين دولة وأخرى ووجوب رفع الامر إلى العصبة وإلى الوساطة والتحكيم الى

(ج) واعتقد العالم المتمدنين أن القانون الدولي وبحقوق الجماعة سيقتضى في عاصفة الحرب العالمية الاولى الجامعة وأنه لن تقوم له قائمة ، غير ان العزيمة اشتدت على وجوب تدعيم أسسه وتقويم عمده بعد انتهاء المجزرة وقد وضع هذا التدعيم في إنشاء عصبة الأمم التي حلت محل مجموعة الدول العظمى تهدف إلى التعاون بين الشعوب وضمان السلام والأمن بينها واحترام القانون الدولي وحقوق الجماعات ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية عمد الميثاق إلى إنشاء محكمة دائمة للعدل الدولي لفض المنازعات ما أمكن من طريق التحكيم والقضاء ، والمنازعات قد تكون سياسية أو قانونية محضة تتطلب محكمة قضائية الصبغة لترى إلى أى مدى تنطبق قواعد القانون على الادعاء ، كما احترم الميثاق سيادة كل دولة (راجع المادتين ١٥، ١٤ فقره ٨) ووكّل اليها وحدها تقدير عرض الخلاف على المحكمة دون أن يتدخل مجلس العصبة إلا من طريق تقرير الواقع فقط في حالة ما يدعى أحد اطراف النزاع انه من اختصاصه وحده طبقا للقانون الدولي ويقره المجلس على هذا الرأى .

(د) ونهض القانون الدولي وحقوق الجماعات النهضة الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية التي فاقت اضرارها ونكباتها الحرب العالمية الاولى ، وجاء ميثاق الأمم المتحدة يشدد التنكير على الدول التي يسول لها الشيطان العدوان والغزو واستخدام وسائل التدمير والفتك لفض منازعاتها مع

الغير ، واتسعت دائرة اختصاصات هيئة الامم المتحدة بمنظمتها المختلفة
وفى مقدمتها مجلس الامن والجمعية العمومية لايكاف العدوان وللدعوة إلى
السلام .

٢ — وقامت جهود هامة في هذا الصدد طوال مدة الحرب وبعده في
المحافل السياسية وترددت على السنة قادة الحرب وزعماء الديمقراطية
واتضحت في الأعمال التحضيرية لوضع ميثاق الأمم المتحدة وفيما يلي البيان :

(١) سبق ان جاء في مقدمة ميثاق عصبة الأمم تأكيد العزم على
تجنيب البشرية ويلات المجزرة العامة التي اودت بالحياة والعمران والرخاء
أكثر من أربعة أعوام ووجوب إعادة الاحترام الواجب للقانون الدولي
وتنفيذ قواعده واحترام حقوق الجماعات ، فذكرت الديباجة أن الدول
المتعاقدة تعلن أنه يهمها إلى أقصى حد نشاط وتنمية التعاون الدولي بين
الشعوب وضمان نشر السلام والأمن بينها . . . ومراعاة قواعد القانون
الدولي وشروطه بدقة وإن يعترف بها كأسس للعمليات الدولية ومرشد
للحكومات ، وهذا ما حدا ببناء عصبة الأمم إلى إنشاء المحكمة الدائمة للعدل
الدولي ، وهو استمرار لنشاط فكرة التحكيم والقضاء الدوليين تلك
الفكرة التي نبتت منذ نحو ٢٠ سنة من ذلك الوقت أي في لهاي سنة ١٨٩٩
بانشاء المحكمة الدائمة للتحكيم . كما نحال ليثاق المذكور نحو وضع قواعد واضحة
للتحكيم والقضاء الدولي في المنازعات التي تشجر بين الدول ، وخاصة
المنازعات ذات الطابع القانوني كما يتضح ذلك في المادة ١٣ من ميثاق
العصبة ، وجاء فيها ما ملخصه « انه يرفع للمحكمة النزاع على تفسير
المعاهدات وعلى بعض قواعد القانون الدولي وكل ما من شأنه أن يؤدي
إلى قطع التبعات الدولية وما يتبع ذلك من التعويض عنه ، وهذه الروح

هى نفسها التى نادت بوجوب الاستمرار فى الكفاح لتدعيم فكرة العدالة الدولية وسط العواصف الهوجاء للحرب العالمية الثانية .

(ب) أصيبت التجربة السالفة بكارثة الحرب العالمية الثانية وخيف أن تكون حقوق الجماعات قد ذهبت بلا رجعة وأن تكون قد طفت عليها الاطماع وجرقها الرغبة الجامحة فى سبيل التوسع على حساب الدول المتوسطة والصغيرة بلا اعتبار لاستقلالها ورغبات شعوبها ، غير أن الكتاب والمفكرين والساسة العقلاء بدأوا عقب الضربة الكبرى وقد استفاقوا منها رويداً رويداً ينادون بوجوب إقامة صروح عالم أفضل يعرف للإنسانية حريتها فى الحياة وكرامتها فى العيش بعيداً عن الخوف والاستعباد واجتمع لهذا الغرض أساتذة القانون الدولى والعلاقات السياسية الدولية فى مختلف جامعات الولايات المتحدة الامريكية وكندا بمساعدة مؤسسة كارنجى *Dotation Carnegie* لدراسة مقترحات السلام الدولى، وبلغت اجتماعاتهم حتى انتهاء الحرب نحو ٣٠ اجتماعاً وعدد المجتمعين نحو ٢٠٠ أستاذ وبمجموع الأيام التى باشرها الاجتماعات خلالها ٦٠ يوماً، وذلك لكى يصلوا إلى وضع المبادئ الأساسية والمقترحات الصادقة فى سبيل تدعيم القانون الدولى ووضع أسس سلام عادل دائم ، وهكذا أعطت هذه الجماعة العلمية التى لأرائها قيمتها لقضية السلام وللفضاء الدولى ، الاحترام الواجب والاهمية التى يتعين توجيهها نحوها ، وتكررت كذلك تصريحات رجال السياسة فى وجوب مراعاة بناء السلام بعد أن تضرع الحرب أوزارها، حقوق الشعوب فى اختيار الحكومات التى تريدتها ووجوب تجنب العالم مصائب الحرب والطفان فى المستقبل، نذكر منها تصريحات الاطلنطى فى ١٤ أغسطس عام ١٩٤١ وموسكو فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٤٣ وكذلك تصريحات مؤتمر طهران ومؤتمر يالتا (ج) ووجاه مشروع دمبرتون أوكس *Dumbarton Oaks* فى سبتمبر - أكتوبر عام ١٩٤٤ فى هدى الجهود المذكورة ، ويرى إنشاء محكمة دولية

للقضاء بين الدول المتنازعة على أن تدرس الوسائل التي تؤدي الى ضمانات السلام والامن بين الدول من الناحية السياسية أكثر منها من ناحية القانون الدولي لحسب، وهكذا رأينا فكرة القضاء الدولي تظهر جلية ويسلم بوجود تحقيقها جدياً حقناً للدماء في المستقبل، غير أنه يتعين عدم الوقوف عند حد الناحية القانونية الفنية بل يجب تبعا لطبيعة المنازعات بين الدول ولما تنسم به المعاملات بينها ونظراً لطابع الأسرة الدولية بالذات يجب أن تعطى الناحية السياسية حقها من البحث والدرس وأن يعالج السلام واستتباب الامن وحقق دماء البشرية على أساس علاج المشكلات السياسية وتقليبها على شتى وجوها وتقدمت الحكومة الفرنسية في اجتماع دمبرتون أوكس بوجهة نظرها فقالت : ان علاج المنازعات يجب أن يبحث في ضوء الحق والعدالة وان المعاهدات بتقيد بها الذين وقعوها والزموا بها واحترام الجميع لها هو أحد الشروط الأساسية للنظام الدولي .

(د) ثم جله مؤتمر سان فرانسيسكو ومنه خرج نظام الامم المتحدة جله المؤتمر في المدة من ابريل — يونيه ١٩٤٥ ، يؤيد الفكرة السالفة وما تقدمت به فرنسا في مذكرة إلى اجتماع دمبرتون أوكس ، وافر اجتماع سان فرانسيسكو وجوب أن تعمل الشعوب المتحدة في سبيل استقرار السلام واقامة دعائم الامن الدولي على تهيئة الجو المساعد على ذلك والعدة التي تضمن هذا السلام . وذلك بإنشاء قضاء دولي من شأنه احترام تعهدات الدول التي تتمتعض عنها المعاهدات والاتفاقات وسائر مصادر القانون الدولي ، كما جاء في الاجتماع المذكور بأن ضمن مقاصد منظمة الأمم المتحدة المقترحة تسوية المسائل التي قد يشجر عنها نزاع بين الدول الاعضاء في المنظمة وفق مبادئ الحق والعدالة ، وتهدف الأمم في تسوية هذه الخلافات نحو اتباع الطرق السلمية في هذه التسوية طبقاً للقانون الدولي والعدل

وذلك تلافياً لما يؤدي إلى قطع العلاقات بين الدول فلاشتباك المسلح ، وعدد الميثاق طائفة من مبادئ الحق والقانون ، ثم انشأ أيضاً محكمة دولية للعدل من أهم أسس الميثاق والحق نظامها بنفس الميثاق وصارت جزءاً لا يتجزأ من كل مادة ومبدأ فيه ، واختصاصها تطبيق القانون في المنازعات التي تطرح عليها ، ولكن ما جاء في الميثاق ويهنا إلى أقصى حد هو أيضاً القضاء السياسي الذي إختص به مجلس الأمن . وهو ينظر في المنازعات السياسية والتي ليست لها الصفة القانونية الفنية التي تنشعب بين دولتين وتهدد السلام كما أن له أن ينظر فيها من تلقاء نفسه ، وذلك تقادياً من كرامة الحرب العامة المدمرة التي قد تقضي على المدنية ، كما جاء في الميثاق أيضاً العمل الجليل الذي تقوم به الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبيل التهوض بالقانون الدولي وتثبيت دعائم مبادئة وتبويه وتسطيره ، وكل هذا العمل في سبيل السلام والأمن الدولي وهذا اعتراف بالجهود السابقة في هذا الصدد واستمرارها وسبق أن قام الفقهاء في القانون الدولي بمعاونة عصبة الأمم وتحت رعايتها بمجهود في هذا الصدد قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد صادفت أعمالهم صعاباً جمة .

(هـ) ويمكن بالقاء نظرة على دياجة الأمم المتحدة وفيها المقاصد العامة لها أن نرى بمجلاء خروج القانون الدولي وحقوق الجماعات مظفرة من الازمات واتساع نطاق هذه المقاصد في الأمم المتحدة عنها في دياجة عصبة الأمم وجاء فيها ، «نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلبنا على أنفسنا أن ننفذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ، وأن تؤكد من جديد أيماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، وأن نبين الاحوال التي يمكن

في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ، وفي سبيل هذه الغايات اعزمتنا ان نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش في سلام و حسن جوار ، وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والامن الدولي ، وأن نكفل - بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها - . الا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ، وإن نستخدم الاداة الدولية في ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها . قد قررنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الاغراض ، ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشروط ، قد أقرت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاها هيئة دولية تسمى ، الأمم المتحدة ، وجملة في المادة الاولى من الميثاق بالفقرة الاولى ، «حفظ السلم وتنزع بالوسائل السلبية . وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الاخلال بالسلم أو لتسويتها ، وجملة في المادة ٣٣ وجوب التماس اطراف النزاع حله عن طريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية وكل هذه طرق سلمية لقض المنازعات ، وذكرت وجوب دعوة مجلس الامن طرفي النزاع لتسويته بالطرق المذكورة إذا رأى ضرورة لذلك ، كما جاء في المادتين ٣٤ ، ٣٥ أن مجلس الامن لحص المنازعات التي تهدد السلم الدولي وتعرض العالم لخطر الحرب وذلك بغية الوصول إلى حل سلمي وتهادى الاشتباك المسلح وقد يكون هذا الفحص عن طريق رفع العضو أحد أصحاب الشأن من اطراف النزاع الامر إلى المجلس أو عن طريق اى عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو حتى عن طريق الدولة التي ليست عضواً في الأمم المتحدة

إذا كانت تقبل مقدماً التزامات الحل السلى الواردة في الميثاق ، وعلى أى حال فللأمم المتحدة تبعاً لاعتبارها الهيئة العليا المنظمة لحياة الأسرة الدولية التدخل بأى شكل من الأشكال لفض المنازعات المسلحة التى تهدد السلام الدولى بين الاعضاء وغير الاعضاء فى الأمم المتحدة .

ولكن يجب ألا تسوقنا للمبالغة إلى الاعتقاد بأن اجتماع سان فرانسيسكو الذى سبقته دعايات واسعة النطاق فى سبيل بناء عالم أفضل قد جاء بالعجب العجائب . إن الحرب خطر دائم يهدد الإنسانية ، والحرب العادلة *Guerre Juste* أى الحرب الحقبة التى ذكرها وبررها جروسبوس فى كتاباته وإنشأ منها نظرية قائمة بذاتها ، يتنزع بها المعتدى لكى يبرر اعتدائه ، ولم نر خدافاً فاصلاً دقيقاً بينها وبين غيرها من الحروب فألمانيا مثلاً فى الحربين العالميتين الأولى والثانية زعمت أنها خاضت غمار حرب اضطرت لها وهى حرب عادلة فى نظرها وقاية لكيانها ، والحرب فى اعتبارنا هى نهاية الاضطراب والحمى السياسية الدولية ، هى أزمة تصل إلى حد الثورة فى المحيط الدولى وقلب للأوضاع الطبيعية فى الأسرة الدولية ، وهذه الثورة قد لا تصل إلى نهاية هدفها وإلى الغرض الذى ترمى إليه فى الإصلاح ، فدعائهم يرددون مثلاً أنهم وقد خرجوا مظفرين سيمحون معالم الماضى بمساوئهم ويقيمون نظماً حديثة أفضل من النظم الحالية ، وأنشودتها دائماً سنمحو محو تاماً كل مخلفات الماضى وسنقوم بسرعة ببناء جديد شاخ ، ولكننا قد رأينا أن الثورة الفرنسية وما صادفته من درجات عنيفات وحروب طاحنا كانت إلى حد ما استمراراً لسياسة ما قبل سنة ١٧٨٩ فى العلاقات الخارجية والحرب ، وهذا ما رأيناه أيضاً فى سياسة ستالين مع العالم الخارجى ومعاملات روسيا الشيوعية مع ما وراء حدودها ولم تكن المثل العليا للنازية

إلا استمراراً للفلسفة الألمانية التي قبلها ولم تأت النازية هناك بالجديد ويلوح أنه من الصعب اقتلاع جذور النازية اقتلاعاً تاماً من الأرض الجرمانية .

وكانت الآمال السابحة في عالم الخيال كبيرة في العدالة الدولية ونهاية عهد الحروب العامة في سنة ١٩١٩، ولكن الواقع خيب آمال المتفائلين وفهم بناء الأمم المتحدة أنه لم يحن الوقت بعد لإنشاء دولة عالمية أو اتحاد وثيق بين دول العالم تخضع جميعها لنظام هذا الاتحاد بلا قيد ولا شرط ، وقاموا بوضع قواعد عامة ومحاولات جديدة للوصول فيما بعد إلى الدولة العالمية أو الدولة التي تشرف بقوة وعزم على سائر دول الأسرة العالمية *Super - Etat* وظلت السيادة الكاملة لكل دولة قائمة مرجعية على ألا يؤدي هذا الاعتراف بها إلى انقضاء كل سيادة على الأخرى ، وعلى أن ترعى كل سيادة حرمان السلام العالمي والأمن الدولي .

وهكذا رأينا في الوضع الجديد للأمم المتحدة ما يأتي :-

أولاً - تعهد من كل دولة من دول الميثاق باحترام هذا الميثاق ووجوب الإبقاء على السلام العالمي وعدم الالتجاء بأي إحال من الأحوال إلى السلاح لفض المنازعات وحسم الخلافات السياسية وغيرها .

ثانياً - مساواة بين أعضاء الأمم المتحدة ووضع كل منها على نفس مستوى الآخر ، وجاء في المادة الثانية من الميثاق البند ١٠ تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها .

ثالثاً الاعتراف في المادة السالفة الذكر بقاعدة السيادة الكاملة لكل دولة من الدول الاعضاء ، وتكرر ذلك بوضوح في الفقرة السابعة من المادة المذكورة لجأ فيها ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ... ، على أن هذا المبدأ لا يحل بتطبيق تدابير القمع الواردة ... ،

رابعاً — بقاء أمر الحرب العادلة *La Guerre Juste* أو الحرب المشروعة والدفاع الشرعي إلخ . . . دون فاصل دقيق بينهما وبين سائر الحروب ، وجاء في المادة ٥١ من الميثاق ما يسوغ الحرب فقالت « ليس في هذا الميثاق ما يضيف أو ما يتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم أو الأمن الدولي ، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استكمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً » وفي هذا الحق ما يؤيد سيادة الدولة الكاملة وشخصيتها المعنوية التي لا تنقص بقيامها في الأمم المتحدة .

ولكي نفهم أيضاً روح التشريع الدولي والقضاء الذي يطبق هذا التشريع يحسن أن نشرح الفرق بين القانون الدولي وحقوق الجماعات وسائر القوانين الداخلية لكل دولة من الدول . وفيما يلي البيان :

١ — ان الجماعة القومية *Société Nationale* في دولته من الدول تختلف

عن الجماعة الدولية *Société Internationale* وأسرة الدول ، فالجماعة القومية الدولة قامت بحكم قوة تسندها ونظام له سلطان مشفوع بالجزاء *Autorité et sanction* ومن شأن هذا السلطان ثم الجزاء أن يقيم دعائم

نظام محدد داخل حدود الدولة ، أما الجماعة الدولية فقها مجموعات من السادات للجماعات القومية المختلفة يرفرف عليها القانون الدولى بجانبه العريضين ، ولكن ليس هناك سلطان بشرى له الحق والاختصاص الفعلى لتحديد ماهية حقوق الجماعات وضمان مراعاتها وتطبيق الجزاء على المخالف وعلى ذلك ، فكل دولة إزاء هذه الحالة :

(أ) تعتمد على نفسها عادة دون غيرها فى الحالات القصوى للاعتداء .
(ب) وتعتمد على عزيمة الغير وحسن استعداده لضمان احترام حقوقها ، بل ولا استمرار بقاءها ، وهى ترى بارقة أمل فى استتباب الأمن ورجحان كفة العدالة الدولية بقوة الرأى العام الدولى ونمو الرعى السياسى بين الشعوب . وعدم وضوح المستقبل بعد هو السبب الأساسى فى أن أعباء الدفاع الوطنى وما يصحبه من تسابق فى سبيل التسامح واتساع نطاق ميزانية الاستعداد للحرب والتنافس فى الأبحاث النرية والهدروجينية هذه الأعباء الجسيمة تتخذ أهميتها القائمة اليوم .

٢ - وكذلك قانون الجماعة القومية ينظم حياة الفرد ومعاملاته وقوامه هو الفرد *individu* وهدفه إسعاد الفرد وحماية حرياته ، وهذا الفرد يجد فى ذاته هدفه ومطالبه وحاجاته من الدولة فحيطه وتطبيق القانون فى دائرته كإنسان ، ويسعى القانون فى الأخذ بنصره احتراماً لكرامة هذا الإنسان وفى سبيل تقدمه دائماً ، وهذا هدف المدنية المحيطة بنا ، وزى أن احترام حرية الإنسان وكرامته ضمن المبادئ التى تدافع عنها الأمم المتحدة بل والتى تدعى كبريات الدول أنها حاربت من أجلها ، أما هدف الدولة وجماعات الدول فهى فيما تؤديه من وظائف *fonctions* وتباشره من أعمال الصالح الجماعة القومية فى حدود كل قومية على حدة ، ثم

باجتماع هذه الوظائف المختلفة تتكون وظائف خارج حدود كل دولة وبمجموعة من الوظائف العالمية للأسرة الدولية في سبيل رقي الإنسانية، وفي هذه الحالة تحكم هذه المجموعة بعض القواعد العالمية العامة *regles universelles* تتناول حالاتها كمجموعة، بينما ترى هناك قواعد تحكم بعضها ولا تتفق مع صالح وحاجات البعض الآخر، ومن أهم الأمثلة في هذا الصدد المياه الإقليمية وحدودها فبعض الدول بحكم العرف تخضع لنظام المياه الإقليمية إلى حد ثلاثة كيلو مترات، والبعض الآخر لا يعترف بحال بهذه القاعدة القائمة على العرف وهناك قاعدة أخرى قائمة على العرف تنطبق عليها .

٣ - ولا تسمى كذلك أن تطبيق القاعدة القانونية فنياً في حدود الجماعة القومية يختلف عن التطبيق في القانون الدولي، ففي داخل الدولة : من المسلم به أن القانون اللاحق يلغى القانون السابق، وهذه الحالة لا تنطبق بحال على المعاهدات، وكثيراً ما نرى معاهدات متناقضة وتقف حائرين تجاهها، وحل هذه المشكلة شديد التعقيد ليس كحل المشكلة في القانون الداخلي، وإن قاعدة الإلغاء الضمني لا تكفي بحال لحلها ويتطلب الأمر اعترافاً صريحاً بقبول الحل .

٤ - وكثير ما يقال فعلاً إن هناك معاهدات بمثابة قواعد وقوانين دولية يجب مراعاتها، وهي دساتير تعين أن تسير عليها الدول وتتخذ منها أساساً للتشريع الدولي، غير أن هذه القواعد نفسها المستقاة من المعاهدات المذكورة، بل وهذه المعاهدات تتطلب الاتفاق على احترامها من الجميع وهي لا تقيد إلا المتعاقدين، وهذه الحالة تختلف عن حالة القانون الداخلي، فهو ينشأ بحكم السلطان والولاية المصحوبة بقوة تنفيذية ولا يتطلب الأمر من أشخاص هذا القانون الاتفاق على قبول احترامه بل الكل يخضع له .

غير أنه يجب ملاحظة أن محاولات إقامة صروح السلام وفق نظام عصبة الأمم واضلوا دول كثيرة تحت لواء العصبة ، ثم اقامة نظام الأمم المتحدة أخيراً واتساع أغراضها ومقاصدها ، كل هذا أدخل عرفاً جديداً في الأسرة الدولية يقوم على أساس دستور دولي هو ميثاق السلام هذا ومشتقاته ، كالميثاق الدولي لحقوق الانسان ، ونشأت قواعد دولية شبيهة بالقواعد الدستورية في القانون العام للجماعة القومية ، وهي ترشد الجماعات إلى الوسائل المثلى للتفاهم بينها ولحفظ الامن الدولي وتقادى الحروب العامة ، غير أنه لا يغرب عن بالنا أن هذا الدستور الدولي ليس في مقام وقوة الدستور القومي ولا يزال في مرحلة حياة طفوله الأولى .

هـ - ويلاحظ ان المنازعات في الميدان الدولي غيرها في القانون الداخلي ومحيط كل دولة على حدة ، فالنزاع الداخلي في دولة معينة بين الافراد لا يؤثر بحال على الوضع القانوني *Ordre Juridique* فقد يشجر نزاع بين مالك في الريف وآخر على قطعة أرض وحدودها ويستمر هذا النزاع سنوات طويلة ويظل قائماً أمام المحاكم بعد موتها بين الورثة ، وهذا النزاع لا يؤثر في القانون ولا يوجه ويرزع أركانها ، فهو نزاع شخصي وأثاره عادة ليست من الاهمية بمكان لتؤثر في المصلحة العامة للجماعة السياسية المالية ولتتسع نطاقها وتهدد الامن ، أما في الميدان الدولي فالنزاع في حالة وقوف كل من المتنازعين عند رأيه وتمسكه به يحمل طابعا خطيرا ، ويؤثر هذا في السلام وفي مستقبل العلاقات السياسية ويهز المبادئ الدولية هزاً عنيفاً .

٦ - ويلاحظ أيضاً أن المنازعات بين الافراد في المحيط الداخلي للدولة يجد حلاله أمام القاضي ، وهذا الحل وهو الاتجاه إلى المحكمة وهو في روح القانون العام ضروري بل واجب التنفيذ ، فإن السلطات العامة

تقوم بإملاء أوامر احترامها لقرار القاضى، ولكن فى الميدان الدولى للنزاعات صفات أخرى فضلاً عن أن الالتجاء إلى القضاء هو عادة بناء على إرادة طرفى النزاع، وفى حالة صدور حكم القاضى فالقرار إجبارى ولكنه ليس واجب النفاذ على الأقل من الناحية الفعلية، ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة يحاول أن يدمج حكم محكمة العدل الدولية بالصيغة التنفيذية وبالقوة الواجب احترامها، ورغم أن رأى العام العالمى يراقب بدقة نزوات السياسة وإطاعها والخروج عن القانون الدولى والعدالة وأعمال الاعتماد وحكمه شديد القسوة على المعتدى، وقد يطوح برجال السياسة الذين يقفون موقف الشر والجشع، وتقول المادة ٩٤ بند ٢ من ميثاق الأمم المتحدة بأنه إذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة فلطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الامن، ولهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته. أو يصدر قراراً بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم،، وفيما يختص بالأحكام ذات الصيغة السياسية وهى التى تصدر من مجلس الامن، فاجراماتها، ومنطوقها وما تقترحه من حلول لا تخضع لقواعد دقيقة كما يرى الحال فى القوانين الداخلية وما يترتب عليها من أحكام الحاكم القومية فى المنازعات بين الأفراد، ويلوح أن مجلس الامن لا يملك أكثر من إصدار قرارات هى توصيات فى صيغة أمر ودعوة للبتازعين إلى احترام حقوق الجماعات ومبادئ القانون الدولى ومقاصد الأمم المتحدة وعدم الالتجاء إلى السلاح وتمكين صفوف السلام العالمى والامن الدولى، وكل دولة تقف من القرار وتواجه المنازعات المحتملة الموقف الذى يتفق وصالحها وقد تكون المواقف متناقضة بما يؤدى إلى تبخر القرار ووثده حال صدوره، وذلك لأن العلاقات بين الدول لا يحكمها مجرد القانون بل تحكمها العوامل السياسية والمصالح بما يجعل تنفيذ توصيات مجلس الامن من الصعوبة بمكان.

وهل يمكن الزعم دائماً بأن حل مشكلة سياسية عن غير طريق العدالة والتحكيم الدولى بل والمنظمة الدولية التى يلجأ اليها لتقضى فى شأنها — قد يؤدى هذا الحال إلى أزمة ؟ ربما يكون الجواب بالإيجاب فى كثير من الحالات ، وقد رأينا كيف أدى تمدد المحور نظراً لتعطشه إلى سيطرته على السياسة الدولية فى اشغال نيران الحرب الاهلية الاسبانية رغم محاولات الغرب فى مساعدة الجمهورية هناك ، وكذلك ضربت إيطاليا الفاشية بمبادئ عصبة الأمم عرض الحائط واعتدت على استقلال الحبشة وضمتها إلى الامبراطورية الفاشية ، وكان هذان العاملان من الاسباب التى عجلت بالحرب العالمية الثانية ، وقد رأى الغرب الامناس من خوضها لايقاف اطماع المحور عند حد ، وفلا تمدد فى مطالبه وتوغل فى شرق أوروبا وكانت نهاية المطاف اعتداء النازيه على مدينة داترج الحرة رغم تقرير هذا النظام فى صلح فرسايلى وفى ميثاق عصبة الأمم .

وكارأينا أخيراً فى النزاع الخاص بتأميم قناة السويس بين انكلترا وفرنسا من ناحية ومصر من ناحية أخرى ، فهاضت انكلترا وفرنسا حق مصر فى التأميم الذى باشرته مصر فى ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٦ بما لها من حق السيادة على أراضيها وقياساً على ما اتبعتة البلدان الأخرى فى سبيل تدعيم ميزانيتها وزيادة دخلها للاضطلاع بأعمال الإصلاح والتعمير وتمشيلاً مع الاتجاه الحديث فى تأميم المرافق الاقتصادية وموارد الإنتاج ذات الصفة العامة لصالح الشعب مع دفع تعويض عادل لحلة الاسهم والسندات ، ولجأت فى مناهضتها لتصرف مصر إلى التهديد والوعيد ثم إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولى شامل فى لندن فى أغسطس سنة ١٩٥٦ ، وانتقل النزاع إلى مجلس الأمن الذى قرر فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ الاتجاه إلى المفاوضة والوسائل

السلمية لحلّه مع مصر حتى لا يتعرض الامن الدولى للخطر ، وغيرت الدولتان خطتهما وضربتا بقرار المجلس عرض الحائط ولجأتا إلى استعمال القوة بالاشتراك مع صنيعتهما اسرائيل فى سبيل اجبار مصر على التسليم بوجبة نظرهما فى وجوب تدويل قناة السويس لصالح الدولتين وإخضاع الإيراد للتحصل من مرور السفن فيها لمشيتتهما وإنهاء التأمين إذا أمكن ، وأوشك الاعتداء للسلح على مصر فى نوفمبر الماضى ومحاولة ولوج أسطول الدولتين للمعتدين القناة عنوة ثم سد القناة بعدد من السفن الفارقة قارب الحسین ان يشعل برميل البارود فى الشرق الأوسط وان يؤدى إلى انفجار عنيف يترتب عليه اشتعال نيران حرب عالمية ثالثة ، وهكذا كان فى الصدول عن اتخاذ الطريق الصحيح لعلاج المشكلات الدولية قیام أزمة قد يترتب عليها حرب عامة لولا تدخل الأمم المتحدة تحت ضغط الرأى العام العالمى وسياسة كل من زعيمى الكتلتين الشرقية والغربية للوقوف بحزم فى وجه الاعتداء واصدار قرار الأمم المتحدة بوجوب وقف إطلاق النار تحت رقابة قوة الطوارئ الدولية .

كما قد يكون فى علاج الازمة سياسياً دون الاتجاه إلى التحكيم والقضاء وذلك بعد مقاضات دبلوماسية طويلة وتميد وسائل حسن التفاهم من أسباب انفراج الازمة ، وهذا ما رأيناه فى صفاء الجو السیاسى بین انكلترا وفرنسا عقب توتره نتيجة أزمة فاشوده سنة ١٨٩٨ واقتراب شبح الحرب ، ثم ركزت الحالة بعد توترها ، وانتهت الازمة بالاتفاق الودى بین الطرفين سنة ١٩٠٤ على توزيع منطقى النفوذ بينهما فى حوض البحر الابيض المتوسط .

وهكذا نرى أنه من الصعوبة بمكان محاولة علاج المشكلات الدولية فى

المحيط الدولي على نسق علاج المنازعات الداخلية بين الأفراد ، فكل حالة من الحالات المذكورة لها ظروفها وجوها ، وتدعم القانون الدولي لن يتأق البته عن طريق الاحتذاء بمثل القانون الداخلي ، بل يجب أن نغير صفات الأسرة الدولية وحالتها الخاصة موضعها من الاعتبار .

ان القانون الدولي التقليدى يقوم على أساس الواقع أولا ، ثم على أساس نظام الجماعة السياسية ، وأعلى مرتبته هو نظام الدولة ، وما تتمتع به من حقوق وسيادة ، وازاء هذا الاعتبار يتعذر اغفال سيادة الدولة ومحاولة ادماجها فى نظام واحد يتحول بموجبه مواطنو كل سيادة إلى رعايا لسيادة عامة قد تكون خاضعة بحكم الواقع ونفوذ دولة كبرى إلى هذه الدولة من الناحية الفعلية التطبيقية . وهذا لا يحول البته دون ما يأتى : —

(١) ان كل سيادة يمكنها فى حدود مصلحتها مع رعاية ان فى تصرفاتها المشروعة واحترامها حقوق الجماعات تحافظ على كيانها — ان كل سيادة يمكنها ان تحترم القانون الدولي وحقوق الجماعات وليس فى ذلك مساس بشخصيتها بحال ، ويمكن ان نقول فى هذا الصدد مثلاً ان محكمة النقض فى نطاق النظم القانونية للدولة تعتبر صاحبة السلطان والسلطة القضائية العليا ولكن لا يمنع ذلك من انها تخضع للقانون فى تنظيمها وان القانون يحدد اختصاصاتها .

(٢) ان سيادة الدول تنظمها القواعد العامة للقانون وهى تحدد صفاتها ، وهذا ما قاله المشرعون والكتاب ، نذكر منهم قاتل *Vattel* والقاضى الكبير للحكمة العليا فى الولايات المتحدة مارشال *Marshall* ، وتردد هذا أيضاً فى البند الأول من المادة الثانية لميثاق الامم المتحدة وقد ذكرناها سافلاً ، وفيها قيام السيادة بين الدول على مبدأ المساواة بينها .

(٣) ان من طبيعة هذه السيادة ومن روح تكوينها ان تحترم الدولة ،

تمهيداتها وأول مبادئ الاحترام هو احترام المعاهدات، وذلك في سبيل جعل الجماعة الدولية جماعة لها كيائها السياسي وحياتها القانونية، وحتى لا تغطي القوضى على المعاملات فيتهدد كيائها ذاته ، ومن طبيعة هذا الاحترام ان تبعد إلى الوسائل المشروعة لتعديل مآرى وجوب تعديله من التعمدات ، وان تتخذ الطرق المشروعة لمرض وجهات نظرها وشكاواها .

(٤) انه يمكن دون المساس بشخصية الدولة وحقوقها ومع بقاء السيادة لاعتبارات خاصة بالتاريخ والجنس واللغة والمصالح الاقتصادية والوضع الجغرافي والعادات والدين بسط سيادة جماعة لمجموع أعضاء الأسرة الدولية على مختلف السیادات ، وأساس قوة وسلطان السيادة الجماعية نظام دولي شامل مطمئن في افتائه الوارثة مختلف الدول إلى سلامتها وإلى حمايتها من الاعتداءات المسلحة، وتستطيع الدولة أن تلجأ دون عائق أو وجل إلى العدالة الدولية لحل ما يشجر بينها وبين غيرها من منازعات ، وليس هناك تناقض بين سلطان سيادة الدولة وضم السيادة الجماعية لأسرة الدول لثنى السیادات في سبيل مصلحة السلام العالمی ، فلم تنشأ السیادات وتقوى وتصبح في قمة السلطات التي لا رقيب عليها إلا سلطاتها بالذات لكي تضرب بسيادة أخرى بل، هناك رقيب على كافة السیادات في تصرفاتها وتناقسها وهو الضمير الجماعي الدولي الذي يمثل ضمير كل على حدة وضمير كافة السیادات مجتمعاً ، فهذا الضمير هو الذي أوحى من العصور الغابرة إلى وجوب نبذ الحروب وأقامة دعائم سلام عام والالتجاء إلى نظام دولي لفض المنازعات بين الدول عن غير طريق امتشاق الحسام ، وهو الذي سار بالرأى العام العالمی أشواطاً بعيدة إلى الإمام وصار يحسب حساب الجماعة الدولية في المحافل السياسية ولها أثرها اليوم

في منظمة الأمم المتحدة ، وهو الذي غرس بذور الوعي السياسي الذي حرك الرأي العام العالمي وأثّر الساسة ورجال الحكم الذين يريدون إلا التقادى في رسم خطط العدوان واللجوء إلى الاعتداء المسلح بأن شعوبهم لن تلبث أن تنبذهم وتقصفهم عن مقاعد الحكم بسحب قضايتهم وأبعادهم عن تمثيلهم في الحياة الثيائية وميدان السياسة.

وليس ميثاق الأمم المتحدة بالبسم الشافي للإنسانية الجريحة بفعل الحرب العالمية الثانية شفاء تاماً ، بل جاء بمحاولات في سبيل علاج أزمة السلام ولكن لم يأت بالمعجزات ، فلا يحكم على القوة الكافية لردع الاعتداءات والوسائل العسكرية التي يذكرها سواء فيما يختص بمطالبة الدول ، بالتدخل لردع الاعتداء المسلح أو فيما يختص بإنشاء جيش دولي ، بصعب أن نحكم عليها وهي لم تتأصل في العرف الدولي بعد حكماً سليماً قطعاً ، فالتدخل المسلح في حالة تهديد السلم أو الإخلال به بدعوة منه إلى الأمم المختلفة وعلى مسئوليتها ، كأن الجيش الدولي الذي تزمع الأمم المتحدة أنشائه لا يزال حبراً على ورق ولم يتحقق بعد كما يصعب تحقيقه في المستقبل بصفة جدية تبعاً لتناقض الآراء في شأنه وما يتطلبه من وقت وجهد ، والامر متروك للظروف كما رأينا في نزاع كوريا وتدخل قوات الأمم المتحدة باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية ، ويمكن التساؤل هل استخدام القوة لردع الاعتداء كقيل باستقرار السلام ؟ ألا يهدد باتساع شقه الخلاف والحرب ؟ ويلوح أن جيلنا الحاضر بفضل ما يحيط بالجو الدولي من غموض وشكوك مع الأبقاء على السيادة لكل دولة وكيانها وأن الفرد يصبح موطناً فيها ، مع اقتتال السيادات ، على السيادة القائمة على الدولة العالمية الواحدة أو اندماج شتى السيادات في روح جماعية دولية أساسها التعاون والاحتفاظ

بشخصياتها، وأكثر ما يخشاه جيلنا الحاضر ان يترتب على السيادة الموحدة استعباد الجميع لجنسية واحدة لا تدرى الانسانية مداها وإلى اى نفوذ سياسى تنتمى ؟

والخلاصة أن تنظيم العلاقات الدولية فى عصرنا الحالى وفى ظل الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وتوصيات الجمعية العمومية وأحكام محكمة العدل الدولية لم يغير الوضع التقليدى لحقوق الجماعات وأسس النظام الدولى ، وهو يدعم حقوق الجماعات السياسية ويعنى شيئاً من الطمأنينة على الحالة الدولية، ولكنه يستند إلى السيادة وإلى وجوب مراعاة العنصر السيكولوجى ومدى استعداد الحكومات لتقبل قرارات مجلس الأمن، وعليها أن تراعى الصالح العام وأنها ليست الوحيدة فى العالم الدولى وبذا تنزل عن شيء من صلفها وكبرياتها وأدعائها فى سبيل تدعيم السلام ، ويتطلب الأمر أن يكون هدف الجماعة الدولية تحقيق العدالة الدولية للجميع بصرف النظر عن قوة البعض وضعف البعض الآخر عسكرياً وسلطاناً وعن مدى اتساع أرجاء البلاد ودرجتها من الثروة والإنتاج والنفوذ ، والهدف النهائى هو روح العدالة الدولية ، *Esprit de Justice* ، وربما يقوى أملنا فى أن ترجع كفة الخير على كفة الشر فى المستقبل بصفة واضحة جليلة تبعاً ليقظة رأى العام العالمى الذى كان له أثره ووزنه فى إيقاف الاعتداء الثلاثى على مصر فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وذلك بتعاون مع الأمم المتحدة ، وبمقد الكنتلتين السياسيتين الهامتين فى العالم وهما روسيا السوفيتية والولايات المتحدة العزم على إيقاف إطلاق النار وبضرورة حل أسباب النزاع تحت قبة الأمم المتحدة .

العلاقات الدولية ونشأة القانون الدولي العام وتطوره

أما وقد أتينا بخلاصة جلية لحياة الدول السياسية المضطربة، ونحيطها في علاقاتها الدولية ونسج صلاتها وفق مصالحها ومطامعها الأشمية ثم بذر خطط التنظيم والتعاون الدولي بين الأمم وبه نبها تبعا لتطور فكرة الدولة وأسباب المنازعات والحروب، وذلك منذ العصور الأولى مع مقارنة الماضي بعصرنا الحالى، فيحسن استيفاء البحث أن نحدد فى نطاق دقيق أهم الخطط العملية لتنظيم العلاقات السياسية الدولية لاسيما منذ نشأة الدولة الحديثة، وما تهدف إليه الدول الكبرى من بقاء هذه الخطط غالبا على ما هي عليه بحجة توفى الحروب مع الاحتفاظ بكل معتم وتقوذ ما أمكن، كي نستطيع أن نرى بوضوح فيها بعد التحولات التي سارت وتسير فيها العلاقات الدولية وأثرها فى نشأة القانون الدولي ونموه واتجاهات السلام.

وبهذه المناسبة يمكننا أن نقول إن سياسة الدول فى علاقاتها قامت على ظواهر ثلاث وهى : -

الظاهرة الأولى : تحول «الدولة» باتساعها فى كثير من الدول الأوروبية التي نشأت باتحادها كالألمانيا، أو بتخضم إمبراطوريتها كبريطانيا، أو باستقلال إماراتها المختلفة ثم تكوينها وحدة قوية كإيطاليا، أو بلم شعثها وجمع كلمتها تحت السلطان الفعلى للقيصر كروسيا، ثم بانتهاء عهد السلطان المطلق وحلول سلطان الشعب محله كما فى فرنسا بعد الثورة وغيرها منذ القرن الماضى وحكومة العمال كما فى بلاد البوفيت اليوم، والاتساع والاندماج وتركيز السلطة وسيادة الشعب لم تأت لجأت بل جاءت نتيجة جهود طويلة وخطط اضطلع بها شاسة ووطنيون أفنأذ، وقد أحت هذه الحالة الجديدة إلى بده

الشعور الحقيقي بخطوره الحروب في المستقبل وبأهمية تنظيم العلاقات الدولية التي أخذت تنمو وتنشط ، ويساعدها أيضا انتشار وسائل المواصلات مع سرعتها وتقريب المسافات البعيدة ، وكان العاهل قبل نشأة هذه الحالة في البلدان الملكية كفرنسا وكذا الحكام الاشراف في جمهوريات « فينيسيا » و « جنوه » و « ميمبورج » ، يعتبرون أن الدولة تتمثل في أشخاصهم فقط ، وقيل أن لويس الرابع عشر كان يقول « أنا الدولة » ، وكان يفهمه بالحقيقة ويعنى ما يقول . فقد كانت سلطته مطلقة لا ينازعها فيها منازع ، وكان الملوك في أوروبا من أقصاها إلى أدناها هم الذين يقررون لإعلان الحرب أو عقد الصلح وفق أغراضهم وأهوائهم ولا يرجعون مطلقا إلى شعوبهم يسألونها عن حاجاتها ويتلسون مطالبها ، فلم يكونوا ملوكا يحكم ألقابهم وسلطانهم على شعوب ولاتما على أراض واسعة باعتبارها حقهم الذي لا يناقشهم فيه فرد من رعيته الملتحقين غالبا بالأرض . وكانت الأراضي تنتقل من يد حاكم إلى يد آخر بالحرب أو بالوراثة أو بالمعاهدات وتدار كأنها ملك خاص للأمر أو الملك شأنها شأن سائر الأملاك الخاصة ، وكان الذين يخدمون في الجيش أو في البحرية يعتبرون خدام التاج وعبيده ليس إلا ، وكان المبعوثون السياسيون ملحقين بالبلاط يوفدون منه مباشرة إلى البلاط الآخر كما يستدعون منه وفق رغبة الملوك الخاصة ، وكان ينظر إليهم في البلاط الذي يضيفهم كأنهم جواسيس ويحتاط منهم أشد الحطة ، وطالما كانت مهامهم تلتخص في السعي لمعد الزواج بين بلاط وآخر وتوطيد أواصر المصاهرة ، وكان الملوك هم شخصا الذين يدبرون دقة السياسة الخارجية وينظمون العلاقات السياسية المحدودة النطاق .

ولكن بإعلان حقوق الإنسان في الثورة الفرنسية وباتهاء حكم الحق الألهي وبانتشار النظم الديمقراطية والحياة النيابية انتقلت السلطات في معظم

دول أوروبا إلى الشعب وأصبحت الحكومة المسئولة من الشعب هي التي تعود السياسة الخارجية نيابة عنه، وتتبع منتهى الحيلة والخدري علاقاتها كما تحاول لمصلحة الدولة وقد اتسع نطاقها في الظروف التي سبق أن شرحناها أن تكسب ما أمكن، مع توخي علاقات حسن الجوار والصداقة مع الخارج والبعد عن الحرب. ولكن ما كل ما يتمنى المرء بدركه فقد كانت تتوتر العلاقات بل وتشب الحروب بين حين وآخر تبعاً لاستخدام المصالح وطمع الدول في أراضي الغير وفي بلدان الشرق الضعيفة وفي أراضي العالم الجديد والقارة المظلمة الغنية، وتبعاً لحولها أيضاً من اختلال التوازن السياسي. ثم انتهت بقايا العهد لادوتوقراطي في أوروبا إلى الأبد بانتهيار امبراطوريات ألمانيا والنمسا والمجر والروسيا والدولة العلية بعد الحرب العالمية الأولى وصارت السياسة الخارجية في يد الوزارات المتعاقبة المسئولة أمام البرلمانات.

وهكذا قامت العلاقات السياسية الدولية وتنظيمها وتنسيق قواعدها على أسس سياسة الدول المختلفة بشعوبها التي تشعر بشخصيتها وبمسئوليتها وتنبع عنها في الحكم وفي تسير دفة السياسة الداخلية والخارجية وزارة مسئولة أمامها، وعى تناقضها الحساب علانية في أمر هذه السياسة ويطلع الرأي العام في مختلف أنحاء العالم على تطوراتها أولاً بأول، مما قوى الاهتمام بتنظيم العلاقات الدولية ووجوب قيامها على أساس من الإنسانية والبعد عن الحرب ما أمكن، ونشأ «وعى سياسى دولى» واتجه إلى وضع قواعد دولية تنسج على منوالها مختلف الأمم المتعددة

كأن هذه العلاقات تمعدت وتشعبت تبعاً لاتساع نطاق الدول وتزايد مصالحها في الخارج وتقدم وسائل الرفاهية وانتشار المدنية المادية للصناعة وتوظيف رؤوس الأموال الأوروبية في الخارج، وإنشاء كبريات الشركات المساهمة فيها ورأه البحار، ورواج الاحتكارات ذات الصبغات الدولية التي سارت جنباً إلى جنبها تبعاً للأعمال

على معاهدات التحالف والكتل والاتفاقات السرية والبنود العسكرية للتعاون الحربى فى حالة الإشتباك فى نزاع مسلح وتكوين الجبهات ، وذلك لشدة رغبة دول كل جهة أو بعبارة أخرى رغبة الدول الأوروبية فى الاحتفاظ بأراضيها وقواها بجاراتها الراهنة ، ومنع كسب منافساتها لأراض جديدة ما أمكن وطمع الساسة ونفوذ الرأسمالية الصناعية وشركات الاحتكار فيما وراء البحار وكذا صانعى الأسلحة والمدافع وتجارها . وكانت هناك فى بئذ نشوب الحرب العالمية الأولى كئلتان ، هما كتلة فرنسا وروسيا وانجلترا من جهة وكتلة امبراطوريات الوسط من جهة أخرى وهى ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر والدولة العلية وبلغاريا وإيطاليا ، وقد أدى هذا إلى نشأة نوع من الاهتمام بتفادى الاصطدام والاشتباك فى نزاع مسلح والعمل على توطيد دعائم السلام ، غير أن الاهتمام لم يتخذ خطوات جدية فعالة إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها بفضل جهود الرئيس ولسن .

والظاهرة الثانية : — سياسة « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » *The European Concert* ، واضطلعوا بتوجيه السياسة الأوروبية وتنظيم عالم ذلك الوقت أو العصر الذى تعيش فيه بحفاظة على توازن القوى وإدخال ماترى من التعديلات الإقليمية وتغيير الحدود وفق هذه القاعدة . فعلى أثر هزيمة نابليون وفشله فى إنشاء أوروبا المتحدة وعجزه عن ضم كافة ممالكها تحت لواء النمسا الإمبراطورية ، أخذت الدول التى سبق أن تحالفت للقضاء على جيوش الإمبراطور ونظامه وهى انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وقد اتخذت رسمياً فى سنة ١٨١٤ اسم « الحلفاء » (*) على عاتقها

(*) انظر « تاريخ أوروبا » السنيوريش جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ . صفحة ٦٣

مسئولية إعادة تنظيم أوروبا، فأعادت عرش فرنسا إلى الألبون بحدود سنة ١٧١٠ وعقدت مع ملك فرنسا في مايو سنة ١٨١٤ معاهدة باريس تقر فيها عزمها على إقامة سلم قوى الأركان على أساس «توزيع القوى بين الدول توزيعاً عادلاً، أو بعبارة أخرى كما أعلن ذلك رسمياً والمحافظة على السلام في أوروبا على أساس توازن القوى» وإن هذه المهمة لا تستطيع أن تضطلع بها غير الدول العظمى فهي وحدها لها من القوة ما يمكنها من اتخاذ مآثره من الوسائل وفرض قراراتها وتنفيذها، وذلك لتوطيد دعائم السلام بمختلف الدول في اعتبارها، ولكن في الواقع لتحين الفرص والصيد في الماء العكر بمحاولة كل دولة الاتساع مع إعطاء الترضية اللازمة لمناخستها.

وبعد عقد الصلح مع فرنسا دعا الحلفاء الدول لثغر عام يجمع مختلف رجال السياسة في البلدان التي اشتركت في الحرب يعقد في «فيتا» لتوزيع الأراضي التي لاحاكمها المختلفة عن انبهار امبراطورية نابوليون بونا بارت، ومعظمها أراضي الدول التي أنشأها نابوليون وهي بلجيكا وهولندا وإمارات الرين وإيطاليا والامارات الألمانية ودوقية فرسوفيا وملكسة سكسونيا، واحتفظت بموجب بند سرى بحقها في أن تنظم فيما بينها توزيع هذه الأراضي ووضع قواعد جديدة يترتب عليها حفظ التوازن السياسي في أوروبا لمدة طويلة «*equilibre durable*»، وقرر الحلفاء بأنهم اتفقوا فيما بينهم على تسوية مسائل بلجيكا وهولندا وإيطاليا كما أحالوا على أعمال المؤتمر تسوية مسائل ألمانيا وبولونيا. وقد اجتمع تسعون غاهلاً وأميراً وسياسياً في فيتا يمثلون كافة ممالك أوروبا وإماراتها، وصار المؤتمر اقرب إلى هيئة سياسية لدراسة مشاكل أوروبا وتوطيد دعائم السلام فيها وفي الوقت نفسه اقتسام الأسلاب كلها سنحت الفرص منه إلى مجرد مؤتمر لحل مشكلات عابرة، وقد أعطى ١٢٢ - سياسة.

لأوروبا نظام جماعة سياسية تشعرها بأهمية الوحدة التي تخيلها « لينتز » ،
و « سولي » و « نابوليون » ، غير أنه في الواقع كان عقد المؤتمر مجرد تسجيل
قرارات الدول الكبرى ولم يكن لمندوبي الدول الصغرى الحق في المناقشة ،
واستطاع « تاليران » Talleyrand السياسي الفرنسي الداهية أن ينتهز فرصة
انقسام الحلفاء لينزل إلى حلبة المناقشة ويتفوق على خصومه ويفوز بضم
دولته المهزومة إلى صفوف الدول العظمى ، ووصل التوتر بخصوص مسألة
بولونيا وسكسونيا إلى حد أن الحلف تهدد بالتصدع والانهار ، ووافقت
سراً إنجلترا وفرنسا على عقد محالفة دفاعية بينها ضد بروسيا وروسيا ،
ثم عاد التفاهم ثانية بإعطاء قسم من بولونيا وكندا من مملكة سكسونيا
(وستاليا) ومن مقاطعة الرين لبروسيا ، وانتهى الاتفاق بعقد معاهدات
متفرقة بين الدول صاحبات الشأن جمعت كلها تحت عنوان « اتفاق مؤتمر فينا
النهائي » ، وأضيف إليها اتفاق آخر على خربة الملاحة في الانهار الدولية
الأوروبية وكذا ضمان حياد سويسرا بواسطة المتعاقدين ، قد تشبعت
روح المؤتمر وما لحقه من معاهدات بالرجعية الشديدة ، فكانت الاتفاقات
العملية تم بناء على مفاوضات سرية بين الملوك والأمراء بدون استشارة
سكان البلدان صاحبات الشأن وبدون مراعاة شعورهم ، بل قامت على
أساس حقوق الأمراء الشرعية في العروش والتيجان ولم تعترف البته بحق
الشعب في تقرير مصيره ، وكان الساسة يعتبرون ممثلين للملك لا للشعوب
وبذا تأخر استقلال بولونيا وإيطاليا وفرضت النمسا على ولايتي فينيسيا
وميلانو الاستعباد ، كما ضمت بلجيكا للأراضي الواطئة تحت تاج أسرة
« أورانيج » ، وأنتزعت الترويج من الدنمارك ، وأعطيت السويد كما احتفظت
إنجلترا « بمالطة » و « هليجولاند » Heligoland و « الجزر اليونيه » ،

Les Iles Ioniennes وخارج أوروبا بالكاب، و«ميلان» و«ويل دي فرانس»
Ile de France، واحتفظت روسيا بفنلندا التي اقرعتها من السويد
و«بساريا»، التي اغتصبتها من الدولة العثمانية علاوة على بولونيا.

ولكن لم تنته بعد أعمال المؤتمر حتى هرب نابوليون من منفاه بجزيرة إلبا
ووصل منتحياً إلى ساحل فرنسا الجنوبي وسار بقول من أتباعه وشراذم من
خيرة ضباطه وجنده المخلصين إلى باريس، فرفع النبا على مسامع المؤتمرين في فينا
كالصاعقة وأسقط في أيديهم، وأعلنوا في ٢٧ مارس سنة ١٨١٥ أن نابوليون
بو نابرت عدو العالم ومعكر صفو السلام وراحة الشعوب، ووعدوا بأن
يساعدوا ملك فرنسا البوربون وكافة الحكومات الأخرى (الرجعية)
ضده، وتعهدوا بالمحافظة على ما اختط من حدود ونظم بأورربا، وزعموا
أنها رسمت بكل حكمة ودقة وعدل — وهذا كما رأينا مما يشك فيه كثير —
ضد أي اعتداء، ولم يكتف قيصر روسيا بالتحالف للمحافظة على التوازن
السياسي أو بالحرى لتثبيت أقدام الرجعية التي رجعت بالعالم القهقري
وبضره صفحا بتعاليم الثورة الفرنسية، بل لجأ لروحانيات الكنيسة لتقرير
الحلف. وبدلاً من وضع قواعد السلام على أساس استشارة الشعوب
وتحت شمس الحرية الساطعة عاد إلى الأساليب الدينية القديمة بغموضها
وطرقها الملتوية ووسطها المعتم المغمم بالتردد والضعف، ورأى في اعتباره
أن هذا يقوي جبهة الملوك ويشد أزر تحالفهم ضد احتمال عودة تعاليم الثورة
الفرنسية إلى البروز واحتمال استيقاظ الشعوب المحكومة بتيجان أجنبية عنها
شديدة البطش والقسوة ومطالبها بحرياتها. فنادى «بحلف ديني مقدس»
ضم ملك بروسيا وإمبراطور النمسا والمجر وانضم إلى الحلف أيضاً فيما بعد
«لويس الثامن عشر»، البوربون ملك فرنسا وصنيعة مؤتمر فينا. أما إنجلترا

البروتستنتية فرفضت الانضمام إلى هذا الحلف الممزوج بالروح الدينية لتعارضه مع مصالحها . وقد أعلن الحلف للعالم ، عزم المتعاقدين القوى على ألا يتخذوا لسياستهم وتسيير شئونهم وحل مشكلاتهم إلا قواعد الدين المسيحي ، وأنهم يتبعون هذه الخطة لأنهم يعتبرون أنفسهم تدوين من العناية الربانية لمباشرة الحكم ، ويعدون أنفسهم أسرة واحدة رغم أنهم يحكمون بلدان متعددة ويتبنون عروشا متفرقة ، وهذا الحلف كما هو ظاهر من شرحه بميثاق ديني ربما كانت غايته سامية ولكن الغريب فيه أن أقطابه تصرفوا بغير معرفة الكنيسة أو استشاراتها وخارجاً عن حدود اختصاصها وسلطانها ، ووقعه اثنان من الخارجين عليها ملك بروسيا البروتستنتي وقصر روسيا « المير وطيقي » بل كان الباعث عليه كما رأينا القيصر الذي لا تعتبره الكنيسة الكاثوليكية مؤمناً بالمسيحية . قوى العقيدة الدينية . و انتهت المنة يوم لنادوليون وعادت الدول المتحالفة إلى تنظيم شئون أوروبا من جديد ، كما عادت تقرر في بنود سرية رغبتها الأكيدة فيما سبق أن اتفقت عليه بحافظة على التوازن السياسي في أوروبا على أساس رجعي ، وتفهام على الاجتماع في أوقات معينة للحفاظ على المصالح المشتركة واتخاذ ما يلائم الظروف للتمشي والطمأنينة ورفاهة الشعوب والمحافظة على السلام في أوروبا ، ورأس ولجنتون قائد جيوش الاحتلال في فرنسا ومؤتمر السفراء بباريس وكان قد تلقى تعليمات في أن الحلفاء على استعداد لتأييد عرش لويس الثامن عشر بالسلاح ضد أي ثورة أو اضطراب ، وهكذا تأيدت مخاوف الشعوب من

(*) انظر « العلاقات الدولية » لبرايمر ، صفحة ٢٤ و ٢٥

وانظر « الاتحاد دول ومشكلة الدول الصغرى » لما ريويت جزء واحد ، لندن ١٩٤٦
من صفحة ٣٩ إلى صفحة ٤٨

الحلف الرجعي، وزادت كراهية الشعب الفرنسي وغيره من الشعوب المتعطشة للحرية لهذا النظام الجامد الذي يعرقل سير الأمم نحو الديمقراطية ويمد الملكيات المطلقة بمبررات التدخل وبالأداة الفاتكة لمقاومة الحركات الوطنية والمطالبة بالدساتير وذلك باسم السلام والمحافظة على الطمأنينة في أوروبا ورفاهية شعوبها ، وقد نعت الوزير النمساوي مترنيخ وهو قطب الرجعية وروحها في مؤتمر فينا والسياسي المحرك لتحالف أوروبا ضد تحرير الشعوب وضد مبادئ الثورة وحقوق الإنسان هذا الحلف المقدس بأنه شيء أجوف يعبر عن لا شيء ، وذلك لتفضيله الحلف السياسي الأول عليه ولأنه رأى فيه كشفاً عن دسائس الرجعية المقتمة ، ولكن ألا يحق هذا التعت أيضاً على تحالف كبريات الدول في سبيل مصالحها ضد الشعوب الناهضة والحريات ؟ .

وختام القول نستخلص من الاستعراض السابق لنشاط الشعوب السياسي الدولي منذ العصور السحيقة أن ثمة تكويناً ونمواً مطرداً لقانون متفق عليه صراحة أو ضمناً لمعاملات الدول في الميدان السياسي وتحديد علاقاتها حتى لا تنطفي الاطماع ويطنى الشرويزج بها في نزاع مسلح تضحياته لاشك جسام وتنتائج وخيمة على كل من المهزم والمتنصر، لاسباب في عصرنا الحديث حيث تقاوم تلك الأسلحة بالبشر وتدمرها معالم المدنية .

والظاهرة الثالثة في قيام كتل شاذة متراصة من الدول والتكتلات والجيئات بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد بدأ يتقلص ظل مجموعة الدول الكبرى منذ الحرب العالمية الأولى ، وكانت هذه المجموعة وهي توجه السياسة الأوروبية أي العالمية مكونة من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ،

وكانت بمثابة مجلس إدارة للشركة السياسية الاستعمارية العالمية التي تضم اصقاع العالم بشعوبه ومناجم ثروته ، ويستعمل مجلس الادارة الدائم هذه المؤسسة الكبرى لصالح الرؤوس البورجوازية العرضية الثراء والنفوذ ، وهو خليفة دول الحلف المقدس الذي سبق أن تكون وفق قرارات مؤتمر فينا ليفرض وصاية الدول العظمى على مختلف البلدان ويضمن حدوداً ثابتة واستقراراً سياسياً وثباتاً للمروش ورسوخاً للنظم يتفق مع جمود قرارات المؤتمر والعقيدة السياسية لأعضاء الحلف الذين قاموا بعمليات الرقابة العسكرية إلى حد التدخل في شئون البلدان الداخلية وقمع الثورات القومية تنفيذاً لسياسة الحلف ، وزالت بالحرب العالمية الأولى امبراطورية النمسا والمجر وضعف شأن ألمانيا مؤقتاً وتبوءت الولايات المتحدة الأمريكية مكاناً مرموقاً في السياسة الدولية وقد تحولت من دولة مدينة لأوروبا قبل الحرب إلى دول دائنة منتصرة بل هي العامل الاساسى في تحقيق النصر على امبراطوريات الوسط ، وترحرت عن سياسة العزلة للحصول على ديونها التي اقترضتها لأوروبا ولتنقية الجو السياسى الدولى حتى يستطيع المدين أن يبنى بتعهداته نحوها ، إلى أن صارت اليوم توجه وتجهك في السياسة العالمية .

وترتب على الحرب العالمية الأولى استنزاف قوى الدول الكبرى المتجاربة في العالم القديم وانهاك صناعاتها ونضوب معين ادخارها وتمعد مشكلاتها ، وكانت هذه العوامل بالإضافة إلى جراح الحرب العالمية الثانية العميقة معجلة في تقهرها إلى الصفوف الخلفية بعد الحرب في السباق الدولى وقد بلغ منها الهزال مبلغاً كبيراً وفقدت مرتبتها الممتازة في الانتاج والصناعة ، وتقدمت إلى الصفوف الأمامية دول الكتلة الكبرى وفي

طلعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وهما دولتان لايزال إنتاجهما في شبابه وعنفوانه وهو قابل للصعود المطرد والتقدم على أسس من العلم الحديث ، فضلا عن اتساع إيجالهما الحيوى وضخامة عدد سكان الوطن الأم ، مما لا يتوفر في الامبراطوريات الغربية كبريطانيا العظمى وفرنسا ، فالجزر البريطانية وحدها وهى الوطن إلاأم تتضمنان في جنب الكتلتين السالفتين وهى ليست كبيرة عزيزة الجانب إلا يبلدان الكومنولث وقد انسلخت هذه تدريجياً وعلى الأقل من الناحية العملية عنها وليس في صميم الجسد الانجليزى ، وفرنسا كبيرة من الناحية النظرية بما تدعيه من حقوق لها خارج حدود الوطن ، ولكن دون قوة الكتلتين السالفتين بمراحل بارزتها الفرنسية في أوروبا لحسب .

وزى الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي يكونان المسكرين البارزين اللذين يستطيعان الاضطلاع باعباء حرب حديثة لعالم اليوم ، وهما يأويان إلى أعطافها سائر الدول التى كان لها شأنها في الميدان الدولى ومن دونها ، ويتحول العالم الحديث إلى جهتين جبارتين يبرز خطرهما في الحرب الباردة القائمة اليوم . والولايات المتحدة وفي صفها الدول التى أخنت بالنظام الديموقراطى البورجوازي القائم على الحرية السياسية وحقوق الانسان والملكية الفردية ، والاتحاد السوفيتي وفي صفها دول ماوراء الستار الحديدى وبمجموعات من الجمهوريات التى جنحت نحو النظام الاشتراكي للدولة في أوروبا وآسيا القائم على العقيدة الاقتصادية السياسية وحكم الهال والملكية الجماعية . وترتكز الأولى دولياً على طائفة من الاحلاف وعلى نظام جامعة الدول الأمريكية ، وترتكز الثانية على أحلاف أخرى تضم إليها الدول التى دانت لمبادئها الانتاجية والعالية والصناعية ، ولذا سلطنا ببقايا نظام الدول العظمى فلا نجد اليوم

من قلوله الا حق الاعتراض للدول الخمس الكبار في مجلس الامن على القرارات التي لا تريد تنفيذها وتعزم ايقاف مفعولها وتبخرها لتسقط صريمة المصلحة السياسية ، ويكفي اعتراض دولة لتحقيق هذه الغاية ، وهي : الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا وانجلترا والصين ، والاخيرة ليست حتى يومنا هذا حين القارة الاسيوية بمثابة الملايين من سكانها بل هي شبح حكومة شانج كاي تشيك التي انتقلت بعد هزيمتها على يد جيوش الصين الحمراء من أرض الوطن الاصل الى جزيرة فرموزا .

ونرى نظام التكتل هذا الذي يسير في طريقة عالم اليوم يتمثل أيضا في دول جديدة قبة قامت من كبوتها وتحورت من قيود القوضى والفساد أو استقلت واتخذت مكانها اللامق تحت الشمس ، وفي مقدمتها الصين الشيوعية وتبلغ خمس سكان العالم والمند وتبلغ سدس أهل الأرض ، كما يؤيد اتجاه التكتل هذا شتى المنظمات الاقليمية أو محاولات انشاء اتحاد من عدة دول للدفاع عن مصالحها المشتركة ومكافحة منها لاستعادة ماض والحفاظ على بقايا تسلط اقتصادي وسياسة تحكم أوشكت شمها على الغروب ، مثال ذلك اتحاد دول الجامعة الامريكية واتحاد دول الجامعة العربية وبعض نظم التكتل بين دول أقصى آسيا ، والهدف مجابهة الازمات كالنيان المرصوص والدفاع عن المصالح المشتركة ، والاتحاد الأوروبي وهذه محاولة البقاء على مكانه أوروبا التي أخذت في الانحدار وأذن عودها بالذبول .

خلاصة

حقيقة إنه كما رأينا لا يزال القانون الدولي باتفاقاته ومعاهداته وما يتبعها من عرف دولي في طور الطفولة الأولى ، أومع التجاوز في التعبير على الفطرة ، ولا يشبه بحال سائر القوانين التي يسلط الشارع فيها على المخالف العقوبات الفعالة الزاجرة ، إلا أن رغبات الشعوب الملحة وأمان الحكومات بل وحاجات المدنية تتطلب بلا إبطاء السير بخطى حثيثة نحو تدعيم القانون تدعياً يؤدي إلى نبذ الحرب وإقرار السلام وحقن دماء البشرية وقد سالت مدراراً في أقل من جيل لأطباع استعمارية بعيدة عن الإنسانية .

وفيا لى موجز للتطور الملحوظ في العلاقات السياسية الدولية منذ القدم وصلاتها بالقانون الدولي حتى بدء قرننا الحالى مع دراسة مقارنة كلما تتطلب الامر ذلك ، وهذا الموجز ركز لما سبق بيانه وشرحه :-

(١) سواء أكان القانون الدولي هو ذلك القانون الذى ينظم علاقات الدول كشخصيات معنوية بعضها ببعض ويحدد حقوقها وواجباتها فى الميدان الدولي أم كان القانون الذى ينظم معاملات كل مجموعات من الأفراد يعيشون سوياً فى كنف نظام يتبعونه فى ظلال مجموعتهم مع مجموعة أخرى

(*) انظر « العلاقات الدولية » لبرايس ، من صفحة ١ إلى صفحة ٨ .

وانظر (القانون الدولي العام) لبيلى ، من صفحة ٢٥ إلى صفحة ٣٣ .

من الأفراد ولها هي الأخرى نظامها كذلك دون إقرار بأن هناك شخصيات معنوية للدول فلا شك أنه يهدف إلى غرض واحد هو التخلص من حالة الفوضى في المحيط الدولي ، حتى تأمن الدول أو المجموعات الدولية العثار والاصطدام بعضها ببعض في نزاع مسلح، تبعاً لغرض الحالة وخطو الميدان من أى نظام كان يحض على التفاهم والوثام . وكأ رأينا فنجد العصور القديمة في عهد الوثنية كانت الشعوب المتنازعة تلجأ إلى الآلهة عن طريق الكهنة لتستشيرها في استمرار الحرب أو عقد الصلح وفي تخير الوقت المناسب للضربة الحاسمة أو للتصافح والتصافى ، كما كانت تضرع لآلهة الخير حتى تمدها بقوة من عندها ضد عدو جبار . وإن في إرتكاز أهل بابل وأشور وقدماء المصريين وسكان اليونان القديمة وأثينا وروما على عنصر من الخيال معنوى أكثر منه مادى ملموس لترجيح كفة الخير على الشر وتدعيم السلام دليلاً واضحاً على رغبة الناس منذ العصور السحيقة فى أن يعيشوا فى ظلال نظام دولى يقيم شر التنازع والتقاتل ويرسم لهم خطة معاملاتهم كمجموعات وكتل مختلفة ودول مستقلة (٥) .

(٢) إن نشأة الامبراطورية الرومانية القديمة ، ثم تثبيت قلمها فى حوض البحر الأبيض المتوسط هو العالم المتدين المعروف قديماً بوامتداد سلطاتها إلى ما وراء الفرات والدانوب والاطلانطيق وازدهارها ، وبقامها قروناً عديدة فى ظل طابعها الروحى الخاص بها الذى يتلخص فى ضم شعوب عديدة إليها تنفياً لظلال روما الوارفة وتنعم بتقلمها مع احتفاظها بقوانينها

(٥) انظر (العلاقات الدولية) لبريس ، من صفحة ١ الى ٨
وانظر (القانون الدولى العام) لسيل ، من صفحة ٢٥ الى ٣٥

المحلية وعاداتها أى بشيء من الاستقلال المحلى يراعى فيه تنظيم علاقاتها مع الوطن الأم - أن كافة هذه العوامل أدت الى قيام ما يسمى بالسلام الرومانى . وهو كما سبق شرحه يهدف الى نشر نوع من الوثام والطمأنينة تنعم بهما الشعوب الداخلة ضمن نطاق النفوذ الرومانى أى التى فى كنف المتبوع والسيد والى وضع قواعد لعلاقات مصر وقرطاجة وأيبيريا ومقدونيا وسوريا الخ . بروما مع احتفاظها بشيء من الاستقلال المحلى المحدود . وبعد انهيار السلام الرومانى وقيام القوضى على النظام لقرون عديدة لاسيما فى أوائل عهد المسيحية ، أدت مركزية السلطة الروحية فى يد البابا بروما وخضوع الأمراء الأباطرة له فى العصور الوسطى وشدة تدبير الرعايا المسيحيين وإيمانهم بأنه لا يخطئ . وكذا بحقه الذى لا ينازع فى حرمانهم من عطف الكنيسة وفى إصدار رسائل الصفح والغفران كما يشاء مع قصر يد الملوك والأمراء وضعف سلطانهم على الرعايا - أدت هذه العوامل إلى سيادة السلام المسيحى وقيام قواعد معنوية لربط الأمراء بعضهم ببعض وإخضاع جنود أطماعهم ومحاولة إيقاف الملوك الذين يعمدون إلى الاعتداء والفتك عند حد ، وفى كلتا الحالتين وهما : السلام الرومانى والسلام المسيحى تمشى القانون الدولى وكان قوة معنوية مع الأمر الواقع ، ولم يتخذ شكلا واضحا مرسوماً نحو سيادته العالمية ونشر أجنته العريضة على العالم المتمدين المعروف حينذاك ، ولا عجب فى ذلك فأوروبا كانت تسودها القوضى وكان الملوك والأمراء فى عراك ومشاحنات مستمرة .

(٣) رغم ما أشرنا إليه أن القانون الدولى فى عهد الوثنية والمسيحية لم يظهر بصورة منتظمة بارزة ولم يلبس ثوبه القشيب الذى تشكل بموجبه المعاملات السياسية الدولية وعلاقات الحرب والسلام ، فقد نشأ عرف

سياسى دولى نتيجة حاجات الشعوب الملحة إلى تبادل التجارة وإلى الوقوف
فى وجه المعتدى لئلا يدرى الاعتداء وإلى جعل الحروب أقل قسوة وفتكا وإلى
القضاء ما أمكن على أسباب سوء التفاهم السياسى ونسيان الأحقاد وآلام
الحروب وبه العلاقات السياسية الدولية من جديد بعد إلقاء السلاح على
أساس من الود والوفاق وعدم كبت الأحقاد وكتمان الحفاظ لإبرازها فى
صور ذميمة بشعة فيما بعد، بل وإلى إكرام وفود الضيوف من الملوك
والأمراء ومنذويهم الأجناب وإلى توطيد علاقات حسن الجوار. وقد
استقر العرف السياسى الدولى مع مرور العصور والأجيال وأصبح قضية
مسلمة بها لا تختلف فيها شعوب العالم المتمدين أخلاقا يذكر، وأضيف
إليه ما اتفقت عليه الدول فى تعاقدها لتدعيم السلام وإقرار سياسة حسن
الجوار وتنظيم معاملاتها التجارية والاقتصادية الخ...، ورأينا منذ القدم
قيام عرف دولى لإكرام مبعوثى الملوك والأباطرة ولتبادل البعثات
السياسية والهدايا بين العواهل ولتقد أواصر الود بينهم، ولا تنسى هذه
المناسبة تبادل الهدايا بين أمير المؤمنين هارون الرشيد والإمبراطور
المسيحى شارلمان، وكذا تبادل الود بين خليفة المسلمين وسلطان العثمانيين
سليمان القانونى وملك فرنسا الكاثولىكى «فرنسوا الأول»، وعقدتهما
معاهدة التحالف والود المسماة بمعاهدة «لافوريه» *La Foret* سنة ١٥٣٥.
ورأينا أيضاً تسليم الشعوب المتمدينة المحاربة بوجوب حسن معاملة الأسرى
والجرى من العدو، وإعطاء عهد الأمان للفاوضين فى مروزهم بخطوط
النار إلى معسكرات المقاتل المنتصر، وكمن مرات أكرم ملوك المسلمين
وقادة رؤوس الصليبيين القادمين إلى خيام صلاح الدين وغيره من عظماء
الإسلام بعد خيبة أمل الصليبيين وانتصار الإسلام.

(٤) ظل القانون الدولى يتأرجح بين السراب والحقيقة ، فلا يمكن القول بأن العالم المتمدين ! جهل جهلاً مطبقاً المعاملات الإنسانية السامية للنهزم ولشعوب البلدان المفتوحة أو أعرض إغراضاً تاماً عن الوفاء بالتمهيدات الدولية أو التمسك بالعرف الدولى والمعاملات السياسية السمحاء ، كما لا يمكن القول إلا إذا شئنا التجنى على الحقيقة بأن الحكومات رغبته رغبة حقه فى حياة السلم وحسن التفاهم بين مختلف الدول ووضع أسس قوية لتنظيم المعاملات السياسية الدولية . فظل القانون الدولى دون تبويب أو ترتيب وتنظيم واضح محكم لقواعده ، ودون قوة رادعة وسلطة منفذة تخشى بأسها الحكومات المعتدية وتعلم يقيناً أنها فى حالة هجومها المفاجئ ، على جار لم يتأهب للدفاع ولم يعد عدته لدرء الغزوات والكوارث سوف تجازى بأشد الجواز ، وسوف تقف فى وجهها قوى من العدل والقانون لها جيوشها وأساطيلها وعتاؤها الحربى لنضع حداً للاعتداء وتحافظ على استقلال الشعوب الصغيرة التى تريد أن تحيا حياة أية تحت شمس الحرية ، كما سوف تصب عليها جام غضبها وتسقيها من قس الكأس المريرة التى أرادت أن تذيق الغير سماً الزعاف . وبينما انتقلت الجماعات المتمدينة التى تعيش فى كنف نظام الدولة ليحيا الأفراد فيها حياة تبادل المنافع وليرفها عن أنفسهم ويحققوا حاجاتهم بأسهل وأخصر الوسائل فزدهر المدنية ويطرد تقدما شأنها شأن الفلك السيار الذى لا يمكن إيقاف سيره ، وعجلة الزمن الأزلية التى تدور دوراتها باستمرار - بينما انتقلت هذه الجماعات إلى الحياة القانونية المكتملة النمو موضعياً بقيام طائفة من القوانين الخاصة والعامة ، ورامها قوة تنفيذية ترسم للأفراد خط السير فى علاقاتهم بعضهم ببعض وكذا فى علاقاتهم بالدولة ، رادعة تضرب على أيدي المعتدين العاصين بالقوانين ،

ظلت الدول أو الجماعات في المحيط السياسي الدولي نجا حياة شديدة بحياة
الفوضى، هي أقرب إلى حياة الممجية والقوة الوحشية في الإحراش منها
إلى حياة المدنية والنظام. ولكن هذه الحياة الممجية أخذت تسير بخطى
بطيئة نحو النظام الدولي وتحديد حقوق وواجبات الدول في العالم السياسي
الدولي، وما يجب أن تنسج على منواله لتعيش في سلام ووعام. وكيف
تتكرم حقوق جاراتها لكي تحترم الجارات حقوقها، وكان محور النظام
الدولي كما رأينا من الناحية العملية إذا صرفنا النظر عن تفصيلات مشروعات
المفكرين لوضع أسس السلام أمثال الأب « سان بيير » و« لينتز »، وهو
تكوين كتلة أو مجموعة من الدول الكبرى تضم إليها بعض الدول المتوسطة
التي ترغب في التعاون معها، وتكون بمثابة مجلس أوروبي أو بوليس أو
هيئة فعالة للعمل جهد الطاقة على المحافظة على الحدود القائمة بين الدول
وجعل كميات الدول العظمى في توازن مستمر لا ترجح كفة على أخرى من
ناحية المساحة والموارد الاقتصادية، والسكان والقوى الحربية، حتى لا يؤدي
رجحانها إلى ابتلاع جاراتها لها كإفعل « نابوليون بونابارت » الذي كانت جل
أمنيته أن ينشئ اتحاداً من دول أوروبا في ظل فرنسا وفي كنف سلطانها.
وكانت سياسة توازن القوى هذه هي الروح المحركة لمؤتمر فينا ومعهاداته
للمتابعة سنة ١٨١٤ - سنة ١٨١٥ وللمؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وللحلفاء
الأوروبية السرية منها والعلنية لتوزيع مناطق النفوذ وإنشاء الجبهات محاذة
على السلام، وأخيراً لمعاهدة فرساي سنة ١٩١٩. ولكن سياسة توازن
القوى تجعل من القانون الدولي والاتفاقات الدولية والعرف سلاخاً يحد
تستخدمه الدول كما رأينا للحد من الاعتداء وتقرير النظام القائم، كما قد
تتخذ لتحقيق أطماعها في توزيع الثنائيم والأسلاك وكسر شوكة الخصم
حتى تأمن سيطرته وتصدره الموائد السياسية والمؤتمرات الدولية، كما حدث

في تقسيم بولاندا الباسلة في مؤتمر فينا واستمرار تقسيم أطراف الامبراطورية العثمانية لصالح كل من العنصر الصقلي وامبراطورية النمسا والمجر طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ووقوف إنجلترا في وجه نابليون لكي لا يفتنه اتحاداً من الدول الأوروبية يقضي على الامبراطورية البريطانية في أوروبا وفيما وراء البحار، وكذا وقوفها في وجه الاتساع الروسي القيصري وكذا الاتساع الجرمانى فيما بعد . وأخيراً فما لاشك فيه لا تستطيع سياسة توازن القوى أن تدرأ حروب الاعتداء والتوسع مهما أوتيت من حذر وبعد نظر ، ودلت على ذلك الحروب الموضعية طوال القرن الماضى وكذا الحربان العالميتان الأخيرتان .

(هـ) تصدعت العلاقات الدولية المرة تلو الأخرى على مر العصور تبعاً لتصادم السیادات بدلاً من عیشها فى سلام فى ظل سيادة دولية جماعية ، وبذلك الدول للجهود باستمرار لترميم هذا التصدع وخاصة فى العصور الحديثة من مؤتمر فينا إلى فرسايل فدمبرتون أو كس فقيام الأمم المتحدة ، واتخذت من اضطراب العلاقات وحمى صلات الدول بعضها ببعض عظمات وتحارب تعالج فى ضوئها الموقف الدولى حتى لا تتكرر المأساة ويزلق العالم مرة أخرى فى الحرب، ورسمت نظماً لعلاقات الدول وقواعد السلام، وخطت الحدود فى مؤتمر فينا و صلح باريس بعد حرب القرم ثم فى صلح فرسايل ، كما بذلت محاولات لاقامة نظام عدالة دولية وهيئة قضاء تلجأ إليها الدول المتنازعة وتسلم بحكمها وتقضى الاتجاء إلى القوة للفصل فى النزاع ، وصار هذا القضاء فى طريق صعب عقوق بالاشواك من آخر القرن الماضى حتى قيام محكمة العدل الدولية التى نشأت بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وتضاعف الخطر الذى يهدد العالم تبعاً لتشابك مصالح الدول

وزايد أسباب إحتكاكها مع شدة فتك الأسلحة الحديثة وفي مقدمتها القنابل الذرية والهيدروجينية التي تهدد العالم بالفتن. ، ووقف القانون الدول وقضاؤه مكتوف اليدين ازاء المنازعات الدولية تبعاً لانه لا يحكم على قوة تنفيذية اسوة بالقانون الداخلي للدولة يمكن استخدامها لاجبار المعتدى على تنفيذ قرار مجلس الأمن أو حكم القضاء الدولي أو الزول عند توصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، غير أن القوة التنفيذية في المجال الدولي قد تكون جسيمة الخطر اذ قد تجر إلى اتساع رقعة النزاع وامتداد الحرب ، ويلوح أن الأمل في نجاح فكرة الأمن الدولي وبند الحرب وبسط نظام سلام دائم على العالم رهين قوة الرأي العام العالمي بوعيه السياسي وبثأثيره الساحر لا يقف المنازعات المسلحة ولإنقاذ العالم من ويلات الحروب .

(٦) اتجه نظام الأسرة الدولية في عصورنا الحديثة نحو قيام دول راسخة الأسس تبعاً لاتساع مساحتها وكبر عدد سكانها ، وعاشت في هذه الأسرة في ظل توازن القوى ، وتقدمت الصفوف امبراطوريات عريضة الثراء والسلطان في مقدمتها الامبراطورية البريطانية والامبراطورية الفرنسية ، وتباورت الدول الكبرى في مجموعة أطلق عليها مجموعة الدول العظمى حتى قيام الحرب العالمية الأولى وهي : الامبراطورية البريطانية أو بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في شبابها الأول مدينة لآوروبا ، ثم بقيام الحرب العالمية الأولى ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في صف الحلفاء رجحت كفة هذه الحرب لصالح الحلفاء وانهمزت امبراطوريات الوسط، وصارت الولايات المتحدة

الأمريكية دائنه لأوروبا ، وأخذ نجم هذه وسلطانها في الافول بينما أخذ نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الميدان السياسي في القو والانتساع ، وزال من مجموعة الدول العظمى النمسا كما ركذ سلطان المانيا مؤقنا بهزيمتها . ومجموعة الدول العظمى هذه امتداد لوحاية الدول الكبرى وفق سياسة مؤتمر فينا والحلف المقدس على السياسة الأوروبية وتثبيت الحدود ورقابتها للدول المتوسطة والصغرى لصالح الدول العظمى ، وبقيام الحرب العالمية الثانية واستنزاف دماء وأموال أوروبا فقد الاحتياطي وضعفت الدول العظمى وتقلص ظلها بمقارنتها بالكتلتين الجبارتين الناشئتين في عالمنا الحالي وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فأتتاجهما في نمو مستمر ومجاهلما الحيوى فسيح ومعينهما فى الرجال لا ينضب ، ولم يعد من ظل للدول العظمى إلا حق الاعتراض للخمس الكبار فى مجلس الامن ، ويمكنها بواسطته نظريا اتخاذ أى قرار لا يتفق ومصلحة لإحدى هذه الدول بالاعتراض عليه ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإنجلترا وفرنسا والصين الوطنية ، ويضاف إلى الحياة النبوية القائمة اليوم على نظام الماردين الجبارين المذكورين قيام نظام تكتل بروجه عام ببناء صرح الدولة الحديثة وفقه كما رأينا فى الصين الشيوعية الحالية ووحدتها ومعينها من الرجال نحو خمس العالم والمند وعدد أهلها نحو سدس العالم ، وفضلا عن هذا فأن الدول تنحرف دفاعا عن مصالحها المشتركة وتمسكا بمكائنها فى الميدان الدولى إلى الانضواء تحت لواء جامعات منها مثال ذلك جامعة الدول الامريكية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي .

البحث الثالث

سياسة الحوافز والمصلح المشتركة ومجموعة الدول العظمى والسلام السليخ

أهم مراجع البحث الثالث

- « التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة » لشارل سينيوبوس . جزءان . باريس ١٩٢٤-١٩٣١
- « *Histoire politique de l'Europe Contemporaine* » par Charles Seignobos, 2 vols Paris 1924-1931.
- « تاريخ مقارن لشعوب أوروبا » لشارل سينيوبوس . جزء واحد . باريس ١٩٣٨
- « *Essai d'une Histoire Comparée des Peuples de l'Europe* » par Charles Seignobos, 1 vol Paris 1938.
- « تاريخ المدنية المعاصرة » لشارل سينيوبوس . جزء واحد ، باريس ١٩٠٣
- « *Histoire de la Civilisation Contemporaine* » par Ch. Seignobos 1 vol, Paris 1908
- « التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة » لشارل سينيوبوس . جزء واحد . باريس ١٩٢١
- « *Histoire Politique de l'Europe Contemporaine* » par Ch. Seignobos, 1 vol, Paris 1921.
- « تاريخ أوروبا » لشارل سينيوبوس . جزء واحد . باريس ١٩٣٤
- « *Histoire de l'Europe* » par Ch. Seignobos, 1 vol, Paris 1934
- « تاريخ صادق للشعب الفرنسي » لشارل سينيوبوس . جزء واحد . باريس ١٩٣٣
- « *Histoire Sincère de la Nation Française* » par Ch. Seignobos, 1 vol, Paris 1933.
- « مجلة القوميات والحركات الحرة من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٣ » لـ جورج ويل
- جزء واحد . باريس ١٩٣٠
- « *L'Eveil des Nationalités et le Mouvement Liberal 1815-1848* » par Georges Weill, 1 vol, Paris 1930.

«الديمقريات والرأسمالية من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٦٠» لنارل . ه . بوتام ،
جزء واحد . باريس ١٩٤١

«Democraties et Capitalisme 1848-1860» par Charles H. Ponthas,
1 vol, Paris 1941.

«من نظام الحريات إلى نظام الاستعمار من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٧٨» لهنري هوزير
وجان موران ويبي يناريتس . جزء واحد . باريس ١٩٢٩

«Du Libéralisme à l'Empérialisme » par Henri Hauser, Jean
Maurain et Pierre Benaerets 1 vol, Paris 1989.

« الأزمة الأوروبية من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٤ والحرب الكبرى » لبيير
رينوفين . جزء واحد . باريس ١٩٢٩

« La Crise Européenne 1904 - 1914 et La Grande Guerre »
par Pierre Renouvin, 1 vol, Paris 1989.

« السلام للطح ١٨٧١ - ١٩١٤ » لرابود ، جزء واحد . باريس ١٩٤٥

« La Paix Armée 1871-1914 » par A. Roubaud, 1 vol Paris
1945.

« نظريات وخلفاء في القانون الدولي العام » لنيفير . جزء واحد . باريس ١٩٥٢

« Theories et Réalités en Droit International » par Vlisscher, 1 vol
Paris 1953.

« التاريخ السياسي » لدروز ودوروزيل . جزءان . باريس ٥٢ - ١٩٥٢

« Histoire Diplomatique, » par Droz et Duroselle, 2 vols Paris
1952-53.

« التاريخ المعاصر » لانتول فرانس . ٤ أجزاء . باريس ١٩٢٦

« Histoire Contemporaine » par Anatole France 4 vols,
Paris 1926.

« تاريخ الدول العظمى من ١٩١٩ إلى ١٩٤٧ » لأكسم موزان . جزء واحد .

باريس ١٩٤٧

« Histoire des Grandes Puissances 1919-1947 » par Maxime
Maurin, 1 vol, Paris 1947.

« تاريخ الدبلوماسية لفرحات اشراف ورئاسة لاديه ميوتسكي » وترجم الى الفرنسية

ثلاثة أجزاء . باريس ١٩٤٦ . ١٩٤٧

« *Histoire de la Diplomatie* » publiée sous la direction du Prof. Vladimir Potiemkine et traduit en français, 3 vols, Paris 1946, 1947.

« مؤرخ في تاريخ السياسة الخارجية » لأميل بودجوا . ٤ أجزاء . باريس ١٩٢٧ .

١٩٢٩ . ١٩٢٨

« *Manuel Historique de Politique Etrangère* » par Emile Bourgeois, 4 vols, Paris 1927, 1928, 1929.

« تطور الشعوب الأوروبية من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٢١ » لهولاندروز . جزء

واحد لندن ١٩٢٦

« *The Development of the European Nations 1870-1921* » by Holland Rose, 1 vol, London 1926.

« تاريخ أوروبا » لفيشر . جزء واحد . لندن ١٩٤٠

« *A History of Europe* » by H. A. L. Fisher, 1 vol, London 1940

« أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين » لبرانت وتيبل وينسون . جزء واحد .

لندن ١٩٤٢

« *Europe in the 19 th & 20 th Centuries* » by A. T. Grant, H. W. V. Temperley & Lillian M. Penson, 1 vol, London 1942.

« العالم منذ سنة ١٩١٤ » للانعام . جزء واحد . لندن ١٩٤٨

« *The World Since 1914* » by Walter Consuelo Langsam, 1 vol London 1948.

« الاتحاد الدولي ومشكلة الدول الصغرى » لازيوت . جزء واحد . لندن ١٩٤٣

« *Federalism and the problem of the Small State* » by Sir B. A. R. Marriott, 1 vol London 1943.

« دراسات في الدبلوماسية وسلمان الدولة » لجوش . جزء واحد . لندن ١٩٤٣

« *Studies in Diplomacy and Statecraft* » by G. P. Gooch, 1 vol London 1943.

« تحليلات في قيود الدبلوماسية » لـ فيكتور ولسلي . جزء واحد . لندن ١٩٤٤

« *Diplomacy in Fetters* » by Sir Victor Wellesley, 1 vol, London 1944.

« القوميات في التاريخ والسياسة » لفردريك هيرتز . جزء واحد . لندن ١٩٤٤

« *Nationality in History and Politics* » by Frederick Hertz 1 vol. London 1944.

« التوازن التقليدي للقوى في أوروبا » جلوليك . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٥

« *Europe's Classical Balance of Power* » by Gulick, 1 vol, New York 1955.

المبحث الثالث

سياسة المحالفات والمصالح المشتركة ومجموعة الدول العظمى والسلام المسلح

السياسة الدولية بين الديمقراطية والرجعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر -
الأفكار المبرزة ونشأة الوحدة الرجعية لقانون العام وأثرها في السياسة الدولية في القرن
التاسع عشر - تطور القوميات والدول الأوروبية وروح التعاون العام في النصف الأخير
من القرن التاسع عشر .

خلاصة

السياسة الدولية بين الديمقراطية والرجعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

إن التحالف الذي أسفر عنه مؤتمر فيينا بين الدول العظمى وهي النمسا
وروسيا وبروسيا ثم فرنسا فيما بعد مع عدم اغفال إنجلترا كلها عن لها التمسك
بهذا التحالف دفاعاً عن مصالحها في القارة وخارجها يبدو في ظاهره أنه
يرمي إلى العمل على استقرار السلام وتوطيد أركانه ومنع المنازعات المسلحة
والحروب على أساس سياسية توازن القوى ويصغر في باطنه الخيلولة دون
تحرر الشعوب من ربقة الظلم والاستعباد ، واستمرار سيطرة التيجان على
الأراضي بمن يسكنون عليها بلا حساب ، والقضاء على ما تبقى من تعاليم
الثورة الفرنسية ، وضمان عدم عودة تعاليمها إلى الظهور ثانية ، ومهما قيل
دفاعاً عن رجال هذا الحلف : من أنهم كانوا شديدي الرغبة في نشر الطمأنينة
بين شعوب أوروبا ، وفي أن دأسكندر الأول ، قيصر روسيا ، وهو روح هذا
الحلف ، وقد هالته المذالجات المستمرة والحزائب التي عمت الممالك والامارات
بأوروبا ، يضاف إلى ذلك شدة تمسكه بإهدب الدين ، وإيمانه بالروحانيات
رغب حقاً في سلام دائم عن طريق رقابة الحلف على سياسة أوروبا ،
فملاشك فيه أن تصرفات زعماء الحلف وة ارات المؤتمرات المتتابعة التي
عقدتها ، وتقسيمه رقعة أوروبا وفق هوى ملوك الحلف كل ذلك لم يحقق

آمال الشعوب العطشى للتحرر من استبداد واستبداد السادة ، ولم يحل دون الحروب في مختلف أنحاء أوروبا . بل كل ما قام به الحلف عاجلا هو هدم إمبراطورية بونابارت وفرض الرقابة على الجيش الفرنسي بواسطة مؤتمر السفراء الذى قرر جعل مقره باستمرار باريس وتوزيع تيجان وبلدان مختلفة على شتى الأمراء والملوك المحسوبين على العوالم ، زعماء الحلف .

كانت زمرة « مترنيخ » رجعية حقا بكل ما تعنيه هذه العبارة من قسوة علاوة على ضيق محيط تفكيرها واستنهاى المستقبل . ولقد خطا الخطوة الأولى إمبراطور متضارب الخلق مبلبل الفكر كثير الشكوك ، على ذكائه وتمصبه للمسيحية ، شديد التأثر بالصلوات الشخصية ، تغيير اتجاهاته السياسية العامة بتغير مستشاريه ، غناه مريه « فردريك سيزار دى لا هارب » *Frédéric César de la Harpe* السويسرى أحد تلاميذ (روسو) على مبادئه .
اليقوبين *Jacobinisme* الحريقة المتطرفة . وكان شديد الرغبة فى أن يكفر بشخصه عن جريمة قتل أخيه القيصر « بولس » فى سنة ١٨٠١ ، ولم يستطع أن يطرد من ضميره المتألم إشاعة المؤامرة والجرم الذى اشترك فيه . واتهم المحيطون بالقيصر وفى مقدمتهم ياوره الأمير « أدام كزار توروسكى » *Adam Czartoryski* البولونى وكذا البارونة « كروذر » *Kridencer* فرصة شخصيته المتضاربة هذه كي يؤثروا على القيصر فى ضرورة مراعاة تعاليم المسيحية فى العلاقات الدبلوماسية . وهكذا بذروا الحب الذى أثمر الحلف المقدس ، وحقاً تعهد الملوك والأشراف بذوره بالعناية حتى نما . فى سنة ١٨٠٤ بينما كان القيصر يفاوض سائر ملوك أوروبا لكسر شوكة نابليون بونابارت ، خصوصاً ملك الإنكليز ، أوفد مستشاره الخاص « نوفيلتسوف » *Noviltsov* ليعرض على « بيت » *Pitt* رئيس وزراء إنجلترا وكانت أعدي أعداء

الامبراطورية ووزير الخارجية اللورد « هاروفي » Lord Harrowby مقترحاته، وكانت أمانه لا تتضمن الحد من اتساع فرنسا ووضعها في حدودها الطبيعية لحسب بل أيضاً تنظيم قواعد السلام للمستقبل في أوروبا على أسس دائمة قوية وكذا منح بعض البلدان مزايا الحياد وضمان حدودها، وأنه يجب ألا تقوم حرب ما بين طرفين متنازعين إلا بعد استنفاد طرف ثالث كافة طرق الوساطة والتحكيم، وإلا بعد بذل الجهود الجدية لازالة أسباب الخلاف. وقد أعلن مبعوث القيصر لمضيفه أن هذه المبادئ هي أعز أمانى سيده، وأنه شديد الرغبة في إنشاء دعائم السلام العام، وتكوين جامعة لمختلف دول أوروبا القوية على أساس قانون دولى جسدى هو ملاذ الشعوب، يتعرض من يخرق قواعده للعقوبات توقعها عليه بمجموعة الدول الكبرى الداخلة في الهيئة المشار إليها. ولقد أشار ملك انجلترا في خطبة العرش في ١٥ يناير سنة ١٨٠٥ إلى مشروع القيصر وجهوده بروح العناية والاهتمام، وأرسل « ديت » رداً على مذكرة القيصر مذكرة مفعمة بالصدافة، ووضع فيها المقترحات موضع اعتبار الملك وحكومته، ويتناول بالبحث فيها تفصيلاً الشروط الأساسية للسلام المقبل، وأيد « وجوب عقد معاهدة شاملة بعد انتهاء الحروب مع نابوليون تضمن بموجها كل من الدول المتعاقدة أملاك الأخرى. وتعتبر أساس القانون العام، وتساهم بقوة وحزم في قمع كل ما يهدد السلامة الاجتماعية والراحة في المستقبل، وهي قبل كل شيء ضمان مشترك موجه ضد كافة المشروعات الخاصة بالتوسع على غرار تلك التي جرت التنبكات على أوروبا منذ مصيبة (هكذا) قيام الثورة الفرنسية » (*)

(*) أظن « الاتحاد الدول ومشكلة الدول الصغرى » لاديرت، جزء واحد، ولندن

أما مترینخ فكان هو الآخر رجعيًا من طراز مختلف عن طراز
سائر الرجعيين من معاصريه، ينطبق عليه وصف «ماكيافلي» *Machiavelli*
لما يجب أن يكون عليه الحاكم من «أن يكون في مكر الثعلب وخبثه وفي بطش
الأسد وبأسه» مع شدة كراهيته للشعب وإهماله لشؤونه وعمله على الحيلولة
دون نفسه نسيم الحرية. وقد لخص مترینخ بعد عقد الحلف المقدس ما يجب
أن يكون عليه القانون العام في عباراته المشهورة «أساس السياسة الخارجية
الحديثة يجب أن يكون في الراحة لحسب» ثم يقول وصفًا لما تعينه الراحة
«يتعذر التفكير في الإصلاح في جو يسوده تضارب الشهوات والأغراض،
والحكمة تقضى بأنه في مثل هذه الظروف يجب الصمود والتمسك بالحالة
القائمة» ويقول أيضاً ضد تحرير الشعوب وحرية الرأي «إن فكرة تحرير
الشعوب فكرة مبنية على السخف» و«حرية الصحافة وباء لم يك معروفًا
للعالم قبل النصف الأخير من القرن الثامن عشر» وفي كراهيته للطبقات
المستغنية يقول «إن الشعب يخشى الحركات والانتقالات وإن الطبقات مبعث
الاضطرابات والشغب هي: الرجال المشتغلون بالشئون الاقتصادية وموظفو
الحكومة، ورجال العلم، والمحامون والمعلون، وكل من له علاقة بالثقافة
العامة» وصرخاتهم المتفق عليها فيما بينهم - هي الدستور - ويعني بهذا التغيير
والشغب «د على أساس المحافظة على القديم ومحاربة روح التقدم قامت سياسة
مترینخ التي تغذى بها الحلف وسيرت دفته سيراً مضطرباً، كما أدت إلى
انهياره سريعاً.

(*) أنظر (تاريخ أوروبا) لبيجنوبوس، جزء واحد، باريس ١٩٣٤، من
صفحة ٦٧ إلى ٧٠.

ولقد كانت النفوس في أواخر عهد الامبراطورية الفرنسية الأولى ترغب في السلام الحقيقي بعد حروب استنزفت الدماء والأموال، ولكن روح الرجعية التي تعد الوعود للحروب مستقبلية، لم تعمل بأخلاص على بناء صرح قوى للسلام الدائم. وبلا-ظ أن روح الساسة هذه هي التي جعلت في عصرنا الحالي - وهي لا تزال تطغى على العلاقات الدولية - ميثاق جامعة الأمم حبراً على ورق. وما لبث صرح السلام أن نداعى اتجاه أعاصير السياسة وتضارب المصالح وأطماع القادة ولم يستطع الصمود قليلاً أو كثير أمام تسابق البلدان في سبيل التسليح، وأمام اتزاع القوى الاراضى التزاماً من الضعيف، كما حدث في الصين، وأمام عودة تسليح الرين، والقضاء على استقلال الدول الاعضاء الداخلة في ميثاق العصبة، كما فعلت إيطاليا باستقلال الحبشة، وألمانيا النازية باستقلال النمسا وتشكوسلوفاكيا، وقد سبق أن مرقت ألمانيا في ١٩١٤ تعهداتها بضمان حياد البلجيك الذي وقعته لأصلاح رجعية معاهدات الحلف منذ ما يقرب من جيلين بعد أن هب البلجيكيون يطالبون بالاستقلال، وأمام تمزيق اليابان وألمانيا وإيطاليا وغيرها ميثاق عصبة الأمم وقد تعارض مع مصالحها الاستعمارية.

ويمكن أن نأتى ببعض بنود الحلف المقدس حتى يمكننا أن نستخلص منها روح تصرفات الدول العظمى في ذلك الوقت والأسس التي قامت عليها علاقاتها السياسية، ولا سيما بينها وبين الدول الصغرى، لنرى ما يحيط بهما من عيوب صارخة، ثم نشرح فيما بعد كفاح الدول الصغرى في سبيل تحطيم سلاسل هذا الحلف وكيفية فشله، وفيما يلي بعض النصوص :

د يعلن عواهل روسيا والنمسا وبروسيا اتفاقهم على أن يتخذوا مبادئ

العدالة والرحمة المسيحية والسلام كما تقررها تعاليم الدين المقدس رائداً لهم، وبناء عليه قرروا العمل بالمبادئ الآتية:-(١) يظل الملوك الثلاثة المتعاقدون متحدين بروابط الأخوة الصادقة التي لا تنفصم عراها، ويقودون رعاياهم وجيوشهم بنفس الروح السالف ذكرها لحماية الدين والسلام والعدالة. (٢) يعتبر المتعاقدون أنفسهم كرسل مكلفين من العناية الربانية بأن يحكموا الفروع الثلاثة التي يباشرون الولاية عليها كأنها أسرة واحدة، ويوصون رعاياهم أن يزيدوا يوماً بعد يوم قوام طبقا للمبادئ المقدسة التي لقننا السماء للبشر. (٣) كافة الدول التي تختار بصفة رسمية اعتناق المبادئ المقدسة التي أملت عقد هذا التحالف تستقبل على قدم المساواة بالحماس والصادقة في هذا الحلف . . .

وقد احتالت إنجلترا لعدم الانضمام بصفة رسمية للحلف المقدس الكاثوليكي وذلك لصعوبة هذا الاجراء بالنظر إلى طابع الدستور الأنكليزي ودين البلاد البروتستنتي، فصرح الأمير « الوصي » أنه يمنح مساعدته الكاملة للدفاع عن مبادئ الحلف تلك المبادئ المسيحية المقدسة التي ترفع أسسا ثابتة للعلاقات الاجتماعية والسياسية .

وقد انضم للحلف المقدس معظم الملوك الآخرين بأوروبا بما في ذلك ملوك فرنسا وهولاندا وسكسونيا وورتمبرج *Wurtemberg* وحكومة الاتحاد السويسري .

وكان طابع هذا الحلف الذي تكون لاستتباب الأمن وتدعيم السلام في أوروبا لسنتين طويلة يتعارض مع طبيعة السلام ، فهو :

(١) يقرر ضرورة بقاء الرجعية على قدر الإمكان وعودة الحالة في أوروبا إلى ما قبل الثورة الفرنسية ، باعتبار أن إمبراطورية بونابارت ، ربيب الثورة دخيلة على الأرستقراطية العريقة والبيوت القديمة في القارة ، وهي مشبعة رغم سلطان بونابارت المطلق بتعاليم الثورة ومسئولة عن نشرها حتى ما وراء الدانوب . وقد دعا الحلف التيجان والعروش التي طوح بها بونابارت إلى الحكم رغم إرادة الشعوب ، وقسم الأراضي والبلدان حسب رغبات كبريات الدول المتحكة في مؤتمر فينا والتي تديره السياسة الأوروبية . ومصدقا لهذا كان إمبراطور النمسا والمجر يقول تمسكا بالرجعية ، وتعصبا لبقاء الحالة القائمة دون تغيير ما ، إن إمبراطوريتي كنزلي قديم إذا مستسناه عرضناه لخطر التداعي والانهيار ، ، وهكذا عم الظلم وقضى على الحريات في أوروبا لاسيما في مملكة نابولي وفي لومبارديا ، وغرق أحد ملوك البربون في صقلية في لجج مظلمة مدلهمة من الرجعية ، كما ألبس ملك البربون الآخر إسبانيا ثوب الحداد لاستبداده وتسفه . وكان طبعاً أن تجر هذه الحالة الحلف إلى الفشل ، وأوروبا إلى الثورات المتواصلة والحروب .

(٢) يقرر الحلف ضرورة التدخل للحفاظ على الحالة القائمة وتثبيت العروش المهددة بالضيق . وقد وقع التدخل فعلاً أثناء انعقاد مؤتمر فينا ، حينما هرب نابوليون بونابات من جزيرة « الباء » ودخل على رأس جنوده القديما باريس ، وأخذ ينظم فرنسا لمجابهة أعدائها أعضاء المؤتمر . ثم نشبت الحرب بين جيوش الحلف وجيوش الإمبراطور وبدأت إلى هزيمة الأخير كما هو معروف في « واترلو » ، وإلى نفي بونابارت إلى سانت هيلانة ، وإلى فرض البربون ثانية على عرش فرنسا ، وفرض رقابة عسكرية عليها لتنفيذ شروط الصلح وأمر الحلف .

كل هذا ظاهره في سبيل استتباب الأمن في أوروبا وحقيقته لاقرار نظام رجعي في فرنسا، يضمن مع بقية النظم الرجعية القائمة في أوروبا بقاء عهد الحق الألهي والحكم المطلق دون مبالاة برغبات الشعوب وآمالها في الحياة الحرة . والأمثلة المتتابعة للتدخل لاحصرها، خصوصاً بعد الاتهام من مؤتمر فينا، ووضع قواعد الرجعية فيه، وانضمام فرنسا بعقلية البربون والتايران إلى سائر أعضاء الحلف . وقد قاد هذا التدخل بطل الرجعية المغوار كياريتا وهو مترنيخ ، الذي اتهم فرصة مظاهرات الطلبة الألمان في سبيل المبادئ الحرة والثورات، وقد نشبت لنفس الغرض في إسبانيا والبرتغال و نابولي وسردينيا سنة ١٨٢٠، للدعوة لعقد مؤتمرات داخل حدود إمبراطورية النمسا ، حيث اتخذت الدول الكبرى المجتمعمة احتياطات قاسية للتدخل في أمور الدول الأخرى الصغرى الجبولة دون أى تغيير لصالح الشعوب المتذمرة ، ففرض مؤتمر كارلسباد سنة ١٨١٩ نظاماً شاملاً للرقابة على الصحافة والجامعات في ألمانيا . ونظم مؤتمر «تروبر» *Troper* و «لاياخ» *Laybach* سنة ١٨٢٠ كيفية تدخل الجيوش النمساوية في مملكة نابولي . وفرض مؤتمر « فيرونا » *Verona* لفرنسا التدخل بجيوشها في أمور اسبانيا ، مما أدى إلى عودة الملكية المطلقة هناك . وما زاد الطين بلة أن الدول الثلاث العظام النمسا وروسيا وبروسيا أمضت تصريحاً مشتركاً لتقرير مبادئ عامة للأخذ بها، بمقتضاها يتعين استبعاد الدولة الأوروبية التي تلشب فيها ثورة داخلية من الحلف ، وتظل بمنأى عنه حتى تعود إلى « الحالة الطبيعية » أى النظام الذى فرضه مؤتمر فينا ثانية و«تستقر الأمور» ، وأخذت على عاتقها اتخاذ كافة الوسائل ، بما في ذلك طرق الضغط والقوة لعودة النظام ، وهكذا أعلنت الحكومات تضامنها

في ظل نظام جديد في القانون العام ، قائم على التدخل ، هو نظام الكفاح ضد الثورة أى التحرر من الرجعية . ولا يقف التدخل عند حد بقاء نظام الحدود كما فرضها مؤتمر فينا ، بل إعادة الحكم المطلق كما كانت الحالة قبل الثورة الفرنسية ضد إرادة الشعوب ، وكونت الدول العظمى فيما بينها محكمة سياسية عليا لأوروبا ، وبوليساً دولياً لتنفيذ قرارات في الظاهر ، ولنشر الرعب والخوف والظلم في الواقع .

(٣) يقرر فوق ما تقدم سياسة المصالح : فللدول العظمى مصالح تتمثل في الاتساع على حساب امبراطورية بونابارت المتداعية ، والحصول على أراض وامتيازات بتقسيم رقعة أوروبا من جديد ، وإيقاف الحركات الوطنية ومطالبة الشعوب بالحرية والدستور والافتصال عن المروش الظالة المستبدة ، وقد كان لها ما أرادت ، فعادت مقاطعات شمال إيطاليا إلى تبعيتها للنمسا ، وقضت إنجلترا على سيطرة فرنسا على أوروبا ، فقلبت أخطارها ، وأمنت جانبها ، واطمأنت إلى زوال خطر المائش ، وحصلت على مالة كقائمة لنفوذها في البحر الأبيض المتوسط . ولم يرد ذكر بولانده الفريسة البائسة البتة ، كقربان لحسن نوايا المجتمعين في فينا ، بإعادتها إلى الوجود في أية صورة ، ولو كانت مصفرة أو مشوهة ، كما حصل في عهد بونابارت ، حين أنشأ في جزء صغير من مساحات بولانده التي احتلها دوقيه فرسوفيا ، بل اقتصمتها الدول العظمى ، كما مزقت أوصال شتى الإمارات الألمانية والايطالية ، ووزعت الأراضي على أمراء ، دون مراعاة لمواظف الشعوب القومية ، وأصبح جزء كبير من أوروبا يحكمها الملوك وأمراء ، لاصلة لهم بالبلاد التي يحكمونها ، وفي بعض هذه البلاد شعوب لا تملك وحدتها ولا قوميتها . ولا شك أن هذا النظام جرح شعور كثير من الرجال المفكرين

الذين كانوا يتوقون إلى الدستور والحرية السياسية ، وإنشاء دول تضم شعوباً متجانسة يعيش أبنائها في تمام ووثام . وقد ترتب على التمسك بالمصلحة الخسب ، من جانب ساسة مؤتمرفينا من ناحية ، وشدة تعلق الشعوب بالحرية من ناحية أخرى ، أن قامت حركة معارضة خفية ، تطورت إلى مقاومة وعصيان غير منظمين ، وقد عرفت هذه الحركة بحركة التحرر *Libérale* كما سميت فيما بعد بالحركة القومية أو الوطنية *Nationale ou Patriotique* وقام الأحرار والوطنيون بكأخون المستبدين الرجعيين ، ويعملون على تقويض نظام سنة ١٨١٥ . كما تأمرت الحكومات على الشعوب ، وعقدت المؤتمرات والاتفاقات في سبيل غايتها الرجعية ، وكذا جمع المعارضون من دول مختلفة شمل رغبتهم الشديدة الضمنية في تحطيم سلاسل العبودية ، فكان شبه تضامن . مفهوم بينهم للاتحاد في خطة العمل . ولما كانت الحكومات قد منعت كافة وسائل المعارضة بطرق مشروعة وغير مشروعة ، فقد عمد المتنمرون من ناحيتهم أيهاً إلى وسائل غير مشروعة ، وإلى تأسيس جمعيات سرية ، وإلى تدبير الجرائم والمؤامرات للوصول لغايتهم . وكانت أهم الجمعيات السرية جمعية « الكاربوناري » *Carbonari* في إيطاليا ، التي اتخذت نموذجاً يحتذى به في سائر البلدان . كما كانت أهم الوسائل الفاعلة في هذا الشأن ، كسب الضباط لصف الحركات الوطنية ، لإجبار الحكومات المستبدة بواسطة الثورات العسكرية على منح الدستور . وبينما اشتدت الحركات الوطنية من ناحية عجزت الدول العظمى للحلف نظراً لتضارب مصالحها وأطماعها أن تقف في وجهها وقوفاً جدياً ، وتعذر على امبراطورية النمسا ، وقد ظهرت عليها أمارات الشيخوخة ، المضى في رجعتها ، وتجريد الحملات العسكرية المتتابعة لتأديب الشعوب ، وتثبيت الأمرام المكروهين من رعاياهم على عروشهم ، ومنع إعلان الدستور ، أو منع انفصال بلاد عن أخرى وإعلان

استقلالها . وهكذا أصبحت بنود مؤتمر فينا جبراً على ورق ، بينما ظلت السياسة الأوروبية تسيرها ، وتعدد للمؤتمرات ، وتبرم المعاهدات لحل المشكلات وتقرير السلم والحرب ، مجموعة الدول الأوروبية العظمى ، *Le Concert Européen* التي أخذت فينا مضى على عاقبها عقد مؤتمر فينا ، وكانت أداته الفعالة .

وكان من أهم أسباب فتور تعاون الحلف وتفككه ، ثم انهيار سياسة مؤتمر فينا ، عودة إنجلترا إلى العزلة ، وقد قضت لباتها بمن بونابارت ، وأعادت فرنسا إلى حالتها قبل الثورة ، وذلك تنفيذاً لسياسة «توازن القوى» في الظاهر ، وإفساحاً للطريق إلى تزعمها السياسي وإتساعها في الواقع . وربما كان وراء هذه السياسة إتيالك الروح الانكليزية التي بُدحت إلى صدور «الماجناشارتا» *Magna-Charta* وما تبعها من القوانين الدستورية ومنح الشعب حرياته ، والتي تعتبر حق الشعب في اختيار حكومته أمراً طبيعياً في أوروبا ورفضت إنجلترا في مؤتمر إكس لاشايل ، *Aix - La - Chapelle* سنة ١٨١٨ أن تنضم إلى الحلف في تدخلها في السياسة الداخلية لبعض الدول تأييداً للحكومات الرجعية . ولم تلك الوحيدة في هذا ، فإن قيصر روسيا أظهر ميولاً إنسانية حرة ، أدت إلى إصطدامه في بادئ الأمر مع مترنيخ ، إذ أنه أيد الأمراء الألمان الذين منحوا الدساتير لرعايهم ، وملك سردينيا الذي رفض أن يخضع لنفوذ النمسا ، ولام «مترنيخ» القيصر لتشجيعه المتطرفين في إيطاليا والجماعات السرية في أوروبا ، وكان يريد لتثييط همة المعارضين أن يرى أوروبا في مظاهرة علنية كبيرة ، الاتفاق التام بين الدول العظمى . أما الحكومة الانكليزية فأعلنت أنها لا تقبل في معاهدة شروطاً إلا تلك الشروط العادية المعروفة في العالم الدبلوماسي ، التي تربط الدولة بالأخرى ،

كما أنها رأّت أن الحلفاء ذهبوا إلى مدى أبعد مما يجب بكثير في أخذهم على حاتمهم مراقبة السلامة الجماعية في أوروبا ، وضمان تنفيذ شروط المعاهدات الخاصة بها . وقد رأّت الحكومة الانكليزية أن التحالف المشترك ، بصيغته التي تريد أن تملّحها عقلية الدول العظمى في مؤتمر فيينا على بقية الدول ، تؤدي بها إلى المحافظة على الحالة القائمة والحكومات والسلطات الداخلية في كافة الدول التي في منطقة نفوذ المؤتمر ضد كل قوة أو اعتداء ؛ وهذا يتطلب حكومة جماعية لها قدرتها على إجبار كافة الملوك والشعوب على أن تخضع لنظام عام للسلام والعدل الدولي في حدود ما تراه الدول العظمى ، ولكن بما لا يتفق وقواعد الخلق الدولي والعدالة والانسانية أن تشجع قوى الدول الكبرى لتأييد سلطة قائمة داخل حدود دولة أخرى بلا اعتبار للحالة التي أدت إلى الثورة على هذه السلطة التي أساءت استعمال حقوقها . ويؤلوّح أن الباحث على موقف المعارضة هذا هو الذي حدا بانجلترا بعد قرن من الزمان إلى المعارضة في إنشاء عصبه على أساس الدولة العالمية المسيطرة على كافة الدول بمجيشها وقوتها لتنفيذ قراراتها ، وإلى تأييد نظام دولي جماعي على أساس من الموازنات النفسى والضمير الدولي ، وإلى رفض فكرة الحكومة الجماعية أو « الدولة الحارقة المهيمنة » *Super - Etat* المشرقة على بقية الدول في بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ . (٩) .

ثم رفضت إنجلترا في سنة ١٨٢٠ الانضمام إلى تصريح الحلفاء في دعوتها كافة الدول إلى قبول حكم الحلف في منازعاتها ، وزعمت أن حق التدخل بين الشعوب يقوم على حق الدفاع ولا يتقرر بناء على شروط مكتوبة . وفي

(٩) انظر « الاتحاد الدولي ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت ، صفحة ٤٣

سنة ١٨٢٣ نشرت إنجلترا تصريحاً خاصاً بأسبانيا قالت فيه أن الحلف كان اتحاداً ضد سيطرة فرنسا، وليس لغرض إقامة حكومة عالمية، أو مراقبة شؤون البلدان الأخرى، والأشراف على أحوالها الداخلية، والتدخل في نظامها وكيانها كدولة. واحتج وزير خارجية إنجلترا «كاننج» *Canning* على التدخل في أسبانيا، وزعم «أن فكرة إنجلترا هي أن تمسك بأصرار وشدة بحق الشعوب أن تقرر بنفسها نوع الحكومة التي ترى أنها أصلح الحكومات لتدبير شؤونها» وهكذا وضمت إنجلترا المصالح بين عجالات العربى العتيقة البطيئة المتداعية، وشادت مبدأ عادلاً خلافاً، وافق هوى الشعوب المكبوتة حرياتهما في أوروبا، هو مبدأ «عدم التدخل» *non-intervention* ضد مبدأ التدخل *intervention* الذى جهاد الحلف لنجاحه في مؤتمر فينا، والذى أدى إلى هزيمة بونابارت. وإعادة الحالة في أوروبا إلى ما قبل الثورة الفرنسية. أو أن إنجلترا بطريقة غير مباشرة أيدت حق الشعوب *droit des nations* في معارضة الفكرة العتيقة القائمة على الملكيات الشرعية *Monarchie Légitime* وحقيقة أن إنجلترا لم تكن مخلصاً في مبادئها الجديدة، وهى الاعتراف بحق كافة الشعوب في تعديل حدودها وفق عواطفها الوطنية، ولكن هذه المبادئ استخدمت في قلب خريطة أوروبا وإعادة تخطيطها من جديد.

وأخذ عقد الحلف ينفرط شيئاً فشيئاً، وسارت العلاقات السياسية والحياة العامة لأوروبا الوتابة وفق المبادئ الأساسية الآتية :-

(١) اصطدمت الحرية بالرجعية ، وعجزت سياسة التدخل عن الوقوف في وجه التيارات الوطنية ، ومطالبة الشعوب باستقلالها ، ورفض الظلم عنها ، وبالحياة في ظل دستور يقبها تعسف الملوك وسلطانهم المطلق . فقامت الثورات في أمريكا اللاتينية ، وأعلنت الولايات المتحدة بتصريح مونرو في سنة ١٨٢٢ ، الذي صار فيما بعد دستور سياستها الخارجية ، وأساس تعاملها مع أوروبا ، ويتلخص في إعتبارها أى تدخل من أوروبا في شئون القارتين الأمريكيتين وتأييدها لسلطات الاحتلال الاجنبي ، أو سعيها للحصول على أراض أو مناطق نفوذ عملاء عداً لا تقف الولايات المتحدة أزامه مكتوفة اليدين ، بل هي تبادر إلى الاعتراض عليه بالقوة . كما صرحت بأنها كما لا ترغب في تدخل أوروبا في العالم الجديد ، لن تتدخل في شئون أوروبا البتة ، أو تنزل إلى حلبة التنافس السياسي في العالم القديم . وقد بادرت الولايات المتحدة مسوقة بهذه الروح بالاعتراف بالجمهوريات الجديدة كدول مستقلة ، بعد أن انفصلت عن الوطن الام ، وهي أسبانيا . وقد وقفت انجلترا إلى جانب الولايات المتحدة ضد سياسة الحلف ورغبته وضد إرادة دول مؤتمر فينا ، التي أبدت رغبتها الصريحة في معاونة ملك أسبانيا . ومع أنها لم تنهب في بادىء الامر إلى حد الاعتراف باستقلال الدول اللاتينية في أمريكا ، فانها صرحت بأن أى تدخل من جانب فرنسا في شئون أمريكا ستعده عملاء عداً ثم مالبثت أن اعترفت في سنة ١٨٢٤ بالجمهوريات اللاتينية الجديدة دولاً مستقلة . وكانت في تصرفاتها هذه مسوقة بسبب اقتصادى أدى إلى رخاء وإزراء الامبراطورية البريطانية ، وهو فتح الأبواب للتجارة البريطانية ولاستثمار الاموال الانكليزية في جمهوريات أمريكا اللاتينية المستقلة .

وتبع ذلك إفلاس سياسة الحلف أيضاً في تعمد الحلف عدم الوقوف في وجه الثوار اليونانيين ضد الدولة العلية . حقيقة أن السلطان لم يقبل في مؤتمر فينا ، ولم يتعهد الحلف بالدفاع عن أملاكه ، ولكن مترنخ ووقف في صف السلطان ضد رعاياه الثائرين ، بينما كان القيصر اسكندر يمج فكرة إجبار الأرثوذكس المتتمين لنفس مذهبه ومذهب رعاياه ، وهم عصاة المورة ، على الخضوع لسلطان المسلمين وحكمهم . وكان الرأي العام في معظم أوروبا في صف سلالة الاغريق ، أما إنجلترا فتحست لقضية اليونان تحمساً شديداً واعترفت بالثوار المحاربين في سنة ١٨٢٣ . وأخيراً تدخلت دول أوروبا العظمى بطريق الوساطة ، وبعرض الحلول السلبية ، لوضع حد لقوضي اليونان ، ولكن دون جدوى . ثم تدخلت روسيا بالسلاح ، وأعلنت الحرب على السلطان وغزت أراضيه ، وكان إنشاء مملكة اليونان سنة ١٨٢٩ وبهذا انفصلت روسيا عن النمسا في تنفيذ فكرة الحلف ، فالأولى تضرب بمبادئه عرض الحائط ، لنصرة قضية الأرثوذكس ، ولتفكيك أوصال عدوتها التقليدية . والثانية تنوق إلى النزول في الميدان لقمع ثورة وطنية تحشى أن تحترق بلهيبها ووجهها فيما بعد ، ولها في ميثاقها الرجعى خير مبرر ، ولكنها لا تجد مستمعاً أو معيناً من أعضاء الحلف الآخرين . وإلى جانب الثورات في سبيل الاستقلال في أوروبا الوثائية . قامت الثورات في سبيل الدستور وكانت أهم مسارحها بلاد « فولثير » و « مونتسكيو » و « روسو » و « دى مولاي » ، ولم تجد رجعية البريون وقدمية الحلف وتضميمة قتلا ، فقد أدى تزايد الرخاء الاقتصادى ، تبعاً للاستقرار السياسى مدى نصف قرن في أوروبا الغربية ، لاسيما إنجلترا وفرنسا ، إلى قيام طبقة متوسطة متنورة متفخخة الجعبات ، على شئ لا يستهان به من الثقافة السياسية ، ترغب في سماع صوتها والدفاع عن مصالحها ، وتريد معارضة حرة ، وتطمح في أن

تقبض على أغنة الحكم بدورها ، وتنظم شئون بيتها بمعرفتها ، ولا تترك زمامه لسلطان الملك المطلق وأتباعه ، الذين يعيشون في جو من الرجعية ، بعيدين عن تطورات حياة ذلك العصر الروحية والأدبية والمادية . وقويت الفكرة السياسية القائمة على إدارة شؤون البلاد بواسطة النظام البرلماني *Regime parlementaire* ، الذي يسلم الملك الدستوري بمقتضاه زمام السلطة الفعلية إلى البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب عادة للقيام بعملية التشريع والتفنين للبلاد ، كما يحكم بواسطة وزرائه ، وهم وحدهم دون رئيس الدولة الأعلى المستولون أمام المجلسين على أعمال الحكومة وإدارة دفة البلاد في الخارج وفي الداخل . وقد بدأت الأزمة في فرنسا باصطدام « شارل العاشر » بمجلس النواب للخلاف على اختيار الوزراء ، فقامت الاضطرابات وثار الناس في باريس وغيرها من أمهات مدن فرنسا على البربون لإحلال العلم المثلث الألوان رمز الثورة بتعاليمها ، التي حن إليها الفرنسيون وأرادوها بكل ما أتوا من إيمان وقوة وعزم ، وقد دفعوا ثمنها دماءهم وأرواحهم ، محل علم أسرة البربون الأبيض المحلى بالزينة ، رمز المهدد القديم والملكية المطلقة المستبدة ، وانتهت ثورة ١٨٣٠ « بعزل شارل العاشر » ، وبصعود الملك الديمقراطي المواطن « لويس فيليب » بأرادة الشعب إلى العرش . فدعا الطبقة المتوسطة (البوجوازية) *Bourgeoise* النائرة إلى الحكم ، وقبل الوضع البرلمان الجديد ، وما لبثت أن احتذت بلجيكا حذو فرنسا ، غير أن الثورة هناك اتخذت شكلا أوسع مدى ، فقد طالب البلجيكيون الذين يعيشون من الناحية الواقعية تحت حكم هولندا فضلا عن تاجها بالاستقلال ، فكانت وظائف الدولة وامتيازاتها تكاد تكون مقصورة على أهل الأراضي الواطئة دون أهل البلاد التي ضمت قسراً . وقد كان لهم ما أرادوا رغم أنف الحلف

الذى فرض عليهم نظاما ضد إرادته ، القاون « Walton ، الذين يكونون سواد الشعب البلجيكي . واعترفت إنجلترا وفرنسا بمملكة بلجيكا الدستورية حكومتها المسئولة أمام البرلمان فى سنة ١٨٣١ . ومالبت الراديكاليون وهم حزب الإصلاح فى سويسرا أن قبضوا أيضا على زمام الحكم هناك ، كما تولاه فى إنجلترا الأحرار بعد أزمة واضطرابات أثارها وعاونهم فيها مريدو التقدم هناك لإصلاح الأداة الانتخابية . وسرعان ما أخذ الأحرار نهائيا بنظام الوزارة المسئولة الذى أصبح مبدأ أساسيا فى السياسة والحكم . وكان طبعيا أن تنقسم أوروبا إلى نجبتين ، الملكيات الدستورية فى فرنسا وإنجلترا وبقية الممالك التى استقلت أو كانت حكومات مسئولة أمام البرلمان والمللكيات المطلقة من بقايا الحلف . وعمل كل فريق على تأييد النظام الذى يتفق مع كيانه وميوله . وبينما كانت إنجلترا وفرنسا تشجعان الحركات الدستورية فى الخارج ، كتأييد قيام ملكية دستورية فى أسبانيا والبرتغال وتشجيع استقلال سائر الشعوب الصغيرة فى القارة ، والدساتير فى الولايات الإيطالية والأمارات الألمانية ، بعثت النمسا الحملات للقضاء على الحكومات المؤقتة فى إيطاليا سنة ١٨٣١ ، كما بعثت بها أيضا بالاتفاق مع مملكة بروسيا لقمع الاضطرابات الخاصة بالمطالبة بالنظام الديمقراطى الحر فى الولايات الألمانية الصغيرة ، كما أخذ القيصر نيقولا فى قمع الثورة الوطنية فى بولانده سنة ١٨٣٢ . بلا إنسانية وبوحشية منفرة .

غير أن المصالح السياسية كلها اتحدت كانت تجرف أمامها الاعتبارات الأخرى وتجمع المستبدين والأحرار فى صعيد واحد من العمل . وهذا من طرائف متناقضات مبادئ العدالة الدولية . فقد نشأ عن ضعف الدولة العلية وتتابع ضربات روسيا والنمسا وثورات البلقان لجيوش السلطان مشكلة

جديدة أطلق عليها حتى الحرب العالمية الأولى « المشكلة الشرقية » ، وهي تلخص : في قرب انهيار الدولة العلية ، وصعوبة اقتسام كبريات دول أوروبا للقيمة وتوزيع التركة ، لتعارض مصالح إنجلترا وروسيا بقايا الامبراطورية العثمانية ، إذ أن حلم بطرس الأكبر منشيء الامبراطورية الروسية كما هو معروف هو أن يصل إلى البوسفور والدردنيل ، وأن يطل على البحر الأبيض المتوسط . وغاية إنجلترا أن تمنع تحقيق حلم روسيا اللذيذ ، الذي يكدر صفو الامبراطورية البريطانية ، بل هو كابوس مزعج لها يهدد نفوذها في الشرق . وأدى هذا إلى وضع إنجلترا سياسة ثابتة في هذا الشأن ، وهي اعتبار أى اعتداء على استقلال الامبراطورية العثمانية تهديداً خطيراً لمواصلات إنجلترا مع الهند . وفي هذه الأثناء أدى محمد علي في مصر وهو أحد أتباع السلطان ورعاياه بحبشه المكون من أبناء مصر ، وقد دربه على الحروب الحديثة بمساعدة فنيين من الأوروبيين ولا سيما الفرنسيين - مساعدات قيمة لاتحاد الفتن لصالح السلطان في الحجاز والمورة ، ثم اصطدم بالسلطان الذي لم يحبه إلى رغبته ، فوصل بحبوشه إلى قلب آسيا الصغرى ثم إلى أبواب الأستانة . وفتح السلطان وطلب النجدة من قيصر روسيا ، الذي أوفد حملة وأسطولا للدفاع عن عاصمة الخلافة . كما تعهد السلطان بقفل البوغاز في وجه الاساطيل الأخرى ، ومعنى هذا صيرورة السلطنة تحت حماية روسيا المنقذة ورحمتها . وقد تبرمت الامبراطوريات المطلقة ، وهي روسيا وبروسيا والنمسا والمجر من روح دولتي الغرب الديمقراطييتين ، فاجتمعت في برلين في سنة ١٨٣٢ ، وأبرمت معاهدة سرية لدرء الأخطار التي تهدد الحياة السياسية القائمة والقانون العام وفق المعاهدات والاتفاقات التي قامت على أساس القواعد التي أقرها مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، واتفقت بالاجماع على أن تدعم النظام الرجعي كأساس دائم لسياستها ، وأن تجعل لكل ملك

مستقل في حالة قيام اضطرابات داخلية ، أو تهديد من الخارج لأراضيه أن يطلب معونة ملك مستقل آخر ، ويرى فيه أنه الأصلح لمساعدته ، وفي حالة تقديمه المساعدة إليه ليس لدولة أخرى أن تتدخل لمنع . وهكذا تعلقت الامبراطوريات المطلقة بأهداب التدخل وتمسكت بنظريته إلى أقصى الحدود ، ولكن كان حلها هذا سرباً فان « بالمرستون » Palmerston وزير الخارجية البريطانية ، وكان مستنداً إلى رأى عام انجليزى قوى ، كما ساد معسكر بلدان الأحرار الآخر ، وقف بالمرصاد « للقيصر نيقولا » زعيم جبهة مؤتمر فينا (الامبراطوريات المطلقة) ، الذى حل محل « مترنيخ » الرجعى النمساوى العنيد ، وقد أخذت الشيخوخة منه كل مأخذ وفقد نشاطه وقدرته على الجهاد . وظلت أزمة محمد على والمشكلة الشرقية بين المد والجزر بضع سنوات ، وكان هم بالمرستون أن يصل بكافة الطرق إلى إبعاد روسيا عن حماية السلطنة ، فاختلف مع فرنسا التى كانت حكومة «وشعباً» تؤيد محمد على باعتبار أن حركته قومية الشبه بحركات التحرر في الغرب مع طلبها الشرق الخاص .

ولم لا تساعد فرنسا حركة محمد على ؟ ففي هذه المساعدة ثغرة قد ينفذ منها سلطانها إلى الشرق الاوسط ، وهى كذلك سلم يسهل لها الوصول إلى الممتلكات البريطانية في الشرق وفي مقدمتها الهند . وأخذ « بالمرستون » يفافض سراً الامبراطوريات المطلقة ، بما فى ذلك السلطان ، لحل الأزمات أو بالحرق لتأجيل حل المشكلة الشرقية . وأخذ الرجل يغلى في أوروبا وينذر بحرب عامة ، لاسيما وأن الاحساس القومى في « العالم البورجوازي » يبين الطبقات

المتحققة في جهتي غرب الرين وشرقيه أخذنا يتراسقان التهم وأنواع التهديد والوعيد . ففي فرنسا كان الناس يتحدثون بتمزيق اتفاقات فينا وإعادة منطقة الرين إلى أملاك فرنسا ، وفي ألمانيا كانت الروح ضد فرنسا لوضع حد لأطماعها والدفاع عن الرين . ولكن سرعان ما عقد اتفاق لندرة سنة ١٨٤٠ بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والسلطان ، ولم تشترك فرنسا في هذا الاتفاق وفي توجيه إنذار نهائي *ultimatum* لمحمد علي ، وكانت جيوشه قد توغلت للمرة الثانية في آسيا الصغرى . واضطر محمد علي للزول عند رغبة الدول المتحالفة ضده وقد رأى نفسه وحيداً ، ولم تستطع فرنسا ولها من مشاغلا الداخلية ما ينقل كاهلها ويتأى بها عن حليفها مديد المعونة لصديقها وصديق الملك للمواطن . وهكذا خضع محمد علي على مضض للسلطان ، وقبل الحل الذي عرضه المتحالفون ، وقد تحزبوا ضده ، وأجأت المسألة الشرقية باتفاق المضايق سنة ١٨٤١ . كما أعطى محمد علي الترضية التي رأت فيها الدول العظمى الكفاية وهي ولايته على مصر ، مع تبعيته للدولة العلية هو وذريته من بعده بالتوراث بشرط صدور فرمان الولاية من السلطان . وتعمد السلطان أن يقفل البواغيز في وجه السفن الحربية لكافة الدول . وقد اعتبرت الدول العظمى هذا الاتفاق تأييداً لفكرة قيادتها لأعنة السياسة الأوروبية ، وقال الوزير الرومى « نسلرود » *Nesselerode* مهتسا الساسة على هذا النجاح ، بأن نظام اتحاد الدول الأوروبية وتعاونها عاد إلى أسسه السليمة الأولى ، (٥)

وفي أثناء ذلك كان مرجل الاضطرابات والثورات يغلى في أسبانيا

والبرتغال ، وسرعان ما نشبت الحرب بين الملكتين الصغيرتين القاصرتين « ماريا » ملكة البرتغال و « إزابلا » ملكة أسبانيا وعميهما « ميجل » في البرتغال و « كارلوس » في أسبانيا وهما يؤيدان نظام الملكية المطلقة ويهدد كل منهما في بلده العرش ، بينما كان الأحرار في البلدين يؤيدون الحكم الدستوري ويدافعون عن العرش كرمز يستند عليه أنصار الدستور حتى لا يتربع عليه جاهل رجعي مستبد ، وسارعت الحكومة الإنكليزية إلى مساعدة الأحرار في البرتغال ثم في أسبانيا ، وتحالف البلاطان مع بلاط إنجلترا ، ولم يرفض لفرنسا طلبها الانضمام إلى هذا التحالف الذي أطلق عليه التحالف الرباعي في سنة ١٨٣٤ لتأييد الحكم الدستوري . وأدت الحرب الأهلية في البرتغال وفي أسبانيا طبعاً إلى هزيمة أنصار الحكم المطلق وإلى قيام الملكية الدستورية تحت حماية إنكلترا وفرنسا . وكان نصراً للملكية الحرة على الملكيات المطلقة في الوقت الذي كانت تتآمر فيه إنجلترا والفرنجة على الامبراطوريات المطلقة من ناحية أخرى ضد انسلاخ محمد علي من تبعيته للسلطان واستقلاله بمصر .

(٢) نشطت العلاقات السياسية بين الدول ، وتعددت المؤتمرات والاتفاقات والمعاهدات ، وبدأ القانون العام يأخذ وضعاً جديداً أكثر إنسانية بنتائج الحركات الاستقلالية وفض الدول العظمى وفي مقدمتها إنجلترا الطرف عنها . بل والذهاب إلى تأييدها ، واعتبارها بالثوار كحاربين كما حصل في ثوار أمريكا اللاتينية واليونان ، وبتشجيع الملكيات الدستورية الجديدة ومد يد التعاون معها وشد أزرها .

حقيقة كانت سياسة المصالح هي التي تفصل في مصير تكوين الدول الجديدة وتحرير الشعوب ، وكانت الكلمة للدول الكبرى . ولكن تعذر

عليها إيقاف عجلة الزمن والاعتراض على نهضة الشعوب في ظل تعاليم الثورة الفرنسية التي خمدت مؤقتاً ولكنها لم تمت تحت وطأة قرارات مؤتمر فينا الرجعية التي أرادت كتم أنفاسها إلى الأبد . وزاد في نشاط العلاقات السياسية لإنتاج النهضة الصناعية التي قامت في أوروبا، وتزايدت حاجات الشعوب هناك مما حدا إلى تقاربها بالمعاهدات والاتفاقات ، وكذا انتشار وسائل المواصلات الحديثة . فبدأ مد خطوط السكك الحديدية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما انتظم تبادل البريد ووسائل البرق، مما جعل هذا التقارب ممكناً وسريعاً . وبرزت المصالح السياسية للدول الكبرى في صورة واضحة مع تعقدتها، وعقدت إنجلترا وفرنسا اتفاقهما الودي الأول بين الملكة فيكتوريا والملك لويس فيليب (١٨٤٣ - ١٨٤٥) . ولكن سرطان ماقام الخلاف بينهما ثانية ، ذلك الخلاف الأزلي الذي لم تخفف روحه يوماً ما . واحتجت إنجلترا على مشروع الاتحاد البركاني بين فرنسا وبلجيكا . وكانت إنجلترا وفرنسا قد اتفقتا على تسوية زواج « إيزابلا » ملكة أسبانيا « ولويس » أختها ، غير أن سفيرى الدولتين في مدريد ، وكان بينهما تنافس شديد ، عملا ضد تعليمات حكومتيهما . وبدأ « بالمرستون » يعمل ضد الاتفاق فاعتبر « لويس فيليب » أنه أصبح لاغياً « وزوج أبنة من أخت ملكة أسبانيا ، ووافق على زواج الملكة ، كما اعتبر « بالمرستون » بدوره أن الاتفاق انقضى عراه ، وأنه أصبح طليق اليدين في تصرفاته في شبه الجزيرة . وتحولت الدقة السياسية للملك الموأمان في أوروبا ، فانهاز للملكيات المطلقة والآراء الرجعية ، وأخذ يشجعها في الاتحاد السويسرى مثلاً ضد غالبية الرأي العام وقد اصطلمت الجمعية الكاثوليكية المسماة « بالسندريوند » *Sonderbund* هناك بالأغلبية الدستورية . وأصبحت إنجلترا في عزلة

سياسية عن الدول الأوروبية الكبرى . ورغم ذلك واصل بالمستون سياسة ، وأوفد اللورد « مينتو » *Minto* في بعثة غير عادية إلى بلاد أمراء إيطاليا ، ليشجعهم على القيام بأصلاحات دستورية ، ومنح الحريات في إماراتهم عند إرادة الحكومة النمساوية .

وامتزجت هذه الحياة العامة الجديدة أيضاً بالحركات العمالية التي قامت في مختلف العواصم الصناعية في أوروبا ، وبنشيط الأحزاب السياسية الحرة والمتطرفة لتقلد زمام الحكم ، وتطرفت الحركات العمالية إلى الشيوعية بتأثير وأراء ودعايات « كارل ماركس » ونشرواته ، كما أطلقت الحكومات الدستورية الصحافة من عقابها ، وفكت الحجر عنها ، وبدأت هذه تكتب ضد الرجعية ولنصرة الديمقراطية وتمثيل الشعب في المجالس النيابية تمثيلاً واسعاً . ونشأ عن الآراء الاشتراكية الجديدة في كل من إنجلترا وفرنسا انتقاد شديد على النظم الاجتماعية القائمة والامتلاك الفردي والميراث والمنافسة التجارية ، كما بدأت تنشأ نظريات جديدة للعمل والديمقراطية الاجتماعية والقوضوية وتحرير العمال « البروليتاريا » *Proletariat* والضرائب التصاعدية . وبدأ الانكليز يأخذون بالناحية العملية للأصلاح ، فأدخلوا عندهم نظام النقابات والجمعيات التعاونية ومؤسسات العمال وحق الاضراب العام وإنشاء حزب للعمال على أساس فكرة كفاح الطبقات . وجاءت النشرة الشيوعية لكارل ماركس ، وقد لجأ إلى فرنسا ثم إلى إنجلترا حداً فاصلاً بين التفكير العتيق والتطور العمالي الجديد قبيل ثورة سنة ١٩٤٨ في أوروبا ، ينادى فيها باتحاد العمال والثورة في كل بقعة من بقاع أوروبا ، وختمها بصيحته المدوية المشهورة « أيها العمال في كافة البلدان اتحدوا » . وفي نفس الوقت نشأت أحزاب دينية كاثوليكية

حرية النزعة تفاهم مع الحكومات المدنية التي أبعدت الدين عن السياسة، بل وأقامت فاصلا بينهما . وتأسست في بلجيكا وأيرلندا وفرنسا جماعات كاثوليكية حزبية باسم المبادئ الحرة الجديدة ، تطالب بحرية التعاون وتعميم التعليم وبالإحسان وخدمة الجماعات وفق التعاليم المسيحية ، وتطالب بإلغاء رقابة الدولة على الكنيسة والقساوسة وبحقهم في تأسيس الجماعات والمدارس الدينية وقبول الهبات وامتلاك العقارات .

وتأسس تفاهم دولي بين الجماعات والأحزاب الكاثوليكية في مختلف البلدان . ثم انفجرت الثورات في مختلف أنحاء أوروبا من فيينا عاصمة النمسا الرجعية إلى لندن موطن الحياة الدستورية والحريات المدنية منذ القرن الثالث عشر تحت تأثير الأفكار الجديدة والحركات العمالية وافتقار العمال إلى تشريع للدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم تجاه أصحاب رؤوس الأموال . وكان من شأن هذه الثورات أن أعلنت الدساتير في غالبية الممالك الرجعية ، وأن تعدلت الدساتير القائمة لصالح الجماعات في الممالك الدستورية . ففي إنجلترا شبت ثورة بيضاء انتهت بإعلان العمال حقهم في التصويت العام *Suffrage Universel* ، وفي إيرلندا قامت حركة انتهت باضطرابات خطيرة للبطالة بالجمهورية المستقلة عن التاج البريطاني ، وفي بلجيكا والأراضي الواطئة والدنمارك كانت الحركة معتدلة ووقفت عند حد إصلاح سلبى للنظام السياسى وتطور تدريجى للقانون العام ونظام الحكم . وفي باريس وفيينا وبرلين بلغت الاضطرابات أشدها وكانت الحكومات عاجزة ضعيفة لم تنحصر في فن قمع الاضطرابات ، فشلت حركات الجماعات الثائرة أعمال الحكومة وحل بها الذعر والخوف ، ورأت في هذه الاضطرابات قوى

جديدة خيفة لا يمكن مقاومتها، ولا شك أنها كانت على حق في ذلك أرادت
أو لم ترد قوة الشعب لا تقاوم عاجلاً أو آجلاً (٥) فدافعت هذه الحكومات
عن كياناتها دفاعاً بسيطاً، ثم ما لبثت أن سلبت مقاليد الحكم للثوار. وأثمرت
الثورة في فرنسا الجمهورية. وظلت الملكية باقية في النمسا، غير أن الإمبراطور
ووزرائه الجدد قطعوا على أنفسهم عهداً بإصدار الدستور للشعب وتحولت
الثورة في بروسيا والامارات الألمانية إلى حركة جارية من الوعي الوطني
القوى وبناء وحدة ألمانية بزعماء بروسيا، غير أن الأمراء الألمان وقد
زججوا من الثورة وافقوا على دعوة جمعيات وطنية منتخبة بواسطة التصويت
العام لوضع الدستور في برلين وفيينا وفرنكفورت. وسنت دساتير
ديمقراطية لبروسيا والنمسا والامارات الألمانية. وقامت في إيطاليا في
بادي الأمر ثورة قومية ضد النمسا ما لبث أن استفحل شأنها تبعاً لعجز
الحكومة النمساوية، وتزعم الحركة ملك سردينيا لإنشاء دولة موحدة،
وأعلنت الجمهورية بواسطة أنصار «مازيني» *Mazzini* في سنة ١٨٤٩ في
روما وتسكانيا.

والخلاصة لقد أثر هذا الاتجاه الجديد والثورات المتواصلة الناجمة في
الحياة السياسية لأوروبا الوتابة. فعلاوة على صوغ القانون العام كما سبق أن
ذكرنا بصيغة إنسانية أكثر مرونة، أعدت العدة لتغيير هام، لا في أوضاع
البلدان ونظمها السياسية لحسب، بل وفي خريطة القارة الدائمة الحركة
والنشاط. وقد صرح لامارتين *Lamartine* باسم الحكومة الفرنسية
المؤقتة التي جاءت في أعقاب ثورة سنة ١٨٤٨ بأن معاهدات سنة ١٨١٥

(*) انظر (تاريخ أوروبا) لبيجنويوس. صفحة ٨٠ الى ٨٥

أصبحت لا وجود لها من الناحية القانونية في نظر الجمهورية الفرنسية، (*) .

(٣) حلت محل الروح التعسفية لمعاهدات فينا روح جديدة سماها هي روح الشعب التي تتبع من تصرفات الدولة بحكم انتصار مبدأ سيادة الشعب ومسئولية الحكومة ، أمام نوابه وإشراف الحكومة المسئولة المنتخبة من الشعب على السياسة الخارجية ، وقد كانت سرّاً غامضاً لا يعلم به إلا الملك وعيونه وأرصاده ومبعوثوه وأتباعه المقربون وهم يعدون على الأصابع ، ولا هم لهم إلا إرضاء السيد المطلق التصرف ، وإشباع شهواتهم مع ما في ذلك من خطورة على مستقبل البلاد السياسي من جرّها إلى كوارث الحرب أو إلى تسليم أو صلح مشين بعد هزائم شتاء . ولكن كان جو هذه البيئة الجديدة على ما هو مشعّبه من حريات وميل إلى التفاهم السياسي الدولي واجتناب حروب عامة وكوارث ككوارث حرب الثلاثين عاما التي تركت مختلف الإمارات الألمانية قاعاً صفصفاً وغزوات نابوليون بوناپارت التي لفحت بنيرانها ممالك أوروبا من شبه جزيرة أيبيريا إلى قلب روسيا ، إلا أنه لم يخل من رجعية ومن حروب المصلحة والتوازن السياسي لتلافي حروب عامة أخطر شأنًا وأعمّ خراباً وأذى . فلم تنجح الحركات الحرة في تحطيم نير الاستبداد تحطيماً كلياً ورفع الظلم بلا رجعة عن كاهل الطبقات العاملة والشعوب المستغرة لصالح ما جدد من أطماع سياسية واقتصادية تنمى وتطور الجليل . فقد ذعرت التيجان قديمها وجديدها التي تحكم حكماً مطلقاً أو بمقتضى النظام الدستوري وكذا بقايا الطبقات الاستغرافية ، وفريق من أبناء الطبقات الوسطى الذين أثروا وتألّق نجمهم في سماء المال والسياسة وامتزجوا بالمصاهرة بأحفاد النبلاء القدماء من تقدم الحركات الديمقراطية وكسب

الشعب لحقوق اعتبرت في نظرم واسعة النطاق ، كما خشوا فوز الاشتراكية بل وبده ظهور الشيوعية ، وتقدم الأفكار لصالح العمال وعزموا على التراجع وقد زعموا أن الدول منحت الجماعات حقوقاً أوسع مما تستحق ، وأنها ذهبت إلى أبعد مما يجب الذهاب إليه بغير ذلك . فبدأت حركات قمع وتشريد من جديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لإعادة الأمور إلى حالة ما قبل ثورات سنة ١٨٤٨ بواسطة الجيوش النظامية التي ظلت في خدمة الملوك والحكومات المذبذبة ، في باريس أخذ الجنرال « كافايناك » ، *Cavaignac* ، وقد زودته الجمعية الوطنية بالسلطات اللازمة ، ثورة يونية . وفي براج أحمد الجنرال « فيند يشجراetz » *Windischgraetz* ثورة الوطنيين التشك في ١٧ يونية . وقام الجيش النمساوي في سهول لمبارديا ثم في فينا بضرب الثوار والمهاجرين بالحرية والفتك بهم بلا شفقة . وقام بنفس العمل الجيش البروسي في برلين . كما أخذت القوات العسكرية النظامية الثورات في سكسونيا وفي دوقية بادن ، وأرادت الجيوش النمساوية المضي في حركة القمع في إيطاليا والقضاء قضاء مبرما على الروح الاستقلالية هناك ، لولا تدخل الجيش الفرنسي لصالح الوطنيين ولقضاء أطباع نابوليون الثالث هناك . كما أرادت ذلك في هنجاريا ضد ثوارها ، لولا تدخل الجيش الروسي أيضا حتى لا تعود النمسا إلى قوتها الكاملة وعنفوانها وهي خطر على البلدان الصقلية . وفي جو الرجعية الخائف الجديد هذا أراد ملك بروسيا المناداة به امبراطورا بإقامة اتحاد من الأمراء الألمان تحت سلطانه ، غير أن النمسا والروسيا حالتا دون رغبته . وتردد هو الآخر لأنه لم يشأ أن يقسم التاج من الشعب وأجبرته على العدول عن ذلك باتفاق « أولمتر » ، *Olmütz* سنة ١٨٥٠ ، وذلك خوفا من اختلال التوازن السياسي القائم . ونتيجة تغير قيادة السفينة السياسية لأوروبا وتحولها إلى الرجعية ورجوع القانون العام في ظاهرة إلى الوراء سارعت اليد اليسرى بسحب ما سبق أن

أعطته البنى عن غير طيب خاطر . فألغيت الحريات المدنية وما منحه الملوك وحكوماتهم من نظم ديموقراطية وحقوق وطنية بفضل جهود وتضحيات ثورات سنة ١٨٤٨ ، وسحبت الدساتير وأبطل التصويت العام وعطلت الحريات السياسية والمدنية وحرية الرأى والصحافة والاجتماعات . وبذلك الجهود لتوطيد أقدام الملكية المطلقة فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، كما اتخذت الحكومات بمعاونة الطبقات الرجعية وقد قربت أبناءها إليها بالوظائف العسكرية والسياسية والمدنية وبمساعدة أبناء الطبقات الوسطى ورجال الدين مختلف الاحتياطات والقيود التعسفية .

ولكن كان قد اشتد النشاط الحثي للاشتراكية وزادت ورجسرت^١ . فعملت الحكومات من جهتها على تشديد الضغط على الحركة واتخاذها بأية وسيلة ، و... - اطأت بالغة لإشراف البوليس على حركات المواطنين الأحرار والعمال المهضومى الحقوق ، ومروءة^٢ - امة والخاصة . ثم بالغت فى هذا السبيل ، فنظمت سياسة اضطهاد الصحافة الشعبية الاينية النفس ، وحاربت بشدة الاجتماعات العامة والجمعيات السياسية . وبالاختصار بذلت قصارى جهدها نفس^٣ - اة السياسية العامة . وكانت خاتمة المطاف والتفادى فى الرجعية قيام الامير نابليون ، وكان قد قفز فى ذهنه فى رئاسة الجمهورية فى فرنسا بحركة ٢ ديسمبر عام ١٨٥١ ، ضد النظام البرلماني هناك وقلب بها نظام الحكم وأدت فى النهاية الى المناداة به امبراطوراً ، مع أحقية ذريته فى توارث العرش فى السنة التالية لفعلته الرجعية .

غير أن الحكومات الرجعية لم تجرأ أن تعيد القديم إلى قدمه كاملاً ، فقد خطا العالم خطوات حاسمة يتعذر على الظالم مهما تمادى فى ظلمه إنكارها .

فظل من ثورة سنة ١٨٤٨ في فرنسا التصويت العام يوقى في بروسيا دستور سنة ١٨٥٠ برلمانته المنتخب : وفي مملكة سردينيا دستور مارس سنة ١٨٤٨ والعلم المثلث الاكوان علامة على التعلق بالوحدة الايطالية ، وفي النمسا بقيت القوانين التي ألغت امتيازات النبلاء ، وبذا قضى نهائياً هناك على نفوذ الأرستقراطية ذات الحول التي تعد على الأصابع . كما أن السياسة الخارجية في فرنسا وبروسيا وسردينيا كانت أميل إلى الروح الحرة رغم عواصف الرجعية بحكم الاتجاهات الديمقراطية التي ما كانت الرجعية بمستطاعة إضعافها في كثير أو قليل ، والتي عمت أوروبا، وبحكم النظم الجديدة التي فتحت أذهان الشعوب وأضاءت لهم سبل الحياة العامة ، وكذا بتغيير الموظفين المختصين المشرفين على تنفيذ تعليمات الحكومة تغييراً شاملاً إبان ثورات الحرية وصعب في نشوة الرجعية المدول عنه كلية مما جعل أعمالهم أقرب إلى العقبة الجديدة وجبل الحرية والديمقراطية . وهيئات للرجعية ماتعن إليه وتشدده ، فقد سبق السيف الغزل، ودلت التجارب على أن استمرار ضرب التيار المتأججة لا يزيدا إلا لهيباً واستعاراً . حقيقة كان نابليون الثالث يسير سياسة بلاده من خلف الستار بواسطة أعوانه وأخصائه ودون علم وزرائه و ضد مشيئتهم ورأيهم والاتجاه الرسمي لسياسة الحكومة ، ولكنه لم يتخذ هذه السبيل دائماً لمجرد الحكم المطلق ، بل كان هدفه إعادة مركز بلاده في العالم الأوروبي إلى ما كان عليه في عهد الأمبراطورية الأولى وغسل عار معركة واترلو ومؤتمر فينا . كان يهدف إلى الحصول على مغنم من الأراضي المجاورة في نظير تشجيع الثورات الوطنية للشعوب المتاخمة له لا سيما في إيطاليا ، وكان لا يحجم عن خوض غمار الحرب تحقيقاً لغايته . فكان يعمل بشخصيتين متناقضتين : الثوري لما ودما ، وفي الوقت ذاته الامبراطور الحاكم متبوية .

عرش بونابارت . ومن أم ما نجح فيه تحقيق استقلال إيطاليا ووحدها ، وكسر شوكة الامبراطورية النمساوية وأسرة الهابسبورج أعدى أعداء أسرة بونابارت ، وذلك بمد المساعدة للتوار هناك وتعصيد الداهية « كافر » . ولم يتردد نابوليون الثالث في اتباع أساليب السياسة السرية للتأثير على بلاط ملك سردينيا ووزيره ، كما أن « كافر » من جهته لم يحجم عن استخدام السحر النسائي في شخص الكونتس « دى كاستيجليون » *De Castiglione* لكسب صطف الامبراطور لصالح قضية الوطن ، واحتذى بذلك حذو نبله بولانده عندما وصل نابوليون الاول بمحافظه إلى فرسوفيا فاسقوا إليه ومارى فالنسكا *Marie Walevska* للتأثير على الامبراطور العنيد في تحقيق استقلال بلادهم وخلاصها من حكم روسيا وظلم القيصر . وعمل كذلك الامبراطور بنجاح على إيقاف الروس عند حدم بالتعاون مع إنجلترا ، وصدد أطعهم في القسطنطينية والبواغين . ونجح القيصر فيقولاني جعل إمبراطوريته في مأمن من تعاليم الثورة ، واتهن فرصة قوته ومثانة مركز بلاده في العالم السياسى لتحقيق مشروعات بطرس الأكبر ، فاقترح على سفير إنجلترا في فبراير سنة ١٨٥٣ اتفاقاً من شأنه تقسيم الامبراطورية العثمانية غير أن اقتراحه صادف رفضاً تاماً ، فأوفد لذلك بعثة إلى دار الخلافة تحت ستار تسوية مشكلات الاراضى المقدسة لتخويف السلطان ، ولكن الاخير بتشجيع السفير البريطاني ، أعرض عن قبول المعاهدات السرية التى إقترحها البعثة ، ومن ثم قطع القيصر المفاوضات واحتل بجيوشه الإمارات الرومانية الخاضعة للسلطنة ، وسرعان ما أعلن نابليون الثالث بالتضامن مع إنجلترا انتهاء حلف الدول العظمى . وبادرت الدولتان بالدفاع عن أملاك السلطان ، وهكذا قامت الحرب بين دول الغرب وروسيا سنة ١٨٥٤ بعد هدوء بينها

دام ما يقرب من نصف قرن . وهزمت جيوش الترك الروس على ضفاف الدانوب ، ثم انتقلت رعى الحرب إلى شبه جزيرة القرم ، حيث قامت الجيوش المتحالفة بحصار قلعة « سيباستوبول » معقل الروس على البحر الأسود نحو سنة سقطت بعدها القلعة . واتفقت النمسا مع الحلفاء الجدد على فرض شروط الصلح على الروس دون الاشتراك الفعلي في الحرب ، بينما وقعت بروسيا موقف الحياد . وفي هذه الاثناء توطدت علاقات المودة بين إنجلترا وفرنسا ، وزارت ملكة إنجلترا وزوجها الإمبراطور في باريس ، فكانت هذه أول زيارة ملكية انجليزية للعاصمة على ضفاف السين منذ القرن الخامس عشر . وأفضى الإمبراطور بأسراره وأموره الخاصة للأخير « البرت » ، فأثر هذا في مشاعر الملكة وإحسانها الرقيق ، وتملك الأسرة المالكة البريطانية عطف وحنو على أسرة بونابات وإمبراطور الفرنسيين . ثم بموت القيصر نيقولا الاول وتولى ابنه اسكندر الثاني عرش روسيا قبل الشروط التي اقترحتها النمسا كوسيط في إنهاء حرب القرم . وعقد مؤتمر عام في باريس برئاسة فرنسا وقد أصبحت محور السياسة الأوروبية وهدف الدبلوماسية ، حضره ممثلو الدول العظمى والسلطان وملك سردينيا وكان قد أوفد جيشاً لمساعدة المتحالفين ضد الروس . وهدفت الدول في هذا المؤتمر كما هي العادة إلى المحافظة قدر الطاقة على « التوازن السياسي » ، كأهم ضمان للسلام وإبعاد العالم الأوروبي ما أمكن عن أخطار حرب عامة . ولما كان مركز البارود قد انتقل إلى شواطئ البحر الأسود تبعاً لضعف الدولة العلية واشتداد ساعد روسيا ، فقد ضمنت الدول العظمى في صلح باريس سلامة الإمبراطورية العثمانية ، كما اشترطت على السلطان أن يدخل طائفة من الإصلاحات على نظام الحكم في دولته وإبالاته العتيقة ، وكذلك أعلنت

أن منطقة البحر الاسود محايدة ، وحرمت على السفن الحربية ولوجها ، وقررت الاستقلال الداخلى لرومانيا وحرية الملاحة فى الدانوب تحت إشراف لجنة دولية تنظمها ، وبذا أبعدت روسيا عن منطقة دلتا الدانوب حتى تأمن شر انقضاضها على حين غفلة بالتآمر مع الشغوب الصقلية التى تحن اليها وتتلف إلى حمايتها لها فى قلب البلقان على إيالات الرجل المريض .

وهكذا عادت قيادة دفة السياسة الأوروبية إلى الدول العظمى ، وقد انضمت إليها تركيا بحكم الضرورة وتشابك المصالح ، ولكن فى صورة أقل رجعية وتصبأ من قرارات مؤتمر فينا . واستقرت هذه الدول على وضع جديد لحدود الدولة العلية وروسيا موطن الخطر ، وكان ريان السفينة نابوليون الثالث سليل الأسرة التى تألبت فى الماضى نفس دول المجموعة الأوروبية المحركة للسياسة العالمية منذ ما يقرب من نصف قرن لأقصائها عن العرش والحكم والسياسة ، وألقت برأسها فى جزيرة سانت هيلانه القحلاء النائية وحيداً طريداً يتحكم فى غدواته وروحاته بل وفى صحته ومرضه حاكم انكليزى من الدرجة الثانوية لم يصل إلى مستوى أصغر ضباطه وأركان حربه ، يلقي جزاء مجازفاته وفتوحه فى سبيل تكوين دول أوروبا المتحدة تزعها فرنسا .

(٤) هناك ملاحظة أخيرة على مؤتمر فينا واتفاقاته من ناحية الاوضاع القانونية ومدى سلطان القانون الدولى العام ، وأهمها اطراد اتساع أفق هذا القانون وسيره نحو التعميم ليصير دوليا بكل ما تعينه هذه الكلمة توطئه لأن يصبح عالميا فيما بعد ، فهناك اعتبار له أهميته فى تطبيق القانون الدولى العام ومدى احترام الدول لمبادئته ، فى كثير من الحالات رأينا أفقه كما يظهر فى بحوثنا السابقة يشمل دولاً دون أخرى ، هى بعيدة عنه

لاعتبارات تمنع علاقاتها السياسية وأطماعها في التوسع ومدى سلطانها في السلام الروماني لم يتناول هذا السلام الاحوض البحر الابيض المتوسط ولم تستطع روما أن تفرض سلاماً فيها وراء حدودها ، وهجمت عليها جحافل التتار والمغول القادمة من قلب آسيا وغزتها قوات الجرمان حينما لمست فيها الضعف والهزال ، وفي السلام المسيحي لم يتعد هذا السلام الامارات التي تدور في الفلك الشمسي للبابا ، وكانت دول الاسلام وآسيا لا تشمر بهذا السلام ، وحتى العالم المسيحي لم يك دائماً في اتفاق على هذا السلام ، وتعبت امارات أوروبا في عصر الاتبعات والعصر الذي صاحب كتاب « الامير » لماكيا في وما بعده لفكرة أن الغاية تبرر الوسيلة ولم يك هناك قانون دولي للجميع ، ثم رأينا بعد ذلك في حروب الثلاثين سنة وحروب ميراث عرش اسبانيا اختلاف وجهات النظر في تفسير توازن القوى ، فكل مملكة تفسر توازن القوى لصالحها بما هدد كيان الاوضاع الدولية القائمة .

ولم تستطع الثورة الفرنسية باعلان حقوق الانسان وحرية ائمة فكرة القوميات في كافة الشعوب توطئة لتحريرها من نير الغاصب ومظالم الملوك والامراء وان تضع نظاماً شاملاً للعلاقات الدولية تسير في هده الدول لتعيش في امان ، لقد جلت بسيادة الشعب التي تجعل كل تصرف غير مستمد من سلطانه عرضه لانكار شرعيته وشق عصا الطاعة عليه ، ونرى في هذا المبدأ جنوحاً نحو تعميم القانون الدولي اذ ان حقوق الانسان بمبادئها القائمة على الحرية والمساواة والاخاء تجعل من الشعوب اخوة يتعاونون للتحرر من الظلم ، وفي هذه الحالة تسير جميعاً في النهاية نحو حياة سلام واستقرار . غير ان الثورة إذا كانت نشرت هذه المبادئ

بقوانينها التي دخلت مع جيوشها في غزوات نابوليون لامارات أوروبا التي كانت تحكم حكماً مطلقاً، فانها من ناحية أخرى وقد تحولت فرنسا إلى امبراطورية على رأسها نابوليون الطموح المغامر خانت مبادئها بضمها أراضي هذه الامارات بحمد السيف تحقيقاً لاطماع الامبراطور وسياسته في انشاء أوروبا الموحدة الخاضعة لسلطانه دون أخذ رأى الشعوب ، كما فرضت معاهدات ومخالفات على الامبراطورية النمساوية وروسيا القيصريّة وملكة بروسيا وغير هارغم أنوفها ، وضربت حصاراً بحرياً قاسياً على شواطئ القارة الاوروية لاذلال الجزر البريطانية العنيدة ، مما أدى إلى تفتت مبادئ الثورة بمدفع بوناپارت بالذات.

ووقفت عمالك أوروبا المتحالفة بالرصاصد لسكر بوناپارت تتحين الظروف المواتية لكسر شوكمته وإعادة تنظيم أوروبا على أسس مناقضة لأمس الثورة تقوم على شرعية العروش وتنظيم الحدود وقفها بصفة مستقرة ، وبذا تجعل نظام العلاقات الدولية والقانون الدولي العام أكثر تعمياً ووثاقاً ، فالعروش ومصالحها ليست دائمة القوران كالقوميات وسيادة الشعب ، وبحقيق مبدأ جعل القانون الدولي شاملاً ولكنه لمصلحة الناتج لا لمصلحة المواطن . واتجه المؤتمرون أو المتآمرون في فينا على حقوق المواطن إلى سياسة هي في نظرم مستقرة وحازمة في اعتدال لانها لا تقضى على فرنسا المعتدية بل تسندل ستاراً بصفة قاطعة على اطماعها وتصفي امبراطورية الثورة وتعيد الملك الشرعى سليل البريون إلى عرشه مع مبادئه قبل الثورة التي لا تقرر للمواطنين بأخاء أو بتأخى ، وتقابلت السياسة الرجعية لآرنينخ مع الواقعية الانتهازية لثاليران وزير بوناپارت ثم وزير البريون ومثل فرنسا في المؤتمر ، وقد فرض بذلكه دولته المهزومة على المؤتمرين

الذين عقدوا النية على التشكيل بها فغلب عليهم بدهانه وحافظ على كيان فرنسا وجعل منها قاعدة من قواعد التوازن السياسى الدولى .

وسارت الاسس الدولية التى استنها المؤتمر مع ضرورة استقرارها على مبادئ مترنيخ وتتلخص فى ان الجماعات السياسية ليس لها نصيب واسع فى حياة الاستقلال شأنها شأن الافراد أيضاً فى الجماعة التى ينتمون اليها ، وكذلك فى انه لما كانت الاسرة الدولية عاملاً هاماً فى عالم ذلك الوقت تعين والحالة هذه مراعاة مصالحها المشتركة فى الضمان لحياة أعضائها ، وأدخل تاليران على هذه المبادئ التى لا تختلف كثيراً عما قبل الثورة نسمات من الاعتدال حتى لا يصبح التوازن السياسى مصطنعاً ضعيفاً ، وذلك بوجوب ان يراعى فيه عامل التقدم وفق عقلية الدول العظمى على أساس العدالة والاعتدال محافظة عليه .

وهكذا استبدلت السيادة على أوروبا التى فرضها بونابات بسياسة توازن القوى وفق مبادئ الخلق السياسى الرجعى الذى رأى المؤتمرون فيه العدالة والاعتدال وخرج من ضلوعه الحلف المقدس برقابه التى تباشرها الدول العظمى لنشر قواعد التنظيم الدولى للصالح العام ، وربما رأينا فى هذا الوضع ناحية من مدينة متفاهمة فى مجموعها هى المدينة الغربية التى تغذى قواعد العلاقات الدولية وتضع حداً لتعارض السبادات وتهدف فى النهاية إلى غاية واحدة ، وبذا قامت روح من الجدد للحد من التنافس الشديد للدول العظمى ، كما أعلنت الدول المجتمعة فى ٨ فبراير سنة ١٨١٥ باسم الانسانية نيز وتحريم تجارة الرقيق الاسود كما وضعت فى الاتفاق التالى فى ٨ يونيو سنة ١٨١٥ الميثاق المنظم لحقوق الملاحة النهرية .

ولقد كانت حكمة المؤتمرين في فينا هي حكمة الشيوخ التي تتمسك بأهذاب الماضي وتقايله وتنشد الاعتدال والحل التقليدى ، فلم تترك أثر الروح الشعبية والتطور الاجتماعى في سير الدول وعلاقاتها ، فجاءوا بدكتاتورية من الدول الكبرى للابقاء على حدود العروش كما رسموها ، وجعلوا من هذا البوليس نظاما دوليا عاما للجميع ، وأرادوا خطأ أن يرفعوا من شأن المساومات وحلول المصالح المتبادلة إلى مصاف النظريات الفلسفية للشل العليا ، وأن يفصلوا بين أماني الشعوب وتطوراتها وسياسة توازن القوى ، كما أنهم لم يعيروا أى اهتمام للدول الثانوية فلم تدخل في حساب البوليس الذى فرضوه بالحلف المقدس ، فلم يكبدوا أنفسهم مشقة التفكير في إقامة حلقة اتصال بصفة دائمة بين الدول الثانوية الكبرى المشرقة على تنفيذ النظام الدولى الجديد الشامل مما أدى فيما بعد إلى انهيار هذا النظام الجامد الذى اكسحته المثل السياسية الحرة وقد انتشرت بفضل نمو الرأى العام . ونذكر على سبيل المثل أن البلقان بشعوبه الطامحة إلى الحرية أخذت طوال القرن الماضى بعد مؤتمر فينا تثير منافسات الدول العظمى وتغذى أحقادها ، وما لبث فورانها أن أدى إلى القضاء على التوازن السياسى وفق المصالح المشتركة العزيز على المؤتمرين وأساس تدبيرهم الدولى .

وهكذا ترتب على حريات القرن التاسع عشر التي لم تستطع اتفاقات فينا أن تطفى نورها أن أقيمت في النهاية بأضوائها على مساوىء الجود والمصالح المشتركة لتوضع ضرورة احترام مصالح الافراد وتطوراتها الاجتماعية وعلى رأسها سيادة الشعب وسلطانة في العلاقات الدولية ، وكان هذا دليلا قويا على أن الفلسفة المستتيرة تخلع على الناس بإرادة ممثلى الجماعة التعلق بجماعة سياسة معينة ونظام معين وبملاقاتها مع نظم أخرى بإرادة

مثلي هذه الجماعة المائلة وأنه يتعدى إغفال فكرة القومية والثورة الصناعية وأثرها في الرأسمالية (*) .

هذه هي خلاصة حالة الصلات السياسية بين الدول في النصف الأول من القرن التاسع عشر وما طبعت به من طابع المصلحة، مع إشراف مجموعة الدول العظمى عليها وفق أهوائها، ومع عدم إغفال الحركات القومية والروح الجديدة التي أملت لها الانتصارات المتتالية للحريات على الرجعية في الحساب من ناحية، وكذلك أثر الضربات التي كانت تتلقاها الشعوب بين حين وآخر من أنصار الرجعية والحكم الاستبدادي الذين يدافعون عن كياناتهم وعن البقية الباقية من نظام بال أكل الدهر عليه وشرب مصيره حتما إلى الزوال في نظم الحكم الجديدة وعلاقات الدول من ناحية أخرى .

(*) انظر « نظريات وحقائق في القانون الدولي العام » لمبهر ، من صفحة ٤٠ إلى ٤٤

الأفكار الحرة والسياسة الدولية في القرن التاسع عشر

وننتقل الآن إلى شرح سياسة المصالح والمخالفات السرية وتكوين الكتل بأسباب في النصف الأخير من القرن التاسع عشر والتعليق عليها، وبيان ما أدت إليه من زعزعة الثقة في وعود الدول التي كانت تقطعها على نفسها باستمرار، وتعمداتها باحترام كلمتها، ومراعاة القانون العام، وأثر اشتداد التنافس في ضياع جهود السلام، وانفجار البارود واشتعال نيران الحرب.

لم تقف جهود مؤتمر باريس الذي جاء في أعقاب حرب القرم وتزعّمه نابليون الثالث كما سبق أن أشرنا، عند حد التخطيط السياسي الجديد للحدود بل تناول أيضاً أوضاعاً مستحدثة في القانون الدولي. فوضع قواعد للبلاحة الدولية في وقت الحرب خاصة، بتنظيم الحصار البحري وحياد السفن وحملتها. وحرم على الدول منح تراخيص للقراصن واحتضان أعمالهم. وأضاف المؤتمر إلى الاتفاق على القواعد الجديدة للقانون الدولي بروتوكولا أبدت فيه الدول المتعاقبة رغبتها في فرض العقوبة على الدول المخالفة للقواعد الجديدة للقانون الدولي. ولكن دون أن تحدد هذه العقوبات. وهكذا قطع المؤتمر خطوات موفقة في طريق إنشاء قانون دولي معترف به من كافة دول أوروبا له سلطانه وقوته التنفيذية الجبرية. ولكن مع الأسف ظلت هذه المبادئ حبراً على ورق.

وقد تألق نجم نابليون الثالث في مؤتمر باريس العام، وعاد إلى فرنسا مجدها السياسي، وصارت عاصمة الثورة محط رجال كثير من الأمراء الألمان والإيطاليين. كما دخل نابليون في زمرة الأسر الممالك في أوروبا على قدم المساواة مع بقية الملوك والقيصرة. وبدأت المؤامرات في بلاط الملوك في

أوروبا لعقد المحادثات واتفاقات التقارب ، يرغب بمقتضاها نابوليون في محو ماتبقى من عار مؤتمر فينا وفي تحقيق أطماع سياسية جديدة ، بينما ينظر الامراء إلى مشروعاته بعين الحيلة والحذر ولا يرجون من تعاونهم معه إلا تأييد الرجعية والعمل ما أمكن على بعث روح مؤتمر فينا . وحاول الامبراطور في كل هذا أن يقترب من روسيا دون إغضاب إنجلترا ، وكلما اشم فتورا في العلاقات مع حليفه فيها وراء المانش عاد يخطب ودها ويتقرب إليها بكل ما أوتي من دهاء وقدرة على الاستمالة وإظهار روح المسألة .

واضطر نابوليون الثالث وقد احجمت الدول الكبرى عن مزيد المساعدة له في سبيل تحقيق مشروعاته أن يعمل وحده في الميدان الإيطالي ، فدعى « كافور » داهيه سردينيا سرا لزيارته ، وفي مباحثاته معه في « بلومبير » *Plombières* وعده أن يحقق استقلال إيطاليا حتى الأديرياتك ، أي أن يساعد ملك سردينيا على طرد النمساويين من كل إيطاليا . وطلب نظير هذه المساعدة مقاطعتي « السفواي ونيس » ، ولكنه لم يجسر على إعلان الحرب خوفاً من وزرائه ومن رجال الأعمال وكذا من رجال الدين وسائر ملوك أوروبا . وتظاهر بقبول عقد مؤتمر اقترحه روسيا لتدعيم السلام ، ولكن كان من حسن حظه أن النمسا بدأت الحرب بالمهجوم على مملكة سردينيا ، فبادرت فرنسا بمساعدة حليفها في الخفاء المعتدى عليها . وأدت حرب إيطاليا إلى طرد النمساويين من لمبارديا ، ولكن خشيت بروسيا وقد عادت إليها شهرتها العسكرية وقوتها بعد راحة كافية من الحروب الطويلة ، كما بدأت تزعم النهضة الألمانية أن يذهب الفرنسيون في هذه الحرب بعيداً ، فبدأت جيوشها وأوفدتها إلى الحدود الفرنسية رغم أنها في بادئ الأمر فرضت أن تساعد النمسا في حربها الاستعمارية ، وبذا توقفت الحرب ، وتم

الاتفاق مبدئيا على الصلح في مقابلة بين نابوليون الثالث وإمبراطور النمسا « بفلانكا » *Villafraanca* في ١١ يوله سنة ١٨٥٩ ، وأخيرا تأيد الصلح بمعاهدة زيورخ في نوفمبر من نفس السنة . وبهذا الصلح تركت النمسا لومبارديا واحتفظت بالبنديقة ، فكان خيبة أمل للايطاليين . وزاد الطين بلة الاتفاق على إعادة الامراء الذين داهنوا النمسا وكانوا تحت حمايتها ، وقد طردهم رعاياهم الثائرون من إيطاليا أثناء الحرب ، ولكن خفف من حدة التذمر التسليم بتكوين اتحاد من جميع دويلات إيطاليا . ويؤخذ من مجموع الاتفاق أن نابوليون لم يرم بصفة جدية إلى إنشاء وحدة إيطالية حقيقية ، بل أراد أن ينشئ دويلات إيطالية متحدة على نسق دويلات ألمانيا المتحدة . كما أنه اقترح عقد مؤتمر أوروبي عام . *Congrès* لتسوية مشكلة إيطاليا ، غير أن حكومة الملكة فيكتوريا أعلنت أن فرنسا لا شأن لها بالبتة في أمور إيطاليا . ومن جهتها طالبت الحكومات المؤقتة التي تأسست بإرادة الشعب في الإمارات الإيطالية الثائرة بالانضمام إلى مملكة سردينيا ، واضطر نابوليون الثالث إلى قبول هذا الموقف ، غير أنه طالب بضرورة ضم السفواى ونيس إلى فرنسا وذلك ضد تصريحاته الرسمية السابقة في أنه « لا يرجو من وراء الحرب مغايم إقليمية » ، مما أثار شكوك أوروبا وأوغر صدور الإيطاليين . ولكن تحققت الوحدة الإيطالية بحملة « غاريالدى » في صقلية ونابولى ، وانضمت ولايات إيطاليا كوحدة تحت لواء ملك سردينيا باسم مملكة إيطاليا . ورغم الحروب والحملات العسكرية التي صحبت الضم واحتلال دويلة البابا ، وكانت نخبه جيوش فرنسية ، كان يسبق الضم دائما تصويت شعبي *Plebiscite* لدلالته على أنه يتم بإرادة السكان باسم الحق الشعب في تقرير مصيره . . وهكذا اتخذ هذا المبدأ الثورى طريقه المعبد في القانون العام الاوروبى ، وأصبح الاحتكام إليه لاسيا في أيامنا هذه بعد بروز مبدأ حق

الشعب في تقرير مصيره في نهاية الحرب العالمية الأولى مظهرًا من مظاهر سيادة الشعب والعدالة الدولية والعمل على استتباب السلام .

وهذه الدولة الجديدة التي تكونت ضد نصوص المعاهدات السابقة وبواسطة الانقلابات والثورات بدأت عهدها بنذ البابا لها ، ولم تعترف بها من الدول إلا انكلترا ، لاذرفضت وزارة الأحرار رغم إرادة الملكة فيكتوريا التدخل صوتاً لمبدأ حق الشعب في تقرير مصيره الذي أشرنا إليه ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت صداقة إيطاليا وانجلترا تلك الصداقة التي غذت دائماً السياسة الانكليزية ، والتي ضرب بها موسوليني عرض الحائط في سبيل إعادة مجد روما القديم على حوض البحر الأبيض المتوسط ، أى سياسة الاطماع والمصالح التي سادت وتسود أوروبا الوثابة .

وظلت سياسة نابوليون في تردد وتقلب ، وظلت باريس محط رحال الأمراء ومهد الأناقة والترف والحفلات والمآدب السياسية ، فأطلق على الامبراطورية الثانية « امبراطورية الفالاس » *Valse* بينما أخذت جاراتها بروسيا العسكرية ، وقد استغفقت من رقادها وترععت سائر دويلات ألمانيا وسارت نحو الوحدة الحقيقية ، تتزقب حركات عدوتها التقليدية ، وتبحث عن مواطن الضعف هناك للنبيل منها وجمع شملها على ألقاضها وتسلم زمام السياسة الدولية منها . وكالت لها الضربة المحكمة وقد سدتها إليها في حرب سنة ١٨٧٠ التي أشعلتها فرنسا ، فظهرت الأخيرة بمظهر العدوان بينما ظهرت بروسيا بمظهر المدافع ، وكتب عسكر الامبراطور وخبينو « شحاذاي المجد » *Les mendiants de la gloire* المتحمسون على قطارات التعبئة المتجهة إلى

الحدود وخطوط النار ، إلى برلين ، وظلت الحرب موضعية . فلم تتسع رقعتها كما حصل في كثير من الحروب السابقة ، ولم ترج في النيران ، مجموعة الدول الأوروبية العظمى ، ، ويتسع في هذه الحالة الخرق على الراقق . وسرعان ما طوحت معركة سيدان Sedan بعرش الإمبراطورية الثانية بحفلاها وفالسها ، ونشأت الوحدة الألمانية نادىها بسمارك في قصر فرسايل فضلا عن كسبه للأمبراطورية العسكرية الجديدة ولائق الإلزام والورين وقد انتزعها من فرنسا وضمها إلى الوطن الأم بعد غية طويلة منذ لويس الرابع عشر .

كان لويس بوناپارت بين الحالم الهادئ الطبع إلى حد يحول أهل الشمال والمغامر المتحمس المنتشع بروح رجال منتصف القرن الماضي ، وكانت أوجنى الإمبراطورة آونه مرهفة الحس شاعرية المشاعر وأخرى عاقلة تخطب ود الكنيسة ، وهى تذهب إلى أبعد حدود البدع في البلاط وما قبل التحلى بالتاج ثم إذا بها فى استقبال البلاط وفى المناسبات العامة تتغلب عليها ارستقراطية كبار أميرات أسبانيا وهى تنحدر من أعرق البيوتات هناك ، ولقد طبعت السياسة الخارجية للأمبراطورية الثانية ولأوروبا بعدم الاستقرار والتناقض تبعاً لخلقها .

فهذا الإمبراطور يجمع بين المغامرة عن عمه نابوليون الأول ورقة الشعور عن أمه الملكة هورتانز Hortense الجميلة ابنة جوزفين من الكونت دى بوهارنيه وزوجة نابوليون الأول ، وعاش فى طفولته وشبابه المبكر خارج فرنسا مع أسرته التى لفظتها ميونات أوروبا الارستقراطية ، واختلط بعامة الشعب واندمج فى جمعية الكريونارى السرية لتحرير إيطاليا ، واعتنق

أفكار ذلك العهد التقدمية الانسانية مع الإيمان بها إلى حد الكفاح المرير ،
وفي مقدمتها تحرير الشعوب وفق مبادئ القوميات وانصاف الطبقات
العاملة على أسس من اشتراكية المثل العليا والعطت على اليد العاملة وتأسيس
نقابات العمال وعناية التشريع والحكومات بحقوقهم والتوفيق بينهم وبين أرباب
الاعمال ، وكان كغيره من مغامرى السياسة في عصره طموحا قوى الشكيمة
في الدفاع عن الأفكار التى يؤمن بها ، وكان يدين هذا النوع من الرجال
المثابة في الهجوم وتعين الفرص للقضاء على الحكومات الرجعية الضعيفة
لمنتصف القرن الماضى . وهم كالعالمقة يقفون فوق قمم الجبال لا ترزعهم
المواصف ولا تصرعهم بل يجابهونها بشجاعة دون كلل ثم يواصلون
نشاطهم بعد ركودها . وفشل في حركتين ضد النظام الملكى في فرنسا
وانتهى الحال به إلى الاعتقال المؤبد في حصن هام Ham ، وهرب منه بعد
بضع سنوات ليعود رئيسا للجمهورية الفرنسية بثورة سنة ١٨٤٨ فامبراطورا

للفرنسيين بالحركة الانقلابية التى دبرها سنة ١٨٥١ ، وواصل حكمه لفرنسا
مدة مجرم ويقتله ، وكان صدره يمحش بالآمال الكبار غير أنه لم يبلغ
شأوعه فكان دون المهمة الملقاة على عاتقه من توجيه السياسة الأوروبية
يوم اصبحت باريس ميزانا لها بعد انتصارات الامبراطورية في حربى
القرم وشمال إيطاليا ، ولم يستطع لويس نابوليون أن يمثل دور العاهل العظيم
طويلا ، فأن هذا الامبراطور الشاب الوجه والتفكير من اعتقال هام
المخاطر المتعددة التى تعرض لها والساج في خيال التفكير البطيء الحركات
وكانه تمثال شمعى حزين أو طائر كتيب من طيور البحر يتمثل خلقه
ومصيره فيما قاله أنا تول فرانس Anatole France عن لسانه مصورا

له وهو يخاطب أحد خطبائه الكاتب ميريميه *Nérime* في قصصه بعنوان التاريخ المعاصر عن البورجوازية والسياسة في القرن الماضي « أى صديق ميريميه، بظن الناس أنني أقرر مصير فرنسا وأوروبا والعالم في حين أنني لا أستطيع أن أعين موظفاً صغيراً في الدولة (*) » ، والقصد من هذه العبارة بيان مدى تناقضه وضعفه في قرات في تصريف أمور الدولة .

وكان من الصعب على الإمبراطور أن يتخذ قراراً في التوفيق بين سياسته في إرضاء الكنيسة والرجعية والإمبراطورية تستند إلى نفوذهما وتأييدهما الإمبراطورية وتحقيق الوحدة الإيطالية ، فأن البابا يعارض في التنازل عن حقوقه المدنية وترك روما لملك إيطاليا ، مما حدا بالإمبراطور إلى إرسال جنوده لاحتلال روما والدفاع عن البابا منذ بدء حكمه وهو لا يزال رئيساً للجمهورية ، وكان حائراً بين أن ينبد مبادئه الإنسانية والاشتراكية منذ النواة ويرى العنان للرجعية ورجال المال والأعمال ويسير في سبيل إتساع الإمبراطورية وأن يندمج في القوميات التي تغذي بلبانها منذ نعومة أظفاره وهي الكفيلة بأعادة تنظيم أوروبا واستقرار العلاقات الدولية ، ولم يستطع أن يسير قدماً كما كان حازم في سنى حكمه الأخيرة وقد اعتراه الهرم وأثر فيه مرض الحصوة الذي قضى عليه فيما بعد تأثيراً كبيراً كان من عوامل ضعف قيادته لجيشه في حربه ضد بروسيا وهزيمته في سيدان .

أما الإمبراطورة وهي خليط من الدم الايقوسى والاسبانى فكانت تصغر لويس نابوليون بعشرين سنة ، وقد طلب يدها بلهفة تبعا لسعة

(*) انظر « التاريخ المعاصر » لأنتول فرانس ٤ أجزاء ، باريس ، ١٩٢٦ ، الجزء

حبيلها ، وهى الفارقة فى الآمال وقد استهوتها صفاته المتعددة المتناقضة التى تجمع بين المغامرة والرجعية والجرأة الموروثة عن اسرة بونا بارت ، وسبق أن خدم أبوها الامبراطور الاول ، وكانت أوجينى طاغية الشخصية جذابة وليست كسائر بنات أسبانيا إلا فى تناول الرجعية والتسلك بأهداب الكتلحة ، وكانت مصدر نقد شديد لتشبهها بالرجال فى ركوب الخيل والسباحة وقيادة العربات ، وكسبت حرية القول من المدرسة الانكليزية التى نشأت فيها فافله فى بريستول مع الرجعية أيضاً باقامتها فيما بعد فى دير الراهبات ، وجمعت إلى إعجابها بمؤلفات رجال الاشتراكية كغوربيه التى قرأتها تقديرها للحافظين ورجال الكنيسة ، وحينما فشل زواجها من الدوق دى الب الذى تزوج بأختها فكرت فى دخول الدير ، ثم أقبلت عليها الدنيا فيما بعد فى باريس بقبولها فى بلاط الامبراطور بفرقتبلى ، وتعلق الامبراطور بها وكان يسعى إلى الزواج من أميرة من اميرات البيوتات العريقة فى أوروبا ولكنه لم يوفق ، وتحقق ما قالته الراهبة المعجوز لاجينى يوم ارادت دخول الدير « أى بنيتى لا تبخى عن الراحة بين جدران الدير أنك جورة بأن تزينى أحد العروش » .

ولم تلك أوجينى فى بدء زواجها تتدخل فى سياسة الدولة ، وقد ردد أحد أمراء بونا بارت فى حفلة زواج الامبراطور عنها وقد رد الزوج بصوت خافت على سؤال قبول أن يبنى بها واجابت الامبراطورة بصوت قوى واضح التبرأت « لئنا نعلم الآن بلا لبس من منها الذى سيمثل دور السيد الامر » ، وبدأت الامبراطورة تهتم بشئون السياسة بعد انجائها لولى العهد بعدة سنوات وأهمال الزوج شأنها ، وكان مما عنت به تنفيذ مشروع دى ليسبس وهو أحد أقربائها فى شتى قناة السويس والدفاع عنه ضد

التيارات المعارضة ، كما كانت دائمة التأييد للكنيسة ولسلطان البابا ورجال الدين ، وزاد تعلقها بالسياسة منذ أن عينت وصية على العرش بسفر الامبراطور على رأس جيشه في حملة ضد النمسا في شمال إيطاليا .

وبينما كان الامبراطور يعلم تماماً ان عرشه يستند إلى الشعب وسلطانه والاستفتاء وقد نشأت الدولة التي كان يرأسها الامير رئيس الجمهورية على أسس من المبادئ المدنية الديمقراطية قبل ان تتحول إلى إمبراطورية محافظة تؤيدها البورجوازية والرجعية الكاثوليكية وهو دائم الحيرة لا يستقر له حال ، كانت الامبراطورة تتصرف بروحي الرجعية التعصبية المستندة إلى الكنيسة ، واستمرت الامبراطورة تتغلغل في سياسة الدولة وتشترك في مجلس الوزراء حتى بعد انتهاء الحرب الإيطالية ، وعملت على السير بالسفينة السياسية وفق هوى الرجعية والوقوف في وجه الحركات القومية . (٥)

وأدى تناقض السياسة بوجه عام وضعف الامبراطور إلى التردد في اتخاذ الحيلة ضد نمو بروسيا العسكرية حتى بعد انتصاف تفوقها باتصارها على النمسا ، كما قلبت إيطاليا ممثلة في شعبها لفرنسا ظهر المجن لتأييد الأخيرة للبابا ضد حركة الوحدة هناك ، إوبذلت الامبراطورة الجهد المجيد لانشاء امبراطورية لاتينية كاثوليكية في المكسيك تقف في وجه السيادة الشعبية الانجلوسكونية البروتستانتية ذات الصفة المدنية في الولايات المتحدة ، وكان نصيب حملة المكسيك التي تحمست لها الامبراطورة ووجهتها ضد الروح الشعبية الأمريكية واماني «جوارز» وانتصاره كما هو معروف الفشل ،

(٥) انظر مجلة « المحاضرات » الشهيرة التي تصدر بباريس ، عدد يناير سنة ١٩٥٢ ، من صفحة ٤٥ إلى ٥٨ .

وأعدم الثوار في المكسيك الامبراطور ماكسميليان النمساوى الاصل
وأصبحت الامبراطورة شارلوت زوجته بالجنون .

وتحمست أوجيني للحرب ضد بروسيا تؤكد سلطانها وطماعها لعرش
ابنها ، وقيل انها أطلقت على هذه الحرب عبارة « هذه حربى أنا » كما قالت
بانه يجب اتخاذ اجراء حاسم ضد ملك بروسيا لضمان استبعاد فكرة ترشيح
أمير الماني لعرش اسبانيا بصفة نهائية ، غير ان آمالها ذهبت ادراج الرياح ،
فكانت أيام انتصارات القرم واطاليا قد ولت ، وطوى الدهى في موقعة
سيدان الامبراطورية الراقصة طوى السجل للكتب .

يقولون إن المصادقات تغير اتجاهات التاريخ ، وإن هناك ساعات
حاسمات في حياة الأمم يفصل إبانها في مصيرها بصفة باتة لا رجعة فيها .
وهذا القول صحيح فيما يختص بتقلد بسمارك قيادة سياسة بروسيا
والامبراطورية الألمانية فيما بعد ، فقد عزم ملك بروسيا في سنة ١٨٦١
لتقوية جيشه على أن يدخل نظام الخدمة العسكرية الاجبارية الشاملة في
بلاده ، واصطدم مع مجلس نوابه المنتخب الذى رفض الموافقة على
الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ القوانين العسكرية بماله من سلطات خوفا
له دستور سنة ١٨٥٠ ، وتعذر على الملك أن يجد وزارة تقبّل أمره بلا
معونة البرلمان وأن تدير قدما بلامرعاة القواعد الدستورية الواجب
اتباعها في إقرار الميزانية ، وكاد يتنازل عن عرشه لنجله ، كما أن هذا وكان
متزوجاً بإحدى بنات الملكة فكتوريا كان على أتم الاستعداد للاعتراف
بحق البرلمان في تقرير الميزانية أو تعديلها أو رفضها ، وفي حالة حلوله محل
أبيه لا يستطيع البتة مع علاقته الوثيقة بالبلاط الإنكليزي الدستوري

التزعة أن يفكر في الحكم بدون برلمان ، بل كان يترك روسيا تسير نحو النظام البرلماني على نسق إنجلترا التي كان يجب أيما إعجاب بنوع الحكم فيها ، وكان طبعياً أن يتغير مصير أوروبا وخريطتها . غير أن غليوم الأول ، وكان قاب قوسين أو أدنى من اليأس والاستسلام ، وجد ضالته بعد لآي ، إذ قبل بسمارك في سنة ١٨٦٢ أن يحكم بمعدل عن التعاون مع البرلمان بل وضد رغبته . وسرعان ما قبض على أئنة السياسة الخارجية بمشيئة الملك ، وظل يقودها حتى سنة ١٨٩٠ . وفي هذه الأثناء لم يفتش ألمانيا الحديثة لحسب بل وثب بها إلى الصنف الأول في حلبة التنافس الدول العالمة . ولم يلبث أن أعلن بتولية الوزارة أن الوحدة الألمانية ستؤسس «على الحديد والدم» *par le fer et le sang* ، وجهاز عدته لتنفيذ سياسته هذه ضد كل من النمسا وفرنسا .

كان بسمارك رجعيًا في أفكاره وتصرفاته فن البديهي أن يمد يد المساعدة لقيصر روسيا ضد رعاياه . فوقف في صف القيصر ضد الثوار البولونيين الذين عوملوا بمنتهى القسوة ، ولم يستجب القيصر لاحتجاجات إنجلترا أو فرنسا أو النمسا في سنة ١٨٦٣ التي طلبت فيها العفو عن الثوار وتغيير نظام الحكم في بولونيا . وحفظ القيصر جميل بسمارك ، فتعهد أن تراعى روسيا الحياد الدقيق في كافة حروب روسيا ، وعلى ذلك شرع الوزير الرجعي الجديد على الطريقة الجرمانية ينفذ أغراض روسيا العسكرية . وبدأ ذلك بمحاربة الدانمارك بالاتفاق مع النمسا للاختلاف على ميراث «ودوقية السلوفينج وهو لشتين Slesvig & Holstein» بينهما وبين ملك الدانمارك في سنة ١٨٦٤ ، وهزمت الدانمارك بسهولة وأخذ المتصران على عاتقهما إدارة الدوقيتين ، ولكن دب الخلاف بينهما لاصرار روسيا على ضمها إليها ومعارضة النمسا

في ذلك، نظراً لأن اتحاد الولايات الألمانية لا يقبل في حظيره إلا أمراء مستقلين على قدم المساواة . وضمن بسمارك في هذه الأثناء صداقة فرنسا وإيطاليا، إذ توجه إلى « بيارتز » Biarritz ليطلع بنفسه على نوايا نابوليون الثالث في سنة ١٨٦٥ كما أبرم مع إيطاليا تحالف هجومياً في سنة ١٨٦٦ . وبأدبر بعد ذلك إلى محاربة النمسا ، وفي المعركة الأولى والأخيرة وهي معركة « سادونا » Sadowa تقرر مصير الحرب بهزيمة النمسا هزيمة ساحقة . نظراً لتفوق سلاح بروسيا وعسكرها مما أدهش كافة حكومات أوروبا . وتدخل نابوليون بعرض وساطته للصلح ، غير أن عدم استعداد جيوشه لحوض غمار الحرب وسوء تجهيزهم جعله يقبل مشروع بسمارك بمخافه على مفضض ، وبه ضمت بروسيا إليها بموافقة نابوليون بعض البلدان الألمانية في غرب المملكة . ومع أن صلح براج هذا لم ينزع أراضي من النمسا ، إلا أنه جعل من بروسيا زعيمة الشعوب الجرمانية وصاحبة الكلمة في تنظيم وحدتها ، فتكونت دولة اتحادية من إمارات شمال ألمانيا برئاسة بروسيا ، وضمت إليها الدوقيتين سبب الحرب . وكان بسمارك قد وعد نابوليون بأراض في نظير غرض الطرف عن توسع بروسيا ، ولكنه بعد انتصاره وقف في وجه مطالبته بضم جزء من بافاريا على الضفة اليسرى للرين وكذا بضم بليشكا إلى إمبراطوريته . وظل يماطله حتى قبيل محاربته إياه وكسره شوكة الإمبراطورية الراقصة ، كما كان يسميها الكتاب والساسة في ذلك العهد . وفي تلك الأثناء أبلغ بسمارك دويلات جنوب ألمانيا مقترحات نابوليون ومطامعه ، مما دفعها إلى التحالف العسكري مع بروسيا في سنة ١٨٦٨ ، كما أطلع بليشكا على مطامع نابوليون حيال المملكة الناشئة ، فأفسد العلاقات السياسية بينها وبين الإمبراطور الدخيل ، ثم عمل جهده حتى يحول دون شراء نابوليون لدوقيه

لوكسمبورج من ملك الاراضى الواطنة ، وأعلنت مجموعة الدول العظمى فى سنة ١٨٦٧ ضباطها حياذ هذه اللوقية الصغيرة تقادياً لاستمرار الطمع فى أملاك الغير .

وكان التوفيق فى الوقت نفسه نابوليون الثالث ، إذ وجه ضد الوطنيين الايطاليين أنصار جاريبالدى الذين شنوا هجومهم على البابا جنوداً جدداً وكان قد سبق له سحب جيوشه من روما ، وهزم المحتلون المتطوعين «الجارباليدين» فى «ماتتانا» *Mentana* وتغنى الرجال الرسمىون فى باريس بالانتصار الجديد ، وهم فى هذا يشيدون ، بسلاح حديث من البنادق استعمله الجنود الفرنسيون هناك ، ونشرت الحكومة تقرير القيادة العليا عن بندق «الشاسبو» *Chassepot* التى قالت عنها «أن عمداً كان خارقاً» وصرح الوزير «روهير» *Rouher* فى مجلس النواب الفرنسى «بأن ايطاليان تدخل روما أبداً» (٥) ، ولا شك أن التقرير والتصريح ولدا فى قلوب الايطاليين الحقد والفضينة من سياسة فرنسا مما أدى إلى فتور العلاقات بين الشعبين مدة طويلة. وفى فرنسا كان الناس يصرحون ، وقد وثقوا خطأ من قوة الامبراطورية الثانية العسكرية ، وخدعتهم الظواهر الخلابية ، بوجود الحيلولة دون تحقيق الوحدة الألمانية ، والثأر للنمسا ولاوروبا من هزيمة سادوفا ، ووجوب تدعيم نفوذ فرنسا وسيطرتها على السياسة الأوروبية ، والوقوف فى وجه التوسع الروسى . وتقرب نابوليون الثالث إلى امبراطور النمسا الذى اتخذ بوست *Beust* الوزير السكسونى الاصل وأحد أعداء بروسيا القدامى وزيراً لخارجيته ، وذلك لمحاولة إعادة نفوذ النمسا على الدول الألمانية . ودخلت

الدولتان ، وانضمت إليهما إيطاليا في مفاوضات لعقد تحالف بينهم ، ولكنها وقفت عند حد تبادل الملوك الثلاثة خطابات خطية تعهد التحالف الثلاثي لدعم السلام في أوروبا . ثم ان تغيير الوزارة في فرنسا حول دقة السياسة نهائياً ، فاقترحت الوزارة البرلمانية الجديدة التي تقلدت الحكم في ٢ يناير سنة ١٨٧٠ وضع برنامج لتخفيض التسليح في كل من فرنسا وبروسيا ، وأخذت انجلترا على عاتقها عرض الاقتراح على برلين ، ولكن بيسارك صرح بأنه يتعذر قبوله لتعارضه مع قانون بروسيا العسكري .

وأخيراً تخرجت الأمور بين نابوليون الثالث وبيسارك بمناسبة ترشيح أحد أبناء الهوهنزولرن *Hohenzollern* لعرش أسبانيا الشاغر ، وصرح وزير خارجية فرنسا في مجلس النواب بأن فرنسا لا تقبل البتة أن ترى أحد أبناء الهوهنزولرن على عرش شارلكان (*) ، وفي بادئ الأمر وضعت مسألة الترشيح على الرف إلا أن نابوليون أراد من ملك بروسيا وعداً قاطعاً بالعدول ، فتوترت العلاقات وقامت الحرب بين البلدين وكانت فرنسا البائدة بإعلانها ، وذلك بمناسبة نشر تصريح للصحف أقره ملك بروسيا باعتبار الأمر متبهاً ورفض تعهده لفرنسا بعدم تدخله في ترشيح ملك لإسبانيا في المستقبل ، غير أن بيسارك جعل منه مصدر تهكم على فرنسا وأذيع في صحيفة شبه رسمية . ووقف قيصر روسيا موقف الحياد من الحرب ، كما أن النمسا وإيطاليا خيتا أمل نابوليون ووقفنا على الحياد أيضاً ، واندحرت

(*) انظر (تاريخ أوروبا) لبيجنوبوس ، صفحة ٩٧ .

جيوش الامبراطورية الثانية أمام « Metz » وفي « سيدان » Sedan حيث سلم الامبراطور سيفه للغزاة .

وقامت في فرنسا حكومة مؤقتة أطلق عليها حكومة الدفاع الوطني على أثر انقلاب سياسي خطير وعزل نابوليون وإعلان الجمهورية ، وفي هذه الاثناء جلت فرق نابوليون عن روما واحتلها الايطاليون رغم احتجاجات البابا ، وفي ١٨ يناير ١٨٧١ حقق بيسارك أكبر أمانيه السياسية وذلك بالناداة بملك بروسيا امبراطوراً على الامارات الألمانية ، بانضمام ولايات ألمانيا الجنوبية المتحالفة مع بروسيا ، التي عاوتها معاونة وثيقة في الحرب إليها باسم « الريخ الألماني » *Reich Allemand* (*) . وأخيراً عقد الصلح نهائياً في فرانكفورت في مايو سنة ١٨٧١ وقد انتزعت بموجبة ألمانيا الناشئة « الامتياز والورين » من فرنسا ، وهكذا انتزعت إلى مسرح السياسة امبراطورية جديدة قوية ظلت تسيطر على اتجاهات العلاقات السياسية الدولية لأوروبا مدى نصف قرن حتى الحرب العالمية الاولى

(*) انظر (تاريخ أوروبا) لـ بيجنوس ، صفحة ٩٨ .

تطور القوميات والدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

لم يؤد النزاع الفرنسي البروسي إلى اتساع شقة الخلاف ونشوب حرب عامة في أوروبا، فكانت الدول العظمى في القارة أميل في ذلك الوقت إلى المسالة وتسوية الخلافات عن طريق الدبلوماسية الخداعة المغالطة، وكانت كل تسعى إلى شد أزر الأخرى بالتحالف لقضاء مصلحتها مع ضمان مصلحة الغير إن لم يكن لتنفيذ غرضها. وكان ساسة ذلك الزمان أبعد غوراً وأدق نظراً وربما أشد حذراً من ساسة اليوم، وهم في دراساتهم يدققون النظر دائماً في المشكلات وأعطابها مع التروى والأناة. وظلت إنجلترا في عزلتها لا تحشى على سلامتها من اتساع ألمانيا، وهناك المانش حد طبيعي فاصل منيع يقبها شرور منازعات القارة وغوائل الغزو، بل وتجد في هذه المنازعات فرصة ذهبية للاتساع فيما وراء البحار في غفلة ساسة القارة وانشغالهم بالحروب ومؤتمرات السلام واتفاقات الود والمحالقات. ثم أن هذه الحرب دلت على ضعف الصرح السياسي الدولي الذي ظل نابليون الثالث ينيه بمحالفاته واتفاقاته ووعوده، فإذا دقت ساعة الخطر، وحلت به المحن، وانزلق في هاوية أخطائه السياسية السجقة وما قدمته يدها المتردتان ونفسه الضعيفة المشبعة بأطماع هي دون مقدورها، تهاوت عليه الكوارث وحده دون أن يجد منقذاً من شعب إيطاليا الذي تنخ في الصور لبعثه، أو من إمبراطور النمسا الذي ما قام بتودد إليه ويخطب وده، لعله يجد في هذا التفاتاً ما يحرم ذكريات «ماري-لويز» المعلقة خبيثة الإمبراطور وسليخة الهبسبورج،

وموقفها القاسى من بعلمها العظيم ، وقد تحطم سيف الامبراطور نابوليون بوناپارت وتقوض ملكه ، وقصت الدول المتحالفة النسر وتهاوت هي في الدفاع عن حقوق فرخ النسر ، وبث روح آيه فيه وقد مات بالسل معذبا مقصيا ، أو من الملكة فكتوريا وزوجها الذى احتفى بهما نابوليون الثالث فى باريس واصطفاهما صديقين وبث اليهما متاعبه وآلامه .

وذهب عرش بوناپارت إلى الأبد ، كأنه سحابة من سحب الصيف ذهبت معها الأكدار والدسائس والاستبداد فى أرض رواها أبنائها بدمعهم بغزارة وكرم فى سبيل الحرية منذ ثلاثة أرباع القرن ، وذلك بفضل رجال « كجامبتا » Gambetta و « فكتور هيجو » Victor Hugo الذى عاش فى النفى طوال حكم الامبراطور وأخرج مؤلفاته الخالدة من مأواه الصغير فى ضواحي بروكسل ، وقد سكب فيها عبقريته الغضة وصيحاته القوية فى سبيل الحرية ، وأطلق فيها على عاهل إمبراطورية « الفالس » الرجل النافه . وظلت سياسة المصالح واقتصاص القرص وتوازن القوى هى الفيصل فى خريطة أوروبا ، تذهب الوجوه وتتغير الأشخاص وتظل المطامع والاتحادات تاكل القلوب وتزكى نيران التنافس وتثير الحفائط بين مختلف الدول لاسيما الكبرى . ولقد وصف الرئيس « إدوارد هوريو » السياسى العتيدي كما يعد فى طليعة حملة شعلة الثقافة الغربية اليوم فى محاصرة ألقاها بباريس بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ ضعف كفاية نابوليون الثالث وقلة درايته السياسية وتردد ذلك العصر بما يأتى « كان على رأس الحكومة عاهل جاءت به الصدفة المحضة وهو شخصية غامضة ذات نظرات مضطربة تدل على تفكير غير ثابت وثائب ، وكان مغامراً عارفاً فى الاحلام والخيالات غير متزن . ولقد كان يميل إلى التقدم ، ولكنه غير عادل فضلا عن تسليمه بالنصيب والمقدر دون إرادة قوية حقة ،

وكان نصير نظرية القوميات والمبادئ الاشتراكية ، ولكنه كان يتأثر أيضا بالأراء المتضاربة المتضادة ، فكان كن يستيقظ الليل أثناء نومه دون أن يشعر ويسير على غير هدى *Somnambule* ، وعلاوة على ذلك فقد كان فريسة المرض والضعف . وكانت إلى جانب تشاطره ملكية « الامبراطورة أوجيني » *Eugenie* التي تزوجها بدافع الحب ، وهي رشيقة ورقيقة الحس ذات قلب كريم كأمراة . ولكنها كانت فريسة أحزاب اليمين وسلسة الاقبياد لها ، تتمشق السلطة والاستبداد (٥) ، وفي هذا الوصف وهو تكرار لما سبق أن ذكرناه عنهما الكفاية للدلالة على فساد ذلك العهد واضطرابه في فرنسا رغم مظاهره الخلافة وبذخه البالغ.

واتهمت روسيا فرصة الحرب ، فأعلنت أنها لا تعد نفسها مرتبطة باتفاقية سنة ١٨٥٦ الخاصة بحياذ مياه البحر الاسود ، واحتجت انجلترا عليها وهي التي يهيمها الأمر إلى أقصى حد حتى لا ترى مزاحما خطرا لها في البحر الأبيض المتوسط وطريق الهند ، وقد سبق أن قام بينها وبين فرنسا تنافس شديد سياسى واقتصادى على صغاف النيل وبدأت تمهد للتدخل فى شؤون مصر ، فقالت بأن روسيا وحدها لا تستطيع أن تلبذ معاهدة وقتها مع دول عدة إلا بموافقة بقية المتعاقدين . كما حددت الدولة العلية روسيا بأعلان الحرب عليها غير أن الدول وإن كانت فى عجز تام عن التفاهم فى هذا الأمر إلا أنها كانت شديدة الرغبة فى الابتعاد عن حرب عامة ما أمكن ، ففضلت طرح النزاع على مؤتمر مكون من الدول المتعاقدة ، واجتمعت فى لندن فى يناير سنة ١٨٧١ وألغت شروط معاهدة سنة ١٨٦٦ الخاصة بحياذ مياه البحر

(٥) أظهر مجلة (كوترانيا) عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ « محاضرة الرئيس هودرو »

الأسود ، مع توكيدها مبدأ دوليا هاما هو ، أن الدولة المتعاقدة لا تستطيع أن تنهز من تعهداتها واتفاقاتها إلا باتفاق مع بقية الدول الموقعة على الاتفاقية معها . وكان هذا بمثابة تحيية نظرية لمبادئ قائمة على المنطق وشرف التعاقد ، ودل على أن القانون الدولي الاوروبى لا يقوم على أكتاف المعاهدات ولكن على قوة الدولة المتعاقدة ومدى استعداداتها الحربية وظروف بقية الدول المتعاقدة معها ودرجة استعدادها لخوض غمار القتال ، وأن المسألة لا تعدو انتهاز الفرص والمغامرة . وفى مذكرة وزير خارجية روسيا لبيان مزاعم دولته وشرح وجهة نظرها ، البيان الكافى عن حالة القانون الدولى ، ومدى أثره فى السلام والحرب ، وإيمان الدول العظمى بقواعده ، إذ قال : إنه من الصعوبة بمكان توكيد أن القانون المكتوب القائم على احترام المعاهدات كأساس للقانون العام والعلاقات بين الدول قد احتفظ بنفس قوته المعنوية ونفوذه الأدبى كما كان فى الماضى ، وصرح بوست *Beust* وزير خارجية النمسا بما خلاسته « إننى لم أعد أرى أوروبا كما كانت فى الماضى » (١) .

وتألق نجم ألمانيا ، وتقلت عنها سائر الدول نظامها العسكرى البروسى وقلدتها فى إدخال الخدمة العسكرية الإجبارية ، وزادت فى ميزانيات جيوشها ونفقات معداتها الحربية فى زمن السلم . وظهرت أهمية الاسلحة الآلية الجديدة ، وأن الجيوش ليست مجرد قطعان من البشر الذين يعدون بمئات الألوف كما كانت الحالة فى فتوح نابوليون بوناپارت الذى شد أزره شحاذو المجد ، بل إن الفصيل فى الحرب هى التجهيزات الحديثة ومدى دقتها وكثرة المعدات الآلية من بنادق ومدافع مع إحكامها الهدف وسرعتها ومروتها .

وكان هذا أولى خطوات تضخم ميزانيات الدفاع وسياسة السلام المسلح ،
 وفتاحة عهد جديد في التنافس السياسى والتنازع محوط بالحفر فى بادى الامر ،
 ثم أدى وقد اشتد غليان الرجل إلى الانفجار وإصابة أوروبا برمتها بكارث
 لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الحروب . وأصاب الدول الصغيرة من جراء هذه
 الحالة الجديدة وهى الاراضى الواطئة وبلجيكا وسويسرا والدنمارك
 قلق لم تستطع إلى درته سبيلا ، وظل يساورها بحق ويقض مضجعها
 حتى إجتاحت ألمانيا ببلجيكا فى سنة ١٩١٤ غير آبهة بجيادها المضمون
 باتفاق دولى عام .

وساد بسمارك السياسة الأوروبية ، وصرح فى مناسبات عدة بما معناه
 « إن قوى بلاده الحرية ليست لأغراض الهجوم والاعتداء ، فقد نشأت
 ألمانيا الحديثة كما يتوق وكفى ، وإنما هذه القوة هى لحفظ السلام وماترته
 معاهدة فرنكفورت » (٥) ، وهكذا انتقل محور النشاط من فينا إلى برلين
 وأصبح بسمارك خليفة مترنيخ ، يريد هذا بأى ثمن إبقاء بنود اتفاقيات فينا ،
 ويريد ذاك بالحديد والدم فرض شروط فرانكفورت ، أى سيادة ألمانيا
 بطريقة غير مباشرة على أوروبا . ولكن هناك بون شاسع بين الحالتين فى
 الحالة الأولى اتفقت دول أوروبا العظمى على الرجوع إلى حالة الرجعية
 والقضاء على «وحدة أوروبا تحت لواء بوناپارت ، أما فى الحالة الثانية فإذا
 كانت أوروبا قد فرحت بزوال حكم أسرة بوناپارت إلى الأبد والقضاء على
 « سياسة التعلب وتقلبه » فهى لاتريد فى النهاية استبدال سيد بآخر . وكان

(٥) انظر « تاريخ أوروبا » لبيجنوبوس ، صفحة ٩٩ .

على انجلترا وفرنسا وغيرهما من دول أوروبا أن تولب على ألمانيا القارة كما ألبتها على نابليون بونابارت . ولكن عمل بيسارك بما أوتي من حزم ودهاء طوال مدة حكمه البالغة نحو عشرين سنة على أن يبتعد ما أمكن عن « كابوس الكتل المتحالفة » ، وأن يضم إليه الدول التي توافق على تصدره مائدة السياسة مؤقتاً دون ارتباط يؤدي إلى التكتل ، وأن يحاول جعل الدول التي يخشى بأسها وتأمرها ضده دائماً في عزلة سياسية دولية .

وخلال المدة الطويلة التي حكم فيها بيسارك ألمانيا سيطر كذلك على السياسة الأوروبية والعلاقات الدولية ، وتقلصت الصلات الدولية بصفة عامة ، فيما عدا ما يخص هضبة البلقان وبعض النشاط الذي أبداه رؤساء الدول و مندوبوهم ومقابلات الملوك والوزراء وبعض المقالات الرنانة في الصحف وعدد محدود من المؤامرات الدبلوماسية المصحوبة أحياناً بالعود أو بالتهديد دون نتيجة . وذهبت العلاقات في أحوال عدة إلى اتفاقات ومخالفات دفاعية ولكن لم يصحبها أى عمل إيجابي ، كما انحصر النشاط الأوروبي مدة في حل المشكلة الشرقية وأخذ الفتن بالدولة العلية ، مع الإبقاء على الرجل المريض ، والمحافظة على الوضع القائم خوفاً من اشتعال نيران حرب عامة .

وتكونت جهات متعارضة في أوروبا . فكان هناك اتفاق القياصرة الثلاثة قيصر روسيا وإمبراطور ألمانيا وإمبراطور النمسا من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٧٥ ، وساعد على تحقيقه إبعاد الوزير النمساوى (بوست) عدو بروسيا وإحلال أحد المجرمين « أندراسى » *Andrassy* محله ، وكان هذا

يجب الانضمام إلى ألمانيا ضد الخطر السلاف . وقاربت بين العوالم الثلاثة ثورة باريس المشهورة في سنة ١٨٧١ ، وقد زعموا خطأ أن الشيوعية الدولية الثالثة هي التي أوقعت نيرانها ، فأرادوا أن يجمعوا شملهم ويتعاونوا على اتخاذ إجراءات شديدة حاسمة ضد الخطر الاجتماعي الجديد الذي يهدد عروشهم وثرواتهم ، وينذر بتقويض النظام الرأسمالي القائم عليه مجدهم ، وهو محور تنافسهم السياسي وأساس اتساعهم الاستعماري في القارة وخارجها ، كما فعل أجدادهم الحلفاء في سنة ١٨١٥ تجاه الثورة الفرنسية ومبادئها الجديدة من محاولة وأدائها وهي في نعومة أظفارها ، اعتقاداً منهم أن في ذلك قضاءً مبرماً على كل تفكير في منح الشعوب الدساتير والنظم البرلمانية وإعلان المساواة القانونية والسياسية بين الأفراد ، والخلاصة سيادة الشعب . وتمت مقابلتهم في برلين ، وقد أضحت القبلة السياسية الأوروبية الجديدة ، وحلت محل فيينا وباريس ، حيث قرروا أن تبادل الأباطوريات الثلاث المشورة والرأي في كافة الشؤون الدولية التي تهمها أمر لا بد منه . ومع أن هذا الاتفاق لم يك مصحوباً بمعااهدة وليس له أي أثر إيجابي ، إلا أنه كان بمثابة اتفاق الود والصداقة بين دول عظمى في يدها مستقبل الحرب والسلام ، وفي عنقها تطبيق العدالة الدولية بما تقتضيه مصلحة الدول وحقوقها كبيرها وصغيرها وانتقلت فيه الزعامة كما شرحنا إلى ألمانيا ، وأضحت « شامبيون » *Champion* تدعيم السلام واستقراره في أوروبا ، وسمى الاجتماع الودي في ذلك العهد تحالف بدون تعهد كتابي للمحافظة على السلام (٥) .

ولكن انقصت عرى الاتفاق لتنافس « بسمارك ، مع « جورشافاك ،
Gorchakov وزير خارجية روسيا لكراهية كل للآخر كراهية شديدة ،
فقد كانت تجمعهما فيما مضى علاقات الدبلوماسيين الودية يوم كانا يمثلين
سياسيين في برلمان Diete فرانكفورت ، وكان الوزير الروسى وهو أكبر
سناً من بطل « الحديد والدم » يعامل زميله معاملة المترفع المتكبر عاز على
نفس العسكرى البروسى ، واستمر على هذه الحال بعد أن قبض كل منهما
على أعتة السياسة فى امبراطوريتين كبيرتين . ولكن بسمارك لم يحتمل هذه
المعاملة وأصر على الأخذ بالثأر لنفسه التى طالما جرحت فى كبريائها ،
خصوصاً وقد وضحت صلاحيته فى كفاحه لتحقيق الوحدة السياسية والثقافية
الألمانية Kulturkampf ، واضطلع بمسئوليات جسام . لا يصح أن يفض
الطرف عنها منافسه الروسى ، وهو بلا شك أقل منه مقدرة وكفاية ، وأن
يستمر على معاملته الجافة هذه . ومن طريف ما يروى أن بسمارك كان يقول :
إن « جورشافاك » يعامله « كما يعامل الخادم الذى لا يلبى بسرعة نداء سيده
بمجرد أن يدق له ناقوس التنبيه « Comme un domestique qui ne
monte pas assez vite quand on le sonne »

وكتب له محتجاً « يرجوه ألا يعامله كما يعامل تلميذ المفوضية ، ويجب أن
يعامله كزميل مسئول عن سياسة امبراطورية ضخمة ، وهكذا أدت حدة
مزاج بسمارك الى انتهاء الاتفاق ، وشجع على ذلك إصدار فرنسا تشريعاً
جديداً لتدعيم الجيش وزيادة وحدائه فى الفرق المختلفة ، مما أثار سخط
ألمانيا التى رأت فيه شجع الاستعداد للحرب المقبلة ، وكذا مابداً من وقوف
روسيا على الحياد فى حالة قيام الحرب بين فرنسا وألمانيا . وكتبت صحيفة
ألمانية شبه رسمية فى ٩ أبريل سنة ١٨٧٥ مقالا تبحث ظروف الحرب

المقبلة وحظ كل من الفريقين منها تحت عنوان « حرب منتظرة » ، كما أبدى سفراء فرنسا وروسيا وألمانيا مخاوفهم وشكوكهم في أحداث رسمية بخصوص الحرب . وهكذا بدا الخطر واضحاً ، غير أن العاصفة هدأت فجأة إذ لم تك الصدور قد أوغرت إلى ما بعد علامة الخطر والانفجار ، وكانت العقول أكثر اتزاناً وتشبعاً بفكرة الاستقرار والسلام منها في سنة ١٩١٤ ، وقال الامبراطور غليوم للحق العسكري الفرنسي « أرادوا أن يبنوا بيننا العداوة والبغضاء ، غير أن كل شيء انتهى الآن على وجه مرضي . » وحقيقة كانت الحرب قاب قوسين أو أدنى ، غير أن القادة استطاعوا أن يخرجوا بالسفينة سالمة إلى شاطئ الأمان ، وقد قبضوا على سكانها بمهارة ومباهنة وسط الأعاصير والضخور وتيار السياسة القلب الحول ، فقد طلبت حكومة الرخ إلى السفير الألماني أن يبلغ وزير الخارجية الفرنسي الدوق « دى كاز ، Duc Decases أن حكومته تعتبر تسليح فرنسا الجديد عملاً تهديدياً ، acte menaçant موجهاً إليها ، وكان طبعياً أن تطلب فرنسا معونة روسيا إزاء الخطر المحدق ، كما أوعزت إلى جريدة التيمس *Times* الانكليزية الدائمة الصيت أن تنشر مقالا بأن الحزب العسكري البروسي يعمل على إيقاد نار الحرب ، وقد اهتمت إنجلترا بالأمر وتدخل سفيرها في برلين ، وفعلادير مقابلة بين بسمارك و « جور شافاك » وضعت حداً لأشاعات الحرب . ولكن أدت هذه المناورات إلى تحويل دفة السياسة الروسية ، فقد أذاع الوزير الروسي بياناً من برلين يقول فيه « إن السلم اليوم قد استتب بصغة مؤكدة » (٥) ، وكان تفسير هذا في فرنسا أن روسيا قد

حمت فرنسا من تحرشات ألمانيا وخطر محاربتها لها . وزاد في بعد الشقة بين « بسمارك » و « جورشافاك » اعتقاد بسمارك اعتقاداً جازماً أن هذه المناورات دبرها كل من « جورشافاك » وسفير فرنسا في برلين « جوتان بيرون » *Gontant - Biron* لوضع العقبات في سبيله ، ثم لظهورهما . وقد استحكمت حلقات أزمة ظاهرية مفتعلة كتنقين للسلام . وعلى ذلك زادت حفيظته على زميله السابق في الدبلوماسية ، وكانت هذه الحادثة هي الفاصلة في الاتفاق الودي بين الدولتين .

ثم اتجهت أنظار أوروبا إلى بركان جديد للاضطرابات وخطر من أخطار الحرب هو « تركيا أوروبا » والشعوب المسيحية التي تعيش في ظلال الخلافة والسلطنة ، فقد بدأت روسيا تمطف عليها بإسم فكرة سياسية جديدة خطيرة تهدد التوازن الدولي ، ولم تعد تسمع العالم النخبات التي سبها وهي حماية المسيحية والدفاع عن حقوق الأرثوذكس في الدولة العلية . أما هذه الفكرة الجديدة فهي حماية روسيا للشعوب الصقلية بطريقة سافرة غير مقنعة تحقيقاً لحلم اتحاد هذه الشعوب تحت لوائها بصفتها زعيمة هذه الشعوب وتضم إليها أكبر عدد منها . وقد شجع القيصر على إنشاء جمعية لتحرير الصقليين كانت تعمل في قلب الامبراطورية العثمانية دون مبالاة ، وتعاون مع أعضاء السلك القنصلي الروسي وتعرض رعايا السلطان على الثورة خصوصاً في بلغاريا والبوسنة .

وبدأ الصربون الشعب والاضطرابات في بوليه سنة ١٨٧٥ بولاية « الهرزوفين » *Herzegovine* ضد الإدارة التركية وأداة الحكم هناك . وإزاء هذا قرر ، العواهل الثلاثة امبراطور النمسا و امبراطور ألمانيا وقيصر روسيا التدخل لدى السلطات العثمانية للمطالبة بإدخال إصلاحات لصالح

رعاياه ، وفعلما قدمت النمسا مذكرة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ عذرت فيها الضمانات التي يجب على الحكومة العثمانية تحقيقها . غير أن هذا التدخل فشل وسرعان ما امتدت الثورة إلى الجبل الأسود وإلى كافة صربيا ، ونشبت بين الثوار والدولة العلية الحرب ، وتكاثرت المحن على الخلافة ، فقامت الاضطرابات والمذابح في بلغاريا ، ولم تعد الدول الأوروبية العظمى تتق في مقدرة السلطان على إصلاح حال الرعية ، وطمعت جاراته في ميراثه ، كلها تريد التوسع والامتداد على حسابها والحصول على نصيب الأسد ، الروسية تطمع في أن تصل إلى البسفور ، والنمسا تريد أن تبتلع البوسنة وجزءاً من الصرب . غير أن ذرائعاً وكان يقود السياسة الانكليزية على أساس تدعيم الامبراطورية ، فيما وراء البحار والشرق وضمن شريان مواصلاتها إلى هناك رأى يبعد نظره ألا يتبع لأطماع العواهل ، وكانوا متربصين للنعمة على وشك الوثوب للفتك بالدولة العلية ، أية فرصة لتحقيق التقسيم ، فعمل طاقده على المحافظة على كيان السلطنة ، لما في ذلك من مصلحة ظاهرة لا ينجحوا . وأرسل على جناح السرعة أسطولاً لحماية عاصمة الخلافة . واستقر الرأي إزاء هذه الحالة على عقد مؤتمر من السفراء في الأستانة يمثلون ست دول لتقديم مشروع إصلاح للسلطان ، بينما كان الأخير غارقاً في بحر من الهموم مستسلماً للقادير ينظر إلى العالم خلال منظار ولى عهده وانقضى منذ قرنين ، ولم يعد يحكم على جيوش يستطيع بها أن يضرب أسوار فينا . وتكسرت نصال الأرزاء التي رشقته بها السياسة الأوروبية العاتية بعضها على بعض من كثرتها وقد كست جسد الدولة المريضة الجريحة فلم يعد بها مكان للجديد منها ، حتى كادت تفقد حساسية الألم من عظم ما منيت به من الخطوب وأصيبت من الطعنات والكلام . وقد غير نتائج الحوادث

مجرى السياسة، فقامت ثورة قلبت عرش السلطان ، وطالبت خلفه بدستور على نسق الدساتير الأوروبية ، وأعلن الثوار أن الإصلاحات التي يطلبها مؤتمر السفراء تدخل في شؤون الدولة وضد الدستور ، فسحبت الدول مندوبيها وتركزت الميدان حراً طليقاً لروسيا .

وسرعان ما امتشقف روسيا الحسام ضد السلطان ، وانضم إليها بعض دول البلقان التي تدعى حمايتها لها . وأعلنت انجلترا احتجاجها وأنها ستدخل في الأمر إذا مست مصالحها الحيوية ، أي إذا هددت الجيوش الروسية البواغيز . ووصلت فعلا جيوش القيصر إلى أبواب الأستانة ، وثار ثائرة لندن، فكانت الملكة فكتوريا تريد الحرب، بينما اكتفى دزرائلي بأبداء اعتناحه من موقف الروس. وفي هذه الاثناء عسكرت القيادة العليا الروسية في دسان ستفانو ، إحدى ضواحي الأستانة ، وفرض القيصر على السلطان معاهدة تقرر وصاية روسيا على الدولة العلية ، وأنشئت بموجبها في المساحات التي يعلتها البلغار ، أمانة بلغارية تحت حماية روسيا . ولكن رفضت الدولة الاعتراف بالمعاهدة وتدخلت نظرية توازن القوى ، في الأمر ، واضطر القيصر وقد أعوزه المال أن ينزل عند إرادة الدول الغربية العظمى . وأخذ بشارك على حاتقه الدعوة لعقد مؤتمر عام في برلين لحل المشكلة الشرقية ، وأعلن في الريدشتاج أن ألمانيا رغم أنه لا يهملها أمر الشرق إلا أنها ستقوم بدور الوسيط الأمين لاتقرار السلام . وقد فاز بشارك ببلاده بموقفه هذا بنزعها السياسة الأوروبية ، وقرر المؤتمر في سنة ١٨٧٨ فيما قرره احتلال النمسا للبوسنة ، وقضى على فكرة بلغاريا الكبرى ، ووافق على ضم بعض أراضي الدولة العلية في آسيا إلى روسيا ، كما أعلنت سيادة الولايات

المسيحية التابعة للدولة بالبلقان . أما إنجلترا فكانت قد تقاضت ثمن تدخلها ومساعدتها من السلطان ، وهو جزيرة قبرص بموجب معاهدة سرية . وهكذا ظلت العصا السحرية لاقرار السلام وتأجيل حل المشكلة الشرقية لصالح روسيا واستبقاء الحالة القائمة أساس القانون الدولى فى القرن التاسع عشر بفضل « مجموعة الدول الاوربية العظمى » ، « *Le Concert Europeen* » .

ومنذ مؤتمر برلين أصبح تحالف القياصرة الثلاثة فى خبر كان ، وكلمت روسيا غيظا لقة حيلتها وقد حيل بينها وبين تحقيقها السياسة السلافية التى ترى الى ضم العناصر الصقلية فى البلقان الى كفها ، فى حين أن المؤتمر قرر احتلال النمسا مقاطعة البوسنة التى يسكنها صقليون ، ولم يرع لها بسمارك جميلها فى وقوفها موقف الحياد فى حربين مع النمسا ومع فرنسا . وكتب القيصر فى هذا الصدد الى سفيره فى فينا بما معناه « إنه من تحصيل الحاصل القول بأن تحالف القياصرة الثلاثة فى نظرننا قد تمزق . شمله نظرا لتصرفات حليفينا ، (ه) ، ولكن زاد تقارب ألمانيا من النمسا بزيارة بسمارك لفيينا ، وأبرم تحالف سرى بين البلدين فى سنة ١٨٧٩ أساسه « الدفاع المشترك بينهما لصيانة سلامتهما ضد روسيا فى حالة ما إذا هاجمت روسيا إحدى الدولتين ، أما إذا باشر الهجوم غير روسيا فتتعهد كل من الدولتين مراعاة الحياد الدقيق المقرون بالرعاية » (*Neutrallité bienveillante*) . وانضمت الى هذا التحالف فينا بعد إيطاليا وقد ساء لها إهمال فرنسا لها فى عملياتها فى تونس وسائر أنحاء البحر الأبيض المتوسط ، وبموجب انضمامها « تعهدت الأباطوريتان بالمبادرة بمساعدة إيطاليا إذا اعتدت عليها فرنسا » . كما

دخلت في زمرة الحلف الجديد رومانيا بموجب معاهدة سرية عقدها مع النمسا، وبهذا تكونت جبهة على رأسها ألمانيا، من ممالك وسط أوروبا لأقرار سيادة ألمانيا والمحافظة على الحالة الراهنة. ولكن تغيير دقة السياسة في روسيا سنة ١٨٨١ وتقلد وزير من أصل ألماني سياستها الخارجية، وكان يميل إلى تحسين العلاقات بين روسيا وألمانيا شجعا على محاولة إعادة المياه إلى مجاريها بين البلدين. وتمت مقابلة عاهلي روسيا وألمانيا في دانترج، وأبرمت بين روسيا وألمانيا والنمسا معاهدة سرية في برلين في ١٥ يونيو سنة ١٨٨١ لمدة ثلاث سنوات تجددت فيما بعد على أساس رغبة القيصرية الثلاثة في تدعيم السلام العام باتفاق يضمن الدفاع عن كيانات بلدانهم، ويتمهدون فيه أن يعملوا دائما بالتضامن في شؤون البلقان، وأطلق عليها إعطاء الضمان للروسيا ضد سائر المعاهدات السابقة *Contre assurance à la Russie*، ويعني بهذا ألا تمس المعاهدات التي عقدها ألمانيا بخصوص البلقان، وترعيت بموجبها الميدان السياسي مصالح روسيا هناك. وهكذا اشتمكت اتفاقات الدول الكبرى الثلاث مع سائر الاتفاقات السابقة في سبيل المصالح السياسية العديدة المتشعبة.

وكان بسمارك دائما يتجه بأنظاره إلى سيادة بلاده في أوروبا وترعيتها المؤتمرات وموائد الاتفاقات، بينما كانت إنجلترا تتجه إلى التوسع خارج القارة وتحذو فرنسا كذلك حذوها، وقد عضت هذه بنان الندم على ضياع طائفة من مستعمراتها الدسمة إبان الثورة وبعدها، بانشغالها في دسائس أوروبا ومؤتمراتها السياسية ومعاركها الدامية الرهيبة التي لا تنتهي، وعقدت العزم على الاستعاضة عنها بغيرها. كما أخذت إيطاليا وهي وليدة الأمس القريب تنرف الذمخ السخين وترفع عقيرتها، تطلب بدورها الاستئثار

بمناطق نفوذ كتونس مثلاً التي ابتلعتها فرنسا في غفلة ، لقمة سهلة سائفة ، وكانت تطمح في أن تقدم إليها كبريات دول أوروبا وقد نالت جميعاً ما فوق كفايتها من مناطق النفوذ والمستعمرات هدية لا بأس بها . واصطلمت إنجلترا في سباقها الاستعماري بفرنسا بخصوص مصر في سنة ١٨٨٢ ، ثم اصطلمت معها صداماً أشد في « قاشودة » على حدود السودان المصري في سنة ١٨٩٨ ، كما اصطلمت بروسيا بخصوص الأفغانستان ثم إيران . واحتدمت المنافسة بين بلاد الملكة والجمهورية بخصوص بلده تليت فرنسا قديمها في الهند الصينية بجوار الممتلكات البريطانية . وكان بسمارك يرغب من كل قلبه في أن يتهر فرصة التنازع الاستعماري لكي يحسن علاقات بلاده بكبريات البلدان الأوروبية ، ولكي يضمن الزعامة السياسية في القارة كان يشجع مشروعات فرنسا فيما وراء البحار ، وقال لسفير فرنسا في سياق كلمات التشجيع « إن رغبتى لشديدة في أن تغفروا لألمانيا موقعة سيدان كما غفرتم لغيرها موقعة واترلو » (هـ) كما اقترح على الجمهورية تحالفاً لحفظ التوازن السياسي ضد إنجلترا ، غير أن الرأي العام كان دائماً ضد ألمانيا في فرنسا ، وزاد في تكثير صفو الجوب بعض حوادث وقعت على الحدود ، وتداولت الصحف عبارات الحرب ، وأرغمت وأزبدت . كما زاد بسمارك وحدات الجيش وعتاده ، وضمن موقف روسيا بتجديد المعاهدة السرية معاهدة ١٨٨٧ ودعم معاهدة الحلف الثلاثي بتجديدها لخمس سنوات أخرى . ولم تشذ في ذلك إلا إيطاليا التي أبدت على لسان وزيرها « روبيلانت » *Robilant* امتعاضها قائلة « إن الدول المتحالفة الكبرى كانت دائماً تركها خلفها في

غرة الانتظار، (*) وبذلك حصلت من النمسا على تعهد بالمحافظة على الحالة الراهنة في الشرق، وأن أى تغيير سيكون على أساس تبادل المصالح المشتركة *Compensation reciproque*، كما قبلت إنجلترا اقتراح إيطاليا في أن يعملأ معاً بالاشتراك والتعاون، في سين المحافظة على الحالة القائمة بالبحر الأبيض المتوسط والبحار المتفرعة منه، وفي منع أى دولة من الدول العظمى من الاتساع والسيطرة على جزء من حوضه، وقد بلغ هذا الاتفاق إلى النمسا وانضمت إليه .

ولكن سير الحياة الاقتصادية واتساع آفاق الإطلاع في ألمانيا ورغبة الإمبراطور الجديد الشاب غليوم الثانى في بسط النفوذ الألماني فيما وراء البحار، وقد تيسر الأمر وأصبح الطريق عمداً سهلاً بزيادة إنتاج ألمانيا الصناعى وضخامة ثرائها عن طريق التصدير واستعداد مصانعها وبنوكها لتغذية أسواق أوروبا وأسواق الأمريكتين وبلدان الشرق، بل وتوقها إلى غزو الأسواق الخارجية وضغطها على الحكومة لتحقيق غايتها، واتجاه الإمبراطور وشعبه وقواده، واشتداد الروح العسكرية البروسية والرغبة الجرمانية في السيادة على أساس أن « ألمانيا فوق الجميع »، كل هذه العوامل دفعت السياسة الألمانية إلى النزول والنزال في الميدان الاستعماري والكفاح في حلته بكافة الأساليب الدبلوماسية، فألى الإصدام بالاطلاع الاستعمارية الانكليزية مما أدى إلى الحرب العالمية الأولى . وهذه الحالة الدولية الجديدة المعقدة بالاضطرابات والمفاجآت التي أدت إلى الحرب الاستعمارية العالمية الأولى (سنة ١٩١٤ — ١٩١٨) ليست ألمانيا وحدها هي المسئولة عنها، بل

المستول عنها دول أوروبا العظمى للتنازعة في سبيل السيطرة والسيادة على الأسواق العالمية ، تلك الدول التي كونت مجموعة تشرف على السياسة الأوروبية لتدعيم السلام ، ودافعت بفضل كياسة سياستها وحلمهم عن هذا السلام في حدود « توازن القوى » ، وتقوّد « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » *Le Concert Europeen* لاستقرار الحالة ، ولا يستتاب نوع من السلام الظاهري يروق لها ، لأن فيه تحقيق أطماعها واستنزاف دماء وأموال الشعوب المغلوبة على أمرها وقد كتب عليها سوء المصير ، تبعاً لمجرها عن التسليح الآلى أسوة بالناصب كي يقل حديدتها حديده . ثم حطمت تمثال السلام الذي عبثته ما يزيد على قرن وقدسته وكانت فيما مضى تبادر إلى تقديم القرابين إليه كلما شبت حرب موضعية حتى لا يمتد لهايتها وتحول إلى حرب عامة ، ولم تعد عقلية بسمارك وآماله وسياسته تتفق مع التحول العالمى فى أواخر القرن الماضى . وفضلاً عن ذلك بلغ به الكبر عتياً وأصبحت تبعات إمبراطورية فنية طامحة إلى الوصول إلى قلب الصين والخليج الفارسى والهند لا تستطع تحملها روح عبقة وشيخ هرم فان ، طاش فى جو المؤتمرات والمؤامرات الدبلوماسية الأوروبية الرقيقة ومآدب القياصرة والسفارات الرشيقة ، وشرب أنخاب الملوك . لقد انحصر حله ما بين برلين وفيينا وشاطىء الرين والدانوب وقد ولى هذا العهد وانقضى . فأقصاه القيصرة عن الحكم واستبدل به غيره ، وفى الواقع قبض بذاته يد حديدية على مقاليد السياسة الخارجية لإمبراطوريته ، وهكذا شاهدت أوروبا فاتحة عهد جديد فى الدبلوماسية والقانون الدولى وهو « التكتل والشك وريبة كل طرف فى الطرف المتعاقد الآخر ، وغوض الأحوال الدولية والخوف من الحرب القادمة الواقعة لا محالة وانتشار ضباب

التسلح الخائق ، وبالاختصار انتهى عهد الاستقرار والسلام الظاهري الذي ساد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحل محله عهد من تأرجح السياسة وتخطبها بفعل أمواج التنافس والتنازع الصاخبة ، وما ينبع ذلك من غموض القانون الدولي وإهماله في كثير من المواقف .

ونشأت جبهتان متضادتان رئيسيتان في الميدان السياسي الأوروبي منذ ثمان تسليحاً قريباً مع تزايد مستمر في التسليح وتسايق في سبيله ، وانضمت إلى كل جبهات ثانوية أخرى وفق مصالحها ، ولم يستقر لها قرار في الاحتكاك والتنافر والتناوب السياسي في القارة وفيما وراء البحار . وأصبح واضحاً أن غايتها في النهاية الحرب ، فلا مفر منها لتقرير سيطرة أحدهما على موارد المادة الأولية وعلى الأسواق في العالم . وتزعزعت أركان القانون الدولي على ضفتها ، ذلك القانون القائم على الاستقرار السياسي وفق الأمر الواقع وتوازن القوى . فنشأت جبهة من روسيا وفرنسا ، وبعدت الشقة بين قيصر روسيا إسكندر الثالث وإمبراطور ألمانيا غليوم الثاني ، وقد أقصى بيسارك ، وشرع يرسم منهاجاً آخر للسياسة السيطرة الألمانية على أوروبا وما وراء البحار . وبدأ ذلك برفض تجديد معاهدة توثيق التضامن سنة ١٨٨٧ بين ألمانيا وروسيا ، كما أظهر عطفه على نبلأ بولونيا أشد أعداء روسيا ، وحاول أن يتقرب من الدول العظمى لغرب أوروبا في بادئ الأمر ، فمقدم معاهدة مع إنجلترا سنة ١٨٩٠ أعطت إنجلترا لألمانيا بموجبها جزيرة هيلوجولاند Heligoland (وقد كانت احتلتها إنجلترا منذ عهد نابليون الأول) نظير إعطاء ألمانيا للأولى بعض الامتيازات في أفريقيا الشرقية ، ولكن لم ينجح في محاولة كسب عطف فرنسا السياسي ، فقد قوبلت الفكرة بسخط من

الرأى العام الفرنسى ، وامتنع لنا الوطنيون الفرنسيون ، واثارت
ثأرتهم ، مما زاد فى توتر العلاقات بين الجارتين العدوتين عداء تقليدياً
لا تخمد ناره .

فأدى هذا الى رواج فكرة التحالف فى كل من روسيا وفرنسا . وبمناسبة
زيارة الاسطول الفرنسى للبياه الروسية وبكرونستاد « Cronstad » فى أغسطس
سنة ١٨٩١ قدم القيصر بنفسه الى سطح البارجة المعقود عليها لواء أمير
البحر الفرنسى ، واستمع واقفاً الى المارسلين *Marseillaise* ، وأبرق الى
رئيس الجمهورية الفرنسية « كارنو » *Carnot* برسالة بث فيها « عواطف الود
والصداقة العميقة التى تجمع بين فرنسا وروسيا (١) » . واستقر قرار
الدولتين على عقد اتفاق دائم بينهما ليس على نسق التحالف الثلاثى لامبراطوريات
الوسط ، بل أراد قيصر روسيا الا يظل أمره سرّاً مكتوماً ، غير أن
الرئيس كارنو لم يستطع أن يسطى الضمان دون عرضه على البرلمان ، واکتفت
الحكومتان بالتصريح بأنهما « تعتبران أن المحافظة على السلام مرتبطة أشد
الارتباط بالمحافظة على توازن القوى فى أوروبا » . ويتمهدان أنه فى حالة
تهديد السلام بواسطة التحالف الثلاثى « أن يتفقا على استخدام قواهما
بالتعاون المشترك للمحافظة على الحالة الراهنه » (٢) وتم الاتفاق بين
الحكومتين على توحيد سياستها فى الشرق . ثم أمضت القيادة العليا للدولتين
فى يولية عام ١٨٩٢ مشروع اتفاق عسكري ينظم فى حالة الحرب الدفاعية
تعبئة وحشد قوى البلدين بالاشتراك وذلك ضد المانيا ، وظل مشروع
الاتفاق معلقاً نحو ستة ، ثم أبدى القيصر عزمه القوى على إبرامه ، وأرسل

(١) (انظر تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس . صفحة ١١١

(٢) « انظر » تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ١١٢

الاسطول الروسى لمعاناً فى الود والاختلاص لزيارة المياه الفرنسية فى أكتوبر عام ١٨٩٣، وتم عقده فى ديسمبر عام ١٨٩٣، واستعمل فيه مصطلح رسمى رنان وهو « الشعبان الصديقان الخليقان » وعرف فى عالم السياسة بعنوان « التحالف الفرنسى الروسى *Alliance franco-russe* ». ولم يأت هذا التحالف بالجديد فهو مجرد مشروع لعمل سلبى دفاعى، ولكنه أخرج فرنسا من عزلتها السياسية، وأعطى الطمأنينة والضمان للرأى العام الفرنسى، كما كان أثره عميقاً فى أوروبا لما يحاول أن يهدف اليه من إعادة التوازن السياسى الاوروبى، الذى مزقه التحالف الثلاثى بين ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا.

ولكن بيت القصيد فى الصدام العنيف المقبل لم يك فرنسا وأوروبا، بل هو الامبراطورية البريطانية. فألمانيا كانت مستعدة لمناوأة إنجلترا وعزلها سياسياً ومحاسبتها حساباً عسيراً، نظراً لآبلاعها البقعة تلو الأخرى من أصقاع العالم فى إفريقيا وآسيا دون شريك أوروبى. وغليوم يرى الافق السياسى ضيقاً بالنسبة لآمال شعبه ونشاطه وإنتاجه وموارد بلاده وكفاياتها العلية والصناعية، ويرى أيضاً وجوب أخذ نصيب دسم من المستعمرات ومناطق النفوذ، وهو لا يتردد فى خوض حومة الوغى للفوز بميدان واسع لرؤوس الاموال والإنتاج والتجارة الألمانية فى الخارج. وتأسست فى ألمانيا جمعيات لتوحيد السياسة الألمانية وتدعيمها للفوز بالمستعمرات ولتقوية الاسطول كرابطة للامبراطورية الناشئة، مثال ذلك جمعية « اللويتش » *La Ligue Alldeutsche*، وفى هذا يقول « سينوبوس » *Seignobos* المؤرخ المعروف ببقته وبوضوح تعبيراته « كان سكان ألمانيا فى تزايد مطرد وكذلك الحال فيما يختص بصناعاتها وتجارتها وثروتها. ووكلاء محالها التجارية

وكان مندوبو مصانعها يؤيدون البنوك يبحثون عن مصادر لتصرف منتجاتهم في مختلف أنحاء العالم ، وقد أصبح أسطولها البحري أحد الأساطيل الأولى في العالم ، يحجب مختلف البحار يرفرف على قطعه العلم الألماني ، وبدأ الألمان يشعرون بأن قواهم المطردة تنمو هذه تضييق أوروبا بها ذرعاً ، واتضح الحاجة إلى انتشار نفوذهم في العالم . وهذه الحاجة إلى التوسع كان يعبر عنها بمصطلحات أصبحت حجة التداول متعارفاً عليها في ذلك الوقت ، فأطلق على رغبتهم الملحة في الاتساع : إنشاء اتحاد دول أوروبا الوسطى بزعماء ألمانيا اقتصادياً *Mittleuropa* ، كما أطلق عليها السير نحو الشرق أي زحف ألمانيا نحو بلدان البلقان والبلدان الإسلامية *Drang nach Osten* ، وكذلك سميت بالسياسة الاستعمارية *Colonialpolitik* ، ويعني بها إنشاء مستعمرات لألمانيا في البلدان التي لا تزال خلوا من النفوذ الأجنبي الأوروبي لمساعدة التجارة الألمانية على الازدهار والاتساع ولتضييق المؤسسات الاقتصادية وتقوية دعائمها ورفع سمعة ألمانيا ، واستشعر الألمان إزاء هذه السياسة حاجتهم الشديدة إلى إنشاء أسطول بحري قوي (*) . وساعد على انهيار البقية الباقية من الآمال في السلام وسيادة القانون الدولي وتدعيمه لحسن التفاهم بين الشعوب ماعدا صرخات كانت تتصاعد من الساسة متفرقين دون تأييد حقيق لها خوفاً من هول الحروب المستقبلية وقد أصبح عمادها البنديقية السريعة الطلقات والمدفع الحاصد القاصف ومختلف الآلات الذرية الفتك . هذا التنافس الحامي الوطيس إلى حد التعصب . وكما يقول المؤرخ العظيم هولاندروز *Holland Rose* « إن المدينة سيطرت عليها سياسة المبالغة

في القومية ، كما استخدمت الدول الكبرى السياسة الوطنية التعصبيه والقوميات في قضاء لباتها وتحقيق أطباعها في المحيط الدولي ، فسادت المبادئ القومية المتطرفة وطفئت على المبادئ الدولية والاجتماعية للعصر ، وقد قال أيضاً ، إن أغنى العهود وأزخرها بالثروة ، وهو عصرنا الحاضر ، أصبح فريسة لتقدم الآلات وتشعب استعمالاتها واشتداد قواها وسلطانها على الشعوب ، وكما قال في موضع آخر ، إن العودة إلى العقيدة القديمة التي تتمسك بالتضامن الانساني وتعتقد اعتقاداً جازماً فيه ، واقتناع العالم المتمدين بحق في ضعف كافة الجهود وفساد ثمرتها القائمة على سيطرة شعب معين من الشعوب أم وأولى ما يجب أن تقتنع به الانسانية كطريق قويم لتوطيد السلام وحسن التفاهم بين الشعوب (*) .

وإن المناورات السياسية ومختلف المؤامرات الدولية التي سادت ما قبل الحرب العالمية الاولى وترعيتها كل من ألمانيا وإنجلترا ، خليفة لأهمية أثرها في العلاقات السياسية وفي مستقبل القانون الدولي ، بعرضها بدقة . فهي بعيدة الشبه باللعبة الرياضية الواضحة المكشوفة ، وهي أقرب إلى مؤامرات القصور ، ودسائس السراي ، ويكني دلالة على ذلك انتشار الاتفاقات والمحادثات السرية ، مما أدى إلى تلبذ نهاء السياسة بالسحب المظلمة الكثيفة ، وفي النهاية إلى العاصفة وإلى مجزرة سنة ١٩١٤ .

وكانت السياسة الاستعمارية الألمانية تعتمد من آن لآخر إلى مناوأة إنجلترا كي تكسب ما تستطيع كسبه سلبياً ، كما تعد العدة للحرب إذا حارب

(*) أنظر (تطور الشعوب الأوروبية من ١٧٨٠ إلى ١٩٢١) لـ هولايندروو

الامر وتخرجت الحالة . وهي تقوم على خطين رئيسيتين : خطة داخل القارة ترى إلى المحافظة على تفوقها السياسى وتزعجها المحادثات الدبلوماسية والمؤتمرات ، يشد أزرها قواها الحربية والبحرية ، وخطة أخرى خارج القارة ترى إلى تأليب الشرق على دول الاستعمار الاخرى وفى مقدمتها إنجلترا ، والحصول على مقامات وامتيازات وأرض فيما وراء البحار . وزاد الطين بلة تتابع الحروب الموضعية فى القرن التاسع عشر ، التى مع التسليم بضررها المحدود ، وأنها تعد كقزم ضئيل إذا قورنت بالحريين العالميتين الاولى والثانية ، فإنها تركت كلوما وأحقاداً فى النفوس لاتندمل ، وأضعفت مع ظهور الروح القومية التعصبية الوثابة المتأجبة للتحرش وغوص غمار القتال فى البلقان روح التعاون الدولى . وكان من جراء هذه الحالة رجوع روح التعاون الدولى القهقرى أشواطاً بعيدة رغم جهود المصلحين الذين نادوا بوضع أسس للسلام والتحكيم الدولى فى أوائل قرننا الحالى . وينسب المؤرخ الكبير « هولاندروز » ، التعاون الاوروبى وبين بوضوح الحالة بقوله « إن انهيار حركة التعاون الدولى والسلام راجع لاسباب عدة ، فأن الحرب الفرنسية الالمانية والحروب الروسية التركية تركت وراءها أحقاداً دفينه ، فأصبح من الصعوبة بمكان على الشعوب أن تنزع سلاحها . وبزيادة على ضعف روح نزع السلاح جاءت الحرب اليونانية التركية وحرب البوير مضغاً على ألبانة وعلاوة على ذلك فإن النزاع بين البابا وروسيا بقدر ما أضعف مركز الاخير فى أوروبا جعل المانيا والنمسا تسودان السياسة الاوروبية . وبينما تقدمت الحركات الاجتماعية فى كل من فرنسا والمملكة المتحدة تقدماً كبيراً ، ظلت كل من ألمانيا والنمسا فى موقفها الذى يطلق عليه موقف التطور القومى لحسب دون تقدم ما فى ميدان التطور المستورى ، ولا شك أن حالة الركود هذه عندهما تغذى أغراض انحرب وترجع كفتها على كفة

التعاون الدولى، وكذلك أيضاً فإن النظم البرلمانية والمجالس النيابية فى امبراطوريات الوسط لم تصادف النجاح المرجو لها، مما أدى إلى تزايد المنازعات بين الحكام والشعوب، وكانت نفس هذه الحالة هى السائدة فى روسيا وأوساً منها كانت الحالة فى البلقان، ومن ثم صارت الفكرة القومية الوطنية فى أواسط أوروبا وفى شرقها على تمام الاهبة للقتال متشبعة بروح التحرش والهجوم، بينما حصرت بريطانيا العظمى والأراضى الواطئة وإلى حد ما فرنسا جهودها قدر الطاقة فى تقديم تشريعها الاجتماعى، وفى الوقت نفسه كانت تتسلح لأغراض الدفاع عن النفس، والتسلح لأغراض الدفاع فقط فى رأينا مشكوك فى إخلاصه وغرضه. وخطر الموقف كامن فى هذا التناقض (*) .

وانتهت ألمانيا داخل القارة إلى الاستعداد للحرب القادمة . فتالت زيادات اعتمادات الميزانية لبناء أسطول حربى شديد البأس يصبح خطراً على أسطول إنجلترا ويهدد مستعمراتها، وجهاز الإمبراطور لهذا الأسطول فى الشمال قناة جديدة هى قناة « كييل » *Kiel* التى تمت فى سنة ١٨٩٥، ومن شأنها فيما أن تضاعف قوى الأسطول الألمانى . ولم تجازف ألمانيا فيما بعد بخوض غمار الحرب إلا بعد انتهاء العمل فى القتال . وبدأ النشاط فى إعداد الأسطول البحرى فى سنة ١٨٩٨، وصرح القيصر وأعوانه بأنهم على استعداد لأقصى التضحيات المادية فى سبيل بناء مجد ألمانيا البحرى، كما بدأت الشكوك فى نوايا الرجز الحسنة تتضح جليا لانكثرا . ولكن

(*) أنظر « تطور الشعوب الأوروية من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٢١ »

ظلت مع ذلك السياسة الألمانية تتركز على الرغبة في السلام إلى النهاية طالما أن السلام في مصلحتها. وتلخصت في مذكرات المستشار الألماني البرنس «فون بولوف» *Von Bulow* وضمنها ما يأتي «لم ندع لا نكتلر المجال للتدفع بسبب ما تهدينا بخصوص بناء أسطولنا... ونحن لم نبغ حالة لا تترك مفرأ من الاصطدام فعلا بالخلفتين روسيا وفرنسا، وبما يحول بيننا وبين إنشائنا تدريجيا للأسطول المنشود» (*)، وهذه السياسة التي قادتها الرجعيون في ألمانيا كما يحلها هولاندروز مبدؤها: «الامتناع عن أى عمل يؤدي إلى الحرب، وتحقيق كافة الفرص لزيادة مطالب ألمانيا، وفوق كل شيء استخدام عجز ألمانيا في البحر وما يحدثه هذا من مضايقة للرأى العام كوسيلة للتغلب على معارضة الألمان الأحرار الضعيفة، في تزايد التفقات البحرية الضخمة المستمر».

وفيما خلا حالات من التقارب غير الناجح بين ألمانيا وانجلترا ومحاولات للحد من السباق البحرى فقد ردت الثانية على نشاط الأولى في بناء القطع البحرية الضخمة بمنهاج أقوى وأوسع، يتطلب تضحيات وتنفقات أعظم من تضحيات الإمبراطورية الناشئة. واستفحلت حمى التسلح البحرى وبرز الخطر، وأخذ التنافسان يقتربان من المحاوية في تعديل البرنامج البحرى الذى قدمه الأميرال «فون ترييتز» *Von Trietz* للريشتاج في فبراير سنة ١٩٠٠، فقد طلب مضاعفة قطع الأسطول، وقدم مشروعات بخطة بناء قطع جديدة ومطردة الزيادة دون توقف حتى سنة ١٩٢٠. وكانت تصريحات ذوى الشأن لا تعبوا أن ألمانيا تنشأ الأسطول لتصبح قوة عالمية يعتبها.

وطالما استفادت الامبراطورية الناشئة من توتر العلاقات مؤقتا بين الدول الغربية الصديقة أو انشغالها بمنازعات خارج القارة . كفساد العلاقات بين انجلترا من جهة وفرنسا وروسيا من جهة أخرى بسبب التنافس على مناطق النفوذ فيما وراء البحار ، فخص بالذكر حادثة فاشودة واصطدام الكتيبة الفرنسية بمسكرو انجلترا على حدود السودان سنة ١٨٩٨ ، وكحرب روسيا مع اليابان في سنة ١٩١٤ وكحرب البوير لتوجيه نشاطها الدبلوماسي وجهودها السياسية إلى مشا كل البلقان . وكلما زاد نشاط البناء البحري في ألمانيا ، وضح وجوب تقارب كل من انجلترا وفرنسا رغم استحكام العداء بينهما لتنافسهما في بلدان الشرق والسودان ، حتى يمكنهما التعاون في حالة هجوم ألمانيا على أحدهما ، وحتى يمكن لاسطوليهما حماية مداخل المائش وشراطى الجزر من هجوم البحرية الألمانية تبعاً لانشغال جزء لا يستهان به من القطع الانكليزية في الدفاع عن ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار . نعم لقد كانت بريطانيا العظمى حتى سنة ١٩٠٥ قوة بحراً ، وكانت ألمانيا بعيدة عن أن تهددها تهديداً جدياً ، فكان لدى الأولى ٣٥ مدرعة بحرية ضخمة بينما كانت الثانية لا تملك إلا مدرعة من نفس النوع ولكن عيار مدفعيتها أضعف ، وبدأت انجلترا تبني قطعاً جديدة تقلل من أهمية قتال دكيل ، إذ يتعذر على ألمانيا حين تشاء بناء مدرعات من نفس النوع أن تمر بها عباب القنال وترسو هناك فهو يضيق سعة بها ، ولكن نشاط البناء البحري لديها مطرد الزيادة ، وكما يقول هولاندروز وكانت ألمانيا قوية جداً من حيث مواردنا ، وخلعت عليها صناعاتها وتجارها المستمرة الثروة عريضا ؛ فأخذت تنفق عن سعة على جيشها وبحريتها ، (*) . وفي مايو سنة ١٩٠٦ وافق الريشتاج على منهاج جديد

معدل لبناء السفن الحربية، كما زادت في نفقات البناء، فزادت التكاليف السنوية لتشييد الأسطول من ١١٦٧١٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٥ إلى ١٦٤٩٢٠٠٠ جنيه وهو الرقم المقدّر لسنة ١٩١٧. وأخذت ساحة إنجلترا يحذرون الحكومة ومجلس العموم من سوء المغبة إذا استمرت ألمانيا في تسليحها البحري الذي يهدد الإمبراطورية في الصميم. ثم بدت يشار على عودة المياه بين إنجلترا وألمانيا الحديثة إلى مجاريها فزار الملك إدوارد السابع، الإمبراطور « غليوم » في سبتي ١٩٠٦ ر ١٩٠٧، كما رد الإمبراطور الزيارة في سنة ١٩٠٧، ولكن لم تعد الزيارة تبادل عبارات الود ولم تأت بنتائج عملية خاصة بنقص تسابق البلدين في سبيل التسلح البحري. وترتب على ذلك طبعاً أن ارتمت إنجلترا بدورها في أحضان روسيا، وأمضى اتفاق بين الطرفين في ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٧ يتهاذان بموجبه في التنافس في الشرق الأقصى ويحدد ويعرف مصالحهما في إيران وأفغانستان والتبت، وأهدرت كما هي العادة مصالح الوطنيين والمصلحين في إيران لصالح الدولتين الاستعمارييتين. ورأت إنجلترا في هذا الاتفاق رداً على أطباع الإمبراطور غليوم الثاني، الذي كان في تقربه من الدولة العلية يريد أن يربط هبورج وبرلين بعاصمة الخلافة، بأنشاء خط سكة حديد بحر الشمال فقلب أوروبا قلوباً غيبر فأسيا الصغرى فالعراق فالخليج الفارسي، على أن تصل فروعه إلى سوريا وإلى قلب بلاد العرب، وبذا تتعرض الهند وهي آتمن جوهره في التاج البريطاني للخطر الجرمانى القوي التسلح. وهكذا انضمت إنجلترا إلى الاتفاق الثنائى بين روسيا وفرنسا وتكونت جهة ضمنية بموجب معاهدات منفصلة بين إنجلترا وفرنسا، وهذا هو الاتفاق الودى الذى يحسم التنافس بينها على النفوذ في حوض البحر الأبيض المتوسط، يجعل غرب الحوض من نصيب فرنسا وشرقه بما في ذلك ضفاف النيل من نصيب إنجلترا وذلك في سنة ١٩٠٤

، وكذا بين إنجلترا وروسيا كما أسلفنا لمقاومة التوسع الألماني . ويقول « هولاند روز » ، وربما كان في قوله بعض المبالغة « إن الحلف الثلاثي الذي رسم بسمارك خطته للمحافظة على السلام أصبح في يد غليوم الثاني خطراً على جارات ألمانيا ، ودفع بهذه الجارات إلى عقد اتفاق لتنظيم خطة الدفاع في حالة مهاجمتها (٥) » ، وفي رأينا أن التنافس في سبيل السيطرة على المادة الدولية فيما وراء البحار بين الدول الغربية العظمى وفي سبيل تزعمها الاتفاقات والمؤتمرات في القارة هو أهم أسباب الحرب العالمية الأولى ، وأن هذه الدول بلا فارق هي المسئولة بالتضامن المشترك عن وقوعها ، ويمكن القول بلا تردد إن محكمة التاريخ والمعادلة الانسانية تدينان قادتها جميعها كفاعلين أصليين ولا تجهلان . من البعض فاعلين والبعض الآخر شركاء أو محرضين في هذه المذبحة البشرية الشنعاء .

والى جانب برنامج التسلح اتجهت ألمانيا إلى تدعيم مركزها في أوروبا بالقبض على سياسة امبراطوية النمسا والمجر ، وساعدتها في توسعها في البلقان ، ونصرتها على منافستها روسيا هناك . فواصل الامبراطور خطة بسمارك في التزعم السياسي في القارة وبعبارة أخرى خطة مؤتمر برلين ، وشجع هذا النمسا على ضم مقاطعتي البوسنة والهرسك نهائياً في ٧ أكتوبر عام ١٩٠٨ ، وكانت تدبرهما بالاتحاد وفقاً لقرارات مؤتمر برلين في عام ١٨٧٨ على أن تظل سيادتهما لتركيا ، دون أى سابقة إنذار أو إذن من مجموعة الدول الأوروبية . وبذا خرقت الاتفاقات والمعاهدات المرعية وقواعد القانون

(*) انظر « الشعوب الأوروبية » هولاند روز ؛ صفحة ٦٠٩

الدول، كما أثارت حفيظة « صربيا » التي كانت تأمل في ضم المقاطعتين إليها وناصبت روسيا وجمعية تركيا الفتاة العداء بهذا التوسع الجديد وباقتطاع جزء هام من جسد الدولة العلية ، وكانت الفرصة سانحة : فتركيا تكاد تحتضر وروسيا لا تزال جراحها دامية لم تتدخل بعد من الحرب الروسية اليابانية ومن ثورتها الداخلية . وبمعاونة غليوم الثاني أيضا سادت سياسة « الحبس بروج » وكلمة امبراطور النمسا والمجر بخارست وصوفيا وسائر عواصم البلقان، تلك السياسة التي أطلق عليها « ارنثال » *Aehrenthal* وزير الامبراطور في أحد خطبه بأنها « سياسة خارجية نشيطة وذلك حتى تستطيع النمسا والمجر أن تحتل مكانها كاملا في العالم » وإن عليها أن تعمل وإلا « فإن الامور قد تسير وتعتقد لنير مصلحتها » (٥) . وكان على امبراطور ألمانيا أن يساعد النمسا على تحقيق أغراضها السياسية حتى تصل مواصلاته إلى قلب أوروبا ويربطهم بمبورج بالخليج الفارسي . وكان عمله شاقا ، فكان عليه في نفس الوقت أن يسترضي حليفته تركيا لإزاء تصرف النمسا المتكرر ، واعتدائها على أملاك الدولة العثمانية ، وكذا أن يستبق إيطاليا وهي العدو التقليدي للنمسا والمجر ، ولم تغر من انضمامها للتحالف بطائل في دائرة امبراطورتي الوسط . وسرعان ما هدأت العاصفة التي نجمت عن الاعتداء على القانون الدولي بفضل لباقة الدبلوماسيتين النمساوية والألمانية مع تردد دولتي الاتفاق الثاني وعجز تركيا عن التصرف وحدها ، وكان للخطاب الشخصي الذي بعث به الامبراطور غليوم لقيصر روسيا عن طريق سفيره في « بتروجراد » في مارس عام ١٩٠٩ أثره الفعال في الإزمة ، فقد اقتنع القيصر بموجه بوجه النظر الألمانية في تهذئة الحالة وانفصلت روسيا عن السياسة المشتركة لفرنسا وإنجلترا

(٥) انظر « تطور النموب الاوروبية » لهولاند روز ، ص ٦١٤

ويعالجه . وتعددت المعاهدات السرية بخصوص البلقان ، وكذا دسائس
السياسة لاستغلال سذاجة شعوبه وشدة رغبتهم في الانتقام من تركيا عدوتهم
التقليدية ، وميلهم إلى الحرب ، وقلة مراعاتهم في الشؤون السياسية والدبلوماسية ،
وانقصر البارود في البلقان بضعة سنوات قبيل الحرب العالمية الأولى .
وهذا الميدان الخطير هو نذير شر مستطير لا محالة ، فقد قامت بأسباب
مشكلاته الحرب العالمية الأولى ، أو لنكون أصدق وأدق في التعبير فقد
عجلت أزماته وحادثاته في اندلاع هيب الحرب الاستعمارية الأولى . ولقد
تبادلت إنجلترا وألمانيا تأكيدات الرغبة في السلام في مناسبات عدة قبل
الحرب ، فصرح الرئيس « أسكويث » *Asquith* بما يأتي « إننا لا نرغب في
أن نعرض طريق أية دولة نقصد مكانها للاتق تحت الشمس ، فأن أولى
مصلح إنجلترا كما كانت دائماً صيانة سلامة العالم ، ولهذا الغاية تعمل
الدبلوماسية والسياسة البريطانية (٥) » . وقد رد المستشار « هتمان » هولفج ،
Bethmann-Hollweg في الريشتاج بقوله « إننا أيها السادة أيضاً نريد أن
نعيش في وئام وصفاء مع إنجلترا » . ولكن رغم هذه التوكيدات العلنية
كانت الدبلوماسية تعمل لتباعد شقة التفاهم والاتفاق لا سيما في ميادين
الحرب بالبلقان ، وقد اشبكت كافة بلدان هذه المنطقة في النزاع العموى ،
ثم انقلبت الحليقات بين عشية وضحاها إلى عدوات تحارب كل الأخرى .
وسادت القوضى الصراع ، فأسر البلغار اليونان . كما أسر اليونان البلغار ،
وكذا أسر اليونان الألبان أيضاً ، واصطدمت الصرب بالبلغار ، ثم ماليت
رومانيا وتركيا أن حاربتا بلغاريا وانتهت هذه المجازر بمعاهدة بوغارسست
في أغسطس سنة ١٩١٣ التي رسمت الحدود الجديدة لبلدان البلقان ، وقد

أملتها فينا وبرلين، وهي بعيدة عن أن تحقق رغبات شعوب البلقان وأمانهم، وتمشى ووحدة كل شعب ولغته وحقوقه القومية هناك . وفي هذا يقول « هولاند روز »، « إن صلح بخارست كان انتصاراً ملحوظاً للنمسا وألمانيا، فهو لم يجعل فقط عودة عصبة اليلقان إلى الحياة سريعاً أمراً مستحيلاً، تلك العصبة التي كانت تقف في وجه زحفهما واتساعهما في شرق أوروبا، بل ساعدهما على انتشار الإمبراطورية العثمانية حين كان طردهما من أوروبا قاب قوسين أو أدنى، كما أنها أنهكا بهذا الصلح صربيا، وقضيا على أمان بلغاريا، وفرضا على عرش ألبانيا أميراً ألمانياً هو «وليم دى فيد» *William of Wied* أحد ضباط الجيش البروسي، ولكنه لم يستطع أن يدير شؤون إمارته إلا من على ظهر اليخت الذي أقله إلى شواطئها . هكذا كانت معاهدة بوخارست، وفضلاً عن أنها وجهت ضربة قاسية إلى القضية الصقلية، فقد أيدت معالم الفساد الفاضح الذي دخل على السياسة الأوروبية، وحرصت على منازعات ومصادمات جديدة، وفي خلال ستة من عقدها كانت النار، قد نشبت في كافة أنحاء القارة الأوروبية، (٥) . وهكذا فشلت القضية الصقلية على مائدة الصلح وفي ميدان السياسة، وكان فشلها هذا عاملاً هاماً في تحمس روسيا للحرب في أغسطس سنة ١٩١٤ حينما تخرجت الحالة وغزت النمسا أرض صربيا .

ولكن رغم روح الشر هذه لم يقف الساسة موقفاً عدائياً محضاً أو سلبياً محضاً من محاولات العودة إلى حسن التفاهم والتهدئة للسلام وتغليب الخير على الشر . فقد هال الشعب الألماني تحمل أعباء الضرائب

المطردة الزيادة، وقد بلغت تقديرات الضرائب الجديدة المفروضة في سنة ١٩١٣ نحو ٥٠ مليون جنيه، وذلك لمجابهة التوسع في ثقافات التسلح مما لا شك لا يمكن احتماله طويلا، وأوصلت الحكومة في نفس السنة الجيش العامل إلى نحو مليون جندي بزيادة نحو مائة وخمسين ألف جندي، وبدأت دولتا الاتفاقى الثنائى ومعها انجلترا تفكران في الاستعداد للحرب أيضاً، بينما نادى تشيرشل Churchill في ٢٦ مارس عام ١٩١٣ بوجوب التفكير في قبول المتنافسين هدنة أو إجازة بحرية وأيده في ذلك مستشار الریح ولكن لا حظ أن الاقتراح مخوف بصعوبات حمة. وهكذا صار التنافس على أشده بين ألمانيا وانجلترا، فاشتملت الميزانية البريطانية لسنة ١٩١٢ على برنامج الست سنوات لبناء ٢٥ مدرعة بحرية إنكليزية، نظير برنامج الریح المائل لبناء ١٤ مدرعة ألمانية على الطراز الحديث ووضع نظام من شأنه بناء سفينتين حرييتين أنكليزيتين في نظير كل سفينة بحرية ألمانية. أما فيما يختص بالجيش البرى فلا شك أن الجيش الألماني كان يفضل بقوته وعناده وتقاليده وخططه جيوش الحلفاء الثلاثة روسيا وفرنسا وانجلترا، فلم يك للأنكليز سوى نحو ١٥٦,٠٠٠ جندي حامل، وبدأت فرنسا في يولية عام ١٩١٣ في إدخال طائفة من التعديلات على نظامها العسكرى، فرفعت الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات، وكان جيشها نحو نصف مليون جندي، وحقيقه بلغ جيش حليفها روسيا في أوروبا نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ جندي، ولكن لا يمكن الاعتماد على هذا العدد في القتال لافتقار غالبيتهم للسلاح أو التسلح الجيد، بينما بلغت قوات ألمانيا والنسا والمجر وكانت مجهزة بأحدث الأسلحة، ومعدة إعداداً حرياً حديثاً نحو مليون ونصف مليون جندي، فضلاً عن حيازة ألمانيا

لكنيات لاحد لها من الاسلحة الحديثة والسرية ، مما لا يجعلها ترددهي وحليفاتها في خوض غمار الحرب إذا اضطرت لها ، أو نادتها مصلحتها بوجود إشعالها (٥) .

وإلى جانب خطة ألمانيا داخل القارة ، كانت هناك خطة هامة خارجها أقنعت مضاجع ساسة الدول الغربية وحيرتهم ، وأصبحوا إزاءها بين أمرين : إما اقتسام أسلاب ماوراء البحار مع الأمة الاستعمارية الناشئة ، وإما استعجال حرب رأسمالية فاصلة تقرر سيادة فريق على الآخر ، وتضمن له المادة الأولية الرخيصة ، والأيدى العاملة الوفيرة القليلة الأجور في الصين والهند وإفريقيا وأسواق الشرق الواسعة . وكانت تتلخص خطة ألمانيا في : في التحرش بسائر الدول الاستعمارية لاسيما فرنسا عدوتها التقليدية في الشرق ، حتى تكسب من تحرشها المزايا ، وتقضي لباتها في الميدان الاوروي ، رغبة في إرضائها بالتسليم لها بطلبات في خير ميدان الاستعمار في الشرق ، أو تسهيل ولوجها أبواب مفتوحة للاستعمار في إفريقيا والباسفيك ، وكذا التقرب من الشعوب الاسلامية عن طريق التحالف مع تركيا ، للتأثير على الرأي العام الاسلامي ، وجلبه إلى صفها ، ثم استخدامه في ضرب إنجلترا في الهند وأفريقيا وغيرها ، وهي التي تعد أكبر إمبراطورية تحكم المسلمين وتذلهم ، وترى إذا لم يتعارض هذا مع مصالحها القضاء على شوكة الاسلام قضاهم بمرأ ، وفي إخماد ثورات الهند في منتصف القرن الماضي ، والسعى للقضاء على استقلال الامارات الاسلامية بشمال إفريقيا وتركيز قدى الاحتلال على ضفاف النيل بالاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ وقص أجنحة الدولة العلية باستمرار

(٥) انظر (تطور الشعوب الاوروية) لهولاند دو. ، صحتي ٦٣٤ ، ٦٣٥ .

ما يدل دلالته الواضحة على ذلك . فساعدت ألمانيا حركة الاستقلال في الترنسفال و مدت البوير هناك في الخفاء بالمال وبالسلح والعناد في نطاق حدود ضيق ، علاوة على المساعدة الادبية ضد المستعمرين . وفي ذلك يقول المؤرخ الالمانى « الكونت ريفنتلو » *Conte Reventlow* « إن تحويل جنوب إفريقيا إلى أرض انكليزية هو تهديد محقق لكافة المصالح الألمانية » (٥) . ولكن رغم نجاح الثورة في بادىء بدء لم يحصر القيصر على مقابلة « كروجر » *Kroeger* زعيم البوير حينما زار أوروبا سنة ١٩٠٠ للنهاية لقضية بلاده ، والبحث عن معونة جديدة فعالة بينما قابل الزعيم الباسل رئيس الجمهورية الفرنسية صديقة غاصبي بلاده . أما انكماش القيصر فراجع لعقده اتفاقا سرياً مع انجلترا لاقتسام أجزاء إفريقيا بينهما ، وكذا موافقة انجلترا على انفراد ألمانيا بأرض « السامو » *Samoa* ، وأخيراً لتعاونهما في ضرب الصين سنة ١٩٠٠ باسم حرية التجارة لكسر شوكة « البوكسر » *Boxers* هناك ، الذين ثاروا في وجه الاستعمار الأوروبي بأيعاز الحكومة الصينية يريدون وضع حد للتغلغل والاستعباد الاقتصادي الأجنبي في بلادهم . وقد حاول القيصر عبثاً أن يوقف الحرب في جنوب أفريقيا دون أن يظهر علناً وبصفة رسمية تعضيد البوير ، وذلك باسم الإنسانية وحرية الشعوب ، وحقن دماء الشعب الأبيض القلنسكى الأصل هناك ، وإعطائه حقه الطبيعي في الاضطلال بشؤونه . وقد جس النبض في فرنسا وروسيا وحاول الإبقاء بينهما للقضاء على تحالفهما ليصل إلى إضعاف جهة التحالف الغربي ، ولكن ذهب نصحه وما أبداه من مشورة للحكومة البريطانية ومساعدته في بلاد الجمهورية الثالثة ولدى القيصر هباءاً منثوراً ، ولم يستطع

(٥) انظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٨٧

أن يقدم معونة فعالة عاجلة لمصلحة البوير لضالة الاسطول الألماني في ذلك الحين ، وعدم استعداد بلاده لخوض غمار الحرب . ويتضح تمطش الامبراطور غليوم الثاني للاستعمار شأنه شأن سائر ملوك ورؤساء دول أوروبا الغربية في ذلك الوقت من خطابه للقوات الألمانية الراحلة إلى الشرق الأقصى للاشتراك في الحرب ضد «البوكسر» ، فقد أعطاهم الأمر في خطابه باتباع أقصى وسائل الارهاب والفتك على نسق قبائل «الهانز» بقيادة «اتيلا» فقال : «يجب ألا يجرؤ صيني بعد اليوم أن يرفع بصره في ألماني مطلقا» (*) وقد أطيعت هذه الأوامر طاعة عمياء وطبقت على الطريقة الجرمانية المتوحشة ، وبعد سقوط يسكين في أيدي جيوش أوروبا المحتلة في سبتمبر سنة ١٩٠٠ ظلت حالة الصين غامضة مدة ، وذلك لرغبة ألمانيا والروسيا في اقتسامها . غير أن إنجلترا واليابان وقفنا في وجه الاقسام ، وانجملت الحالة باتفاق لندن وبرلين على وجوب الأبقاء على سيادة الصين ، والمحافظة على سلامتها ، مع ضمان حرية التجارة الأوروبية هناك بواسطة مناطق النفوذ على السواحل الموزعة على البلدان الاستعمارية بما فيها ألمانيا واليابان .

ولم يشأ غليوم الثاني أن يشترك مع سائر الدول الغربية في تحرير جزيرة كريت من حكم الدولة العلية صديقه قبيل حادثتي البوير والبوكسر . وذلك في سنة ١٨٩٧ ، حتى تظل الجزيرة في قبضة الترك ، وبذا يستطيع أن يستخدمها حين الحاجة في مناوأة الاستعمار البريطاني في البحر الأبيض المتوسط وفي كبح جماح الأطماع الروسية في الدولة العلية وفي مساوئهم في الوقت المناسب . كما أنه تنفيذاً لسياسة التقرب من الاسلام والزعف بناء على هذه السياسة نحو الشرق *Drang nach Osten* قام برحلته المشهورة إلى الأستانة وسوريا في

(*) انظر « تطور المذهب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٨٥ .

عام ١٨٩٨ لزيارة حليفة السلطان وتفقد أملاكه ، وألقى بهذه المناسبة خطبة في دمشق أعلن فيها صداقته لثلاثمائة مليون مسلم . وقد تحمس الشعب الألماني لهذه الخطبة وما تلها من مشروعات ربط ألمانيا بالشرق ، وفي مقدمتها مشروع مد خط سكة حديد همبورج - برلين - بغداد الوصول إلى كنوز آسيا الصغرى البكر ، ثم إلى قلب القارة الآسيوية والهند عن طريق الخليج الفارسي . وكأنه قد خيل إلى القيصر في رحلاته إلى الشرق وسوريا وفي جولاته في بيت المقدس ودمشق وزيارته لقبر صلاح الدين بطل موقعة حطين والقاضي على حملات وآمال الصليبيين في ممالك الإسلام أنه أحد فرسان « فردريك باربروسه » ، *Frederik Barberousse* ، قد بعث لبشيد تدهور الإسلام ، ويشقى غلبه من خسوف ضوته ، ولكنه تدارك الأمر في خطابه تنفيذاً لخطط إنشاء ألمانيا الكبرى في الشرق ، فقال أخيراً « إن الثلاثمائة مليون مسلم المبعثرين على ظهر الأرض يجب أن يطمئنا ويتأكدوا من أمر هام جليل ، وهو أن إمبراطور ألمانيا سيظل دائماً أبداً صديقهم (هـ) » . وقد كسب في نظير هذه العبارات الجوفاء مشروع إنشاء السكة الحديدية الذي بدأ في تنفيذه بل والبحث عن المال الوفير اللازم لمواصلة التنفيذ على نطاق واسع ابتداءً من عام ١٩٠٣ . وفي ذلك يقول المؤرخ هولاند روز « إن خط سكة حديد بغداد - برلين وتقرب الأمبراطور إلى سياسة الجامعة الإسلامية كانت بلا أدنى شك تهديداً واضحاً لحياتنا كإمبراطورية ، وأخيراً فأن نمو البحرية الألمانية وقيام

(*) انظر « تطور الشعوب الأوروبية » لـ لاند روز ، صفحة ٥٩١ .

دعاية معادية إلى حد الجنون ضد بريطانيا في ألمانيا هددت أيضاً السواحل الطويلة الممكن ضربها وإصابتها من الشواطئ الشرقية المقابلة للجزر» (٥) .

ووجه القيصر ضربه التالية إلى فرنسا في طنجة ومراكش . فقد ضايقه الاتفاق الودي بينها وبين انكلترا لاققسام مناطق النفوذ في حوض البحر الأبيض المتوسط ، ثم الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا في ٦ أكتوبر عام ١٩٠٤ لتقسيم منطقتي النفوذ الفرنسية والإسبانية في مراكش ، فقد كان الاتفاق على شيء من الغموض ، أما بنوده السرية فعلى العكس كانت واضحة جلية في صدد توزيع نفوذها هناك ، وبديهي أن ألمانيا لم تستشر أو تشترك بأى حال في هذين الاتفاقين . فانهز القيصر هزيمة الجيوش الروسية بيد اليابانيين في موقعة موكدن ، وسوء تسليح فرنسا وضعف جيوشها ، وخروج انكلترا مضعضعة مثقلة بالأعباء المالية من حرب البوير ، وزل في رحلة عسكرية رسمية في طنجة لزيارة السلطان هناك في مارس سنة ١٩٠٥ ، باعتبار أن مضيفة سيد مستقل تمام الاستقلال ولكن تسبب عن هذه الزيارة وملاساتها أزمة حادة . وهاجمت برلين بصراحة السياسة الفرنسية ، وتمعدت الخط من قدرة فرنسا من الناحية العسكرية ، وتحدثت إلى حد أن أصبحت الحرب وشيكه النشوب ، غير أن كلا من فرنسا وانكلترا وقدرتا أن الأزمات مبالغ فيها ولا تمس مباشرة مصالحهما وسياستهما العليا ، وأن ألمانيا ومن ورائها النمسا تدافعان عن قضية كاسية ، وتظهران امبراطوريتي الغرب في ثياب الذئب الكاسر ، عملتنا على تهدئة الحالة استعداداً للجولة

(٥) انظر « علور الثوب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٩٤ .

القادمة . وهكذا أجيب القيصر إلى طلبه ، وهو حل المشكلة بعقد مؤتمر عام ، وقد تبينت وجهة النظر الألمانية في حديث جرى بين « تارديو ، Tardieu السياسي الفرنسي في بادن بادن Baden - Baden وبين البرنس « بولوف، Bulow في ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وكانت الإزمة مازالت قائمة . وقد قال مستشار الريخ لتارديو « إن ألمانيا تدخلت في شؤون مراكش دفاعاً عن مصالحها هناك وكذا لتحتج على المحاولات الجديدة التي ترمى إلى عزلها ، (٥) .

وأخيراً عقد مؤتمر الجزيرة Algestras ، وتم الاتفاق في ٧ مايو عام ١٩٠٦ على وضع سياسة ثابتة لمراكش ، وإنشاء بنك للدولة هناك كما وضع حداً للتجارة غير المشروعة للأسلحة في أرض الأطلس ، ووضعت أسس جديدة لاصلاح نظم الضريبة ، والقيام بمشروعات عامة واسعة النطاق لاعداد البلاد للتدخل والنفوذ الأوروبي ، وأخيراً أعطيت الصفة القانونية المشروعة - في نظر السياسة الأوروبية - للاحتلال الفرنسي هناك . ولم تستطع أن تنجي ألمانيا من الاتفاق شيئاً يذكر فهو انتصار على السياسة الفرنسية ، وتدعيم للاتفاق الودي والتحالف الفرنسي الروسي ، بينما هو صدمة للتحالف بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا . كما كان دور كل من النمسا والمجر وإيطاليا تافهاً في المؤتمر ، وحتى إيطاليا قد أعطت صوتها في مناسبات عدة في المؤتمر ضد ألمانيا . وبدى أن هذا أدى إلى مضاعفة ألمانيا استعدادها للحرب ، وقد عقدت العزم على وجوب الوصول إلى أغراضها الاستعمارية مستقبلاً عن طريق القوة الحربية ، التي أصبحت لا تقوم بغيرها مجموعة الدول الأوروبية العظمى . ونجددت الإزمة بعد بضع سنوات آثارها ألمانيا مرة أخرى ، فهي لم تصل

إلى أغراضها الاستعمارية ، ولم تنل كثيراً أو قليلاً في شمال إفريقيا ، فقد كان لها نشاط اقتصادي ملحوظ في مراکش ، وكان لها رؤوس أموال هناك وكانت تطمع في الحصول على امتيازات استغلال واسعة النطاق تقضي عاجلاً أو آجلاً على سلطان الفرنسيين على أرض المغرب . لقد كانت مراکش الغنية لقمة سائغة لآفواه الأوروبيين الفاغرة المستعدة لالتهم فريستها ، ويطونهم الشرهة التي لا تمتلئ إلا لطلب المزيد ، ووضعت على الأيام سعة هذه البلاد بالثروة المعدنية ، مما زاد في تعلق المحتل بها ، وفي طمع منافسيه في انتزاعها منه ، وألقي مئات من رجال الأعمال والباحثين على الثروات المعدنية والمغامرين . عصا ترعاهم في هذه الديار البائسة الحزينة التي لم تستفق بعد من ضربات « فرديناند وإيزيلا » ، ونكبة بلاد الأندلس العربية وضياح غرناطة وطن الأجداد .

ثم بكت ألمانيا أو تباكت لوفاة الملك « إدوارد السابع » ، صديق القيصر في ٦ مايو عام ١٩١٠ علاوة على مايربطهما من صلة القرابة ، وقد زار الملك الراحل القيصر في برلين في فبراير عام ١٩٠٩ ، وساعد في عقد الاتفاق الفرنسي الألماني بشأن مراکش ، كما أكد في خطابه للقيصر في يناير عام ١٩١٠ بمناسبة عيد ميلاده أملة في تفاهم المملكة المتحدة وألمانيا للعمل سوياً للمحافظة على « السلام » . ولكن ظل الخطر منذ اشتداد هذا التنافس الاستعماري كما كنا ساكنين دون أن ينقشع تماماً ويزول فيمكن والحالة هذه في أية لحظة عودة البركان إلى ثورته وقذفه اللهب والحلم . ووضعت أوروبا نصب عينها استخدام قوتها ومدنيتها الصناعية وعلومها في امتصاص موارد الأمم الضعيفة حتى آخر قطرة منها ، وعصر شخوبها كما تعصر الليمونة ثم

الانقلاء بقشرتها الجافة في هاوية النسيان . وهذا يتضح في الفاقة الضاربة
أطنابها في الشرق ، وذلك إلهاب الذي يكسو عظام العمال الضعاف
البائسين من أهل البلاد الذين يعملون في الشركات الأجنبية الضخمة التي
تنتج المادة الأولية الرخيصة لحساب الغرب هناك . وقد استعدت كبريات
الدول التي أتقنت فنون التسلط وإذاقة كل شعب تهبط في أراضيه بحجة
تمدنيه كأس الاستعمار المريرة لكي تضرب منافستها الضربة القاضية ، حتى
يخلو لها الجو وتستأثر بفرائسها دون منازع . ويعبر عن ذلك « هولاندروز »
بلباقة دون أن يلبس مذكرنا من حقائق فيقول « إن الخطر الأساسي الذي
يهدد الطمأنينة العامة يأتي من نشاط بعض الشعوب وتوسعها على حساب
الأخرى ، وفي الوقت نفسه اضمحلال الأخرى ، فمعظم الشعوب الأوروبية
الكبرى تقريبا محجة للتوسع ، ولكن على حدودهم وهامشهم توجد شعوب
أخرى خصوصا الأتراك والإيرانيون والكوريون وأهل شمال أفريقيا
في حال اضمحلال وشبه فوضى ، وفي مثل هذه الأحوال يكون الاحتكاك
لامفر منه ويصعب تلافي الحرب ، إلا إذا تفوقت الرغبة الحسنة العبادقة
والحق السمع الكريم على التشكك وسوء النية في اجتماعات الشعوب ومؤتمراتهم
وهذان العاملان الآخران يكادان يكونان دائما الباعثان الرئيسيان على تسيير
دفة السياسة (٥) . أي كما سبق أن بينا بمناسبة الحرب والسلام أن ثمة صراعا
بين عامل الشر والخير وأن في قبح زناهما يتوالد شر العرف
والعادة والقواعد الدولية .

ثم وصلت كل من فرنسا وألمانيا بتدخل إنجلترا إلى اتفاق بشأن قضية
مراكش على حساب شعب هذه البلاد . فتعهدت فرنسا باحترام استقلال

(٥) أنظر « ملود الشعوب الأوروبية » لهولاندروز ، صفحتي ٦١٦ و ٢٠٦ .

البلاد ، وألا تقف عقبة في وجه تجارة ألمانيا معها ، وصرحت ألمانيا بأن مصالحها هناك تجارية ليس إلا ، وتعهدت ألا تقف في وجه السياسة الفرنسية في أرض المغرب . وفي الواقع كان هذا الاتفاق كسباً كبيراً مؤقتاً لألمانيا ، فكان على فرنسا العبء والغرم ولألمانيا الربح والغنم ، وكان على فرنسا كلما نشبت في أرض الأطللس ثورات أن تعمل بكل قواها العسكرية لإخمادها ولاستتباب الأمن وفتح البلاد المستعصية والمدن البعيدة الواقعة في قلب الصحارى لتجارة ألمانيا . وكان لانجلترا نصيب غير مباشر في هذه التجارة وهو سر تشجيعها للاتفاق . وقد صرح المستار « بتمان هولفنج » *Bethmann-Hollweg* للسفير الفرنسي « جول كامبون » *Jules Cambon* بأن مرا كش ثمرة مصيرها أن تسقط في فم فرنسا قريباً ، وليس عليها من ناحيتها إلا أن ترضى الرأي العام في ألمانيا ، (*) ، ولكن هذه الثمرة تعتبر من نصيب ألمانيا بموجب روح هذا الاتفاق ، وطبقاً للاستعداد العسكري الألماني وبرنامجهما الاستعماري فيما بعد لمنافسة الجمهورية عدوتها التقليدية وانتزاعها منها في الوقت المناسب . ثم سارت الأحوال سريعاً نحو التخرج إذ أن الاتفاق التجاري *Consortium* الذي يضم المشروعات الفرنسية في مرا كش والكونغو الفرنسية انقسمت عراه لصعوبة التفاهم على بعض أمور تفصيلية ، مما كان له أسوأ وقع في ألمانيا في ربيع عام ١٩١١ . وفي نفس الوقت جردت الحكومة الفرنسية الحملات للوصول إلى مدينة فاس عاصمة البلاد وبدء القيام بعمليات الاحتلال والاستعمار على نطاق واسع حاسم . كما جردت الحكومة الأسبانية حملات أخرى للتغلغل في المناطق الشمالية .

فأنت ألمانيا أن لا شك في وجود مؤامرة على اقتسام مراكش بدون إشراكها في النعمة ، وأن فرنسا لم تلتزم حدود اتفاق الضمان الذي تعهدت بموجبه أن تحافظ على سيادة مراكش واستقلالها ، وسارعت في أول يولييه عام ١٩١١ بأرسال سفينة حربية هي « البانتير » Panther أبدلتها فيما بعد بالمدرعة « برلين » للحفاظ على الرعايا والمصالح الألمانية هناك . وسرعان ما ثارت الاضطرابات في الدوائر السياسية العليا في أوروبا الغربية ، واهتزت البورصات ، وهبطت أسعار الأوراق المالية في العواصم ، وبدأ هجوم المدخرين ورجال المال على صناديق التوفير والبنوك لسحب ودائعهم خشية قيام الحرب ، مما يؤدي إلى تجميد أموالهم ، وأصبح الجو جو أزمة شديدة تسبق قيام حرب طاحنة . وانفض رجحان كفة ألمانيا من ناحية الاستعداد العسكري ، بينما لم تك فرنسا مستعدة استعداداً حريياً جدياً ، وذلك لأن الوزارات المتعاقبة وما أكثر وأسرع سقوط الوزارات هناك ، ولا سيما الوزارات ذات الميول الاشتراكية التي كانت تحكم في ذلك العهد ، لم توجه عنايتها للجيش أو البحرية ، وكان الجيش الروماني أيضاً سيء التدريب والعتاد كما كان واضحاً أن القيصر قد وصل إلى تقادم ودي مع بوتسدام في نوفمبر عام ١٩١٠ بشأن إطلاق يده في إيران نظير الاعتراف لألمانيا بامتيازات تجارية واسعة هناك ، ما كان ينزل إلى صف فرنسا في قتالها ضد ألمانيا من أجل مراكش ، ومن باب أولى إذا كان موقف الجمهورية في هذا النزاع موقف المختص الذي لا يحترم الموائيق ، أما انجلترا فلم تكن تحكم معنوياً ومادياً وهي الوسيط في الاتفاق الفرنسي الألماني بخصوص مراكش على القوى اللازمة لمعونة فرنسا ، أو حتى للدفاع عن جزرها ذاتها ، وقد كانت فريسة أزمات دستورية حادة واضطرابات عملية واشتراكية ، ولم تكن تستطيع

فى حالة اشتباكها فى قتال ضد ألمانيا ، وتقاتل فى الوقت نفسه النساخليفة
ألمانيا التى تنضم إلى صفها حتا أن تهاجم أسطول الأمبراطوريتين وموانئهما
إلا بأربعة عشرة مدرعة حرية من الدرجة الأولى ، بينما كانت تملك ألمانيا
وحدها تسع مدرعات حرية جديدة تفضل القطع الانكليزية من حيث
السرعة والتسلح ودقة الصناعة الحديثة (٩) . وكان ضعف الدولتين
الغريبتين الكبيرتين قد تجلّى قبيلا الأزمة فى تسليمهما بالامتيازات
التي حصلت عليها ألمانيا من الباب العالى فى آسيا الصغرى ، فى
١٨ مارس عام ١٩١١ تم الاتفاق بينهما وبين تركيا على الحصول على
إمتياز مد خط فرعى من سكة حديد بغداد إلى الإسكندرية ، مع
طائفة من الامتيازات التجارية الواسعة فى هذه الميناء حولها عملياً
إلى ميناء ألمانية .

واتهزت ألمانيا فرصة الأزمة الحادة للصيد فى الماء العكر . وقامت
بالمظاهرة الحرية لجس نبض الاتفاق الودى ، ومعرفة مدى قدرة إنجلترا
على معونة فرنسا ، وللحصول على إمتيازات وأرض جديدة ، تؤيدها فى
ذلك الأحزاب الاستعمارية وقد اشتد ساعدها هناك ، والصحافة الشديدة
الصلف والضجيج ، ولبسط نفوذها على جنوب مراكش ، أو بالذات
جنوبها الغربى ، أو على الأقل منطقة « أجادير » التى رست فيها المدرعة
الحرية الألمانية ، وسميت الأزمة باسمها ، أو أن تحصل فى نظير تنازلها عن
مطالبها فى مراكش على منطقة الكونتو الفرنسية . واستمرت حدة الأزمة
مدة ، ولم يستطع السفير الألمانى لدى بلاط « سانت جيمس » St James أن

[٩] أنظر (طور الشعوب الأوروية) لهولاند دوز ، صفحى ٦٢١ ، ٦٢٢ .

يعطى ضماناً ما بخصوص سياسة حكومته وموقفها من الحرب أو السلام، ثم صرح « لويد جورج » في خطبة سياسية هامة وجه كل عباراتها إلى ما وراء الرين « بأن أية محاولة لمعاملتنا كأننا عامل مهممل في هيئة الأمم والشعوب تعتبر إهانة لا يمكن لمثل بلادنا احتمالها والسكوت عليها » (*) . غير أن السحب بدأت تنقشع في أواخر يولييه ، تبعاً لسياسة المستشار « بيتان هولبيج » الذي كان يؤمن إلى حد ما بالأساليب السياسية لبسمارك ، وقد سبق أن رأينا أنها قامت على الدس والتآمر والتهديد والوعيد دون المضي في العنف إلى النهاية ، واتجاهها في آخر الأمر حتماً نحو السلام المشوب بالمساومة ، إلا إذا رأت في الحرب طريقها الوحيد الذي لا مفر منه . وهكذا ذكر المستشار بأن إرسال مدرعه ألمانية إلى أجادير راجع إلى التزام السياسة الفرنسية خطية التخطئ والصمت . فضلاً عن ذلك فقد نكصت ألمانيا على أعقابها ، فظراً لاشتداد الإزمة المالية عندها وهو مالم يك متوقفاً حدوثه كنتيجة للآزمة السياسية بهذه السرعة ، وأندرت الإزمة المالية إذا استمرت حالة التورقائمة بعض الوقت بانهمار اقتصادي ذريع . وهكذا أعطى سفير ألمانيا في باريس في ٢٧ يولية التوكيدات والضمانات بإمكان حل الإزمة ودبابالاتفاق بين ألمانيا وفرنسا . وأخيراً عقد الاتفاق في نوفمبر سنة ١٩١١ ، أعترفت برلين بمقتضاه بالحماية الفرنسية على مراكش ، كما وافقت على ألا تتدخل في المفاوضات الفرنسية الأسبانية المتعلقة من ذلك الوقت ، كما وافقت فرنسا على فتح بعض الموانئ المغلقة في وجه التجارة في مراكش ومنهادر أجادير . بالذات ، وضمنت المساواة في الحقوق التجارية هناك لكافة الشعوب ، وحصلت ألمانيا على مائة ألف ميل مربع من الأراضي الخصبة في الشمال الغربي

(*) انظر (تطور الشعوب الأوروبية) . ليو لاند روث ؛ صفحة ٦٢٢ .

لأراضي الكونغو التي تمتلكها فرنسا، ومنحتها أيضاً حق الوصول إلى
نهرى « الكونغو، و«الابونجى» *Ubangi*، وألقى زعيم المحافظين فى الريشتاخ
تصريحاً حازاً استعساناً كبيراً وصفق لهولى المهذوكان حاضراً، طويلاً بحرارة،
يدل على مدى الصراع الظاهر والخفى بين ألمانيا وانجلترا، بأن « انجلترا
أرادت أن تزج بألمانيا فى حرب ضد فرنسا، ولكن ألمانيا أدركت من هو
عدوها الحقيقى(*)». وقام فريق من المتطرفين والاستعماريين فى ألمانيا
يقتد الحكومة لتنازلها عن المطالبة بجنوب مراكش، وقد كان هذا الفريق
يرغب رغبة قوية فى إيقاد نيران الحرب ضد الدول الغربية المتحالفة، وعلى
ما يلوح كان يطمع فى تحويل أجمادير إلى قاعدة بحرية ألمانية استعداداً للحرب
العامة المقبلة وكن خطوة أولى فى سبيل التوسع الألمانى الخارجى، ونشر نفوذ
الامبراطورية فى أفريقيا. وقد زججت بلجيكا من هذه الأزمة الخطيرة،
وخشيت على الكونغو البلجيكية وهى تجاور مستعمرة الكرون الألمانية،
بل وتأكدت من أطباع ألمانيا فى قرب ضمها إلى أملاكها عنوة، مما حدا
بها إلى تعميم مبادئ الخدمة العسكرية الإجبارية، وتوسيع نطاقها عندها
فى عام ١٩١٣. وعلاوة على ما كان يراه الاستعماريون الألمان فى مراكش
من الثروة والكنوز المعدنية المغربية، فإنهم كانوا يفضلونها على الكونغو
كمهجر للجيل الألمانى الجديد، وذلك إزاء إطراد تزايد عدد السكان فى
الوطن الأصيل. وزعموا أن تسوية المشكلة على أساس الاتفاق الألمانى
الفرنسى وقض اليد من قضية مراكش بدل علاقات ألمانيا الودية
بالإسلام إلى علاقات سيئة، وأفقد الامبراطورية مقامها الممتاز فى العالم

(*) أظن « تطور الشعوب » لهولاند روز، صفحة ٢٦٥

الاسلامى قاطبة ولا شك أن فى ذلك ضرراً يعود على ألمانيا. وهكذا كان الموقف ، ويلاحظ السياسى الحر عليه ثلاثة أمور هامة : الاول تماهت الدول الأوروبية الكبرى على الاستعمار وتسويتها مشكلاتها على أساس الطمع فيما لا تملك ، والثانى ضياع استقلال مراكز الشبيدة كغيرها من البلدان ضحايا التسلط الأوروبى وكانت تدومها السياسة الجشعة كما يطمأ الجنود الغزاة بسنابك خيولهم البلدان المفتوحة والأقوام المغلوبين على أمرهم ، والثالث فقدان العلاقات الدولية والقانون العام أهم عامل فى نجاحها وتقدمها وهو الخلق السياسى والصمير الدولى .

وظلت حمى التسلط والمناورات الدبلوماسية والاتفاقات السرية على أشدها تنذر باقتراب الكارثة . ثم انفجر البارود فى البلقان بدساتين الدول الغريبة الكبرى التى وجدت فيه مرزماً خصيماً للوأمرات الدبلوماسية ، ومبدأناً فسيحاً لحروب قد تودى إلى اقتسام الإمبراطورية العثمانية ، أو على الأقل اقتطاع بعض أملاكها لمصلحتها ، فضلاً عن استطاعتها ترويج تجارتها مع ممالك وأمارات البلقان فى حالة استقلالها نهائياً وحصولها على السيادة الكاملة واستقرارها السياسى . وكانت فرصة ذهبية لا تعوض لمصانع الأسلحة والصناعات الثقيلة المطردة الفز لترويجها لدى المتحاربين . وعجزت الدولة العلية عن منازلة دويلات البلقان المتحدة فى سبيل القضاء على البقية الباقية من الجيوش العثمانية المهككة وطرد الأتراك من أوروبا ، وبما لا شك فيه أن الكثرة تغلب على الشجاعة فى النهاية . وخشيت الدول الغريبة الكبرى من ناحية أخرى الأجهاز نهائياً على الرجل المريض ، وهو يترزف من حروب متتابعة مدى قرون

ضد دول عدة، وكاد يتقد دمه، ويلفظ النفس الأخير، في التمسك
عليه تحقيق أطماع روسيا في ولوجها البسفور والدرديل، والوصول إلى
البحر الأبيض المتوسط، وتهديد مصالح إنجلترا وفرنسا والنمسا هناك.
ولهذا أقيمت مجموعة الدول العظمى على تركية أوروبا في صورة مصغرة،
وانكشفت حدودها إلى قرب البواغيز، وانتهت حروب البلقان بقيام
مالك عدة هناك لم تسلم من الشقاق والنزاع والحرب بينها.
وكذلك ظهرت الأطماع الاستعمارية الأوروبية والتنافس على مناطق
النفوذ في طرابلس. فقد دفعت الدول الغربية الكبرى إيطاليا الناشئة،
وكانت قد اتفقت معها سراً، إلى السطو على طرابلس آخر الولايات
الإسلامية الباقية تحت سيادة تركيا الفعلية في شمال أفريقيا. ولقد نزلت
إيطاليا متأخرة إلى ميدان الاستعمار، ثم فشلت فيه في أواخر القرن الماضي
بما منيت به من هزائم ماحقة وخيبة أمل في محاولاتها التغلغل في الحبشة،
واضطرت بعد ضرب بلاد التجاشي وجنوده السم بأسلحتهم العتيقة للجيش
البيضاء المسلحة تسليحاً حديثاً ضربات ساحقة في عدوة، إلى صرف النظر
موقتاً عن القطر الجبلي النيع والتغلغل في قلب أفريقيا، وفي الوقت نفسه لم
يرقها أن تقبع في عقر ديارها بشبه الجزيرة، بل أرادت بدورها مستعمرات
ومناطق نفوذ، وكانت لا تزال دولة زراعية فطعمها والحالة هذه لمجرد
النفوذ والجاه، ولم تستطع دول الغرب وقد أجهزت على جل ما على مائدة
الاستعمار أن تقدم لها إلا ساحلاً مقفراً موحشاً، يحوى جزؤه الشرقى
بعض الزرع، ولكنه لا يصلح البتة لتغذية الصناعات بالمادة الأولية
لإمبراطورية صناعية قوية كالألمانيا أو إنجلترا مثلاً، كما أن مجموعة الدول
الأوروبية العظمى وقد عصت بالنواتج على ما اغتصبتها وأنشبت فيه أظفارها
بما أوتيت من قسوة ووحشية ما كانت لتنزل عن شبر منه لإيطاليا بأي حال.

من الأحوال . واشتبكت قلوب الكنائس الطرابلية والتركية وبعض المتطوعين مع الغزاة الذين هبطوا إلى الساحل في حملة عسكرية مجهزة تجهيزاً تاماً . وأبدى الغزاة على وفرة عددهم وكامل عدتهم تردداً وضعفاً متناهين ، ولولا النجدة الحرة السريعة ضد مجاهدين مستبسلين بنقصهم الزاد والعتاد والمال لما استطاعوا الفوز بطائل هناك . واستمرت الحرب فعلاً بحالاً في بادئ الأمر ، وصحا العالم الإسلامي صيحة مؤقته ، إذ أخذته النخوة والعزة والماضي المجيد ، فخرج يمد المجاهدين بما يستطيع أن يجود به ، وما أقل ما يمكنه أن يجود به ، فقد نضب معين موارده بفعل الاستعمار ، ولم تستطع إيطاليا أن تنال من كنائب المحراء وتحصد ثمره غدرها في ٢٩ سبتمبر عام ١٩١١ يوم أعلنت الحرب على تركيا وهجمت على سواحل طرابلس منتحلة عنراً يبعث على السخرية ، وهو نشاط ألمانيا هناك نشاطاً يهدد أسبقها في ولوجها أبواب هذه البلاد حتى عام ١٩١٢ ، حينما اضطرت تركيا إلى خوض غمار حرب الحياة أو الموت ضد دويلات البلقان ، إذ ضعفت إمدادات تركيا إلى طرابلس . ومع ذلك ظل المجاهدون المسلمون يتنادق عتيقة ذات الزناد والخرطوشة الواحدة التي لا تنطلق إلا بعد شموها بالبارود والقطن ثم إشعال النار في مسحوق البارود يقاومون المحتل بكل ما أوتوا من إيمان . ويجودون بسخاء بأرواحهم ، كما اتبع الفاصب أبشع أساليب البطش والتقتيل وقد عادت إليه صفاته المرفوضة ، بل هي غرائز وحشية عرفها العالم عنه في أيام نيرون وعصور المسيحية الأولى والاضطهادات الدينية ، ووقف إمبراطور ألمانيا حائراً ، وهو البطل المغوار حامي حمى الإسلام ، وحليف الخليفة والسلطان ، لا يدرى السبيل إلى المحافظة على صداقة كل من روما والأستانة ، فدفع بالنسا إلى تحنير إيطاليا من أي نشاط حربي بحري في بحري « الأدياتيكا » ، و « أيجيه » ، وفارت النفوس كالتنور

في العالم الإسلامي ، وقد رأت سونوايا أوروبا ، وتصبها وقسوتها في إخضاع الشعوب المسألة العريقة في المدنية لأغراضها الاستعمارية وأطباعها الاستغلالية وتسخيرها بالدم وإزهاق الأرواح البرية لصالح مصانعها ومتاجرها وبنوكها ، وأبدت دول الاتفاق الثلاثي عزماً أكيداً على الوقوف في وجه الأمبراطور في حالة معارضته ، فأنكش هذا الذي سبق أن خطب في دمشق وفي طنجة يدعى صداقته للإسلام ، وحمايته لشعوبه العريقة ، إذ خشي ثورة الرأي العام في أوروبا ضده ، وكذا الدوائر السياسية والعسكرية إذا تدخل في قضية إنسانية سامية لإيقاف المتعسف المعتدى وإنصاف المظلوم المعتدى عليه المسلوب ماله ودياره . بل كان أكثر ما يخشاه أن يترتب على شهادته الكاذبة أن يعجز عن تنفيذ مشروعاته الاستعمارية بدوره في المستقبل ، وأن يقف مغلول اليدين كلباسه له أطماعه بأن يطالب بأرض أو يسطو على منطقة نفوذ مباحة في نظر أوروبا ، لا يملك حمايتها البندقية السريعة الطلقات والمدفع الرشاش الحاصد .

وطبيعي أن تؤدي هذه الأعاصير التي إذا مجزت عن أن تنال من قصير الحشائش فإنها تقطع النخل من جذره ، إلى كارثة صيف سنة ١٩١٤ ، وتؤدي بالسلام الأوروبي المزيف .

خلاصة

وبما عرضناه يمكن أن نستنتج أن المشول الأول عن كارثة الحرب العالمية الأولى هو : التسابق في سبيل التسلط ، وتنازع مجموعة الدول الغربية الكبرى في حصول كل دولة من دولها على أدم قطعة في القريسة الصرية وهي بلدان الشرق الأدنى والأوسط والأقصى وشعوبها ، وما بين الشعوب الغربية من حرايات وأحقاد أوغرت الصدور وأزكت نيران الأخذ بالثأر ، فانزاع ألمانيا للأزاس واللورين من فرنسا بعد هزيمة الثانية في حرب سنة ١٨٧٠ لم تلس هذه التفكير في استعادة المقاطعتين المفقودتين وقد كل تماثلها في باريس بغللات سوداء علامة الحداد . وقامت لدى الجارتين عقيدتان متباينتان لا يمكن بحال محاولة تقارب وجهتها فألمانيا تقول بحقها الملوس في الأزاس واللورين بحكم الفتح وإمضاء الصلح على أساس استرداد ما سبق أن انتزعت فرنسا من الإمارات الألمانية القديمة في عصر الملكية الأولى وقبل هذه الوضع الجديد من الناحية القانونية . وفرنسا تستند على حق الشعوب المستمد من « سيادتها » و « حقوق الإنسان » في تقرير مصيرها واختيارها جنسيتها وإلى أى دولة تنتمى ، وهو الحق الديمقراطي الصحيح في نظر الجمهورية وأبناء الثورة الفرنسية ، وأن هذا المبدأ الحر يجب تطبيقه في تقرير مصير المقاطعتين . ومن ناحية أخرى فقد بلغ السيل الزبي في شرق أوروبا ، نتيجة اصطدام المطامع الصقلية بالمطامع الجرمانية ، وتنافس النمسا مع روسيا في البلقان وتدخلها المستمر في شؤون الدولة العلية وبتر أعضائها العضو تلو الآخر ، وكانت أفكار الوطنية المتطرفة المضطربة ، والروح ضد الترك تغل في شرق أوروبا ،

وتدفع بشعوبها إلى الحروب باستمرار كما بينا في مراحل عدة. ورغم هذه الحالة التبعة فقد ظلت أوروبا كما رأينا في سلام نسبي منذ تحقيق الوحدة بين الألمانية والإيطالية فيما عدا بلدان البلقان، لا سيما والخوف من حرب عامة ضروس تؤدي إلى خراب شامل جعل الساسة يوقفون تيار التفكير في الحرب كلما خشوا طغيان عامل الشر على عامل الخير الوتام. وكان هناك شبه تفاهم ضمني بين قادة الدول لخوفهم من شر مستطير، جعل سياستهم بها تكالبت عليها الإزمات، وطفأ عليها التهديد والوعيد تمنح نحو السلام في النهاية يضعونه نصب أعينهم خشية مسئوليات الحرب الآلية الحديثة وبشاعتها، ولكن لم يكن هذا بكاف لتلافي إمتداد النار إذا تطاير الشرر لسبب ما فأتى على المقيم واليابس في أنحاء أوروبا. وظل الناس فعلا يتحدثون بنشوب الحرب في الربيع المقبل زهاء خمس عشرة سنة قبل قيام الحرب في سنة ١٩١٤، وكما يقول المؤرخ الفرنسي سينبوس «أصبحت شكوك الشعوب كبيرة إلى حد أن كل شعب يرفض ويستبعد كل اعتقاد في إخلاص جاره ويحمل تصريحاته عن السلام على أنها مناورات لتخدير أعصابه قبل مفاجأته بالهجوم عليه (٥)، ووجدت الدول الصناعية الغربية الكبرى ألا مخرج من هذه الحالة إلا بالاستعداد للطوارئ، ووقوف كل دولة بالمرصاد للدولة الأخرى ترقب حركاتها، وتعد البدء للتسلح حتى تحصل على غايتها الحيوية على زعمها بالقوة، أو تفك عنها المحصر والتطويق السليبي، أو تدرك أي اعتداء مباغت عليها. وكان هذا التسليح في عالم ما بعد الانقلاب الصناعي واستخدام الآلات

(٥) أظفر « التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة ولطوار الأحزاب والأوضاع السياسية من سنة ١٨١٤ إلى سنة ١٨٩٦ » لشارل سينبويس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢١ ص ٧٩٠

على نطاق واسع، وأصبح في جو الفوضى الدولية والتسابق في سبيل
التسلط أزم لوازم أمم الغرب في حالي السلم الحرب . وتغيرت أساليب
القتال ، وأصبحت الحرب الحديثة تتطلب تعبته سريعة ، حتى يمكن
القيام بهجوم خاطف ، وهو بفضل الدفاع ، وحتى يمكن السهر على الحدود
وخطوط التويز ومناطق الصناعات وضمان سلامتها حين تهيئة الفرصة
للضربة الحاسمة ، وكل هذا لا يتوفر إلا بالاستعداد للحرب استعداداً
كاملاً ، وسار الفن العسكري في طريق التقدم السريع أسوة بسائر العلوم
والفنون ، وكان على الأمم الغربية الكبرى إذا شئت الاحتفاظ بمكائنها
أن تجارى هذا التقدم عملياً ، بتغيير الأسلحة ومعدات القتال وقرون
التدريب والاستعداد العسكري باستمرار ، كما كان عليها أن تزيد عدد
الجنود ، وأن تأخذ بنظام التدريب العسكري الإجبارى لأطول مدة ،
بما كبتها حققات طائلة ، وحمل دافعى الضرائب أعباء ثقيلة ، كما أثقل
ميزانيتها بما يفوق مواردها وزاد في الديون العامة . وقامت سياسة جديدة
في أوروبا هي سياسة « السلام للسلح » *La Paix Armée* لتحل محل
سابقها وهي سياسة « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » ،
Le Concert Européen ، وهذا السلام للسلح كان كالنول جاثماً فوق
صدر القارة ، يضيق عليها الخناق ويكاد يكتم أنفاس شعوبها ، ولا يخرج
منه إلا بتوجيه ملايين الجنود المدربين الآخذ عددهم في الزيادة سنة بعد
أخرى إلى أن وصل إلى أكثر من إثنى عشر مليوناً قبيل الحرب إلى
ساحات الوغى . وكانت أوروبا تروح تحت أعباء أزمات اقتصادية ناجمة
عن هذه السياسة الخرقاء وعن حققات باهظة تصرف هباء مثوراً استعداداً

للحرب وحذا توجهها إلى أغراض سامية. وكان يتعذر في هذا الجو المسموم للشع بجرائم التسلط أن تستمع الأمم لصوت السلام والتفاهم والتعاون بينها، وأن ترى بوضوح الأخطار الاقتصادية المحدقة بها من جراء التسابق في سبيل التسلح ووجوب وضع قواعد لنزع السلاح أو تحديده، تلك الأصوات التي كانت تتبع من صدور المفكرين منذ أوائل القرن الحالى ومن الجماعات المحبة للسلام ومنع الحروب ووضع مبادئ لتسوية المنازعات الدولية والتحكيم، ولم يستمع إلى صوت السلام بعد غير حكومتى الولايات المتحدة والنرويج. ولم يقدم على مشروعات ذات قيمة لتهديب الحروب وجعلها أكثر إنسانية غير قصر روسيا شخصياً، وطبعى أن آماله في الخير لا تتفق مع طبيعة نظامه ورغبته وسياسته في التوسع وولوج البوغير. وهكذا تمددت أوروبا في التسلط وتغالت في التسلح بسرعة لا مثيل لها، وتهاكت في تسخير القانون العام لقضاء وطرها، فكانت الحرب الاستعمارية الأولى كما سنرى تفصيلاً فيما بعد :

ويمكننا أن نلخص هذه الحقيقة الهامة من الحياة السياسية وأثرها في العلاقات الدولية واستتباب الأمن ولقاء نيران الحرب وتطور التشريع الدولي فيما يلي :

(١) كان أبرز ما في النصف الأول من القرن التاسع عشر انهيار أمان نابليون بونابرت في تكوين دول أوروبا المتحدة، وفي إخضاع ممالكها لسلطانه ونفوذ فرنسا السياسى. وتأللت كما سبق أن بينا بممالك القارة وفي مقبعتها إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا عليه بتشجيع إنجلترا التي لم تسلم له يوماً بالسلطان المطلق في قيادة السياسة الأوروبية. وعملت الدول

الاجتمعة في فينا في سنة ١٨١٥ على رجوع الحالة إلى ما قبل الثورة الفرنسية، وعلى كبت الحركات الوطنية وإطفاء نور الحريات وإخماد أصوات الشعوب المطالبة بحقها في الاستقلال والحكم الدستوري، وتغليب الحكم المطلق يتزعمه أصحاب عروش وتيجان من القش، يريدون أن يحكموا بمقتضى التقاليد البالية، وما يدعونه من توارث عروش أثيلة وسلطان استمدوه من الله، ولا يسألون الحساب إلا أمامه، أما الرعية فليس لها حق مناقشتهم، وكل ما تستطيعه إذ أخطأوا أن تضرع إلى الله كي يلهيهم الصواب وسواء السبيل. وكان طبيعيا أن تتأمر دول قوية متعددة هي الحلف وأتباعه على حقوق الشعب، وأن تليقظ نسكل حركة فتبادر بصدها وإخمادها في الوقت المناسب. وانبعث من خوف الرجعية من مصيرها المحتوم، نظام جديد هو نظام «مجموعة الدول الأوروبية العظمى»، أي إشراف الدول العظمى المكونة من إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا وبروسيا وفرنسا وانجلترا في بعض الأحيان على السياسة الأوروبية، وتنظيمها حدود الدول وعلاقاتها، ووضعها ما يشبه العرف الدولي المرعى من الجميع، وصارت كلمة «متريخ». ومن جاء بعده من أنصار بقاء القديم على حاله كلمة السر في ولوج أبواب المؤتمرات وعقد المعاهدات وهي القول الفصل في استمرار حسن الجوار وتقرير السلم والحرب. وبدأ نشاط ملحوظ في ميادين التحالف لبقاء الحال كما يريدونها المؤتمرون، وكلما ابتعد العالم عن تاريخ انعقاد المؤتمر ودار الفلك دورته زاد تمسك الرجعيين والمحافظين بمبادئه وتملقوا بسرايه دون جدواه. ولكن النصوص لنهارت نصا بعد نص، وقد طغت عليها الروح الوطنية التي غرستها الثورة الفرنسية فيما وراء حدودها في الإمارات الإيطالية والألمانية وفي أسبانيا والأراضي الواطنة وحتى في بلاد متريخ بالذات وقد قامت هناك ثورة الدستور المشهورة

عام ١٨٤٨ . ونحت الدول الغربية الكبرى نخباً جديداً لقضاء لباتها وتحقيق أغراضها في الوقوف في وجه الحركات الوطنية والدستورية والمعارضة في تحرير شعب إيطاليا وغيره ، وكذا في تحقيق أغراضها الاستعمارية خارج القارة التي ضاقت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كيدان للتنافس السياسي ، واتجهت دولها إلى ما وراء البحار تبحث عن استثمار بلدان الشرق ، وإذلال شعوبه وتسخيرها لصالح الرأسمالية الصناعية الأوروبية ولادة الانقلاب الصناعي ، فلبأت إلى المعاهدات السرية والمناورات والمؤامرات الدبلوماسية . ولصالح امبراطوريته ولتدعيم نفوذه في أوروبا مد نابوليون الثالث يد المعونة إلى ثوار إيطاليا المطالبين بالحرر من استعباد النمسا ، ثم كف يده عن مساعداتهم إلى النهاية حينما تمارضت معونته لهم والتمادى فيها مع مصالحه السياسية . أما ما كان يدور فيها وراء الرين فيتخلص في أنه في سبيل تحقيق وحدة ألمانيا وإغماض الطرف عن سياسة حدود فرنسا عدوتها التقليدية وإعلان هذه الوحدة في قصر لويس الرابع عشر بقرسايل إحدى ضواحي باريس ، وهو الذي طامح وطأت أقدام جيوشه أراضي الإمارات الألمانية وهزمتها وأذلتها ، نحت ملكة بروسيانحو سياسة التقرب إلى إنجلترا لتأمين جانبها وكذا التقرب إلى كل من روسيا وامبراطورية النمسا والمجر مؤقنا .

(٢) ظهرت إلى جانب سياسة « مجموعة الدول الأوروبية العظمى ، سياسة المصالح المشتركة . وهي ولادة اتساع نطاق العلاقات الدولية ونشاط المعاملات السياسية ، وهناك عوامل عدة لها أثرها في النشاط الدولي وفي سياسة المصالح المشتركة ، أهمها قيام دول مستقلة عدة في

أوروبا لها شخصياتها السياسية، وتستمد سلطاتها من قوتها العسكرية كالإمبراطورية الألمانية وكملكة إيطاليا. يضاف إلى ذلك زيادة الرخاء، ونمو الثروات في أوروبا نتيجة نهضة الصناعة، وتكسب الأموال فيها، ولا مفر إذا أريد لها استمرار النمو من توظيفها فيما وراء البحار، ولا تنسى أيضاً كثافة سكانها الذين يطلبون العيش الرغد عن طريق الهجرة، وتطور النظم العسكرية وفنون الحرب، وتعدد وسائل النقل والمواصلات وسرعتها. فأدت الأوضاع الجديدة إلى زيادة الجشع السياسي في القارة، وإلى تنافسها تنافساً لا نظير له في تاريخ الإمبراطوريات القديمة أو الممالك الأوروبية في عهد حكم الملكية المطلقة. وكان طبيعياً أن تصطبغ مصالحها، فكل تريد أن تبرز نصب السبق في ميدان الاستعمار، وأن تسيطر على موارد المادة الأولية الرخيصة والأبدى العاملة الزهيدة الأجر في الشرق، وأن تحصل على نصيب الأسد هناك. وبدأت الدول الغربية الكبرى التي سبقت غيرها في ميدان الاستعمار تبذل قصارى جهدها في حدود الأمر الواقع وضرورة المحافظة على السلام، لمنع منافساتها من مطالبتها بحصتها في آسيا وإفريقيا. ولم يرض بعضها تقسيم القارة المظلمة في مؤتمر برلين، فاتبعت سياسة المصالح المشتركة، وأخذت تكون الجبهات المضادة للدفاع عن أملاكها، أو محاولة اقتراع شيء من ممتلكات منافساتها، أو لاصطياد فرائسها، أو الحصول على امتيازات اقتصادية في البلقان وشمال أفريقيا ووسطها وإيران وسواحل الصين وقلبها. وملكت المعاهدات الدولية بينود ظاهرها برى معسول كالمحافظة على استقلال الدولة العلية، أو احترام سيادة سلطة مراكش أو الصين، وباطنها هو تحين القراص

المناسبة للانقضاء على الدولة المستضعفة موضع التعاقب، والفتك بشعوبها لا لذنب جنوه إلا ثقتهم في السادة الضيوف وتمسكهم بحريتهم. وكان إلى جانب البنود العلنية أخرى سرية هي محالفات عسكرية، إما لتنفيذ الأغراض الاستعمارية، وإما للاستئثار بميدان الاستعمار، ووضع حد لنشاط المتنافسين.

(٢) وكان من نتائج هذا الجو القائم المثلث بالغيوم المشجع بكهرياء المواصف المنذر بأفح الأخطار أن وقعت مصادمات كادت تتحول إلى حرب عامة، وتكونت كتل أخذت كل منها تسعى إلى تطويق الأخرى منافستها، وتعددت البنود السرية في المعاهدات، تعمل كل دولة بمقتضاها على الاستعداد للطوارئ والحرب حتى لا تؤخذ على غرة، وقام كل فريق بالنهاية لمصلحه ومصالح حلفائه وفق طابعهم وثقافتهم. فكانت إنجلترا وفرنسا وروسيا من ناحية تضرب على نغمة الديمقراطية وضمان حريات الجماعات وذلك احتفاظاً بالأمر الواقع والحالة القائمة والدفاع عن مصالحها المشتركة ظاهراً، ولكن في الواقع للوقوف في وجه التوسع الألماني والحيلولة دون تحقيق الإطماع الجرمانية لآسيا فيما وراء البحار وإجابة «غليوم الثاني» أو «فرنسوا جوزيف» إلى ما يصرحان إليه. وكثيراً ما كانت سياسة المصالح المشتركة واغتنام الفرص تظهر واضحة في أزمات البلقان وسباق الاستعمار في إفريقيا وآسيا، فكانت إنجلترا التي تخشى بأس التوسع البحري الألماني وتغلغل النمسا في البلقان تميل إلى جانب السياسة الجرمانية إذ أرت من روسيا طمعاً مبالغاً فيه في تحقيق أحلامها في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وعلى رأسه غليوم الثاني، فكانت سياسته أشد عنفاً، وأكثر

صفا. وكلما نشط السباق في سبيل التسلح وتكدست أسلحة ألمانيا استعداداً للحرب، وزاد عدد سفنها الحربية التي تبنيها، ارتفع صوت الأمبراطور على منافسيه، وزاد تكبره وتهديده وتبه. وأبرز ما كان في الأمر وسط الغموض الذي أحاط بمبادئ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان والديمقراطية وتحقيق مبادئ السلامة ونزع السلاح وضرورة اتخاذ القانون الدولي والتحكيم قاعدة لفض المنازعات وتسوية المشكلات بين الدول تلافياً للحروب الحديثة الفاتكة المدمر، هو قصر مبادئ سيادة الشعوب واستقلالها على البلدان الغريبة، واستباحة أموال وحريات ونفوس ودماء الشعوب الشرقية، وإعمال السيف في رقاب سكان إفريقيا وآسيا باسم المدينة الغريبة ونشر فضائل أوروبا وعلومها وفنونها هناك في الظاهر، ولكن حقيقة الأمر كما هو معروف، هو الاستيلاء على الموارد العريضة للبلاد الأولية اللازمة للصناعات الأوروبية، وتسخير أبناء الشرق في استخراج هذه المواد بأزهد الأجور. وبينما نما التفكير الدولي نمواً كبيراً، نتيجة نمو الثقافة ونشاط التعاون بين الأمم، تبعاً لا تساع وسائل النقل، وتبادل الرأي، وتعددت آراء الكتاب والمفكرين، كلها تضرب على نغمة وجوب وضع حد لسباق التسلح؛ وإنشاء تحكيم دولي جبري، ووضع أسس لسلام عالمي، وأنه إن كان لا مفر من الاتجاه إلى السلاح، فلا أقل من قيام قواعد إنسانية لتخفيف ويلات وآلام الحرب. وكان ساسة الدول ماضين ومتأدين في سياسة «السلام المسلح»، و«اقتناص الفرص»، و«المصالح المشتركة»، مع التيقظ التام للحواري خشية الحرب المتوقعة في أية لحظة حتى لا تؤخذ بلدانهم على غرة.

البحث الرابع

أزمات عالم اليوم

أهم مراجع البحث الرابع

- « مصير الرأسمالية » للويس مارليو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٨
- « *Le Sort du Capitalisme* » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1938.
- « الدكتاتورية أو الحرية » للويس مارليو ، جزء واحد باريس سنة ١٩٤٠
- « *Dictature ou Liberté* » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1940
- « ثورة الأسس واليوم والند » لكونت سفورزا . جزء واحد، نيويورك سنة ١٩٤٣
- « *La Révolution d'Hier, d'Aujourd'hui et de Demain* » par Louis Marlio, 1 vol Paris 1943.
- « الدائرة الجهنمية » للويس مارليو . جزء واحد . باريس سنة ١٩٥٢
- « *Le Cercle Infernal* » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1951.
- « بناء أوروبا الحديثة » لكونت سفورزا ؛ جزء واحد . باريس سنة ١٩٣١
- « *Les Bâtisseurs de l'Europe* » par Conte Sforza, 1 vol Paris 1981.
- « تحليل لأوروبا » لكونت سفورزا . جزء واحد . باريس سنة ١٩٣٧
- « *Synthèse de l'Europe* » par Conte Sforza, 1 vol, Paris 1987.
- « الدكتاتوريون والدكتاتوريات » لكونت سفورزا جزء واحد باريس سنة ١٩٣١
- « *Dictateurs et Dictatures* » par Conte Sforza, 1 vol Paris 1981.
- « الدكتاتوريون » لبثيل ، جزء واحد باريس سنة ١٩٣٥
- « *Les Dictateurs* » par Jacques Bainville, 1 vol, Paris 1986.
- « أعمال أوروبا » لفرانشسكو نيتي « جزء واحد باريس سنة ١٩٣٨
- « *La Désagrégation de l'Europe* » Par Francesco Nitti, 1 vol, Paris 1938.

- « الجزيرة وأوروبا » لباردو . جزء واحد . باريس سنة ١٩٣٣
- « L'Ile et l'Europe » par Bardoux, 1 vol, Paris 1938
- « أزمة أوروبا » لاندريه سيغريد . جزء واحد . باريس سنة ١٩٣٧
- « La Crise de l'Europe » par André Siegfried, 1 vol, Paris 1937.
- « السبيل القومي للاقتصاد السياسي » لفرديريك ليست وترجمة ديتلو . جزء واحد .
باريس سنة ١٨٠٧
- « Système National d'Economie Politique » par Frédéric List, traduction de H. Richelot, 1 vol, Paris 1857.
- « تطور الفكر الأوروبي » لدومونت ويلدن . جزء واحد . باريس سنة ١٩٣٧
- « L'Evolution de l'Esprit Européen » par L. Dumont-Wilden, 1 vol, Paris. 1937.
- « الكفاح في سبيل المدنية وفلسفة السلام » لوديس بلونديل . جزء واحد . باريس
١٩٣٩
- « Lutte pour la Civilisation et Philosophie de la Paix » par Maurice Blondel, 1 vol, Paris 1939.
- « الروح الفرنسية » لبول جوفتييه . جزء واحد . باريس ١٩٣٨
- « L' Ame Française » par Paul Gaultier, 1 vol, aris 1938.
- « مفعول سنة من الاخطاء السياسية » لريتو دي جوفتيل . جزء واحد . باريس
١٩٤٧
- «Vingt Années d'Erreurs Politiques» par Renaud de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947.
- « هذه أوروبا » لبرتراند دي جوفتيل . جزء واحد . باريس سنة ١٩٤٧
- « Quelle Europe » par Bertrand de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947.
- « تاريخ أوروبا الاقتصادية » لبرني ، جزء واحد باريس ١٩٣٧

« Histoire Economique de l'Europe » par Birnie, 1 vol, Paris 1932.

« الأزمة وعلاجها » لبرنارد لافرن . جزء واحد . باريس ١٩٣٨

« La Crise et Ses Remèdes » par Bernard Laverne, 1 vol, Paris 1938.

« خلايا التطورات الاقتصادية » لويس روجيه . جزء واحد باريس سنة ١٩٣٨

« Les Mystiques Economiques » par Louis Rougier, 1 vol, Paris 1938.

« تطور النظم السياسية من سنة ١٧٥٠ » لدوكلو . جزء واحد . باريس ١٩٥٠

« L'Évolution des Rapports Politiques » par Duclos, 1 vol, Paris 1950.

« فلسفة النظام الحر » ليريو . جزء واحد . باريس ١٩٤٩

« Philosophie du Libéralisme » par Mireaux, 1 vol Paris 1949.

« الازمات الاقتصادية » لاردانت ؟ جزء واحد . باريس سنة ١٩٤٨

« Les Crises Economiques » par Ardant, 1 vol, Paris 1948.

« تاريخ النظريات الاقتصادية » بلان . جزء واحد باريس سنة ١٩٤٩

« Histoire des Theories Economiques » par James, 1 vol, Paris 1949.

« التنظيم الاقتصادي للدولة » لشينو . جزء واحد ؟ باريس سنة ١٩٥١

« Organisation Economique de l'Etat » par Chénol, 1 vol, Paris 1951.

« قانون الثورات » لجوسان . جزء واحد . باريس سنة ١٩٥٠

« La Loi des Révolutions » par Joussain, 1 vol, Paris 1950

« لماذا مفروع مارشال ؟ » لواربورج . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٤٨

« Pourquoi le Plan Marshall » par Warburg, Tr. Fr. 1 vol Paris 1948.

« كيف أرى العالم » لاينشتين . جزء واحد . باريس ١٩٥٢

« Comment Je vois le Monde » par Einstein, 1 vol, Paris 1952.

« النظريات الاجتماعية للعامة » لسوروكين . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٣٨

« Les Theories Sociologiques Contemporaines » par Sorokin, Tr. Fr., 1 vol, Paris 1938,

« الجغرافية السياسية الاقتصادية للجوع » لكاسترو . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٤٩

« Géopolitique de la Faim » par De Castro, Tr. Fr., 1 vol, Paris 1949

« الجبال الميؤى وتنازع الحضارت » لبيتر . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٢

« Les Espaces Vitaux et le Conflit des Civilisations » par Schmitthener, Tr. Fr., 1 vol Paris 1953.

« فن قلب نظام الحكم » لالابارت . ترجمة فرنسية جزء واحد . باريس سنة ١٩٤٧

« Technique du Coup d'Etat » par Malaparte. Tr. Fr., 1 vol Paris 1948.

« الديمقراطية الجديدة » لاوتسى تونغ . جزء واحد باريس ١٩٥١

« La Nouvelle Democratie » par Mao Tse-Toung, 1 vol, Paris 1951.

« في سبيل السيطرة العالمية » لبرنهام . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٤٧

« Pour la Domination Mondiale » par Burnham, Tr. Fr., 1 vol, Paris 1948.

« لاتصار على الاستعمار السوفيتي » لبرنهام . ترجمة فرنسية . جزء واحد باريس ١٩٥٠

« Pour vaincre l'Impérialisme Soviétique » par Burnham, Tr. Fr., 1 vol Paris 1947.

« عصر المنظمين » لبرنهام . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٤٧

« L'Ere des Organisateurs » par Burnham, Tr. Fr., 1 vol, Paris 1947.

« وجوه القرن العشرين » لسيغفريد . جزء واحد . باريس سنة ١٩٥٥

« Aspects du xx Siècle » par Siegfried, 1 vol, Paris 1955.

- « رد عمل تحدى التاريخ » فریش . جزء واحد . بروچ ۱۹۵۴
« Une Réponse au Défi de l'Histoire » par Frisch, 1 vol,
Bruges 1954.
- « أوروبا تواجه مصيرها » ليونكو . جزء واحد باريس ۱۹۵۲
« L'Europe Face à son Destin » par Bonnefous, 1 vol,
Paris 1952
- « عصر الجماعات واضطلال الحضارة » هنرى دى مان . جزء واحد باريس ۱۹۵۴
« L'Ere ds Masses et le Declin des Civilisations » par Henri
de Man, 1 vol, Paris 1954.
- « ثروة وحظ أوروبا » جارموى . جزء واحد باريس ۱۹۵۴
« Fortune de l'Europe » par Garmoy, 1 vol, Paris 1954.
- « النتائج الاقتصادية للحرب ۱۹۳۹ - ۱۹۴۵ » لشاردونيه . جزء واحد ۱۹۴۷
« Les Conséquences Economiques de la Guerre 1939 - 1948 »
par Chardonnet, 1 vol, Paris 1947.
- « الاقتصاد العالمى فى منتصف القرن العشرين » لشاردونيه . جزء واحد باريس ۱۹۵۱
« L'Economie Mondiale au Milieu du xx Siècle » par Chardonnet
1 vol Paris 1951
- « اليابات بعديها الانتصارين » لاولى . ترجمة فرنسية . جزء واحد باريس ۱۹۴۷
« Le Japon aux Pieds d'Argile » par Utley, Tr. Fr. , 1 vol,
Paris 1987.
- « كفاحى » هتلر ، ترجمة فرنسية ؛ جزء واحد باريس ۱۹۴۷
« Mon Combat » par Hitler, Tr. Fr. , 1 vol, Paris 1987,
- « المؤامرة الكبرى ضد روسيا » لساير وكامن . جزء واحد . باريس ۱۹۴۷
« La Grande Conspiration Contre la Russie » par Sayers et
Kahn, 1 vol, paris 1947.

« اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ضد الحرب » لكانتالا ، جزء واحد باريس

١٩٤٨

« L' U. R. S. S. Contre la Guerre » par Cathala, 1 vol, Paris 1948.

« تاريخ النازي السياسية » لوسكا مع اضافات لبوتول جزء واحد ، باريس ١٩٥٢

« Histoire des Poctrines Politiques » par Mosca complétée par Bouthout, 1 vol, Paris 1955.

« الحرب هترب » لابلو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢

« La Guerre qui Vient » par Pablo, 1 vol, Paris 1952.

« الدولة والثورة » لينين ، ترجمة فرنسية ، باريس ١٩٢١

« L'Etat et la Révolution » par Léhine, Tr. Fr. 1 vol, Paris 1952.

« « معبر إنجلترا » « لروتسكي » ترجمة فرنسية جزء واحد باريس ١٩٢٦

« Ou Ka. L'Angleterre » par Trotsky, Tr. Fr. 1 vol, Paris 1926.

« للبادئ الاساسية للاقتصاد السياسي » لياني جزء واحد ، باريس ١٩٥١

« Principes Fondamentaux d'Economie Politique » par Baby, 1 vol, Paris 1951.

« الناعة الخامسة والعشرون » لجودجيو ترجمة فرنسية جزء واحد باريس ١٩٥٢

« La Vingt-cinquième Heure » par Gléorghis, Tr. Fr. 1 vol, Paris 1953

« التاريخ المعاصر » لاناتول فرانس ، أجزاء باريس ١٩٢٨

« Histoire Contemporaine » par Anatole France, 4 vol, Paris 1928.

« عن المصخرة البيضاء أو حجر القلافة » لاناتول فرانس ، جزء واحد باريس

١٩٢٤

« Sur La pierre Blanche » par Anatole France, 1 vol, Paris 1924.

« آخر أمل الانسان » لبرنارد راسيل . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٢

« *Les Dernieres Chances de l'Homme* » par B. Russell, Tr. Fr. , 1 vol, Paris 1952.

« آسيا والذلت الغربي » لبايكار . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٣

« *L'Asie et la Domination Occidentale* » par Panikar, Tr. Fr. 1 vol, Paris 1953.

« عصرنا الحاضر » لبيد ورويلسون وسميث . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٢

« *Our own Age* » by Beard, Robinson and Smith, 1 vol, New York 1952.

« القومية والثقافة » لروكر . جزء واحد . لندن ١٩٣٦

« *Nationalism and Culture* » by Rocker, 1 vol, London 1937.

« العالم في أزمة » لتايبو . جزء واحد . لندن ١٩٥٠

« *The World in Crisis* » by Schapiro, 1 vol, London 1950

« السياسة الدولية » لبيل فورد ولنسكولين . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٤

« *International Politics* » by Padelford & Linvon, 1 vol, New York 1954

« القوى السياسية » لفرزنجير . جزء واحد . لندن ١٩٥١

« *Power Politics* » by Schwarzenberger, 1 vol, London 1951

« السياسة بين الشعوب » لمورجانو . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٤

« *Politics among Nations* » by Morgenthau, 1 vol, New York 1954.

« حالة الانسان » لومفورد . جزء واحد . لندن ١٩٤٤

« *The Condition of Man* » by Mimford, 1 vol, London 1944.

الظلمات السياسية لأكسي. جزء واحد. لندن ١٩٤٧

« *Political Philosophies* » by Maxey, 1 vol, London 1949

« تاريخ فلاسفة السياسة » لكاتلين. جزء واحد. لندن ١٩٤٧

« *A History of Political Philosophers* » by Catlin, 1 vol, London 1947:

« تاريخ أوروبا الاقتصادية » لكوش و سكول. جزء واحد؛ نيويورك ١٩٥٢

« *Economic History of Europe* » by Clough & Cole, 1 vol. New York 1952.

« المشرق الأقصى » لبوس جزء واحد، نيويورك ١٩٥٥

« *The Far East* » by Buss, 1 vol, New York. 1956

« حكومات المشرق الأقصى وسياساتها » لفينارجر وشو و بوركس، جزء واحد
نيويورك ١٩٥٦

« *Far Eastern Governments & Politics* » by Linebarger, Chu & Burks, 1 vol, New York 1956.

« الآراء السياسية لالاسكي » لدين، جزء واحد. نيويورك ١٩٥٥

« *The Political Ideals of Lasky* » by Dean, 1 vol, New York 1955.

« المبادئ الدولة الحديثة » لالاسكي. جزء واحد. لندن ١٩٤٨

« *Liberty in the Modern State* » by Lasky, 1 vol, London

« الديمقراطية الامريكاني » لالاسكي، جزء واحد. لندن ١٩٤٩

« *The American Democracy* » by Lasky, 1 vol, London 1949.

« الحكومة الديمقراطية والسياسة » لكوري. جزء واحد، لندن ١٩٤٧

« *Democratic Government & Politics* » by Corry, 1 vol, London 1947

« الحرية والتنظيم » لراسيل؛ جزء واحد. لندن ١٩٤٥

« *Freedom & Organisation* » by B. Russell, 1 vol, London 1945.

« الاستعمار » لهوربسون - جزء واحد، لندن ۱۹۴۸

« Imperialism » by Hobson 1 vol, London, 1948.

« الاستعمار والسياسة العالمية » لـ مون - جزء واحد . لندن ۱۹۴۷

« Imperialism & World Politics » by Moon, 1 vol, London 1947.

« العالم منذ سنة ۱۹۱۴ » لانغسام . جزء واحد . نيويورك ۱۹۴۸

« The World Since 1914 » by Langsam, 1 vol, New York 1948

« عالم ما بين حريين » لهاميدلجا كسون . جزء واحد . لندن سنة ۱۹۴۷

« The Between War World » by 1 Hampden Jackson, 1 vol, London 1946

« تعليقات على ثورة : عصرنا للماضى » لـ ارون لاسكى . جزء واحد . لندن ۱۹۴۴

« Reflexions on the Revolution of our Time » by Harold J. Lasky 1 vol London 1944

« أسباب الحرب » لـ سير وولف ستدين . وسير آرثر تومسن . وجوستون . والفرد زميران . وويكهام ستيد وفيهم من كبار كتاب السياسة والاقتصاد . جزء واحد . لندن ۱۹۳۲

« The Causes of War » by Sir Arthur Salter, Sir I. Arthur Thomson, G. A. Jobaston, Alfred Zimmern, Wickham Steed and others 1 vol, London 1932,

« سنوات أزمات » لكنت انغرام ، جزء واحد . لندن ۱۹۴۶ .

« Years of Crisis » by Kenneth Ingram, 1 vol, London, 1946

« تطور اوربوا الاقتصادية » لكليف داي ، جزء واحد ، ليوروك ۱۹۴۲

« Economic Development in Europe » by Clive Day. 1 vol, New York 1942,

« نظرات الى تاريخ العالم » لنهرو . جزء واحد ، لندن ۱۹۴۰

« Olimpses of World History » by J. Nehru, 1 vol, London 1945

« تاريخ المدنية العالمية » لسوين ، جزء واحد . لندن ۱۹۴۷

« A History of World Civilisation » by Swain, 1 vol, London 1947.

المبحث الرابع

أزمات عالم اليوم

بين عالمين - أزمات ما بعد الحرب العالمية الأولى، الأزمات : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وأزمة الضمير .
وصف عالم اليوم - الأزمات البارزة لعالم اليوم: التصب السياسي المذهبي ، والحرب السكية أو الشاملة ، والاستعمار .

خلاصة

بين عالمين

إن غالبية ساسة أوروبا المعاصرة وقادة حكوماتها وزعماء أحزابها الذين يتوفرون على معالجة مشكلاتها العويصة وضمنهم أدعياء السلام يعتمدون ألا يجابهوا معضلات الأمور ، وألا يدخلو البيوت من أبوابها ، وبذا ينحرفون عن جادة الحق والصواب ويعوقون انقشاع سحب الأزمات ، فتزايد هذه وتتضخم يوما بعد يوم ، ويستعصى علاجها ويظهر شبح الحرب ويصبح السيف هو الحكم الفاصل في الأمر .

كان متوسطو الحال من « البورجوازية » حتى نشوب الحرب العالمية الأولى نعمون بحياة دعة ورخاء وتعاون ثقافي مقتبطين يعيشهم راضين ، فامتلأت قلوبهم ثقة بالحياة ، وطمحت النفوس مرخاوسرورا كما تجلى ذلك

في موسيقى ذلك العهد الوداعة من « فالس » و « بولكا » وفي مسرحيات « الأوبرا كوميك » وأغانى المشارب والمقاهى وبذخ الصالونات وحفلات الاستقبال ، وكانت باريس وفينا ولندن وبطرسبرج وبرلين وروما وغيرها من عواصم أوروبا مدن العلم والنور وطنا لكل أوروبي يحطرحاله فيه دون تمييز أو تفضيل ، وقهر الانسان الطبيعية واستغل الاستكشافات العلمية فظهرت مثلا الكهرباء تسخر في قضاء مصالحه ، وعم استخدام الاسلكى ، وانتشرت تجارب باستير *Pasteur* ولومير *Lumiere* وأديسون *Edison* ونظريات وأراء هنرى بوانكاريه *Henri Poincaré* واينشتين *Einstein* وبرجسون *Bergson* وحذا كثير من العلماء حذوهم وخطت أوروبا خطوات لا مثيل لها من قبل في تاريخ التقدم العلمى الفنى . وسار قادة الدول والحكومات كما سبق أن بينا بسفهم في يم الاطلاع السياسية الخضم العجاج بتلافون أرتظامها بما أوتوه من مهارة محافظين بذلك على « التوازن السياسى » ونظام « المصالح المشتركة » وسلطان « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » ، ولم تعد المشكلات في قمعتها وضجيجها قاعة الاجتماعات ومناقشات المندوبين وآذان الأعضاء المؤتمرين وتدوينها في محاضر المعاهدات والمواثيق . ولم يعهد العالم ظلما دامسا مدلهما وجوا ثقلا خائفاً مثل الذى نعيش فيه منذ الحرب العالمية الأولى ، ولم تستحكم حلقات الأزمات ويستفحل شأنها وتتحول إلى كوارث ولجج عميقة من الدماء كما نشاهد في أوروبا وغيرها اليوم . نعم لقد كانت هناك مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية لا حصر لها ، ولكنها لم تكن من النوع العصى الذى يودى إلى اليأس والثورة . بل إذا شئنا القول الصحيح لم تكن قد ظهرت بعد أعراض التسلط كاملة وأعراض الاستعمار الدفينة المختلفة ، تنبى عن نهاية حياة الدعة ، ونهاية تسلط أوروبا ،

وتمرغها على فراش الشرق الوثير ، وتسربلها باستبرقه وديباجه ، وأن الشعوب المتخنة بالجراح وقد سقطت إعياء من ضربات الغرب القاسية قد استفاقت وذهبت عنها دهشتها وزال دوارها وأخذت تعلق جروحها وهي تحفز للوثوب والاختزال . والفرص ذهبية فالغرب اليوم صريح سياسة التنازع على التسلط والاستئثار بالثراء ، بل وكل ما ينفع ويوفر على المرء منافع من وسائل الراحة والرفاهة وقد تهادى في خرقه متشفيا من خصمه وأشعل في دياره النار ، ودك مدنة العامرة ، واستحالت حضارته الزهراء إلى خرائب وقبور . وهكذا يقلب الدهر لمجموعة الدول العظمى ظهر المجن ، ونحيا لثرب تحولا تاريخيا خطيرا ، ولم لا والزمان كما هو معروف قلب حول ، ولكن الرواية اليوم في كثرة حوادثها ومفاجأتها وعنفها قل أن يهود بها عصر من العصور .

وأبحرت التيتانيك أكبر سفن هذا العصر من القارة متجهة نحو الدنيا الجديدة ، محملة برجال المال والثروات ، وكانت مفخرة الصناعة البحرية والابتداع والتجديد وأعجوبة ذلك الزمان ، نظرا لكبرها ودقة صنعها وسرعتها فهي صورة ناطقة للتقدم إذاذاك . ولكنها ارتطمت قبيل وصولها إلى ميناء نيويورك بجبال الجليد الجبارة بالقرب من نيو فوندلاند في ١٤ أبريل سنة ١٩١٢ ، ونظر ألا هال دربانها الذي لم يأبه بخطورة هذه الجبال ، ولم يخفف من سرعتها ويقودها بحيلة وحذر ، وسرطان ما ابتلعها البحر وذهبت بمن فيها ، وكأنها كانت نذير الشر وناقوس الخطر ، وكان استغاثتها التي بعث بها من صارياتها الشمعاء ودوت في أرجاء المعمورة ، هي استغاثات الانسانية من خطر مدنية الماددة والسرعة وتهور القادة ورجال السياسة وجشعهم ، ولم تمض سنوات معدودات حتى ارتطمت سفينة السياسة

الأوروبية في صخرة صماء من الإطماع والتهاك على الاستعمار ، وغاص العالم في ليج عميقة من الدماء وانحد في هوة سحيقة من الأزمات والمتاعب والآلام .

وطوى الدهر عهد ما قبل الحرب العالمية الأولى بطابعه وصورته الخاصة ، وما اشتهر به من مرح وتفاؤل ورغد طى السجل للكتاب ، وانتهت حقبة من حقبات التاريخ والتنافس لن تعود بنفس الوضع والوصف كما انتهت غيرها من العهود ، ولم يعد المرء ينعم براحة البال واطمئنان النفس والتفاؤل والإيمان بالمستقبل كما كان .

وكانت التجارة الدولية ، وهى مرآة النشاط السياسى الدولى وحسن التفاهم بين الدول شأنها شأن حياة الجيل ، سهلة واسعة شديدة الرواج ، فتكاد تكون السلع حرة في خروجها ودخولها ، والتبادل سهلا بين الأمم إذا قورنت الحالة بما نحن عليه الآن ، فلا عوائق جمركية مرتفعة تشلها ، ولا قيود عملة تحرم خروج رؤوس الأموال وتقضى عليها . ولم تعرف انجلترا وغيرها من الأمم حتى حينما أخذت بسياسة الحماية الجمركية في أواخر القرن الماضى تبعا لدعاية جوزيف شمبرلين *Joseph Chamberlain* تعريفه تحريمية مثل التى نزرع تحت أعينها اليوم . وكان الذهب يخرج ويعود تبعا لقوانين الحاجات الاقتصادية والعرض والطلب . وكان بحث الأزمات على أساس أنها دورية تأتى كل نحو خمس عشرة سنة ثم لا تلبث أن تنقشع دون أن تترك كلوما عميقة دامية يتعذر التأمها . وكان الناس يقولون فى اطمئنان على الادخار والاكتساب فى شتى المشروعات الاقتصادية التى وضع أنصار سان سيمون *St. Simone* وتلاميذه حجرها الأساسى بفضل إقدامهم وجرأتهم ،

وكان الافراد يجوبون البلدان والاقطار من أذناها إلى أقصاها دون قيود أو جوازات سفر وشهادات تحقيق شخصية رسمية . ثم اكفهر الجو وهبت عاصفة هوجاء دمرت عبد النظم القائمة ، هي الحرب الاستعمارية العالمية الأولى التي اختلف في تقدير استمرارها الساسة والمسئولون ولم يعدوا مثلها من قبل ، ففهم من قدر نهايتها بضمعة أشهر ، ومنهم من زعم أنها ستدوم سنة على الأكثر ، وظلت نيرانها مستعرة أكثر من أربع سنوات التهمت فيها عروش الملوك والقيصرة وقوضت دعائم النظم الاجتماعية والاقتصادية التي ظن كثيرون أنها راسخة كالطود ، وذهبت وقوداً في أنونها المتأجج أنفاس قوية وثروات طائلة لا يزال العالم يقاسى شرورها حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهي أبشع من الأولى في ويلاتها . وينسى أحد كبار الساسة والاقتصاديين الذين قادوا مصير إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى حتى يجيء الفاشيست إلى الحكم وهو « فرانشيسكو ميني » *Franchisco Miti* وجود عالمنا الحالي وتنافره فيقول ما خلاصته « كان هناك تعاون أوروبي ثقافي واقتصادي قوى في عهد لم تلك قد بلغت المواصلات فيه سرعتها الحالية مع تعددها بينما الحالة الآن بعكس ذلك فرغم سرعة المواصلات القائمة بلغ التنافر والتدابير أقصاه » (٥) .

كان سبب الحرب العالمية الأولى المباشر كما هو معروف الإنذار النهائي الشديد للهبج الذي وجهته النمسا لصربيا ، والذي يتناقى مع كرامة الثانية كدولة مستقلة على أثر قتل ولي عهد الأمبراطورية العجوز ، التي بدأت تنخر عظامها السوس ، « الارشيدوق فرديناند » *Ferdinand* في

(*) انظر « اغلال أوروبا » للفرانسكو ميني ، جزء واحد ؟ باريس ١٩٣٨
صلى ١٥ ، ١٤

سيراجفويديثورى سلافى ، واهتمام صربيا بالعمل على إثارة القلاقل والفتن فى البوسنة والمهرسك التابعة لإمبراطورية الميسبورج . غير أن للحرب التى مالت أن أصبحت عامة ، واتسع خرقها على الراتق أسباباً أعمق . فرغم مظاهر الهدوء التى كانت تسود أوروبا فيما خلا ضجيج إمبراطور ألمانيا ظل المرجل يفلى دون أن يقذف بالغطاء مدة طويلة ، وبرزت فى أفق السياسة الأوروبية أخطار التنافس فى ميدان الاستعمار والسيطرة والتسلط التى أخذت طابعاً جديداً يتفق والعصر الصناعى الآلى الجديد والإثراء السريع العريض من هذه السبيل . وزاد فى خطورة التنافس يقظة القوميات ، واعتزاز كل منها بنفسها إلى حد التعصب والحرب ، وتسخيرها لافى الدفاع عن كيانها فهذا له مبرره ، بل فى الاتساع على حساب منافساتها .

فهنالك روسيا لاتستيقظمن رقادها لحسب بل تنجه بكل قواها وجهودها وقد صارت دولة أوروبية عظمى يحسب لها ألف حساب نحو القارة الوابئة المحدودة الاراضى الضيقة المساحة بعد أن فشلت فى حروبها فى آسيا وهزمتها اليابان هزيمة شنعاء . وباسم حمايتها للعناصر السلافية فى البلقان ودفاعها عن حقوق أبناء جلدتها قامت بدعاية واسعة النطاق للجامعة السلافية وتمادت فى التدخل فى شؤون البلقان رغبة منها طبعاً فى التوسع وزيادة النفوذ فى أوروبا الشرقية والحلول محل تركيا فى ملكة يرنطة ، ولا يخفى ما وراء هذا من القضاء على التوازن السياسى وتهديد إمبراطورية النمسا والمجر . وقد شجع روسيا فى المضى فى سياستها تحالفها مع فرنسا ومساعدة الأخيرة لها بالمال لاستثمار ثروتها الغزيرة البكر وإحياء مختلف الصناعات هناك وإنشاء نواة لصناعات القسلىح الحديثة . ولا شك أن تحول روسيا إلى يسكنها أكثر

من ١٢٠ مليون نسمة في ذلك الوقت ، تلك البلاد الشاسعة الأرجاء الوفيرة الموارد إلى قطر صناعي يرفع مستواها إلى مستوى الشعوب الغربية الاستعمارية القوية ويجعلها خطراً دائماً يهدد سائر الأمم الغربية المريقة ، وقد استطاعت بفضل صناعاتها أن تضطلع بالأعباء الاقتصادية للحروب الحديثة . ولكن دول الغرب كانت تفضل أن تساعدوا بالمال والسلاح وتنمي صناعاتها ، حتى إذا كان في هذه المساعدة تهديد مستقبل لها على أن تتركها فريسة الثورات الاشتراكية والشيوعية التي كادت تودي بالنظام القيصري والرأسمالية هناك في عام ١٩٠٥ .

وهناك الإمارات الألمانية بذلت النفس والتفيس بزعامة روسيا العسكرية في سبيل تحقيق الجامعة الجرمانية ، فبعد القضاء على الحواجز الجمركية بينها بأعداد « الزولفرين » Zollverein ثم جمع كلمتها والمناداة بالوحدة السياسية الألمانية في فرساي سنة ١٨٧١ ، عملت على تحقيق النظريات الجرمانية الاقتصادية الاستعمارية التي طالما تغنى بها « فردريك ليست » *Frederik List* مثلى الوحدة الاقتصادية الألمانية وقد طالب « ليست » برفع مستوى الشعب الألماني إلى أرق مصاف الشعوب عن طريق الصناعة والتجارة الخارجية بإحياء الصناعات المحلية وتقوية دعائمها بواسطة السيلاج الجمركي ، ثم بغزو الأسواق الخارجية ، وقد بلغت الصناعات القومية أشدها وبسطت ألمانيا نفوذها في الخارج بواسطة هذه الصناعات التي تحوز طبعاً قصب السبق على غيرها تبعاً لجودتها ورخصها ، وكذلك بإغراق بلدان الشرق والعالم الجديد وسواها بالأموال الألمانية التي تسخر في سبيل استغلال الثروات الخام والاستثمار لصالح ألمانيا . كما رأى أن سد حاجة البلاد الصناعية وبسط نفوذها ونشاط تجارتها الخارجية عن

طريق تصدير المصنوعات الفائضة نظير الحصول على المواد الأولية من الشرق الذي يجب أن يظل في نظره مزرعة خصبة للأمم الغربية الصناعية، إن كافة هذه العوامل كافية بإثراء الشعب والحكومة وتقوية روح البلاد الاستعمارية والعسكرية وتسليحها وجلبها على الحروب ونفقاتها التي تنوء بها الأمم الزراعية المحضة (٥). وأدت هذه السياسة وما تفرع عنها من السياسة البحرية التي أغرم بها غليوم الثاني وعلق عليها آمالاً كباراً وأحلاماً بعيدة وأراد بواسطتها أن يسيطر على أوروبا وأن يصبح دكتاتورها الحاكم بأمره فيها دون منازع - أدت هذه السياسة إلى تلبذ سحب سوء التفاهم في الجو واتضحت سياسته هذه بلا أدنى شك بعد مغامراته في طنجه وإجادير مما أدى إلى إزعاج إنجلترا بنوع خاص، وقد خشيت حكومة لندن أن تؤدي زيادة نفوذ ألمانيا البحرية، وتقوية أسطولها وإنشائها المحطات البحرية في مختلف أنحاء مستعمراتها باسم تموين سفنها بالفحم ولكنها في الحقيقة تخفي أغراضاً حرة في تهديد أسطول بريطانيا العظمى إلى فقدانها سيادتها على البحار، وفزع من مقبة ما يترتب على ذلك من قطع شرايين مواصلات الجزر مع سائر أنحاء الإمبراطورية مما يؤدي إلى تجويعها بحرمانها من الغذاء اللازم لشعب وفيه العدد يعيش في مساحة ضيقة تحيط بها المياه من كل جانب ويشغل أهلها بالصناعات ولا تكني الزراعة لسد حاجاتهم .

وقد وصلت إنجلترا وفرنسا حل مودتهما بعد فصره باتفاق عام ١٩٠٤ واتفقتا على اقتسام النفوذ في حوض البحر الأبيض المتوسط حلقة الاتصال

(*) أنظر (السبيل القوي للاقتصاد السياسي) لاردريك ليست ، جزء واحد ، باريس ١٨٥٧ ترجمة هنري رينلو ، من صفحة ٨٨ إلى ١١١

بين الشرق والغرب ومهد المدينيات القديمة والأديان وميدان نشاط تجارة العالم القديم منذ العصور السحيقة ، كما تغلغلنا في إفريقيا في شراعه ونهم وقد اتجه كل منها إلى ضالته ، ولم يبق للدول العظمى الجديدة مثل ألمانيا وإيطاليا من القرائس ما يسد جشعها مما أثار حفاظها وزاد في التوتر . وهكذا انتهى نزاع دولتي الغرب الطويل وقد أضمرت في الماضي كل دولة للأخرى العداوة والبغضاء لا سيما طوال القرن التاسع عشر . فقد سبق أن عصدت فرنسا الملكية وهي على شفا الثورة ، حركة استقلال الولايات المتحدة وذهبت مساعدتها إلى مدها بالمال والعتاد والرجال ، وكان « لا فاييت » *La Fayette* في طليعة المجاهدين لتحرير شعب أمريكا الشمالية من نير التاج الإنجليزي ، وكذا طرد الإنجليز الفرنسيين من كندا ومن الهند شيئاً فشيئاً وكانا على وشك الحرب في آخر القرن وقد اصدمت طلائع كتابها الاستعمارية على حدود السودان المصري في « فاشودة » وهي تسابق الريح وراء الغنم السهل في أراض أطلق عليها الأوروبي المتمدين تبريراً لأعماله الوحشية واعتدائه على الوطنيين سكان البلاد « الأرض المباحة » .

وهكذا أدت الظاهرتان القائمتان على الطمع في السيطرة على السياسة الأوروبية وعلى التوسع الاستعماري خارج القارة إلى اندلاع نيران حرب عامة ضروس . ولم يك بعض الساسة بشديدي الرغبة فيها كما أن الميالين إلى الحرب لم يقدروا عواقبها الوخيمة ، ولا يمكن بحال تحديد المسؤوليات تحديداً دقيقاً . وحقاً تشدد إمبراطور النمسا والمجر بأيعاز إمبراطور ألمانيا في طلباته من صربيا في إنذاره النهائي الذي وجه إليها في ٢٣ يولية عام ١٩١٤ ، وحقاً برزت العقلية الجرمانية في صورة بشمة بعد التعبئة وإعلان

الحرب باعتبارها على حياد البلجيك واللوكسمبورج ، وهذا الجهاد سبق أن ضمن بموجب اتفاقات ، وقد نعت مستشا الأمبراطور معاهدة ضمان الحياد «بقصاصه ورق لقيمة لها» *un chiffon du papier* محاولاً بذلك تضيق دائرة الحرب وإقناع انجلترا بالبقاء بعيداً عن النزاع . ولكن لم تقتصر روح الشر على إمبراطوريات الوسط فقد نال خصوم السلام من أعز رجاله بقتلهم قبيل الحرب « جان جـوريس » *Jean Jaurès* الزعيم الاشتراكي الفرنسي الكبير وهو يتناول وجهته في أحد المطاعم الباريسية ، كما أن « بوانكاريه » *Poincaré* رئيس الجمهورية الفرنسية بحجة خوفه من طغيان السياسة الجرمانية على التوازن السياسي والسلام الأوروبي واستعداداً للمفاجآت التي قد تذهب إلى حد الحرب ذهب لزيارة قصر روسيا بدعوة منه زيارة رسمية في الظاهر لتوطيد أواصر الصداقة والتحالف بين البلدين ، وفي الحقيقة لوضع الخطط العسكرية والسياسية السرية التي تقتضيها مطالع البلدين ، ولكن أوروبا لم تعد دعاة السلام وسفراءه ، وقد حاولوا حسم النزاع قبل أن يستفحل ، غير أن تطور الحوادث سراحاً أدى إلى إخماد كبريات الدول التي يقوم على أكتافها التوازن السياسي إلى هوة الحرب السحيقة . وهذه الدول جذبت معها في النزاع سائر الدول الثانوية الواحدة تلو الأخرى ، وهكذا مالبت العالم أن أصبح مسرحاً لمجزرة بشرية عامة اشتركت فيها معظم أمم العالم المتمدين ، ولم تقتصر على أوروبا بل غاصت غمارها شعوب آسيا وأفريقيا ودول أمريكا المستقلة ، واشتدت أهوالها وكثرت خسائرها وخرايبها بما يتعذر مقارنته بما قبلها من الحروب . ولا يدهش المرء خطورة نتائجها ، كما يذكر مارليوف في فاتحة مؤلفه بعنوان « مصير الرأسمالية » *le Sort du Capitalisme*

وعاصمة. إذا علم أن جل الأمم المتمدنية كالتحت في سبيل بقاتها، وأن النشاط العالمي برمته بما في ذلك نشاط الأمم المحايدة علاوة على البلدان المتحاربة قد اتجه نحو غرض واحد وهو التدمير، (*) .

وبلغ عدد الجيوش الملتحمة لا عشرات الآلاف كما رأينا في القرن التاسع عشر بل الملايين ، وبلغ عدد الصرعى نحو ٨ مليون علاوة على عجرة الحرب وجراحها ، وبلغ العجرة والمشوهون نحو ١٥ مليوناً والجرحى ٣٠ مليوناً ، وبلغت فققاتها نحو ١٢٠ مليار جنيه استرلنى ذهب أى ما يوازى ميزانية بريطانيا العظمى السنوية أكثر من ١٢٠ مرة وميزانية فرنسا أكثر من ٢٠٠ مرة. علاوة على حرمان العالم من نشاط وإنتاج الملايين البشر الذين انصرفوا بكل قوام إلى الحرب وتضحية الذكاء والشباب والعلم على مذابح الوغى ، وذهاب ملايين الأطنان من المواد الأولية وقوداً لنيران القتال ، فقد ما أطلق من قذائف في هجوم فردان وحدها سنة ١٩١٧ على جبهة طولها نحو ١٦ كيلو متراً مدة عشرة أيام بنحو ١٠٠,٠٠٠ طن من الصلب ، وتحملت ميزانيات الدول المتحاربة بعد انتهاء الحرب أعباء ثقيلة نجمت عن المبالغة في النفقات أثناء القتال فضلاً عن المعاشات وإعانات أرامل وأيتام وعجزة الحرب ومشوهيها والمقاتلين القدماء *Anciens Combattants* ، وقدر ما تدفعه فرنسا وحدها سنوياً من معاشات الحرب العالمية الأولى عقب انتهائها بنحو ٧٥ مليار فرنك أى أكثر من ٤٠ مليون جنيه ذهباً ، فلا عجب والحالة هذه أن تخلف الحرب العالمية الأولى جروحاً بليغة تتطلب جهوداً جبارة وعزائم صادقة لتضميدها .

ولقد تعددت ميادين القتال وامتدت من آسيا وتنجانيقيا والكامرون وصهرامينا ، والخليج الفارسي إلى المانش وبحر الشمال ، وكانت ملاحم ومعارك حامية في البر والبحر والجو وتبادل الفريقان النصر والهزيمة ، فزرت الجيوش الروسية أراضي البلجيك وفرنسا وتدقت إلى الفلاندر والمارن وصارت على بعد أقل من أربعين كيلومتراً من باريس، وألقت القيادة الألمانية عصا ترحالها في «سانتس» *Sentis* وصمدت جيوش الحلفاء للعدو ودافعت عن العاصمة وكسرت حدة الهجوم ، وكانت معارك المارن والفلاندر والسوم وفردان الخالدة ، وفشل الحلفاء في حملة غليوبول وذهب وقودها مئات الآلاف من أبناء استراليا ، كما عجزت أساطيلهم عن اقتحام الدردنيل ، ووصلت فلول الجيوش التركية الرديئة العدة والسلاح إلى قنال السويس وكانت تلج أبواب مصر التي فرضت عليها الحماية البريطانية قسراً دفاعاً عن الإمبراطورية أي الاستعمار في أبشع صوره، وقد أظهرته حكومات الحلفاء في إهاب الحمل بدعائياتها في مختلف أنحاء المعمورة بأنها تمثل العدالة والإنسانية وأنها تحارب القوة والهمجية لكبح جماحها وإحلال الحرية والسلام مكانهما، وكانت جيوش دهننبورج ، تكيل للجيوش الروسية ضربات حاسمة في الجهة الشرقية ، كانت أهمها موقعة «تانبورج» *Tanenbourg* ، كما ظلت ميادين لومبارديا في إيطاليا محالاً للكر والفر ، وكان الفرار أمام قوات النمسا هو المألوف مما اضطر الحلفاء مراراً إلى إرسال نجدات على جناح السرعة لانتقاذ فلول الجيوش الإيطالية في هزائمها الساحقة التي يضرب بها المثل في تاريخ الحروب ، وجات جيوش إمبراطوريات الوسط وصالت في ميادين البلقان واقتحمت الفياق البروسية حدود رومانيا التي انضمت إلى الحلفاء ووصلت إلى العاصمة وقد قصت على قواها العسكرية في بضعة أيام، وقضت الجيوش

التركية على الحملة الانكليزية في كوت العمارة بالعراق وأسرت قائدها الجنرال
توشند، بجنده وعتاده ، وظلت الحرب سجالا والمبارك بين المد والجزر بل
طالما لاحت تبشير النصر لإمبراطوريات الوسط . غير أن فن الحرب
وحده ومضى السلاح ، ووفرته وشدة البأس والعزيمة لا تكني في الحروب
الحديثة ، فظهرت في قلب هذه الامبراطوريات لاسيما في ألمانيا أزمات
حرمان قاسية وجوع قارص نتيجة سنى الحرب الطويلة العجاف واشتداد
الحصار عليها وعدم كفاية مواردها وأقواتها ، ولم يخفف من حدة الأزمة
خروج روسيا من القتال بنشوب الثورة الشيوعية فيها وقلب النظام القيصرى
والقضاء على الرأسمالية هناك وصلحها المنفرد مع ألمانيا بمعااهدات برست
لوتفسك *Brest-Litovsk* في مارس سنة ١٩١٨ . فوقعها الجغرافى وعجزها
عن كسر شوكة أساطيل الحلفاء في البحار جعلها في معزل عن العالم وشلا
تجاريتها الخارجية . ثم جاءت حرب الغواصات القاسية التى شتها ألمانيا
بلا هوادة ضد العالم الخارجى من محارب ومحايدين ضفتا على إباله ، فسكانت
الغواصات في حملاتها الجنوبية تفرق السفن بلا حساب ولا نظر للعواقب،
وكان الحلفاء في عجزهم الحربى ويأسهم قد اتجهوا إلى الدعاية القوية ضد
إمبراطوريات الوسط وزاد عويلهم وعلا صياحهم لاسيما بالعالم الجديد
وفي الولايات المتحدة على الأخص حيث الموارد الواسعة والصناعات الوفيرة
التي يمكن إذا ألقت بقواها في صف الحلفاء وغذت حملاتهم أن ترجح كفتهم
في الحرب . وتهايت الأفكار في الولايات المتحدة لنصرة الحلفاء في وقت
أعرفت فيه الغواصات الألمانية سفنا عدة للولايات المتحدة كانت أهمها
لوزيتانيا *Lousitania* ، فأثار هذا العمل الشعور هناك وسهل على الرئيس
ولسن أن يزوج بجمهوريةه الديموقراطية في الحرب الاستعمارية المتوحشة
الأولى . وسارت جحافلها الوفيرة العدد بعتادها وسلاحها إلى الموت سيرا

ولكنها كانت القاضية على جهود إمبراطوريات الوسط والفاصلة في الحرب. وشغقت الجمهورية جهودها الحربية بمساعدتها المادية وقروضها للحلفاء ، وأخيراً أعلن الرئيس أستاذ العلوم السياسية سابقاً وقد يكون مخلصاً فيما أذاعه وهو السابح في سماء الخيال والمثل العليا شروطه الأربعة عشر للصلح ، وهي تقيض إنسانية وعدالة ومبادئ دولية قومية ، أهمها تحرير شعوب أوروبا ، وحققا في تقرير مصيرها ، والقضاء على الروح العسكرية وتخفيض السلاح ، وعملانية المعاهدات والمحالفات وإنشاء نظام عالمي لنفض المنازعات الدولية واستتباب السلام العام ، ونهاية السيادة على البحار بما في ذلك خلق البوغاز ، ووضع حد لجشع الاستعمار . فكانت كالسحر في إمبراطوريات الوسط ونزلت منها منزل الماء من النار فبطلت همه العدو وتصدع بنيان تكافئه وتحالفه ، وقامت الثورات في مختلف أنحاء بلدانه وقد ضاق الشعب الجامع ذرعاً بحياة الحرمان ورأى مستقبل الحرب أضيق من سم الخياط ومستقبل السلم في ظل الإذعان للمبادئ ولنسب سهلاً مضموناً ، فألقى سلاحه وقد غارت قواه بفعل الدعاية للمبادئ الخلافة ، وقد كانت سراباً سرعان ما اختفى في صلح فرسايل وما أعقبه .

أزمات ما بعد الحرب العالمية الأولى

ولكن بناء السلام وواضعي المعاهدات لم يعطوا من قوة الإيمان بمبادئ
ولسن والأخلاص لبناء عالم أفضل ما فيه الكفاية ليساعدهم على حل المشكلات
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب، والتي تتطلب تضافر
القوى وإخلاص الساسة وتناسي الشعوب لآحقادها في سبيل البناء ، تلك
المشكلات الخطيرة التي قلبت النظم والأوضاع العالمية التي عهدا العالم قرابة
قرن رأسا على عقب وتركت الناس حيارى من هول الكوارث والأزمات
ولا يزال العالم يئن منها حتى بعد قيام الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا ،
وها قد ساقته مرة ثانية إلى حرب عامة أشنع من الأولى هي مجزرة القناء
والإفناء .

ويقول الكونت « سفورزا » *Sforza* في هذا الصدد في مناسبات عدة
بحق وهو السياسي المحنك الذي لم يستطع أن ينال منه موسوليني أو يسخره
لأغراضه الأشيعية الخاسرة كما لم يستطع أن يغيره أو ينكل به مامعناه ، إنه
بالحرب الماضية - أى الحرب العالمية الأولى - انقضت حقبة من حقبات
التاريخ وبدأت قصة جديدة تتطلب رجالا جددًا ، يفهمون الروح العالمية
الحديثة فضلا عن خبرتهم القديمة ، وهذا تعذر تحقيقه في رجال السياسة
الذين اضطلعوا بهمام الهدنة والصلح وكذلك بقيادة الأمم التي خرجت من
الحرب مشحنة بالجراح . (٥)

(٥) انظر (بناء أوروبا الحديثة) لـ الكونت سفورزا ، جزء واحد باريس ١٩٣١

وانظر « تمثيل لاوروبا » لـ الكونت سفورزا أيضا جزء واحد باريس ١٩٣٧ ص ٢٤٦

ولا غرابة في ذلك فقريق منهم ظل على قدمه لا يقتنع بما وصل إليه العالم من تطور وتحول وبضرورة التمشي مع الأفكار الجديدة لما بعد الحرب ، وفريق آخر خيالي يسبح في مثله العليا وتفكيره الذي يخلق به في سماء ليست من طبيعة هذه الدنيا وقد نبذ القديم وتجاربه والتاريخ وأمثاله البارزة، وأراد أن ينشئ عالماً جديداً في كل ما يحتمى عليه غير آبه بما بناه الأقدمون وبما ورثه البشر على توالي العصور والأجيال ، فظل العالم يخطئ في الأزمات المتعددة دون أن يصل إلى شاطئ النجاة والخلاص ، وظلت المشكلات معلقة بين التأجيل والحلول المؤقتة وأنصاف الحلول ، ونشطت مدينة المادة والسرعة في جو من الاضطراب والقلق . فكانت أداة هدم وتدمير بدل أن تصبح أداة بناء وتعمير .

وإن أزمات الحرب الاستعمارية الأولى ومخلفاتها ومشكلات المدينة الحديثة التي تهدد باندثارها ومتاعب الحضارة الأوروبية وضباب الثقة في فضائلها وما يتبع ذلك من عدم الاطمئنان إلى القانون العام والنظم التي تسود العلاقات الدولية ترجع إلى عوامل عدة نلخصها فيما يلي :

الآزمة السياسية

(١) الآزمة السياسية: كانت أوروبا تعيش حتى الحرب العالمية الأولى في جو من التوازن السياسى أو الاستقرار النسبى تؤيدها المحالفات بين كبريات الدول كما سبق أن شرحنا ، غير أن هذه الحرب أدت إلى فقدان هذا التوازن السياسى وكان أهم عامل فى السلام . وأصبح عدد الدول المستقلة ذات السيادة الكاملة فى أوروبا وهى أصغر القارات وأضيقتها ذرعا بسكانها وأكثرها حركة وثورة لأقل الأسباب ثلاثين دولة وقد كان العدد قبل الحرب ثمانى عشرة، وأصبح عدد النظم الجمركية المختلفة خمسا وثلاثين بدلا من ست وعشرين، ونظم العملة سبعا وعشرين بدلا من ثلاثة عشر قبل الحرب، وإن هذه الزيادة المحسوسة أو إذا شئت العواقب التى قامت على حساب الملكيات المطلقة التى انهارت بعد الحرب وهى ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا وتركيا زعزعت التوازن فى شرق أوروبا . حقيقة إن إيطاليا تخلصت من عدوها التقليدى وهو إمبراطورية النمسا والمجر ، غير أن انهيار هذه الإمبراطورية وتمزيق أوصالها وتطبيق حق تقرير المصير تطبيقاً أعوج على مختلف شعوبها - أدى إلى تحطيم دعائم السلام فى البلقان وحوض الدانوب وفتح الطريق لأطماع النازية والفاشية فى هذه البلدان التى تعذر عليها وهى ضعيفة مفككة الأوصال أن تدافع عن مصالحها وكيانها وأن تسير فى طريقها دون إقلاق راحتها من الدول القوية الطامعة فيها . كما أن أهم مبادئه ولسن وهو حق الشعوب المحكومة فى تقرير مصيرها لم يراع دائماً ، وقد أملت روح الكراهية والخوف من حرب أخرى أبشع

معاهدات الصلح . فنشأت دول جديدة وفي مقدمتها البلدان التي كانت صرح إمبراطورية النمسا والمجر وهي تشيكوسلوفاكيا ، وتكونت من عناصر غير منسجمة ومتجانسة ، والمجر ، والجمهورية النمساوية ، واقتطعت ترانسلفانيا وتعتبر جزءاً من هيكل المجر القوي وضمت إلى رومانيا الجديدة التي أعيد بناؤها في صورة أكبر على حساب جاراتها . وبقرت من دول أخرى أراض هي من صميم هيكلها القوي وضمت إلى أخرى مكافأة لها على انضمامها إلى صف الحلفاء وباسم العمل على المحافظة على التوازن السياسي الدولي ، وما أبعد هذا التصرف عن هذا الادعاء ؟ وكان من أبرز الأمثلة على ذلك ضم مقاطعات مختلفة الألوان والعناصر إلى صربيا وتكوين دولة جديدة باسم يوجوسلافيا يسودها طبعاً العنصر الصربي ، أما سائر العناصر غير الصربية فكانت تتركه الخاضوع للحكم الصربي وتعمل في سبيل الانفصال بمختلف الوسائل . وكتب الذل على الإمبراطورية العثمانية فزقت أوصالها وقضى على استقلالها رغم تعارض هذا مع تصريح الرئيس ولسن وشروطه الأربعة عشر ، مما دفع بها إلى امتشاق الحسام وتمزيق معاهدة « سيفر » ودفع الدول الغربية على احترام استقلالها بمعاهدة « لوزان » سنة ١٩٢٣ . وضاعف المشكلات فرض تعويضات على الدول المهزومة باهظة إلى حد الأرقام الخيالية عدلت مراراً دون العمل على حلها حلاً مجدياً . ولا يخفى صعوبة تنفيذ المغلوب المثقل بديون الحرب لشروط تعويضات لا تدع له مجالاً للعمل والإنتاج والنهوض بل وللحياة ، مما عرقل سياسة التعاون الأوروبي والعودة إلى حالة ما قبل الحرب . نعم لقد عدل ساسة الصلح عن اتباع فكرة الغرامة الحربية على المهزوم وأخذوا بيدعة جديدة زجروا بها في القانون الدولي هي التعويض عن خسائر الحرب والتخريب ليس إلا ، ولكن

وصلت الأرقام في ضخامتها إلى ما يفوق الغرامات التي عرفت في تاريخ الحروب بمرحلة، وحدثت على وجه التقريب في إجتماعات عدة تعويضات الحرب المفروضة على ألمانيا بمبلغ ٢٦٩ مليار مارك ذهب ، وخفض في مؤتمر باريس إلى ١٣٢ مليار مارك، كما قامت دول الحلفاء في مؤتمر سبا *spa* في يولية سنة ١٩٢٠ بتوزيع نسبة استحقاق التعويضات من ألمانيا، غير أن ما قامت به ألمانيا من وفاء كان زهيدا جداً، وقد صادرت الهدنة كميات لاحصر لها من مواد الصناعات الثقيلة أو الفحم والآلات والقاطرات والسفن شلت حياتها الصناعية وهذا قدر ضئيل غير محسوس بالنسبة لما فرض عليها . ثم أدى إفلاسها المالي في سنة ١٩٢٢ وكان لا مفر منه إلى تعديل نظام التعويضات ، بواسطة اتفاق «داو» *Dawes* سنة ١٩٢٤ ثم اتفاق «يانج» *Young* سنة ١٩٢٩ ، كما أدى توقف ألمانيا عن الدفع إلى احتلال فرنسا للروهر ، ثم إلى جلائها عنه تحت ضغط السياسة الانجليزية مع منع تسيلات الوفاء لعدوتها القديمة ، ومساعدتها على الانتعاش الاقتصادي والاشتراك في التعاون السياسي الأوروبي . وقد تمادت فرنسا في التسليح وأصبحت جيوشها البرية أقوى جيوش أوروبا مما يخيف إنجلترا ويبعد إلى ذهنها عصر نابليون بونابرت وفتوحاته . ونشأت سياسة تعاون أوروبي جديد بعد الحرب الضروس يوضع سنوات بمعااهدة «لوكارنو» *Locarno* التي أبرمت في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بين فرنسا وانكلترا وألمانيا وإيطاليا ، وكان لجهود بريان وسترسمان أثر كبير في نجاحها ، وهي أولى المعاهدات التي عقدت في سبيل السلام الجدي بين الحلفاء القدماء وعدوة الأمس اللدود . وبموجبها يضمن للمتعاقدون الحالة القائمة فيها ينحصر بمحدود الدول المتعاقدة ويتعهدون بتثبيت دعائم السلام على هذا الأساس ، وقد أعقبها جلاء فرنسا وإنجلترا عن الرين ، كما تعهدت ألمانيا أن تقلع نهائياً عن تسليح شاطئ الرين . ومهد هذا لدخول ألمانيا عصبة الأمم

وقد كسب «سترسمان» *Stresemann* مستشار الريخ ثقة داعية السلام الفرنسي وقطب الاتحاد الأوروبي «بريان» *Briand* . وفي ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ رد إلى ألمانيا اعتبارها باشتراكها مع سائر بناء السلم العالمى فى جنيف ومنحت فوراً مقعداً دائماً بمجلس العصبة أسوة بالدول العظمى الأخرى . وأعقب جهود «لوكارنو» اتفاق «كيلوج بريان» *Kellog-Briand* باريس فى سنة ١٩٢٨ الذى بموجبه قررت الدول العظمى وغيرها من الأمم المتعدنة بنذ الحرب — بما فى ذلك الولايات المتحدة التى سبق أن رفضت التصديق على معاهدة فرسايلى والاشتراك فى عصبة الأمم وظلت مدة بمعزل عن السياسة الأوروبية حلوها وصاها .

ولا يسعنا وقد رددنا اسم «بريان» داعية السلام أن نمر على جهوده دون أن نفيها حقها من العناية ، واسمه يقترن دائماً بأعمال السلام . لقد كان محط رجاء الشعوب المحبة للسلام والانسانية بكل ماتمنيه هذه العبارة ، وكان بارة الأمل التى تبعث العظمانيته فى العالم بعد الحرب "مالية الأولى وما أعقبها من أزمات لأنه نصير التفاهم بين الأمم وعدو الحرب اللدود . ولقد كان شديد الإيمان بنجاح قضية السلام ونذ الحروب ، شديد التمسك بالاتحاد العالمى ، ونجح فى تقريب فرنسا من ألمانيا أشد تقريب ، وسعى جهد طاقته فى رفع شأن عصبة الأمم وجعلها مدرسة حقبة للسلام ، وحباها بعناية السياسى القذ المتفانى المؤمن بقداستها للموقن بمستقبلها مما خلق على العصبة ثوب الاحترام والهيبة ، وعثر فى ألمانيا على زميل له يميل كيله إلى التفاهم والابتعاد عن الحرب ، فشادا سوياً أسس التقارب الفرنسى الألمانى ، وسعيأ فى إخلاء الرين من جيوش الاحتلال ، وسعيأ سعيأ حثيثاً لتنبؤأ ألمانيا

مركزها اللاتق في جامعة الامم، وعلى ضفاف بحيرة جنيف شادا صروح
الاماني والآمال لتجنب العالم ويلات الحروب العامة والدمار الشامل .

ومهما قيل ضد بريان فهو ذلك « الكائن السياسي » الذي اشتهم الحوادث
من خياشيمه الضخمة القوية الحساسة وتبعتها إلى مصدرها وينبوعها وقام
بجهر ما يقوم به غيور في سبيل السلام ، وكفاه غفراً أنه حل معضلة التنافر
بين الامتين العدوتين وحقق ميثاق منع الحروب بالتعاون مع كيلوج
الامريكي يباريس سنة ١٩٢٨ ، ذلك الميثاق الذي اتخذ اسم هذين السياسيين
الكبيرين وانضمت إليه أمم العالم المنتمين كما سبق أن ذكرنا .

وكانت كل حواس بريان وحركانه تنبئ بحق عن السلام ، وكان يلقي
هذا الفن فيصني إليه حتى خصومه بتمليل وضجر في أول الامر ، يبحثون
خلال أقواله عن كلمة يوجهونها ضده أو حجة يطعنون بها مبادئه ، ثم لا تلبث
عباراته السحرية أن تفوس إلى أعماق نفوسهم فيتمشقوا ما يقول . وقد
وقف في جامعة الامم عندما تخرجت الحالة الدولية في أواخر عهد نشاطه
الغولي فصاح عن يقين واقتناع ، لا يردد صوت بلاده فاللدول القوية ذات
الامتلاكات تخونها الصراحة نظراً لأطماعها، بل يردد صوت الانسانية البعيدة
عن الاغراض ، فقال لمثلي الامم المتعدنية المجتمعين في جنيف « طالما أنا
في هذا المكان فلن تكون الحرب بحال ، وفعلاً أضفت العبارة شيئاً من
الطمانينة على الشعوب والنفوس المضطربة .

ولكن مع الأسف هبت على عقيدة السلام رياح عاصفة حطمت
غرس بريان وأضعفت الايمان بالعصبة ، وتطلعت ألمانيا التي انهمزت في
الحرب العالمية الاولى دون أن تتضعض قواها أو تذهب آمالها وتذبل
أطماعها إلى تحقيق فكرة (الانشلوس) أي ضم النمسا التي تمت إليها بصلة

اللغة والعادات ، ثم تمدت النازية في سيرها نحو الشرق وفي تحقيق فكرة ألمانيا الكبرى ، وطمعت الفاشية في إعادة مجد روما القديمة وإنشاء إمبراطورية عريضة تضم بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، وصارت أوروبا غير تلك التي أرادها بريان ، وتغير نظام المحاذيات الدولية بين الأمم ، كل أمة تريد أن تملئ إرادتها بالحديد والنار ، وكل أمة تعدّ تعدّة لذلك بتشييد الاساطيل الجوية والبحرية وتقوية سلاحها البري ، وتضال ثم تلاشى سراب أوروبا المتحدة وطفئت على الانسان ثورات الغضب والتعطش للانتقام .

وإذ خيم على العالم الخوف والشك فتركه ظلاما حالكا تحبط الدول في دياجير هذا الظلام دون مخرج : وإذا فقدت أوروبا عاطفتها الإنسانية وتغلب طابع الشرفها على عوامل الخير والتفاهم الدولي ، وحل الخصام محل السلام ، فقد بريان الحياة ، فارقها دون أن يملأ غيره مكانه المهام فترك هوة سحيقة بين العالم وبين كل فكرة ترمي إلى نبذ الحروب وحقق الدعاء .

وربما لاح من اتفاق يونغ ومعااهدة لوكارنو ودخول ألمانيا عصبة الأمم وإمضاء الدول المتعدية قاطبة اتفاق كيلوج — بريان ، وتعدد مؤتمرات بحث تخفيض السلاح بل وإمكان نزع السلاح ونشاط بريان داعية السلام وصولاته وجولاته في المحافل الدولية ووراما الكواليس وفوق منصة الخطابة في عصبة الأمم ، أن أجنحة السلام قد رفرت على أوروبا ، وأن هذه القارة ذات الدول المضطربة السياسة المتضاربة المطامع ستنعم بهدوء البال والاستقرار مدة طويلة ، غير أن هذا السلام المؤقت وهذا التعاون المزيف ، هو الرماذ يخفي جذوات النار أو السكون يسبق العاصفة ، وهذه الاتفاقات ماهي إلا

حول مؤقتة وأدوية مسكنة توجّل الأزمات وتعلّق البت في الأمور دون أن تفضيها ، فلم يعد إلى شرق أوروبا توازنه السياسي ، كما ظلت الأمم الصغيرة وفي مقدمتها جمهوريات بحر البلطيق هدفاً لاطماع جاراتها القوية ، وتملصت عصبة الأمم من مسؤوليات ضمان استقلالها ، فرضت في بادئ الامر طلبات انضمامها إلى العصبة نظراً لضعفها مع خطورة المسؤوليات الناجمة عن انضمامها وهي في مهب رياح الاطماع السياسية ، ولم تتمكن فرنسا من المحافظة على السلام ببلدان البلقان رغم تشجيعها لها على عقد ما يسمى « بالاتفاق الصغير » *la petite-Entente* بينها ، الذي يضمن الحالة الراثة هناك وينشئ حزمة من التعاون بينها ، ورغم غمرها بالقروض وخاصة رومانيا ويوجوسلافيا لإرضائهما أكثر من إبعاضهما . وتبدلت نظرات بلدان البلقان إلى فرنسا بنظرات الكراهية التي ينظرها المدين إلى دائنة الطامع . واتجهت بكليتها إلى ناصحها الجدد من الاقتصاديين النازيين والفاشين ، وكانت حتى هزيمة المحور في الحرب العالمية الثانية وتسليم ألمانيا بلا قيد ولا شرط منطقة نفوذ اقتصادي ألماني ، تدل على ذلك إحصاءات التجارة الخارجية لهذه البلدان ، فنحو ٧٠٪ من تجارتها سواء فيما يختص بالصادرات أو بالواردات هي مع ألمانيا منذ أكثر من أربع سنوات قبل الحرب الأخيرة ، وكانت ألمانيا تصدر لها المصنوعات نظير استيراد محاصيلها الزراعية والمعدنية . وهكذا رأينا الاقتصاد يوجه سير العلاقات الدولية كمادته ويرسم الخطط السياسية للاستعمار ويحقق أغراض ألمانيا في سيرها نحو الشرق ويمزق اتفاقات التعاون بين الدول الكبرى ويعد العدة للحرب العالمية الثانية .

ولم يكف لتوطيد السلام في أوروبا تأسيس عصبة الأمم بجالتها التمسعة ونقصها الفاضح ، فقد أظهرت منذ إنشائها عجزها البين عن فض

المنازعات الهامة عن طريق التحكيم بدلا من السلاح، والعيب كان في نظامها وأساليبها، إذ قامت دعائها على أسس من الخيال على نسق تفكير الرئيس ولسن داعية السلام العالمى وصاحب الفكرة في إنشائها وبطل الشروط الأربعة عشر. فأن هذا الأمريكى العظيم الذى يدين شأن ملايين غيره من بنى جلده بالذهب البروتستنتى والمبادئ البوريتانية *paritanisme* وهى تفرض فى الانسان الترفع عن الدنيا وزخرف الدنيا وسيره فى طريق مستقيم لا عن رهبة ووجل بل احتراماً للدين وللغرد وحقوقه أنشأ جامعة الأمم على أسس شبيهة بالأسس الدينية، ولما كان قد قطع أم مراحل حياته العاملة بين المحارب والفاقر والقراءة والتأليف، وقضى شطرها البالغ بين جدران جامعة بريستون *princeton* وغيرها يلتقى محاضراته فى القانون الدستورى والعلوم السياسية ونظم الحكم فإنه لم يظن فى البشر والحكومات الليل إلى الشر، ولم يبر وجوب إجبار الدول على احترام حقوق الغير والسلام عن طريق القوة. فنشأت العصبة دون قوة تنفيذية تحكم عليها لتطبيق قراراتها، ودون سلاح تملكه لإرداب العضو الذى يشق عصا الطاعة عليها ولا فرق بين صوت وآخر فى اتخاذ القرارات، مما جعل الدول الضعيفة التى لا يمكنها أن تساعد العصبة فى العمل على احترام مبادئها فى مستوى الدول القوية المرهوبة الجانب التى تستطيع أن تتحمل المسئوليات الجسام الناجمة عن قرار تصدره العصبة ضد عضو أو غير عضو يعكر صفو السلام ويمتدى على حدود الغير واستقلاله. وأقصى ما تستطيعه العصبة وفق نصوصها هو تطبيق العقوبات الاقتصادية ومقاطعة الأعضاء لمن يخالف قراراتها ويصمم على اتباع القوة فى فض المنازعات مالياً وتجارياً، كما أن رأى العام العالمى والرعى السياسى الدولى لم يبلغا فى ذلك الوقت مبلغا يبعث على التفاؤل فى أثرهما

القوى في استتباب الأمن الدولي وطرد شبح الحرب وإيقاف الاعتداءات والحروب . وهكذا أنبأتنا الحوادث والمشاهدات أن معاهدة فرساي هي تهدئة مؤقتة للنازعات انتظارا لنازعات أخرى أشد هولاً ، وتنتال الأرزاء وتكسو سهامها القارة الوثابة وسائر أنحاء العالم المنمدين ولا تدع متسعا في جسدها الجريح فتتكسر النصال على مثيلاتها ، ويرزح العالم تحت رحي صلح فرساي .

ولقد عجزت العصبة عن إيقاف اليابان في تغلبها الاستعماري وفي تدميرها لشنغهاي عروس الشرق الأقصى وتوغلها في الصين واعتداءاتها المستمرة على استقلال أكبر جمهوريات آسيا مساحة وسكانا وأشدها حاجة إلى النظام والحزم والسلام ، وعجزت كذلك في منع الحرب بين بارجواي وبوليفيا نتيجة التنازع على مساحة ضيقة من الأرض هي « الشاكو » Chako وهي لا تسمن ولا تقنى ، وعجزت عن الوقوف في وجه مطامع إيطاليا الاستعمارية وأحلامها لإعادة مجد روما القديمة وانقضاضها على الجبشة والثانية عضو في العصبة ونهش جسدها والقضاء على أمبراطورية أسد يهوذا وجعلها مزرعة إيطاليا ، وفي منع التحام فرق المتطوعين للدول العظمى يجرّبون قوتهم وسلاحهم في ميادين الحرب الأهلية الأسبانية استعدادا للحرب العامة ، وفي منع تهديد إيطاليا الفاشية وهي تزهر بثمانية ملايين من المجندين على تمام الآهة لغزو يوغوسلافيا وتحرشها بفرنسا وممتلكاتها في شمال أفريقيا ، وفي منع عودة ألمانيا إلى تسليح شواطئ الرين ووصول جيوشها وفرقها الميكانيكية ومدافعها إلى حدود فرنسا عمزة بذلك ما قطعت على نفسها من احترام الوعود والمواثيق ، وفي منع ضم ألمانيا النازية وتحقيق الرّيح النازي لا لإتحاده الجبركي Anschluss مع الجمهورية النمساوية الفقيرة الميضة الجناح فحسب بل ابتلاعها

ابتلاء في غصنة عين ، وفي إيقاف غزو الريخ النازي أيضا لتشكوسلوفاكيا رغم تكرار وعود هتلر باحترام استقلال الجمهورية الناشئة بعد حصوله على ضالته منها . يضم أرض السوديت إلى الريخ وتحطيم حصون الجمهورية التي تحمي تخومها تجاه الروح العسكرية البروسية وقضائه على الروح المعنوية لوسط أوروبا باتفاق مونيخ في أواخر صيف سنة ١٩٣٨ ، وفي إيقاف غزو إيطاليا لآلبانيا وقضائها على استقلالها واتخاذها معبرا لولوج البلقان في يوم عيد الفصح سنة ١٩٣٩ ، وفي منع انذار بولونيا وقد استأسدت وطمعت بدورها في الاتساع الليتوانيا *Lithuanie* واتزاعها ، فلنا ، من جارتها الصغيرة عنوة وشكاياتها المتكررة لخلقاء الغرب في وجوب حصولها على مستعمرات فيما وراء البحار ، وأخيراً في منع غزو ألمانيا لبولونيا لضم داتنرج والممر البولوني للريخ وإيصال أراضي بروسيا الشرقية بصميم الدولة الألمانية وكانت قد فصلت عنها بمعاهدة فرساي لإحياء للدولة البولونية التي اندثرت منذ قرن ، والحيلولة دون اشتعال نيران الحرب بين فرنسا وإنجلترا من جهة وألمانيا من جهة أخرى دفاعاً من الحليفتين عن مبادئ العصبة وحقوق الشعوب الصغيرة والحريات التي ضربت بها ألمانيا حسب ادعائهما عرض الحائط ، وكذا الحيلولة دون هجوم روسيا على فنلندا الصغيرة الباسلة لانتزاع أراضي منها عنوة هي من صلب تراثها القوي .

وكذلك عجزت الدول العظمى عن تحقيق أولى آماني دعاة السلام وعلى رأسهم أقطاب حزب العمال في إنجلترا والاشتراكيين في فرنسا وهي العمل على تخفيض التسليح وميزانيته توطئة لزرعه نهائياً . فقام دعاة السلام بعد مؤتمر لوكارنو يدعون بحزم وشدة إلى نزع السلاح ، وقامت بريطانيا العظمى للجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح الذي عقد مراراً وتكرار أدون

أن يصل إلى نتائج حاسمة من ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٣ خمسة برامج مختلفة لتخفيض وتحديد التسليح . وبينما كانت ألمانيا تسلح سراً وجهرأ منذ استقرار الحالة عندها وعودة النظام إلى ربوعها وانتخاب « هندمبورج » رئيساً للريخ بعد موت « ايبتر » ، سنة ١٩٢٥ على رأى من لجنة الحلفاء الدولية لمراقبة تسليحها ، وبينما كانت تنشئ معامل التجارب ومصانع الاسلحة في الخارج بالدنمارك وهولاندا والسويد واسبانيا وسويسرا وتركيا وروسيا لتصبح على أهبة الاستعداد متى آن الأوان واستردت اعتبارها وضعت الرقابة عليها ، وسرعان ما تنقل معامل التجارب والمصانع التي في الخارج إلى الريخ ، وبينما أخذت بعد قبض النازيين في سنة ١٩٣٣ على أئنة الحكم تسليح علناً ولا تبالى بالمعاهدات وبدأت برنامجها الواسع النطاق بتقرير الخدمة العسكرية الإجبارية وتدعيم سلاح الطيران ، وبينما كانت إيطاليا الفاشية تطلب إلى أبنائها تضحيات مالية كبيرة لتميز أسطولها وطيرانها وإنشاء جيش برى جرار ، وبينما كانت روسيا تضاعف قواها الجوية إلى حد أن أصبحت تملك أقوى أسطول جوى ، إذا بانجلترا تحت تأثير السياسة الاشتراكية والازمات الاقتصادية واطمئنتها إلى ألمانيا وعطفها عليها وقد واصلت تمويل صناعاتها لانعاشها وساعدت على قيام النازية فيها في بادىء الأمر لتوطيد الأمن فيها تواصل نزع سلاحها أولاً تجنده وتخفض قواها البحرية والجوية والبرية إلى حد أن عدد طراداتها نزل في سنة ١٩٣٠ إلى ٥٠ وقد كان قبل نحو ٧٠ دون أن تجرد القلعة المتينة التي لم تعد تصلح للحرب ، وإلى حد أن قواها الجوية صارت في حكم العدم ولم تعد تحكم إلا على خطوط مواصلات جوية تجارية ، وإلى حد أن جيشها البرى البالغ نحو ١٥٠.٠٠٠ جندي كان بمثابة بوليس حراسة ذى أسلحة ضعيفة قديمة بالية ، وبينما كان ينادى كل من هتلر

وموسوليني بفشل سياسة السلام والتفاهم كان ماكدونالد وهندرسن يرددان دائماً نقيضات وجوب نزع السلاح . ولكن على أى أساس ؟ كل بقى على ليلاه ، فالديكتاتوريات تريد من ديموقراطيات الغرب مجالا حيواً وأسواقاً ومستعمرات ، وديموقراطيات الغرب تريد سلاماً يتفق ومزاجها وحالتها الراهنة وما هي عليه من نخمة حتى يسهل لها خلاله أن تهضم مآلثهمته ثم تستفيق بعد ذلك لتطلب المزيد .

وظل الأمل فى سياسة السلام ونزع السلاح على ضآلته قائماً إلى أن نشب النزاع الإيطالى الحبشى فى سنة ١٩٣٥ واستحكمت مشكلة البحر الأبيض المتوسط وشعرت انجلترا بوجود تغيير خطتها وإلا تهددت صروح الإمبراطورية بالانهيار . فسارعت بكل ما تملك من قوى مادية ومعنوية وموارد واسعة إلى العدول عن خطتها الأولى والبده فى التسلح الجدى ، كما عادت إلى التمسك بسياسة التقرب من فرنسا جرياً وراء فكرة ، أن حدودها ليست المائش أو دوفر أو كالية إنما هي شاطئى الرين ، وقد قضى الطيران على عزلتها وسبق أن حلق متطيد زيلين على العاصمة طوال مدة الحرب العالمية الأولى تلقى عليها ما تيسر لها من مفرقات الدمار وتبث فى قلوب أبنائها الرعب والفرزع . وهكذا أصبحت أوروبا مصنعاً ضخماً تصهر فيه أنقى معادنها وتتفق فيه أعز مالهيا من ثروات وتعمل فيه أقوى ماعندها من سواعد مفتولة وشباب عامل لا فى توفير معدات الرفاهية وتحقيق حاجات البشرية المطردة الزيادة ، بل لأعداد أسلحة التدمير والاستعداد للحرب تشمل الكوكب الذى تعيش فيه برمته .

وطبيعى أن تعود الأمم والحالة هذه إلى سياسة التحالف خارج نطاق عصبة الأمم وإن تقلع عن فكرة علنية المعاهدات وتسجلها فى سكرتارية العصبة. ما أمكن ، وذلك إما للحفاظ على الحالة القائمة وإما لتحقيق أطماعها بعد فشل العصبة فى تقرير السلام وفشل الحلفاء القديماء فى التعاون على إنعاش أوروبا وفى تلافى سياسة الانتقام والقوة . وتجردت سياسة التحالف المشار إليها ما أمكن من الخلق الدولى ومبادئ القانون العام والانسانية رغم ما تلقاه العالم من دروس وعظات بالغات فى الحرب العالمية الاولى وما قاساه من نتائج البشعة . فإذا بالديمقراطيين البارزين النازية والفاشية تنآمران على سحق الجمهورية الإسبانية الحمراء ولم يكتمل نظامها بعد ، وإذا بهما تتفقان مع اليابان على محاربة الشيوعية السلافية فى خطر على أحلامها الاستعمارية ، بل وسحقها كلما أتحت لها الفرصة ، وتتعاهد الدول العظمى الثلاث ألا تمدد المعونة البتة إلى روسيا الحمراء وفى نفس الوقت تشن حرباً دون هوادة على الشيوعية عندها ، وقاتها أن الشيوعية نظام سياسى ووسيلة من وسائل الحياة والمعيش وعقيدة روحية كسائر العقائد العميقة الجنود يصعب اقتزاعها بما دبرته من وسائل ولا ينالها من ضربها بالقوة إلا زيادة استعارها . ثم تبدلت الحال تبعاً للصلحة فإذا ألمانيا وهى على أبواب الحرب العالمية الثانية تهول نحو روسيا الشيوعية لتتحالف معها حتى تأمن الحرب فى جبهتين لتعود إلى الميدان الشرقى قوية بعد صرعها لدولتى الغرب ، وإذا بزعم النازية ووزير دعايتها وزير خارجيتها وكانوا يرفعون عقيرتهم صيحاء طعنوا فى روسيا السوفيتية والنظام الشيوعى وزعمائها الاسيويين المتوحشين يصالحون الجمهوريات اللارأسالية

ويتحالفون مع ستالين في سبيل التهام الأمم الصغيرة . وإلى هذا الندرك
وصل الخلق السياسى الدولى وإحترام المبادئ والمعاهدات قبيل
اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية .

ولكن ما هو أمر من هذا وأقضى أن مفكرى أوروبا توقعوا نهاية
سيطرة القارة الوثابة على السياسة العالمية وعلى شعوب آسيا ومواردها
الأولية وبدء تدهورها الصناعى والاقتصادى ، وخاصة إذا ساقها الانحدار
والإطماع إلى المغامرة فى حرب عامة ثانية . وأنذروا قادتها بهذا المصير
المشتوم المحتوم الذى لا رجعة له لأقوام عاشوا زهاء قرنين يتمرغون على
ديباج الشرق وورشفون ككوس خيراته ، بينما يشقى أبناؤه وينقلبون على
الفتاد ويمرحون ككوس الاستعباد الصناعى المترعات . فسوف تصير الحرب
بقية ما لديها من إحتياطى الأموال والثروات والمعادن وسائر الصناعات
الثقيلة ، بل وسوف تتبرخ وتزدى وتذهب مع الريح الإطباع السياسى
والمناقصات الدولية ، فى حين صدمات الحرب وهزاتها العنيفة سوف توقف
الشرق من كبوته وتبعث فيه روحاً جديدة وثابتة . ومن هؤلاء المفكرين من
كان بعيد النظر فنبأ بمصير القاره الخالك قبيل الحرب العالمية الأولى وحذر
وأنذر دون منصت ، وقد عرض الكاتب البارع والجغرافى القدير أندريه
سيجفريد *André Siegfried* لازمة أوروبا هذه ، وهو من خيرة من فهم
العقلية الأوروبية وحلل روح المدينة الغربية وشرح أوجه نشاطها وصوبها .
وقد نعى عليها سيرها فى طريق التدابر والتقاطع وسميها بهذا إلى انحلال
لا يفر منه وإلى حتفها بظلفها . فقال فى كتيب تقيس بنفس عنوان البحث وقد
نشره قبل الحرب العالمية الثانية بستين د إن سيطرتنا المادية على العالم
(ويشير بذلك إلى سلطان الشعوب البيضاء) تتحول ضدنا فى حدود قوتنا

المادية ، وفيما يختص بأوروبا على الأقل فإن عصر سلطانها قد انتهى دون أن يبقى ثمة ضئيل من ماضيها عن ضياع هذا السلطان ، ثم ذكر كذلك الآتي : « إن سيادة أوروبا وصداقتها كقيلتان بأن تعيشا زمنا ما في إفريقيا فلم تدق بعد ساعة نهايتها وكذلك الحال في غرب آسيا ، أما الشرق الأقصى فإن أيام أوروبا فيه معدودات احتسابا من ساعتنا الراهنة هذه ، وعلى أوروبا والحالة هذه أن تعيد النظر في ظروف وأمنس سيطرتها على العالم (هـ) » .

(*) انظر « أزمة أوروبا » لأندريه سيجريد ، جزء واحد . باريس ١٩٣٧
صفحتي ١١٩ و ١٢٠ .

الآزمة الاقتصادية

(٢) الآزمة الاقتصادية : لاغربة في شرح الآزمة الاقتصادية في بحثنا هذا ، فلها اليوم أهمية خاصة وقد أصبح لشئون الاقتصاد الكلمة الاولى في علاقات الأمم السياسية وفي اتفاقاتها ، وكما أن للتعاون الاقتصادي القدر المثل في نشر السلام بين الأمم فإن التقاطع الاقتصادي اليوم هو نذير الحرب ، ولإدراك مدى هذه الآزمة خير درس لبيان اتجاه العلاقات السياسية الدولية وأوضاع القانون العام وحسن التفاهم بين الشعوب .

لقد خيمت على العالم منذ أكثر من عشر سنوات قبل الحرب العالمية الثانية أزمة اقتصادية طاحنة أرهقت وأنهكت قواموز عززت نقمة الناس نظراً لطول أجل الداء دون لمس تحصن محسوس في نظم الحياة الاقتصادية القائمة وأسس الرأسمالية الحديثة . ولم تود هذه الآزمة بنظم الحكم والحكومات القائمة في كثير من الحالات لحسب . بل أنها هددت الثروات وفي مقدمتها الثروات الصناعية الطائلة . وقد تجلّت في أزمة البنوك في الشرق الأقصى التي غامرت في مشروعات صناعية لم تدل البوادر على نجاحها ، ثم امتدت العاصفة إلى بنوك الولايات المتحدة ومؤسساتها الصناعية وأوراقها المالية ، وكانت الطامة الكبرى بانهار أسعار البورصة ، بول ستريت *Wall Street* بنيويورك في خريف عام ١٩٢٩ في وقت كانت البنوك تتساهل غاية التساهل في مد رجال الصناعة والاعمال بالقروض خلاله ، كما كان هؤلاء لا يحدون صمودية في تحقيق الربح ، فتبدلت الحال بين عشية وضحاها وأودت الآزمة برؤوس الاموال والارباح . وكان الممول يترك دابره

في سيارة نفية عن الرغد واليسار ، ثم إزاء انهيار الاسعار وتدهور الاوراق بالبورصة وتزايد العرض للبيع وهبوط الاسهم هبوطاً قاحشاً في ساعات معدودات يعمل كل على التخلص منها ، بل قد يعمل هذا على التخلص من الحياة العائسة وقد أصبح معدماً لا يملك شروى تغير . وسرعان ما اجتاحت العاصفة أوروبا بدورها فهوت أيضاً أسعار البورصة «بلندن» و «أمستردام» وغيرها . وتكدست المصنوعات بالاسواق دون إقبال عليها ، كما تكدست الحبوب والاقطان بمخازن الجمعيات التعاونية والبنوك دون مشتر . وشلت التجارة الخارجية ، وتعذر على شركات الملاحة الجوية مواصلة جهودها دون تدخل الحكومات صاحبات الشأن وإقناظها لها مالياً . وظهر عجز ميزانيات الدول القاضح ، وزاد عدد المتعطلين زيادة شديدة فوصل إلى نحو ٣٠ مليون عامل متعطل بالبلدان المتقدمة منهم أكثر من ١٢ مليوناً بالولايات المتحدة ، وعمت هذه دقفاً عن صرحها الاقتصادي المترنح حتى لا يتداعى إلى حماية أسواقها وإلى تخفيض تعاملها مع أوروبا ، بينما أرهقت الأخيرة في مطالبتها بوفاء ما عليها من ديون الحرب ، وتعذر على أوروبا الوفاء بتصدير ذهبها وقد أصبح عزيزاً ، ذاب قسط كبير منه وذهب بفعل الحرب العالمية الأولى إلى العالم الجديد دون مقابل من المواد الأولية والمصنوعة تبعها للدائن . فاستعنت شقة الخلاف ، وقضت الولايات المتحدة يدها من مشكلات القارة ، كما صممت على استمرار إقناص معاملاتها معها ، مما أدى إلى زيادة تليد الجو الاقتصادى والسياسى بالسحب .

وفي أواخر سبتمبر عام ١٩٣١ تعذر على بريطانيا العظمى أن تواصل مقاومتها للأزمة ، وكانت قد ثبتت سعر الاسترليني وفق قيمته قبل الحرب العالمية الأولى ، حتى تظل مسيطرة على الأسواق المالية الدولية وتظل

الاموال تندفق على لندن، ويبقى الاسترليني عملة دولية، كما تخضع الأوراق التجارية هناك. فكبدتها هذه السياسة انهار تجارها وصناعتها التي بلا شك ضححت بهما أو ضحى بهما تشرشل Churchill وزير المالية الذي ثبت الاسترليني في عام ١٩٢٥ على سعره قبل الحرب العالمية الأولى، فضحى بالصناعات والتجارة الخارجية في نظير إنعاش الاسترليني والبنوك ولأرضاء أصحاب الأموال والودائع والدائنين. فخرجت في سبتمبر عام ١٩٣١ عن عيار الذهب وهبط الاسترليني إلى نحو نصف قيمته، وأدى هذا إلى تداعى سائر العملات المرتبطة به، مثال ذلك عملات بلدان المستعمرات والدعونيون (خرجت كل من جنوب أفريقيا وكندا عن عيار الذهب بعد فترة من خروج الاسترليني) وبعض بلدان شمال أوروبا. وبدأت التجارة البريطانية تزاحم تجارة البلدان التي ظلت محتفظة بعيار الذهب وفي مقدمتها أمريكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان. غير أن اليابان سرعان ما خفضت بدورها «الين»، لتضرب التجارة البريطانية ضربات قاضيات وتجمن في طعنها بنفس سلاحها. ثم أخذت الدول المختلفة التي ظلت مدة على ولائها لعيار الذهب تخفض عملتها لرواج تجارتها الخارجية وتخفيض ديونها العامة ولا سيما الخارجية وفي مقدمتها بلدان شرق أوروبا، وقد عضتها الأزمة بنائها وسامت أحوالها الاقتصادية والمالية إلى درجة كبيرة، وكذا الولايات المتحدة وقد كسدت أسواقها المالية وركدت تجارتها الخارجية. كما لجأت الدولتان الدكتاتوريتان إيطاليا وألمانيا مبكراً إلى مراقبة العملة مراقبة شديدة في عقر داريهما، والمبالغة في اتباع سياسة المقايضة فيما يختص بتجارتها الخارجية، وإنشاء عملة مخفضة للسياحة وبيع منتجاتها للخارج حتى يمكنها جمع الوفير من العملة الأجنبية اللازمة لشراء المواد الأولية واستيراد المنتجات الضرورية لأغراض التسليح. وأخيراً تداعت جهة الذهب

بتخفيض الولايات المتحدة ذهب الدولار في سنة ١٩٣٣ ثم كل من هولندا وسويسرا وبلجيكا ثم فرنسا في سنة ١٩٣٦ لعملائها . وعمت الفوضى العملات وأثر هذا أشد تأثيراً في الادخار وفي ثقة الفرد بالدولة ، تلك الفوضى التي جعلت العالم يعيش في جو بعيد عن الاطمئنان هو نذر الحرب والدمار . وإذا كان الاتفاق النقدي الثلاثي الذي عقد بين كل من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة بعد خروج فرنسا عن عيار الذهب قد جعل قوة استقرار مؤقت لعملات هذه الدول العظمى الثلاث وفرض عليها التشاور إذا شامت تغيير سياستها النقدية كما أشار بوجود عملها على تثبيت النقد عامة حتى يعود إلى العالم انتماشه ، فقد زالت ثقة المدخر في قيمة النقد وقوته نظراً لطول سنوات تقلباته ، وفي احترام الدولة للوائح ولحقوق الطبقات الوسطى وهم صغار المدخرين الذين يعتبرون دعامه البلاد المالية والاقتصادية . وأيقن الناس أن النقد هذا في العالم الصاحب المتضارب المطامع والأغراض ليس بأداة من أدوات تحقيق حاجات الفرد ، إنما هو وسيلة من وسائل التسلح وإعداد العدة للحرب والشعوب آلت له المسخرة بمنونه لتعود الدولة إلى حصده حصداً من جديد كوقود للحرب القادمة ، وكل حرب عدتها المال والبارود .

وقد تضاربت آراء الكتاب (هـ) والمفكرين في تشخيص الداء ووصف الدواء ، فمن قائل أن بيت الداء يرجع إلى القرن التاسع عشر أي ابتداء ظهور آثار الانقلاب الصناعي وحلول الآلات محل الأيدي العاملة وتعميم استخدامها ، مما أدى إلى اضطراب زيادة الإنتاج إلى حد المبالغة بما يفوق طاقة

(هـ) انظر « مصير الرأسمالية » لويس مادلين ، باب قضية الرأسمالية من صفحة ١٥٩

الشعوب التي أنهكتها الحروب وقندان التوازن بين نشاط الصناعات وتضريتها والقدرة على الشراء ، ومن قائل بأن سواد المستهلكين نقصت أرباحهم وضمر دخلهم تبعاً لتحملهم ديون الحرب ومسئوليتهم في تعمير المناطق التي اجتاحت ، وكذلك تكبدتهم نفقات مختلف الإصلاحات التي عطلت طيلة سنى الحرب ، ثم بدء صعود أرقام ميزانيات التسلح من جديد جبراً وسراً . ولا يخفى أن بند التسلح هذا بند راكد في الميزانيات فأعماله إعداد العدة للتدمير على حساب مختلف أعمال الإنشاء والبناء الاقتصادى . وبمجرد ظهور علام كساد بسيط قبل أن يستفحل الداء برز فقدان التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وذهبت الثقة الاقتصادية والمالية ، وزاد ذلك من اضطراب الجو السياسى القائم وانتشار روح التشاؤم واليأس من التضامن الدولى الجدى والمجدى للقبض على زمام الموقف وعلاج الحالة ، وهكذا تداعى قصر الورق الشاخ الذى شيد إبان الرخاء المصطنع ، ووضعت أزمة الآلات تنفي عن عجز المتدعين مع ما أوتوه من عبقرية وما قدموه من مخترعات عن إسعاد البشرية . ولكن العيب فى أساليب الانتاج الاقتصادى وسياسة توزيع المنتجات لا فى استخدام الآلات فى حد ذاتها . فقد تضخمت الثروات الصناعية تضخماً لا مثيل له من قبل فاق الزيادة الهندسية وقرب من الزيادة الفلكية ، وسيطرت رؤوس الأموال هذه على السياسة الدولية تطلب المزيد . وقام بين ألوانها المختلفة كل وفق قوميته عراك دموى يشع السبطرة على ما وراء البحار واستعباد الشعوب بجملة هناك بعد أن حرر الأفراد وكتبت صكوك يانسانيتهم وشخصيتهم . وإن من يشير كملاج للأزمة بتنظيم وتحديد استعمال الآلات بما يناسب مقدرة الأفراد على الاستهلاك والداء كامن فى سوء التوزيع هو كمن يريد إيقاف عجلة الزمن ويتجاهل عمداً تطور الحياة السياسية وتعقدها تبعاً لتعقد الحياة الاقتصادية وربط مصير الأولى بالثانية .

وقال البعض إن الأزمة مصدرها شركات الاحتكار والامتياز ومختلف المؤسسات الضخمة ذات رؤوس الأموال الطائلة التي تعد بعشرات ومئات الملايين (٥). فقد قضت على صفار التجار والصناع وأصحاب الحرف والفنانين الذين تمرد عليهم منافسة الرأسمالية الضخمة بوزاد الطين بله تشجيع الحكومات لهذه لا سيما منذ أوائل قرنا هذا ، وذلك لما لها من نفوذ مالي واقتصادي قوى يتخطى دائرة عملها إلى النفوذ السياسى نظراً لأشراف الشركات على كثير من فروع الإنتاج والتجارة إشرافاً منتظماً وفعالاً ، مما يسهل مهمة الحكومة التي تتعامل معها في حصولها على حاجاتها للصحة العامة ورقابتها لها في تقديرها دخلها ومصروفاتها وتحصيلها الضرائب على هذا الأساس مما لا يتوفر في طبقات صفار الصناع وأصحاب الحرف . وقد ترتب على هذا إضعاف المنافسة الاقتصادية وهي عامل فعال في التقدم والمدنية ، وكذلك القضاء على طبقة هامة هي دعامه الرخاء في الأمة تمثل فريقاً كبيراً من المستهلكين ، ولم يخفف من حدة هذه الأزمة تحسين حال العمال تدريجياً برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل واشتراكهم مع أصحاب رؤوس الأموال في بعض الأحوال في الربح بمقدار ضئيل . ورواوا تعقياً . على هذا أن خير علاج هو القضاء على نظم الاحتكار والرأسمالية الضخمة ، وبالعكس تشجيع الرأسمالية الصغيرة المثمرة القائمة على الكد والجد والاستعاضة عن نظم الامتياز والاحتكار بنظم التعاون بين صفار المنتجين والصناع بولا شك أن في ملاحظاتهم حقائق يعتد بها ، وأن في نظم التعاون ما يحسن البشر على التحاب والتآلف ويسير بهم نحو روح إنسانية سمحاً لها شأنها في تعضيد التعاون بينهم وقد تناسوا أحقاد القوميات وضيقات الحروب

(٥) انظر « مصر الرأسمالية » لوفى مارليو باب نعية الرأسمالية

والعراك على الاراضى والحدود والمواد الاولية . وأصحاب هذا الرأى أيضاً لم يضعوا أيديهم وربما عن قصد على بيت الداء . إنهم شاهدوه ولكنهم لم يتحسوا مواطن الألم ، فوطنه هو كما سبق أن يتنا في طغيان الاطماع السياسية الاقتصادية على فكرة الداون الدولى والسلام ، وصعوبة تحقيق هذه الفكرة إلا عن طريق وضع حد لنفوذ كبريات المؤسسات الصناعية الدولية في مصائر الأمم .

ومن قائل أن مصدر الازمة الحرب العالمية الاولى التى أثقلت كاهل الحكومات والأفراد بنفقاتها الطائلة وحملت للتجارين وأعقابهم ديونا ثقيلة تنوء الراسمالية الصناعية على ضخامتها ووفرة احتياطياتها ، وقد أخفى الرغاء المصطنع وزيادة الانتاج ورواج التجارة وارتفاع الاسعار وغير ذلك من ظواهر التناطح التى أعقبت الحرب الداء الدفين . فقد حرم الأفراد من كثير من الحاجات طويلا إبان المحنة فكالبوا على الاستهلاك بشراهة بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها ، ولكن ما لبث الداء أن وضع وقد تعقدت مشكلات الديون العامة وعجزت ألمانيا عن وفاء التعويضات للحلفاء كما عجز هؤلاء عن وفاء ما عليهم إلى الولايات المتحدة ، ثم هبط دخل الأفراد فنقصت قدرتهم على الشراء والاستهلاك وتكدست المحصولات والمهنوعات . وزادت فى حدة الازمة متابعة تزايد الضرائب التى تفرضها مختلف دول الغرب على الممولين كبارهم وصغارهم لوفاء أقساط الديون وأرباحها ودفع معاشات المحاربين القدماء والجرحى والأيتام والأرامل وتحسين حال الطبقات العاملة وتحقيق شتى البرنامج الاشتراكية ، وقد قوى نفوذ العمال بزيادة عدد ممثلهم بالمجالس النيابية وبنشاط النقابات

والمبادرة بمعونة الكثيرين منهم وقد باتوا من البطالة وكساد الأعمال على الطوى، والخلاصة لسد عجز الميزانية المطرد المتفاقم سنة بعد أخرى . ولكن ألا يمكن الرد على هذا مع ما فيه من صدق بأن التعاون الدولى فى ميدان السياسة والاقتصاد كقيل بعودة المياه إلى مجاريها وتذليل هذه الصعاب على جسامتها ؟ غير أنه كيف السبيل إلى التعاون وجرثومة الأطماع التى سببت الحرب لا تزال كامنة تنفت سمومها وتعد العدة لحرب جديدة ؟ ، وقد كان لها ما أرادت .

إن الحرب العالمية الأولى وحدها ليست المسؤولة عن هذه الازمة ، بل إن السياسة التى لجأ إليها المطلقون بتصفيتها ضاعفت من حدتها ، وعوقت انقشاع سحبها . فالازمة وليدة معاهدات « فرساييل » ، و « سان جرمان » ، و « تريانون » ، و « سيفر » ، وغيرها من معاهدات فرض السلام لاتقريره والعمل على استقراره ، تلك المعاهدات التى قامت على أساس عقاب المعتدى فلم توفق إلى حل غالبية المشكلات الأوروبية الخطيرة ، ونصت على أرقام تعويضات يدفعها للمغلوب خيالية ، تعذر عليه وفاؤها ، ووجد فى بهاظتها الفرصة للتكوص على أعقابها والتخلص من تعهداته . وصار للدول المهزومة عذرها أمام العالم الدولى المتمدين ، فقد تداعى بناؤها الاقتصادى من خسائر الحرب ونفقاتها ، ولم تعمل من جهة أخرى معاهدات الصلح التى طالبت بالكثير - وربما كان لها العذر فى ذلك - على إنعاش العدو السابق اقتصادياً ووجهتها ألا تتمكن من الإفلات من الدائن ، ولكنه مالبث أن انتحل المعاذير . ولناخذ مثلاً ألمانيا فقد فرضت الهدنة عليها تسليم الأسطول البحرى الحربى والتجارى وشر كبير من قاطراتها وعربات

سكك الحديد هناك ، كما نصت معاهدة فرساي على احتلال فرنسا للساو
مدة خمس عشرة سنة ، علاوة على احتلالها مع بلجيكا للروهر فيما بعد
رداً على عدم وفاء ألمانيا لأقساط التعويضات عام ١٩٢٣ ، والاحتلال
مصحوب طبعاً باستغلال ثروات هذه الاصفاع المعدنية الغنية لصالح
المحتل مما يزيد في اختلال التوازن الاقتصادى وفى التوتر السياسى .

وأنشأت معاهدت الصلح كما سبق أن بينا على أنقاض إمبراطوريات
الوسط المتداعية ، وفى مقدمتها إمبراطورية النمسا والمجر ، دولا متعددة
بمحدود جديدة لينة العود فى شرق أوروبا ، موطن البارود والخطر ، دون
اعتبار للصالح السياسى والاقتصادى . فتعذر عليها أن تقف على أرجلها دون
معين ، وأن تسير فى طريقها قدماً دون أن تنكئ على عكس يدر عليها المال
فيسخرها فى زيادة نفوذ السياسى فى أوروبا الوسطى . وأصبحت هذه البقعة
من أوروبا محط الأنظار السياسية وموطن الدسائس وبؤرة المؤمرات
الدولية كما كانت الحالة قبل الحرب العالمية الأولى ، وكأن الدماء التى
أريقَت فى سبيل القضاء على سرية المعاهدات والتحالفات كانت عبثاً .
كما نبذت المعاهدات شروط ولسن الأربعة عشر التى أعلنها على الملأ
قبل الهدنة ، والتى تؤيد مبادئ إنسانية جديدة ، وتعمم حقوق الإنسان
فى الميدان الدولى وتحض على منع الحروب ، وتعطى الشعوب المحكومة
حقها فى تقرير مصيرها وتندربنهاية الاستعمار ، وتنادى بحرية البحار
وتقرير السلام الدائم بين الأمم . فمالبت حماس الشعوب ، وقد ضحوا
أعز ما يملكون من أنفس وأموال ، بمد أن انتهت حى زيادة الإنتاج
والتهافت على الاستهلاك ومتعة ما بعد الحرب مباشرة - أن هبط ، وثابوا
إلى رشدهم ونظروا إلى المستقبل القاتم وقد استفاقوا ، ورأوا الموقف

الدولى على حقيقته ، فقددوا كل ثقة فى التعاون السياسى والاقتصادى
وقبع كل شعب فى عقر داره ينظمه على أساس تخصيصه خوفا من
إعتداء الجار وسطوه .

وامتد التنافر فى أوروبا ، وسرى كما تسرى النار فى الهشيم ، وعاشت
دولها فى جو غائق نظراً للتسابق فى سبيل التسلح من جديد كما كانت
الحالة قبل الحرب . فقد ترتب على المغالاة فى مبالغ التعويضات أن
توقفت ألمانيا عن الدفع جدياً ونهائياً ، ورغم تعديل شروط الوفاء باتفاق
« داووز » ثم « يانج » . وتعقدت مشكلة الديون بيده ظهور كابوس الأزمة
الاقتصادية العالمية وتجمد أموال الحلفاء فى ألمانيا ، وكانت هذه قد حصلت
عليها فى سبيل إعادة بناء صرحها الاقتصادى والاجتماعى ، وكذا تجمد
أموال دول غرب أوروبا بما فى ذلك ألمانيا التى تصرف فيها لا تملك فى
البلقان ، وكانت دول البلقان قد حصلت عليها لتحقيق برامجها الصناعية
والنهوض بزراعتها وتطبيق نظام توزيع الاراضى على صغار الفلاحين
La réforme agraire ، مما أدى إلى تراكم الديون والمجز التام عن
الوفاء وامتناع الحلفاء القدماء عن دفع الأقساط والأرباح إلى الولايات
المتحدة بل وانقسامهم بعض على بعض وانقسام عرى مودتهم ،
فتداعت الثقة المالية وانتهى عهد التقارب السياسى والاقتصادى
بين الأمم .

ولاشك أن حدة الأزمة فى شرق أوروبا والمجز عن حلها ضاعفا
فقدان الثقة ، فان قيام دول جديدة فى شرق القارة على أسس اقتصادية
واحدة ورغبتها فى تدعيم استقلالها على أسس اقتصادية جديدة عن طريق

مبالتها في زيادة الانتاج الزراعى معتمدة في ذلك على تقدم الآلات والوسائل الكيميائية الزراعية الحديثة ، ثم طرحها محاصيلها من القمح والحبوب في الأسواق العالمية تنافس كندا والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية ، وبذلت غاية جهدها في إنشاء الصناعات المختلفة عندها ، والتجاءها إلى القروض الخارجية لكي تبنى المصانع الضخمة على نسق بلدان غرب أوروبا الصناعية ، دون اعتبار لمدى استعدادها وطبيعتها ومناخها وكفاية أهلها لأحياء الصناعات وحالة الأسواق والاستهلاك عندها ، وما تبع ذلك من حماية هذه الصناعات والحيلولة دون استيراد مصنوعات الدول الغربية بكافة الوسائل التشريعية والاقتصادية ، وطعمها في التصدير على نطاق واسع وخاصة مصنوعات الناشئة إلى الخارج ، ومنافسة الدول الصناعية العريقة بكل هذه العوامل أدت إلى زيادة الانتاج الصناعي في العالم دون مقابل له من الاستهلاك ، مع ملاحظة ضعف قوة الشراء تبعاً لاطراد تزايد الضرائب المفروضة وكساد الأعمال فيما بعد ، تبعاً لتجميد الأموال وفشل كثير من المؤسسات الاقتصادية التي نشأت في حمى العجلة والتهاافت على الاستهلاك ، وكان هذا من أهم أسباب تعمق وفاء الديون العامة وأرباحها .

كما أن امتناع الولايات المتحدة عن الاشتراك في بناء صرح السلام الدائم والدخول في عصبة الأمم وكذلك اتباع الدول العظمى الحلول المعوجة لتسوية مشكلاتها ، وضمان كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا بمعاهدة لوكارنو السلام تلك الفاكهة النادرة على أساس الحالة الراهنة والأمر الواقع في أوروبا مع ما يحمله هذا الضمان من بسم زعاف - فإن هذه الحالة لم تقم دائماً على أسس صالحة سليمة ترتب عليها سرعة انهيار الأسس الواهية

التي شيدت على رمال متحركة ، لاسيما وقد ضربت الدول بالعلاج الاقتصادي كوسيلة للتفاهم السياسي عرض الحائط وعملت ألمانيا من جهتها دون معارضة جدية لا على استرداد مكائنها في العالم الدولي لحسب ، بل على الاستعداد للانتقام وتحقيق فكرة ألمانيا فوق الجميع ، وسارت إيطاليا الفاشية في أحلامها لإعادة مجد روما القديم وإمبرادوريتهما الواسعة وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة إيطالية . وبذلك روسيا قصارى جهدها في سبيل تدمير الرأسمالية ، سواء بمنهاج الخمس سنوات الذي كانت بموجبه تغمر الأسواق الخارجية بمحاصيلها وتبيعها بأبخس الأسعار وتنشر الدعاية الشيوعية السياسية والاقتصادية في الخارج لاسيما الشرق الأقصى ، أو بتوطيد قدميها في عصبة الأمم رجاء أن تستميل إلى جانبها بعض الدول الرأسمالية وقد اطمأنت إلى حسن نياتها لتوجه إليها ضرباتها الحاسمة . والخلاصة تبرمت الدول كل بالأخرى وقعدت الثقة في السلام ، وسارت الاستعدادات على قدم وساق نحو الحرب العالمية الثانية .

الآزمة الاجتماعية

(٢) الآزمة الاجتماعية (٥) : أناخت على العالم علاوة على الآزمات السالفة الذكر أزمة اجتماعية خطيرة قصت على البقية الباقية من أمل في الانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي والتفاؤل في مستقبل العلاقات السياسية الدولية . وتمزى هذه الآزمة إلى فقدان التوازن بين المادة والروح ورجحان كفة الأولى بمحنونها وطفئانها على العالم . وكذلك تمزى إلى غلغلات الحرب العالمية الأولى وميراثها الثقيل وآثارها الخطيرة التي تركت جروحاً عميقة بعيدة الغور في كل ناحية من نواحي الحياة في القارة الأوروبية الصاخبة وكذا سائر أنحاء العالم ، وقد تأثرت بدورها نظراً لسيطرة هذه القارة وصدارتها السياسية على سائر القارات .

زعزعت رياح هذه الآزمة العاتية إيمان الفرد في مبادئ الخلق وثقته بأولى أمره ومرشديه وبالمبادئ الإنسانية . كما أضعفت أو أواصر الأسرة وفككت روابط الإباء بالأبناء ، وأودت بالأسس القوية للدولة والمجتمع ، وأهم أسبابها تلك المشكلات التي وقعت للحكومات القصيرة المدى الضعيفة السند وما أكثرها بعد الحرب العالمية الأولى مكتوفة اليدين منها، مما تأجيل الكارثة دون تلافها .

لقد كانت الحروب وكما يزعم كثير من المفكرين والساسة تبتث روح الشجاعة في الشعوب ، وتبعث في النفوس الشهامة والبطولة ، وتحفز الامم

إلى النهوض من كبوتها وقد عجمت الخطوب عودها . كما كانت وسيلة اختيار
الاصلاح بالقضاء على الضعيف وبقاء القوى . غير أن الحرب الحديثة اليوم
كما شوهت في الحرب العالمية الأولى لم تعد بمعداتها ووسائلها الآلية المدمرة
الشديدة الفتك تتطلب النبل والشهامة والشجاعة والقوى المعنوية الحارقة
دائماً كما كانت قديماً . فإن الضارب اليوم لا يرى خصنه الذى يخر جريحاً أو
صريع الغازات الخائفة والقذائف المحرمة القاتلة والجرائم الفتاكه وهى
حرب إبادة بالجملة ، يحدد منجل الموت المدنى والعسكرى فيها على السواء ،
وكم من شباب قوى ممتلئ آمالاً وصحة هو خير عند لأمته وللحضارة
والعمران سقط بمجرد ذهابه إلى الجبهة ، وكم من رؤوس مفكرة
وعقول جبارة مزقتها شظايا قاذفات القنابل شرمزق وحرم العالم من ثمار
إنتاجها . وهذه الحرب الميكانيكية الكيميائية أساسها الخداع والغدر
والمفاجآت لا الإنذار والشهامة إعطاء الأمان كما أمن صلاح الدين بعدموقعة
حطين الأعداء والأسرى على حياتهم . وهى مشروع واسع النطاق أساسه
المغامرة شأنه شأن مضاربات البورصة بعواصم دول الغرب وأمهات المدينة
الأوروبية . وكل ما يتطلبه تنظيم وسائل الفتك والقتال واحتمال الحرمان
والحرب الاقتصادية والقذف بملايين الاموال سد فى تنور شديد الاستعار ،
وما أبعدا فى هذه الحالة عن مبادئ الانسانية والقانون العام .

ورغم ما قد تبعته المبادئ السامية التى تدفع الشعوب اليوم إلى امتشاق
الحسام دفاعاً عن مثلها العليا ووجهة نظرها فى الحياة ، بل وراثتها وكيانها ، كما
رأينا فى كثير من الحالات حينما هوجمت البلدان الصغيرة فى الحربين العالميتين
الأولى والثانية فهى لا تبعت فى النفوس البشرية التى يكتب لها النجاة والحياة
بعد اتهامتها إلا مقت كل شيء . واليأس من التعمير والبناء والنظر إلى العالم

بمنظار قائم أسود ، وقد خرجت من الحرب منهوكة القوى مضعضة الروح والبدن. وأدت هذه الحالة إلى فساد خلق الأفراد والجماعات وضعف إيمانهم بعبادته الرجولة التي امتاز بها آباؤهم وأجدادهم ، نذكر منهم فرسان العصور الوسطى .

وعلاوة على ذلك فإن الحرب اله الملية الأولى فرقت بين أبناء الأجيال المتباينة الذين كانوا يعيشون سوياً قبلها في وئام . فالآباء الذين توجهوا إلى ميادين القتال لم يعرفوا أبناءهم ولم يعنوا بهم ، كما أن الأبناء الذين ذهبوا إلى ساحات الوغى فقدوا صلاتهم بآبائهم وحنينهم إليهم ولم يعودوا يضمرن للتقاليد والأسرة احتراماً ما . لقد عودتهم أهوال الحرب التي تشيب من قسوتها الولدان عدم الاكتراث وأن يعيشوا لدقيقتهم فلا غد ، كما قضى بعد الشقة والزمن وطول الملل ، على كل ذكرى وعلى كل احترام لها . ثم بعد أن وضعت الحرب أوزارها زادت هوة التباعد وشقة الخلاف ، فبينما تمسك الآباء الذين اشتركوا في الحرب ورأوا بشاعتها بالسلام ، وقد قضى وشوه منهم الملايين وتحملوا ماتنوه به الجبال الراسخات ، انطلق الأبناء في سبيل آخر ويئس هذا السبيل ، هو الاستعداد للانتقام والحرب ، ولانت قيادتهم لمفرضي السياسة ورسل « الآله مارس » فهم لم يشاهدوا أهوال الحرب بعد ولم يكتنوا بلظاها .

وكذلك فقد زادت الحرب في المظالم وسوء المعاملة والمغبة . خلعت بأفراد من جرائها أشد الكروب والنكبات ، بينما لم ينل آخرون منها مكروه ، بل جنوا الوفير من ورائها والكل تحت رحمتها وقيد أغلة من ضرباتها . لقد كان الملايين يذهبون طعمة ليرائنا ، بينما كان آخرون يخدشون خدوشاً بسيطة ويقضون بقية خدمتهم وراء خطوط القتال في

فرش وثيرة ومستشفيات أنيقة يقتلون الوقت بدل العدو بالمطالعة ولعب الورق دون أن تمتد يد الملوان إلى قتلهم . كما كان العدد الجهم من صفار التجار ورجال المال والأعمال يضاربون باسم الحرب ، ويربحون منها أرباحاً غير مشروعة وقد كانوا يعيشون على الكفاف دون بذل الجهود ، ومنهم من كان يحترف منها غير شريفة أضحي من أصحاب الملايين ، وراحت المضاربة رواجاً كبيراً بعد الحرب . وكان الفرد باتصاله برجال الحكومة والبرلمان يمكنه أن يربح الملايين في وقت قصير ، كما كان لا يبالى بالخسارة الجسيمة ، فهو لن يسدها إذا طاش سهمه في تيار المغامرات المالية . وروجت الحكومات بما في ذلك الحكومة الفرنسية هذه المضاربات بما كانت تصدره من (يانصيب) شجعت عليها وأصبح هذا الأمر عندها دورياً وجزءاً من إيرادات الخزينة . وكانت أبواب الوزراء والساسة تنفتح بسهولة للبخامرين وأنصارهم ، وتقضى رغباتهم وشغائهم ، وطالما اشترك بعض رجال الحكم في صفقاتهم ، وقبلوا هداياهم ، وغضوا الطرف عن حماية الادخار إجابة لأطماعهم . وكان هذا النوع القذر من الرجال هم النجوم اللامعة لهذا العهد ، وقد أطلق عليهم «رجال الأعمال» ونعت «وقتهم» بأنه «من ذهب» .

وكذلك فإن هذه الحرب قد علمت الفرد نوعاً من الاعوجاج بما تعطيه من أمثلة الفتك والمهجوم والخذعة والمباغته ومختلف المبادئ المعوجة التي تقوم عليها . وقد تأيدت هذه المبادئ في الحرب العالمية الثانية - نذكر منها الغارات الجوية والمباغته على المدن الصناعية الكبرى ودخول الغواصات الألمانية الموانئ خلصة لإغراق ما تيسر من السفن ، وضربها سفن المحايدين والمحاريرين على السواء واعتداءات ألمانيا على بولانده وبنمارك والترويج وبلجيكا وهولانده وروسيا ،

واعتماده بيرل هاربر، ونزول الجيوش المباغت في شمال إفريقيا وإيطاليا وساحل
النورمانديا في فرنسا - وقد اقتدى بحكومات الغرب ومدنيتها . فبط مستوى
الخلق وأصبح همه بعد الحرب أن ينقض على فريسته كالبازي ، وأن يسمى لا كبر
غهم دون تضحية تذكر ، وأن يكسب المال بغير عناء . وأن يبادر إلى الإفلاس
متعمداً تخلصاً من دائنيه ثم يعود إلى ميدان الأعمال تحت ستار آخر ثرياً وجيئاً ،
وقد فاز بالحكم عليه بالإفلاس التجاري لعجزه عن الوفاء ظاهراً وأغلق بقلته
الشئمة هذه بيوت آلاف من صغار المدخرين الذي وقعوا في حباله وذهبوا
ضحية جرائمه التي لا تستطيع أن تمتد إليها يد القانون العادلة ، وهرب
هذه الأموال باسم أو بأخر كي يعيش في بذخ وترف . ولم ترمح الحك التجارية
حوادث إفلاس وتوقف عن الوفاء وخاصة في فرنسا مع إخفاء معالم الحقيقة
وتشوية الوقائع مثل ما رأته بعد الحرب العالمية الأولى .

وانضحت الأزمة الاجتماعية أيضاً بعد أن وضعت الحرب أوزارها
وسرح ملايين الجنود وأرادوا العودة إلى أعمالهم العادية في وقت السلم
واسترداد وظائفهم بانزعاج من النساء اللاتي حلن محلهم مدة الحرب وقن
برواجباتهن خير قيام . وتعذر فصل النساء اللاتي ساهمن بقسط وفير في كسب
الحرب بلا مبرر ، لا سيما أن خوض النساء معترك الحياة واعتيادهن كسب
قوتن جعلهن يتذوقن حرية صعب على السلطات انزعاجهن ، ويستشعن
غير استقلال ومسئولية لا يمكن بحجمها بحجة قلم . وقد اشترك النساء في
النصويت للانتخاب في بعض البلدان ، وأرسل الشعب ممثلات عنه من بينهن
وخاصة بالبلدان الأنجلوسكسونية . وعلاوة على إضعاف هذه الحالة
الجديدة روابط الأسرة ، بانصراف المرأة عن العناية بالمنزل والأولاد

والزوج واشتغالها بأعمال الرجل ، ونزولها إلى ميدان الانتخابات والسياسة
قد زادت في تعقيد الأزمة الاقتصادية حينما حل الكساد محل الرخاء ،
فكان على الحكومات علاج أزمة البطالة على أساس التحول الاجتماعي
الجديد، وتعين عليها أن تعطى بطاقة الإعانة للأثني أسوة بالذكر وأن تسعى
لايجاد عمل لكل منهما . وكان أغلب الظن أن يؤدي اختلاط الصغير
والكبير والعظيم والحقير والغنى والفقر في الخنادق وفي المعسكرات الدائمة
والتحصينات بخطوط النار وبمباردين القتال وخوضهم جنبا إلى جنب المانع
ومجاهتهم للأخطار والموت وخلاصة القول تقاسمهم بأساء الحياة وآلام
الحرب والحرمان مايزيد على أربع سنوات ، إلى انقضاء على الفكرة
العتيقة القائمة على فوارق الطبقات في المجتمع « البورجوازي ، وإلى العمل
على قيام عالم جديد بعد الحرب تتوفر فيه أسباب الرفاهية للجميع بفضل
انتشار الديموقراطية وتزويق الحجب التي تفصل بين جماعات المجتمع. ولكن
بعد العودة إلى الحياة المدنية وخلع لباس الحرب وخوذاتها شاهد الضابط
مرؤوسه الجندي البسيط يشغل مناصب هامة في الحياة العملية ويملك الملايين،
ينبأ بطرق ذلك أبواب مكاتب التوظيف للبحث عن عمل أيا كان دون
جدوى، ويحجب طرقات العواصم الكبرى ليستلن قلوب المحسنين ويستدر
عطفهم عارضا نباشيته ومشيرا إلى جروحه وعاهاته ومذكرا المجتمع الذي
عاد إلى ضحكه ومرحه بشجاعته التي أوصلته إلى رتبة الضابط يوم كان الكل
يأثسا بأكيا . ولكن طالما رده المجتمع خاسرا غائبا وقد ضن عليه حتى
بدائق أو بكسرة كإ رأى الجندي الباسل الجسور الذي أصابته شظايا الإعداء
دفاعا عن بلاده ورجالها وثروتها وتركته روحا مجسدا ناقص ضعيف أنه
لا يستطيع القيام بعمل هام ، وأنه فقد ما جمعه من ادخار قبل الحرب بسقوط

النقد وإفلاس الشركات وإنكار روسيا وغيرها لديونها الخارجية وقدوظف
بعض ماله هناك ، أما من ظل وراء ميدان القتال وقد كان أقل منه جاهاً
و ثروة ومركزاً اجتماعياً فقد أصبح من أصحاب الملايين بفعل الحرب
فاشتدت الحفاظ وفقرت النفوس وتفاقم الكفاح بين الطبقات ، وانتشرت
حركة العمال وقويت . وقد غشتها روح الاستهتار التي ولدتها الحرب ، وبينما
كان العامل الفقير قبل الحرب يقبل دون شديد تذمر فوارق الطبقات وهي
وليدة التقاليد والعادات فقد أصبح بعد أن روى بدمائه أرض الوطن ووجد
بنفسه في سبيل الأبقاء على تراثها وثروتها ، لا يقبل بتاتا مصيره بل ويحارب
القوارق الجديدة بين الطبقات ، ويحقد على هؤلاء الأغنياء الجدد الذين أثروا
بسرعة دون أقل عناء على حساب محن الغير ومصائبهم . وما زاد العطين بلة
انتشار الانحلال الخلقي بين الأفراد بفعل الحرب ، فقد هجر الرجال مضاجع
زوجاتهم مدة طويلة مما حرضهن على الرذيلة وشق عصا الطاعة عليهم وقد
اعتدن الاستقلال في الحياة والعمل أسوة بالرجال ، كما نشرت حياة الجندية
عادات شاذة قبيحة بين الجنسين ، يضاف إلى ذلك تعذر اتفاق من عاد من
الجندية على الأسيرة فانه وإن عاد مكللاً بأكاليل الغار والنصر ، فقد
بداخاوى الوفاض ، وما زاد في تعقيد الحالة سقوط العملات سقوطاً
مروعاً وتوالى آثار هذا السقوط على أصحاب الأجور الثابتة والطبقات
المستتيرة والعاملة . فكنت ترى أساتذة في الجامعات وفنانين وعلماء وأرباب
من حرة اشتهروا سابقاً في المجتمع يتسولون في شوارع فينا وغيرها من
العواصم ، وكان العدد الجم من البنات المثقفات ومنهن القاصرات لا يحدن
مخرجاً من الجوع القارص إلا يبيع جمالهن رخيصة في مواخير
ومراقص الليل .

وأصاب الفساد الاجتماعي كذلك نظام الهيئات المختلفة ، فحدث الشخصيات

المعنوية عن الأغراض التي تأسست من أجلها ، وكثيراً ما رأينا الشركات والمؤسسات الخاصة تنشأ لأغراض ضيقة كالجاسوسية وما شابهها أو لسرقة أموال الجمهور وارتكاب أعمال النصب باسم إنعاش الحسنة الاقتصادية . ولا تزال حوادث إفلاس المؤسسات المالية التي أنشأها كل من مدام هانو *Hanau* وستافسكي *Stavisky* وأوستريك *Oustric* في فرنسا وجيلينو *Glalino* في إيطاليا وكريجر *Krenger* في بلاد الشمال وإنسال *Ansall* في الولايات المتحدة عالقة بالأذهان ، وقد ابتلعت عشرات الملايين من أموال صغار المدخرين ولطخت سمعة كثير من كبار رجال السياسة والبرلمان في هذه البلدان كما سبق أن ذكرنا .

كذلك دبت عوامل الفساد في نظام الدول وتكوينها وأساليب الحكم فيها تخيم عليها سوء الظن ، وانعدمت الثقة بين الزعماء ، وساد الجو الدولى سحب قائمة تنفي عن التشاؤم وضعف الأمل في علاج المشكلات السياسية ، إلا بالقتال ، وغر السوس الهياكل البرلمانية ، واعتقد المحكومون وقد فقدوا ثقتهم في ولاية أمورهم أن الخلاص هو في استبدال النظم النيابية والحياة الديموقراطية بمرياتها الواسعة وأحزابها ومعارضتها بكتاتوريات مستبدة تسخر الفرد لخدمة الدولة وتمده لتقدمه قربانا على مذبح التضحية في سبيل « المجال الحيوى » . وسرت جرائم الفساد في الهيكل السياسى العالمى وهو عصبه الأمم ، وكان لا يذكر اسمها أو قراراتها أو اجتماعاتها إلا مصحوبة بالسخرية وضعف الأمل في جهودها ، وقد أصبح الاعتقاد جازماً بأنها ما أنشئت إلا لتأييد سلطان بعض الدول المنتصرة وصيغ تصرفاتها الغير مشروعة بالصيغة القانونية التعمية والغش . وتبارت الدول في نبد عهودها وموافيقها وفي احتقار القانون الدولى والمعاهدات ، فهناك ألمانيا ارتكبت منذ

مابعد الحرب العالمية الأولى وقد رجحت كافة القوضى في المجتمع الدولي سلسلة من الاعتداءات الصارخة بأنكارها اليهود التي قطعها على نفسها ضمناً للسلام ولتحديد تسليحها وعدم تسليحها شاطئ الرين وذلك بحجة مساس هذه القيود بكرامتها وحقوقها كدولة عظمى. ولم تتردد إيطاليا في ضرب كورفو وتهديد استقلال اليونان في أوائل عهد الفاشية ثم في الاعتداء على الحبشة بلا مبرر. وقد أبدت قبلادخولها عصبة الأمم ثم نكصت بوغورها وقضت على استقلالها، كما ضربت اليابان صفحا عن نصوص العصبة وخرجت منها موصدة الباب بشدة في وجه سائر الأعضاء يوم أن اعتدت على استقلال الصين فاحتجت الأخيرة وطلبت الانصاف طبقا لليثاق. ولم تقف أمبراطورية الشمس المشرقة عند هذا الحد بل توغلت كما سبق أن بينا في مناسبات عدة في بلاد جارئاتها غير مبالية في حربها بشروط لاهاى وغيرها من القواعد الدولية والانسانية للحرب، فاستعملت مختلف الطرق الوحشية لاختضاع الصين وفشكت بالمندنيين ودمرت المدن المفتوحة بقنابل طائراتها المحرقة وأدعت أنها لا تحارب وإنما تقوم بحملة تأديبية بسيطة. وغدت كل من النازية والفاشية حركة الانقلاب الأسباني ضد الجمهورية بالمساعدات الفعالة التي تتنافى مع أبسط قواعد الحياد وحرصنا على تفاقم الحرب الأهلية التي استمرت ثلاث سنوات غرقت البلاد خلالها في الدماء، وكانت أسبانيا بما قدمته الدكتاتوريتان لقرانكو وزمرته من جنود وذخائر وعتاد وبما استطاعت روسيا الشيوعية إرساله من أسلحة والديمقراطيات من مساعدات مالية وغذائية لحكومة الجمهورية بإدارة الصراع بين الدكتاتورية والديموقراطية وأولى ميلدين الحرب الاستعمارية الثانية. ونبتت انجلترا وعودها التي قطعنها لمصر أثناء الحرب العالمية الأولى بأن الحماية التي فرضتها عليها مؤقته ستزول

باتهاء الحرب ، وتنسكرت لأهل الوادى الذين ساعدوها فى الانتصار فى الشرق فأيدت هذه الحماية التعسة بمعاهدة فرساي ، ولم ترجع عن موقفها المشين إلا مرغمة تحت ضغط الحركة القومية المصرية وما رأته فى أن مصلحة الإمبراطورية هى فى الاتفاق مع الشعب المصرى بمعاهدة لندن عام ١٩٣٦ لضمان السلام فى شرق البحر الأبيض المتوسط ولتأمين خط مواصلاتها إلى أملاكها فى الشرق والأقصى ولتأمين جانب أهل وادى النيل فى صراعها الاستعمارى ضد إيطاليا الفاشية . كما لم تجب إنجلترا ما قطعته على نفسها من وعود للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى بتحقيق استقلالهم وإنشاء الوحدة العربية الحرة المستقلة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية فى حالة مساعدة هؤلاء الجيوش البريطانية فى حربها ضد الترك ، وقد نالت إنجلترا بالخداع واستماله رؤساء العشائر والقبائل وتسميم عقولهم بالأمانى المعسولة الكاذبة وشر ملايين الجنيتات الذهبية على زعماء سكان شبه الجزيرة الفقيرة القحلاء الذين بهرم المسجد الوهاج فأطار لهم وصوابهم ما لم تستطع أن تحصل عليه بالنزال والحرب الشريفة ، مما دفع بلورنس مندوب الانجليز السرى هناك وجاسوسهم الذى تزيى بزي العرب وشاركهم فى لبنان نوقمهم وثريدهم وفى اقتراش الثرى والتخاف السماء ثم غان أصول الضيافة وألتي بهم لقمة سائغة فى أفواه الاستعمار إلى إعلان سنخطة على سياسة حكومته ورفض ما أنعم به عليه من نياشين وعطايا . وفضل الأنزواء واعتزال العمل للإمبراطورية الناكرة الجميل الناكسة بالوعود وتطبيق السياسة طالاقا . باننا لا رجعة فيه . ورفضت فرنسا تحقيق أمانى السوريين بأعراضها عن الموافقة على معاهدة استقلال الشام التى سبق أن اتفقت مع السياسة هناك بصددتها ، واتبعت

وسائل القوة في حكم بلاد انتدبت من عصبة الأمم لإدارة شئونها مؤقتاً
توطئة لتحريرها . وظل صليل سيوفها ودوى مدافعها يسمع هناك وتفتك
بالشعب الشقيق حتى الحرب العالمية الثانية . وهذه الأمثلة يعرفها الخاص
والعام وتدل على انهيار الخلق السياسي الدولي الذي جاء بلا شك في أعقاب
الآزمة الاجتماعية وانهيار الروح السامية للفرد وللجماعة ، ولهذا الانهيار
آثره الهام في قيام الحرب العالمية الأخيرة .

ويضاف إلى ذلك ما سبق أن عرضناه له من إنكار جل الدول ديونها
التي تعهدت بوفائها بموجب المعاهدات ، فقد تعهدت ألمانيا قبل كل من فرنسا
وانجلترا ثم فرنسا قبل كل من انجلترا والولايات المتحدة ثم انجلترا قبل
الولايات المتحدة بالوفاء ، وسارت جميعها على درب سياسة أن الغاية تبرر
الواسطة ، تلك السياسة المكيافلية التي تنفذ القوانين الدولية والمبادئ
الإنسانية وتنصح الأمراء والساسة بإنكار كافة المبادئ التي لا تتفق مع
مصالحهم وبالالتجاء إلى كافة الوسائل مهما كانت ظالمة ووضيعة لتحقيق غايتهم
وشتان بين عهد ما كيافلي وعهدنا الحالي . فقد رسم هذا لأيطاليا خطة صارمة
في القرن السادس عشر يوم كانت تسودها الاضطرابات والفوضى والحروب
لتأييد سياسة حديدية قوية لا ضمير لها لتحقيق الوحدة ، لا تردد في سبيل استتباب
النظام وتوحيد البلاد في اتباع أشد ضروب القسوة ، أما اليوم فقدولى عهد الظلام
القديم وانتهت الفوضى التي سادت أوروبا في عهد بعث العلوم وأنتج ذلك العهد
ثمراته ، وأصبحت أوروبا اليوم تقود المدنية الحديثة وتحمل شعلة الثقافة والحضارة
على زعمها ، بينما لها على زعم قادتها نظمها الدستورية المقدسة ومبادئها
الدولية والإنسانية ، فكل رجوع إلى سياسة « أن الغاية تبرر الوسطة » رجوع

بالمدينة القهقرى وهدم لنظمها السياسية والاجتماعية وقضاء على الديمقراطية وحقوق الانسان .

وأصابت الازمة الاجتماعية كذلك خلق الفرد السياسى من ناخب ونائب وسياسى ووزير وبالتبعية الحكومات برمتها فى صميم كيانها . فطلب الناخب ثمنا باهظاً لصوته الانتخابى عينا أو خدمات إقارية وأصهاره وأعوانه . وجعل السياسى من كرسى النيابة ومكتب الوزير وسياسة الحكومة مشروعا اقتصادياً يكسب من ورائه المتربسون فى دست الوزارة وأنصارهم ومحاسبيهم ، واتجر النائب بنفوذه السياسى : فنجته أصبحت السياسة فى نظره مصلحة ، ومن جهة أخرى أصبحت المكافأة البرلمانية ضئيلة صورية لا تتفق ومكاته فى الهيئة الاجتماعية ولا تسد مطالبه الجمة ، فهو مضطر بحكم مركزه أن يحتفظ بمسكن فى دائرته الانتخابية وآخر فى العاصمة ، وملزم من آن لآخر بإقامة الحفلات ودعوة الناخبين وذوى النفوذ السياسى والوزراء بما يكبده نفقات باهظة لا يمكن للمكافأة البرلمانية سدها . وجارى النائب وزيره وحزبه تمشياً والسياسة الحزبية ، فكثيراً ما أعطى صوته بالموافقة على قوانين لا تمس السياسة الحزبية بقدر ما تمس كيان الدولة ونظامها الاجتماعى دون درس ولخص ، كما عجز مادياً عن أداء مهمته الشريفة كممثل للشعب عن جدارة واستحقاق وقد انصرف لابعاء الحياة التى يسير فى تيارها ، علاوة على عمله النيابى واشتغاله بمهمة أخرى ثالثة تأخذ عليه وقته وله وتسود صفحات التاريخ النيابى والحياة الديمقراطية وهى طرق مختلف أبواب الوزارات لقضاء المصالح وتقاضى الاتاوات نظير هذا العمل الشائن الذى لا يمت للدستور والحرية بصلة . وبينما هو قد قصر فى دراسته مشروعات

القوانين ومختلف الاقتراحات زاه قد تمس لها وأرغى وأزبد بالمجلس وضرب المنضده بيده وصفق أو قاطع دون أن يعلم عنها الكثير أو القليل . وقد ذكر الكاتب الكبير والمفكر المتزن « لويس مارليو » *Louis Marlio* هذه الحالة التعمسة في وصفه مرور قانون العمل الجديد في البرلمان في عهد وزارة « ليون بلوم » قبيل الحرب العالمية الثانية فقال « إن قانون اشتغال العمال أربعين ساعة فقط في الأسبوع قدمته وزارة بلوم إلى البرلمان في عجلة لتحصل على موافقة على المبدأ ، وقد وعدت بتأجيل تطبيقه خوفاً من رجال الصناعة ، ولم يجد الأعضاء متسعاً من الوقت لدرسه وتمحيصه ، إلى حد أن ثلاثة أرباع أعضاء الشيوخ الذين وافقوا عليه صرحوا في اليوم التالي لموافقهم بأن النص الذي صوتوا معه كان معوجاً يتعذر تطبيقه ، وأنهم أعطوا أصواتهم للحكومة لتأكيد الأخيرة لهم بأن القانون لن يطبق إلا بعد مضي مدة يعتد بها » (*) .

وحادثت السلطات عن النظم المتبعة وخرجت على القوانين خروجاً صارخاً ، فأصدرت الحكومات قروصاً بينما كانت تعد العدة لتخفيض النقد بمجرد تصريف سندات القرض ونجاحه ، كما حصل في فرنسا في سبتمبر عام ١٩٣٦ ، فبمجرد إصدار قرض يبلغ عدة مليارات الفرنكات وامتناعه لأموال الادغار خفضت الحكومة النقد ، بما كان له أسوأ الأثر في ثقة المدخر بالحكومة وفي عزيمته وفي همة المنتج على مواصلة جده في بلاد عملتها كالريشة في مهب الرياح كما صدرت قوانين

تعارض وأبسط المبادئ التشريعية والقانونية وتتناقض والحرية الفردية والعدالة ، وهي وجوب اتباع قاعدة « ليس للقانون أثر رجعي » ، فصدرت في فرنسا قوانين تفرض ضرائب جديدة على أرباح الحرب العالمية الأولى الباهظة وذلك في عام ١٩٣٧ بينما تقاضت الدولة هذه الضرائب بقدر ٨٠٪ من الأرباح منذ نحو عشرين سنة من التاريخ المذكور . وصدرت في إيطاليا وألمانيا وروسيا الشيوعية قوانين تجعل الفرد يتضام ويتخفى تجاه الدولة ومصالحها مع العلم بأنها ما وجدت إلا لحمة ورفاهية وتصيره هذه القوانين آلة صماء يتحرك ميكانيكياً لمعلمتها على زعم دكتاتوريتها وقادتها ، وتقيده في سلاسل الذل تحقيقاً لبرامج التسليح وانتظاراً لتحقيق وعود خلافة مستقبلية مشكوك فيها بعد حرب مدمرة يحظى المنتصر والمنهزم فيها على حد سواء الخراب والموت ، وذهبت القوانين في البلدان الدكتاتورية إلى حد التفريق بين العناصر والأجناس والذين في الاضطهاد مع الأمان فيه ومصادرة الأموال واعتقالات بالجملة واتباع مختلف وسائل التعذيب على نسق محاكم التفتيش قديماً ، وذلك في بلاد حارب المرء وضحي من أجلها دون تمييز بين جنس وآخر . وانغمس زعماء النازية والفاشية في برامج من الدعاية الجوفاء ، ونسجوا حللاً من الأكاذيب تخفى ترفهم وانغماسهم في الشهوات حتى يظهروا للمعجبين بهم في صور من التقشف والقناعة والرهبة . وطلعت عباراتهم الرنانة الخادعة على تصرفاتهم الشخصية المشينة ، وصارت الحكومة والشعب والثروة ألوية في أيديهم يتصرفون فيها على طريقة الإباطرة الأقدمين . وانغمس الوزراء والساسة في البلدان الديمقراطية في فضائح مالية وسياسية لاتلطف سمعهم لحسب بل تودى بسمعة أحزابهم وتضر بالديمقراطية

وتطعننا في الصميم ، فقد تناولت فضيحة ستافسكي عام ١٩٣٤ سمعة طائفة من الوزراء البارزين في فرنسا ، كما اضطر السير توماس أحد أعضاء الوزارة الانكليزية في وزارة ماكدونالد إلى الاستقالة تبعا لمساس سمعته . وقد ورد في الصحف وفي تحقيق قضية « ستافسكي » أن هذا المال المزيف مول بسنخه إحدى حملات الحزب الراد يكالى الاشتراكي بالانتخابية في فرنسا ، ويعزى نجاح الحزب إلى بسط يده كل البسط . ولا أدل على الاستهتار بالقوانين من حادثة في فرنسا وقعت بخصوص بحث صحة انتخاب أحد النواب في سنة ١٩٣٧ ، فقد طعن خصمه السياسى ومنافسه سابقاً في الدائرة في انتخابه وقال مستنداً على البراهين الدامغة بأنه صدر حكم عليه من محكمة الجنج لسرقته « بنزينا ، ملك الناحية التى يديرها بصفته عمدتها بالجلس سنة أشهر ، مما يفقده حقه في النيابة عن الأمة لما في ذلك من تلم لشرفه ووصمة تصيب أمانته وتخل بتمثيله للشعب ، غير أن المجلس لم يوافق على قبول الطعن وقرر صحة انتخاب النائب وأخذ برأى مقرر اللجنة الذى قال : « بأن الحادثة التى يلام النائب من أجلها ليس فيها ما يمس بالشرف ، وإن المجلس وحده له الحق في قبول العضو تحت قبته أو إقصائه عنها ، وإن حكم الشعب الممثل في المجلس يفوق سائر الأحكام وضمنها حكم المحكمة » ، وصاح بهذه المناسبة أحد الأعضاء فقال « صوت الشعب هو القانون الأعلى » (*) .

والتاريخ يعيد نفسه ، فقد تكررت حوادث الرشوة بعد الحرب العالمية الثانية وأخيراً في فرنسا وإنجلترا ، وترتب على ذلك تقديم رجال

عموميين من ساسة ووزراء وموظفين يشغلون مناصب خطيرة للمحاكمة واستقالة بعضهم عن حامت حولهم الشبهات ، وإن خروج أحد الوزراء والمديرين لبنك إنجلترا من منصبها في إنجلترا يعد فضيحة وإفلاساً سياسياً لا نظير لها من قبل .

وقد عملت الصحافة على تفاقم الحالة بنشر الدعاية الكاذبة والأخبار المختلفة وتأييد وجهات نظر « تجار المدافع » ودعاة الحرب والصائدين في الماء العكر وبث روح البغضاء بين ملايين الجماعات وتسميم عقولهم وإعدادهم كلقطعان للذبايح القادمة، وكان أثرها شديداً فتابعنا لاقتشارها ولا اعتماد الحكومات والأحزاب السياسية ورجال المال والأعمال على مفعولها الساحر في الجماهير . لقد ازدهرت الصحافة سابقاً بفضل اضطلاعها بأمانة بالمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقها في إرشاد الجماهير إلى كيفية سير الحوادث المحلية والعالمية ، والكشف عن حقيقتها، وفي تثقيف العقول ثقافة عامة، والدفاع عن مصالح الأجيرين وصغار المدخرين وجماعات العمال ومختلف الهيئات الزراعية والتجارية والصناعية . وقد كانت صحف القرن التاسع عشر منابر سياسية وأدبية تعلق على حوادث الأمم ، وتحكم عليها وفق ألوانها وميولها ، وتساعد الحزب على الدفاع عن مبادئه الصادقة ، وتمهد للسياسي سبيل عرض آرائه الخاصة وتقوية نفوذه في وضع النور دون موارد والتواء . ولكنها كانت تتحاشى الدنايا والصغائر ولا تتاجر بضمائر الساسة وعقائد الجماهير وتتلعب بمصالحهم في سبيل الغنم المادى . غير أنها منذ أوائل هذا القرن ، وخصوصاً منذ الحرب العالمية الأولى ، تبعنا لاقتشار الصحف ودخولها كل منزل واشتراك العامة والخاصة فيها ، أصبحت مشروعاً مالياً هاماً يدر على أصحابها الربح الجزيل ، وتطلعوا إلى استغلال الموقف وجمع الملايين من

وراثتها دون اعتبار للبادئ الإنسانية والخلق السياسى والحقيقة ومصلحة الوطن والجماعات ، فضحى القائلون بها العقيدة والشرف فى سبيل الاعلان والدعايات الكاذبة أو أصبح ما يهيمهم هو نشر عنوانات ضخمة وأخبار خطيرة مما دلت الدلائل على ضعف مصدرها وكذبها وسوء أثرها فى الجماهير ، ودون العناية بالدفاع عن المبدأ الديمقراطى أو الحريات أو الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السامية . وصار الأساس عندم الأخبار الحديثة التى تهز الجماهير وترزعج الأفراد لاجوده القلم وقوة الحجة ودقة العبارات وارتفاع مستوى الثقافة والمثل العليا وتحقيق حسن التفاهم بين الشعوب والعمل على استتباب السلام . وقامت دعائم الصحافة ومجد المخبر الصحافى ورواج حركة البيع على الفضائح الاجتماعية والسياسية والمالية الخاصة وحوادث الأسر البارزة الفرامية ونكباتها ونشوز الإبتناء وعقوقهم والمستطرف من الأخبار والجرائم مصحوبا بالصور المثيرة للشعور والوجدان ، وعلى أنواع رخيصة من بضاعة السب والقذف وتبادل الشتائم واللعن فى الخلق والوطنية والشرف ، وعلى التنبؤات عن الحرب والتدمير والاجتياح ، وعلى سقوط حكومات وقيام أخرى ، وما يحيط بالذهاب والنحيب من دسائس الكواليس ، ومؤامرات النواب باعتبارها من أعمال البطولة ، وعلى خلق جر غائق ، من شأنه كما يقول مارليو « انه يؤدي حتما إلى الحرب » . وافتقدت الصحافة روحها العالية فى ظلام المادة الدامس وحادت عن رسالتها الشريفة ، وأصبحت رسول الشر المستطير وقد كانت تستطيع كثيراً فى الميدان القومى والدولى ويمكنها أن تهيب النفوس للجامعة لحسن التفاهم والسلام العالمى (*) .

(*) أنظر (معجم الرأسمالية) للوبس ماريو ، صفحة ٣٦ وما بعدها .

أزمة الضمير

(٤) أزمة الضمير *La Crise de Conscience* : لقد نفذ السهم فاخترق الآهاب ومزق الشحم واللحم واستقر في صميم القلب ، وتتابعت الأزمات التي سددت سهامها الجادة إلى أوروبا منذ بضعة سنوات ، وتكاثرت الأزمات السياسية والاقتصادية واجتماعية عليها ، ثم أناخت أزمة خطيرة بكلكتها على القارة الدائمة الصخب والاضطراب تطحنها بطحنا ، هي جماع الأزمات المختلفة تنفث سمومها في ضمائر الأفراد والجماعات والحكومة وتهدم أفكار الخير والحسنات وهي مرآة أوروبا في عسرها ومرضاها فلا شك أن تنعكس منها صورة شيطانية رهيبة ، ولا شك أن تبعث هذه الصورة في النفوس الرعب والفرع ، ولا شك أن تدفع بالحسناء وقد ترامت لها ساحتها عجوزاً شمطاً إلى الشر . لقد فقد المخزون في سنام القارة من الخير فضلت الضمائر في تيه المنازعات والحروب ، وأصبح كل فرد من أبنائها يريد أن ينجو بنفسه على حساب الآخر وكل يترصد للفتك بمنافسه ، وقد تحلل واختفى ما ورثته أوروبا من مدينيات الاغريق والرومان والعرب من علوم وفنون وروح ديموقراطية ومن نظم الحكم القويمة والتسامح والميل إلى حسن التفاهم والسلام . فأصبحت التصرفات تصرفات أنانية واستعداداً للحرب بدلا من العمل على منعها وتلافى وقوعها ، وانتظر العالم الكارثة التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى .

واستحالت أزمة الصحافة التي سبق أن أشرنا إليها إلى عنة ، فالصحافة مدرسة الديموقراطية ، غايتها الدفاع عن الحريات مع تهذيبها وتحقيق أغراض الافراد والجماعات عن طريقها ، فكل ما يتخذها يخذل الديموقراطية .

والخئة هي خئة الديموقراطية برمتها ومآتم العلاقات السياسية الدولية . ليس الامر أن تعلن مبادئ وتصدر قوانين لتعطى الصحافة والنشرين حريات نظرية وتضمن لإعلان مختلف الآراء على الملأ لحسب ، إنما المهم أن تعيش الصحافة حياة حرة أليه لا تتعرض لمغريات المال ولا تقع في حباله ولا تنطقىء شعلتها بفعل التيارات الرجعية . والمهم ألا يعود العالم يرى صحفا يملكها نفر يعدون على الأصابع يديرون الحركات الانتخابية وفق هواهم ، ويتون في مصير المرشح والنائب ، ويرفعون ويخفضون رجال السياسة تبعاً لمصالحهم الشخصية ، ويجركونهم كقطع الشطرنج ، ويقررون مصير الوزارة بالدعاية لها وبقائها أو بالحملة عليها وإزاحتها عن طريقهم ويزيفون الحقائق ويقابون أوضاع الحريات بل وحياة المرء العادية .

فهنالك ملوك المال يسيطرون على الصحافة ، وملوك الصحافة يسيطرون على الرأى العام ويقصون الصحيفة المستقلة النزية من الميدان . وقد رأينا مدى سلطان نورثكليف في إنجلترا وهيرست في الولايات المتحدة وهنسى في فرنسا وكيف يصلون ويجولون في ميدان الرأى العام . ورأينا كيف استطاع نفر من أصحاب المال والجاه من أعنتهم الشهوات والاحقاد الحزبية أن يصدروا صحفاً يبيعونها للجمهور بأقل من ثقاتها وثمان النسخة منها تبادل نصف ثمن النسخة من الصحف العادية الأخرى ، وذلك لترويج آرائهم السامة الخطيرة ، ولينافسوا بها سائر الصحف منافسة غير مشروعة ويؤثروا على عقول السذج والبسطاء والأرياء من أبناء الطبقات المتوسطة والعامه . ونذكر من هؤلاء المليونير الفرنسى « فرنسوا كوتى » المتوسطة والعامه . ونذكر من هؤلاء المليونير الفرنسى « فرنسوا كوتى » الذى أصدر في فرنسا طولة جريدة « صديق الشعب » *Francois Coty* الذى أصدر في فرنسا طولة جريدة « صديق الشعب » *l'Ami du Peuple* وقد كلفته هذه الجريدة عشرات الملايين من الفرنكات

وكبدته خسائر كبيرة ، واسكنه كان يشقى بها غلته السياسية ، ومشكوك طبعاً فيما إذا كانت الجريدة حقيقة صديقة الشعب ، فهي للدعاية لمشروعاته وآرائه السياسية الرجعية ليس إلا ، وقد سبق أن اشترى علاوة عليها جريدتين محافظتين هامتين لقضا. لبائته وهما « الفيجارو » *Le Figaro* ، و« الجلواز »

Le Gaulois

وإن من أكبر مامنيث به الديموقراطية من مصائب ما يسمى « بالصحافة الكبرى » *La Grande Presse* ، فمثل هذا النوع من الصحافة هو عمل تجارى قبل كل شيء ككل مشروع اقتصادى يراعى الربح الكبير وتزايد باستمرار والتضحية بالفكرة وبالدفاع عنها . وهذه المؤسسات على ضخامتها وزخرفها قد انحدرت بالديموقراطية من علية النزاهة إلى هوة الاغراض والاطماع ، ولاغربة في ذلك فحركاتها قد يكون من كبار بائعى الانبذة كجان هنسى ، *Jean Hennessy* ، وهو في مقدمة تجار الكونياك في فرنسا أو الضائتر « كدام هانو » *Hanau* وهي من الذين تلاعبوا بأموال الجمهور وخدعوه وذروا أموال الادغار كما تذرو الرياح الرمال . وهكذا ظهر في أقدم حبلات الحرية والرأى الذئاب الذين حاولوا أن يصيبوا أقدم معالم الثورة وحقوق الانسان في الصميم ، وينشروا في عالم القرن العشرين حلقة مدلهمة يستطيعون في سوادها أن يوقروا الشعوب في التهلكة ويوردوا البشرية موارد الدمار حياً في جمع للمال وزيادة في النفوذ والترف .

والحالة خطيرة فاليوم لا تستطيع الصحافة المتواضعة التي تقف بموقف العناد دفاعاً عن حريتها واستقلالها وذوداً عن كرامة المبادئ والمثل العليا ورغبة في حياة شريفة البقاء ، فهي لا تلبث أن تتلقى ضربات المؤسسات الصحافية التجارية ومن ورائها رجال الأعمال والمال ومن في ركبهم

من رجال السياسة . وسرعان ما تسقط صريعة لا تبدى حراكا . وتنهبها هذه حتى تأتي على آخر مضغة فيها ، والواجب أن يتمكن الانسان وذلك رغبة في حسن التفاهم بين الناس وفي تقارب الشعوب والامم وسيادة السلام العالمي من أن يعبر بحرية عن رأيه على منابر الرأي العام وفي مقدمتها الصحف ، وهي في أهميتها تأتي في طليعة الخدمات العامة التي يجب تنقيتها من الأدراخ ، لما لها من قوة ساحرة في الجماهير قد تجرم إلى جنات السلام أو جحيم الحروب والآلام . ويجب أن تحاط بمختلف الضمانات القومية والدولية لتمتع بحريات واسعة وإلا حل بالعالم ظلم صارخ من نوع جديد واضطراب وفوضى تزعج به في الحرب نتيجة لقساد الصحافة وقت سموها في الرأي العام (٥) .

وإلى جانب عنة الصحافة وغيرها من الأزمات التي شرحناها وقد فتت في عضد أوروبا وقضت على رفاهتها واستقرارها الاقتصادي والسياسي وزجت بدولها في حربين استعماريتين فيها اضمحلالا وضياح سيادتها على العالم ، هناك أزمة هذه الأزمات ومشكلة المشاكل التي ستدفع بها وقد أعمتها المشكلات المتعددة التي تكالبت عليها ، وصعوبة إيجاد حل ومخرج منها إلى صراع أخير هو صراع اليأس بين عالمين الذي صفا من كبوته وهو يطلب الحماة والتحرر من ربكة الاستعباد الاقتصادي ، وعالم الأامس وقد أشرف على الزوال وأذنت سيطرته بالأفوال ، هذه الأزمة التي أفلقت الغرب البقية الباقية من ضميره ، وقش عن علاجها في أدغال الأنانية والجشع تربت على نوع حياة مئات الملايين من السكان

(٥) انظر « معبر الرأسمالية » لويس مادلين ، من صفحة ٢٧ إلى ٤٩ .

انظر « ثورة الأامس واليوم » رالف د. لويس مادلين ، صفحة ١٣٦ .

اكتظت بهم بلدان الغرب الصناعية وأرزاقهم في المصانع الضخمة المتعددة ومداخنها الشائعة التي تناطح الجوزاء ومناطق التعدين التي تدها بالوقود والقنوات المائية والسكك الحديد والطرق المعبدة الطويلة كشباك الصائد فوق القارة والموانئ التي ترسو فيها عابرات المحيطات ككوكين ماري والبرابيت ونورماندى . وهذه الحياة الاقتصادية الاجتماعية تنبض عرونها بفضل استيراد المادة الأولية الرخيصة وتصدير المصنوعات المرفعة السعر ومواد الترف ، وقد ربح السكان في مجبحة الثروة والنعيم بفضل ما أمطرتهم به الصناعة من ثروات تضاعفت في قرن من الزمان ووصلت إلى أرقام خيالية لم يعمدها العالم قبل الانقلاب الصناعى . وتحسنت وسائل المعيشة وتذوق متوسطو الحال ترفاً جديداً على حساب هذه الحياة ، وتضخمتم المدن الصناعية ، وأصبحت عمالقة طوا الاضحا ما إذا قورنت بعواصم المناطق الزراعية ، واعتاد الأهلون حياة البذخ وتمددت مطالبهم كما تشددوا فيها وطلبوا المزيد كلما تفتحت أبواب استنزاف أموال جديدة ، وزاد الانتاج واتسع نطاق الصناعة . وهذه الحياة الاجتماعية ذات الطابع المترف التي اعتادتها شعوب الغرب هي نتيجة عهد رخاء مستمر طوال القرن التاسع عشر وسياسة التفرير بالبلدان التي تملك المادة الأولية فيما وراء البحار ، بل واتباع مختلف أساليب العنف للسيطرة عليها والاستيلاء على مادة الصناعات وغذائها بأثمان بخسة يستحيل عقلا ومنطقاً الاستمرار فيها . يريد الغرب المزيد من الثراء بزيادة الانتاج ، والقذف بوحدات منتجاته التي تمتد بالملايين من آلات وأقمشة مختلفة وعلطور ومواد الترف وغيرها إلى أسواق الشرق ، وقد اشترى أثرياء الشرق ما فوق الكفاية فاقتنوا السيارات

الفاخرة والتحف والزخارف ، وتفنن أمراء الشرق الأوسط ومهرجات الهند في اقتناء اليخوت التي يجوبون بها البحار والسيارات « الرولرويس » المصنوعة خصيصاً لهم للصيد والقنص في أدغال بلدانهم وأحراشها ، ولكن سواد شعوب الشرق التي كان يمكن الاعتماد عليها في الاستهلاك ظل فقيراً معدماً يعوزه القوت الضروري ، فكيف به أن يستهلك منتجات الغرب الصناعية ، فأدى هذا إلى زيادة الإنتاج وقصص الاستهلاك واختلال التوازن الاقتصادي .

وأمام دول أوروبا الصناعية وسيلتان : فأما اتباع سياسة العنف وخوض حرب فناء ثالثة بين الشرق والغرب وكما قال « كينز » *Keynes* عقب مآرأه من فظائع الحرب العالمية الأولى وما توقعه من أزماتها الخطيرة في عام ١٩١٩ « الناس لن يموتوا موتاً طبيعياً هادئاً » مشيراً بذلك إلى زرافات عمال الغرب ، الحائرين الهائمين على وجوههم في المصانع دون استقرار ، وإما التمسك على حسن توزيع المنتجات بين الشعوب والعمل على رفع المستوى الاجتماعي للجماعات في مختلف أنحاء العالم .

وهذه الديمقراطية الغريبة تعيش في عصر الغروب والاضمحلال الحالي وغاية منها أن تتمسك بتلابيب الحالة القائمة ، بل والرجوع إلى الوراء أميالاً بدلاً من إعداد العدة للتطورات المحتملة والرغبة في حسن التفاهم بين الشعوب . وهي في تمسكها بحالتها الراهنة لا يهتمها أن يؤدي هذا إلى صراع المردة حتماً والقضاء على المدنية ، ولا يهتمها أيضاً أنه لم يعد هناك أساس ثابت تبني عليه حياتها الاجتماعية ، يذخها ووسائل رفاهيتها التي تريدها بأي ثمن لشعوبها

أو بالحرى لطائفة معينة منهم ، حتى ولو كان ذلك على أشلاء الضحايا من أبناء الشرق. وزى في كثير من بلدان أوروبا الغربية أن مستوى معيشة الجماعات بل وموارد حياة الطبقات العاملة تقوم على أساس كرم الدولة وسخاها الاجتماعي والتشريعي والمالي لا على أساس التوازن الاقتصادي الحقيقي والمجدارة الحققة في مضمار الكفاح العالمي . وصارت أعباء الميزانيات ثقيلة والحكومات تعطى وتوزع وتهب أكثر مما تجنى وتنتج . وضمن مصروفاتها مئات الملايين هي إعانات للمتطلين ومختلف الطبقات التي قضى على نشاطها ، تبعا لفساد النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم وتنازع أزماته وتعددها . وكذا هناك أبواب ضخمة للبرقيات وللأجور، وجزء منها لأغراض السياسة الحزبية ولا علاقة له بحالة العمل وسيرادة الدولة. ولا تستطيع الحكومات أن تسم مستوى المعيشة *Standard of life* هذا ، وقد أصبح موضع مساومة ومغامرة الأحزاب ، بل وأصبح القبلة التي تتجه نحوها السياسة الدولية باسم « المصالح المشتركة » و « المجال الحيوى » و « الدفاع عن كيان الامبراطورية » و « حماية موصلات الامبراطورية » ، ولا شك أن هذا الاتجاه هو الذى أدى بها إلى الاصطدام بالحرب العالمية الثانية (٥) .

وغلت الأحقاد وفارت كالتور وتنامت النفوس وتقاطعت وامتلأت القلوب بالحقد والتعطش للانتقام ، وسرى هذا التعذاش إلى الحكومات على اختلافها ، كل تلقى على الأخرى المسئولية الخطيرة في اختلاط الحابل بالنابل وفساد النظم والأوضاع ووضع العراقيل في وجه الإصلاح الاجتماعي والنظام الدولى. وسرت روح الشر في الهيئات السياسية والمنظمات الاجتماعية وجماعات

(٥) انظر (الكتائورية أو الحرية) للويس مادلين . جزء واحد . باريس من صفحة

الشباب ، واصطدمت في حظيرة الوطن الواحد باسم المثل العليا ، وأسأل
اصطدامها دماً غزيرة وكانت نذير المجزرة العالمية البشعة . وقتت كل دولة
للأخرى بالمرصاد تريد أن تكون البادئة بالفتك حتى لا تؤخذ على غرة
وقد جاء دورها في مادية الأطماع السياسية . وسرت نفس الروح في الأفراد
فصار الإنسان يحتقر الآخر لأنه على زعمه من سلالة الذين حاربوا في
صفوف خصومه ولا بد أن يتأثر منه لضحاياه ، أو من عنصر يجب في اعتقاده
أن يسخر لخدمته وتهينة وسائل راحته ، أو لأنه يقل عنه قناعة في دمه
وعنصره وأصله فيتعذر عليه والحالة هذه أن يبلغ مستوى ثقافته ودرجة
إدراكه لمدنية الغرب (وهذه كانت عقيدة النازيين وقد بلغوا غاية التمسك
في تطبيقها ونكلوا بخصومهم وبكل من لا ينتمي للدم الآري الجرمانى تبعاً
لهذه العقيدة) .

وحاولت كثير من الحكومات جهودها لإيقاف سير الداء وقد جاس في
عروق العالم العليل ، وصار شأنها شأن من يكافح نيراناً شبت في كل ركن
من أركان غابة كثيفة بأشجارها الباسقة . فهو لا يعلم مصدر الخطر ومكان
البداية والنهاية في عمله المضنى الخطير ، أو ربان سفينه وقد أكلت أخشابها
الجرذان وحديدتها الصدا وتفتت المياه إلى كل ناحية فيها ، فهو لا يسد ثقباً
تذقت منه المياه حتى يفر ثقب آخر فاه ، ثم لا يلبث أن يتلع اليم السفينة
بربائها وركابها وحمولتها .

وأصذرت الحكومات مختلف التشريعات الاجتماعية تقوم على شدة
تدخل الدول في حياة المجتمع ، وذلك بناء على إلحاح سواد الناس وقد
اختلت ميزانياتهم وقل كسبهم وأثقل كاهلهم بالضرائب والإعباء الأخرى

الترتبة على الاستعداد للحرب القادمة ، وطوحت رؤوس الأموال وبالرغاء وبآمال الناس الأزمات الاقتصادية وتقلبات العملات وكساد الصناعة وسوء نية الخزينة نحو صغار المدخرين وتحفزها للاقتضاض على جمعياتهم التي خوت أو كادت وإهمال الدفاع عن الادخار وقد ظهر في ميدان المال والشركات غيلان دوليون لا هم لهم إلا الفتك بادخار الطبقات الوسطى بل وبالأقل منها. وشرعت هذه التشريعات لتحديد بعض الأسعار وتنظيم البورصات وصديار الغلاء المصطنع وتضييق الخناق على الأموال في خروجها ودخولها ، بل ومنع خروج الذهب بنائاً ومراقبة عمليات تبادل العملات وتحديد أسعار النقد الوطني بالنسبة للنقد الاجنبي ووجوب أن يجرى التبادل في حالات الضرورة التي حددها القانون وتحت إشراف الحكومة .

ولكن كانت الحكومات لا تلبث أن تفرض رقابتها الشديدة وتقف بالمرصاد وتفتح عيونها للتحالفات حتى يقلت منها زمام الأمر وتختفي الاغذية والبضائع من الأسواق ويضطر صاحب الحاجة أن يدفع ثمناً لها أضعاف سعرها الرسمي . وراجت هذه التجارة الغير مشروعة في البلدان الدكتاتورية وفي مختلف دول البلقان قبل قيام الحرب العالمية الثانية. وتدرت كثير من السلع لاسيما في الأولى مثل الزيت ومستخرجات الألبان ومواد الترف المستوردة من الخارج . كما اتبعت أساليب روائية لتهرب رؤوس الأموال إلى الخارج أو لاستبدال العملات بظهير قيمة تقل كثيراً عن الأسعار الرسمية وذلك للحصول على الاسترليني النادر هناك وهو العملة الدولية التي كان يمكن استبدالها أينما هبط المرء أو ظهير قطع أو سبائك الذهب . وكان المخاضون يخاطرون بحرياتهم بل وبحياتهم في هذا السبيل رغبة منهم في ترك بلدان بنيتهم نبذ النواة وأذاقهم ألوان العذاب للعنصرية أو اختلاف الرأي أو مخالفتهم

لديمقراطية وزهدهم في النظم الدكتاتورية والمبالغة في الاقتصاد المدار وما يجره لهذا من الحد من حريات الفرد ونصرفاته كعضر في المجتمع الإنساني . وكان السائح يستبدل الاسترليني بعملات البلدان التي يهبط فيها بأغفر الفئادة، في «بودابست وبوخارست وأثينا، وغيرها وعلى يد أقرب المقربين من البوليس رغم تشدد القانون من الناحية النظرية في عقوبة المخالف وفي الزج بمن يتجر في السوق السوداء في غياهب السجون، وكان مركز السوق السوداء وبؤره التجارة غير المشروعة للعملة والذهب وسائر السلع المحرمة والمهربة والتادرة في عاصمة رومانيا لا يبعد إلا بضعة أمتار عن بناء الإدارة العامة المركزية لمحافظة المدينة والبوليس والأمن العام .

وكم تشقى الإنسان من خصمه بما يذيقه من ضروب التعذيب وصنوف الآلام، فكانت الأرواح البشرية في نظر هتلر وأعوانه لا تساوى شروى فقير . ولقد سبق أن فشل في سنة ١٩٣٣ مؤسس النازية في حركة ميونيخ يوم أن كان في طلبيتها نصيره «لودندورف»، أحد أقطاب الألمان في الحرب العالمية الأولى، وطغت على مؤتمري حانة ميونيخ أمواج عالية من الديمقراطية فجرفت محاولتهم قلب نظام الحكومة الاشتراكية للريخ وآوتهم هذه ألقام لشرم في قلعة هناك، وكانوا فيها أقرب إلى الضيوف منهم إلى المعتقلين أو المساجين . ودون رأسهم إبان هذا الاعتكاف كتابه الأغبر بعنوان «كفاحي»، ولما بسم له الدهر فد «هندمبورج»، وكان رمز الشعب الألماني وموضع احترامه وصلة الماضي العزيز له يده لمصالحته بعد بضع سنوات عمد إلى إعدام مخالفيه في السياسة والرأى وخصوصاً من أنصاره في دورهم ومخادع نومهم في جوف الليل وعلى مرأى من زوجاتهم وأبنائهم وأقاربهم؛ ولما أتعبه إعمال السيف في الرقاب واختراق الرصاص للصدور أخذ يشرد

بقايا الشيوعيين والديموقراطيين وكل من لا ينزل من علياء تفكيره إلى حضيض النازية ويزج بهم في معتقلات هي أشبه بزرائب الهانم أو بجفر القبور لآبواء الجيف .

ولوح الطليان بأيديهم يهددون وقد اغتر بقوتهم كثيرون ، ولكنها لم تك إلا كخيوط العنكبوت ما لبثت أن تمزقت ونقضتها المارك الأولى للحرب العالمية الثانية . وتوعدوا شعب وادى النيل بقبضات هذه الأيدي البدينة جسما والواهة قدرة وكفاية وروحاً في مرورهم عبر قتال السويس إلى الحبشة ليفتكوا بشعب أعزل من السلاح . ولكن إذا كان شر البلية ما يضحك فإن سكان الوادى العتيبة الذى عرف كنه الإنسانية منذ منا ورمسيس وبطليموس وابن العاص وصلاح الدين قابل جميعه الذاهبين إلى الحبشة الذين سيسجلون على أنفسهم سخط التاريخ واحتقار العالم المتحدين بانتسامة باردة أشبه بالرثاء . وقد انتهى الحال ببعض هؤلاء المتحمسين بعد أن أتقنوا تمثيل إشارات التهديد وانفخ الآوداج بالقفز من السفن العابرة القنال المحملة بالجند والعتاد والحرب فى جوف الصحراء ما وراء الاسماعيلية والبحيرات المرة بالسويس مما اضطر البوليس المصرى إلى البحث عنهم وإعادةهم إلى ذويهم .

وتحركت ضغائن فرنسا ضد الإنكليز ، وأخذ ينبش لا قال القديم إرضاء لصديقه الدوتشى وإحراجاً لدولة عبر المانش التى لا تهتم بأصدقائها وجيرانها ولا تفرق بين المخلص والمالئ ، ولا تنشد المودة ألا حينما تشتد بها الأزمات ، فطالما وقفت فى صف ألمانيا العدو المشترك ضد حليفة الأمس ، فساعدتها على جلاء الجيوش المحتلة عن الرين وتسليح شياطنه الغرب وإنعاشها مالياً وهيات للنازية الحياة والقوة . فصانعت حكومة

الجمهورية الفاشيستية في استباحه دماء الأحياء وذلك تشفيا من خلان
يخلون بالوعود . وقد تمسكت إنجلترا باستقلال الحبشة وعملت على تدخل
جامعة الأمم لصيانة استقلالها ومصالح الامبراطورية دون نتيجة إيجابية
يعتد بها .

وهرب مئات الآلاف من أبناء الجمهورية الأسبانية المهزومة وقد غلبوا
على أمرهم ومنزقت أسلحة فرانكو كيانه هذا البناء الاشتراكي الغض شر
مزق وعبروا البرانس وآوئهم الجمهورية الفرنسية على مضض . وكان من
يسقط منهم فريسة في يد أحد أعوان فرانكو لا يتردد في قتله شر قتله ،
فلا يرحم طفولة مبكرة أو شيخوخة ضعيفة واهنة ، وكان البرانس هي
حجاب الحياة وسياج الضمان . وزجت بهم الجمهورية الفرنسية في
معسكرات مؤقته على الحدود أشد ظلمة ووحشة من سجون الدكتاتور
الكاثوليكي الفيلظ القلب .

، وانتشرت في أنحاء أوروبا الدبلوماسية القائمة على التجسس والمغالطة
والوقية والدمس ، وكان العالم قد عاد إلى عصر الملكيات المطلقة وآل
بورجيا ومبعوثيها من العيون والأرصاد وقواعد الما كيا فيلية .

وعملت روسيا الحمراء بواسطة عيوانها وممثليها السياسيين في الخارج
على القضاء على معارضتها في باريس وغيرها من عواصم بلدان الغرب
وأهملت مدن الفكر . مثال ذلك اخفاء الجنرال كوتيفوف ، أحد زعماء
البيض في باريس عام ١٩٣٠ ، وقتل الرقيق تروتسكي أحد أقطاب
البلوشفيك ومؤسس النظام السوفيتي مع لينين ، الذي ترك بلاده لخلاف
في الرأي مع ستالين القابض على زمام الامر في اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفيتية ، ثم بعد طول المطاف ألقى عصا زحاله في المكسيك حيث قتل في ٢١ أغسطس عام ١٩٤٠ .

كما أطلق كل من معسكرى الدكتاتورية والديموقراطية عيونهم وأرصادهم وكأنهم كلاب الصيد يشتمون الأخبار ويبحثون عن الفئس . وأخذ كل يعمل بأرشاد قلم المخابرات للإيقاع بخصمه والحصول على خططه السرية وبرامج تسلحه وتصميمات أسلحته وبوارجه وغواصاته وطائرته .

وإن عالما كهذا مشعباً بالاثنية والجشع وحب الإيقاع بالغير والانتفاض على القريسة بمجرد تلسم ضعفها وقلة حيلتها وقد طلعت فيه الروح الانتقامية على ما عداها وانعدمت الروح الانسانية بمروءتها وعطفها على الجماعة وسعها في نشر الوثام والسلام بين الافراد والشعوب يسعى حتماً إلى حثفه بظلفه ، وقد كان فسرعان ما وقعت الواقعة واشتعلت نيران الحرب الاستعمارية الثانية لا تبقى ولا تذر .

وقد يقادر إلى الذهن من تراشق معسكرى الدكتاتورية والديموقراطية — قبل الحرب العالمية الثانية وحتى نهايتها — بالثهم وإدلاء كل بالحجج التي تنبئ عن أفضليته على الآخر أن هذا الصراع الذى بدأ صراع كلام وخطب ، ثم تطور إلى تنافر سياسى وتدابير اقتصادية فالى حرب ضروس شكلت الانسانية ونجنت العالم بمجراح عميقة سيظل طويلا يقامى آلامها ولم تلثم بعد هو صراع مذاهب ومبادئ فحسب ، غير أن خفايا هذا الصراع غير ظواهره .

حقيقة هناك تياران متضادان تصادما فى كل مناسبة فى المؤتمرات السياسية والاقتصادية كما ظهر ذلك : فى خروج الدول الدكتاتورية من

جامعة الأمم الواحدة تلو الأخرى وقد حاولت كبريات الدول الديمقراطية والدكتاتورية أن تفرض نوعا من السلام يلائم أطباعها، وفي فشل المؤتمر الاقتصادي العالمي وقد تعذر تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطماع الاقتصادية لا سيما أطماع الجبهة الدكتاتورية التي كانت تعد العدة لسياسة الاستكفاء والتسلح، وفي بث الدعوة والنفوذ السياسي في الخارج كما حدث في اصطدامها في إسبانيا وقد أبدت فرنسا وإنجلترا وروسيا إسبانيا الجمهورية بينما عملت دولتنا المحور على إنشاء دكتاتورية فرانكو هناك وذلك بواسطة جنودهما المدربين وعتادهما، ولولا المساعدة المسلحة الفعالة التي قدمتها الفاشية والنازية للدكتاتورية الإسبانية لما أمكن القضاء على الحكومة الجمهورية هناك. ولكن هذا الاصطدام واختلاف أساليب الجبهتين في الحكم وتضاد المثل العليا، لا تدل هذه الظواهر على أن صراع الدول وأزمة الحكم مصدرهما تطاحن المذاهب فقط، فإلى جانب تطاحن المذاهب يقاسى العالم ضعف الضمير والخلق الدوليين تبعا لضعف الخلق السياسي للأفراد والجماعات وجشع الحكومات وتشبعها بالروح الاستعمارية، والرأى العام العالمي لا يزال في دور تكوينه الأول في حاجة إلى الكثير من العناية حتى ينمو ويتعرعر ويقف بالمرصاد للحروب لينمها في الوقت المناسب، وتجربته فيما يختص بأزمة قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر تبشر بالتفاؤل .

ولنا إذا أمعنا النظر في التصرفات الظاهرة لمعسكرى الدكتاتورية والديموقراطية رأيناها تكاد تكون واحدة في التسع بالجماعات وخطب ودعا . نرى ترمي إلى إنصاف الطبقات العاملة الأجيعة لشحن نشاطها وحشها على العمل بصفتها عماد الأمة وقواها المنتجة وكذا طبقة متوسطي الحال

(البورجوازية) وهي تغذى باستمرار الادخار وتكتسب بالوفير من المال في أسهم الصناعات وسندات الدين العام، وكل من المعسكرين يتسابق أيضاً في إرضاء العمال سواء بأنصافهم لإنصافاً واسع المدى على حساب الرأسمالية أو بأشراكهم في التعبير عن آرائهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في البلدان الديمقراطية كلها حزب أمر واستعصى حله بفضل نفوذ النقابات والأحزاب الاشتراكية ويمثل العمال في البرلمان، وفي البلدان الدكتاتوية بفضل نشاط الزعماء في المبادرة بمكافحة البطالة وتحديد الأجور الدنيا للعمال وإنشاء معسكرات السرور والمرح والراحة وتسهيل قيامهم برحلات صيفيه مجانية والاتجاه إلى استفتاء الشعب في معضلات الأمور، ولا يخفى أن غالبية مكونة من الطبقات الاجيرة العاملة. غير أن إرضاء هؤلاء وتدريبهم هو لأعدادهم للصراع وتقديمهم قربانا على مذبح الاطماع السياسية. وشأن الحكومات في هذا الصدد شأن الجزار يطعم الخراف ويسمنها ليبيعها في الأسواق ويثرى من لحما وشحمها. وتزيد الدول الصناعية الكبرى أن تجمع المزيد من المال وتحصل على المزيد من الأراضي والامتيازات الاقتصادية والمناطق الغنية بمعادنها من وراء الحرب العامة البشعة وقوامها ووقودها الطبقات العاملة المنتجة .

وصف عالم اليوم

إن أزمات أوروبا المعاصرة لم تعد تنشب أظفارها في أوروبا وحدها بل أضحت أزمة عامة تضرب أطنابها في شتى أنحاء العالم وقد وضع من شرحنا للأزمة السياسية أنها جرت الوبال على العالم بزع أمم الأرض على اختلافها في حريين عالميتين ضروسين واكتوائها بنيرانها ، وكذلك فقد لفحت الأزمة الاقتصادية بلديها شتى بتاييع الانتاج والرعا في العالم وأصابته التجارة الخارجية بالشلل والأسعار بالكساد وزعزعت الثقة في الأسواق ونشرت البطالة ، والأزمة الاجتماعية وأزمة الضمير هما النتيجة الحتمية لطغيان المادة وتسلب روح الشر وانطلاق الأطماع من عقالمها وتطبيق سياسة ان الغاية تبرر الوسيلة في علاقات الحكومات ومعاملات الأفراد دون اعتبار للخلق السياسى والمبادئ الانسانية ، وقفتا سبوما في شتى البلدان وأصبحت المحافل الدولية تشك في كل اتصال دبلوماسى وكل تصريح لسياسى مسئول، ولم تعد التعهدات والاتفاقات والعقود والالتزامات موضع احترام بل ينظر إليها كأنها قصاصات من الورق ، وكل فريق يخشى غدر الآخر ونكته بالعهود والمواثيق ويتوجس من المستقبل المخوف بالمخاوف والفكوك .

ولا غرو أن تسرى الأزمات في مختلف أنحاء العالم بسرمان النار في المشيم ، وأن يترتب على به انحلال أوروبا اضطراب يتعدى أثره يدت الداء ، لقد كان سلطان أوروبا السياسى والاقتصادى حتى الحرب العالمية الأولى يمثل في خمس دول من الدول الثماني العظمى ، تمتد جنورها في الأرض الأوروبية وهي انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا

ويضاف إليها روسيا في تجمع بين أوروبا وآسيا ، ولقد ربطت مصرها بأوروبا وأقامت عمرانها ونهضتها الصناعية هناك منذ أكثر من قرنين ، ولم يك خارج القارة إلا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وكانت الأولى مدينة لأوروبا وكانت الثانية في أولى خطوات ارتفاعها سلم الامبراطورية ، وكان نألق نجم أوروبا يصحب اتساع أفق المدنية الغربية ، ويعاون على هذا الاتساع سمة سلطان دولها العظمى وولوجها مختلف الديار مع معدنها ومدنيتها واقتصادياتها وإعجاب أمم الأرض على اختلافها بمدنيتها وتهاقها للأخذ بأسبابها ، ولم تتجح مدنيت قبها في أن تعم العالم ، وعاشت قديماً جهات المدن اليونانية والرومانية والمقابلة لها في الشرق الأقصى وهي مدينة الصين وكذا حضارة العرب والاسلام دون اندماج وكل منها تطل على الأخرى من خلال نافذة بلورية سميكة وكأنها تطل على أرض المجانب المستطرفة ، وظل تفوق أوروبا يبرز حتى في المنازعات المسلحة التي نشأت نتيجة التنافس السياسي الدولي ، فقد كان مصر الحرب يتقرر في نفس القارة في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وهذا موضع نظر في صراع المستقبل اذاء قيام كتل ضخمة لدول جديدة فتية خارجها وخروج الولايات المتحدة وقد تفوقت على دول القارة من عزلتها وعزم الاتحاد السوفيتي على مواصلة دفاعه عن سياسته الخارجية التي تتمشى مع نصرة الطبقات العاملة ومع مارأبناءه أيضاً في صراع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الحرب العالمية الثانية .

ولا غرو في أن تنوخ الأزمات بكلكها على العالم : فهي ليست أزمة المدنية الغربية فحسب بل هي أزمة مدنية اليوم ، فلم تعد هناك مدنية غربية مقصورة على الغرب بل هي أساليب الحياة والمعاملات والانتاج

والتوزيع والاستهلاك والتفكير والجد والعمل فيها العالم ولا تختلف في مجموعها في بلد عن الآخر ، فطبعي أن تنتشر أزمة هذه الحياة وتسرى من قارة إلى أخرى وتعم العالم ، وصورتها الواضحة الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٣٠ التي هبت عاصفتها من وول ستريت بنيويورك والسيتي بلندن واكتسحت الشرق الأقصى وعرجت على القارة الأوروبية وغيرها .

وقد جاءت أوروبا بمدنية اسامها تسخير قوى الطبيعة عن طريق الآلات للترفيه عن الأرزاد والجماعات وزيادة وحدات الانتاج زيادة لم يسبق لها مثيل وتوفير الحاجات والرغبة فيها ليست لها حدود وتقريب المسافات عن طريق السرعة وتعدد وسائل النقل لامكان تبادل هذه الحاجات بانتظام ، مع السعي لاجابة رغبات شتى الطبقات ومختلف الأذواق وجمع المال واستمرار تكميره عن طريق انماء مطالب الفرد وحاجاته ، ومدنية هذا طابعها يتعذر أن تنموا لتحقيق مثلها في مضاعفة الانتاج إلا عن طريق اتصال مختلف القارات والبلدان بعضها ببعض لتستمر دورتها السنوية وتسير في شرايينها التجارية وتواصل نشاطها وينبض قلبها في صميم الدار وعواصم الغرب الكبرى بالحياة ، وهكذا صارت هذه المدنية طابع عالم اليوم .

ويرامى هذا فيما يأتي :-

١ - أن شتى مدن العالم تجمعها بعضها ببعض صفات متشابهة من أدنى الأرض إلى أقصاها ومن موسكو ولندن وباريس وبرلين إلى نيويورك وريودي جنيرو وشنغهاي وبكين وكلكتا وطوكيو وبغداد ودمشق والقاهرة ، وإذا توغلنا في قلب الصين وافريقيا كان الوضع هو

نفس الوضع حيث تتخذ المدن على قدر عاقبتها طابع المدينة الحديثة بأنوارها الكهربائية ومياهها المتدفقة من الأنابيب وأفاريزها ووسائلها الصحية ومبانيها ، التي أن اختلفت في الطراز الظاهر فهي تضم نفس أساليب الراحة ، ومصانعها ذات المداخل الشائعة وطرق النقل بالترام والسيارة والقاطرة والطائرة ومطاراتها وشوارعها المعبدة وأفاريزها الآنيقة وحدائقها العامة وميادينها المنسقة بالتماثيل والنافورات ، وهي أن اختلفت حسب طبيعة البلاد وروح الشعب فهي تتفق في توفير أسباب الرفاهة للناس بلا فارق بين لغة وأخرى وجنسية وأخرى في الحياة الحديثة .

٢ - أن وسائل المواصلات وطرق نقل الأخبار واحدة يعرفها أهل آسيا وأوروبا وأمريكا وأفريقيا بل والجزر المنعزلة في المحيطات ، وهي تكفل حاجتهم وراحتهم وسرعة انتقالهم في الأرض والسماء والماء وكذلك الاتصال عن طريق الأثير وغيره لقضاء مصالحهم في دقائق معدودات ، مما يجعل الانسان لا يشعر بغربة في معاملاته ولا يتهيب أي اتصال في أي وقت ، وبما يجعله يلم بحوادث مختلف البلدان أولا بأول ، وهكذا صار العالم وحدة في تبادل المنافع ونقل الأخبار .

٣ - أن الأزياء تسير في مجموعها نحو الملابس الغربي ، فلم تعد الملابس القومية تفصل ملايين الناس بعضهم عن بعض ، ولم يعد سكان عواصم الصين والهند واليابان وأوروبا ينظر كل منهم إلى لبس الآخر نظرة استغراب ، ففي إحياء الأعمال والمال ودور الحكومات والمصالح الرسمية تشابه أزياء المترددين عليها ، ويندر أن يرى المرء في شوارع اليابان وغيرها العمال وأرباب الأعمال والطلبة والنساء بنوع غاص في غدولتهم وروحانهم

في ملابسهم الوطنية المزركشة الفضفاضة تارة والضيقة تارة أخرى ، ولم نعد نرى الفتاة الصينية التي كان يحكم عليها لداعى الاتاة والتقاليد ان تجلس قدمها في حذاءين من الصينى منذ نعومة أظفارها فتشوه قدمها وتسير يبطه كالمرجاء طوال حياتها ، والجميع يلبسون على قدر الطاقة ما اتفق عليه العالم من اللباس الغربى الذى صار عاماً وميزاً بالسرائويل الغربية والقمبعات .

٤ - ان رجال الجيش والبحرية والطيران في مختلف البلدان يرتدون اللباس الغربى مع فروق بسيطة تميز جنسياتهم ، ولم نعد نرى الجندى العثمانى بطربوشه الأحمر القانى وسراويله الفضفاضة ، والجندى اليابانى بعباءته الواسعة وسيفه الضخم الذى يمثل بطولة السامورى ، فاللباس هوزى الغرب وعذته هى الأسلحة التي ابتدعتها عقول الغرب ، ثم نقلت أسرار الصناعة إلى مختلف أنحاء العالم وصار جلها في متناول الجميع باستثناء المختبرات الحديثة بنت اليوم التي تعتبر في بادىء الأمر من الأسرار الحربية ، ثم لا تلبث ان تنتشر كسر تحطيم الذرة الذى انتقل في بضع سنوات من الاحتكار الأمريكى إلى سائر البلدان المتقدمة .

٥ - ان وسائل المعاملات الاقتصادية والائتمان وتصريف أعمال البنوك وتبادل التجارة والتأمين على الأشياء والأشخاص والعمليات واحدة في مختلف أنحاء العالم ، بل نرى فروع بنوك من الشرق فى الغرب وكذا العكس ، وهى تسير وفق أساليب رسمتها المدينة الغربية منذ إنشاء المصارف فى القرن السادس عشر ورواجها على يد اللومباردين فى ايطاليا ، وهذه المعاملات تقرب بين بيوت المال والأعمال من جنسيات مختلفة وتوثق الصلات بين الشركات والتجار وتنشئ شبكة من العملاء تضمهم مصلحة

واحدة نجعل من الأرض متجراً كبيراً مهماً وإن فرقت بين بلدانها الأعلام المختلفة الألوان، والاحقاد السياسية في كثير من الأحيان .

٦ - إن طرق الدراسات وتحصيل العلوم والمعارف وبحوث المعامل وجهود المفكرين والعلماء وذوى رأى وكتاباتهم تنسج على منوال من صناعة الغرب، والأساليب الغربية القائمة على الفلسفة الكارثية للفيلسوف دى كارت *Descartes* أو على التفكير الاجتماعى لا وجوست كونت *Auguste Comte* أو على اتجاهات برجسون *Bergson* أو المنطق المادى التاريخى لكارل ماركس *Marx* هى الغالبة فيها فيما يختص بأصول الأشياء وموارد المعرفة وخطط الدراسات وطرق التفكير وأسباب التطور، وتكاد تستخدم فى مختلف البلدان لغات الغرب فى الدرس والتحصيل والتجديد العلمى، وزى مثلاً أن جامعات اليابان تبشر مهمتها التعليمية باللغة الانكليزية، وترجم أهم الكتب العلمية والأدبية والقصص والبحوث الغربية التى تتناول أهم فروع الفنون والاجتماع والعلوم إلى مختلف اللغات، ويقبل عليها المتخصصون والطلبة دون مشقة وقد أدركوا وسائل تفهمها، وهم على استعداد لمضم ما فيها من دقائق، وهى مورد يرشف منه الجميع بلا تمييز بين بلد وآخر، كما أنهم سرمان ما يقبلون بشغف على مختلف القطع المسرحية والروايات السينمائية التى تعرض بلا فارق أو تمييز بسبب مصدرها، ومناظرها وحوارها وعظمتها ليست مما لا يمكن إدراكه .

٧ - إن وسائل الانتاج والصناعات الحديثة وهى مستمدة من علوم الغرب تكاد تكون واحدة فى مختلف البلدان، وهذا مما يقارب بين عقليات أرباب الأعمال ومهندسى الصناعات ومنظمى الانتاج والعامل من مختلف البلدان، وما يجعل شتى نواحي النشاط الصناعى فى متناول الشرق،

ولم تعد أساليب الصناعة مستعصية على العقول والأذواق تبعاً للبلد والعامل والمستهلك ، فالصناعة هي شعار المدينة الحديثة ، وهي التي تجعل من رأس المال وحدة مهما اختلف مصدره ومن العمال كتلة البروليتاريا التي تكافح في أية جبهة في عالمنا الحالي .

٨ — ان نظم الحكم وإدارة دفة السياسة وتسيير دولاب الحكومة، هذه القواعد مستمدة من الغرب ، يصدرها إلى البلدان الأخرى وهي تطبعها بطابعها ، فهناك أساليب حديثة تحكم بمقتضاها البلاد، وتحدد القوانين التي تصدر في ظلها علاقات الأفراد وصلاتهم بالحاكم مع مراعاة الطابع القومي للبلاد ، وهو يوجه هذه النظم وفق المصلحة القومية ، ومهما اختلفت طبائع الشعوب ووجوه الدول تبعاً للعوامل الإقليمية والتاريخية والاجتماعية فهناك حلقة اتصال وتغامم بينها ، أساسها أساليب الغرب السياسية والتنفيذية والتشريعية والقانونية والقضائية فهي تأخذها من حيث المبدأ ، وهذه الأساليب تقارب بين عقليات الشعوب وحكامها .

٩ — أن الدبلوماسية وصلات البلدان بعضها ببعض عن طريق البعثات الدبلوماسية والوفود السياسية تتشابه في صفاتها رغم إختلاف البلدان التي تتبادل هذه البعثات والوفود .

ولقد كانت البعثات السياسية حتى القرن الثامن عشر مؤقتة وبأسم الأمير ولصلحته ولاغراض التجسس على بلاط الأمير المنافس ، وكثيراً ما كانت توفد البعثة لتحقيق زيجة أو للطلالبة بامارة أو أراض جديدة ، وكانت تتعرض لأشد أنواع الرقابة مع الحجر على تنقلاتها ، وكان إيفاد السلطان العثماني محمد الرابع سفيراً إلى بلاط لويس الرابع عشر ملك فرنسا

عام ١٦٦٩ حدثاً سياسياً خطيراً ، ولقد كانت الدولة العثمانية تمثل دور الخليفة لفرنسا ضد الامارات الألمانية ، وأعتبرت البيوت الأوروبية المالكة هذا العمل ثورة على الاخلاق والعرف الدولي لذلك الوقت ، فلك فرنسا يحمل تاجاً مسيحياً وفرنسا ابنة الكنيسة البكر ، ولم يحظ السفير المسلم لدى الخليف الكاثوليكي بالمراسم التي تليق بالسلطان والخليفة ، ولكنه استطاع أن يتجسس لحساب سيده ، وأدرك خلال تجسسه أن ملك فرنسا وسليل البريون البار بالكنيسة لن يقف إلى جانب الخاقان في الصراع أو السياسة ، وأثق وقته في نشر مشروب القهوة بين رجال البلاط وتبيلات المملكة وتدريبهم على تعاملها كشراب مستطرف منه للأعصاب ومثير للنفوس .

وتبادل ملكا فرنسا وسيام البعثات السياسية في القرن السابع عشر ، وأوفد لويس الرابع عشر ويسمى الملك المنير كالشمس مبعوثة السيامي إلى ملك سيام التبشير وأوفد ملك سيام مبعوثة ليلم بما عليه الغرب من مدنية غريبة على الشرق الاسيوى ، وكان هذا حدثاً مستطرفا في عالم الدبلوماسية في ذلك الوقت ، وتبادل العاهلان في حفلات اشتهرت يذخها البائع عبارات الود في خطب القيت بطلاقة بمناسبة تقديم خطابي الاعتماد ، وأطلقت نافورات المياه والالعاب النارية في فرسايل تكرماً لبعثة ملك سيام ، كما أقيمت حفلات مصارعة النور والبقية بمناسبة استقبال بعثة ملك فرنسا التي هدفت من التبشير إلى إنشاء نفوذ فرنسي مع احتلال عسكري في المملكة .

ونرى اليوم إن للبعثات السياسية صفة الإقامة الدائمة ، وهي لا حضر

ها وتمثل المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية ، وتتبع في اعتمادها أبسط وأخضر الطرق ، وليس بمستغرب أن تمثل بعثة قادمة من دولة في الشرق الأقصى بلادها في دول تبعد عنها بألاف الاميال ، وذلك رغبة في تبادل المنافع وتوثيق الصلات السياسية والثقافية .

١٠ - ان المرأة وهي عنوان طبيعة الشعب ومدى تماسكه بالتقاليد لم يعد يفصلها عن المجتمع الحجاب والجمود والعزلة ، وأخذت تحتقن تدريجياً المرأة المتعطلة الحبيسة في الازار البعيدة عن "حنوء والهواء وعيون الناس ، ولم نعد نرى البتة النساء اللاتي وصفهن كتاب الغرب في قصصهم عن المجتمع الشرقي بعنوان « النساء الكسيرات القلب » *Les Desenchantées* في الاستانة لبيرونوتي *Pierre Lott* أو « الفراشة » وهي عن قلب المرأة اليابانية لكلودفاريير *Claude Farrere* أو شتي قصص بنوا *Benoit* وهاجارد *Haggard* في وصف الشرق مع ما قيل في بعد وصفهم على الحقيقة أو مبالغتهم في الوصف حتى قيل التطور .

وزى النساء في الهند والباكستان ومصر والصين واليابان وسوريا ولبنان وغيرها من بلدان الشرق الأقصى والأدنى يباشرن شتى الاعمال اسوة بالرجال لمعاونتهم ، وينخرطن في الجندية وأعمال الشرطة وفي الدواوين والمصالح وسائر المؤسسات ، وهن يشارون في تحصيل العلم في الجامعات ويسعين في الأرض بحثاً عن العمل والرزق ويعترفن أعمالاً كانت مقصورة على الرجال كالطب والمحاماة والهندسة والزراعة ويدرن المؤسسات الاقتصادية والشركات والبنوك ويعملن في المصانع والحقول ، ويكافحن في سبيل كسب حقوقهن السياسية والانتخاب والتمثيل في البرلمان وقد يصبحن ثائرات عن الأمة أو وزيرات وسفيرات لبلادهن في الخارج ،

وهكذا أخذن بما أخذه الغرب منذ نصف قرن وتحورن من قيود الجمود أسوة باخواتهن الغربيات ، وطالبن بالمساواة التامة مع الرجال في الاجور والمسئوليات والاعباء .

وهذه اليابانية مثلاً خلعت الكيمونو وتشبهت بأختها في باريس ونيويورك حتى في تصفيف شعرها ، وهي تمارس الرياضة والسدو والسباحة ، وينتقل صوتها الرقيق في حزم ونبرات واضحة من مدرجات الجامعة إلى صالات العرض وخشبة المسرح وصالونات المجتمع ، وبلغ عدد النساء سنة ١٩٤٦ في اليابان ٣٩ في مجلس النواب و١١ في مجلس الشيوخ وبلغ عدد النساء هناك في إدارات البوليس ٩٨٥ كما أن عدد الفتيات اللاتي يعملن في الصناعات وصل إلى نحو ١٦ مليون يشغلن ٤١٪ من الأعمال في اليابان . واليابان هذه كانت الى عهد قريب معقل المحافظة على التقاليد والتغني بما تركه الاجداد والاعجاب بخلق عهد الاقطاع الذي كان يجعل من المرأة دمية عمية كل مها أن ترضى الرجل ، وقد تحكم على نفسها بالانتحار لتفسيح له الطريق كي يتخذ زوجة جديدة تروقه إذا صادفت منه عزوفاً عنها وإعراضاً منه نحوها .

١١ — أن الحياة الاقتصادية وتطورها تتشبا مع الثورة الصناعية واستخدام الآلات في نطاق واسع تسير جنباً إلى جنب مع حريات الانسان وحقوقه وتعميم هذه الحقوق في مختلف أنحاء العالم ، وتفسير ذلك أن الثورة الصناعية ضاعفت وحدات الانتاج ونشرت الصناعات وجعلت شتى المنتجات التي كانت في عداد الترف في متناول الجميع ، تبعاً لنقص نفقات انتاجها مع صعود أرباحها بنسبة أعلا من نسبة زيادة رأس المال

، كلما زادت الوحدات المصنوعة وتضاعف رأس المال الصناعي ، وكان من الطبيعي أن تعيش هذه الصناعات وتنمو في جو من الحرية الاقتصادية والسياسية واتساع نطاق التبادل ، وهذا الوضع السياسي هو ما اشتهر به القرن الماضي ، ثم عدلت الدول الصناعية الكبرى عن الحرية الاقتصادية حرصاً على اسواقها القومية حتى لا تفزوها منتجات الدول الصناعية الحديثة كالمانيا واليابان ، وما لبثت حتى الصناعات القومية أن تعدت هذه الدول الى شتى البلدان التي تعمل على انشاء الصناعات في ديارها . ونشأت مشكلات البطالة نتيجة اضطراب الحياة الاقتصادية ، كما تعمقت مشكلات العمل ، واصطلحت حشود البروليتاريا بآرباب العمل ، وعمت هذه المشكلة شتى البلدان ونشأت الأحزاب الشيوعية في الغرب والشرق ، ثم قدح الغرب زناد الفكر وضاعف الجهد ليخفف عن الفرد عناء العمل بزيادة اعتماده على الآلات ، وتوصل الى اختراع الآلات التلقائية الذاتية *Automatic* التي تنقل الصناعات من مجرد زيادة وحدات الانتاج الى تحقيق صناعات الترفه لصالح الطبقات العاملة ، غير أن هذه الطبقات وكانت قد حشدت بالملايين في الصناعات أصبحت بلا عمل مؤقتاً باستخدام الآلات التي تعتمد على نفر ضئيل من العمال ، إذ أن هذه الآلات تباشر بدون معونة الفرد أدق عمليات الصناعة ابتداء من اعداد المادة الأولية واحصاء الوارد منها وخطط مختلف الخامات ومحبها وتركيب شتى معدات الآلة والسيارة والقاطرة حتى تسليها من المصنع للاستهلاك ، وقد يعاون هذه الآت أيضا العقل الالكتروني *Electronic brain* ، وهو انسان ميكانيكي ضخم يشرف آلياً على تنظيم العمل والصناعة ويباشر شتى أعمال الادارة بحساب دقيق لا يخطئ. ولا يعوزه الا الباعث والموجه ، وبدأت تنتشر هذه المصانع مع

العقل الالكتروني في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية
وانجلترا وفرنسا والمانيا والاتحاد السوفيتي في صناعات السيارات وشتى
الصناعات الثقيلة وادارات الشركات الكبرى التي تتطلب عمليات حساية
واحصائية معقدة . وهي تعتمد اليوم على بضع مئات من المتخصصين
للإشراف عليها وتوجيه آلاتها ، وتذهب الى حد دفع اجور العمال وترجمة
المراسلات وشتى التقارير الفنية بدلا من حشد جيوش العمال كما كانت الحال
قبل ذلك ، وهي في طريقها الى التعميم في شتى أنحاء العالم بعد نجاح التجربة .
ويترتب على ذلك في رأى بعض الكتاب فقدان البروليتاريا بعد فترة
وجيزة أهميتها السابقة واتجاه حشودها الى الزراعة مع تفرقها وانتهاء خطر
بروليتاريا العمال ، وتهديدها للرأسمالية وصراعها السياسي وما قد يجره من
توتر الجو الدولي والتهديد بحرب تشعلها البروليتاريا بالذات . كما ذهب بعض
الكتاب الى القول بان عصرنا الحاضر هو عصر السكرتارية ، وقد انتهى
عصر البروليتاريا ، وهو عصر التوجيه والتنظيم ونسيق الانتاج
والصناعات وتوزيع وحدات العمل وثمراته ويدير المديرون والنظمون
Directeurs-Organisateurs الخطط ، وهم سادة الموقف اقتصاديا
وسياسيا (٥) ، وهكذا يصبح للمنظمين أهمية قصوى بل هم العقل المدبر
للدولة ، والعالم اليوم يعيش في دكتاتورية المديرين لاني دكتاتورية البروليتاريا
التي انتهى سلطانها .

ودكتاتورية المديرين هذه دكتاتورية عليية فنية تعمل على استثمار كل كفاية
وجهد وتوزيع الاعمال والانتاج توزيعا دقيقا وتنظيم الاستهلاك تنظيمًا

(٥) انظر « عصر التنظيم » لبرنيان ، من صفحة ٧٨ الى ٨٣

وانظر « تطور النظم السياسية » لدوكور صفحة ٣٤٣ .

عادلاً ، وهى تبنى صروح الدولة بالاساليب العلمية الدقيقة بدراسات وافية وفق ابحاث المعامل والتجارب العلمية المتقدمة ، وهكذا تصبح الدولة بمديرها كأنها معمل من معامل الابحاث لا يترك مثقال ذرة بلا انتفاع به لصالح المواطنين . ويتمثل فى هؤلاء المديرين المنظمين سلطان الدولة وهوذها ، وينبعت من تصرفاتهم قوتها ، وهم الاوصياء على المواطنين يوجهونهم وفق الخطط التى يرسمونها ويتلقفونهم من ساعة ولادتهم حتى نهايتهم ويشقون لهم طريق سيرهم المستقيم فى الحياة دون ان يستطيع هؤلاء المواطنون مناهضتهم ، وكأن العالم قد تحول إلى مدينة ضخمة على نسق سبارطه *Sparta* القديمة . وهذا الوضع ينشئ جواً من التنافس بين المديرين من مختلف البلدان فى سبيل احتكار نفوذهم وسلطان بلادهم . وينصح المفكر الأمريكى برنهام *Burnham* ، وهو أحد الذين كتبوا فى هذا الشأن الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد اشتهرت ببلاده بمديرها وتنظيمها ، بالمبادرة بفرض سيطرتها على العالم نتيجة احتكارها للقبلة الذرية وكان ذلك فى سنة ١٩٤٨ ، ويؤمن انها لم تصل الى مرتبتها العالية فى البحث العلمى وصناعة ولم تسبق غيرها فى مضمار الذرة وصناعة قنابلها إلا بفضل نظام المديرين وإيمانها به (٥) .

ونرى فى الآلة التلقائية والعقل الاكترونى ونظام السكرتارية والتسكنوكراسية *Technocratie* أى الاعتماد على المديرين التقنيين فى شتى الميادين بما فى ذلك للبلدان السياسى ان نظام المديرين قد ينتشر تدريجياً فى عالمنا الحالى الواسع بمساحاته والضيق بسرعة مواصلاته وحياته الميكانيكية المحسوبة خطواتها بدقة مقدماً . غير ان فى هذا النظام ، وهو عرضة فى أية

(٥) انظر « فى سبيل السيطرة العالمية » لبرنهام ، من طبعة ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ .

لحظة تبعاً للرغبة في احتكار آلة أو اختراع ونظراً لشدة تنافس المديرين ، ويتضح ذلك في السياسة "قومية التعصية لكل بلد مع تعقد حياتنا الحالية بأزماتها المزمّة ، ما يهدد شخصية الفرد وحرياته وذكائه ويحوّله إلى صخرة صماء أو آلة لا قلب لها ولا فؤاد أو وجدان ، وما يهدد السلام العالمي بإطلاق العقل الإلكتروني ضد العقل الإلكتروني المتنافس له عن طريق الصواريخ وسائر الأسلحة المملّكة الموجهة ، وذلك ما لم تستخدم هذه الوسائل الحديثة برفق وازان وتوجه لخدمة البشرية والتخفيف من وعاء الحياة .

ويقول الكاتب المفكر الروماني بمناسبة مبالغة الانسان العصري في الاعتماد على الآلة وقيام حياة سياسية على أساس التدخل والتوجيه نتيجة الآلات المعقدة في قصته بعنوان الساعة الخامسة والعشرون ، وفيها ينمى على مدينتنا تبعاً لشدة وآفة الحروب غلاظة قلبها وقسوتها ، إن الأفراد يمكنهم أن يستأنسوا الوحوش الضارية . ولكن منذ مدة ظهر على وجه الأرض نوع جديد من الكائنات الحية اسمه (المواطنون) وهم لا يعيشون في الغابات أو الاحراش بل في المكاتب ، غير أنهم أشد قساوة من الوحوش الضارية . إنهم ولدوا من زواج الرجال بالآلات الحديثة ، هم نوع من الكائنات الحية غريب ، إنهم أشد الاجناس بطشاً اليوم على ظهر البسيطة ، وجوههم تشبه وجوه الاناس كثيراً ما تغطى . في اعتبارهم من البشر ، غير أننا سرعان ما ندرك أنهم لا يتصرفون تصرف البشر بل يتصرفون كالآلات صماء ، وهم لا يحملون بين ضلوعهم قلباً بل آلات حاسبة وعدادات دقيقة ، وعقولهم شبيهة بالآلات أيضاً ، وهم ليسوا بالآلات ولا بالرجال ، ورغباتهم شبيهة برغبات الوحوش الضارية ، غير أنهم ليسوا كالوحوش

الضارية إذ هم مواطنون هم خلاصة مخلوقات عجيبة ، وقد غزوا سائر الأرض (٥) . وهلا يهدد المدينة القائمة خطر القيود القاسية على حريات الفرد ومشاعره ووجدانه نتيجة المبالغة الشديدة في استخدام الآلات وما يصاحبها من توجيه ، ويتخذ الفرد نفس قالبها باستمرار مصاحبها ؟

١٢ - إن الحياة الدولية الحالية مليئة بالمحاولات في سبيل اتصال البلدان والناس باستمرار وكانت قائمة الجهود في سبيل السلام وإنسانية الحرب باجتماعات لاهاي واتفاقاتها في سنة ١٩٩٦ وسنة ١٩٠٧ ، وتعدده اليوم المنظمات والهيئات والاتفاقات الدولية التي تحاول توثيق روابط الجماعات - رغم تلبد الجو السياسي بالسحب وبعد الشقة في العلاقات الدولية وتفاقمها - والأمثلة عديدة في هذا الشأن ، فهناك منظمات الأمم المتحدة وهي التجربة الثانية في سبيل إقامة هيئة عالمية للإشراف على الأمن الدولي ومحاولة منع الاعتداء المسلح وكانت السابقة عليها عصبة الأمم كما هو معروف ، وكلاهما يضمن أطم العالم وتتاح في اجتماعاتها وما أكثرها الفرصة لتبادل الرأي والمشورة وتقارب وجهات النظر واتصال الحكومات والشعوب بعضها ببعض بشروط توفر حسن النيات السياسية ، وتعدده أيضاً المؤتمرات السياسية التي تضم بلداناً عدة تهدئة الجو ويبحث المشكلات الدولية على نطاق واسع لتسوية مشكلات الحدود والسكان والمستعمرات ، ورأينا مثلاً أن ميثاق نبد الحرب المسمى بميثاق كيلوج بريان أو ميثاق باريس لسنة ١٩٢٨ فتح الباب على مصراعية للدول للاشتراك في توقيعه ، وانضمت إليه جل البلدان بالتتابع ، ورأينا كذلك

ضخامة عدد الأصوات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في تقرير إيقاف إطلاق النار في نوفمبر سنة ١٩٥٦ بمناسبة الاعتداء الثلاثي على مصر، وهناك إلى جانب هيئة الأمم المتحدة وعدد أعضائها يبلغ حتى أوائل سنة ١٩٥٧ ثمانين عضواً ومنظماتها عديدة وتهم بشئ التواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية لمختلف شعوب العالم حتى المنظمات الإقليمية المشكلة وفق ميثاق الأمم المتحدة أو التي لا يتعارض تشكيلها أصلاً مع الميثاق، نذكر منها جامعة الدول العربية وجامعة الدول الأمريكية واتحاد دول أوروبا ونظام دول الكومنولث وغيرها.

وعلاوة تعدد فرص اجتماع الدول على كثرتها لبحث المشكلات السياسية وتقرير وسائل علاجها، ورغم صعوبة الوصول إلى حل، تتعدد فرص دراسة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية في المجال الدولي من طريق المنظمات المتخصصة في أحضان الأمم المتحدة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئة العمل الدولية وهيئة اليونسكو، وكذلك عن طريق المؤتمرات القائمة على الاتحادات الدولية المتعددة كاتحاد البريد واتحاد الملكية الصناعية واتحاد الملكية الأدبية والاتحاد الدولي للعلوم السياسية وغيرها من الاتحادات، وتنمخض الاجتماعات عن موائد مستديرة للنقاش وبعثات للدرس والتحقيق في سبيل خدمة البشرية ورفع المستوى المادى والمعنوى للفرد والجماعة، وهذا الوضع الذى يتسع نطاقه يوماً بعد يوم لم يتح للشعوب منذ نصف قرن وهو يساعد على تقاربها عما يهدد لوحدها فيما بعد إذا أبدت الحكومات حسن نواياها وإخلاصها وإذا استطاعت أن تستغل هذا الوضع استغلالاً طيباً وأن تطرح جانباً سياسة الاحقاد والاطماع.

المدينة العالمية

أن هذا الوصف الواضح لعالم اليوم الذى يجعل منه وحدة واحدة في مدينته وحياته السياسية وطرق معيشة الناس له أسبابه المستقاة من حضارة الغرب التى مالبت أن بسطت جناحيها العريذين على الأرض في أقل من قرن من الزمان، بينما عجزت عن ذلك مدينتان سابقة إذ ظلت حضارات أثينا وروما وبيزانطة والعرب والصين والمهند مقصورة على اصقاع دون أخرى، وأهم أسباب انتشارها ما يأتي :-

١ - الأوضاع العلمية، فالعلوم الغربية تحمل في طياتها عوامل التعميم، وهى علوم مادية تقوم على دراسات ظواهر الأشياء واستثمار قوى الطبيعة وزيادة وحدات الإنتاج، وهدفها تغيير وجه البسيطة وقلب أوضاع الحياة لصالح الرد، زارها في استغلال الشلالات المتدفقة بوضع المحركات في طريقها، وفي أسلاك الكهرباء التى تنقل التيار إلى مئات الكيلو مترات بعيداً عن مركز توليدها، وفي طائرات المحيطات والإشارات المرسلة عبر الأثير والبحار والقارات، وفي الطائرات تشق كبد السماء ومداخل المصانع تناطح الجوزاء، وفي الصعود إلى طبقات الجو العليا والنوص إلى أعماق المحيطات لدراسة اسرار الطبيعة والحياة، وأخيراً نرى هذه المدينة وقد انتقلت بسرعة نظراً لطبيعتها وحياتها القائمة على التعميم (فهي لأغراض زيادة الإنتاج) من معمل إلى معمل ومن باحث في الغرب إلى عالم في الشرق. كما زارها في هذه النواة الترية الصغيرة الكثيفة في التركيز وقد كشف عن أسرارها واستخدمت كأقوى مادة

متفجرة وكأصلح بلسم للأمراض ولسائر حاجات النمو والسلام . ونرى صورة هذه المدينة أيضاً وإضافة في موسيقاها الحديثة والاصغاء إليها ، فكان عدد الذين يستطيعون الاستماع إلى موسيقى سترافوس وموزارت وشوبان في القرن للماضى محدوداً ، بينما استطاع العلم وغرس فن تذوقها اليوم أن يدخل السرور على النفوس وأن يشغف آذان الناس بها بلاميز بفضل الاذاعات المتواصلة حفلاتها ، ونلدس هذا الوصف في الاتفاقات الدولية لحماية حقوق التأليف والاختراع والابتداع وفي تسجيل المخترعات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الأجنبية في مكاتب تسجيل شتى علاوة على تسجيلها دولياً في مكتب التسجيل الدولى في برن Berne عاصمة سويسرا ، كما نلسه أيضاً في شتى الاتفاقات الدولية التى تكاد تكون شاملة لدول العالم قاطبة للبريد والبرق والسكك الحديدية والطيران للدنى .

٢ - الأوضاع الاقتصادية ، فهذه المدينة الغنية تعمل في طياتها كذلك مثلاً خاصه قائمة على تبادل المنافع والتثمين والادخار في صور تتفق مع طبيعتها ، تمثل في الانقلاب الصناعى ووحدات الإنتاج وعمليات المصارف والائتمان ، وطبيعتها واحدة ، وهى تتطلب تنسيق الجهود في مختلف أنحاء العالم لنشاط التبادل التجارى والتهوض بمستوى الجماعات ، ولا يكتب لقوم الرواج والتقدم الا في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية في صورها المختلفة ، ولقد قضى على قبائل المتنود الحمر في العالم الجديد وفلولهم بالاندثار التدريجى لصعوبة تفهمهم هذه الأوضاع في القارة الشبالية لانهم مجزوا عن مجارة القادمين من أوروبا والانجلوسكسون في الحياة الاقتصادية الجديدة التى لم يألّفوها ، ولم يستطع السيف أن يقضى

عليهم بقدر تلك التيار الاقتصادي في القارة الجنوبية رغم مبالغة المستعمرين الأسبان والبرتغال في استخدامه للإبادة .

وهذه الأوضاع الاقتصادية قد تكون رأسمالية تسير في ركاب المدنية الصناعية الآلية القائمة على أسس من تنمية الثروة الفردية وتوظيف الادخار لصالح الإنتاج ، وقد تكون اشتراكية تحمل الملكية جماعية أسوة بالإنتاج ، ولها صفاتها التي تتميز بها فيما يخص تبادل الحاجات ، فهي تسير في شرايين المواصلات الحديثة من برية وبحرية وجوية وقد كسنت وجه الأرض كشباك الصائد تربط البلدان بعضها ببعض وتقرب المواد الأولية للآلات التي تحولها ثم تحملها محملة إلى جهات استهلاكها في سرعة فائقة وبكميات وفيرة ، ونفس هذه المواصلات تنقل البيانات التجارية الشتى وحاجات الأسواق وآخر الأسفار بسرعة فائقة ، وتصبح أسواق الصين واليابان في قلب أوروبا وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية في قلب اليابان والصين والهند وهكذا ..

٣ - الأوضاع السياسية ، ولغة المدنية طابعها في تنظيم الحياة الخاصة والعامة ، فلها قوانينها التي تحدد علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، ودساتيرها التي تنظم بمقتضاها علاقة هؤلاء بالدولة وترسم خطط سير دولاها الحكومة وسياسة الناس ، وتنظم علاقات البلدان كجماعات سياسية باتجاه القانون الدولي مثلا اتجاهها عاما شاملا ، وإن وسائل الحياة التي تلتمس مع انتشار هذه الحضارة بطرق استغلالها وبضرورتها وصناعاتها ووسائل

استهلاكها ومعدات راحتها وترفها لها قوانينها المتعددة من تجارية ومدنية وإدارية، وسرعان ما أخذت بها مختلف البلدان، ولها أساليبها في الحكم من ديموقراطية واشتراكية وشيوعية، وقد صدرت من القارة الدائمة الصحب إلى الخارج استوردتها شعوب ما وراء البحار، لأن مجموعة هذه التشريعات هي طابع المدنية القائمة والوسيلة الكفيلة بتنظيم علاقات الناس والشعوب وتبادل الحاجات والمنافع والفصل فيما يشجر من خلاف مترتب على هذا التبادل، وهذه الأوضاع السياسية هي لشي أم الأرض بلا تمييز بين دولة دولة وأخرى، هذه الأوضاع السياسية الديموقراطية المستقاة من أوروبا الغربية، وهي تجعل من حقوق الانسان نبراساً، أو الاشتراكية المستقاة من كفاح الطبقات مع الابقاء على المشروعات الفردية وتعاون العمال مع أرباب الأعمال، وتتمثل في الأحزاب السياسية في ظل النظم البرلمانية القائمة على حقوق الانسان وسادة الشعب، أو الشيوعية التي نزلت إلى حظيرة التطبيق بثورة أكتوبر الحمراء عام ١٩١٧ في روسيا والتي بدأت في بطر سبرج وقد أصبحت لتتجراد والتي تترامى في انتهاء النظم الرأسمالي الفردى وفي جعل رأس المال جماعياً أسوة بالانتاج ولكل وفق حاجته ثم تحول المذهب إلى لكل وفق عمله وكفايته، وأخيراً الاشتراكية القومية القائمة على نظام هو مزيج من التفكير الاشتراكي الذي يجعل العمل هو محور سياسة الدولة على أن يوجه للصالح الوطنى ولتمجيد الدولة وأن يرسم خطته غلبة هي وحدها المستولة عن الحكم تعمل على التوفيق بين العمل والفكرة القومية لتوجيهه نحو مثل وطنية عليا مع الابقاء على النظام الرأسمالى الفردى لخدمة الدولة .

٤ - الأوضاع القومية، فإن للمدنية الغربية التي أصبحت مدنية عالمية لها طابعها المشتق كما سبق أن ذكرنا من حقوق الانسان وحرياته وسيادة

الشعب أو السيادة القومية ، وقامت حركات التحرير في أوروبا كتحقيق الوحدة الإيطالية وبناء الرّيح الألماني وإفصال بلجيكا عن هولاندة وكاستقلال دول البلقان على أساس فكرة القوميات المعززة على مفكرى وكتاب القرن الماضي ، وعمت هذه الفكرة بانتقالها إلى الشرق تبعاً لانتشار نور العلم وحركات الانبعاث هناك ، ثم جاءت شروط ولسن في نهاية الحرب العالمية الأولى تعلن تمسك الغرب بها في صورة حق كل شعب في تقرير مصيره كأحد الوعود التي يتمسك بها رسول السلام هذا لانتهاء الحرب وبناء عالم أفضل ، ولقد ترتب على هذه الحرب اختلاط الجنود من من شعوب شتى وطبقات متفاوتة يحاربون في جبهة متحدة ، فلبسوا نواحي الضعف في مدينة الغرب وهي الاستعمار وتسخير الفرد لصالح رأس المال الجشع ووقوف قوى الغرب في وجه استقلال الشعوب الشرقية مع بدء عجزه وانحلاله وامتشاقه الحسام لاقتسام الأسلاب على حساب هذه الشعوب ، وعرفوا أن المخرج الوحيد هو انتهاء الاستعمار والمساواة بين الاجناس وحق تقرير المصير واحترام حريات الأفراد وهي المبادئ المستقاة من حقوق الانسان وسيادة الشعب ، ولقد بدأت فكرة القوميات هذه التي هي مجموع للمبادئ المذكورة تزحف بقوة إلى الشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا ، وترتب على ذلك أن انهار صرح الاستعمار في هذه الجهات وكانت حصنه الحصين ، وفقدت أوروبا سيطرتها عليها ، ثم ما لبثت أن زحفت مبادئ أبعد من القوميات لرفع مستوى الجماعات هناك هي الاشتراكية بأنواعها بل الشيوعية أيضاً ، وفي هذه المبادئ ما يجعل من مدينة الغرب وسياسته ونظمه وقد امتد ظلها من أدنى الأرض إلى أقصاها ثوباً واحداً يكسو البسيطة ومن عليها .

آزمات عالم اليوم

نادت أقلام المستنيرين في القرن الثامن عشر وما بعده بحماس بحقوق الإنسان وحرياته ، واشتقت هذه المبادئ من فلسفة الغرب التي خرجت من ضلوع فلسفة اليونان ونظم السياسة والادارة لروما القديمة التي بعثها الثورة الفرنسية ووردت قبيلها في ديباجة دستور الولايات المتحدة الأمريكية بعد اعلان استقلالها ، كما كانت عماد الحياة الدستورية الانكليزية منذ العهد الكبير في القرن الثالث عشر ، وأساسها حق الانسان الطبيعي في التمتع بالحرية بمولده مع المحافظة على شخصه وماله ، ويرتب على ذلك أيضا حق الاذلاء برأيه دون ما اضطهاد ومباشرته عقد الاجتماعات واعتناق المبادئ التي يراها ، وتذهب هذه المبادئ إلى معاني أبعد وهي اخوة البشر ومساواتهم جميعاً بلامتياز امام القانون ، وصيغ سلطان الدولة من سيادتهم وللشعوب الحق في تقرير مصيرها وضمان حقها في الحياة والحرية تحت شمس الاستقلال وتعاونها في سبيل تدعيم هذه الحقوق .

ووطبيعة هذه الحقوق تتمشى مع التعميم ، فلا معنى للديموقراطية إذا أصبحت احتكاراً للشعب معين وإذا أباحت مبادئها الحريات لقوم وزعتها عن آخرين أو أهدرت دماؤهم لصالح نفر ، ورأينا روح الديموقراطية هذه ترد على لسان شتى الدساتير التي تحرص في ديباجتها و صلب نصوصها على النص على مبادئ الاخاء والعدالة والمساواة وما إليها ، وطبيعى ان ينشأ تفكير دول هذه الديموقراطية التي نعم شتى البلدان في أساليب شتى بين حريات تقوم على تشجيع المشروعات الخاصة والملكية الفردية أو أخرى

منظمة موجهة على أساس فرض رقابة على المشروعات الخاصة وقيد حق الملكية الفردية بقيود لصالح الجماعة ، وفي كثير من الحالات هدفها رفع مستوى الشعب أو تحقيق المثل العليا للدولة مع جعل الدولة هي رمز الفرد

وبينما تجتمع مبادئ الديمقراطية المنتشرة في شتى الدول في صورة انصاف للفرد اذا بها تفرق في صورة اختلاف السیادات وتشتتها ، ولكن هل هذا التشتت بسبب تعدد السیادات والتفتت بسبب بعثرة السلطان في شتى بقاع الارض ؟ هل هذا يغير من طیعة المبدأ والروح الديمقراطية ؟ ان الهدف هو المواطن بصرف النظر عن الناحية القومية ، وبلا شك سينتهي الحال مع قوة الرأي العام العالمی ومع ما تلقاه البشرية من دروس قاسيات وعظات بالغات نتيجة الحروب بتغليب الديمقراطية العالمية على روح الشر وقيام وحدة ديموقراطية للمواطن في ظل مدنية واحدة هي خليتها العاملة تنبذ الحروب بصفة قاطعة .

وطبيعى أن يتبع تعميم المدنية الغربية وانتشار مبادئها بما في ذلك تحرير الشعوب في المشرق والمغرب غلبة الكتلة الساحقة لساير القارات على عناد أوروبا ، ولا تستطيع هذه مهما بلغت من العنت أن تقف في وجه نو سائر الأمم في العالم وقد أنهكت قواها واستنزفت دماؤها وبعثرت ثرواتها وادغارها ودمرت مصانعها وشلّت تجارتها وفلت الزمام من يدها بفعل الحروب المتواصلة والثورات ، وأصبح الميدان الاساسى للسياسة الدولية لا مجرد مجموعة الدول الأوروبية العظمى أو اجتماعات باريس أو لندن أو جنيف بل هو المحيط الدولى الواسع بمناه الحقيق من أقصى آسيا إلى قلب افريقيا وشمال أوروبا والعالم الجديد ، ونجم أوروبا اليوم فيما

يتعلق بصداقتها وتزعمها للحياة السياسية والاقتصادية في الأفول
لحساب شعوب فتيحة لحسب بل لحساب كافة المواطنين المتحررين الذين
يقطنون العالم .

وبينا أن الأوضاع العلمية والفنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية
والدستورية تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الناس بصرف النظر عن القوميات
يتمشى مع وحدة المدينة فإن الموقف السياسي الدولي وسلطان البلدان
المختلفة والحلافات المستمرة بين الدول وتنازع القوى تنبئ عن تطاحن
مرير ليس في طبيعة المدينة الغربية العالمية، وهو يدت الداء في أزمت
عالمنا القائم .

إننا نرى قاطرات تنهب الأرض نهباً وتحترق أوروبا من طرفها الجنوبي
إلى قلبها وشمالها بشبكة من الخطوط الحديدية المتعددة الكثيفة تسير بسرعة
تزيد على ١٦٠ كيلو متراً في الساعة ، وعبارات محيطات تصل القارات في
أيام محدودة ، وطائرات تربط العالم القديم بالعالم الجديد وتصل من قلب
القارة الأوروبية إلى مطار نيويورك في أقل من عشرين ساعة وتدور حول
الأرض في يوم ونصف يوم وأخرى تسير بسرعة تفوق سرعة الصوت ،
وسيارات تقوم برحلات جريئة إلى مجاهل إفريقيا والصحراء النائية
وراكبوها دائمو الاتصال بشتى الوسائل بعالم المدينة يدلون على مواقعهم
باللاسلكي ، بينما كانت السفن الشراعية منذ قرن تقطع المسافة من الهند
إلى انكارترا لتحمل بشارت الشاي في ثلاثة شهور ، وكان المسافر بالعربات
في طرق أوروبا الوعرة الضيقة يقاسى الامرين وتمتبر رحلته بمخاطرة ولا
يقوم بها بحال للزهة أو تمضية شهر العسل كما هي الحال اليوم ، وكانت

البعثات السياسية للولوك والاباطرة منذ أقل من قرنين تغادر الشرق إلى الغرب لتصل إلى هدفها في سنوات .

وأصبح من الأمور العادية اليوم أن يتناول المرء طعام الإفطار في كراتشي مثلاً أو في الخرطوم لينام في فراشه الوثير ناعم البال في إحدى العواصم الأوروبية في آخر النهار ، وزى ما يحيط بنا من ملابس ومأكل ووسائل نقل وأدوات زينة وسيارات ومركبات وسائر مواد الترف والترفية والآلات وقد استحضرت من جهات متعددة ، وهى تدل على أن العالم بجماته الأربع حاضر - نأ ، كعكة الفطور قد صنعت بدقيق من الهند وخططت بسكر من كوبا ومزجت بتوابل من جاوه ، وهذه الملابس تتحلل بها السيدة الآنيقة قد استحضرت نموذجاً من باريس ونسيجاً من شنغهاي وزيت بحلى من امستردام كما أرتدت السيدة معطفاً من الفراء الثمين من اسكندناوة وامسكت بقفازين من لندن واحتدت بجذائين من النمسا ، ثم صعدت إلى سيارة من آخر طراز مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا السيد الآنيق يرتدى سترته من انكلترا وقبعته من إيطاليا وسائر ملابسه من فرنسا وسويسره ، وهذه الموسيقى التى تشنف آذان الجمهور وتدخل عليه السرور مع المسرحية التى وضعت الموسيقى من أجلها مستوردة من الخارج ، وإذا كانت المسرحية مثلاً هى قصة « الارليزية » *Arlesienne* لدوده الكاتب الفرنسى الدائع الصيت فالموسيقى ليديه *Bizet* وقد تكون القصة مسرحية للكاتب الايرلندى برنارد شو أو للمؤلف المسرحى الفرنسى الساخر تريستان برنارد أو للكاتب الايطالى بيراندلو ، وهكذا نرى ثوباً للعالم من نسيج واحد يقوم على التماسك والوحدة مع السرعة ، وتكاد تكون السرعة هى ثبوة الخزن لعالم اليوم ، هى جنون

عصرنا الحالي ، ولكنها أيضاً هي ضمان المآل الانسان بكل ما يدور في العالم ، فلم يعد أمر من الأمور بمعزل عنه يتعذر عليه أن يلزم به ، غير أنه بما يمرض هذه الوحدة والمعرفة للانقسام التعصب الاعمى للسيادة مع تطاحن السادات وصراع المثل وسيف الدولة المصلت على رقاب الأفراد وقد اعتبرت نفسها وصية عليهم بلا معارض داخل حدودها وخارجها لتحكم على تصرفاتهم وما يروق لها منها وما لا يروق ولتحول دول الاتصال بسائر القوى والسلطان فيما يتعدى حدودها ، وتضع الدولة القيود والعراقيل وهي ليست بعراقيل بالمعنى المفهوم من العبارة ، فهي نظم قائمة على التدخل في اتصال الفرد في الدولة بالآخرى من جنسية أخرى في ائتدولة المجاورة في صورة جوازات السفر وتأشيرات الخروج وقيود العملات وحدودها المسموح بخروجها ودخولها مع التفتيش في الحالتين وسائر أنواع الرقابة إلى حد تهميم خروج ودخول رؤوس الاموال والسلع والآراء والثقافات والخدمات ، وبينما عمليات الانتقال في ذاتها تتم في ساعات فان اجراءاتها تستغرق أسابيع وشهوراً مما يجعل المرء في النهاية يعدل عنها يائساً لطول اجراءاتها وتكسب مستنداتها وتعدد مضايقاتها ، وقد تضع عليه المصلحة نتيجة التعقيد .

وهذه السياسة لا تشجع على التعايش السلمي بين الدول ولا تبشر بانقشاع سحب الازمات ، وهي كذلك نتيجة فقدان الثقة في التعاون الدولي والمبالغة في التدخل لعلاج الازمات التي كان يمكن مداواتها عن طريق التعاون ، وأوروبا تريد الا أن تقف موقف الحذر وان تتماذى في سياسة التدخل والحجر على حريات الناس بلا ضرورة ، وتكبل لها

سائر بلدان العالم من نفس الكيل وتسقيها من نفس الكأس ، فهي أيضاً تخشى عاقبة حذر القارة الصاخبة وتتخذ حيطتها ، ويصعب على أوروبا أن تظل معتبرة نفسها وصية على القارات الأخرى توجهها وتسيطر على سياستها ومصادر الثروة فيها ، وكأنها مجلس إدارة المؤسسة هي العالم اجمع تدير شؤنه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بلا اعتبار لمصالح الشعوب التي تريد الا أن تقرر مصائرهما وتحدد أوضاعها حسب اطماعها ، لقد كانت أوروبا حضارة قائمة في هذه القارة وحدها ويضاف إليها بطبيعة الحال شقيقتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبح العالم اليوم حضارة شاملة وعلى أوروبا أن تندمج فيه اسوة باندماجه في الحضارة الشاملة ، وبهذا يمكن تحقيق الديمقراطية العامة لصالح المواطن بصرف النظر عن موطنه وجنسيته ، وبذا يتحقق الامن الدولي والسلام العالمي .

ومن أهم الأسباب التي تحول دون قبول أوروبا للتطور العالمي وتعاونها الصادق بنفس صافية وصدر رحب مع سائر الشعوب في بناء صرح السلام والقضاء على الأزمات القائمة حالا ، ويهدد هذا الوضع الأرض ومن عليها بحرب فناء : التعصب للذهب السياسي ، والحرب الكلية أو الشاملة ، والاستعمار ، وفيما يلي البيان .

التعصب للذهب السياسي

كان الناس كما سبق ان ذكرنا قبل الحرب العالمية الاولى ينتقلون من دولة إلى أخرى ويخترقون القارات ويعبرون المحيطات دون ان يحملوا من الدلائل هلى أنفسهم الا بطاقات الزيارة ، ولم يك يطلب من أحد على الحدود أى جواز بالمرور فيما عدا روسيا القيصرية ، وكانت رؤوس الأموال والعملات الذهبية بين الخروج والدخول من بلد لآخر بلا عائق ، وهذا هو عصر الحريين وسياسة الاقتصاد الحر وترك الدولة الناس وشأنهم وتدير حياتهم ، عدم تدخلها الا بالقدر اللازم لصيانة العدالة والامن والحدود .

وانقلب الوضع اليوم وصار التدخل صارخا إلى حد التعصب ، ولقد جاء التدخل لتنظيم الحياة الاقتصادية وانفاذ الناس من برائن البطالة والصناعة والزراعة من الكساد والتجارة الدولية من التلثل والاسعار من التدهور عقب الحرب العالمية الأولى في اعقاب تدخل شديد لتوجيه اداة الحرب ، ثم اتخذ التدخل بعد ذلك سباقا في حلبة التعصب للاقتصاد القومى واقتصاديات الحرب والحرب الاقتصادية بخططها المحكمة التى تحتم على الدولة الاعتماد الكلى على مواردها لمحاربة صراع جديد مرير ، ورأت كل دولة خطأ ان فى اغلاق الأبواب فى وجه الدول الأخرى اوفق حل للأزمة الاقتصادية عندها واه لاسيل للانعاش إلا فى تنمية روح سياسية تعصبية باسم الاستراتيجية الاقتصادية لعالم اليوم الشديد التعقيد ، ويتمين والحالة هذه بئذ كل ما هو أجنبى لتنمية موارد البلاد ورفع المستوى المادى للفرد

والاستعداد للحرب القادمة ، وتسيطر هذه السياسة على شتى النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإدارية في كل بلد وتتأثر السياسة الخارجية بهذا الوضع الجديد لعالمنا القائم .

وذهبت ألمانيا وقد تقلد النازيون زمام الحكم بها عقب الاشتراكية ونكلوا برجالها - مذهبا بعيداً في التدخل واخضاع الشعب للرعي ، وهو يجمع بين صفى زعيم الدولة وقائدها ، ورئيس الحزب والموجه السياسى والاجتماعى والخلقى للشعب ، ويقول مفكرو النازية انه ملهم يتلقى الرسالة باسم الشعب من وحى الضمير الجماعى للأمة الجرمانية وتاريخها ، وهذه الروح مبعثها الجرمانية وفرسان التوتون ورووس قبائلهم وأسطورة نيبيلونجين *Nibelungen* (٥) التى وصفها المؤرخ تاسيت *Tacite* فى كتاباته ، وفلسفة هيجل *Hegel* الذى يجعل من الدولة كل شىء وعلى الفرد فرداً ^{فرد} يتكاسل عاشعاً مختبئاً ^{مختبئاً} فى مبعث القوة والحياة والحماية للجماعات ، ومحركها ^{محركها} ~~الناظر~~ الثانى ويسبارك وغليوم وهتلر ، وميدانها من الرين الى الدانوب لحافة القارة الاسبوية اذا تطلب الامر ذلك ، استجابة للسيطرة السياسية والتهمة الصناعية وإقامة صروح امبراطورية عريضة ، ووقودها مستمد من بذور الوحدة القومية وروح الاشتراكية الوطنية التى تنادى ببناء تردد ماوال عهد انشاء الوحدة بالحديد والدم ، وهو « استعظى يا ألمانيا ان اقه معنا وألمانيا فوق الجميع » ، وثورتها الثانية التى بدأت بكتاب « كفاحى » لهتلر وبسطوه على الحكم فى سنة ١٩٣٣ وانتزاعه سلطات مطلقة بقانون استصداره من الريشتاج ليوطد دعائم حكم الحزب الواحد .

وآلت الامور للنازية التي أخذت تعد العدة للتأر من هزيمة الحرب العالمية الأولى ولنفس عار معاهدة فرساي ، وأقامت دعائم النظام على أساس العنصرية مع سيادة العنصر الارى الجرمانى والمبادرة بتحقيق مجاله الحيوى ، وكان سلاحها الاستعداد للحرب بتوجيه اقتصادى غاية فى الدقة وتدريب عسكرى واسع النطاق وبحوث متواصلة فى المعامل والمصانع فى المانيا وغارجها لتجهيز حجاجل الانتقام بالمعدات الحديثة للنصر والاستعاضة عن غامات بأخرى يقوم انتاجها على أحدث مبتكرات الكيمياء الصناعية وتربية روح الكراهية لمتصرى فرساي وضم البلدان شرق حدودها قسرا فى زمن السلم حتى يؤدى الأمر إلى انفجار برميل البارود ، لنكتب النازية بنصرها تاريخ الشعب الالماني لآلاف سنة ، وصدرت فى نفس المدينة التى حوكم فيها زعماء النازية بعد الهزيمة فى سنة ١٩٤٦ وقضى عليهم بالاعدام والسجن قبل ذلك ابعث قوانين الكراهية والحقد وقد أطلق عليها قوانين نورمبرج ، واختفت تحت سيور ديابات النازية وبفعل قناعتهم فى الألفة والشوارع والمنازل فكرة الدولة الحرة القائمة على حقوق الانسان والمساواة السياسية والأمان فى الداخل وفى الخارج ، وأصبحت الدولة بمجموعة ادارات فنية لحسب ، تعمل ليل نهار وفق حساب دقيق لتحقيق رسالة الزعيم ، وهو بفصل مباشرة أو بواسطة قضائته وحكامه وتابعيه فى معضلات الامور فى حالة غموض القانون وفق العقيدة النازية باعتبارها الاحساس الصادق للشعب ، هذا الشعب الذى مد فيه بروح من عنده ليصبح باعث نهضته ومعيد مجده .

وذهبت الفاشية إلى تمجيد الحرب بكافة الوسائل واعداد العدة للانتصار ، وبعد أن زحف انصار موسوليني إلى روما فى عام ١٩٢٢ لتولى

الحكم برضا الملك الضمني عن الانقلاب السلمي وقد كانت سياستهم اشتراكية نقابية ، تحول الزعيم إلى الحكم المطلق الصارم الرجعي ، وركز السلطات في شخصه على أن يعاونه مجلس مكون من حزمة من المعاونين الذين يدينون بمبادئه ، وهي مستوحاة من فلسفة سوريل *Sorel* وروح الوحدة الإيطالية وإيطاليا الكبرى الممثلة في شعر دانينزيو *D'Annunzio* وحركته الجريئة التي اعتبرت الحرب العالمية الأولى باحتلاله فيوم مع شرذمة من مريديه ، متحديا كبار الساسة المسئولية عن جالم ذلك الوقت وتنظيم حدوده . والسلطان في عرف الفاشية مبعث الزعيم مع التوجيه الاقتصادي لتدعيم صروح الدولة كي تسترد مجد روما القديمة ، ويجب أن تصبغ الدولة في كافة نواحيها بالفاشية التي بدورها تعمل على تركيز السلطات في يد الزعيم ، أما سائر الهيئات التي تعاونه في الأعمال التشريعية والتنفيذية فهي مجرد نقابات وجمعيات لتوجيه أعمال الحرف والمهن لصالح جماعاتها والدولة ، وللدولة الأولوية على الشعب الذي يجب عليه الطاعة في سبيل الفاشية وهي مطلقة في قواها لا أحد لعنفها .

وبينا يرى هيجيل ومنه أخذت النازية والفاشية أن يقرب ما بين الفرد والدولة على أساس من الرغبة ، تعمل الفاشية لبلوغ هذه الغاية بالقوة ، غير أن موسوليني وقد رغب في زيادة النسل لاعداد عسكر للدولة تلقنهم في منظماتها تعاليم الفاشية على وتيرة نظام سبارطة القديمة مع وضع بلاده في حوض البحر الأبيض المتوسط مهد الفلسفات والاديان القديمة وفي مفترق الطرق ، ومع شدة حاجته إلى الأموال من الخارج ومساعدات بيوت المال على اختلافها ، فلم يهتم بمجد السياسة العنصرية لأنه من الصعب تحقيقها في بلاده ، فهي تطل من نافذتها على شعوب وأجناس

مختلفة منذ عشرات القرون، كما لم يحارب المشروعات الخاصة ورؤوس الأموال بنفس العنف الذى لقيته فى ألمانيا النازية تبعاً للروح المتأصلة فى الإيطالى فى تعلقه بشخصه وبما يكسبه، وهو مواطن فى أرض معتدلة المناخ مليئة بالأضواء والمياه هى حوض البحر الأبيض المتوسط بأسواقه وساحاته فى العراء وخطباته ومناقشاته السياسية، وقد شاهدت تعاقب الحكام وغرفت من مناهل الديمقراطية منذ العصور القديمة ونقلت عن اليونان الأجورا *Agora* الذى أطلق على ساحاتها القورام *Forum* حيث يجتمع فيها المواطنون بلا كلفة للتشاور فى شئون الحكم، ومن شأن الفاشية التى تطوح بالإنكار الحرة وتضرب بها عرض الخط وتجعل من الحرب هدفها الأساسى الاتمادى فى خططها وبسرعة عاجلة .

وجاء النظام الحوڤيتى بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ الدامية التى قلبت أوضاع الحياة لا فى روسيا أرض الاستعباد وجبروت السادة فقط بل فى الخارج أيضاً، وذلك بزعة أركان الرأسمالية الفردية بوجه عام بانتهاء النظام البورجوازى والطبقات وهدم السياسة القائمة على المشروعات الفردية والتجارة وإعداد العدة لثورة عالمية تتعدى الحدود، فى سياسة داخلية جديدة لها أثرها خارج البلاد لأنها تهدد كيان النظم الديمقراطية والأملاك الخاصة ورؤوس الأموال التى تغذى البنوك والصناعات والمشروعات وتدر ربحاً معيناً يتقاضاه المودعون منذ الثورة الصناعية كما تعلن اقضاء طبقة معينة من الحكم السلطان، وهى تختلف عن الفاشية والنازية فى أن هاتين الثورتين مع تعصهما النيابى إبقيا على نظام رأس المال الفردى فى شئ من الرقابة بينما تدك السياسة السوفييتية صروح هذا النظام داخل حدودها وتعد العدة لاستمرار نسفه فى سائر البلدان .

وقامت الدولة هناك على أساس دولة جمهوريات عدة لها دستورهما العام ولكل جمهورية نظامها المحلى ، وينص الدستور الاساسى على انهاء الطبقات ورأس المال الفردى والريع واستغلال الفرد للفرد وأن من لا يعمل لا يأكل ، وتركز السلطات فى الحزب الشيوعى عملياً وهو الحزب الوحيد هناك ، والمكتب السياسى هو الاداة المحركة للحزب ولسياسة الدولة ، وسكرتير الحزب هو صاحب النفوذ الفعلى فى البلاد .

ولقد نارت نائرة العالم البورجوازى ضد الدولة الشيوعية هذه ، وقامت حرب خفية بين المعسكرين وقد خشى الغرب سلطان الحرب على سائر طبقات العمال فى الخارج على أساس الاشتراكية العالية الدولية بما يودى الى امتداد الثورة فى الخارج فضلاً عن تأثير الدعاية فيها وراى الحدود الروسية ، رغم ما أعلنه زعمائها فيها بعد وقد استقرت الامور واختفى من برامجهم مبدأ الاعداد لثورة عالمية مكثفين بالدعاية الخفية من أن مذهبها السياسى ليس للتصدير ، وكان المذهب هناك فى مبدأ الامر يتركز على الشيوعية الاصلية فى أن لكل وفق حاجته فى تنفيذ السياسة الشيوعية عن طريق دكتاتورية العمال وتنظيم النقابات للأعمال ، غير أنه لم يمكن عملنا هج هذه الخطة وقويت الدولة وسيطرت على مرافق الانتاج ومبادئ التوزيع على حساب النقابات ، كما وزعت الاجور على أساس أن لكل وفق عمله وكفايته ، وبدأت تحمل تدريجياً ولو يبطه ديموقراطية الجماعة على دكتاتورية العمال ، وشعارها حق الفرد فى العمل والتنظيم الاجتماعى والاقتصادى لصالح الجماعة والوطن واستبعاد عوامل الازمات الاقتصادية .

وجمع نظام الحكم هناك بين تمثيل الامة فى عملها بحكومة شيوعية

تشرف على كافة مرافق الثروة والانتاج وتمتلكها باسم الجماعة ولصالحها لتصبح الرأسمالية جماعية وكذلك الانتاج وبين سيطرة الحكومة على كل شيء والحجر على العقائد والأفكار وقد تضاد دور الفرد بجوار دور الدولة ، ولم يعد هناك نظام سياسي بل عقيدة متغلغلة في نفوس متعصبة على وتيرة التعصب الديني قديماً ، فهم سلاطات أهل يزانطة الارثوذكسية بامبراطورها الذي يجمع بين السلطان الديني والزمني وهم أحفاد رعايا القيصر الأرثوذكسي المؤمنون بأنه الاب الروحي لهم ، ولا تؤمن الشيوعية التي حلت محل كنيسة يزانطة بأى تسامح في العقيدة على وتيرة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية العتيقة .

ودرج المعكرون السوفييت الذين اشتغلوا بالمسائل السياسية وكتبوا في العلاقات الدولية وقد تشبعوا بفكرة الايمان بالعقيدة على ألا يعتبروا تنظيم العلاقات الدولية بواسطة القانون الدولي العام واحداً وشاملاً للعالم أجمع ، بل قالوا بأن هناك مجموعات من الدول يفرقها التكتل وليس هناك نظام شامل لها جميعاً ، ولم يعترفوا بحال بسيادة القانون الدولي العام ووحدة التامة ، بل قالوا بقيام اختلاف في وجهات النظر وتضارب في النظريات وتطبيقها ، واستندوا إلى المثل السياسية والتاريخية وطابع الشعوب ، ومثلوا باختلاف وجهة النظر الانجلو أمريكية مع وجهة النظر الأوروبية في الملاحاة في البحار من ناحية القانون الدولي وكذلك فيما يختص بالمياه الإقليمية والجغرافية ، والأخيرة في البلاد الانجلو سكسونية تقوم على أساس الوطن والأرض ، وفي أوروبا على أساس الدم والأصل ، وينظر القانون الدولي السوفييتي إلى تنظيم العلاقات الدولية على أساس من الحذر ويخشى دائماً شبح تطويق البلدان الرأسمالية لروسيا السوفيتية ، ولكن هذا لا يمنع من

قيام علاقات دولية بينها وبين سائر أعضاء الأسرة الدولية وقد عدلت عن الثورة العالمية العلنية للقضاء على النظام الرأسمالي الفردي وانحصر الأمر في الدعاية ، وتحول الاتجاه كما هو في رأى ستالين في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي لسنة ١٩٢٧ د إلى إمكان توطيد السلام بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي على أساس تعاون تجارى بمضاعفة تجارتها الخارجية (٥) .

ويلاحظ أنه إذا كانت روسيا الشيوعية تحاول بشئ الوسائل أن تثير جوا من القلق في السياسة الدولية، سواء بالتغلغل للحصول على مناطق نفوذ للذهب في آسيا والشرق الاقصى وأمريكا اللاتينية علاوة على سيطرتها على البلدان التي قام نظامها فيها في شرق أوروبا، أو باستمرار استخدام حق الاعتراض في مجلس الأمن لعرقلة تحقيق رغبات الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة التي توجهها غالبا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها من جهة أخرى كسبت في القانون الدولي الاعتراف التام بقواعد لصالحها مثال ذلك احتكارها للتجارة الخارجية لبلادها .

غير أن كتابها لا يقررون مبدأ أن القانون الدولي العام شامل وأنه يمكن قيام دولة عالمية موحدة ، إذ يرون فيه تعارضا مع فكرة سيادة الدولة وهي أساس القانون الدولي المعاصر ، وهم يرمون بنوع خاص إلى أن القانون الدولي على ما يعترض تنفيذه من صعوبات يمنح تدريجياً نحو التعميم ،

(٥) انظر (القانون الدولي والسيادة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)

للكاليفز . جزء واحد . باريس ١٩٥٢ . صفحة ١٦١ .

Voir « Droit International et Souveraineté en U. R. S. S. »
par Calvez, 1 vol, Paris 1953 .

ولكنه لا يذهب إلى حد أن يصبح قانوناً دستورياً عالمياً، وهمهم في القانون الدولي العام تدعيم العلاقات الاقتصادية بصفة خاصة مع الخارج، كما لا يفرقون بينه وبين الحياة السياسية، ويطلقون سياستهم الخارجية على العمل لضمان حياة سلام واستقرار للعمال في العالم بلا تمييز بين بلد وآخر وبذلك تتوفر في رؤيتهم أسباب التقدم والرفاهية للإنسانية، وقد صرح بذلك مولوتوف *Molotov* في خطاب له بالجمعية العمومية للأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ فقال «إن الكفاح في سبيل بناء المجتمع الشيوعي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو كفاح لمصلحة عمال كافة البلدان بل الإنسانية برمتها وذلك في سبيل تقدمها ورقيا، وهكذا فإن الاتحاد السوفيتي بعمله السلمي على بناء مجتمع شيوعي إنما يباشر واجباً هاماً في نظره في الميدان الدولي (هـ)»، ويرى الاتحاد السوفيتي والحالة هذه أنه كلما كان هناك أمر يتناول بناء مجتمع اشتراكي أو يمس هذا المجتمع تجتمع في هذه الحالة المصلحة السياسية والقانون الدولي مما يدعو إلى تدخل الاتحاد، ويتمين توجيه السياسة السوفيتية الخارجية وفق صالح هذا المجتمع. ونرى في ثنايا هذا التعصب المذهبي للاشتراكية خارج حدود السوفيت، وما يترتب عليه من وقوف المذاهب السياسية الأخرى موقف المعارضة وتشككها دائماً في السياسة الخارجية للسوفيت سر المتاعب السياسية الخارجية والقلق الذي يسود العالم، ولا يخفف حدته بحال إعلان ساسة الجبهتين رغبتهم الأكيدة في التعايش السلمي وتوطيد الأمن الدولي.

(هـ) انظر القانون الدولي والسياسة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية «لكالين»

وهناك العالم الديموقراطى الغربى بدوله العديدة فى العالم القديم والجديد وهى ليست حتماً فى غرب أوروبا ، تذكر منها سويسره وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة الامريكية والمهند واليابان الخ... وهذه الدول فيما عدا الدول الجديدة فى آسيا وافريقيا التى أخذت بأسباب المدنية الغربية منذ قرن أو أقل قد سارت فى الطريق الطبيعى للدينة الغربية منذ عصر البعث فى أوروبا وانتقال علوم اليونان القديمة وفنونها وفلسفتها عن طريق الأندلس العربية وبسبب تحطيم جهود تفكير العصور الوسطى ومعارضة الاقطاع ونظام انصاف الأرقاء وتحرير فكر الانسان واحترام حرياته وحرمة مسكنه وإطلاق السراح فى اختيار العقائد والأديان فلا حجر على اعتناقها ، ومنحه الحيار فى العمل الذى يرغبه وفتح الأبواب للناسب والأعمال بلاميز واشترائه فى التشريع وإدارة شئون البلاد وقيادة دفتها السياسية فى الداخل والخارج عن طريق التمثيل النيابى ، وقد بذر بذور هذه الحريات فلاسفة القرن الثامن عشر كما سبق أن بينا بنمجيدهم القانون الطبيعى وحرية الفرد بمولده مع إحترام حقوق الملكية الفردية والانتاج الذهنى والرأى والعقيدة ، وقامت صفوة من البورجوازية بقيادة الجماعة وتوجيه ثورتها لإعلان حقوق الانسان ، وحصل الفرد على المساواة السياسية والقانونية فى القرن الماضى ولم تك قد تعقدت بعد مشكلات الصناعة ورأس المال تعقيداً خطيراً لتنشأ فى أعقابها مشكلات عمالية خطيرة تؤدى إلى ثورة اقتصادية تكمل الثورة الأولى ، وهذه هى ثورة الاشتراكية العلية أو الشيوعية التى تمرض الهال منذ منتصف القرن الماضى على الاضراب والعنف واحتلال المصانع واتزع الحكم عنوة لتحقيق مطالبهم .

ونشأت قوة بورجوازية سياسية من الطبقات المالكه تحكم وتمثل

البلاد في البرلمان وتوجه العمال بتنظيم المشروعات والاشراف على العمل ، وقادت سفينة الحياة السياسية دون أن تحبس الحكم عليها ، فالفرصة للجميع على أن يتولى النيابة والحكم من يخلع عليه الشعب ففته بالطريق البرلماني المشروع . وازدهر نوع من الحياة السياسية قائمة على التنافس في حرية واسعة مطبوعة بسياسة القوميات وسيادة الشعب والتبادل التجاري والتعاون الدولي العريض حتى أوائل قرننا الحالي، وتكدست الثروات ونمت الصناعات الغربية ، وعلت دوحها وامتدت افنان المؤسسات التجارية والمالية والشركات من القارة إلى شتى انحاء العالم ، واتخذت بلدان الغرب الديمقراطية التي نمت فيها هذه الحياة الدستورية طابعاً خاصاً في الداخل فالقرد يناهض الحكومة ويناقشها الحساب المسير ويعارضها إلى حد مقاومتها بالطرق المشروعة مع الاحتكام إلى الشعب ، والحكومة تعمل لرفاحة الفرد فهو محور الحياة السياسي ودينها إسعاده ، والعيوب لا تلبث أن تتضح جليلة نتيجة المعارك السياسية المستمرة تحت قبة البرلمان وخارجه ، والمقالات والخطب والاذاعات تتجه نحو النقد أو الرد عليه .

ولكن لكل نظام سياسي عيوبه ، وهذه المعارك التي تستحيل إلى حرب باردة موجهة ضد الدولة قد تضعف شأنها وتفرق صفوف الأمة وتجعلها عاجزة عن مجابهة الأزمات والاستعداد للحرب القادمة ، وخاصة أن جل المشروعات يديرها الافراد ولا رقابة من الدولة عليها ، وأصبحت هذه الحرية غير المنظمة كالكا بوس يهدد القرد في ربحه ومستوى معيشته تبعاً للأزمات والبطالة واشتداد التراحم على العيش فضلاً عن الخطر الخارجي ، وقال البعض أن هذا النظام البورجوازي خطر على العامل لأنه

يجعل من الامتلاك الفردى الذى يتبع الحرية الفردية ، حقاً مقدساً لا يمس مع ماهو معروف من سرعة الثراء فى ميدان الصناعة ، وبخاصة إذا كانت تختمى بقوى سياسية وعسكرية ونظم استعمارية تساعد على سرعة الحصول على المواد الأولية وبأبخس الاسعار فيما وراء البحار ، وفى هذه الحالة ترجح كفة الثروات الفردية التى لا تنصف العامل وهو لا يستطيع فى نير سلطانتها ان يصل إلى البرلمان لسمع رأى العام صوته ، كما انها أصبحت خطراً على نفسها لأنها تطلب المزيد فيشتد التنافس الدولى بينها وتعرض حكوماتها على حماية الاتساع على حساب الغير وعلى كسر شوكة التنافس الخارجى بكافة الوسائل أو التعصب الشديد للامبراطورية ، كما رأينا فى عدول إنجلترا فى أواخر القرن الماضى عن سياسة مدرسة مانشستر وجوبدن الحرية ، على أساس تشجيع التبادل التجارى الدولى فى ظل تعريفه جمركية تكاد تكون رمزية إلى مدرسة الحماية الجمركية وإقامة الحواجز فى وجه المنتجات المستوردة من الخارج دفاعاً عن صرح الامبراطورية ، وهى نفس السياسة التى استقتها ألمانيا منذ تحقيق وحدتها فى النصف الأخير من القرن الماضى وكان داعيتها الأكبر فردريك ليست ، لتحقيق نهضتها الصناعية وغزو الاسواق الخارجية ، وهى نفس سياسة اليابان الاقتصادية فى الخارج التى دعمتها باغراق الاسواق *Dumping* عن طريق منح الحكومات الصادرات امانات فى نظير ييما بأبخس الاثمان فى الخارج لتعويض المنتجين والتجار .

وهذه الحالة تودى مع اضطراب الجو السياسى نتيجة التنافس واشتداد حلقات الازمات والحروب ومخلفاتها ، إلى نوع من الحرية بلائم طبيعة الامبراطورية ، وهو مقصور عليها دون غيرها ، وكأنها تريد حرية فى الاتساع كذلك وفى التمداد فى استغلال الكادحين لصالح قهر مع رعاية

شئونها جزئياً إذا كان لها في هذه الدعاية مصلحة ، على أن تهمل هذه المصلحة إذا تعارضت مع مصالح الشركات والاحتكارات ، وكأنها تريد فرداً يشن حرباً على الدولة ويناصبها العداء ، لأن الثورة السياسية والمساواة القانونية لم يحققاً مطالبه في العمل والرزق ، ودولة تنزلق في تيار الحرب لاطلاع اقتصادية ، مع العلم أن الحرب تناقض مبادئ الحريات التي غرست فيها .

غير أن هذه العيوب لا تضير بمبادئ سيادة الشعب وحقوق الإنسان وحرياته ، فهي فوز في سلسلة كفاحه في سبيل تحريره من الرق منذ الانسانية الأولى ، وهذه هي الحكومة التي وصفها أناتول فرانس *Anatole France* منذ نصف قرن على لسان إحدى شخصيات قصصه فقال : « هي ليثة في سلطانها وتدخلها وهذا ما يدفعني إلى امتداحها أكثر من غيرها ، ولأنها تحكم بمقدار الضرورة فأنتي اساعها على سوء حكمها ، وأنتي اشك في الناس الذين طالبوا في مختلف الازمنة بالخلاف بحكومة صاحبة سلطان صارم ، وقد بالغوا في الضرورة والحاجة التي تدفع بهم إلى طلبهم هذا وعددوا ما لهذه الحكومة من مزايا ، حقيقة إن السلطان القوي يمد الشعوب بقوة ويساعد على ازدهارها ، غير أن هذه الشعوب قاست كثيراً على مر العصور نتيجة عظمتها وازدهارها إلى حد أنني أفكر في أنها لا تتردد في المدول عن سلوك هذه السبيل » (٥) ، وهو يقصد بهذه السبيل التي يميقتها سبيل الاستعمار والفتح والتسلط .

وهذا النظام وحرياته أهم صفات المدنية الغربية ، وقد امتد إلى سائر القارات وكان مناراً لشعوب عدة ولتخطيط الاستعمار ، وهو ينظر بعين

(٥) انظر التاريخ للناصر « لاناتول فرانس » الجزء الاول صفحة ٢٢٥

الحفر في السياسة الخارجية إلى ما نخرج منه من نظم قامت على القومية وسارت بالدولة في طريق الوطنية التعصبية للفتح والغزو متحلة معاذير لا تمت للحريات نفسها بصلة كالفاشية أو قامت على المساواة الاقتصادية كالنظام السوفيتي، مع إنشاء دولة بيروقراطية تتسلسل فيها الوظائف وتحرك رؤوس المصالح والإدارات شتى الأعمال وتوجه الانتاج والفكر . إن هذا النظام بفروعه له بلا شك أطماع في الميدان الدولي ، وهذه الاطماع نتيجة فهم مغرض للحريات على أساس من المبالغة في التمسك بأهداف السيادة وتنافس السادات وتصارعها للآراء العريض على حساب الغير لصالح نمر ، وقد وقتت الفاشية في وجه الديمقراطية الغربية والشبوعية الروسية مدة ، ثم اختفت مؤقتاً من أوروبا بانضمامها في أرض الوطن الأم ولم يعد لها من أشباح في القارة الوثابة إلا في أسبانيا والبرتغال وهما دون المستوى الروحي الحربي للفاشية الأصلية . ويقف النظام السوفيتي للعسكر الديمقراطي الغربي بالمرصاد لأنه يعتقد أنه يدافع عن رسالة المال ورفاهتهم خارج حدوده ، علاوة على ما يخشاه من تطويق هذا المعسكر لمال السوفيت داخل حدود ، بلادهم ، ولأنه يريد بدوره نفوذاً عريضاً وسلطاناً سياسياً بين أسرة الدول لا تعلوه قوة أخرى .

ولقد كان الصراع في عالمنا الحديث حتى قيل قيام الحرب العالمية الثانية صراعاً اقتصادياً يتطلب تدخل رجال السياسة وعلاج المشكلات الاقتصادية التي تشجر نتيجة التنافس والازمات بين الدول ، فهي بيت الدمار في المنازعات السياسية ، وتحول اليوم إلى صراع مثل شبيه بالصراع الديني ، هو بين نظم حكم تذهب مذاهب شتى ويؤثر تضارب أهدافها في الداخل وتعارض تفكيرها في سعادة البشرية في العلاقات السياسية الخارجية ابتداء من

التراشق بالتهم على صفحات الجرائد وفي الاذاعات إلى استعمال الجنس دول الكبار حق الاعتراض على قرارات مجلس الأمن إلى تخرج الموقف بالتهديد بحرب طاحنة تستخدم فيها الصواريخ الموجهة والأسلحة الذرية الميسدة تمادياً في التعصب للذهب السياسي ، وهو لا يخرج عن أنه تعصب في الافناء .

وهناك أخيراً مجموعة من البلدان لا يزال أمامها أشواط بعيدة لامتلاك ناصية الصناعات الحديثة ورفع مستوى معيشة الشعب ، أخذ بعضها بالانسائير الديمقراطية البورجوازية للندول الغربية والبعض الآخر بدساتير قرية الشبه من الدستور السوفييتي مع وضع مؤقت لتصفية النظام الرأسمالي الفردي في ديارها أو السباح به في حدود ضيقة . ومن بلدان النوع الأول مجموعة دول الشرق الأوسط والأدنى ، وهي إلى جانب أخذها بأسس الحياة السياسية الغرب راعت اعتبارات أقليمية وتاريخية واجتماعية كالأخذ بنظام الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية للفرد مثل مصر والمند واعتبار الاسلام دين الدولة مثل مصر والباكستان ، ومن بلدان النوع الثاني بلدان كشرق أوروبا وما وراء الستار الحديدي .

والأخيرة على اتصالها الوثيق بالحضارة الغربية ومنها بلدان ساهمت في صغورنا الحديثة في هذه الحضارة بنصيب وفير كبولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنغاريا لا يزال الطريق أمامها مغفوقاً بالأشواك ، وعليها بذل الجهود الجبارة لتسيده ، وقد أخذت بسياسة للحكم أقرب إلى النظام السوفييتي منه إلى النظام البورجوازي الغربي ، والرأسمالية الفردية لديها في طريق الزوال ، وهي تدخل في دائرة نفوذ الاتحاد السوفييتي وتسير في فلكها لا يحكم تحكم هذه في سياستها بالاحتلال والبعثات الاقتصادية والتسلط

على أسواقها فحسب بل كذلك بحكم أصل الجنس في بعض الأحوال فالعنصر الصقلي هو الغالب على دول البلقان ، وبحكم التاريخ والسياسة التقليدية للبلقان وشرق أوروبا التي تحكمت فيها روسيا منذ أفول نجم الامبراطورية العثمانية .

واطلق على مجموعة هذه البلدان الديموقراطيات الشعبية وهذا المصطلح استعمله الحزب الديموقراطي المسيحي لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى في إيطاليا ونقلته عنه الحركة الديموقراطية الاشتراكية في فرنسا سنة ١٩٤٤ (١) ، واستعماله اليوم لا يتفق مع مثل الذين استعملوا هذا الاصطلاح في بادئ الأمر ، ففذه الجمهوريات تتبع سياسة تقوم على مركزية الانتاج والتوزيع في بدولة مع اختفاء المشروعات الخاصة وقيام حزب واحد من العمال يحكم ويقود دولة البلاد ، وتصفية النظام الرأسمالي الفردي وتلقى التوجيهات من موسكو ، فيما عدا بوجود سلافيا ، وتحول الدول إلى بيروقراطية سلسلة الوظائف أشبه بالآلة المسيرة يخضع لها الفرد بلا أية معارضة ، وهذه النظم لم تستطع بعد أن تصفى الملكية الفردية بصفة نهائية وكذلك الأحزاب المتعددة . وهي في طريقها إلى تصفية الأولى وتوحيد كافة الأحزاب في بوتقة الحزب الواحد بأي ثمن ، وقد نشأت هذه النظم بفعل امتداد المقاومة التي تأجج أنونها إبان احتلال الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية ، فروحها روح كفاح وصدام ، والنصرة القومية مع غض الطرف عن القانون العام في سبيل نصره الأولى هما طابعها الهام (٢) .

(١) أنظر « تطور النظم السياسية » لموكلو ، صفحة ٢١٢ .

(٢) أنظر « تطور النظم السياسية » لموكلو ، من صفحة ٢١٢ إلى ٢١٩ .

ويضاف إلى هذين النوعين بعض حكومات شيوعية أو هي أقرب إليها منها إلى الديمقراطية البورجوازية في آسيا ، وأهمها الصين الحمراء وهي الصين الاسميّة بنصف مليار من الأهلين ، وتقوم نظمها على أساس المساواة والاصلاح الزراعى فى شيوعية زراعية مع برنامج صناعى يتفق مع طبيعة البلاد ، ودستورها شبيه بالدستور السوفيتى ، وهذا الأخير هو النموذج الذى نقلت عنه الصين الشيوعية بزعامه ماوتسى تونغ، وتتلخص مبادئ هذه الصين فى المساواة فى الحقوق الزراعية وفى أن الأرض لمن يزرعها وإنهاء نظام الملكية الفردية للأقلية والقضاء على رقابة الملاك الزراعيين الاقطاعيين للحياة الاقتصادية القومية وعدم السماح بأى حال من الأحوال للنظام الأمريكى أو الأوروبى القائم على الرأسمالية الفردية والشركات أن يحتذى به فى البلاد. ووصفت القوانين الاسميّة التى صدرت عقب انتصار الصين الحمراء بزعامه ماوتسى تونغ على الصين الوطنية بزعامه شانج كاي شيك فى آخر عام ١٩٤٩ سلطان الدولة بأنه يقوم على « تحالف العمال مع الفلاحين بزعامه الطبقة العاملة » ، كما وصفت المادّة الأولى منها هذه الزعامه أيضاً فقالت « إن الجمهورية الشعبية للصين دولة ديمقراطية جديدة أو ديمقراطية شعبية ، والجمهورية تحقق دكتاتورية الديمقراطية الشعبية بزعامه الطبقة العاملة ، وهى ترتكز إلى تحالف العمال والفلاحين الذى يجمع كافة الطبقات الديمقراطية والاقليات الوطنية للصين ، والجمهورية تباشر كفاحها ضد الاستعمار والاقطاع ورأس المال البيروقراطى ، وهى تنشُد الاستقلال والديمقراطية والسلام وبناء وتوحيد الصين وازدهارها وجعلها قوية ذات سلطان (ه) » .

وأخيراً صدر دستور الجمهورية الصينية الشيوعية في سنة ١٩٥٤ ، وهو يصف البلاد بأنها جمهورية على نسق جديد لتحقيق الثورة ونجاحها ضد الاستعمار والاقطاع والرأسمالية البيروقراطية مع تعاون شتى الجنسيات في البلاد لبناء الصين الجديدة ، كما يؤكد الدستور صداقة الصين للاتحاد السوفيتي ، وأن البلاد ديمقراطية يقودها العمال مع تحالف العمال والزرع ، وهو يعترف بأربعة أنواع من الملكية وهي : ملكية الدولة و ملكية الجمعيات التعاونية و ملكية الطبقات العاملة على أساس الملكية الفردية للعامل والملكية القائمة على النظام الرأسمالي ، ويقرر أن الدولة تحمي ملكية الأراضي الزراعية وسائر ملكيات الفلاحين ، ولكنها في نفس الوقت تيسر في طريق تطور النظام الرأسمالي وخاصة الزراعي إلى نظام تعاوني وجماعي في مبادي الإنتاج والتوزيع والائتمان . ويعلم الدستور أيضاً أن العمل واجب شريف يؤديه المواطن القادر وأن الدولة تشجع نشاط الأفراد الاتاجي الابتكاري في هذا الميدان ، (٥) ويحصر الدستور النشاط السياسي والسيادة في الشعب وبمعنى آخر الطبقة العاملة على أن تسود المساواة لجميع الناس ، ويردد هذه المبادئ التي تعتبر تطوراً من النظام الرأسمالي إلى النظام الشيوعي أو هي شيوعية زراعية في ديباجته وفي المبادئ العامة وتشتمل على عشرين مادة ، وتسير البلاد بحكم هذا الوضع نحو حصر كافة نواحي النشاط في الحزب الواحد ، وهو الحزب الشيوعي هناك .

(٥) انظر « حكومات الشرق الأقصى وسياستها » لنيكولاي شوبوروكس ، من صفحة ٢٢٥ إلى ٢٢٩ ، ومن صفحة ٦١٨ إلى ٦٣٠ .

ويعزى نجاح الانظمة التي نسقت على وتيرة النظام السوفيتي إلى استجابة الجماعات هناك إلى طبيعة التطور السياسى للبلاد، فعظم شعوب هذه البلدان لم تجد مساعدات وعطف من قادتها القدماء في كفاحها لاستقلالها وضد الغاصب والمستغل ، فضلا عن الهوة العميقة التي تفصل بين طبقة الاثرياء هناك وطبقة العمال البائسين وخاصة الفلاحين ، مما ساعد جيوش الاحتلال الروسى على التمهيد لصبغها بالصبغة الشيوعية .

ولقد أعلنت هذه النظم نهاية استغلال الفرد للفرد ، غير أنها قررت أن السيادة المطلقة هي للجماعة ولا حقوق للفرد ازاماها بما يمنعه من مناقشتها منعاً باتاً ، وهذا أهم ضدام سياسى تعصبى بينها وبين ديمقراطية الغرب القائمة أساساً على حريات الفرد وحقه المقدس في الامتلاك ، فهي ترى أن للفرد أن يعبر بشخصه عن ارادة الجماعة مما يحلوه إلى نقد نظام الحكم وتوجيه وتغيير الحكومة والدفاع عن حق الامتلاك والمشروعات الخاصة . وبينما اختار الغرب الديموقراطى القائم على حقوق الانسان السياسية سيادة القانون وهو قابل للتغيير بإرادة الفرد اختارت روسيا السوفيتية خليفة بيزانطة وسائر الديموقراطيات الشعبية التي تسير في فلكها دكتاتورية البروليتاريا كأساس قابل للتحويل لصالح البروليتاريا دائماً ، وجعلت منها عقيدة شبه دينية يعتبر المساس بها عملاً هيروطيقياً ويرى مرتكبه بالزندقة ، وفسر فيشنسكى *Vichinsky* أخذ كبار رجال القانون والساسة السوفيت وكان من الملع ممثلهم في الأمم المتحدة هذه العقيدة بقوله : إنه إذا تعارضت نصوص القانون مع اتجاهات الحزب الشيوعى فتفسيرات الحزب وحدها هي التي تتبع فهي المصدر الأعلى للقانون . (٥) .

وقيل بأنه إذا لم يعد الإنسان في ظل هذا النظام يستغل بواسطة أخيه الإنسان فإنه عرضه لاستغلاله بواسطة الجماعة البيروقراطية أى الأقلية الحاكمة وهى فى قمة الدكتاتورية المفروضة باسم البروليتاريا أى العمال ، وهكذا لا يفتنى الاستغلال بل تتغير وسيلته ، وليست هناك بهذا الوضع شيوعية بالمعنى النقي الذى جاء فى أحلام كارل ماركس وفى سائر مدائن الأحلام لرجال الاشتراكية العملية ، وهذه العقيدة التعصية هى التى قد تسوق مواطن هذه الجمهوريات الشعبية إلى الحرب فى حمى صراع المثل .

وزرى برامج قائمة على التوجيه الاقتصادى والاجتماعى والتدخل فى شئون الفرد الخاصة والعامة فى مختلف البلدان الديموقراطية والشيوعية فى الغرب والشرق ، بعضها وضع بسبب الأزمات والآخر للانعاش الاقتصادى ولرفع مستوى الفرد المادى والمعنوى ، وضمنها أيضا برامج الحيطة والاستعداد للحرب المحتملة ، وقد بالغت الدول فى تدخلها باسم وقاية الجماعة ونواتها الفرد ، وتشاحن وتطاحن تبعاً لاختلاف مثلها باسم التدخل وحماية الجماعة ، وهى على وشك الاصطدام فى أية لحظة لنذهب ضحية المثل السياسية والتدخل ، وهذه صورة حية للعالم السياسى المحموم ، وقد يتهدى فى الخضم والصدام ويسبق السيف العزل وتقع الواقعة ، وسببها فقدان التوازن بين المادة والروح ، وما أسهل ان تفجر بضع عشرات من القنابل النووية والهيدروجينية لانهاء صراع المثل وانتهاء الانسانية !

الحرب الكلية أو الشاملة

الحرب اليوم حرب كلية فهي لا تترك مكاناً دون ان تصيبه بقذائفها كهدف لكسب المعركة ، ولا تنجو نارها دقيقة فتهدا النفوس إبانها لتتخذ منها عظة وعبرة وتتشاور لتتخذ البقية الباقية من تراث الإنسانية ، وهي تخطط خطط عشواء وتجلل الدار والديار بثياب الحداد ، وهي كلية لأنها تتناول الانتاج فيضاعف ليوجه للتدمير ويساق ملايين العمال لمضاعفة الانتاج لاقناء الجنس البشرى ، وبذا يكتبون صكوك اعدامهم والقضاء على الحضارة بأيديهم ، ويذكر اناطول فرانس *A. France* فى إحدى قصصه المتمتعة فى نهاية القرن المنصرم عنصرها الهام وهو الآلة المدمرة وأهمية تفوقها على الخصم بمناسبة الحرب الأمريكية الإسبانية، وكانت الامبراطورية الإسبانية فى طريق الزوال كدولة عظمى وأساطيلها وآلاتها ومعداتها الحربية دون معدات الخصم فى دقتها وتقدمها الفنى، ويروى الكاتب فى قصته مادار فى إحدى الصالونات الارستقراطية العسكرية النزعة ذات التقاليد المحافظة فى الريف الفرنسى وقد أحضر الخادم صحف اليوم، وهذه روايته وقال أحدهم فى الصالون سنقرأ بهذه المناسبة الأخبار الجديدة وقد أخذتصمغ إحدى الصحف لىلم بتطورات الحرب ، وتلا برقية اهتم لها المجتمعون فى الصالون وخلاصتها ان الكومودور (ديوى) دمر الأسطول الأسبانى فى ميناء مانيلا، ولم يفقد الأمريكيون رجلاً واحداً ، وسببت هذه البرقية صدمة للمستمعين إليها ، وصاحت إحدى السيدات قائلة هذا غير صحيح بالمرّة ، واعتزضت بحجة أن مصدرها أمريكى ، بينما قال الذى قرأ النبأ ، يجب الحذر من الأخبار الكاذبة ، وأبدى كل واحد فى الصالون تحفظاً فى هذا الشأن ،

وحلت الكتابة بالنفوس، إذ كيف يدمر، كما يرون في قرينة نفوسهم، أسطول باركة البابا ويحمل علم الملك الأسباني الكاثوليكي وتتقدمه السفينة المفقود عليها لواء أمير البحر ويعقبها غيرها وهي تحمل أسماء العذراء والقديسين بواسطة الأماطول الأمر؛ كي ويفتحت ويفنوس إلى أعماق المحيط، يفرقه تجار الخنازير وصانعو آلات حياكة الملابس، وهم هيروطيقيون ليس لهم ملك ولا أمراء ولا ماض تليد ولا وطن ولا جيش على قدر جيش خصمهم (٥). غير أن الحقيقة تختلف عن الأمانى، فالجرب آليه وعامل النجاح فيها رجحان كفة الانتاج الحربي وتقدم الآلات وكثرة المعدات بصرف النظر عن سائر العوامل التاريخية وتقاليد الحروب للقرن الثامن عشر. هذا هو الموقف حتى الحرب العالمية الثانية ولا يعلم ما يأتي به التطور وقلب الخطط الحربية رأساً على عقب نتيجة إبحاث المعامل وتطور المختبرات، وهل ستظل الآلات الصليبية بضخامتها ودقتها وكيانها وتكديس الوفير منها وتسخيرها بالجملة في المعارك هي الفاصلة في حروب الغد؟

هناك عوامل ثلاثة تسيطر على سياسة الحرب الشاملة، وهي :

(١) امتزاج شعور السكان واحساساتهم بكل دقائق الحرب، ومساهمة الجميع فيها نتيجة حاجات الاستعداد لها والاضطلاع بأعبائها، ونتيجة اهتمام السكاة بدقائقها وتطورتها، وأصبحت الأمة برمتها أشبه بمسكر ضخم والجيش أشبه بمصنع رئيسي يضم مصانع كبيرة لاعدادها وهو دائم التنقل والتطور.

(٥) انظر « التاريخ المعاصر » لاثانول لفرانس، الجزء الثالث مطبعة ٢٣٣ .

(٢) اكتواه عشرات الملايين بلظاها واستمرار هذا العدد في التصاعد تماً لا امتداد نطاق الحرب واتساع رقعة الأهداف ، وضحاياها اليوم العسكريون في الجبهة والمدنيون وراء الخطوط والأمنون في دورهم في المدن الكبرى بل والقرى النائية ، وضربها مفاجيء وبلا حساب .

(٣) جسارة أعبائها المادية ونفقاتها وتضحياتها وأزماتها ، وما تخلفه من خراب قد تتناول مقاطعات برمتها ومسير عشرات الملايين من البشر مما لا قبل للشعوب على احتياله .

وفيا إلى البيان :

أولاً : - فيما يختص بشعور السكان بدقائق الحرب ومساهمتهم فيها . زاد شعورهم بالحرب وانشغالهم بشئ خطوائها وكوارثها تبعاً لتحول الجيوش من فرق المرتزقة إلى فرق وطنية مدربة من زهرة شباب الدولة التي قامت على أساس السياسة القومية وسيادة الشعب ، ورأينا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر حينما كانت الحروب على يد المرتزقة وخاصة في إيطاليا أنها كانت مجرد صفقات مالية ولم يك جنودها متحمسين للتضحية والموت أو لقتل العدو ، فالجرب ذاتها كانت صفقة تجارية وخطرهما القتل عما جعلهم يحاولون إطالة أمدها دون نتيجة حاسمة ، وكان هذا مرقف قادتهم منها ، فإن التضحية معناها نهاية رأس مالهم وانفلاسهم ، كما أن اقلاهم من عمليات القتل يساعد على الاستمرار في استيلائهم على أجورهم من الأمراء الذين جمعهم باغراء المال ، وكان القواد يفضلون جمع أكبر عدد من الأسرى لكي يمكنهم بيعهم أو اقتداؤهم بالمال بدلا من ضياع آمالهم في السكسب بقتلهم ، وهكذا كانت تستحيل المعارك في الامارات

الايطالية التي عاش فيها ما كيا في وغيرها من امارات أوروبا إلى خطط لعب الشطرنج، والعدو بين تقهر وكر وفر لا طالة مدة الحرب وتغاضى القتل مع أسراً كبر عدد ممكن من الجنود دون اصابته حتى بالجروح ، ولم يك هناك في الغالب كره أو حقد قوى أو ديني يكته طرف للآخر (إلا في أحوال معينة ذكرها التاريخ) وكل ما في الأمر أن كل قائد كان يفار من الآخر ويحاول أن يزه في الآخر الذي يتقاضاه ، وكان المرتزقة يعدون أنفسهم اخوة في السلاح على تضاد معسكراتهم ويكرهون ساداتهم الذين يعملون تحت لوأهم ، وكثيراً ما كانوا يغيرون للمسكرات تبماً للريح ولصالحهم المادية ، ولم تك هناك مبادئ ينافعون عنها ، بل هم يباشرون عملاً بأجر ، ولا يترتب على أسرهم إلا خسارة مادية تحيق بهم ، وهكذا لم يك هناك تمييز واضح بين الحرب الصالحة والحرب الطالحة في قوسهم (•) .

ولم يك بمستغرب أن يحارب أحد المرتزقة شتاء في صف أمير ، ثم إذا جاء الربيع انتقل إلى صف عدوه وذلك حسب مصلحته المادية وما يعرض عليه من أجور ومغريات ، ولا يقف شيء في وجهه إذا اعتزم ضم عرى اتفاقه مع أميره ، وطالما سبب هذا الوضع مشاكلاً للأمراء للتجارين أثناء الحصار أو قبيل المعركة ، ويقال أن ثلاثة آلاف جندي ايطالي هجروا صفوف الجيش الفرنسي في حصار بارما Parma سنة ١٥٢١ وانضموا إلى المسكر المضاد ، ونزل عدد الفرق السويسرية في الجيش الفرنسي المحارب

(•) انظر « السياسة بين الشعوب » لوزجانو ، صفحة ٣٤٤ .

في إيطاليا في أكتوبر من نفس السنة في أسابيع قليلة بسبب هجر الصفوف من عشرين ألف جندي إلى ستة آلاف ، وأضربت في الربيع اللاحق القوات السويسرية الجديدة التي استعوض بها عن القوات الهاربة في اليوم السابق على معركة بيكوكا (*) *Bicocca* بقصد إملاء شروطها على قادة الجيش مما أدى إلى الهزيمة في المعركة ، وطلبت القوات الألمانية المضادة لها في نفس المعركة وأثناء القتال مضاعفة الأجور للقيام بهجوم مضاد . ومثل هذه الحوادث كانت من الأمور العادية في معارك ذلك الزمان ، ففي معركة بافيا *Paavia* سنة ١٥٢٥ ترك صفوف الجيش الفرنسي ستة آلاف سويسري وألقا إيطاليا بعد أن قبضوا غصصاتهم كاملة مباشرة ، وترتب على هذا الموقف نقص قوة الجيش الفرنسي بمقدار الثلث .

وطبعي أنه لم يك يضمن القوات المرتزقة هذه إلى صفوف الجيش أى إحساس وطني أو شعور بالاحترام والطاعة للأمير ، بل كان يحتفظ بسلطانه عليها على أساس نظام حديدي صارم ومغريات المال وهكذا كانت الحروب محدودة فيما يختص بنظامها وأثرها في الناس ، فلم تكن هناك عاطفة قومية جارية تبين على المعارك والبلاد ، وكان الأمراء يبذلون الجهد معتمدين على ضيق نطاقها وإمكانهم حصرها مع إبعادها عن ديارهم ، وهم ينفقون المال في سبيل غايتهم ويفضلون أن يدفعوا إلى حليف أقل ثراء منهم نفقات حرب يشعلها لمصلحتهم بعيدة عن ديارهم عن أن يوقدوا نيرانها في أراضيهم ، وهم يضحون ببعض ملايين ليحتفظوا برغاء بلادهم وهي بعيدة عن الحرب ، ويتقنون فن إبرام الصلح الذي يساعد بدوره على الازدهار والرواج في

(*) انظر « السياسة بين الشعوب » لورباتو ، صفحة ٣٤٥ .

بلادهم ، وكانت سياستهم هي تفضيل شراء هزيمة بعيدة عن أراضيهم على كسب نصر في عقر ديارهم ، ويغدقون المال على حلفائهم غمنا الهزيمة بدلا من ان يحصدوا نصراً مينا فوق أراضيهم قد يكبدون خسائر جسيمة لا قبل لهم بتعويضها ، ومن أبرز الأمثلة على فداحة خسائر الحرب الراسعة النطاق في القرن السابع عشر حرب الثلاثين سنة في امارات المانيا ، وهي حرب دينية تختلف في صفاتها عن الحروب المذكورة آتفا وقد ظلت مدة طويلة مستمرة ونضب في سبيلها معين البلاد ودمرت معظم مدنها العامرة وتكبد الوطن الجرمانى خسائر جسيمة في الأرواح والأموال .

وعند ظهور الانتصار للعقيدة والموت في سبيلها بالحديد والنار وكانت الثورة الفرنسية قد انفسمت في حروب القوميات روح العقيدة الحديثة التي صارت من تقاليد السياسة الحديثة ، أقل نجم المرتزة وبالتعبية أفضلية المناورات البيضاء على المعارك الحمراء ، ولكن ظلت ذبول المرتزة في أوائل حروب الثورة الفرنسية باقية فكان تلك جيش بروسيا الذي يحارب شحاذى المجد ، من هؤلاء الجنود ، ثم سرت فكرة الخدمة العسكرية الفرنسية والتجنيد الاجبارى إلى سائر دول أوروبا ، وقال بهذه المناسبة دوق ولنجتون Wellington القائد الانكليزى المشهور وقاهر نابوليون بوناپرت في وارلر « ان نظام التجنيد الفرنسى يحشد جماعات وفيرة من البشر من كافة الطبقات وان جيشنا مكون من مجموعة من عامة الشعب » (*) وعم نظام الجيوش الضخمة والخدمة الاجبارية في عصرنا الحالى ، غير ان الامبراطوريات الاستعمارية ظلت في سبيل حشد أكبر عدد من الجنود

(*) انظر « السياسة بين الحرب » لورد جاتو ، صفحة ٣٤٤ .

والثقل ما أمكن من عدد ضحايا مواطنيها في المعارك تعتمد على المرتبة .
وأغراء أبناء المستعمرات والمناطق الواقعة تحت نفوذها للانخراط في سلك
الجندي واستخدامها وقوداً لأقصى المعارك وأشدّها استعاراً .

وأخذت جل بلدان العالم تدريجياً منذ حروب نابوليون بوناپارت
بنظام الخدمة العسكرية الاجبارية كما سبق ان ذكرنا وتجنيد المواطنين
الصالحين للجندي وتدريبهم وإعدادهم للحرب بين لحظة وأخرى ، وبذا
تحول الوطن إلى معسكر كبير يلبي فيه المواطن نداء الدولة باسم الواجب
الوطني والفكرة التي تخوض بلاده من أجلها المعركة ، وكانت الحرب حتى
نهاية القرن السادس عشر حرب ملوك وأمرأه يدعون انها تقوم في سبيل
فكرة طيبة أو حق ضد مذهب شيطاني أو اعتداء غاشم ، وهناك معسكر يرى
وأخر مذهب ، ثم حلت محلها بقيام الدول الحديثة فكرة إشهار الحرب باسم
سيادة الشعب والسيادة القومية ، وصارت السيادة القومية للدولة هي في
قفس الوقت القاضي والخم بما يشجع على إشهار حروب شتى مع ادعاء انها
حروب عادلة . ورأينا هذا في حروب القرن التاسع عشر وكذا في تراشق
المعسكرين في الحربين العالميتين الأولى والثانية الاتهامات بخصوص مسؤولية
الحرب وجرائمها ، ولم تك للحرب العادلة والحرب غير العادلة قديما
الخطورة التي لها اليوم فقد كانت معدات القتال محدودة الأنواع ضعيفة في
ايدائها وتخريبها .

وتبدلت الحال بحلول نظام الفرق القومية والجيوش الجرازية محل
الجنود المرتبة كحرس آخر ملوك فرنسا قبل الثورة المكون معظمه من
السويسريين وقد أصبح الجيش جزءاً لا يتجزأ من الوطن ، وصار التجنيد

عاماً كما سبق أن بينا وينخرط فيه الشعب للنود عن الوطن، وأطلق في فرنسا على الجنود: للمتعطشون لطرد العدو المعتدى وقد اجتاحت البلاد وعقد العزم على القضاء على الثورة ثم أخذوا المجد وكان عددهم مئات الآلاف، (وقد جاء ذكرهم في البحوث السابقة) وهم ينشدون المجد باسم سيادة الشعب عن طريق التضحية ودفاعاً عن حقوق الإنسان وحرياته المنبثقة من الثورة وهم ضمن خلايا السيادة وجسد الدولة الضخم، وساد أوروبا نظام الجيوش القائمة على تجميد المواطنين الصالحين للخدمة العسكرية، وأصبح الشعور بمستوليات النبل عن حوض الوطن في صميم إحساس الشعب وجزءاً لا يتجزأ من روحه الوطنية، والتضحية بالنفس في سبيله ودرء الاعتداء ونصرة قضية البلاد من مقومات التربية الوطنية ومن واجبات المواطن ومن صميم الدستور، وربما شنت الحروب الدينية في ألمانيا وغيرها في القرن السابع عشر عن سياسة المرتزقة في إحساس كافة طبقات الشعب بها، ثم جاءت حروب الثورة الفرنسية ومختلف غزوات وحملات نابليون تليها عن ظهور سياسة جديدة للحروب لا تزال قائمة إلى يومنا هذا .

ويصف هذه الحالة المارشال فوش Foch يوم كان يحاضر في المدرسة الحربية الفرنسية سنة ١٩١٧، فيقول: في الحق إن عهداً جديداً بدأ هو عهد الحروب القومية التي تبتلع في أتونها كافة موارد الشعب، وهي لا تهدف إلى اغراض تقوم على مطامع ومصالح الأسر المالكة أو الفتح أو امتلاك مقاطعة، بل هي للدفاع عن أفكار فلسفية وفي سبيل نشرها في مبدأ الأمر وبسبب مبادئ الاستقلال والوحدة القومية وسائر المزايا المعنوية ذات الأثران المختلفة، وهذه العوامل لها أثرها في تجميد قوى ومواهب كل

جندى والاستفادة من العواطف والاحاسيس والمطامع التى لم يك معترف بها كمنصر من عناصر القوة.... ومن ناحية فإن استخدام الجماعات الإنسانية بوفرة بالغة مع شحذها بشعور قوى يتلعب كل نشاط المجموع ويضاف إلى ذلك تسخير الحصون وأعمال الامدادات والأراضى والمعدات والمعسكرات لصالح هذه الجماعات وحاجاتها ، ومن ناحية أخرى فإن القرن الثامن عشر رأى أسلوباً يقوم بصفة منتظمة ومنسقة على استخدام الفرق بطرق تختلف مع الزمن ولكنها تهدف دائماً إلى الرقابة عليها وقابة للجيش وكان يعتبر ملكا عاجل ، وهذا الجيش كان لا يهيم كثيراً المبدأ الذى يدافع عنه ، ولكنه لا يعدم بعض المزايا والكفاية المبنية وخاصة فيما يتناول روحه العسكرية وتقاليد (١) ، ، وما يلفت النظر أن عبارة فنلون *Fénelon* التى استعملها فى مطلع القرن الثامن عشر للدلالة على المعارك الطاحنة لحروب الثلاثين سنة وهى « إما ان تهزم أو تهزم » ظهرت مرة أخرى فى وصف فوش للحرب الشاملة الحديثة ، وهو يقول « ان القرار الذى يعتمد على السلاح هو الحكم الوحيد الذى يعتد به ، لأنه وحده الذى يقرر المصير لبروز المنتصر والتفريق بينه وبين المهزوم ، وهو وحده الذى يغير مواقف الخصوم ، واحدم يصبح سيد تصرفاته والآخر أداة يسير بإرادة خصمه ومضى وصل الفريق المهزم إلى نهاية المطاف ولم يترك له وسيلة للجدل فإن الهدف يصبح مواصلة تدمير كافة الوسائل التى تساعد على أن يحاول الدخول فى مناقشات ومساومات » (٢) ، وهكذا نرى تحول الحرب من مجرد صدام مباشر الطرفان فى نطاق محدود

(١) انظر « السياسة بين الشعوب » لورجاتو ، صفحة ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٢) انظر « السياسة بين الشعوب » لورجاتو ، صفحة ٣٤٣ .

ودون اهتمام كبير وقد استأجرا المرتزقة الذين لا تهمهم مثل السادة إلى جزء من حياة الوطن والمواطنين، واتسع نطاقها إلى حد أن أصبحت شغل المواطنين على اختلافهم الشاغل وفي مقدمتهم ملايين المجندين والمتطوعين .

وفضلاً عن أن الحرب أصبحت قضية الأهليين كافة على اختلاف طبقاتهم، فكذلك يضطلع باعبارها لا الجند لحسب بل كافة الناس من رجال وشيوخ ونساء وأطفال فالكل يجدد ضد الكل، وكل له عمل يتصل بالحرب، وهناك عمال المصانع يعدون الآلات الفاتكة ووقود القتال من قذائف وطوربيد وشنق الأسلحة ولا غنى للجندى عنها لاستمرار المعركة، وهناك عمال النقل البرى والبحرى والجوى الذين يفتنون ميادين القتال ويربطون مواصلاتها ويساعدون الوطن على استمرار تجارتهم وحصوله على حاجاته حتى لا يلقى سلاحه وقد أعوزته المواد الأولية اللازمة لمصانع التسليح والأغذية الضرورية لقواته ولأهليين معاً، وهناك الموظفون والمتخصصون في أعمال التبعة وسائر الأعمال الحكومية المتصلة بالجيش وبالحياة المدنية القائمة على الحرمان وفي مقدمتهم رجال الفنون والاحصاء، وذلك لتوفير القوات والوقود والمواد الأولية اللازمة للاستهلاك والصناعة والنقل، وهناك الفنيون ورجال التنظيم الإدارى والفنى وهم يقومون بتنظيم العمل وتوزيع الاختصاصات وتدريب العمال بل وكذلك تدريب شتى العسكريين والمدنيين لقيادة الدبابات والسيارات والقاطرات والسفن والفواصات والطائرات وما إليها، وأخيراً هناك العلماء والباحثون والمبتدعون وهم يتعاونون مع قادة البلاد ورؤساء جيوشها، والحروب اليوم حروب علم وبمحت وابتداع، وكسب المعارك يبدأ في معامل الأبحاث وفوق قنطر

رسوم المخترعات والمبتعات . وهي كذلك حرب الرجال بملايينهم والآلات ولا حصر لعددها وأنواعها ، ويتطلب الأمر أن تكون أعصاب المقاتلين في متانة القولاذ ، والمعامل المتخصصة تتسابق في تحسين وسائل التدمير الشامل ويدخل ضمن جهودها ، جهود الحرب الذرية والبيولوجية ، وترتب على نشاط بحث المعامل في نهاية الحرب العالمية الثانية تغيير محتمل شامل لوجوه الحرب القادمة .

ويحتاج ميدان القتال إلى إعداد محكم يقوم على استراتيجية اقتصادية دقيقة ولا يقل خطره عن مسئولية المعركة ذاتها ، وترتب على اختلال العمل في المصانع الحربية والحياة المدنية وإدارات التعبئة والتموين والنقل سقوط الهمة في جبهة القتال وخسران المعركة . وإن الحياة السياسية المضطربة اليوم والتهديد بقيام حرب والجوف من اتجار البركان في أية لحظة حدث بالبول على اختلافها من ديموقراطية غربية أو جمهورية شعبية أو دكتاتورية عمالية أو غيرها إلى اتخاذ الحيلة والاستعداد للطوارئ بتوزيع الاختصاصات مقدماً على الناس وكان الحرب قاب قوسين أو أدنى حتى لا تبنى البلاد بكارثة نتيجة المفاجأة المشتومة مع حياة السرعة التي نعيش فيها اليوم ، ولكل اختصاص في الحرب ، قسلاً عن وظيفة الجندي في الجبهة هناك المرأة تعمل في المستشفيات وسائر عمال التموين والتعبئة والنقل ، والكهول والشيوخ والأطفال ويبشرون شتى الأعمال الثانوية حسب تخصصهم لكسب المعركة . ولا تقتصر مساهمة المواطن في الحرب على الناحية العسكرية وذبولها ، بل تقع على عاتقه مسئوليات اقتصادية جسام ، فهو يشترك في شقات الحرب بما يؤديه من ضرائب وإعانات ويساهم في الحماية لها وفي التعشيف والحرمان واحترام نظام البطاقات .

وبلاحظ أن عدد الجيوش بدأ في الزيادة المطردة من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر ولكنه لم يكز يزد حتى هذا التاريخ على عشرات الآلاف من المقاتلين ، ثم صعد الرقم لبعض الجيوش في حروب نابوليون إلى بضعة مئات من الآلاف ، وفي الحرب العالمية الأولى فاقت بعض الجيوش لأول مرة المليون وقد وصلت جيوش بعض الدول المتحاربة في الحرب العالمية الثانية إلى ما يزيد على عشرة مليون من الجنود . ولم تعد الجيوش للمقاتلة في معركة هاستنجز *Hastings* في القرن الحادى عشر ١٢ر٠٠٠ مقاتل وهى المعركة التى غزا فيها وليم الفاتح دوق نورمانديا الجزر البريطانية ، ولم تعد في القرن الثامن عشر في معركة مدينة يورك ٢٨ر٠٠٠ محارب وهى من أهم معارك البطل واشنطن محرر الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعمار الانكليزى ، ولم تزد بمجموع جيوش لويس الرابع عشر في أم حملاته عن ٣٠٠ر٠٠٠ جندي ، ووصلت جيوش نابوليون بونابرت إلى مليون جندي من المقاتلين ، وجندت فرنسا لحرب سنة ١٩١٤ أربعة ملايين جندي بينما لم يبلغ عدد سكانها ضعف ما كان عليه في عصر نابوليون ، وبلغت القوات المجندة في الحرب العالمية الثانية للدول المتحاربة نحو ٩٠ مليون جندي موزعة فيما يختص بأهم هذه الدول كالآتي : ٢٢ مليون الاتحاد السوفيتي ، ١٧ مليون ألمانيا ، ١٤ مليون الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٢ مليون المملكة المتحدة . (٥) وبلغ عدد الذين دعوا لحل السلاح في الحرب العالمية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وألمانيا ١٤٪ من السكان وفي الحرب العالمية الثانية أكثر من ١٠٪ من السكان ، وأقل بقليل في البلدان الأخرى ، ولكن هذا

لا يمنع من ملاحظة ضخامة عدد الجيوش الملتحمة ، وترجع نزول النسبة إلى المبالغة في استخدام الآلات في القتال ، وهذه النسبة المقاتلة تحتاج لمباشرة مهمتها بكفاية إلى جهود مجموع الأيدي العاملة في البلاد ، وكل جندي في الجبهة يتطلب جهوداً أكثر من ١٢ من الأهلين لأمداده بحاجات الحرب الحديثة وليقاته في ميدان المعركة واستمرارها .

وكان عدد القوات المسلحة لكل من الدول العسكرية الكبرى في الحرب العالمية الثانية وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وألمانيا التي تباشر نشاطها في الميدان أو قربه عشرة ملايين جندي ، ويتطلب هذا العدد لأمداده بالأسلحة وتأمين مواصلاته والقيام بأعمال النقل لتكوينه وإعداد ملابسه وغذائه تجهيد الأيدي العاملة على أوسع نطاق في هذه البلدان ، وهكذا أصبح يقوم بأعباء الحرب الحديثة كافة الأهلين بلا استثناء .

ثانياً : وفيما يختص بمن تصيبهم الحرب بلظاها واتساع رقعة أهدافها وضحاياها وخرائبها ، فالיום يكتوى بأتونها كافة الناس بلا تمييز ، وقد يتعرض لها الرجل الآمن المطمئن في منزله في إحدى المدن الكبرى البعيدة عن الجبهة ، والطفل البريء الذي يعدومرحاً في فناء مدرسته ، والفئة التي تنتظر في لفحة عودة خطيبها أو نبأ ساراً من عزيز لديها في الجبهة ، أو المريض طريح الفراش في المستشفى وهو عاجز عن النزول إلى الخبأ ، أو جمهرة الناس الذين نزولوا إلى جوف الأرض في الخبأ أثناء الغارة الجوية أو اعتصموا بالجبال والجهات النائية المهجورة هرباً من الغزو

وانقراض الفرق الميكانيكية والتكامل بهم نتيجة التعصب السياسي المذهبي ، وهكذا فكل فرد هدف للحرب ولا عاصم منها اليوم ، وترك الطائرات في انقضاضها والقنابل أطنان القنابل المتفجرة والحارقة والمدافع والدبابات في فتكها المدن العامرة الزاهرة فحمة سوداء وقد احترقت عن بكرة أبيها وتحول عمرانها ومبانيها ومصانعها وميادينها وزخرفها وألوان الراحة والترف فيها إلى أكوام محترقة من الحجارة والرماد ، وهذا ما حل بكولونيا وكوفتري ودينكرك وروتردام وهوراشيا في الحرب العالمية الثانية وبعض احياء في بورسعيد في الاعتداء الثلاثي على مصر في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وإن القنبلة الذرية التي حملتها طائرة واحدة حامت قرة وجيزة في سماء اليابان في سنة ١٩٤٥ ثم ألقت حملها الخفيف قد حصدت أرواح مئات الآلاف دفعة واحدة وأحرقت المدن وفتتها وكأنها بيوت من الورق ثم تركتها أترأ بعد عين .

ويبلغ عدد الذين قتلوا في الحرب العالمية الأولى في زعم بعض الاحصاءات أكثر من ثمانية مليون ونصف مليون نسمة والذين جرحوا وشوهوا أكثر من ٤٥ مليون نسمة ، وارتفع هذا الرقم ارتفاعا كبيرا في الحرب العالمية الثانية ، وزاد عدد الذين قتلوا من المدنيين بسبب الاعمال العسكرية في هذه الحرب على عدد من قتل من العسكريين ، وأقى الألمان وحدهم من المدنيين بسبب الاضطهاد ما يزيد على ١٢ مليون نسمة ، وبينما لم تخسر فرنسا أكثر من ١٥ ٪ من مجموع سكانها في الحرب العالمية الثانية وهي النسبة التي خسرتها في الحرب العالمية الأولى بين قتلى وجرحى إلا ان خسارتها من المدنيين بمقارنتها بمجموع الخسارة كانت جسيمة ، وهذا ما يقال أيضا عن الاتحاد السوفيتي فقد خسر بين قتلى وجرحى نحو ١٠ ٪ من مجموع السكان ،

وتستمر نسبة الخسارة في المدنيين في تصاعد مطرد تبعا لبشاعة التدمير في الحروب الحالية والتفنن في اختراع الأسلحة التي تفنك بالجملة وتحو كامة معالم الحضارة وال عمران ، وقد تعددت أنواعها اليوم ، ومنها ما كان يستعمل في الحرب العالمية الثانية في نطاق ضيق ، مثال ذلك الغاز السام والصواريخ الموجهة والقنابل الذرية ويقول البعض باحتمال استعمال استخدام الميسكروبات والطقليات وطرق الحرب البكتريولوجية في الحرب العامة القادمة للقضاء قضاء مبرما على الخصم .

وتقدمت في الولايات المتحدة الأمريكية البحوث الفنية استعدادا للحرب القادمة مع المبالغة في اعداد معدات التدمير والابادة الشاملة، وأنتج المخترعون الأمريكيون الذين يعملون في تجهيز الجيش الأمريكي بأحدث معدات الملاك عقلا الكتروني لاغراض الحرب (وسبق ان تكلمنا عن أهمية العقل الالكتروني) . وهو يقوم بالمهام الادارية للجيش والحكومة بسرعة فائقة ، علاوة على اصداره التعليمات بناء على الباعث الانساني لاطلاق الصواريخ الموجهة . وهذا العقل يستطيع قراءة وتلاوة قصة طويلة كقصة والحرب والسلام ، وتلستوى في بضع دقائق ، ويمكنه ان يسجل الانباء والبيانات على شريط ويعيد قراءتها بسرعة ، ويخزن هذا العقل في باطنه كافة البيانات الخاصة بالجيش ومعداته . ويمكنه ان يقوم بالعمليات الحسابية للجيش والتموين ويؤدي في نصف ساعة ما تؤديه ادارة الحسابات في خمسة أسابيع ، ويحل محل مئات من موظفي الحسابات ويوفرهم في دقة العمل ، كما يسجل على شريط من شرائطه العديدة بيانات تكفي للملء عدة رفوف في إحدى المصالح الحكومية .

وهكذا تتضاعف الخسارة والذكبات بفعل الحروب الحديثة ، وإن

الشباب الذى يدعى إلى المسكرات للتدريب فتقدم البولة مدة تدريبهم الذى يتراوح بين سنة وثلاث سنوات فى مسدان الاقتصاد وهى فى أشد الحاجة اليهم فهم فى السن التى يستطيعون فيها ان يعطوا النهاية القصوى لجهودهم وتقدر كفايتهم فى الانتاج بما يعادل ١٠٪ من مجموع طاقة الشعب فى العمل . ويتضاعف رقم القتلى فى الحروب العامة منذ بداية القرن التاسع عشر بصورة مربعة فقد بلغ فى حروب نابليون ثلاثة ملايين وفى حرب القرم ٩٠٠.٠٠٠ وفى الحرب السبعينية نحو ٤٠٠.٠٠٠ وفى الحرب العالمية الأولى ٨.٥٠٠.٠٠٠ وفى الحرب العالمية الثانية خمسة عشر مايون قتيل، وهى أرقام الخسائر العسكرية فى ميادين الحرب ويضاف إليها الخسائر من القتلى المدنيين، ويبلغ عدد الصرعى من المدنيين فى الحرب العالمية الثانية ولا يدخل فى عداد الرقم من قضى نتيجة التعذيب فى بلدان المحور وسائر الاراضى التى غزتها قوته نحو خمسة عشر مليون قتيل (١). ووصلت الخسائر التى سببتها الغارات الجوية على المانيا ٣٦٠.٠٠٠ قتيل و٤١٢.٠٠٠ جريح و٩٢.٠٠٠.٠٠٠ شخص بلا مأوى، وعدد المنازل التى دمرت ٢.٢٠٠.٠٠٠ منزل، وفى اليابان ٣٠٥.٠٠٠ قتيل و٧٨٠.٠٠٠ جريح و٧.٥٠٠.٠٠٠ بلا مأوى وعدد المنازل التى دمرت ٣.٦٠.٠٠٠ منزل (٢)، ونصف أحد المتخصصين فى الحروب الحديثة من العسكريين أثر المعدات فى المعارك اليوم واعتماد المتحاربين على تعددها على أن تكون من أحدث طراز فيقول « ان النصر يتوقف بنسبة ٩٩٪ على المعدات والأسلحة الحديثة على ان تكون أجود وأحسن الأنواع ... وفيما يختص بالخطط والقيادة والشجاعة

(١) انظر « الدائرة المهنية » لارليو، صفحة ٢١٧ .

(٢) انظر « الدائرة المهنية » لارليو، صفحة ١٥ .

والنظام والقورن والتنظيم والقوى البدنية والمعنويات الخاصة بالحرب فهي تنضام في جنب أهمية المعدات وتقورها على معدات العدو . وكل هذه نسبتها إلى المعدات لا يمدو ١ / ٠ ، * ، وربما فيها شيء من المبالغة إلا أنه يمكن أن نضيف إليها على أن يحكم استخدام هذه المعدات وأن توضع في أيد فنية آمنة وتوجه ضرباتها إلى العدو بسرعة وفي الأوقات المناسبة .

ثالثاً : وأخيراً فإن أعباءها المادية ليست جسيمة لحسب بل هي فوق الطاقة البشرية ، وتبخر جهود الإنسان استعداداً لها وتحملها لأنها ، ولا تختلف الحال كثيراً من هذه الناحية فيما يختص بالوقت قبل نشوبها وبعد نشوبها ، في الحالتين لا يبقى الاستعداد لها أو الاتفاق عليها على مال أو ادخار ، وتزداد الخطورة بتحول الحرب إلى حرب عليبة بحتة قائمة على العلوم الحديثة ومبتدعاتها ومبتكراتها في ميادين الميكانيكا والطبيعة والكيمياء والرياضة وتسخير آخر ما وصلت إليه المدنية الغربية أو بالحري المدنية القائمة في سبيل حيازة النصر والعمل على احتكار فكرة أو اختراع السيطرة على العدو ، وتسخر اليوم تجارب معامل الأبحاث للسلام في أعداد الأسلحة المختلفة للشر والتدمير ، وتتضاعف الخطورة اليوم بمصر القوى الاقتصادية والطاقة الانتاجية والنفوذ السياسي مع الاستعانة بعقول العلماء والباحثين كما نرى اليوم في ماردين جبارين يباشران حرباً باردة ، ويعد كل منهما الامة لدق عتق الآخر مع محاولة كل احتكار سلاح ماض معين للأغناء على مناسه أو على الأقل لتهديده وسائر مجموعته الشمسية ، ويتعدى على سائر دول العالم بما فيها الدول العظمى سابقاً مجاراتهما في التسلح وفي حيازة وتخزين الآلات والقذائف المبيدة بالجملة .

وزى في هذه الحالة أزمة تستمر نتيجة الخوف والرعب وعدم الاستقرار يصاحبها شيخ دكتاتورية عالمية طاغية على أساس احتمال قيام دولة واحدة تأتى على انقاض صراع يميت وتظل متحركة بعد النصر العالى الثمن فى سائر بلدان العالم طالما ظلت متفوقة فى السلاح الحاسم ومحتكرة لإنتاجه ، وقد ذكر هذا الاحتمال الفيلسوف الأمريكى برنهام *Barnham* فى كتابه بعنوان « فى سبيل السيطرة على العالم » الذى صدر فى سنة ١٩٤٦ وأحدث ضجة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وينصح فيه بلاده بحماسة أن تبادر إلى فرض سلطانها على العالم منتهزة فرصة احتكارها لأسرار الذرة ولصناعة القنبلة الذرية وحيازتها لعدد وفير منها ، وكان ذلك قبل وصول الاتحاد السوفيتى إلى إنتاجها ، وهو يحذر بلاده من الانتظار فنى خلال خمس سنوات كما يقول قد يصنع الاتحاد السوفيتى نفس السلاح وتفقد الولايات المتحدة تفوقها العسكرى ، وينصح بلاده فى نهاية مؤلفه باحتكار إنتاج القنبلة الذرية احتكاراً شاملاً وكذا حيازتها على أن تضطلع بالمسئولية الكاملة عن السياسة العالمية وأن ترسم سياسة شاملة لمنع حرب عامة مع الاتجاه نحو تكوين حكومة عالمية بكل ما تنبئ هذه العبارة ، وهو يعترف بأن العبء ليس من الابعاء الهينة وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تبذل قصارى جهدها فى هذا المضمار ، وهو يقول أيضاً : « ولما كان العدو يحكم على حثاد أكثر وعلى وضع استراتيجى أفضل ، فواجب القيادة الإمبريكية والحالة هذه أن تركز بصفة أساسية على التفوق الفنى ثم بصفة ثانوية على التفوق العدى سلاحها ، والخطوة المثلى هى أن تسدد إلى العدو ضربة مباشرة تفصل بمقتضاها باستخدام السلاح الذرى إنتاج البترول فى حقوله ، وتوجه كذلك

هذه الضربات إلى موسكو وإلى اثنتي عشرة مدينة سوفيتية أو تحت إشراف السوفييت أو أكثر ، وكذلك توجه هذه الضربات إلى مراكز الصناعة هناك . ويرى عدد من الرؤساء العسكريين أن هذه الضربات كافية لإنهاء المقاومة ، وأن الاتحاد السوفيتي وقد جرد من كفايته الحربية لا يلبث أن ياتي سلاحه مرغما بعد بضعة أسابيع ، ويختم برنهام مؤلفه بقوله مشيراً إلى رسالة الولايات المتحدة الأمريكية : أن القدر يدعوها إلى سيادة العالم والقبض على زمام سياسته ، فأما هذا أو لا شيء . ، وإذا كانت تخشى خيبة الأمل فإن السعي إلى مثل هذه العظمة يستحق المخاطرة والجهد للوصول إلى النصر ، (١)

وكانت الحروب حتى قيام حرب الانفصال الأمريكية والحرب السبعينية تعتمد في تحركاتها على القوى المضلية ، وكان الرجال يحملون العتاد مع الاستماعة بالدواب في شتى العمليات الحربية ، واستعمل الجيش البروسي للمرة الأولى في حرب عام ١٨٧٠ بين بروسيا وفرنسا لنقل الجند والعتاد بانتظام السكك الحديدية مما اكسب القوات البروسية تفوقاً وسرعة في الحطوط على العدو ، واستخدم في حرب البوير عام ١٨٩٩ لنقل مدفع عيار خمس بوصات ٣٢ ثور (٢) ثم تطورات الحالة بتعميم استخدام قوى البخار والكهرباء والآلات والقمح والبترول ، وخففت الآلات من أعباء الإنسان وحررتة من ريقة الاستعباد بالعمل المضني المرهق . ولكنهما من ناحية أخرى اعدت العدة للحرب الشاملة مع فداحة تفقاتها . وليان فداحة ما وصل إليه العبء في الولايات المتحدة الأمريكية في

(١) انظر «فيسيل السيطرة المالية» لبرنهام ، صفحات ٣٢٣، ٣٢١، ٣٢٢،

(٢) انظر « السياسة والتعريب » لورجانتو : صفحة ٣٥٧ .

الحرب العالمية الثانية نذكر انها انتجت لأغراض الحرب خلال خمس سنوات بدون الاستعانة بأيد عاملة أجنبية عدداً من الطائرات قدره ٣٠٠.٠٠٠ طائرة ومن البنادق قدره ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ بندقية ومن المدافع قدره ٣٢.٠٠٠ مدفع ومن قذائف المدافع والقنابل ما زنته ٤٠٠.٠٠٠ طن ومن الدبابات المصنعة للحرب ٨٦.٠٠٠ دبابة ومن سفن النقل ما قدره ٥٢.٠٠٠.٠٠٠ طن من سفن النقل التجارية وما قدره ١٢.٠٠٠.٠٠٠ طن من القاطم (٥) البحرية للمقاتلة، وذلك فضلاً عن ملايين السيارات لأغراض التعبئة والنقل، وتقدر ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٩٥٧ في مشروع اعدادها بنحو ٧٢ مليار دولار، وهي بزيادة مليارين من الدولارات عن عام ١٩٥٦، ويدخل في تقدير الميزانية الجديدة مليار دولار للقذائف الموجة ومليار دولار ونصف مليار للبعونة العسكرية الخارجية، وتبلغ نسبة النفقات المخصصة للأغراض العسكرية ولحماية الولايات المتحدة الأمريكية كما تزعم الميزانية بما في ذلك العون الاجنبي ٦٣٪ من الميزانية .

وعلى قدر ما ينتجه العالم وخاصة كل الدول الكبرى نحو الصناعة والآلات تصبح الحرب شاملة بنوء يحملها دافعوا الضرائب وتستجر البلاد المتوسطة والصغيرة عن مواصلة التسيير في اقتصاديات الحرب، ويعنى بإحلال المدفع محل الخبز والزبدة حرمان الشعب من القوات والجيولة دون انتفاعه بالوسائل المادية للمدينة الحديثة وعيشه عيش الشظف، إلى حد أنه قد يعجز حتى عن ادخار الدرهم لمجابهة الظروف القاسية وغرق الدولة في

(٥) انظر «الدائرة المهنية» لأدليو . صفحة ٧٢

سيل من الديون العامة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل واضطراب السوق نتيجة تضخم النقد وهبوط قيمة العملة ، وفي منتصف القرن الماضي كان ٢٢٪ من العمل الذى يتطلب القوة العضلية يقوم به الأفراد و ٥١٪ الدواب و ٢٧٪ الآلات ، وفي سنة ١٩٤٨ هبط ما يؤديه الأفراد منه إلى ٤٪ والدواب إلى ٢٪ وما تؤديه الآلات ٩٤٪ ، واستخدمت الآلات التى تباشر مهامها دون حاجة إلى عامل أو جهد من أحد بل تقوم الرقابة على العمل فيها وأنجازها بواسطة علامات كهربية تلقائية ، وهو حاصل فى صناعات الورق والطباعة والحريز الصناعى والصلب والسيارات وطائفة من الصناعات الزراعية (ه) .

وان مضاعفة استخدام الآلات وتعدد المخترعات والاعتماد الكلى عليها فى الانتاج تؤدى هذه العوامل إلى تحول المجهود الحربى الى بناءه على أسس آلية مباشرة أو بواسطة زيادة الانتاج بوجه عام واحتمال تحويل المصنع الذى يعمل للسلام والاستهلاك الطبيعى للفرد إلى مصنع يعمل لاعداد البنادق والقذائف وغيرها من معدات القتال ، وترتب على سباق التسليح والابتكار فى انتاجه التفكير الجدى فى تحقيق النصر السيامى بواسطة السباق ذاته والتلويح بخطر القذائف الموجهة ضد العدو والغواصات ذات الآلات التلقائية لاطلاق القنابل الذرية نحو الاهداف ، كما ترتب على احتمال الانتصار والسيطرة على العالم بواسطة الآلات الحربية المتنوعة نشأة العزيمة والنهم فى سبيل هذه السيطرة .

وهكذا يترتب على الاستعداد للحرب الآلية الشاملة التى تتطلب تعبئة

القوى الكلية للأهلين لأهداف شاملة أيضاً في ظل ميزان القوتين القائميتين .
اليوم ، مع ما هو معروف من تحول الحياة الحديثة الى حياة تعتمد على الآلة
في معظم حركاتها : تحول الروح السياسية المصير نحو التعطش الى السيطرة
بلا اعتبار ورعاية لروح الاسرة والشعب ، وقد يؤدي صراع الجبهتين الى
سيادة وسيطرة إحداهما على العالم أوالى تدمير العالم تدميراً شاملاً أو الى
الاثنين معا . وثورة العالم الحالية تشمل النواحي السياسية والمعنوية
والفنية ، وكل عامل من العوامل الثلاثة التي أدخلت عليها المدينة الحديثة
تغييراً شاملاً يساعد الآخر ويمده بقوة من عنده ، وتتطلب هذه العوامل
سيرها جنباً الى جنب في سبيل خدمة الانسانية لا أن تسخر ليقتل كل عامل
منها في وجه الآخر ليحول دون انتفاع الانسانية بمزاياه ، وبينما نرى اليوم
أن الشعوب تناح لها أعظم القرمص والتغارب والتفاهم عن طريق المخترعات
الحديثة بما في ذلك وسائل النقل وتعدد وحدات الانتاج وتزايد وسائل
الرفاهية المادية . هي تتباعد وتتنافر بانقساماتها السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والنفسية التي تركز نيرانها حكوماتها ، وتتمادى في هذا السبيل
بالاستعداد للحرب وتسخير أهم ما جمعت به المدينة الحديثة هو التخفيف
من وعاء الحياة وعناء العمل بالتخفيف من مجهود الفرد البدني مع تزايد
وحدات الانتاج ، تحقيق شتى رغبات البشرية من المواد الأولية والمصنوعة
ومنتجات الترف والرفاهية بتوجيه قوى الطبيعة والآلات في تيار
الحرب الشاملة ، بما في ذلك صناعة وتكديس معدات الحرب ، مع تكبد
أكبر التضحيات المادية والمعنوية والجيش في جو من الفرع .

وبما يزيد المشكلة تعقيداً أن عقيدة تمثيل المدفع على الزبدة تصادف
معونة على نشرها في النشرات والمصحف وشبكة الاذاعات التي تكتسب العالم

ويتغلغل صوتها الى عقول ونفوس جمهرة الناس ، ويتعذر الوقوف في وجه هذا التيار الجارف الذي يقفئ الى صياغة العقول في قالب يتقبل بمقتضاه الصراع وتضحياته لا على أنه وضع محتم لا مقرر منه لحسب ، بل اعتباره أرفع خلق مثالي للسواطن ، ويتعذر في عالم الاسلحة الحديثة الماضية التي لاعداد لها التي تنتجها الكتلتان الجبارتان الحد من هذا التيار ، وتقف الجماعات تائهة مشدوهة في هذا الظلام المدطم ويتعذر عليها في اندفاعها التكموص على الاغصان أو الهروب من المعركة أو تهدئة الحالة ، وأقرب مل على عدم جدوى محاولاتها هذه فشل المحاولة التي دبرت في سنة ١٩٤٤ ضد هتلر لانها الحرب بايقاف رحاها ثم عقد الصلح مع الدول المتحالفة في حانة ميونيخ بمناسبة خطابه في الجماهير هناك للحث على المضي في الجهاد ، وذلك رغم بده تفهقر القوى الحرة النازية وتوقع أن تدور عليها الدائرة في الحرب ، وسبب الفشل تعقد الحياة الالية ونظام الدولة الكلية وقوة الحكومة التي تجعل للدولة سلطاناً شاملاً على الناس ومواصلاتهم وأفكارهم وما يستمعون اليه وما يقرأونه ، علاوة على مالديها من قوى ميكانيكية جبارة لشل أى عمل ترى فيه ما يهدد سلامة الدولة وأداة الحرب وصلاح الوطن .

وأخيراً يتضح سؤال هام بمناسبة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية السلاح الذرى في المربع الأخير من ظلام الحرب واستخدامها للقنابل الذرية التي ألقتها على هوراشيا وناجازاكي ، وهو ما موقف الحرب الشاملة من السلاح الذرى في المستقبل ؟ وهل سترتب على الاعتماد على هذا السلاح تغيير خطط الحرب ؟ وهل سيستمر حشد قوى الشعب برمتها للاستعداد للحرب ومواجهة اعبائها ؟ وهل يتغير الوضع أيضاً باستخدام السلاح الهيدروجيني وغيره من اسلحة القناء الشامل ؟

لقد نجح السلاح الذرى فى انهاء الحرب مع اليابان بهزيمتها هزيمة ساحقة وبالا جهاز عليها ، ومضت إحدى عشرة سنة منذ هزيمة اليابان وتقدمت صناعة الاسلحة الذرية وأجريت تجارب خاصة بالسلاح الهيدروجينى تنذر بفنك وتدمير أشد بمراحل ، والسلاح الذرى هذا نتيجة دراسات طويلة شاقة وتجارب فى معامل الابحاث ويتطلب اعدادة نفقات طائلة وميزانيات ضخمة كميزانيتين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، كما تتطلب صناعة هذا السلاح واستخدامه سواء بطريقه مباشر بواسطة طائرات وطيارين أو بطريق تلقائى ذاتى بالصواريخ الموجهة فنيين من الطراز المختار يعدون طويلا لهذا العمل ، ورغم بهائلة نفقاته أمكن صناعته واستخدامه وإجراء تجارب متتابة لزيادة قوى فتكه، وأضيف إلى قائمة معدات الهلاك سلاح أبشع هو السلاح الهيدروجينى ، ودلت على بشاعته التجارب التى أجريت فى الصحارى النائية بشأن استخدامه . وهذا النوع من الاسلحة ، ويكفى استخدام عشرات من قنابله ، يذيب الصلب ويحبل فائق الجند إلى رماد ويدك الحصون والمدن ويقضى على معالم الحياة والعمران فى دول برمتها دون حاجة إلى حشد آلاف الطائرات والقامشات الآلاف من القذائف والقنابل الحارقة والمدمرة والمهجوم بملايين الجنود مع تهيئة طعامهم ولباسهم وذخيرتهم وتسهيل وسائل مواصلاتهم ، ويسهل استخدام هذا السلاح فى الهجوم المباغت لآبادة العدو فهو يحق سلاح مباغتة ، ولا تستخدم القنبلة الذرية ضد قنبلة ذرية أخرى ولكنها تستخدم فى هجوم مضاد ، ولا لزوم لتخزين مئات أو آلاف منها واستمرار صناعتها ثم وضعها على الرف بلا حدود على نسق الطائرات والسفن الحربية والمدافع ، فخمسة مائة منها أجدى من مئة ولكن خمسين ألف قنبلة ذرية ليست أفضل فى انهاء الحرب من

خمسة آلاف ، إذ أن خمسة آلاف منها كافية بتدمير كافة الأهداف الهامة في العالم برمتة . ويترب على سهولة حمل هذه القنبلة ، مع عامل المباغته في استخدامها وخطرها الماحق ، أن أية دولة صغيرة وفقيرة نسبياً يمكنها في اللحظة التي تختارها مع الجراءة والمباغته أن تهزم دولة كبيرة عريضة الثراء إذا بادرت بالهجوم الموفق عليها بهذا السلاح ، وعلى كل حال فأى شعب يمكنه أثناء النزاع المسلح استخدام هذا السلاح ضد عدوه رغم حيازته خمسين ألف قنبلة ذرية وانخافه بالجراح المميتة ، وذلك باعتبار أنه سلاح هجوم أكثر منه سلاح دفاع . واستعماله يحمل فكرة اعلان الحرب في خبركان ، وهو سلاح دكتاتورى بالغ الخطر فقد يلجأ إليه قائد قوى طموح في يده السلطان لا يحتاج إلى موافقة أو تصريح بشئ الحرب وفتح الاعتمادات لها ولا يخشى رد فعل الرأى العام في بلاده وذلك في سبيل فرض سلطانه على طائفة من البلدان القوية أو على العالم .

ويتضح والحالة هذه أن السلاح الذرى وكذا الهيدروجينى سلاح دكتاتورى يحمل الموت أو الاستعباد ، والنصر بواسطة ساحق قهية القضاء على الخصم قضاء مبرما ، وأخطر عامل في استخدامه المباغته والهجوم على غير انتظار إلى حد الحديعة والغدر ، وهو نسبياً غير مرتفع الثمن والنفقات بمقارنته بمعدات الحرب الكلية والشاملة وأسلحة وقذائف ودبابات وقلاع الصلب ، وإذا قورن بنتائجه المدمرة وبعده المكلفين بصناعته وصيائمه واستخدامه ، غير أن الاتفاق على تحسينه وعلى تحسين الطائرات والسفن والغواصات والصواريخ التى تحملها يتطلب ميعنا لا ينضب من المال ، وكذا يحتاج الفنيون إلى صرف الوقت والجهد والمال لا ابتكار الوسائل الكفيلة ، بحد خطره والوقاية من أضراره بما أمكن والاجابة عليه بهجوم

مضاد يضعف أثره . ويلاحظ أن وسائل الدفاع تجاه الخطر الذرى لا تزال في حكم العدم ، ويقول الأستاذ أورى Urey بهذه المناسبة : « إن وسائل وقايتنا من القنابل الذرية وطرق دفاعنا ضد هذا السلاح لا تزيد في قوتها عن كفاية جيش من جيوش روما القديمة مزود بالسيف والحراب والآتراس تجاه جيش حديث مزود بالمدافع السريعة الطلقات ... وهكذا فليس هناك وسيلة حربية دفاعية في هذه الحالة وليست هناك طريقة يمكن التفكير فيها للعمل بها (هـ) » ، والتفوق في هذا المضمار لم يعد بشخص قوى الشعب برمتها في الاستعداد لحرب شاملة وهو ما تتميز به الدول الصناعية الكبرى بل في التفوق العلمى في مضمار ابتكار الأسلحة الموجهة والمدمرة بالجملة وفي طليعتها السلاح الذرى .

ويذكر أناتول فرانس في إحدى قصصه وهى على نسق مدائن الأحلام تكهنات عن مستقبل العالم وحياته الاشتراكية الجماعية وذلك منذ نحو نصف قرن وما سيؤول إليه العالم ومصير الأسلحة الصليبية الميكانيكية ، فيقول على لسان شخص يصف وسائل الدفاع في الغرب ضد البلدان المتأخرة فى سائر أنحاء العالم لزار هبط مدينة أحلامه هذه : « لقد ضمننا الدفاع عن بلادنا إلى أقصى حد ولا يستطيع أحدنا عدا الأمريكين الاشتراكيين أن يقفوا في وجهنا لأنهم فى نفس مستوانا العلمى ، ومع أن المحيطات تفصل فيما بيننا ، فالمصالح المشتركة تضمن صداقتهم لنا ، وفيما يخص بالرأسماليين المولوتين فلا يزال لديهم المدافع المصنوعة من الصلب والأسلحة النارية وكافة المعدات الحديدية للقرن العشرين ، وما الذى تستطيعه هذه

الآلات العتيقة ضد قوى الأشعة الخفية الفاتكة التي تملكها . إن حدودنا
بمجهزة بخط دفاعي كهربى ، ويحيط بالاتحاد عازل من الصواعق ، ولدينا
رجل ضئيل الجسم على عينية نظارة ، وهو يجلس إلى لوحة بمجهزة
بالمفاتيح وهو جندينا الوحيد ، وليس عليه إلا أن يضغط بأصبعه مفتاحاً
معيناً ليستحيل الجيش المهاجم المكون من نصف مليون جندي إلى رماده (هـ) ،
وهل يقترب العالم من نظام دفاع كهذا ؟ وهل ستهدأ العاصفة ويعدل عن
سباق التسلح وإنتاج الأسلحة الذرية وغيرها ، أم هل سينزلق في حماء
التسلح والمنازعات ويشمل حرباً ذرياً لا تقضى على مقومات حضارته فحسب
بل على معالم الحياة القائمة ؟

(هـ) انظر « على الصخرة البيضاء أو حبر الفلاسفة » لأباتول فرانس ، صفحة ٣٠٧ .

الاستعمار

الاستعمار من أهم المشكلات التي تعوق صفاء الجو السياسى واستقرار علاقات الشعوب على قدم المساواة ، ويقف عقبة كأداء فى سبيل تقارب المواطنين من مختلف الجنسيات وتعاونهم الاقتصادى والثقافى وتمتعهم بوسائل الرفاهة المادية للمدنية الحديثة ، وفى الوقت الذى يرى المواطنون هذه المدنية فى متناولهم من جوب الانقطار وشق عباب البحار واختراق كبد السماء ذهاباً وإياباً فى سرعة فائقة دون كبير عناء ، تصارع الامبراطوريات فى سبيل الدفاع عن قلوب نظام الاستعمار البالى والابقاء على التسلط واستغلال الشعوب المستضعفة ، إما بسبب مظاهر الحكم والاستئثار بعظمة الملك ، وإما تعلقاً بأمال واهية وهى استرداد ادغارها الذى استنزف فى الحروب على حساب المستعمرات وما فى حكمها وإعادة تشييد نفوذ الدول المتسلطة . ويؤدى تصارعها إلى فرض أقصى القيود على حياة الناس وتنقلاتهم وحركاتهم وسكناتهم وفرض تضحيات جسام مادية ومعنوية استعداداً للمعركة القادمة ، وتنتاب العالم حمى عدم الاستقرار وتضطرم ثورات القوميات فى الشرق لطرد المحتل وإنهاء النفوذ الاجنبى وتصادم قوى التسلط للتمتع والقوى الشعبية بتمتع على المواطنين تذوق مزايا المدنية القائمة ، وهى: تقارب الشعوب على أساس للببتحات التى قربت بين المسافات الشاسعات وضاعفت وحدات الإنتاج ومهدت للتعاون بين الناس .

والاستعمار نوع من الاعتداء البدائى تنبذه الانسانية المهيبة وقد خرجت

من طور الفوضى الأولى، وهويتنا في مع مبادئ الحريات والعدالة والقانون، وهو متعدد التواحي. فهناك في الجماعات البدائية التسلط والتصارع للحصول على الفريسة وهو تسلط جثماني فيسيولوجي غرضه الانقاء ويظهر في ارتكاب الجرائم والحرب للحصول على القوة وتحطيم العدو وإهلاكه وأكل لحوم البشر، وقد اختفى هذا النوع من العنف. وهناك التسلط والكفاح الاقتصادي وغايته الحصول على العيش والثروة وتكديسها والاستئثار بها، ومظاهره شتى الحروب الاقتصادية والاعتصاب والصراع الاقتصادي وطرق الضغط في سبيل إبراز ممتلكات العدو. وهناك التسلط السياسي وغايته الحصول على مزايا اقتصادية وخلافها بالحيل السياسية، ومنها السيطرة السياسية كأداة لاغتنام فوائد لا حد لها يجنيها المتسلط، ووسائله متعددة منها الطرق العنيفة كتوقيع الجزاءات والتهديد والحروب السياسية، وتبرز في انتزاع الحاجات قسراً والاستعباد والسخره والغش والخديعة ونشر الفساد والفتح بحد السيف والضم. وهناك التسلط الثقافي وهدفه بسط النفوذ عن طريق الفكر بانتصار دين أو مثل عليا أو عقيدة أو حضارة أو ثقافة أو حتى فرص إرادة عن طريق تدخل بوروقراطى «Bureaucratie»، وطرقه العناية وعمليات الإدماج المختلفة ونشر مقومات الحضارات أو تقريبا للأذهان وفرض لغة أو ثقافة معينة وجهود المبشرين واضطهاد الأدينى والروحي، وتتنح في الحروب الدينية والحروب ضد الثورات والتعصب وعدم التسامح بأى حال والحيلولة دون جرية الفكر وصراع الثقافات والمنافسات الفكرية.

وقلنا يقتصر الاستعمار على ناحية دون أخرى، بل هو يتناول شتى الوجوه المذكورة. وزى في وسائل الاستعمار الإنكليزي مثلا

غلبة الناحية الاقتصادية أو التجارية على سواها ، وفي الاستعمار القرنى وغاصة فى آيالات الدولة العثمانية سابقاً رجحان الناحية الثقافية والتبشير فى سبيل التسلط السياسى والاقتصادى وبالمثل فى الصين للقرن المنصرم حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، يضاف إلى ذلك وسائل العنف البدائية التى تستخدمها فرنسا فى شمال إفريقيا ، وفى الاستعمار الألمانى النازى يوم سيطر على شرق أوروبا غلبة العقيدة الجرمانية مع تحقيق المجال الجوى قسراً هناك وادماج شعوب شرق أوروبا فى النظام الجديد ، وفى الاستعمار الأمريكى وخاصة بعد عدول الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة العزلة غلبة الناحية الثقافية على غيرها وهذا لا يمنع أن يصحبها العنف والقسوة وخاصة فى اليابان حيث عملت الجمهورية الكبرى للعالم الجديد بعد احتلالها للامبراطورية العسكرية الأرستقراطية لابن ماء السماء ، على بث روح الديمقراطية الأمريكية القائمة على سياسة المشروعات الفردية وحكومة الشعب بإحزابها السياسية بأى ثمن لتصبح بروحها الجديدة قاعدة للغرب فى آسيا ، ولكن هذا لا يبنى الاهتمام بالناحية الاقتصادية إذ أن الهدف اقتصادى ، فالولايات المتحدة الأمريكية وقد بدأت تستنفد مواردها الاقتصادية فى البترول وغيره أخذت تهتم غاية الاهتمام بتوفير هذه الموارد لصناعاتها وأداتها العسكرية خارج أراضها .

وفضلاً عن ذلك فتشأة الاستعمار على أنواع ، فهناك الاستعمار القائم على الهجرة من الوطن الأم أو بسبب النفي ، وهناك الاستعمار القائم على حركات التسلط السلبى ثم الاحتلال العسكرى أو المترتب على الفتح بحد السيف ، ومثال الأول هجرة شتى شعوب أوروبا هروباً من الاضطهاد الدينى فى فرنسا والأراضي الواقعة وألمانيا وغيرها فى القرن السابع عشر

إلى العالم الجديد أو نزوحهم عن الوطن وقد ضاقت بهم سبل العيش في
مسطر رؤوسهم إلى بلدان بكر حيث ينشر المستقبل بالرزق الواسع كما هي
الحال في الهجرة إلى العالم الجديد ، والهجرة بالنفى يارسال زرافات من
المحكوم عليهم بالسجن وغير المرغوب فيهم من الجزر البريطانية إلى
أستراليا وأستيطانهم تلك البلاد لتعميرها . والاستعمار وخاصة القائم على
الاعيب السياسة يؤيده المبشرون والتجار وفروع البنوك والمتاجر وتباركة
الامتيازات التي تمنح للأوروبيين المستغلين وتروى تربة التسلط لتثبت فيها
بعد الأشواك ، كما تكال في هذه الحالة الأموال من المرابين للبتضعفين
من الأمراء والحكام وينتهي الأمر بمعاملة حماية يشرف على تنفيذها
جيش الاحتلال ومستشارو الدولة الحامية ، وهي تباشر شئون البلاد
الخارجية نيابة عن الدولة المحمية كحماية فرنسا على تونس ومراكش سابقاً .
وأمثلة الاستعمار القائم على الفتح عديدة كالفتح الإسباني والبرتغالي في
أعقاب الاستكشاف الجغرافي للأمريكتين ، ومحب الفتح بحجة العمد
الوفير من الفاتحين من الوطن الأصلي إلى هذه المستعمرات للاستيطان فيها ،
وما لبثت أن تحررت من الوطن الأم بعد أن بلغت أشدها ، وكالفتح
الأوروبي في آسيا وأفريقيا ، وامتزج الفتح الأوروبي في الهند بطرق ملتوية
للاستعمار كالايقاع بين الأمراء الوطنيين واستخدامهم في هزيمة بعضهم
بعضاً والقضاء على كل مقاومة للأوروبيين ، وكان الاستعمار هناك يقوم
للاستغلال التجاري وقد عاوناه الاحتلال العسكري . دفاعاً عن الشركة
التجارية ثم انتقلت سلطاتها إلى أنكلترا التي حتمت في بدء قيام استعمارها في
تلك البلاد وقد انتزعته من البرتغال وفرنسا وانهى الحال بزوال دولته
وتحرير هذه القارة العريقة .

وتحول الاستعمار منذ أواخر القرن الماضي بتسابق كبريات الدول الصناعية الغربية يوم كان لها السيطرة في الميدان الدولي للحصول على مناطق نفوذ وأسواق لا مجرد الكسب التجارى فقط كما كان الأمر في الاستعمار قبل الانقلاب الصناعى وفى عصر الاستكشافات الجغرافية ، بل للاستئثار بالبترولىوالكاوتشوكوالقصدير والزنكوالنيكل والنحاس والأرزوالشاي والبن والكافور والحراير والنفائس والتوابل والزيت والاختشاب وكل ماينفذى الصناعات الغربية ويساعد على انتفاخ جعبات البنوك والشركات .

وساعدت عوامل عدة على ان ينشب الاستعمار أظفاره فى الامم المستضعفة وعلى زيادة نهم أوروبا ومباغتتها فى سياستها الاستعمارية ، فلقد شاهد العالم الاستعمار على مر التاريخ وتمثل فى انتصار الدول القائمة بفرضها الجبرية على أهل البلدان المغزوة أو ادغالها فى نطاق نظام السلام الذى فرضته ،مثال ذلك انتصار روما على قرطاجهواليونان ومصر،وفى غزواتامارات الهندوالحمروعمالك الشرق بواسطةعسكر الاسبانوالبرتغالفى المكسيكويورو وسائر اصقاع أمريكا الجنوبية وغيرها من أقطار العالم ، وفى ولوج أوروبا القارة المظلمة عنوة ، وفى حروب الاستعمار فى أقاصى آسيا ، ولكنه لم يقصد كفاحاً مبرراً فى سبيل تسخير الإنسان كآلة الصماء فى انتاج المادة الاولية لصالح مصانع الغرب ، وتمادى هذه فى جشعها وامعانها فى الترف والبذخ مع حرمان العامل الوطنى المكافح من كافة وسائل العيش والراحة ، أو بالحرى استغلال الانسان لصالح الانسان أى رأس المال الصناعى الفردى المركز فى الشركاتوالاحتكارات مع مباركة هذا الاستغلال بالمعاهدات والاتفاقات والتشريعات ، وأخيراً الحيلولة دون أى تقدم تنصبو اليه الشعوب المستعمرة ولو بالقوة . ولا عبرة بأن يكون ميدان القوة الفلاندر أوالمارن أوالسوم

أو اللوز أو خطى سيجفريد وماجينو أو ضفاف السين والرين والدانوب أو المحيط الاطلنطى أو الباسفيكى أو برقة أو العلين ، أو يبدأ الصراع فى نارفيك أو يخدم فى ستالينجراد وليبيا وذكرك وصقلية فهى حروب استثمارية لمطامع اقتصادية سياسية ، استعراواها بين الامبراطوريات الصناعية الكبرى وقد اعترفت كل أن تستأثر بموارد الثروة وأن تصدر العالم الرأسمالى الصناعى البورجوازى وتدين له الشعوب المستضعفة التى تحتوى بلدانها يتابع المواد الأولية بغزارة ، كغسلط انجلترا على الهند وتسلط هولنده ، تلك الدولة الصغيرة التى لاتعدو أن تكون بملايينها الثانية من الاهلين فى الاراضى الواطئة ، غزناً للغرب ، على جزر الهند الشرقية سابقاً وقد تحررت هذه أخيراً واتخذت اسم أندونيسيا وتعد من أغنى بقاع العالم بالمواد الخام علاوة على حيازة تربتها للبترول ، وطبيعى أن يقرر مصير السيادة الاستعمارية المعارك الحاسمة فى نفس ديار أوروبا التى تلتهم وفق منطق الحرب الحديثة بغزو منافس على الآخرين بضرية حاسمة .

وهناك عوامل عدة هامة أدت إلى إصابة الدول الصناعية الكبرى بجمى

الاستعمار الاقتصادى الحديث ، وأهمها ما يلى :

١ - الثورة الصناعية واستخدام الآلات فى نطاق واسع : ترتب على الثورة الصناعية بلوغ وحدات الانتاج ملايين الوحدات ، وصارت تبعاً لمهبط نفقات انتاجها فى تناول الطبقات الوسطى وما دونها ، وذلك علاوة على وفرة سلع الرف والرفاهية التى أصبحت فى عداد السلع العادية ، وزادت عن حاجة الغرب ومنها ما صنع خصيصاً لشعوب ما وراء البحار ، وعمدت أوروبا الى مختلف المناورات السياسية والى القوة أيضاً لتصرفها فى الشرق وإنشاء مناطق نفوذ هناك لفتح أسواق لها وضمان استمرار تجارتها وبيع

سلمها لترفيها ولسائر طبقات الشعب هناك . وأن ضعف دخول الجماعات وصعوبة تصريف السلع والمصنوعات وسوء توزيع الثروة ، كل هذه العوامل التي تسبب الأزمات تدفع نحو الاستثمار باستخدام المدفع أملاً في حل الأزمة بالقوة لتصريف المصنوعات وانفراج الضائقات .

٢- رواج التجارة الدولية والطمع في زيادة تدفق السلع على أسواق الشرق : وتفسير ذلك أن الغرب عمد إلى اغتصاب المواد الخام من الشرق بأبخص الأسعار لحاجة مصانعه إليها مع اعادتها إليه محولة وبينها بأسعار خيالية ، وجمع من هذه العمليات بمساعدة عسكريته وشماسيته وجزائريته ومبشرينه وبورصاته ونظمه المرسومة لاسترقاق العامل الوطني أموالاً طائلة طفحت بها خزائن بنوكه ، وتطلب الأمر تشديد الحثاق على الشرق لتوظيف هذه الأموال هناك في نطاق أوسع وقد تعذر توظيفها في أوروبا ، وكانت الفرصة مواتية لتوظيفها خارج القارة وخاصة فيما وراء البحار حيث موارد الثروة غزيرة ولا تزال بكراً ، ولم تأخذ البلدان هناك بالنظم الاقتصادية الحديثة ، فتأسست شركات الاستثمار وانصرفت إلى استخراج المعادن والمخاطات وزراعة القطن والارز والشاي وفتح فروع البنوك لتمويل هذه العمليات وتشجيع التجارة الدولية ، وجاء الاستثمار كالاخطبوط يطبق أذرعته على شتى بنايع الثروة في الشرق ويفرض رقابته الشديدة على توظيف الأموال لصالح الغرب مع الإبقاء على حالة التأخر والركود هناك فيما عدا القشور والمظاهر ، لاستمرار النفوذ الأجنبي .

٣- اطراد تزايد عدد السكان في القارة الآوربية: ترتب على الصمود المتطرد لرقم المواليد هناك نتيجة تقدم الوسائل الصحية مع هبوط نسبة الوفيات ، ويضاف إلى ذلك وفرة وسائل الزخافة الحديثة وضيق مساحات

القارة وصعوبة توفيرها الغذاء والمستوى المرتفع للعيش الذى يصبو اليه الاوروبى - وترتب على ذلك أن اتجه سكان القارة الوثابة بتشجيع حكوماتهم الى النزوح الى الخارج والبحث عن مستعمرات ومناطق نفوذ للآثار . وكان الجو مهيأ لهذا الغرض فان سياسة الاقتصاد الحر التى كانت تنادى فى القرن الماضى بالتخصص فى الانتاج وفتح الأبواب على مصاريحها للتجارة الخارجية وبعدم تدخل الدولة فى ميدان التنافس الاقتصادى الا للضرورة القصوى مع استثناء الاسطول التجارى البحرى الذى يتعين على الدولة (وخاصة فى إنجلترا) العناية به وحمايته - والخلاصة فان سياسة *Laisser passer laisser faire* الامور تسير فى مجراها بلا تدخل الدولة أدت على الأقل الى إقامة صروح الامبراطورية البريطانية وتثبيت قلمها فيها وراء البحار وقد أتيت لها الفرصة وفق هذه السياسة الى تصريف مصنوعات خارج الجزر ، وكانت تتماز بالجودة مع رخص أسعارها فضلاً عن غزابة انتاجها مما لاقبل لغيرها فى الميدان الحر على مزاحمتها .

وسبق أن شرحنا فى مناسبات عدة تحبط السياسة الدولية واضطرابها متأثرة بتشاؤم الاقتصادى الانكليزى مالتوس وتلاميذه فى القرن الماضى من تزايد عدد السكان تزايداً هندسياً مع تزايد الانتاج الزراعى والغذاء بنسبة حساية وما زعمه من تعرض العالم للجاعات والأوبئة والحروب تبعاً لتزايد السكان بنسبة اعلا من تزايد كميات الاغذية اللازمة للانفواه الجديدة ، ومتأثرة كذلك بسياسة المجال الحيوى للبدرة و الجيوبولتيكا الألمانية التى تدعى أن تزايد عدد السكان المطرد لآلمانيا مع ضيق مساحات ارضها يدفع بها فى سبيل رفاهة الشعوب الجرمانية الى السير نحو الشرق والميل على ايجاد مساحات غنية فى أصقاع مجاورة فيها وراء البحار لمجرة

وايوا. العدد المتزايد وضمان رغد العيش للاماني الذي يعتقد اعتقاداً راسخاً أن «المانيا فوق الجميع»، وهي في صميم السياسة النازية. وأفصح عن هذه السياسة الاستعمارية أيضاً الدوتشى في إيطاليا الفاشية، وذلك بذكره دائماً أن إيطاليا فقيرة في الأرض والمواد الطبيعية وأن سكانها في ازدياد مستمر، وهي في حاجة الى الاتساع، وهي تطلب مكانها اللائق تحت الشمس، ولهذا الغاية أعد جيشاً جراراً مجهزاً بإحدث الأسلحة لتحقيق غايته، ولم يتردد في ابراز قوته ضد اليونان في نزاعهما بشأن كورفو فغضب المدينة بالمندافع سنة ١٩٢٣ قبل تسوية النزاع، كما احتفظ بفيوم وجزر الديدوكونيز ورودرس، وأقرض البانيا المال ليتخذ من القرض ذريعة لفرض الحماية الإيطالية عليها، وحشد جيشاً ضخماً قضى به على استقلال الحبشة سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ وهو ذاته الذي سبق أن زكى ترشيحها لدخولها عصبة الأمم.

ولا تخرج سياسة هتلر عن خطط استاذة موسوليني، فكان دائم المطالبة بالمستعمرات الألمانية التي فقدتها بلاده بهزيمتها في الحرب العالمية الأولى، كما كان يطمح في إضافة أراض من روسيا الأوربية الفنية بالقمح إلى أرض الوطن الألماني المكتظ بالسكان، ويقول القوهرر في هذا الصدد في كتابه بعنوان كفاحي «*Mein Kampf*» بمناسبة عرض مبادئه السياسية وهي مرآة للعقيدة الجرمانية «إن السياسة الخارجية للدولة العنصرية يجب أن تقوم على أساس ضمان وسائل العيش في هذا العالم للجنس الذي تحتويه الدولة، وذلك بأقامة علاقة صحيحة ودائمة تمشي مع

القوانين الطبيعية بين عدد السكان والمزايد منه ومساحات أراضي الدولة وكفايتها ، وهذه العلاقة لا تعتبر صحيحة الا إذا كانت موارد أراضي البلاد تكفي وحدها لتنفيذ السكان ، وكل نظام آخر لا يقوم على هذا الأساس مهما دام آلاف السنين يترتب عليه عاجلاً أو آجلاً خراب البلاد ، والمجال الكافي هو وحده الذي يحقق للشعب حرية في البقاء ، ويستطرد في الشرح فيقول ، ويضاف إلى أهمية اتساع أراضي الدولة كمرور مباشر لغنائها أهمية هذا الاتساع من الناحيتين العسكرية والسياسية ، ويقول أيضاً ، يجب أن أن تنادي من جديد بحرارة بسياسة الفكرة السامية للسياسة الخارجية وهي أن نجعل الاراضي التي نحكم عليها تتناسب مع عدد السكان ، (٥) .

وهكذا نشأ من تزايد عدد السكان في أوروبا ومن السياسة الاستعمارية للدرسة الانكليزية المتشائمة ومن المدرسة الألمانية الشديدة الصلف تسابق في سبيل الاستعمار على حساب الشعوب المستضعفة فيا وراء البحار ، وزحف الاوروبي نحو المناطق الغنية في الشرق ، وسير الالماني على حساب شعوب شرق أوروبا نحو الدانوب وما وراءه . ولقد ترتب في كثير من الاحوال على زحف الغربي إلى الاصقاع العامرة بالوطنين ذوى الحضارات العتيقة كالثقود الحمر الذين وقفوا عند حد مدينة ما قبل الميلاد بعشرات القرون . ومنهم من لم يصل بعد إلى استخدام العجلة في الطحن والنقل أن أخذوا في الانقراض بأثر التطور الاقتصادي وقد تعذر عليهم العيش في بيئة المدينة الاوروية الحديثة الدخيلة عليهم .

(*) انظر كتاب « سكانى » لهنر ، ترجمة فرنسية لجمعية وكاليت ، مطبع

وراجت عبارات لثبید الاستعمار الاوروي في القرن الماضي كقول نابوليون الثالث « الامبراطورية هي التجارة » ، وكقول جوزيف شامبرلين *Joseph Chamberlain* زعيم المحافظين الانكليز ومن أشد المتحمسين لحماية التجارة لتدعيم الامبراطورية البريطانية « إن العمل المتواصل بجد هو الذى يضمن الرخاء للشعب والسيل إليه هو يفتح أسواق جديدة مع مضاعفة نشاط الاسواق القديمة القائمة » ، وكقول الوزير جول فيرى *Jules Ferry* في مجلس النواب الفرنسى عام ١٨٨٥ « لانا نبحت اليوم عن أسواق لتصريف منتجاتنا الصناعية وتجارتنا وتوظيف رؤوس أموالنا ، ولا مندوحة لنا من قيامنا بهذا العمل ، فاسواق أوروبا ترصد اليوم في وجه أوروبا » (١) .

وتعددت كذلك عبارات رجال الفكر الاقتصادى في تحييد الاستعمار ، وقد اشتهر الغرب تفوقه في ميدان الصناعات الآلية والأسلحة والانتاج الفزير الكبير وأيد رجال الفكر فيه الساسة بخطط التسلط الاقتصادى وهى تسيير حتماً جنباً إلى جنب مع التسلط السياسى والعسكرى ، فزعم فردريك ليست *F. List* في منتصف القرن الماضي وهو زعيم المدرسة الاقتصادية الألمانية القائمة على اتساع ألمانيا الاستعماري عن طريق الصناعة وبسط نفوذها فيها وراى البحار أن الاستعمار ضرورى لشد أزر الوحدة الاقتصادية الألمانية وتقوية صروحها ، وقال في هذا الصدد « ان المستعمرات أحسن الوسائل لرواج المصنوعات وللتجارة والصادرات والواردات ولبناء أسطول قويين بحسب حسابه (٢) » ، وقال روشر *Röschel* وهو أحد الاقتصاديين

(١) أظفر « تاريخ أوروبا الاقتصادى » ليرني ، صفحة ٣٥٦ .

(٢) أظفر « الاستعمار والسياسة العالمية » لون ، صفحة ٤٧ .

المشهورين هناك من رجال المدرسة التاريخية وفي نفس الوقت المذكور
 « يجب على ألمانيا أن تبسط نفوذها في البحار وفيها ورامها لتصل إلى البلدان
 الأجنبية التي يمكنها أن تستولى عليها لتصلح أخطاء الأجيال السابقة، ويجب
 أن تحصل على مساحات جديدة للإنتاج والاستهلاك لأغراض الصالح
 الوطني، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستثمار الاقتصادي والسياسي(*)»،
 وتبقى رجل السياسة والحكم تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة
 الأمريكية في مطلع قرننا الحالي يوم كان الاستثمار على أشده بالاستثمار
 معجبا بسياسة انكثرا في الهند فقال « إننا نلتقي بأضخم مثل في التاريخ
 لإدارة رجال أوروبا الناجحة في أصقاع كثيفة السكان وفي قارة أخرى
 نائمة من بلادهم، وهي على نطاق أوسع بما حققته الامبراطورية الرومانية
 القديمة، وإن الإدارة الناجحة لامبراطورية الهند هي إحدى السجائب التي
 حققها الجنس الأبيض في القرنين الماضيين، وهي تدعو إلى الفخر، ولكن
 ليس أبلغ من عبارات المهاتما غاندي رداً على عبارات روزفلت الاستعمارية
 المتعجزة مبرراً وحشية الاستثمار، وهو زعيم تحرير الهند كما هو معروف
 ورسول الوطنية بها الذي طوح بالامبراطورية البريطانية بسياسته المسالمة
 القائمة على المقاطعة والمقاومة السلبية وعدم التعاون مع المحتل مع الابتعاد
 عن العنف وسفك الدماء، وطالما أضرب احتجاجاً على فظائع الانكثير
 وإظهاراً لسخطة على سياسة العنف وإراقة الدماء، فقال في مطلع حركة
 تحرير الهند يوم كانت سياسة المقاومة السلبية على أشدها هناك في عام ١٩٢٠
 - ١٩٢٢ « لقد توصلت بصفة قاطعة إلى نتيجة هامة، وهي أن السياسة

(*) أظن « الاستثمار والسياسة المالية » لورد، صفحة ٤٨ .

البريطانية في الهند جعلت هذه البلاد بلا حيلة اليوم أكثر منها في أى وقت مضى من التاجيتين السياسية والاقتصادية... وإن الحكومة التى أقامتها انكلترا في الهند البريطانية بحكم القوانين التى سنتها هناك أساسها تسخير الجماعات واستغلالها . ولا يمكن بأى حال مهما حاول الانسان التخديع والمواربة إخفاء الحقيقة التى تدل عليها حالة الناس فى القرى وهم أقرب إلى الهياكل العظمية منهم إلى البشر ، وهذه المحاولة واضحة للعين المجردة ، وإنى لا أشك فى أن الناس فى انكلترا وأهل المدن فى الهند عليهم أن يحميوا هل فى السماء إله يرضى عن هذه الجريمة ضد الانسانية والتى لا مثيل لها فى التاريخ ؟ (٥) .

ولم تسلم المنازعات السياسية فى القارة الأوروبية منذ أوائل القرن الماضى من أصبح الاستعمار الذى جاء فى أعقاب الانقلاب الصناعى وما ترتب عليه من طلب الرأسمالية الصناعية المزيد من الثراء على أساس أبسط قواعد الاقتصاد وهى أن الحاجة إلى المال وطلبه لاحد لهما ، وسبق أن بينا أن المنافسة الحامية بين كبريات الدول الغربية لا تقسم العالم وخاصة بين انكلترا وألمانيا أدت إلى اشتعال نيران الحرب الاستعمارية الأولى ، وكيف أن هذه الحرب استمرار للتنافس والتنازع على موارد الثروة والأسواق مما أدى إلى استنزاف احتياطي القارة وادغارها ودفع بها فى تيار الاضمحلال السريع . وأدى اطراد شن أوروبا الحرب بما تجنيه البورجوازية المالكة من فائض القيمة تنزعه من العمال إلى تدمير هذه الطبقات التى لم تر الرغلة واللجنة الموعودة فى الحروب وبعدها ، فأنحازت ذرافات فى القارة وفيما وراء البحار إلى الاشتراكية وإلى كفاح

البروليتاريا كفاح المستعمرات في سبيل تغيير النظام تغييراً شاملاً عن طريق الثورة لا التطور ، وصعد رقم جهتها اليوم إلى نحو ثلث سكان العالم . ويتعذر أن تعيش الجبهتان الاشتراكية والبرجوازية المستعمرة في هدوء والاولى تنظر إلى الجبهة الثانية على أنها الجبهة المستغلة التي تستنزف قوى وجهود الطبقات الكاذبة ، ويشاطرها في وجهة نظرها هذه شق الشعوب التي قضت غبار الماضي بخزيه وعاره وحطمت سلاسل الاستعمار ، ونزلت جبهة الاستعمار عن صلفها وسلطانها قسراً واعترفت بتحرير الشعوب التي حكمتها طويلاً وامتنعت انتاجها وثوراتها وقد كسبت هذه حرياتها بكفاحها . ولا تكف الدول التي نزلت من عليها مكاثتها الاستعمارية عن استمرار تنافسها السياسي وكأنها تعيش في عصر الملكية فيكتوريا واحداث فاشودة وطنجه وأجادير وتوزيع الاسلاب في مؤتمر برلين ومناطق النفوذ التي وزعت في الاتفاق الودي ومؤتمر الجزيرة وغيرها .

كان طيمة الجبهتين الاجتماعية متناقضتان ، وهما الجبهة الاشتراكية ويشاطرها في الصف الجبهة التي تحررت ، وهذه قاست الأمرين من الاستعمار ولا تكن إلا الحق للستعمار وتتوجس شراً من كل عرض يقدمه لها ، والجبهة الأخرى المستغلة سابقاً والتي تقاسى اليوم أزمة تحول تاريخي وانهار في نظامها الاقتصادي علاوة على ضياع سلطانها السياسي وتدهور ادخارها ، ومآل رؤوس أموالها وصناعاتها إلى التبخر نتيجة نيران المنازعات والحروب والثورات وفقدان المستعمرات ، ولن تستطيع مستقبلاً أن تسخر فائض قيمة عمل العمال *sur travail et plus value* الذي تترعه لتمول به الحروب ، وزرى والحسالة هذه وضعين

متضادين لا يمكن بسهولة ضمان تعايشهما السلى مع تعارض
مصلحتها ومصلحتها .

لقد تحطم آخر أمل للمستعمر في قبول الشعوب التي تحررت حديثاً
انصاف الحلول والابقاء على الاستغلال في وضع مخفف . وهناك كفاح
مرير هو في طبيعة قوات التحرر ، وقد العالم في هذا الجو الصاخب توازنه
الاقتصادي وتهدد بأزمة سياسية واقتصادية طاحنة نتيجة تغيير الأوضاع
وتمسك السيد السابق بمجده الضائع ، مع عزيم الشعوب المستعمرة وقد
استقلت أوسارت في طريق التحرر على السير قدما في طريق التقدم
والكفاح في سبيل انعاشها وتقديمها المادى ، وقد كان الاستثمار قاطعه ارتكاز
أوروبا في المحافظة على مكائنها الاقتصادية الممتازة ، وذلك بما كانت تحصل عليه
من المستعمرات من مواد أولية بأسعار رخيصة في الرخص نتيجة أجور الكفاف
التي تدفعها للعمال الوطنيين في الشرق وسائر أصقاع الاستثمار والاستغلال
وما تمنحه من عرق جبين شعوبها التي تعيش حياة الشغل إلى حد أن
توظيف رؤوس الأموال الأوروبية هناك أصبح في حكم العدم ، كما
أوصدت في وجهها أسواق الصين والشرق الأقصى ، ولم تعد أسواق
شرق أوروبا بالصيد السمين لها ، وهذه تفتح بوفرة المحصولات الزراعية
ولديها الملايين من المستهلكين للمصنوعات ولكنها دخلت في المجموعة
الشمسية للاتحاد السوفيتي وكونت معه دائرة اقتصادية قائمة على تشابه
للثمن مع تبادل المصالح ، وترتب على الحرب الباردة أن شددت القيود
على تجارتها مع الغرب . وتسير بلدان الغرب وقد أضاعت أحلام الاستثمار
أزائها في سياستها مع الشرق الأوسط في نفس السبيل ، فهي بإساليها
الاستثمارية وبمناوراتها ووعودها المرقوية فيها يختص بمد يد المعونة

للملاية والمنعوية لشعوب الشرق الأوسط. وباعتدالاتها ومناوراتها ومحاولاتها الوقوف في وجه رفاقتها تفقد أسواقها هناك .

وباللقاء نظرات سريعة فاحصة على الامبراطوريات الاستعمارية التي زال مجدها الاستعماري وعليها ان ترسم لاقتصادياتها وسياساتها نظما جديدة تتمشى مع استيقاظ الشعوب التي كانت تستغلها لصالح رؤوس أموالها ، ندرك أهمية مشكلة الاستعمار الحالية ، ومدى مآلها من أثر في الحرب الباردة واحتمال الحرب الحارة فعلا تبعاً لتمسك جهة الاستثمار دون جدوى بمجد الماضي ، مع اختلال التوازن الاقتصادي للعالم الرأسمالي ، ومع العلم بأنها فقدت إلى الأبد أسواقاً هامة وفي مقدمتها أسواق الصين وقلب آسيا وجنوب شرق آسيا وإلى حد ما أسواق الهند وشرق أوروبا والشرق الأوسط ، وفيما يلي البيان : —

١. — كانت الولايات المتحدة الأمريكية مدينة لأوروبا ، وتحولت اليوم نتيجة الحربين العالميتين الأولى والثانية واتساع نطاق صناعاتها وضخامة مواردها في الأمريكتين إلى بلد دائن لأوروبا لحسب ، بل لمختلف بلدان العالم ، وصارت أوروبا مدينة لها ، فضلا عن صعوبة تصريف هذه القارة مع عجز انتاجها واقتصادياتها لمنتجاتها في الجمهورية الكبرى للعالم الجديد ، ويلاحظ ان سوق الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية كبيرة ، ويمكنها ان تمتص الانتاج الصناعي للبلاد وفيض الزير منه الذي تعمل على تصريفه في الخارج بشتى الوسائل ، وهي تضطر لهذه الغاية إلى فتح أسواق مضطحة لتصرف الفائض عندها في اتفاق على التسليح ومعونات للخارج . وتحولت الجمهورية الكبرى من سياسة العزلة نتيجة ثرائها وتضخم رؤوس أموالها

بحوزها الحربين العالميتين إلى سياسة الاشتراك الفعال في مصائر السياسة العالمية بما في ذلك الاستعمارية ، وبهما ان تباشر الابقاء ما أمكن على موارد الإنتاج الغزير في الشرق لصالح الاستعمار ولصالحها قبل كل شيء ، وبخاصة منابع البترول ، حتى تضمن احتياطياً غزيراً منه ليسد عجز بترولها الذي بدأ ينضب معينة نظراً لمضاعفة نشاطها الصناعي في عقر دارها ، ويلاحظ أنها باستفادها الكميات الضخمة من الخامات والبترول لاستنفاد مواردها بحسب بل المخزون العام لصالح الإنسانية جمعا .

٢ - استفادت اليابان من رخص الأيدي العاملة عندها وقرب اسواق الشرق الأقصى إلى مواصلاتها وتقدمها الصناعي السريع واتباعها سياسة اغراق الاسواق وحسن استعدادها للحرب ، فسقط على هذه الاسواق بالهبة تارة وبالمدفع تارة أخرى ، وأنشأت دولة صناعية قوية تحت حمايتها قبل الحرب العالمية الثانية هي والمنشوكو ، لتصبح مهجراً لمواطنيها الذين يترابن عديم وتضيق بهم الجزر اليابانية ومواردها . ونافستها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الاسواق كما اشتركت في المنافسة الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية ، غير ان الحرب العالمية الثانية التي أسفرت المنافسة عنها لم تقصم في هذا النزاع الاستعماري لصالح الاستعمار ، اذ ان الصين دخلت في دائرة النظام الاشتراكي وانتهى سلطان الرأسمالية الصناعية الغربية عليها وقد الغرب واليابان اسواقها .

٣ - أخذ نجم الاتحاد السوفيتي في صعود مطرد في سماء السياسة والاقتصاد ، وكسب الحرب العالمية الاستعمارية الثانية مع الدول المتحالفة ضد المحور ، وبرز كقوة ثالثة تجاه الاستعمار الأمريكي الجديد والاستعمار الأوروبي الذي أخذ في الانحلال ، وضم إلى ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ بلدان

شرق أوروبا فضلا عن الصين فيما عدا فورموزا وعدداً عديداً من بلدان جنوب شرق آسيا وغيرها بظهور الاحزاب الشيوعية هناك أو ببلد الجماعات الكادحة إلى العقيدة الجديدة ، وصار يسيطر بالفكر وبالمساعدات الفنية وبالمعونة الاقتصادية وببداول المنافع والمحصولات الزراعية وشق السلع الصناعية على أكثر من ثلث العالم ، ولم يعد لغرب أوروبا أى نفوذ أو ذكر في شرقها وقد كانت دائمة لهذه المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية وكانت تمرز سلطانها الاقتصادى هناك بشق الاتفاقات التجارية والسياسية .

٤ - كان لازمة الاقتصادية العالمية التى استحكمت حلقاتها من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ أثر بالغ في التعجيل باضمحلال القارة الوثابة ، وجر هذا الاضمحلال ضعف تسلطها على مستعمراتها وشق البلدان التى فرضت قهرها عليها ، ولم تستف من الأزمة إلا جزئيا بسياسة التسليح ونشاط الصناعات الحربية وخاصة ابتداء من سنة ١٩٣٥ ، مما أدى إلى سوق الرأسمالية الصناعية الغربية نحو هوة الحرب السحيقة التى ابتلعت ادخار القارة ودمرت مصانعها ، واستخدم في الحرب فائض قيمة العمل لثبات للملايين من العمال ، وتغير بعد الحرب رد الأمور إلى نصابها وإعادة بناء الرأسمالية الصناعية الضخمة التى تداعت وهى من عمل قرن ونصف قرن ، كما أعرضت جماعات العمال اعراضاً يكاد يكون كليا عن تأييدها سياسياً وانزلت في تيار الافكار المتطرفة الجديدة .

٥ - وتعددت المناطق المستعمرة وما في حكمها وقد زال عنها النفوذ الاوروبى أو هو في طريق الزوال ، وكانت بفضلها تحافظ أوروبا على توازنها الاقتصادى بما تحصل عليه منها من مواد أولية وما تتمه أسواقها من أموالها وسلعها ، ولم تعد تلك الاسواق مفتوحة لها أو مضمونة لنشاطها ،

نذكر أهمها هي: أوروبا الشرقية، والهند، وسيلان، والهند الهولندية وقد أصبحت اليوم أندونيسيا، والصين، والملايو، وفيتنام، وبورما، وإلى حد ما إيران وبعض بلدان الشرق الأوسط. وتقلصت الأسواق ضد صالح أوروبا إما بفعل العامل الوطني أو بفعل العقيدة الاشتراكية ونظامها، أما فيما يخص أسواق أمريكا اللاتينية فعظم المراكز الأوروبية هناك صفيت لصالح الاستغلال الأمريكي للجمهورية الكبرى للعالم الجديد والصالح الوطني. وجنا الاستثمار الأوروبي على ركبته نتيجة فقدان معين ثروته ومصدر استغلاله، ولم يبق أمامه إلا أن يتجه إلى الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية كزعيمة للرأسمالية الغربية اليوم، وصار ميزانه الحسابي بالنسبة لها في غير صالحه بصفة دائمة، فهي تبيع لدول أوروبا الاستثمارية الكبرى أكثر مما تشتري فضلاً عما تقدمه لها من مساعدات وإعانات في صور شتى كمشروع «مارشال» ومساعدات «ترومان» وغيرها، وبينما لا تعتبر صادرات أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية هامة وحيوية وفي أهمية بتزول الشرق الأوسط التي تدور حرب باردة بسببه بين كبريات دول العالم تعتبر صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ومساعداتها ومعونتها المالية بدولاراتها العزيزة حيوية إلى أقصى حد لاقتصاديات القارة المتخنة بالمجراح.

٦- نشبت كثير من الحروب الأوروبية وغيرها من سنة ١٦٠٠ إلى سنة ١٩٠٠ بسبب المستعمرات والتجارة في أوروبا وأمريكا وإفريقيا وآسيا، ونشبت من سنة ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ حوالى ٤٠ حرب عاصتها انكلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا واليابان في مختلف أنحاء العالم الحصول على مستعمرات (٥)، كما شجرت منازعات لانهاية لها بين الدول

الاوربية وعقدت مؤتمرات وارتت اتفاقات لتسويتها وذلك بسبب التجارة الخارجية والأسواق والمستعمرات . ولكن كانت هذه الحروب موضعية أو محدودة الدائرة على الرغم من حدتها واتساع نطاق بعضها واستمرارها سنوات ، وهى لم تبلغ بحال شدة الحربين العالميتين والاستعماريين فى استخدامهما واستنزائهما وأضرارها وخرايبها ونكباتها وما خلفته من أزمات هى بالذات أزمات الرأسمالية الفردية والاستعمار . ويحتمل أن يترتب على الحرب العالمية الثالثة إذا فقدت الدول الكبرى أثرها وأضرمت نيرانها الاجهاد لا على البقية الباقية للإدخار ولنظام رأس المال الفردى بل على الحضارة والبشرية بفعل الأسلحة المدمرة بالجملة .

ويمكن التساؤل هل يصبح الاستعمار فى جنون اليأس كشمشون لا يتردد فى تحطيم هيكل المدنية على الإنسانية فيقضى الإنسانية نتيجة تحبطه الأعمى وقد فقد شمشون البصر والبصيرة ١٩ .

٧- إن ما فقدته الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى من مستعمرات ومناطق نفوذ خسارة لا تموض بالنسبة لسياستها الاستغلالية وكسب كبير للإنسانية ولكفاحها فى سبيل التحرر منذ فجر التاريخ . وإن الأرقام الآتية لتدل على ضخامة هذه الإمبراطوريات ذات المناطق والنفوذ الواسع المكتظة بالسكان والأيدى العاملة بمقارنتها بالوطن الأم أو بالدولة المستعمرة . وذلك حسب إحصاء سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ :
فيبلغ عدد سكان بريطانيا العظمى أى جوهيا فى ذلك الوقت ٤٦٠٠٠٠٠٠ نسمة . ويبلغ عدد سكان الإقطار التابعة لها ٤٩٠٣٧٨٠٠٠ نسمة ، ويبلغ عدد سكان فرنسا ٤١٨٨٠٠٠٠ نسمة ويبلغ عدد سكان مستعمراتها ومناطق نفوذها وسائر الدول التى تحت حمايتها

ووصايتها ١٧٩٠٠٠ ٩٥٠ نسمة ، ويبلغ عدد سكان مملكتها ٥ ولاندة
٨١٩٠٠٠٠ نسمة وعدد سكان مستعمراتها ومناطق نفوذها
٦٠٩٧١٠٠٠ نسمة ، وكما هو معروف فقدت هذه الدول الثلاث
الاستعمارية الكبرى معظم ممتلكاتها ومناطق نفوذها في الخارج .
وتراوح دخل الأموال البريطانية على اختلافها الموظفة فيما وراء البحار
سنويا في السنين التي سبقت الحرب العالمية الثانية من ٢.١٢ مليون جنيه
إلى ١٤٤ مليون جنيه ، ووصلت القيمة الاسمية لمجموع الأموال البريطانية
الموظفة فيما وراء البحار في نفس التاريخ حوالى ثلاثة مليارات ونصف
مليار جنيه استرليني (٥) .

ويحاول الاستثمار بآماله الضائعة في مجئ دول أن يوقف عجلة
الزمن ، ويرتب على هذه المحاولات التي تعجز أوروبا عن تحقيقها وقد
أخذت ثرواتها في الضمور وفواها في الانحلال ونفوذها السياسي في
الأفول ، إيجاد جو من عدم الاستقرار والخوف من الحرب تبعا لتأخير
تصفية تركة الاستثمار ، وهل يمكن بحث الحياة في جنة هائلة لفظت
أنفاسها الأخيرة ؟ .

في الحق المستعمرات وما في حكمها تركة مثقلة مظاهرها خداعة ، وتمسك
الامبراطوريات المتسلطة بها تمسك عصبي غير مجيد ، شأنها شأن تعلق
المشرف على الفرق بقشة ضئيلة في أليم المتلاطم الأمواج ، ونسوق مثلا
معروفا ، فإن حركة التبادل بين فرنسا وممتلكاتها في الخارج ومستعمراتها

(٥) انظر « الاستثمار » لمؤيد بن من صفحة ٣٦٩ إلى ٣٧٥ .

السابقة هي جزء ضئيل في مجموع التجارة الخارجية الفرنسية فالواردات عام ١٩٥٥ توازي ٣٪ من مجموع وارداتها والصادرات ٥٪ من مجموع انتاجها القومي ، كما وظفت فرنسا هناك منذ عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٦ مبلغ ١٤٠٠ مليار فرنك جلبها نفقات غير منتجة ومساعدات اجتماعية ، وهذه المجموعة من الممتلكات والمستعمرات السابقة والبلدان التي يطلق عليها الاتحاد الفرنسي هي بالنسبة لفرنسا إذا حكمت المصلحة والعقل والمبادئ السليمة التي تتشبع بها ديبه يكبدها ١٨٤ مليار فرنك سنوياً أي ما يوازي ١٨٤ مليون جنيه وفق احصاءات سنة ١٩٥٥ ، والحق والعدالة ومبادئ الإنسانية والتطور بل وقانون الذموب ومصلحة الجمهورية ذاتها تقضي بالكف عن المعنى في سياسة الاستثمار .

خلاصة

ويمكن حصر هذه الحالة التمه التي أدت إلى أفطع المذايح البشرية فيما يأتي : -

(١) ضربت الفوضى أطنابها بين الأمم وقد أمسك التدار والتنافر الاقتصادي والسياسي بتلابيها ونشأت كراهية قومية وعنصرية واجتماعية، وزاد في إشغال نيرانها سباق التسليح وتبد المعاهدات وإعمال شأن عصبة الأمم وإرجاء حلول أهم للمشكلات التي نشأت بفعل الحرب العالمية الأولى، وفي مقدمتها مشكلات الديون العامة والنقد والصناعة والعمل وللمستعمرات والتنازع على الحدود. وصحرت الحكومات الديمقراطية (وما أكرها) عن قيادة دفة السفينة، هي لا تلبث أن تمتلئ كراسي الحكم حتى تعمل على الاتيهار تحت ضربات معاول الحرية ومؤامرات الخصوم السياسيين وتوجه كل منها لهذا، ولا ترمس أية سياسة فعالة للتضامن والتعاون الدولي وحل المشكلات الخطيرة الإقليمية والعالمية التي تهر إلى الحرب.

ففي العالم الأوروبي الحديث نشأت منذ القرن التاسع عشر حرية اقتصادية أساسها الإنتاج الكبير. بكيات وفيرة لإحصر لما تجلبت أسواقا عديدة كبيرة. ويديى أن طابع هذه الأسواق ودواجها قائم على التنافس وقيام دول كبرى أو على الأقل كتل من الدول المتراحة على المادة الأولية والسيطرة على الأسواق.

وهناك من ناحية أخرى المبادئ الحرة وحقوق الإنسان التي أدت إلى الحرية السياسية وهي الخطوة الأولى في سبيل الحرية الاقتصادية الحققة ، وهذه الحرية أدت إلى تعدد القوميات وإلى قيام دول ودويلات وفق حق تقرير المصير أو مزاج الدول المتاخمة في تكوين أمم مستقلة جديدة ، وطبعاً أن تعطى هذه الحالة لكبريات الدول الفرص للصيد في الماء العكر ، فأنشاء جبهات وعقد اتفاقات سرية وعلنية أساسها ونفوذها وتوسعها على حساب الخصوم ، مما يزيد بعد الشقة والشحناء بين كبريات الدول التي تقود السياسة العالمية .

لقد شهد القرن التاسع عشر عهد رخاء اقتصادي يكاد يكون متواصلاً ، وشجع على ذلك اضطراب زيادة عدد السكان وحركة النشاط العلمي واستثمار البلدان الجديدة فيما وراء البحار ، ومع التسليم بأن القانون الدولي لم يخط عملياً خطوات هامة في سبيل احترام كلمته وسماع حكمه ، إلا أن مبادئه العامة وخطوطه الأساسية سررت في عروق الشعوب لتخرج بروحها وتضفي عليها مسحة من العدالة والانسانية ، ولقد كانت قرية العهد من مبادئ الثورة الفرنسية لا تزال تذكر تضحياتها الجسام في سبيل نفس نسمات الحرية فعاشت في جو من الطمأنينة الدولية والتوازن السياسي والسلام النفسي وانعكس من المرض لسنة ١٩٠٠ ياريس مثلاً شعاع من التفاؤل العام والرغبة في التعاون الدولي . وبعد مضي ستة على هذا التاريخ أعلن الرئيس «ماكززي» في المرض الدولي «ياظفر» ذلك الشعور الذي كانت تحبس بدفته الشعوب وترغب في استمراره وهي لا تدرى حقيقة ما يدور في خلل الزعماء السياسيين وما يجنبه القدر من حرب ودمار .

وهذا الأفلاس الخلقى ضرب أطنابه في ميادين الاقتصاد والسياسة الداخلية وقيادة السياسة الخارجية ، وأدى إلى الفوضى الدولية كما شجع على التخبط في دياجير من ظلام الإطماع في المؤتمرات الدولية وفي اجتماعات تخفيض السلاح والسلام وتوثيق الروابط بين الأمم ، وأزكى الأحقاد الدفينة وروح الانتقام وحال دون تضفيد الجروح للمادية والنفسية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى . وكلما وافق هوى الساسة الضرب على وتر معين تمشيه مع مصالحهم وأطماعهم الاستعمارية بالتدبير بالحرب والمناذرة ببذ الأحقاد ووجوب بث التعاون بين قادة البلدان الديموقراطية الكبرى رفعوا عقيرتهم وغنوا الصحافة بالطريف من عباراتهم المنمقة الجوفاء وحسموا الرأى العام فى هذا السبيل ، وحقيقة الأمر أن تصرفهم هذا ليس حجابى نزع السلاح أو تمسكاً بأهداب العهود والمواثيق وإنما خوفاً من تسليح الخصوم وتسابقهم معهم فى السلاح الذى لم يخفضوه تخفيضاً جدياً فى عقر ديارهم ، وخشية أن يشتد ساعد جيرانهم وقد ذاقوا الملقم فى حروب الاستعمار بفعل أسلحتهم الماضية وأن يطالبوهم بالمستعمرات التي انتزعوها منهم وأن يهبوا لتزويق معاهدة فرساي ولقد كانت فرنسا تتخفى بالسلام وتتحمس لمؤتمرات نزع السلاح بينما تحتفظ بجيش قوامه ستة ملايين جندي كالمى المدة والعتاد ، وتشيد حصناً منيعاً من الفولاذ عرضه عشرة عشرات الكيلو مترات وطوله نحو ألف كيلو متراً أو أكثر وهو خط « ماجنيو » بينها وبين جاراتها لشرق حدودها ، وكان « أرسيدبريان » داعية السلام الأكبر فى فرنسا و« بارتو » Barthou و« بانليغيه » Painlevé من كبار ساستها و« ماكرونالد » زعيم العمال فى إنجلترا وداعية تخفيض السلاح و« تيلسكو » من أكبر دعاة السلام فى البلقان و« ستريسان » داعية

السلام في ألمانيا وغيرهم متحمسين للسلام ، ويصرحون بما يثلج صدور الشعوب الأوروبية التي كانت أشد ما تخشاه أن تتكرر المجورة ، وما أشد بطشها بالطبقات العاملة، فقد زادت في قهرم وفي آلامهم وشغلهم وشردت أسراتهم وبعثت فئات المائدة التي يظلمها عليهم المسؤولون وأضحى ملايين منهم بلا عمل ، وكان هؤلاء الساسة في سبيل استتباب السلام يتخذون من المبادئ الإنسانية والعدالة الدولية ونظام عالم ما بعد الحرب شعاراً لتوثيق عرى المودة بين أعداء الامس وتأييد حق الشعوب في تقرير مصائرهم وضرورة وحدة دول البلقان الناشئة ووجوب مساعدة الرخ الثاني وقد أصبح جمهورية ديموقراطية وتمتد أوصال حليفته الكبرى إمبراطورية النمسا والمجر وصارت النمسا ذاتها رأساً بلا جسد تضم حاضيتها للتناقضات، بنخ الامس ويؤس اليوم، كانت تركز المؤسسات الاقتصادية لأوروبا الشرقية فيها تبحرت عنها بالنيار الإمبراطورية. وذهب دعاة السلام هؤلاء إلى حد المناداة بأنشاء اتحاد دول أوروبا ، ظاهره تدعيم السلام وحقيقته المحافظة على وحدة القارة، ولكن أنى لهذا المشروع أن ينجح وما يجب توفره فيه هو أن يقوم على التبة الحسنة للتبادلة والتأخي الحقيقي والخلق السياسي القويم ؟

(٢) أخذ العالم يسير سريعاً نحو حرب عامة ثانية بتأثير عوامل عدة كلها تمحى على النزاع المسلح ، وأظهرها الأزمات الاقتصادية العالمية الملاحقة وبقاء شتى المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وقد سبق شرحها) نتيجة بلا حل .

وأخذت هذه الأزمات الجسم تضيق الخناق على طريق السلامة والأمان

ويش دعوة السلام وفي مقدمتهم « بريان » من الإصلاح وعلاج الشرور الإنسانية إلا بجد السيف ومن إقامه صرح سلام حقيقى فى كنف عصبة الأمم ، وزاد فى يأسه موت « سترسمان » داعية السلام فى ألمانيا وأحد الذين كان يركن إليهم فى التقارب بين بلادهما ونسيان أحقادهما وبذ خصوماتهما بصفة نهائية .

يقولون : إن العصر وجوه يخلقان الرجال ويكيفانهم ذلك التكيف الذى تنشأ فى ظلاله العبقريه والمظلمة ، وإن عبقريه « نابوليون بوناپارت » ، وليدة الثورة الفرنسية ، ومبادئ « كارل ماركس » وليدة عصر اتساع الصناعة واجتماع آلاف العمال فى مكان واحد مقفل للعمل الشاق المتواصل ، وإن التفكير الاقتصادى الحر « لادام سميث » ، وتلاميذه نتيجة حاجات انجلترا ويشتها الصناعية وتمطشها إلى الثروة والاتساع ، وإن نداه « جوزيف شمبرلن » بالحماية المجركية نتيجة التنافس التجارى الشديد بين انجلترا والدول الصناعية والأوروبية الجديدة وما يهدد الصناعة الانكليزية تبعاً لهذه المنافسة ، إلا أن حماسة بريان وغيره وخطبهم الرنانة فى سبيل السلام وجهودهم فى تدعيم عصبة الأمم وليدة رغبة الشعوب الملحة فى وضع حد للحروب .

قد تكون للبعقريه والتبوغ أثرهما فى العصر وفى توجيه الجيل ، ولكن ناقوس الخطر كان يندق فى غرب أوروبا التى خربت طوال أربع سنوات (١٩١٤ - ١٩١٨) بفعل الاسلحة الحديثة المدمرة التى لم يمهدها العالم من قبل وهو ينذر بحرب أبشع تبعاً لسوء الاحوال الاقتصادية وتواضع

أزمات الصناعة والتجارة والتقدم قد يطغى على عقيدة السلام، ومهما قيل في سوء نوايا دعاة السلام وانهم يظهرون غير ما يضمرون وإن أطباع السياسة الاستعمارية تطغى على الرغبة الجدية في السلام وأنه قبل وضع حجر السلام الأساسى يجب تطهير الأرض من العقبات وتعيدها حتى يقوم البناء سليم، فلقد كان لبعض الشخصيات المثكرة أثرها في السلام الأوروبي نحو عشر سنوات ما بين الحربين العالميتين، وفي مقدمة هذه الشخصيات بريان. خير أن أعاصير السياسة عصفت به وبأنصاره كأعصار النخل، فسقطوا صرعى جهودهم ومقاومة المعارضين الأقوياء ذوى الإطباع، وقد خلفوا تفكيراً إنسانياً هوراثاً جلبنا اليوم لبعيد الكرة ويبنى من جديد ويتلافى أخطاء الماضي وعيوبه .

واقرب العالم المتنافس في ميدان التسلط كالقراشة من طيب الاقتصاد المسير والمبالغة في السياسة الاقتصادية التخصية حاية لما تبقى من الرأسمالية الصناعية الاستعمارية واقتصاديات الحرب ، وقد خلطته وجذبه إليها أضواؤها المحرقة ، واحترق العالم بنيران هذا اللهب المستمر بالحرب العالمية الاستعمارية الثانية . وتضاعفت أزماته واتخذ طالبا يتمشى مع نتائج الحرب وازماتها ووجوه العالم القائم ، وأهم ما يتميز به عصرنا الحاضر كما سبق أن شرحنا تفصيلا ما يأتي :-

١ - أن عصر اليوم يتميز بحلول مدنية واقعية محل مدنيت روحية فلسفية ، وكان المنطق يقضى وقد اعتنقت الشعوب مدنية موحدة تقرب روح المجتمعات وخططهم في الحياة الخاصة والعامة ، وقد رأينا ذلك في توحيد الأرزاء إلى حد ما في مختلف الشعوب وأصطناع الشرق بالصيغة

الغربية ، وتشابه وسائل الراحة والرفاهة في مختلف البلدان وانتشار وسائل النقل وسرعتها وقيام المذاهب الاشتراكية وفلسفتها المادية وطرق العدالة الاجتماعية ، وتشابه الاحياء التجارية والمالية في شتى المدن الكبرى من العالم وتبادل الحاجات ذات الطابع الغربي بانتظام بين مختلف البلدان وقد أصبحت اليوم في متناول الخاصة والعامة، وهي تصنع في مصانع العالم على اختلافها .

٢ — برز أثر المدنية المادية في تمهيد السبيل لقيام أمم غفيرة العدد من كبوتها تبعاً لسرعة المواصلات وانتشارها وسهولة انتقال الأفكار والعلوم والفنون ، ولم تعد ثم شعوب يمكنها ان تعيش في معزل عن الشعوب الأخرى دون تضرعات جسم ، وصار كل شعب يدرك مدى ما وصل إليه الآخر ومطامعه ، وهذا دفع بالبلدان إلى مضاعفة نشاطها السياسي في سبيل تحسين حالها ورفع مستوى الجماعات ، وظهر في أعقاب هذا التحول تفكير سياسي يتمشى مع عالم اليوم ، وتأثرت الحياة الدولية بما في ذلك المؤتمرات والاتفاقات الدولية والقانون الدولي بهذا الوضع الجديد ، ورأينا جهوداً في سبيل السمو بالإنسانية والدفاع عنها ضد الوحشية في اتفاقات جنيف مثلاً لجرحي الحرب ثم في ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة والميثاق الدولي لحقوق الإنسان .

٣ — انتشر التفكير السياسي الماركسي في الغرب والشرق وخرج عن طوقه الارثودوكسي القائم على أن لكل وفق حاجته وعلى المساواة التامة من الناحية الاقتصادية بين الناس ، واتخذ وضعاً علمياً يتفق مع كفاية العامل وحمته والاقليم الذي ضرب اطنابه فيه ، ولم تحل الثقلات بحال محل نظام الدولة في التطبيق بل أن الدولة في كل من الاتحاد السوفيتي

والصين الحمراء أقوى اليوم منها في أى وقت مضى . وصار للماركسية في
جهة الشرق بزعامة الاتحاد السوفيتى طابع مخالف لطابعها فى الغرب
الديمقراطى البرلمانى ، فى الشرق تقوم كتلة قوية تلقى بوزنها الثقيل فى
كفة العلاقات السياسية الدولية والمؤتمرات وسياسة السلام قهدها للأوضاع
القائمة وتذير بالخطر على أساس الثورة المستوحاة من الماركسية ذاتها ، أما
طابع التفكير الشيوعى فى الغرب فهو يخضع للأوضاع البرلمانية القائمة على
التطور وتقليد الحكم عن الطريق الطبيعى المشروع المرسوم فى الدستور ،
فلا انقلاب ولا ثورة دامية .

٤ - طغت النظم الجماعية وسياسة تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادى
فى الشرق والغرب على الأفكار السياسية كالقوميات والنظام الاقتصادى
الحر والاشتراكية المتطرفة ، وتأثرت الأفكار السياسية المختلفة بتدخل
الدولة فى تنظيم حياة الفرد والجماعة ، وباعد التدخل مع اختلاف نظم
الحكم بين تفاهم الدول ، وأصبحت الحرب بنوعها الباردة والحارة حرب
مثل عليا متنافرة متضادة كتل النازية والفاشية والشيوعية والديمقراطية
البورجوازية الغربية . والكفاح بين النازية والفاشية والديمقراطية الغربية
كفاح امبراطوريات صناعية ضخمة يطمع كل منها فى التربع على عرش
الرأسمالية المتسلطة ، وكفاح جهة الرأسمالية الصناعية الضخمة والجهة
الشيوعية كفاح سلطان سياسى على الجماعات ومثل متضاربة ،
وهناك أيضاً كفاح أمم الشرق الأوسط وما وراء البحار وهو قائم على
فكرة القومية والوطنية التى انتقلت إليها من الغرب ، ووجب ألا يزال يناضل
فى سبيل تحرره قبل أن يسير فى مثل جديدة تسير فى طريقها الأمم
المتسلطة عليها . والجهة الأولى إذا أطلقنا عليها مجازاً جهة هى تعيش
فى عصر فكرة الوحدة الإيطالية والألمانية والغرب يتردد بين تعظيم القوة
أو استخدام قواها فى أغراض الصناعة والسلام حتى يمكنه أن يوزع الحاجات

على الناس على قدم المساواة مع شيء من التفضيل للكفاية والهمة . وهذا الكفاح المرير في صوره الشقي في الغرب والشرق له أسوأ الأثر في الميدان الدولي ، فبينما تتمد المدينة الحديثة السيل لاتصال الناس السريع ولتعاون الجماعات يقف التوترا للدول والتعصب للسيادة وصراع المثل في وجه سهولة انتقال الأفراد وتعاون الجماعات والحكومات ، ونرى في الوقت ذاته تزايداً مستمراً لسلطان الدول ووظائفها باسم السيادة لم يسبق له مثيل من قبل ، يتحول به الفرد إلى مجرد آلة صماء تعمل للدولة لحسب .

٥ — أصبحت السياسة الاقتصادية الحرة في خيبر كان ، ولا تستطيع الشعوب أن تواجه الازمات والمشكلات الحاضرة والتكساد البطالة دون معونة الدولة وتوجيه منها ، وهي تطلب بالحلف منها بأن تتدخل في سبيل وقايتها من الضربات المستمرة التي ترتبت على حريين عالميتين ضروسين ، وهذا التدخل ادى كما سبق أن شرحنا في ظروف عدة إلى تركيز النشاط في السيادة فاصبحت كل شيء ، وهي تزعم في مختلف النظم انها مشتقة من سلطان الشعب وانها تعمل باسمه . وإلى جانب مكافحة الازمات . فإن الحكومة تعنى اليوم برسم الخطط لزيادة ثروة البلاد واثابها ورفع مستوى المعيشة المادى للفرد ، وبذا تعالج اخطاء الماضي كالتنشر الفاقة في شعوب ووقوعها في براثن الفقر والمرض والجهل ، وتركها فريسة جرائم الاستعمار تقتك بها ، كما أدى هذا التدخل إلى صنع كثير من مقومات حياتنا المعنوية بالصيغة القومية المذهبية التنحسية .

٦ — أقل نهم الاستعمار أو كاد وسارت الشعوب دون حكوماتها في كثير من الأحيان في سبيل التحرر من غطسة التسلط على شعوب أخرى . ولم يعد حق سيادة الشعب والتمتع به وحقوق الانسان مقصورة

على الغرب . وأصبح من الصعوبة بمكان تسخير شعوب ما وراء البحار وشعوب الشرق الأوسط لصالح الاستعمار والاقتصاد الغربي ، ونحن اليوم نشاهد باهتمام فقدان أوروبا سيطرتها السياسية وسيادتها في الميدان الدولي وتسلطها الاستعماري مع بدء ظهور دول بعدد سكانها مئات الملايين بحسب حسابها في التفكير السياسي الحالي . وانتقل ميدان النشاط السياسي من أرض القارة الأوروبية إلى العالم الجديد وإلى قلب آسيا . وتقلص ظل الدول العظمى وانحصر الميزان السياسي في كتلتين كبيرتين مع مجموعة شمسية لكل منهما، هما كتلة الاتحاد السوفيتي الشيوعي وأشباهه وكتلة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الغربية والدول التي تسير في ظلكها، واحتدمت الحرب الباردة فالدافعة بينهما تنذر باقبح ما للرجل في أية لحظة إذا اشتدت حرارة الصراع بينهما .

٧ - زعم بعض الكتاب أن عهد البروليتاريا قد ولى وحل محله عهد السكرتارية ، وأن تنظيم الإنتاج يفوق أهمية الحشد العمالي الصناعي ، وقالوا إن إتقان فن السكرتارية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج وتحسينه وتصريفه بما يتفق والمصالح الاقتصادية ، وقيل بأن هبوط حشود العمالي قريب الحصول تبعاً لانصرافهم إلى الزراعة ، كما أن انتهاء كفاح البروليتاريا سيؤدي إلى التخفيف من حدة صراع المثل القائم اليوم . وزهد الكتاب إلى حد أبعد فقالوا بأن عهد السكرتارية بدأ يتطور إلى عهد العمل الميكانيكي التلقائي والانسان الآلي المفكر *Robot* بقل آلي يطلق عليه العقل الإلكتروني . وهناك اليوم مصانع السيارات ولسائر الآلات الكهربائية ومصاهر التلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وباكستان والاتحاد السوفيتي وغيرهما تعمل بتنظيم آلي معقد، هو ذاتي لا يحتاج إلى عدد كبير من

العمال، بل تسير بمجرد إشراف بضعة نفر مع شتى الإشارات المرشدة. وهناك اليوم أيضاً آلات تستعمل في تنظيم الأعمال الحسابة والإدارية ومراقبة العمل والإشراف على العمال والترجمة الفنية والاحصاء بواسطة العقل الميكانيكي الإلكتروني، وهذا العقل الآلي يمكنه الإشراف على شتى عمليات الإدارة والاحصاء والاعداد والتوزيع الفني والإداري دون أى خطأ مهما صغر. وهذه التحولات الصناعية الخطيرة تؤدي إلى قلق بين الشعوب خوفاً من البطالة والكساد وأثرهما في العلاقات الدولية، كما يتضح خطر الصراع بين الإنسان الآلي والآخر وهما لا قلب لهما مما قد يؤدي إلى تعمير حضارتنا القائمة .

٨ - ظهر في ظل هذه السياسة الموجهة مع شحنة قوى الشعب وتسييرها في اتجاه الاستعداد للحرب، وبذلك كافة موارد الثروة والإنتاج بتنظيم دقيق كالكرنومتر، للحجامة الحرب الحالية وهي حرب كلية أو شاملة، الاتجاه إلى السياسة التكنوقراطية، وهي لا تقف عند حد إنشاء هيئة من الخبراء الموثوق بهم لمعاونة رئيس الدولة في قيادة هذه السياسة والإنتاج والاستعداد للحرب الآلية الشاملة، بل هي سياسة شاملة لكافة نواحي النشاط الحكومي وهو لا حده اليوم، ويشترط في الرجل « التكنوقراطي » أن يجمع إلى الكفاية السياسية تخصصاً فنياً، وبمجموعة الرجال التكنوقراطيين يعاونون الدولة في الخروج من الأزمات وفي رسم سياسة الانعاش وفي الاضطلاع بأعباء الحرب الشاملة. ويستضاف جهدهم ويشغل لعبه الملقى على كاهلهم بتحول دفع الحرب تبعاً للتقدم العلمي السريع من حرب كلية أو شاملة على أساس أنها حرب آلية ميكانيكية بواسطة الحديد والصلب والقذائف النارية إلى حرب كيميائية طبيعية تسخر

فيها علوم الطبيعة ، وبكثريولوجية ، وسلاحها الأول هو السلاح الذرى أو
الهيدروجينى ، وهذا السلاح هو سلاح فناء شامل يتطلب شحذ القوى
الفكرية لتفاديه ولاخترع وسائل الوقاية منه . وإذا كانت حرب المستقبل
لم تعد خرباً شاملاً يستخدم للقيام بها كافة الناس فهى : فيها يختص بالفناء
والإفناء حرب كلية لا تبق ولا تفر .

٩ - ظهر فى جو المتناقضات المكشفر الذى عرضنا لوصفه فى
مناسبات سابقة بريق من الأمل ، هو بهد اهتمام الرأى العام فى مختلف بلدان
العالم بالموقف الدولى والسلام وتلافى الحرب . ولقد صار للرأى العام
الذى يتضح رويدا رويدا تبعاً للوعى السياسى الدولى وصح وصفه بأنه
الرأى العام العالمى ورنه ، تبعاً لاهتمامه بتطورات الحياة السياسية الدولية
وبموقف الحكومات من السلام والحرب وبضرورة تدعيم الأمن الدولى .
وهذا الرأى العام العالمى الذى ينسب أو يقتضى لصالح البشرية ، القومية
الشمسية والحدود لفترة ، صار له قوته فى ميزان السلام ، ولصوته دوى شديد
فى الميدان الدولى وفى تجنب العالم ويلات الحرب ، كما رأينا فى الاعتداء
الثلاثى على مصر فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ .

حقيقة ان هناك قوة لا يتحان بها لسيادة الدولة وهناك مجموعات
من السیادات الحديثة تصارع فى الميدان الدولى ، وتتخذ سياسة الحرب
الباردة دينها مستندة إلى خطط التوجيه الإقتصادى ورقابتها الشديدة
على الأفراد والجماعات واقتصاديات الحرب ، وحقيقة ان هذه السیادات
المطاحنة قد ضعفت أملها فى التفاهم تبعاً لسباق التسليح وتخزين القنابل
الذرية عند بعضها ووقوف كل بالمرصاد للآخرى خوفاً من مباغتة هذا
السلاح ، مما أخضع الأوضاع الإنسانية وثقاف الدول لعنف هذه السیادات ،

غير أنه أصبح لقوة الرأي العام وزنها بين الشعوب وتحسب الحكومات
اليوم حسابها. وقوة الرأي العام هذه المسألة المزلاء أمضى سلاحاً من أية
قوة حرية دولية ورجى إن تباشر تنفيذ قرارات المؤتمرات الدولية
ومجلس الأمن، وقد تبجح في المستقبل أن تضع حداً للاعتداء المسلح والحرب
وتسهر على الأمن الدول والسلامة الجماعية في هذا العالم المحموم.

التيارات الدولية في عالم اليوم
البحوث الخمسين

أهم مراجع البحث الخامس

- « التاريخ الدبلوماسي » لدوزودوروزيل جزءان: باريس ١٩٥٢ و ١٩٥٣
« Histoire Diplomatique » par Droz et Duroselle, 2 vols. Paris 1952 et 1953.
- « تاريخ الدبلوماسية » بأشراف بوتسكين ، ترجمة فرنسية ، ثلاثة أجزاء ، باريس ١٩٤٧ و ١٩٤٦
« Histoire de la Diplomatie » Sous la direction de Potlemkine 8 vols, Paris 1946, 1947.
- « الدول العظمى » لتاركويف ؛ جزءان: باريس ١٩٥٣ و ١٩٥٥
« Les Grandes Puissances » par Chardonnet, 2 vols. Paris 1953 et 1955.
- « أمم وشعوب ما وراء البحار » لبيتلرب ، جزء واحد ؛ باريس ١٩٤٤
« Peuples et Nations D'outre - Mer » par Deschamps, 1 vol, Paris 1954.
- « أوروبا فرسائل » ران ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥
« L'Europe de Versailles » par Rain, 1 vol, Paris 1946.
- « آخر أيام أوروبا » لجاتكو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧
« Derniers Jours de l'Europe » par Gatenco, 1 vol, Paris 1947
- « السياسة الخارجية وأسسا » بأشراف دوزوديل ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٤
« La Politique Etrangère et ses Fondements » Sous la Direction de Duroselle, 1 vol, Paris 1954.
- « التعاون الدولي » محاضرات معهد العلوم السياسية ، باريس ١٩٣٣
« La Cooperation Internationale » Conférences de l'Ecole Libre des Sciences Politiques, Paris 1933 .

« الميثاق الدولية والصلح الياسي الدول » لموفال ، جزء واحد ، باريس

١٩٥٤

« Organisations Internationales et Pouvoirs Politiques des Etats » par Hoffmann, 1 vol, Paris 1954.

« نظريات وحقائق في القانون الدول » لفيشر ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٣

« Théories et Réalités Internationales » par Visscher, 1, vol, Paris 1958.

« النظم الدولية » لرويتز ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٥

« Institutions Internationales » par Reuter, 1 vol Paris 1955.

« الجماعة الدولية » لروبيكة ، جزء واحد ، جنيف ١٩٤٧

« La Communauté Internationale » par Röpke, 1 vol, Genève 1947.

« محاضرات الدكتوراه في القانون الدولي العام » لـ استاذ بادال ، جامعة باريس لسنة

١٩٤٥ - ١٩٤٦

« Cours de Doctorat-Droit International Public » par Prof Basdevant, Université de Paris, 1945-1946.

« محاضرات الدكتوراه في القانون الدولي العام » لـ استاذ لابراديل ، جامعة

باريس لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

« Cours de Doctorat-Droit International Public » par Prof. La Pradelle 1926-1927, Université de Paris.

« السلامة الجماعية في أوروبا » محاضرات في مؤتمر لرسوليا لسنة ١٩٥٥

« Sécurité Collective » Conférences Tenues à Varsovie, 1956.

« القانون الدولي العام » لروسو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٣

« Droit International Public » par Ch. Rousseau, 1 vol, Paris 1955.

- « القانون الدولي العام » لـ كالفريه ، جرمان ، باريس ١٩٥١
« *Le Droit International Public* » Par Cavaré, 2 vols, Paris 1961
- « موجز القانون الدولي العام » لـ ديليز ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١
« *Manuel de Droit International Public* » par Delbez, 1 vol, Paris 1961.
- « القانون الدولي والسيادة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » لـ كالفريه
جزء واحد ، باريس ١٩٥٣
« *Droit International Public et Souveraineté en U. R. S.S.* »
par Calvez, 1 vol, Paris 1963.
- « السلام الحديث » لـ لابراديل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧
« *La Paix Moderne* » par la Pradelle, 1, vol, Paris 1947.
- « دراسات نظرية وعملية في القانون الجنائي » لـ بوزات ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١
« *Traité Théorique et Pratique de Droit Pénal* » par Bouzat, 1 vol, Paris 1961.
- « أوروبا تواجه مصيرها » لـ بونفوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢
« *L'Europe Face à son Destin* » par Bonnefous, 1 vol, Paris 1962.
- « تطور النظم السياسية » لـ دوكلو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٠
« *L'Evolution des Rapports Politiques* » par Duclos, 1 vol, Paris 1960.
- « قضية نورمبرج » محاضرات الدكتور أراه بجامعة باريس ١٩٤٧ للاستلا
فابريز
« *Le Procès de Nuremberg* » Cours de Doctorat, Faculté
de Droit de Paris 1947, Prof. Vabres.
- ٢ - ٣٣ سياسة

- « باندونج » رايت ، ترجمة فرنسية ؛ جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٥
 « Bandoeng » par Wright, Tr. Française, 1 vol, Paris 1955.
- « جنون البشر » لونغ جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٥
 « La Folie de Hommes » par Mock, 1 vol, Paris 1955.
- « هل دلت الساعة الخامسة ؟ » لمارين ؛ جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٥
 « L'Heure H. a. t. elle Sonné ? » par Martin, 1, vol, Paris 1955.
- « النتائج العسكرية والسياسية لنشاط القوى » بلاكيت ، ترجمة فرنسية ، جزء واحد
 باريس ١٩٤٩
- « Les Conséquences militaires et politiques de l'Energie Atomique » par Blackett, 1 vol, Paris 1949.
- « السلامة الجماعية » لبروجيه . جزء واحد ؛ باريس ١٩٤٦
 « La Sécurité Collective » par Bruglière, 1 vol, Paris 1946
- « المساواة بين الدول والتنظيم الدولي » لباديراك ، جزء واحد . باريس ١٩٥٢
 « L'Egalité de Etats et l'Organisation Internationale », par Padirac, 1 vol, Paris 1952
- « الحقوق التالية للاسلاف واعلانها » عمدة اليونسكو ؛ جزء واحد ١٩٤٩
 « De la Nouvelle Déclaration des Droits de l'Homme »
 Publiée par L'U. N. E. S. C. O. 1949.
- « حق القيتو في نظام الامم المتحدة » لداي . جزء واحد . باريس ١٩٥٢
 « Le Droit de Veto dans L'Organisation des N. U. » par Day, 1 vol, Paris 1952
- « اساءة استعمال الحق في القانون الدولي » لكيس . جزء واحد . باريس ١٩٥٢
 « L'Abus de Droit en Droit International » par Kiss, 1 vol, Paris 1953.

« حق الاعتراض في القانون الدولي » لشاريرو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩
 « *Le veto en Droit International* » par Chassériau, 1 vol,
 Paris 1949

« مشروع قضاء جنائي دولي » لكارجو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٣
 « *Projet d'Une Juridiction Pénale Internationale* » par
 Carjau, 1 vol, Paris 1953.

« حق الاعتراض » لبروجييه ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢
 « *Droit de Veto* » par Bragière, 1 vol, Paris 1952

« الفرد والدولة » لماريتان ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٣
 « *L'Homme et l'Etat* » par Maritain 1 vol, Paris 1953.

« التاريخ المعاصر » لآنتول فرانس ، ٤ أجزاء ، باريس ١٩٢٨
 « *Histoire Contemporaine* » bar Anatole France, 4 vols,
 Paris 1928

« آراء جرژوم كويارد » لآنتول فرانس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٢
 « *Les Opinions de Jérôme Coignard* » par Anatole France,
 1 vol, Paris 1928.

« القوى السياسية الهامة » باشراف لاثام ، جزء واحد . نيويورك ١٩٥٢
 « *Major Foreign Powers* » Under the general editorship
 of Latham, 1 vol, New York 1952.

« العلاقات الدولية » لبالروركيث . جزء واحد . لندن ١٩٥٤
 « *International Relations* » by Palmer & perkins, 1 vol,
 London 1954.

« السياسة الدولية » ليدل فورد ولينكولن - جزء واحد - نيويورك ١٩٥٤
« *International politics* » by Padelford & Lincoln, 1 vol,
New York 1954.

« القوى السياسية » لشافارزبرجر - جزء واحد - لندن ١٩٥١
« *Power politics* » by Schwa zenbeger, 1 vol, London 1951

« السياسة بين الشعوب » أورجانتو - جزء واحد - نيويورك ١٩٥٤
« *Politics Among Nations* » by Morgenthau, 1, vol-New York
1954

« مقدمة في السياسة العالمية » لفريدمان - جزء واحد - لندن ١٩٥٣
« *An Introduction to World politics* » by Friedmann, 1 vol,
London 1953.

« الرقابة القانونية على المنازعات الدولية » لستون - جزء واحد - لندن ١٩٥٤
« *Legal Controls of International Conflicts* » by Stone, 1 vol,
London 1954.

« قراءات في العلاقات الدولية » لهارتمان - جزء واحد - نيويورك ١٩٥٢
« *Readings in International Relations* » by Hartmann 1, vol,
New York. 1952

« العلاقات الدولية » لستروس هوبي وبوسوني - جزء واحد - نيويورك ١٩٥٤
« *International Relations* » by Straus-Hupé et Possony,
1 vol, New York 1954.

« الشرق الأقصى » لبوس - جزء واحد - نيويورك ١٩٥٥
« *The Far East* » by Buss, 1 vol, New York 1955

« الصين والاتحاد السوفيتي » لوي - جزء واحد - نيويورك ١٩٥٦
« *China & Soviet-Russia* » by Wei, 1 vol, New York 1956

« وثائق أساسية في القانون الدولي » لبلتشك ، جزء واحد نيويورك ١٩٥٣
« *International Relations Basic Documents* » by Plischke,
1, vol, New York 1953.

« نظام الأمم المتحدة » لفاندربوش وهوجان ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥٢
« *The United Nations Background Organisation, Functions, Activities* » by Vanderbock & Hogen, 1, vol, New York 1952

« مقدمة في قانون الشعوب » لسفارتلين . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٥
« *An Introduction to the Law of Nations* » by Svarlien,
1 vol, New York 1955.

« قانون الشعوب » لبيرلي . جزء واحد . أوكسفورد ١٩٥٥
« *The Law of Nations* » by Brierly. 1 vol, Oxford 1955

« موجز في تاريخ قانون الشعوب » لنوسبوم . جزء واحد نيويورك ١٩٤٧
« *A Concise History of the Law of Nations* » by Nussbaum,
1 vol, New York 1947

« التفريع الدولي » لجيل ، مترجم من السويدية الى الانكليزية . جزء واحد
لندن ١٩٢٧ .

« *International Legislation* » by Ohl, Tr. to English, 1.vol,
London 1937.

« القانون الدولي » ليركستيد ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٧
« *International Law* », by Birkenhead, 1. vol, London 1927.

« موجز في القانون الدولي » لروس ، جزء واحد لندن ١٩٤٧
« *A Text-Book of International Law* » by Ross,, 1 vol, London
1947.

« من عصبة الأمم الى الأمم المتحدة » لودي ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨
« *From the League to U. N.* » by Murray, 1, vol London 1948

« الاساس الجديد للقانون الدولي » لأميركانو ، جزء واحد . نيويورك ١٩٤٧
« *The New Foundation of International Law* » by Americano,
1, vol, New York 1947.

« ما بعد الحرب العالمية الثانية » لجاكسون ، جزء واحد . لندن ١٩٥٥
« *The Post War Decade* » by Jackson, 1, vol, New York
1955.

« الشرق الاوسط » بيانات سياسية واقتصادية . للمبد الملوك الدولي لثلاثون
الخارجية ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٤

« *The Middle East* » A Political & Economic Survey,
The Royal Institute of International Affairs. 1, vol,
London 1954

« الشرق الاوسط » في السياسة المالية للنيكرولس . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٦
« *The Middle East in World Affairs* » by Lenczowski, 1, vol
New York 1956

« الشرق الاوسط والنفط والنفط » لشفادران . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٦
« *The Middle East, Oil & the Great Powers* » by Shwadran,
1 vol, New York 1956.

« السياسة الدولية للذرة » ليوركلاوند . ترجمة من السويدية الى الانكليزية ، جزء
واحد . لندن ١٩٥٦
« *International Atomic Policy* » by Borklund, Tr. to English,
1 vol, London 1956.

« التفجيرات الذرية وانما » لعمرة الحكومة الهندية جزء واحد ، دلهي ١٩٥٦
« *Nuclear Explosions & Their Effects* » published by the
Indian Government, 1, vol, Delhi 1956.

« التوتر الدولي في الشرق الاوسط » نشر بواسطة معهد الشرق الاوسط بواشنطن
جزء واحد ، ١٩٥٦

« Tensions in the Middle East » published by the Middle East Institute, 1, vol, Washington 1956

« التوتر الأمريكى الاسيوى » متر بواسطة معهد الابحاث السياسة الخارجية
بجامعة بنسلفانيا . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٦

« American Asslan Tensions » published by the Foreign policy Research Institute, University of Pennsylvotania, 1 vol, New york 1956

« مشكلة قناة السويس » نفرة ووثائق . نفرت بمعرفة ادارة النهر بالولايات
للصحة الامريكىة رقم ٦٢٩٢ واشتطون ١٩٥٦

« The Suez Canal problem » A dcumentary publication, The Deparment of State Publication N° 6392, Washington october 1956

« التنظيم الدولى » لذكستور بطرس خالى . جزء واحد . القاهرة ١٩٥٧
« السلام السوفيتى فى أوروبا » لذكستور بطرس خالى . جزء واحد . القاهرة ١٩٥١
« الكتاب الاينفىلى تأميم قناة السويس » لشرة وزارة الخارجية . جزء واحد
القاهرة ١٩٥٦

« المجموعة الدولية » مجموعة من التوازن للصربية فى مسائل القانون الدولى ولاتفاقات
الدولية للربطة بها مصر ، جميعا الذكستور عبد الله الربان . جزء واحد . القاهرة ١٩٥٦

« جرائم الحرب والظالم عليها » لذكستور عبد الحميد عيسى . رسالة قدمت الى
كلية الحقوق بجامعة القاهرة لتبيل درجة دكتوراه فى الحقوق . نوفمبر ١٩٥٥

المبحث الخامس

التيارات الدولية في عالم اليوم

عوامل توازن القوى . الكتلتان الرئيسيتان والسياسة الدولية : لكل - الاحلال
- البرتول - السياسة القوية .
أم الوسائل السلبية لقض النزاعات الدولية : التحكم - القضاء الدول هوما -
القضاء القوي - القضاء السياسي (قرارات مجلس عصبة الأمم ومجلس الأمن) - نوابا
الدول وأثرها في قرارات مجلس عصبة الأمم ومجلس الأمن وتنفيذ الاطلاقات الدولية -
القضاء الجنائي الدول - مصادر القضاء الدول . عالم واحد

خلاصة

عوامل توازن القوى

تختلف السياسة الدولية اليوم عنها حتى الحرب العالمية الثانية نظرا لما
أصاب العوامل المختلفة التي ظلت توجه السياسة الأوروبية وبمعنى آخر
السياسة العالمية مدى ثلاثة قرون من تحول كان له أثره في مكانة الدول المختلفة
وأهميتها في الميدان الدولي . وهذه العوامل بمجموعة روابط انسانية واجتماعية
وخلقية وثقافية واقتصادية ومادية تقود بتفاعلها وتعاونها وما تنفثه مجتمعة
ومتفرقة من نفاط وحيوية الدول المختلفة بما فيها حتى الدول ذات الحول
والطول والتي يعبر عنها بالدول العظمى في ميدان السياسة الدولية ، وهي
ترسم بقوة هذه العوامل الدافعة سياستها حيال منافساتها ، كما تضمني هذه

العوامل الحياة والحركة على الميدان الدولى . ويتغير وضع هذه العوامل من دولة إلى أخرى ، وتختلف وجوها باختلاف الدول ، ويرتب على هذا التغير أن يتكشف عدد الدول العظمى كما هو الحال اليوم أو يزيد كما كان الوضع فى مطلع القرن الحالى دون أن ينتقص من قيمة هذه العوامل أو أثرها ، فالعوامل ذاتها تنشر أعلامها فوق كل دولة لتدل على أثرها ومدى ما كسبته فى حلبة التنافس العالمى ، وهى بين ارتفاع وانخفاض دون أن تخفى طالما كان أساس السياسة الدولية هو الدول ذات السيادة المستقلة للتنافس المتطاحنة .

وقياس كل دولة بالنسبة للأخرى يخضع للعوامل المادية والمنوية التى ذكرناها ، وهى تكون فى مجموعها وزن الدولة بالنسبة لمنافساتها ، وليس لهذا الوزن حدود واضحة أو درجة معينة على وجه الدقة ، بل هى قابلة للد والجور فى دائرة معينة ، ويرجع تقديرها إلى نشاط التيارات السياسية الدولية واتجاهاتها وحالة الجو السياسى والاندثار بهبوب العاصفة أو الرجم فى صفاء السماء . وأهم عوامل توازن القوى فى الدولة ما يأتى :

١ - العوامل الجغرافية ، وما يحيط بأرض الدولة المحددة على وجه الدقة من يابسة وماء واتصالها بالجيران ووسائل مواصلاتها وتخومها الطبيعية والسياسية . ومثال ذلك المحيطات التى تحيط بالولايات المتحدة الأمريكية ووقايتها من الخطر الخارجى القريب ، وأثره فى سرعة نهوضها وتقدمها فى الميدان الدولى وصعوبة غزوها براً أو وقايتها من أخطار الهجمات الساحقة حتى الحرب العالمية الثانية . ولقد كان لهذا العامل أثره فى ترجيح كفة الغرب على أمبراطوريات الوسط أو المحور فى الحربين

العالميتين ، فهي تقدم جهدا الحربى وتمتد الأسلحة والطعام للبحارين دون لإنهاك رئيسى لقواها، فهي فى مأمن من تدمير مراكز الصناعة والتموين فى ديارها بعكس امبراطوريات الوسط أو المحور أو حليقاتها ، وكذلك الجزر البريطانية التى ساء لها المانش على البقاء طويلا فى مأمن من خطر الغزو ولبعدها عن حروب القارة الأوروبية ، وجعلها حكما فى السياسة الأوروبية وأكبر عامل فى هدم امبراطورية بونابارت وفى القضاء على أحلام غلبوم الثانى وهتلر ، والحيلولة دون إقامة اتحاد من دول أوروبا فى ظل سيد واحد يخل التوازن الدولى ويهدد كيان الامبراطورية البريطانية . ومثال ذلك فرنسا وموقفها من الرين ، فقد وقعت موقف الحذر مع الخوف الشديد من جحافل بروسيا القادمة عبر الرين لغزو أراضيها بعد كسر شوكتها العسكرية منذ انتهاء امبراطورية بونابارت بعد اندحاره فى واترلو ، وأثر هذا الموقف على سياستها الداخلية والخارجية .

٢- الموارد الطبيعية ، فإن لموارد البلاد الطبيعية أشد الأثر فى وضع البلاد السياسى وموقفها من السلام والحرب ، ومشكلة الغذاء ووسيلة علاجها بما يتفق مع تدعيم سيادتها لها أثرهما فى دبلوماسيتها ، بل وفى جهدها الحربى . ونرى مثلا أن بلادا كالجزر البريطانية تحتاج إلى استمرار اتصالها بالخارج لإطعام أهلها ولتوفير الوقود لمصانعها ، ويتطلب هذا الوضع تنسيق علاقاتها الخارجية على أساس كفاية أسطولها وقدرته على ربط الجزر بالخارج وعقد شتى الاتفاقات للحصول على الطعام مع تفاهمها فى سبيل الحصول على البترول وتصريف مصنوعاتنا لتشتري أقوات نحو ٥٠ مليون نسمة يسكنون الجزر ، إذ لا تكفى أرضها إلا لإطعام أقل من ثلث العدد المذكور . ونرى أيضا بلادا كالمانيا

النازية وإيطاليا الفاشية يتزايد عدد سكانها تزايداً كبيراً باستمرار فينشأ حزب في كل منهما، يسعى في بث فكرة الاتساع الخارجى للبحث عن مجال حيوى للعدد المتزايد، ويرسم سياستهما العسكرية خطأ أو صواباً على أساس الحصول على أراض غنية في الخارج لتتخذ مهجراً ومورداً لل مواد الأولية وعلى مناطق تفوذ عريضة السيطرة على أسواقها ونشر منتجاتها هناك . ونرى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى في علاقاتهما بالعالم الخارجى تقوم على نشر تفوذهما الفكرى والاقتصادى على أساس الدعوة وكسب الشعوب بمساعدات وإعانات أكثر منها للحصول على مجال حيوى ليصبح مهجراً أو مورداً حيوياً لصناعاتهما فيما عدا الاهتمام بالترول في الخارج ، إذ أن مجالهما الحيوى فى أراضيها منقطع ، وكل منها يزخر بالثروة الزراعية والمدنية فضلاً عن ازدهار صناعاتهما . ونرى فيما يختص بمصر أن تزايد عدد السكان للطرد فى الوادى الضيق وضيق الأرض المزروعة التى أصبحت لا تقي بأقوات الاهلين يدفع بالبلاد إلى الاهتمام بتصرف محصولها الوحيد الدول وهو القطن ، وتسمى بشق الوسائل فى هذا السبيل لتشتري حاجتها من الطعام ، ويؤثر هذا على التصنيع عندها كما يحمل الجهد السياسى والاقتصادى مضاعفاً للارتباط بتصرف المحصول وتوفير الغذاء ورفع مستوى الفرد .

٣- الكفاية الصناعية ، فإن تقدم الصناعات عنوان راء الشعب وأهم عناصر سلطانه السياسى وأساس تدعيم أدغاره ، وكلما أشد ساعد الصناعات استطاعت الدولة مع سائر العوامل المساعدة زيادة وزنها فى كفة الميزان الدول وإحراز المكائنة القوية فى الميدان السياسى . ولم تبلغ

الدول العظمى شأوها الرفيع في الميدان الدولى إلا بفضل تقدم صناعاتها ،
وبداً نجم بعضها في الآفول تبعاً لصعوبة احتفاظها بمكاتها الصناعية الممتازة ،
مثال ذلك بريطانيا العظمى وفرنسا وقد تفوقت عليهما دول جديدة حازت
قصب السبق في الصناعات الثقيلة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد
السوفييتى واليابان وألمانيا . ويضاف إلى التقدم الصناعى المجهود الفنى
والعلمى لرفع مستوى الصناعات ، وهذا يتطلب العناية بالدراسات النظرية
والعملية بالتشجيع على الاختراع والابتداع ويذل الدولة جهوداً جبارة
لانشاء معاهد الدراسات والابحاث وإعداد المتخصصين ، ففي هذه المعاهد
المتخصصة يمكن شحذ العقول الممتازة التى تستطيع بمواصلة البحث
سنوات طويلة وقدر زناد الفكر أن تدخل التحسينات المستمرة على
الصناعات والآلات وتعمل على رفع المستوى المادى والمعنوى للشعب
ومضاعفة ثروة البلاد وادغارها . كما يجب ألا ننفل قوى ادغار البلاد
ومدى ما تحكم عليه من أموال ضرورية وإيداعامة لانشاء الصناعات
الجديدة واستثمار موارد البلاد الطبيعية وتعميرها وبناء الحضارة . ونرى
مثلاً أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى يستمدان قوة
كبيرة ترفع من شأنهما في الميدان الدولى ويفرضان بموجهما إرادتهما
على العالم الخارجى بفضل مواردهما الطبيعية ومدى استثمارها وتقدمهما
الصناعى بما فى ذلك الصناعات الحربية ، وهذا ما كان يتوفر للجزر
البريطانية يوم كان الفحم والحديد سيد الصناعات الحديثة ، ويوم كان الفحم
هو الوقود الاساسى لتوليد البخار وتحريك الآلات ، وكانت موارد
الجزر منهما غزيرة بمقارنتها بسائر الموارد المائلة المستغلة في العالم ، وترجع
قوة ألمانيا الحديثة إلى تألق نجمها في ميدان الصناعات وإلى نمو صناعات

الصلب وأزدهارها في حوض الزين إلى حد أن أصبحت كفتها هي
الراجعة في الصناعات الثقيلة في أوروبا الغربية .

وللصناعات الحديثة وخاصة الثقيلة أهمية كبرى في تدعيم أداة الحرب،
إذ إن الحروب الحديثة كما سبق أن بينا ميكانيكية تعتمد على الإنتاج الصناعي
الوفير ، وهذا ما أدى إلى تفوق الاداة الحربية النازية على قوى أوروبا
الحرية فترة طويلة في الحرب العالمية الثانية إلى أن دخلت الولايات
المتحدة الحرب بإداتها العسكرية الجبارة واستطاعت بفضل معداتها وتقوتها
بمعدى ووقايتها من التخريب المباشر تعطيم الصناعات الحربية الألمانية
ودحر النازية بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتي . والحروب القادمة ستكون
أيضاً على التقدم العلمي ونشاط البحث في الطاقة الذرية ، وقد تتضح
عوامل جديدة توجه الصناعات، وعناية الحكومات بتعطيلها لصالح السلام
والحرب غاية في الأهمية كما نرى أخيراً في الاهتمام باليورانيوم وبمواده
في العالم تبعاً لأهميته في تسخير الذرة وتطعيمها ، مما وجه الانظار إلى
الكونغو البلجيكية التي تحتوى على رصيد ضخيم من هذا المعدن النادر .
وإذا كان يرجى لبلدان ناشئة أن تقف في القريب العاجل في صفوف
الدول العظمى لتعيد إلى ميزان القوى توازنه على أساس من تعدد الدول
العظمى فيفضل ما ينتظرها من نهضة صناعية حقيقية تبعاً لقناها بالموارد الطبيعية
ولاستعداد أهلها للتصنيع ، ولسير حكوماتها سيراً حثيثاً في سبيل الخروج
من طور الزراعة المحضة إلى الطور الصناعي بتقديم الشعب العلمى ورعايته
وادعائه وثروته الطائلة .

٤ — السكان ، فإن سكان الدولة لهم وزنهم في الميدانين القومي
والدولي ، وذلك فيما يختص بالعدد وبمستوى السكان في الإنتاج والكفاية

والثقافة . وليس معنى هذا انه كلما زاد وتضخم عدد السكان أصبحت الدولة أقوى جانباً واعز نفراً ، اذ في هذه الحالة يمكننا ان نقول بأن الاتحاد السوفيتي وعدد سكانه ٢١٥ مليون والولايات المتحدة الامريكية وعدد سكانها ١٦٥ مليون أقل أهمية في الميدان الدولى من الصين التى تحتوى على ٥٥٠ مليون نسمة والهند التى تحتوى على ٣٨٠ مليون نسمة ، وما كانت تستطيع دولة صغيرة نسبياً الا انها متقدمة في المدنية والصناعة كهولاندة لا يزيد عدد سكانها عن ثمانية ملايين ان تحكم بلاداً غنية بالموارد كثيفة السكان يملشون أكثر من ستين مليوناً الا انها متأخرة في الحضارة هي اندونيسيا التى خضعت منذ عهد قريب فقط عنها نير الاستعمار الهولاندى ، الا انه لا يمكن ان تصبح دولة صغيرة بعدد سكانها كبلجيكا أو سويسرا مهما ارتقت في سلم المدنية والصناعة في عداد الدول العظمى ، كذلك لا تكفى المساحة وحدها بل يتعين ان يصحب اتساعها ضخامة عدد السكان وارتفاع مستواهم المادى والمعنوى أو على الاقل كفايتهم الانتاجية كأهل اليابان ، وإذا قارنا مساحة استراليا أو كندا بالولايات المتحدة الامريكية ونجدناهما أنفص من الاخيرة بالنسبة لعدد السكان ، غير ان قلة عددهم وهو لا يزيد في الاولى عن تسعة ملايين وفى الثانية عن خمسة عشر مليوناً تجعل وضعهما في مستوى أقل بمراحل من الاخيرة في ميزان القوى وضخامة عدد السكان مع كفايتهم لها أهمية قصوى في ميدان الانتاج والصناعة والثروة والحرب . وركود عدد السكان في بلاد ما بالنسبة للجار مصدراً لعدم اطمئنان لها ، وهذا ما رأيناه في فرنسا والمانيا منذ سنة ١٨٧٠ ، فمن هذا التاريخ بدأ قلق تزايد عدد السكان في المانيا يؤثر في سياسة فرنسا الخارجية ، فالاولى سجلت زيادة نحو أربعة ملايين إلى وقتنا الحالى

والثانية أكثر من ثلاثين مليوناً ، وكان الفرنسي في أوروبا يقابل ستة من أهل القارة وفي عام ١٩٣٠ أصبح يقابل اثني عشر أوروبا ، وفي عام ١٩٤٠ كانت تحت امرة ألمانيا ١٥ مليون يمكن تجنيدهم بينما لم يك لدى فرنسا إلا خمسة ملايين . وهذا الاختلال في توازن السكان ينطبق أيضاً في مقارنة ألمانيا بالاتحاد السوفيتي فالنسبة اليوم واحد إلى ثلاثة ، مما يجعل الأولى في حالة من عدم الاطمئنان تبعاً للتفوق العددي للاتحاد ولقوته . وإذا قارنا بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من فرنسا وألمانيا وجدنا أن عدد سكان الأولى كان أقل بكثير من الدولتين الأخريتين كل منهما على حدة في القرن الماضي ، غير أن الوضع اليوم تغير تبعاً لإباحة الهجرة باستمرار إلى العالم الجديد طوال الستين الماضية مع قيدها ابتداء من عام ١٩٢٤ بعدد لا يزيد على ١٥٠.٠٠٠ مهاجراً سنوياً يضاف إلى ذلك التفوق في تزايد عدد المواليد هناك عنه في أوروبا ، ومن عوامل تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في الميدان البشري تفوقها في عدد السكان على الدول الأوروبية العظمى فيما عدا الاتحاد السوفيتي . وإذا نظرنا إلى الامبراطورية البريطانية كوحدة سياسية ونظرنا إلى مجموع عدد سكانها في العهد الفيكتوري رأينا نحو ٤٠٠ مليون نسمة وكان ربع سكان العالم تقريباً ، وقد وصل في عام ١٩٤٦ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة إلى ٥٥٠ مليوناً ، غير أن انسلاخ الهند وغيرها من الامبراطورية أدى إلى انكماش الامبراطورية وافول نجمها . وسيستمر تزايد عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية مصدر قوة لها بمقارنتها بغرب أوروبا ، غير أننا إذا نظرنا إلى المستقبل فيما يخص بمقارنتها بأمريكا اللاتينية وجدنا خطراً

يهدد مكاتها في نفس ديارها تبعا لصعود رقم تزايد عدد السكان السريع في الاخيرة، وكان عدد السكان هناك عام ١٩٠٠ نحو ٦٣ مليوناً بينما كان العدد في الولايات المتحدة الأمريكية ٧٥ مليوناً وفي عام ١٩٤٨ وصل رقم السكان في أمريكا اللاتينية إلى ١٥٣ مليوناً وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٤٥ مليوناً، ولقد تضاعف مثلاً عدد السكان في الأرجنتين وحنما فيما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٥٤ ووصل إلى نحو ١٩ مليوناً وفي نفس المدة ارتفع الرقم في الولايات المتحدة الأمريكية من ٩٩ مليوناً إلى ١٦٥ مليوناً.

ويضاف إلى عامل تزايد السكان وأهميته في ميزان القوى عامل آخر هو كثافتهم ومدى قدرتهم الصناعية والحربية وسنهم، وإن بلاداً تحكم على عدد وغير من السكان ما بين سن ٢٠ سنة، ٤٠ سنة تتفوق على بلاد أخرى توازيها في العدد غير أن أهلها غالبيتهم في سن الكهولة والشيخوخة، وهذا ما يحدو ببعض الدول التي تحاول المحافظة على مكاتها الأولى في الميدان الدولي وتعمل على رفع مستوى إنتاجها بوجه عام إلى تشجيع الزواج المبكر لزيادة عدد المواليد وتكوين أسرات الشباب. وضمن ما قاله تشرشل في هذا الصدد للشعب البريطاني بواسطة الراديو في ٢٢ مارس عام ١٩٤٣ وكانت رحي الحرب دائرة ومنجل الموت يهصد أرواح الشباب بعشرات الآلاف، لاتي أرى أنه بعد ثلاثين سنة إذا لم يتغير الحال صاهو عليه الآن فيعمل عدد ضئيل من الشباب العامل المكافح ضعف عددهم من المتقدمين في السن، وبعد خمسين سنة ستزداد الحالة سوءاً، وإذا أرادت هذه البلاد أن تحافظ على مكاتها الرفيعة في قيادة العالم وأن تبقى كدولة عظمى فعليها أن تحافظ على كيانها من تيار

الضبط الخارجى ، ويجب أن يشجع الشعب بكافة الطرق لبناء اسرات فى أوسع نطاق ، (٥).

هـ - الروح القومية ، ويعنى بها القوة المعنوية التى تلم شمل الشعب فى وطن واحد يكافح ويضحى فى سبيله ، ولا يقصد بالشعب هنا قيامه على أساس العنصرية أو اللغة أو الدين ، بل أن مجموعة العوامل المادية والمعنوية التى تكون الدولة الواحدة هى التى تصقل الشعب وتدفعه عن طيب خاطر إلى التضحية بالمال والنفس فى سبيل الدفاع عن الوطن ، وتختلف روح الشعوب القومية باختلاف طبيعتها وطوائفها ، وهذه الروح لها أثرها فى السياسة الداخلية والخارجية وفى تكوين نظام البلاد وحكومتها ، ويقول المثل : إن الشعوب لها الحكومات التى تستحقها .

« Les peuples ont les gouvernements qu'ils méritent »

ومعنى هذا أن الحكومة تصقل بطابع وعقيلة الشعب بما فى ذلك سياستها الخارجية وجهودها فى ميدان القوى .

والشعب يكون مجموعات من الثقافات والمادات 'والصفات الدفينة فيه ومرآتها عقريات مفكرها ، فهجبل Hegel وكانت Kant يمثلان فى دقهما وتمجدهما الدولة العقلية الجرمانية ، وديكارت Descartes وفولتير Voltatre فى منطقهما وروحهما الحرة يمثلان العقلية الفرنسية ، ولوك Locke فى فلسفته القائمة على التجارب وبورك Burke فى هجائه العنيفة على الثورة الفرنسية يمثلان العقلية الانكليزية ، ووليام جيمس William James وأديسون Edlson والاول بفلسفته الواقعية القائمة على تقدير الحقيقة طبقا للقيم التجريبية والثانى بتطبيقه شتى النظريات

(٥) أظفر : السياسة بين الشعوب « لورجانو ، صفحة ١١٦

العلمية في ميدان العمل والواقع يمثلان العقلية الامريكية العملية ، ودوستويفسكى *Dostoiwsky* بقصصه التحليلية الحزينة المفعمة بآس الحياة وأسرارها الدفينة وتولستوى *Tolstoi* بكتابات الانسانية الرقيقة مع الاسى والتوجع لكلوم البشرية يمثلان العقلية الروسية . ونرى اختلاف هذه العقليات في البحث وفي مشروعات وخطوط السياسة والسلام ، والفرق شاسع بين الخطط اللاتينية والانجلوسكونية ، فالاولى تظهر قوة وتكامل تكون ، كاملة لا غبار عليها كالاقتراح الفرنسى باثشاء عصبة الامم على أساس القوة الحزبية الدولية التنفيذية والثانية تدريجية وعلمية ، ولكن يتعذر من الناحية المنطقية والفعلية تنفيذ الخطة الفرنسية دفعة واحدة ، مما أدى الى الاخذ بالاقتراح الانجلوسكسونى في اثناء عصبة الامم على أساس من الوازع الدولى الذى يدفع بالدول تدريجيا الى نبذ الحروب كما سبق ان بينا .

وتتجلى الفوارق بين ثقافات وطبائع الشعوب في فلسفات نوابغها كما ذكرنا وكذلك تصرفات ساستها في الميدان السياسى التطبيقى ، فترى تعلق الشعب البريطانى بفرديته وتمسك كل بحرياته في الماينا كارتا ، أى العهد الكبير وسائر مواثيق الحريات التى أبرمت بين العرش والشعب ، ولا تخرج فلسفة لوك عن ان تكون تعميما ناضما عن هذه الحريات ، كما ان العقلية العملية لهذا الشعب تتضح في المبادئ الخلقية التى وضعها بورك وهى لا تنقيد بأسس نظرية مع مزجها بالقدرة على تكييف الوضع السياسى ، كما تتضح عبقرية الشعب البريطانى في قوانين الاصلاح والحريات المتتابعة التى صدرت في القرن التاسع عشر هناك وفي سياسة توازن القوى التى أقرن استغلالها لصالح بلاده عدد كبير من ساسة الجزر البريطانية مثال ذلك الكاردينال ولسى *Cardinal Wolsey* وزير هنرى الثامن وكاننج *Canning* من زعماء

حرية التبادل وذررائيل *Disraeli* من بناء الامبراطورية وأحد أبطال
سيطرة انكلترا على قناة السويس ومصر .

ونرى غف الشعب الجرمانى وقوة بطشه وميله الى التدمير العسكرى
والارهاب السياسى فى أعمال رجالاته، وهذه الصفات تجلت فى جحافل فردريك
باربروسه *F. Barberousse* وفردريك الاكبر وامبراطور غليوم الثانى وهتلر،
وهى تضغط بقوتها على السياسة الخارجية الالمانية، ويزيد فى شدة هذه السياسة
واعتمادها على الحديد والدم تعلق الشعب بالحكومة المطلقة والزعيم وقبوله
دون نقاش سلطان الفرد فى سبيل تحقيق اسمى مثل الدولة والرسالة التى
يعمل الزعيم على نشرها باسم الشعب ، ويصل هذا التجديد الى حد المبالغة
التي تتجلى فى السياسة الخارجية والحروب ، واما نصر مبين واما هزيمة
ساحقة وققدان كل شئ ممكنا حصل فى ضياع آمال غليوم الثانى وهربه وقبوعه
فى المنفى وفى انتحار هتلر فى مخبأ المستشارية فى برلين .

ونرى تردد الشعب الامريكى مع استخلاصه من التجارب التى يخبرها
بنفسه أسس الحياة وتأرجحه بين الروح البروتستانتية القائمة على البساطة
وكفاحه فى سبيل جمع المال وشدة تعشقه له ، ثم تأثره بالحرىات التى طبع
عليها قويت بكفاحه المستمر الى حد جوده بالنفس فى سبيلها ، ويتمثل هذا
فى القول المشهور لباتريك هنرى *Patrick Henry* يستحث به الجمعية الوطنية
الثورية فى الولايات المتحدة الامريكية فى ٢٣ مارس سنة ١٧٧٥ فى ريشموند ،
من أعمال فرجينيا أثناء كفاح الاستقلال وهل الحياة عزيزة علينا والسلام .
عذب الى حد شرائهما بسلاسل الاستعباد ؟ أيها الاله القوى الجبار امنع
هذا ! اتى لا أرى أى طريق سيسلكه الآخرون ، وفيما يختص بى اعطى

الحرية أو اعطى الموت ، (٥) ، وهذه الروح تغفلت في الدبلوماسية الأمريكية التي تمخضت عن مبادئ الاطلنطي التي أعلنت من المحيط أثناء اشتداد ربحى الحرب العالمية الثانية عقب اجتماع تشرشل وروزفلت في عرض البحر لاعادة بناء الحريات بعد ان تضع أوزارها بشرط انتصار جبهة الغرب فيها ، غير ان طابع الدولة العظمى بدولاراتها ونفوذها العريض أثر أيضا في الدبلوماسية وفي إغراء الشعوب وتسيير دفة الحكومات الأجنبية .

وزى حقيقة الروح الروسية لا في وصف تولستوى لها في قصصه الحسب ، بل في حياة هذه البلاد الطويلة ، والوسائل العنيفة التي استخدمها بطرس الأكبر منشيء هذه الدولة وفي تناقض خلقه الذي جمع بين العنف والتجربة والقسوة والفضيلة والذبذبة وفي معاملة رعاياه معاملة الارقاء في سبيل سرعة تطورهم على أساس اعتناق فنون وعلوم الغرب ، وهذه الروح تنبى عن قوة احتمال الشعب الروسى وطاعته العمياء وجلده وتفانيه إلى أقصى الحدود دفاعاً عن الارض الروسية وقبوله التضحيات بلا حساب ، وتجلت هذه الروح في انتصار نابليون بونابارت في معركة موسكو وادخول الجيوش الفرنسية العاصمة التي احرقها الروس فتحول النصر إلى هزيمة نكراء ، وفي الثورة الروسية الحمراء ومدى الآلام التي قاساها الشعب حتى عاد إليه التوازن اللازم لسير دولاب الحكم ، وفي المحاكمات المتتابعة والاعدام طوال الحكم الشيوعى لتدعيم أسسه ، وفي ستالينجراد لكسر شوكة اداة الاعتداء النازية . والدبلوماسية الروسية

لا تخلو من مفاجآت وتقلبات والغاز ، مع الشدة تاره وعدم الاهتمام تارة أخرى شأنها شأن الروح الروسية المتناقضة .

ونرى في المنطق الفرنسى أنه يقضى بدستور مكتوب وقوانين تحمى حريات الشعب وتساعد على محاسبة السلطة التنفيذية حساباً عسيراً ، وهذا المنطق جعل القانون العلمى فالحرية والعدالة والمساواة والأخاء رائد الشعب ، وكل ما ينتمى إلى الانسانية ونصرة البشرية هناك يعتبر مرشداً لمعاملات الناس وصلات الجماعات ، ورسوم بعض الكتاب هناك أهم للمبادئ السامية التى يجب مراعاتها فى الدبلوماسية وغيرها بما فى ذلك إقامة دعائم السلام ، ونحنا مفكروهم نحواً بعيداً عن الواقعية حتى فيما يختص بمعاملة حكومة الجمهورية نفسها للحكومات الأخرى فى المجال الدولى .

والحريات الانكليزية القائمة على العرف والتطور البطئ . تجعل من هذه الحقوق طبيعة الشعب يفهمها ويدركها الساسة دون حاجة إلى نصوص مكتوبة ، والجبروت الجرمانى يمزجها بالطاعة العمياء يجعل من المواطن أداة لإسعاد الدولة لحسب ، ولا يسأل الزعيم عما قدمته يده من شر فهو للشعب قبس من النور ولا اعتدال فى السياسة بما قد يترتب عليه إصابتها بضربات قاتلة ، والنفس الروسية المكتنبة العميقة كاللغز الشديدة التحمل كالطود اللاذعة كالسعير تغور فى سياستها وتهدأ كالبركان الذى لا يدرك كتهو وعقه ، والعبقرية الفرنسية المعبرة فى وضوح السجنجل المصقول للسلسلة فى أفكارها الحرة فى بيانها ترسم المبادئ ولا يهمها التطبيق والعمل ، والعزلة الأمريكية العملية من واقع الحياة التى تمزج بروح الحريات المنبعثة من حرب

الاستقلال ينطلق لسانها في صراحة ويدها ممدودة بالدولارات المغرية لتحقيق سياستها وبسط سلطانها .

٦ - الصفات الدبلوماسية ، لعامل الدبلوماسية أهميته نظراً لأثره في علاقات الدولة مع الخارج وفي سير السفينة في المحيط الدولي ، وله فعله القوي في تعاون الدولة مع غيرها واطمئنانها إلى سلام يساعدها على السير قدماً في جو من الاستقرار أو الزجج بها في حماة الثور السياسي وقندانها مكاتبها الدولية واقفاسها في مغامرات قد تضيق عليها مصالحها الحيوية ، مما يضعف من شأنها ويورث الشعب الومن ويفقده قوى هامة مادية ومعنوية ، وقد يروج به في حرب مدعرة تقضى على مستقبل الأمة ، وقد عجز ساستها في ساعات الغضب وفي جو الاحلام التي يسببها الطمع عن كبح ثوراتهم النفسية وعواطفهم الجامحة التي يتعين البعد بها عن موائد السياسة والدبلوماسية .

ولذلك أهمية الصفات الدبلوماسية في يمثل الدولة يجب تعريفها ، فما هي الدبلوماسية ، وما صفاتها ؟

الصفات الدبلوماسية في عرف توازن القوى هي مجموعة التصرفات التي يباشرها المتخصصون في رعاية مصالح البلاد تجاه العالم الخارجى وبحث حاجاتها ومطالبها وموقفها من سائر الدول من كافة الوجوه المادية والمعنوية ، وقد تكون سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو تجارية أو مالية أو مجرد أواصر مودة وصداقة مع سائر الدول . وهذا البحث الذى يبدأ بمس النيص فالمفاوضات فعقد الاجتماعات والمؤتمرات فإبرام الاتفاقات والمعاهدات قد يسير سيراً منتظماً كجرى النهر الضخم فى الوادى المنبسط

السهل ، وقد تعرضه العقبات والشلاطات ، وغرضه حل المشكلات وتلافي المنازعات التي قد تؤدي إلى قطع العلاقات ونشوب الحرب ، وكفاية الدبلوماسية هي في كسب المعركة بالانقاع بالتأثير على الطرف الآخر تأثيراً خفياً أو ضمناً دون أن يظهر صاحب الشأن لفة وتهافتاً على حل المشكلة .

ولنجاح الدبلوماسية يجب توفر عوامل نموها نمواً صالحاً ، وأهمها ما يأتي :-
١ - أعداد الدبلوماسيين المتخصصين ، بترية ملكاتهم العلمية وتمرين كفاياتهم ، ولقد توفر لدول كبرى هذا الاعداد سواء في المدارس والمعاهد المتخصصة في بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها أوفى اختيارهم من بيئات معينة ، ولا يعني هذا اختيارهم من طبقة ممتازة أو غنية ، ولقد نجحت أجيال من الدبلوماسيين تخرجوا من أسرات دبلوماسية مشهورة مدت الدولة رجال سياسة مبرزين هناك ، نذكر أسرت المالبوروه *Malborough* وسينيل *Cecil* في انكلترا ، وأهم من هذا العناية بمأهلات تخصص السياسي والدبلوماسي التي تتمشى مع تطور الحياة السياسية ومع سير العلاقات الدولية ونموها وحاجات البلاد ، وتمرين رجال السلك الدبلوماسي تمريناً عملياً صائباً باستاد أعمال منتظمة قائمة على تخصص لا ليجرد إشغالهم وتبذير وظائفهم .

٢ - الحاق المتخصصين من الدبلوماسيين في أعمالهم من أول درجات السلم مع العناية كما ذكرنا بتمرينهم ورسم الخطط المثلى لاراء كفاياتهم وتمشيمهم مع السياسة المتطورة في غير قلب وتناقض . ويرى البعض أنه ليس بما ينصح به اختيار رؤساء البعثات الدبلوماسية من الاثرياء ورجال الأعمال والصحافة ، فهم لن يدركوا دقائقها بقدر رجال

من المحترفين ، ولقد شاهدت انكثرا في الفترة التي اتيت فيها هذه السياسة تقريبا في سياستها الخارجية وتدهورا في قيمها وتأثيرها (٥) ، وربما كان لهذا الرأي قيمته فالمطمع المالى أو الاقتصادى قد يتنافى مع ما ينتظره الشعب من دبلوماسية ناجحة تقوم اسسها على مبادئ من الانسانية والتعاون بين الشعوب والحض على السلام . ويتطلب الامر أيضاً أن تكون هناك دبلوماسية مرسومة للبلاد ، وأن يفهم كل من المتخصصين عمله واتجاهه ، ولا تنشأ الوظيفة ثم ينظر في تنظيم اختصاصاتها فيما بعد ، ولا يقف أمر المتخصصين على إجادة عبارات التحية والمجاملة والتعجب إلى المدعويين في تكلف مصطنع ونشاط الصالونات والفنرج والمخاصرة في حلبة الرقص ؛ بل يتعين أن يكونوا أيضاً واسعى الاقنى محيطين بمجرى الحياة الحديثة مع اتساع ثقافتهم ، وهنا يجب التفرقة بين الرجل المتعلم والرجل المثقف ولا يشترط في الدبلوماسى التعليم لحسب بل يجب أيضاً أن يدعمه بالتثقيف وتهذيب العقل والمنطق .

٣ - وضع أسس صالحة لوزارة الخارجية وهى وزارة الدبلوماسية المتخصصة ، مع رسم نظم إدارتها وتنسيق هذه الادارات كي تتعاون تعاوناً وثيقاً في سبيل اتصال البلاد أولاً بأول بالعالم الخارجى والتعاون في سيرها في موكب العلاقات الدولية الدائم الحركة ، ويحسن في هذه الحالة تركيز شتى الادارات الحكومية التي لها اتصال مباشر بالعالم الخارجى في هذه الوزارة ، وأن تلم أولاً بأول باتجاهات الدبلوماسية في الخارج ،

(٥) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتر ، من صفحة ١٢٨ إلى ١٣٢ .

ويحسن الفصل بين توجه السياسة العامة للحكومة المستولة أمام الشعب ، ولا يخفى ما في هذه السياسة من حماس وميالات نتيجة حماس الجماعات للسلطة الحائزة لثقتها، والدبلوماسية المتخصصة المحترقة ذات التقاليد القائمة على إنشاء علاقات حسنة ومستمرة وتحسين صلاتها مع الدول والبحث عن اعران وأصدقاء والاتجاه نحو التعاون الدولي للبعدا أمكن عن المنازعات المسلحة. ويحسن أن يبدأ البناء في الوزارة وفق حاجات البلاد حتى لا تنكس الاعمال مع عجز المتخصصين وتمرد توجه الكفايات منهم نحو العمل المشج وقد اختلط الحابل بالنابل .

وإن قيادة الدبلوماسيين لشئون البلاد الخارجية هي بالنسبة لقوى البلاد القومية ومكاتها السياسية في زمن السلم كالخطط الحربية التي يرسمها ضباطها في زمن الحرب . وإن في الاستفادة من قوى البلاد القومية إلى أقصى حد وتوجيهها متعاونة لتحديث أثرها الفعال في الموقف الدولي أهم ما تتطلبه مصالحها ، وإذا كانت الصفات المعنوية لخلق الشعب هي المعبرة عن قوته القومية وهي روحه فالدبلوماسية هي عقله المدبر ، وكثيراً ما صرعت العقول المدبرة لنحال الاجسام مرده ضخاما في السياسة الدولية . والقل المدبر يمكنه أن يستخدم في الدعاية الدبلوماسية كفاية البلاد الصناعية واستعدادها الحربي وصفاتها القومية والمعنوية ، وكانت دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية لا تسخر بالقدر الكافي في الدعاية للبلاد في المحيط الدولي فيما بين الحربين العالميتين ضخامة عدد سكانها وتقدم صناعاتها وثروتها الطائلة وقواها المادية والمعنوية والعسكرية ، ولكن تغير الوضع اليوم تبعاً لانتعاشها في مشكلات عالمنا القائم ومالها من مصالح مباشرة في المنازعات الدولية التي تعتبرها ماسة بدائرة قهرها

الفيحة المرنه ، وزى ناطاً دبلوماسيا لفرنسا يفوق قوتها بمراحل بعد هزيمتها فى الحرب السبعينية ، وبعد عزلة سياسية وقد نزلت إلى مرتبة دون الدول العظمى ثم عادت إلى الميدان بنشاط دبلوماسى فائق فيما بين سنة ١٨٩٠ و ١٩١٤ بعد تنحى بسمارك عن ادارة سياسة الامبراطورية الالمانية ، واتضح هذا النشاط فى الاتفاق الودى لسنة ١٩٠٤ وفى التحالف الثلاثى بينها وبين انكلترا وروسيا ، واستفادت من أخطاء الدبلوماسية الالمانية فى طنجة وأجدير ، واتهى الأمر بهجر إيطاليا لحلف امبراطوريات الوسط والانضمام إلى الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ، ويعزى هذا النشاط الموفق إلى الساسة الفرنسيين المعالقة فى الدبلوماسية أمثال : جول كامبون *Jules Cambon* سفير فرنسا فى برلين وبول كامبون *Paul Cambon* سفيرها فى لندن وموريس باليولوج *Maurice Paléologue* سفيرها فى روما ، *Camille Barrère* سفيرها فى روما ، ونرى دولة صغيرة كرومانيا فيما بين الحربين العالميتين تتخذ مكاناً ملحوظاً فى العالم الدول يفوق مواردها وقواها بفضل شخصية وزير خارجيتها تيتلسكو *Titulescu* وكذلك بلجيكا بفضل وزيرها الأول فانزيلاند *Vanzeeland* ووزير خارجيتها بعد الحرب العالمية الثانية سباك *Spaak* والملك ليوبولد الأول والملك ليوبولد الثانى فى القرن التاسع عشر . وإن ارتفاع اسم السياسة الانكليزية أو هبوطها يتصلان بشدة بكفاية دبلوماسيتها أمثال الكاردينال وولسى وكاستلره *Castelreagh* وكاتنج وجلادستون *Gladstone* وذرانيل ، فهم أئمة فى السياسة الخارجية لعصر ازدهار الامبراطورية ، وكذلك ماكدونالد *Mackdonald* وهاندرسون *Handerson* وتشرشل وبنين *Bevin* فهم من المكالمين فى

سبيل تأجيل القضاء على الامبراطورية ، وبالعكس نيفل شيرلين
Neville Chamberlain وبالدوين Baldwin وايدن Eden قد اصاعت
سياستهم الخرقاء للزايا الجمّة على الامبراطورية كما صعب فيما بعد انقاذ
ما يمكن انقاذه . وإذا ذكرت الدبلوماسية المتنازلة لتردد الاسن في أن
تشفعا بمباقرتها امثال ريشليو Richelieu ومازاران Mazarin والتيران
Talleyrand وبسمارك Bismarck وكافور Cavour وفرانكلين Franklin
رسول ثوار الولايات المتحدة الأمريكية إلى آخر ملوك فرنسا للعهد
القديم وجفرسون Jefferson ولنكولن بطل الوحدة الأمريكية بعد
انتصار الشمال على الجنوب في حرب الانفصال وروزفلت الذي قاد
بلقاء سفينة السياسة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية .

ومن أوضح الأدلة على صعوبة مهام الدبلوماسية طبيعة مبدأ مونرو
في السياسة الأمريكية الخارجية ومعرفة مدى هذا التطبيق في حدود تشابك
مصالح الدولة مع سائر الدول ، وقد وضع التردد في هذا التطبيق بعد أقول
نجم الرئيس ولسن ورفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على معاهدة
فرساي وتفضيله سياسة العزلة ووقوف العالم الجديد من مشكلات أوروبا
مدة موقفاً سلبياً ، ثم جهود الرئيس روزفلت لخروج بلاده من العزلة
ودخولها الحرب العالمية الثانية في صف الغرب ضد المحور . وتحكم
دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية على قوة مادية وتقو لا حد لها
في الخارج تستخدمهما في تحقيق سياستها الجديدة التي انتهجتها في السنوات
الآخيرة ، وهو توديع العزلة توديعاً نهائياً بغير رجعة إلى حد توجيه
السياسة العالمية .

ويمكن جنى أشهى الثرات الدبلوماسية بمراعاة بعض أسسها الهامة التي
يستطيع بلا كبير عناء تحقيقها المتخصصون ، بل يجب عناية الدولة بتدريجهم
على طرق تحقيقها مع تبينة الرأي العام وتوجيه الطبقة الواعية لقبول هذه
الأسس، وهي :-

١ - يجب إبعاد الدبلوماسية ما أمكن عن فكرة الدعوة المقدسة
لهدف معين . فقد تقوم الدعوة للحرب على فكرة معينة بغضها أدياؤها
في أذهان الناس باستمرار ، مثال ذلك إعادة فتح الأراضي المقدسة
والوصول إلى مهد المسيحية كما حصل في الدعوة للحرب الصليبية، وكذلك
المناداة تشجيعا للفتح الاستعماري بأن التجارة تتبع الراية ، وكالقول بأن
من يكسب الأرض أولا يسيطر على البحار ، وتحقيق الثورة العالمية
للقضاء على النظام الرأسمالي القردى وهكذا . والناس يقبلون فكرة
ويألفونها لانهم يسمعونها باستمرار من الساسة الذين يكررونها اعتقاداً
منهم بأن الشعب يفرم بها ، وقد يعنى بها كل شئ كما قد لا يعنى بها شيئاً
مطلقاً . وقد غاضبت البشرية حروباً دينية بشعة لأن قلة أرادت أن تفرض
مذهباً على أخرى وسفكت في سبيل هذه الغاية دماء غزيرة في أوروبا في
القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وحرب الثلاثين سنة من أظلم الأمثلة
على حروب التعصب الديني . ثم عاشت الكاثوليكية والبروتستانتية في
عصورنا الحاضرة وكل منهما تحتل رسالة الأخرى ، وهل ستتكرر
حرب الثلاثين سنة في الصراع السياسي المذهبي للكتلتين اليوم ؟ أم ان
دروس الماضي كقيلة يظفار ضرر التعصب السياسي وإمكان تقاطع المذاهب
السياسيين . وتتوقف أسباب السلام على الرد على السؤال السالف . والتغاطم
وحده هو الكفيل بازدهار الدبلوماسية ومعالجة شتى المشكلات في

جو من الاستعداد للتعاون لا فرض فكرة مذهبية سياسية بالارهاب أو بالحرب .

٢ - يجب ان تراعى في اهداف السياسة الخارجية المصالح القومية وان يحافظ عليها في حزم ، وهذه الاهداف يجب ان تكون في حدود السلام والامن الدولى ، والسلامة القومية تقتضى بوقاية ارض الوطن التى تبسط عليها الدولة سيادتها من المكاره ، ويتمين ان تدافع الدبلوماسية عن هذه السيادة بحزم وقوة وبلا مساومة في هذا الشأن .

٣ - يجب ان تنظر الدبلوماسية الى الموقف السياسى من وجهة نظر الشعوب الاخرى ، ومن الخطورة بمكان ان تقف موقف التحيز لحسب من شتى المشكلات السياسية ، فيجب ان تدرك مدى مايراه الآخرون أيضا ومصالحهم القومية ، وهل تتفق مع مصالحها بالذات ؟ ، وتجاوئ تقريب وجهات النظر في سبيل السلامة الجماعية .

٤ - يجب ان تكون الدبلوماسية على استعداد للتفاهم مع التساهل في حدودها هو ليس بيجوى لعدم مساسه بالقومية وكيان الدولة ، و حدود المسائل الحيوية معروف فهو ما يضعف من سيادة البلاد واستقلالها ، وليس من السهولة بمكان تقدير ما يجب التساهل في حدوده والبحث عن كسب نظير هذا التساهل .

٥ - يجب ان تهمل الدبلوماسية المطالب الجوفاء في مظهرها لكنى تمشك بلب المسائل والمزايا الحقيقية ، فليس التجاسع هو فى التمسك بحرفية القانون أو بتودد الاتفاق مع ضياع المزايا الحقيقية من تفسيرها وفق مقتضيات الظروف ،

بل هو في التفرقة بين الحكمة السياسية والغباء السياسي، وليس الامر هو في ان يكون للحاكم الحق في جعل شعبه في بؤس وتسلو تعصبا للذهبية السياسية الجامدة، بل هو في توجيهه توجيهها صالحا يجعل منه اقواما سعداء، وليس فيما يقوله رجل القانون فيما يجب ان يفعله الفرد بل فيما توحى به الانسانية والعقل والعدالة في تصرفات الفرد.

٦ - يجب على الدبلوماسية ان تدرب المتخصص على الازج بنفسه في مآزق يتعذر معها الرجوع القهري بلا خسارة أو التقدم الى الامام دون مجازفة ومخاطرة، فان التسرع في الاقدام دون حساب العواقب قد يؤدي لا الى خسارة الشعب من الناحية المادية لحسب، بل الى فقدانه مركزه الادبي في العالم الدولي وضياع حقوقه العادلة التي طالما وجد مستمعين جادين للاستماع اليها والدفاع عنها، وقد يؤدي تصرف اهورج في اقدام اواحجام الى حرب لامبرر لها، ومن أبرز الامثلة في هذا الشأن السياسة الخرقاء القائمة على التسرع لنابوليون الثالث قبيل الحرب السبعينية التي هزمت فيها فرنسا هزيمة كراء اقدته عرشه، وكذلك سياسة المانيا القيصريّة وامبراطورية النمسا والمجر في فجر الحرب العالمية الاولى والنازية التعصبيّة. فبذلك بين الحريين العالميتين .

٧ - يجب على الدبلوماسية الاعتماد على حليف ضعيف لرسم الخطوط السياسيّة واتخاذ القرارات نيابة عن الدولة القويّة الاصيلّة. فالخليف الضعيف يختار دائماً سياسة هزيلة تتناسب مع وضعه بما قد لا يتفق مع دبلوماسية الشعب القوي، ويرى الأخير نفسه مضطراً لحماية مصالح أجنبية غير حيوية بالنسبة له، وقد لا يستطيع المساومة بما يضره إلى خوض حروب كان

يمكن تلافيا ، مثال ذلك موقف فرنسا وانكلترا في حربهما في صف الامبراطورية العثمانية ضد روسيا القيصرية قبيل حرب القرم ، وكانت الدولة العثمانية في أعياء شديد ومع ذلك لم تمن بالعمل على التهوض بالبلاد وتطورها مع التصميم على غارة روسيا لوثوقها من تأييد الحليفين .

٨ — يجب أن تدرك الدبلوماسية أن القوى المسلحة أداة لمحاوتها وليست هي المسيطر عليها والمتصرف في مصيرها ، ولا تنجح سياسة خارجية لا تراعى بدقة هذه القاعدة ، فالقوة المسلحة أداة للحرب والدبلوماسية أداة للسلام ، وإذا كان الهدف النهائي لكل منهما واحد وهو حماية مصالح الدولة إلا أنهما يختلفان في الهدف المباشر والوسائل التي يتجها كل منهما وطريقة أداء واجباتهما . وهدف الحرب هو تحطيم تصميم العدو وعقده ، والوسيلة هي استعمال أقصى أنواع العنف لكسر شوكة العدو ، وهذا ما يدفع بالقائد الحربي إلى التفكير بعقل يعيش للحاضر أو على الأكثر للمستقبل القريب لكسب المعركة بسرعة ويتضحيات قليلة وأن يتلافى الهزيمة ما أمكن ، أما تفكير الرائد للسياسة الخارجية فهو نسبي ومشروط فهو لربط بلاده بأخرى لا لتحطيم روابطها مع الغير وأن يحافظ على مصالحها دون أن يؤذى مصالح الغير ، وأن يقوم بمناورات من الكر والفر والافتقاع والافتناع والمفاوضة والضغطة المعقول للوصول إلى غايته في حدود التفاهم ، وهو ينظر إلى المستقبل القريب والبعيد ويعد لكل خطوة حسابها ، وقد تفضل مفاوضة رابحة على مائدة الصلح الفوز في ساحات الرغى ، ويجب على الشعوب التي تدرك خطورة الحروب الحديثة وتقل أعبائها وماتسيه من خراب شامل أن تجعل من دبلوماسيتها أداة للدعوة والعمل في سبيل السلام . وطالما أن الأسرة

الدولة تتكون من دول ذات سيادات عدة متنافسة فالقوة الحربية ضرورية لكل منها وكذلك لارتكاز الدبلوماسية عليها ، ولكن لا تصبح هذه أداة مستخرة لاشعال نيران الحرب .

١- يجب أن نذكر الدبلوماسية أن الحكومة ترشد الرأي العام وليست رقيقاً مسخراً تحت رحمة ، ويتعين أن يضع المسئولون نصب أعينهم أن الرأي العام شديد التحمس والاندفاع فضلاً عن قلبه ، وعليهم أن يرموا سياسة البلاد وفق المصلحة لا وفق العاطفة ، وليس من الحكمة أن تضحي الحكومة بدبلوماسية حكيمة لتكسب تصفيق الجماهير ، وهذه الجماهير التي تطير فرحاً اليوم وتستمر حماساً قد تتألم مستقبلاً وتقترب قلوبها تبعاً لسياسة خاطئة يسلكها الدبلوماسي أو السياسي المسئول أرساء لعاطفتها وحماسها العاجل ، وعليه الايتم قيادة للجماهير أو ان يهمل مطالبها ، ونجاحه هو في أن يوفق بين السياسة الحكيمة ورغبات الجماهير وساجاتها .

والدبلوماسية الرفيعة الحنون هي التي يحتاج اليها العالم اليوم وقد افتقدها ما بين الحريين المائتين ، هذه الدبلوماسية أو الحنكة السياسية ثبتت في القرن الماضي بتأصل جذور المساواة القانونية والحقوق السياسية وإعلان حقوق الانسان في تربة الوطن لشيئ الدول التي شيدت صروحها على أساس القوميات ، وانضوت تحت لوائها الشعوب لتصبح لها كلمتها في السياسة الخارجية وفي التضحيات التي لا حدها ، إذا نفخ في النفير العام ، غير أن أزمات الحريين المائتين واضطرابات ما بعد الحرب والمبالغة في استخدام الآلات والأسلحة القاتكة وصراع المذاهب السياسية وسباق

وسباق التسليح واقتصاديات الحرب وتبارى الدول في الاكتفاء الذاتي وفشل مؤتمر لندن لمكافحة الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٣ وغيره من المؤتمرات السياسية والاقتصادية - هذه العوامل جعلت الدبلوماسية تتجه إلى العنف ، وكأن التدارج واجب والحرب لا مفر منها .

ولقد رأى القرن الماضي احتراماً لروح القانون العام وكيان الدولة ورمزها ، دلت على ذلك دبلوماسيته التي قضت بنى بونابارت إلى جزيرة سانت هيلانة كأقصى عقوبة توقع عليه لابتعاد خطرهم عن أوروبا ، وقضت نفس هذه الدبلوماسية في مطلع قرنتا الحالى بفض الطرف عن غلبوم الثانى بعد هزيمته وتنازله عن العرش وتركته فى منفى الاختيارى دون التشدد فى وجوب محاكته ، ولكن قضت دبلوماسية ما بعد الحرب العالمية الثانية بمحاكمة نورمبرج وطوكيو ومشافقها وسجونها . وهل لمدينة المادة السرعة والقسوة المترتبة على الحروب الحديثة والتعصب السياسى المذهبي دخل فى هذا التطور؟ لقد نظر القرن الماضي إلى المزاثم مع ما يحيط بها من القسوة وجشع الاستعمار . أحيانا نظرات تختلف عن النظرات القنصراء لعالم اليوم ، وفى خطاب ألقى مترجما باسم الرئيس الامير لويس نابوليون فى أوائل صدد حكمه للجمهورية الفرنسية الثانية يوم زار الامير عيد القادر الجزائرى مع حاشيته بعد هزيمته واعتقاله فى إحدى قصور الريف الفرنسى يذف فيه اليه قرار فك اعتقاله وارساله الى تركيا للعيش هناك بعد استيلاء فرنسا على الجزائر ، وضمن ما جاء فى الخطاب . . . ان الحكومة السابقة لم تف بتعهداتها نحو عدو سيء الحظ ، وليس أقيع فى نظرى من حكومة شعب كبير تتخلى عن واجباتها اعتيادا على قوتها ، وان السباحة والعفو

أفضل ناصح ، واثق واثق من ان اقامتك في تركيا لن تضر أمن ممتلكاتنا
في شمال افريقيا لقد كنت عدو فرنسا ، واسكني باسم الحق لا أنكر
عليك شجاعتك وخلقك القوى وتسليمك بالمقدر في هزيمتك ، لذلك فأتى
باسم وجوب التسك بكلمة الشرف أعلن انتهاء اعتقالك ، واثق على تمام
الثقة من كلمتك التي قطعها على نفسك . . . ، ولقد أجاب العربي النبيل
المعتقل المبيض الجناح في شجاعة بقوله « لقد هزمتي آخرون ودحروا
جيوشى وقيدوني في السلاسل ، ولكن لويس نابوليون وحده هو الوحيد
الذى انتصر على . . »

الكتلتان الرئيسيتان والسياسة الدولية

ذبلت اليوم حيوية عدد عديد من الدول العظمى وتحولت المرونة التي امتازت بها المنافسات السياسية حتى مطلع قرننا الحالى الى جهود شديد يخشى معه ان يتكسر عدوها تحت ضغط صراع الكتلتين الجبارتين المسيطرتين على السياسة الدولية ، وهما الولايات المتحدة الامريكية ، وتزعم مجموعة الدول الغربية ، والاتحاد السوفيتى ويتزعم الكتلة الشرقية ، ويضاف الى ذلك زوال نقطة الارتكاز والتوازن لميزان القوى واختفاء التخوم التي كانت تحدد مناطق الاستعمار للامبراطوريات ذات السلطان العريض .

ويلاحظ على العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدة وستفاليا حتى الحرب العالمية الثانية ان عدد الدول في طريق الانكماش ، الا انه ظل في حدود توازن القوى المرن في القرن الماضى ، وان الاتفاقات المتعددة ، وفي مقدمتها اتفاقات وستفاليا واوترخت وفينا وفرسايل دعمت باعادة تنظيم الحدود فقط الارتكاز لتوازن القوى في ظل عدد من الدول العظمى ، وكانت كل دولة تقف موقف الحذر من الاخرى تبعا لتكاثرها في المساحة والقوة وعدد السكان والقدرة العسكرية والاقتصادية ، وتسعى الى اجتذاب أصدقاء وحلفاء يحسب حسابهم تعتمد عليهم في مساوماتها الدولية ، وتقف بشدءم أزرها موقفا حازما مع الحيلة في المنازعات والازمات ، كما تنق بصلاتها الودية شرور الحرب ما أمكن ، فهو تصرف وقائى قائم على تعدد الدول العظمى يضاف الى ذلك عدد وفير من الدول الثانوية والصغيرة على حدود دائرة السياسة الدولية المرنة أو الى جانبها ، وكانت تسعى كل من الدول العظمى الى ضم مجموعة من الاولى اليها لتضاعف بها قواها .

وكان عدد الامارات الجرمانية في نهاية حرب الثلاثين سنة ٩٠٠ دولة ذات سيادة ، وأنقصت معاهدة وستفاليا العدد إلى ٣٥٥ دولة ، ثم أدى تنظيم نابوليون لاوروبا إلى زوال ٢٠٠ دولة منها باصلاحاته التي أصدرها برلمان ريجنزبورج بإيعازه في سنة ١٨٠٣ ، ونزل عددها إلى ٣٦ دولة ساعة تكوين الاتحاد الجرمانى سنة ١٨١٥ ، وهذا مايقال أيضا في الوحدة الإيطالية فقد ترتب عليها اندماج سبع دول ذات سيادة ، كما اندمجت بالوحدة الألمانية ٢٤ دولة (٥) ، وكان في المبدأن السبامى بعد هزيمة نابوليون بوناپارت ثمان دول عظمى وهى : النمسا وبريطانيا العظمى والبرتغال وروسيا وبروسيا وأسبانيا والسويد وفرنسا ، وهى ذات المكاة الدبلوماسية للقوى الكبرى المعترف بها في ذلك الوقت ، ورجعت القهقرى البرتغال وأسبانيا والسويد وتقدمت إلى الصفوف الأولى إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في أواخر القرن الماضى . وعند قيام الحرب العالمية الأولى كان عدد الدول العظمى هو الثمان دول المذكورة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهما خارج القارة الأوروبية ، واختفت امبراطورية النمسا والمجر بانهاء الحرب العالمية الأولى ، كما تقهقرت إلى الصفوف الخلفية مؤقتاً ألمانيا بهزيمتها الساحقة وروسيا الحمراء بثورتها الدامية واضطراباتهما الداخلية . وحين اندلاع الحرب العالمية الثانية كان عدد الدول العظمى هو العدد السابق ذكره فيما عدا النمسا والمجر التي مزقت أوصالها بمعاهدة سان جرمان لسنة ١٩١٩ ، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية هبط العدد إلى ثلاث دول كبرى تجاوزاً ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا العظمى ، وإلى دولتين كبيرتين فقط بتعخير

أدق، قوتها خارقة وتعتبر كل منها « دولة الدول » *Super-Power* وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وهذا لا يمنع من معاملة الدول المتحالفة الأخرى معاملة الدول العظمى لماضيها السياسي وكفائتهما وأهمها فرنسا والصين . وفيما يختص بربط العظمى فقد اضمحلت قواها بفعل الحربين العالميتين اضمحلالا ظاهراً ، وصار اليون شاسعاً بينها وبين القوتين الجبارتين المذكورتين .

وكان نقص عدد الدول في الماضي نتيجة تطور العلاقات الدولية ، فقد كانت تنكشف دول كقوة كبرى أو تختفي وتظهر أخرى ، مثال ذلك انكماش السويد وأسبانيا والبرتغال واختفاء دول البلطيق ، بينما ظهرت دول لها وزنها في الميدان الدولي منذ نهاية القرن الماضي في أوروبا وخارج القارة كجمهوريات اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الموحدة وكذلك إيطاليا . وكان توازن القوى في الماضي يتم بتحالف دول وتكتلها حتى يمكنها أن تواجه قوى جديدة لها وزنها ، وكانت الشعوب المكونة منها الدول الكبرى تكاد تتعادل في كمات الميزان وكل يتفاوت في ناحية معينة، كغزو بولندا من قبل ألمانيا في الحربين ، وملكها بروسيا في القوة العسكرية ، وكانت النمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا والسويد في القرن الثامن عشر في مستوى واحد في القوة والقدرة العسكرية وسائر مقومات الدولة العظمى ، وكان تفاوت قوى أحدها من حين الآخر لا يمس صميم كيانه منافساتها ، وكان يحصل في ميدان الدول العظمى في المدة بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ ست دول في أوروبا واثنتان خارجها كما سبق أن ذكرنا وهي في مستوى متقارب ، ويرتبط على هذا ألا يذهب عضو منها مذهباً بعيداً في طموحه وما ينشده من قوة وبطش إلا إذا ضمن إلى جنبه قوة أخرى في مستواه ، ولم يك أحد من الأعضاء

مطلماً إلى تعزيد هذه القوة على طول الخط ، ولذلك كثيراً ما كان يشاهد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اضطراب بعض القوى إلى التراجع بانتظام بعد التقادى في المطالب لأنها لم تحصل على التأييد الدبلوماسي أو العسكري التي كانت تصبو إليه أو تعتمد عليه للبض في غيا ، ومن أبرز الأمثلة على هذا موقف روسيا من الدولة العلية ومطالبها في البلقان ، ولولا إعطاء ألمانيا النمسا والمجر وتوكيدا جازما بالموتة العسكرية بعد مقتل ولي عهد الأخيرة في سيرا جيفو سنة ١٩١٤ وانذارها صربيا مع أذلال سيادتها في هذا الانذار لكان احتمال قيام الحرب العالمية الأولى بعيداً إذا كانت تتبادى النمسا في انذارها واعتدائها على سيادة صربيا . وكلما زاد عدد الذين يمثلون الأدوار السياسية الهامة في المسرح الدول كانت فرصة أفسح في تدبير الاتفاقات والخطط ، مما يشتت القوى والجهود التي تؤدي إلى تركيز العداوة والبغضاء ثم الصدام بعد ذلك . غير أن هذا الوضع قد يؤدي إلى سوء تقدير رجال السياسة للاتجاه الصحيح كما حصل لعلوم الثاني ١٩١٤ ولطتل سنة ١٩٣٩ ، فقد ظننا خطأ أن انكثرا والولايات المتحدة الأمريكية لن يكونا في صف أعدائهما ، وفي هذا الظن الفرق الكبير بين النصر والهزيمة . وأن نشاط حركات التكتل في ناحية أو أخرى لقوى متعادلة مع قيام دول كبرى متعددة له أهميته ، ويدل على مرونة الميزان السياسي بالعمل باستمرار على تعادل القوى بالمحالفات والاتفاقات ، ويجعل الدول المتنافسة في بقطة وحذر باستمرار كل منها حيال الأخرى ، ولما كان يصعب تقدير الخطر صارت كل منها تفضل أن تتخذ الجانب الذي يعرضها إلى أقل ضرر ممكن ، وكان من الأهمية في بدء الحرب العالمية الأولى معرفة إلى أي فريق ستعظم إيطاليا ، أم هل

ستظل على الحياذ ؟ ، وكان كل فريق من المتنازعين يحاول ضمها إليه بما يفدقه عليها من وعود معسولة بإجابتها إلى اتساع حدودها بعد الحرب ، واتباع الطرفان المتنازعان نفس الوسيلة مع اليونان رغم أن اليونان ليست من الدول العظمى . (٥)

ولكن زال متاهر هذا التوازن في السنوات الأخيرة ، فإن قرار دول كإيطاليا وأسبانيا وتركيا وحتى فرنسا بالانضمام أو عدم الانضمام إلى إحدى الكتلتين الجبارتين المتنازعتين في المرحلة الثانية من الحرب العالمية الأخيرة بعد تسليم فرنسا عام ١٩٤٠ ثم نزول الدول المتحالفة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بمحافلها إلى الشاطئ الأوروبي هي تصرفات في السياسة الدولية تقابل بالترحاب أو بالخنفر ، ولكن لا تقرر بحال مصير الممارك ولا تحول الهزيمة إلى نصر أو العكس . وإن القوة الساحقة لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى واليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية كانت تفوق بمراحل قوى سائر الدول والشعوب إلى حد أن انسلاخ حليف من صف وانضمامه لآخر كان لا يؤثر في ميزان القوى تأثيراً ذا بال إلى حد تقرير مصير الصراع مادام وضع الدول العظمى المذكورة كان نفس الوضع .

ولكن ضربات الحرب وتضحياتها أدت إلى انكماش الدول العظمى المذكورة إلى حد أن انحصركا سبق أن ذكرنا التوازن الاسامي للقوى بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وأضحت

(٥) انظر « السياسة بين الشعوب » لموجانجو ، صفحة ٣٢٥

قواهما ساحقة خارقة بمقارنتها بحليفاتها، ولن تتأثر كفة الميزان تأثيراً جدياً بانتقال حليف من كفة إلى أخرى أو بإضافة حليف جديد إلى الكفة، وهكذا صار ميزان القوى يعرف اليوم بنظام القوتين *Bipolar* وكان يعرف فيما سبق بنظام القوى المتعددة *Multipolar* (٥).

وبرزت اليوم قوتان خارقتان كل منهما حقوق سائر القوى مجتمعة، ولا تخشى أية قوة منهما مفاجآت قد تخبئها لها حليفاتها، وبعدت الشقة في القوة بين القوة الرئيسية وسائر القوى إلى حد أن هذه لم تفقد كفايتها في الميزان لحسب، بل فقدت كذلك إلى حد كبير حرية الحركة والتصرف بما كان يساعدها قبل ذلك على القيام بدور حاسم في ميدان القوى. وما كان يحصل في نطاق ضيق بين الدول فيما مضى كعلاقة الولايات المتحدة بدول أمريكا اللاتينية أو البرتغال ببريطانيا العظيمة هو الحاصل مع جل دول العالم في صلاتها بقوى القوى اليوم. فهي في فلك أحد الماردتين، وجاذبيتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية مع تفوقهما الساحق في الموارد يضطر سائر القوى إلى الدخول في المجموعة الشمسية رضى أم لم يرض. ونشأ هذا النوع من الدول التابعة *Satellites* التي تدور حتماً في إحدى المجموعتين الشمسيتين الرئيسيتين ولاتالك لهما اليوم. وانتقال دول من مجموعة إلى أخرى في ميزان القوى مادة رهين حرب أو فراغ تتركه هزيمة إحدى الدول التي كانت تحافظ على التوازن السياسي، مثال ذلك هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وما خلفته من فراغ في الشرق الأقصى بعد ضياع تفوذها هناك وقعدائها «منشوكو»، وغيرها، فانتشرت الشيوعية في الصين دون عائق ودعم المبدأ بالنصر العسكري هنالك. كما نرى ذلك

بارغاء إحدى الدولتين القويتين العنان لأحدى تابعياتها أوغض الطرف عنها دون الاهتمام جدياً بالامر ، كما حصل لعلاقات يوجوسلافيا بالاتحاد السوفيتي منذ سنة ١٩٤٧ أولبريطانيا وصلاتها السياسية والثقافية والاقتصادية بالولايات المتحدة ، فليست هذه الصلات دائماً في تيار موافق لصالح الطرفين . وكما زعم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في يناير سنة ١٩٥٧ في اعلانه مشروع المساعدة لاقامة استقرار في الشرق الأوسط ، وقد قال بأن هذا المشروع نتيجة الفراغ الذي حل بالمنطقة ، وهو يقصد بذلك نزول فرنسا وانكلترا إلى مرتبة دون الدول العظمى يتعذر معها بسط نفوذهما هناك مع جبوط محاولتهما الاستعمارية ضد شعوب هذه المنطقة .

ولا تتم الدولتان الكبيرتان ذاتا القوى الخارقة بالنظر إلى الحلف للبحث عن المتخلف من تابعياتها للحاق بالصف فقد انتهى اهتمامهما بهذا الوضع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولكن ليس معنى هذا ان الدولتين لاهمهما ضم دول إلى صفيهما بل هما يبحثان دائماً عن الأصدقاء لادخالهما في دائرتيهما وتعاونها معها ، وأهم سؤال كانت تلقيه الدولة الكبرى قبل الحرب العالمية الثانية فيما يختص بأصدقائها هو : كيف نحفظ بما لدينا من أصدقاء ، وسؤال اليوم الاساسي هو : كيف نعمل لحفاظ على أصدقائنا بارادتهم وبلا ضغط ليساهموا بهمة في سياستنا ؟ وطبعي ان هذا الوضع يتطلب من الدولتين الكبيرتين مرونة فائقة في السياسة ، وإذا كانت قوتيهما ساحقة فهي على أي حال ليست إلى مالا نهاية ، فهما سيدتا الموقف ولكتهما ليسا بالسيدتين إلى مالا حدة ، فليهما في دائرة معينة ان يرسمتا خططهما لتتمشي مع رغبات حلفائهما إذا أرادا ان يستخلاصا من هؤلاء الحلفاء معونة جديدة ؟

واليوم زى بعض الدول أو بمعنى آخر شعوباً ضخمة لم تستقر بعد في دائرة أو أخرى فهي حيرى ، ورغم جود الميزان فهو يخضع في هذه الحالة إلى مرونة نسبية تبعاً لانحياز هذه الشعوب إلى إحدى الدائرتين ، وأهمها الهند واندونيسيا وبمجموعة شعوب جنوب شرق آسيا واليابان والشعوب العربية وبمجموعة الشعوب اللاتينية ، كما لم تستقر الأمور السياسية للشعوب الألمانية بعد فلم تتم وحدتها التي أطاحت بها هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، وهي اليوم تنوق إليها فهذه الوحدة في صميم الروح الألمانية ، وأن تزايد قوة كل من الدولتين الكبيرتين رهين اتجاه هذه الكتلة نحو دائرة أو أخرى . وقد يرجى قيام نظام توازن القوى لمجموعات عدة من الدول العظمى في حالة بحث الاتحاد الألماني وسير الصين سريعاً نحو قوة مركزية تعتمد على كفاية صناعية تتمشى مع ضخامة عدد سكانها أو نهضة الهند وتتميزها بمواردها الغنية وإقامة صناعات قوية هناك أو عودة النشاط لليابان وبعث قوتها لما قبل الحرب العالمية الثانية أو اتفاق غرب أوروبا على تكوين اتحاد حقيقى يوحد غاياتها ويحافظ على البقية الباقية من كياناتها السياسية الاقتصادية أو تكون جبهة قوية من الشعوب العربية ذات الاهداف والخطط الموحدة لمصلحة الأمة العربية ، إو في هذه الحالة لا يستبعد أن يتحقق في القريب للميزان السياسى مرونته السابقة ، كما يتلافى خطر تهديد قوتين جبارتين لحريات سائر الدول ومصائرهما .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى هذا الفراغ مع تحكم الكتلتين الجبارتين اختفاء القوة التي كانت تقبض على الميزان مدة ثلاثة قرون وهي بريطانيا العظمى ، فهي لم تعد بعد الحرب العالمية الثانية في وضع يسمح لها بقيامها بهذه المهمة ، فقد كانت قوتها البحرية المتفوقة على سائر القوى معزلة عن

القارة بما ينقذها من خطر الغزو ويسمح لها هذا الوضع بأن تقوم بدور الحكم القابض هذا لليزان ، وهي اليوم قد سيطرتها على البحار فأسطولها صغير إلى جانب أسطول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وسلامتها من الغزو قد قضى عليها تبعاً لخطر القوى الحرة الجوية ، وتحول الوضع من تحصن الجزر بحر اللانش إلى صيرورتها تحت رحمة الطيران الذي يستطيع أن يحوم معالم صناعاتها ومدنها وحضارتها في ساطات بالنسبة لضيق رقعة البلاد وازدحامها بالسكان وتركيز مصانعها في المناطق الآهلة ، وكان ابريطانيا العظمى مركز مرموق كحكم سياسي في حروب نابليون وفي مؤتمر فينا وفي تنظيم حدود دول أوروبا طوال القرن الماضي وفي مؤتمر الصلح من الحرب العالمية الأولى وإلى قيام الحرب العالمية الثانية ، وكان حياد انكلترا أو انضمامها إلى صف ألمانيا واليابان أو فرنسا أو الولايات المتحدة يعني النصر أو الهزيمة لفريق أو لآخر. وأصبح موقفها اليوم من إحدى الكتلتين لا يؤثر تأثيراً كبيراً في احتمال النصر أو الهزيمة ، ولا يرجع فقدان بريطانيا العظمى مفتاح الموقف إلى شيخوختها وتورطها في حربين عالميتين، بل يرجع كذلك إلى تطور الحياة الصناعية وظهور كتل صناعية ثرية جديدة وسيرها الحثيث إلى الأمام ، ويتعن على بريطانيا العظمى أن تعتمد على سائر صديقاتها من أعضاء الكومنولث في أن تكون جميعاً كتلة ذات وزن يعادل كل من دولتي الدول ، فأعضاء الكومنولث لا تربطهم حدود متلاصقة فضلاً عن تضارب مصالحهم وتناقض مطالب شعوبهم ، وسياستهم لا ترسمها لندن بل حكوماتهم ، وقد تجمعهم لندن من حين لآخر لدراسة بعض المصالح المشتركة التي يجابهها الأعضاء متحدين ، ولكن لا تجمعهم أرض في رقعة واحدة متماسكة وقوة مركزة توجه بطشها حين الحاجة من ناحية محبودة أو دم واحد له خبثه في الإبقاء بالاتحاد لنهر

المحنة . وهيات لبريطانيا أن يعود إليها شبابها فأن عصر الفحم والحديد قد ولى ونحن اليوم نعيش في عصر البترول والكهرباء ، وليس لدينا في جزرها منابع لهذا الذهب الأبيض ، كما أن بلدانا أخرى تتفوق عليها في وسائل استخدام القوى الكهربائية وإنتاج الصلب والآلات ، ولم تبلغ بعد قمة الإنتاج ولا يرجى لبريطانيا العظمى أن تجاريها في هذا المضمار .

وإن القوة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة لتخفيف حدة صراع الماردین الجبارين التي ينتظرها العالم هي بمثابة نقط ارتكاز للتوازن الدول ، وستقف إذا وجدت موقفاً أقرب إلى الحياد منه إلى التحالف العسكري أو الانزلاق في المجموعة الشمسية لأحد الماردین الحاليين ، وهي بمثابة العازل الحراري لأي صراع في المستقبل . ولكن لما كانت قوى كل دولة من مجموعات الدول التي سبق أن ذكرناها أقل بمراحل اليوم من قوى كل من الماردین الجبارين اللذين يتأرجحان في ميزان القوى فإنه من الصعوبة بمكان أن نتظر ظهور هذه القوة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة في الميدان سريعاً . وتبنى بعض الساسة العقلاء نمو هذه القوة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة ضمناً للسلام ، وهذا ما رده الجنرال دي جول *G. De Gaulle* في خطبه ، وهو يرجو أن تكون أوروبا المتحدة القوة الثالثة ، وجاه في خطبة له في ٢٨ يوليو عام ١٩٤٦ ما يلي : « إننا إذا نظرنا إلى ثلاثين سنة قبل الحرب رأينا تفسيراً كبيراً في وجه العالم من كافة النواحي ، فبذل ذلك قرن كنا نعيش في عالم يحوى ثمانى دول عظمى ، تتعادل في القوى ، وكل منها تحافظ على التوازن بالاتفاقات المختلفة والسعى في ضم عدد منها إليها ، وكانت أقلها قوة تجد ضمناً لها حيث كان مراعى القانون الدولي ، إذ كان شق عصا الطاعة عليه معناه مواجهة

مجموعة متكاملة من الدول حول مصالح مادية ومعنوية معينة ، وكانت الخطط تعد للمستقبل لكي تتفادى المنازعات التي كانت أضرارها محددة مع سرعة انتهائها .. ولكن مرت عاصفة هوجاء لا يمكن إغفال مختلف أضرارها ، فإذا نظرنا إلى انهيار ألمانيا واليابان وضعف أوروبا وجدنا أن روسيا السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية الآن وحدهما بلا منازع في الصف الأول للسياسة الدولية ، ويلوح كأن مصير العالم في عصرنا الحاضر قد أعاد في أبسأته الساخرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة أو أسبانيا أو فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا وسبق أن خلع على كل منها على التوالي نونا من السيادة المسيطرة على بقية الدول ، وقد قرر اليوم منح عطفه الدولتين المذكورتين (٥) ، ويقول الجنرال دي جول مشيراً إلى اتجاهات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السوفيتية في التوسع وينادى بضرورة إعادة سياسة توازن القوى « من ذا الذي يمكنه أن يبعد توازن القوى إذا لم يستطع ذلك العالم القديم ليقف بين العالمين الجديدين ، وهذا العالم القديم هو أوروبا التي أمكنها خلال عدد عديد من القرون أن تكون رائد العالم أجمع ، وهي في وضع هو قلب العالم وهي تقسمه إلى شطرين مما يساعدها في مباشرة التوازن وإعادة روح التفاهم إليه ، وإن الشعوب الغربية العريقة لديها المقومات اللازمة تبعاً لحبوية شرايتها في بحر الشمال والبحر الأبيض المتوسط والرين ، وهي جغرافيا واقعة بين الكتلتين الجديديتين ، وقد عقدت العزم على المحافظة على استقلالها الذي بلا شك يتعرض لأشد الأخطار في حالة نشوب نزاع مسلح بينهما ، وهي في

(٥) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، من صفحة ٢٢٩ إلى ٢٣٠ .

هذه الحالة تصبح مسوقة قسراً في تيار النزاع من الناحيتين المادية والمعنوية بحكم الضغط الروسي الجبار والتقدم الأمريكي الحر. وإن قواها متكتلة تباعاً لمواردها ولسائر الأراضى المرتبطة مصائرهما وقد بسطت بعيداً نفوذها ونشاطها لتكون وزناً له إعتباره إذا عملت على تنسيق سياستها رغم الصعوبات والمشكلات القائمة بينهما من حين لآخر، (٥).

غير أنه تقوم صعوبات عملية تحول دون حلول أوروبا المتحدة محل بريطانيا العظمى كحامل لميزان القوى. فبريطانيا كانت تتمتع بميزة تكاد تكون تامة عن الدول الأوروبية العظمى تجعل أراضها في مأمن من الغزو والتخريب، فضلاً عن بعد الجزر عن مناطق النزاع والاحتكاك في القارة، وعلاوة على ذلك فقد كانت تتجه بهمة لتدعيم سلطتها فيها وراء وكان يتعذر على منافسيها أن ينزلوها هناك، أما أوروبا فهي بين شقي الرخى وهما روسيا السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية، وهى ميدان الحرب في حالة اشتعال نيرانها فالممارك الحاسمة بين المارين ستكون فوق أراضها، بما يجعلها ذات مصلحة مباشرة في الانتصار لجهة أو لأخرى.

ويضاف إلى أسباب فقدان ميزان القوى مروته السابقة اختفاء حدود المستعمرات، فقد سارت الدول العظمى الواحدة بعد الأخرى في الاتساع في القارات الثلاث خارج أوروبا وهى آسيا وأفريقيا وأمريكا، وفي الحصول على مستعمرات وأراض واسعة وموارد للنواد الأولية

(٥) أنظر « السياسة بين الشعوب » لورجاتو، صفحة ٣٣٠.

والأسواق والتحكم في ملايين من الوطنيين والمولنين يحكمهم جيش الاحتلال ، وقد اتبعت هذا السبيل إسبانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وغيرها : وكانت الدولة الكبرى إذا اهتمت بالتوسع الخارجى فى سبيل الحصول على المستعمرات قل اهتمامها بالميزان السياسى الأوروبى والعكس بالعكس ، وهذا ما رأيناه مثلاً فى حروب نابليون فى أوروبا مع عدم اهتمامه بما وراء البحار ، وكذلك فإن طول أمد اهتمام روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع حدودهما فى الفراغ الكبير للقارة التى يعيشان فيها صرفهما عن الاشتراك الجدى فى ميدان توازن القوى ، ورأينا لروسيا ثم ألمانيا الموحدة نشاطاً بالغاً فى ميدان توازن القوى فى رقعة أوروبا ، وخاصة حروباً عديدة منذ منتصف القرن الماضى فى القارة تيمناً لأعضائها متأخرة إلى صفوف الدول الكبرى مما حدا بها إلى إبراز نشاطها أو الدفاع عن كيانها فى هذا الميدان ، وانصرفت إليه أيضاً لأنه تمنع عليها الاتساع فيها وراء البحار ، وكانت جل المفاتم الدسمة قد اقتسمت بين من سبقها من الدول إلى مضار الاستعمار .

وكان هناك نوعان أساسيان من الحروب حتى الحرب العالمية الثانية بسبب توازن القوى وهما : (١) حرب الدول الصناعية الكبرى بسبب التسلط والنفوذ ، (٢) حرب المستعمرات ، وفيما على البيان :

(١) حرب الدول الصناعية الكبرى بسبب التسلط والنفوذ ، وهذه الحرب لا بد من وقوعها فى قلب دائرة الدول الصناعية الكبرى فى رقعة أوروبا ذاتها كنهاية للتنافس والحرب الباردة والصراع لقفوز أحدها على منافساتها ، وتوجل الدول العظمى وقوع الواقعة بالاتفاقات ومؤامرات

السياسة والمحالفات ومحاولات إيجاد الحلول في حالة مرونة الميزان السياسي تبعاً لتكافئها في القوة وحذرهما وحيلتها خوفاً من هزيمتها الماحقة ونهاية المغامرة بمأساة تؤدي إلى انهيار قواها وتمزيق اوصالها. ولهذا النوع من الحروب امثلة عدة كحروب بونابارت في مطلع القرن الماضي لفرض ارادته على سائر ممالك القارة الوثابة واقامة اتحاد من دول أوروبا في ظل نظام موحد لامبراطوريته ولسائر البلدان التي تدور في فلكها والمستمدة قوانينها من نظم الثورة الفرنسية. أما حروب الوحدة الألمانية فمع أهميتها لم تبلغ مرتبة الحرب العامة، إذ أن مملكة بروسيا كانت في بدء خطوات تكوين الوحدة الألمانية، ومن المنطق أن تتجه إلى تثبيت قدمها في أسرة الدول العظمى بالحروب في القارة قبل أن تتجه إلى ما وراء البحار، وحروب البلقان مع أهميتها فهي حروب موضعية أيضاً، وكانت ضد الدولة العلية ومن غواملها تنافس امبراطوريتي النمسا والمجر وروسيا في سبيل توسيع حدودهما في القارة، والأولى كانت تصرف مهمها إلى هذه الناحية ولا تتجه إلى ما وراء البحار إلا أنها لم تصل إلى مرتبة النزاع الشامل إلا في حرب القرن، ووقعت هذه نتيجة لاتجاه روسيا نحو توسيع حدودها في البلقان وبناء امبراطورية سلافية هناك لحسابها، مما حدا بدولتي الغرب إلى الانضمام إلى الدولة العلية الضعيفة العاجزة بسبب رفضها القيام بأي اصلاح في ديارها من شأنه أن ينهض بابالاتها ويمنحها القوة التي تساعد على شن الحروب ضد روسيا، فبادرت فرنسا وانكلترا إلى تمعيد الدولة العثمانية لايقاف الاتساع الروسي حتى لا يختل التوازن السياسي في القارة. وكالحرب العالمية الأولى وكذلك الثانية وهما نتيجة غلق الباب فيما وراء البحار على امبراطوريات الوسط ودول المحور، مما دفعها إلى النزول إلى

الليدان في أوروبا لمحاولة اقتراع التفوق من دول الغرب بضمها في أرضها ذاتها في القارة .

وقد يمتد الصراع خارج القارة إذا اشتركت في النزاع دول هامة خارجها كما حصل في الحرب العالمية الثانية ، إذ اشتركت بصفة أساسية في الصراع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين . ويحتمل كما يقول مورجنتاو (١) أنه لو كانت ألمانيا القيصرية استطاعت أن تسامح في حل مشكلات البلقان مساومة جديّة في عام ١٩١٤ كما سبق أن ساءت بنجاح في مشكلات الاستعمار وتقسيم مناطق النفوذ فيما وراء البحار في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ لأمكن تفادي الحرب العالمية الأولى ، وذلك تبعاً لما لمشكلة البلقان من صفة ثانوية في نزاع أوروبا فهي على هامش الدائرة لا في صميم قلبها ، غير ألمانيا أطلقت في ذلك الوقت العنان للنمسا هناك وقطع القيصر على نفسه عهداً صريحاً بسيره معها إلى النهاية في نزاعها مع صربياً ، وغالقت الحكومة الألمانية إذ ذاك السياسة التقليدية التي سبق أن رسمها بسمارك فيما يختص بموقفها من البلقان حينما قال في مطلع تكوين الوحدة الألمانية : ان العظام الثينة لجندى أنثى أهم بكثير من مصالح ألمانيا في البلقان ، (٢) وذلك بتشجيعها النمسا على التحرش بصربيا والسير إلى النهاية في حرب ضروس معها للاشتباك أيضاً بروسيا ، وبذا انتقل النزاع من طرف الدائرة إلى قلبها بما أدى إلى قيام حرب عامة .

(١) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجنتاو ، صفحة ٢٢٢

(٢) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجنتاو ، صفحة ٢٢٢

(٢) حرب المستعمرات ، وهي الحرب في طرف دائرة النفوذ للدول العظمى للاتساع فيما وراء البحار ، وهذه الحرب لا تمس قلب دائرة النفوذ للدول العظمى ولا تشترك فيها هذه الدول بصفة عامة ، وهي حروب موضعية بعيدة عن العصب المركزي للتنافس السياسي في سبيل التسلط ، وهي ليست من الاهمية بمكان إلى حد اشغال حرب عامة يسميها البعض بالحرب الاستعمارية . ويلاحظ ان الدولة العظمى تشترك مع أخرى ثانوية أو تخوض حرباً هي أقرب إلى تجريدة عسكرية للاتساع فيما وراء البحار ، وتجهد سائر الدول أن أسباب النزاع ليست من الاهمية بمكان لاراقدها الملايين من جنودها في حرب عامة . وتقع حرب المستعمرات خارج القارة ، كما قد تقع فيها ولكنها تكون على حدود الدائرة وهامشها وليست في قلبها . وتخوض هذه الحروب الامبراطوريات التي يتجه تفكيرها السياسي إلى المستعمرات بحسب ، وفي هذه الحالة لا يهمها النزاع في قلب الدائرة مثال ذلك بريطانيا العظمى ، ونجد في هذه الحالة أن هذا الاهتمام يصرفها عن اثاره حروب في قلب الدائرة في القارة ، وكل دولة العظمى تنصرف عادة إلى الصراع الدموي في قلب الدائرة نتيجة الحيلولة دون اتساعها خارج الدائرة وشنها حروب المستعمرات . وهذا ما حدث لألمانيا في الحربين العالميتين الاولى والثانية ، فامتشتت الحسام كما سبق أن بينا تحكم أخير للحصول على نصيبها في المستعمرات لا نزاع قسط هام من المستعمرات من انكلترا وفرنسا لصالحها بحمد السيف ، وحروب للمستعمرات ترفع بنيرانها دولا خارج الدائرة كما سبق أن ذكرنا ، وطالما صحبها ذكر اسماء أقاليم وبلدان كانت شغل الساسة الشاغل في القرن الماضي ، مثال ذلك الجزائر ومصر وتونس ومراكش والكويت و جنوب أفريقيا والصين واليابان

لإيران وأفغانستان . ولم يك من الضروري نظراً للفراغ المتسع في ذلك الوقت أن تضرب الدول العظمى في تنافسها دول عظمى أخرى بسلحها الماضي فيما عدا حرب روسيا ضد اليابان عام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ للاتساع في آسيا . وكانت سياسة التعويض والمساومة بين الدول العظمى ناجحة إلى أقصى حد في المحافل الدولية والمؤتمرات دون أن يؤثر التنافس في مصالحها الحيوية إلى حد خوض حرب عامة ، ويمكن أن ينمت عصر ما بين مؤتمري فينا و فرساي إلى عصر المساومات ، كما يمكن أن ينمت عصر ما بين الوحدة الألمانية وقيام الحرب العالمية الأولى بعصر الصفقات الدبلوماسية على حساب دول وشعوب أخرى لتأجيل المعركة الفاصلة .

وإذا طبقنا فكرة قلب الدائرة وسطحها أو حدودها وحاقتها على أزمة تأميم قناة السويس ، وموقف القوتين الحارقتين منها ، ولا شك أن عطفها ظاهراً على وجهة النظر المصرية ، وإذا طبقنا الفكرة على موقف فرنسا وانكلترا من الأزمة ومن دولتي الدول رأينا إلى حد كبير وضوح هذه الفكرة بنتائجها في النزاع ، فكان احتمال تحول النزاع من حرب موضعية إلى حرب عالمية بعيداً نظراً لخروج فرنسا وانكلترا من صفوف الدول العظمى من الناحية الفعلية وبعدهما فيما يخص المشكلة من قلب الدائرة ووقوع النزاع في حاقها ، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لا يقدمان على حرب عامة بسبب نزاع لا يمس مصلحيهما ، وهما يستطيعان كبح جماح الموقف ووضع الأمور في نصابها بوقف المعتدين عند حد ، وقد حاولنا في تصميم قرار وقف إطلاق النار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

ولقد فقدت حرب المستعمرات أخيراً أهميتها إذ أن الاستعمار بوصفه الذي عرف به في القرن التاسع عشر في طريق تصفيته بسبب ثورات

المستعمرات المستمرة وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وتغلغل فكرة القوميات فيها وحركات انبعاث شعوبها ، ونظراً لأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لا تتفق مع سياسة الاستثمار للقرن التاسع عشر ، وهما لا يهتمان كما سبق أن شرحنا بالمجال الحيوى لضم أراض جديدة إلى بلادهما فجاءهما الحيوى كبير باتساع ديارهما الزاخرة بالأهلين وبالموارد الطبيعية والبترو ، ولكن ليس معنى هذا أنها لا يعلمان في المزيد إلا أن هذا الطمع يحققانه بالمساومات ويتبادل المنافع ونشر دعوتها وبما يدخلانه في دأرتيها الشمسية من دول موالية وحليفة .

وبلغت الدول الاستعمارية يوماً ما أقصى قواها في المجال الدولي السياسى والاقتصادى بالمستعمرات ، ثم حطمت قواها بتنافسها في نفس ميدان الاستثمار ، وبدأت تزحف مدينة الغرب إلى ما وراء البحار بعلومها وفنونها وخططها الاقتصادية والسياسية وأملت بها الشعوب المحكومة ولم يعد هناك فارق كبير بين الحاكم والمحكوم إلا في الدراسات العميقة في معاهد الأبحاث ومعامل التجارب ، وكما ساعدت آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أوروبا في احتفاظها بقوتها فلننا اليوم من أسباب زوالها تبعاً لضيق رقعة أوروبا وقله عدد سكانها بمقارنتها بآسيا وأمريكا اللاتينية مما يفقدها تسلطها في حالة مطالبة المحكومين بحقوقهم مع اعتناقهم المدنية الحديثة . لقد ورثت فلسفات آسيا وحكمة الشرق الأوسط ومبادئه الروحية أوروبا بل العالم أجمع الحكمة والخلق السياسى والعدالة والنظام والسلام ، ثم كان لهذه المبادئ السامية أثر كبير في بناء مدينة الغرب تجل في حقوق الانسان وفي حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وفي السيادة القومية ، وزحف من

الغرب إلى آسيا وغيرها حقوق الفرد السياسية واعتزازه بكفانياته وتعلقه بقوميته وتعاونه في ظلها مع سائر المواطنين بحرية تامة في سبيل تقرير مصيره وشق طريقه السياسي والثقافي وان هذه الحرية جديدة بالدفاع عنها والموت من أجلها ، وزحف من الغرب أيضاً كثرة للايمان بهذه المبادئ الفكرة الصائبة في رفع مستوى الانسان المادى والمعنوى وان الفاقة والفقر والبؤس والجهالة والمرض ليست من اللغات التي لا مفر منها والتي تنزل على رؤوس البائسين من الكادحين في الشعوب المستضعفة وان على الانسان أن يقبل هذا الوضع صاغراً وأن يقف منها موقفاً سليماً ، بل هي من صناعة الانسان ونتيجة ظله ، وانها تعالج بسهولة بعزمه واصراره ونشاطه .

وكما رأينا يقف ماردان جباران في حلبة السياسة العالمية وإلى جانب كل منهما دول من الاقزام وأخرى أدركها الهرم وأقصدها العجز وتالتقم يكمل نموها بعد ولكن ينتظرها مستقبل جدير بمجدعها الفارع، ويتجاذب الماردان النفوذ الدولى ويقاربان في جذب الحلفاء والأصدقاء اليهما وكثيراً ما اصطدما في مباراتهما، ويرد سؤال على لسان البشرية المضطربة وهو : هل يمكن رغم هذا الصراع الظاهر ان يعيش عالمنا اليوم في سلام فيانس كل من الماردين إلى نظامه ولا يحاول فرضه على الآخر وكل وشأنه في الحياة وأساليب العيش ؟ أم هل يذهب التعصب السياسى المذهبي إلى حد الاقتتال على وتيرة الحروب الدينية في نطاق أوسع ؟ إنه سؤال صعب يعجز المسؤولون عن الرد عليه، ففتح الرد بين يدى الرأى العام الذى يستطيع إذا بلغ وعياً قوياً ان يضع الامور في نصابها . وليس المفروض ان تصبح سيادة الدولة ونظم الحكم والملكية الفردية وسباق الاتاج الكبير والصناعات على اختلافها

والحصول على المادة الأولية مصدر افناء للعالم ، وان يترتب على التنالى في استخدام الآلات ووسائل الرفاهة مع التفتن فيها على أساس التمتع بما تخلعه على البشرية من السرعة والراحة - ان تصبح هذه العوامل المختلفة لامصدر متاعب للبشرية فقط بل سبب القضاء عليها .

ويمكن التساؤل بهذه المناسبة أيضا ، هل يسير العالم نحو دولة عالمية بانهاء الصراع الحالى باتصار أحد الطرفين وفرضه سلاماً على وتيرة السلام الرومانى القديم ؟ أم ستمود الحالة إلى نظام الدول المتعددة وتوازن القوى على أساس قوة ثلاثة ورابعة وخامسة وهكذا وقد تكتلت مجموعات منها فى اتحاد أوروبا وأمريكا اللاتينية والامة العربية فضلاً عن نهضة الصين والهند واندونيسيا وغيرها ، فتتسع رقعة الدول العظمى ولا تصبح مقصورة على قارة أوروبا كما كانت الحال فى التاريخ الحديث - الحرب العالمية الثانية مما يساعد نظراً لبعثرة هذه القوى واتساع المساحات الموزعة فيها إلى نقص خطر الحرب عن ذى قبل ؟

ويمكن التساؤل أيضا ، هل ستصبح الانسانية الحديثة عالماً واحداً مع قيام عدة دول فيه أو بمعنى آخر ان الدول العظمى التى ستكوّن منه لا تحاول كل منها ان تفرض سادتها على مزاجها وهواها كما نرى اليوم من محاولة الماردن الجبارين فرض عالمين على شعوب العالم ؟ أم ستظل الانسانية عالمين يتصارعان لفرض نظمهما على الشعوب بالحسنى أو بالقوة ؟ .

هذه هى مشكلات الساعة والمستقبل القريب كفيل ياماطة الثام عن الطريق الذى تسلكه الإنسانية . ولقد اختلست فى ساعة من ساعات النيت الذى تصفيه المدينه عليها فيروى بمعنوبته الحياة والانتاج خلصة من

خلجات الزمن المليء بمشاحنات البشر ففتشت سلاماً نسبياً في ظل توازن القوى للنصف الثاني من القرن الماضي مما ساعد على انتشار الحضارة القائمة اليوم بوسائل رفاهتها التي امتدت إلى شتى اصقاع الأرض ، وعسى ان تثوب الإنسانية المتطاحنة إلى رشدها . وتعيد زمناً للاستقرار لترد إلى الحياة الدولية تفاؤها وابتساماتها .

ويعتمد في الحياة السياسية ان تستقيم الدنيا في سلام مستمر إذ ان طبيعتها الحركة والتقلب ، وعسى ان تستطيع الإنسانية الرحيمة ان توجه طبيعتها « الديناميكية » نحو الخير ورفع مستوى البشرية المادي والمعنوي .

وتنحصر مشكلات العالم الحالي في أمور رئيسية أربعة تعتبر أمهات المنازعات القائمة والتي يظن البعض ان الدبلوماسية في كل من الكتلتين الرئيسيتين قد حجزت عن حلها وهي في سبيل الزج بالعالم إلى الاقتتال ، بالإضافة إلى عوامل أخرى تركز النار، وهذه المشكلات الرئيسية تناول :
(١) المثل ، و (٢) الاحلاف، و (٣) البترول ، و (٤) السياسة الذرية .
وفيما يلي البيان .

المثل

(١) المثل : نعى بالمثل هنا تعلق الدولة شعباً وحكومة بمعاونة صفوة من المفكرين بآراء سياسية معينة تذهب إلى حد الرأي المذهبي التعصبي والكفاح في سبيله ، وتنزل الفكرة من سماء مدائن الأحلام . يوم كانت حلماً سامياً تضبو إليه الإنسانية لاسعاد البشرية إلى أرض الحقيقة والواقع ، وتتخذ سلاحاً لمحاربة فكرة أخرى أو لخداع جمهرة الناس في سبيل تحقيق أطماع سياسية ، وتختفي الأطماع وروح الشر وجشع التوسع وأسلحة الغدر ورواء الستار بينما تظهر الفكرة على مسرح السياسة وتتألق لتجذب أبواب الجماعات وتجذبهم إليها كما تجذب الاضواء الوهاجة الفراشات فتحترق بلهبها ، وتسوقهم إلى الحرب وقد غشيت أبصارهم كن يكثر من التحديق في قرص الشمس المحرقة فتفقد حاسة البصر .

وهذه المثل التي سبق أن شرحنا تحولها إلى صراع سياسى مذهبي لاضير منها في ذاتها على الحياة السياسية والتيارات الدولية ، غير أن استخدامهما في خداع الناس والغدر بالدول المتنافسة و اخفاء ضرور الاستعمار في طياتها واتخاذها ذريعة لجذب دول إليها لايقاعها في براثن الدول العظمى كالبعوضة من العنكبوت و خيوطه في الاطباق عليها هي بليتها القائمة اليوم ، وشأن هذه المثل اليوم شأن المذاهب الدينية قديماً التي أشعلت الحروب وأحرقت الديار في سبيل تلقين أقوام عبارات وطقوس بالسيف على وتيره اضطهاد الوثنية للسيحية الأولى في روما .

القديمة وعماكم التفتيش والتعذيب في أسبانيا الكاثوليكية وحروب
الثلاثين سنة .

ويباشر السياسى اليوم نشاطه وهو ملتزم بالمثل ليخفى حقيقة أغراضه،
وهو لا يستخدم تعبيرات تدل على قوة وجبروت في معادلاته السياسية
واتصالاته الدبلوماسية ، بل يلجأ إلى مبادئ القانون أو الخلق القويم أو
سمو الروح المعنوية أو الضرورة البيولوجية دفاعاً عن كيان الشعب ،
ويتمسك بالقانون الدولى ووجوب احترام المعاهدات حتى إذا قامت على
القسر والظلم وعدم التكافؤ بين طرفى التعاقد ، ورأينا هذا الوضع فى
تباطؤ فرنسا فى اعترافها باستقلال تونس ومراكش قبل نيل البلدين حقهما
بجهادهما ، أو بحق الدولة بحكم الفتح فى أرض أجنبية معينة مع أدعاء
أنها جزء من بلادها ، كوقفت فرنسا من الجزائر التى أهدرت استقلالها
عنوة وضممتها بالمدفع إلى فرنسا مع ما يلاحظ من فارق بين سكان البلدين
فى الطباع والدين واللغة ورفضها أى تقاض من أهلها لرد حرياتهم المسلوقة
اليهم ، وبتصميم الدولة على عدم تعديل نصوص معاهدة يقضى تغير
الظروف بتعديلها كما حصل ذلك فى تمسك الحلفاء القديما بفترة تمسكا
لاحد عنه بنصوص معاهدة فرسايل حيال ألمانيا المهزومة وكرفض انكسار
سنوات طويلة التفاهم لتعديل معاهدة لندن التى عقدت بينها وبين مصر
سنة ١٩٣٦ . و التمسك الظاهر بالخلق السياسى القويم له صور عدة ، مثال ذلك
تذرع أوروبا بنشر مدنيتهما ورفع مستوى الشعوب الشرقية ونشر التعاون
الاقتصادى والثقافى وفى الواقع لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى الصين
والهند ومصر ومراكش وغيرها طوال القرن الماضى ، وتدخل روسيافى
شئون النوبة العليا باسم حماية الرعايا المسيحيين والكنيسة الارثوذكسية فى

ايات الامبراطورية العثمانية المتهمة بالتعصب وضرورة تحرير شعوب
البلقان الصقليين الارثوذكس من نير الخلافة الاسلامية وفي الواقع
لاتساع حدود الامبراطورية الروسية على حساب الرجل المريض، كما
كانت تسمى أوروبا الدولة العثمانية، ومحاولة وصولها إلى البوآغيز. وكذلك
يلجأ السياسى إلى فكرة الضرورة البيولوجية كسعية لرفع مستوى الشعب
المساذى وتوفير الارض والغذاء لابناء الامة الذين يتزايد عددهم
باستمرار، وقد لجأ المحور إلى هذه السياسة التي أبرزها في أهاب
ملاك الرحمة يهبط إلى البشر لاتقاذهم من الجوع والموت باسم المجال
الحيوى، وحقيقة الامر انه إله الحرب « مارس » وهو يرى إلى
التوسع والاستعمار.

وبترتب على التذرع بشئ هذه الوسائل أن تتصادم المطامع وتهدد
حريات شتى الأطراف التي ترغب في تحقيق أهداف معينة لنفس السبب
والغرض، وتتحول إلى حرب سياسية مذهبية تعصبية كما نشاهد
اليوم، فان روسيا السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية بررت بسط نفوذها
في شرق أوروبا واقاصى آسيا باسم نشر مبادئ العدالة الاجتماعية
والاقتصادية في الجماعات الكادحة والدفاع عن عالمها العمالي وضمان امنها،
وفي سبيل هذه الغاية حكمت بانفساد على العالم المواجه لها والذي تنشر
في ربوعة الولايات المتحدة الامريكية مبادئها القائمة على الرأسمالية
الفردية ونشاط الشركات والمشروعات الخاصة ونظام التنافس الاقتصادى،
وبأن هذا العالم تسوده روح الجشع والاستعمار، ويتعين أن يزول أو هو
في طريق الزوال وبأن منافستها تجر العالم الذى تتغلغل بنفوذها فيه إلى
ظلام للاستعباد الرأسمالى البدنى والفكرى، وحكمت الولايات المتحدة

الأمريكية على المبادئ السوفيتية وعالمها بدورها بالقساد وبأنها تجر العالم إلى القسوة وإلى حياة يتحول المرء فيها إلى آلة صماء يعمل بلا عقل ولا تفكير ولا وجدان حسب جنبور تفتحه وتغلقه الدولة بين حين وآخر أو إلى كائن حي لا إرادة له تحركه غريزة العيش تحسب في حدود التخطيط وبرامج الإنتاج للصناعات العسكرية، وزى في الحالتين صراعاً تعصياً في سبيل النفوذ والاتساع في عالم يقوم على نظام كتلتين رئيسيتين لا ثالث لهما اليوم .

وهذه المثل اليوم أمضى من أسلحة الحرب المدمرة ، وهذا ما يجدو بالحكومات إلى التخلي في تلقين الجماعات أفكاراً سياسية معينة في عبارات مبسطة عن طريق النشر والاذاعة والتصوير والتثليل والستار القضي، ورب عبادة بسيطة أو فكرة تبرز في ظلماء السماء السياسية وممر كالصب ذات الذنب ترك آثاراً في النفوس وكلوما في القلوب وتصبح أشد فعلاً من جراحات السنان التي تلتئم مع الزمن وتكاد لا ترى ندوبها، وإن مساهمة ولن في الدعاية لصالح الحلفاء في الحرب العالمية الأولى بإعلان شروطه الأربعة عشر قوت الروح المعنوية للحلفاء بينما أضعفت الروح المعنوية لأمبراطوريات الوسط وساعدت على سرعة هزيمتها .

ومن الأمثلة البارزة على أثر المثل ومدى صلتها بالحالة الراهنة أو القائمة *Statu quo* التسكس باتفاقات ومعاهدات هي بلا شك تخضع لدينا ميكية السياسة وحركتها المستمرة لا لمجود النصوص ووجوب احترام هذا المجود المثل في التنظيم القائم باسم شرف التوقيع، وهو احترام مزيف بعيد عن القانون والعدل . فمبارات احترام القانون الدول خداعة تجعل منه قانوناً

م-وجاً وشرف التعاقد يتخذ حجة للإبقاء على المغائم، وتعديل الاتفاق تبعاً لتغير الظروف يتطلب إعادة النظر في التعاقد، ومثال الصراع بين الحالة الراهنة ووجوب تغييرها تبعاً لتغير الظروف ميل بريطانيا العظمى وفرنسا ويوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا طوال المدة فيما بين الحربين العالميتين إلى سياسة الأمر القائم أو الواقع وبقاء الحال على ما هي عليه بحكم نصوص معاهدات الصلح باسم شرف التوقيع على المعاهدات ووجوب التمسك بالتعهدات القائمة واحترام مبادئ السلام المستتب، وفي الحقيقة دفاعاً عما حصلت عليه هذه الدول من أراض ومكاسب، وينتهي الأمر بتحطيم سلاسل الحالة الراهنة التي تخضع للفكرة «الستاتيكية» أي السكون والسياسة على عكسها «ديناميكية» دائمة الحركة مما يؤدي إلى وجوب التغيير عاجلاً أو آجلاً. ورأينا كيف أن عصبة الأمم التي قامت على تحقيق فكرة السكون في الميدان الدولي وحماية الأمر الواقع أو بعبارة أخرى التمسك في صالح دول معينة فشلت في مهمتها إذ طوحت بها سياسة الحركة، مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية. ويترتب على شدة التمسك بأهداف الحالة القائمة ضرورة التفاني في الإبقاء على الهدوء الدولي والسلام العام، وهذا يجرى بالدول الكبرى إلى عقد أحلاف واتفاقات إقليمية محافظة على مقائمه، مثال ذلك الحلف المقدس ونظام الأمن الجماعي ومعاهدات المساعدات المتبادلة والمشاركة.

ولا تعمد الدول الاستعمارية الأداة على عدالة امتساكها بالحسام، وكل حرب لها دافعها في الوقاية أو الانتقام وفي الشرف أو الخماس وفي الحق أو التمسك مع الظروف وهذا في قضاء وحكم القاتحين، وهم لا يعيرون

استخراج مبررات أعتداهم من صميم القانون الدولي الذي قد يؤيد بقاء الحالة على ما هي عليه والتسك بالوضع القائم ، وقد تلجأ الدول الاستعمارية أيضاً باسم العدالة إلى محاربة حالة قائمة يحمي أربابها بالقانون الدولي وغرضها الحقيقي انتهاز الفرصة للتوسع ، مثال ذلك محاربة النازية لمعاهدة فرساي ومطالبها بإعادة النظر فيها باسم مبدأ المساواة في التعاقد وتكافؤ المعاهدات ، وفي الواقع لرد للمستعمرات إلى ألمانيا وإعادة تسليحها لا للقضاء على الاستعمار ومحاولة خفض السلاح أوزعه بصفة عامة .

وقاموس السياسة مفعم بالعبارات الخداعة التي تستخدم في الظاهر باسم القانون والعدالة والإنسانية والمدنية لنشر مثل معينة ، وهي في الواقع تخفي السم الزعاف الذي يصرع الدول المتوسطة والصغيرة لحساب الاستعمار . فمثال ذلك « أعباء الرجل الأبيض » ، و « الرسالة الوطنية » ، و « نعماء المدينة الغريبة » ، و « مناطق الزخاء مع تميمها بناء على تعاون الجماعات » ، و « مساعدة الشعوب المتخلفة » ، و « رسالة الديمقراطية الغريبة » ، ولقد رأينا في القرن التاسع عشر فتوح نابليون يقوم بها باسم « الحرية والمساواة والاعاء » ، ورأينا غزوات روسيا القيصرية للوصول إلى الامتانة والبواغيز تشنها باسم المسيحية الارثوذكسية والسلافية ، ونرى الولايات المتحدة اليوم تنادي بالدفاع المقدس عن قوذها في مشارق الارض ومقاربها باسم العالم الحر وحريرات الفرد السياسية ومصالح البشر المشتركة ، كما نرى الاتحاد السوفيتي ينادى بتمسك الشديد بحماية الكادحين وتفانيه في هذا السبيل باسم الثورة العالمية مع إعلانه باستمرار مقاومته تطويق وتهديد

العالم الرأسمالي لنظامه السياسي ، ونرى السياسة الاستعمارية تستند إلى بعض الأسس البيولوجية لسبنسر *Spencer* وداروين *Darwin* ، وتستخدم في المجال الدولي تأييداً للتفوق العسكري كتسلط الشعب القوي على الآخر الضعيف وأن يطالب الثاني بالمساواة بالاول ، ويرتب على هذا المبدأ مبدأ آخر وهو إيجاد « المكان الملائم تحت الشمس » ، وأن ينزع الجرمانى العسكرى البطل السلطان من الانكليزى الذى لا يتجاوز اتقانه فى رأى الاول « إدارة متجر » ، ويجب أن تسخر وتستعبد الشعوب المختلفة لخدمة الشعب السيد ، وقد اتخذت مثل هذه المبادئ الظالمة طريقها الثورى فى النازية والفاشية وفى الاستعمار اليابانى وفى الشيوعية التطبيقية. وهى بوجه عام تدعى أيضاً أن الذين يملكون حالياً وهم عادة مترفون منغمسون فى اللذات يسرون بسرعة فى طريق الاضمحلال ، وقد اتزعوا فى الماضى من الذين كانوا يملكون وأصبحوا لا يملكون حقوقهم ، وأن الذين لا يملكون بلا شك الاقوى وقد ألقت الطبيعة على عاتقهم أدلة رسالة هامة هى أن يصبحوا سادة الارض وقد حرروا من حقوقهم بأبعادهم قسراً بالقوة والخداع بواسطة الشعوب الاخرى المالكه للتنعمة ، وتدفعهم اليوم المثل العليا فى سبيل الكفاح لبلوغ أهدافهم .

الأحلاف

(٢) الأحلاف : لجأت الدول إلى الأحلاف على توالى العصور كوسيلة للحفاظ على كيانها في المحيط الدولى في ظل توازن القوى ، ولأذنت بها كحصن تجاه تهديد استقلالها ومقاومة الدولة التى تسول لها نفسها أن تهدد العالم بالتوسع والتحكم في مصيره . وتعددت الأحلاف في نظام توازن القوى للقرن الماضى يوم تعددت الدول العظمى ، وكانت بمثابة لعبة « الشطرنج » تمعد اليها الدول كي تتق اتساع إحداها اتساعا قريبا يخل ايميزان القوى ويهدد الأمن الدولى ، كما كان عقدها يتطلب المباراة والدقة يوهى احدى العاب الملوك والامراء الرياضية المفضلة يطمنون اليها لتثبيت عروشهم .

ومن أمثلة المحالفات في العصور الحديثة والأدلة على أهميتها :

(١) تحالف ملك فرنسا فرنسا الأول مع ملك انكلترا هنرى الثامن وكذلك السلطان العثمانى لينع الامبراطور شارل الخامس زعيم يدت الهابسبورج من استقرار امبراطوريته بعد ترامى أرجائها حتى لا يعضى في تكوين عملكة كبرى تسود العالم .

(٢) تحالف انكلترا مع الاراضى الواطئة ضد لويس الرابع عشر في النصف الثانى من القرن السابع عشر حينما أراد هذا أن يمثل الدور الذى سبق أن قامت به أسرة الهابسبورج ضد ملوك أوروبا وكان غرض الحلف

حماية شعوب أوروبا من تسلط فرنسا وإعادة التوازن السياسى بين
مملكة فرنسا وممالك أوروبا

(٢) تحالف ملوك وأمراء أوروبا ضد الثورة الفرنسية
ونابليون بونابارت لحماية عروشهم ونظمهم وأراضيهم من هذه الثورة ثم من
التوسع الفرنسى، وبدأ الحلف سنة ١٧٨٩. لمقاومة تعاليم الثورة وإعادة
أسرة البوربون إلى عرش فرنسا، واستمر لمقاومة جيوش بونابارت
وقتوحاته. وإن البيان الذى أذاعه الحلف سنة ١٧٩٢ يظهر بوضوح
أغراض التحالفات بوجه عام، اذ يقول: ليست هناك دولة فى أوروبا
يهمها المحافظة على توازن القوى يمكنها أن تنظر بلا اكترات إلى مملكة
فرنسا التى لها اعتبارها نظرا لأهميتها فى ميزان القوى، وقد أصبحت اليوم
فريسة الاضطرابات فى ديارها وفضائح أنفوضى والانارشية إلى حد القول
بانها حطمت كيائها السياسى (١)، وتتمثل روح هذا الحلف أيضاً فى
بيان القوى المتحالفة التى تشكلت لدحر بونابارت، ووضع هذا فى اتفاق
باريس الذى عقده فى ٢٣ إبريل سنة ١٨١٤ بعد دخولها العاصمة
الفرنسية فيقول: إن أغراض الاتفاق وضع حد لشقاء أوروبا وإعادة
توزيع القوى مع توازنها بين شعوب هذه القارة (٢).

(٤) تكوين فرنسا وروسيا وانكلترا جبهة متحالفة وألمانيا وإيطاليا
والنمسا والمجر وبلغاريا جبهة أخرى فى مطلع القرن الحالى، وكان الغرض

(١) أنظر « السياسة بين الشعوب » لوردجانتز ، صفحة ١٢٠ .

(٢) أنظر « السياسة بين الشعوب » لوردجانتز ، صفحة ١٢١ .

حفظ التوازن ما أمكن بين قوى الكتلتين واتقاء المغامرات العسكرية التي قد تؤدي إلى حرب واسعة النطاق ، وقد ظهر التحالف كحائل معنوي دون التمادي في التهديد إلى حد إشعال نيران الحرب .

(٥) تحالف الدول الغربية التي خاضت غمار الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور ، وقد خشيت أن تؤدي الاطماع الاستعمارية لدول المحور إلى الاخلال بميزان القوى ، وأدى انتصار المحور المظرد في الأربع سنوات الأولى للحرب إلى تزايد عدد الدول التي تكتلت وقاية للميزان السياسي الدولي أو في سبيل الدفاع عن استقلالها تجاه قوة المحور الساحقة .

(٦) تحالف الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، ونظمتها السياسة تقوم على أساس الديمقراطية البرلمانية البورجوازية التي تقر حرية الفرد وحقه في الامتلاك ، للوقوف في وجه الاتحاد السوفيتي الذي يجمع بدوره عدداً من الدول التي تقع في نضوه بحكم التصاق التخوم أو تقارب العقائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم على الحزب الشيوعي وهو الحزب الوحيد المعترف به هناك ، وهو لا يعترف بالنظام الرأسمالي الفردي والمشروعات الخاصة ، وكل من الكتلتين تغشى الأخرى وترميها بالأغراض الاستعمارية والتسلط على الشعوب الأخرى .

وتتغير الاحلاف وتنتقل الدول من صف إلى آخر حسب مصالحها السياسية ، وكلما كثر عددها وخاصة الدول الكبرى اتسعت شقة التنافس وقلت حدة المصادمات وزادت مرونة الميزان السياسي ، ورأينا هذه الحالة

طوال قرن من الزمان فيما بين اتفاق فينا و صلح فرساي ، كما رأينا التلاعب بميزان القوى في ظل رياضة الملوك ولم يك في كنفها مجال للخيانة والبعد عن الشرف والمروءة فيما عدا ما اشتهرت به أمارات إيطاليا حقبة معينة وخاصة بلاط آل بورجيا ، وكان هناك أحيانا خروج عن الخلق السياسي القويم ولكنه كان يتبع فنا سياسيا لا يبلغ حد الرذيلة ولكنه لا يمت بصلة إلى الفضيلة (١) ، وكان هناك مجال لاعتبارات قليلة من الشرف والوفاء والتبيل قد تحيط بمعاملات المتسلطين على الميزان السياسي ، ووصف الدبلوماسي الانكليزي كانتنج Canning في خطاب القاه في مجلس العموم بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨١٦ مروءة هذا الميزان فقال : هل ميزان القوى محدد وضعه لا يتغير ؟ ام هو دائم التغير بحكم تقدم المدنية ليشتمل مع نمو شعوب جديدة تأخذ مكاتها بين الجماعات السياسية ؟ لقد كان أساس ميزان القوى منذ قرن ونصف التنافس بين فرنسا وإسبانيا والأراضي الواطنة والنسا وانكلترا ، ثم جاءت روسيا إلى الميدان وأصبحت في مصاف الدول العظمى ، وبعد ذلك جاء دور بروسيا ، ولم تصبح هذه دولة هامة لحسب بل سيطرت على السياسة الدولية ، وبينما ظل ميزان القوى من حيث المبدأ على حاله فإن وسائل حساب كفاءته كانت تتغير وتتسع تبعاً لزيادة عدد الدول التي تنزل إلى الميدان السياسي مع اتساع نطاقها ، بما يزيد في وزنها في التنافس السياسي ، (٢) .

وتتضح أهمية الحلف في المحافظة على التوازن السياسي ورعاية مكانة دول الحلف في الكفة السياسية من برقية الملك جورج الخامس ملك

(١) أنظر « السياسة بين الشعوب » لورجانتو ، صفحة ١٧٢ .

(٢) أنظر « السياسة بين الشعوب » لورجانتو ، صفحة ١٧٢ .

انكثرا إلى قيصر روسيا في ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ وقد خشي أن تغامر النمسا والمجر بتعريض ألمانيا في الاعتداء على صربيا وابتلاعها بعد إرسالها الانذار النهائي لها لجاء فيها إن أثر تفوق النمسا والمجر الساحق على صربيا يخل بتوازن القوى في البلقان ، والمحافظة على هذا التوازن لها أهميتها الحيوية بالنسبة لامبراطوريتي ولبقية الدول التي ترغب في بقاء ميزان القوى على حاله في أوروبا ولأتى واثق من أن بلادك لن تخيب أمل فرنسا في معاونتها في القتال للمحافظة على توازن القوى في أوروبا ، (٥) .

ويقوم اليوم في ظل نظام الكتلتين الرئيسيتين نوعان من الأحلاف هدفهما محاولة المحافظة على توازن القوى رغم ما يعترض الوضع القائم من صعوبات تبعاً لبعدها هذا الميزان عن المرونة على عكس ما كانت عليه الحالة سابقاً ، وأمثلتها عديدة ، وهي تنحصر في النوعين التاليين : -

١ - أحلاف الكتلة الغربية : تتوج أحلاف الكتلة الغربية معاهدة شمال الاطلسنطي ، وهدفها تنظيم الدفاع العسكري على جناح السرعة بإقامة جيش قوى دائم بمعداته الحديثة بما في ذلك الاسلحة الذرية بمساعدة وزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد امضيت هذه المعاهدة في إبريل سنة ١٩٤٩ وذلك عقب فقدان الولايات المتحدة الأمريكية احتكارها للصناعة القنبلة الذرية وخوفها من اشتداد الحرب الباردة وتحمرش الاتحاد السوفيتي بالحلفاء القدماء في برلين وغيرها . والدول الاصلية الموقعة على المعاهدة

وهي أكثر من أن تكون حلفاً إذ تتضمن فيما بعد علاوة على المساعدات العسكرية معونة اقتصادية وإنشاء مجلس للحلف لتنظيم شئونه ، هي : الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وكندا والدنمارك وإيسلانده ولوكسمبورج وهولانده والبرتغال ، وانضمت إليها فيما بعد اليونان وتركيا واتحاد ألمانيا الغربية ، وتعتبر حدود الكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ممتدة إلى الادرياتيک وقلب أوروبا . وينص الحلف على إنشاء ضمان وسلامة جماعية لأعضائه . وينص في مادته الثانية على تعاون أعضاء الحلف في تدعيم السلام وعلاقاتهم الدولية الطيبة ونظمهم السياسية الحرة واستقرارهم الاقتصادي ورفاهتهم ، مع محاولة تحاشي المنازعات في سياستهم الاقتصادية الدولية في دائرتهم وتشجيع تعاونهم الاقتصادي ، وفي مادته الثالثة ينص على تبادل المساعدات بين هذه الدول مع المحافظة على قواها وحسن استعدادها فرادى وجماعات لمقاومة الاعتداء المسلح ، وفي مادته الخامسة « يعتبر الهجوم المسلح ، على دولة أو أكثر من دول الحلف في أوروبا أو في شمال أمريكا اعتداء على مجموع هذه الدول يقاوم منها مجتمعة » ، وهو يرمى إلى ما هو أبعد من مجرد الدفاع عنها إذ ينشئ استقراراً اقتصادياً وسياسياً في ربوعها وعلاقات وثيقة بينها تتعدى عقبات السياسة القومية ، وهو في سبيل هذه الغاية يركز الاداة العسكرية الاقتصادية للدفاع عن غرب أوروبا في سلسلة اتفاقات بين الأعضاء ، والعبء الأكبر يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية ، ويدير الحلف مجلس دائم في باريس من العسكريين يمثلون كافة أعضاء الحلف ، ويعاون المجلس إدارة دائمة مقرها باريس أيضاً يرأسها سكرتير عام ، كما يفرغ من المجلس عدة لجان

عسكرية واقتصاديته ومالية لدراسة شئون الحلف وحاجاته ، وتقيم القيادة العليا للحلف في غرب أوروبا ، وهو يعتبر أكبر نظام إيجاني اشتركت فيه الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على تسلطها الدولي في ظل ضمان يجمع دولا عديدة لأوروبا منذ محالقتها مع فرنسا سنة ١٧٧٨ في سبيل تحقيق استقلالها (٥) .

ويكفل هذا الحلف دفاعاً عن نخوم الدول الغربية المترامية حلف البلقان الذي أبرم بايعاز أمهات دول الغرب في فبراير سنة ١٩٥٣ بين اليونان وبوجوسلافيا وتركيا ، وينص على تشاورها بحكم صداقتها في سبيل تعاونها في المسائل التي تهمها مشتركة بما في ذلك التشاور في الشؤون العسكرية بواسطة رجالها العسكريين ، ولهذا الحلف سكرتاريه دائمة تختص في الشؤون الثقافية والسياسية والعسكرية التي تهم الاعضاء . وتنفذ الولايات المتحدة الامريكية الاعانات على أعضاء الحلف الذي يحمي أم حدود الغرب في بحر الادرياتيك والبحر الأبيض المتوسط .

ويدعم الدفاع عن طلائع حدود الغرب أو عن بعض ذبوله في آسيا حلف آخر مقره جنوب شرق آسيا ، وعقد بين الولايات المتحدة الامريكية وامترياليا ونيوزيلاندة في سبتمبر عام ١٩٥١ ، وهو على نسق اتفاق السلامة الجماعية الذي سبق أن عقدهت الولايات المتحدة الامريكية مع الفيليين ، وهو ينص على تعهد الولايات المتحدة الامريكية للدول التي سقطت صرعى اعتداء اليابان بتقديم المساعدات اللازمة لها بمجرد الحاجة إلى هذه المساعدات

(٥) انظر « السياسة الدولية » لبذل نوردي ولسكولين ، صفحة ٦٢٦ إلى ٦٢١ .

وان أى اعتداء مسلح على إحداها فى الباسيفيك هو تهديد لسلامة الولايات المتحدة الامريكية بالذات ، وان أعضاء الحلف يواجهون الخطر المشترك وفق نظمهم الدستورية ، وله مجلس من وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم يجتمع سنوياً وكذلك حين الحاجة إليه(هـ) ، وهذا الحلف قابل للتوسع فى سبيل الدفاع عن آسيا . كما تربط الولايات المتحدة بمعاهدات ثنائية فى سبيل الدفاع المشترك و سلامة آسيا من الخطر الشيوعى ، واجتمعت فى سبيل تنظيم الدفاع عن آسيا فى مارس سنة ١٩٥٧ الدول الآتية التى يهمها الدفاع عن بقايا النفوذ الغربى هناك أو ما تسميه العالم الحر أو خطر الغزو الشيوعى بأية صورة من صورته ، وهى : الولايات المتحدة الامريكية وهى التى تزعمت الاجتماع وهى أيضاً تتحمل العبء الأكبر ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، واستراليا ، ونيوزيلاندة ، والفلبين ، وتايلاند ، وباكستان ، وتهتم الولايات المتحدة بتدعيم هذا الحلف باستمرار وترى امكان ضم فيتنام الجنوبية إليه وكندا بورما وسيلان .

وبعضد الكتلة الغربية أيضاً حلف بغداد ، وقد نشأ تبعاً لشدة تعلق بوجود سلافيا بالحياذ والاقسام الذى وقع بين تركيا واليونان بسبب تباين وجهتى نظريتهما فى مشكلة قبرص مما أدى إلى انهيار حلف البلقان وما يؤدى إلى ضعف الحصن السياسى الذى يحمى نفوذ الغرب فى بحر الادرياتيك والبحر الأبيض المتوسط ، وقد وصلت العلاقات السياسية بين أنقرة وأثينا فعلاً إلى أدنى مستوى من التدهور فى آخر عام ١٩٥٥ مما لم يسبق له مثيل بين البلدين منذ معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، فأوعز الغرب إلى تركيا بالانحياز إلى بعض بلدان الشرق الأوسط التى تخشى اتساع سلطان الاتحاد السوفيتى .

وعقد حلف يقوم على المعونة المشتركة بين تركيا والباكستان في ٢ أبريل عام ١٩٥٤ وأعقبه اتفاق مع العراق في ٢٤ فبراير عام ١٩٥٥ ، وتحول الاتفاق إلى حلف إقليمي عرف بحلف بغداد ، وانضمت إليه بريطانيا العظمى وإيران ، وأنشئت له سكرتارية دائمة في بغداد ، وهكذا شيدت سلسلة وقائية سياسة عسكرية من البوسفور إلى كراتشي وإعلى كاشمير تجمع بين أربعة بلدان إسلامية في قلب القارات كنخط دفاع أول لحلف الأطلنطي على حدود الاتحاد السوفيتي (٥) ، وحاول الحلف جذب مصر إليه مع اضعاغ كيان جامعة الدول العربية دون طائل ، ولم تتأثر جامعة الدول العربية تأثيراً يذكر بتردد بغداد ، وبينما ازداد موقف مصر حزماً في وجوب التزام الجهاد ومراعاة الحذر في علاقاتها بالغرب أظهرت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية عطفاً مصحوباً بالمعونة المادية الحرية على الدول أعضاء هذا الحلف ، ووضعت النخطط العسكرية لمجابهة هذه البلدان كافة الاحتمالات التي تهدد جبهة الأطلنطي . وأخيراً أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في مارس سنة ١٩٥٧ ميلها بل وعزمها على الانضمام إلى حلف بغداد على أن تتلقى دعوة رسمية بذلك ، وفي هذه الحالة تنضم إلى اللجنة العسكرية للحلف وتساهم في تقويته في سبيل مقاومة النفوذ الشيوعي ومحاولة تفنيل الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط ولاغراء الدول العربية التي ليست في الحلف إلى الانضمام إليه .

٢ - أحلاف الكتلة الشرقية : تقابل الاحلاف الغربية احلاف عقدها الاتحاد السوفيتي مع شتى الدول الموالية له والداخلية في فلكه والتابعة لسلطانه أو سيادته ، وهذه الاحلاف تختلف عن احلاف الجبهة

(٥) انظر « الشرق الأوسط في السياسة العالمية » لفتكوفسكي ، صفحة ١٥٩ .

الغربية عادة في انها في مجموعها ثنائية كما لا تعرف دخالتها واسرارها ويسيطر عليها ويقود دفتها الاتحاد ذاته . وكما ان احلاف الكتلة الغربية ابرمت للوقاية السياسية العسكرية فكذلك احلاف الكتلة الشرقية هي جزء من الحرب الباردة ، وهي اداة سياسية حربية للاعمال العسكرية اذا تطلب الامر ذلك ، وابرمت هذه الاحلاف بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية منغوليا والصين الشيوعية وشتى دول أوروبا الشرقية فيما وراء الستار الحديدي متفرقة ، وهذه الاتفاقات الثنائية يتمد بموجبها المتعاقدان بصفة عامة بتقديم المساعدات العسكرية في حالة الاعتداء على احدهما ، وفيما يختص بدول آسيا في حالة اعتداء اليابان بالذات ، وبدول أوروبا في حالة اعتداء ألمانيا الغربية عليها بالذات أو وقوع الاعتداء من إحدى الدول المنضمة إلى المتندية بطريق مباشر أو غير مباشر في الاعتداء ، كما يتمد الطرفان بالتشاور في حالة تهديد السلام . والقرض من هذه الاتفاقات حماية الاتحاد السوفيتي في كنف نظام تكتل يترجمه الاتحاد نفسه وفق الاتفاق الثنائي ليصبح هو المسيطر على الجبهة بلا قيد ولا شرط من اعتداء الكتلة الغربية (٥) . وترجم الاتفاقات انها تقوم على مبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة ، غير انه لوحظ فيها انها لم تذكر ان عملها ونشاطها في حدود الميثاق وانها تدخل في اختصاص مجلس الأمن أو يقف مفعولها بمجرد تدخل المجلس للحفاظ على السلام والأمن الدولي ، ومنها حماية قلب الاتحاد وأن تعاون الستار الحديدي في تقرير وقاية عسكرية لهذا الستار . وليس لها نظام جماعي أو مجلس يضم بلدانها للتشاور وتنظيم الدفاع عما يوحى بأن ولاية الأمر في الدفاع

(٥) أظن « السياسة الدولية » لبديل فوردولسكوين ؛ صفحة ٤٦١ .

هي للاتحاد السوفيتي أو بعبارة أخرى للعقيدة الشيوعية والحزب الواحد
والمكتب السياسي .

ويستثنى من السياسة المذكورة وضع الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية
فهو يقوم على تبادل الرأي والمعونة لا على سيطرة الاتحاد على الصين
الشيوعية وتوجيهها . ولا شك أن مثل هذه الاتفاقات الثنائية تدل على
قوة الاتحاد السوفيتي وقوته في دائرة مقسمه تتميز اليوم قلب الذئاط
السياسي ، ويخرج من موسكو مركز هذه الدائرة التيار الكبير للادعوة
لنصرة الاتحاد ولجذب البلدان المختلفة إلى فلكه ولعقد الاتفاقات التجارية
والاقتصادية ولارسال الأسلحة والمعونة المالية ولنفت القوى الملعمة
التي تصد الإعداء ، وفي الوقت ذاته تعمل القوة السياسية لهذه الجاذبية
الجبارة على أساس كفاية هذه المجموعة دون الاستعانة بالاسلم الخارجى
المضاد في تفكيره لعقيدتها .

ويستثنى من السياسة المذكورة للاحلاف الثنائية أيضا حلف فرسوفيا ،
وقد وقع الاتحاد السوفيتي مع الدول الداخلة في فلكه في شرق اوروبافي
١٤ مايو سنة ١٩٥٥ هذا الحلف باسم معاهدة الدفاع العسكري المشترك في
برلمان بولونيا في عاصمتها فرسوفيا ، وبذا خرج الاتحاد عن قاعدة الاحلاف
الثنائية مع الدول الداخلة في فلكه ، ويرى بذلك الى تكوين جبهة متحدة
بمحيط جماعى مجهز على أحدث طراز لمواجهة حلف الاطلنطى العسكري ، والدول
الموقعة على هذا الحلف هي الاتحاد السوفيتي وبولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنغاريا
وبلغاريا والمانيا الشرقية والباينا ، ولم تشترك الصين الصديقة في أسباب في
هذه المعاهدة لأن الفرض من الحلف تنظيم جبهة الدفاع العسكري
في القارة الأوروبية ، وحضرت الصين الشيوعية الاجتماع لعقد الحلف

كثولة صديقة للاطلاع على المناقشات والاستماع إليها ، ونشأ بموجب هذه المعاهدة حلف على وتيرة الحلف العسكري لغرب أوروبا بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية الذي ترتب على معاهدة شمال الاطلسي ، غير ان معاهدة جبهة شرق أوروبا هذه لم تصل في دقائقها إلى نظام الحلف العسكري لغرب أوروبا وترك فيها أمر اشترك المانيا الشرقية اشتركا فعالا إلى بحوث ومفاوضات لاحقة ، وذلك على أمل ان يقوم الاتحاد السوفيتي بمحاولات لدى الدول الغربية الكبرى لمنع تسليح المانيا الغربية والا سار الاتحاد في سبيل إدخال المانيا الشرقية بصفة جدية في الاتحاد العسكري الجماعي الجديد ، وهكذا رجحت آمال الشعب الجرمانى في تحقيق اتحاد جبهته وهما المانيا للشرقية والمانيا الغربية على فكرة اندماج الجبهة الاولى في الحلف العسكري الجماعي الشيوعى .

واغراض هذا الحلف وفق نصوصه الاستعداد عسكرياً للقيادة جماعة بدرجة أى اعتداء مسلح يقع على الدول الموقعة عليه ، كما انها لا تستخدم وسائل التهديد بحال لحل المشكلات الدولية وتمهد بالتعاون في الجهود العامة لنزع السلاح والسلام ، وتشاور في حالة تهديد سلامة إحداهما وتتخذ التدابير المشتركة للدفاع عنها من أى هجوم يقع عليها ، غير أنها تكف عن هذه التدابير بمجرد اتخاذ مجلس الأمن ما يكفل إقرار السلام ، وتعمل على جعل هذا الحلف قوة يعتد بها وتتفق على توحيد قيادة جيوشه وتكوين لجنة استشارية لها سلطة لإنشاء الهيئات الضرورية للحلف ، كما أنها تتعهد بالأشتراك في أحلاف أخرى ضد مصلحة الحلف وأن تعمل على تقوية روابطها الاقتصادية والثقافية . وأسندت رئاسته العسكرية إلى مارشال سوفيتى ،

وهذه الأحلاف على اختلافها آفة العلاقات السياسية الدولية القائمة على :-

١ — نظام سيادة الدولة ، وأن كل سيادة هي القمة فيما يتعلق بالولاية والسلطان ، وليس هناك قوة تعترض سلطتها ، وتسول لها نفسها أن تقوم بشئ التصرفات التي تعلق الأمن الدولي وتخل به .

٢ — تنافس السیادات تبعاً للحركة المستمرة التي تنقسم بها الحياة السياسية والعلاقات الدولية ، واشتباك هذه السیادات في صراع المثل والمجال الحيوى والاستثمار بالمادة الأولية والأسواق وغير ذلك من أسباب النزاع في حرب باردة فزاع مسلح .

٣ — صعوبة محافظة جل الدول اليوم على حيادها تجاه شدة ضغط كل من الماردین الجبارین لاجتذاب مجموعات منها إليها في صراعتها وحربها الباردة ، وسيظل خطر الحرب ينذر السلام بالويل والثبور إلى أن يستقيم الوضع في ظل مجموعات عدة من الدول العظمى تتعاون في سبيل العيش السلمى دون تدخل تعصبى من كل في شئون الأخرى .

وتبذل محاولات بين حين وآخر للتخفيف من حدة الحرب الباردة والتوتر السياسى الدولى نتيجة أحلاف كل من الكتلتين بواسطة تصريحات زعماء المعسكرين في وجوب العمل على خفض السلاح وإمكان التعايش السلمى ، ويذهب الطرفان بين حين وآخر إلى حد تبادل الزيارات والتعهد لمعد اتفاقات تجارية وخلافها كسلم للنشاط تعاملهما وفاقحة لولوج كل منهما ديار الآخر دون عقبات ذات بال ، ومن أوضح الأمثلة على هذه المحاولات زيارة رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى وعضو البريديدوم للسوفيت الأعلى

للعاصمة البريطانية في أبريل عام ١٩٥٦ بدعوة من الحكومة البريطانية لتبادل وجهات النظر بين الحكومتين البريطانية والسوفيتية وتوطيد علاقات الود واستعراض الموقف الدولي والتخفيف من سباق التسلح الذرى وغيره والعمل على استتباب السلام ، وسبق الزيارة إظهار الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى بمناسبة مؤتمر الحزب رغبة الاتحاد الأ كيدة فى السلام والتفاهم مع العالم الغربى الرأسمالى وإمكان عيشها فى صفاء جنباً إلى جنب وإن الحرب ليست بما لا بد من وقوعها بينها ، وهذه الزيارة هى اتجاه نحو الدبلوماسية الشخصية وسياسة المفاوضات المباشرة وقد تعذر الوصول إلى تفاهم محسوس بين الكتلتين فى نطاق الأمم المتحدة ، كما اتمن الضيوف الفرعة على ضفاف التاميز لتنفيذ دبلوماسية عملية اتخذها الاتحاد السوفيتى ديدنه منذ بدء قيام دولته ، وهى توطيد العلاقات بين البلدين فى ميادين التجارة والثقافة والسياحة ومحاولة عقد اتفاق تبادل منافع بينها ، وتقدم الاتحاد السوفيتى عن طريق الزائرين بمقترحات للحكومة البريطانية المخفضة وهى شراء حاجاته من الآلات والسفن ومنتجات الصناعة الثقيلة وأفران صهر المعادن بما يعادل مليار جنيه استرلين على خمس سنوات فى نظير شراء المملكة المتحدة من الاتحاد ما يعادل هذه الصفقة ، وقد رحب البيان السوفيتى البريطانى الذى صدر عقب الزيارة بهذه المقترحات وعلق عليها آمالاً كباراً ، ولا شك أن نجاح مثل هذه الصفقة له أثر كبير فى تخفيف حدة التوتر السياسى ، بل وفى علاج المشكلات السياسية المعلقة بين الكتلتين الشرقية والغربية كالوحدة الألمانية وسباق التسلح الذرى وتنازع مناطق النفوذ فى العالم . غير أن هذه الدبلوماسية الشخصية للاتحاد السوفيتى قد تكون مجرد القيام بمناورات لشطر الغرب إلى شطرين بإبعاد المملكة المتحدة عن الولايات المتحدة الأمريكية فى عملاق الدول الغربية اليوم ،

وإذا شاء الاتحاد وضع أسس نظام دول وسلام قوى الدعائم فعليه أن يولى وجهه شطر الجمهورية الكبرى للعالم الجديد في يدها مفتاح السلام والحرب ، أما انكثرا فلم تعد اليوم في مثل مكاتها يوم اجتماع « يالنا » مثلاً أو في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتحقيق سياسة التفاهم هذه ليست في الاتجاه نحو الدبلوماسية الشخصية أو لإصدار بيان للحكومتين بل في توفر حسن النية في المعسكرين المتطاحنين .

ومن أهم أسباب توفر حسن النية اليوم بين مجموعة من الدول ليسكنها بمقتضاها علاج مشكلاتها والمضي بقاقلتها في صحراء السياسة القفراء القحلاء دون وجل من العواصف وضباب معالم الطريق وأخطار وادى التيه روح المعسكر أو الجبهة التي تعيش في كفها هذه الدول ، وتبدل على هذه الروح المثل التي تنفياً للمجموعة ظلالها ، وقد يذب الخلاف بين هذين المجموعة ثم يصل الأمر إلى القطيعة وسرعان ما تسيطر المصالح على الموقف ويصني الخلاف تبعاً لصديق عزم الدول أطراف الخلاف على تصفيته وحسن نواياها ، وقد اتضح هذا في موقف كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من أزمة السويس ومعارضته الولايات المتحدة الأمريكية السياسة البريطانية بشدة في إعتدائها مع فرنسا وصينيتها إسرائيل على الأراضي المصرية في أكتوبر - نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وإصرار الجمهورية الكبرى للعالم الجديد على علاج المشكلة عن طريق الأمم المتحدة . ولم يسد الوفاق دائماً سياسة الدولتين الانجلوسكسونيتين ، ثم عادت المياه إلى مجاريها تبعاً لتوفر حسن نية الطرفين كإدراك على ذلك اجتماع رئيس الجمهورية الكبرى ورئيس الحكومة الانكليزية في برمودا وإصدارهما البلاغ المشترك في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٧ بتسيق سياسة الدولتين على أسس

من التعاون ، وتناول البيان علاج مشكلة القنال وفق قرارات مجلس الأمن
والجمعية العمومية للأمم المتحدة ، واهتمام الحكومتين بمواثيق الأمن
الجماعي داخل نطاق الأمم المتحدة وخاصة ميثاق حلف شمال الاطلنطي
واعتباره حجر الزاوية لسياسة الغرب ، واشترك الولايات المتحدة في
اللجنة العسكرية لحلف بغداد ، والعمل على تدعيم الاتحاد الاوروبي
الغربي واقامة سوق حرة مشتركة للتجارة الاوروية وتشجيع سياسة حرية
التجارة ، وتأيد الشعب الالماني في تحقيق وحدته في سلام وبحرية
تامة بأسرع ما يستطاع ، والمضي في التجارب الذرية والهيدروجينية مع
اعترائها بما يسييه هذا السباق من قلق للعالم واستعدادهما لاختطار
الأمم المتحدة بها وبدعوة مراقبين دوليين لمشاهدتها بشرط أن يوافق
الاتحاد السوفيتي على معاملة المثل ، وتزويد الولايات المتحدة لبريطانيا
العظمى بالقذائف الموجهة لاغراض الدفاع ، والسير في سبيل تسليق
سياستهما الخارجية لمصلحة العدالة والسلام . وأهم ما يلاحظ على الاجتماع
والبيان الذي صدر به هو قبول انكثرتا توجه الولايات المتحدة الحربي
والمضي في السياسة الغربية الموحدة القائمة على حلف الاطلنطي للوقوف
في وجه كتلة الاتحاد السوفيتي وامتداد هذا الحلف إلى الشرق الاوسط
فآسيا بدخول الولايات المتحدة وهي زعيمة هذا الحلف في حلف بغداد
بالانضمام إلى اللجنة العسكرية الخاصة بالحلف لتدعيم أسسه من الناحية
الحرية وجعله على قدم الاستعداد لمواجهة أى هجوم مفاجئ من الاتحاد
السوفيتي بقوى حرة تدعمها به الولايات المتحدة الامريكية .

البترول

(٣) البترول ملك الوقود اليوم ، وإلى أن تحل الذرة محله في إدارة الآلات لخدمة السلام بشرط الا يقف في وجه استخدامها رجال الصناعة سيظل البترول السيد دون منافس ، وهو كذلك الذهب الايض وكلما تدفق من آباره إلى الصناعات وحاجات السلام والحرب تدفق إلى جيوب شركات الامتياز في الشرق الاوسط الاف الملايين من الدولارات التي تزيد في تسلطها السياسي عن طريق حكوماتها ، والتي يتحول بها قابض أتاواتها من من رجل بدائي يعيش على الفطرة ولا يملك الانسيات الحياة التي يئنفسها وذرات الرياح التي تهب عليه ساخنة أو باردة فيحتمل شدتها ويفتبط برقتها إلى رجل يعدو لإلحاق نكباء المدينة الحديثة كي يعوض ما فاته من مسرات وترف إبان نقشفه .

والبترول هو اللظى الذي أوقد بجذواته المستعرة في قلوب أربابه في الشرق الاوسط وكانت غفلا من مطامع الحياة الحديثة ، حرارة التنافس السياسي ومؤامراتها والتسابق في ارتشاف ترف الغرب حتى الثمالة ، والشرق الاوسط اليوم عماد انتاج جل بترول صناعات الغرب فضلا عما لديه من الاحتياطي الضخم الذي يتزايد تقديره يوما بعد يوم ، بما يجذب إليه اطماع الامبراطوريات الاستعمارية التي تفتقر إليه وتريد منه المزيد لصناعاتها وادائها الحربية ، فإن قطرة البترول التي تتدفق من قلب صحراء العرب الحرة وينظر إليها البدوي وهو قابع إلى جوار نومة بلا أكثرات تبث في مصير الشعوب وتذل رقاباً وتمز أخرى ، وإذا عز هذا الذهب الايض ونجرت

هذه القطرة النفيسة ظلت الطائرة المحلقة في السماء في حظيرتها وبقيت عابرة المحيطات في مينائها ووقفت الجرافة التي تحث الأرض وتمتد قوت الشعوب عن مواصلة نشاطها وأصبحت الديبابة الزهية التي تكسح السهول والمحقول اعجز من الاعى والمقعد وركد دولاب الصناعة والتجارة وامتنع سير القاطرات والسيارات لربط شتى عواصم الغرب وامهات مدن القارات وخيم على شوارعها وميادينها ومبانيها الظلام الدامس، وهو من الصناعة بمثابة الاوكسجين من الجسم الذى ينق الدم ويحدد كرياتة الحمراء ويبحث فى الانسان النشاط .

وقدر مخزون البترول فى جوف اباره فى الشرق الاوسط فى سنة ١٩٥٥ بأكثر من ٩٣ مليار باريل *Barrel* من مجموع الرصيد العالمى المقدّر بنحو ١٥٥ ملياراً ، وهذا الرقم قابل للزيادة ، ويعادل هذا المخزون ٩٠,٤٢٪ من المخزون العالمى ، وتحتوى الولايات المتحدة الأمريكية على ١٩,٤٦٪ من رصيد البترول العالمى (١) ، ويبلغ مجموع انتاج البترول فى العالم فى سنة ١٩٥٣ نحو ٦٥٤ مليون طن نصيب الشرق الاوسط منه ١٢١,٦٢٠,٠٠٠ طناً وفى سنة ١٩٥٤ نحو ٦٨١,٠٠٠,٠٠٠ طناً نصيب الشرق الاوسط منه ١٣٦,٠٠٠,٠٠٠ طناً ، وأصبح الشرق الاوسط منذ عام ١٩٥٠ المصدر الاساسى لهذا الوقود الى الصناعة الغربية (٢) ، وهذا من أهم أسباب ارتباط مجلة سياسة الغرب بهذه البقعة الاستراتيجية الهامة . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من اولى البلاد التى تستخرج هذا الوقود من اراضيها ومن أهم مصدريه ، ولكنها اليوم استفدت قطعاً كبيراً من المدخر بسبب الحرب وتبعاً

(١) انظر « الشرق الأوسط فى السياسة العالمية » لنكروفسكى ، صفحة ٥٤٥ .

(٢) انظر « بترول الشرق الاوسط والدوله العظمى » لنفاوران ، صفحة ٤٢٦ .

لمضاعفة مجهودها الصناعى والعسكرى ، واصبحت من أهم البلاد التى تستورده ، وهو يتدفق عليها وعلى غرب أوروبا من الشرق الأوسط ، وقدت انكثرتا وفرنسا مكاتهما الاستعمارية والحرية تبعاً لحلول البترول محل الفحم كلك للوقود وارضهما تحتوى على الفحم دون البترول ، وصار أهم ما يشغل بالهما فى سياستهما الخارجية البترول وشرايته التى بواسطتها يصل اليهما البترول بسهولة وشرايته الاساسى كما هو معروف قناة السويس ، وصار عماد صناعات أوروبا بترول الشرق الأوسط إلى حد أن ٨٥ ٪ من بترولها يأتي من هذه المنطقة بواسطة ناقلات البترول عبر القناة أو عن طريق أنابيبه التى تصبه من الشاطئ الشرقى للبحر الأبيض المتوسط ، وهذه الأنابيب والقناة هى رئة التنفس للصناعات والمواصلات والقفص الهوائى الذى يحمى هذه الرئة فى مصر بما لها من سيادة وسلطان على القناة ، بما ضاعف الاحتكاك السياسى بينها وبين الامبراطوريات الصناعية والاستعمارية التى أصيبت بنهم البترول .

ومناطق استخراجها فى الشرق الأوسط إيران والعراق والعربية السعودية والكويت والبحرين والقطر ، ومقدار منه كما سبق أن ذكرنا يتدفق إلى ناقلات البترول من الأنابيب التى تمر فى سوريا ولبنان لتشحن إلى الغرب ، وهناك طائفة من مصانع تكرير البترول فى الكويت والعربية السعودية برأس تنورة ولبنان والعراق ومصر والبحرين وعدن وعبدان ، ويقوم باستخراج البترول وتكريره شركات غالبيتها أمريكية ، وهناك شركات امتياز انكليزية وفرنسية ومختلطة ، وهى تتمتع بنفوذ كبير تصفيه عليها حكوماتها ، ولا غرابة فى أن تصبح هذه الشركات حكومات صغيرة فى قلب حكومات هذه البلاد .

وأدى نشاط صناعات البترول في هذه المناطق إلى تشغيل ما يزيد على ١٣٢.٠٠٠ عاملاً وفق احصاء عا. ١٩٥١ فضلاً عن توظيف آلاف الملايين من الدولارات لهذا الغرض في المنطقة مما اضفى طابعاً من الحياة الصناعية الحديثة بوسائل رفاهتها في مناطق صحراء قحلاء استحال إلى واحات زاهرة عامرة بمعدات الراحة الحديثة التي تستخدم لاغراض شركات الامتياز هناك . ومن أهم مظاهر نشاط صناعات البترول أيضاً الاتاوات المباشرة التي تقبضها حكومات بلدان الشرق الاوسط . أو بالحرى عواهلها وسادتها، وقبضت فيما عدا إيران ومصر نقداً من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ مبالغ جاوزت ٨٠٩ ملايين من الدولارات، وكانت حصيلة العربية السعودية ٢٧ مليون دولارا والكويت ١٨١ مليون دولارا والعراق ١٦٣ مليون دولارا والبحرين ١٣ مليون دولارا والقطر ١٤ مليون دولارا، وفي عام ١٩٥٤ وحدها جاوزت ٥٦٠ مليون دولارا أي ما يوازي مليون ٢٠٠ جنيه استرليني، ولا تقل المبالغ التي تحصلها إيران سنوياً عن الارقام المذكورة (*)، ويمكن استبعاد مصر من نزاع البترول كإداة للوقود تخرج من ارضها، إذ حصيلة مصر من بترولها ضئيلة، ولكنها حارس معابر البترول إلى مصانع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية .

ولم يجد جديد على الثروة المصرية بعكس ما اكتشف من كنوز الذهب الأبيض في الشرق الأوسط، ومنذ بدء نشاط استخراج هالك جنت شركات الامتياز آلاف الملايين من الدولارات ودخلت خزائن الحكومات مئات الملايين من اتاوة البترول وفق عقود الامتياز، وكان

* انظر • بترول الشرق الاوسط والدول المطلى • لشفاذرائ ، صفحة ٤٣٨

المتظران يضئ هذا الذهب الأبيض على الأهلين الرفاهة والرخاء وان
يعالج أمراضهم الاجتماعية والمادية وأن يوفر لهم العمل والرزق وان
يجي موات الأرض ويبنى المدن وينشر العلم والحضارة ، غير انه لم تنبثق
بعد بارة أمل لما يرجى من مئات الملايين من هذه الدولارات ، وبجلة
الزمن تدور سراعاً والمخزون من البترول ينضب معينه سنة بعد أخرى
دون أن يقابله اصلاح وتضديد لجراح الأهلين وعلاج آفاتهم وفاقهم ،
وإذا استثنينا بعد الاصلاح منذ سنوات معدودات استناداً إلى اتاوات البترول في
العراق وإيران ، ولكنه دون ما كان ينتظر من الاتاوات ، فبقية الاقطار التي تحكم على
مفتاح الصناعات الحديثة وحركة الاداة الحريية لم تحرك ساكناً في صدد الاصلاح ،
ولا يزال الناس هناك على القفطرة فيما عدا أعمال شركات امتياز استخراج البترول
الذين ينشرون وعياً عمالياً واقياً يستخرجون صوره من عملهم في حقول
البترول ولن تلبث ان تنشر طائفة من المبادئ الاجتماعية بين القبائل والبدو
والبائسين من سكان مدن الخيام والطوب الأخضر الفقيرة لا تزال النظم
القائمة هناك لحسب ، بل تعصف بها عصفاً بمساعدة طائفة من العوامل
السياسية والاجتماعية التي يسببها موقف الحكومات وسياستها في استخدام
اتاوات البترول ، ويلاحظ ان البلاد خلو من الموارد الطبيعية الأخرى
والأرض تفتقر إلى المياه وتنظيم الري لإخراج الطعام للناس والمدن
تحتاج إلى إعادة بنائها بما يكفل الحياة والراحة لساكينها والعقول تحتاج
إلى نبراس العلم ليضيء لها سبل الحقيقة والابدان تتطلب العلاج الروحي
والمادى ليصبح الأهليون في مستوى الشعوب المتقدمة في الغرب ،
ولا تنفق الأموال بما فيه الكفاية في هذه السبل الحيوية لاقتشال بلدان
الشرق الاوسط من كبوتها ، وحكوماتها لا تضافر بحال في سبل برامج

الاصلاح بماتقاضاه من أرباح البترول، ولا تعدو جهودها الخطابة والوعود والتغنى بالمجد القابر دون أن يشقها العمل وفق التخطيط لانعاش الاهلين الاقتصادى والاجتماعى، وهى تجتمع بين الحين والحين تحت قبة جامعة الدول العربية وفى شتى المؤتمرات لتردد آمالاً كباراً وتكشف عن نوايا الاستعمار وتعذر شعوبها وتعلن سخطها وتمسكها بسيادتها مع ضم شمل العرب تحت لواء وحدة الأمة العربية، وحذالو تشفع القول بالعمل وقد سبقت اليها كنوز قل أن يجود بها الزمان وقل أن تتوفر لغيرها، ويمكن الاستفادة من الموقف باتخاذ ما يأتى :-

١ - استخدام اتاوات البترول فى تكوين صندوق متحد للعروبة للتعاون فى النهوض بالمستوى المادى والمعنوى لدولها فى الشرق الأوسط، وأن تستثمر الأموال جماعياً فى العمل المنتج والاصلاح لا فى البذخ .

٢ - العمل على تغذية الاراضى القحلاء الصالحة للزراعة بالمياه وتنظيم ربيها وتوفيره فى المورد الوحيد، ولا تمتلك هذه الاقطار موارد معدنية أخرى بحال ، والزراعة هى الخطوة التالية للخروج من حياة الفطرة الاولى والبداءة والرعى التى لا تزال قائمة فى جل الاصفاع فى تلك البلاد .

٣ - إعادة تنظيم البلاد إدارياً واقتصادياً ومالياً ومكافحة الامية والأمراض والفاقة بوسائل منظمة حديثة لا عن طريق الاحسان والاعانة لحسب . وإن صبح البلاد بالصيغة الحديثة وإدخال مدنية المواصلات والنقل ووسائل الراحة الحديثة أسوة بشتى بلدان العالم المتقدمين وإقامة ريف حقيقى لزراعة مستقرة يعدها فى القريب العاجل لخطوات التصنيع التى تعقب الزراعة من أهم ما يجب العناية به .

وتختلط رائحة البترول بالبارود في هذه البقعة الهامة من العالم، والبترول عصب الحرب الحديثة فلن تنطلق قذيفة إلا بمعدنه وآبار المنطقة التي يتدفق منها هذا الذهب الأبيض تدر آلاف الملايين من الدولارات وهي أهم عامل في الاستعداد للحرب ، وتشتد الحرب الباردة في المنطقة وللاستئثار بأهم عصب الحرب الحديثة ، ويحمي وطيس التنافس بين الكتلتين الغربية والشرقية ، والأولى تستول على إنتاجه والثانية تطمع في انتزاعه منها فهي قريبة من نخومها في إيران والعراق بل وشبه الجزيرة العربية لا تبعد عنها آلاف الأميال كالولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة أن إنتاجها من البترول ضئيل في جنب ما يتدفق من آبار المنطقة وما تحتوى عليه من الاحتياطي ، فانتاج روسيا بما في ذلك شرق أوروبا والصين يبلغ حسب إحصاءات سنة ١٩٥٢ نحو ٨٪ من الانتاج العالمي ورصيدها من البترول بما في ذلك بلدان ما وراء الستار الحديدي في أوروبا وسخاين يبلغ نحو ٦ مليار باريل ورصيد الشرق الأقصى برمه بما في ذلك الصين يبلغ نحو ١٦ مليار باريل حسب بيانات سنة ١٩٥٢ من الرصيد العالمي المقدر بنحو ١٠٦ مليار باريل ويخص الشرق الأوسط بما في ذلك مصر وتركيا نحو ٥٢ مليار باريل (٥) . وتبلغ نسبة رصيد الولايات المتحدة الأمريكية من البترول حسب أحصاء سنة ١٩٥٥ للرصيد العالمي نحو ٢٠٪ والاتحاد السوفيتي نحو ٧٪ والشرق الأوسط نحو ٦١٪ وأكثر من ٤٠٪ منه في الكويت والعربية السعودية ، ويبلغ انتاج الولايات المتحدة بالنسبة للانتاج العالمي في سنة ١٩٥٤ نحو ٤٦٪ والاتحاد السوفيتي

(٥) انظر « الشرق الأوسط » بيانات سياسة واقتصاد للبعث الملكي حول الفترة الخارجية ، لندن ١٩٥٤ ، ص ٦٥ ، ٦٦

نحو ٩.٠ | والشرق الأوسط نحو ٢٠. | ويخص العربية السعودية والكويت
نحو ١٤. | ، ويبلغ دخل العربية السعودية من البترول في سنة ١٩٥٥ نحو
٢٧١ مليون دولار وإيران نحو ٣٢ مليون جنيه استرليني والعراق نحو ٧٤
مليون جنيه استرليني (*) .

ويطمع الاتحاد السوفيتي كما ذكرنا في بترول الشرق الأوسط هذه
الغنيمة الدسمة السهلة ، ويمهد لها بالحرب الباردة والدعاية وبمساعدهاته
وموقفه من قضاياها في المحافل الدولية ووعوده ، والبترول يهم الكتلة
الشرقية والصين بنوع خاص ، وهي لاتزال في أول خطوات التصنيع
وتفتقر بشدة اليه فرعة نهضتها ورفع مستوى سكانها الذين يلغون
خمس سكان الأرض يتوقفان على سهولة حصولها على هذه المادة ، وأحاطت
الكتلة الغربية امتيازات شركات البترول بعدد من قواعد الطيران والقواعد
الحربية الهامة في الشرق الأوسط ، وحصلت عليها باتفاقات متفرقة
عقدتها مع دول هذه المنطقة وأجاراتها وأهمها العربية السعودية وإيران
والعراق وليبيا ومراكش ، وهي تمتد إلى نهاية شمال أفريقيا ، وذلك دفاعا
عن نفوذها في المنطقة وعن آبار البترول بالذات ولرد الهجمات المفاجئة
التي قد تترتب على تحول الحرب من باردة الى حارة تلفظ الحم ، واشتعال
الحرب العالمية نتيجة الهجوم على قلب أراضى الكتلة المتنافسة ومركز
الدائرة للكتلة الشرقية أو اتزاع الكتلة الشرقية البترول عنوة من الكتلة
الغربية مما يفقدها سلطانها الصناعي والحربي .

* أنظر « الشرق الأوسط في السياسة المالية » لشكروفسكي ، صفح ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ .

السياسة الذرية

(٤) يزعم الخبراء أن السلاح الذري سيعمن على جبهات القتال في الحروب المقبلة وسيبت في مصيرها لصالح دولة أو أخرى ، غير أن خطره في أنه لا ينهي الحرب بانتصار دولة يمكنها في أعقابها أن تعقد صلحاً لمصلحتها وأن تسير قدماً بعد أن يصمت صوت المدفع في سياسة السلام لاعادة الأمور إلى مجاريها أو على الأقل أن تقوم من كبوتها بعد أن تنفي بتعهداتها وذلك في حالة هزيمتها ، فهو سلاح مدمر تعميم استعماله يؤدي إلى تدمير العالم تدميراً شاملاً وتلوث الحضارات وتزهق الأرواح وتستحيل النظم إلى فوضى تضرب أطنابها من أدنى الأرض إلى أقصاها ، وهذا ما يحذر بالمفكرين إلى التصميم على تحريم استعمال هذا السلاح بأنواعه مع فرض رقابة دقيقة على استخدام الذرة وقصره على أغراض السلام .

وهناك جبهتان متباينتان في سياستها حيال الطاقة الذرية ، وطبيعى أنهما الكتلان الغربية والشرقية ، وفيما يلي البيان :

١ - السياسة الذرية للكتلة الغربية : اطمأنت الولايات المتحدة فترة طويلة عقب نجاح استخدام السلاح الذري في هوراشيا وناجازاكي إلى احتكارها أسرار الذرة وصناعة قنابلها ، غير أن سر المكتشفات الحديثة لا يظل طويلاً في طي الكتمان ، وسرعان ما صار في متناول الغير بما في ذلك منافستها العنيدة روسيا السوفيتية ، ونجحت هذه في صناعة القنبلة الذرية في سنة ١٩٤٨ مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعدل

سياستها الخارجية تبعاً لفقدانها الاحتكار الذى جعلها لفترة تتبوأ
عرش الحكم المطلق فى ميدان السياسة العالمية ، وخيف حين اشتداد أزمة
برلين سنة ١٩٤٨ بين الجبهتين المتطاحنتين المحتلتين للعاصمة الجرمانية أن
يؤدى الحال إلى حرب عالمية ثالثة ، غير أن الامر لم يبلغ حد قيام الحرب
نظراً لأن الاتحاد السوفيتى لم يك قد بلغ مستوى الولايات المتحدة
الامريكية فى إنتاج السلاح الذرى واستخدمه رغم بدء إدراكه أسرار
وصناعته ، وهكذا قرت حدة النزاع ثم سوى فيها بعد .

وذكر بعض مفكرى الولايات المتحدة الامريكية قبل التاريخ المذكور
مقترحات شاذة يشيرون فيها على الولايات المتحدة الامريكية أن تسارع
فى إقامة الدولة العالمية الواحدة باستخدام هذا السلاح (٥) ، ثم تبدلت الحال
بمخروج أسرار الذرة من الزجاجة المقفلة ، وانطلقت كالمارد الجبار مهدد
الانسانية بالقضاء مالم تسارع باعادته إلى الزجاجة بفرض رقابة دقيقة على
استخدام الذرة ، وأصبحت الكتلتان بين الحذر من الاقدام على حرب
ذرية انتحارية أو المجازفة الجنونية واشغال الحرب نتيجة للحرب الباردة
المحتدمة اليوم وكثرة المصادمات .

وتعددت تصريحات الساسة فى نطاق الأمم المتحدة وفى المحافل الدولية
والمجالس النيابية ، وشكلت اللجان الدولية والقومية لدراسة الرقابة على
الطاقة الذرية أو تنظيم استخدامها لأغراض السلام . وصرح دالاس *Dalles*
السياسى الأمريكى فى سنة ١٩٤٧ وكان النزاع قد اشتد بين الكتلتين
بخصوص البلقان وألمانيا بضرورة تنظيم الأمم المتحدة الرقابة على السلاح

(٥) انظر « تطور النظم السياسية » لدوكو ، صفحة ٣٣٤ .

ونخفضه بما في ذلك السلاح الذرى . كما اشتد نشاط البحوث الذرية في الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لضغط الاتحاد السوفيتى على دول الغرب في برلين لاجلائها عنها كما سبق أن ذكرنا ، وسارعت بعد ذلك في عقد حلف الاطلنطى بزعامتها رداً على فقدانها احتكار هذا السلاح لضمان سرعة الدفاع عن الجبهة الغربية .

وزاد في حماس الولايات المتحدة للبحوث الذرية تفجير الاتحاد السوفيتى لأول قنبلة ذرية في سبتمبر عام ١٩٤٩ مما كان وقعه كوقع هذه القنبلة تماماً ، غير أن هذا السابق كان له رد فعل قوى في ارتفاع أصوات محبي السلام في العالم الجديد وأوروبا وخاصة في مؤتمر السلام الذى عقد في ستوكهولم عام ١٩٥٠ ، وكلها تطالب بوجوب تحريم استخدام هذا السلاح ، وقد ساهم في الاحتجاج العلامة اينشتين *Einstein* بالاشتراك مع غيره من المختصين ومن دعاة السلام . وبدأ في نفس العام بحث إمكان إنتاج القنبلة الهيدروجينية وهى أشد فتكاً من الأولى ، وأخذت لجنة الاتصال في الولايات المتحدة بين مجلسى النواب والشيوخ تدرس هذا الامر بمجد لاعداد أداة للبلاد يمكنها بواسطتها السيطرة على السياسة العالمية أو المساومة بثقة في هذا الميدان ، كما أشار علماء الطبيعة هناك والمختصون في الذرة بأن سياسة الولايات المتحدة الامريكية متأثرة بشدة بإنتاج السلاحين الذرى والهيدروجينى ، ولجرت الجمهورية الكبرى أول قنبلة هيدروجينية فى ٢ نوفمبر عام ١٩٥٢ قبيل انتخاب الرئيس ايزنهاور ، وانقسمت آراء العلماء هناك بخصوص هذا السلاح فقال البعض بأنه أداة لوقاية السياسة القومية وقال آخرون بأنه خطر فقد يدفع إلى الانزلاق فى سياسة غارجية أشد عنفاً وقسوة ، وسار الاتحاد السوفيتى كذلك

في نشاط البحث الذرى للاحق تقدم السكلة الغربية ، وترتب على هذا صراع معدن اليورانيوم وهو المصدر الاساسى لتوليد الطاقة الذرية، ونشأ ما يسمى بالهجوم *Rush* على اليورانيوم يشبه السعى الحديث عن الذهب في القرن الماضي ، وأصبحت مناجمه في الكونغو واتحاد جنوب افريقيا وامسترايا وكندا وغيرها محط أنظار الدول المشتغلة بالبحث الذرى واستخدام قوى الذرة وصناعة قنابلها ، وما ضاعف التنافس بين السكتلتين اشتداد الحرب في كوريا في ذلك الوقت وما تناقلته الشائعات من احتمال استخدام السلاح الذرى هناك (٥) .

وسارت الولايات المتحدة سريعا في صناعة القنبلة الهيدروجينية خلال عام ١٩٥٣ ، كما وصلت تجارب تفجير القنابل الذرية هناك لأغراض الدفاع القوى إلى إحدى عشرة تجربة في صحراء نيفاذا ، وأعدت العدة في الجزائر الثانية بجزائر مارشال *Marshall Islands* للتجارب الهيدروجينية ، ونشطت اتصالات اللجنة المشتركة في البرلمان بالسلطات المالية لفتح الاعتمادات اللازمة لهذه المهمة . غير أنه في أواخر العام المذكور اقترح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء مصرف لاعداد مواد توليد الطاقة الذرية وصناعاتها على أن تشترك فيه الدول المختلفة بجزء مما لديها من هذه المواد ويقتصر استخدامها على أغراض السلام ، وقبول الاقتراح بجماس من الغرب ، ولكنه هوجم من الاتحاد السوفيتى الذى زعم أن مفواه رفض الولايات المتحدة تحريم السلاح الذرى تحريما قاطعا ، ورفضت جمهورية العالم الجديد أن تهجر اسلحتها الذرية التى تمتلكها وتبديها عن بكرة أبيها وكان هذا اقتراح الاتحاد السوفيتى خوفا من

السلطان الشيوعي الذي أخذ ينتشر حتى في عقردارها ، وما زاد في ضعف الأمل في قبول اقتراح التحريم أو غيره مع المضي في صناعة الأسلحة الذرية المشكلات الجسام التي شجرت عقب هدنة كوريا عام ١٩٥٣ وحرب الهند الصينية وسائر الاضطرابات المنتشرة في العالم بما في ذلك ثورات شمال إفريقيا وازمات الشرق الأوسط ، وقبل العلامة أوبنيمر *Oppenheimer* وهو أحد مخترعي وصانعي القنبلة الذرية الاشتراك مع العلامة *Teller* لتحقيق مشروع الثاني في صناعة القنبلة الهيدروجينية (٥) . وكلما اشتدت المنافسة السياسية في الميدان الدولي تأصل في عقل الأمريكي العادي وجوب تفوق بلاده على الاتحاد السوفيتي في صناعة السلاح الذري كأحدى مقومات السياسة القومية بل وأسباب حياتها .

وأخوات أرصدة القنابل الذرية تتضخم لدى السكتلين الجبارتين ، وتوصلت إلى تجربة قنابل ذرية وهيدروجينية تستطيع أن تمحو بواسطتها من الوجود أكبر المدن ، وازداد ضغط كل منهما في السياسة الخارجية وخاصة في غرب أوروبا والشرق الأقصى تبعا لاعتزازهما بهذا السلاح الرهيب ، وازدادت صيحات الاستنكار من محبي الإنسانية والسلام ، واستقر رأى العقلاء من المدنيين والعسكريين بأن الولايات المتحدة الأمريكية أو منافستها قد تستطيع أن تكسب المعركة بالسلاح الذري ولكنها لن تكسب المعركة السياسية ، فإن هذا السلاح سيجعل العالم إلى فوضى نتيجة استحالة العمران إلى عين منغوش ، غير أن السياسة الواقعية للجمهورية الغرية الكبرى ازدادت تعلقاً بهذا السلاح ، وصرح وزير الخارجية في مناقشة رسمية في مجلس عام ١٩٥٤ أن الولايات المتحدة

(٥) انظر « السياسة الدولية للذرة » لبيروكلوند ، صفحة ٥٣

تعتمد بصفة اساسية على قدرتها في أن تضرب فوراً وكلما دعت الحالة بأية اسلحة تختارها ، وايد بازوخ Barnuch مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في اللجنة الدولية للطاقة الذرية القول بأن اعلان الاتحاد السوفيتي خفض ميزانية التسلح لا يطابق الواقع إذ هو مجرد نقل أرقام الميزانية إلى صناعات التعدين والصناعات الكيماوية ، وظلت العقبة الأساسية في تحريم السلاح الذري هي أن الاتحاد السوفيتي يطالب بتحديد نسب الاسلحة بين شتى الدول بينما تطالب الدول الغربية بمحد أقصى لكافة القوى الحربية ، وهذا لم يمنع الصحافة والرأى العام من التحالف في طلب التعميل بتحريم الاسلحة الذرية ، مما حدا بالجهات الرسمية في الجمهورية الغربية الكبرى إلى التصريح في مواقف عدة بأن وجهة نظر الولايات المتحدة هي فرض رقابة فعالة تؤدي إلى تحريم السلاح الذري بينما لم يقبل الاتحاد السوفيتي هذا الرأى بحال من الاحوال .

ونشطت في هذه الاثناء في الجمهورية الغربية الكبرى تجارب الطاقة الذرية في الجامعات ومعاهد الابحاث ، وازداد عدد المشتغلين بها من العلماء والمتخصصين والفنيين لاغراض الصناعات والسلام والحرب ، وصدرت هنالك تشريعات عدة لحماية الجمهور من خطر الاشعاع الذري ومصانع توليد واستخدام الطاقة الذرية ، واستخدمت الدعاية عن طريق الاذاعة والسينما لتحذير الجمهور من اخطار الذرة مع تدريبه على سبل الوقاية ، وخصصت الدولة ٤ مليارات دولارا في عام ١٩٥٣ لأعمال الذرة أضيف إليها ٣٥٠ مليار في عام ١٩٥٤ لنفس الغاية وأخذ الرقم يتزايد باطراد وبنيت مدن لاجاث الطاقة الذرية ، واحصيت مناجم اليورانيوم عام ١٩٥٤ المخصصة لاغراض الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها فبلغت

٥٣٠ منجها منها نحو ١٥ انتاجها السنوى يزيد على ١٠٠ الف طن (٥) وذلك علالة على مناجم كندا وغيرها التى تصدر مقادير كبيرة من هذا المعدن إلى مصانع الطاقة الذرية فى الجمهورية الكبرى ، وانشئ أخيراً نظام دولى فى القرب فى سنة ١٩٥٥ لشراء المواد الخاصة بأعمال الأبحاث الذرية تمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وكندا وفرنسا وأستراليا واتحاد جنوب أفريقيا والبرتغال ، وتالت التصريحات السياسية التى ترتكز فيها الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها فى الميدان الذرى ردا على مبالغة الاتحاد السوفيتى فى استخدام حق الاعتراض على مشروعات قرارات مجلس الامن وتمسكها ببقاء هذا الحق الذى يمكنها بواسطته الحيلولة دون تحريم هذا السلاح ، وبما لا شك فيه أن خطر هذا السلاح الرهيب كان له الأثر الأكبر فى قرارات الامم المتحدة منذ قيامها .

وأهتمت سائر الدول الغربية للمتقدمة بالبحوث الذرية وإنتاج أسلحتها ، ونسقت سياستها الخارجية وفق تطور استخدام السلاح الذرى ، وجمعت شملها وانضمت إليها ألمانيا الغربية بعد قبولها فى حلف الاطلنطى ، بشرط ألا تصنع أسلحة ذرية أو بيولوجية أو كيميائية أو تلقائية ، لتنسيق أسلحتها وجيوشها وإعدادها بالطائرات الذرية على أن تقيم الجيوش المتحدة تحت قيادة حلف الاطلنطى فى ألمانيا الغربية وفق معاهدتى لندن سنة ١٩٥٤ وباريس سنة ١٩٥٥ ، ولا يسمح لألمانيا بصناعة الأسلحة الممنوعة الإبقاء على طلب حلف الاطلنطى بالذات وتصويت ثلثى أعضاء مجلس الحلف ،

* انظر « السياسة الدولية للذرة » ليونكلويد ، صفحة ٥٧ .

وهكذا امتد حائط الدفاع الذرى من الولايات المتحدة الامريكية إل قلب أوروبا الغربية .

ومن أولى الدول الغربية التى اهتمت بالسلاح الذرى بريطانيا العظمى ، وقد اشتغلت بشئون الذرة ما يلا قبل انتاج أول قنبلة ذرية فى الجمهورية الكبرى العالم الجديد ، وكانت تدرك تماماً خطر هذا السلاح على مدنها المكتظة بالسكان والعمران ، وتقشعر أبدان الناس هناك من فكرة التدمير الشامل بالقتال الذرى فى هجوم حاسم على الغرب من الكتلة الشرقية ، ويدور فى خلداهم أنه لما كانت الولايات المتحدة بعيدة نسبياً فخطر التدمير الشامل عليها أقل ومساعدتها قد لا ترد فى الوقت المناسب ويتمين تنظيم وتسيق الدفاع الذرى بينها لساعات الحاسمات ، ونجرت انجلترا أول قنبلة ذرية صنعها فى محارى استراليا سنة ١٩٥٢ ، وبدأت تسير قدماً فى تحسين انتاجها وصناعتها ، وواصلت تجاربها ففجرت عدة قنابل أخرى واهتمت أكبر اهتمام بالحصول على اليورانيوم من كندا واتحاد جنوب أفريقيا ، وألقى تشرشل خطاباً ذرياً بمناسبة استخدام هذا السلاح الرهيب فى أول مارس سنة ١٩٥٥ يعلن فيه عزم بريطانيا على صناعة القنبلة الهيدروجينية (ه) وقد سارت بنجاح فى صناعتها وهى مصممة على تدميرها فى صيف سنة ١٩٥٧ فى املاكها النائية بمحور الكرسباس مما أثار احتجاج اليابان وسائر شعوب الشاطئ الشرقى لاقصى آسيا خوفاً من النتائج الخطيرة لهذه التجربة واشعاعاتها .

وضمن البلدان التى امتازت بعلماؤها الذين درسوا وحاضروا فى أسرار

الذرة فرنسا وذلك في معامل السوربون ومدرجاتها وغيرها ولها علماء ممتازون يشار اليهم بالبنان في شؤون الذرة نذكر منهم بروجلي *Brugli* وفردريك جوليو كوري *F. Joliot Curie* وبرنس رنجيه *Prince - Ringuet* ، وعارض بعضهم في صناعتها واستخدام السلاح الذري ودرس آخرون آثاره الاقتصادية والدولية ، وأعلن رئيس الحكومة فور *Fauré* في أبريل سنة ١٩٥٥ تحت ضغط الرأي العام وميوله الانسانية أن فرنسا ليس في نيتها صناعة القنبلة الهيدروجينية وأن جهودها فيما يخص الطاقة الذرية منصرفة إلى استخدامها لأغراض السلام ، غير أن هذا لا يمنع فرنسا أو غيرها من دول حلف الاطلنطي بمافي ذلك المانيا الغربية من الحصول على الاسلحة الذرية من حلفائها .

وأتممت بلجيكا أيضاً بالطاقة الذرية لاسيما أنها تملك مستودعات ضخمة من معدن اليورانيوم الذي يولد هذه الطاقة في مناجم الكونغو البلجيكية ، وانشئت «كوميسارية» *Commissariat* للطاقة الذرية في بلجيكا سنة ١٩٥١ وشيدت عدة معامل لتجاربها ، وحاول الاتحاد السوفيتي استمالة هذه المملكة الصغيرة الشعة اليه لشراء هذا المعدن النفيس منها ، إلا أن الولايات المتحدة سبقتها في صفقات الشراء واحتكرت العقد لها .

وتتركز السياسة الدولية القائمة على التصميم على استخدام السلاح الذري في الحرب عن طريق حلف الاطلنطي واعتماده على هذا السلاح كما جله في تصريحات واشنطن المتعددة منذ قيام هذا الحلف ، وتأييد هذا في اجتماع باريس لأغراض الحلف في ١٨ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وجاء في

البلاغ الأخير الذى أذيع عنه فى ٢٠ ديسمبر مآخلاصته ، ان تهديد روسيا للعالم الحر لم يخف، وقد رسم برنامج جديد للدفاع عن أوروبا الغربية أساسه الأسلحة الذرية وذلك للمحافظة على التوازن فى التسلح ، كما اتفق بصفه نهائية على برامج جديدة للتسلح لسنة ١٩٥٥ وبصفة مؤقتة لسنة ١٩٥٦ و١٩٥٧ ، كما صرح دالاس فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بان قائد عام قوات الاطلنطى له حق استعمال للدفعيات ذات القذائف الذرية لكي يمكن الوصول إلى هدفه بقوة وحزم ، (هـ) وهو تريد لتصريحات الرئيس اينهاور التى لا تخرج عن هذا المعنى ، ويلوح ان الولايات المتحدة الامريكية لا ترغب فى الحيلولة دون استخدام إحدى الدول الغربية هذا السلاح للدفاع عن أراضيها إذا هوجت ، بل هى ترغب فى ان تظل يداها مطلقى السراح فى استعمال القنبلة الذرية ، ويمتد امكان استخدام السلاح الذرى من حلف الاطلنطى إلى حلف جنوب شرق آسيا الذى تترعاه الجمهورية الغربية الكبرى أيضاً ، وهو يقيد بريطانيا العظمى وأستراليا ونيوزيلندة وباكستان وسيام وفيلبين وغيرها بنظام دفاع مشترك لصد الاعتداء عليها والمهجوم الصريح الشامل وينظم قواتها المشتركة مع تجهيزها بالأسلحة الذرية الخفيفة .

٢ - الكتلة الشرقية : ان البيانات التى تصدر عن الابحاث الذرية وأسرارها من الاتحاد السوفيتى وسائر الدول حليفته والداخلية فى دائرة نفوذه مخدودة ، ولا يدرى العالم عن تجارب الذرة هناك إلا ما يصدره الاتحاد ذاته إلى الخارج للتهديد والوعيد والانتذار أو ما يخرج مصادفة أو يتسرب عن طريق العيون والارصاد ، وأقام الاتحاد فضلاً عن الستار

المحديدى الذى يجيب الكتلة الشرقية عن العالم الخارجى ستاراً أشد سمكاً منه يحجز بيانات الابحاث الذرية هناك عن سائر علماء العالم .

وتناقضت سياسة الاتحاد السوفيتى شأنها شأن السياسة الأمريكية الغربية بين استخدام السلاح الذرى وتحريمه ، وصرح ستالين فى مايو سنة ١٩٤٧ لأحد الساسة الأمريكين ستاسين *Stassen* بميله إلى بحث إمكان إنشاء رقابة دولية على توليد الطاقة الذرية وسلاحها (١) ، كما صرح مولوتوف فى أكتوبر من نفس العام بمناسبة عيد الثورة الحمراء بضرورة تحريم استخدام السلاح الذرى ، ونشط جروميكو *Gromyko* فى الميدان الدبلوماسى للدعاية بإبراز وجهة نظر الاتحاد السوفيتى فى الرقابة الذرية ، غير أن الاتحاد السوفيتى مالبث أن غير اتجاهه المذكور حين تقدمت الولايات المتحدة بمشروعها للرقابة على الذرة تطلب فيه أن ينزل الاتحاد السوفيتى عن حقه فى استخدام القيتو ، يضاف إلى ذلك نجاحه فى الحصول على بعض الأسرار الذرية بواسطة عيونيه فى البلدان الغربية وسرعة إنتاجه بعد تخرجه الناجحة لأول قبلة ذرية ، فلم تستمر بصفة رسمية فى تعضيدها لتحريم استخدام هذا السلاح ، ولكن مع ذلك ظلت الصحافة هناك تظهر بشاعة أثر هذا السلاح نقلاً عما كان ينشره علماء فرنسا وغيرهم . (٢)

ومضاعت روسيا السوفيتية نشاطها فى الميدان الذرى بمناسبة اشتداد أزمة برلين وحصارها الذى افتعلته وشموورها برجحان كفة الغرب عسكرياً .

(١) انظر « السياسة الدولية للذرة » ليركوتد ، صفحة ٦٨ .

(٢) انظر « السياسة الدولية للذرة » ليركوتد ، صفحة ٦٩ .

لنضوة في السلاح الذري ، مما جعلها تتردد في المضي في تشيدها لاشمال
تيران حرب عامة .

وتعددت معامل أبحاث الذرة هناك ونشط استخراج اليورانيوم من
المناجم المتعددة في الاتحاد وسائر بلدان ما وراء الستار الحديدي ، وقيل إن
القنبلة الذرية الأولى التي فجرت هناك في سنة ١٩٤٨ تزيد في فتكها عن
قنبلة هوراشيما نحو ستة أضعاف ، مما أدى بالولايات المتحدة إلى تعديل
خطتها الخارجية ، وبما أدى إلى إدراك هذه أنها لم تعد تحتكر هذا السلاح
الذي نزل إلى ميدان البحث والمعرفة للجميع ، وتقدمت الأبحاث الذرية
في الاتحاد الذي أعد عدته لإنتاج القنبلة الهيدروجينية أيضاً ، وفي نفس
الوقت قام بعمليات سلام واحتجاج شديد لتوقف أعمال اللجنة الدولية
للطاقة الذرية في ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وكان أساس دعايته ضرورة تحريم
السلاح الذري كأداة للهجوم مع فرض رقابة دقيقة على صناعته واعتبار
الحكومة البائدة باستخدامه مجرمة حرب ، واستمرت الدعوة بحماس في
الصحافة الروسية خلال عام ١٩٥٠ من النوع الذري لمركز السلام ، غير
أنه كان من العسير التوفيق بين وجهتي نظر الغرب والشرق ، فتقرر الغرب
للامم المتحدة استخدام السلاح الذري وفرض رقابة على الطاقة أساسه
إنشاء هيئة دولية تملك كافة مناجم اليورانيوم وغيرها من المعادن التي تولد
منها الطاقة الذرية ، والعقيلة الروسية لا تستنسخ هذه الرقابة فضلاً عن رفض
الاتحاد التنازل عن حقه في استعمال القنبلة في مجلس الأمن ، وبينما ظل
مسألة الاتحاد ودبلوماسيوه يصرحون بوجوب تحريم هذا السلاح استمرت
الأبحاث الذرية وصناعة قنابلها سائرة على قدم وساق هناك وفشلت فشلاً
تاماً محاولات الأمم المتحدة تنظيم الرقابة على الذرة ، وبدأ ساستها وقد

ملكوت روسيا السوفيتية زمام الموقف نوعاً ما بعدد من القنابل الذرية صنعتها حديثاً تهاجم الولايات المتحدة الأمريكية وتصفها بأنها عدوة السلام .

ولكن عادت السياسة الروسية تضرب على نغمة وجوب تخفيض السلاح في شتى البلدان التي تسابق في صنعه وتحريم استخدام السلاح الذرى ، وطالب ستالين بهذه المناسبة في أكتوبر سنة ١٩٥١ بوجوب إنشاء رقابة على الذرة مع تحريم استخدام القنابل الذرية بشرط ألا يؤدي هذا إلى التدخل الفعال في استقلال أية دولة وسيادتها ، غير أن مشروع الخس سنوات هناك كان شديد الميل إلى تنشيط الصناعات الثقيلة بما في ذلك صناعات التسلح ، وبه الاتحاد السوفيتي العالم في صحافته خلال عام ١٩٥٣ إلى ان مبالغة الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج السلاح الذرى وتقوية المانيا الغربية عسكرياً خطران جسيما على السلام ، وهو يحاول بهذا التحذير الوقيمة بين دول الغرب ، وأحداث انشقاق في صفوفها .

واتجه الاتحاد السوفيتي اتجاهاً جديداً بعد عام ١٩٥٤ ، يحاول فيه جمع الدول العظمى في مؤتمر لبحث إمكان خفض السلاح بما في ذلك تحريم استخدام السلاح الذرى ، غير أن مقترحاته لم تدعم بالجدية وبالتوايا الطيبة للوصول إلى نتيجة تشمل كافة الدول ذات الشأن ، واحتم السباق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية . وبجمله في إبحار الطاقة الذرية فسيح بما يشاهده من معامل البحث ومدن ذرية ، فضلاً عن مناجم اليورانيوم المنتشرة في طول البلاد وعرضها بل وفي سائر البلدان التي تدور في فلكه ، وعلماءه الذين يختصون في البحث الذرى والميدنى ويجتني

وقبلة الكو بالك عديبون ، بما يدفع بالجمهورية الكبرى إلى مضاعفة الجهد في إنتاج أسلحتها الذرية الفتاكة بل والتفنن فيها غير آبهة بالأعباء المالية الجسيمة التي كان يمكن انفاقها في تضديد جراح العالم .

وتختلف سياسة الاتحاد في داره عنها في البلدان التي تدور في فلكه أو تدير وفق خطته السياسية في أنه يركز النشاط الذري لانتاج الأسلحة الذرية في عقر داره ويقصر تعاونه الذري مع هذه البلدان في حدود استخدام الطاقة الذرية لأغراض السلام كالصناعة والأغراض الطبية ، وذلك ليجعل هذه البلدان في حاجة دائمة إليه ويأمن جانب تفوقها في السلاح ، ولكنه لا يتردد إذا دعت الحاجة في أن يمدّها بالأسلحة الذرية لاستخدامها ضد الدول الرأسمالية في حالة قيام حرب عامة تشبك فيها الكتلة الشرقية ضد الكتلة الغربية ، كما أن هذه البلدان تمد الاتحاد السوفيتي بحاجته من اليورانيوم وهي تملك مناجم متعددة غنية بهذا المعدن ، وقد أدرك الاتحاد أهميتها وخرج على نظامه في عقد الأحلاف الثنائية لحسب ، فعقد مع مجموعة البلدان التابعة له في أوروبا الشرقية في وارسو عام ١٩٥٥ حلفاً عسكرياً جامعاً لحماية الكتلة الشرقية من حلف الأطلسي وليرد على احتمال استخدام هذا الحلف الأسلحة الذرية بتجهيز حلفه العسكري بمثلها حين الحاجة (٥) .

والاتحاد محاط بمجموعة دول مستقلة إسمياً لا فعلاً ، فهي خاضعة لتفوضه وتعتمد عليه ، لا في حياتها السياسية لحسب بل كذلك في حياتها الاقتصادية والثقافية ، وهو يحكمها من بعد بالمعقيدة التي بعث بها إليها

(٥) « انظر السياسة الدولية للذرة » ليوروكولوف ، صفحة ٩٥

وبرؤاية الامور من أبنائها الموالين له ويساعد موقفه هذا على تغلظه إلى ماوراء حدود هذه البلدان . ويقف الاتحاد من الاضطرابات الدامية التي تنشب هناك بين حين وآخر موقفاً في ظاهره الحياد وفي حقيقة العمل على قمع الاضطرابات بكافة الوسائل ، وذلك توطئة لكسب معركة الثورة العالمية . ويعمل الاتحاد السوفيتي على زيادة نمو صناعات البلدان السبع لأوروبا الشرقية الداخلة في دائرة نفوذه وفي حلف وارسو وهي كما سبق أن ذكرنا بولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ورومانيا وألمانيا الشرقية والباينا ويبلغ مجموع سكانها نحو تسعين مليوناً ، ويهتم عاصمة بالصناعات الثقيلة وما له علاقة بالتسلح ، ولا غرو في ذلك فهي غنية بالمواد الخام التي تعادل ثلث ما لدى الاتحاد السوفيتي ، وهذا عما يدل على أهميتها البالغة للاتحاد في صناعة الأسلحة بما في ذلك القنابل الذرية واهتمام الاتحاد بتوجيه سياستها بالدعاية وتنظيم إنتاجها وترغم سياستها العسكرية .

وتحاول الكتلة الغربية أن تخرج دول شرق أوروبا المذكورة من الستار الحديدي بالدعاية وتحريضها على الثورة وتخريبها بلاحرب لاعادة نظم الغرب البرلمانية البورجوازية الرأسمالية إليها ، وطبعي أنه إذا نشبت حرب فلن تعتدى الكتلة الغربية عليها بالسلاح الذري بل ستجتاز حدودها إلى صميم المدن الروسية ، ويدرك الاتحاد السوفيتي هذا كله ويساعدها في نطاق محدود في انشاء معامل للأبحاث والتجارب الذرية . ويشترك مع المتخصصين من أهل البلاد خبراء من الاتحاد لمواصلة البحث الذري وتذليل الطاقة ، كما يقوم فنيون من الاتحاد بالإشراف على مناجم اليورانيوم ويتلقون التوجيه من الاتحاد ذاته ، واليورانيوم متوفر في

بلدان شرق أوروبا المذكورة وخاصة في تشكوسلوفاكيا وبولونيا
ويلغاريا وألمانيا الشرقية، ولا شك أنها تزيد في قوة تسليح الاتحاد السوفيتي
وتجعل من المسير على الكتلة الغربية التنازل عن إنتاجها الأسلحة الذرية.

ونزلت قوة جديدة هي الصين الشيوعية إلى ميدان البحوث الذرية بعد
انتصارها على الصين الوطنية وسحقها في آخر سنة ١٩٤٩. وأرض الصين
غنية بمناجم اليورانيوم، وقد اعتمد الاتحاد عليها في تزكية نيران الحرب
الكورية، ويعمل بهمة في مساعدتها صناعاتها وعسكريا لتعويض خسائرها
في حرب التحرير والحرب الكورية ولانهاض البلاد في ظل نظام تعاوني
جماعي انتقالي للبض في الطريق الشيوعي الصميم، وصرح رئيس الحكومة
شواين لي Chou En-tai في البرلمان في ٢٣ سبتمبر عام ١٩٥٤ بأن
روسيا في سبيل إنشاء ٦٠٠ مصنع جديد في الصين الحمراء ١٤١ منها
الصناعات الثقيلة وإنتاج الأسلحة، وتنتشر الجيوش الروسية والمندوبون
المسكرون في شتى الولايات الصينية، غير أن الاتحاد يهمل الاتصاح
الصين قوية إلى حد يمكن أن يهدد الاتحاد بحكم ضخامة عددها، وهو يعمل
على أن تظل دائما في حاجة إلى معونته ويرسم سياسته في مساعدتها في
المجال الذري على هذا الأساس، ونشأت لهذه الغاية إفي أكتوبر سنة
١٩٥٤ هيئة عليا مختلطة روسية صينية (٥) مكونة من سبعة من العلماء
في مشنن الذرة ينوبون عن الاتحاد السوفيتي وسبعة ينوبون عن الصين
الشعبية يتمتعون في موسكو وبيكين بالتناوب لدراسة مسائل الذرة
وتتظيم استخدامها في الصين على أساس التعاون الروسي الصيني .

ويختلج الاتحاد السوفيتي ود الصين الشيوعية لتظل في ركاب سياسة
الاتحاد، وقال كروشييف Krushchev بمناسبة العيد الخامس للجمهورية

الصينية الشعبية «نحن اخوة في الدم» . غير أن الصين تدرك تماماً نيات الاتحاد وقوة كتل الصين البشرية في الميزان الدولي في حالة سيرها اشواطاً بعيدة إلى الامام في الصناعات الحديثة وابحاث الطاقة الذرية ، وماوتسى تونج اعرق في الزعامة الشيوعية من بولجاينين الذى يعتبر حديث العهد بمهنة الحكم ، وهو يقدر أهمية السلام العالمى لخمس سكان العالم ، وقد كانت بلاده في نزاع ليس بالهين مع حكومة فرموزا في عام ١٩٥٥ . ومع ذلك سمحت لرئيس الحكومة شوان لاي أن يقوم بدور حاسم مع سائر الساسة الذين قدموا من ٢٩ دولة الى باندونج من آسيا وأفريقيا للدراسة مشا كل بلدانهم . ومكافحة الاستعمار وتدعيم أسس السلام وتحرير شعوب آسيا وأفريقيا ، وشاطروهم بحماس فأعلن ان هذه الامم المكافئة المتجمعة في باندونج ضد صناعة الاسلحة الذرية واستخدامها .

ولكن مع كل هذه الجهود في سبيل تحريم الاسلحة الذرية تحريماً باتاً فالاتحاد (والدول التابعة له وصديقتها) يعلم أنه دون الكتلة الغربية في السباق الذرى ويبدل قصارى جهده للتحاق بها ، ومثل هذا السياق لا يبشر بنجاح فرض الرقابة على الذرة واسلحتها .

وبينما نتخفى وراء سحب التوتر الدول محاولات فرض الرقابة على الطاقة الذرية تظهر في الأفق عوامل الشر ، فمن تهديد الكتلة الشرقية خصوصاً باستخدام الصواريخ الموجهة التي تعمل أشد الاسلحة الذرية فتكاً إلى تهديد علماء الغرب الكتلة الشرقية بأنه في سبيل إنشاء طرادات جوية تسيير بالذرة وتصل ملاحين لقيادتها ، وتحت تصرفهم الاسلحة الذرية لاستخدامها وهي مستحق إلى أقصى ارتفاع يمكن التطبيق في فضائه وهي مزودة بالوسائل التي يمكن بواسطتها تعمير القذائف الموجهة . ويمكننا في حقبة التهديد هذه إدراك إلى أى مدى وصل التوتر السياسى في عالم اليوم .

أهم الوسائل السلبية لفض المنازعات الدولية

لم تنشأ الوسائل الفنية لفض المنازعات الدولية سلبيا وعلى رأسها التحكيم، والقضاء الفني، والسياسي، والجنائي بين يوم وليلة، بل صاحب تبلور الفكرة وبناء صرح نظم التحكيم والقضاء الدولي مع قبول الاحتكام اليه وأن يصبح جبريا في حالات معينة، تطور القانون الدولي ونشاط العلاقات السياسية ونشأة قواعد وتقاليد دولية ودبلوماسية يمكن الاستناد اليها في تطبيق قواعد القانون التي يتخذها القضاء هدى له، وتواصل القواعد الانسانية في المعاملات الدولية بين الحين والحين أو التهديد إلى تأصلها الوضع حد للحروب.

التحكيم

يسبق السعى في سبيل التوفيق بين المتنازعين عن طريق الوساطة، وأهم من الوساطة التحكيم القضاء الدولي، وساعد على اتخاذ أساليب القضاء الدولي الوضع الحالي الذي سنشرحه في دراستنا هذه، كما شجع هذا الوضع على فكرة التحكيم Arbitrage والمسامحة الدبلوماسية كنتيجة لحالة من حالات انحراف العلاقات السياسية الدولية عن وضعها الطبيعي وهو الصفا والوثام وحسن الجوار بين البلدان إلى توتر وتدابير وتنافر وتعارض في وجهات النظر وتمسك كل بوجهة نظره، ثم تنازع قد يقف عند حد أظهار الامتعاض والاستياء والتعصير عنهما بشق الوسائل السلبية والايجابية كسحب الممثل السياسي وعدم تنفيذ بند من بنود المعاهدة وكالتقيام بمظاهرة حرية أو ارسال قطعة بحرية معينة، ولكن دون اللجوء إلى السلاح أو غرض غمار الحرب؛ ورأينا هذه الحالة في أزمة «أجلدير» بين فرنسا وألمانيا : فقد أرسلت

ألمانيا في أول يولييه عام ١٩١١ سفيتها الحرية البانتير *Panther* وقد أبدلتها بالمدرعة برلين إلى مراکش بحجة المحافظة على الرعايا والمصالح الألمانية بها، وقد اتسع نطاق النفوذ الفرنسي هناك وهدد وعرقل التوغل الاقتصادي الألماني الذي قصد به بسط النفوذ السياسي للإمبراطورية الألمانية الناشئة، واعتبرت ألمانيا أن زيادة النفوذ الفرنسي خطر على الاتفاق السابق، ويقضي هذا الاتفاق بالألتقف فرنسا في وجه تجارة ألمانيا مع مراکش، وانتهت المظاهرة البحرية السالفة بالمفاوضات وتقريب وجهات النظر ثم باتفاق نوفمبر عام ١٩١١، واعترفت برلين بمقتضاه بالحماية الفرنسية على مراکش ووافقت فرنسا على فتح بعض الموانئ المغلقة في وجه التجارة في مراکش ومنها أجادير بالذات وضمنت المساواة التجارية في مراکش لكافة الشعوب وحصلت ألمانيا كذلك على أراض خصبة ضمتها إلى مستعمراتها تقع في الكونغو الفرنسية . وقد رأينا هذه الحالة أيضاً في عبدان عام ١٩٥١، والخلاف الشديد بين حكومة طهران وإنجلترا على استثمار البترول فالحكومة الإيرانية يؤيدها الشعب تعقد العزم على تأمين البترول وإنجلترا تؤيد شركة الامتياز هناك وتقف في وجه التأمين نظير رفع الاتاوة على الامتياز ومنع شروط أسخى للدولة مانحة الامتياز، ووصل النزاع حداً خطيراً فأمرت حكومة مصدق الفنين البريطانيين بمغادرة أراضى الوطن ووقفت حركة استخراج البترول وحاولت يبعه للحكومات الخارجية غير إنجلترا، وسعت الولايات المتحدة في الوساطة والتوفيق بين المتنازعين، وأمرت حكومة مصدق في يناير عام ١٩٥٢ بخلق التفضيلات البريطانية في إيران، كما سحب السفير البريطاني هناك، وكان قد صدر قانون بتأمين بترول عبدان لصالح الشعب في مايو سنة ١٩٥١، وتأثر ميزانية الدولة

في إيران أشد التأثير وصادف الشعب أزمة ضيق قاسية ، وغلى مرجل التيارات السياسية هناك وتمددت الدسائس ورفع النزاع إلى لهای واتخذ مصدق وكان رئيساً للوزارة في صيف ١٩٥٣ خطوات جريئات للتخلص من الملكية، ثم حدث رد فعل وعادت الملكية أقوى في ظاهرها وقبضتها على ناصية الحال مناهي الماضي، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا إلى مجراها الطبيعي، وكان النزاع قد رفع قبل الانقلاب إلى محكمة العدل الدولية في مايو عام ١٩٥١ ، ومثلت انجلترا مصالح الشركة الموعمة في عيذان وتمسكت إيران بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى استناداً إلى أن تنظيم شئون البترول في بلادها من اختصاص القضاء الوطني لا الدولي، وبعد استماع المحكمة إلى مرافعة العارفين أصدرت حكمها في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٢ بعدم الاختصاص، إذ ليس أمامها موضوع يدخل في دائرة قضائها ولا تعتبر الحكومة البريطانية طرفاً في الدعوى، والامتنياز بين الشركة والحكومة الإيرانية ولا تدخل المملكة المتحدة في العقد بحال من الأحوال (٥)، وعادت الأموال إلى مجراها بين البلدين عن طريق الاتصالات الدبلوماسية والمسامي المختلفة في سبيل تصفية الجو السيامي المكفر .

والتحكيم الخطوة التي تعقب التنازع ثم التردد في استعمال السلاح فالوساطة والتدخل وديا بالمفاوضات وتبادل وجهات النظر لا يقا ف احتمال التقادى في العدوان واستعمال القوة ، وقد يؤدي تبادل وجهات النظر هذه إلى إيجاد حل لاساس الخلاف .

وتعريف التحكيم : تدخل طرف ثالث أو آخر لاقتناع المتنازعين بتكوين هيئة معينة اختصاصها الاستماع إلى مرافعاتهم لإبداء وجهات نظرهم المختلفة في موضوع النزاع ، وهذا التحكيم هو ناحية من نواحي

* انظر « بترول الشرق الاوسط والدول الخلیة » لانتقادوان، صفحی ١٣٤ ، ١٣٥ .

النشاط والمبارزة القضائية وفق قانون بذل أقل مجهود للحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه وبدون الالتجاء إلى القوة والعنف، فهو يفضل بلاشك خطر المعارك باستعمال السلاح.

واتجه التيار اليوم في ميدان العلاقات السياسية والدراسات الدولية ومعاملات الدول ومعاهداتها واتفاقاتها إلى إدماج صفات المحكم في صفات القاضي وصفات حكم الأول في صفات حكم الثاني، غير أن الحكم الصادر بناء على هذا التحكيم لا يزال يصادف الصعاب وموقف السادات المتنوعة للدول منه.

ويفرق جروسيوس *Grotius* بين المحكمين وهم مجرد الوسطاء والقضاة الذين يصدر عنهم أحكامهم النافذة جبراً على المتنازعين. وهو يقترح التحكيم لوضع حد للحرب وتنظيم شروط السلام، ويرى أن الحرب لإجرامات تؤدي إلى محاولة اتساع دائرة حقوق جماعة معينة ومحاولة استرداد مذهب عنها من حقوق، وإن الحرب هدموهي عادة في سبيل علاج مسألة قانونية تتناول الحقوق مما يترتب عليه اللجوء (وذلك أفضل) إلى التحكيم لانتهائها وإعادة الحقوق، غير أنه يجب أن نلاحظ أن الحرب نهاية المطاف في تناقض وجهات النظر واختلاف المصالح وليست مجرد إجرامات لتدعيم الحقوق (٥).

ومن الناحية العملية نرى أن التحكيم الدولي حل للنزاعات عن طريق احترام الحقوق، وهذا ما جاء في المادة ٣٧ من اتفاق لهاي لسنة ١٩٠٧،

(هـ) انظر « محاضرات الدكتوراه في القانون الدولي العام لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ »
للأستاذ بادان بجامعة باريس، صفحة ١٠٣

فنعرف المادة التحكيم الدولي بقولها : ان غرض التحكيم الدول الفصل في المنازعات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هذه الدول على أساس احترام الحق ، والاتجاه إلى التحكيم يتضمن التعهد بنية صافية بالخضوع لحكمه ، ولطبيعة هذه المنازعات أهميتها في تفهم روح هذا القضاء فهي ليست مجرد إيجاد الحل لمسألة قانونية أى أنها قانونية الصبغة ، بل تشمل المنازعات التي ينصب عليها التحكيم واتخاذ الوسائل في حدود نظام التحكيم لحلها نهائياً أى للبعد عن الحرب وإقرار السلام نهائياً بين المتنازعين ، وروحها سياسية وليست قانونية . ولكي يمكن أن تسير في طريق قويم يتعين أن يستند التحكيم إلى سلطات واسعة ، أى ألا تكون مهمة القائمين به مجرد قول كلمتهم من الناحية القانونية ، بل أن ينشئوا القانون وقيموا أسس مبادئه وقد بحثوا مختلف وجهات النظر السياسية وعالجوا الصعاب واستخلصوا الحق وفق العدالة الانسانية واحترام حقوق الغير ، كما يقضى القانون الطبيعي والناحية الخيرة في الانسان . غير أننا لا ننسى اتساع نطاق المنازعات وتشعب نواحيها وتعدد الصعاب التي تتناول حلها في سبيل تدعيم السلام ، مما يجعل مهمة القاضى المحكم صعبة إلى أبعد الحدود لكي يستطيع وحده أن يقرر السلام ويضمنه . ويضاف إلى ذلك أن الدول التي عاشرت غمار منازعات مسلحة ونزلت إلى ميدان القتال وقد فرقت بينها المصالح ولم تستطع بالوسائل العادية تسويتها ، قد ترى من المسير عليها بعد المجهود الجبار الذي قامت به عن طريق الحرب أن تقف مكتوفة الايدي للاستماع إلى ناحية أخرى تقول كلمتها الفاصلة لانتهاء النزاع وحسمه .

ولكن هذه الاعتبارات لا تقلل من أهمية التحكيم ، وما قاله فيه جروسيوس من أنه كما سبق أن ذكرنا الاجراء القانوني لانتهاء النزاع هو قد

قام لاسترداد حق أو المطالبة به ، وأنه يمكن بواسطته وضع حد للحرب ،
ورأىناعمليا أنه حصل أن لجأت إليه دول فعلا بنجاح لانهاء حالات الحرب
بينها وصار مقررأ في العرف الدولي من زمن بعيد .

ومن أمثلة التحكيم ومقارنتها بما زعمه جروسيوس ما يأتي :

١ — النزاع الفرنسي المكسيكي في سنة ١٨٣٨ :-

فرضت فرنسا في أوائل القرن الماضي على المكسيك حصارأ تامأ
Blocus وذلك لانها طالبت انكسبك ببعض الحقوق فلم تجبها هذه اليها ،
واقترحت الحكومة للمكسيكية أن تطرح النزاع للتحكيم على انجلترا فيما
يختص بالمسائل التي لم يستطع الطرفان إيجاد اتفاق بخصوصها مباشرة ،
غير أن الخلاف تفاقم ولم يمكن الوصول إلى حل واشتبك الطرفان في
حرب ، ثم اتى الامر بمعامدة سلام بينهما واتفاق على التعويض عن
الحرب ، وفيها تعهدا برفع الامر للتحكيم لافي سبب النزاع ، بل في بعض
المطالب التي نشأت عن الحرب والتعويض والسفن للمكسيكية المصادرة
وللوضوعة تحت الحجز والحراسة *Sequestrés* أثناء الحصار ثم المستولى
عليها عنوة إلى الملكة فكتوريا ملكة انجلترا .

٢ — مقترحات الهيئة الدبلوماسية في سنياجر بشلي عام ١٨٦٥ :-

قامت الحرب بين أسبانيا وشلي واشتدت رحاها ، وطالبت الهيئة
الدبلوماسية في شلي بانهاء هذه الحالة بهدنة ثم بتحكيم ، غير أن هذا الطلب
لم يتخذ مجرى التنفيذ وضعف لاعتبارات أهمها انه خيف ان يعتبر هذا
سابقة يصبح لها مكانها الملحوظ في القانون الدولي وقد ينادى بأن يجتذى
بها ، وكان الطلب يتلخص في أن المنازعات القائمة على أسباب راجعة
لشرف تطرح للتحكيم .

٣ - النزاع بين فنزويلا من ناحية وانجلترا وألمانيا وإيطاليا من ناحية أخرى عام ١٩٠٢ -

اتخذت إنجلترا وألمانيا وإيطاليا عملاً مشتركاً ومحدوداً من أعمال الضغط على فنزويلا وذلك تأييداً لحق لها قبلها وتأييداً لمطالبها حيالها، واقترحت فنزويلا طرح بعض أسباب النزاع على التحكيم، وايد الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة في ذلك الوقت هذا الرأي باعتباره أفضل الحلول في هذا الصدد، واقترحت الدول الثلاث التي وجهت عملها ضد فنزويلا أن يكون الرئيس روزفلت المحكم، غير أنه رفض العرض ورأى أنه من اختصاص المحكمة الدائمة للتحكيم في طأى وكانت انشئت بمؤتمر عام ١٨٩٩ على أن تقض اجراءات العمل المشترك الذي قامت به إنجلترا وألمانيا وإيطاليا ضد فنزويلا وأن تحل الموضوعات المتعلقة التي ترتب عليها النزاع وهو شبه حرب، وتطور الأمر إلى إبرام اتفاق مباشر مع المتنازعين بحل المسائل الأساسية موضوع النزاع، ويترك للتحكيم التعويض وبعض وجوه غير المشروعة مع تحديد قيمته، وعينت لجان مختلطة لتقديره ولها صفة التحكيم واتخذت قرارات هامة في هذا الصدد، وفيما يختص بإعطاء الدول الثلاث التي قامت بعمل مشترك ضد فنزويلا أفضلية في المعاملة طرح الأمر على المحكمة الدائمة للتحكيم .

٤ - النزاع بين بوليفيا والباراجواى على الشاكو في عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ :

قام بين جمهوريتي بوليفيا والباراجواى المتجاورتين من جمهوريات أمريكا اللاتينية نزاع حاد على أرض صحراوية ضيقة تناخم الدولتين، وأدت إلى منازعات دموية قاسية بينهما، وسبب النزاع أصلاً يرجع إلى

غرض حد التخوم بينهما في منطقة الشاكو، وقد يلوح في أفق النزاع أسباب اقتصادية، وبرزت فكرة المطالبة بالحق واصطلحت بالاحتلال والأمـر الواقع، وأخذ النزاع في مبدأ الأمر صورة حوادث محلية على الحدود وأعمال عدوان لحرب صريحة بينهما، واتبعت عصبة الأمم خطوات النزاع كما اهتمت به الدول الأمريكية وبذلك المجدد في انتهائه وعودة السلام إلى ربوع البلدين، ووجهت الجمعية العمومية لعصبة الأمم إلى الدولتين في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ بناء على المادة ١٥ من ميثاق العصبة دعوة توصيها فيها بالعمل على إيجاد حل للنزاع، وملخص التوصية وقف أعمال العدوان والعنف والبدء بمعاونة بعض الدول الأمريكية في مفاوضات لعودة السلام إليهما مع تحديد التخوم النهائية بينهما ووضع شروط لضمان السلام والأمن هناك وسائر الضمانات الاقتصادية، والخلاصة الكف عن الحرب واللجوء إلى المفاوضات، وحدثت شهرين لتبدأ خلالها المفاوضات على أنه في حالة عدم الاتفاق على أوجه التحكيم يرفع الأمر إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي لتفصل في الخلاف، وللحكمة في حالة عدم الوصول إلى الاتفاق أن تفصل في الحدود وتبين الأراضي التي تدمى إلى سيادة كل من الدولتين، وفيما يختص بعدم الاتفاق على الضمانات الاقتصادية وغيرها واجراءات الوسائل السلبية لفض النزاع يمكن رفع موضوع النزاع إلى هيئة تحكيم معين رئيس المحكمة الدائمة للعدل الدولي أعضاها. وهكذا رأينا في التوجيه قضاءً قانونياً من اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولي وقضاء سياسياً من اختصاص هيئة يعينها رئيس المحكمة .

وقبلت بوليفيا التوصية بينما لم تقبلها الباراجواي، وسارت في هداها اللجان التي شكلت في بنوس آيرس، وادى مجهودها في النهاية إلى إعادة

السلام إلى زبوع البلدين ، وامضى وزيراً خارجية بوليفيا والباراجواى في عاصمة الارجنتين في ١٢ يولية عام ١٩٣٥ بروتوكول وضع الاسس الهامة للسلام بين دولتهما .

ونص البروتوكول على قواعد معينة لضمان الامن بين الدولتين *Certaines mesures de Sécurité* على ان يحل النزاع بينهما بالاتفاقات المباشرة ، وإذا تعذر ذلك يلجأ إلى التحكيم بحكم القانون للتحكيم القانوني والمحكم في هذه الحالة المحكمة الدائمة للعدل الدولى ، على أنه في حالة عدم قبول قرارها من الطرفين يطرح أمر المسؤولية على المحكمة السالفة لاتخاذ القرار النهائي ، ونزولا على قرار البروتوكول وقعت الدولتان بمجهود الدول الوسيطة في النزاع معاهدة الصلح والحدود في ٢١ يولية عام ١٩٣٨ ، وهكذا عاد السلام إليهما عن طريق الجهود السياسية لا التحكيم .

ولكن معاهدة تحديد النخوم وكلت إلى لجنة من المحكمين مكونة من ستة رؤساء جمهوريات الدول الست المتوسطة في النزاع أو مندوبيهم لتحديد النخوم وفق العدالة والانصاف .

ونتيجة هذا الاجراء من الناحية الواقعية ما يأتى :-

١ - توصل الوسطاء في فض النزاع الى انتهاء حالة الحرب وعودة المياه إلى مجاريها باتفاق سياسى هو معاهدة الصلح وذلك عن غير طريق التحكيم القانونى ، وهذا الاتفاق السياسى هو الذى عالج أسباب النزاع .

٢ - ان التحكيم اتخذ وضعاً ثانوياً أو متمماً للعلاج السياسى الانسانى وهو نفس أرض الشاكو ، وهو التحديد حسب قواعد الانصاف دون للمساس بالخطوط الأساسية للحدود التى تبينها معاهدة الصلح (*) .

(*) انظر « محاضرات الدكتوراه في القانون الدولى العام سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ » للاستاذ
إدوان بجامعة باريس ، الامثلة المذكورة من صفحة ١٠٥ الى ١١٠ .

غير أننا رغم عرضنا لشتى الجهود السالفة الخاصة بالتحكيم ومحاولات
تجاذبه نصادف حالات فشلت فيها محاولات التحكيم، وقد تتناول طبيعة نزاع
سياسي كالسالف شرحه، وأهمها المطالبة بالتحكيم في النزاع بين جنوب أفريقيا
وانجلترا الوطن الام في أوائل القرن الحالى ، وفيما على البيان :

إن التحكيم وخاصة في أواخر القرن الماضى وأوائل قرننا الحالى اتخذ
من الناحية الواقعية طريقه : في المسائل القانونية المحضة أو المسائل للنسبة
على تفسير حق أو قاعدة دولية أو اتفاقات دولية هامة واسعة النطاق أو
خاصة بدولتين أو أكثر دون أن تكون لها صفة عامة كاتفاقات الملاحه
أو مؤتمر برلين أو اتفاقات لإنشاء جامعة الدول الأمريكية وهكذا . . . ،
ولكن الرأى العام لم يقف عند الحد المذكور أو لم يقتنع به فهو دائماً
لايميل إلى الوقوف في صف العنف وسفك الدماء ، ويمضى في رغبته في
السلام إلى المناداة بتفادى الحروب عن طريق التحكيم .

وهذا الرأى العام نادى بشدة في سنة ١٩٠٠ بالإلتجاء إلى التحكيم ،
وتفسير الأمر أن الرئيس كروجر *Kruger* رئيس جمهورية جنوب أفريقيا
وكان ماراً بباريس ونزل في فندق سكريب *Scribe* وكانت بلاده في حرب
مع انجلترا هتفت له الجماهير الباريسية الغفيرة المحتشدة أمام الفندق ونادت
بكل قوتها : التحكيم ، التحكيم ، وهى بهذا تظهر رغبته الأكيدة في السلام وفى
وضع حد لحرب جنوب أفريقيا ووجوب انصاف الشعوب المهضومة
الحقوق وضرورة اتباع وسائل التحكيم الجديدة التى كانت قد أعلنت على
العالم في سنة ١٨٩٩ ، وكانت هذه دعوة كريمة غير أنها بعيدة التحقيق ، فكان
النزاع بين الطرفين سياسياً وقاسياً ، فأن المؤتمر العالمى للسلام والمؤتمر

البرلمانى الدولى للسلام اللذان عقدنا فى باريس فى نفس السنة قد أظهرنا تحفظنا فى هذا النزاع وأبدىا أسفهما لاستمرار النزاع بين جنوب إفريقيا وبريطانيا اذانه لم يطرح على بساط التحكيم وقد أدى الامر إلى الحرب، ولكنهما لم يقترحا طرحه على التحكيم لانتهائه بصفة قاطعة، وكان هذا التحكيم قد ولج أبواب القانون الدولى وحقوق الجماعات عن طريق اتفاقات لهاى سنة ١٨٩٩، غير أن صفاته كانت ذات حدود ضيقة لاتعدو النواحي القانونية والتفسيرية للحق والمعاهدات والاتفاقات، وتقدم المندوبون الدبلوماسيون لجمهورية جنوب إفريقيا ودولة اورانج الحرة بطلب إلى مجلس إدارة المحكمة الدائمة للتحكيم لوضع حد للحرب بحكم من المحكمة، غير أن مجلس الإدارة هذا لم يك له إلا صفة إدارية ولم يك له اختصاص تحريك أداة المحكمة للانعقاد ومعالجة النزاع وأبالت فيه، وأبدى مندوبو روسيا وفرنسا أسفهم بأن هذه الحرب لم يمكن إيقافها . (٥)

ويمكن القول بأن طبيعة هذا النزاع السياسية هى التى نأت به عن التحكيم فضلا عن قرب عهد العالم بنفس روح التحكيم وعدم ثبوت قدميه بعد، بخلاف النزاع على أرض الشاكو وقيام هذا فى أرض العالم الجديد وجمهورياته أميل إلى التحكيم فى مسائل الحدود من سائر الدول فى العالم ونظامها القائم على طرح شئونها ومنازعاتها الدولية على جامعة الدول الأمريكية تجعلها أميل إلى روح المسالمة يومهما بلغ قضاء التحكيم من الدقة والحكمة فما كانوا يستطيعون فى أوائل القرن الحالى ولم يك التحكيم قد بلغ شأوه من الدقة الفنية كما هى الحال اليوم أن يعالجوا حرباً خطيرة كحرب البوير عن طريق التحكيم هذا .

(٥) انظر « محاضرات الدكتور داه فى القانون الدولى العام لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ »
للاستاذ داه فى جامعة باريس ، صفحتى ١١١ ، ١١٢ .

ومن غرائب المتناقضات السياسية ان يشترك زعماء هذه الحرب مع انجلترا بعد عشرين سنة وقد هزمتهم انجلترا قديما وأدخلت بلادهم في نطاق امبراطوريتها في إعادة بناء صروح السلام العالمى بعد الحرب العالمية الاولى، نذكر منهم الجنرال سمطس الذى قام بدور هام فى بناء عصبة الأمم كما اشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع أسس الأمم المتحدة الحالية، وهكذا تأزرت العناصر الانجلوسكسونية أو العناصر البيضاء فى الدفاع عن صرح الامبراطورية البريطانية وقد تهددت بمخطر ماحق لانقاذها، وساهمت فى وضع أسس السلام العالمى بما فى ذلك التحكيم وخلافه من وسائل القضاء الدولى .

ونرى ان التحكيم يتخذ سبيله فى حل المنازعات وبناء السلام، ولكن ليس فيما يتناول العلاج الشامل للمشكلات كما أراد المتحمسون فى سنة ١٩٠٠ ومهم يفنون للرئيس كروجر، أوكا يقترح بطريقة أكثر واقعية وأقرب إلى التحقيق كما شاهدنا فى منازعات الشاكو، ولكن لعلاج بعض المسائل المنفرعة من المنازعات الأصلية أو بعض النقاط الصعبة الحل التى قد يصطدم بمقباتها الطرفان وقد اتفقا على تسوية الأمور الأساسية موضع الخلاف الخطير، والطريق الذى يسلكه أصحابه أن هو دائماً المفاوضات والتفاهم الدبلوماسى .

وقبلى بعض حالات التحكيم التى لا تمس المبادئ والسياسة العامة التى تقوم عليها الحرب أو السلام .

١ - التحكيم بخصوص النزاع بين تركيا واليونان، وهو التحكيم المنصوص عليه فى معاهدة الصلح بينهما سنة ١٨٩٧ : بعد ان انتهت الحرب بين تركيا واليونان فى آخر القرن الماضى بمعاهدة صلح ذكر فيها الاتجاه إلى التحكيم

في الخلافات الخاصة بتطبيق شروط المعاهدة ، ادعت الحكومة التركية أن أثر الحرب أفقد اليونان مزايا التمتع بالامتيازات الأجنبية في أراضيها لصالح رعاياها ومن شأن هذه الامتيازات الأجنبية ألا يخضع رعايا الدول صاحبات الامتيازات للقضاء الوطني والمحلي في الامبراطورية العثمانية ، وهذا النظام أساسه الاتفاقات المتتابعة والعرف منذ معاهدة سليمان القانوني وملك فرنسا فرنسوا الاول ، وتمسكت الدولة العثمانية بأن حقوق الجماعات *Droit des Gens* تجعل نظام الامتيازات هذا في خربكان فهو بالنسبة لها نظام مرم وكتب عليه الفناء *Caduc* ، ولا يمكن التسك به بعد الحرب فالصلح ، وأن مبدأ الاتفاق على شروط معاملة اليونانيين في تركيا قبل في معاهدة ، وقامت مفاوضات متعددة بهذا الخصوص ، وذكر في المعاهدة إنه في حالة عدم الوصول إلى اتفاق يرفع الأمر إلى التحكيم بواسطة سفراء الدول العظمى في الاستانة . و انتهى الأمر بالالتجاء إلى التحكيم ووضع مجلس السفراء في الاستانة شروط معاملة اليونانيين في الدولة العلية ونظامهم القضائي القنصلي الجديد ، وهذا النوع من التحكيم قضائي فهو يتناول صميم الاشكال القانوني لحلّه بما يتفق مع نص معاهدة الصلح وإقامة نظام جديد يرضى للمتازعين ويتفق مع قواعد الرغبة في السلام .

٣ - التحكيم بخصوص الحرب الاسبانية الأمريكية في سنة ١٨٩٨ : حدثت مفاوضات متتابعة في باريس لوضع حد للحرب الاسبانية الأمريكية ، وأهم ما تناولته المفاوضات مصير الفلبين ، وشب خلاف شديد بين الدبلوماسيين الأمريكيين والاسبان بشأن تطبيق قواعد بروتوكول هدنة ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٨ بين البلدين ، واقترح الدبلوماسيون الاسبان رفع الأمر للتحكيم وخاصة أن الخلاف قانوني الصبغة وقد نشب بصدد تفسير اتفاق ، غير أن الدبلوماسيين الأمريكيين اعترضوا ، ولكي تستبعد المقترحات الاسبانية

قالوا بانهم اجتمعوا لعقد الصلح وان التحكيم يمكن استخدامه لمنع الحرب وتلافيتها ولكن لا لاستبعاد نتائجها وقد وقعت الحرب فعلا ، غير ان حجة الساسة الأمريكيين لا تتفق مع المشاهد والسوابق فقد حصل فعلا ان التجا المتنازعون إلى التحكيم لتنظيم الصلح وكذا لحل المشكلات التي نشبت بفعل الحرب ذاتها.

٣- وهناك مثل قوى بخصوص التحكيم في النزاع بين تركيا والعراق بعد الحرب العالمية الأولى على ولاية الموصل ، وهذا النزاع لم يتخذ صورة خطيرة تهم إلى الحرب : فرض الانتداب البريطاني على العراق بعد الحرب العالمية الأولى، ونظرت إنجلترا بنهم إلى بتول كركوك في الموصل والاستثمار به لصالح أداة الصناعة والحرب البريطانية، وخاضت تركيا حرب حياة أو موت بنذ معاهدة سيفر والاتجاه إلى هضاب الأناضول وجباله بفلول عسكرها ورجالها الوطنيين المغامرين الصادقين لاستخلاص استقلال بلادهم الذي أهدر بالمعاهدة المذكورة بالسيف وطرد جيوش الاحتلال من أصقاع الوطن الأصلي وهي آسيا الصغرى ، ولم تعين حدود على وجه الدقة بين العراق وتركيا المجاهدة في ذلك الوقت فقد كانت العراق جزءاً من الدولة العثمانية المنتحلة، وولاية الموصل في العراق وهي كذلك جزء من الامبراطورية العثمانية ولا يعلم مصيرها بعد، وقد أشارت إلى هذه الولاية معاهدة لوزان التي ألغت معاهدة سيفر، واستردت بموجبها تركيا الفتيحة حقوقها الكاملة في الميدان الدولي كدولة مستقلة ذات سيادة لها كيانتها المتمددين بموجب نظامها الجمهوري الحديث وذلك في ٢٤ يولييه عام ١٩٢٣ ، وبموجب المعاهدة يرفع الأمر للتحكيم في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين إنجلترا وتركيا في أمر هذه الولاية على أن ينظم التحكيم كما قالت المحكمة الدائمة للعدل الدولي تفسيراً

للنص مجلس عصبة الأمم ، وقرار التحكيم له قوة القانون ويحدد بصفة نهائية الفاصل بين تركيا والعراق وبذا تتعين الجهة التي تتبع إليها ولاية الموصل ، وهكذا أصبح من الواضح بمكان اختصاص محكمة التحكيم التي هي في الواقع كما قالت المحكمة الدائمة للعدل الدولي بمجلس عصبة الأمم - اختصاصها : تحديد الترخوم بين الطرفين مع وجوب قبولها ههنا الحكم الذي يأخذ وضعه القانوني الذي لا ينزع في أمره ، ومع أن موضوع النزاع كما يتضح من الشرح السالف قانوني محض فهو في تطبيقه يند من بنود معاهدة صلح لوزان ، لا يوضح موقف غامض يؤدي حصر النطاق عنه إلى انتهاء نزاع ليس بالخطير ، ولكنه لصالح حسن التفاهم بين الجارين ، ولا يخلت ذلك مصلحة فيه تبعاً لما تحويه ولاية الموصل من آبار البترول الغزيرة الانتاج ، ولم يتخذ مجلس عصبة الأمم في حكمه قراره وفق القواعد القانونية ، بل أنه وضع الاعتبارات السياسية في المرتبة الأساسية الهامة وأصدر حكمه بناء عليها ، وقد لجأ إلى الاعتبارات السياسية لأن حكمه الذي يصدره له قوة القانون ، وليس مجرد توصيات كما اعتادت أن تدعمه بقرارات مجلس العصبة ومحاكم التحكيم .

وحاول مجلس العصبة مستنداً إلى البيانات والوثائق السياسية أن يضع طه النهائي للمشكلة وأن يعثر على العلاج الملائم ، وكان حله في اعتباره وفق قواعد الانصاف وذلك بعد أن وازن بين وجهتي النظر للطرفين وسائر المقترحات المتعددة ، فاستبعد مثلاً فكرة الاستفتاء وسائر الاعتبارات العنصرية والتاريخية التي أثيرت ، واهتم بالاعتبارات الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية ، واسترشد كذلك بمصالح السكان هناك وما تلميه هذه المصالح وكذلك بإنشاء عصبة الأمم نظام انتداب على العراق ، وهذه الاعتبارات التي أخذ بها المجلس لإصدار قراره لها صفات سياسية واضحة ، وبينما أن

الاعتبارات القانونية من واقع المستندات هي لصالح تركيا فإن وجهة النظر التركية لم تفر وفازت الفكرة السياسية ، وهكذا نرى أن هذا التحكيم الجزئي رغم أنه يقوم على فكرة القانون فهو ينجح نهجاً سياسياً ، ولا يقرر خط التخوم بناء على الوثائق وحق الامتلاك، ولا يقرر إعطاء منطقة لأمالك لها لا تقرب الذين يدعون الحق فيها، ولكن هو يحدد التخوم بناء على الظروف السياسية رغم أنها كانت تتمتع بالسيادة العثمانية حتى قبيل النزاع ، وبمحكم بأيلولة الولاية للعراق ، وليس هذا النزاع بين العراق وتركيا بالجد الخطير فهو ناحية صغيرة في تنظيم خطير واسع النطاق خاص باقرار السلام في منطقة مترامية الاطراف هي شتى ايلات الدولة العلية وتطبيق بند من بنود معاهدة صلح لوزان ، وقد لجأت بريطانيا في سبيل انتهاء النزاع إلى توجيه نظر مجلس عصبة الأمم بناء على نص المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة وذلك في ٢٣ يناير عام ١٩٢٣ إلى وجود حل مشكلة الحدود المتنازع عليها بين تركيا والعراق ، هذه المسألة من المسائل التي تؤثر في العلاقات السياسية الدولية ، وان من طبيعة هذه المسألة أنها تضمن تنظيم السلام وعقده مع تركيا وكانت المفاوضات قد بدأت بهذا الخصوص في لوزان .

٤ - وهناك أيضاً التحكيم الخاص ببعض حالات خاصة بالتعويضات المطلوبة من امبراطوريات الوسط المهيمنة في الحرب العالمية الأولى بحكم معاهدات فرسايل وسان جرمان وتريانون : شكلت لجنة بمقتضى معاهدة فرسايل لتحديد الحصص في التعويضات التي تقع على عاتق الدول التي ورثت امبراطورية النمسا والمجر ، بحكم معاهدتي سان جرمان وتريانون ، وكذلك نص في معاه - ذات الصلح على أنه في حالة عدم اتفاق الدول التي حلت محل الامبراطورية السالفة الذكر على المسائل الخاصة بشراء خطوط السكك الحديدية في الامبراطورية المنقرضة يرفع الأمر

إلى التحكيم ويعين مجلس عصبة الأمم أعضاء التحكيم، ورأينا نفس الأسس تضمنها معاهدة لوزان بخصوص توزيع حصص كل ولاية من ولايات الدولة العلية المنحلة بخصوص توزيع الدين العثماني العام، وإذا لم يستطع صندوق الدين إتمام أن يصل إلى حل في توزيع الانقضاء السنوية لهذا الدين على شتى الولايات السابقة للدولة العلية فيجوز له أن يرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم الذي يكل النزاع إلى التحكيم ويعين المجلس الأعضاء الذين يقومون بالتحكيم، وكذلك نصت معاهدتا فرساي وسان جرمان على أن تعطى ألمانيا والنمسا بعض سفن الإرشاد والقيادة في الأنهر *Remorqueurs* وكذا بعض السفن النهرية للحلفاء على أن تنظم تفاصيل الإعطاء وعدد السفن وفق الحاجات المشروعة للدول صاحبات الشأن بواسطة التحكيم من حكم أو أكثر تبينهم الولايات المتحدة الأمريكية، وطبق التحكيم في هذه الحالة فعلاً، كما نصت ملحقات معاهدة فرساي على التحكيم بخصوص مطالب بعض الدول الحليفة أو المتعاونة مع الحلفاء من ألمانيا بمناسبة تصرفات الحكومة والسلطات الألمانية من رعايا الأعداء بعد ٣١ يولييه عام ١٩١٤ وقبل أن تدخل هذه الدول التي يمكنها الاتجاه إلى التحكيم في الحرب وتشترك فيها، وصدرت عدة أحكام خاصة بهذا التحكيم، ومن أهمها الحكم الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٢٨ في النزاع بين ألمانيا والبرتغال، ويقرر مبدأ قانونياً وسابقة في تحديده مدى معاملة المثل الانتقامية *Répresailles* وقت السلم. ونذكر بهذه المناسبة أيضاً أن محاكم التحكيم المختلطة المشكلة طبقاً لمعاهدات فرساي وسان جرمان وتريانون وكل إليها ضمن ما تعالجه أمر بمبحث قيمة التعويضات المطلوبة لرعايا الحلفاء الذين أضربوا في أموالهم وممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم عن طريق الإجراءات الشاذة للحرب في بلاد الأعداء (٥).

(*) أنظر « محاضرات الدكتور دوا في القانون الدولي العام لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ »
الاستاذ بادان بجامعة باريس، الامثلة من صفحة ١١٣ إلى ١٢٢.

وهذه الأمثلة المختلفة هي خطوات أولى أو تجارب في سبيل القضاء الدولى بطابعه الفنى أو السياسى أو الجنائى الواسع النطاق فيما بعد ، وهى لاتخرج عن أنها أحكام فى جوهرها لا فى جوهرها فلا تتخذ طابع الاحكام الداخلية للمحاكم الوطنية ، كما أنها ليست مجرد مشاورات ومفاوضات وتبادل رأى وليست أيضاً مجرد توصيات لن يكون لها أثرها ، بل هى الدعامات الأولى للقضاء الدولى فى مدها المعروف الذى بمقتضاه تخرج الدول من فوضى الصراع والاشتباك الدموى إلى العقل والحكمة واحترام حقوق الغير والسير فى هدى قواعد العدالة والانصاف . وإن تعدد مثل هذه الاحكام يؤدى إلى بناء صرح تقاليد دولية لها قيمتها القانونية والسياسية فى الاعتماد ما أمكن عن الحرب وفى نشر حسن التفاهم بين الامم على اختلافها .

القضاء الدولي عموماً

إن اصطلاح القضاء الدولي ينصب على اتجاه القضاء الدولي بوجه عام نحو حصر الخلافات بين الدول وأصولها وأهدافها في نقاط قانونية ومحاولة علاجها في محيط القانون الدولي وحقوق الجماعات ، غير أننا اصطلاحنا على تسمية نوع القضاء الذي يمحصر بحثه في الموضوعات التي يمس القانون ليستخلص علاجاً تشريعياً بالقضاء الفني أو القانوني ، ويؤخذ من الاصطلاح ذاته أنه قضاء يقوم فعلاً بحكم نظام معين مقدماً ولا تنشئه الظروف وتغير وجه تكوينه تبعاً لقيام نزاع ووجوب المبادرة بحله ، فقضائه على تمام الاستعداد بتشكيلهم لعقد الجلسات والاستماع إلى المتنازعين واللجوء إلى مصادر القانون والعرف والمعاهدات والاتفاقات وقواعد العدل والانصاف لاصدار الحكم الذي يتعين أن يحترم بحكم تكوين هذا القضاء والاتفاق على الخضوع لاحكامه .

وقد بدأ هذا القضاء اختيارياً ، بل وبمجرد صورة من صور العمل على تقريب وجهات النظر بالوساطة للوصول إلى وفاق وصلاح ، وكان الاتجاه إلى شخصية ذات مقام كبير وخطر أو مركز ديني يمتاز للتدخل والتوسط للوفاق على أساس المنطق السليم وقواعد الانصاف والحق والظروف ، ويفهم من هذا الموقف أن المتنازعين يعدلون من تلقاء أنفسهم عن انتزاع حقوقهم بأيديهم بالقوة ومباشرة أعمال القضاء باشخاصهم ، وأطلق على هذه الحالة التحكيم الدبلوماسي أو السياسي والغرض منه تلافي الحرب وتصفية حالة خطيرة معلقة ، ومركز هذا النوع من الوساطة يترقب على

العقبة التي تحيط بالجماعات ودرجة اطماع الحكومات والروح الدينية ومدى أثرها .

ورأينا في أوروبا في العصور الوسطى أن وساطة البابا والامبراطور متعددة وكذا وساطة الملوك ولويس القديس وكذا وساطة العديد من الفقهاء ، وبمجرد ان صار الملك امبراطورا قويا متصرفا في مملكته صادف هذا النوع من القضاء ضعفاً وقتوراً نظراً لاتساع سلطان الامبراطور واطلاق يديه في الامارات التي ركز سلطانه عليها دون ان يترك للتابعين له حقوقا ذات قيمة ، ثم بقيام الثورة الامريكية والثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر ظهرت فلسفة جديدة في محيط حياة الجماعات السياسية ووجوب اتباعها في سياسة الناس والدول ، وهي القانون الطبيعي وحقوق الجماعات .

ونرى في القانون الطبيعي حقوق الجماعات وهو يقوم على أساس تكوين الاشياء نفسها لاعلى مجرد تصرفات ورغبات المشرع ، وطبيعة الاشياء توحى بالعدالة والحق وهما في صميم ضمائر الناس ، وكل تفكير عكس ذلك يؤدي إلى التناقض والتخبط إذ يصبح الحق ووضوح الحقيقة من صناعة أول قادم ، وهذه الحالة الموجعة تشبه جواز اعتيان القتل أو السرقة من الأعمال المشروعة لأن أحد الحكام الظالمين أو أحد المشرعين المتملقين أراد ذلك أو لأن طائفة من الطغاة ارتأت هذا الرأي لصالحها ، والخذ الفاضل بين ما هو حسن وخير وما هو سيء وشر هو القانون الطبيعي *Droit de Nature* ، وهذا ما دلقت إليه ثورات البشرية في سبيل التحرر من الظلم وحقن دماء الانسان ، وبرز هذا بمأخذه Jay عام ١٧٩٤ بين الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا ، وقد انفصلت الأولى عن الوطن الأم بنت

حرب الاستقلال الطاحنة ، وأعلنت حقوق الإنسان والدستور ، وتضمن المعاهدة على التجاء إلى التحكيم لتصفية المنازعات التي نشأت عن حرب استقلال ووجوب حلها بواسطة لجان مختلطة .

واتجهت الجهود نحو تكوين القضاء الدولي ، وسارت مهمة في طريق النجاح ولم يعد هناك مجرد شخص يمين محكما ، بل محكمة العدل الدولي تطبق القانون الواقعي الوضعي *Droit positif* أو الإيجابي ، وفي حالة عدم وجود نصوص في هذا الشأن تطبق القانون الطبيعي الذي سبق أن أشرنا إليه ، وتراعى إجراءات معينة في بحث المنازعات ، وتتكون هذه المحكمة من قضاة متعلمين في العلوم القانونية ومسائل العلاقات السياسية الدولية ولهم خبرتهم الواسعة في الشؤون العامة .

وبرزت هذه الظاهرة في تحكيم الالاباما *Alabama* وفيما يلي البيان :

وجاء هذا التحكيم بمناسبة موقف انجلترا من حرب الانفصال الأمريكية ١٨٦٠ - ١٨٦٥ وتصرفاتها حيال حكومة الشمال للولايات المتحدة ، ولقد ادعت حكومة الشمال أن انجلترا خرقت الحياد الواجب اتباعه في هذه الحرب ، وذلك بالسماح لسفن الجنوب وهي في نظرها سفن قرصنة أن تتنوع في موانئها ، ومن هذه السفن الالاباما وهي أهمها وأخطرها . واختلفت وجهات النظر وتطورت المفاوضات بين الطرفين إلى حدة شديدة ، ثم أمضيت معاهدة واشنطن بين انجلترا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ٨ مايو عام ١٨٦١ لقبول التحكيم واللجوء إليه في هذا الصدد ، ووكّل بحث النزاع والحكم فيه إلى أعضاء معين اثنين منهم كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، ويعين الثلاثة الآخرين حكومات

البرازيل وإيطاليا وسويسرا ، وأدرجت المبادئ القانونية الواجب اتباعها في التحكيم في نفس المعاهدة ، وعرفت باسم القواعد الثلاث المحددة في واشنتون وتبين التزامات أية حكومة محايدة حيال المتحاربين فيما يتناول انزال السفن الحربية للمتحاربين إلى البحر وتسليمها وتجهيزها وكذلك استعمال المياه المحايدة .

وقررت المحكمة التي اجتمعت في جنيف بقرار خاص أذاعته في ١٩ يونيو سنة ١٨٧٢ وكان ضمن اختصاصاتها بحث المسائل الدقيقة القائمة على النزاع الأساسي والمتفرعة منه ، مثال ذلك التعويضات المباشرة وغير المباشرة ، ومدى اختصاصها وهل هي القاضى فيما يختص باختصاصها من واقع تفسير الاتفاق عليها بين الطرفين ، وكذلك مدى مسئولية الدولة في حالة تهريبها من التزاماتها وهل يؤدي هذا إلى تعويض؟ وقضت في قراراتها في الاختصاص بأنها القاضى ولها حق تفسير الاتفاق وفي مسئولية الدولة عن تهريبها من تمهيداتها وهل يؤدي هذا إلى التعويض بأنه ليست الدولة ملزمة بدفع تعويض عن الإضرار غير المباشرة (٥) ، وصار هذا المبدأ في القضاء الدولى وكذلك في فقهاء القانون الدولى ، وأدجت مبادئ هذا التحكيم التي اتفق عليها في واشنتون وأدت إلى هذا الحكم في اتفاق لهاى لسنة ١٩٠٧ ، وأساسها أن الحكومة المحايدة عليها ألا تتركب هي ومن يخضعون لها من تابعيها ما من شأنه أن يخل بالحياة ويعكره .

واتسع نطاق التحكيم في أوائل القرن الحالى ليتحول إلى محكمة دولية ، ولكنه لم يتخذ صفته الاجبارية ، ومن أهم العوامل التي ساعدت على تدعيم

فكرة القضاء الدولى هذه الروح التى سادت المحيط الدولى فى أواخر القرن الماضى والدعوة الواسعة النطاق نحو بذور صالحة للسلام العالمى وتقادى أعمال العدوان وأسلحته القاتكة ما أمكن ، وجعل الحرب إذا كان لابد منها فى نطاق إنسانى محدود وتقادى الأسلحة المهلكة التى تنشر الآلام والعذاب ، وجهه فى اتفاقات هاى لسنة ١٨٩٩ ، لسنة ١٩٠٧ ذكر الوسائل الواجب اتباعها فى الحروب وعدم الخروج عنها ، وقامت على أساس تحريم بعض الأسلحة وأساليب القتال التى تسبب آلاما وإيذاء لا مبرر لها ، وعددت هذه الأسلحة بأنها الغازات الحارقة والنفس والغدر فى القتال والتقتيل والمذابح والتسبب فى جروح لغير للقاتلين وللحايدين وارتكاب أعمال الخيانة للتيل من العدو ، ثم أدخلت الاتفاقات فى المحيط الدولى فكرة اللجوء إلى التحكيم والقضاء الدولى فى المنازعات وذلك رغبة فى إقامة صروح السلام ، ونشأ فى أثر التحكيم السياسى التحكيم القضائى .

وبناء على اتفاقات هاى يجب التفريق بين الوساطة *Médiation* وهى تدخل مبدئى ، والتحكيم *Arbitrage* ، ومجرد عمل تحقيق لإظهار الحقيقة الفنية فى أمر من الأمور *enquête (expertise)* ، وهذا التحكيم كما جاء فى الاتفاقات المشار إليها هو فرض للنزاعات بين الدول بواسطة قضاة مختارهم هذه الدول وذلك على أساس احترام الحقوق والقانون . وأهم الصفات البارزة فى هذا النوع من القضاء أن الأعضاء قضاة ، غير أنهم يختلفون عن غيرهم من القضاة المعروفين لنا فى عرف القانون بأنهم يختارون ، ولكنهم يصدرون أحكاما ويراعون القانون فى إصدارها ، أى يباشرون أعمالا قضائية ، مما يضفى على قراراتهم صفات الأشياء المقضى فيها *autorité de la chose jugée* ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الصفة الإجبارية

العلاقة بأحكامهم هي أنها تصدر بناء على القانون وأنها مستقاة من روحه وليست مجرد اتفاق بين المتنازعين على قبول التحكيم وإقراره ، وهذه الصفة تبعد بالحكم عن مجرد أنه حل دبلوماسي يحاول الحكم أن يصل ، إليه بل هو قرار قائم على مبادئ قانونية تسبب وتدعم بالحجج المستندة إلى القانون الدولي وحقوق الجماعات .

وطبيعى أن هذا يدعو إلى اختيار أعضاء التحكيم من بين رجال القانون والفقهاء المتنازعين ، لا من بين رجال السياسة والحكم ومجرد الدبلوماسيين الذين لا يهمهم إلا انتهاز القرض السياسية وآثارها للقضاء في المنازعات وإيداع حكمهم فيما يسألون فيه .

وعلاوة على ذلك صارت الأحكام كسائر أحكام القضاء علنية وهي تذاع شفويًا ثم تعلن على الناس مسية ، كما يصبح من حق المحكمة أن تقصر الاتفاقات وتقارب وجهات النظر بين المتنازعين إذا حصل بشأنها أى تبادل مراسلات أو كتابات ، كما يمكن للمحكمة أن تطلب إلى المتنازعين ما تشاء من الوثائق اللازمة لتبيين الموضوع ولاظهار الدليل والحجة ، كما تتاشدهم باتخاذ إجراءات تحفظية لحين البت في موضوع النزاع .

وانجهت النظريات القانونية في هذا الصدد إلى مبادئ قانونية هامة بخصوص الحكم وصدوره ، وذلك بأن الحكومات وبشرط أن تتوفر فيها حسن النية يمكنها وعليها أن تقبل فكرة تقضيهوالمطالبة بيطلائهونالناهموفق الاسس القانونية ، وهو ما يسمى بيطلائهونالناالحكم *nullité de sentence* في الأحوال الآتية، وعلى الحكومات ما دامت تسودها النوايا الطيبة أن تقبل الفكرة :

١ - إذا ثبتت رشوة القضاء .

٢- إذا وضع خطأ لا لبس فيه

٣- إذا حصل تجاوز ظاهر لاشك فيه في استعمال السلطة .

وتختلف الحال في التحكيم الدبلوماسي فالهم الكبير يصيح في تسوية النزاع وتصفيته بأى ثمن ودفعه نهائياً ، ولذلك تلبذ تماماً فكرة مناقشة الحكم ونقده .

والخلاصة أن التحكيم القضائي الفنى الدولى يتبع القاعدة القانونية القائلة : بأنه لا تصفية لأمر من الأمور إلا إذا كان ذلك عن طريق العلاج والى البت العادل *Nothing is settled until it is settled right* . كذلك تقبل النظرية القانونية القائلة بإعادة النظر فى الحكم *reviston* على أساس ظهور عوامل جديدة *fait nouveau* كانت خافية أثناء نظر الدعوى وصدر الحكم ، كظهور مستندات جديدة لها أهميتها فى تغيير مجرى التحقيق وظهور شهود جدد يعتد بهم ، ومن شأن هذه العوامل أن تحول مجرى الحكم الاصلى وتقلب الاوضاع . وهكذا فإن قوة أو سلطان الشيء المحكوم فيه ينحى أمام وجوب محو ما ثبت من سوء الحكم وبعده عن الحق والقانون *mal jugé* ، فالهم الأكبر هو الوصول إلى حكم عادل لا مجرد حسم الخلاف ولإيجاد حل كازى فى التحكيم الدبلوماسي .

ولكن يجب ألا نمتد أن النظرية الخاصة بالقضاء الدولى فى صورته التى وصفناها فيها سلف قد تنقلت فى العرف الدولى عملياً ، بل لا تزال تطفو فوق سطحه ولم تستقر بعد ، ولا يزال القضاء الدولى بوجه عام يقوم على المقعد القضائى *contrat Judiciaire* ووجوب التصحية مؤقثاً بفكرة السيادة .

القضاء الفنى

وضعت اتفاقات لهاى لسنة ١٩٠٧ شروط قيام التحكيم وصلاحيته وكانت قد نشأت المحكمة الدائمة التحكيم *La Cour Permanente d'Arbitrage* فى سنة ١٨٩٩ ، وهى ليست كما قد يقادر إلى الذهن محكمة عليا بكل ماتعنه العبارة وليست دائمة الجلسات وليست مستمرة بانتظام (٥) ، بل هى شيع محكمة أو بدء فكرة فى إطار مزخرف براق لتبدو دائمة مستمرة وفيها على ملخص هذه الشروط :

١ - يقبل المتنازعون التحكيم على أساس اتفاق مبدئى بينهم *Compromis*، وهكذا يتضح أن التحكيم ليس بالجبرى فى أول الأمر بل لا يصبح جبرياً إلا بالاتفاق على قبول مبدأ التحكيم ، وهم أحرار فى قبوله أو عدم قبوله .

٢ - يختار المتنازعون قضاء التحكيم من بين أعضاء المحكمة الدائمة للتحكيم ، كما ان رئيس الهيئة قد يختار بمقرتهم أو بمعرفة الهيئة ذاتها ، ويعين الاتحاق المذكور القضاء ، كما يحدد أيضا موضوع النزاع الذى سيطرح على هؤلاء القضاة البت فيه .

٣ - كذلك يعين الاتفاق المذكور الوسائل التى تتبع للنظر فى النزاع وذلك بالإضافة إلى سائر الاجراءات التى تدخل فى صميم أعمال المحكمة الدائمة للتحكيم ، وقد جاءت فى اتفاقية تشكيلها .

(٥) انظر « القانون الدول العام » لشارل روسو ، صفحتى ٥٠٢ ، ٥٠٣ .

٤ — كذلك يتناول الاتفاق المذكور أهم رؤوس القواعد القانونية التي على ضوئها يبحث النزاع كما يستخلص الحكم منها .

٥ — سير دولا ب أعمال المحكمة هو مجموعة سكرتارية في لهاي، وهي بمثابة إدارة نسخ وتوثيق *Grefte* للأعمال القضائية، وهي العنصر الدائم في هذه المحكمة. وهكذا نرى أن حسن النية والاستعداد أساس هذا القضاء ، ويمكن القول وقد اصطدمت السیادات في بحث مسألة إنشاء قضاء دولي جبري في اجتماعات لهاي في سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ بأن الأمر تحول إلى نوع من الاتفاق المبدئي القائم على قواعد إجبارية ، ويمكن للمحكمة ذاتها ان تضع صياغة الاتفاق المبدئي النهائية ، وبمجرد وضعه يصبح شريعة المتعاقدين وكذلك قانون القضاء يلجأون اليه لفض النزاع ، ولكن لهم كذلك الاستناد إلى سائر قواعد العرف والعدالة والقانون الطبيعي، ويتعين على القضاء ان يكونوا دائماً في حدود ودائرة الاتفاق فلا يشردون عن ميدانه والا تعرض حكمهم لأن يلعن فيه بطلب الالغاء لأنه مشوب بتجاوز استعمال السلطة .

والاجراءات تمر في مراحلها كسائر اجراءات القضايا المطروحة على القضاء الوطني أي ان موضوع النزاع يعرض كتابة بمذكرات وشفوياً بين الطرفين ويرافع فيه محامو الطرفين، ويمكن نشر مناقشات المحكمة بمخافيرها باذن منها بشرط موافقة اطراف النزاع ، ولها الحق في تحديد اختصاصها بتفسير الاتفاق المبدئي على قبول التحكيم وكذلك سائر المعاهدات التي تتناول موضوع النزاع أو مبدأ التحكيم ذاته ، وللمحكمة ان تصدر أوامر تقتض بتحقيق الدعوى والسير فيها وإدارة المناقشات ، والخلاصة ان تقوم بكل ما تراه موصلاً إلى اظهار الحقيقة والكشف من حجج الطرفين .

ويصدر الحكم مسيئاً وقرأ علناً، وهو نهائي وغير قابل لاستئناف
للاعتراض عليه، ولكن هذا لا يمنع من المطالبة بإعادة النظر فيه لما سبق
أن ذكرناه من أسباب ، وهو ليس بجبري إلا قبل الأشخاص أصحاب
النزاع ، وقد يمس آخرين إذا تناول اتفاقاً معيناً وقعت عليه عدة دول ليست
أطرافاً في النزاع ، ويجب إخطارها بالحكم ولها التدخل للحصول على حكم
يتناول الجميع ، وعلى كل حال فإنه يتعذر إشراكها في النزاع إلا بناء على
اتفاق قضائي يقبولها التحكيم .

وهكذا اتجهت محاولات مؤتمرات لهاي إلى إنشاء محكمة للتحكيم تصدر
حكماً على أساس من القانون بقضاء يتقنون منها ، وللحكم ذاته صفة الجبرية
ولكن الاختيار هو في الاحتكام، غير أن هذا الوضع ليس خطأ من تقدم
نحو القضاء الجبري بكافة مبادئه . وفعلنا انقسم بموجب اتفاقات لهاي
الاحتكام إلى قسمين :

١ - قضاء اختياري وبالمصادقة وهو بمناسبة معينة ، وهو ينشأ
بهيئته بمناسبة نزاع محددة أسبابه وموضوعه وي طرح بناء على اتفاق قضائي
بين المتنازعين .

٢ - قضاء إجباري، وهو يتناول مجموعة من الأوضاع الدولية لها صفة
خاصة أو طائفة من المعاملات الدولية ، ويتفق على الاحتكام فيما يتنازلها
من المنازعات ، والاتجاه إلى الاحتكام بحكم المعاهدات أو الاتفاقات
التي تتناول هذه المعاملات ، وهذا النوع من القضاء منتشر في الاتفاقات
التجارية والاقتصادية وسائر الاتحادات الجبركية واتفاقات الملاحة النهرية
والصلات الثقافية .

ولم تصل الدول في لى إلى قرار حاسم في شأن ادخال القضاء الاجبارى الدولى، واصطلحت بعقبات السيادة ووجوب احترام كل دولة استقلال الاخرى وحدودها وشخصيتها مما لا يتناسب مع قيام قضاء دولى قد تضطر الدولة للخضوع له رغم إرادتها، وتعذر أيضاً بصفة دائمة جعل المسائل الحيوية التى تمس شرف الدولة وكرامتها واستقلالها ضمن موضوعات القضاء الدولى، ورفضت الدول الكبرى تقرير مبدأ عام للقضاء الدولى الجبرى فى لى حتى لا تقيد سيادتها وسلطانها، وفضلت أن تقوم هى بالقضاء إذا شئت تستند فى ذلك جبرها وقوتها السياسية ونفوذها، كما رفضت الدول المتوسطة والصغيرة نفس الفكرة خشية أن يصبح القضاء الدولى العلوبة فى أيدي الدول الكبرى توجهه حسب مشيتها وأطماعها.

غير أن الدول المجتمعة تحت ضغط الوفد القرنى أقرت من الناحية النظرية المبدأ وأعلنت أنها بالاجماع: تقرر مبدأ التحكيم الجبرى، وأنه يجب أن يتركز إليه بعض المنازعات وخاصة التى تتناول تفسير وتطبيق الشروط المنصوص عليها فى الاتفاقات الدولية، وأنه يجب وضع اتفاق فى هذا الصدد لتقريب وجهات النظر.

ولم تعقد محكمة التحكيم هذه جلساتها إلا غراراً بمناسبة التجاء المتنازعين إليها وكانت المدة بين بحث منازعة وأخرى تصل إلى أكثر من سنتين.

وترتب على الأحداث العالمية التى أدت إلى الاشتباك المسلح المرير فى سنة ١٩١٤-١٩١٨ إلى مضاعفة الجهود لإنشاء صرح قضاء دولى راسخ الأسس يصبح ملاذاً للأمم ليقمها شر الحروب العامة، وتمنحنت الجهود بمناسبة إنشاء عصبة الأمم عن إقامة المحكمة الدائمة للعدل الدولى *La Cour Permanente de Justice Internationale* التى وضع أسسها

ميثاق عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وفق ما جاء في المادة ١٤ من الميثاق، بأن يقوم مجلس العصبة باعداد مشروع بنظام محكمة دولية ، وكل المجلس إلى لجنة من كبار المشترعين صياغة المشروع ، وحاول الميثاق أن يقرب من نظرية القضاء الجبرى، غير أن بناء العصبة لم يستطيعوا تحقيق الفكرة، فجاء الذين كفوا بمشروع المحكمة بحل وسط يجعلها قضاء شبه جبرى ، وخير الشاكي بين الالتجاء إلى: مجلس العصبة أو إلى التحكيم أى المحكمة المشار إليها أو إلى تسوية قضائية، وذلك بحكم المادة ١٢ من ميثاق عصبة الأمم الفقرة ١ وهى تقول : « يتفق كافة أعضاء عصبة الأمم على أنه فى حالة وقوع نزاع بينهم قد يهدد بقطع العلاقات بينهم على طرح الأمر على وسائل التحكيم أو الحل القضائى أو على مجلس العصبة لبحثه ، ويتفقون أيضاً على عدم الالتجاء إلى الحرب إلا بعد مضي مهلة قدرها ثلاثة شهور بعد قرار التحكيم أو القضاء أو قرار مجلس العصبة » ، وبدأت المحكمة مباشرة نشاطها فى ١٥ فبراير عام ١٩٢٢ باسم المحكمة الدائمة للعدل الدولى .

وفتحت الأبواب لمن يريد الالتجاء إليها ، كما أعطيت صفة الدوام لقضاتها ، وضم إلى نظامها بعض الاجراءات الخاصة بإمكان استشارتها إذا طلب اليها ذلك ، وكانت المحكمة تنعقد فى هاى أيضاً أسوة بمحكمة التحكيم التى ظلت قائمة ، وكان قضاتها يختارون لمدة تسع سنوات ويمكن استمرار وقوع الاختيار عليهم ، كما يختارون من بينهم الرئيس ويعينون السكرتير Greffier وكانوا يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ، وهم يملفون العيين لمباشرة مهمتهم بأمانة ، وعظوم عليهم أداء أى عمل آخر الا مهمتهم كقضاة ، ونظام المحكمة يقضى بأن يجلس قاض وطنى من جنسية الدولة المترافعة فى النزاع الذى يخصها وقد رفضته للمحكمة ، وإذا كان لاحداها

قاض وليس للآخرى مثله فلها أن تطالب بتعين قاض من جنسيتها وذلك علاوة على المحامين والمستشارين الذين من نفس الجنسية ، مما يدفع بالقاضي إلى أن يكون لسان حال دولته المتنازعة الشاكية ، وهذه صفة من صفات التحكيم ووصفها بعض الفقهاء بأنها حالة « فيها تسليم وأعطاء لمزايا مصدرها الضعف الخلقى القائم بين الناس » . ويمكن أن تتكون المحكمة من دائرة من ثلاثة قضاة لبحث المسائل التفصيلية أو القضايا البسيطة أو المسائل الفنية كمسائل النقل والترانزيت .

ولا تختص المحكمة الا في بحث المنازعات بين الحكومات فليس لاحد الا هذه الحكومات لا الافراد رفع المنازعات اليها للحكم فيها ، ولكن هذا لم يمنع من بحث مسائل خاصة برعايا الحكومات على أن تقدم بواسطة هذه . والمحكمة سيدة نفسها وليس لاية هيئة في عصبة الأمم ان تسيطر عليها أو تفرض عليها ارادتها أو تأمرها يبحث نزاع أو ان تزرعه منها .

ولكن قاعدة الخيار في طرح النزاع ظلت قائمة ولا تلجأ الحكومات اليها جبراً ، انما بناء على اتفاق سابق بين اطراف النزاع لقبول حكمها ، وقد يكون الاتفاق عاماً ومقدماً وخاصة فيما جاء في مفاوضات الصلح ذاتها لسنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ في مسائل الانتداب والاقليات ونظام الملاحة النهرية ، والسكك الحديدية ، والترانزيت والجمارك والموانئ البحرية ، وكذلك في اتفاقات العمل وكافة النظم التي تتناول المسائل الفنية التي تختصها عصبة الأمم .

وجاءت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من ميثاق عصبة الأمم ، تذكر للمسائل التي يمكن طرحها إذا شئت الدولة المتنازعة دون حاجة إلى عقد

سابق بهذا الصدد، وهي « تفسير المعاهدات »، وبعض المسائل الخاصة بالقانون الدولى وما قد يمس العلاقات السياسية وقد يؤدى إلى قطعها وما يترتب على ذلك من تعويض . . ويبين نظام المحكمة بوضوح أكثر المسائل التى يمكن طرحها على هذا القضاء الذى وافقت عليه عصبة الأمم فى المادة ٣٩ منه وهي « تفسير المعاهدات »، وبعض مشكلات القانون الدولى، وما يمس خرق الاتفاقات والتعهدات الدولية، وما يترتب على ذلك من تعويضات ومدامها . . .

ومعروف ان الحرب العالمية الثانية طوحت بالمعصية وهيناتها وضعتها المحكمة المذكورة، وجاء ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب بمحكمة العدل الدولية لتحل محلها، وفيما يلي بيان تكوينها واختصاصاتها :-

وضع بناء الأمم المتحدة أسس محكمة العدل الدولى وهى غير المحكمة التى نشأت بميثاق عصبة الأمم، مع ابدانهم الاحترام الواجب نحو المحكمة القديمة . وان اتجاه فكرهم نحو محكمة جديدة هو لىكى يصبح لهم مطلق الحرية فى اقامتها على أسس مخالفة لاسس المحكمة السابقة ليكتب لها الدوام ولا تقضى كما قضت عصبة الأمم . وكانت المفاوضات والمشاورات فى انشاء هذه المحكمة صعبة ومعقدة .

غير أن النظام الجديد لم يك انحصاراً تماماً عن الماضى، بل هو بمثابة اتصال القديم بالجديد مع الأمل الواسع فى المستقبل، وهكذا أخذ بالمبادئ القديمة فى هيئة المحكمة الجديدة التى أطلق عليها « محكمة العدل الدولية »، *Lu Cour Intrenationale de Justice*، وهى المبادئ الخاصة بالقضاء والاختصاص الجبرى، ولم يستبعد من المحكمة القضاة من بين الدول غير

الأعضاء في الأمم المتحدة ، والجمعية العمومية والمجلس وضع الشروط التي بموجبها يمكن انضمامهم إلى المحكمة ، وهكذا نصت المادة ٩٣ من ميثاق الأمم المتحدة على القاعدة الآتية بخصوص قضاة المحكمة :-

١ - ان أعضاء الأمم المتحدة يعتبرون بحكم العضوية *Ipso-facto* أعضاء في المحكمة الدولية للعدل .

٢ - ان غير الاعضاء في الامم المتحدة يجوز ضمهم إلى المحكمة بشرط أن تقرر حالة كل بعد دراستها الجمعية العمومية بتوصية من مجلس الامن .

وهكذا قبلت سويسرا وجمهورية ليشنشتين في عضوية المحكمة ، والأولى في سنة ١٩٤٦ والثانية عام ١٩٥٠ . ثم في اجتماع لندن للامم المتحدة في لندن بين يناير وفبراير عام ١٩٤٦ انتخب القضاة الذين يكونون المحكمة ، وصارت على تمام الالهبة لمباشرة عملها (*)

وتشتمل المحكمة على خمسة عشر قاضيا معيناً لمدة تسع سنوات ، والنظام يجمع بين أرضاء الدول الصغيرة التي يهمها أن تعامل على قدم المساواة مع سائر الدول ومستويات الدول الكبرى السياسية والتزاماتها الجمسية ، وتقدم المحكمة الدائمة للتحكيم بكشف المرشحين عن كل مجموعات قومية *Groupe nationale* بعد استشارة الجهات المختصة في شأن هؤلاء المرشحين عن شتى البلدان ، ويشترط فهم الصفات الخلقية والقانونية الممتازة ، وتقدم الكشوف إلى سكرتارية الامم المتحدة وترفعها إلى مجلس الامن والجمعية العمومية لانتخاب القضاة من بينها ، والانتخاب يتم بناء على تصويت الاغلبية في كل من الهيئتين ، وإذا لم يتفق على الشخص

المنتخب تشكل لجنة للتوسط في الامر وتقريب وجهات النظر، فإذا تعذر الوصول إلى نتيجة اشراك القضاة الذين تم انتخابهم في عملية التوسط. ويتمتع القضاة بنظام معين من شأنه حمايتهم حتى تجاه حكوماتهم وتمتعهم باستقلالهم الكامل، وهم يتمتعون بامتيازات الرجال الدبلوماسيين وحصاتهم، ولا يجوز بحال عزلهم إلا بقرار اجماعى من المحكمة نفسها، ومحظور عليهم مباشرة أى عمل سياسى أو ادارى طوال مدة عضويتهم في المحكمة، ونفقات المحكمة ومراتب قضاتها تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك طبقاً لنص المادتين ٣٣ و٣٢ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ويتقاضى القضاة مرتبات ضخمة لتوفير الاسباب المادية التى تنفق مع مكاتبتهم، فيصل مرتب القاضى في العام إلى ٤٥٠٠٠ فلورين هولاندى أى حوالى ٤٣٢٠٠٠٠ فرنك فرنسى أى نحو ٤٥٠٠ جنيه مصرى، ويختار من بينهم الرئيس بواسطة زملائه لمدة ثلاث سنوات وهو يتقاضى أجراً اضافياً قدره ١٥٠٠٠ فلورين أى نحو ١٢٠٠٠٠٠ فرنك فرنسى علاوة على مرتبة الاصلى (٥)

وتعقد المحكمة جلساتها كاملة من أحد عشر قاضياً ويجوز اعتبار المداولة قانونية بحضور تسعة قضاة، وفي حالة مرافعة دولة في دعوى لها إذا لم تكن ممثلة في المحكمة لها أن توفد بحكم القانون *ad hoc* قاضياً لتمثيلها. وتقرب إجراءات المحكمة من الاجراءات القضائية المألوفة، غير أنه روعى فيها كذلك تنوع حالات المنازعات وصفاتها السياسية وقربها من التحكيم، وبذا صارت مزيجاً من الاجراءات القضائية وإجراءات التحكيم. ولغة المحكمة الرسمية بما في ذلك المناقشات والمرافعات، الفرنسية أو الانكليزية، والمناقشات علنية على عكس ما كان يتبع في التحكيم فاللغة كان

يتفق عليها بين طرفي النزاع، وتخضع المناقشات للسرية الا إذا رأى أصحاب الشأن العكس ، وهناك نظام يتبع في حالة غياب أحد طرفي النزاع وكذا لتدخل طرف آخر فيه ولإعادة النظر في الحكم إذا جد جديد في الدعوى .

وطبيعى أن اختصاص المحكمة بتناول الدعاوى التي ترفضها الدول أمامها وتكون أطرافا في النزاع ، ولا يتحتم أن تكون الدولة التي تلجأ إلى التقاضى طرفا في النظام الاساسى للمحكمة أولميثاق الأمم المتحدة ، وفي هذه الحالة يعدد مجلس الأمن الشروط التي يكون لها بموجبها أن تقاضى الخصم في المحكمة في حدود المعاهدات المعمول بها، على ألا يترتب على ذلك الاخلال بقاعدة المساواة بين المتقاضين أمام المحكمة ، وفي حالة ما لا تكون الدولة المتقاضية عضوا في الأمم المتحدة وتطلب التقاضى أمام المحكمة، فالمحكمة نفسها بعد قبول تقاضيتها تحدد مقدار ما تتحمله الدولة الطالبة من نفقات المحكمة التي يجب عليها دفعها لانتهاء عملية التقاضى ، فإذا كانت الدولة من الدول المساهمة في المحكمة ونفقاتها فان الاجراء لا ينطبق عليها .

وتستند المحكمة الى الوثائق والبيانات للكشف عن الحقيقة وبحث حجة كل من المتنازعين، وبحكم المادة ٣٤ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية هذه فقرة ٢ لها أن " تطلب من الهيئات الدولية العامة المعلومات المتعلقة بالقضايا التي تنظر فيها . وتلقى المحكمة ما تبثرها به هذه الهيئات من المعلومات "، كما انها تفسر الوثائق الخاصة بالهيئات الدولية والاتفاقات والوثائق بوجه عام عند اللزوم وتحظر بذلك الجهة المختصة ومن يهمل الامر في هذا التفسير ، وذلك وفق ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة

المذكورة، فقالت : إذا اثير في قضية معروضة على المحكمة البحث في تأويل وثيقة تأسيسية انشئت بمقتضاها هيئة دولية عامة، أو في تأويل اتفاق دولي ابرم على أساس هذه الوثيقة، فعلى المسجل ان يخطر بذلك هذه الهيئة وان يرسل إليها صوراً من المحاضر والاعمال المكتوبة،

وحددت المادة ٣٦ من نظام المحكمة الاساسى اختصاصاتها وولايتها في القضاء الدولى بما يأتى : جميع القضايا التى يعرضها عليها المتقاضون والمسائل المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة أو فى المعاهدات والاتفاقات المعمول بها .

ويترتب على هذه الولاية، وهى ما لم تتردد فى ذكره صراحة الفقرة الثانية من المادة المذكورة قيام قضاء جبرى بلا حاجة إلى اتفاق خاص وذلك متى كان التزام التقاضى قد قبلته الدولة مقبداً فى اتفاق شامل خاص، بهذا الامر، وفى هذه الحالة ينحصر النزاع فى المحيط القانونى، وينصب الجهد فى العثور على العلاج الناجع فى المسائل الآتية التى عدها الفقرة المشار إليها :-

١ - تفسير معاهدة من المعاهدات .

ب - اية مسألة من مسائل القانون الدولى .

ج - تحقيق واقعة من الوقائع التى إذا ثبتت كانت خرقاً لالتزام دولى .

د - التعويض المترتب على خرق التزام دولى ومدى هذا التعويض .

ولم يغفل نظام المحكمة الاساسى شريعة المحكمة وما يتعين عليها اتباعه للفصل فى النزاع المطروح أمامها، وذلك بقية أن تصبح المحكمة

أقرب إلى الهيئة القضائية منها إلى مجرد نظام تحكيم يسير في هدى الظروف والتيارات السياسية ، فذكرت المادة ٣٨ مآطيقه المحكمه من قوانين وتشريعات وقواعد لاصدار احكامها وهي :-

١ - الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفًا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .

ب - العادات الدولية المرعية التي تعتبر بمثابة قانون يدل عليه تواتر الاستعمال .

ج - مبادئ القانون العامة التي اقرتها الامم المتحدة .

د - احكام المحاكم السالفة ،ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الامم .

واضيف إلى اختصاص المحكمة السالف شرحه وهو الفصل في المنازعات بين الدول ، عمل جليل آخر لا يقل أهمية عن الاول بل يعتبر بمرور الزمن وباستمراره والالتجاء إلى المحكمة كمبراس للفققة الدولي ومن أهم دعائم السلام ، فهو عمل يرسى مرامى العلاقات السياسية الدولية ونواحيها الطيبة ويفسر ماغض من مشكلات القانون الدولي وحقوق الجماعات ، وهذا العمل تناولته المادة ٦٥ بالشرح ، ويشمل الانتهاء في المسائل القانونية التي تستشكل على المختصين بناء على طلب الجهة التي لها الحق في طلب هذا اثناء ، وفي ذلك تقول الفقرة الاولى من المادة ٥ للمحكمة أن تفتى في اية مسألة قانونية بناء على طلب اية هيئة رخص لها ميثاق الامم المتحدة باستفتائها ، أو حصل الترخيص لها بذلك طبقاً لاحكام الميثاق المذكور ،

وفي هذه الحالة يطلب من المحكمة الاقامة بتقليم طلب مكتوب بهذا الخصوص يتضمن كما تذكر الفقرة الثانية من المادة المذكورة « بياناً دقيقاً للسألة استفتى فيها وترفق كل المستندات التي قد تعين على تجليتها » .

وهكذا نرى خلال شرحنا خطوات القضاء الفني انه في طريق نموه ونهوضه ليصبح جديراً بالاعباء الثقيلة الملقاة على طاقه ، وليمكنه ان يجنب العالم ويلات الحرب والدمار، ولكن العقبات التي تعترضه جسام والصعوبات التي تحول دون استقراره بصفة قاطعة جدية ومنشعبة ، وهي في طيعة العلاقات السياسية ذاتها ويمكن حصرها فيما يلي :

١ - انها ترجع إلى تمسك الدول صغيرها وكبيرها بسيادتها الكاملة ، وكراهيتها كراهية التحريم التنازل عن جزء منها مهما يصغر في نظير النزول عند إرادة المحكمة إذا كان النزاع مأساباً مأساباً يتناول حق السيادة أو إذا عرض لمشكلة سياسية خطيرة تتناول مصالح الدولة الحيوية. وقد رأيت كل دولة من الدول كبيرها ومتوسطها وصغيرها في انشائها محكمة التحكيم في سنة ١٨٩٩ وخروجها إلى حيز التنفيذ في سنة ١٩٠٧ ثم في المحكمة الدائمة للعدل الدولي فمحكمة العدل الدولية رأياً مخالفاً للآخرى في صدد السيادة. فرأت الدول الكبرى نظراً لاتساع اطماعها ونهمها ورغبة في حب التوسع والسultan وانها يمكنها ان تخرض قضائها وحكمها فرضاً الا تسلم الزمام بلا قيد للقضاء الدولي ، وعارضت دائماً في فكرة التحكيم الجبري بلا شرط ، كما ان الدول المتوسطة والصغيرة خشيت من ان امتداد سلطان القضاء الجبري بواسطة التحكيم الجبري في سنة ١٩٠٧ ثم برسوخ النظرية وقيام قضاء جبري فعلا ان تتخذ الدول الكبرى هذا القضاء سلاحاً لقضاء لباتها وتحقيق اطماعها في الدول

المتوسطة والصغيرة تحت ستار مشروعية هذا القضاء وقانونية أحكامه ،
وهي لا تخرج عن أنها املاء من الدول الكبرى .

٢ - اتضح سلطان الدول الكبرى وطفان المصالح السياسية على
الفكرة السامية للقضاء الدولي في فشل مشروع القضاء العالي للنائم ،
وتفسير الامر ما يلي :-

هناك عحاكم وطنية للنائم تفصل في حدود سلطان كل من الدول
المتحاربة في شأن سفن العدو أو الدول المتحاربة الأخرى أو حتى الدول
المحايدة التي تمألى العدو وحمولاتها ، التي تصادر وتبحر بناء على حق التفتيش
في حالات الحرب وما شابهها . وهذه المحاكم تقضى بمقتضى القانون الداخلى
لكل دولة أو القانون الدولى إذا دخل في نطاق القانون الداخلى
بسلطان من هذا ، ويختلف تشكيلها باختلاف البلدان . وقد فكرت الدول
في سنة ١٩٠٧ بمناسبة وضع أسس جديدة للسلام وإنشاء محكمة للتحكيم
الدولى في إنشاء قضاء عال للنائم ، تلجأ الدول إليه في حالة تنازعها على
حكم القضاء الوطنى للنائم ، وخاصة أن المحاكم الوطنية للنائم لم تكفل
الضمانات الواجبة نحو سفن المحايدين والبضائع المشحونة بها ، إذ أنها
غالباً مشكلة بمعركة الدول المتحاربة ومن صناعة وزارات بحرياتها ،
وقد تدفع بها رغبته الملحة في كسب الحرب وتضييق الخناق على العدو
إلى الاساتة إلى المحايدين وإلى المبالغة في التشكك باسم حرمان العدو
من المواد اللازمة للحرب وتشديد الحصار عليه وغير ذلك لهن الوسائل
لكسب المعركة النهائية . ونشطت الدول المتوسطة والصغيرة في تأييد
مشروع محكمة عليا للنائم تفصل بصفة استثنائية إذا تطلب الامر ذلك
في الشكوى من قضاء المحاكم الوطنية للنائم ، وقدم المشروع كل من

انجلترا والمانيا على اتفق مشروع محكمة التحكيم وصار اجزأ من اتفاق ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، وتضمن المشروع إنشاء هيئة سلطانها يفوق سلطان الدولة *Superétatique* لأنها قد تقضى بنقض وتعديل الحكم الابتدائي لمحكمة الغنائم ، فضلا عن ذلك فإن اختصاصها كان اجبارياً ، وبجمل القول أن هذا القضاء كان نظاما للجماعة الدولية يتعين عليها الخضوع له احتراماً للمصالح العام ، وبابها مفتوح للأفراد ذوى المصلحة من المحايدين والمحاربين وكذلك من لهم حقوق قبلهم علاوة على حكوماتهم . وكانت هذه خطوة جريئة نحو الاعتراف بالفرد كنواة للقيام بالتقاضى وإعطائه هذا الحق في قانون الجماعات .

غير أن هذا المشروع مع الأسف لم يتحقق (٥) ، إذ اصطدم باختلاف الآراء في مؤتمر لندن الذي اجتمع في آخر عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩٠٩ للبحث وإقرار وتدوين قواعد الحرب البحرية وجلبها تقوم على العرف وتختلف وجهتنا ننظر الانجلوسكسونية والقارية الأوروبية فيها ويتعين الاتفاق عليها اقيام قضاء عال للغنائم ، وبعد دراسة مسائل الحصار والتهديب البحري ومعاونة العدو وصدور تصريح لندن في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٩ يدل على تقارب الآراء ، وأصررت انكلترا على وجهة انظرها فيما يختص بتهديب المواد الغذائية . وطبيعى وانجلترا أولى الدول البحرية في العالم وقد اعتبرت مسألة هذا النوع من التهديب حيوية بالنسبة لها أن يوضع على الرف نهائياً . وقد رفض البرلمان الانجليزى أن يصدق على الاتفاق ، ووجبت سائر الدول أنه من المبعث أن تصلى هي الأخرى على الاتفاق وقد رفضته انجلترا .

(٥) أنظر « الرابطة الثناوية حل للتمزعات الدولية » لستون ، صفحات ١٠٨ ،

١٠٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١

وانظر « موبيل القانون الدول العام » لميليه ، صفحة ٣٢٤ .

٣ -- كان التصويت في أحكام التحكيم بآدى الامر بالاجماع ، وكان يمكن تعطيل الحكم بامتناع أحد الاعضاء عن التصويت قصداً وبسوء نية ، غير أنه بدخول التحكيم تدريجياً في العرف الدولى أخذت هذه القاعدة تنهار على مر الزمن ، ورأينا ذلك في محاكم اللجان المختلطة التى نصت عليها معاهدة فرسايلى للسهر على تطبيق بعض الشروط الاقتصادية الواردة فيها ، فعدم اشتراك العضو لا يؤدى إلى تعطيل لإجراءات سير المحكمة ، كما اتجهت الاحكام القضائية المحضة نحو صدورها بالاغلبية واعتبارها صحيحة ، ولكن هذا لا يمنع بتاتاً إضعاف الاحكام وتناقصها بامتناع البعض عن الاشتراك فيها أو معارضتها ، وخاصة أن الاقلية المعارضة لها أن تعلن حجج معارضتها وتشرها للرأى العام .

٤ -- أحكام محاكم التحكيم والقضاء الدولى لا تنفق فى طبيعتها تماماً مع أحكام القضاء الوطنى ، فأحكام القضاء الوطنى والدولى بمجرد صدورهما تصبح لها شخصيتها المستقلة عن الفاضى ولكن تتفاوت قوة هـ ذلك فى نسبة ماتعويه من عناصر « قوة الشيء المحكوم فيه » ، ففياً يختص بالقضاء الوطنى فهذه القوة لا تنازع فيها بتاتاً ، ولها نتائجها الهامة فى تعليقها والالتجاء إلى السلطة التنفيذية لإجبار المتنع عن التنفيذ على احترامها والمطالبة بالتعويض عن الخسائر المزرية عن التلكوف فى التنفيذ، وكذا إمكان الاحتجاج بهاتجاه الغير، أما القضاء الدولى فبوجه عام لا تمس الاحكام فيه إلا المتنازعين ولا يمكن مطالبة غيرهم بالسير فى هداها وتنفيذها ، وهذا ماورد فى اتفاق لهايكا قالت المادة ٨٤ وهى « إن قرار المحكمة ليس إجبارياً إلا فى مواجهة أطراف النزاع وحسب ما تقرر فى هذا الصدد » ، وهو مثل ماورد فى المادة ٥٩ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ، فتقول « لا يكون الحكم قوة

الالتزام الا بالنسبة لمن صدر بينهم وفي خصوص النزاع الذي فصل فيه ، ولكن لا يمنع هذه المحكمة من إصدار أحكام يمكنها إعلانها على الرأي العام تعترف فيها بمبدأ قانوني أو تنكره وتنبذ بلا إشارة إلى تطبيقه أو فرض عقوبة جنائية على ذلك . والحكم نهائي وواجب النفاذ وعلى الدولة التي صدر هذا الحكم منه ان تبادر باحترامه وتنفيذه بكل حسن نية ، غير أن هذا الامر لا يمد من الناحية التطبيقية التعهد الايدي وقواعد الاخلاق ، وقد رأينا في تاريخ التحكيم أن رومانيا في سنة ١٩٢٧ رفضت تنفيذ حكم محكمة التحكيم المختلطة الرومانية - الهنجرية بخصوص قضية بعض الرعايا الذين يختارون بين الجنسية الرومانية والهنجرية ، وكذلك رفضت ألمانيا في سنة ١٩٢٨ تنفيذ بعض أحكام محاكم التحكيم المختلطة وقد رأت أنها تتعارض مع مصالحها وسيادتها .

ولا يمكن لأجبار الدولة الممتعة عن تنفيذ الحكم الا اتباع الوسائل التي وردت في ميثاق عصبة الأمم ثم تأيدت بصفة أوضح في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي الحصار وتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها ومقاطعتها ومعاملتها بالمثل واتخاذ شتى وسائل الضغط طبقاً للبادة ٩٤ من الميثاق ، وهي تقول في فقرتها الأولى : يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة : أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها ، وفي فقرتها الثانية : إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ، ولهذا المجلس ، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم ،

القضاء السياسى

القضاء السياسى أم أنواع القضاء للبشرية إذ يمكن إذا أحكت قيادته أن ينجى العالم من ويلات الحرب وأوراقه الدماء والخرائب البشعة وأزمات ما بعد الحرب، وما أكثرها وأشد وطأتها . واختصاصه الفصل فى المنازعات ذات الطابع السياسى ، التى تمس العلاقات السياسية ومستقبلها وتعتبرها الدول صاحبات الشأن حيوية ، لها أثرها للبعيد فى نفوذها وسلطانها فى الداخل والخارج وصلاتها ومستقبل الشعب واتجاهاتها السياسية وسيادتها ولا تتردد فى امتشاق الحسام لحمم النزاع .

وكانت الوساطة والتحكيم الويلتين الاساسيتين فى انهاء هذا النزاع الذى يمس حميم سلطان الدول وشرفها ، وذلك حتى قيام عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الاولى ، ثم حلول الأمم المتحدة محلها بعد الحرب العالمية الثانية .

وانتقل فى ظل عصبة الأمم القضاء السياسى إلى مجلس العصبة كما انتقل اليوم من مجلس العصبة المنحلة إلى مجلس الامن وفيما يلى الشرح :-

مجلس عصبة الأمم كقضاء سياسى دولى :-

كانت عصبة الأمم تتكون بصفة أساسية من الجمعية العمومية والمجلس ، والجمعية تتكون من كافة الاعضاء فى العصبة، ويمكن لكل عضو أن يمثل فيها بثلاثة مبعوثين يوم عادة : ممثل دبلوماسى ، وممثل قانونى ، وممثل قوى ، ولكن هؤلاء الممثلين ليس لهم الا صوت واحد فى الجمعية ، وهى تجتمع

عادة دوريا في شهر سبتمبر من كل عام، كما يمكن دعوتها للاجتماع بصفة غير عادية، وحصل ذلك في بحث قبول ألمانيا في عضوية العصبة سنة ١٩٢٦ وفي بحث النزاع الياباني الصيني عام ١٩٢٣ وفي بحث مشكلة الشاكو عام ١٩٢٤ وفي بحث اعتداء روسيا على فنلندا عام ١٩٢٩، ولما كانت هذه الجمعية لا تخرج عن كونها مؤتمراً من الدبلوماسيين فإن قراراتها طبقاً للميثاق لتصبح مشروعة يجب أن تصدر بالاجماع، فيما عدا قرارات الاجراءات فهي بالأغلبية .

ولإلى جانب الجمعية العمومية هناك المجلس، وهو مكون من ممثلي عدد معين من الأعضاء، بعضهم يعينون بصفة دائمة، والبعض الآخر بالانتخاب، والطائفة الأولى أعضاء دائمين والطائفة الثانية أعضاء مؤقتون، وعدد الأعضاء الدائمين أصلاً خمسة والمؤقتين أربعة والأغلبية للدول العظمى. ووصل عدد الأعضاء المؤقتين في وقت ما إلى عشرة وأعتبر ثلاثة منهم بمثابة أعضاء دائمين تبعاً لاستمرار انتخابهم، وتصدر قرارات المجلس بالاجماع بالنسبة للحاضرين من حيث المبدأ، غير أن الميثاق استثنى بعض الحالات، كالاجراءات وأرض السارق قبل سنة ١٩٢٥، ومراقبة تسليح امبراطوريات الوسط سابقاً، وحماية الاقليات، فيمكن اتخاذ القرارات بشأنها بالأغلبية (٥). وأمكن الخروج من مآزق الاجماع بفهم المقررين أمام المجلس على صياغة القرار وتقرير المصالح المختلفة، حتى تنفق الدول على الصيغة وتوافق على القرار المعروض بعد تنقيحه مراراً وتكراراً :

وجه في المادة الثالثة فقرة ثالثة : ان الجمعية العمومية تبحث المسائل

(٥) انظر «موجز القانون الدولي العام» ، فليبي ، صفحة ٩٥

التي تدخل في دائرة اختصاصها بحكم الميثاق كما تتناول بحث ما عيس السلام العالمي ، ، وحددت المادة الرابعة من ميثاق العصبة بطريقة أوسع وفي الوقت ذاته أدق ما تبحثه من مسائل ضمنها ما عيس السلام ، فذكرت الفقرة الثالثة «يجتمع المجلس كلما دعت الظروف إلى اجتماعه ، وعلى كل حال مرة كل سنة على الأقل . . .» كما ذكرت الفقرة الرابعة « يأخذ المجلس علنا بكافة المسائل التي تدخل في اختصاص العصبة أو التي تمس السلام العالمي لبحثها ، كما تناولت المادة ١١ من الميثاق مسألة التهديد بحرب أو قيام حرب فعلا ، وذكرت انه في حالة ما يحصل تهديد بحرب أو قيامها وبمن ذلك مباشرة عضوا أو غير عضو فالأمر بهم العصبة كلها وتتخذ مازاء من الوسائل المجدية للمحافظة على سلامة الشعوب ، وفي هذه الحالة يدعو السكرتير العام للعصبة المجلس بناء على طلب أى عضو من أعضائها ، وجه في الفقرة الثانية من المادة للذكورة « ان كل عضو من أعضاء العصبة له الحق بصفة ودية أن يلفت نظر الجمعية العمومية أو المجلس إلى الظروف التي قد تؤثر في العلاقات الدولية والتي تهدد أو تعكر السلام أو حسن التفاهم بين الشعوب وعليها تتوقف حالة السلام ، ، وحددت المادة ١٢ صراحة المهتين الأساسيتين لبحث المنازعات بين الدول الاعضاء والتي قد تهدد بتقطع العلاقات بينها ، والعمل على فضها ، وجعلت الاختصاص للتحكيم أو لتنظيم قضاء دولي أو ان يطرح النزاع على مجلس العصبة لبحثه ، ومنعت الاتجاه إلى الحرب إلا بعد فترة معينة من صدور قرار التحكيم أو اعلان تقرير المجلس . وألزمت المادة ١٢ المجلس في قهرتها الثانية بوجوب اصدار تقريره في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ رفع أمر النزاع إليه ، وجعلت المادة ١٧ من الميثاق انه يصبح من اختصاص المجلس أيضا دعوة غير الاعضاء إلى التزام نفس القواعد التي

يجب ان يتبها الاعضاء في الاجحام عن الحرب والاحتكام إلى التحكيم أوالمجلس لفض النزاع .

وجعل للميثاق من اختصاص المجلس تقرير الاجرامات التي يتخذها في حالة رفض أحد الاعضاء تنفيذ القرار الذي أصدره المجلس ومنه من اللجوء إلى الحرب. ويجوز للمجلس ان يوقع ما يراه من جزامات ينص عليها الميثاق: تتناول قطع أعضاء العصبة علاقاتهم التجارية والمالية وسائر المعاملات مع رعاياه وتوقيع العقوبات الاقتصادية عليه . وللمجلس أيضاً ان يوصى الحكومات المختلفة بالوسائل العسكرية الواجب اتخاذها من برية وبحرية وجوية لتوجه إلى المخالف حتى تجهزه على ان يجحد عن تماده في العدوان ، ويمكن كذلك للمجلس طرد العضو الذي يتضح ارتكابه ما يخجل بتمهدهاته والتزاماته التي يملها الميثاق ، والطرد يكون بتصويت كافة الأعضاء الممثلين في المجلس .

وهكذا نرى في الميثاق محاولات للقضاء الدبلوماسي والسياسي علاوة على اختصاصات المحكمة الدائمة للعدل الدولي، وهي أقرب إلى القضاء الفني من الجمعية العمومية ومجلس العصبة .

وتناولت هاتان الهيئتان بالبحث كثيراً من المسائل السياسية ، ولكنهما اصدمتا بصعوبات السيادة والسلطان في المنازعات السياسية الحيوية ، مثال ذلك إمادة تسليح ألمانيا والشاطىء الشرق للرين ، والنزاع بين اليابان والصين والتدخل السافر للقاشية لاشمال الحرب الأهلية الإسبانية واعتداء إيطاليا على استقلال الحبشة وهي عضو في العصبة والقضاء على استقلالها واحتلال ألمانيا لداخريج الحرة ضد ماقرره صلح فرساي وما رسمته العصبة ،

ثم غزو ألمانيا لأراضي بولونيا واشتعال نيران الحرب العالمية الثانية .

مجلس الامن كقضاء سيامي دولي : —

وحل مجلس الامن محل مجلس عصبة الأمم كمناد القضاء السياسي اليوم في ظل نظام الأمم المتحدة . وحصر ميثاق الأمم المتحدة بوجه عام بعكس ما كانت عليه الحال في عصبة الأمم اصدار القرارات في مجلس الامن ، وذلك بحمل ما تصدره الجمعية العمومية مجرد نصح وتوصيات .

وهو حصن الدول العظمى وقوتها السلبية التي توجهها كيفما تريد على حساب الدول للتوسطة والصغيرة ، ويلوح ضرره وخطورته إذا راعينا ان عدد الدول العظمى اليوم أقل من نصف عددها في مطلع القرن الحالي وهو لا يريد نظرياً على الخمس الدول الكبار في مجلس الامن وهي : الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وروسيا وفرنسا والصين ، والعدد في الميدان الدولي اثنتان هما : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كما سبق ان بيناه ، وكأننا نظراً لسلطات مجلس الامن اليوم أفقنا دكتاتورية الدول العظمى .

ويتكون المجلس من أحد عشر عضواً ، خمسة بصفة دائمة ينوبون عن الدول العظمى وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين ، وباقي الاعضاء يختارون كل سنتين بواسطة الجمعية العمومية للأمم المتحدة ولا يعاد انتخابهم مباشرة بعد انتهاء عضويتهم .

واختصاصات المجلس واسعة ، وما يهمنا في هذا الصدد هو النظر في

المتازعات السياسية، أى ان يصبح محكمة سياسية لفرض المتازعات، وخاصة ما يهدد منها السلام العالمى وينذر بإشعال نيران حرب، وقراراته ليست مقترحات أو توصيات بل أحكام وأوامر يتعين على الأقل من الناحية النظرية اطاعتها وتنفيذها، وله ان يقوم بالوساطة ويأشر التحكيم أو يعين لجنة للقيام به، وله أيضاً أن يحيل النزاع على محكمة العدل، وواجهه يحتم عليه إذا اعته الحيلة اللاتجاء إلى الضغط وتوقيع العقوبات على الدولة المعتدية، غير أن التطبيق الفعلى للعقوبات ليس فى مقدور مجلس الامن مباشرة، بل هو يعلن القرار وعلى الاعضاء الذين يكلفون بتطبيقه ان يباشروا التطبيق، وفى مقدور المجلس لا من ناحية العملية بل من الناحية النظرية اتباع خطوات لتأييد قضية السلم إلى حد فرض عقوبات جمه، وفيما يلى البيان :-

١ - يبدأ بدعوة المتازعين وذلك طبقاً لنص المادة ٤١ للاخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من التدبير المؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتازعين ومطالبهم أو بآكرهم، أى ان بحث الدعوى يستمر أمام المجلس على أن يكف المتازعون عن استخدام القوة وتهاجم العدوان وما شابهها . .

٢ - ان يحسب المجلس حسابه لعدم أخذ المتازعين بالدابير المؤقتة وأن يمد العدة لمجابهة كافة الاحتمالات .

٣ - ان يلجأ إلى اتخاذ قرارات شديدة وذلك طبقاً للمادة ٤١ مثل وقف الصلات الاقتصادية وللواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً

وقض العلاقات الدبلوماسية ، ، وهذه الاجراءات وسائل ضغط لحل
المتنازعين على الدول عن استخدام القوة والتجؤ إلى العدوان ، وهي شبيهة
بالمقاطعة التي سبق ذكرها في ميثاق عصبة الأمم .

٤ - يجوز للمجلس أيضاً وذلك في سبيل الوصول إلى هدفه في عودة
الامن إلى العالم ، وإذا اتضح له عدم تحقيق الغرض من المقاطعة ، وذلك
بحكم المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية
من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي أو لاعادته إلى نصابه . ويصل
الاستخدام إلى حد نزول هذه القوات التي ترسلها كل دولة من الدول
الاعضاء إلى ساحة النزاع لقضه كما رأينا في نزاع كوريا ، كما قد يكون
عجراً مظاهرات وحصر وعمليات التهديد بطريق القوات الجوية
أو البحرية أو البرية التابعة للأعضاء ولكن لا تصل إلى الهجوم
وخوض المعارك .

٥ - للمجلس أن يستخدم كذلك (من ناحية النظرية) وذلك طبقاً
لما جاء في المادة ٤٣ من الميثاق لحفظ السلم والامن الدولي القوات المسلحة
التي اتفق على وضعها ، تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه وطبقاً
لاتفاق أو اتفاقات خاصة ، وذلك في سبيل كاتص المادة « حفظ السلم
والامن الدولي ومن ذلك حق المرور ، ، ويشترط أن تحدد الاتفاقات
عدد هذه القوات وأنواعها ومدى قدرتها وشتى التسهيلات التي تقدم لها .
وذكرت المادة أيضاً أن تجري المفاوضات في الاتفاقات المذكورة بناء على
طلب مجلس الأمن ، وتبرم الاتفاقات بين مجلس الامن وبين أعضاء
الأمم المتحدة أو بينه وبين مجموعات من الأعضاء ، وهكذا تنشأ قوة
حرية دولية بناء على هذه الاتفاقات . كما جاء في المادة ٥٤ في سبيل تسهيل

مهمة المجلس في اتخاذ التدابير الحربية العاجلة أن يكون لدى الأعضاء أيضاً وحدات جوية أدلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة وتنظم أعمالها لجنة من أركان الحرب طبقاً لشروط الميثاق، كما تباشر هذه اللجنة سائر الخطط الحربية التي تساعد على إيقاف العدوان .

وفيما يختص بنفس النزاع يمكن رفعه بحكم المادة ٣٥ إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة لوقفه بواسطة أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة، كما أن لكل دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة أن تنبه المجلس أو الجمعية العمومية إلى أى نزاع تكون طرفاً فيه ، إذا كانت تقبل مقدماً في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق .

وفيما يختص بالتصويت على إصدار القرارات نصت المادة ٢٧ من الميثاق أن عضو المجلس له صوت واحد مهما تعدد عدد الممثلين في مجلس الأمن وذلك جرياً على قاعدة تمثيل الدول في المجلس، وكما كانت الحال في عصبة الأمم . وقسم الميثاق بحكم المادة السالفة الذكر المسائل التي تؤخذ فيها الأصوات إلى قسمين : فجعل مسائل الاجرامات بالأغلبية وهي من سبعة أعضاء، أما فيما يختص بالنزاعات والمسائل الحيوية الأخرى التي تمس السلام فحتم أن تؤخذ الأصوات على أساس سبعة أيضاً على الأقل، على أن يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين كما سبق أن بينا . وما يحصل في هذه الحالة هو أن تعترض إحدى الدول ذات المقعد الدائم بالمجلس على القرار، وتستعمل حق الاعتراض 'الفيتو' veto، وبهذا تعطله ويصبح القرار معطلاً، ولا يمكن بحال تطبيقه .

وحق الاعتراض هذا له ناحيتان : ناحية إيجابية وأخرى سلبية، وفيما يلي البيان :

الناحية الإيجابية لحق الاعتراض، وهي استعمال العضو حقه في رفض مشروع القرار بالمجلس لابطالة، وسلب أي شل أي مشروع بالاعتراض عليه والامتناع عن التعاون لإصدار القرار، وهذا الحق بشقه وليد حياة التنافس السياسي بين الدول العظمى والاعتزاز بحق السيادة، وهو وثيق الصلة بفكرة وجوب الموافقة الإجماعية على المعاهدات والاتفاقات وقرارات المؤتمرات السياسية .

وحق الاعتراض هذا يذكرنا بما حصل في مؤتمر فينا، فقد رفض سفير اسبانيا في مذكرة رفعها المؤتمر بتاريخ ٥ يونية سنة ١٨١٥ أن يضمن المحضر الختامى للمؤتمر لانه رأى دولة نظمت بدون اشتراك وموافقة اسبانيا حقوق هذه على الدوقيات الإيطالية، كما أعلن اللورد كاستروه مندوب إنجلترا في المؤتمر أنه « يحتفظ لنفسه بحق ابداء اعتراضه وعدم موافقته، وذلك طبقا لما تمليه عليه مصلحة بلاده . » وهكذا أعلن أنه غير مقيد برأى الاغلبية . وكذلك رأينا نفس الموقف في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ فإن الكونت شافلوف مندوب ألمانيا أثار مبدأ عدم التقيد برأى الاغلبية ووجوب الموافقة الإجماعية، وأضاف إلى ذلك بسمارك قوله « ليس هناك أدنى شك في أن الاقلية ليست مضطرة للتزول عند رغبات الاغلبية » وأعلن الرئيس في مؤتمر هاى الثانى فى سبيل السلام « ان مبدأ الموافقة الإجماعية لاجتماع المؤتمر على القرارات هو القاعدة الاولى والاساسية لكل مؤتمر دولى » (٥)، وهذا ما سارت عليه المؤتمرات السياسية منذ ذلك العهد حتى ميثاق الامم المتحدة، ولا تؤخذ بقاعدة أغلبية الاصوات إلا في المسائل الخاصة بالاجراءات ومسائل المسائل الفنية التي لا تمس صميم السيادة والسلطان وقضايا السلام . ورغبة في أن يكفل الميثاق العدالة

(٥) انظر « حق الاعتراض في التعاون الدولى » لشاريرو ، من صفحة ٥ الى ٢٠

للدولة الشاكية حتى لا يساء استعمال حق الفيتو حرم استعماله في حالة ما اذا كانت دولة من الدول الكبرى مختصة وطرح النزاع على المجلس للحكم فيه فلا تشترك في التصويت على القرار حتى لا تستعمل حقها في الاعتراض وبذا تشل تطبيقه، ولكن الا يمكن عرقلة تنفيذه أو اتخاذ قرار عادل في موضوع الشكوى بتأثيرها وسلطانها الدولي ؟ . وهذا ما رأيناه في تأجيل قضية مصر التي رفعتها ضد إنجلترا في مجلس الامن سنة ١٩٤٧، وانتهى الامر بوضع مجلس الامن مطالب مصر العاجلة تنفيذا لمقاصد الميثاق وروح العلاقات الدولية واتجاهات القانون الدولي العام اليوم في عدم احتلال جيوش أجنبية لأراضي بلاد أخرى قسرا وبدون رغبة الاهلين - بوضع هذه المطالب التي تتناول وجوب اجلاء الانجليز عن أرض القنال على الرف .

نوايا الدول

وأثرها في قرارات مجلس عصبة الأمم ومجلس الأمن
وتنفيذ الاتفاقات الدولية

ليس الأمر فيما يختص بقرار مجلس عصبة الأمم أو مجلس الأمن
أو غيرهما من الهيئات الدولية في ذاته هو الذى يفصل في الحرب والسلام،
بل مرد كل هذا نوايا الدول وخاصة العظمى وحسن استعدادها لمراعاة
القانون الدولى وحقوق الجماعات والمعادلة الدولية، وألا تقوم العلاقات
بين الدول على أساس طغيان القوى، وألا تقف في وجه أطماعه عقبات
مهما كانت هذه العقبات للحيلولة دون القوضى الدولية وهضم حقوق
الدول المتوسطة والصغيرة.

وهكذا رأينا تبعاً لحسن استعداد الدول للتفاهم مجرد اتفاقات سياسية
على المبادئ تنمو وترعرع على مر الزمن وتقضى على أحقاد سياسية دفينه
بينها منذ قرون وتودى هذه الاتفاقات إلى جعل مصيرها يكاد يكون
واحداً مع توثيق الصلات بينها، وأهم هذا النوع من الاتفاقات
الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا في مطلع القرن الحالى، وتفصيل
الأمر مايل :-

كادت تقع حرب بين إنجلترا وفرنسا في أواخر القرن الماضى في سبيل
التصابق على احتلال مناطق النفوذ في أعالي السودان، وتوغلت فرنسا إلى
حدود السودان الإنكليزى المصرى ورفع مارشان *Marchand* وهو في طليعة
شرذمة من الجيش الفرنسى العلم الفرنسى في فاشودة من أعمال السودان، وكانت
الجهة تدخل ضمن أملاك السلطنة العثمانية وهى على حدود السودان الفرنسى،

وأوقف كنفشز وكان على رأس الحملة الانكليزية المصرية لاعادة فتح السودان هذه الشرذمة عند الحدود، وحال دون احتلالها المنطقة والتوغل في أملاك الباب العالي ، وتوترت العلاقات بين البلدين وخيف من اشتعال حرب بينهما، ثم هدأت العاصفة نوعاً ما، ومر الزمن وهو كقيل بانحد الحساس والنسيان . وأدى تبادل الرأي والمشاورات والمساعى في سبيل انقشاع السحب التى شانت علاقاتهما السياسية إلى عقد الاتفاق الذى بينهما عام ١٩٠٤ ، وهو يكسر من حدة التنافس بينهما على النفوذ فى حوض البحر الايض المتوسط ويحدد مناطق النفوذ هناك لكل منهما يجعل غرب الحوض من نصيب فرنسا وشرقه وخاصة ضفاف النيل من نصيب إنجلترا ، ولقد تركزت مصالحهما السياسية الاستعمارية فى منطقة البحر الايض المتوسط فى نطاق الاتفاق الذى ، وتبما لتضامهما ولتعلق مصالحهما هناك بل وفى السياسة الدولية بوجه عام على نطاق الاتفاق الذى كان هذا الاتفاق أكثر أهمية وأبعد أثراً من أى قرار لهيئة من هيئات التحكيم أو منظمة من المنظمات الدولية ، وقد رأينا تمسك كل بتحالفه مع الآخر فى خوضهما الحرب العالمية الاولى جنباً ، ثم كذلك فى خوضهما الحرب العالمية الثانية دفاعاً عن مثل الديمقراطية الغربية ثم ما تبقى من شروط صلح فرساي دون هدم وإعادة العلاقات السياسية الدولية وحقوق الجماعات ومحاولة البقاء فى النطاق الذى رسمته عصبة الأمم .

وقد لا تنجح المعاهدات والاتفاقات التى تبرمها الدول بقصد العمل على تقاضى المنازعات المسلحة وإبعاد شبح الحرب لعدم توفر حسن النية، ولقد حدثت ألمانيا النازية وروسيا السوفيتية اتفاق عدم اعتداء فى آخر

أغسطس سنة ١٩٣٩ قيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، وكانت النازية تبنت العزم على ضرب الاتحاد السوفيتي بعد الانتهاء من الجبهة الغربية ، وفيلا مزقت الاتفاق وهاجت الاتحاد في يونه سنة ١٩٤١ لكي تمضي في تحقيق توسعها في شرق أوروبا . كما سبق إن عقد الغرب مع ألمانيا في سبتمبر سنة ١٩٣٨ اتفاق ميونيخ *Munich* لتهدئة الحالة المتوترة في أوروبا وكان الاتفاق على حساب تشكوا سلوفاكيا ، وأجابت فرنسا وإنجلترا هتلر إلى مطالبه هناك بشأن ضم أراضي السوديت إلى ألمانيا بحجة أن أهلها من عنصر جرمانى وأقلية مضطدة هناك وتحطم الحصون المقامة على الحدود ، وذلك ظنا بأن هذا الاتفاق وهو لصالح النازية يضع حدا لاستمرار تحرشها وإطعامها ، غير أن النازية لم تك خالصة النية في تقاضها ، واستمرت في سعيها نحو شرق أوروبا وعدوانها ، مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية بسبب مشكلة دائرج والاعتداء على بولونيا .

كما قد لا تعدى المؤتمرات والاتفاقات الحدود المعنوية والتعهدات الادبية ولا تتناول دقائق الأمور ، ومع ذلك فتبعاً لتوفر حسن النية بين الأعضاء المؤتمرين ولا لتتام شملها تحت لواء مثل متحدة لشتى الاعضاء ، ولا كثواء هؤلاء الاعضاء بلظى مظالم واعتداءات متكررة ومتشابهة تتمر الاجتماعات وتوصياتها ، وتصبح في عرف السياسة للتؤميرين ولنغيرهم ، ومن أهم الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها الشعوب للتحرر من التسلط والاستغلال ، وأوضح مثل في هذا الصدد اجتماع دول آسيا وأفريقيا ، وتبلغ ٢٠ دولة تمثل أكثر من نصف سكان العالم ، إذ يبلغ عدد شعوبها ١٥٠٠ مليون نسمة في مؤتمر باندونج *Bandoeng* بمجاوه في أقصى جنوب شرق آسيا في ابريل عام ١٩٥٥ ، ومن أبرز الدول التي اشتركت في المؤتمر الصين

الحمره واليابان والهند والباكستان من آسيا ومصر من افريقيا .
وهدف المؤتمر هو إقامة تعاون مشترك بين شعوب آسيا وافريقيا لتوطيد
صداقتها وتكوين جبهة قوية لمناهضة الاستعمار ، ونشاط علاقاتها على
اختلافها ، وبحث مشكلاتها المشتركة وخاصة مايتناول سيادتها القومية
ومكافحة التسلط وسائر مشكلات الاجناس والمساواة ، وإنشاء صلات
اجتماعية واقتصادية وثقافية ذات أسس قوية بين البلدان المجتمعة في المؤتمر ،
ودراسة حالة آسيا وافريقيا وحاجة الاهلين فيها ومركزهم بين العالم
الحاضر وما يمكن ان تقدمه شعوب القارتين لخدمة السلام العالمى والتعاون
الدولى ، والعمل فى سبيل تحقيق أهدافها هذه فى ظلل ميثاق الأمم المتحدة
وما قرره هذا الميثاق من قواعد لصيانة الامن الدولى والسلام العالمى ، وهكذا
أقام المؤتمر فى جو صداقة وطيدة للشعوب التى اكتوبرت بظلى الاستعمار
مجالاً أوسع مدى من جو الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد فى تدعيم
أسس السلام والتعاون وفق ميثاق الأمم المتحدة دون موارد وخداع .

والهدوء والاستقرار وإقامة دعائم السلام ، ليس تحقيق هذه الاهداف
بمجرد تبادل الزيارات وإصدار التصريحات وامضاء الاتفاقات بين اطراف
النزاع أو المتنازعين بينما يشن بعضهم على بعض حرباً باردة بلا هوادة ،
ويزعم كل أن الجو أصبح خافقاً لا يطاق ، بل المهم هو توفر حسن نواياهم
واستعدادهم للاقلاع عن هذه السياسة التى تؤدى بهم فى النهاية إلى الحرب .
ولقد أصدرت الحكومتان السوفيتية والبريطانية بياناً يفيض آمالاً كبيراً
ومودة عقب زيارة زعماء الاتحاد السوفيتى للعاصمة البريطانية بدعوة رسمية
فى أبريل سنة ١٩٥٦ كما سبق أن شرحنا لبلده صحيفة جديدة فى العلاقات
الطبية بين البلدين ، وعبر البيان عن الروح الطيبة التى ستسود علاقات

الدولتين، وأنها ستتمشى مع توطيد العلاقات السياسية والتجارية والثقافية بين الشعبين الروسى والبريطانى وسينشط التعاون التجارى والعلمى والثقافى وتبادل البعثات وحركة السياحة بينهما ، وأنه ستقوم سياسة أساسها التعايش السلمى بين السكتلئين الغربية والشرقية ، وإن اختلاف النظم الاجتماعية لا يتعارض مع حسن تفاهمهما مادام كل منهما يحترم سيادة الآخر ولا يتدخل فى الشئون التى تخص الآخر وحده ، كما أصر البيان على وجوب وقاية العالم من أخطار الحرب الذرية وسباق التسلح ، وأبدى أمله فى قصر النشاط الذرى على أغراض السلام ، واهتم بالشرق الأوسط وأبدى أمله فى استتباب السلام فى هذه المنطقة الهامة من العالم، مع وجوب احترام استقلال بلدانها ونصوص الهدنة القائمة بين العرب واسرائيل ، وأشار إلى أهمية علاج مشكلة اللاجئين فى نطاق الأمم المتحدة علاجا يرضى المتنازعين . غير أن هذه الآمال سرعان ما تبخرت ورجحت كفة الحرب الباردة على التفاوض تبعا لاستمرار كفاح المثل السياسية التعمصية وفقدان كل من الطرفين ثقته فى الآخر .

وإن إبرام معاهدة تحالف أو خلافها لإقامة أسس علاقات سياسية ودية قائمة على التعاون المشترك فى زمنى السلم والحرب لا تجدى فتيلا إذا صاحب التنفيذ الوسائل المعوجة التى يصر أحد الطرفين على اتباعها للتدخل فى شئون حليفة الداخلية ولتسخيره لمصالحه الاستعمارية فلا يعامله معاملة الند للند ولا يقابل مساعداته بمثلها ، بل يحاول إرهابه واستنزاف قواه المادية والمعنوية ونشر القلق عدم والاستقرار السياسى بل الاضطراب فى دياره ، وقد صاحبت هذه الحالة تنفيذ انكسارا لمعاهدة لندن للتحالف التى عقدها مع مصر عام ١٩٣٦ ، فإن مصر أوفت بتعهداتها بينما عملت

انكثرا بما لها من نفوذ في مصر مستندة إلى حراب جيوشها المحتلة الوادى ،
على توجيه السياسة المصرية الداخلية والوزارة وفق مصالحها ، وغير ذلك
من قلاقل الحياة السياسية حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، وبلغ بارومتر
التدخل أقصاه أثناء الحرب فسخرت موارد البلاد والمخزون من المواد
الأولية والمصنوعة والمستوردة والايدي العاملة المصرية وخزينة الدولة
وجماركها وأداة الحكومة لصالح أدايتها الحربية ، ولم تحترم انكثرا يوماً
ما منذ عقد معاهدة لندن هذه حتى إعلان الغائتها في عام ١٩٥١ ثم عقد
اتفاق الجلاء عام ١٩٥٤ رقم الحد الأقصى لعدد الجيوش البريطانية المحتلة
القناة وفقاً للملحق المادة الثامنة من المعاهدة ، وهو ألا يزيد الجيش البرى
المحتل في منطقة القناة وبقصد حمايتها حتى يصبح الجيش المصرى قادراً
على أداء هذه المهمة عن عشرة آلاف جندى والقوة الجوية عن ٤٠٠
طيار ، ويضاف إلى هذا العدد طائفة من الموظفين والمستخدمين
الضروريين للأعمال الفنية والإدارية ، وهذا العدد بمساعدة الجيش
الفنيين والإداريين لا يشمل الموظفين والعمال المدنيين كالكتابة وعمال
الورش وغيرهم ، وقد بلغت أرقام الجيوش البريطانية المحتلة لطيفة
القناة أضعافاً مضاعفة للعدد المذكور ، ورفضت القوات البريطانية الجرارة
المرابطة على الضفة القناة حتى بعد الحرب العالمية الثانية بمدة ، ولا شك أن
في رفضها هذا أرهاقاً مالياً للبلاد ، وفاء المستحق في ذمتها من الضرائب
الجزرية وخلافها للخرينة المصرية وما يجب أن تدفعه نظير السلع التي
تشتريها من السوق المصرية طبقاً للقانون ووصلت الاعفاءات الجزرية إلى
بضعة ملايين من الجنيهات ، مع ملاحظة تعارض هذا مع قوانين البلاد التي

تحتّم أن يكون إلغاء الضريبة بقانون وألا يعنى أحد بأى حال من الأحوال من أدائها إلا فى حدود قانون إنشائها، وتقول المادة التاسعة من معاهدة لندن «يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وبمميزات فى المسائل القضائية والمالية وقوات صاحب الجلالة الامبراطور، والى تكون موجودة فى مصر طبقاً لأحكام هذه المعاهدة»، ويجب فى هذه الحالة أن يتم الاعفاء باتفاق بين الطرفين تذكر فيه حدود الاعفاء فى نطاق المعاهدة ويصدق عليه ويصدر قانون بتنفيذه، وألا يبرّد بحال من الأحوال عن حاجة القوات باعتبار الحد الأقصى على الأكثر لعددتها المنصوص عليه فى ملحق المادة الثامنة من المعاهدة، والا يتعدى الاعفاء أشخاص القوات وسائر الملحقين بهم الفنين والاداريين لمساعدتهم، وأخيراً فإن المادة السابعة من المعاهدة وهى التى نظمت بين مصر وإنكلترا فى حالة قيام حرب يشترك فيها أحد الطرفين ذكرت فى صدد معاونة مصر لإنكلترا ان المعاونة تقدم داخل الحدود المصرية مع مراعاة النظام المصرى وتشريع البلاد، أى احترام القوات المحتلة لسيادة مصر وسلطان قوانينها بما فى ذلك نظم الضرائب، وفى هذه الحالة لا يجوز لها أن تحتّمى بأى تمتع استناداً إلى المعاهدة دون اتفاق خاص على ذلك أو أن منشأتها لا تتبع مصر أى تشريع البلد المقامة فيه. وهذه الضمانات القوية التى أحاطت بها معاهدة التحالف السيادة المصرية لتحدد موقف بريطانيا الحليفة من مصر لم تكف ازالة سوء نية الحليفة القوية لتندأ عن البلاد خرقها لبنود المعاهدة وارهاقها لقوى البلاد الاقتصادية والمالية، فضلاً عن اعتداءاتها الصارخة على السيادة باحتلال منطقة القناة بمجوش يفوق عددها بمراحل الحد الأقصى المنصوص عليه فى المعاهدة وتهديدها المستمر عن طريق الاحتلال لكيانها السياسى بالتدخل فى صميم شئونها الخاصة.

وتعددت المنازعات التي طرحت على مجلس عصبة الامم قبل إختفاء
العصبة ، وكذلك المنازعات التي عالجها ويعالجها مجلس الامن أو الجمعية العمومية
للأمم المتحدة ، وتعيد الهيئتان الكرة بين القبينة والقبينة يبحثها للوصول إلى
حل يرضى المتنازعين ويضمن السلم والامن الدولي كي تعيش الدول معافى
تساعح وسلام وحسن جوار وتعاون على حد تعبير ديباجة الميثاق ومواده
المتعددة . وحاولت الدول المجتمعة تحت قبة العصبة سالفاً أو الامم المتحدة
اليوم العثور على الحلول التي ترضى اطراف النزاع وتتفق مع سياستها
المرسومة ، وهي غالباً ما تهدف إلى التوفيق بين اطماع سيادات الدول الكبرى
والتخفيف من حدة التوتر الدولي وعودة المياه إلى مجاريها . وكما سنرى في
العرض التالي فإن هدف أعضاء العصبة سابقاً وأعضاء الامم المتحدة اليوم
تسكين الاضطراب و إخفاء النار مؤقتاً دون اخمادها أو وضع الاصبغ على
بيت الداء ووضف الدواء الناجع ، ولا تخرج جل قرارات العصبة أو الامم
المتحدة وتوصياتها عن ان تكون انتظاراً مؤقتاً وهدوماً عادعاً للريح ، لكي
تهب أشد عنفا وتكنسح السلام من اعماق جنوره ، وتهوى تبعاً لعنفها الدول
الكبرى صرعى اطماعها وحلوما المؤقتة المعوجة في العاصفة الهوجاء كالعجاز
نخل خاوية . وفيما يلي عدد من المنازعات التي طرحت على عصبة الامم
ومجلس الامن والجمعية العمومية للأمم المتحدة ، أو التي تعذر طرحها أو المضي
في علاجها سلباً في كنف الهيئات الدولية المذكورة تبعاً لتضارب المصالح
مع تبييت التية على العدوان ونزى في ثنايا المنازعات واتجاهات بحثها وفشل
التوفيق بين وجهات النظر للدول الكبرى والاهتمام بالقشور دون اللباب
ما يجعلنا لا نتردد في الحكم بان أم ما يقتصر اليه الامن الدولي والسلام العالمى

توفر حسن النية بين الدول، الذى يؤدى إلى نجاح علاج المشكلات التى
تشجر بينها وتوطيد التقارب والتفاهم بين الشعوب .

وفى اى بيان بعض المنازعات الهامة التى شجرت بين الدول فى بين
الحربين العالميتين ، ولم تفصل فيها العصبية بصفة خاصة : -

١ - النزاع بين ايطاليا واليونان : شجر نزاع بين ايطاليا واليونان
سنة ١٩٢٣ ، وكانت ايطاليا فى بداية الحكم الفاشى ، وكان موسولنى يرغب
فى اظهار قوة ايطاليا فى عهدها الجديد ، وألقت ايطاليا على اليونان مسؤولية
قتل أحد قوادها العسكريين وثلاثة جنود ايطاليين كما قتل كذلك مترجم
الباقى فى ارض يونانية ، وكان هذا الجنرال عضواً فى لجنة دولية لتحديد
التخوم بين اليونان والباينا ، وارتكب الاعتداء أثناء مباشرة اللجنة مهمتها ،
ورغبت ايطاليا فى نصر سريع بلا حرب واختارت وسيلة الضغط
والارهاب ، وبشت بانذار محدد بمدة إلى اليونان تطلب فيه الاعتذار ودفع
غرامة معينة واشتراك الملحق العسكرى الايطالى فى أثينا فى التحقيق ،
ورفضت اليونان الانذار ، فسارعت ايطاليا بإرسال أسطول بحرى ضرب
بمدفعية حصون كورفو العتيقة حيث كان يأوى اليها بعض اللاجئين الارمن ،
وتدخلت العصبة وعين مجلسها لجنة من الخبراء القانونيين لبحث النزاع ،
ولم يك المجلس مستعداً لتطبيق نصوص الميثاق ضد ايطاليا ، وسرعان ما أسند
إلى مؤتمر من السفراء عقد فى باريس علاج المشكلة ، وأصدر قراراته
وفىها محابة لاطاليا ضد اليونان ، وفعلوا رضخت اليونان لهذه القرارات
وخلاصتها انها مع تسليمها بشدة لهجة الانذار فانها توحى بان تجيب اليونان
مطالب ايطاليا ، وأعيدت العلاقات تدريجياً بين البلدين ، وأضيفت هذه
القرارات إلى ما ارتكبه الفاشية من أعمال انتقامية ضد اليونان .

٢ - النزاع بين هنجاريا ورومانيا : أصدرت رومانيا قانون الإصلاح الزراعى فى بلادها لصالح صغار الفلاحين ، وهو ينزع الملكيات الزراعية الواسعة ويحدد حق الامتلاك الزراعى بما فى ذلك أراضى الملاك الأجانب ، وعوضت كبار الملاك باستدات بأرباح قدرها ٥٪ ، كما قررت توزيع الأراضى المزروعة ملكيتها على الفلاحين لتكون ملكيات صغيرة ، وطبق القانون على الملاك فى مقاطعة ترانسلفانيا ، وأهلها مجريون إذ أن المقاطعة اقتطعت من هنجاريا وضمت إلى رومانيا بمعاهدة « تريانون » ، وادى تطبيق هذا التشريع إلى نزاع دولى بين هنجاريا ورومانيا واستمر حقبة طويلة ، فإن معاهدة تريانون للشار إليها أعطت الحق للهنگاريين فى ترانسلفانيا فى أن يحتفظوا بمجنيبتهم الأصلية إذا أرادوا وألا يصبحوا رومانيين مع أعطائهم الحق فى الخيار بين الجنسية خلال سنة من بدء تنفيذ المعاهدة ، ولهم كذلك حق الاحتفاظ باملاكهم هناك ، واحتجت هنجاريا دفاعاً عن حقوق رعاياها على قانون الإصلاح الزراعى المشار إليه ، وزعمت بأن الحكومة الرومانية ليس لها حق نزع ملكية أراضيهم فهم ليسوا من رعايا رومانيا وحقوقهم وممتلكاتهم تضمنها معاهدة دولية ، وأصبح محور النزاع حق رومانيا فى مباشرة سيادتها على أراضيها وحقوق الأجانب المضمونة بموجب اتفاقات دولية . وتعقد الموقف بعنت موظفى الحكومة الرومانية فى تقدير تعويضات زهيدة للهنگاريين ، وزاد الطين بلة أنها دفعتها باستدات زهيدة القيمة ، ورفضت هنجاريا الأمر إلى عصبة الأمم ، وحاول المجلس بلا نتيجة حاسمة أن يعالج النزاع من سنة ١٩٢٣ إلى ١٩٢٨ ، ورفضت رومانيا الاعتراف بقرارات المجلس أو بأى قضاء دولى يفصل فى أمر اعتبرته من صميم

حقوق سيادتها وشتونها الداخلية، وأخيراً نقض المجلس يده من الأمر ونصح بعلاجه عن طريق المفاوضات المباشرة، وتعرض النزاع حتى عام ١٩٣٠، وعولج بعد لاي في مؤتمرين عقدأ في لهاي وباريس لبحث تعويض رعايا هنجاريا الذين نزع أملأ كمهم ، وقيل الطرفان حلا وسطا يقوم على أساس إنشاء صندوق مشترك تساهم فيه بعض دول شرق أوروبا بدفع الترميضات العادية للبلاد الذين تنزع ممتلكاتهم بموجب قوانين الاصلاح الزراعى . ولاشك أن طول هذا النزاع والصعوبة التى تعترض علاجه علاجاً سريعاً وعادلاً مضافاً إلى ذلك كونه لا يمس مصالح الدول الكبرى حتى لا تجد الدافع إلى التأثير على طرفى النزاع لضرورة فضاة - هذه العوامل اثرت فى إنشاء علاقات دبلوماسية سليمة بين الدولتين وظلت الهوة سحيقة بينهما .

٣-النزاع اليابانى الصينى : نشب النزاع اليابانى الصينى فيما بين الحريين العالميتين نتيجة سلسلة اعتمادات من اليابان التى كانت تتوغل فى أراضى الصين تنفيذاً لسياستها الاستعمارية التى ترمى إلى الحصول على مناطق نفوذ بالصين ومهمجر لأبنائها وأسواق لمصنوعاتها . وأنشأت هناك دولة بقوة المدفع باسم «منشوكو» فى منشوريا، ونصبت ملكاً عليها أحد سلافة أباطرة الصين فى سنة ١٩٣٣، كما أعتدت بمسكرها على شغنهاى بدعوة من الجالية اليابانية رغبة فى تثبيت نفوذها فى هذه المنطقة ، وضربت الرقفاً الدولى الكبير بمدافع الأسطول ، وأنزلت جنودها هناك فى نفس السنة المذكورة ، وقامت معارك حامية الوطيس بين الفرزة والجيش الوطنى المدافع عن استقلال البلاد ، وهاجمت اليابان الصين بحجة خطرها العسكرى وانتشار الفوضى بها ، واشتدت المعارك رداً على مقاطعة الصين البضائع

اليابانية، وقاومت قوات الصين في شنغهاي مدة تزيد على الشهر، وكان مجلس العصبة قد أخذ علماً بالنزاع في بدئه منذ ديسمبر عام ١٩٣١، وتدخل لحسمه وعين لجنة دولية خماسية من انكلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية لفحصه واقتراح الحلول التي تؤدي إلى عودة السلام إلى هذه المنطقة، وأعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنه يرفض الاعتراف بشرعية أي وضع أو معاهدة تعارض مع ميثاق كيلوج-ريان، وتنازلت الهزائم الدبلوماسية على اليابان في جنيف بينما استمرت انتصاراتها العسكرية في شمال الصين، وتغلقت بميجوشا في مقاطعة جهول Jehol كما وصلت إلى أسوار الصين القديمة، وصار أمل الصين ضعيفاً في معونة العصبة لها في محنتها هذه بصفة جدية، وقبلت عقد الهدنة مع اليابان المنتصرة، وأخطرت اليابان العصبة بعزمها على الانسحاب منها نظراً للخلاف الجوهري معها ووضعت في أسس سلام دائم في الشرق الأقصى وكانت العصبة ترغب بأي ثمن في إعادة منشوريا إلى الصين، بينما كانت اليابان متمسكة ببقاء منشوكو، الدولة الجديدة التي أنشأتها هناك ومنحتها استقلالاً صورياً ووضعتها من الناحية الفعلية تحت حمايتها، وأخيراً انسحبت اليابان رسمياً من العصبة ولم تعد عضواً فيها في مارس سنة ١٩٣٥.

٤ - النزاع بين إيطاليا والحبيشة: اجتمع مجلس عصبة الأمم في ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥ لاستمرار بحث النزاع الإيطالي الحبشي، وتعذر الوصول إلى حل وإيقاف اعتداء القاشية على استقلال الحبشة وهي عضوة في العصبة، وقرر بالإجماع فيما عدا صوت إيطاليا أن إيطاليا لجأت إلى الحرب ضد الحبشة وفي هذا التصرف اعتداء على الميثاق، واجتمعت الجمعية العمومية

في ١١ أكتوبر وأقرت خمسون دولة مثله في الجمعية وجهة نظر المجلس ولم يذ على القرار ولم يأخذ به إلا النمسا وهنغاريا والباينا بينما وافقت عليه سويسرا بتحفظ، وتقرر اتخاذ عقوبات معينة حيال المعتدى حددت نواحيها فيما بين ١١ أكتوبر و ١٨ نوفمبر. واستبعد اتخاذ أى عقوبات عسكرية حيال المعتدى، كما ذهبت انجلترا إلى حد عدم التعرض للبلاحة في قتال السويس وتركها حرة، مما ساعد إيطاليا على نقل عسكرها وعتادها إلى حيث موطن النزاع. وتقرر توقيع طائفة من العقوبات الاقتصادية والمالية على إيطاليا وحرمانها من طائفة من المواد التي تساعد على اشغال نيران الحرب، كما قررت الجمعية أن ترفع الحظر عن ارسال الاسلحة إلى الحبشة كي تستطيع الدفاع عن كيانها، غير أن القرار الذي اتخذته إيطاليا لم يشمل طائفة من المواد الهامة للحرب واستيرادها وهي: الحديد والصلب والنحاس والتصدير والزنك والقطن والصوف والبترو. وتعذر تنفيذ القرار رغم ضعفه على إيطاليا وصار اشبه بالشبح الذي يلوح بتهديد منه بالخطر الحقيقي مع ما يتبع ذلك من مضايقات جديده لإيطاليا، وعادت انجلترا وفرنسا - وقد تمدت إيطاليا في الاعتداء - إلى النظر في تشديد العقوبات، وفعلالجات إلى اتخاذ قرار حظر تصدير البترول إليها لتعطيل استخدامها لسلح الطيران ضد الحبشة، غير أن أهم مصدر لإيطاليا هو الولايات المتحدة الأمريكية ولم تك عضواً في العصبة ورفضت تنفيذ الحظر مما جعل الاجراء غير عملي وضعيف، وضاع استقلال الحبشة بين اصدار القرار المذكور والعجز عن تنفيذه وتضارب مصالح الدول في عصبة الأمم. وأعلن موسوليني ببرسوم ٩ مايو سنة ١٩٣٦ ضم الحبشة إلى إيطاليا بعد انتصاره على جيوش النجاشي مما قوى المحور وترك له الميدان حراً لتقسيم أوروبا الشرقية بين إيطاليا وألمانيا فيما بعد.

٥ - النزاع بين ألمانيا وبولونيا بسبب داتزج والممر البولوني :
كانت داتزج الشرارة التي اشعلت برميل البارود مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وتفر داتزج هـذا على بحر البلطيق وهو مدينة ألمانية لحماً ودماً ، بل كان عاصمة بروسيا الشرقية وطن الفيلسوف الألماني الحزين المتشائم شوبنهاور *Schopenhauer* ، وهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وبعث بولونيا إلى العالم السياسي الدولي فصلت معاهدة فرساي هذا المرفأ عن الوطن الأم وانشأت له نظاماً دولياً ، فأستندت السلطان في المدينة إلى مجلس نواب وشيوخ تحت رقابة مندوب سام تعينه عصبة الأمم ، كما وكلت إلى مندوب بولوني آخر إدارة الثغر نفسه والجمارك والسكك الحديدية والمدينة ، ووصلت بولونيا بالمدينة بممر فصل بروسيا الشرقية عن الجسد الألماني ، عرف بالممر البولوني ، ليصبح بمثابة القصة الهوائية للتجارة الخارجية للدولة الناشئة وقام النظام الدولي السابق وصفه للبناء على أساس انشاء دولة صغيرة أو شبه دولة يطلق عليها « مدينة داتزج الحرة » لها دستورها ، وفي الوقت ذاته وضعت تحت حماية بولونيا برقابة عصبة الأمم حيث يمثلها هناك مندوب سام .

غير أن ألمانيا أحست وقد بدأت تستفيق من هول صدمات الهزيمة وتثوب إلى رشدها وتسترد قوتها بمرارة الخذلان والخسران ، إذ كيف يوضع هذا المرفأ الألماني الهام على بحر البلطيق وقد كان يوماً ما عاصمة بروسيا الشرقية تحت حماية بولونيا وفصل عنها بصفة نهائية ويقتطع من صميم الوطن الجرمانى ؟ بل كيف تفصل بروسيا الشرقية بالممر البولوني عن أرض الوطن وتعتبر القاطرات المسافرة إلى بروسيا الشرقية أرضاً ألمانية صميمة أعطيت قسراً إلى دولة صغيرة صنيعة الظروف ؟ وكان الألماني

يشعر في هذا العبور باذلال لا مبرر له إلا تكميل وطنه بقيود حديدية قاسية نتيجة هزيمته . وكان هذا الحل على هوى بولونيا ، ولم ترتض بغيره بديلا فيها بعد حيناً بدأت ألمانيا تطالب بعودة أراضيها الصميمة إليها ، وتمسكت الحكومة النازية بعد أن أتمت الاستيلاء على دول أوروبا الشرقية أو فرض حمايتها عليها الواحدة تلو الأخرى ، والتي كانت لها فيها أطماع سياسية وجغرافية وعنصرية وأهمها النمسا وتشكوسلوفاكيا بوجوب بوجوب استعادة دانتزج إليها ، وانتهاء النظام الدولي بها ، ذلك النظام الذي يفرض عليها حماية بولونية مزرية . وسبق أن عقدت ألمانيا مع بولونيا ميثاق عدم اعتداء ، كما كانت علاقاتها السياسية طيبة ، بل كانت جاريتها هذه أميل إلى السياسة النازية منها إلى الغرب ، ولكن هتلر لم يلس أن بولونيا الجنوبية تحول دون وصوله إلى حقول القمح في أوكرانيا الروسية وأن الأمر البولوني يمزق جسد الدولة الألمانية ، وأصر هتلر بعد انتهائهم من ابتلاع تشكوسلوفاكيا والقضاء على سيادتها على عودة دانتزج هذه إلى الوطن الألماني بلا قيد ولا شرط ، وأعلن في ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ قراره هذا ، وأنه لن يعدل عنه بأي حال من الأحوال ، واقترح كذلك أن يظل المعمر البولوني على حاله على أن تنشئ ألمانيا طريقين للسكك الحديدية والسيارات يتمتعان بالحصانة ، ولا يعتبران أرضاً بولونية بل ألمانية ، وتحتفظ بولونيا بميناء حرة في الجهة . غير أن بولونيا رفضت العرض بصفة نهائية ، وسرعان ما أيدتها كل من انكلترا وفرنسا في هذا الرفض . وهكذا بدأ النزاع القاسي الذي أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية ، بل ان انكلترا قد رأت أن الفرصة سانحة لا يقاف ألمانيا النازية عند حد في سياسة التوسع الخطيرة التي سار فيها هتلر ، وأعلنت أنها تؤيد بولونيا في موقفها إلى النهاية . وبهذا خرجت انكلترا عن حرصها الدبلوماسي التقليدي المعروف .

وعقدت انكلترا وفرنسا العزم ازاء اصرار هتلر ، على مقاومة أي توسع الماني جديد بالقوة إذا لزم الأمر ، وانهما ستسيران في تأييد حكومة فرسوفيا إلى حد استعمال المدفع إذا وجدت ضرورة للالتجاء إلى السلاح ضد النازية ، وأخذت الحكومة النازية توفد عسكريها في لباس مدني إلى مدينة داتنرج وتشيع الذعر هناك بواسطة الهابور الخامس وتتهم بولونيا باضطهاد العناصر الجرمانية في أرضها ، وأخذت بولونيا تستجد بالغرب وبعبصة الالام ، غير ان المانيا لم تعد عضواً في العصبة ولم تنظر اليها نظرة الاعتبار منذ ان أعلنت خروجها منها ، وقد تركت كذلك مؤتمر نزاع السلاح في جنيف في اكتوبر سنة ١٩٣٣ متعلقة بانها لم تغط الترضية الكافية في معاملتها على قدم المساواة مع سائر دول الغرب في التسليح ، وكانت قد ضاعت هبة كل من فرنسا وانكلترا وكتلة الدول الديموقراطية الغربية نتيجة نجاح الحركة الفاشية في الاستيلاء على الحكم في اسبانيا من الحكومة الاشتراكية بعد حرب أهلية مريرة وفشل اتفاق ميونيخ لسنة ١٩٣٨ الذي هدأ الموقف مؤقتاً بعض الشيء ، اذ لم تف النازية بوعدها واستمرت في تماديها وتحرشها دون وجل ، وأخذت تعمل فوق ذلك للقضاء على استقلال دول شرق أوروبا ، ووجه الرئيس روزفلت وقد توترت الحالة في أوروبا وخاصة في شرقها في ١٥ ابريل سنة ١٩٣٩ نداء إلى الدكتاتوريين الفاشيين هتلر وموسوليني يطلب اليهما ان يعدا بعدم الهجوم على بولونيا وعدد آخر من دول أوروبا ذكرها ، غير ان هتلر اتخذ من هذا النداء دعاية ضد الجمهورية الكبرى للعالم الجديد وهاجها أشد هجوماً في الرايخشتاج بالذات ، وأعلن انتهاء اتفاق عدم الاعتداء الذي كان مبرما بينه وبين بولانده (بولونيا) وكذلك الاتفاق البحري الالمانى الانكليزي . واشتدت الحرب الباردة ضد

فرنسا وانكلترا ويولانده . غير ان الغرب ظل متعلقاً بأمال السلام الواهية واعتقد ان النازية تسعى إلى كسب سياسي جديد بالتلويح بالحرب على غرار مكاسبها السابقة دون إراقة دماء ، وشعرت الدوائر الدبلوماسية في أغسطس سنة ١٩٣٩ ان هناك استعداداً لهجوم عام على يولانده . وكان الاتحاد السوفيتي في مفاوضات سياسية وعسكرية مع ديموقراطيات الغرب ، وأوضحت انكلترا سياستها وهي الدفاع المسلح عن يولنده في حالة الاعتداء عليها حتى تتفادى سابقة الغموض الذي ساد موقعها في أزمة عام ١٩١٤ مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى ، واشترط ستالين لنجاح المفاوضات مع الغرب وتكوين جبهة مشتركة ضد النازية لوقف إعتدائها المتكررة أن تطلق يد الاتحاد السوفيتي في دول البلطيق ، وأن يعطى له التوكيد بمرور جيوشه عبر يولانده ورومانيا حين الحاجة ، غير أن دول الغرب لم تك على استعداد لقبول طلبات ستالين ، فضلاً عن رفض الدولتين صاحبتى الشأن هذا الطلب ، وكان الاتحاد السوفيتي يعتقد ضعف إخلاص الغرب نحوه ، ولم يك للبعثة العسكرية "غربية" التي أوفدت إلى موسكو للتباحث بشأن توحيد الجهود سلطة عقد أية إتفاقات جديدة .

وأدت هذه العوامل إلى تحويل دفة السياسة السوفيتية بناء على اغراء ألمانيا النازية إلى تهادن بين الطرفين ، حتى لا تعظم النازية وقد عقدت العزم على اشعال الحرب العالمية الثانية إلى القتال في جبهتين ، وسرعان ما عقد اتفاق عدم اعتداء روسي ألماني في ٢٣ أغسطس عام ١٩٣٩ بتعهد فيه الطرفان بالايثن أحدهما أعتداء مسلحاً على الآخر ، وأن يسويا منازعاتهما المستقبلية سلباً بالمفاوضات على أساس الصداقة وبالتحكيم ،

وعقد اتفاق آخر بينهما لتشجيع تبادل التجارة الخارجية بين الطرفين بتصدير ألمانيا للاتحاد السوفيتي مصنوعات قيمتها ٢٠٠ مليون مارك والحصول على مواد خام نظيرها ، وهكذا نهادت الدولتان العدوان، ولكن الهدنة كانت زائفة لم تلبث أن أعقبتها حرب شعواء بينهما في ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ . وهكذا وقعت عصبة الأمم مكتوفة اليدين ازالة النزاع على دانتزج ، ولم تستطع الاقتراب من النار بمضختها الضعيفة لمحاولة اخمادها ، ودلت بذلك على أن النزاع الاساسي القائم في صميم القارة بين الدول الكبرى كإمبراطوريات من أجل السيطرة والانتساع يتعذر علاجه عن طريق العصبة أو المفاوضات أو التحكيم، وغير ذلك من الوسائل السلبية، لاسيما إذا لم تتوفر حسن النية بين أطراف النزاع. وكانت النازية كلما توسعت في شرق أوروبا طلبت المزيد ولا تنظر إلى نتائج هذه المغامرة، وكان كل منهما هو الكسب العاجل، ونظرت شبيهة القوهرر المفتحة إلى بولانده كغنيمة دسمة لخصوبة سهولها الواسعة التي تقود إلى سهول روسيا الغنية بحقول القمح ، وتؤدي إلى منابع البترول في رومانيا فضلا عن حاصلاتها الزراعية الوفيرة، وينتهي عزل بروسيا الشرقية عن الوطن الأصلي بالمر البولوني، كما تستولى على حاصلات بولانده المعدنية وما تنتجه من صلب وصل إلى ٢ مليون طن سنوياً، ويؤدي الانتصار في النهاية إلى تقطيع أوصال الإمبراطوريتين الفرنسية والانكليزية ونهاية سيادتهما الاستعمارية لصالح ألمانيا النازية الناشئة، وبذا يمكنها أن تفرض نظاماً جديداً لصالحها وسيطرتها على العالم (٥) .

(٥) انظر « العلاقات الدولية » للبر وركبيز ، وذلك فيما يخص بالأشلة المتعددة

المذكورة من صفحة ٥٢١ إلى ٥٥٤

وانظر « الهوى السياسية » لشارلز جبر، صفحتي ٤٢٩ ، ٤٨٠

وفما يلي طائفة من المنازعات التي شجرت بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية في ظلال ميثاق الأمم المتحدة، وكل من الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولم يفصل فيها بصفة حاسمة :-

١ - النزاع بين الهند والباكستان بشأن كاشمير : ترك أمر خصامة اامارة بدون تحديد حينما برغت دولة الهند والباكستان في سماء السياسة الدولية بصفة رسمية في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وسرعان ما نشبت المعارك في ولاية كاشمير - جممو ، وهي ولاية اسلامية يحكمها مہراجا هندي ، وطلب المہراجا إلى حكومة الاتحاد الهندي حمايته بجندھا لإعادة الامن إلى نصابه وتثبيت سلطانه وان تصبح الولاية جزءاً من اتحاد ولايات الهند ، ولبت الهند النداء على انه بمجرد عودة النظام إلى الولاية يحدد نظامها السياسي بناء على استفتاء يتم هناك ، ثم تقدمت الهند بشكوى إلى مجلس الامن في أول يناير سنة ١٩٤٨ تهم فيها الباكستان بأنها تساعد عصابات السطو التي تهاجم الولاية بانتظام ، وأنكرت الباكستان الادعاء وشكت بدورها الهند من تصرفات الحكومة الاتحادية حيال الولاية الاسلامية التي يجب ان تتول إلى الباكستان . وقرر مجلس الامن تشكيل لجنة من مندوبين من الارجتين وبلجيكا وكولومبيا وتشكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الامريكية لفحص أسباب النزاع ، ووصلت اللجنة إلى قرار ، طلب بمقتضاه في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ إلى حكومتى الهند والباكستان وقف إطلاق النار وعقد هدنة وسحب قوات الطرفين من كاشمير ، والاستعداد لاجراء استفتاء هناك لتقرير مصير الولاية ، وقبلت الدولتان المقترحات ، وعين مندوب مباشرة الاستفتاء . غير انه اصطدم بعقبات جسام وهي صعوبة الاتفاق على شروط وطرق الاستفتاء ، وتم عقد الهدنة ووقف إطلاق النار دون الاتفاق على سحب جيوش الطرفين ، وأخذت

كل من الهند والباكستان يتراشقان التهم : فالاولى تزعم أن الباكستان تقوم بدعاية واسعة النطاق في سبيل ضم الولايات إليها وأنها تعد العدة لاستفتاء، لصالحها، ووجهت الباكستان نفس التهمة إلى الهند ، وتعذر التوفيق بين وجهتي النظر أو قبول الدولتين رفع الأمر إلى التحكيم الدولي ، وتنازلت الشكاوى إلى مجلس الأمن ، وعين المندوبون وتعددت المقترحات الخاصة بنزع السلاح في هذه الولاية استعداداً للاستفتاء دون جدوى ، كما رجا المجلس الطرفين أن يخفّتا قواتهما الحربية أو على الأقل ألا يعملتا على زيادتهما في الولايات توطئة لتحسين العلاقات بينهما، واتضح من الصعوبات المتتالية التي اعترضت قبول المقترحات أنه يتعذر على مجلس الأمن علاج المشكلة وأنه لاحل لها إلا بالمفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع ، على أن يقبل الأمر الواقع القائم على تقسيم الولاية بين جيشي الاحتلال هناك لصالح الطرفين. وعاد مجلس الأمن إلى بحث مشكلة كاشمير في يناير سنة ١٩٥٧ ، واتهم إلى قرار في اجتماع له في آخر يناير من العام المذكور بضرورة استفتاء شعبي في الولايات قبل ضمها إلى الباكستان أو الهند حسب رغبة الاهلين ، وتجددت المشكلة وصارت مرصاً مزمناً ، وتمسك مندوب الهند في الامم المتحدة برأى حكومته في أن هذه المشكلة لا تدخل في اختصاص الامم المتحدة وأنه لا يمكن بحال التفكير في ضمها إلى الباكستان، وسبق أن أعلن السكان هناك رأيهم في نظام الحكم في اللجنة التأسيسية التي وضعت مشروع دستور بلادهم ، وهو يتضمن ضمها إلى الهند، وطالب مندوب الهند أيضاً بوجوب وضع حد لمندوبان الباكستان واستعداداتها العسكرية في الولاية بينهاها الاستحكامات الضخمة والمطارات على حدود الصين ، وهذه التصرفات تهدد السلام والأمن في هذه الجهة ، وطالب مندوب الاتحاد السوفيتي بعدم تدخل المجلس وأن

يترك علاج الموقف لمفاوضات تجريها الدولتان صاحبتا الشأن في النزاع . وهكذا لم يجد ما يساعد على حل النزاع ، فقرار الاستفتاء الذي وصل إليه المجلس لا تقبله الهند بحال ولا يروق الباكستان ولا يمكن تنفيذه هناك في جو متوتر يتم على احتمال اشتباك الطرفين في نزاع مسلح وقد عجزا عن الوصول إلى حل سلمي ، والكتلة الغريسة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا لا ترزب في الانحياز بصفة قاطعة إلى حل من شأنه اغضاب الباكستان وهي صديقتها وحليفتها في حلف الدفاع عن جنوب شرق آسيا واتفاق بغداد .

٢ - تقسيم فلسطين : طرحت انكثرا مشكلة فلسطين لأول مرة على الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جلسة خاصة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ ، وقد اقترحت في خطابها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٢ أبريل عقد الجمعية للنظر في وضع توصيات بخصوص مستقبل فلسطين ، وذلك نظراً لاعتزام بريطانيا العظمى إنهاء وصايتها على فلسطين وإخلاصها في السنة التالية ، وهي بهذا تترك الميدان طليقاً للوكالة الصهيونية لتتحول إلى دولة اسرائيل ، وتنفذ وعودها المتعددة نحوها وأهمها وعد بلفور سنة ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود هناك . وبعد مناقشات حادة لم يكن خلافاً التوفيق بين وجهتي النظر العربية والصهيونية قررت الجمعية العمومية تشكيل لجنة مكونة من أحد عشر عضواً ليس من بينهم أى عضو من الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وأعطيت هذه اللجنة « أوسع السلطات لاثبات وتسجيل وتحقيق كافة المسائل والمشكلات الخاصة بفلسطين » ، ونصحت الجمعية اللجنة بأن تعير اهتماماً كبيراً المصالح الدينية في فلسطين التي للإسلام واليهودية والمسيحية ، ، واجتمعت اللجنة مراراً وتكراراً بعد أن ذهبت

إلى منطقة النزاع ذاتها ، ثم وضعت تقريرها التام وقدمته إلى الجمعية العمومية في أحد عشر مبدأ ، وافق عليه كافة أعضاء اللجنة . كما قدمت مشروعاً للتقسيم مع اتحاد اقتصادي وافقت عليه الغالية وآخر وافقت عليه الأقلية يناول لإنشاء دولة اتحادية هناك ، وأجالت الجمعية العمومية التقرير في آخر سنة ١٩٤٧ على لجنة لدراسة ، وهذه كلفت لجنتين فرعيتين إحداهما لدراسة التقسيم المقترح والآخرى لدراسة مشروع إنشاء دولة اتحادية مستقلة ، وأعيدت التقارير إلى الجمعية بعد دراستها التي بدأت في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وقررت بعد ثلاثة أيام من اجتماعاتها بغالبية ثلثي الأعضاء قبول مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي وإنشاء منطقة دولية في بيت المقدس ، وعينت الجمعية لجنة من بوليفيا وتشكوسلوفاكيا والدنمارك وبنما والفلبين لصياغة التوصيات ووضع خطة تنفيذها ، وصدرت التوصيات باتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وقرح زعماء الصبونية بها واعتبروها نصراً لهم ، بينما حذر زعماء العرب العالم من نتيجة عميق ديارهم وأعلنوا أن العرب لا يسهم بأي حال من الأحوال قبول هذا المشروع ، وأبلغت لجنة فلسطين مجلس الأمن أنها لن تتحمل مسئولية اتهام الانتداب هناك إلا إذا حاولت قوات دولية مسلحة ، وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد سياسة التقسيم حتى أوائل مارس سنة ١٩٤٨ ، فأعلنت الجمهورية الكبرى للعالم الجديد بواسطة مندوبيها في مجلس الأمن بلا مقدمات وبدون إبلاغ الحكومة البريطانية وغيرها طلبها في أن توقف اللجنة جهودها في رسم التقسيم ووجوه تنفيذه ، وهي ترى أن تقوم هناك وصاية مؤقتة من الأمم المتحدة بمقتضى نظام الوصاية الدولي وأن تجتمع الجمعية العمومية في جلسة

طاردة لبحث هذا المقترح الجديد ، وهكذا اتضح تردد وتذبذب السياسة الأمريكية وتدهورها بدلا من صعودها وصعودها مما لا يتفق ومكانة الدولة العظمى في المجال الدولي نوأيد كل من الرئيس ترومان ووزير خارجيته مارشال هذا الاقتراح في تصريح لهما، وقالوا ما خلاصته ان الولايات المتحدة ولو انها تقرر التقسيم غير انها ترى انه لا يمكن تنفيذ الوسائل السلبية ، وأن خطورة المشكلة تبعا لإعلان انكثرا تاريخ تركها البلاد يتطلب مسارعة الأمم المتحدة بإعلان وصايتها المؤقتة على المنطقة ، ورد السكرتير العام للأمم المتحدة بأن الوصاية أشد تعقيدا من التقسيم ، وعاد مجلس الامن فطلب في ٧ ابريل سنة ١٩٤٨ إلى كافة الطوائف في فلسطين عدم اللجوء إلى العنف ، وعين في ٢٣ ابريل لجنة هدنة من القناصل العامين لفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة في بيت المقدس ، ودعى قنصل سوريا هناك إلى مشاركتهم جهودهم ، غير ان الحكومة السورية أصدرت اليه تعليماتها برفض هذا الاشتراك ، ثم لم تبد الجمعية العمومية حماسها لمقترح الولايات المتحدة بخصوص الوصاية ، ووافقت على اقتراح آخر بتعيين هيئة وساطة لفلسطين وأسندت رئاستها إلى الكونت « فولك برنادوت » ، وأخذت الأمور تسير من سيء إلى أسوأ ، وأعلنت دولة اسرائيل عقب جلاء الانكليز في نهاية ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ نهاية الانتداب ، كما أعلن الرئيس ترومان اعترافه بالامر الواقع وبمحكمة اسرائيل المؤقتة بعد دقائق من إعلانها. وقامت الحرب في هذه الأراضي المقدسة بين عصابات اسرائيل الارهابية التي تحولت إلى دولة وبين العرب ، وعاد مجلس الامن إلى بحث المشكلة الطارئة وأمر بإيقاف القتال، ثم روعى قرار مجلس الامن من منتصف يولييه سنة ١٩٤٨

باستثناء منطقة بيت المقدس حتى أكتوبر من نفس العام ، كما خرق القرار في منطقة القب مجنوب فلسطين ، وفي هذه الاثناء كان الكونت برنادوت يضع خطة لحل مشكلة فلسطين ، وانتهى من المشروع في ١٦ سبتمبر وفع تقررته إلى الأمم المتحدة ، ولكنه لم يواصل جهوده إذ قتل في بيت المقدس بالذات يد صهيونية ، وحل محله مساعدته الأمريكي د رالف بانس ، Ralph Bunch الذي واصل جهوده للعثور على حل يرتضى به أطراف النزاع ، وقبل المتحاربون تصفية الموقف بهذه أساسا إيقاف القتال بصفة دائمة ، وقعت في رودس بين اسرائيل والدول العربية المتحاربة المتاخمة لها وهي مصر وسوريا والأردن ولبنان بين ٢٤ فبراير و ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٩ ، ولم توقع الهدنة العربية السعودية والعراق لعدم قيام نفوذ بينهما وبين اسرائيل .

وأعادت الجمعية العمومية في ديسمبر سنة ١٩٤٨ المشكلة عنایتها ووافقت على تعيين لجنة لتقريب وجهات النظر من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لتباشر عمل الوسيط ولجنة الهدنة ، وأخيراً قبلت إسرائيل في ربيع سنة ١٩٤٩ عضواً في الأمم المتحدة وأصبحت العضو التاسع والخمسين في المنظمة العالمية رغم معارضة العرب الشديدة ، وأعلن مجلس الامن في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٩ ان اتفاقات الهدنة بين الدول العربية واسرائيل التي قامت بناء على قرار مجلس الامن في ١٥ يولييه سنة ١٩٤٨ تجعل الوسيط في حل من مسؤوليات جديدة حيال المجلس ، وظلت اتفاقات الهدنة بين المد والجزر تتخللها طلقات نارية واعتداءات على الحدود ، وذهب ضحية النزاع أكثر من مليون عربي شردوا من أوطانهم دون أمل عاجز في عودتهم اليه ، وهم يعيشون حالة على مصر والأردن وغيرهما

من البلدان العربية مع معونة من الأمم المتحدة ، وفقدوا أراضيهم وأموالهم وأعمالهم وآمالهم في المستقبل ، وتعاقدت الأمم المتحدة عن إتخاذ موقف حازم لرد الأمور إلى نصابها وإنقاذ المنطقة من محتها الحالية .

٣ - احتلال الجيوش البريطانية للأراضى المصرية رغم ارادة الشعب المصرى ومناقة ذلك للقواعد الدولية : رفعت مصر إلى مجلس الامن شكوها في ١١ يولييه سنة ١٩٤٧ من استمرار احتلال انجلترا للأراضى المصرية، مخالفة بذلك ارادة الشعب المصرى ومقاصد الأمم المتحدة وحقوق السيادة التى يجب أن تتمتع بها الدولة على أراضيها دون انتقاص منها أو اعتداء عليها ، كما رفضت مصر أن تطبق معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا وقد تغيرت الظروف وصارت لا تلائم الوضع الدولى الجديد وتطور حقوق الجماعات ، فضلا عن اجحافها بالسيادة المصرية ومساسها باستقلال البلاد وقد قامت على أسس غير عادلة . فى معاهدة ينص فيها على المخالفة الأبدية بما لا يتفق وأهم مبادئ الاستقلال ، وتقدمت الناحيتان المصرية والانكليزية بالحجج ، وبدأ المجلس في بحث النزاع من أغسطس ، وبعد مناقشات ومجادلات طويلة لم يصل إلى حل ووضع الشكوى على الرف دون إتخاذ قرار حاسم فيها ، وأصبح النزاع بين مصر وانجلترا وهو يهدد الامن ويعكر السلام وينذر بحرب في الشرق الاوسط قائماً مستمراً بين التآجيج الشديد والخود مؤقتا ليشتمل في القتال وفي غير القتال منذ ذلك التاريخ ، وترتب على هذا التسويف وقد ضاقت مصر ذرعاً بهضم حقوقها إلى إعلانها في أكتوبر سنة ١٩٥١ إلغاء معاهدتها مع انجلترا التى ابرمتها عام ١٩٣٦ ، هذه المعاهدة للمجففة التى تم على الحماية بكافة معانيها ، وقد اتزعت

انجلترا منها اعضاها اتزاعاً وتريد الا أن تتيق هذا التحالف قسراً ، بل وتتمادى في تطبيق شروط التحالف بما لا يتفق مع النصوص وكذلك مع مصلحة شعب مصر وروح القانون العام ، وأخيراً سوى النزاع بالمفاوضات المباشرة بين الدولتين وبمقتضى اتفاق الجلاء سنة ١٩٥٤ وبموجبه جلت الجيوش المحتلة عن مصر ومنطقة القناة . ثم اتخذ النزاع وجهاً جديداً نتيجة عدوان انكلترا وفرنسا واسرائيل على مصر في نوفمبر عام ١٩٥٦ كما سنرى فيما بعد .

٤ - النزاع بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية : اخطرت السلطات العسكرية لكوريا الجنوبية (فقد انشأت الأمم المتحدة بلدين هما كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية يفصلهما حد وهمي ، وخط يقع في الدرجة ٣٨) طوال المدة من يناير إلى مايو سنة ١٩٥٠ السلطات الأمريكية ولجنة الأمم المتحدة أن هناك اعتداءات خطيرة على أراضي بلدها من كوريا الشمالية المنتمة إلى الكتلة الشيوعية ، واجتازت جيوش كوريا الشمالية في ١٥ يونية من نفس العام الحدود واتسع نطاق العمليات الحربية ، مما يدل على أن النية كانت مبيتة بمعونة الكتلة الشيوعية للقيام بهذا العمل ، وطلبت الحكومة الأمريكية دعوة مجلس الأمن لاييقاف الاعتداء الذي يهدد السلام ، وفي نفس التاريخ المذكور اجتمع المجلس ورفضت روسيا الاشتراك في المناقشات الا إذا حصلت الصين الشيوعية على مقعدها في مجلس الأمن بدلا من الصين الوطنية ، وقد زالت حكومة هذه عن الصين كلية بانتصار الشيوعيين عليها والتجاء زعيم الصين الوطنية بقلوله إلى جزيرة فرموزا ، وامكن مجلس الأمن أن يتخذ قراره دون الاصطدام باعتراض روسيا التي تقيت عن حضور اجتماعات المجلس ، فلم يتمكن في هذه الحالة الاعتراض ، واقترحت الحكومة الأمريكية إصدار قرار باعتبار هجوم كوريا الشمالية المسلح على كوريا الجنوبية عملاً عدوانياً والمطالبة بإيقافه

فوراً وانسحاب الغزاة إلى شمال الخط ٣٨ مع مطالبة أعضاء الأمم المتحدة بالمساعدة في تنفيذ هذا القرار وعدم مد يد المعونة لشمال كوريا، واعترض مندوب يوجوسلافيا على القرار فيما عدا مبدأ المطالبة بوقف القتال فوراً، وفي هذه الاثناء تدخلت الولايات المتحدة بجيوشها لمساعدة كوريا الجنوبية وتدخلت الصين الشيوعية أيضاً لمساعدة الشمال، وواصل مجلس الامن عمله في سبيل منع اتساع نطاق القتال، واصدر مجلس الامن بناء على مساعي الولايات المتحدة في غيبة الاتحاد السوفيتي عن المجلس قراره بتطبيق العقوبات على كوريا الشمالية لايقاف عدوانها، غير أن القرار قوبل بفتور واحتجت عليه روسيا السوفيتية واعلنت أنه غير مشروع واشتكت في هذه الاثناء العمليات الحربية التي تقوم بها الولايات المتحدة لمساعدة كوريا الجنوبية، ثم أصدر مجلس الامن قراره في ٧ يولييه يستند إلى الولايات المتحدة قيادة القوى التي ترسلها الأمم المتحدة هناك لايقاف العدوان، على أن تصبح هذه القوة موحدة تحت لواء كل دولة من الدول المتعاونة في إرسال عسكريها هناك على حدة، ويجمع هذه الأولوية كلها علم الأمم المتحدة .

واستمرت العمليات ماثمة بين المد والجزر، واستمر القتال مريراً واتضح تدخل الصين الشيوعية هناك في المعارك وكذا أصبح روسيا الشيوعية، وكأننا من جديد أمام مسرح حرب كالحرب الأهلية الأسبانية لتجربة أسلحة كل من الجهتين الديمقراطية والفاشية، وصار القتال سجالاتا فتبادل الفريقان المدن الهامة والأرض وعاصمة الجنوب، ثم بدأ الكلام في الهدنة وتدخلت الأمم المتحدة وساهمت مساهمة فعالة في قواعدها، واطلعت الهدنة هناك في ٢٧ يولية سنة ١٩٥٣ وغد القتال أخيراً دون الوصول إلى حل نهائي للمشكلة .

٥ - النزاع حول حق مصر في تفتيش السفن : لجأت اسرائيل إلى مجلس الأمن في عام ١٩٥١ لاصدار قرار يمنع مصر من مباشرة حقها في تفتيش السفن المارة عبر قناة السويس أو في المياه المصرية المشتبه في حملها مواد حربية أو ما يساعد على تدعيم اداة الحرب الاسرائيلية أو يقوى اقتصاديات اسرائيل ، ولا يخفى أن الحرب اليوم « حرب كلية » تشترك كافة مرافق البلاد وسواعد المواطنين في المضي فيها ، وتطبق مصر حق التفتيش استناداً إلى أن الهدنة التي عقدها مع اسرائيل في فبراير سنة ١٩٤٩ لم تته حالة الحرب معها وأن نوايا اسرائيل نحو مصر نوايا عدوانية يتعين أن تحتاط مصر حيالها وأن تباشر في حدود سلطاتها والقانون العام وظائفها بحفاظة على كيانتها ودرء الشر عنها ، وادعت اسرائيل أن هذه الهدنة هي انتهاء للقتال بصفة نهائية لارجعة فيها وليست حالة مؤقتة ، وهذا ما يستفاد من قرارات مجلس الأمن التي تناشد المتنازعين انتهاء حالة القتال وخاصة قراره في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وهو مطالبته المتحاربين بعقد الصلح بصفة دائمة لارجعة فيها ، وترتب على سعى اسرائيل ونفوذ الصهيونية أن أصدر مجلس الأمن قراره في أول سبتمبر سنة ١٩٥١ بضرورة أن تنهى مصر القبول التي تفرضها على الملاحة الدولية والبضائع عبر قناة السويس، وأن تحترم قواعد الملاحة الدولية والاتفاقات المعمول بها في هذا الشأن . غير أن مصر لم تنشأ تنفيذه وقد رأت أن هذا القرار قد صدر بناء على العاطفة والمحاباة، وبنيه ميل شديد إلى اسرائيل استناداً إلى حرفية القانون وتندرجا بعض تقواعده وإن كان ينأى به عن العدالة والانصاف والواقع ويمهد لاسرائيل سبل العدوان .

وعادت اسرائيل مرة أخرى إلى الشكوى ضد مصر إلى مجلس الأمن

وبدأ النظر في شكواها في فبراير سنة ١٩٥٤، وقد عدلت فيها بعض حالات التفتيش كما نمت على مصر تجاوزها سلطاتها استناداً إلى حق السيادة وما ترتب على ذلك من خسائر مادية منيت بها التجارة الدولية، كما قالت أن عمل مصر يتنافى مع قواعد الملاحة الدولية والمعاهدات والاتفاقات المعمول بها في هذا الشأن، وخاصة معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ومع روح الهدنة ونصها إذ أن الهدنة إنهاء للحرب بصفة دائمة . وموقف مصر لاغبار عليه ، فصر في مباشرتها حق التفتيش تدرأ عنها أذى وهي تواجه حالة تصسف بحقوق الغير ، إذ أن إسرائيل تحت ستار حرية الملاحة تعد العدة للعدوان وتجهز اداتها الحرية تجهيزاً قوياً وتشهد سبوقها ، فهنا بالذات تجاوز أو أساءة من إسرائيل في مباشرتها ما تدعيه من حقوق ، ووفقاً لنظرية تجاوز استعمال الحق أو التصسف بالحقوق *Abus des Droits* لمصر أن تباشر بدورها ما تملكه عليها المصلحة في حدود سلطاتها المشروعة ، ووفقاً لما تملكه عليها قواعد القانون العام وحقوق السيادة ومصلحة الوطن والأهلين في اتباع ما يمكن اتبعه لدفع العدوان دون الالتجاء إلى العنف والعدوان ، وهي في مباشرتها حق التفتيش لا تخرج عن مراعاة اتفاق القسطنطينية الذي يعطيها الحق بموجب المادة العاشرة في اتخاذ ما تراه ضرورياً للدفاع عن الأراضي المصرية وصيانة الأمن في منطقة القناة .

٦ - أزمة حصار برلين : أدى بدء توقع هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية إلى تسابق الدول المتحالفة في احتلال المواقع في قلب الوطن الجرمانى والأرض البروسية ، وبادرت جيوش الاتحاد السوفيتى إلى احتلال عاصمة الريخ ومقل العسكرية البروسية وتثبيت قدميه على اقاض هذه المدينة الكبيرة التى دكتها قبائل الطائرات ومدافع دبابات الغزو الروسى ، وكأنها قرطاجنة غرت صريعة جحافل روما بعد حروب طويلة مريرة وهي

تلفظ أنفاسها الأخيرة وتحتفي إلى الأبد. لتحرث معالمها وتصبح في ذمة التاريخ. ووضع بعد تسليم ألمانيا بلا قيد ولا شرط في اجتماع بوتسدام نظام احتلال للعاصمة بواسطة الدول الأربع الكبار، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وانكلترا وفرنسا، وقسمت الغنيمة إلى مناطق أربع وعزلت عملياً منطقة الاحتلال السوفيتي عن مناطق الاحتلال لدول الغرب، وساق التفكير السياسي السوفيتي احتلاله إلى قيامه بضغط قوى على دول الاحتلال الثلاث الأخرى لابعادها عن برلين بحكم الأمر الواقع وقسر العاصمة القديمة على الاحتلال الروسي، وذلك توطئة لسير الاتحاد نحو الغرب إلى قلب ألمانيا الغربية الصناعية رداً على برنامج الغرب لانتعاش العدو السابقة اقتصادياً وصناعياً وإعادة الحياة السياسية إليها، ورفض الاحتلال الروسي في سنة ١٩٤٨ أن يقبل وحدة التداول النقدي الجديدة لتدعيم السياسة النقدية في برلين والتي أصدرتها الدول الغربية المحتلة في المنطقة التابعة لها، وأرادت أن تسري على الجهة الشرقية للعاصمة السابقة إذ يشترك في إدارة المدينة مجلس مكون من ممثلي الدول الأربع هناك، وأعلن الاتحاد أنه سيضع وحدة مستقلة ورفض الرقابة الرباعية على السوق الشرقية للتعامل، وانسحب الاتحاد من المجلس وبدأ يفرض قيوداً صارمة على التعامل بين المنطقتين الشرقية والغربية، مما أدى إلى فرض حصار على المدينة وإلى اضطراب الدول الغربية إلى إقامة جسر من الطيران لتوئنها. وازداد الضغط السوفيتي وازداد الغرب عناداً للبقاء في المدينة، وتدمت الدول الغربية المحتلة متضامنة مذكرة مشتركة إلى موسكو في يولي وأخرى في أغسطس سنة ١٩٤٨ تلفت نظر الحكومة السوفيتية إلى خطورة الوضع هناك، واجتمع ممثلو الدول الغربية المحتلة برلين بستانلين ويسائر المستولين في موسكو، وأرسلت تعليمات في ٣٠ أغسطس إلى ممثلي الدول الأربع في

برلين لرفع الحصار ولتداول وحدة العملة في كافة أنحاء المدينة برقابة الدول الأربع، غير أن تعنت الإدارة العسكرية السوفيتية لم يحقق النتيجة المرجوة وظلت المشكلة قائمة، وهاجم الاتحاد سياسة الغرب بشدة .

وإزاء هذا الموقف أبلغت الدول الغربية المحتلة برلين الأمر إلى مجلس الأمن نظراً لخطورة هذا النزاع الذي يهدد الأمن الدولي والسلام، وتعذر على المجلس العثور على حل موفق له، وهدف الاتحاد السوفيتي بتسوية في حل المشكلة إلى تأجيل الدول الغربية التي تحتل المدينة خططه في إعادة بناء ألمانيا الغربية، واتخذ من الماطلة أداة للساومة، ولكن الدول الغربية ظلت صامدة لعناد، واجتمع لأول مرة في سبتمبر سنة ١٩٤٨ في العاصمة الألمانية الجديدة «بون» Bonn مجلس برلاني لألمانيا الغربية لوضع دستور للبلاد ومن التشريعات الأساسية لها، واستمرت مساعدة الدول الغربية لألمانيا الغربية الجديدة، وأضيفت إليها مساعدات الدول الغربية الصغيرة المجاورة لوضع نظام دولي الروهر في ديسمبر سنة ١٩٤٨، كما أنشأت الدول الغربية الثلاث المحتلة برلين مجلساً حريياً لمراقبة نزع تسليح ألمانيا وحصونها، وتبع إمضاء حلف شمال الأطلسي في أبريل سنة ١٩٤٩ مناقشة الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا مسائل احتلال ألمانيا وانفقت على نظام الاحتلال بوجه عام، وصدر في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ القانون الاسمي للجمهورية الاتحادية لألمانيا الغربية وصدق عليه الحكام الثلاثة للدول الغربية في برلين المحتلة، وبهذا تدعم مركز الدول الغربية هناك، وأضيف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مازالت تتفوق على الاتحاد السوفيتي في ميدان السلاح الذري وتملك عدداً أوفى من القنابل الذرية مما حاد بالاتحاد إلى اللين وحل مشكلة حصار برلين بالمفاوضات بين

أطراف النزاع في فبراير - مارس سنة ١٩٤٩ في نيويورك ، وأعلن في ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ اتفاق الدول الأربع على انتهاء حصار برلين . غير أنها لم تتفق فيما يخص بتوحيد ألمانيا ، الذي عارضت فيه روسيا السوفيتية رغبة منها في تغلغل مبادئها في الجزء الألماني الذي تحتله الدول الغربية طبقاً لسياستها في نشر عقيدتها ، كما أنها لا تطمئن إلى ألمانيا الكبرى موحدة تسير وفق أهواء الغرب ، وهي عضو في حلف شمال الاطلسي الموجه ضد الاتحاد السوفيتي .

أما فيما يخص بدور مجلس الأمن ومدى بحثه النزاع فإنه كما ذكرنا لم يصل إلى حل نظراً لأن النزاع بين الدول الكبرى وفي قلب دائرة الحرب الباردة ، فضلاً عن أنه يهدد في أية لحظة بوقوع صدام مسلح خطير واصطدام المجلس بحق الاتحاد السوفيتي القانوني في الاعتراض على القرار بالفتوى ، وفلا عرض مشروع قرار على المجلس يتضمن رفع الحصار عن برلين ، وبدأ القواد العسكريون الاربعة في برلين التشاور لتوحيد العملة على أساس وحدة المارك السوفيتي في حدود النظام الذي رسمه مجلس وزراء الدول الأربع الكبار وفق مؤتمر بوتسدام الذي اختط سياسة معاملة ألمانيا بعد تسليمها ، غير أن المشروع بطل إذ اصطدام باعتراض الاتحاد السوفيتي عليه ووافق على المشروع تسع دول من إحدى عشرة دولة ، ولم يستطع الساسة في أروقة الأمم المتحدة أن يعثروا على حل يقبله الطرفان ، مما حدا بالجمعية العمومية للأمم المتحدة أزاء هذا العجز الفاضح إلى تقريرها باجماع الاربعة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وجوب التجاه الدول الكبرى إلى تسوية مشكلاتها بالطرق الودية ومضاعفة جهودها في هذا السبيل للوصول إلى نتيجة يعتد بها لتدعيم السلام ،

وفعلًا أدت المفاوضات المباشرة كما ذكرنا إلى تسوية الخلاف واتفاق الدول المحتلة على حل سلمي تقبله جميعاً وأبلغ مجلس الأمن بذلك في ٤ مايو سنة ١٩٤٩. (٥)

٧- النزاع بين الكتلتين الغربية والشرقية بشأن الحريات في هنجاريا:
أدى الضغط الشديد للاتحاد السوفيتي بحسبه وعتاده ونفوذه على هنجاريا، وهي بلاد كشيوطه *Kossuth* وثورات القوميات والحريات ضد بيت الهبسيبورج في القرن الماضي، إلى سخط الأهليين هناك وقيامهم بثورة دامية في خريف عام ١٩٥٦ اشترك فيها العمال ضد جنود الاحتلال السوفيتي وكبت الحريات، وهاجم الثوار برليس الحكومة الشيوعية صنيعة السوفيت وعسكر الاحتلال، واتهم الاتحاد السوفيتي الغرب بأنه الذي دبر الثورة وساعد على اندلاعها في البلاد كما عمل مثل هذا العمل في تاريخ قريب من هذه الثورة في بولاندة، وداهنت وهادنت الشيوعية السوفيتية بمكبتها السياسي وعيونها وأرصاها الثورة، وقامت بتاورات تظاهرت فيها بقبولها وجهة نظر الثوار وأن جيوش الاحتلال ستتحصر عن الوطن الهنجاري كما سيخف عنه الضغط وستترك البلاد ليها. ثم مالبت أن قامت بهجوم مضاد متذرعة بأنها تقاوم العناصر الرجعية التي تحاول التبل من العمال والزراع، ودحرت حركات الحرية والثورة، واكتفى الغرب بالنظر إلى هذه الثورة بعيون دامية مليئة بالعطف، مع قبول ايواء اللاجئين المجرين المهزومين والمهاجرين من الاضطهاد

(٥) أظر « العلاقات الدولية » لبار وبراكينز، الأملته، من صفحة ٦١١ إلى ٦١٥.

الصيوعي، وتكرر ما سبق أن حصل في الحرب الأهلية الإسبانية من تردد الديمقراطية الغرية في مساعدة الحكومة الاشتراكية هناك ضد الحرب الفاشية واكتفائها بمدها بالمعونة الطبية والغذائية وإيواء اللاجئين، ولم تجسر الكتلة الغرية على مساعدة حركة التحرير في المجر مساعدة فعالة خوفاً من اشتعال نيران حرب عالمية، إذ يقع النزاع في قلب دائرة النفوذ السوفييتي ومركز صراع الكتلتين الجبارتين في صميم الأرض الأوروبية، وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الدول الغرية على جناح السرعة المعونة الغذائية والطبية للبلاد المنكوبة خوفاً من وانتشار الاوبئة هناك، واهتمت الحكومة المجرية الشيوعية التوار بالوحشية، وبدأت بعد الانتصار تنكل بفلوهم، ووعدت بأنهم ستفنى مع الاتحاد السوفييتي على سحب قواته من البلاد بمجرد استتباب الامن فيها، وأعلنت الحكومة في برقية سافرة ولامها للسوفييت لمساعدتها في قمع الثورة والدفاع عن حكومة العمال والزراع، وأخضت الجمعية العمومية للامم المتحدة علماً بالموقف وعالجته في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وفي جلسات متابعة، وكلفت السكرتير العام بإغاد مراقبين لدراسة الحالة هناك وتقديم تقرير عنها للجمعية مع العمل بعد الاتصال بالحكومة المجرية على تقرير ما تطلبه البلاد من عون نتيجة خرائب الثورة، غير أن الجمعية لم تفكر جدياً في التوصية بإرسال قوة بوليس دولي هناك خوفاً من اشتداد التوتر الدولي لمعارضة الاتحاد السوفييتي في التدخل وتصميمه على عزل بلدان ما وراء الستار الحديدي عن الغرب سياسياً. ثم رفضت الحكومة المجرية السماح للجنة المراقبة التي أوصت الجمعية بتشكيلها بدخول البلاد للوقوف على حقيقة الحال هناك، وقبلت المعونة الطبية على أن تصل

على يد الصليب الاحمر الدولي ، كما بدأت الحالة تعود إلى طبيعتها قبل الثورة ، وعاد العمال إلى مصانعهم ، غير أنه نزع عن البلاد نحو ٥ ألف لاجئ . إلى النمسا ، وهرب عدد آخر إلى سائر بلدان الغرب ، وقبلت الولايات المتحدة لإيواء اللاجئين المجرين إليها كما قدمت معونة طيبة إلى المجر بلغت نحو ٢٠ مليون دولار ، واعتقلت القوات السوفيتية عدداً كبيراً من الثوار ورحلتهم إلى أراضي الاتحاد السوفيتي فوراً للتكامل بهم هناك ، مما أثار سخط الغرب والامم المتحدة وسائر الدول التي تؤثر الحياذ ومنها الهند ، إذ ندد «نهر» في البرلمان الهندي بسياسة الاتحاد السوفيتي في المجر وبتدخله السافر في شئون هذه البلاد وقال أن هذا التدخل يؤدي إلى فقدان الناس ثقتهم في الشيوعيين وسياساتهم .

وعادت الجمعية العمومية إلى بحث مشكلة المجر ازاء اصرار الحكومة الشيوعية هناك والاتحاد السوفيتي من ورائها على عدم دخول لجنة المراقبة البلاد للاطلاع على الحالة ، وأوصت الجمعية العمومية بأغلبية ساحقة باغاثة اللاجئين المجرمين وإيوائهم ، وبدعوة المجر إلى السماح للرافقين بدخول البلاد والتجول فيها بحرية لدراسة الموقف وتقديم تقرير بذلك ، وبوجوب وقف إبعاد المجرزين إلى روسيا مع إعادة من أبعدوا إلى ديارهم ، وبجلاء القوات الروسية عن المجر بسرعة ، غير أن هذه القرارات أو التوصيات لم تتجاوز الأمان والآمال ولم تنزل إلى ميدان التنفيذ الجدي .

٨- النزاع بشأن تأميم شركة قناة السويس : لم تلت أعياد يونيه عام ١٩٥٦ في مصر بمناسبة جلاء آخر جندي بريطاني عن الاراضي المصرية ومنطقة

السويس حتى أهدت حكومة الثورة للشعب باقة جديدة أنيقة متضوعة العبير، بتدعيم سيادته وتقوية صروح مصريته بتأميم شركة قناة السويس وتحويلها إلى مؤسسة اقتصادية مصرية صميمة تستثمر لصالح الشعب المصري ويحصل إيرادها لمجابهة أعباء النهضة والاصلاح، وبخاصة إقامة السد العالي الذي رفض الغرب بزعماء الولايات المتحدة الامريكية تمويله ، كما أذاعت ذلك رسمياً حكومة الجمهورية الكبرى للعالم الجديد . وكانت قد أبرمت بين انكلترا ومصر في سنة ١٩٥٤ اتفاقية بجلاء الجيوش البريطانية المرابطة في الوادي عن البلاد وإنهاء الاحتلال غير المشروع ، والقبض إلى النفوس ، والذي طالما أساء إلى السيادة المصرية وامتنع قومية البلاد وأنار بكلكله على مواردها ووسائل تقدمها . وتوقعت مصر أن تمنح قداماً في سيل نهضتها بعد خروج آخر جندي بريطاني ، وبدأت تعد العدة لسياسة قومية صميمة عقب تطهير أرض الوطن ، وكانت أولى خطوات هذه السياسة إعلان رئيس الحكومة في أواخر يولية سنة ١٩٥٦ تأميم « الشركة العالمية لقناة السويس » لصالح الشعب ، في اجتماع شعبي حماسي حافل في مقر الاسكندرية العاصمة الثانية للدولة ، مما طرب له الشعب وكان له رد فعل في المحافل السياسية والدوائر المالية والبورصات من أدنى الأرض إلى أقصاها .

وصدر في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ القانون رقم ٢٨٥ بهذا التأميم ، وتتناول المادة الأولى منه شرح هذا التأميم وهدفه فيما يلي : تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، وهي شركة مساهمة مصرية وينقل إلى الدولة جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ، وتمثل جميع الهيئات والمجان القائمة على إدارتها ويعوض المساهمون وحصة التأسيس

عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقبال السابق على تاريخ العمل بالقانون في بورصة الأوراق المالية بباريس .

واشترط القانون ان يدفع التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة ، وبمعنى آخر الاستيلاء على الاحتياطي الضخم المودع في الخارج . كما وكلت المادة الثانية إلى هيئة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية تشكيلها الحكومة أمر إدارة المرفق المؤمم ، وأعطيت لهذه الهيئة السلطات اللازمة لإدارة المرفق دون التقيد بالنظم والاورشاح الحكومية بما في ذلك تشكيل اللجان اللازمة ، وجمدت أموال الشركة في مصر وفي الخارج ، وحظر على البنوك وغيرها من بيوت المال والأفراد التصرف فيها بدون إذن من الهيئة الجديدة المختصة بإدارة القناة .

وهذا التأميم في حد ذاته لاغبار عليه ، فأساسه ليس بالبدعة التي انتهجتها مصر وخرجت بها عن الأصول الدولية المرحية ، وقانون التأميم ليس بالقانون الذي لايتفق والاسس التشريعية الحديثة والعادلة ، فهو من صميم النظم والاتجاهات الاقتصادية الحديثة ، وله مثيله في الخارج ، والحكومة تباشر هذا الإجراء بما لها من حق السيادة فضلا عن انه تصرف في حدود الدستور المصري الصادر في نفس العام ، وقد استقى من شتى الدساتير الحديثة الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية وفي مقدمتها الدستور الفرنسي للجمهورية الفرنسية الرابعة الصادر في سنة ١٩٤٦ والدستور الايطالي الصادر في سنة ١٩٤٨ ، وسبق أن باشرت الحكومتان الفرنسية والانكليزية وغيرهما التأميم في صناعات ومؤسسات اقتصادية ومالية معينة كالصناعات الحربية والصناعات الثقيلة والتعدين وبنوك الاصدار ، وهو يدخل في برامج الاحزاب السياسية اليسارية هناك .

غير أن هذا التأميم أثار نائرة الدول الغربية وعلى رأسها انكلترا وفرنسا وفي ركائهما عدد من الدول المنتفعة بالقناة . ولما لها أولرعاياها من الأسهم ورؤوس الأموال في الشركة ، وكبر عليها أن تفاجأ به . وأن تفقد مقاعد أعضاء مجلس الإدارة الذي كان يتولى شئون المرفق، وأن يضيق عليها ما تربه ورعاياها من هذه المؤسسة التجارية الدسمة تبعاً لنشاط حركة مرور السفن في القناة وخاصة ناقلات البترول في السنوات الأخيرة . والمهم في نظرها الاتتولى مصر شئون هذا المرفق الحيوى لتجارة دول الغرب الخارجية ولسياستها الاستعمارية بأى حال من الأحوال . ولأن التأميم يساعد على تدعيم اقتصاديات مصر وقوميتها وتحرمها نهائياً من الاستثمار الاجنبى صممت على وقف أثره بكل ما تحكم عليه من وسائل ولو بالقوة ، حتى لا تفقد هذه الدول الاستعمارية المنتفعة بالقناة والمستأثرة به نفوذها في الشرق الاوسط، وتسلطها على الشريان الحيوى للتجارة الدولية عبر آسيا وافريقيا وأوروبا، وأهم منطقة استراتيجية تشرف بواسطتها على المخابر الهامة إلى منابع البترول في شبه الجزيرة الغربية ، وهى أغنى آبار لهذا الذهب الأبيض في العالم بما يتدفق من أفواهاها من الوقود وبما تخزنه منه أيضاً . وأطلق المؤرخون على هذا المبرم بحق « أقدم ملتقى الطرق العالمية » .

ونمسك بكل جانب بوجهة نظره ، فصرى أن التأميم من صميم سلطاتها الداخلى ، وهى تباشر حقاً طبعياً لها بمقتضى ما تحكم عليه من سيادة وسلطان على أراضيها ، وهى لم ترتكب مخالفة أو تعسفاً إذ ستطلى حملة أسهم الشركة تعويضاً عادلاً سخياً ، والجانب الآخر يرى أن هذا المبر

المأني له طابعه الدول ، وهو لا يشبه سائر المرافق التي في صميم أرض الوطن ولا تتعلق بها حقوق الدول الأخرى ومصالحها فيمكن تأمينها بلا جلبة أو اعتراض . و ترى كذلك أنه شريان الحياة للتجارة الخارجية والصناعات الغريبة بما تمر فيه من ناقلات البترول التي تحمل الوقود لها ، إلى حد أن تسعاً من كل عشر سيارات في عواصم الغرب الكبرى تتغذى بترول الشرق الأوسط ، ولا غنى لها عن هذا الطريق وإن التحكم فيه لا يعطل الحياة الاقتصادية للغرب لحسب بل يشل أداها الحرة ويطوح بمكائنها السياسية ، دفع برئيسي حكومتى فرنسا وانكلترا إلى وصف الحالة في عدة مناسبات بأنها حياة أو موت بالنسبة لبلديهما ، وزعم هذا الجانب أن الاتفاقات الدولية ويقصد اتفاق القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ بصفة خاصة قد اتسمت بالطابع الدول الذي يجب أن تنظم في حدوده القناة، وخرج من ذلك إلى ضرورة تدويل القناة وإدارتها . ورى مصر بأنها قد جاوزت استعمال سلطتها بالتأميم وتعسفت بحقوق الغير ، وتوتر الموقف وخيف أن تؤدي حدة إلى نشوب حرب موضعية قد تجر إلى حرب عالمية ، وقد بدأت انكلترا وفرنسا فعلاً في أغسطس سنة ١٩٥٦ تحشدان قوات كبيرة تركزتها في قبرص بقصد القيام بهجمات حربية مشتركة للاستيلاء على قناة السويس ، ولم يعد هناك مفر من عرض النزاع على الهيئة العالمية المختصة حتى لا ينقلب الأمر إلى نزاع مسلح .

غير أن انكلترا لم تنتظر للذهاب إلى ساحة مجلس الأمن ، بل دعت ٢٤ دولة إلى مؤتمر يعقد في لندن ، واختصت بالدعوة الدول التي رأت أن سفنها تمر في القناة لبحث المشكلة الناشئة عن تدويل القناة وإنشاء صندوق لتحويل الرسوم والعمل على تدويل للمرفق ، وأعلنت مصر أنها على

استعداد لتوقيع معاهدة القسطنطينية في مؤتمر يجمع كافة الدول المتفعمة بالقناة وذلك لضمان حرية الملاحة فيها والدول وفق إرادتها الانضمام إلى الاتفاقية الجديدة . وعقد مؤتمر لندن في ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ وحضره اثنتان وعشرون دولة وامتنعت مصر واليونان عن الحضور ، وتمنعت قرارات المؤتمر عن اقتراح بتحويل القناة سياسياً وإدارياً ومالياً مع منح مصر قسماً من الرسوم المحصلة . وتبع ذلك اقتراح انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تشكيل هيئة باسم « هيئة المتفعين بقناة السويس » ، أو بمباراة أخرى مستخدمى القناة ، ومهمتها الاشراف على القناة وتوسيعها مع تحصيل الرسوم ، غير أن مصر رفضت فكرة التحويل أو أى حل من شأنه المساس بالتأميم أو سيادتها على أراضيها .

ولم يعد هناك بد من الاتجاه إلى مجلس الأمن ، وتقدمت فرنسا وانكلترا في أواخر سبتمبر سنة ١٩٥٦ بشكوى ضد مصر لبحث النزاع المترتب على تغيير الوضع الدولي لقناة السويس بعملية التأميم ، وكان رد مصر طلب عقد المجلس أيضاً للنظر في تهديد الدولتين لها باستخدام القوة بما بعد خطراً على السلام العالمى وخرقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وسارت انكلترا في طريق تشكيل جمعية المتفعين وعقد اجتماع لهذه الغاية في أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وفي نفس الوقت بدأ مجلس الأمن في بحث النزاع وكشفت مصر عن نوايا انكلترا وفرنسا بما لاستعداداتها العسكرية ، فضلاً عما يتخذانه من ضغط اقتصادى على مصر ، وأعلنت استعدادها لقبول فكرة ضمان الملاحة في القناة مع إنشاء نظام استشارى تعاونى بين هيئة إدارة القناة والدول التى تستخدمها إذا احتاج الامر إلى ذلك ، وتخصيص حصة عادلة من الرسوم المحصلة لتحسين القناة وتوسيعها .

وأخيراً أصدر مجلس الامن قراره في النزاع في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦، وعرض المشروع لإصدار القرار من شطرين ووافق المجلس على الشرط الأول بالإجماع، وفيما يختص بالشرط الثاني وهو من اقترح فرنسا وانكلترا فهو يهدف إلى تدويل القناة وجعل إدارتها من اختصاص هيئة دولية والاعتراف بهيئة المتفعين ، وأطلقت دولنا الغرب على الشرط الثاني هذا وهو مقترحها أنه الطريقة العملية التي يمكن بواسطتها تنفيذ القرار وإن يصبح للدول بواسطة النظام الدولي المقترح حق حماية الحقوق الملاحية لكافة الدول - فيما يختص بالشرط الثاني هذا استعملت روسيا السوفيتية حق الفيتو كرفضته بروجوسلوفيا ، وبهذا انتهى الأمر بالإجماع على قرار ينصب على الشرط الأول ويتضمن مبادئ معينة يجب الوصول إلى تفاهم بين الدول الثلاث المتنازعة في مفاوضات تجرى بينها لتحقيقها.

ومبادئ القرار الذي وافق عليه مجلس الامن سته وهي :

أولاً - أن يكون المرور عبر القناة حراً ومفتوحاً لجميع الدول بلا تمييز صريح أو ضمني ، وهذا نفس المبدأ الأساسي الذي قامت عليه اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ .

ثانياً - احترام سيادة مصر على القناة .

ثالثاً - أن تكون القناة بمعزل عن السياسة وتياراتها وإطباع أية دولة ، ومعنى هذا السماح لسفن كافة الدول بالمرور في القناة بدون تمييز، وهو تأكيد لروح اتفاقية القسطنطينية .

رابعاً - الاتفاق على الطريقة التي يحدد بها دفع الرسوم ، وهذا الاتفاق يتناول التفاهم بين الدول المنتفعة بالقناة ومصر بشأن الرسوم وطريقة تحصيلها .

خامساً - تحديد نسبة عادلة من الرسوم المتحصلة لتحسين القناة .
سادساً - تسوية الأمور المتعلقة بين مصر والشركة النحلة عن طريق
هيئة تحكم دولي ، وهذا تطبيق لمبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية ، وهو
ماتنص عليه المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

وكان المنتظر ان يعد السكرتير العام للأمم المتحدة العدة لجمع الدول
المتنازعة حول مائدة المفاوضات وفق القرار السابق ، والا يلبجاً طرف إلى
القوة لتنفيذ إرادته بأى حال من الأحوال ، ففي تصرفه العدواني خرق
لميثاق الأمم المتحدة واعتداء على الأمن الدولي والسلام العالمي . غير ان
دولتي الغرب ضربتا بقرار المجلس عرض الحائط وقامتا باعتداء غاشم على
مصر بالاشتراك مع صنيعتها اسرائيل في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، في الوقت
الذي كانت مصر تستعد للدخول في مفاوضات بشأن تنفيذ قرار المجلس .

وتفرع عن النزاع حرب موضعية خيف ان تؤدي إلى حرب عالمية ،
وسرعان ما اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورة طارئة للتدخل
السريع لوقف العدوان ، وذلك بعد الاصطدام باستعمال انكلترا وفرنسا
« القنب » في مجلس الامن ضد اقترح عرضته الولايات المتحدة الامريكية
بوجوب سحب اسرائيل قواتها المتندية إلى أراضيها وان تضع حداً لأعمالها
العدوانية في الأراضي المصرية ، وكانت دولتا الغرب على وشك التدخل
المسلح تنفيذاً للقرار الثلاثي .

وعقدت كل من حكومتى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي
العزم على وقف العدوان والا تستخدم القوة كأداة لتسوية المنازعات
الدولية ، بينما كانت انكلترا وفرنسا قد بدأتا الهجوم الجوي والبحري

ومجنود المظلات على بورسعيد ومنطقة القناة ، وأخيراً أصدرت الجمعية العمومية قرارها في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بموافقة ٦٤ دولة وعارضت القرار بريطانيا وفرنسا واسرائيل وأستراليا ونيوزيلاندة بناء على مشروع تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية ، وملخصه وقف المتنازعين إطلاق النار والكف عن نقل القوات العسكرية والأسلحة إلى المنطقة وتكليف الدول الموقفة على اتفاقات الهدنة مع اسرائيل سحب قواتها إلى ماوراء خطوط الهدنة ، مع مراعاة هذه الاتفاقات والامتناع عن جلب المعدات الحربية إلى منطقة الأعمال العدائية أو ارتكاب مامن شأنه الحيلولة دون تنفيذ هذا القرار واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح قناة السويس لمروور السفن وتأمين حرية الملاحة فيها ، كما قررت الجمعية العمومية في جلستى ٤ و٥ نوفمبر تسهيلات لامتناع القرار إنشاء قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة لتشرى على وقف الاعتداء وتحول دون اشتباك اطراف النزاع ، وهى كما سبق ان بينا ليست قوات حرية دولية بل هى بوليس دولى رمزى مزود بالأسلحة الخفيفة لتسهيل تنفيذ قرار الأمم المتحدة وإظهار هيبتها ، وقبلت انكلترا وفرنسا واسرائيل القرار ، وأخطرت دولتا الغرب انهما مستقومان بسحب قواتهما بمجرد وصول قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وبما هو جدير بالذكر ان هذه القوة شكلت من الدول التى ترغب فى الاشتراك فيها بشرط ألا تكون ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن . وسحبت دولتا الغرب قوات العدوان ، كما سحبت اسرائيل قواتها إلى ماوراء خطوط الهدنة بمدلاى وتلكؤ .

كما أخذت الجمعية العمومية على عاتقها إعادة الملاحة فى قناة السويس ، وكانت قد سدت نتيجة الأعمال العدوانية ، وذلك بتطهيرها بمجرد انحصار

القوات المعتدية عن المنطقة ، وقامت فعلا بالتطهير دون اشراف دولتي العدوان فيه كما كانتا ترغبان .

وتوصلت الجمعية العمومية إلى وقف العدوان وتخفيف حدة الازمة وابعاد شبح الحرب العامة التي قد تترتب على حمى النزاع واشتداد رضى الحرب الموضعية ، كما نجحت في السير في اصلاح ماخربته الحرب من عرقلة الملاحة في قناة السويس ، ويرجح كما سبق ان ذكرنا سبب وقف العدوان الفادر إلى قوة الرأى العام العالمى الذى أخذ اهتمامه بالأحداث السياسية واستتباب الامن العالمى يتزايد في السنوات الاخيرة تبعاً لنمو الرعى السياسى الذى أبدى سخطه واحتجاجه على العدوان وتساعدت صيحاته في آسيا وافريقيا وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتى والعالم الجديد، بل وفي عقر ديار دولتي الغرب المعتديتين ، وحل حزب العمال في انكلترا حملات شعواء على حكومة المحافظين لهذا العدوان الفادر مما أدى في النهاية إلى تنحي « إيدن » رئيس وزراء بريطانيا وزعيم المحافظين عن الحكم معتذراً بضعف صحته .

غير أن أساس النزاع لا يزال قائماً ، فلم تنته بعد أزمة قناة السويس ، ولم تضع الجمعية العمومية حداً لادعاءات دولتي الغرب ، كما تفرع عن العدوان أزمة حادة جديدة هي ادعاءات اسرائيل بخصوص حرية الملاحة في القناة وضرورة مرور سفنها فيها ومالها من حق المرور في مياه خليج العقبة ، ولا يزال أمام الأمم المتحدة مشكلات جسام يتعين تصفيتها بما يرضى القومية العربية بما في ذلك حق الشعب المصرى وبما يؤدى إلى هبوط غليان البركان في الشرق الأوسط ، وللشعوب العربية حقها

الطبيعى فى الحياة الآلية الكريمة تحت شمس الحرية ومعونة الأمم المتحدة فى مساعدتها على تحقيق مستوى معيشة معقول للواطن العادى يتفق ونهضتها وسير العالم الحديث ، ويتوقف على علاج المشكلات الشائكة علاناً صادقا حكما مصر السلام والحرب .

وتقف مشكلة القناة وما جرته من عدوان انكلترا وفرنسا واسرائيل على مصر وهى أعضاء فى الأمم المتحدة ، وتعلم علم اليقين أن العالم أحوج إلى السلم والمحافظة على الأمن الدولى اليوم منه فى أى وقت مضى - تقف هذه المشكلة حائلا دون الطمأنينة والاستقرار الدولى ، وتناهض وجهة النظر المصرية فى تفسير مدى تطبيق الشروط الستة لمجلس الأمن بشأن المفاوضات فى حل مشكلة قناة السويس وجهة نظر انكلترا وفرنسا وغيرهما من الدول التى أنقادت إلى رأيهما على أساس مؤتمر لندن فى أغسطس سنة ١٩٥٦ ، ترى مصر بحق أن تقوم المفاوضات إذا فتح بابها على أساس أبعاد المشكلة عن ميدان السياسة واحترام سيادة مصر على القناة بلا قيد ولا شرط وتحصيل رسوم المرور لصالح مصر ، والا تنزل مصر عند إرادة إسرائيل ومؤيديها فى عدوها عن الجبلولة دون التصريح بمرور سفنها عبر القناة والمياه المصرية إذ لا تزال حالة الحرب والتهديد بالجندوان قائمة من ناحية إسرائيل ضد الأراضى المصرية ، فهدنة سنة ١٩٤٩ لم تغير الوضع ، فضلا عن أن معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ مع تأييدها حرية الملاحة فى القناة بلا تمييز فى حالتى السلم والحرب تعطى مصر حق اتخاذ ما تراه ضروريا فى القناة محافظة على سلامتها وفى حدود مباشرتها حق السيادة على أراضها وفى مياهها الإقليمية . ويتمسك الغرب بفكرة تدويل القناة والتدخل فى تحصيل الرسوم والسماح بمرور إسرائيل وهو

مالم تؤيده الشروط الستة بحال . وإذا استمر النزاع قائماً دون امكان التوفيق بين وجهتي النظر يصبح لا مندوحة من إعادة النزاع إلى مجلس الامن لمعالجه باعتباره أن حالة التهديد والخطر لا تزال قائمة .

وتقف في جو القلق هذا قوة الطوارئ الدولية في منطقة الصدام بين مصر واسرائيل لتهديته الموقف والحيلولة دون العودة إلى إطلاق النار والقتال ، كما أنها يبقاها في هذه المنطقة أو غيرها من الاراضي المصرية ترمز إلى سلطان الامم المتحدة وهيبتها ووجوب احترام قرارات الجمعية العمومية التي صدرت في نوفمبر سنة ١٩٥١ بالكف عن إطلاق النار وانسحاب قوات العدوان وعلاج النزاع بالوسائل السلمية ، وضمنها المفاوضات في حدود الشروط الستة التي قررها مجلس الامن في أكتوبر سنة ١٩٥٦ لحل الازمة التي شجرت عن تأميم شركة قناة السويس .

وهذه القوة ليست كما سبق أن بينا قوات حرية دولية يمكنها القيام بعمل إيجابي حاسم باسم الامم المتحدة للضرب على أيدي العابثين بالامن الدولي ورد جيوش العدوان بالقوة على أعقابها إذا رفضت الخضوع لميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العمومية ، بل هي مجرد قوة بوليسية دولية رمزية تستند إلى هيئة الامم المتحدة ونمو الوعي السياسي الدولي وقوة الرأي العام العالمي وشدة تعلق الشعوب بالسلم وتطور القانون الدولي وروحه الجديدة التي لا تقر بحال الاعتداء المسلح واحتلال أراضي الامم قسراً .

وتباشر قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة مهمتها باعتبارها أحد فروع هذه الجمعية ، وقد أنشئت طبقاً للبادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة

وهي تقول : للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها ، ، واستمدت سلطاتها من المشاق كما جاء في المادة ١٠٥ وهي تنص على أن الهيئة تتمتع في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والحصانات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها ، وتقول في هذا الصدد الفقرة الأولى من هذه المادة : تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والاعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها ، ، وتقول فقرتها الثانية : وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء الأمم المتحدة وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والاعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام ووظائفهم المتصلة بالهيئة ، وتقول فقرتها الثالثة : للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة ، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض ، .

ولقد انضمت مصر كعضو من أعضاء الأمم المتحدة إلى اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وبذا يمكن باتفاق الطرفين (أى الأمم المتحدة ومصر) تحديد سلطان واختصاصات قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وعلى رأسها قائد هذه القوة ومن يتبعها من الفنيين وسائر الموظفين اللازمين ، لمباشرة مهمتها والولاية القضائية الخاصة بهذه القوة وعلاماتها المميزة وأماكن إيواء هذه القوة ومرابطتها ومزايا وحصانات القوة وموظفيها وسائر الأعضاء التابعين لها وحريتها في الحركة ومواصلاتها لتسهيل مباشرتها مهمتها وطرق دفعها نفقاتها بالعملة المصرية ومساعدات السلطات المصرية في حصولها من الأسواق المحلية على

المعدات والمئون الضرورية لتكوين القوة وطريقة تعيين موظفيها محلياً وطرق تسوية الخلافات بينها وبين السلطات المصرية .

وقد تم الاتفاق على سلطات واختصاصات وحصانات واعفاءات وخطة سير قوة الطوارئ الدولية ، وصدر قرار بذلك من وزير الخارجية نشر في ٢٨ مارس عام ١٩٥٧ ، بناء على الخطابين المتبادلين في ٨ فبراير عام ١٩٥٧ بين حكومة جمهورية مصر وهيئة الأمم المتحدة ، وقد ذكر خطاب السكرتير العام للأمم المتحدة تفصيلاً ما تتطلبه أعمال قوة الطوارئ الدولية في مصر من اجراءات لتسهيل مهمتها وضرورة موافقة السلطات المصرية على هذه الاجراءات ، وجاء رد وزير الخارجية المصرية بقبول مصر المقترحات والموافقة على تنفيذها ، وذكر الرد : كما توافق حكومة مصر أيضاً على أن يعتبر كتابكم هذا والرد عليه بمثابة اتفاق بين مصر والأمم المتحدة .

ويعرف الاتفاق : قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، بما يأتي :-
هي القوة التي تضمها الدولة العضو في الأمم المتحدة بمقتضى القرار الصادر في ٥ نوفمبر عام ١٩٥٦ من العسكريين تحت تصرف قيادة الأمم المتحدة ، وتخدم هذه القوة تحت إمرة قائد قوة الطوارئ سواء في قيادة الأمم المتحدة (هيئة القيادة) أو مع إحدى الكتل التابعة للدول أو قد يكون الشخص مديناً تضعه الدولة التي يتبعها تحت تصرف قائد القوة .

وتشمل منطقة العمليات التي تباشر القوة فيها نشاطها حسب الاتفاق ما يأتي :-

المنطقة التي تنتشر فيها القوة أثناء تأدية أعبائها (محافظة على الأمن

الدولى)، كما تشمل المنشآت العسكرية وغيرها من الابنية اللازمة لايواء القوة وتأدية أعمالها، ودون الاخلال ببقاء هذه الاماكن جزءاً من الاراضى المصرية، إلا أنها مصونة وخاضعة لرقابة وسلطة قائد قوة الطوارئ. دون سواه، وهو وحده الذى يأذن بدخول الموظفين هذه الاماكن لتأدية أعمالهم. ويدخل ضمن منطقة العمليات أيضاً خطوط المواصلات والذوين التى تستعملها القوة داخل منطقة العمليات ومن والى نقط دخول الاراضى المصرية المتفق أو التى سيتفق عليها بين الحكومة المصرية وقائد قوة الطوارئ، واستعمال الطرق والكبارى والقنوات وغيرها من الممرات المائية، ومنشآت الموانئ والمطارات وخطوط المواصلات والمركبات والسفن والطائرات، لضمان حرية مرور القوة واتصالاتها وتموينها. وتتمتع القوة بالاعفاءات من الرسوم والتسجيل والجمارك فى الانتقال، فضلاً عن تسهيل السفر بالسكك الحديدية وبمزايا خاصة بأجور النقل.

ويعرف الاتفاق العلامة المميزة للقوة وكذلك وسيلة التعرف على أفرادها لتسهيل مباشرتهم مهمتهم وتمتعهم بالحصانة والاعفاءات بما يأتى :- يرتدى أفراد القوة عادة الزى الرسمى الذى يقرره القائد، ويحظر القائد السلطات المصرية بالأحوال التى يسمح فيها بارتداء الملابس المدنية. وتحمل المركبات والبواخر والطائرات الرسمية الترخيص والعلامة المميزة الحاصين بالأمم المتحدة على أن يقوم القائد بإخطار السلطات المصرية بهذه العلامة وهذا الترخيص، ولا تخضع هذه المركبات والسفن والطائرات لاجرامات التسجيل والترخيص المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المصرية، وتعتبر السلطات المصرية كل زخيص أو إذن بقيادة المركبات والسفن والطائرات يصدر من القائد صالحاً دون تأدية أى اختبار أو دفع أية رسوم. كما يعنى بموجب الاتفاق أفراد القوة من اللوائح الخاصة

بجوازات السفر والتأشيرات واجرمات وقبوض الهجرة وسائر اللوائح الخاصة بتنظيم إقامة الأجانب في مصر، بدون أن يكسبهم ذلك حق الإقامة الدائمة في الأراضي المصرية .

وينظم الاتفاق الولاية القضائية فيما يختص بالقوة فيقول :

بخصوص الولاية الجنائية : يخضع كل فرد من أفراد القوة لولاية الدولة التي ينتمي إليها دون سواها فيما يختص بما قد يرتكبه في مصر من جرائم .

وبخصوص الولاية المدنية : بعدم خضوع الفرد بوجه عام لولاية المحاكم المدنية المصرية، كما قد يختار عضو القوة كدع في أحوال معينة حسب هذا الاتفاق طريقة الفصل في دعواه .

وعدد الاتفاق مزايا وحصانات القوة وما يقدم من تسهيلات لها، وهي تتناول أشخاص القوة ومعاونيهم، كما تنصب أيضاً على الحاجات اللازمة للقوة ومواد التموين والترفيه والعملة، كما يأتي :-

تتمتع قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة باعتبارها أحد الفروع الثانوية للأمم المتحدة، بما لهذه المنظمة من وضع ومزايا وحصانات وفقاً لاتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة . وتسرى أحكام اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة على ما يستخدم في مصر من الأملاك والأموال والموجودات المملوكة للدول المشتركة فيما يتعلق بكتاب هذه الدول التي تعمل في قوة الطوارئ الدولية، ولا يجوز لهذه الدول المشتركة أن تقضي أملاً كعقارية في مصر دون موافقة حكومة مصر، وتعترف حكومة مصر بأن حق القوة في أن تستورد مخفاة من الرسوم الجمركية المعدات اللازمة

لها ومواد التموين والمهمات وغيرها من السلع اللازمة للاستعمال الشخصي لافرادها وأعضاء مكتب سكرتير العام للأمم المتحدة الذين ينتسبهم هذا الاخير للعمل في القوة ، دون غيرهم من الموظفين المعينين عليها ، إنما يشمل حق القوة في أن تنشئ وتدير في مقر قيادتها ومعسكراتها ومراكزها مؤسسات رسمية تقدم هذه التسهيلات للأشخاص سالى الذكر ، على أن تكون التسهيلات التى تقدمها هذه المؤسسات سلعاً استهلاكية (كالنخب ومنتجاته والجمعة الخ...) وغيرها من الاصناف العادية شئيلة القيمة .

وتعفى الاتفاقية قائد القوة وأفرادها من الضرائب على اختلافها كضريبة الاجور والمرتبات ، وكذلك من الرسوم الجركية على ما يستوردونه من أمتعة شخصية عند استلامهم عملهم لاول مرة في مصر . كما تعتمد الحكومة المصرية بتقديم العملة المصرية اللازمة لاعمال القوة بما في ذلك دفع مرتبات أفراد الكتائب التابعة للدول مقابل الدولار الأمريكى أو الفرنك السويسرى بسعر الققطع الرسمى المقرر في مصر .

وترسم الاتفاقية بدقة طرق تسوية الخلافات التى تقع من أفراد القوة أو بسببها في نطاق القانون الخاص ، وتنحصر فيما يأتى :-

تضع الأمم المتحدة الاحكام الخاصة بطرق تسوية الخلافات والمطالبات التعاقدية المتصلة بالقانون الخاص والتى تكون الأمم المتحدة طرفا فيها ، كما تنشأ لجنة باسم لجنة المطالبات تختص في النظر في المطالبات التى تقدم من أحد الرعايا المصريين عما يدعيه من ضرر ناتج عن فعل أو إهمال أحد أفراد القوة أثناء تأدية أعماله الرسمية أو من حكومة مصر ضد أحد أفراد القوة أو من القوة أو الحكومة المصرية ضد الاخرى . وتشكل

هذه اللجنة من عضو يعينه السكرتير العام للأمم المتحدة وآخر يعينه حكومة مصر ورئيس يعين باشتراك الطرفين ، وفي حالة عدم اتفاقهما يعينه رئيس محكمة العدل الدولية . وفي حالات الخلاف حول تفسير أو تطبيق الاتفاق وإذا تعذر تسويتها عن طريق المفاوضات يرفع الامر إلى هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة محكمين يعين السكرتير العام أولهم والحكومة المصرية ثانيهم ويشارك الطرفان في تعيين ثالثهم ، وفي حالة عدم الاتفاق يختاره رئيس محكمة العدل الدولية .

وأهم الاتفاقى بعلم الأمم المتحدة نظراً لأنه يرمز إلى سلطان هذه الهيئة وقودها في إقرار السلام ، وأنها القوة المنتظرة للحد من غف سيادات الدول وما يجره تطلاتها من اعتداءات مسلحة وحروب ، فذكر في هذا الصدد ما يأتي :

تعترف الحكومة المصرية بحق القوة في رفع علم الأمم المتحدة في الاراضي المصرية على مقر قيادتها ومعسكراتها ومراكزها وغيرها من الاماكن والمركبات والبواخر وبأى طريقة أخرى يقررها القائد، ولا يجوز رفع أعلام أو ألوية أخرى إلا في حالات استثنائية وحسب الشروط التي يقررها القائد . (ويمكننا أن نلاحظ في هذه الناحية من الاتفاق أنها دليل على امتداد سلطان الهيئة على السيادة مع عدم المساس بها فيما لا يشمل حقوق المجموعة الدولية في استنباب الأمن الدولي والسلام) .

ويمكن ابداء الملاحظات الآتية على الاتفاق المذكور ، فيما يتناول أثره في العلاقات الدولية :-

١- تحاول الأمم المتحدة بتشكيل قوة الطوارئ الدولية هذه وتجهيزها في مصر أن تحد من تطلعن السيادات واعتداءاتها وإخلالها

بالأمن الدولي ، ويعتمد سلطانها بموجب هذه القوة إلى جهة النزاع ويقف
حائلا دون امتداد النزاع والحرب .

ب — يتطلب لنجاح التجربة الاستعداد الصادق مع توفر حسن النية
وروح التعاون للدول المتنازعة وقبولها قوة الطوارئ . ومساعدتها في أداء
مهمتها ، والا تناهض عمل القوة تحت ستار ما لها من حقوق السيادة على
أراضيها .

٢ — يتضح من الحصانات والاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها
القوة امتداد سلطان الأمم المتحدة إلى ما بعد سيادة الدولة ، وإفساح الدولة
المجال فيما يتناول الميدان الدولي والأمن العالمي لقوة الطوارئ . باسم الأمم
المتحدة لمباشرة مهمتها .

٣ — انه يمكن اتخاذ هذا الاتفاق خطوة أولى وقدوة لتنظيم سلطان
الأمم المتحدة واختصاصات قوة الطوارئ الدولية وموقفها من السيادة
المتطاحة لحفظ الأمن الدولي ، مع عدم تعارض حق السيادة بوجه عام
مع مباشرة الأمم المتحدة اختصاصاتها في سبيل تدعيم السلام .

٩ - مشكلة قبرص : ظهرت مشكلة قبرص في صورة جليلة تقض
مضجع الامبراطورية البريطانية وتهدد الأمن الدولي بتوقيع معاهدة جلاء
الجيوش البريطانية عن مصر في سنة ١٩٥٤ بين مصر وإنجلترا والمساعدة
بإخلاء قاعدة القناة ، إذ صارت هذه الجزيرة المنية بمجالها العالية مع
وقوعها في دائرة النزاع في الشرق الاوسط وفي الجناح الايمن لحلف
الاطلنلى وحلف البلقان وفي قلب حلف بغداد القاعدة العسكرية
الجديدة الكبيرة الوحيدة للغرب في شرق البحر الابيض المتوسط ، وكان

غالبية أهلها وهم يمتنون بصلة القومية إلى اليونان بطمعون في الفوز بحق تقرير مصيرهم بالانضمام إلى اليونان، وعلى أي حال بانفصالهم عن التاج البريطاني، ويرتب على ذلك حتماً أخلاء هذه القاعدة العسكرية المنبذة وقلب خطط الدفاع الغربية رأساً على عقب، مع إضعاف حراسة الغرب لمنطقة الشرق الأوسط بمنابع بثرواتها وخطوط مواصلاتها إلى آسيا. وسبق أن كسب دزرائيلي أحد بناءة الإمبراطورية البريطانية في العهد الفيكتوري هذه الجزيرة بانتزاعها من الدولة العثمانية للدفاع عن مواصلات الإمبراطورية وتوطيد قدمها في الشرق الأوسط ومصر في سنة ١٨٧٨ قبيل احتلال أنكلترا لمصر سنة ١٨٨٢، والحراسة الدولة العلية المتداعية ضد الخطر الروسي، وهي تعد بحق مفتاح غرب آسيا حسب عبارة دزرائيلي نفسه بخصوص هذه القاعدة الجديدة، ثم ضمت أنكلترا الجزيرة نهائياً إليها في حرب سنة ١٩١٤ عقب انضمام تركيا إلى صف ألمانيا في الحرب، وعرضت على اليونان ضمها إليها عام ١٩١٥ بشرط أن تدخل اليونان الحرب فوراً إلى صف الحلفاء، غير أن ملك اليونان لم يهاجج إجابة الحلفاء إلى طلبهم وعلى ذلك لم يف الحلفاء بوعدهم المشروط، وظن القبرصيون أن أنكلترا ستمدهم سبيل العودة إلى الوطن الأم اليونان كما سبق أن ضمت الجزر اليونانية إليها سنة ١٨٦٤، غير أن أنكلترا سارت في سبيل تثبيت قدمها في الجزيرة للمستعمرة، وأعلنت أنكلترا رغم أنف القبرصيين أن الجزيرة مستعمرة تابعة للتاج في عام ١٩٢٥، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الاحتكاك بين الوطنيين هناك والمحتلين الذين أيدهم الاقلية التركية في الجزيرة، واتبعت أنكلترا مع غالبية السكان هناك سياسة صارمة

بلغت في بعض الاحيان مرحلة الصدام والتشريد والتفنى والحجر القاسي على كافة أنواع الحريات .

ثم تأجل الكفاح في سبيل تحقيق الفكرة القومية في الجزيرة مؤقتاً أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك لوجود اليونان في صف الدول المتحالفة ، كما شكلت الجزيرة فرقة قوامها أكثر من عشرة آلاف مقاتل حاربت في صف الدول المتحالفة ضد المحور فيها وراء البحار ، وباتهاء الحرب سمحت انبكترا بقيام أحزاب سياسية هناك متناسبة الانتخابات المحلية ، كما عادت المحاولات في الجزيرة إلى المطالبة بالانضمام إلى اليونان ، وشجعت الحكومة اليونانية الحركة ، وطالبت الجمعية الوطنية في أثينا في سنة ١٩٤٧ انبكترا بإعادة قبرص إلى أحضان القومية اليونانية ، وردت الحكومة البريطانية المتولية الحكم فعلا سواء حكومة المحافظين أو العمال بأنها على استعداد للعمل على رفاهة أهل الجزيرة ولكن لن يتغير نظامها السياسي ، وأثار الرد أهل قبرص الذين نددوا بموقف بريطانيا بأنه لا يتفق مع تصريح رئيس وزارة العمال في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٤٦ في مجلس العموم بمناسبة مشكلة قبرص بقوله « نحن ندعو ولا نجبر الشعوب على البقاء في الامبراطورية البريطانية » ، واشتد الكفاح بين الغالبية الأرثوذكسية والحكومة المحتلة في سبيل الحريات ، وارتفع في الوقت ذاته صوت الأقلية التركية بالمطالبة بحق تركيا صاحبة السيادة الأصلية على الجزيرة قبل الاحتلال البريطاني في حالة جلاء القوات البريطانية عنها ، واحتجت بشدة مطالبة بأنه في حالة خروج الانكليز من الجزيرة يتعين ردها إلى تركيا لا إلى اليونان ، وقامت مظاهرات بهذا المعنى سنة ١٩٥٠ في اسطنبول وأنقرة . وبدأ القنصل البريطاني في علاقات دولتي حلف البلقان : تركيا واليونان . وبدأ الوطنيون

القبرصيون يطرقون أبواب لندن وأثينا والامم المتحدة في سبيل الدفاع عن قضيتهم ، وصادفوا إعراضاً في لندن وتأييداً في أثينا دون المبالغة في التورط في التأيد ، وأعلنت الحكومة اليونانية سنة ١٩٥٠ بأنها ستحاول علاج الأمر مع الحكومة الانكليزية لتحقيق مطالب أهل الجزيرة ، ولم يتجح مندوبو أهل قبرص في إقناع الجمعية العمومية للأمم المتحدة يبحث المشكلة ، وإزاء إصرار الحكومة البريطانية المستمر أعلن رئيس الحكومة اليونانية في ١١ فبراير عام ١٩٥١ أنها تطلب رسمياً من الحكومة البريطانية بموجب اتحاد قبرص مع اليونان وأن الحكومة البريطانية ستعرض هذه المسألة في الاجتماع القادم للجمعية العمومية للأمم المتحدة . وضاضفت انكثرا احتياطها في الجزيرة ضد الغالبية المطالبة بالانضمام إلى اليونان ، وقامت حركة ارهاية عنيفة ضد المحتلين نشرت الدعر في الجزيرة واشتدت حرب العصابات بزعامه رئيس الاساقفة مكاريوس وقيادة أحد العسكريين القبرصيين ، وردت الحكومة على الثورة بنفي زعيمها إلى جزيرة سيشل ، وتعقدت المشكلة تبعاً لتمسك حكومة أقره بحقوقها في الجزيرة وخوفها من تطويق اليونان لشواطئها بامتداد سلطاتها من الجزر اليونية إلى قبرص نتيجة ضمها إليها ، ولأن إلغاء القاعدة العسكرية البريطانية هناك بمخرج الانكليز من الجزيرة مناه إضعاف خط دفاع الكتلة الغربية وحلف بغداد وزيادة الاعباء العسكرية الملقاة على عاتق تركيا باعتبارها الحصن الأول ضد روسيا السوفيتية في حالة هجوم هذه على الغرب . والحكومة اليونانية تصر اليوم إصراراً لا يحيد عنه على ضم الجزيرة إليها ، وذهبت إلى حد طرح الأمر على الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، ولم تصل الامم المتحدة إلى حل لهذه المشكلة الشائكة التي رفض إدراجها أكثر من مرة في جدول الأعمال ،

وتطالب انكلترا لإنهاء الاجراءات الاستثنائية في الجزيرة بموجب كف الارهابيين عن خططهم في العنف والتقتيل ، وينعاني الاستعمار الانكليزي مشقة في علاج هذه المشكلة وفق وجهة نظره تبعاً لفقدانه أى أمل في عودة نفوذه إلى متعلقة القناة وخاصة بعد عدوانه على مصر وإعلان انتهاء اتفاق الجلاء لسنة ١٩٥٤ بينود صداقته ، واحتمال العودة حسب نص الاتفاق إلى قاعدة القناة في حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أى بلد عربي يكون عند توقيع الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، أو في حالة تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد المشار إليها ، وفي حالة التهديد هذه يجرى التشاور فوراً بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية. وزاد الطين بلة تضخم إعباء الميزانية البريطانية نتيجة العدوان الثلاثي على مصر وحركات القمع في قبرص ، ويصعب عودة المياه إلى مجاريها واستتباب الأمن في الجزيرة والتعاون مع أهلها ، خصوصاً أن انكلترا تصر على وضع يدها على العناصر القائمة بالارهاب هناك ، ولا يرغب الوطنيون في عقد هدنة مشروطة أو مجرد إيقاف إطلاق النار إلا إذا أفرجت انكلترا عن زعيم الثورة بلا قيد ولا شرط وصرحت بعودته إلى الجزيرة وأعلنت تسليمها بمطالب الوطنيون ، وطالبت انكلترا أن يعلن رئيس الاساقفة ثمناً لحرية سخطه على الارهاب ، وهي لا تقرب بحال عودته إلى الجزيرة بل عليه في حالة إطلاق سراحه أن يتخذ وطناً مؤقتاً مقرأ آخر .

وإزاء اشتداد الثورة في قبرص وتصميم شعبها على المضي في مقاومة الاستعمار أصدرت انكلترا في ٢١ مارس سنة ١٩٥٧ قراراً بفك أسار رئيس الاساقفة ومحبه الثلاثة والسباح لجريغاس القائد العسكري

الارهابي للحركة الثورية السرية في الجزيرة وغيره من أعضائها بمغادرتها إذا شاءوا ، ولكنها أصرت على ألا يعود الزعيم إلى الجزيرة في الظروف القائمة ويمكنه أن يقيم في أية جهة أخرى ، وبهذا الافراج يكون قد مضى على نفي زعيم الثورة عام منذ أن أرسل في مارس سنة ١٩٥٦ إلى منفاه في جزيرة سيشل بتهمة تدبيره مع الثوار قتل الجنود البريطانيين في الجزيرة . وهذا الاتجاه الجديد في السياسة البريطانية ترتب على الظروف العصية التي تمتازها في المحيط الدولي والتي تواجهها أيضا وزارة المحافظين في الجزر البريطانية ذاتها فيما يختص بالسياسة الداخلية ، ولا مفر من علاج مشكلة قبرص علاناً ناجماً إذا أريد الإبقاء على حلتي البلقان وبغداد وحماية حلف الاطلنطي وتخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط وتخفيض نفقات الدفاع ومقاومة الاضطرابات في أملاك الامبراطورية البريطانية . وترتب على الافراج عن رئيس الاساقفة قلبي تركيا لمعارضتها الشديدة في اتحاد الجزيرة التي كانت من أملاكها مع اليونان وخوفاً على مصير الأقلية التركية هناك ، وتنتظر تركيا ان تشترك في البت في مصير الجزيرة . ولم يستنكر رئيس الاساقفة بعد قرار فك اعتقاله الارهاب في الجزيرة بل أعلن انه لا يقدم على مفاوضة الا بعد عودته إلى وطنه قبرص ، ويتمين ان تم على أساس حق شعب قبرص في تقرير مصيره مع منح الاقليات هناك الضمانات الكافية لتأمين سلامتها .

١٠ — مشكلة الجزائر : قام سباق حار بين الدول العظمى في القرن

الماضي لامتداد سلطاتها فيما وراء البحار وفرض سيادتها على الشعوب المستضعفة وتسخيرها لصالحها وضم مستعمرات في آسيا وأفريقيا إليها ، وساعد على ذلك فساد الأمراء والحكام في هبته المناطقي وسوء الإدارة

وانتشار الرشوة وتفكك المقاومة وفك البندقة السريعة الطلقات بشعوب
لاخضاع حضارات عريقة للدول الاستعمارية الغريبة، إذ لم يستطع الوطنيون
المجاهدون بأسلحتهم البتة وبندقهم ذات الطلقة الواحدة مقاومة فرق
منظمة ومدربة أحسن تدريب على حرب المستعمرات، وخر شعب الجزائر
ضريح المطامع الاستعمارية الفرنسية بعد مقاومة طويلة مريرة، وألقى الأمير
عبد القادر الجزائري المجاهد سلاحه بدم مقاومة في المدن والوديان والصحارى
الواسعة بلا رجاء . وبدأ الاحتلال الفرنسى باتصاراته على المجاهدين في
أواخر أيام الملكية الفرنسية التى أعقبت الامبراطورية الفرنسية الاولى
سنة ١٨٣٠ ، غير ان باريس كانت في شغل شاغل ، بثورة الحرية وبطرد
شارل العاشر من العرش نتيجة تقييده حرية الصحافة وحل البرلمان مع تغيير
قانون الانتخاب ، عن الاهتمام بهذا الكسب الاستعماري الدسم. وعرضت
فرنسا بهذا الكسب عما سبق ان فقدته من أملاكها في الهند والقارة
الامريكية وقد اتزعت انكلترا منها مستعمراتها هناك، بينما كانت الاولى
مشغولة بحروب القارة الاوروبية ، وأقامت صروح امبراطورية قريبة من
شواطئها في افريقيا الشمالية بدأت بالجزائر .

وعرف عن الاستعمار الفرنسى قسوته وشدة بطشه ، وهو لا ينجح في
المتسلكات الفظيعة ذات المساحات الواسعة والشعوب التى تعد بمشرات
للملايين ، وهو أبغض أنواع الاستعمار إلى القلوب إذ ان العقل لا يقبل ان
يجمع المواطن الفرنسى الحريين حمل شعلة الحريات وحقوق الانسان وخنجر
قتل هذه الحريات وازهاق أرواح المطالبين بها، وخاصة في بلاد كشمال
افريقيا بتاريخها الحافل وماضيها العريق وتقاليدها العتيقة ، وزعمت فرنسا
بعد اتصاراتها في الجزائر انها جزء من الجمهورية بقانون ٢٤ ابريل سنة

١٨٣٣ وقرار ٢٢ يولييه سنة ١٨٣٤ ، ثم صارت الجزائر بمقتضى دستور سنة ١٨٤٨ أرضاً فرنسية تنظم شئونها قوانين خاصة ، وأخيراً نص الدستور الفرنسى لسنة ١٩٤٦ على إنشاء اتحاد فرنسى من المستعمرات والممتلكات الفرنسية ومناطق النفوذ فى الخارج ، كما ذكر الدستور ان نظام مقاطعات ماوراء البحار هو مثل نظام الوطن الام إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

وهكذا الحقت الارض الاسلامية العربية فى شمال أفريقيا قسراً بفرنسا الاستعمارية ، وذراً للرماد فى العيون أصبح لهذه الارض أعضاء فى البرلمان الفرنسى يبلغون ثلاثين عضواً عن المقاطعات الثلاث للجزائر من مجموع سبع مقاطعات فرنسية فيما وراء البحار لتمثيلها ، وقد زاد هذا الوضع فى شقاء الوطنيين الجزائريين ، فالتشريع الفرنسى الاستعمارى يفرق فى المعاملة وفى الحقوق بين العربى المسلم صاحب البلد وغيره من المستوطنين والاقليات فى تلك البلاد ، فهو فى نظر هذا التشريع لم يرق بعد الى مستوى الاجنبي المستعمر المستغل .

واتبعت فرنسا الاستعمارية حبال شمال أفريقيا وخاصة الجزائر سياسة آثمة فى ظل تشريع مجحف ولكن ظاهر منظم ، وهو انكار العروبة على العربى وانتزاع قسراً من قوميتهم كما ينتزع الظفر من الاصبع ، للرجوع فى قومية عرجاء غريبة عنه على وتيرة المستوطنين المغامرين عن لاديار لهم وقطنوا الاديار بحراب المستعمر ، واتخذهم أداة للتكيل بالوطنيين ، وسارت فرنسا كذلك فى طريق زيادة أبناء القبائل العربية الذين يارضون هذه السياسة ، وعما لا شك فيه أن زيادة الجنس أو حرمان الناس من ثقافتهم وعبادتهم وعاداتهم من الجزائم الشنعاء فى القانون الدولى ، وكان للحرب

العالمية الثانية وسرعة تسليم فرنسا ولجوء فلول الحكومة إلى شمال أفريقيا وما رأته هذه الشعوب المحكومة بالقسوة من ضعف المقاومة الفرنسية وانتيار الخلق السياسى وعجز الاحزاب وتخطيها خلال الاحتلال الالمانى وبعده ووعود زعماء الدول المتحالفة والساسة الكبار لشعوب شمال أفريقيا وغيرها بمنحها الاستقلال - كان لهذه العوامل أثرها الهام فى مطالبة أبناء الجزائر العرب لفرنسا برد حرياتهم المنتصبة اليهم وانهاء الاستعمار فى بلادهم . وانتشرت موجات التحرير فى الشرق الأوسط وفى شعوب شمال أفريقيا واستردت جل البلدان العربية هناك حرياتها وضمها تونس ومراكش ، بما شجع الجزائر على المضى قدماً فى كفاحها لنيل حرياتها وفق حق تقرير المصير ، وتحقيقاً لوعود الديمقراطية المتكررة بتغيير الوضع الاستعمارى القائم بعد أن تضع الحرب أوزارها بانتصارها على المحور . وشجعت دول العروة والاسلام الجزائر بحق فى كفاحها ضد فرنسا العنيدة فى الميدان الدول وفى أرض الجزائر نفسها ، وصادفت مطالب أهل الجزائر تأييداً من الرأى العام العالمى ومن الطبقات التقدمية فى فرنسا ذاتها ، كما استنكر بعض المثقفين والمسؤولين طرق الحكومة الفرنسية القاسية فى قمع الحركة الوطنية والكفاح فى سبيل الاستقلال ، وبما بلغت النظر استفادة بعض الفرنسيين من مناصب الحكومة احتجاجاً على تصرفها ورد النياشين وأعلان السخط على الاساليب المنافية للخلق السياسى القويم والانسانية ، وتمسك فرنسا بالوضع القائم فى الجزائر على أساس تبعيتها للوطن الام رغم سخط الرأى العام العالمى وتوصيات الأمم المتحدة بوجوب حق السماء هناك ، وهى حالة محقة بالأهلين الذين لم يرد عددهم خلال قرن من الزمان رغم أطراد تزايد عدد السكان فى

مختلف أنحاء العالم نتيجة تقدم الوسائل الصحية إلا مليوناً فوصل من ٤ مليون إلى ٥ مليون نسمة، بينما بلغت الجالية المستوطنة هناك حوالى المليون، وهى الطبقة المالكة المنتفعة التى تملأ الحاكم والذى يختار من بينها رجال الادارة والتعليم والصحة وسائر من يضطلعون بشئون المستعمرة، وهى من الناحية العملية الواقعية، التى تبعث بالنواب إلى الجمعية الوطنية الفرنسية فى باريس على حساب أهل البلاد الوطنيين المجاهدين.

ويرداد تمسك فرنسا بالجزائر لأسباب سياسية واقتصادية رغم ما تتكبد من أعباء مالية باهظة هى نفقات الادارة والاحتلال والحملات العسكرية ضد المجاهدين المكافحين فى الجبال والصحارى الذين يشتد استبصارهم فى سبيل الحرية يوماً بعد يوم. ومن أهم الاسباب السياسية اعتبار المقاطعات الثلاث هناك مهجراً فرنسياً لأنها من صميم الأرض الفرنسية من الناحية القانونية، وتمسك فرنسا إزاء الحملات الخارجية والمناورات تحت قبة الأمم المتحدة بأن مسألة الجزائر من صميم شئون فرنسا الداخلية وليس للأمم المتحدة أو للجامعة العربية أو لاية دولة التدخل فى النزاع أو المطالبة بإيقاف المذابح والإبادة هناك. ومن الاسباب الاقتصادية نشاط الحركة التجارية بين فرنسا والجزائر، فالجزائر هى المعبر الساج فى الترتيب للصناعات الفرنسية وتتقدمها فى هذا الميدان بالترتيب: بريطانيا العظمى وبلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرة وإيطاليا. وهى أوسع سوق للمنتوجات والصناعات القطنية للجمهورية، وهى كذلك مورد هام للواد الأولية اللازمة للصناعات الفرنسية وخاصة القوسفات، ويؤكد الإحصائيون أن تربتها تحتوى على البترول بكثرة، وهو الوقود الذى تقتصر إليه الصناعات

الفرنسية، كما يزعم الاخصائيون أنها قنطرة الاتصال إلى منابع البترول
الغزيرة المرجو العثور عليها بكثرة في قلب المستعمرات الفرنسية
الصحراوية في أفريقيا، ومن أهم أسباب غناد الاستعمار الفرنسي وشدة
تمسكه بالجزائر ومقاومته بقسوة الحركات الوطنية وكفاح المجاهدين
هناك الأمل في الكشف قريباً في تربة هذه البلاد وما وراء هذه التربة
عن آبار البترول الغنية بهذا المعدن والتي تجعل فرنسا في غنى عن الاعتماد
على البترول المستخرج من الشرق الأوسط والمستورد من العالم الجديد،
ويؤيد رجال السياسة أن تأيد الولايات المتحدة للحريات في الجزائر
لإخلاء السبيل لكي تستطيع بسهولة في المستقبل القريب الاستئثار
بالمطقة وحصولها على امتيازات استخراج البترول هناك.

واشتد كفاح المجاهدين هناك منذ أواخر سنة ١٩٥٥، وهو يسير
في طريق مقاومة الاستعمار بقوة السلاح في المدن والريف والجبال
والصحراء مع الاستبسال في طرد المحتل من أرض الوطن، ويتخذ الكفاح
طريق الحرب على أوسع نطاق بأحدث الأسلحة، ويعطف أحرار العالم
على حركة الحريات هناك التي تباركها أيضاً الجامعة العربية، ويعمل العقلاء
على حل المشكلة برد الحريات المغتصبة إلى شعب الجزائر، وتنقل المشكلة
بين أروقة الأمم المتحدة وأروقة الجامعة العربية وميادين السياسة الدولية
والدبلوماسية.

وكانت مشكلة الجزائر في مقدمة المشكلات الخطيرة التي يبحثها الجمعية
العامة للأمم المتحدة في دورتها لسنة ١٩٥٦. وذلك رغم معارضة
فرنسا معارضة مريرة لمجرد ذكرها هناك، وتعهدت المشروعات التي اقترحت
على الجمعية لاتخاذ توصية لصيانة الأمن الدولي والسلام العالمي في فبراير

عام ١٩٥٧، وتقدمت ثمان عشرة دولة أسبوية وأفريقية بمشروع قرار بدعوة الأمم المتحدة فرنسا إلى الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها على أن يعقب ذلك مفاوضات بين الطرفين لحسم النزاع ويتعين أن يقف الاقتتال المستمر هناك، وتقدمت ست دول هي إيطاليا والارجنتين والبرازيل وسان دومينكو وكوبا وبيرو بمشروع تدعو الجمعية فيه الطرفين إلى العمل على الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للجزائر ولم يذكر المشروع حق تقرير المصير، وتقدمت اليابان وتايلاند والفلبين بمشروع تعرب فيه الأمم المتحدة عن الأمل في إجراء مفاوضات بين فرنسا والجزائر لوقف القتال حقنا للدماء، وبحث الجمعية العمومية مختلف المشروعات واستقر رأي ٧٧ دولة دون أن تقوم معارضة في وجه هذا الرأي على مشروع قرار وسط جلسة ١٥ فبراير عام ١٩٥٧، ويذكر القرار « أن الحالة في الجزائر أدت إلى آلام كثيرة وإلى خسائر جسيمة في الأرواح، ولذلك تعرب الجمعية العمومية للأمم المتحدة عن أملها في الوصول بوسائل مناسبة وبروح متسمة بالتعاون إلى حل ديمقراطي عادل لمشكلة الجزائر بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة »، وهكذا كسبت جبهة التحرير الجزائرية الجولة الأولى إذ خرجت للمشكلة من النطاق الداخلي على عكس ما كانت تريد فرنسا إلى المجال الدولي، وإبطال القرار حجة فرنسا التي تدعى فيها أن النزاع ليس من اختصاص الأمم المتحدة النظر فيه، كما أن اهتمام الأمم المتحدة يبحث النزاع يجعل منه مشكلة دولية تهدد الأمن الدولي، ويتعين عاجلا أو آجلا علاجها وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة وحق شعب الجزائر في تقرير مصيره، وأعلنت الجبهة أنها على استعداد للتفاوض مع فرنسا على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال على أساس مبدأ تقرير المصير.

غير أن مثل هذه المشكلة تتطلب أصرار الدولتين الكبيرتين القابضتين على زمام السياسة العالمية وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، بالاتفاق سوياً على مطالبة فرنسا باحترام قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة والمبادرة بالاتفاق مع شعب الجزائر وإنهاء الاستعمار هناك ووضع حد لآلامها ضد شعب مجاهد يطالب بحقه الطبيعي أسوة بغيره ، ووجوب تمشى سياستها الدولية مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وروح ميثاق الأمم المتحدة وتطور القانون الدولي . كما أن علاجها علاجاً شاملاً يتطلب المفاوضات المباشرة بين المتنازعين وبدء جلوسهما عن طريق المساعي الحميدة والوساطة لالقاء الأضواء على المشكلة ومحاولة تسوية الصراع القائم اليوم ، وتتطلب المفاوضة أن تعترف فرنسا بأهميته الحركة القائمة وشرعيتها وبمبدأ الحريات لشعب الجزائر ، والخطوة الأولى تبدأ بأطلاق سراح المعتقلين وتصريح فرنسا بأنها في طريق تغيير الوضع الاستعماري في الجزائر وأن تخفف الحملة القائمة في فرنسا عن طريق رجال الحكم هناك وساستها وصحفها ، بالقول الآخر كادعائها أن فقدان الجزائر هو ضياع فرنسا وتبدائها بوجوب إبقاء الاستعمار في تلك البلاد لصالح السلام وبالاتفاق إلا عن طريق البندقة السريعة الطلقات وأن رد الحكومة الفرنسية على مطالب أهل الجزائر هو الرصاص والاعتقال . ويقوم وسطاء من ساسة الدولتين العريبتين المستقلتين مراكش وتونس لتعبيد الأرض توطئة لتسوية النزاع ، ويرى بعض عقلاء السياسة أن يرسل بوليس دولي إلى الجزائر ليقف حائلاً بين المتنازعين حتى تعثر الأمم المتحدة على حل موفق للنزاع يحقق أمان شعب الجزائر ويضع حداً للجوارح هناك ، كما أوصت الأمم المتحدة بتوصيات كما ذكرنا في سبيل التفاهم ولم تبد فرنسا استعداداً لاحترامها ، ويشدد عداء حكومة فرنسا لحركة التحرير

إلى حد أنها اتبعت أساليب ملتوية للقبض على زعمائها بنصب شباك لهم بعيدة عن الشرف والخلق السياسى وهم فى طريقهم الجوى فى أكتوبر عام ١٩٥٦ للتفاهم والدفاع عن قضية الوطن الجزائى ، كما تذيب المعتقلين الوان التعذيب إلى حد أن فضل أحد الزعماء المجاهدين المعتقلين الانتحار على المعتقل ، وترك بمنزل فرنسا فى احتفال تونس الرسمى باستقلالها الحفل لأن مجاهدى الجزائر بين الضيوف فى الاحتفال ، ويرى المجاهدون الثوار أن يستمدوا على وحدتهم وقوتهم فى الكفاح الطويل المرير مع كسب الرأى العام فى العالم وفى فرنسا ، وصرح زعماء جيش التحرير الوطنى الجزائى فى مناسبات عدة للساسة ولرجال الصحافة وفى اجتماعات العمال فى تونس وغيرها بما ملخصه : « إن مسألة اجراء انتخابات فى الجزائر (كما تقترح بعض الدوائر السياسية) مسألة داخلية محنة لاتهم فرنسا أو الأمم المتحدة ، والمجاهدون يطالبون فوراً بالاعتراف باستقلال الجزائر بلا قيد ولا شرط ، وبعد ذلك يمكن اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، ولن يوقف إطلاق النار قبل هذا الاعتراف ، وأمر اجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة لا ضرورة له ولا فائدة منه فالجزائريون جميعاً فى صف الجهاد ، وقد قدموا الدليل على ذلك مراراً وتكراراً بملاحمهم ضد القوات الفرنسية ، وتعتمد الحركة على الرأى العام الفرنسى الذى سيعلم بقوتها عن طريق الجنود الفرنسيين الذين يعودون إلى أوطانهم ليصفوا إلى ذمهم مارأوه هناك ، وينتهى الأمر بتطور فكر رجال السياسة الفرنسيين الذين سيضربون صفحاً عن مصالحهم السياسية والمادية لعلاج المشكلة علاجاً واقعياً صائباً حسب تطور الرأى العام ، كما حصل فى مشكلة الهند الصينية ومراكش وتونس ، . ويرى زعماء جيش التحرير هناك أنه

لن يكون في الجزائر غير جنسية جزائرية واحدة للواطن بعد استقلال
البلاد، وعلى الفرنسيين هناك أن يختاروا بينها وبين جنسيتهم ، وفي حالة
احتفاظهم بجنسيتهم ستحترم مصالحهم إسوة بسائر الاجانب الذين يعيشون
في الجزائر ووفق ما هو معمول به في سائر الدول ، ويرى المجاهدون
« أن تأخير تسليم فرنسا بحقوق الجزائر يضعف يوما بعد يوم الامل في
اقامة علاقات صداقة وطيدة في المستقبل بين البلدين » ، ولم يعد لفرنسا
ازاء قوة الجهاد وتصميم شعب الجزائر الا التسليم بالامر الواقع وتسوية
النزاع بما يتمشى والاعتراف بحريات شعب الجزائر وقوميته، وعقد اتفاق
معه في حدود ميثاق الأمم المتحدة لاقامة علاقات ود على أساس
المساواة بين المتعاقدين .

القضاء الجنائي الدولي

القضاء الجنائي الدولي جديد في بابه من حيث مباشرته ولكنه قديم من حيث فكرته ، فطالما دأبت عقول المفكرين مشروعات انشاء قضاء دولي لمحكمة الذين يلقون بالبشرية في التهلكة أو يلجأون إلى الوسائل البربرية وأعمال الوحشية في قيادتهم الحروب والمعارك ، والخلاصة وجوب النص على جرائم معينة ، تفصل ما بين الحرب الانسانية والحرب القائمة على الممجية والقسوة والقتيل والتشريد عما لا مبرر ولا داع له ، وفرض أشد أنواع الجزاءات على مرتكبي هذه الجرائم . وهذا القضاء لا يرمى إلى فض منازعات دولية قائمة بالمحاكمات تتم بعد أن تقع الواقعة ، ولكنه يهدف إلى فرض الجزاء الرادع على مرتكبي الجرائم الدولية ضد الانسانية ليصبحوا عبرة للغير ، ومثلاً دائماً يحمل الطغاة من المسئولين يترددون بل يجمعون عن سلوك سيئهم .

ويؤي لنا المؤرخ القديم تيودور أنه على أثر حملة عسكرية من قبائل الاغريق القديمة كان يقودها الاثينيون على صقلية حوكم القواد المبرمون ولم يجد التدخل لمصلحتهم في انقاذهم وحكم عليهم فعلاً بالاعدام ، وكذلك الحال في حملة يوليوس قيصر على بلاد الغول Gauls وهي فرنسا الآن ، فبعد انتصاراته هناك ساق إلى المحاكمة والسجن أحد زعماء قبائل هذه البلاد وهو فرستجوريكس Vercingetorix ثم ساقه فيما بعد إلى ساحة التعذيب . وجاءت تعاليم المسيحية تطالب باستعمال الرأفة وتحرير الخلق الاذى برجال الدين والنساء والأطفال والشيوخ والمدنيين في الحرب وجاءت

فكرة الحرب العادلة أو الحقنة تنأى بالانسانية عن الوحشية في ساحات القتال وتدعو إلى اتباع أساليب قائمة على الرحمة والشرف والعدل واحترام حقوق الغير واكرام وفادة المتفاوضين والاشفاق على المهزومين .

وبحث جروسيوس العقوبات الجنائية التي يجب توقيعها على مجرمي الحرب الذين يلجأون إلى التقتيل والقتل بلا شفقة في سبيل غايتهم ، ورأى أن مراعاة الحرب الانسانية تتحقق على طريق مراعاة القانون الطبيعي ، ورأى كتاب آخرون أن جرائم الحرب يجب أن تقتلوا بالبحث وتقريرها وفرض العقوبات محكمة عليا ، ورأى الكتاب أنه على أى حال يتعين وضع قواعد عادلة لتقرير مبادئ الحروب الانسانية والاصول الواجب اتباعها كما رسم خطوات الجريمة وتحدد عقوباتها ، ويرى جروسيوس وغيره أن هذه القواعد تتبع فيها العدالة والانصاف *equité* ، ورأى أن العقوبة تنصب على رأس مدير الحرب ، وكان الملك أو الأمير في ذلك الوقت هو المسئول عن جريمة الحرب بوجه عام ، ويتعين خلع الملك المذنب المهزوم الذي ارتكب حربا غير عادلة ومصادرة أملاكه .

غير أن آراء جروسيوس وغيره من كتاب القانون الدولي اصطدمت بعقبات السيادة وبضمومية التنفيذ وتقدير الحرب العادلة والحرب الغير العادلة الحمجية ، ولم تتخذ المشكلة صورة خطيرة حتى تطور الاسلحة وخاصة في الحرب العالمية الاولى واتساع دائرة الخراب وتحول الحرب إلى حرب كلية مدمرة تصيب العسكريين والمدنيين وميادين القتال والمحقول والمدن العامرة ، فاتجه التفكير جدبا بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها في تقرير العقوبات على جرائم الحرب .

وبذلك محاولات في منتصف القرن التاسع عشر لجعل الحروب أكثر إنسانية تذكر منها ما يأتي :-

١ - بذلت محاولات في حرب الانفصال الأمريكية سنة ١٨٦٣ في هذا الصدد وصدرت التعليمات الى القوات المتحاربة تفرض على المتحاربين مكافحة جرائم السلب والنهب وقتل المدنيين بلا مبرر ، وتقرر أشد العقوبات على مرتكبيها .

٢ - تأيد المبدأ السالف في اتفاق جنيف سنة ١٨٦٤ ثم في قرارات بترسبورج سنة ١٨٧٠ .

٣ - وضعت أسس واسعة النطاق لوصف الحرب الإنسانية في اتفاقات لهاي لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ، وجاء فيها وصف التقاليد الواجب اتباعها في الحرب ، ومن أهمها أنه ليس للتنازعين الحق الذي لاحد له في اختيار وسائل الاضرار بالعدو ، كما حرمت الاتفاقات استعمال الأسلحة الشديدة الفتك مع تعذيبها من يصاب بها ، وهي القاذف من المناطيد وإطلاق الغازات الخائفة والقذائف التي تمزق الانسجة البشرية وتشعب فوقها وتعرف بـ «بدمدم» واستخدام السم والأسلحة المسمومة التي تسبب آلاما لاداعي لها ، وحرم قتل الجرحى والأعداء خيانة وغدرا ، وازهاق أرواح الجنود بعد ألقائهم السلاح وتسليمهم للعدو ، كما نظمت معاملة الأسرى على أساس معاملة الأسرى لهم كمعاملتهم لجنودهم في زمن السلم ، وفرضت العقوبات على أعمال السلب ، ووضعت مبادئ احترام ممتلكات الغير واحترام سفن المستشفى وعدم ضربها واغراقها ، وكذلك وضعت قواعد عادلة تتناول السفن التجارية والحرية ، ونصت الاتفاقات على أن

أُحرق هذه القواعد يحتم على مرتكب الاعتداء دفع تعويض لما يحدثه من أضرار ، وبعد مسئولاً عن كافة الأعمال التي ترتكبها قواته المسلحة ، غير أن الاتفاقات لم تتعد المسؤولية العامة عن التعويض ولم تنزل إلى ميدان المسؤولية الجنائية ومحاكمة الأفراد عن جرائم الحرب (٥).

ولكن ظهر بجلاء طغيان عوامل الشر على العوامل الإنسانية السمحاء بما ارتكبه الألمان بنوع خاص من فظائع ضد المدنيين والعسكريين في الحرب العالمية الأولى ، وتعدت جرائمهم إلى المحايدين ياغراقهم أثناء حرب الغواصات الجنوبية - قبة اللوزيتانيا *Lusitania* الأمريكية في ٧ مايو عام ١٩١٥ ولم تلك الولايات المتحدة قد غاضت غمار الحرب بعد ، وأطلقت الجيوش الألمانية مدافعها على المدن والمدنيين بلا حساب كما أطلقت الغازات الخائفة على جنود العدو . وشكلت لجان في دول الحلفاء لإحصاء جرائم الحرب ، وذلك لتحديد مسؤولية إمبراطوريات الوسط عنها ومحاكمة مرتكبيها فيما بعد . وحصر المختصون نظرية جرائم الحرب ومعاقبة مرتكبيها بعد كسب الحلفاء المعركة النهائية فيما يأتي :

- ١ - المعاقبة على جرائم الحرب التي تشبه جرائم القانون الجنائي العادي ، ويصح محاكمة مرتكبيها على أساس القانون الداخلي للدول ومحاكمتها .
- ٢ - الضرب على أيدي مجرمي الحرب دولياً ، الذين أخلوا وبطلون بأحكام القانون العام والخلق الدولي والعدالة وقواعد الإنسانية لكي يصبحوا عظة للغير .

(٥) انظر « قضية نوردرج » عاشرات الدكتوراه بجامعة باريس سنة ١٩٤٧ للاستاذ فابريز ، من صفحة ١ إلى ١٥

ومال رأى القضاء فيما يخص بالأمر الأول الى التشريع والمحكمة المختصة للبلد الذى يحتل الجهة التى ارتكبت فيها الجريمة (هـ) لاجنسية المتهم أو الارض التى فرض عليها الاحتلال ، وهذا رأى المحكمة الدائمة للتحكيم فى لهاى بمناسبة قضية الالمان الفارين من الخدمة من الفرقة الاجنبية فى مراكش وقانون محاكمتهم *deserteurs de Casablanca* لسنة ١٩٠٩ ، وسلم أيضاً باختصاص محاكم الدول المختلفة بالنظر فى الجرائم التى لها متعلقاتها فى القانون الجنائى العادى ، وفيما يخص بالأمر الثانى اتفق على أن يتناول معاهدات الصلح فرض العقاب على مجرمى الحرب من الناحية الدولية وتوجيه الاتهامات إلى رؤوس المسئولين عنها وعن فظائنها .

وفى صيغة الهدنة اقترح إصدار تشريع جنائى دولى يتناول فرض الجزاء وطرق تطبيقه بواسطة محكمة دولية لمعاقبة الذين خرقوا قواعد الحرب التى وضعتها اتفاقات لهاى ، على أن يتناول العقاب الرؤساء المسئولين عن الحرب والذين أصدروا الاوامر بارتكاب أعمال النهب والسلب والتعذيب والقتل وإغراق السفن الخ . غير أن هذا الخامس لم يلبث أن تبخر وقد اصطدم بصعوبات جمة أهمها ما يأتى :-

- ١ - صعوبة التفريق بين الجرائم التى تعتبر اعتداء على القوانين وما يسمى انتهاكاً لحرمة قواعد الإنسانية ، وكثير من جرائم الحرب يدخل تحت الجزء الثانى ، مثال ذلك نفى المدنيين وعدم احترام ملك الغير وتخريض النساء على الفساد الخلق .
- ٢ - صعوبة تحديد جرائم الرؤساء ، وقد وقعت تصرفاتهم عند حد إصدار أوامر صارمة دون إمكان تحديد بدايتها بدقة .
- ٣ - تعذر تحديد مسئولية امبراطور ألمانيا جنائياً وقد اعتبره الحلفاء المسئول الأول عن الحرب ، وصعوبة اجبار هولاندة وقد لجأ اليها واعتبر لا جناً سياسياً على تسليمه للمحاكمة .

٤ — اعتراض الوفد الأمريكى على قرارات لجنة باريس التى وضعت قواعد جرائم الحرب المشار إليها ، وكذلك ما ساد انجلترا من آراء عند تسليم الامبراطور والسير جدياً فى اتخاذ الاجرامات للعقاب على جرائم الحرب ، وظهر هذا فى عبارة لويد جورج المشهورة وهى «إن معنى شنق القيصر به الحرب (١)» .

٥ — مايقى من حرمة القانون العام وما ساد الأفكار السياسية فى القرن التاسع عشر ، وهو مراعاة حرمة العرش والملك وكرامة الدولة ، وإن الهزيمة لا يعنى بها القذف برجالاتها إلى الحضيض والتكسيل بهم .

٦ — ألقى قهها القانون الدولى مثل لابراديل *Lapradelle* ولارنود *Larnaude* بأن ما اتهم به الامبراطور غليوم الثالث من أنه أشعل نيران الحرب العالمية الأولى وأنعمدان للجرائم التى ارتكبها ضد القانون الدولى باعتدائه على حاد البليكي ولو كسمبرج وضد العادات الدولية المرعية والاتفاقات — هذه الجرائم تحتاج إلى النص صراحة عليها وعلى عقاب مرتكبها ، مع دمج ذلك بالقوة التنفيذية وإنشاء محكمة خاصة لذلك ، وفيما يختص بما اتهم به من ارتكاب جرائم تقع تحت طائلة القوانين العادية الداخلية كاشتراكه فى القتل والفتك فيتعذر تعديدها ، مما يصعب مع ذلك محاكته عليها وتعيين المحكمة المختصة ، فضلاً عن عدم وجود قوانين مكتوبة لقرض الجواز على المذنب (٢) .

وتناوت معاهدة فرساي جرائم الحرب ووجوب محاكمة المسئولين عنها أمام محاكم عسكرية ، وتعهدت ألمانيا فيها بتسليم مجرمى الحرب عندها بناء على طلب الحلفاء ووجوب تسليم القيصر لمحاكته على خرقه قواعد

(١) انظر « قضية نورمبرج » محاضرات الدكتور واه للاستاذ فايرز ، مطبعة ٣٠

(٢) انظر « قضية نورمبرج » محاضرات الدكتور واه للاستاذ فايرز من مطبعة ٢٩ الى ٣٣

الحرب وحرمة المعاهدات والاتفاقات أمام محكمة خاصة مكونة من قضاة من دول الحلفاء ، وتطبق هذه المحكمة في محاكمتها قواعد الخلق الدولي وما نصت عليه المعاهدات والاتفاقات ، غير أن هذه المبادئ الخلاية وكانت طفرة هامة في سبيل إنشاء قضاء جنائي دولي لم تكمل بالنجاح للرجو . ومن أسباب الفشل ما يأتي :-

- ١ - الشك في أن ألمانيا وحدها هي المسئولة عن قيام الحرب .
- ٢ - إن مجرى الحرب لا يقتصر أمرم على طرف من أطراف النزاع دون الآخر ، وفي هذه الحالة يصعب تبادل المجرمين من الطرفين لمحاكمتهم .
- ٣ - تردد الحلفاء في التشدد في السير في محاكمة مجرى الحرب .
- ٤ - ضعف البيانات الخاصة بجرائم الحرب وضوحها .

واتمى الأمر بعد محاكمات ضعيفة شبه رمزية بالأعراض عن المضي في تلك السبيل وفقاً للبدا القائل بأنه لا يسأل شخص عن اشتراكه في أعمال الحرب السابقة على الهدنة .

وتشعلت الدوائر السياسية والمحافل القانونية بعد الصلح في دراسة جرائم الحرب وإنشاء قضاء جنائي دولي لما للمستقبل يوضح على وجوب إعداد مشروع لمحكمة دولية للفصل في جرائم الحرب في ميثاق عصبة الأمم . وتعدت المشروعات الخاصة بجرائم الحرب والعقاب عليها وقد واجهت صعوبات تضارب المصالح وتمسك كل دولة بسيادتها كاملة ، فمن المتمتر أن تقبل الدولة سلطاناً يفوق سلطانها له حق فرض العقاب ، تعدياً بذلك ولايتها بل وضد إرادتها ولا يمكن مناقشته في صدد هذا العقاب ، كما وجد من الصعب تشكيل المحكمة قبل سن وتسطير القانون الذي يحدد جرائم

الحرب وعقوباتها ، ولم يصل الفقهاء والساسة وسائر الجمعيات والمؤتمرات القانونية إلى تقرير قواعد المحاكمة الجنائية الدولية أو الاتفاق على مبادئها طوال فترة ما بين الحربين العالميتين (٥) ، ولم يتعد الأمر وضع ميثاق بريان - كيلوج لنبد الحرب ذاتها واعتبارها عملاً بعيداً عن الخلق الدولي وضد حقوق الجماعات في سنة ١٩٢٨ .

غير أن الدراسات المتعددة في هذا الميدان أدت إلى التعمق النظري في الجريمة الدولية ، وترتب على ذلك إبرام عدة اتفاقات برعاية عصبة الأمم لمكافحة الرقيق الأبيض أى الاتجار بالنساء وأعراضهن والنشرات المخالفة للأداب وتجارة المخدرات والعقاب عليها . وهذه الاتفاقات تشتمل على بند مشترك بينها يجعل من اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولى البت في النزاع الذى يشجر بين الدول المتعاقدة بشأن تطبيق أو تفسير الاتفاق . وبذلك محاولات دبلوماسية بعد مقتل الملك اسكندر ملك يوجوسلافيا والرئيس بارثو Barthou رئيس وزراء فرنسا ، بمناسبة استقبال الأول رسمياً في مرسييليا وذلك في ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، في اعتداء سياسى فادر عليهما ، لقد اتفق دولى للضرب على أيدي الارهاب السياسى *terrorisme* وإنشاء محكمة جنائية دولية لهذه المهمة ، واحتضنت عصبة الأمم المشروع الذى أعده علماء متضلعون في القانون ، وسار في طريق النجاح ووقعته في جنيف ثلاث عشرة دولة وضمنها الاتحاد السوفيتى وفرنسا في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وهو يحقق آمالاً كباراً للدفاعيين عن الخلق السياسى الجيد والانسانية المزهرة عن شوائب القدر ، إذ يعطى الفرصة بإقامة قضاء

(٥) انظر « دراسة نظرية وعملية في القانون الجنائي » لبوزات ، صفحة ٨٧ - ١٠٠ .

وأحكام دولية لها صفة الدوام، ويحد من عقبات السيادة التي تحمي الاجرام
الدولى، غير أن التور التولى حال دون النجاح النهائي للشروع (ه).

وتقدمت بحوث القضاء الجنائى الدولى، وسارت نحو اتخاذ
وضع قانون من شأنه تقرير مسئولية الدولة وبحث وسائل تحددها
وأشواع الجزامات حسب الجرائم الى تحددها النظرية العامة للقانون
الجنائى الدولى .

وفىما يختص بالمسئولة، فالدولة كيان قانونى لا شك فى بل نظام
أوجدته الضرورة، ويتألف من شعب له نشاطه مما يجعل هناك حقيقة
لا يمكن أغفالها تختلف عن وضع سائر الاشخاص المعنوية وبالتبعية
تصرفات المسئولين، وما يحتم العقاب فى حالة جدها عن قواعد القانون
الدولى . وعلاوة على ذلك فإن إعلان الحرب يصدر عادة من ممثلى الأمة
وباسمها مما يحملها مسئولية القتال، وما يترتب عليه من مسئوليات جنائية
دولية . فضلا عن ذلك تعزى الجرائم الدولية الى ترتكبا الدولة الى
خضوع الجماعات وموقفها السلبى أكثر منها الى الموقف الإيجابى للقلة .
الحاكمة، وهذه الجماعات تنفذ جرائم الاعتداء بمنتهى النشاط والحماس،
وكل فرد فيها يظن أنه لن تناله أية مسئولية نتيجة تصرفاته، مما يدعو الى
تقرير العقوبة للقضاء على جو الجريمة الجماعية .

ويترتب على هذه الدراسات تحديد الجرائم بما يأتى :-

أولاً - الجرائم ضد السلام : وهى كافة تصرفات الدولة التى تؤدى

(*) انظر « دراسات نظرية وعملية فى القانون الجنائى » لـ بوزات ، صفحة ١٠٠

إلى النزاع المسلح بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وأهمها استخدام الدولة القوة غير المشروعة مباشرة ضد دولة أخرى كالهجوم على الحدود والسفن أو مجرد إعلان الحرب ، والتهديد باستخدامها أو الاستعداد لهذه الغاية بالمساعدات العسكرية الهجومية وبحشد الجيش والدعاية للحرب ، ومساعدة الدولة الأخرى إن كانت معتدية ورفض رفع النزاع إلى الأمم المتحدة وفق ميثاقها ، وخرق التعهدات الدولية الخاصة بالتسلح ، كصنع أسلحة ممنوعة وفق الاتفاقات الدولية وضم دولة أراضى دولة أخرى قسراً متهاكة قواعد القانون الدولى ، واتباع الدولة وسائل من شأنها اضطراب الأمن لخفاقتها للنظام العام فى ديار دولة أخرى ، كساعة عصاباتا المسلحة وتزوير العملات وأوراق النقد أترويجها عندها ، وشق التصرفات التى تدل على استخفافها بتعهداتها وبكيان الدول الأخرى ومخالفة العرف الدولى والدبلوماسية .

ثانياً - جرائم الحرب : وهى جرائم خطيرة ترتكب ضد قانون الحرب ، وقد تكون ضد قواعد واتفاقات مسطورة مثل اتفاقات لمهى وشق الاتفاقات التى أبرمت برعاية الأمم المتحدة ، أو هى مجرد عادات مرعبة يتعين احترامها ، مثال ذلك تحريم استعمال بعض الأسلحة القاتكة والمهرم استعمالها .

ثالثاً - الجرائم ضد الإنسانية : وتتناول هذه الجرائم قتل وسجن الافراد الأبرياء والذين لأغبار عليهم ، وأسباب اضطهادهم تعزى إلى إعتبارات سياسية قومية وعنصرية ودينية . وقد ورد فى الميثاق الدولى لحقوق الإنسان الذى خرج من ضلوع ميثاق الأمم المتحدة ووقعته جل

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ ما يؤيد احترام حريات الإنسان وشتى الديانات على اختلافها ، وضمان حق في الحياة والعمل وكسب العيش مع الكرامة وتكوين الأسرة والمساواة بين الألوان وحرية التنقل واعتناق المذهب السياسي الذي يروقه .

رابعاً - اضطهاد الجنس *génocide* : وهي جرائم تتناول تدمير جماعة برمتها تدريجياً أو جملة بسبب عنصريتها أو دينها أو مبادئها السياسية ، وهناك الاضطهاد الجماعي بتعذيب وتقتيل أعضاء الجماعة والعمل على إبادتهم فرادى وجماعات ، والاضطهاد البيولوجي بتعقيم أعضاء الجماعة أو وضع العقبات في سبيل إخصابهم وإنجابهم الذرية ، والاضطهاد الثقافي بارتكاب أعمال بسوء قصد ويسبق أصرار بقصد القضاء على لغة الجماعة ودينها وثقافتها . وقد اشتهرت النازية والفاشية والصيوية بهذه الأنواع من الاضطهادات ، كما اتخذ منها الاستعمار سلاحاً ماضياً لتثبيت قبحه في شمال إفريقيا واتحاد جنوب إفريقيا وبعض جهات العالم الجديد .

والمسئولية في جرائم القانون الجنائي الدولي تتناول الدول والأفراد الذين ارتكبوا هذه الجرائم أو أصدروا الأوامر بارتكابها . والجرائم التي توقع على الدول وهي أشخاص معنوية تهدف إلى الوقاية أكثر من العقاب ، إذ لا يمكن فرض جوانات جسيمة على الدول ، وقد تكون بالحيولة دون عودتها إلى الاعتدال أو إلى تمكين صفو الأمن الدولي والسلام ، واحتلال أراضيها ومراقبة نشاطها وفرض تعويض أو غرامة تدفعها ، وكذلك سائر ما تقرره المعاهدات في حالة المخيصة والتسليم بلا قيد

ولا شرط، كما حصل لالمانيا القيصرية في نوفمبر سنة ١٩١٨ ولا لمانيا النازية في مايو سنة ١٩٤٥ .

ويرى الكتاب من حيث المبدأ تقديم الافراد المسؤولين عن الجرائم المذكورة للحاكم الدولية مادام "الجريمة" ينقسم بالصفة الدولية ، وهو ما يوجب وضع قانون جنائي دولي يضرب على أيدي هؤلاء المتهمين علاوة على ما جرى العرف به من اتهام الدول وادانتها .

ثم فكر اقطاب الديمقراطية وقد اشدت ضربات المحور في الحرب العالمية الثانية وفظائمه ضد الجماعات التي يغزو بلادها ، وانتشرت معسكرات الاعتقال وعم التشريد والتقتيل بالجملة ، وأصبح هدم المدن وحرق الحقول وإزالة معالم العمران وقتل الأتخال واغراق قوافل سفن التوئين من الأمور المألوفة - وكل هذا يخالف قواعد الإنسانية ويناق المعاهدات والاتفاقات الدولية لجدل الحرب انسانية - فكر هؤلاء الأقطاب في ضرورة معاقبة مجرمي الحرب من دول المحور حتى يصبحوا عظة وعبرة .

وصدر تصريح "سان جيمس" في ١٣ يناير عام ١٩٤٢ في هذا الشأن باسم الدول المتحالفة والحكومات الالاجئة يعلن معاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب ومحاكمتهم أمام قضاء خاص لا يدع المذنبين يفلتوا منه ، وصدر تصريح موسكو كذلك في أكتوبر عام ١٩٤٣ يعلن عزم الأمم المتحدة المتحالفة على معاقبة ألمانيا وحلفائها على الجرائم وأعمال القسوة التي ارتكبتها في البلدان التي اجتاحتها ، كما قررت الدول المتحالفة أنه بمجرد انتصارها سوف تطلب تسليم الضباط الألمان وسائر الفارين المسؤولين عن أعمال الوحشية التي ارتكبوها ضد الإنسانية إلى البلدان التي أقرت جرائمهم فيها لمحاكمتهم

طبقاً لقوانين هذه البلدان ، كما أعلنت أنها ستقدم كبار مجرمي الحرب لمحاكمتهم حلة أمام محكمة خاصة .

وأخيراً بعد أن انتهت الحرب صدر تصريح الدول العظمى الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإنجلترا بمناسبة مؤتمر « برتسدام » في ٣ أغسطس عام ١٩٤٥ يؤكد عزمها على محاكمة كبار مجرمي الحرب بأسرع وقت ممكن . ثم عقد اتفاق لندن في ٨ أغسطس من نفس العام ليضع أسس الجريمة والعقوبة وكيفية المحاكمة بين الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا ، وإيحاء الحكومات المتحالفة الانضمام إليه ، وقرر الاتفاق بين :

١ - جرائم الحرب الكبرى التي ارتكبتها كبار الشخصيات بدول المحور ولا يمكن حصرها جغرافياً ، وقد ورد بشأنها تصريح الثلاث دول الكبار يقول « أن الحكومات الثلاث تعيد تأكيد عزمها على محاكمة كبار مجرمي الحرب الذين لا يمكن تحديد جهات ارتكاب جرائمهم من الناحية الجغرافية » .

٢ - والجرائم الأخرى المعتادة التي نجد مثلها في القانون الجنائي . ونص بالنسبة للأول على تأليف محكمة دولية مكونة من أربعة قضاة يمثلون الدول الأربع الكبرى ويساون كل قاض مساعد له ، واختصاص المحكمة النظر في الجرائم التي ارتكبتها قادة الحرب والمسؤولون عنها ومدبروها بألمانيا النازية وسائر دول المحور وسميت الجرائم الأولى « جرائم ضد السلام » (٥) .

أما الجرائم الثانية فيقدم مقرروها إلى عاظم الدول التي تطلب تسليم المتهمين بأقرانها .

ووصل اتفاق لندن إلى ما سبق الاخذ به من مبادئ في الحروب السابقة وهي : تمتع رؤساء الدول وقادة الحرب بالأمان والحصانة وحمايتهم والعفو عنهم في حالة الهزيمة والتسليم ، ولكن جله في قسم الاتفاق أن مركز المتهمين باعتبارهم رؤساء للدولة أو من رجالها المسئولين لا يبرر أعدامهم من المحاكمة .

وشكلت محكمة نورمبرج *Nuremberg* وهي الأولى من نوعها في التاريخ بعد انهار ألمانيا النازية وتطهير أداتها العسكرية ، ومثل للبحاكة كبار ساستها وقادتها وقوادها العسكريون ، ونزلوا من عليائهم ومراتبهم الرفيعة إلى حضيض الجريمة وعوملوا بقسوة ليكونوا عبرة لغيرهم ، وقد طفع الكيل تبعاً لما ارتكبوا من فظائع لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب .

واتبع في شأن محاكمتهم : قواعد الانسانية ، والقانون الطبيعي ، وما جله من عادات مرعية في الحروب وفق نصوص اتفاقات لها ومعاهدة فرساي وغيرها .

وكان للمحاكمة سلطات واسعة في توجيه المحاكمة والكشف عن جرائم الحرب ثم فرض العقوبات التي قد تصل إلى الأعدام ، فضلاً عن مصادرة ماله المحكوم عليهم من أملاك وتسليمها إلى مجلس المراقبة في ألمانيا .

أما صفة الحكم فهي : أنه نهائي غير قابل للنقض أو حتى لإعادة النظر فيه . وحاصرت المحكمة ١٢ من كبار مجرمي الحرب الألمان والنازيين وحكمت

على الغالبية بالإعدام كما برأت ساحة ثلاثة وقضت بالسجن لمدة متفاوتة على نفر منهم .

ويمكن أن نلاحظ على هذا القضاء الجنائي الدولي العالى الحديث ما يأتى :-

١ - إنه فتح جديد في السياسة الدولية والعلاقات بين الدول حتى تسودها العدالة والبعد ما أمكن عن القوضى والقسوة .

٢ - غير أنه صار مشوباً بالهكرة الانتقامية بخـلو المحكمة من قضاء محايدين .

٣ - جهات المحكمة بجرائم وعقوبات قد لا تكون في حد ذاتها جرائم يترتب عليها الجزاء القاسى الذى الهبت به المتهمين نظراً لطبيعة الحروب الحديثة وأسلحتها المأضية ، مما يخشى منه أن تتحول نفس المحاكمة إلى ارتكاب جرائم جديدة تشوه القواعد الانسانية للقانون الدولي ولحقوق الجماعات .

٤ - ان هذه المحاكمات اضرت بهيمة الدولة ووجوب احاطتها وحماية رجالها بسياج من الحصانة احتراماً لمبدأ السيادة ذاته ولكرامة الأسرة الدولية ، وحتى لاتصبح هذه المحاكمة الدولية سلاحاً بمجدين وتتخذ ذريعة للعامة بالمثل في ظروف أخرى مستقبلية .

٥ - من شأن هذه المحاكمة مع خلوها من الضمانات أن توغر صدر المذموم وتجعله يبيت العزم على الانتقام ويتأهب له ، وتكرر المأساة على مر السنين مما يتأى بحقوق الجماعات عن قواعد العدل والانصاف ، ونرى صورة واضحة تدل على قسوة التصرف الحالى في نقي الامبراطور يونايرت إلى جزيرة البانم الى سانت هيلاه وهو مشول عن اغراق أوروبا في

لجميع حمية من الدماء وذلك لا يقا ف شروره ، ولم يفكر المسئولون عن اوروبا في ذلك الحين في الانتقام عن طريق اعدام الامبراطور وقواده مثلا ، ثم الحكم باعدام زعماء النازية في محكمة نورمبرج لمسئوليتهم عن حرب لم يحكم التاريخ بعد على المسئول عنها .

وبعد تسليم اليابان بلا قيد ولا شرط شكلت محكمة أخرى شبيهة بمحكمة نورمبرج في لوكيو بأمر من ماك آرثر Mac Arthur في يناير سنة ١٩٤٦ لمحكمة كبار مجرمي الحرب من القادة والقواد اليابانيين ، واتبعت فيها قواعد شبيهة بالأسس التي قامت عليها محكمة نورمبرج وحبتها الدولة المحتلة المنتصرة برعايتها ، وصارت أشبه بمحكمة تشف وانتقام منها بمحكمة تكشف عن العدالة وتطبق المعاداة المريعة المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقات ، واتجهت نظرية المحكمة المذكورة كسابقتها الى الجرائم الثلاث التي اهتمت الدول المتحالفة بوجوب عقاب مرتكبيها وهي : الجرائم ضد السلام ، وجرائم الحرب ، والجرائم ضد الإنسانية ، ولم يدخل في تشكيل هذه المحكمة قضاة من الدول المحايدة ، وظلت المحاكمات قائمة في ساحتها حتى سنة ١٩٤٨ ، وقادت عددا من ابطال اليابان الى ساحة الاعدام ، غير أنها لم تجرأ على محاكمة الامبراطور ذاته باعتبار أن في محاكمته ما يزيد هوة العداء بين الشعب الياباني والشعب الأمريكي ولا يمكن بعد ذلك اصلاح ذات البين نظراً لقدسية شخصية الامبراطور اين ماة الساء في نظر شعبه ، ولأنه وافق على اعلان الحرب جبا في مجد بلاده وترديداً لصوت الرأي العام حين ذلك واجابة لطلب الملايين من رعاياه في اثناء التنافس بين الولايات المتحدة وامبراطورية الشمس المشرقة بعد السيف لصالح الشعب الياباني .

وأخيراً فيما يسترعى النظر في محاكمات طوكيو هذه وقد تكون حجباً قويه ضد محاكمات الدول المتحالفة لمجرمي الحرب في التي غرضها

الحقيقى الانتقام والتكيل بالعدو المهزوم ما قاله العضو الهندى فى محكمة
طوكيو لجرائم الحرب ، فقد دافع عن وجهة نظر مختلفة وهى وحوب
تبرئة قادة الحرب والساسة اليابانيين المتهمين ، وهو لم يكتف باسائند
كثير من رجال القانون فى مختلف البلدان بأنه ليس من العدالة عما كتمهم ،
اذ لا ينص القانون الدولى على أية عقوبة ضد حرب الاعتداء توقع على
الافراد ، وهو لا يعترف بما يسمى بجمرية التآمر فى القانون الدولى مع صعوبة
التفرقة بين الامرين الذين يسألون مباشرة عن الاعتداء والمنفذين لأوامرهم
اطاعة لقرارات الرؤساء وقوانين بلادهم - بل اضاف الى الحجج السابقة
بمناسبة الحكم الذى صدر فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ بأن اليابانيين لم
يرتكبوا حرب اعتداء بل قادوا حربا مشروعة للدفاع عن النفس قبل
الاستعمار الغربى باسم آسيا (٥)

مصادر القضاء الدولي وقرارات التحكيم وأهدافها

أهم ما يتبع دراسات الوسائل الفنية لقض المنازعات الدولية سلبا وفي طبيعتها القضاء الدولي بحث مصادر القضاء الدولي وقرارات التحكيم ، وبما يستتق أحكامه . ومن هذه المصادر تبين أهداف هذا القضاء ، وهي كما هو معروف السعى في استتباب الأمن بين الدول ورجحان كفة الاتزان على كفة الاضطراب والحرب . وفيما يلي البيان :-

إن أحكام القضاء الدولي وسائر قرارات التحكيم الدولي يسيطر عليها القانون الطبيعي كعامل أول وأساسى في ارشاد الجماعات نحو ما هو خير وصالح في سبيل حسن التفاهم بينها وتوثيق صلات مودتها ونشاط تعاونها والابتعاد بها قدر الطاقة عما يزعجها في المنازعات المسلحة ؛ ومن هذا القانون الطبيعي الذى نسج ثوب حريات البشر منذ فجر التاريخ وقادها في سبيل تحطيم سلاسل الرق وتحرير الفرد والجماعة من الاقطاع ونظام الطبقات وعلان المساواة السياسية والقانونية والاجتماعية للناس وحقن الدماء دفاعا عما يعتبر أسمى ما فى الوجود وهو : حرية الحياة وحرية التنوع بما يحيط بالانسان من طبيعة سمحاء - من هذا القانون الطبيعي وضعت لبنات القانون الواقعى أو الايجابى *positif* الذى تردد في المعاهدات والمواثيق والمعاملات الدولية وقرارات التحكيم وأحكام القضاء الدولي وفيما يلي موجز تطورات هذه المصادر ومجموعها اجمالا :-

أولا - القانون الطبيعي :-

القانون الطبيعي مرجعه القرن السابع عشر والثامن عشر حين أثمرت
الاصلاحات الدينية ثمارها اليانعة في أوروبا ، وقد جاءت فكرة هذا
القانون في اعقاب انتصار فكرة الاصلاح الديني على البابوية
والامبراطور ، وهكذا حل محل السلام المسيحي سلام يقوم على مبادئ
رسمها جروسيوس وغيره من مفكرى البروتستنت وعارضت أفكارهم
السياسة التي كانت مطبقة في ذلك الوقت ، وتادت بقاعدة حقوق الجماعات
في المحيط العالمى ، وسار القانون الدولى في طريق مدنى وابتعد نهائياً عن
التفوذ الدينى والسير في سبيله ، وأنه يجب أن يقوم على أساس الوضع
الطبيعى الذى يحدد علاقات الجماعات الانسانية في حدود ضرورة تعاونها
والرغبة الانسانية في الخير والابتعاد عن الدمار والموت ، بما حدا
بجروسيوس إلى وضع نظريته الخاصة بالحرب المشروعة للدفاع
عن الجماعة ، ووجوب تتبع الذين يرتكبون الجرائم الدولية ، وضرورة
إعلان الحرب إذا كان لابد من القيام بها ، وبما حدا به أيضاً إلى أن يذكر
ضرورة فرض عقوبة وجزاء على هذه الجرائم ، وكانت جهود كتاب عصر
جروسيوس مقدمة لأراء مونتسكيو وغيره من فلاسفة الثورة الفرنسية ،
وكانت الحجر الاساسى في القانون الارادى *Droit Volontaire* أو
بالحرى القانون الواقعى *Droit Positif* الذى اشتق من العرف الدولى
والمعاهدات والاتفاقات .

وأدى كفاح الجماعات في سبيل تحريرها ودفاعاً عن حقوقها الطبيعية
إلى تبلور طائفة من الأفكار تجمّع نحو سلامة الفرد وتأمينه على حياته ،
وأصبح مسلماً بها في نطاق المعاملات الدولية باعتبارها بداية مشتقة من

القانون الطبيعي، وفي مقدمتها احترام سيادة الدولة وشخصيتها والسير في الحزب وفق ما يليه الضمير والشرف ومراعاة بنود المعاهدات والاتفاقات، وصارت هذه القواعد مبادئ عامة لا خلاف في تطبيقها.

ونشأت مثل عليا *éthiques* وضحت بحلاء في القرن التاسع عشر على أساس ما يأتي: —

١ - قامت في حدود كل دولة من الدول التي كافح الناس فيها للحصول على حرياتهم وإعلان الدستور، بناء على الحقوق الإنسانية ومساواة المواطنين أمام القانون وحق كل مواطن في الانتخاب والنيابة عن الشعب والفرص المتكافئة في كسب العيش وفي وظائف الجندية والحكومة وسائر المناصب السامية - نظرية إعلان حقوق الإنسان وسائر الضمانات الكفيلة بمراعاة هذه الحقوق واحترامها، وترتب عليها تأمين الفرد وحرياته تجاه المشرع أي الدولة.

٢ - تعدت الحريات في الدولة إلى حريات أوسع نطاقاً في الميدان الدولي على أساس القوميات وحقوق الجماعات وسيادة الشعب والسيادة القومية لكل شخصية معنوية بين أسرة الدول، ونشأت حرية لكل جماعة سياسية في العيش في أمان في الأسرة الدولية وحقها في مباشرة وظائفها مع الخارج والتمتع بحقوقها السياسية وأعمال الحكومة، وجاء في أعقاب هذه النظرية حقوق وواجبات الدول.

ثانياً - معاهدات وستغاليا كأول حجر في البناء الدولي الحديث، وفيما يلي البيان -

أبرمت معاهدات وستغاليا في أوروبا في القرن السابع عشر بعد حروب طاحنة لوضع حد لها وإقامة سلام طويل بين كبريات دولها وفي

مقدمتها فرنسا والامارات الألمانية ، وهي ترسم سياسة الحدود في أوروبا لمدة طويلة وتخرج أفكار الفلاسفة الخاصة بالقانون الطبيعي إلى عالم الواقع بتحويلها بناء على الاتفاق إلى قانون وضعي إيجابي يجب تطبيقه بحكم المعاهدات .

واستمرت اسرة الدول بمقتضى مفاهيات وستفاليا أسرة ملوك وأمرام وسادة على الأراضي ومن عليها ، وبقيت السيادة في دائرة ملكية الامير للأرض ولو من الناحية النظرية دون الاهتمام بالساكين فوقها ، وظلت إجراءات إصدار القوانين من صناعة الملوك وفي قبضة يدهم فتتجمع فيها السلطات ، وتظهر في الداخل تصرفاتهم المطلقة وإرادتهم التي لا يرد لها ، وفي الخارج فيما يبرمونه من اتفاقات مع سائر الملوك المصلحة العروش والتيجان ولا يهمهم الشعب كثيراً في هذه الاتفاقات .

وبرزت في اتفاقاتهم المتكررة ثم في بناء أوربنا على أساس اتفاقات وستفاليا لانتهاء حروب دامية «دمرة ما يسمى « بالتوازن » *équilibre* ، ووجوب تحقيقه دائماً ، ونشأت القاعدة القانونية على أساس هذه الفكرة ، وتتلخص القاعدة القانونية للتوازن بسبق أن أضنا في شرحها فيما يلي :-

« كل اتساع يقوم به أمير من الأمراء في سلطان دولته وحدوده ما يعطى الحق للغير في أن يطلب مثل هذا الاتساع وما يتبعه من مزايا ، ... »

وقد أدى هذا الاتساع إلى تنافس الاسرتين الحاكمتين في فرنسا والنمسا فترة طويلة وإلى استمرار طلبهما المزيد نتيجة الحروب والتناورات السياسية ، ثم إلى ضياع مصالح الشعوب أمام تياز قوى الدول العظمى واتباع أمرام ألمانيا إلى بيوت الحكم القوية ، وشأه ما يسمى بالهغوست

السياسي *Trust politique* الذي سبق أن أشرنا إليه، وهو يحتكر السلطان الدول .

ونشأت عن فكرة التوازن زعزعة السلام بين حين وحين، فكل توازن يصحبه حتما في نهاية المطاف عدم استقرار وان وضع ظاهراً استقرار خادع، ورأينا هذا التوازن يجر فعلا إلى حروب الوقاية *guerres preventives* خوفاً من احتمال اتساع المتنافسين على حساب الدولة القوية المجاورة ، وضار من الصعوبة بمكان وزن فكرة التوازن، ولا ننسى أن هذه الفكرة متلا جرت إلى اقتسام بولونيا .

ويمكن تلخيص أم مبادئ وستفاليا لسنة ١٦٤٨ التي سارت في هداها العلاقات السياسية الدولية الأوروبية حتى الثورة الفرنسية فيما يلي :-

١ - رسمت حدوداً معينة بين فرنسا وجاراتها ووضعت حداً لتطاحن عدة أسرات ممالك، أهمها أسرات فرنسا وأمرام الألمان والبيت الحاكم في السويد وحددت النجوم لاستقرار السلام .

٢ - حولت أوروبا إلى ممالك مستقلة استقلالاً تاماً، على رأس كل مملكة ملك لا يمت ببعيته إلى البابا ولا يحصل منه على البركة ويستمد منه السلطان وشرعية جلوسه على العرش، فتخلص سلطان البابا على المروش وتحررت الممالك إلى حد كبير من تبعيتها للكنيسة .

٣ - أصبح الملوك داخل بلدانهم متصرفين تصرفاً مطلقاً في شئون الرعية ولهم السيادة الإقليمية على البلاد دينياً وسياسياً، وبين الرعايا لهم ولا شأن للبابا في الأمر، ولكن لا يعني هذا حرية السيادة للفرد بل هو

يخضع دون نقاش لدين العرش والدولة، وعلى الذين يريدون الخروج عن دين الدولة الرسمي الرحيل عن البلاد وألا تعرضوا للاضطهاد.

٤ - صار الملوك من ناحية العلاقات الخارجية يمثل الدولة ولهم الاختصاص الكامل في التعامل مع الخارج على هذا الأساس، وهم يبرمون الاتفاقات السياسية والدينية بلا إذن البابا وبلا الرجوع إلى الأمراء التابعين لهم، كما لم يكن للشعب مناقشتهم في أي شيء خاص بسياسة الدولة.

٥ - جاءت الاتفاقات ببعض القواعد الخاصة بالتزامات الدولة أثناء الحرب وبضمان حرية الملاحة النهرية في بعض الأنهار مثل نهر الرين، وكان هذا مقدمة لتدعيم هاتين القاعدتين فيما بعد.

ثالثاً - الثورتان الأمريكية والفرنسية، وفيما يلي البيان :-

قامت الثورتان الأمريكية والفرنسية في وجه الطغیان لتحرير الفرد من سلطان الملوك المطلق ولإعلان حقوقه كإنسان يجب أن يتمتع بما جبه الطبيعة به من نعماء الحياة الحرة الكريمة بصرف النظر عن مولده، وكانت الثورة الأولى ضد الحكم الخارجي والسلطان الأجنبي، وأدت إلى انفصال الولايات المتحدة عن الوطن الأم وإقامة دولة اعترفت بها إنجلترا فيما بعد كدولة مستقلة لها كيائها الشرعي وشخصيتها في العالم الدولي، وقامت هذه الدولة على إرادة بنينا الذين عقدوا العزم على تحريرها. وكانت الثورة الثانية ضد حكم الملوك المطلق وطمع التاج واضراره إلى المملكات والهيرو على حساب ضئلك الشعب، وعدم مبالاه بفاقته وبشدة وطأة نظام الطبقات وقيام فروق صارخة بين طبقة الإشراف ورجال الدين وسواد الأمة أي الشعب. وعقد الفرنسيون العزم وقد احتفوا بمثل الثورة الأمريكية التي

سبقتهم يصنع سنوياً كما تغدوا بتعاليم رجال الفكر والفلسفة الذين أعدوا
العدة للثورة بدافعهم عن حريات الانسان وحقوق المواطن - عقدوا
المزم على إعلان دستور للشعب يكفل حرياته كاملة ، ويجعل الملكية رمزاً
لا شأن لها في سياسة البلاد ، ثم طوح الشعب بالنظام الملكي وجاء بحقوق
الانسان التي يجعلها في غرة دساتيره .

وتتلخص حقوق الانسان التي أعلنت في دستور الولايات المتحدة
الأمريكية عقب استقلالها في شتى دساتير القرنين الثامن عشر والتاسع عشر
والتي رجعنا إليها مراراً في بحوثنا ، في النص على مبادئ وحقوق معينة مقدسة
للانسان لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها بحال ، منها الحياة في كنف
الحرية والسعي في سبيل السعادة ، ولضمان ذلك تقوم حكومة تستمد سلطاتها
من الشعب ومن إرادة المحكومين ، والجميع أمام القانون سواء ، وكل مواطن له
الحق المطلق في التعبير عن أرائه ، وفي مباشرة عبادته بلا تدخل من
السلطات ، فضلاً عن حماية المسكن والنفس والمال ، وإفساح الطريق له
للعمل والكسب بلا عقبات وتمييز . ويمكن تلخيصها مع التركيز حسب
ما وردت في شتى الدساتير فيما يلي :

١- إن أسس قيام الجماعة وحقوق المواطن المساواة القانونية والإخاء
والحرية للجميع بلا تمييز ، وبهذا تزول الفوارق بين الطبقات ويقضى
على نظم الاقطاع ويشترع للجميع بلا تمييز ، كما أن للمواطنين جميعاً حق
التطلع إلى مختلف الوظائف وفق كفاءتهم ومقدرتهم ، وحريات الفرد
مكفولة ، وتحظر اضطهاد الناس لعقائدهم الدينية أو أرائهم ، ولكل أن
يكتب ويتكلم بحرية وبلا حرج .

ونشأت عن سيادة الشعب وأنه أصبح صاحب السلطان ، ومصدر
إرادة الدولة يندرج الالحكم المطلق على أساسه الدولة أثناء قيام دولة

هدفها إسماع المواطن واحترام حقوقه وتأكد سلطان الجماعة وإرادة الناس باجتماعهم كمواطنين في ظل الدستور والنظم النيابية، ومعنى هذا أن الدولة هي المواطنون الذين يقطنون على الدوام الرقعة المعروفة باسمها الجغرافي، وإذا حكموا بملوك صاروا ملوكا للمواطنين لا للأراضي ومن عليها .

وترتب على ذلك في الميدان الدولي ما يأتي :-

١ - زوال فكرة حروب التاج وشرعية المطالبة بعرش واسترداد العرش والتحالف بين الامراء لرد الأرض المتزعة من التاج إليه ، وكذا زوال فكرة حروب ميراث العروش والزيجات ، ولم تفلح الرجعية في مؤتمر فينا في رد الحياة ثانية إلى هذه النظرية البائدة ، فقد اصطدم الحلف المقدس بعقبات استيقاظ الشعوب من رقادها وبصوت الحرية يرتفع وابتشار شجيراتها في كافة ربوع أوروبا عن طريق تعاليم الثورة الفرنسية . وكتابتها ، بل وجيوش نابليون يونابلرت بالذات .

٢ - تثبيت أقدام سيادة الشعب وحقوق المواطن عن طريق فتحاح القوات الثورية الامريكية ، فإن انجلترا سلت لدولة العالم الجديد المنتصرة بشرعية حقوقها في الحرية وانسلخت هذه الولايات عنها نمائيا وصارت تنافسها فيما بعد في الميدان الدولي .

٣ - تثبيت أقدام بناء الثورة الفرنسية وتعاليمها ودولتها القائمة على سيادة الشعب بانتصارات جيوش الثورة على جيوش الامراء المتحالفين لإعادة العرش إلى البربون والقضاء على الحريات والدستور وحقوق الانسان . ومالبثت أن ظهرت في الجو الدولي مبادئ سامية هي حريات الشعوب مستمدة

من حرية المواطن ، أى قيام الدولة على أساس القوميات . وصار النزاع فى الميدان السياسى الاوروبى وما يحرمه من حروب قائماً على أسباب تمت إلى القوميات وفى سبيل الدفاع عنها أو الاتساع على حسابها .

رابعاً - مؤتمر فينا ، وفيما يلي البيان :-

نكست الثورة الفرنسية باعلان نابوليون بوناپارت قصصلا عاما مدى الحياة نتيجة انتصاراته العسكرية المتتالية ودفاعه عن الوطن وطرده الغزاة يل واجتياحه سهول ايطاليا مرارا وهزمه الجيوش الرجعية المتحالفة ، ثم توج فيما بعد امبراطورا على الفرنسيين ، ولم يجرؤ أن يرجع بالمواطنين إلى الوراء وتعود الملكية القديمة بأفكارها العتيقة التى لا تعترف بالحريات للفرد ، وحكم الامبراطور حكما مطلقا بمجموعة نظام سياسى يسخره لارادته ، وأخذ ينفذ سياسته العسكرية فى الفتح خارج حدود فرنسا حتى دانت له أوروبا بأكملها وأراضيها وشعوبها فيما عدا الجزر البريطانية ، كما نفذ سياسة اصلاحية واسعة النطاق فى الداخل فى حدود أفكار وتعاليم الثورة خلا ما يتناول الدستور والحرية السياسية . ومما يستوقف النظر أن نفس هذه التعاليم نشرها جنوده أينما حلوا فى مختلف اصقاع القارة . غير أن كراهية الشعوب المحكومة للامبراطورية كان مرجعها فرض السلطان الفرنسى عليهم بدون استفتائهم ، لا ما أدخله شحاذوا المجد من اصلاحات فى الديار المغزوة ، ثم انحصرت امبراطورية بوناپارت وزالت فتوحاته وقد اصطلمت بتألب أوروبا عليها لان مختلف السيوت الحاكمة التى خضعت له عن رهبة وتحالفت معه أبان سطوته لم تقبل اقامة اتحاد من أوروبا فى ظل السلطان الفرنسى ، كما لم تحب الشعوب المغزوة

بالسلطان الفرنسي، واجتمع المتحالفون في فينا لاعادة بناء أوروبا بعد زوال إمبراطورية نابليون .

وسادت الافكار الرجعية المؤتمر وعلى رأسه امبراطور النمسا والمجر ومترنيخ وزيره وزعيم الرجعية في أوروبا ، وهدف المجتمعون إلى إعادة الحاللة إلى ما كانت عليه أوروبا قبل الثورة الفرنسية ، فكان المتحالفين هزموا في نابليون الثورة الفرنسية ، ولاغرو في ذلك فهو أبنا ورديها .

كما اصطدمت المصالح وتضاربت الاطماع في الاجتماعات التي صجبتها حفلات غاية في البذخ وسارت أعمال المؤتمر كما سبق أن يئنا في بطون تعثرت إلى حد انه قيل إن المؤتمر يرقص ولكنه لا يسير في عمله ، وبني جهوده في النهاية على ما يأتي :-

١ - إعادة التوازن السياسي إلى أوروبا على أساس إعادة العروش الشرعية التي طوح بها بونابارت ، وبشرط ألا تتسع دولة على حساب أخرى فتخل بالتوازن السياسي .

٢ - تأييد فكرة حق الأمراء المشروع في عروشهم والدفاع عن هذا المبدأ بكل قوة ، بلا اعتبار لميول الشعوب ومشعورهم وحقوقهم المشروعة التي اكتسبوها بدمائهم .

٣ - عودة فرنسا إلى حدود قرية من حدودها قبل الثورة والقضاء على سلطانها فيها وراه الحدود قضاء مبرما ، ومع ذلك اعتبرت ضمن الدول الكبرى التي تسهر على تنفيذ قرارات المؤتمر .

٤ - إنشاء حلف قوى من الدول التى يهملها عودة السلام إلى أوروبا واستتباب الأمن وهى النمسا والمجر وروسيا وبروسيا وإنجلترا وفرنسا، وهى تقوم برقابة قوية لمنع استعمال القوة والعنف، وتسهر على تنفيذ مبادئ الحلف، وهذا الوضع بمثابة عقد جماعى منها لتأكيد السلام العام أو شركة سياسية دولية بمجلس إدارة قوى السلطان، وبالتبعية إقرار التوازن السياسى بين الدول .

وطبيعى أن ما بقى ونما من غرس مؤتمر فينا هو التعاون فى سبيل إنهاء السطوة وكرة الاتفاق الجماعى على توطيد الأمن الدولى، أما محاولات الرجعية فى جعل الشعوب ميراثاً يقسم على الملوك والأمراء، وتجاهل القوى المعنوية والمبادئ السامية الحرة للثورة، فهذه المحاولات ضعفت شيئاً فشيئاً مع تغلغل مبادئ الثورة الفرنسية فى نفوس الشعوب .

ورأينا فى منتصف القرن التاسع عشرة فكرة القوميات وحريات الشعوب تعود أقوى منها فيما مضى لتفقد سياسة أوروبا وتبنى علاقات الجماعات السياسية حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

خامساً - مؤتمر باريس سنة ١٨٦٦ وفيما يلى البيان :-

قامت حرب القرم بين روسيا والدول العظمى لمنع تمزيق روسيا للإمبراطورية العثمانية عقب انتصارها عليها وذلك تنقيفاً لبدأ التوازن السياسى ومنع السطوة، وفى الواقع لصعوبة الاتفاق على اقتسام الغنيمة وهى الامبراطورية العثمانية العريقة، بما حدا بفرنسا وكان يقود سياستها الامبراطور لويس نابوليون وإنجلترا مع تأييد النمسا والمجر إلى الوقوف فى وجه روسيا واجبارها بالقوة على أن ترد إلى السلطان باعتباره وتحافظ على كيانه المستقل، وانهت الحرب من الناحية العملية بسقوط قلعة سيستوبول Sebastopol فى سبتمبر سنة ١٨٥٥ فى أيدي القوى المتحالفة،

وعقد مؤتمر باريس لحل مشكلات أوروبا من جديد وإعادة السلام إلى نصابه ووضع أسس جديدة للعلاقات السياسية، وبدأ المؤتمر جلساته في ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٦ ووصل إلى القرارات الآتية الهامة في الميدان الدولى :-

- ١ - حماية الرعايا المسيحيين في الدولة العلية باجبار السلطان على الاعتراف بحقوقهم المدنية وحريةهم على قدم المساواة مع المسلمين .
- ٢ - الاعتراف بالدولة العلية رسمياً والتعهد باحترام حدودها .

٣ - إقامة أمارات في البلقان، لا تخضع لحماية روسيا وسلطانها، نتيجة نجاح فكرة القوميات وتحرر إلى حد ما من سلطان الخليفة العثمانى .

٤ - تنظيم الملاحة النهرية في الدانوب ووضع أسس دولية يجب احترامها لهذه الملاحة، مع اشراف لجنة مختلطة من الشعوب التى تقطن على شاطئها على تنفيذها .

٥ - اعلان حياد البحر الاسود وتحريم إقامة تحصينات فيه لتهديد السلام .

٦ - تحييد فكرة الانتجاع إلى التحكيم الدولى لحل الخلافات التى تقع بين الدول ولتفادى الحروب .

٧ - وكان هناك مشروع يرمى إلى تعرض المؤتمر أيضاً لامانى البولونيين فى التحرر، غير أن الموضوع شطب من جدول الاعمال ازاء اصرار قيصر روسيا على شطبه .

٨ - وفيما يختص بالمسألة الإيطالية فقد اشتركت إيطاليا فى أعمال السلام فى المؤتمر، وقد ساهمت بملك كسرو بيا يوموتى وهى فزاة تكونى الوحيدة الإيطالية فى حرب القرم بجيش قاتل فى صف السلطان والدول العظمى ضد روسيا، ونوقش أمر إيطاليا ووجوب العمل على تسوية النزاع بينها وبين النمسا

وسيرها في سبيل الوحدة ، غير أن المؤتمر لم يصل إلى نتيجة في هذا الصدد
وكان نجاح بحث مسألة إيطاليا أديا أكثر منه مادياً .

سادساً - مؤتمرات لهاي للسلام ، وفيما يلي البيان :-

عقدت اتفاقات لهاي في اجتماعات عدة في سنتي ١٨٩٩ و ١٩٠٧
وهدفها وقد تقدمت ونشطت العلاقات السياسية الدولية وتأصلت فكرة
رقابة الدول العظمى لمنع السطو والعنف إذا خرج عن الحد وهدد السلام
العام *Brigandage* كما حصل على يدى نابليون بونابارت - هدفها بلوغ
خطوة أبعد ، وهي تحقيق العدالة الدولية على يد قضاء دولي ، وذلك في
سبيل تلافى النزاع المسلح .

ولكن يصبح القضاء الدولي قريب الشبه من القضاء الداخلي ويقوم
على عهد متينة لا مندوحة من تأسيسه على ما يأتي :-

١ - أن تكون هناك محكمة مختصة ترفع إليها القضايا متى لزم الحال

ذلك ، وأن تنشأ المحكمة بصفة دائمة *Tribunal en permanence* .

٢ - وأن تكون المقاضاة أمامها اجبارية تعنطر إليها الدولة

اضطراباً أو لا مفر من رفع الأمر إلى المحكمة للفصل في النزاع وقد استغندت
الأغراض السلبية الأخرى .

وهذا ما لم تستطع اتفاقات لهاي تحقيقه ولو أنها قطعت شوطاً بعيداً

في سبيل إنشاء محكمة التحكيم الدائمة ، كما سبق أن بينا .

واتضحت جهود اتفاقات لهاي في تسطير قواعد الحرب وما يجب أن

يتبع من وسائل لجعلها أكثر إنسانية وأقل بربرية ووحشية ، وحتى لا تخرج

الدول عن قواعد معينة تؤدي إلى اتساع دائرة الكوارث .

وفى إلى بعض هذه القواعد المشتقة من العادات المربية في العلاقات الدولية :-

(١) تحريم بعض الأسلحة، وصدر في سنة ١٨٦٩ تصريح واضح وصريح يحرم استعمال وقذف القنابل وما يشابهها من قذائف أخرى من المناطيد وسائر الأدوات المماثلة لها لمدة خمس سنوات، غير أن هذا التصريح لم يتجدد في سنة ١٩٠٧ .

(٢) اعتبار الأهالي الذين يحملون السلاح جماعات لمقاومة الغزو حال اقتراب العدو في حكم المتحاربين، ويتمتعون بمعاملتهم كمحاربين ماداموا يحترمون قواعد الحرب .

(٣) الشرف في الحرب ، يجب أن يراعى المتحاربون قواعد الشرف في الحرب ، فلا يلجأوا إلى الوسائل التي تم على التعذيب والتفنى وزيادة الآلام بلا فائدة ، وبذا يحرم استخدام بعض الأسلحة، مثال ذلك رصاص دم دم ، والسموم والأسلحة المسمومة .

(٤) منع الضغط على الأهالي في حالة غزوهم واحتلال أراضيهم وتوجيه أدوات الحرب وأعمالها إليهم مباشرة وإشاعة الرعب والذعر فيهم، وذلك لاضعاف معنوياتهم وتثييط همهم والتنكيل بهم لا يجازهم على امضاء شروط الصلح بأي ثمن .

(٥) كانه محظور مهاجمة المدن والقرى بالقنابل وتدميرها مادامت غير محصنة ، وما دامت لم تتخذ الوسائل العسكرية لانتفاذها ميداناً وحمايتها .

(٦) حظر استخدام الغاز الحاقق كسلاح في الحرب لخمس سنوات

قابلة للتجديد وذلك في اجتماعات سنة ١٨٩٩ ، وهذا لم يمنع الألمان من استخدامها في نطاق واسع في حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ .

(٧) فرض غرامة مادية على الدولة المتحاربة التي تخرق قواعد الحرب للنصوص عليها في اتفاقات لهاي إذا أدى هذا الخرق إلى خسائر تتطلب وفاة التعويض ، وكذا تعتبر مسئولة عن كافة الأشخاص الذين يرتكبون أعمال التخريب من رجال القوات المسلحة .
سابعاً - الاتجاهات الحديثة للسلام .

وأساس هذه الاتجاهات ميثاق عصبة الأمم ، ثم ميثاق الأمم المتحدة وفيما يلي البيان : -

غرق العالم في لجة عميقة من الدماء نتيجة تضارب المصالح الاستعمارية للامبرطوريات الكبرى وسياسة السلام المسلح والتسابق في سبيل التسلح التي اتبعتها كل من ألمانيا وإنجلترا ، واشتعلت نيران حرب طامة ضرورية سنة ١٩١٤ بعد سلام شبه دائم نحو قرن من الزمان ساعد أوروبا على نهضتها الكبرى التي غيرت معالم حياتنا المادية ، إذ لم يشاهد العالم خلال قرن من مؤمر فينا سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٩١٤ إلا بعض الحروب المؤقتة التي لم تتسع رقعتها كاتساعها في حروب نابليون وفي الحرب العالمية الأولى .

وصمم الحلفاء في حالة انتصارهم وقد انتصروا فعلاً على وضع أسس حديثة للسلام لضمان عدم العودة إلى كارثة سنة ١٩١٤ ، ونشأت عصبة الأمم على أساس التحكيم السياسي ويمكن القول من باب التجاوز القضاء السياسي ومحاولة معالجة المشكلات الدولية عن طريق التفاهم وتوقيع الجزاءات على الدول المعتدية ، غير أن هذه الجزاءات كانت ضعيفة بل رمزية فلم تزد العصبة

بقوى دولية لتنفيذ العقوبة على المعتدى في حالة رفضه النزول على قرار العصبة . كما لم يك الرأى العام العالمى قبل بلوغ شأوايه به وقد يحول دون الحرب .

غير ان ميثاق العصبة خطأ خطوات حاسمات في السير قدما في سبيل التحكم الدولى من الناحيتين الفنية والسياسية ، كما ان محكمة العدل وكذا مجلس العصبة عاجلا شئى المسائل الدولية الشائكة وهى ليست بالنادية كما قد يخيل إلى البعض بل عديدة وهامة ، وهى محاولات لم تكلل دائما بالنجاح غير انها خطوات جريئات في سبيل إقامة العدل الدولى تدريجيا .

وجاءت العصبة بمبادئ هامة وهى المساواة على الأقل من الناحية النظرية للدول مهما اختلفت قواها وتباين نشاطها ، فكل دولة مهما صغرت لها شخصيتها المعنوية وينظر اليها كدولة صاحبة سيادة لها صوتها في الجمعية العمومية للعصبة أو في مجلسها .

ثم أصبح حق تقرير المصير وهو مشتق من فكرة القوميات ضمن المبادئ التى تصادف قبولاً من أعضاء العصبة ويتمسكون به ويمالجون الأمور وفقه ، وقد نادى بهذا الحق صاحب الفكرة في إنشاء العصبة الرئيس ولسن يوم ان أعلنه ضمن مبادئه الأربعة عشر لايكاف رحى الحرب .

وتكررت المأساة في سنة ١٩٣٩ وكانت الحرب العالمية الثانية امتداداً للحرب العالمية الأولى ومواصلة لكفاح الإمبراطوريات الصناعية الكبرى في سبيل السيطرة وإمتلاك موارد المواد الأولية والتسلط على مسالك البر والبحر ، كما انها كانت نتيجة الصراع السياسى المذهبى التنصبى للثتل المتضادة ، وكررت الدول المتحالفة الرجوع السابقة : في وجوب بناء عالم أفضل في حالة خروجها مظفرة من الحرب ووجوب تجنب العالم ويلات المجزرة

العامّة ، وخاصة أن أسلحة القتال تطورت وصارت شديدة الفتك بل تنذر المدينة القائمة برمتها بالزوال نتيجة استعمال المتنازعين للأسلحة الذرية مستقبلا .

وقام ميثاق الأمم المتحدة على انقاص ميثاق عصبة الأمم بيني سلاما جديداً وبعد بتحقيق ما لم تستطع عصبة الأمم تحقيقه ، ولم يعمل الميثاق على إنشاء دولة عالمية تسيطر على سيادات الدول المختلفة ، بل احتفظت الدول الأعضاء بسيادتها على أن تسير في هدى الميثاق وتخضع لتوصيات الجمعية العمومية ولقرارات مجلس الأمن ولقضاء محكمة العدل الدولية .

وخطا الميثاق خطوات أبعد من ميثاق عصبة الأمم ، فدعم العقوبات العسكرية التي يمكن اتخاذها ضد الدولة المعتدية ، كما كان أكثر صراحة في العقوبات الاقتصادية وسياسة المقاطعة لوضع حد للنزاع ، في حالة رفض الدولة المعتدية إيقاف الاعضاء أو الكف عن استخدام القوة وأعمال العنف وعدم رضوخها أيضا للتحكيم وما شابهه ، كما توسع الميثاق في إنشاء الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتعاون في سبيل السلام وبناء عالم أفضل والعمل على مساعدة الشعوب المتخلفة في ميدان الاقتصاد والحضارة .

وقامت روح الميثاق على احترام الدولة استقلال الأخرى وشخصيتها المعنوية وكيانها وعدم احتلالها قسراً رغم أنف الأهلين ووجوب جلاء الجيوش الأجنبية عن الأراضي التي تحتلها ضد إرادة الشعب صاحب هذه الأراضي وحسد المواثيق الدولية .

وذهب الميثاق إلى تأييد حقوق الانسان من الناحية الدولية والعمل على تدعيمها بميثاق آخر يخرج من ضلوع الميثاق الأول ، بما زاد في ربط حريات الفرد بحريات الجماعة ، وجعل كل منهما لازماً للآخر وضرورياً لاستقرار الأمن العالمى . وصدر الميثاق الدولى لحقوق الانسان فى سنة ١٩٤٨ وقد وقعت الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وهو خطوة حاسمة فى تأييد حريات الانسان كعضو فى الدولة وكمضو فى أسرة الدول وك مواطن عالمى له حقوق مستمدة من القانون الطبيعى والعدالة الانسانية ، ويتعين على الدول أن تحبوا بالرعاية فى سبيل الرفاهة العالمية والسلام . وأدى اتساع نشاط الأمم المتحدة طبقاً لميثاقها وزيادة سلطاتها وتعدد هيئاتها وجواز إعداد قوات الطوارئ الدولية وقوات حرية دولية لمجابهة المنازعات المسلحة وإيقاف العدوان وإقرار الامن الدولى — أدت هذه العوامل مع شدة رغبة الشعوب فى تلافى كوارث الحرب إلى بروز رأى عام دولى للشعوب بوقد نما وعيها السياسى ببذل الجهد الجهد فى تلافى صراع البشرية الدموى بالشعب ، وببشر الرأى العام العالمى بأن يقف مستقبلاً ضد اطماع السياسة وجشع الاستعمار ، وان يصبح حصن السلام الحصين بقى العالم ويلات الحرب والدمار .

عالم واحد

لن تستقيم شؤون العالم وتهدأ النفوس ويطمئن الفرد إلى عيش مستقر
تجوده راحة البال وضيان الأرواح والأموال إلا إذا شعر كل مواطن أنه
يعيش في عالم واحد ينصرف المرء في دفع حريته وخنان تشريعاته وصدق
رعايته دوحه الرعاء والادخار ، إلى العمل والانتاج والابتداع والابتكار ،
عالم ينتقل الفرد في ربوعه دون عائق ، من جهة إلى أخرى ويستقر في
البقاع التي يطيب له العيش فيها ، وهو آمن شرور معسكرات الاعتقال ووطأة
سلاسل المصفحات ومجلاتها وما تجره من تشريد وتشكيل ، عالم لا يسمع
فيه إلا أزيز آلات الانتاج والبناء ونفثات الموسيقى للحث على الانتاج فلا
صفارات انذار مفرقة مفرجة ولا نفخ في النفير العام لدعوة الشباب ومن هم
دون سن الشباب ليصيروا وقوداً للآله «مولوخ» الذي اشتهر بكثرة
ضحاياه وقرايبته أو الآله «مارس» آله الحرب ، عالم يحضو فيه الانسان
على الانسان بلا اعتبار لجنسيته وعنصره ولونه ودينه وقد توجع لأنينه
وألامه ، ليسمح الدعوى من مآقيه ويضمد جراحه ويعطيه من عطفه ما يخفف
عنه البؤس والشقاء ، عالم يرسم فيه المرء سياسته في الحياة على أساس التأزر
وتوثيق الصلات بين الجماعات على نسق المدنية التي تقرب المسافات وتقارب
بين الثقافات وتجعل من جهود البشر وحدة تكسوها مدنية شاملة هي
مدنية عالم اليوم ، وتجعل هذه المدنية المادية وهي أقدر على رعاية صالح
الجماعات من المدنيات التي سبقتها محل قسوة الحرمان لإنتاج الأسلحة
النارية ، فلا تنزع الدريهمات من أفواه الكادحين انتزاعاً لتفضيل المدفع
على الزبد.

وليس معنى أن يعيش المواطن في عالم واحد بلا اعتبار لسياج السیادات وصراع السياسات والتمصب السیاسی المذهبی أن تصبح هناك جنسية واحدة لكافة المواطنين وأن تلغى الحدود والجیوش والأعلام ویحكم الفرد دستور واحد وقانون موحد وبطاقة شخصية ذات لون واحد، فمثل هذا الحلم بعيد المنال، وهو خلیق بذهن البدائع والخیال لا دنیا الواقع، بل معنى هذا أن تتحول حياة السلام الزائف فی جو الفرع إلى حياة سمحاء وبحبوحة من العیش ومن الحرية التي طالما تنفی بها المرء فی ثوراته وردداه فی فنونه وآدابه وقصصه وکتاباته منذ مطلع القرن الماضي.

ونستبعد فی هذه الحالة الفروض الآتية :-

١ - قیام دولة عالمية واحدة وقد فرضت دولة قوية سلاماً بمجد السیف وأخضعت بقية دول العالم، وأقامت سلاماً لمصلحتها بعد معارك حامية الرطیس علی نسق السلام الروماني قديماً أو امبراطورية بونابارت أو النظام الجدید لأوروبا فی ظل الصلیب المعفوف للنازية.

٢ - قیام « دولة الدول » بحکم اتساع مواردها وسیطرتها الرأسمالية أو الصناعية أو المذهبية علی الطبقات العاملة أو بحکم التهديد بسلطان عسکرها وأسلحتها مع دعايتها لهذا السلطان، وفي ظلال هذه الدولة يحتل توازن القوى للدول وتضعف لقوتها وتزل عند إرادتها.

٣ - فرض دولة تحتكر سلاحاً ذریاً فتاكا تهدد سائر الدول باستخدامه أو تستخدمه فیلاً نظاماً دکتاتورياً علی سائر الشعوب، ويظل العالم سجين سیادتها إلى أن تستطيع الدول الأخرى انتزاع هذه السیادة منها بوسيلة عنيفة من نفس النوع، وقد یرتب علی محاولة إقامة هذه الدکتاتورية انتشار

القوضى والدمار في العالم باستعمال الذرى الذى يقضى على أمم معالم
المدنية الحديثة .

٤ - إنشاء منظمة سلام عالمى تضم أمم الأرض ويصبح لها نفوذ
يفوق سيادة الدول إلى حد أن يتعدى السلطان القوى لكل دولة ، وترتكز
على قوة حرية شاملة وتعيش في كنفها الدول كأنها الولايات في كنف
الدولة الاتحادية ، ولا تصبح هناك جنسية للفرد بل يصبح مواطناً عالمياً
لحسب ، ومعنى هذا أن تتسلط الكتلة الكبرى في العالم على هذه المنظمة
بما تقدمه لها من معونة من الرجال والأسلحة والمال ، وتتحول إلى دكتاتورية
كتلة سياسية على سائر شعوب العالم .

وما تقصده من عيش المواطن في الدولة ، بصرف النظر عن جنسيته ،
في جو سياسى سمح كريم ، ما بأتى :

١ - أن تبقى الدول على حالها ووضعها القائم مكونة من سيادات
وقوميات مختلفة ، إذ يتعذر تجاهل التاريخ والاضاع الجغرافية
والاقتصادية وما شادته الشعوب من تراث خاص بها ، ويستصعب قيام
دولة عالمية واحدة بين يوم وليلة ، على أن تخف حدة صراع السادات
والصراع السياسى التمسعي المذهبي ، وألا تستخدم القوميات والسادات
كأداة لأزكاد نيران الاحقاد والفتن ، بل كسلم للتعاون بين الدول .

٢ - ان تعمل الدول تدريجياً على العودة إلى سياسة اقتصادية دولية
سماحة ، وإن تخفف من حدة التعصب القائم على الاكتفاء الذاتى ، والتخطيط
في سبيل الاستعداد للحرب ، وإيجاد أبوابها في وجه التجارة الخارجية
وتبادل المنتجات ، فهذا الوضع يتنافى مع طبيعة مدينتنا القائمة ولا يشجع

على ازدهارها . وليس معنى هذا ان تهدر حقوق الدول الزراعية التي في أولى خطوات التصنيع ، فتل هذا الوضع يؤدي إلى قيام منافسة غير مشروعة بينها وبين سائر الدول العريقة في الصناعة ، بل يتعين على الدول الكبرى أن تساعدوا في انماء صناعاتها التي يمكن أن تنمو وتضج في ديارها وفي رفع مستوى معيشة أبنائها ، والا تقتصر معوتها لها على اغراق أسواقها بمواد الترف وبالأشياء غير المنتجة .

٣ ان تضع الدول الكبرى حداً لاستخدام الكوالميس لتدبير المؤامرات وتكوين المعسكرين والجهات المتضادة في سبيل استغلال الدول الصغيرة وتعويق اقتشاع سحب الازمات السياسية والاقتصادية القائمة دفاعاً عن الاستعمار ، ويتعذر بأي حال من الأحوال التوفيق بين هذه المؤامرات ذات الروح الرجعية وميثاق الأمم المتحدة ، وماجاه به من مبادئ جديدة تقوم على إيمان الدول الموقعة على الميثاق بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، وعلى تعاون المواطنين وحفظ السلم والامن الدولي والاطلاع عن أعمال العدوان واحتلال أراضي الغير قسراً ، وقد تأكدت هذه المبادئ في ديباجته وفي شتى مواده وفي الميثاق الدولي لحقوق الانسان .

٤ — ان تضع الدول الكبرى حداً للحرب الباردة التي يخشى بين عشية وضحاها ان تنقلب إلى حرب حارة وسعير متأجج ، وهذه الحرب الباردة تزيد في اتساع الهوة بين الحكومات والشعوب وفي احتدام الصراع السياسي المذهبي التعصبي ، وهذا لو استخدمت هذه الدول أدوات الحرب الباردة وهي الاذاعة والصحافة والنشرات والشاشة القضيبة والمسرح والمؤتمرات

والاجتماعات في سبيل خير الانسانية وتهذيب المواطنين وبث روح التعاون بينهم بدلاً من تسخيرها في ازكاء نيران الاحقاد واعدادهم للحرب .

٥ - أن يصحب انتهاء الحرب الباردة إعادة النظر في وضع الجيوش الجرارة للدول الكبرى ، وهي اليوم تحت تصرف الاحلاف العسكرية المختلفة دفاعاً عن مناطق النفوذ واستعداداً لل مفاجآت الخطيرة وان تدبر الأعمال للجنود فلا يبيتون نتيجة تسريحهم على الطوى . ولا شك ان هذه الجحافل القوية بتنادها الحديث مع قواعدها العسكرية وسباق التسلح تتطلب نفقات تقبل كاهل الشعوب وتعملها تعيش حياة الحرمان تخيم عليها كآبة العمل المضني والمستقبل الغامض ، ولقد أنفقت الولايات المتحدة مثلاً في سبيل هذه الغاية التسعة من سنة ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ في التسلح المباشر ما يربو على ١٨٢ مليار دولار ، كما تصل نفقات اغراض التسلح هناك بما يعادل ٦٩٪ من ميزانية الدولة ، وهذه النفقات تتطلب زيادة الضرائب على الدوام كما تؤدي إلى الغلاء مع انخفاض مستوى معيشة المواطن الأمريكي ، ويتعين في هذه الحالة ان تنزل الدولة الكبرى التي تتسابق في سبيل التسلح من علية سيادتها وان تقبل نوعاً من الرقابة على اتجاهات تسليحها وخاصة في صناعة الأسلحة الذرية ، وان ينشأ تعاون بين الدول لقصر استخدام الطاقة الذرية على اغراض السلام . ومن المحزن حقاً ان تنجح الدول الصناعية الكبرى في توفير طاقة البشر وراحة الانسان الجسمانية بتحويل آلات المصانع إلى آلات تلقائية وينجحها في زراعة المناطق المتجمدة الباردة كما حصل في مناطق شمال آسيا التابعة للاتحاد السوفيتي ، فقد كانت قحلاء جرداء تكسوها الثلوج باستمرار ويردد الصدى السكون والعدم ، ونشأت اليوم فيها المدن وعمرها ملايين الناس نتيجة نجاح العلم في زراعتها ، ثم تمادى في تعميقها للسيادة استعداداً للقضاء على معالم الحياة في ربوعها .

٦ - ان تحترم حقوق المواطن كخلية في الانسانية بصرف النظر عن جنسيته ودينه ولونه ولغته وعقيدته السياسية ، ويمكن الدفاع عن هذه الحقوق في شئ بقاع الارض ، ويؤدي التزامها إلى امكان الاحتجاج بها تجاه كافة الدول بلا استثناء ، ولا يعني هذا ان يتغير الوضع بإمكان إوقوف الفرد أمام الدول في ميدان القضاء الدولي وجهاً لوجه ، بل لا يتغير الوضع بصفة عامة في اعتبار الدولة شخصية القانون الدولي ، على أنه يمكن للفرد الدفاع عن حقوقه المعترف بها في حالة المساس بها أو الاعتداء عليها ، ونرى ان اتجاهات دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل الدساتير الفرنسية والاطالى يؤيدان الاولوية في الاهمية للقانون الدولي على القانون الوطني في حدود معينة ، ومعنى هذا الاهتمام باقامة حياة دولية قائمة على التعاون والتقارب بين البلدان يحترم في ظلها القانون الدولي بما في ذلك دفاعه عن حقوق الفرد . واعترفت المحاكم الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية بشخص الفرد في ميدان القضاء الدولي ، فحكومتهم في محكمتي نورمبورج وماوكيو لمحاكمة مجرمي الحرب لما اقترفه من جرائم ضد القانون الدولي والانسانية ولاعذر له في ارتكابها في النطاق الدولي ، وقياساً على هذا يمكن العمل على تمهيد السبيل كي يسعى إلى التفاضل في ميدان القضاء الدولي .

٧ - يحسن ان تعمل المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والجمعيات الدولية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها وحكومات الدول على اختلاف ألوانها في سبيل الاتساع ما أمكن من مساواة الحدود، فلا تصبح التخوم كما هي الحال اليوم حاجزاً ممتعاً كسور الصين قديماً يفصل بين عالم وآخر، في حين ان الاثير والطيران ودراسات المعامل والبحاث العلمية تجعل هذه الحواجز أو هي من خيوط العنكبوت

ولا ينجم عنها إلا الإضرار بمصالح الإنسانية والافراد وازكاه نيران
الاحقاد.

وأقبلت الدول بجمعة نظرياً لا عملياً في سبيل توحيد الروح السياسية
للجماعات وتنشيط تبادلها المنافع وتعاونها الاجتماعي والتغافي بتوقيع الغالية
الساحقة منها الداخلة في منظمة الأمم المتحدة الميثاق الدول لحقوق الانسان
في ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وأهم ما جاء فيه فضلاً عما رددته من الحقوق
المسلم بها للواطن والتي تأيدت منذ القرن الماضي وهي المساواة السياسية
والقانونية بين الناس العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية وتوفير
العمل والرزق والمعيش له ولاسرتة ، ومساواة النساء بالرجال في كافة
الحقوق بما في ذلك العمل والاجر وهدم الفوارق بين الألوان والاجناس
أو بسبب اللغة أو الدين ، وذلك لمحاولة وضع حد لاضطهاد الملونين
والاضطهاد العنصري والديني الذي كان من أهم مبادئ النازية ، وما يهنا
في هذا الميثاق بنوع خاص هو اعتراف بحق للفرد في التنقل دولياً وفي
الخروج والدخول من بلد إلى آخر بلا عائق ، وكذلك عدم حرمان المواطن
من جنسية أو اضطهاده وتعذيبه وطرده من وطنه أو نفيه بسبب آرائه
السياسية ، وكذلك بحق المأوى في بلد آخر بسبب الاضطهاد .

وتركز هذه الحقوق مع تعهد الدول باحترامها في المادة ٢٨ من الميثاق،
وهي تنص على ما يأتي « لكل فرد الحق في أن يسود في محيط الجماعة
وفي المحيط الدولي نظام من شأنه مباشرة واحترام الحقوق الواردة في
الميثاق بكل ما لها من أثر وقوة . ويرمي الميثاق بذلك إلى إقامة نظام
دولي تصبح الحكومات بمقتضاه الصوت المبرر عن آمال الجماعة الدولية
وحقوقها وحرريات المواطن ، هذا المواطن الذي يحمل جواز سفر له أثره

في حدود معاملاته القانونية ، وقلبا كبيرا بين ضلوعه ارتباط بقلوب سائر المواطنين ، ويتعين رعاية هذه الرابطة ليتوثق تعاونه مع الغير ، وبهذا بتغير الوضع القائم على رعاية المصالح الداخلية في كل دولة تلك المصالح القائمة على الطمع والتوسع على حساب الغير ، ويصبح الهدف نشروعي من الحرية السياسية لازدهار الجنس البشري ، ولقد وعت دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية هذه الروح الجديدة ، وجاء في ديباجتها وصلها :
توطيد دعائم السلام وعدم إثارة حروب اعتداء وضميان حريات الفرد وعدم اضطهاده بسبب الرأي والعقيدة وتوفير العمل والمعيش له ومنح حق الاستيطان لكل مضطهد سياسي . وفي مقدمة هذه الدساتير : دساتير فرنسا وإيطاليا ويوجوسلافيا . وكما جاء زيادة في توكيد الحقوق مع وجوب انتشارها في شتى دول العالم في المادة الثلاثين من الميثاق ، إنه لا يجوز تفسير الحقوق الواردة فيه بأنها حق الدولة أو الجماعة أو الفرد في القيام بنشاط أو أداء عمل يرمى الى القضاء على هذه الحريات والحقوق ، وهكذا وقف الميثاق بحقوقه وضمائنه لمصلحة الفرد عموما بصرف النظر عن جنسيته في وجه تعنت السیادات ، وخذ من سلطان الدولة في سبيل التعاون العالمي .

٨ - العمل على بث الوعي السياسي وتنمية الرأي العام . العالمي وإن تقوية دعائم الوعي السياسي وفي أعقابها الرأي العام العالمي يكفلان احترام حريات المواطن والبعده عن الاضطهاد والحرب ، وتخشي الحكومات في مثل هذا الجوهر أن تتماهى في تعصبا السياسي المذهبي وصراع المثل والمضى في التهديد والوعيد والاستعداد للحرب العامة ، اذ يترتب على مثل هذه السياسة فقدانها ثقة المواطنين وضياع الحكم منها وتسليم الزمام الى احزاب

سياسية وحكومات أكثر اتزاناً ومرونة لرجحان كفة التفاهم والسلام بين الشعوب على التنافر والاستعداد للحرب ، كما يترتب على قوة الرأي العام بين الشعوب واهتمامها بالمشكلات الحديثة وما أكثرها يقظتها وتفتق أذهانها وتنبيه المسؤولين الى وجوب انتهاء الحرب الباردة وتجنيب السفينة الارطاطم بالصخور والعالم ويلات الحرب والهلاك ، وحث رجال الحكم والمتخصصين على علاج الازمات علاجاً عاماً شاملاً لا يقوم على الانانية بل على التعاون في سبيل انقاذ الانسانية ، وهى المبادئ الكفيلة بالقضاء على الداء - ولا يعنى بهذا ضمان سيادة الفرد سيادة تامة على الدولة على أساس فردى *individualisation du pouvoir international* فالفرد يظل مواطناً في الدولة ، على أن يرعى نظام شامل حقوقه الاساسية ، وله لون واحد بسود مختلف دساتير الأمم ، ويتدمج هذا النظام في العرف الدولى وسياسة المنظمات الدوليه والاتجاه العام للتشريع . ولافرد أن يدافع عن حقوقه المنبثقة من هذا النظام وقد وضع حجره الاساسى الميثاق الدولى لحقوق الانسان أمام القضاء المختص الوطنى أو الدولى .

ولا زنى هذا الوصف أن ينشأ نظام المواطن العالمى ، التابع للحكومة العالمية الواحدة ، فالانسانية لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق فكرة الحكومة العالمية ، ولا يزيد بذلك أن تتكرر التجربة التى حصلت في سبتمبر سنة ١٩٤٨ حين اجتمع المجتمع العمومية للأمم المتحدة ، وقد قام بها مواطن أمريكي شاب يدعى جارى دافيز *Gary Davis* (*) ، وذلك بتمزيقه جواز سفره كواطن أمريكي ورفضه تقديم طلب تصريح بإقامته في فرنسا حيث كان يقيم ، وقد قام بعدة مناورات في أروقة الأمم المتحدة لبيان وجهة

(*) انظر « تجرد الضم السياسى » لوكار ، صفحة ٢٢٤

نظره مع اظهار عجز الأمم المتحدة عن حماية الناس من وباء الحرب وتحريرهم من عبودية دولهم بحقوق ولايتها عليهم ووجوب ضمهم إلى أعطاف تعاون دولي حتى تسود فيه الاهداف الانسانية ضد ضيق الأفق القومي وتطاحن السیادات المختلفة . وقامت محاولة أخرى بتلاوة ميثاق دولي علنا بباريس في ١٦ ابريل سنة ١٩٤٩ صحبها بدء حملة لتسجيل أسماء المواطنين العالميين ، ونجم عن ذلك مشاكل دقيقة بحثها من اختصاص القانون الاداري والرقابة الدولية العليا على الأفراد ، ويمكن التساؤل هل تقبل فرنسا أو غيرها أن يقوم الأفراد بنشاط فوق أراضيها غرضه إلغاء حقوق سيادة الدول في المحيط الدولي ؟ وما نصيب مثل هذا العمل من النجاح إذا تم في جزء فقط من العالم وهو المسمى بالعالم الحر ، مع ملاحظة أن هذا العالم لا يعاني الفرد فيه من المتاعب ما يفقده حرياته وكل أمل في الدولة ؟ وهل من مصلحة الانسانية هناك إثارة الجماعات ضد حقوق السيادة الدولية لمختلف الدول ؟ وهل يمكن الفرد أن يجمع بين شخصية المواطن العالمي والمواطن لدولة معينة ؟ وهل مجرد اعلان الفرد أنه مواطن عالمي يؤدي هذا الاعلان إلى تعهده الأدبي بمقاومة سلطان الدولة السياسي ، والا يقبل إلا سلطان بحاجة المواطنين العالميين ؟ لا شك أنه يترتب على هذه الظاهرة أمور خطيرة أهمها رفض دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية وتلبية نداء الحرب . وهل يؤدي تمادى المواطن في عمل شبيه بعمل المواطن الأمريكي الشاب في سنة ١٩٤٨ إلى فقدانه الجنسية التي لا بد منها في مباشرة نشاطاته الاجتماعية والاقتصادي والسياسي وصورته بلا جلسة مع ما يترتب على ذلك من تدعج قانونية هامة وخطيرة ؟

ولحاولات تقارب الدول الكبرى والحد من تطاحن السیادات في حدود التفكير في عالم واحد وفق أسس تبقى على أهم الأوضاع المعروفة

للدول الحديثة التي سبق وصفها في بحثنا مع استبعاد الصراع السياسي المذهبي التعصبي وانتهاء الاستعمار، لهذه المحاولات أهمية فائقة في تلاقى ما قد يقع على البشر من صواعق القنابل الذرية المييدة جملة ، وهذه المحاولات إذا نجحت تؤدي إلى تحقيق الرقابة على الطاقة الذرية وصناعة أسلحتها وتوجيه بحوثها لخدمة البشر والسلام العالمى ، فاهمية اكتشاف وسائل استخدام الذرة لا تقل عن أهمية اكتشاف النار في فجر الانسانية ، وهى كالنار تستطيع أن تفتح آفاقاً جديدة لرقى الانسانية ، ويمكن استخدامها في سير الآلات والقاطرات والطائرات والسيارات والسفن ، ويمكن تسخيرها في صهر المعادن والمعالج الطبى ونوع خاص الاورام السرطانية وما يتصل باضطراب وظائف الغدد الصماء ، ويقول الاختصاصيون إن الطاقة الحرارية لما تستخرجه الولايات المتحدة الأمريكية من الفحم سنوياً في بلادها وقدره ٦٥٠ مليون طن يعادل الطاقة التي يمكن الحصول عليها من ٢٤ متر مكعب من اليورانيوم وهو المعدن المستخدم في تسخير الذرة ، وإن قطعة من اليورانيوم في حجم الكرة الصغيرة للعبة الجولف تحوى من القوة الكامنة ما يكفي لتوليد حرارة تعادل الحرارة الكهربائية لقافة سلك حديدية قدرتها ١٥٠٠ طن من الفحم أو ٤ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ، وهذا أن توجه نفقات الأبحاث الذرية وتسخير الطاقة الذرية لأغراض السلام لحسب ، وقد بلغت نفقات القنبلتين الذريتين الصغيرتين اللتين استخدمتهما الولايات المتحدة في حربها ضد اليابان سنة ١٩٤٥ وفى نصف هوراشيا وناجازاكي ٠ ر مليون دولار ، وتتضاعف النفقات كلما شامت الدولة تجربة أو إنتاج أو تخزين قنابل من نوع أكبر حجماً وأشد فتكاً .

والرقابة الدولية على الطاقة الذرية تتطلب تشكيل هيئة دولية تلقى على كنفها مسئوليات جسام، ويتعين أن تعطى لها سلطات تتناسب مع اعتباراتها وأن تحاط بالضمانات والاحترام والهيبة اللازمة، ويتعين أن تسلم الدول فى هذه الحالة بمبدأ هذه الرقابة بوجه عام لتجنب العالم جنون السلام الذرى والقضاء، وتتعدد المقترحات فى هذا الصدد، نذكر منها على سبيل المثال المقترح المشهور للولايات المتحدة الأمريكية والمعروف باسم «المشروع الأمريكى للرقابة الدولية على الطاقة الذرية»، وقام بتخطيط برنامج للمشروع وعرف بهذا الاسم «اشن - باروخ - ليلينثال»، *Acheson-Baruch-Lilienthal* سنة ١٩٤٦، وأسس المشروع ما يأتى :-

١- تنشأ هيئة دولية يطلق عليها «سلطة النشاط الذرى»

Atomic Development authority للرقابة على الطاقة الذرية فى ميدانى توليدها واستخدامها، وأن تصبح لها سلطة واسعة فى أداء مهمتها على أن تعمل سلطة مجلس الامن سلطتها كرقب عليها .

٢- أن تبدأ الرقابة من منع استخراج المعادن اللازمة لتوليد الطاقة الذرية، وتستمر الرقابة فى سائر الميادين الخاصة بصناعة الأسلحة الذرية أو باستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلبية أو فى التجارب وفى معاهد الأبحاث، كما تفرض الرقابة على موارد ومناجم معادن توليد الطاقة بما فى ذلك ملكيتها .

٣- أن تشمل الرقابة مصانع انتاج القنابل والأسلحة الذرية التى تهدد السلام العالمى ومعاهد أبحاث التجارب الذرية، وقد تكون الرقابة عن طريق الاشراف التام أو عن طريق امتلاك موارد المعادن التى تستخدم لتوليد الطاقة الذرية كاليورانيوم .

٤- أن تبشر السلطة عمليات تفتيش منتظم واسع النطاق دون عوائق وجمعية الجهات المختصة في ميادين النشاط الذري على اختلافها ، مع تقديم التقارير اللازمة لبحثها واتخاذ قرارات بشأنها .

٥- أن تصرح السلطة أو تمنع القيام بالابحاث الذرية وسائر نواحي النشاط الذري للجهات المختصة ولسائر معاهد الابحاث وقاية للأمن الدولي والسلام العالمي ، وأن تعرف وتحدد الوسائل الخطيرة المترتبة على استخدام الطاقة الذرية فيما لا يدخل في حدود إشرافها المباشر .

٦- أن تمنع السلطة منعاً باتاً إجراء تجارب تفجير القنابل الذرية وغيرها بواسطة أية دولة وحدها ، وتحتكر السلطة لنفسها البحوث الخاصة بالمتفجرات والقنابل الذرية .

٧- أن تساعد السلطة على تشجيع البحوث الذرية في المجال القوي الذي يتناول تقدم الانسانية والرقى العلى في ميادين الطب والصناعة والزراعة وغيرها .

٨- أن ترسم السلطة سياستها ونظام مباشرتها مهمتها وما يجب أن تتخذه من إجراءات في حدود اتفاق تشكيلها وميثاق الأمم المتحدة ، وسياساتها هي في حدود اختصاصها ، وهو : منع صناعة واستعمال الاسلحة الذرية للتدمير بالجملة مع تشجيع استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلبية ، وسلطاتها إدارية تذهب إلى حد حق امتلاك كافة وجوه النشاط الذري الذي يهدد الأمن الدولي ، والحق في المراقبة والتفتيش والتصريح والمنع في ميادين النشاط الذري حتى فيما يتناول استخدام الطاقة لأغراض السلام . وتؤدي هذه الرقابة المقترحة الواسعة النطاق الى القضاء على سياسة صعوبة تجاوز الحدود القومية الى العالم الخارجى المتبعة اليوم ، وعادة فيما يتناول

الذرة وأبحاثها وصناعة أسلحتها ، ويسن لرجال الرقابة أن يتجولوا وفق مصلحة العمل لمباشرة مهمتهم دون عائق ، وفي هذه الحالة أو في أى وضع من شأنه أن يتيح الرقابة على الطاقة الذرية تصبح الدنيا التى نعيش فيها بحق عالماً واحداً، جديراً بهذا الوصف ، ويمكن للدولة مباشرة حق سيادتها فى شئى النواحي فيما عدا سلطاتها على النشاط الذرى واحتلال استخداما فى نواحي الشرع ولما كانت الطاقة لذرية هى مصدر القوة الجديدة للحضارة القائمة فيمكن هيئة الرقابة المقترحة على الذرة فى حالة تشكيلها أن تتخذ قواعد قوية لها كذلك فى ميادين الصناعة والاقتصاد والعلم والنشاط الاجتماعى والحياة السياسية للشعوب حتى يتسنى تنسيقها وفق السياسة الذرية التى تمشي وصالح البشرية ، وليست هذه الهيئة بدءاً فيما يتناول سياسة الرقابة الدولية فلها مثيلاتها كاللجنة الدولية للسلامة فى الدانوب التى تباشر سلطات معينة فى بلدان شتى وارااض مختلفة القوميات دون أن تمس حقوق سيادة هذه البلدان ، وبسببى أنه من أهم عوامل نجاح مثل هذه الرقابة وجوب الحد من استخدام الدول الحس الكبار حقها فى استعمال القيتو فى مجلس الامن باعتباره السلطة العليا التى تشرف على سلطة النشاط الذرى ، فيما يختص بالمسائل التى تمس سياسة الذرة والتي تتخذ السلطة قرارات بشأنها ، وهذا ما أصر على وجوب مراعاته المقترح الأمريكى السالف شرحه ، وفى هذه الحالة يكفى بتصويت سبعة من أحد عشر عضواً فى مجلس الامن لقرار مشروع القرار ولا يتحتم أن يكون ضمن الاصوات أصوات الاعضاء الخمسة الكبار (٥).

وفي هذه الحالة يصبح الأمل كبيراً في أن ينتقل سلطان السياسة تدريجياً من البلدان القوي إلى الميدان الدولي ، تمهيداً لإقامة حكومة عالمية على رأسها هيتان أساسيتان هما : سلطة النشاط الذرى ومجلس الامن ، غير أنه يستبعد في ظروف التوتر الحالية ان تقبل الدول العظمى وخاصة الاتحاد السوفيتى مثل هذا المشروع بصورته المذكورة ، وسبق ان بذلت محاولات منذ اعداده في هذا الصدد دون كبير رجاء .

وبذلك أخيراً محاولات محدودة في سبيل تقارب بعض بلدان أوروبا الغربية وهي بمثابة تجارب معامل الابحاث وليست على نطاق واسع ليفيد منها العالم ، وهي في سبيل استعادة أوروبا سطوتها أو انقاذ مايمكن انقاذه من بقايا نفوذها ، أو هي محاولات وأحلام أريد رجوعها وقد يكون رجوع مثل هذه الأحلام بعيد المنال ، فقد اجتمعت الدول الغربية الست في روما بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥١ ووقعت معاهدة « سوق أوروبا المشتركة » *Le Marché Commun* و « التعاون الاوروبى الذرى » *Enratom* ، وتشمل الدول الست : فرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولانده والمانيا الغربية ولوكسبورج ، وتهدف المعاهدة إلى تنسيق نشاط وتقدم واستقرار هذه البلدان من الناحية الاقتصادية كجموعة متجانسة متعاونة في نهضتها الاقتصادية مع العمل على رواج التبادل التجارى بينها وتخفيض الحواجز الجمركية تدريجياً فيما يتناول تبادل سلعها بعضها مع بعض ، وهي ترمى بها أيضاً إلى العمل على مضاعفة نشاطها لرفع مستوى معيشة الاهلين في ديارها ونمو علاقاتها التجارية في مجموعتها .

وتنشأ بينها لهذه الغاية سوق تدريجية بهامجية أو مشتركة على ثلاث مراحل لا تلتقى عشرة سنة ، وكل مرحلة أربع سنوات مع جواز امتداد المرحلة

حسب الظروف ، وغرض السوق الجماعية تخفيض التعريفة الجمركية بين دول الجماعة تدريجياً فيما يتناول التصدير والاستيراد مع الأخذ بتعريفة جمركية موحدة في معاملاتها مع سائر الدول ، وتخفيض التعريفة الجمركية بمقدار ١٠ ٪ / بعد سنة من بدء تنفيذ المعاهدة ، وبمقدار ١٠ ٪ / أخرى بعد مضي ثلاثين شهراً ويصل التخفيض تدريجياً إلى ٣٠ ٪ / وتلغى الحدود الجمركية فيما يتعلق بالتعريفة بينها في نهاية المرحلة الثالثة للاتفاق ، كما تلغى تدريجياً بعد سنة من بدء تنفيذ الاتفاق نسب الحد الأقصى للسلع المتبادلة بين الجماعة ، وتنص المعاهدة أيضاً على توحيد سياستها الزراعية بناء على اتفاقات تعقدتها في هذا الصدد ، كما تنص على حرية التنقل والعمل والإقامة لمواطني الجماعة في بلدانها بلا اعتبار للجنسية وجواز السفر وتصريح الإقامة والعمل ، وكذلك على حرية تبادل الخدمات ودخول وخروج رؤوس الأموال ، وتحرم المعاهدة إقامة أنواع الاحتكارات في ديار الجماعة وإتباع سياسة إغراق الأسواق للاضرار بالسوق المشتركة ، وتنص على مراعاة توحيد الضرائب على السلع حتى لا تتفاوت أسعارها في بلد من بلدان الجماعة عن آخر مع التوصية بالعمل على تقارب تشريعاتها وقراراتها ونظمها الإدارية وأن تطبق في بلدان الجماعة سياسة اجتماعية وعملية عادلة متقاربة لا يجوز العمال وسائر مكافآتهم وتعويضاتهم ، ومع التوصية بالاتفاق على إنشاء مصرف أوروبي للجماعة رؤوس أمواله وأعضاء مجلس إدارته من دول الجماعة بالذات ، ويبلغ رأس ماله بالاكتاب مليار دولار ، وغرضه التعمير والتميز وتحقيق المشروعات والنهوض بمصالح الجماعة في ديارها ، وتنشأ بموجب المعاهدة جمعية للجماعة يمثل فيها مندوبون من برلمانات الجماعة ،

وتعطى الأصوات فيها بغالبية ثلثي الأعضاء ، ويضاف إلى ذلك لجنة لاتمثل دول الجماعة بل مصالحها العامة ، وتشرف على مصالح الهيئة وتبت في المنازعات محكمة عليا للنظر في مشروعيات القرارات التي يتخذها المجلس أو اللجنة ، وللجماعة ميزانيتها التي تكتب فيها الدول الأعضاء في الجماعة ، ولها لجانها الاقتصادية والاجتماعية .

وتضم المعاهدة أيضاً الاتفاق على التعاون الاوروي في الميدان الذري بين أعضاء الجماعة (اوراتوم) *Euratom* ، وغرضه على وتيرة غرض السوق المشتركة أو الجماعية ، والجمعية المشكلة للسوق هي نفسها التي تسهر على مسائل التعاون الذري بين الأعضاء ، وبموجب هذا الاتفاق ينشأ تعاون وتسسيق الجهود بين المتعاقدين للحصول على المعادن اللازمة لتوليد الطاقة الذرية فيها ، وتبادل مالهيا من المعادن في أراضيها على قدم المساواة ، وتلغى بعد سنة من بدء تنفيذ الاتفاق كافة القيود والرسوم المفروضة على دخول وخروج المواد الأولية والآلات الخاصة بتوليد الطاقة الذرية والصناعات المتصلة بها ، وتتخذ اللجنة الاوروية مآراء في صدد الدراسات والبحوث الذرية والوقاية من الاشعاع الذري لصالح الجماعة . ولم يتعرض الاتفاق إلى المسائل العسكرية الخاصة بالذرة ، ولكن المقصود انه يحظر على المانيا الغربية بموجب اتفاق باريس وشروط عضويتها في حلف شمال الاطلسي صناعة أو استخدام الاسلحة الذرية .

وهذه المعاهدة الاوروية التاريخية الهامة التي أبرمت بعد جهود سنوات طويلة بين الدول الغربية الست ، ولم تشترك فيها انكلترا التي لا تريد ان تزج بالكمونولت وتشترك بملكيات ما وراء البحار في تعاقده من هذا القبيل ، والتي صادفت صحاباً جمعة وساعات من الفضل والياس من إبرامها

ثم رجحت كفة التعاون على كفة التدابر بين هذه الدول نظراً لما لها من مصلحة واضحة في تأزرها لن تنفذ إلا بعد تصديق برلمانات الدول الست الموقعة عليها ، وبلا شك سيصادف عرض التصديق عليها والمواقفة على تنفيذها مناقشات حادة ، نظراً لتعدد الاحزاب السياسية في برلمانات الاعضاء وتضارب سياساتها فيما يختص بالتعاون الاوروي ومداه، وكذلك إمكان اشتراك بعض الممتلكات فيما وراء البحار في الاتفاق وهو مالا يتفق مع سياسة بريطانيا العظمى أيضاً التي تعارض في الانضمام إلى الجماعة الاوروية لهذا السبب، وبعبء دول هذه الجماعة التي وقعت المعاهدة شديدة الحساسية فيما يختص بهذه المعارضة، وهي ترغب أيضاً في ضم الدولة الاوروية الكبرى الغربية لما وراء المانش إلى المعاهدة والسوق الاوروية المشتركة .

ويشاهد الممسرحة سياسية تراجيدية ذات فصول عدة تنحس الانفاس في الحناجر وتثبت العيون في المهاجر من مجرد بدء رؤيتها ، ويتبادل النظارة أهل ستكون نهايتها الحرب التي لا بد منها كاحدى سنن الطبيعة وغرائز البشرية ؟ وقد قامت محاولات فاشلة في سبيل المواطن العالمى ، وتطاحت السبادات وتضارعت المثل والعقائد السياسية المذهبية التعصية ، وتمسكت الدول بسيادتها في المحيط الدولى والاسلطان على السيادة فى نهاية القانون والنظام ، وتكونت جبهتان جبارتان كل جبهة تحتمى بحلف عسكري مجهز بأحدث المعدات استعداداً للحرب القادمة، فهناك متلاحف شمال الاطلنطى للغرب بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، وهناك حلف فرسوفيا العسكرى لكتلة شرق اوروبا بزعامة الاتحاد السوفيتى . ويتبادل المرء أيضاً هل ستخف حدة النزاع نتيجة رجحان كفة التعقل والاعتزان على التعصب وسباق التسلح ؟ وتضحي الدول بعقبتها لاحترام حقوق

الانسان في المحيط الدول ويث روح التعاون بين المواطنين من مختلف
الجنسيات، وترية المواطن تربية ديموقراطية سليمة تبعده عن روح الشر
والاعتداء والحرب، وفشر امن دول تطلعن في كنفه الانسانية إلى استقرار
يشجع على الاقبال على الانتاج والبناء .

والانسانية بحلها وصاحبها وبخيرها وشرها تجمع الغازا متناقضة نحار
فيها العقول الجبارة التي نبنت جانيها في تربتها وتعلمتها حادثاتها ومشاهداتها
بالرى والسقا ، وحاول الفلاسفة والمفكرون ان يميظوا اللثام عن إحدى
ظواهرها الاجتماعية السياسية وهي الحرب ليرسوا مرامي السلام بين
الشعوب ، ورأيتهم في عاولاتهم يسرون تارة في ضباب اليأس والتردد
المظلم وتارة أخرى في وضوح الرجاء الساطع في انسانية جيدة واقعية ،
وتعددت ملاحظاتهم على المشاهدات واختلفت أساليبهم وتحليلاتهم وآمالهم
، وفيما يلي بيان بعضها :-

هناك سينوزا Spinoza الفيلسوف الهولندي الفقير المتكشف البائس
والمرتد عن الدين الاسرائيلي استقل في تفكيره إلى حد رفض هبات
الملك، والذي هجر المعبد ليختلط بالمخاض البروتستانتية للقرن السابع
عشر، مما أدى إلى طرده من دينه مع طلب إخراجة من امستردام . وقد
نظر إلى العالم نظرة سوداء مليئة بالتشاؤم ، وزعم أن جل الناس في طباعهم
الشر ويحيط بهم البؤس وهم يتصارعون بشدة في سبيل الجاه والثروة ،
والانسان فريسة الظروف والمصادقات ، ويرى أن « الانسان كأمواج
البحر الصاخب بفعل الرياح المعاكسة ، والبشرية تسير على غير هدى
وتجهل ما ينتظرها وما تحول إليه » ، ويزعم كذلك أن « هذه البشرية
الطموحة الطامعة تتنازع في سبيل الاستئثار بما تزعم أنها أشياء المجازة ،

والناس في هذا الميدان ويقدر ما تستأثر بهم الاطلاع يقف كل منهم في وجه الآخر لتطاحن ،، ويزعم أن شهوات الانسان تدفع به إلى إمتداد سلطانه باستمراراً بعيداً إلى أقصى الحدود ،، ويترتب على هذه الحالة أن يصبح كل في حالة حرب ضد الآخر مع ما يحيط بها من الحقد والخوف ،، مما يشل القانون الطبيعي الذي يجب أن يسيطر على الفرد والبشرية ،، ويحرم هذا في نظره إلى قهام الناس لإنشاء دولة قوية تحكم كل شيء وتسيطر على كل شيء ،، وهكذا لا تنشأ القوانين الخاصة ونظم الامتلاك للفرد إلا بقرار من الدولة ،، وقد تؤدي شهوة الفرد إلى مناهضة المحكومين للحكومة . ولكنه يزعم أن أسباب الثورات والاضطرابات وخرق القوانين في بلد ما ترجع إلى سوء نظام الحكومة أكثر منه إلى روح البشر الشريرة ،، ويقول إن حالة الحرب تسود الجماعة في حياتها القائمة على سيادة القفطرة والطبيعة *Etat de nature* إذ أن الحق الطبيعي لكل انسان يذهب به إلى نهاية حدود قوته ،، مما يهدد كيان البشرية ،، مما يؤدي إلى إنشاء دولة لوضع حد لهذه الحالة ، وبذا تنتهي حالة الحرب بين الأفراد ،، وموقف الدولة من الدولة الأخرى شبيه بموقف الفرد من الفرد الآخر .

ورى في هذا التحليل سبيلا إلى محاولة علاج تطاحن المجموعات البشرية التي تتمثل في الدول المختلفة والسيادات للتنافس على أساس التنظيم العام للدول ،، والذي سارت فيه كل دولة على حدة في وضعا الداخلي القومي لوضع حد للقوضى واقتتال الأفراد في دارها .

ويذكر شوبنهاور *Schopenhauer* أن الانسانية تسير مع الحياة في

فضاء لانهاى والانسان ليس مجرد مرآة فى مواجهة الاشياء تنعكس صورها فيه ، بل هو قوة لها جذورها العميقة فى هذه الدنيا ، والحياة صندوق ملؤه بالاوجاع والآلام ، والانسان يتأرجح بين العذاب والسأم ، والالم هو الامر الواقعى القائم والحاصل دائما وهو جوهر الاشياء ، أما السرور فهو الوضع الاستثنائى للانسانية ، وهو تحقيق رغبة مؤقته فى ظل وضع مستمر دائم وقطع لمدة الآلام المستديرة ، وهى القاعدة فى الحياة الدنيا ، والناس لا يحملون الحياة وينودون عنها إلا لانهم يتأثرون بسراب العطف والحنان والإحسان ، وهذه المشاعر الرقيقة من عطف وخلافة من صنع الانسان ومنطقه ليقنع نفسه بتحمل مرارة الحياة ، وهو يستغنى عنها للابقاء على الانسانية ، وهو يحكم على عاطفة قوية من الشفقة ينبعث منها مبدأ العدالة التى تشع من القلوب دون حاجة إلى قانون مفروض كما ينبعث منها الاحسان ، وهى التى تحطم مساوئ الطمع والانانية وتجعل المرء يتألم لآلام الآخرين ويحس للسلام ويستسلم له ، وفى هذه الآراء التشكك والتشاؤم والنظر إلى العالم بمنظار قاتم ، مما يجعلنا نتساءل إذا سلطنا بوجهة نظر شوينهاور هل الحرب الالم وهو جوهر الاشياء والسلام السرور وهو الفينة العابرة الصغيرة فى عمر الانسانية الطويل ؟ .

ويذكر كانت Kant رأيا آخر واضحا فى الحياة والسلام ونشر التحاب بين البشرية ، يشير إلى أن خلق البشرية وما يوحى به إلى النفوس ضميرها والميول الطيبة للانسانية لا يمكن إدراكها بالتجليل النظرى أو المنطقى ، فبعضها العقيدة الراسخة مع شدة الايمان بها ، وهكذا يؤمن الانسان الطيب المعدن ببعض الامور الثابتة التى يدرك كبرها

ذكاؤه، وضمنها الحرية وهي ألزم لوازم الخلق والضمير، وكذلك خلود الروح، والانسان الفاضل يطمح إلى الكمال الذى لا يستطيع الوصول إليه في عالمنا وإلى أن يجمع بين الفضيلة والسعادة، وهو ما ليس له كيان في الأرض، وبرى أنه يتحقق في حياة أخرى، ومن فكرة الايمان ورسوخها في قلوب البشر يمكن بناء حياة دعائمها التعاون بين الناس وعالم دولى يقوم على اتحاد الشعوب تعيش في كنفه في نظام يجمع شملها ويعالج مشكلاتها في سلام دائم : وفي هذه الفلسفة السامية يريق أمل في بناء عالم أفضل .

وهناك جان جاك روسو *J. J. Rousseau* الفيلسوف والكاتب الفرنسى الذى عاش في مدينة جنيف الحرة، بما ضاعف في تعلقه وتمسكه بحريات الفرد، وهو بطل القانون الطبيعي للقرن التاسع عشر وحريرات الفرد المستمدة من نفس القانون الطبيعي ومن تقاؤل القرن الثامن عشر وفلسفته، وهو يرى أن الناس يولدون وفي طبيعتهم الطيبة والخير غير أن اجتماعهم لتكوين الجماعة ينحو بهم نحو الشر، وهذه الطبيعة الطيبة تتجلى فيها مثل الإنسان وزى فيها سمو خلق الفرد في الحياة الطبيعية الفطرية عن نفس هذا الفرد المتمدين والفلاح عن ساكن المدينة والقديما عن الحداثيين، وأن تاريخ البشرية لا يتجلى في ثنايا الحوادث التي يسردها التاريخ بل في سجل الطبيعة الحافل الضخم وفيه وصف حقيقة الإنسان، وهو يرى أن كل فرد في حياة الفطرة يباشر حقوق سيادته فيما يتناول شخصه، وهو بتكوينه الجماعة تنازل عن هذا الحق بتكوين إرادة عامة هي الدولة، وهذه الإرادة العامة تمثل الجماعة وتعبّر عنها وتتبعها الأقلية لأنها في الصف الخاطئ ولا تعبّر عن الجماعة . وإرادة الشعب هذه في نظر فيلسوف

جنيف لا يمكن تفتيتها أو خلعها على جهة معينة أو انقضاؤها ، وهذا الفرد الذى نزل للدولة عن حقوقه الطبيعية يتلقى من الشعب صاحب السلطان حريات وحقوقاً معينة ، وهى لا تتعارض مع حقوق الفرد الآخر ، وتتجلى فى هذه الحقوق أسمى معاني الحريات والمساواة ، وإرادة الدولة فيها هى من إرادة مجموع الناس وبذا يطيع الناس لإرادتهم نفسها ، وليست للدولة مصالح تتعارض مع مصالح الأفراد وحرياتهم ، والسيد هو دائماً ما يجب أن يكون عليه السيد .

ورى فى هذه الفلسفة المتفائلة تقديساً للحريات الفردية وتبريراً للدولة التى تقوم على العقد الاجتماعى واتفاق الأفراد وسيادة الشعب ، ورى فيها تأييداً لاحترام الأفراد لما فى من حرياتهم ، وتجهيداً لسياسة تتمشى مع حريات الشعب التى يجب أن تعمل الدولة على اتقاء اهدارها بالحيلولة دون الزج بها فى حروب هى الناحية الشريرة فى البشرية .

ويذكر هيجل *Hegel* أن الإنسانية تقوم على منطق مسلسل يمكن بواسطته تفسير ما تودى إليه تجاربها ، والفرد فى نظره جزء من تيار متحرك تديره قوة الطبيعة وحوادث التاريخ والنظم الفلسفية السياسية ، وهى لا تتحرك اعتباطاً ، ويتمين علينا فى هذه الحالة ألا نضع المنطق العالمى ضد الحقائق الفردية وأن زرد أن كل ما هو منطقى هو حقيقى وكل ما هو حقيقى هو منطقى ، ويخضع تفسير الإنسانية إلى منطق ديناميكى منبعث من العقل والفكر ، وكل وجهة نظر *these* يقابلها ما هو عندها *antithese* وتستخرج نتيجة من مقارنتهما *synthese* ، وبمجرد ما يستطيع الفكر أن يذلل محقات المتناقضات يمكنه أن يبرز فى ميدان الإنتاج الإنشائى .

وهذه السلسلة الديناميكية للحياة التى عرضها هيجل وكانت مرشداً

بتحفظ الماركس تختلف بتاتا عن نظره إلى الدولة ، فهو يضعها فوق كل شيء . ويزعم أنها تسيطر على الأفراد وتمثل الحكم المطلق وتحكم الفكر ، وهي في اعتباره شيء مقدس وتنبعث منها روح الشعب ، وفي هذا يتأرجح هيجل بين الرجعية البروسية والفكر الثاقب التقدمي ، مما يجعله شديد التعقيد في تحليلاته ، مع صعوبة تحليل اتجاهات السلام وفق وجهة نظره ، ويمكن بواسطتها الكشف عن خفايا صراع المثل وتعتت الشعوب الجرمانية وخلافها في ميادين السياسة وسيرها نحو الحرب .

ويفسر كارل ماركس *Karl Marx* أحد تلاميذ هيجل العالم بحروبه وآلامه ، وقد انشق على استاذه وتبع فكرته فيما يتناول المنطق وتفسير الحوادث دون أن يتقيد برجعته ، ويقول إن الحياة لها أوضاعها الطبيعية ولكنها ليست نتيجة لقوانين الطبيعة ، وهذا مايجدو بالإنسان إلى أن يفكر في شئون العالم والجماعة ، وبذا يمكنه أن يعمل على تغيير وجوهها ، وهذا العالم في رأيه ورأى تلاميذه يسير في طريق التطور وفق منطق تاريخي مادي أساسه كفاح الطبقات في سبيل عيشها ورفاهتها ولتغيير نظم الإنتاج والملكية الفردية ، وهذا الكفاح حقيقة وليس خيالا وسيخفق بفوز البروليتاريا التي تبني نظام جماعة يعمل الفرد فيها بأدوات إنتاج ملك الجماعة ، وهو مايسمى بالاشتراكية العلية ، والحروب المتعددة التي يقاسمها العالم لا تنجح عن أنها سلسلة كفاح الطبقات ، وهي ضمن التفسير المادي للتاريخ وليس لالإنسانية في طريق انتصار البروليتاريا مما يتأتى بالإنسانية عن أي أمل في تهادن أو سلام ، والحروب الاستعمارية ستودي في النهاية كما زعم ماركس ولتين فيما بعد وغيرهما من أقطاب التفكير الشيوعي إلى القضاء على الرأسمالية الفردية باستنزاف ما ادخرته على مدى السنين وبذا

تزلو الامبراطوريات الاستعمارية التي تتحكم في مصائر مئات الملايين من الكادحين . غير أننا نلاحظ أن الانسانية ليست مجرد اقتتال وكفاح في أيضاً أمل وتآزر وانتاج وبناء .

ويفسر « أوجست كونت » *Auguste Comte* الظواهر العالمية بأنها ليست في أن يبحث الانسان لاكتشف عن المستحيل المطلق والاسباب الدفينة المتغلغلة في الانسانية ، فهو يكتفي بملاحظة الأمور المحيطة به ويحللها ويدرس أسباب تطوراتها ويحاول أن يكشف عن صلاتها وعلاقاتها بعضها ببعض ، وهذه فلسفة الواقعية ، ويمكننا أن نستخلص مما يحيط بنا أن الجماعة تحكمها الدولة ، وأتأ نعيش في عصر دول متعددة ذات قوميات عدة وأن شعوبها المختلفة تساهم في عمل ضخم كبير مشترك ، وعلى ذلك يجب الا نقرر الانسانية بالفرد بل الفرد بالانسانية ، وهي دائمة السير والحركة . والقانون الاسمي لها يفسر بحالات ثلاث ، وهي : التطور العلمى ، والتطور السياسى ، والتطور الاجتماعى ، وتبضح هذه الانسانية في فكرة تعاون البشرية ، وهذه البشرية الدائمة التطور في ظل التعاون تتمثل في سبيل انتهاء القوضى التي تقاسمها الانسانية وتحقيق رفاهتها في التعاقب كبدأ والنظام كقاعدة والتقدم كهدف ، ويمكننا القول تبعاً لتفكير كونت : إن هذه الاهداف التي تسمى إليها البشرية تؤدي إلى ارساء مراسى السلام .

وربى « برجنسن » *Bergson* أن سنة الاحياء تماسكهم وأنهم يشد بعضهم بعضاً ويستسلمون إلى سبيل يسلكه الجميع ، والحيوان يعيش على النبات ويعتمد عليه ، والانسان يعيش على الحيوان ، والانسانية برمتها في كوننا الذي يحكمه الفضاء والوقت جيش عرمرم يركض بهوار كل منا

إلى الأمام والخلف بقوة جارفة تحطم كل مقاومة وتجتاز كافة العراقيل والعقبات، وينشأ في هذا الجو قوام مغنوى مغلق تنظم فيه معيشة الفرد لجماعته المحدودة النطاق التي يعتبر عضواً فيها كالأسرة والقبيلة والشعب على نسق النحل في الخلية، وآخر مفتوح يقوم على رجال غير عاديين هم عباقرة قد نفذت بصائرهم اللامعة إلى أصول معرفة صلات الناس بعضهم ببعض، وهم يعيشون حياة مشتركة ويعملون فيها على إسماع صوت بطولتهم ويعطون في سبيل تحاب الإنسانية. ونرى أن هذه الميول السمحاء إذا كان لها وضعها في إنسانيتنا القاسية التي تستعد للحرب وتذوق أنواع الحرمان في استعدادها هذا القدرة الكافية في كفاحها ضد الحرب، على أن تستخدم هذه الميول بلباقة وتدرجياً لصالح الفرد كعضو في الجماعة المتماسكة والجماعة ككل لا للفرد.

وأخيراً نسأل هل البشرية مطلقة التصرف في كتابة تاريخها فلا يخضع الإنسان إلى المادية التاريخية وعلى ذلك لا توضع مقدمات خططها الأساسية بل هو يرسمها وفق إرادته الحرة، فإما حرب وإما سلام، أو هي مقيدة بتطورات التاريخ ومنطقه المادى وبمخارج البشر وكفاحهم؟ ويرد على هذا السؤال بول سارتر *Paul Sartre* فيقول: ليس العبرة بأن يقال من إن يحى الإنسان وإلى أين يتهي ويصير، فهو في زعمه قائم وله كيان ووجود في هذه الدنيا لحسب، وتجهوه الحرية بإرادتها وهو من هذه الإرادة، وله مطلق الخيار في تصريف شئونه، ويستطيع أن يقول كما يشاء نعم، أو لا، فالوجود في نظره قبل الجوهر. وتؤدي هذه الحرية في اعتبار سارتر إلى زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقه فيما يتناول مستقبله ومصيره، وهذه الحرية تختلف عما قاله مفكرو الاشتراكية العلية في

خضوع البشرية إلى تطور الحياة الاقتصادية التي ترسم سياسة الجماعات وتخطط مستقبل الأفراد مقدماً . ويرى سارتر أن الموت هدف الحياة كما أن وجود الإنسان وحيثه يسبقان جوهره ، وهكذا يكيف الوجودية الإنسانية *existentialisme* هذه بأنها تدفع بالإنسان إلى أن ينظر إلى الحياة وما يحيط بها من صفات عن قرب ، وربما استطاع خلال نظراته الفاحصة للاخطار القائمة وفي مقدمتها الحرب أن يقر بسخاقتها وخطورة المضي في تيارها ويضطره العمل بحرية تامة لانتقاذ البشرية عما يهددها في عصرنا الذري المظلم . فالقنبلة الذرية هي أداة انتحار البشرية ، ويتعين أن تشعر الإنسانية بمسئوليتها عن حياة وموت البشر ، ويجب سارتر على هذه الحالة التمسك بأنه يجب على البشرية أن تصر على الحياة وتمسك بها في كل ثانية ودقيقة .

وهل يعتبرنا اليأس من علاج هذا العالم العليل ووضع نحد للحروب الشاملة المدمرة ؟ فننظر دون أكثر إلى الحياة نظرات عبر عنها الشاعر اليوناني التراجيدي القديم « سوفوكل » *Sophocle* بقوله « إن أسعد أوقات الحياة هي التي تمر دون أية بارقة من بارقات الحكمة والتعقل ، والتي وصفها الفيلسوف والكاتب الهولندي « ابراسم » *Erasmus* في كتابه بعنوان « امتداح الجنون » *L'Eloge de la Folie* بقوله « إنها حكمة كبيرة أن يدعى للمرء الجنون لسبب ما ، فهل تدعى الإنسانية الجنون للسيان الكتابة التي تخيم على البشر مع الاستسلام في يأس للقوانين بسبب سبق التسليح ؟ ، ويقول أيضاً مردداً عبارات الشاعر اللاتيني القديم الرقيق الحس « هوراس » *Horace* ويمتدحها لها « إنه يفضل أن يعرف عنه

انه رجل يهرف ولا يحكم على عبقرية فنية عن أن يكون حكيمًا وأن تسكره
نشوات هذه الحكمة الى أقصى أعماق النفس .

وماذا تراه الانسانية مع تضارب آراء مفكرين في هذا العالم؟ ينظر البعض
كما وصف « إراسم » ، الى البعض الآخر كأنه حقيقة وأن الآخر ظل
وخيال ، ويترك أحد الافراد صفه لينظر الى الصف المقابل ويرى أشياء
حقيقية ثم يعود الى أصحابه فيصفهم بأنهم تمساه لانهم لا يرون الا اشباحا
وهم يعيشون في أخطاء مستمرة لاعتقادهم أنه ليس ثم شيء فيما عداهم
اذ أنه خارج نطاق قائلهم التي لا ترى الاشياء على حقيقتها ، وهكذا بينما
يقنع العاقل زناد الفكر ليكشف جنون الآخرين وأخطأهم ينظر اليه
هؤلاء على أنه مصاب بالجنون ويضحكون من فعالة وينبذونه على نسق
ما تراه اليوم في صراع الكتلتين . وهذه هي صورة الاقوام الذين
يسكون كوننا هذا .

وتتلخص حالة العالم في أنه مجموعات من البشر يعيشون في صخب
وحركة مستمرة وفي عذاب وتعذيب وسياسات دائمة التغيير واقتتال
مرار ، ثم هدوء مؤقت فعودة الى الصراع وصولا فاستراحة فصمت عميق
تعبه عودة الى الصخب وهكذا .

وبهذه المناسبة يذكر أناتول فرانس في كتابه بعنوان « آراء جيزوم
كوئارد » *Les Opinions de Gêrôme Coignard* وهو حوار قصصى
فلسفى ما يأتى (٥) :-

روى البعض أن أحد أباطرة الفرس وكان قد تعلم من مذهب أن

(٥) انظر « آراء جيزوم كوئارد » لاناتول فرانس ، من صفحة ١٦٧ الى ٢٠٠

الملوك لا يتعرضون الى أخطاء الملك الجسيمة اذا استرشدوا بأمثلة الماضي،
وقياسا على هذا طالب الى حكماء مملكته أن يكتبوا له تاريخ الشعوب لتصبح
منارا ومرشدا، وأمرهم ألا يفتلوا كبيرة أو صغيرة دون أن يدونوها
ليصبح مجهودهم في التاريخ العام شاملا كاملا، وانصرف الحكماء الى هذه
المهمة الشاقة وانكبوا على التأليف، وجاءوا بعد مضي عشرين عاما بكتابة
عدد ما اثنا عشر مجلدا تحمل ستة آلاف مجلد في التاريخ المطلوب، ورفعوه
اليه وقد دونوا فيها تطورات الشعوب والامبراطوريات، ورد عليهم
الملك بأنه لم يعد لديه فسيحة من اوراق لقراءة هذه الأسفار العديدة،
وطلب اليهم أن يلخصوا ما كتبوه بما يتناسب مع الحياة القصيرة، وعكف
الحكماء على تلخيصها وجاءوا بعد عشرين عاما أخرى بمائة وخمسين مجلدا
محملة على ثلاثة جملاته وتقديموا بها الى الملك وكان قد بلغ به الهرم مبلغا
كثيرا، فطلب أن يختصروا ما اختصروه مرة ثالثة، وعادوا الى عملهم ثم
احضروا المختصرات بعد عشر سنوات في مائة مجلد فأمرهم الملك وكان
قد قارب نهاية العمر أن يختصروا ما سبق أن اختصروه وأن يبادروا
باحضار المختصر قبل أن يقضى. وأخيرا جاءوه بالمختصر بعد خمس سنوات
وكان قد بلغ من العمر حافته القصوى في سفر واحد. فأنجزهم الحارس
أن يسرعوا لان الملك على سرير الموت في التزع الاخير، وأبدى لهم
الملك أسفه، وقال سأموت قبل أن أعرف تاريخ الانسانية والناس، فاجابه
أحد الحكماء، وكان هو أيضا في نهاية العمر « إن تاريخ الناس يتلخص في
ثلاث كلمات، هم يولدون ويتألمون ويموتون، وهكذا فهم شاه الفرس
أخيرا تاريخ الانسانية .

وأصول العلاقات الدولية التي حاولنا أن نعرض لتطوراتها ونحليلها

فى دراساتها هذه هى مجموعة ظواهر حياة الامم ونشاطها وتقلباتها وهى
دائمة الصخب والصراع والالام ، وتولد وتنمو وتقضى الشعوب ثم تأتى
الاجيال المتعاقبة لتلقى نفس المصير ، والذين يدرسون هذه العلاقات
وتطوراتها يحاولون أن يكشفوا عن مواطن الداء حتى يمكن فى ضوء
الحقيقة التخفيف من آلام الانسانية المبرحة بفعل الحروب الحديثة التى
لا تبقى ولا تذر ، ولكن أين هى الحقيقة ؟ حاول الفلاسفة والمفكرون
امامة اللثام عنها فعرضوا لبعض الظواهر التى قد تدل عليها دون أن
يتغلغلوا الى سويتها ويكشفوا عنها ، وربما يكون هذا الوضع أفضل
للانسانية من أن ترى الحقيقة سافرة .

الخلاصة

التيارات الدوائية لعالم اليوم صاحبة جارية متعارضة متناقضة ، تسير وفق حياة السرعة القائمة عليها بمدينة اليوم ، وتحاول عوامل الاثر أن تعيد إليها سيرها الطبيعي بعد العاصفة ، غير أن العواصف لا تلبث أن تتابع فيعود إليها الاضطراب ، ولكن الزمام لم يفلت بعد ، وقد يغلب التعمق على الحماس والتمادي في التعصب السياسي والصراع المذهبي ومحاولة دولة فرض سيطرة كاملة على العالم لتعيش الدول في طمأنينة وأمان في كنف ميثاق الأمم المتحدة ، ويكشف الوعي السياسي والرأى العام العالمى عن نوايا الرغبة في التوسع والتسلط والاستعمار، وهما عاملان هامان في التحذير من التماهى في المنازعات ، حتى لا تتحول إلى صدام مسلح وحرب ضروس .

وسياسة اليوم لا تقوم على توازن القوى بين الدول العظمى كما كانت الحال حتى مطلع قرننا الحالى ، بل وحتى عهد ما بين الحربين العالميتين ، وإن العوامل الجغرافية ومدى ما تحكم عليه البلاد من موارد طبيعية وكفايتها الصناعية وعدد سكانها وروحها القومية التى تكون شخصيتها المستقلة والصفات الدبلوماسية وأثرها فى صلات الدول بعضها ببعض ، هى أهم العوامل التى يمكن بمقتضاها قياس كل دولة بالنسبة الأخرى فى المحيط الدولى، لتحديد موقعها فى ميدان التنافس السياسى وتوازن القوى ، وبقياس هذه الصفات فى شتى الدول يمكننا الحكم بأن الدول العظمى فى العهد الحديث وحتى قيام الحرب العالمية الأولى انحصرت فى : بريطانيا العظمى وفرنسا

وروميا وإمبراطورية النمسا والمجر وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان . ثم تفهقرت من الخطوط الأولى ألمانيا بحكم هيمنتها في الحرب العالمية الأولى ، واختفت من المجموعة النمسا والمجر بحكم تقسيمها إلى جمهوريات عدة مستقلة وإعطاء بعض أراضيها السابقة إلى دولتين ناشتتين هما يوجوسلافيا ورومانيا : كما تقدمت إلى الصف الأول الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مدينة لأوروبا الغربية قبل الحرب فأصبحت دائمة لها بعدها ، كما رجحت كفة الحرب لصالح الحلفاء ضد إمبراطوريات الوسط .

والصفات الدبلوماسية أهميتها في نجاح الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية وفي تبوية الدولة مكانتها اللائقة بين أسرة الدول ، والدبلوماسية ليست مجرد الاهتمام بالمشرب والمأكل والملبس والاحتفاء بمظاهر خداعة من تبادل عبارات التحية والاطراء والمدح ومحاولة الكف والنوران بإلقاء تصريحات غامضة ملتوية أو اللوذ بالصمت العميق الذي يدل على ظلام وعدم ، وهي ليست في فوران النفس والفضب والهجوم وإطلاق العاطفة بحماسة دون كبح جماحها في الوقت المناسب ، فالدبلوماسية من مصلحة الدولة ، ويمكن ألا تعرض الأجيال القادمة بسبب هفوة جماعة أو ثورة عاطفة قومية مبالغ فيها للأخطار وتضيق عليها مصالح عامة ، وقد تردى في حماة الحرب والدمار وتكبل في قيود كان يمكن تفاديها بما يجب أن تتحلل به الدبلوماسية من التؤدة والحكمة والاعتزان .

وعوامل نجاح الدبلوماسية عدة ، أهمها : اعداد الدبلوماسيين المتخصصين بتربية ملكاتهم العقلية وتزويج كفاياتهم ، ويمكن ان نلنس أهميتها من المقارنة بين دبلوماسية عهد وآخر في دول معينة كأنكثرا ، ويتطلب هذا الوضع

اعداد المتخصصين من أول السلم مع تمرينهم واسناد أعمال منتجة اليهم وتقادى اسناد المهام الدبلوماسية الرئيسية إلى رجال المال والأعمال من غير المتخصصين ما أمكن ، وقد دلت هذه التجربة على ضعفها ، فلا عن وجوب وضع أسس صالحة لوزارة الخارجية وهي وزارة الدبلوماسية المتخصصة وتنسيق الأعمال بين إداراتها وتركيز النشاط السامي وعلاقات البلاد مع الخارج فيها دون سائر الوزارات في الدولة ، ويمكن تشبيه النجاح في إعداد دبلوماسيين صالحين للدولة في زمن السلم بالتوفيق في اختيار العسكريين لتدبير الخطط الحربية في زمن الحرب . وتنظيم العلاقات الخارجية هو بتنظيم وزارتها وهي من الشعب كالنترابين من القلب يواصل تجديد الدم وسيره منتظماً فيها بربط صلات الشعب بالخارج عن طريق دبلوماسية وحمل رسالته إلى سائر الشعوب ، ويمكن تقادى الازمات والحروب أوبناء مكانة مرموقة للدولة وتدعيم مركزها بين الدول عن طريق الدبلوماسيين المبرزين ، وهذا ما رأيناه في رجال السياسة أمثال بسمارك وديزرائيلي وجول كامبون وبول كامبون وسباك وماكدونالد وغيرهم ، كما لم يكن العالم مستقراً سياسياً وراحة بال على يد نيفيل شامبرلين وبالدوين وايدن .

ويشترط لنجاح الدبلوماسية اتباع أسس هي في صميم الدبلوماسية ذاتها ، فلا يكفي باعداد المتخصصين من رجالها الحسب ، بل يجب تعبيد الطريق لهم ودم وذلك بإبعاد الدبلوماسية ما أمكن عن فكرة الدعوة المقدسة لهدف معين أو لفكرة سياسية تعصية تأخذ على الدبلوماسية عقلها ولها وتزج بها في عواصف العاطفة القومية وصراع المثل والحرب ، وذلك مع مراعاة المصالح القومية في إدارة دفة السياسة الخارجية والمحافظة عليها في هدوء وحرم واتخاذ سياسة السلام والامن الدولي نبراساً لها في رسم خطط المحافظة

على السلامة القومية وراث الوطن ، وفي هذه الحالة ينظر الدبلوماسي إلى الموقف الدولي من وجهة نظر الشعوب الأخرى ويقارنها بالوضع القوي ، ويرى الدبلوماسي الحبل إذا شئده الطرف الآخر ويشده إذا أرعاه ولكنه لا يقطعه بحال ، ويصحح بين التشدد الظاهر والتساهل في حدود ما هو ليس بمحيو لأنه لا يس المس الخ القومية وكيان الدولة ، ويهمل المطالب الجوفاء في مظهرها التي لا تتناول لب الموضوع ، ولا يزج بنفسه وبلاده في مأزق ناجمة عن الرعونة فيتغنى بمد ذلك الرجوع القهقري بلا خسارة ، ويعتبر تماديه فيها مجازة خطيرة قد تؤدي إلى الخرب ، كما يجب ألا تعتمد الدبلوماسية على حليف ضعيف لرسم سياستها ، فهذا الحليف الضعيف قد يزج بها رغم أنها في سياسة خطيرة لا يستطيع هوان يتحمل أعباءها وحده ، مما يضطر الأقوى إلى الاستمرار فيها وتحمل أعباء المفامرة . كما يجب أن تدرك الدبلوماسية أهمية القوى المسلحة وأنها أداة لمعوتتها ، وأن القوة المسلحة أداة للحرب والدبلوماسية أداة للسلام وهدفها النهائي مصلحة الدولية العليا ، والدبلوماسية تعمل بمقل يفكر للمستقبل والأداة الحربية تعمل بمقل يفكر للحاضر لئلا يخطر دأهم يهد البلاد والثروة عن استقلالها تجاه عدو يحاول إلتهامها على نصر سريع حاسم . كما يجب أن تدرك الدبلوماسية أن الحكومة قائمة لأرشاد الرأي العام وليست منخرقة حسب ألدفاعه مع أهوائه وتقلباته . ويجبها كيف يشاء ، وعليها ألا تهتم بأن ترضيه لتكسب تصفيقه العاجل مع تناسلها عن دبلوماسيتها الحكيمة ، ففرحة حاضرة قد تسبب غصة مستقبلية .

والدبلوماسية الجنون هي التي يقتصر إليها عالم اليوم ، وهدفها ألا تنجح

نحو التصب السياسي المذهبي وصراع المثل والعنف بل تنبجه نحو التفاهم والتعاطف ، وتضع نصب عينها أنه الحرب دليست أمراً لا مفر منه ، ويجب أن تقيم هذه الدبلوماسية توازناً بين الروح والمادة ، وتشعر الشعوب في دفتها أن لأرواح أبنائها حرمة وحقوقاً وأن الحرب الحديثة تمنعها فناء البشرية وأن الهزيمة لا تترك في عالمنا الحال متصراً ، بل تحيل الطرفين إلى لحمة محترقة سوداء وأرض يقطع قراء ولا دار فيها ولا ديار .

ورأينا اليوم تبعاً لما أسفرت عنه الحربان العالميتان الأولى والثانية وفي حمة الصراع ذبول عدد من الدول العظمى إلى حد أن صار عددها ثلاث دول : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى ، وتحترق شمة الأخيرة بسرعة ، وهي في طريق الذبول والتصفية ، ولا تعد في قوة وكفاية الككتلين الجبارتين ، ولم تعد تتحمل اعباء الحروب العامة وصراع المردة الذي يحصى وطيله بين الجمهورية الكبرى للعالم الجديد باتباعها والاتحاد السوفيتي بالدول الداخلة في مجموعته الشمسية ، وبما يزيد في اختلال التوازن السياسي وقد كانت العلاقات والمنافسات محورها بمجموعة الدول العظمى وصارت مقصورة على نظام الدولتين الكبيرتين ، فقدان بريطانيا العظمى مكاتها كقايض على ميزان توازن القوى ومرجع لكتفاتها ، وأصبحنا اليوم نعيش في عصر كل الدول الضخمة التي يعد سكانها بمئات الملايين ، وسيظل التنافس مقصوراً على الدولتين الكبيرتين حتى تقوى سائر كل الدول الضخمة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ويشدد ساعدها ، وفي طليعتها الصين الجديدة والهند المستقلة واليابان بعد أن تلعق جروحها وتبرؤ من هزيمتها وتبدأ في البناء من جديد ، كما قد تنزل إلى الميدان

بمجموعات دول جديدة باتحادها الحقيقي إذا أمكن تحقيقه مثال ذلك اتحاد دول أوروبا، التحافظ على البقية الباقية من كياناتها، كمجموعة كان لها وزنها في العالم الدول، وبمجموعة الدول اللاتينية في العالم الجديد، وبمجموعة الدول العربية التي تسير عدوا في سبيل الحاق بركب الحضارة العالمية .

ويقف كل مارد من الماردين الجبارين المتنافسين باتباعه بالمصادم الآخر، وتتابع الاحداث السياسية، ويخشى العالم حرباً ذرية مدمرة إذا غلج للرجل واشتبك الطرفان في نزاع في قلب دائرة التنافس السياسي الاوروبي حيث كانت تتركز الدول العظمى حتى الحرب العالمية الثانية ، إذ لا نزاع السيادة العالمية من سائر الدول ولضرب الخصم ضربة قاضية يتطلب الامر مهاجمته في عقر داره واحتلال الدول التابعة له أو مساعدتها على التحرر من نيره .

وهناك مشكلات جسام هـ - مة تزيد في حدة الحرب الباردة وتهدد بإضافتها إلى عوامل أخرى باشتعال نيران الحرب من وقت لآخر ، وهي المشكلات الأربع الآتية :-

١ - للثقل : يشتد صراع فكرتين سياسيتين متعارضتين . ويتخذ الصراع وصفاً شديداً بالصراع الديني قديماً ، وقد يجر إلى حرب على وتيرة حرب الثلاثين سنة التي خربت الامارات الالمانية في القرن السابع عشر ، فهناك العقيدة الشيوعية للاتحاد السوفيتي، وأساسها التدرج بمصالح البروليتاريا من العمال والزرايع واتخاذ سياسة خارجية وفق هذه المصالح، والتدخل دون اثاره ثورة عالمية للدفاع عنها خارج حدود الاتحاد بالحماية وغيرها من أساليب النشر، بوثيقت دعائم هذا النوع من الحكم في البلدان التي دخلت

في المجموعة الشمسية للاتحاد . ويسير السياسة الداخلية والخارجية الحزب الشيوعي الوحيد والمكتب السياسي وسلسلة من الوظائف الرئيسية التي تتحكم في طول البلاد وعرضها . وهناك الفكرة السياسية القائمة على احترام القانون والمساواة السياسية بين الناس وتكافؤ الفرض للوطنين وحرية الرأي واحترام العقيدة الدينية والسياسة وحرمة المسكن وحق الامتلاك الفردي وتعدد الاحزاب المتنافسة . وإذا وقف الامر عند حد عيش كل من الطرفين في دائرة نفوذه تحبوه عقيدته لما كان في الوضع ما يثير المخاوف ، غير ان التنافس يؤدي إلى اصطدامهما وصعوبة عيشهما في سلام مادامت كل فكرة تحاول ان تعدى حدودها إلى الطرف الآخر ، وما دامت كل جبهة تحاول ان تتغلغل بنفوذها في الخارج على أساس عقيدتها أو فكرتها .

٢ - الاحلاف : وتتخذ كل جبهة سياسة الاحلاف لضم أكبر عدد من الانصار والدول اليها وتكوين حائط منيع لصد الضغط السياسي الخارجي وللمجابه احتمالات الحرب القادمة ، بل ولتقوية دروعها لخراب الباردة ولشنها حرباً ساخنة ضرورياً إذا لزم الحال ، وهذه الاحلاف اليوم على نوعين : فهناك احلاف الكتلة الغربية وهي تقوم على مجموعات من الدول تلثم جميعاً في شمل الحلف مثال ذلك حلف شمال الاطلسي فهو يجمع الدول الغربية برعامة الولايات المتحدة الامريكية لمواجهة خطر الغزو السوفيتي وله نظامه السياسي والاقتصادي والعسكري ، وهناك احلاف الكتلة الشرقية وهي عادة من دولتين الاتحاد السوفيتي ودولة أخرى تبرم الحلف معه ، مثال ذلك حلفه مع الصين الشيوعية ، غير ان الاتحاد خرج أخيراً في سنة ١٩٥٦ عن هذه القاعدة بالحلف الذي عقده مع دول أوروبا الشرقية ، وهو حلف عنكرى لمجابهة حلف شمال الاطلسي وأطلق عليه

حلف فرسوفيا. ولكن لا تخطو العلاقات الدولية من محاولات تقارب ومودة بين المعسكرين تقوم على تبادل البعثات الثقافية والاقتصادية وغيرها وعقد الاتفاقات المختلفة، ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد التي تسير في هدى خطة الاتحاد السوفيتي في تدعيم صلاته مع العالم البورجوازي على أساس اقتصادي محاولات الاتفاق التجاري بينه وبين انكلترا في أبريل سنة ١٩٥٦ كما جاءت في البيان السوفيتي البريطاني الذي صدر في ذلك الوقت .

٣- البترول: وهو سيد الوقود وعصب الحرب ولا غنى للصناعات الحديثة ووسائل النقل على اختلافها وأداة الحرب عنه، وظهرت أهمية الشرق الأوسط للصناعات الغربية باكتشاف آبار البترول المتعددة الغنية في دياره بعد الحرب العالمية الثانية. واتزع الغرب وفي طلبته الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا امتيازات استخراج البترول من هذه الآبار مع منح رؤوس الدول هناك تنازلات نظير الامتياز، وقامت الدولتان بحراسة هذه الآبار حتى لا تهلك منها إلى الكتلة الشرقية المنافسة، ونشرت نفوذها السياسي هناك واتخذت حول الدائرة وفي قلبها قواعد حرية والطيران، وأهمية هذه الآبار تزداد بالنسبة للصناعات الغربية يوماً بعد يوم كلما زاد تدفق البترول من هذه الآبار، والمحتزون منه فيها ٦٠٪ من المحتزون في العالم وأمريكا الشمالية لا تحوى أكثر من ٣٨٪ من رصيد البترول العالمي، وما يستخرج من الشرق الأوسط سنوياً هو نحو ثلث الإنتاج العالمي، وتعتبر ناقلات البترول قناة السويس وهذا ما أثار إثارة الغرب نتيجة تأمين شركة القناة في يولية سنة ١٩٥٦، وتشهد الحرب الباردة في سبيل بترول الشرق الأوسط بين المعسكرين

، والاتحاد السوفيتي يطمع فيه لزيادة نشاط صناعاته فخصيه من البترول في القوقاز لايزيد عن ٧٪ من البترول العالمي ، كما يأمل في هذا البترول لتصنيع البلاد الضالمة معه وفي طليعتها الصين الشعبية . والفرصة سانحة للحكومات الشرق الاوسط التي تزرع تربتها بالبترول في أن تستخدم اتاواته للقيام باصلاحات واسعة النطاق لصالح الشعب ولرفع مستواه وتحقيق مشروعات زراعية وصناعية حيوية في ديارها .

٤ - السياسة الذرية : ذل العلم الطاقة الذرية في خدمة الانسان وأمكن تحطيم الذرة واتخاذها سلاحاً أخطر من أى سلاح قبلها ، وألقت الولايات المتحدة القنابل الذرية على هوراشيا وناجاراكي سنة ١٩٤٥ وانتهت بذلك حربها مع اليابان بهزيمة هذه هزيمة ساحقة بمد نفس البلدين وقتل مئات الآلاف من السكان ، وظلت الولايات المتحدة محتكرة هذا السلاح الخطير حتى سنة ١٩٤٨ ، ثم بدأت أسرارها تسرب من مصانعها ، كما نشطت التجارب في الجمهورية الكبرى للعالم الجديد وكندا وبلدان الغرب وكذا في الاتحاد السوفيتي في سبيل التجارب الذرية لخدمة الانسانية وتسخير هذه الطاقة في الصناعة وللمواصلات والملاج الطبي ، ويمكن عما يؤسف له أن تتسابق الدول أيضا في صناعة الاسلحة الذرية وإعداد القنبلة الهيدروجينية وتخزين هذه الاسلحة استعداداً للحرب المقبلة . وحاولت الكتلتان الغربية والشرقية خوفا من التدمير الشامل المروع في حرب مقبلة نتيجة استخدام السلاح الذري وفي سبيل حسن التفاهم العالمي وإنهاء سباق التسلح ، الاتفاق دوليا في كنف الامم المتحدة أو بواسطة المؤتمرات الدولية لخفض السلاح ولفرض الرقابة على الذرة ، غير أن الاتحاد السوفيتي لم يطمئن إلى فكرة إنشاء رقابة وتفتيش على مراكز

استخراج المعادن المستخدمة في تجارب الطاقة الذرية وصناعة الأسلحة وعلى مصانعها ومعاملها ، ووجد أن في هذا المشروع اعتداء على سيادة الدولة ، ولم تنجح الدول بعد في رسم أية خطة مستقبلية لتجنب العالم ويلات جنون السلاح الذري ولا تعدو المشروعات التي تقدم بها الاتحاد السوفيتي أو الجمهورية الكبرى للعالم الجديد لخفض السلاح وتحريم استخدام السلاح الذري الاماني والآمال ، وهي ذر الرماد في العيون. وزى الماردن الجبارين يستمران في سباق التسليح وفي تخزين القنابل الذرية وفي تجارب مضاعفة قوتها دون هوادة . وتختلف سياسة الذرة في العالم الحر عنها في الدولة السوفيتية وبمجموعتها الشمسية في أن العالم الحر تبعاً لنفي دوله في غرب أوروبا في العلماء والبحث العلمي ومعامل التجارب يسير بحد في مختلف نواحي استخدام الذرة ولا تنقيد تجارب بلد بتجارب آخر ، بينما أن تجارب استخدام الذرة في عالم ما وراء الستار الحديدي تركز في قس الاتحاد ، وفيما يظلمه على دول شرق أوروبا التابعة له من بعض أنواع البحوث ، والمنشآت التي تستخدم الطاقة الذرية في الصناعة والعلاج كلها بأشرافه ، ولم تتأصل بعد هنالك دراسات الطاقة الذرية على نطاق علمي واسع .

ومن أهم ما تتميز به تيارات عالم اليوم المحاولات التي يبذلها العالم المتمدين في سبيل اتخاذ الوسائل الفنية وغيرها لتفضي النزاعات الدولية سلمياً ، وهذه المحاولات تبدأ للوقوف بين أطراف النزاع حتى لا تستفحل ، بالمساعي الجيدة والوساطة والتحكيم ، وقد يتطلب الأمر احتكام أطراف النزاع إلى القضاء الدولي . ونجحت الجهود في إنشاء محكمة دولية متخصصة أطلق عليها في ميثاق الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية ، وقد يكون

الخلاف بخصوص تمارض وجهات النظر السياسية وتنازع السيادة ، وقد نصح بحبو السلام ومعضدوه في إنفا هبة دولية ليست بدولة الدول أو قوة القوى ، إنما هي هبة ذات نفوذ سياسى على الدول بحكم ميثاقها وقبول الدول الأعضاء لهذا الميثاق وتنظيم حياة الأسرة الدولية محافظة على الأمن الدولى والسلام وتقادياً للنزاع المسلح وما يجر إليه من ويلات ونكبات ، وهذه الهبة هي اليوم الأمم المتحدة التي جلبت محل عصبة الأمم ، وتتكون أساساً من مجلس الأمن بسلطاته الواسعة وقراراته السياسية التي يجب أن تصدر بأغلبية سبعة أصوات على الأقل من أحد عشر صوتاً بما في ذلك الخمس الأعضاء الكبار الدائمين فيه ، ومباشرة أى عضو من الكبار حقه القانونى في الاعتراض على مشروع القرار يطل تنفيذه، ومن الجمعية العمومية التي نجتمع مرة كل سنة أو في جلسات طارئة وتصدر أساساً توصيات بالأغلبية كما يمكنها أن تبحث الحالات الخطيرة التي تهدد بالحرب إذا استعصى بحثها في مجلس الأمن . ويختلف القضاء الفنى أساساً عن التحكيم والقرارات السياسية لمجلس الأمن في أن محكمة القضاء الفنى قائمة باستمرار بقضائيا الممينين خصيصاً للبتقاضين وللملاج القضايا التي تطرح عليها ولتفسير ما يطلب إليها تفسيره من بنود المعاهدات والاتفاقات أو سائر الحالات التي تطرح عليها لاأخذ الرأى ، وطرق أحكامه ودراساته محدودة وفق الميثاق وما جرى العرف به ، أما التحكيم فيباشره أعضاء بعينون لاأغراض التحكيم ثم يفرط عقدهم بعد إتمام مهمتهم . وفيما يختص بمجلس الأمن فاجتماعه لبحث المنازعات السياسية التي تهدد الأمن الدولى والسلام العالمى هو رهن قيام هذه الحالات ودعوته للاجتماع وعلاجه للشكلات تبعاً للظروف وتطورات الموقف . وساولت بعض الدول الكبرى في مطلع القرن الحالى إنشاء قضاء دولى عال له سلطان على مختلف

الدول دون معارضة، بإنشاء محكمة عليا للقنائم تفصل بصفة استثنائية في قضايا المحاكم الوطنية للقنائم ، غير أن المشروع اصطدم بسيادة الدول وبعدم قبول الدول الكبرى التنازل عن شيء من سلطاتها بقبول أحكام هذا القضاء العالي .

ولنوابا الدول أثرها الخطير في سياسة السلام والحرب ، وليس الامر مجرد إرغام اتفاق أو التعهد باتباع سياسة معينة وفق قرارات مؤتمر من المؤتمرات أو منظمة دولية أو اقليمية أو مجرد إصدار مجلس عصبة الامم أو مجلس الامن قرارات تهدد الحالة المتوترة والحفاظة على الامن الدولي أو مجرد إصدار الجمعية العمومية للأمم المتحدة توصيات لصيانة السلام وتوثيق حسن التفاهم بين الدول ، بل أساس صفاء الجو واستتباب الامن والبعد عن الحرب نوايا الدول وخاصة المظلم حيال النزاع والقرار ومدى ما تمكنه من احترام للاتفاقات والمعاهدات والقرارات وتوقعاتها ، وقد تركز الدول على مجرد تعهدات واتفاقات تقوم على الثقة المتبادلة هي أقرب إلى الأخذ بكلمة الشرف ومع ذلك يكتب لها النجاح حقبة طويلة مثال ذلك الاتفاق الودي بين انكلترا وفرنسا لسنة ١٩٠٤. على ما اطلق النفوذ في البحر الابيض المتوسط ، كما لا تنجح الاتفاقات لسوء نوايا الدولة الموقعة عليها وطمعيا من روح التوسع التي تضمها على تعهداتها باحترام أوضاع السلام ، مثال ذلك اتفاق ميونيخ لسنة ١٩٣٨ فقد مزقه هتلر في السنة التالية وميثاق عدم الاعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي لسنة ١٩٣٩ ، فقد ضربت ألمانيا النازية به عرض الحائط وهاجمت الاتحاد بعد مضي أقل من سنتين على توقيعه ، ومثال ذلك أيضاً معاهدة التحالف بين انكلترا ومصر لسنة ١٩٣٦ فقد كانت الاولى وهي الاقوى تباشر

تنفيذها وخاصة زمن الحرب بما يتفق مع مصلحتها دون مراعاة صالح مصر، وبالفيت بعد الحرب بسوء نية في عدد جيش الاحتلال الذي فاق بمراحل الحد الأقصى المنصوص عليه في المعاهدة .

ورأينا العكس في التعهدات الادبية السامية لدول آسيا وأفريقيا التي اجتمعت في باندونغ سنة ١٩٥٥ لتوثيق صلاتها وتدعيم السلام بين شعوبها وسائر شعوب العالم في حدود ميثاق الأمم المتحدة ، ومكافحة الاستعمار في ربوعها ، فهي تتخذ منها نبراسا في سياستها الخارجية وفي مكافحة التسلط في ديارها .

وزي كذلك تعدد تأكيدات زعماء الكتلتين الشرقية والغربية بالتعاون والتسارع وتبادل رجالها المسئولين الزيارات وعودهم بتوثيق الروابط السياسية والاقتصادية بين الجبهتين دون نتيجة ملموسة .

وتعددت المنازعات التي طرحت على عتبة الأمم فيما بين الحريين العالميتين ، فقد تظاهرت الدول وخاصة الكبرى ببذل الجهد لمعالجة وتصفية الموقف ، غير أنها في قرارة نفسها كانت تغلب أطماعها ومصلحة التوسع على العلاج الحاسم ، وكانت إذا تضاربت أطماعها مع تسوية الموقف تسوية عادلة حاسمة سرعان ما تغلب المصلحة الذاتية ، وكانت سياستها تهدد المنازعات مؤقتاً واحالتها على مفاوضات ولجان ومؤتمرات وترك المشاكل المعقدة في أيدي أربابها الذين تسببوا في تعقيدها ، مما يجعلها تستغل إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية نتيجة التهاون والضعف في تصفية هذه المنازعات ، والأمثلة على هذه المنازعات عديدة نذكر منها النزاع الإيطالي اليوناني بشأن تسوية الحدود بين البانيا واليونان ثم قتل أحد أعضاء اللجنة الدولية لتحديد التخوم سنة ١٩٢٢ ، والنزاع بشأن

تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الرومانى على الملاك الزراعيين المجريين فى ترانسلفانيا سنة ١٩٢٣ وكانت تتبع رومانيا، غير أن رعايا المجر كانت تنظم أحوالهم معاهدة تريانون التى أباحت لهم الاحتفاظ بمنسبتهم المجرية الأصلية وبممتلكاتهم، والتزاع اليابانى الصينى الذى شجر نتيجة التوسع الاستعمارى اليابانى فى الصين واعتداء الأولى على سيادة الثانية وإنشاء دولة المنشوكو سنة ١٩٣٢ فى منشوريا تحت الحماية اليابانية وإزالة عسكر اليابان فى شنغهاى فى آخر عام ١٩٣١ وأصرار اليابان على استمرارها فى التوسع هناك وخروجها من عصبة الأمم لعدم قبولها علاج المشكلة بواسطة، والتزاع الإيطالى الحبشى سنة ١٩٣٥ الذى لا يوجد سبب عادل يبرره وقد كانت الحبشة عضواً فى عصبة الأمم ومع ذلك اهدرت إيطاليا استقلالها وضمتها إلى التاج الإيطالى ولم تلق بالالقرار مجلس العصبة بتوقيع العقوبات الاقتصادية عليها، والتزاع الألمانى البولونى بشأن دانتزج وأصرار ألمانيا النازية فى مطلع سنة ١٩٣٩ على ضم مدينة دانتزج الحرة إليها، وكانت تتبع نظاماً دولياً بإشراف عصبة الأمم وبولونيا، وعلى بناء ألمانيا النازية طريق ألمانى يمتدق الممر البولونى إلى بروسيا الشرقية وخط حديدى ألمانى ولا يعتبران فى أرض بولونية، ورفضت بولونيا رفضاً قاطعاً مقترحات ألمانيا بتشجيع انكثرا وفرنسا، مما أدى إلى هجوم ألمانيا على بولونيا فى سبتمبر عام ١٩٣٩ وقيام الحرب العالمية الثانية، ولم تشأ ألمانيا النازية وكانت قد تركت عصبة الأمم كما أعلنت الغاء ميثاق عدم الاعتداء الذى كان مبرماً بينها وبين بولونيا، أن تقبل أى حل سلمى دولى عن طريق العصبة .

وتكررت الحالة تحت قبة الأمم المتحدة رغم بدء ظهور وعى سياسى ورأى عام دولى يحسب حسابه، وشجرت منازعات عدة كان نتيجةها أن

يفرض حل مؤقت. لتصفية الجو وأن يحال النزاع على لجان ومفاوضات ومؤتمرات لتسويتها بصفة نهائية ، مثال ذلك النزاع بين الهند والباكستان بشأن كاشمير سنة ١٩٤٧ وذلك لرغبة كل منهما في ضم الولاية إليها وصعوبة تطبيق الاستفتاء لتقرر كاشمير مصيرها بنفسها وعدم قبول الطرفين هذا المبدأ وعجز اللجان عن التوفيق بين المتنازعين ، والنزاع بين مصر وإنكلترا عام ١٩٤٧ بشأن جلاء الجيوش البريطانية عن أراضي مصر تبعاً لتغير الظروف التي كانت تنص على احتلال منطقة قناة السويس بحكم معاهدة لندن لسنة ١٩٣٦ ، ووجوب تنقيح المعاهدة تبعاً لتغير الظروف وضرورة جلاء الجيوش المحتلة أراضي مصر قسراً لأن هذا الاحتلال لا يتفق وتطور القانون الدول وميثاق الأمم المتحدة ويهدد السلام العالمي ، ورفضت مصر شكواها إلى مجلس الأمن واتبعت إنكلترا وانصارها في المجلس الأساليب الملتوية التي أدت إلى تأجيل البت في النزاع ، والنزاع بين الكتلة الغربية والاتحاد السوفيتي على برلين المحتلة بواسطة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفرنسا، ومحاولة الاتحاد أرغام الكتلة الغربية الجلاء عن برلين وتركها لقمة سائفة للاتحاد سنة ١٩٤٨ ، وحل النزاع بعد لآي ومحاولات لحسمه في مجلس الأمن بلا نتيجة مجدية بالمفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع ، والنزاع بخصوص تقسيم فلسطين وتوصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بخصوص هذا التقسيم ما بين سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ وعدم قبول كل من العرب وأبناء صهيون التقسيم وتفاقم المشكلة بانحسار الانتداب البريطاني عن البلاد في ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، واستمرار النزاع المسلح هناك وتشريد أكثر من مليون عربي من ديارهم عنوة على يد الصهيونية السياسية المتعصبة .

ومن الأمثلة البارزة أيضاً النزاع بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية

سنة ١٩٥٠ واشتبك الطرفان في حرب مريرة وتدخل الأمم المتحدة لوقف الحرب، وصدور قرار مجلس الأمن بإرسال قوات حرية دولية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف الحرب، وظل القتال عتدماً والحرب سجلاً، وتدخلت الأمم المتحدة لقضائها وتصفية الموقف نهائياً، وعقدت الهدنة سنة ١٩٥٣ هناك دون الوصول إلى حل نهائي للمشكلة، والنزاع بين مصر وإسرائيل بخصوص حق مصر في تفتيش السفن المارة في قناة السويس أو المياه الإقليمية المصرية المشتبه في أنها تحمل مواد حربية أو ما يساعد على تدعيم الاداة الحربية لإسرائيل، وشكوى هذه إلى مجلس الأمن في سنة ١٩٥١ وفي سنة ١٩٥٤، وتمسك مصر بحقها المشروع في التفتيش تبعاً لكونها في حالة حرب مع إسرائيل وهي تدافع عن كيائها وتستخدم حقوقها في مباشرة أعمال سيادتها في مياهها في حدود اتفاقية القسطنطينية التي تتيح لها اتخاذ ما تراه ضرورياً للدفاع عن أراضيها وصيانة الأمن في منطقة القناة، والنزاع بين كثنى الغرب والشرق بشأن الحريات في البحر، وأساسه كبت الاحتلال الروسي للحريات هناك ورد فعل هذا الكبت بقيام ثورة عنيفة وانتشار الاضراب في المصانع واصطدام الثورة مع جيش الاحتلال وقوات الحكومة الشيوعية، ثم تظاهر الاحتلال السوفيتي بقبوله الجلاء وترك البلاد لبنينا، غير أن هذا التصرف كان خدعة بمجرد أن اطمأن الثوار إلى الوعود السوفيتية المعسولة ساعد الاحتلال الحكومة الشيوعية المصرية في قمع الثورة بلا رحمة، واضطرب جبل الأمن هناك، غير أن الغلبة في النهاية كانت للحكومة الشيوعية التي شكرت الاحتلال السوفيتي على معونته، وانضمت الأمم المتحدة علناً بالامر الذي يهدد الأمن في شرق أوروبا، وطلبت الجمعية العمومية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ أن توافق حكومة

المجر على دخول لجنة مراقبة لدراسة الحالة وتقديم تقرير اليها ، غير أن الحكومة رفضت بشدة دخول لجنة البلاد وتجوالها فيها بحرية وعدت هذا تدخلا في شئونها ، وهرب عشرات الآلاف من المجر الى النمسا وغيرها ، كما أوفدت الولايات المتحدة الأمريكية المعونة الطبية إلى البلاد المتكوبة عن طريق الصليب الأحمر .

وهناك النزاع بشأن تأميم قناة السويس ، وخلاصة الأمر أن مصر أمتت الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وهي شركة مصرية بحكم عقد الامتياز وأحكام القضاء المختلط . والتشريع الذي ينظم شئون الشركات ، وصدر قانون التأميم في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ يسند ادارتها إلى هيئة تشكل لهذا الغرض وتعمل على مجلس ادارتها السابق ، ويعوض حملة الاسهم عما يملكونه من اسهم حسب سعر الاقبال السابق على التأميم في بورصة الأوراق المالية بباريس ، وترتب على التأميم أن ثارت ثائرة انكلترا وفرنسا فيما لفقدان البلدين عضوية مجلس إدارة الشركة واشرافهما على المرفق الهام لتجارتهما الخارجية وانتظام تموين صناعاتهما بالترول ومايتبع ذلك من فقدان مواطنيهما أصحاب الاسهم في الشركة الارباح الغزيرة التي تجنيها سنوياً من رسوم المرور في القناة ، وتمسكت مصر بوجهة نظرها بحق ، وهي أن المرفق مصري صميم وهي تباشر حباله حق سيادتها الذي لا غبار عليه وللتأميم نظائره في الخارج ، وعقد مؤتمر لندن في أغسطس سنة ١٩٥٦ دعت إلى عقده انكلترا من الدول المتفعمة بالقناة وحضرته اثنتان وعشرون دولة ولعنتت مصر واليونان عن حضوره ، وخلص المؤتمر إلى وجوب تدويل القناة لارتباط مصالح الدول المختلفة التجارية بهذا المرفق ولاهمية السياسية البالغة ، واضرت مصر على عدم قبول التدويل

مع قبولها لجنة استشارية من الدول المنتفعة بالقناة لابتداء رغباتها في شأن تحسين المرفق، كما تمهت بضمان حرية الملاحة في القناة وانتظام سير السفن عبرها، وباشرت مصر فعلا حقها ولم يلاحظ عليها تهاون أو عدم احترام لحرية الملاحة. وأخيراً رفعت الدولتان شكوى إلى مجلس الأمن وأصدر المجلس قراره في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ باحترام حق مصر وسيادتها في القناة وكذلك مراعاة حرية الملاحة فيها في حدود الاتفاقات النولية مع عزل قناة عن تيارات السياسة والاتفاق بين الدول صاحبة الشأن على طريقة تحصيل الرسوم وتحديد نسبة عادلة لتحسين القناة وتسوية المشكلة بطريق المفاوضة بين أطراف النزاع، واستعدت مصر للمفاوضات غير أن دولتي الغرب دبرتا بالاتفاق مع إسرائيل مؤامرة اعتداء خطيرة ومجملت في الهجوم على القناة جواً وبحراً، مع مساعدتها جيوش إسرائيل في اقتحام شبه جزيرة سيناء قبل الدخول في مفاوضات لتسوية النزاع، وترتب على هذا الاعتداء الذي يعد خرقاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة إصدار الجمعية العمومية قرارها في نوفمبر سنة ١٩٥٦ بوجوب إيقاف إطلاق النار وأنسحاب القوات المعتدية وإفاد قوات الطوارئ الدولية للأشراف على تنفيذ قرار وعودة الملاحة في القناة بعد رفع العقوبات التي سدت المرور فيها نتيجة العدوان، وأنصاحت الدول المعتدية إلى القرار تحت ضغط الكتلتين الكبيرتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ووعدهما وقد اصرتا على وجوب الكف عن الاعتداء وتسوية النزاع تحت قبة الأمم المتحدة، كما كان لقوة الرأي العام أثرها البالغ في اضطراب هذه الدول الآتية إلى تنفيذ القرار، وقد أعلنت الشعوب بما في ذلك شعوبها واحزابها

السياسية بالذات سخطها البالغ على الحكومات المتعدية ، وهدأت العاصفة مؤقتاً انتظاراً لعلاج أسباب النزاع في نطاق الأمم المتحدة .

وهناك مشكلة قبرص بين انكلترا وتركيا من جهة وأهل قبرص فيما عدا الاقلية التركية في الجزيرة واليونان من جهة أخرى ، وكانت قبرص ضمن أملاك الدولة العلية إلى أن تنازلت عنها بريطانيا العظمى سنة ١٨٧٨ فجعلت منها مستعمرة بريطانية ضمن أملاك التاج منذ الحرب العالمية الاولى ، وقامت حركة قومية في الجزيرة يطالب فيها القائمون بها بضم الغالبية من السكان الذين من أصل يوناني بانضمامهم إلى اليونان ، وطرق الوطنيون من أهل الجزيرة واليونان أروقة الأمم المتحدة لاسماع شكواهم ولعلاج النزاع بما يكفل الامن في هذه المنطقة ، وأصحت انكلترا أذنها عن الاستماع إلى رغبات الاهلين وتطبيق حق تقرير المصير على الجزيرة ، كما لم تصل الأمم المتحدة إلى علاج للنزاع ، وأهم أسباب رفض انكلترا الاستجابة إلى شعور الاهالي والتمشي مع تطور العلاقات السياسية الدولية ووجوب تصفية الاستعمار ان قبرص هذه ، وهي قاعدة عسكرية بريطانية منيعة ، هي الجناح الايمن لحلف شمالى الاطلنطي وحلف البلقان ، وهي القلعة الفاعلة لحلف بغداد وللدفاع عن النفوذ الغربي في الشرق الاوسط ، واتبعت بريطانيا العظمى أشد أنواع البطش والتنكيل لانحداد الثورة هناك ، وتمسكت تركيا بحقوق الاقلية التركية في الجزيرة وانه في حالة جلاء انكلترا عنها فالطبيعى ان تقول إلى تركيا صاحبة السيادة الاصلية هناك ، وتمسكت اليونان بوجوب ان تقول الجزيرة الى الوطن الام ، وتوترت الحالة في الجزيرة ، ويزداد عدد ضحايا الارهاب من الجنود البريطانيين وتهدد حلف البلقان بالانحيار نتيجة سوء العلاقات السياسية بين تركيا واليونان تبعاً لاختلاف وجهتي

نظرهما في المشكلة ، ونفت الدولة الاستعمارية المتمتعة زعيم الثورة هناك وهو رئيس أساقفتها، ثم عادت بعد سنة من نفيه وفكت اعتقاله في مارس سنة ١٩٥٧ نزولا على إرادة الشعب وسعيًا إلى علاج الأزمة التي استعصفت في القاعدة العسكرية الهامة .

ومن المنازعات الدولية التي شجرت بعد الحرب العالمية الثانية ولا يزال علاجها مستعصيا مشكلة الجزائر بين أهلها وبين فرنسا ، وتتهم الشعوب العربية بهذه المشكلة باعتبارها تمس مصالح الأمة العربية كوحدة يعتبر شعب الجزائر جزءاً لا يتجزأ منها ، وتمسك فرنسا بأن المشكلة من صميم اختصاص فرنسا ومسائلها الداخلية إذ إن النزاع بين أهل مقاطعات ثلاث فرنسية من مقاطعاتها التي تكون الجزائر وفرنسا ، وهذه الجزائر وهي جزء من الاتحاد الفرنسي هي أرض فرنسية خالصة بحكم القوانين الفرنسية والدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٦ ، ولراثة البترول في خياشيم الاستعمار الفرنسي هناك نشوة تزيد منهم وعناده في تمسكه بهذه الغنيمة الدسمة رغم انف الجزائريين ، ، ويتمسك أهل الجزائر والدول العربية وسائر دول العالم المجاهدة في سبيل الحرية والسلام بأن مشكلة الجزائر مشكلة دولية تهم الاسرة الدولية ، وهي تهدد الامن الدولي ويتمين علاجها تحت قبة الامم المتحدة حقاً للدماء ، وطرحت المشكلة على الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، وقررت اختصاصها في بحثها، كما أوصت بوجوب علاجها علاجاً ديموقراطياً يؤدي إلى إيقاف القتال وحقن الدماء هناك ، وتحاول الدوائر السياسية المتزنة أن تجمع بين المتنازعين للقيام بمفاوضات لتحقيق الاماني القومية للجزائريين واجابتهم إلى مطالبهم في تقرير مصيرهم .

ويضاف إلى الرسائل المختلفة السابق تلخيصها لفض المنازعات الدولية

سلباً المحاكمات الجنائية عن الجرائم الدولية وشق جرائم الحرب التي يرتكبها الأشخاص المسئولون أو رؤساء الدول والحكومات ومرؤوسوهم أثناء دوران رحى الحرب أو بسببها أو للتحريض عليها ، واتباعهم وخاصة القواد والمسئولون الذين يقودن دقة الحرب طرق التعذيب والتقتيل بالجملة بلا داع . والتفكير الجدى فى قضاء جنائى دولى وفى قانون جنائى دولى لياشر القضاء بمقتضاه أحكامه حديث العهد يرجع إلى الحرب العالمية الأولى حينما اشتدت قسوة الحرب نتيجة استخدام الأسلحة الفتاكه على نطاق واسع واتساع دائرة التدمير وإصرار إمبراطوريات الوسط على إنهاء الحرب لمصلحتها بأى ثمن ، دون إرادة اهتمام للوسائل الانسانية التى تتخذ فى الحرب وإلى سبق أن أقرتها اتفاقات لهاي سنة ١٨٩٩ و ١٩٠٧ . ونصت معاهدة فرساي لسنة ١٩١٩ على جرائم الحرب ، وكان الهدف الاساسى محاكمة قيصر ألمانيا على ما أقره من الهجوم غير المشروع على بلجيكا ومن أمره جيوشه وأساطيله وغواصاته باتباع أقصى الطرق البربرية الفتك بالعدو وبقوافله وبسفنه وبأغراق سفن المحايدين ، غير أنه تعذر محاكمة القيصر لاعتبارات سياسية ، وتبلورت المحاكمات عن جرائم الحرب فى محاكمات قلعة محبودة ، ثم مالبت الأمر أن ترو وأغل حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، فيما عدا ما تردد فى مؤتمرات القانون الجنائى وبحوث الفقهاء بخصوص جرائم الحرب وتبويب قانون خاص بها . وأصررت الدول المتحالفة فى نهاية الحرب العالمية الثانية على وجوب التشدد فى المحاكمات عن جرائم الحرب ووضع أسس قومية لها ، نظراً للقسوة البالغة التى اتبعها ألمانيا النازية واليابان أثناء الحرب مع

العدو وما اقترفته النازية من جرائم ضد بعض أقليات تسكن في ديارها وفي البلدان التي احتلتها جيوشها وفي مقدماتها التعذيب حتى الموت والتقتيل بالجملة، وتشكلت بعد الحرب المحكمة الدولية للمحاكمة عن جرائم الحرب في نورمبرج، وحاكت زعماء النازية عما اقترفوه من آثام ضد الانسانية واعتداء صارخ على القانون الدولي والمواثيق الدولية، وحاكت محكمة دولية أخرى في طوكيو زعماء الامبراطورية اليابانية فيما عدا الامبراطور عما اقترفوه من جرائم الحرب والقسوة ضد العدو، وقضت على المتهمين بالاعدام شنقاً وبالسجن لمدة طويلة متفاوتة، كما حكمت برأية البعض.

ولم تبوب بعد الجرائم التي من اختصاص القضاء الجنائي الدولي، كما لم تعين على وجه الدقة وسائل المحاكمة وأنواع الأحكام ودرجاتها والعقوبات التي يحكم بها على مجرمي الحرب، ولكن تلخصت هذه الجرائم تبعاً لأبحاث فقهاء القانون الجنائي الدولي وأراء مفكرى السياسة والاجتماع فيها على :
الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم اضطهاد الجنس والممل على إبادته .

وليس هناك مواد محددة وقوانين مبنية تعتمد عليها هيئات التحكيم الدولية والمحاكم الدولية الفنية والجنائية ومختلف المنظمات التي تتعامل المنازعات التي تطرح عليها، وإن تبويب القانون الدولي يوجد عام لم يخرج عن حد التبرصيات والامتناع فيها عدا المحاولات الهامة من مجموعة الدول الامريكية ومن عصبة الامم سابقاً ، وتنشط بين حين وآخر جهود المتمرعات

والكتاب وزجال القانون في هذا الصدد ، غير أن المحاولات لم تسلك بعد بالنجاح المرجو منها .

وتنحصر حالا مصادر القضاء الدولى وأحكام هيئات التحكيم فيما يلى :

١ - قرارات التحكيم الدولى المتتابعة .

٢ - الموائيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية .

٣ - أحكام محاكم القضاء الدولى وشتى فتاوى هذه المحاكم وتفسيرها لنصوص الاتفاقات الدولية المختلفة .

٤ - العرف الدولى وسائر الآراء التى تتناول نصوص شتى الاتفاقات الدولية وأوضاع العلاقات السياسية الدولية .

٥ - القانون الطيعى وشتى المبادئ التى صاغت أسس الحريات على نسق مبادئ الثورتين الامريكية والفرنسية وغيرهما .

٦ - بعض المعاهدات والاتفاقات الأساسية التى نسجت ثوب العلاقات السياسية الدولية وأدت إلى توازنها ، وأهمها معاهدات واتفاقات وستفاليا وفيينا وباريس ولهاى وفرساي ثم ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة وأخيراً الميثاق الدولى لحقوق الانسان .

ولكن يتعين لنجاح المحاولات المختلفة فى سبيل السلام أن تصفو قلوب الدول وأن تقوم صلاتها على حسن النية المتبادلة وإلا تضرر الدولة للأخرى الشر والأتواصل شن الحرب الباردة وأن تخفف من حدة الطاعن وصراع السادات وتعرض العالم للاشتباك المسلح . وإن سباق التسلح وتخزين الأسلحة الذرية والتعصب للمثل السياسية وإقامة العقبات البالغات فى وجه التعايش السلمى - هذه العوامل تجعل المرء يحيا فى جو

من الفرع والمهج ولا يطمئن إلى استقرار عيشه ليعمل بهمة في سبيل
التشييد والبناء .

ويمحس أن يشعر المواطن أنه يعيش في جو لعالم واحد ، ويحتفظ في
هذا الجو بقوميته وقوانينه وحقوقه في دولته ، على أن تحبو حياة واحدة
من الحرية والمساواة والاخاء والعدالة الاجتماعية والتسامح وبحبوة العيش
وكسب الرزق والتعاون وثمان الأمن الدولى والبعد عن الحروب الشاملة
المدمرة للمواطنين بالدول على اختلافها ، في نطق ميثاق الأمم المتحدة
والميثاق الدولى لحقوق الانسان . ولا يقصد بحال أن يقوم عالم واحد
في ظل دكتاتورية كبرى لدولة عالمية واحدة تفرض إرادتها بالقنبلة الذرية
أو غيرها على مختلف أعضاء الأسرة الدولية . وأمام الانسانية جهود
جبارة لتحقيق حياة التسامح هذه ، كما أنها لا تزال بعيدة بعداً شاسعاً عن
تحقيق فكرة المواطن العالمى الذى يحول في مختلف أصقاع الارض بلا
جنسية معينة أو جواز سفر يدل عليها ، وأبرمت دول غرب أوروبا وهى
فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولاندة وألمانيا الغربية ولوكسمبورج في مارس
سنة ١٩٥٧ اتفاق السوق المشتركة ونظام التعاون المشترك للطاقة الذرية
وبحوثها ، غير أن هذا الاتفاق لم يصدق عليه بعد ، وهو في نطق ضيق لصالح
الدول المذكورة لحسب .

ويمحس بالانسانية الدائمة الحركة وتبعا لتضارب المصالح الدولية ان
تستخلص من فكرة الجماعة والفكرة المعارضة لها ما ينفع لعلاج أمراضها
واستخلاص السمين بعد استبعاد الفئ من كل منهما ، وليس الام والتوقع
عما لا بد منه حتى تفقد الامل في العلاج وتقف مكتوف اليدين انتظاراً للفناء
بالسلاح الذرى ، وليس عما لا بد منه ان يتطور الصراع إلى حرب ضروس

تبعاً لما زعمه ماركس وتلاميذه من كفاح الطبقات ومادية التاريخ وسير
البشرية نحو تصفية الطبقات وإعلان دكتاتورية البروليتاريا ، فلن تصبح
هناك حرب قادمة يتحقق النصر فيه للبروليتاريا كما يعتقد ماركس وأتباعها ،
فسيتحول العالم إلى مقبرة وعدم ، ويتردد في فضاء العالم المقفر صدى
خواصف الانانية والجشع وقد اختفت الانسانية بمآلها ومدنياتها الزاهرة .

وبعد فهل لجنون سياسة الذرة حد ، وهل يمكن فرض الرقابة عليها أم
سيؤدي التبارى في صناعة الاسلحة الذرية إلى فقدان البشر أرواحهم وضياح
ضوابط الحكمة والتعقل واحترق عالم هذا الانسان بالذرة التي توصل
إلى تفتيتها ؟

الملحقات

ملحقات الدراسة

تمهيد

زيادة في الفائدة واستيفاء البحث نغتم دراستنا بملاحق أربعة ، لها أهميتها في الرجوع اليها لجلاء ما يمرض الباحث من موضوعات ، يتعين الكشف عن غموضها لمعرفة وسائل علاج شتى لمشكلات عالم اليوم في الميدان الدولي وفي الجماعة الإنسانية ، ولا شك أن استيفاء الدراسة يتطلب الاسترشاد بدستور الدول المجازي العمل به حالا ، وبمحكمة القضاء الدولي ، وبميثاق الفرد والجماعات التي يقرر حقوق الانسان وقد خرج من ضلوع هذا الدستور الدولي ، وبمحدود وسلطان قوة الطوارئ الدولية ، وقد تكرر تمرينها مستقبلا .

وفيما يلي الملحقات الاربعة التي تنفي بالفرض المذكور وهي : -

الملحق الاول : يتناول ميثاق الأمم المتحدة وهو دستور الاسرة الدولية لعالم اليوم .

والملحق الثاني : ويشمل النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، وهو نظام القضاء الدولي الذي يمكن الاعتماد عليه لنقض المشكلات الدولية القانونية التي تشجر بين الدول .

والملحق الثالث : وهو الاعلان العالمي لحقوق الانسان (وهذا الاعلان هو الميثاق أو الدستور الدولي لحقوق الانسان وقد تفرع من ميثاق الامم المتحدة) ووافقت عليه جل دول هيئة الأمم المتحدة ، ويذكر الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفرد في عالم اليوم .

والملحق الرابع : وهو الاتفاق بين الامم المتحدة وحكومة مصر بشأن وضع قوة الطوارئ الدولية التابعة للامم المتحدة في مصر ، وما تتمتع به من امتيازات واعفاءات وحفانات في مباشرتها مهمتها التي وكلت اليها بقرار الجمعية العمومية للامم المتحدة .

الملحق الأول ميثاق الأمم المتحدة مقدمة

ميثاق الأمم المتحدة هذا هو الدستور القائم حالا الذي ينظم معاملات الدول وعلاقاتها ويعالج مشكلاتها ويرسم وسائل فض المنازعات بينها عن غير طريق العنف والحرب ، وهو يجمع شملها في منظمة عالمية لها ميثاقها وفروعها المتخصصة المتعددة ، وهي تعالج مشكلات الاعضاء والدول السياسية والاقتصادية ، وتعمل على تقارب الحكومات والشعوب ورفع المستوى المعنوي والمادى للفرد ، وقد حل هذا الميثاق محل ميثاق عصبة الأمم المنحلة بعد الحرب العالمية الثانية ، وسارت التجربة أشواطاً بعيدة في سبيل علاج المشكلات السياسية التي قد تؤدي إلى انفجار مرجل الحرب ، ويعمل الميثاق على علاج المنازعات المسلحة علاجاً حازماً بفرض العقوبات الاقتصادية والمقاطعة على المعتدى وبالتدخل الإيجابي عند الزوم بالقوى الحرية الدولية ، بتشكيل قوة العارضة للوقوف بين أطراف النزاع ، كما يهتم اهتماماً كبيراً بمشكلات الافراد والجماعات الاجتماعية والاقتصادية ، ويحاول نشر حسن التفاهم والسلام عن طريق علاج المشكلات المذكورة .

نصوص ميثاق الأمم المتحدة (*) الديساجة

نحن شعوب الأمم المتحدة .

وقد آتينا على أنفسنا .

أن نتخذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في حلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يسير منها الوصف .

وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .

وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي .

وأن ندفع بالرفق الاجتماعي قدماً ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

وفي سبيل هذه الغايات اعترفنا

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معاً في سلام ورحمن جوار ،

وأبنت نعلم قواعداً نحفظها بالسلام والأمن الدولي ،

وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم

القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة .

وأن نستخدم الاداء الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية واجتماعية

للعصوب جميعها

قد قررنا

أن نوجد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض .

ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المنتمين في مدينة سان فرانسيسكو

الذين قدموا وثائق التفاوض المستوفية للشروط قد ارتضت ميثاق الأمم

المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاه هيئة دولية تسمى " الأمم المتحدة " .

(*) وضع النص الاصل لليثاق بلغات خمس ، هي الصينية والفرنسية والروسية

والانجليزية والاسبانية ، وهي لثلاث الرسمية على وجه السواء ، وهذه الترجمة العربية من

وضع الحكومة المصرية ، وظهرتها لادارة الأبداء بالأمانة العامة للأمم المتحدة بصريح منها .

الفصل الأول

في مقاصد الهيئة ومبادئها

(المادة الأولى)

مقاصد الأمم المتحدة هي :

١ - حفظ السلم والأمن الدولى ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ، وإزالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرهما من وجوه الاخلال بالسلم ، وتندرع بالوسائل السلمية ، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الاخلال بالسلم أو لتسويتها .

٢ - إلغاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

٣ - تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والثقافية والانسابية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتضجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء .

٤ - جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة

(المادة الثانية)

تعمل الهيئة وأعضاؤها فى سعيها وراء المقاصد المذكورة فى المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية :

١ - تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها .

٢ - لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق .

٣ - يقض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يمس السلم والأمن والعدل الدول عرضة للتخطر .

٤ - يتمتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

٥ - يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة ، في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يتمتعون من مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها موقفا من أعمال المنع أو القمع .

٦ - تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي .

٧ - ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة ، أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تعمل بموجب هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع .

الفصل الثاني

في العضوية

(المادة الثالثة)

الاعضاء الاصليون للأمم المتحدة هم الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المتعقد في سان فرانسيسكو ، والتي توقع هذا الميثاق وتصدق عليه طبقا للمادة ١١٠ ، وكذلك الدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٢ وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه .

المادة الرابعة

- ١ - العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الاخرى المحبة للسلام والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ الالتزامات راعية فيه .
- ٢ - قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة ، يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن

(المادة الخامسة)

يجوز للجمعية العامة أن توقف أى عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملا من أعمال المنع أو القمع ، عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها ، ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الأمن ، وللمجلس الأمن أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا .

(المادة السادسة)

إذا أمن عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، في انتهاك مبادئ الميثاق بجاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن .

الفصل الثالث

في فروع الهيئة

(المادة السابعة)

- ١ - تنشأ الهيئات الآتية فروعاً رئيسية للأمم المتحدة :
جمعية عامة ، مجلس أمن ، مجلس اقتصادى واجتماعى ، مجلس وصاية ، محكمة
عدل دولية ، أمانة .
- ٢ - يجوز أن ينشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة إنشائه من
فروع ثانوية أخرى .

(المادة الثامنة)

- ١ - لا تفرض « الأمم المتحدة » قيوداً تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء
للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية .

الفصل الرابع

في الجمعية العامة - تأليفها

(المادة التاسعة)

- ١ - تألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة .
- ٢ - لا يجوز أن يكون العضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة .

في وظائف الجمعية وسلطاتها

(المادة العاشرة)

للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه ، كما أن لها فيما حدا مانص عليه في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور .

(المادة الحادية عشرة)

- ١ - للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح ، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما .

- ٢ - للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، أو مجلس الأمن أو

دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥، ولما - فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو ل كليهما معاً . وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده .

٣ - للجمعية العامة أن تسترعى نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدول للخطر .

٤ - لاتعتمد سلطات الجمعية العامة المهيئة في هذه المادة من عموم مدى المادة العاشرة .

(المادة الثانية عشرة)

١ - عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي وصفت في الميثاق ، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن .

٢ - يحظر الأمين العام - بموافقة مجلس الأمن - الجمعية العامة في كل دور من أدوار انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدول التي تكون محل نظر مجلس الأمن ، كذلك يحظرها أو يحظر أعضاء الأمم المتحدة ، إذا لم تكن الجمعية العامة في دور انعقادها ، بفراغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل وذلك بمجرد انتهاءه منها .

(المادة الثالثة عشرة)

١ - تفتنى الجمعية العامة دراسات وتثير توصيات بقصد :
(١) أنهاء التعاون الدول في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد لقانون الدول وتدريبه .

(ب) انماء التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتعليمية والصحية ، والاعانة على تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم فى الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٢ - تبات الجمعية العامة ووظائفها وسلطاتها الأخرى فيما يختص بالمسائل الواردة فى الفقرة السابقة (ب) مبينة فى الفصلين التاسع والعاشر من هذا الميثاق .

(المادة الرابعة عشرة)

مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة ، الجمعية العامة أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية أى موقف ، مهما يكن منشؤه ، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يترك صفراً للعلاقات الودية بين الأمم ، ويدخل فى ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموجهة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

(المادة الخامسة عشرة)

١ - تلتقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وت نظر فيها ، وتضمن هذه التقارير بياناً عن التدابير التى يكون مجلس الأمن قد قروها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولى .

٢ - تلتقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الأخرى للأمم المتحدة وت نظر فيها .

(المادة السادسة عشرة)

تباشر الجمعية العامة الوظائف التى رسمت لها بمقتضى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية ، ويدخل فى ذلك انصافاً على اتفاقات الوصاية بشأن المواقع التى تعتبر أنها مواقع استراتيجية .

(المادة السابعة عشرة)

- ١ - تنظر الجمعية العامة في ميزانية الهيئة وتصلق عليها .
- ٢ - يتحمل الاعضاء قفقات الهيئة حسب الانصبة التي تقررها الجمعية العامة .
- ٣ - تنظر الجمعية العامة في أية ترتيبات مالية أو متعلقة بالميزانية مع الوكالات المتخصصة المشار إليها في المادة ٥٧ وتصلق عليها وتدرس الميزانيات الادارية لتلك الوكالات لكي تقدم لها توصياتها .

التصويت

(المادة الثامنة عشرة)

- ١ - يكون لكل عضو في الأمم المتحدة ، صوت واحد في الجمعية العامة .
- ٢ - تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت . وتشمل هذه المسائل : التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولي ، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين ، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية وفقاً لحكم الفقرة الأولى د ج ، من المادة ٨٦ ، وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة ، ووقف الاعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتسحب بزمائها ، وفصل الاعضاء ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية ، والمسائل الخاصة بالميزانية .
- ٣ - القرارات في المسائل الأخرى - ويدخل في ذلك تحديد طوائف المسائل الإضافية التي تتطلب في اقرارها أغلبية الثلثين - تصدر بأغلبية الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

(المادة التاسعة عشرة)

لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذى يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها . وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتضت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها .

١ . الأجراءات

(المادة العشرون)

تجتمع الجمعية العامة في أحوار انعقاد عادية وفي أحوار انعقاد سنوية خاصة بحسب ما تقرر إليه الحاجة .

ويقوم بالدعوة إلى أحوار الانعقاد الخاصة الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة .

(المادة الحادية والعشرون)

تضع الجمعية العامة لائحة إجراءاتها ، وتنتخب رئيسها لكل دور انعقاد

(المادة الثانية والعشرون)

الجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا لقيام وظائفها .

الفصل الخامس

في مجلس الأمن

تأليفه

(المادة الثالثة والعشرون)

١ - يتألف مجلس الأمن من أحد عشر عضوا من د الأمم المتحدة ، وتكون جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه . وتتخب الجمعية العامة ستة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شئ مساهمة أعضاء الأمم المتحدة ، في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى ، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل .

٢ - ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين ، على أن يختار في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة . والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور .

٣ - يكون لكل عضو في مجلس الأمن مندوب واحد .

(المادة الرابعة والعشرون)

١ - رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة ، سريعا فعالا ، يهدف أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتيارات الرئيسية في أمر حفظ السلم

والامن الدول ويراقبون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات .

٢ - يعمل مجلس الامن ، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد « الأمم المتحدة » ومبادئها ، والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الامن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مدينة في الفصول ٦ و ٧ و ٨ و ١٢ .

٣ - يرفع مجلس الامن تقارير سنوية ، وأخرى خاصة ، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتتصرف فيها .

(المادة الخامسة والعشرون)

يتعهد أعضاء « الأمم المتحدة » بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا الميثاق .

(المادة السادسة والعشرون)

رغبة في إقامة السلم والامن الدول وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح ، يكون مجلس الامن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ من وضع خطط تعرض على أعضاء « الأمم المتحدة » لوضع منهاج لتنظيم التسليح .

في التصويت

(المادة السابعة والعشرون)

١ - يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الامن صوت واحد .
٢ - تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة سبعة من أعضائه .

٣ - تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات سبعة من أعضائه ، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ يستمع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت .

في الاجراءات

(المادة الثامنة والعشرون)

- ١ - ينظم مجلس الامن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار ، ولهذا الغرض يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلا دائما في مقر الهيئة .
- ٢ - يعقد مجلس الامن اجتماعات دورية يمثل فيها كل عضو من أعضائه — إذا شاء ذلك — بأحد رجال حكومته أو بمتدوب آخر يسميه لهذا الغرض خاصة .
- ٣ - لمجلس الامن أن يعقد اجتماعات في غير مقر الهيئة إذا رأى أن ذلك أدنى إلى تسهيل أعماله .

(المادة التاسعة والعشرون)

لمجلس الأمن أن يتبنى من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لاداء وظائفه .

(المادة الثلاثون)

يضع مجلس الامن لائحة اجراءاته ، ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه .

(المادة الحادية والثلاثون)

لكل عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » من غير أعضاء مجلس الامن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الامن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص .

(المادة الثانية والثلاثون)

كل عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » ليس بعضو في مجلس الأمن ، وأية دولة ليست عضوا في « الأمم المتحدة » ، إذا كان أيهما طرفا في نزاع معروض على مجلس الامن لبحثه يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق في التصويت ، ويضع مجلس الامن للشروط التي يراها عاجلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء « الأمم المتحدة » .

الفصل السادس

في حل المنازعات حلا سلمياً

(المادة الثالثة والثلاثون)

١ - يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدول للخطر ان يلتمسوا حله بآدى. ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظييات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها .

٢ - ويدعو مجلس الامن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك .

(المادة الرابعة والثلاثون)

لمجلس الامن ان يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دول أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه ان يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدول .

(المادة الخامسة والثلاثون)

١ - لكل عضو من د الأمم المتحدة ، أن ينبه مجلس الامن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار اليه فى المادة الرابعة والثلاثين .

٢ - لكل دولة ليست عضوا فى د الأمم المتحدة ، أن تنبه مجلس الامن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفا فيه إذا كانت قبل مقعسا فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها فى هذا الميثاق .

٣- تجرى أحكام المادتين ١١ و ١٢ على الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة للمسائل التي تبه إليها وفقاً لهذه المادة .

(المادة السادسة والثلاثون)

- ١ - لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار إليه في المادة ٣٣ أو موقف شبيه به أن يوصى بما يراه ملائماً من الاجراءات وطرق التسوية .
- ٢ - على مجلس الأمن ان يراعى ما اتخذته المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم .

٣- على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقاً لهذه المادة أن يراعى أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع — بصفة عامة — أن يرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة .

(المادة السابعة والثلاثون)

- ١ - إذا أخضعت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة الثالثة والثلاثين في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن ترضه على مجلس الأمن .

٢ - إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع من شأنه في الواقع ، أن يعرض الخطر حفظ السلم والأمن الدولي فردما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة السادسة والثلاثين أو يوصى بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع .

(المادة الثامنة والثلاثون)

لمجلس الأمن — إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك — أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلاً سلبياً ، وذلك بدون إخلال بأحكام المواد من ٣٣ إلى ٣٧ .

الفصل السابع

فيما يتخذ من الاعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان

(المادة التاسعة والثلاثون)

يقرر مجلس الامن ما إذا كان قد وقع تهديد السلم أو اخلال به أو كان ما وقع علما من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والامن الدول أو اعادته إلى نصابه .

(المادة الأربعون)

منا لتفاهم الموقف ، لمجلس الامن ، قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩ ، أن يدعو المتنازعين للاخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بكرمهم ، وعلى مجلس الامن أن يحسب لعم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حساباً .

(المادة الحادية والأربعون)

لمجلس الامن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلى أعضاء الامم المتحدة ، تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية .

(المادة الثانية والأربعون)

إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ١ لا تنفي بالفرص أو ثبت أنها لم تق به ، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لعادته إلى نصابه . ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء د الأمم المتحدة .

(المادة الثالثة والأربعون)

١ - يتعهد جميع أعضاء د الأمم المتحدة ، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسييلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور .

٢ - يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسييلات والمساعدات التي تقدم .

٣ - تجري المفاوضة في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناء على طلب مجلس الأمن ، ويتم بين مجلس الأمن وبين أعضاء د الأمم المتحدة ، أو بينه وبين مجموعات من أعضاء د الأمم المتحدة ، وتصلق عليها الدول الموقفة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية .

(المادة الرابعة والأربعون)

إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة ، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير مثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والأربعين ، ينبغي له أن يدبر هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يخص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة .

(المادة الخامسة والاربعون)

ورغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحزبية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال التمتع الدولية المشتركة .
ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة ، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة والاربعين .

(المادة السادسة والاربعون)

الخطط اللازمة لاستخدام القوات المسلحة يضمها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب .

(المادة السابعة والاربعون)

١ - تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدى المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونته في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حرية لحفظ السلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها وتنظيم التسلح ونزع السلاح بالقدر المستطاع .

٢ - تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم ، وعلى اللجنة أن تصور أى عضو في الأمم المتحدة ، من الأعضاء غير المثلثين فيها بصفة دائمة للاشتراك في عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها .

٣ - لجنة أركان الحرب مشولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس . أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فتستحدث فيما بعد .

٤ - اللجنة أركان الحرب أن تقرر لجائنا فرصة الإقليمية إذا خولها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن .

(المادة الثامنة والاربعون)

١ - الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن لحفظ السلم والامن الدولى يقوم بها جميع أعضاء د الامم المتحدة ، أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس .

٢ - يقوم أعضاء د الامم المتحدة ، بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل فى الوكالات الدولية المتخصصة التى يكونون أعضاء فيها .

(المادة التاسعة والاربعون)

يتضافر أعضاء د الامم المتحدة ، على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التى قررها مجلس الامن .

(المادة الحسون)

إذا اتخذ مجلس الامن ضد أية دولة تدابير منع أو وقع فان لكل دولة أخرى - سواء أ كانت من أعضاء د الامم المتحدة ، أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق فى ان تتذكر مع مجلس الامن بصند حل هذه المشاكل .

(المادة الحادية والحسون)

ليس فى هذا الميثاق ما يعضف أو يقتص الحق الطبيعى للدول،فرادى أو جماعات، فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء د الامم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولى، والتدابير التى اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً ، ولا تؤثر تلك التدابير بأى حال فىما للمجلس - بمقتضى سلطته وببشوياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والامن الدولى أو إعادة إلى نصابه .

الفصل الثامن

في التنظيمات الاقليمية

(المادة الثانية والخمسون)

١ - ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمل الاقليمى صالحاً فيها ومناسباً مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ، ومبادئها .

٢ - يندل أعضاء الأمم المتحدة ، الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلى للنزاعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الاقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن .

٣ - على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلى لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التى يعنىها الأمر أو بالأحالة عليها من جانب مجلس الأمن .

٤ - لاتصل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين .

(المادة الثالثة والخمسون)

١ - يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الاقليمية في أعمال التمسع ، كلما رأى ذلك ملائماً . ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه . أما التنظيمات

والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدھا القيام بأى عمل من أعمال القمع
بغير إذن المجلس، ويستثنى مما تقدم التدابير التى تتخذ ضد أية دولة من دول الأعضاء
المعرفة فى الفقرة الآتية من هذه المادة بما هو منصوص عليه فى المادة ١٠٧ أو التدابير
التي يكون المقصود بها فى التنظيمات الإقليمية منع تجديد سياسة العدوان من جانب
دولة من تلك الدول، وذلك إلى أن يمين الوقت الذى قد يحدد فيه إلى الميثاق، بناء
على طلب الحكومات ذات الشأن، بالمستولية عن منع كل عدوان آخر من جانب
أية دولة من تلك الدول .

٢- تطبق عبارة "الدولة المعادية"، المذكورة فى الفقرة الأولى من هذه المادة
على أية دولة كانت فى الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق .

(المادة الرابعة والخمسون)

يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجرى من الأعمال لحفظ السلم
والأمن الدولى بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية . أو ما يجمع
أجزاء منها .

الفصل التاسع

في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي

(المادة الخامسة والخمسون)

ورغبة في تهيئة دواحي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، تعمل الأمم المتحدة على :

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنموض بموامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

(ب) تيسير الحلول للساكن الدولي الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم .

(ج) أن يشجع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفرق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

(المادة السادسة والخمسون)

يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا ، منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

(المادة السابعة والخمسون)

١ - الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتي تنطلم

بدمتضى نظمها الأساسية بتيحات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشئون يرصل بينها وبين د الأمم المتحدة ، وفقاً لأحكام المادة ٦٣

٢ - تسمى هذه الوكالات التي يرصل بينها وبين د الأمم المتحدة ، فيما على من الأحكام بالوكالات المتخصصة .

(المادة الثامنة والخمسون)

تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها

(المادة التاسعة والخمسون)

تدعو الهيئة عند المناسبة إلى إجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد إنفاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد الهيئة في المادة الخامسة والخمسين .

(المادة الستون)

مقاصد الهيئة في هذا الفصل تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعى تحت إشراف الجمعية العامة ، ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات الهيئة في الفصل العاشر .

الفضيل لعايز

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

التأليف

(المادة الحادية والستون)

١ - يتألف المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ثمانية عشر عضواً من الأمم المتحدة ، تنتخبهم الجمعية العامة .

٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة ينتخب ستة من أعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذى انتهت مدته مباشرة .

٣ - فى الانتخاب الأول يختار للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ثمانية عشر عضواً ، وتنتهى عضوية ستة منهم بعد اقضاء سنة واحدة ، وتنتهى عضوية ستة آخرين بعد اقضاء سنتين ، ويجرى ذلك كله وفقاً للنظام الذى تضعه الجمعية العامة .

٤ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى مندوب واحد .

الوظائف والسلطات

(المادة الثانية والستون)

١ - للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن

المسائل النولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها ، كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير . وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء « الأمم المتحدة » وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن .

٢ - وله أن يقدم توصيات فيما يخص بإشاعة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ومراعاتها .

٣ - وله أن يعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن مسائل تدخل في دائرة اختصاصه .

٤ - وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه ، وفقا للقواعد التي تضعها « الأمم المتحدة » .

(المادة الثالثة والستون)

١ - للجلسة الاقتصادية والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أى وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة السابعة والخمسين تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين « الأمم المتحدة » وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها .

٢ - وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء « الأمم المتحدة » .

(المادة الرابعة والستون)

١ - للجلسة الاقتصادية والاجتماعي أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة ، وله أن يضع مع أعضاء « الأمم المتحدة » ومع الوكالات المتخصصة ما يلزم من الترتيبات كما تقدم تقارير عن

الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة في شأن المسائل الداخلة في إختصاصه .

٢ - وله أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير .

(المادة الخامسة والستون)

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك .

(المادة السادسة والستون)

١ - يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التي تمحل في اختصاصه .

٢ - وله بعد موافقة الجمعية العامة أن يقوم بالخدمات اللازمة لأعضاء الأمم المتحدة ، أو الوكالات المتخصصة متى طلب إليه ذلك .

٣ - يقوم المجلس بالوظائف الأخرى المبينة في غير هذا الموضع من الميثاق وبالوظائف التي قد تصد بها إليه الجمعية العامة .

التصويت

(المادة السابعة والستون)

١ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي صوت واحد .

١ - تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت .

الاجراءات

(المادة الثامنة والستون)

ينشئ المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجناح الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز حقوق الإنسان ، كما ينشئ غير ذلك من اللجان التى قد يحتاج إليها لأدية وظائفه .

(المادة التاسعة والستون)

يدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعى أى عضو من الأمم المتحدة ، للاشتراك فى مداولاته عند بحث أية مسألة تبنى هذا العضو بوجه خاص ، على ألا يكون له حق التصويت .

(المادة السبعون)

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يعمل على اشراك مندوبى الوكالات المتخصصة فى مداولاته أو فى مداولات اللجان التى ينشئها دون أن يكون لهم حق التصويت ، كما أن له أن يعمل على اشراك مندوبيه فى مداولات الوكالة المتخصصة .

(المادة الحادية والسبعون)

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تبنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه . وهذه الترتيبات قد يجرىها المجلس مع هيئات دولية ، كما أنه قد يجرىها إذا رأى ذلك ملائماً ، مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ، ذى الشأن .

(المادة الثانية والسبعون)

١ - يضع المجلس الاقتصادى والاجتماعى لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه .

٢ - يجتمع المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلما دعت الحاجة إلى ذلك وفقاً للائحة التى يسنها . ويجب أن تضاف تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناء على طلب يقدم من أغلبية أعضائه .

الفصل الحادي عشر

تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

(المادة الثالثة والسبعون)

يقر أعضاء الأمم المتحدة - الذين يضطرون في الحال أو في المستقبل بتيارات عن إدارة أقاليم لم تزل شعوبها تسطأ كاملاً من الحكم الذاتي - المبدأ القاضى بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول ، ويقبلون أمانة مقدسة في عهدهم ، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق . ولهذا الغرض :

(أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم ، كما يكفلون معاملتها بانصاف وحمايتها من ضروب الاساءة - كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب .

(ب) يضمنون الحكم الذاتي ، ويقدرون الأمان السياسية لهذه الشعوب قدرها ، ويعاونونها على انماء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً ، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ، ومراحل تنميتها المختلفة .

(ج) يوطنون السلم والأمن الدولي .

(د) يعززون التضامن الإنشائية الرقي والتقدم ، ويشجعون البحوث ، ويعاونون فيما بينهم لتحقيق المقاصد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المفصلة في هذه المادة تحقيقاً عملياً ، كما يعاونون أيضاً لهذا الغرض مع الهيئات الدولية المتخصصة كلما تراءت لهم ملاءمة ذلك .

(٥) يرسلون إلى الأمين العام بانتظام يحيطونه علماً بالبيانات الاحصائية وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بأمور الاقتصاد والاجتماع والتعليم في الأقاليم التي يكونون مسئولين عنها ، عدا الأقاليم التي تطبق عليها أحكام الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من هذا الميثاق . كل ذلك مع مراعاة القيود التي قد تستدعيها الاعتبارات المتعلقة بالأمن والاعتبارات الدستورية .

(المادة الرابعة والسبعون)

يوافق أعضاء الأمم المتحدة أيضاً على أن سياستهم إزاء الأقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل - كسياستهم في بلادهم قسماً - يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار ، وأن تراعى حق المراعاة مصالح بقية أجزاء العالم ورفاهيتها في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية .

الفصل الثاني عشر

في نظام الوصاية الدولي

(المادة الخامسة والسبعون)

تتشهد الأمم المتحدة ، تحت إشرافها نظاماً دولياً الوصاية ، وذلك لإدارة الأقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة والإشراف عليها ويطلق على هذه الأقاليم فيما يلي من الأحكام اسم الأقاليم المشمولة بالوصاية .

(المادة السادسة والسبعون)

الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقاً لمقاصد الأمم المتحدة ، المبينة في المادة الأولى من هذا الميثاق هي :

(١) توطيد السلم والأمن الدولي .

(ب) العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، وإطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي ترغب عنها ببلد حررتها وطبقاً لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(ج) التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفرق بين الرجال والنساء ، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من تضيق بعضهم ببعض .

(د) كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء د الأمم المتحدة ، وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الأهل أيضاً فيما يتعلق بإجراء القضاء ، وذلك مع عدم الإخلال بتحقيق الأغراض المتقدمة ومع مراعاة أحكام المادة ٨٠

(المادة السابقة والسبعون)

يطبق نظام الوصاية على الأقاليم الداخلة في الفئات الآتية مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية :

١ - (أ) الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ب) الأقاليم التي قد تتطلع من دول الأعداء نتيجة الحرب العالمية الثانية .

(ج) الأقاليم التي تضمنها في الوصاية بمحض اختيارها دول مسؤولة عن إدارتها .

٢ - أما تعيين أى الأقاليم من الفئات سالفة الذكر يوضع تحت نظام الوصاية وطبقاً لأى شروط . فذلك من شأن ما يفسد بعد من اتفاقات .

(المادة الثامنة والسبعون)

لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة والأمم المتحدة ، إذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة .

(المادة التاسعة والسبعون)

شروط الوصاية لكل إقليم يوضع تحت ذلك النظام ، وكل تغيير أو تعديل يطرأ بعد عليها ، ذلك كله يتفق عليه برضا الدول التي يمتثل هذا الأمر بالذات

ومنها الدولة المنتدبة في حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء الأمم المتحدة . وهذا مع مراعاة أحكام المادتين ٨٣ ، ٨٥ في شأن المصادقة على تلك الشروط وتبديلاتها .

(المادة الثمانون)

١ - فيما عدا ما قد يتفق عليه في اتفاقات الوصاية الفردية التي تبرم وفق أحكام المواد ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١ وبمقتضاها توضع الأقاليم تحت الوصاية ، وإلى أن تعقد مثل هذه الاتفاقات لا يجوز تأويل نص أى حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه تأويلاً أو تحريجاً من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب ، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً فيها .

٢ - لا يجوز أن تقول الفقرة الأولى من هذه المادة على أنها تهيئ سبباً لتأخير أو تأجيل المفاوضات في الاتفاقات التي ترى لوضع الأقاليم المشمولة بالانتداب أو غيرها من الأقاليم في نظام الوصاية طبقاً للبادة ٧٧ أو تأخير أو تأجيل إبرام مثل تلك الاتفاقات .

(المادة الحادية والثمانون)

يشمل اتفاق الوصاية ، في كل حالة الشروط ، التي يندرج بمقتضاها الأقاليم المشمول بالوصاية ، وبين السلطة التي تباشر إدارة ذلك الأقاليم ، ويجوز أن تكون هذه السلطة التي يطلق عليها فيما يلي من الأحكام ، السلطة القائمة بالإدارة ، دولة أو أكثر أو هيئة الأمم المتحدة ، ذاتها ..

(المادة الثانية والثمانون)

يجوز أن يحدد في أى اتفاق من اتفاقات الوصاية موقع استراتيجي قد يشمل الإقليم الذي يتعلق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله ، وذلك دون الإخلال بأي اتفاق أو اتفاقات خاصة معقودة طبقاً لنص المادة ٤٣ .

(المادة الثالثة والثمانون)

١ - يباشر مجلس الأمن جميع وظائفه والأم المتحدة، المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية ، ويدخل في ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها .

٢ - تراعى جميع الأهداف الأساسية في المادة ٧٦ بالنسبة لشعب كل موقع استراتيجي .

٣ - يستعين مجلس الأمن بمجلس الوصاية - مع مراعاة أحكام اتفاقات الوصاية ودون إخلال بالاعتبارات المتصلة بالأمن - في مباشرة ما كان من وظائفه والأم المتحدة ، في نظام الوصاية عاصراً بالشئون السياسية والاجتماعية والتعليمية للمواقع الاستراتيجية .

(المادة الرابعة والثمانون)

يكون من واجب السلطة القائمة بالإدارة أن تكفل قيام الإقليم المشمول بالوصاية بتصديه في حفظ السلم والأمن الدولي . وتحقيقاً لهذه الغاية يجوز السلطة القائمة بالإدارة أن تستخدم قوات متطوعة وتسهيلات ومساعدات من الإقليم المشمول بالوصاية لقيام بالالتزامات التي تصدت بها تلك السلطة لمجلس الأمن في هذا الشأن ، ولقيام أيضاً بالنظر وإقرار حكم القانون والنظام داخل الإقليم المشمول بالوصاية .

(المادة الخامسة والثمانون)

١ - تباشر الجمعية العامة وظائفه والأم المتحدة ، فيما يخص باتفاقات الوصاية على كل المساحات التي لم ينص على أنها مساحات استراتيجية ويدخل في ذلك اقرار شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها .

٢ - يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة في القيام بهذه الوظائف عاملاً تحت إشرافها .

الفصل الثالث عشر

في مجلس الوصاية

التأليف

(المادة السادسة والثمانون)

- ١ - يتألف مجلس الوصاية من أعضاء ، الأمم المتحدة ، الآتي بيانهم :
(أ) الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية .
(ب) الأعضاء المذكورون بالاسم في المادة ٢٢ الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية .
(ج) العدد الذي يلزم من الأعضاء الآخرين لكفالة أن يكون جملة أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين ، أحدهما الأعضاء الذين يقومون بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية والآخر الأعضاء الذين خلوا من تلك الإدارة . وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات .
- ٢ - يمين كل عضو من أعضاء مجلس الوصاية من يراه أهلاً بوجه خاص تثمينه في هذا المجلس .

الوظائف والسلطات

(المادة السابعة والثمانون)

لكل من الجمعية العامة ومجلس الوصاية عاملاً تحت إشرافها ، وهما يقومان بأداء وظائفهما :

- (١) أن ينظر في التقارير التي ترسلها السلطة القائمة بالإدارة .
 - (ب) أن يقبل العرائض ويضعها بالتشاور مع السلطة القائمة بالإدارة .
 - (ج) أن ينظم زيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية في أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة .
 - (د) أن يتخذ هذه التدابير وغيرها وفقاً للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية .
- (المادة الثامنة والعشرون)

يضع مجلس الوصاية طائفة من الأسئلة عن تقدم سكان كل إقليم مشمول بالوصاية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وتقدم السلطة القائمة بالإدارة في كل إقليم مشمول بالوصاية داخل في اختصاص الجمعية العامة تقريراً سنوياً للجمعية المذكورة موضوعاً على أساس هذه الأسئلة .

التصويت

(المادة التاسعة والعشرون)

- ١ - يكون لكل عضو في مجلس الوصاية صوت واحد .
- ٢ - تصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

الاجراءات

(المادة الثلاثون)

- ١ - يضع مجلس الوصاية لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه .
- ٢ - يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك وفقاً للائحة التي يسنها . ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناء على طلب يقدم من أغلبية أعضائه .

(المادة الحادية والثلاثون)

يستعين مجلس الوصاية ، كلما كان ذلك مناسباً ، بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة في كل ما يختص به كل منها من الشؤون .

الفصل الرابع عشر

في محكمة العدل الدولية

(المادة الثانية والتسعون)

محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الهادئة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق .

(المادة الثالثة والتسعون)

١ - يعتبر جميع أعضاء « الأمم المتحدة » بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

٢ - يجوز لدولة ليست من « الأمم المتحدة » أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن .

(المادة الرابعة والتسعون)

١ - يصعد كل عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » أن يزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها .

٢ - إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فطُرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ، وللمجلس ، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم .

(المادة الخامسة والتسعون)

ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء « الأمم المتحدة » من أن يجهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى عاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل .

(المادة السادسة والتسعون)

١- لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية اقتداء في أية مسألة قانونية .

٢- وللسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ، من يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت أن تطلب أيضاً من المحكمة اقتضاء فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها .

الفصل الخامس عشر

في الأمانة

(المادة الثانية والتسعون)

يكون للهيئة أمانة تشمل أميناً عاماً ومن يحتاجهم الهيئة من الموظفين . وتعين الجمعية العامة الأمين العام بناءً على توصية مجلس الأمن . والأمين العام هو الموظف لإدارة الأمانة في الهيئة .

(المادة الثامنة والتسعون)

يتولى الأمين العام أعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوصاية ، ويقوم بالوظائف الأخرى التي تكلفها إليه هذه الفروع ، ويدل الأمين العام تقريراً سنوياً للجمعية العامة بأعمال الهيئة .

(المادة التاسعة والتسعون)

للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي .

(المادة المائة)

١ - ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية سلطة خارجية عن الهيئة . وعليهم أن يتمتعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء إلى مزاكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها .

٢ - يعتمد كل عضو في « الأمم المتحدة » باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسمى إلى التأثير فيهم عند احتلالهم بمسؤولياتهم .

(المادة الحادية بعد المائة)

- ١ - يعين الأمين العام موظفي الأمانة طبقاً للوائح التي تضعها الجمعية العامة .
- ٢ - يعين للجلس الاقتصادي والاجتماعي والجلس الوصاية ما يكفيهما من الموظفين على وجه دائم ويعين لغيرهما من فروع « الأمم المتحدة » الأخرى ما هي بحاجة إليه منهم . ويعتبر جملة هؤلاء الموظفين جزءاً من الأمانة .
- ٣ - ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم أن يراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدره والكفاية والنزاهة . كما أن من المهم أن يراعى في اختيارهم أكبر ما يستطاع من معاني التوزيع الجغرافي .

الفصل السادس عشر

احكام متنوعة

(المادة الثانية بعد المائة)

١ - كل معاهدة وكل اتفاق دولى يفتده أى عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل فى أمانة الهيئة وأن تقوم بشره بأسرع ما يمكن .

٢ - ليس لأى طرف فى معاهدة أو اتفاق دولى لم يسجل وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أى فرع من فروع « الأمم المتحدة » .

(المادة الثالثة بعد المائة)

إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء « الأمم المتحدة » وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق .

(المادة الرابعة بعد المائة)

تمتع الهيئة فى بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التى يطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها .

(المادة الخامسة بعد المائة)

١ - تتمتع الهيئة فى أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والاعفاءات التى يطلبها تحقيق مقاصدها .

٢ - وكذلك يتمتع المتدربون عن أعضاء « الأمم المتحدة » وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والاعفاءات التى يطلبها استقلالهم فى القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة .

٣ - للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة ، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض .

الفصل السابع عشر

في تدابير حفظ الأمن في فترة الانتقال

(المادة السادسة بعد المائة)

إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة والأربعين معمولاً بها على الوجه الذي يرى مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء في احتلال مسئولياته وفقاً للبادة الثانية والأربعين، تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الأربع الموقع عليه في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح، كاتشاور الدول الخمس مع أعضاء « الأمم المتحدة » الآخرين، كلما اقتضت الحال، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدول.

(المادة السابعة بعد المائة)

ليس في هذا الميثاق ما يطل أو يمنع أي عمل إزاء دولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لإحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا كان هذا العمل قد اتخذ أو رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المستولة عن القيام بهذا العمل.

الفصل الثامن عشر

في تعديل الميثاق

(المادة الثامنة بعد المائة)

التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسمى على جميع أعضاء « الأمم المتحدة » ، إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا أعضاء « الأمم المتحدة » ، ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة .

١ - يجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء « الأمم المتحدة » لإعادة النظر في هذا الميثاق في الزمان والمكان الذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها وبموافقة تسعة مائة أعضاء مجلس الأمن . ويكون لكل عضو من « الأمم المتحدة » ، صوت واحد في المؤتمر .

٢ - كل تغيير في هذا الميثاق أوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثي أعضائه يسرى إذا صدق عليه ثلثا أعضاء « الأمم المتحدة » ، ومن بينهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وفقاً لأوضاعهم الدستورية .

٣ - إذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل دور الانعقاد السنوي العاشر للجمعية العامة ، بعد العمل بهذا الميثاق ، وجب أن يدرج جدول أعمال ذلك الدور العاشر اقتراح بالدعوة إلى عقده ، وهذا المؤتمر يعقد إذا قررت ذلك أغلبية أعضاء الجمعية العامة وتسعة مائة من أعضاء مجلس الأمن .

الفصل التاسع عشر

في التصديق والتوقيع

(المادة العاشرة بعد المائة)

١ - تصدق على هذا الميثاق الدول الموقعة عليه كل منها حسب أوضاعها الدستورية .

٢ - تودع التصديقات لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تخطر الدول الموقعة عليه بكل ايداع يحصل . كما تخطر الأمين العام لميثمة ، الأمم المتحدة ، بعد تعيينه .

٣ - يصبح هذا الميثاق معمولاً به متى أودعت تصديقاتها جمهورية الصين وفرنسا واتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وأغلبية الدول الأخرى الموقعة عليه . وتعد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بروتوكولا خاصا بالتصديقات المودعة وتبلغ صورا منه لكل الدول الموقعة على الميثاق .

٤ - الدول الموقعة على هذا الميثاق التي تصدق عليه بعد العمل به ، تعتبر من الأعضاء الأصليين في الأمم المتحدة ، من تاريخ ايداعها لتصديقاتها .

(المادة الحادية عشرة بعد المائة)

وضع هذا الميثاق بلغات خمس هي الصينية والفرنسية والروسية والانجليزية والاسبانية ، وهي لغاته الرسمية على وجه السواء . ويظل الميثاق مودعا في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . وتبلغ هذه الحكومات الدول الأخرى الموقعة عليه صورا متضمنة منه .

وقد وقع مندوب حكومات الأمم المتحدة ، على هذا الميثاق مصداقا لما تقدم .

صدر بمدينة سان فرانسيسكو في اليوم السادس والعشرين من شهر يونيو

سنة ١٩٤٥ .

الملحق الثاني

النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية

مقدمه

محكمة العدل الدولية هي الهيئة التي تساعد على سير دولاب الأمم المتحدة وتنفيد نصوص الميثاق وإقرار العدل الدولى، وهي صلب الامان فى علاج المشكلات التي تشجر بين الدول، وهي الوسيلة الحازمة الحكيمة التي تلجأ إليها الدول المتنازعة حتى لا تفقد اتزانها ويغلب عليها حماسها وتعطشها للحرب فتزج بشعوبها في اتونها وقد اختارت الموت والدمار على القانون والعدالة، وهي نظام قضائى منمم لميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن هذا الميثاق قانون الجماعة الدولية، وتطبيق القانون يتطلب الأحكام إلى القضاء بين حين وآخر كلما اختلفت وجهات النظر فى تفسير نصوصه، وهذه المحكمة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وصارت منمة لميثاق الأمم المتحدة حلت محل المحكمة الدائمة للعدل الدولى التي نشأت فى الماضى بحكم ميثاق عصبة الأمم المنحلة.

نصوص النظام الأساسي

لمحكمة العدل الدولية

(المادة الأولى)

تكون محكمة العدل الدولية ، التي ينشئها ميثاق ، الأمم المتحدة ، الاداة القضائية الرئيسية للهيئة وتباشر وظائفها وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي .

الفصل الأول

تنظيم المحكمة

(المادة الثانية)

تكون هيئة المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون من الأشخاص ذوى الصفات الحلقية العالية الحائزين فى بلادهم للوظائف المطلوبة لتعيين فى أرفع المناصب القضائية ، أو من المتشهود لهم بالكفاية فى القانون الدولى وكل هذا بغرض النظر عن جنسياتهم .

(المادة الثالثة)

١ - تألف المحكمة من خمسة عشر عضواً ، ولا يجوز أن يكون بها أكثر من عضو واحد من رعايا دولة بعينها .

٢ - إذا كان شخص ممكناً عنه فيما يتعلق بعضوية المحكمة متمتعاً برؤية أكثر من دولة واحدة فإنه يعتبر من رعايا الدولة التى يباشر فيها عادة حقوقه المدنية والسياسية .

(المادة الرابعة)

١ - أعضاء المحكمة تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن من قائمة حاوية أسماء الأشخاص الذين رشحتهم الشعب الأهلية فى محكمة التحكيم الدائمة وذلك وفقاً للأحكام التالية .

٢ - بخصوص أعضاء الأمم المتحدة ، غير الممثلين فى محكمة التحكيم الدائمة ، تولي تسمية المرشحين شعب أهلية تعينها حكوماتها لهذا الغرض وفقاً

لنفس الشروط الموضوعة لأعضاء محكمة التحكيم الدائمة في المادة ٤٤ من اتفاقية لاهاي المعقودة عام ١٩٠٧ في شأن التسوية السلبية للنزاعات النولية .

٣- في حالة عدم وجود اتفاق خاص ، تحدد الجمعية العامة ، بناء على توصية مجلس الأمن الشروط التي بموجبها يمكن لدولة من الدول المنضمة إلى النظام دون أن تكون عضواً في « الأمم المتحدة » ، أن تشارك في انتخاب أعضاء محكمة العدل النولية .

(المادة الخامسة)

١- قبل ميعاد الانتخاب بثلاثة أشهر على الأقل يوجه الأمين العام للأمم المتحدة طلباً كتابياً إلى أعضاء محكمة التحكيم الدائمة ، التابعين إلى الدول المشتركة في هذا النظام الأساسي وإلى أعضاء الشعب الأهلية المعيّنين وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة يدعوهم فيه إلى القيام في ميعاد معين بتقديم أسماء الأشخاص الذين يستعملون قبول أعباء عضوية المحكمة .

٢- لا يجوز لأى شعبة أن تسمى أكثر من أربعة مرشحين ، ولا أن يكون بينهم أكثر من اثنين من جنسيتها . كما لا يجوز بحال أن يتجاوز عدد مرشحي شعبة ما ضعف عدد المناصب المراد ملؤها .

(المادة السادسة)

من المرغوب فيه أن تقوم كل شعبة أهلية ، قبل تقديم أسماء المرشحين ، باستشارة حكمتها العليا وما في بلدنا أيضاً من كليات الحقوق ومدارسها ومن الجامع الأهلية والفروع الأهلية للجامع النولية المتفرغة لدراسة القانون .

(المادة السابعة)

١- يعد الأمين العام قائمة مرتبة حسب الحروف الأبجدية بأسماء جميع الأشخاص المسمين بهذه الطريقة ، وفيما عدا الحالة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٢ يكون هؤلاء الأشخاص وحدهم هم الحائز انتخابهم .

٢ - يرفع الأمين العام هذه التاتمة إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن .

(المادة التاتمة)

يقوم كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن مستقلا عن الآخر باختيار أعضاء المحكمة .

(المادة التاسعة)

على التابعين عند كل انتخاب ، أن يرأوا أنه لا يكتن أن يكون المنتخبون أصلا كل فرد منهم على المؤهلات المطلوبة إطلافا ، بل ينبى أن يكون تأليف الهيئة فى جلتها كفىلا بتمثيل المدينات الكبرى والنظم القانونية الرئيسة فى العالم .

(المادة العاشرة)

١ - المرشحون الذين يتالون الأكرتية المطلقة لأصوات الجمعية العامة ولأصوات مجلس الأمن يتبرون أنهم قد اتخبوا .

٢ - عند التصويت بمجلس الأمن لا انتخاب القضاة أو لتعين أعضاء اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٢ لا يحصل تقريق بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين بالمجلس المذكور .

٣ - إذا حصل أكثر من مرشح من رعايا دولة واحدة على الأكرتية المطلقة للأصوات فى الجمعية العامة وفى مجلس الأمن اعتبر أكبرهم سناً هو وعضو المنتخب .

(المادة الحادية عشرة)

إذا بقى منصب واحد أو أكثر خالياً بعد أول جلسة تعقد للاختيار ، صقلت بالطريقة ذاتها ، جلسة ثانية ثم تاللة عند الضرورة .

(المادة الثانية عشرة)

٤ - إذا بقى منصب واحد أو أكثر شاغراً بعد الجلسة الانتخابية التاللة جزئى كل وقت ، بناء على طلب الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، تأليف مؤتمر مشترك

أعضاؤه تسمى الجمعية العامة ثلاثة منهم ويسمى مجلس الأمن الثلاثة الآخرين ،
ليختار ، بطريقة التصويت ، بالأكثرية المطلقة مرشحاً لكل منصب شاغر ،
يمرض اسمه على الجمعية العامة ومجلس الأمن للواقعة عليه من كل منهما .

٢ - إذا أجمع المؤتمر المشترك على ترشيح شخص تجتمع فيه الشروط المطلوبة
جلاله وضع اسمه في قائمة الترشيح حتى ولو كان اسمه غير وارد في قائمة الترشيح
المشار إليها في المادة ٧ .

٣ - إذا رأى المؤتمر المشترك أنه لن ينجح في الانتخاب تولى أعضاء المحكمة
الذين تم انتخابهم ملء المناصب الشاغرة في مدة يحددها مجلس الأمن وذلك
باختيار الأعضاء الباقين من بين المرشحين الذين حصلوا على أصوات في الجمعية
العامة أو في مجلس الأمن .

٤ - إذا تساوت أصوات القضاة رجح فريق القاضى الأكبر سناً .

(المادة الثالثة عشرة)

١ - ينتخب أعضاء المحكمة لمدة تسع سنوات ويجوز إعادة انتخابهم على أن
ولاية خمسة من القضاة الذين وقع عليهم الاختيار في أول انتخاب للمحكمة يجب
أن تنتهى بعد مضي ثلاث سنوات وولاية خمسة آخرين بعد ست سنوات .

٢ - القضاة الذين تنتهى ولايتهم بنهاية الثلاث السنوات والست السنوات
المشار إليها آنفاً تعيينهم الفرقة والأمين العام يقوم بعملها بمجرد الانتهاء من
أول انتخاب .

٣ - يستمر أعضاء المحكمة في القيام بعملهم إلى أن يمين من يخلفهم . ويجب
على كل حال أن يفصلوا في القضايا التي بدأوا النظر فيها .

٤ - إذا دُعي أحد أعضاء المحكمة في الاستقالة ، فالاستقالة تقدم إلى رئيس
المحكمة وهو ينقلها إلى الأمين العام ، وبهذا الإبلاغ ينحصر المنصب .

(المادة الرابعة عشرة)

يجوز التحين للنائب الى تخطو وفقاً للطريقة الموضوعة لأول انتخاب مع مراعاة ما يأتي :

يقوم الأمين العام بإبلاغ الدعوات المنصوص عليها في المادة الخامسة في الشهر الذي يلي خلو المنصب ويعين مجلس الأمن تاريخ الانتخاب .

(المادة الخامسة عشرة)

عضو المحكمة المنتخب بدلاً من عضو لم يكمل مدته يتم مدة سلفه .

(المادة السادسة عشرة)

١ - لا يجوز لعضو المحكمة أن يتولى وظائف سياسية أو إدارية كما لا يجوز له أن يشتغل بأعمال من قبيل أعمال المهن .

٢ - عند قيام الشك في هذا الشأن تفصل المحكمة في الأمر .

(المادة السابعة عشرة)

١ - لا يجوز لعضو المحكمة مباشرة وظيفة وكيل أو مستشار أو محام في أية قضية .

٢ - ولا يجوز له الاشتراك في الفصل في أية قضية سبق له أن كان وكيلاً عن أحد أطرافها أو مستشاراً أو محامياً أو سبق عرضها عليه بصفته عضواً في محكمة أهلية أو دولية أو لجنة تحقيق أو أية صفة أخرى .

٣ - عند قيام الشك في هذا الشأن تفصل المحكمة في الأمر .

(المادة الثامنة عشرة)

١ - لا يفصل عضو من المحكمة من وظيفته إلا إذا أجمع سائر الأعضاء على أنه قد أصبح غير مستوف للشروط المطلوبة .

٢ - يبلغ سجل المحكمة الأمين العام هذا الفصل إبلاغاً رسمياً .

٣ - بهذا الإبلاغ يحل المنصب .

(المادة التاسعة عشرة)

يتمتع أعضاء المحكمة في مباشرة وظائفهم بالمزايا والإعفاءات السياسية .

(المادة العشرون)

قبل أن يباشر العضو عمله يتوزر في جلسة علنية أنه سيتولى وظائفه بلا تحيز أو هووى وأنه لن يستوحى غير ضميره .

(المادة الحادية والعشرون)

١ - تنتخب المحكمة رئيسها ونائبه لمدة ثلاث سنوات ويمكن تجديد انتخابهما .

٢ - تعين المحكمة مسجلها ولها أن تعين ما تقتضى الضرورة بمعينته من الموظفين الآخرين .

(المادة الثانية والعشرون)

١ - يكون مقر المحكمة في لاهاى . حل أن ذلك لا يحول دون أن تعقد المحكمة جلساتها، وأن تقوم بوظائفها في مكان آخر عندما ترى ذلك مناسباً .

٢ - يقيم الرئيس والسجل في مقر المحكمة .

(المادة الثالثة والعشرون)

١ - لا يتقطع دور انعقاد المحكمة إلا في أيام العطلة القضائية . وتجدد المحكمة ميعاد العطلة ومدتها .

٢ - لأعضاء المحكمة الحق في اجازات دورية تعقد المحكمة ميعادها ومدة مع مراعاة المسافة التى تفصل لاهاى عن محل إقامتهم .

٣ - على أعضاء المحكمة أن يكونوا في كل وقت تحت تصرفها ، إلا أن يكونوا

في أجازة أو أن يمنعم المرض أو غير ذلك من الأسباب الجدية التي ينبغي أن تبين للرئيس بياناً كافياً .

(المادة الرابعة والعشرون)

- ١ - إذا رأى أحد أعضاء المحكمة ، لسبب خاص ، وجوب امتناعه عن الاشتراك في الفصل في قضية معينة فعليه أن يخطر الرئيس بذلك .
- ٢ - إذا رأى الرئيس ، لسبب خاص ، أنه لا يجوز أن يشترك أحد أعضاء المحكمة في الفصل في قضية معينة فيخطر ذلك العضو المذكور بذلك .
- ٣ - عند اختلاف العضو والرئيس في مثل هذه الأحوال تقضى المحكمة في الخلاف .

(المادة الخامسة والعشرون)

- ١ - تجلس المحكمة بكامل هيئتها إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها في هذا النظام الأساسي .
- ٢ - يسوغ أن تنص اللائحة الداخلية للمحكمة على أنه يجوز أن يحضر من الاشتراك في الجلسات قاض أو أكثر بسبب الظروف وطريق المناوبة على ألا يترتب على ذلك أن يقل عدد القضاة الموجودين تحت التصرف لتشكيل المحكمة على أحد عشر قاضياً .
- ٣ - يكفي تسعة قضاة لصحة تشكيل المحكمة .

(المادة السادسة والعشرون)

- ١ - يجوز للمحكمة أن تشكل من وقت لآخر دائرة أو أكثر مؤلفة كل منها من ثلاثة قضاة أو أكثر على حسب ما تقرره ، وذلك للنظر في أنواع خاصة من القضايا كقضايا العمل والقضايا المتعلقة بالترانسييت والمواصلات .
- ٢ - يجوز للمحكمة أن تشكل في أي وقت دائرة للنظر في قضية معينة وتحدد المحكمة عدد قضاة هذه الدائرة بموافقة الطرفين .

٣- تنظر الدوائر المنصوص عليها في هذه المادة في القضايا وتحكم فيها إذا طلب إليها ذلك أطراف الدعوى .

(المادة السابعة والعشرون)

كل حكم يصدر من إحدى الدوائر المنصوص عليها في المادتين ٢٦ و ٢٩ يعتبر صادراً من المحكمة ذاتها .

(المادة الثامنة والعشرون)

يجوز للدوائر المنصوص عليها في المادتين ٢٦ و ٢٩ أن تعقد جلساتها وتباشر وظائفها في غير لاهاي ، وذلك بموافقة أطراف الدعوى .

(المادة التاسعة والعشرون)

للسراع في إنجاز نظر القضايا تشكل المحكمة كل سنة دائرة من خمسة قضاة يجوز لها ، بناء على طلب أطراف الدعوى ، أن تتبع الاجراءات المختصرة ، للنظر في القضايا والفصل فيها . وزيادة على ذلك يختار قاضيان للحلول محل من يعذر عليه الاشتراك في الجلسة من القضاة .

(المادة الثلاثون)

١- تضع المحكمة لأتمة تبين كيفية قيامها بوظائفها ، كما تبين بصفة خاصة قواعد الإجراءات .

٢- يجوز أن تنص اللائحة على اشتراك عدول في جلسات المحكمة او جلسات دوائرها دون أن يكون لهم حق في التصويت .

(المادة الحادية والثلاثون)

١- يحق للقضاة ، ممن يكونون من جنسية أحد أطراف الدعوى أن يجلسوا في قضيت المروضة على المحكمة .

٢- إذا كان في هيئة المحكمة قاض من جنسية أحد أطراف الدعوى جاز لكل

من أطرافها الآخرين أن يختار قاضياً آخر للقضاء . ويحسن أن يختار هذا القاضي من بين القضاة الذين جرى ترشيحهم وفقاً للمادتين ٤ و ٥ .

٣ - إذا لم يكن في هيئة المحكمة قاض من جنسية أطراف الدعوى جاز لكل منهم أن يختار قاضياً بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة .

٤ - تطبق أحكام هذه المادة في الأحوال الواردة في المادتين ٢٦ و ٢٩ ، وفي هذه الأحوال يطلب الرئيس إلى عضو من أعضاء المحكمة الذين تألف منهم الدائرة ، أو إلى عضوين إذا اقتضى الأمر ، التخلي عن الجلوس البديل من أعضاء المحكمة الذين هم من جنسية الأطراف أو البديل من الأعضاء الذين يسيئهم الأطراف في خصوص القضية في حالة عدم وجود أعضاء من جنسيتهم أو وجود هؤلاء وتقدر جلوسهم .

٥ - إذا كان لعدة أطراف نفس المصلحة فيعتبرون كطرف واحد بالنسبة للأحكام السابقة وعند قيام الشك في هذا الشأن تفصل المحكمة في الموضوع .

٦ - يجب في القضاة الذين يختارون على الوجه المنصوص عليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة أن توافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ١ وفي الفقرة الثانية من المادة ١٧ وللمادتين ٢٠ و ٢٤ من هذا النظام الأساسي ويشترك هؤلاء القضاة في الحكم على وجه المساواة التامة مع زملائهم .

(المادة الثانية والثلاثون)

- ١ - يتقاضى كل عضو من أعضاء المحكمة راتباً سنوياً .
- ٢ - يتقاضى الرئيس مكافأة سنوية خاصة .
- ٣ - يتقاضى نائب الرئيس مكافأة خاصة عن كل يوم يقوم فيه بوظيفة الرئيس .
- ٤ - يتقاضى القضاة المختارون تنفيذاً لأحكام المادة ٣١ من غير أعضاء المحكمة تعويضاً عن كل يوم يباشرون فيه وظائفهم .

٥ - تعدد الجمعية العامة هذه المرتبات والمكافآت والتعويضات ولا يجوز اقصاها أثناء مدة الخدمة .

٦ - تعدد الجمعية العامة راتب المسجل بناء على اقترح المحكمة .

٧ - تعدد بقواعد تضعها الجمعية العامة الشروط التي تقرر بموجبها المعاشات لأعضاء المحكمة والمسجل والشروط التي تسدد بموجبها نفقات السفر لأعضاء المحكمة والمسجل .

٨ - تنفي الرواتب والمكافآت والتعويضات من الضرائب كافة .

(المادة الثالثة والثلاثون)

تحمل الأمم المتحدة مصروفات المحكمة على الوجه الذي تقرره الجمعية العامة .

الفصل الثاني

في اختصاص المحكمة

(المادة الرابعة والثلاثون)

- ١ - الدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة .
- ٢ - للمحكمة أن تطلب من الهيئات الدولية العامة المعلومات المتعلقة بالقضايا التي تنظر فيها . وتلتقي المحكمة ما تبتصرها به هذه الهيئات من المعلومات . كل ذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في لوائحها الداخلية ووفقاً لها .
- ٣ - إذا أثير في قضية معروضة على المحكمة البحث في تأويل وثيقة تأسيسية إنتشنت بمقتضاها هيئة دولية عامة أو في تأويل اتفاق دول عقدت على أساس هذه الوثيقة فعلى السجل أن يحضر بذلك هذه الهيئة وأن يرسل إليها صوراً من المحاضر والأعمال المكتوبة .

(المادة الخامسة والثلاثون)

- ١ - للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن يتقاضوا إلى المحكمة .
- ٢ - يحدد مجلس الأمن الشروط التي يجوز بموجبها لساتر الدول الأخرى أن تتقاضى إلى المحكمة ، وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المعمول بها . على أنه لا يجوز بحال وضع تلك الشروط بكيفية تخل بالمساواة بين المتقاضين أمام المحكمة .
- ٣ - عندما تكون دولة من غير أعضاء الأمم المتحدة ، طرفاً في دعوى يحمدها المحكمة مقدار ما يجب أن تتحمله هذه الدولة من نفقات المحكمة . أما إذا كانت هذه الدولة من الدول المساهمة في نفقات المحكمة فإن هذا الحكم لا ينطبق عليها .

(المادة السادسة والثلاثون)

١ - تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون ، كاتشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة ، أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها .

٢ - للدول التي هي أطراف في هذا النظام الاساسى أن تصرح ، في أى وقت ، بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص ، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه ، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية :

(أ) تفسير مطعنة من المعاهدات .

(ب) أية مسألة من مسائل القانون الدولى .

(ج) تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقاً لالتزام دولى .

(د) نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولى ومدى هذا التعويض .

٣ - يجوز أن تصدر التصريحات المشار إليها آتفا دون قيد ولا شرط أو أن تعلق على شرط التبادل من جانب دولة أو دول معينة بذاتها أو أن تقيد بمدة معينة .

٤ - تودع هذه التصريحات لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، وعليه أن يرسل صوراً منها إلى الدول التي هي أطراف هذا النظام الاساسى وإلى سجل المحكمة .

٥ - التصريحات الصادرة بمقتضى حكم المادة ٣٦ من النظام الاساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى ، المعمول بها حتى الآن ، تعتبر ، فيما بين الدول أطراف هذا النظام الاساسى ، بمثابة قبول للولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية . وذلك في الفترة الباقية من مدة سريان هذه التصريحات ووفقاً للشروط الواردة فيها .

٦ - في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة تفصل المحكمة في هذا النزاع بقرار منها .

(المادة السابعة والثلاثون)

كلما نصت معاهدة أو اتفاق معمول به على إحالة مسألة إلى محكمة تنشأها جمعية الأمم أو إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي تعين ، فيما بين الدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي ، إحالتها إلى محكمة العدل الدولية .

(المادة الثامنة والثلاثون)

١ - وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي ، وهي تطبق في هذا الشأن :

(أ) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .

(ب) العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون مل عليه تواتر الاستعمال .

(ج) مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتعددة .

(د) أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم .
ويعتبر هذا أو ذلك مصدراً احتياطياً لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٩ .

٢ - لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك .

الفصل الثالث

في الاجراءات

(المادة التاسعة والثلاثون)

١ - اللغات الرسمية للمحكمة هي الفرنسية والانجليزية . فإذا اتفق الطرفان على أن يسار في القضية بالفرنسية صدر الحكم بها ، وإذا اتفقا على أن يسار فيها بالانجليزية صدر الحكم بها كذلك .

٢ - إذا لم يكن ثمة اتفاق على تعيين اللغة التي تستعمل جزأ لاطراف الدعوى أن يستعملوا في المرافعات ما يؤثرون استعماله من هاتين اللغتين . وفي هذه الحالة يصدر الحكم باللغتين الفرنسية والانجليزية . وتبين المحكمة أى النصين هو الأصل الرسمي .

٣ - تجوز المحكمة - لمن يطلب من المتقاضين - استعمال لغة غير الفرنسية أو الانجليزية .

(المادة الأربعون)

١ - ترفع القضايا إلى المحكمة بحسب الأحوال أما باعلان الاتفاق الخاص وأما بطلب كتابي يرسل إلى المسجل . وفي كلا الحالتين يجب تعيين موضوع النزاع وبيان المتنازعين .

٢ - يعلن المسجل هذا الطلب فوراً إلى ذوى الشأن .

٣ - ويخطربه أيضاً أعضاء « الأمم المتحدة » على يد الأمين العام ، كما يخطر به أى دولة أخرى تارجه في الحضور أمام المحكمة .

(المادة الحادية والأربعون)

- ١ - للمحكمة أن تقرر التنايير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الأطراف وذلك متى رأت أن الظروف تقضى بذلك .
- ٢ - إلى أن يصدر الحكم النهائي يبلغ فوراً أطراف الدعوى ويجلس الأمن بأ التنايير التي يرى اتخاذها .

(المادة الثانية والأربعون)

- ١ - يمثل أطراف النزاع وكلاء عنهم .
- ٢ - ولهم أن يستعينوا أمام المحكمة بمستشارين أو بمحامين .
- ٣ - يتمتع وكلاء المتنازعين ومستشاروهم ومحاموهم أمام المحكمة بالمزايا والاعفاءات اللازمة لإداء واجباتهم بحرية واستقلال .

(المادة الثالثة والأربعون)

- ١ - تنقسم الاجراءات إلى قسمين : كتابي وشفوي .
- ٢ - تشمل الاجراءات الكتابية ما يقدم للمحكمة وللخصوم من المذكرات ومن الاجابات عليها ثم من الردود إذا اقتضاهما الحال . كما تشمل جميع الأوراق والمستندات التي تورط بها .
- ٣ - يكون تقديم ذلك بواسطة المسجل على الكيفية وفي المواعيد التي تقررها المحكمة .
- ٤ - كل مستند يقدمه أحد أطراف الدعوى ترسل منه إلى الطرف الآخر صورة مصدق عليها بمطابقتها للاصل .
- ٥ - الاجراءات الشفوية تشمل استماع المحكمة لشهادة الشهود ولأقوال الخبراء والوكلاء والمستشارين والمحامين .

(المادة الرابعة والأربعون)

- ١ - جميع ما يراد اعلانه إلى من عدا الوكلاء والمستشارين والمحامين فالمحكمة ترجع فيه رأساً إلى حكومة الدولة المقتضى عمل الاعلان في أرضها .
- ٢ - وهذا الحكم يسرى أيضاً كلما بدأ للمحكمة الاستدلال بتحقيق يعمل في محل النزاع .

(المادة الخامسة والأربعون)

- يتولى الرئيس إدارة الجلسات . وعند وجود مانع لديه يتولاها نائبه . وإذا تغذر جلوس أيهما تولى أعمال الرئاسة أقدم القضاة الحاضرين .

(المادة السادسة والأربعون)

- تكون جلسات المحكمة هئية مالم تقرر المحكمة خلاف ذلك أو يطلب المتقاضون عدم قبول الجمهور فيها .

(المادة السابعة والأربعون)

- ١ - يسئل لكل جلسة محضر يوقعه المسجل والرئيس .
- ٢ - وهذا المحضر يكون هو وحده المحضر الرسمي .

(المادة الثامنة والأربعون)

- تضع المحكمة الترتيبات اللازمة لسير القضايا ، وتعين للمتقاضين شكل تقديم الطلبات وميعاد تقديمها ، كما تعدد المنهج الذى يجب فى تلقى البيانات .

(المادة التاسعة والأربعون)

- يجوز للمحكمة ، ولو من قبل بدء المرافعة أن تطلب من الوكلاء تقديم أى مستند أو بيان ، وما يقع من الامتناع عن اجابة طلبها ثبت رسمياً .

(المادة الخمسون)

يجوز للمحكمة ، في كل وقت ، أن تسند إلى فرد أو جماعة أو مكتب أو لجنة أو أية هيئة أخرى تختارها ، في القيام بتحقيق مسألة ما ، أو أن تطلب من أى من ذكروا ابداء رأيهم في أمر من الأمور بصفته قنيا خبيراً .

(المادة الحادية والخمسون)

جميع الأسئلة المتعلقة بالدعوى تطرح أثناء سماع الدعوى على الشهود والخبراء بالشروط التي يبينها المحكمة في لائحتها الداخلية المشار إليها في المادة ٣٠ .

(المادة الثانية والخمسون)

للمحكمة ، بعد تلقي الأسانيد والأدلة في المواعيد التي حددتها لهذا الغرض ألا تقبل من أحد من أطراف الدعوى تقديم ما قد يريد تقديمه من أدلة جديدة كناية أو شفوية إلا إذا قبل ذلك الأطراف الآخرون .

(المادة الثالثة والخمسون)

- ١ - إذا تخلف أحد الطرفين عن الحضور ، أو عجز عن النفاذ عن مدعاه ، جاز للطرف الآخر أن يطلب إلى المحكمة أن تحكم له هو بطلبائه .
- ٢ - وعلى المحكمة قبل أن تجيب هذا الطلب أن تثبت من أن لها ولاية القضاء وفقاً لأحكام المادتين ٣٦ و ٣٧ ثم من أن الطلبات تقوم على أساس صحيح من حيث الواقع والقانون .

(المادة الرابعة والخمسون)

- ١ - بعد أن يفرغ الوكلاء والمستشارون والمحامون ، بإشراف المحكمة ، من عرض القضية يعلن الرئيس ختام المرافعة .

- ٢ - تنحب المحكمة للدعوة في الحكم .
- ٣ - تكون مداولات المحكمة سرّاً يظل محجوباً عن كل أحد .

(المادة الخامسة والخمسون)

- ١ - تفصل المحكمة في جميع المسائل برأى الأكثرية من القضاة الحاضرين .
- ٢ - إذا تماوت الأصوات ، رجح جانب الرئيس أو القاضي الذي يقوم مقامه .

(المادة السادسة والخمسون)

- ١ - يبين الحكم الاسباب التي بني عليها
- ٢ - ويتضمن أسماء القضاة الذين اشتركوا فيه .

(المادة السابعة والخمسون)

إذا لم يكن الحكم صادراً كله أو بعضه بإجماع القضاة فنحن كل قاضٍ ان يصدر
بيانا مستقلاً برأيه الخاص .

(المادة الثامنة والخمسون)

يوقع الحكم من الرئيس والمسجل ، ويثلى في جلسة علنية . بعد اخطار الوكلاء
اخطاراً صحيحاً .

(المادة التاسعة والخمسون)

لا يكون الحكم قوة الأكرام الا بالنسبة لمن صدر بينهم وفي خصوص النزاع
الذي فصل فيه .

(المادة الستون)

يكون الحكم نهائياً غير قابل للاستئناف وعند النزاع في معناه أو في مدى

منلوله تقوم المحكمة بتفسيره . بناء على طلب أى طرف من اطرافه .

(المادة الحادية والستون)

١ — لا يقبل التقاس اعادة النظر فى الحكم إلا بسبب تكشف واقعة حاسمة فى الدعوى كان مجهولاً عند صدور الحكم كل من المحكمة والطرف الذى يتمس إعادة النظر ، على ألا يكون جهل الطرف المذكور لهذه الواقعة ناشئاً عن إهمال منه .

٢ — إجراءات إعادة النظر تفتح بحكم من المحكمة ، ثبت فيه صراحة وجود الواقعة الجديدة وتستظهر فيه صفاتها التى تبرر إعادة النظر . وتعلن به ان الاتقاس بناء على ذلك جائز القبول .

٣ — يجوز للحكمة ان توجب العمل بحكمها الذى أصدرته ، قبل ان تقبل السير فى إجراءات إعادة النظر .

٤ — يجب ان يقدم التقاس لإعادة النظر ، خلال ستة أشهر على الأكثر من كشف الواقعة الجديدة .

٥ — لا يجوز تقديم أى تقاس لإعادة النظر بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ الحكم .

(المادة الثانية والستون)

١ — إذا رأت إحدى الدول ، أن لها مصلحة ذات صفة قانونية يؤثر فيها الحكم فى القضية جاز لها ان تقدم إلى المحكمة طلباً بالتدخل .

٢ — والبت فى هذا الطلب يرجع الأمر فيه إلى المحكمة .

(المادة الثالثة والستون)

١ — إذا كانت المسألة المعروضة تتعلق بتأويل اتفاقية بعض اطرافها دول ليست من أطراف القضية فعلى المسجل ان يحظر تلك الدول دون تأخير .

٢ — يحق لكل دولة تحظر على الوجه المتقدم أن تتدخل فى الدعوى فإذا هى استعملت هذا الحق كلن التأويل الذى يقضى به الحكم ملزماً لها أيضاً .

(المادة الرابعة والستون)

يحمل كل طرف المصاريف الخاصة به مالم تقرر المحكمة خلاف ذلك .

الفصل الرابع

في الفتاوى

(المادة الخامسة والستون)

١ - المحكمة ان تقي في أية مسألة قانونية بناء على طلب أية هيئة رخص لها ميثاق الامم المتحدة ، باستفتائها . أو حصل الترخيص لها بذلك طبقاً لأحكام الميثاق المذكور .

٢ - الموضوعات التي يطلب من المحكمة الفتوى فيها تعرض عليها في طلب كتابي يتضمن بياناً دقيقاً للسألة المستقًى فيها وترفق به كل المستندات التي إققد تعين على تجليتها .

(المادة السادسة والستون)

١ - يبلغ المسجل طلب الاستفتاء دون إعطاء إلى الدول التي يحق لها الحضور أمام المحكمة .

٢ - كذلك يرسل المسجل تبليفاً خاصاً رأساً إلى الدول التي يحق لها الحضور أمام المحكمة أو إلى أية هيئة دولية ترى المحكمة أو يرى رئيسها - في حالة عدم انعقادها - أنها قد تستطيع أن تقدم معلومات في الموضوع ، ينهى فيه إلى كل منها أن المحكمة مستعدة لأن تلقى في خلال ميعاد يحدده الرئيس ، البيانات الكتابية التي تتصل بالموضوع ، أو لأن تسمع في جلسة علنية تفقد لهذا الغرض ، ما يتصل بالموضوع من بيانات شفوية .

٢- إذا لم تلق دولة من الدول التي يحق لها الحضور أمام المحكمة ذلك التبليغ الخاص المشار إليه في الفقرة الثانية من هذه المادة جاز لها أن تعرب عن رغبتها في أن تقدم بياناً كتابياً أو أن تلقى بياناً شفوياً . وتفصل المحكمة في ذلك .

٤- الدول والهيئات التي قدمت بيانات كتابية أو شفهية أو قدمت كليهما يجوز لها أن تناقش البيانات التي قدمت دول أو هيئات أخرى ، وذلك على الوجه وبالقدر وفي الميعاد الذي تعينه المحكمة في كل حالة على حدتها أو الذي يعينه رئيسها إذا لم تكن المحكمة منعقدة . ويقضى ذلك أن يبلغ المسجل في الوقت المناسب ما يقدم من البيانات الكتابية إلى الدول والهيئات التي قدمت مثل تلك البيانات .

(المادة السابعة والستون)

تصدر المحكمة فتواها في جلسة علنية بعد أن يكون قد أُخطِر بذلك الأمين العام و مندوبو أعضاء الأمم المتحدة و مندوبو الدول الأخرى والهيئات الدولية التي يضئ الأمر مباشرة .

(المادة الثامنة والستون)

عندما تبأشر المحكمة مهمة الافتاء تتبع - فوق ما تقدم - مآراهى يمكن التطبيق من أحكام هذا النظام الأساسى الخاصة بالمنازعات القضائية .

الفصل الخامس

التعديل

(المادة التاسعة والستون)

يجرى تعديل هذا النظام الاساسى بنفس الطريقة المرسومة فى ميثاق الأمم المتحدة لتعديل الميثاق على أن يراعى ما قد تتخذه الجمعية العامة ، بناء على توصية مجلس الأمن ، من أحكام بشأن اشتراك الدول التى تكون من أطراف هذا النظام الاساسى ولا تكون من أعضاء الأمم المتحدة .

(المادة السبعون)

للمحكمة أن تقترح إجراء التعديلات التى ترى ضرورة إجرائها فى هذا النظام الاساسى ، وتبلغ اقتراحاتها كتابة للأمين العام للنظر فيها وفقاً لأحكام المادة ٦٩ .

الملحق الثالث

الاعلان العالمى لحقوق الانسان

مقدمة

جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وفي شتى نصوصه ضمان الحقوق الأساسية للإنسان وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية عموماً ، ومساواة الناس والرجال والنساء ومختلف الاجناس والألوان ، واحترام الأديان والعقائد والآراء على اختلافها ، والعمل على السير بالأفراد والجماعات في سبيل الرقى والرفق الاجتماعي ورفع مستواهم المادى والمعنوى، وعملت الأمم المتحدة منذ انشائها ونشأتها عقب الحرب العالمية الثانية على تحقيق هذه الغايات السامية ، وشكل المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهذا الغرض لجنة حقوق الانسان فى ٢١ يولية سنة ١٩٤٦ ، وبشرت لجنة حقوق الانسان مهمتها فى ابداء مقترحاتها وتوصياتها ووضع ميثاق دولى عام لحقوق الانسان الأساسية التى يجب أن تضمنها الدول موضعها من العناية حتى يمكن للفرد أن يطمئن إلى عيش مستقر لا يهدده الخوف والعوز والفاقة ليشعر عمله فى هدوء بعيداً عن سيف التنكيل به وازهاق روحه وعن سوط التعذيب والارهاب والانتقام . ورأت اللجنة نظراً لصعوبة مهمتها أن تتم على مراحل ، ورسمت الخطوات الأساسية وهى أصعبها وأهمها ، وذلك بصياغة حقوق الانسان الأساسية المستقاة من القانون الطبيعى وروح العصر وتحجوب الماضى وحاجت الحاضر وأهمية ضمان العيش والعمل للواطن ، ووقايته شح البطالة والاضطهاد وتوفير الأجور المجزية له والعمل على المساواة بين الرجل والمرأة . ونوقشت هذه الحقوق وأبدت بعض الحكومات شتى التحفظات والاعتراضات على حرية الفكر ونوع المساواة والديموقراطية فى ميثاق هذه الحقوق ، وأهمها الحكومات الموفيقية والعربية السعودية واتحاد جنوب

أفريقيا . وأعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة هذه الحقوق التي وافقت عليها في جلسته ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وبلغ عدد الأعضاء الذين وافقوا عليها ٤٨ عضواً وامتنع ثمانية أعضاء عن التصويت وغاب عضوان .

وقد أطلقنا على هذا الإعلان في شق المواضيع التي عرضنا فيها لحقوق الإنسان واستندنا إليها وإلى أسمها الحالية في الميدان الدولي وبين أسرة الدول « الميثاق الدولي لحقوق الإنسان » ، وذلك نظراً لأهمية هذا الإعلان في اتجاه عالم اليوم نحو احترام حقوق الإنسان وضمانها من النواحي القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول بلا فارق ولا تمييز . ولكنه ليس ميثاقاً بالمعنى المعروف المترتب على اتفاق بين الدول وتوقيع لهذا الميثاق ، فهو أقوى من أن يكون مجرد اتفاق وتوقيع عليه ، هو نداء عام وإعلان شامل بمبادئ سامية اندججت في العرف الدولي الحالي أو هي في سبيل الانساج ، وهي في طريق استقرارها لتصبح أساس حريات المواطن من الناحية الدولية والنيراس الذي يرشد إلى الطريق القويم في علاقات الدول وحسن تقاضها وتعاونها . وإذا اعتبرنا أن هذه الحقوق بإعلاناتها صارت جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة لا تردد في أن نطلق عليها « الميثاق الدولي لحقوق الإنسان » .

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الدياجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في سائر أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم .

ولما كان تاسى حقوق الإنسان وازدهارها قد أفضى إلى أعمال محمية آذت الضمير الانساني ، وكانت غاية ما يرنو إليه عامة البشر هو انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويحرر من الفزع والفاقة .

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان ، لكيلا ينعط المرء آخر الأمر إلى القرد على الاستبداد والظلم .

ولما كان اطراد نمو العلاقات الودية بين الأمم يعتبر أمراً جوهرياً .
ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكلت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية بكرامة الفرد وقدره وبما للرجل والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعى قسماً ، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

ولما كانت الدول الأعضاء قد تهمت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها .
ولما كان للادراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوقاء التام بهذا العهد .

فان الجمعية العامة تتادى هذا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .
على أنه المثل الأعلى المشترك الذى ينبغي أن تصل إليه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهمة في المجتمع ، واضمين على اللوام هذا الإعلان نصب

أعينهم ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة . قومية وعلمية . لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء نفسها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها .

(المادة الأولى)

يؤخذ جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الأخاء .

(المادة الثانية)

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ، دون أي تمييز ، مثلاً من حيث الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر ، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء .

وفضلاً عما تقدم فكل من يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء أ كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لتقيدها .

(المادة الثالثة)

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه .

(المادة الرابعة)

لا يجوز استرقاق أو استبعاد أي شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بسائر أوضاعها .

(المادة الخامسة)

لا يرضى أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو المحظية بالكرامة .

(المادة السادسة)

لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية .

(المادة السابعة)

كل الناس سواسية أمام القانون ولم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة ، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أى تحريض على تمييز كهذا .

(المادة الثامنة)

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية المختصة لانصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له الدستور أو القانون .

(المادة التاسعة)

لا يجوز القبض على أى إنسان أو حجزه أو تقيمه تسلفاً .

(المادة العاشرة)

لكل إنسان الحق على قدم المساواة في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً سواء أ كان ذلك للفصل في حقوقه أو التزاماته أو الاتهامات الجنائية الموجهة إليه .

(المادة الحادية عشرة)

- ١ - كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت ادائه قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها جميع الضمانات الضرورية للدفاع عنه .
- ٢ - لا يبدان أى شخص من جراء أعمال أو امتناع عن أعمال إلا إذا كان ذلك يعتبر جرمًا وفقاً للقانون الوطنى أو الدولى وقت ارتكابه ، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجب توقيعها وقت ارتكابه الجرم .

(المادة الثانية عشرة)

لا يكون أحد موضعاً للتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لهجات تناول شرفه وسمته ، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الهجمات .

(المادة الثالثة عشرة)

- ١ - لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامة داخل الدولة .
- ٢ - يحق لكل فرد ان يغادر اية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه .

(المادة الرابعة عشرة)

- ١ - لكل فرد الحق في ان يلجأ إلى بلاد أخرى او يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد .
- ٢ - لا ينتزع هذا الحق في المحاكمات المستتة إلى جرائم غير سياسية او إلى اعمال مخالفة لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة .

(المادة الخامسة عشرة)

- ١ - لكل فرد حق التمتع بجنسية ما .
- ٢ - لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تسمفاً او انكار حق في تغييرها .

(المادة السادسة عشرة)

- ١ - للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أى قيد بسبب الجنس أو الجنسية أو الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله .
- ٢ - لا يبرم عقد الزواج إلا برضاء الطرفين الراغبين فى الزواج رضاء كاملا لا إكراه فيه .
- ٣ - الأسرة هى الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

(المادة السابعة عشرة)

- ١ - لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره .
- ٢ - لا يجوز تجريد أحد من ملكه تصفا .

(المادة الثامنة عشرة)

لكل شخص الحق فى حرية التفكير والدين والضمير ، ويشمل هذا الحق حرية تمييز دياناته أو عقيدته ، وحرية الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة والقيام بالقفوس الدينية ، ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أو جهرا ، منفردا أو مع الجماعة .

(المادة التاسعة عشرة)

لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتمير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء ، دون أى تدخل ، واستقاء وتلقى وإذاعة الأنباء والأفكار دون قيد بالحدود الجغرافية وبأية وسيلة كانت .

(المادة العشرون)

- ١ - لكل شخص الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات والائتماعات السلبية .
- ٢ - لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما .

(المادة الحادية والعشرون)

- ١ - لكل شخص الحق فى الاشتراك فى إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة ولما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا .
- ٢ - لكل شخص حق فى تملك الوظائف العامة فى البلاد ،

٣ - ان إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السرى وعلى قلم المساواة بين الجميع ، أو حسب أى إجراء مماثل يضمن حرية التصويت .

(المادة الثانية والعشرون)

لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع ، الحق في الضمانة الاجتماعية القائمة على أساس ارتفاعه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ونمو شخصيته نمواً حراً بفضل المجهود القوي والتعاون الدولي ، وذلك وفقاً لنظم وموارد كل دولة .

(المادة الثالثة والعشرون)

- ١ - لكل شخص الحق في العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما ان له حق الحماية من البطالة .
- ٢ - لكل فرد دون أى تمييز الحق في أجر متساو للعمل المتساوى .
- ٣ - لكل فرد يقوم بعمل ، الحق في أجر عادل مرضى يكفل له ولعائلته عيشة لائقة بكرامة الانسان تضاف إليه ، عند اللزوم ، وسائل أخرى الحماية الاجتماعية .
- ٤ - لكل شخص الحق في أن ينشئ مع الآخرين نقابات أو ينضم إلى النقابات حماية لمصالحه .

(المادة الرابعة والعشرون)

لكل شخص الحق في الراحة وفي أوقات الفراغ ، ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر .

(المادة الخامسة والعشرون)

- ١ - لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على الصحة والرفاهية له ولأسرته يتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض

والعجز والتحمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لطروف
خارجة عن إرادته .

٢ - للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين . وينعم كل الأطفال
بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط زوجي أو بطريقة
غير شرعية .

(المادة السادسة والعشرون)

١ - لكل شخص الحق في التعليم ، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى
والأساسية على الأقل باجبار ، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً ، وينبغي أن يعمم
التعليم الفني والمهني وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع
وعلى أساس الكفاءة .

٢ - يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً ، وإلى
تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح
والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ، وإلى زيادة مجهود
الأمم المتحدة لحفظ السلام .

٣ - للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم .

(المادة السابعة والعشرون)

١ - لكل فرد الحق في أن يشترك إشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي
الاستمتاع بالفنون والمشاركة في التقدم العلمي والاستفادة بنتاجه .

٢ - لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه
العلمي أو الأدبي أو الفني .

(المادة الثامنة والعشرون)

لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي تحقق بمقتضاه الحقوق
والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقيقاً تاماً ،

(المادة التاسعة والعشرون)

١ - على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يمكن فيه فقط ان تتطور شخصيته
تطوراً تاماً .

٢ - يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقرها القانون
تقيداً ، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات
المادة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي .

٣ - لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق والحرريات ممارسة
تتناقض مع أغراض مبادئ الأمم المتحدة .

(المادة الثلاثون)

ليس في هذا الاعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد
أى حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحرريات
الواردة فيه .

الملاحق الرابع

الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة مصر بشأن وضع قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في مصر مقدمة

تآمرت انكلترا وفرنسا وإسرائيل في الاعتداء على الأراضي المصرية إعتداء مسلحاً غادراً بقوات بحرية وجوية وجنود المظلات ، وقامت بعمليات غزو واسعة النطاق في منطقة سيناء وقناة السويس في أكتوبر - نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وسرعان ما تدخلت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدرت أمرها في نوفمبر سنة ١٩٥٦ بإيقاف إطلاق النار فوراً ، كما شكلت لأول مرة في تاريخها قوة الطوارئ الدولية لمباشرة تنفيذ قرار إيقاف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية والحيولة دون اشتباك المتنازعين ، وهي ليست بالقوات الحرة الدولية ، إذ أن صدها محدود واسلحتها خفيفة ولا تستطيع القيام بعمليات حربية واسعة النطاق على نقي تدخل الأمم المتحدة بقوات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية وسائر الأعضاء في كوريا ، وعملها مزمى لأظهار قوة وهمة الأمم المتحدة ، واستجابة لخط الرأي العام العالمي على الحروب وطلبه فض المنازعات بالحسنى ووجوب حقن الدماء ، وللأشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والوقوف في منتصف طريق العدوان حتى تخف حدة التوتر ويسوى النزاع نهائياً عن طريق الأمم المتحدة .

وجاءت هذه القوات إلى الأراضي المصرية برضى الحكومة المصرية ورغبة منها في الاستجابة إلى رغبات الشعوب في تلافى استئراء النزاع حتى لا ينقلب

إلى حرب عالمية ثالثة ، وزولا عند نداء الأمم المتحدة وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة . ويتعين لتسييل مهمة هذه القوات إحالتها بالضمانات والحصانات والاعفاءات حتى يمكنها أن تباشر عملها دون عائق مما يتفق وطبيعة السبب الملقى على عاتقها . ولقد طلب سكرتير عام الأمم المتحدة باسم الأمم المتحدة بخطاب وجهه إلى وزير الخارجية المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ موافقة الحكومة المصرية على التسهيلات المشار إليها ، وحدهما في خطابه ، كما عرف قوة الطوارئ الدولية وبين منطقة عملياتها وزيجها الرسمي وطريقة مباشرة نشاطها في الأراضي المصرية وإقامتها فيها ، وما يقع ذلك من حلوكها والولاية القضائية واسلحتها والمزايا والحصانات والاعفاءات التي تتمتع بها وكيفية تعيين الموظفين والمساعدين لهذه القوات في الأراضي المصرية . ورد وزير الخارجية المصرية في نفس التاريخ المذكور نيابة عن الحكومة المصرية بموافقتها التامة على الشروط التي حددها خطاب السكرتير العام للأمم المتحدة اللازمة لقيام قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بأعبائها منه بتأثيرها في مصر تنفيذاً للقرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

ولهذا الاتفاق أهميته البالغة إذ يعتبر نموذجاً يحتذى في حالة قيام منازعات مسلحة مستحبة ووقوع اعتداء مسلح غادر شبيه بالاعتداء الثلاثي على مصر في بقة ما ، وتدخل الأمم المتحدة لقضه ، وعودة التجربة بالاتجاه إلى تشكيل قوة الطوارئ الدولية للإشراف على تنفيذ القرار .

وقد صدر قرار الحكومة المصرية في ٢٨ مارس سنة ١٩٥٧ ببناء على الكائين للتبادلين بين سكرتير عام الأمم المتحدة ووزير الخارجية المصرية بشأن وضع قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في مصر بقبول وتنفيذ ما جاء في خطاب السكرتير العام واعتبارهما يكوئان اتفاقاً بين الأمم المتحدة ومصر في هذا الشأن .

قرار وزارة الخارجية

قرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على الكتابين المتبادلين بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ بين حكومة جمهورية مصر وبين الأمم المتحدة بشأن وضع قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة .

قرر :

مادة وجيزة :

ينشر الكتابان المتبادلان بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ بين حكومة جمهورية مصر ومهيئة الأمم المتحدة والمرقن نصهما - بالجمريدة الرسمية ٩

عبد الفتاح حنين

نائب

وزير الخارجية

الكتابان المتبادلان

بين الأمم المتحدة وحكومة مصر والذان يكونان اتفاقاً بينهما بشأن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في مصر .

الكتاب الأول

مقر الأمم المتحدة

نيويورك في ٨ فبراير سنة ١٩٥٧

السيد : الدكتور محمود فوزي

وزير الخارجية - مصر

أتشرف بأن أشير إلى قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وهي أحد فروع الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أنشئ وفقاً للبادة ٢٢ من الميثاق .

وأنتشر بأن أشير أيضاً إلى المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن الهيئة تتمتع في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والحصانات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها كما أشير إلى اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة التي انضمت إليها مصر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وإلى قرارات الجمعية العامة الخاصة بقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة .

ومع الاسترشاد بأحكام الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة أود أن أترح أن تتخذ الأمم المتحدة ومصر الترتيبات الخاصة الآتية التي تعد بعض الشروط الضرورية لقيام قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بأعبائها على وجه ناجع خلال مدة بقائها في مصر .

التعريف :

١ - تألف « قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة » (التي سيشار إليها فيما يلي بلفظ : « القوة ») من قيادة الأمم المتحدة التي أنشئت بقرار الجمعية العامة رقم ١٠٠٠ (ES-1) ، الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ومن جميع الموظفين العسكريين الذين تضمنهم إحدى الدول الأعضاء تحت تصرف قيادة الأمم المتحدة . وفي هذه الترتيبات تشير عبارة « أحد أفراد القوة » إلى أي شخص ، من غير الأشخاص المقيمين في مصر ، يتبع السلك العسكري لإحدى الدول ويخضع تحت أمر قائد قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة سواء في قيادة الأمم المتحدة (هيئة القيادة) أو مع إحدى الكتاب التابعة للدول وإلى أي شخص مدني تضعه الدولة التي يتبعها تحت تصرف قائد القوة .

٢ - يشمل لفظ « القائد » قائد قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وكل سلطات القوة التي يعينها القائد . وتشمل عبارة « السلطات المصرية » جميع السلطات الوطنية والمحلية مدنية كانت أو عسكرية التي يطلب إليها وفقاً لأحكام هذه الترتيبات القيام بأعمال متعلقة بالقوة دون الإخلال بمسؤولية حكومة مصر عنها في نهاية الأمر .

٣ - تشمل عبارة « الرعايا المصريين » كل شخص مصرى الجنسية وكل شخص مقيم أو موجود في الأراضي المصرية من غير الأشخاص المشتركين في القوة .

٤ - يقصد بعبارة « الدولة المشتركة » كل دولة عضو في « الأمم المتحدة » تساهم في القوة بقوات عسكرية .

٥ - تشمل عبارة « منطقة العمليات » المنطقة التي تنتشر فيها القوة أثناء تأدية أعبائها كما هي محددة في الفقرة ١٢ من التقرير الثاني والتهاني الذي قدمه السكرتير العام إلى الجمعية العامة (رقم ٣٣٠٢ A) والذي وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة ٢ من القرار رقم ١٠٠١ (E S - I) كما تشمل المنشآت العسكرية وغيرها من الأبنية المشار إليها في الفقرة ١٩ من هذه الترتيبات وخطوط المواصلات والتونين التي تستعملها القوة عملاً بالفقرتين ٣٢ و ٣٣ من هذه الترتيبات .

احترام القوانين المحلية والسلوك اللائق بالوضع الدولي :

٦ - على أفراد القوة وموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون معها أن يراعوا القوانين واللوائح المصرية وأن يتمتعوا عن القيام في مصر بأي نشاط ذي طابع سياسي وبأي عمل يتعارض مع الصفة الدولية لواجباتهم أو لا يتفق مع روح هذه الترتيبات . وعلى القائم أن يتخذ كافة التدابير المناسبة التي تكفل احترام هذه الالتزامات .

الدخول والخروج — تحقيق شخصية

٧ - يعني أفراد القوة من اللوائح الخاصة بحمولات السفر والتأشيرات وإجراءات وقيد الهجرة وذلك عند دخولهم الأراضي المصرية أو خروجهم منها . كما يعنون أيضاً من كافة اللوائح التي تنظم إقامة الأجانب في مصر بما في ذلك التسجيل غير أنهم لا يكتسبون أي حق في الإقامة الدائمة في الأراضي المصرية ويمكن لخروج أفراد القوة أو دخولهم أن يكونوا حائزين لما يلي :

(١) أمر انتقال فردي أو جماعي صادر من القائم أو من السلطة المختصة في الدولة المشتركة .

(ب) بطاقة تحقيق شخصية صادرة من القائم يأذن من السكرتير العام لإعطاء دخولهم الأراضي المصرية لأول مرة إذ تقبل في هذه الحالة بطاقة تحقيق الشخصية العسكرية الصادرة من السلطات المختصة في الدولة المشتركة بدلاً من بطاقة تحقيق الشخصية التي تصدرها القوة .

٨ - يجوز مطالبة أفراد القوة بإبراز بطاقتهم الشخصية - لا تسليماً - وذلك بناء على طلب السلطة المصرية المختصة . وبإستثناء الحالة المشار إليها في الفقرة ٧ من هذه الترتيبات تكون بطاقة تحقيق الشخصية هي الوثيقة الوحيدة التي يحملها أفراد القوة . غير أنه إذا لم يتضح منها الاسم الكامل لحاملها من أفراد القوة وتاريخ ميلاده ورتبه ورقه (إن وجد) ووظيفته وصورته الشمسية جاز مطالبة حاملها بأن يبرز أيضاً بطاقة تحقيق الشخصية العسكرية أو أية وثيقة مماثلة لها صادرة من السلطات المختصة في الدول المشتركة التي ينتمي إليها .

٩ - إذا ترك أحد أفراد القوة خدمة الدولة المشتركة التي ينتمي إليها ولم يرد إلى وطنه يقوم القائم بإبلاغ السلطات المصرية بذلك فوراً مع إعطاء كافة البيانات التي قد تتطلب منه .

كما يحظر القائم أيضاً السلطات المصرية عن كل فرد من أفراد القوة بتغيب لمدة أكثر من واحد وعشرين يوماً . وإذا صدر أمر بإبعاد شخص كان فيما مضى من بين أفراد القوة يعتبر القائم مسئولاً عن ضمان دخول هذا الشخص أراضي الدولة المشتركة صاحبة الشأن .

الولاية القضائية

١٠ - وضعت الترتيبات التالية الخاصة بالولاية الجنائية والمدنية بالنظر إلى الأعباء الخاصة التي تقوم بها القوة وإلى مصالح الأمم المتحدة وليس إلى أية فائدة شخصية لأفراد القوة .

الولاية الجنائية :

١١ - يخضع كل فرد من أفراد القوة لولاية الدولة التي ينشئ إليها دون سواها فيما يخص بما قد يرتكبه في مصر من جرائم .

الولاية المدنية :

١٢ - (١) لا يخضع افراد القوة لولاية المحاكم المدنية المصرية او لاية لاجراءات قضائية اخرى في اية مسألة من المسائل المتصلة بأعمالهم الرسمية وتلعب الطريقة المنصوص عنها في الفقرة ٢٨ (ب) في تسوية القضايا الناشئة بين أحد افراد القوة وأحد الرعايا المصريين عن مسألة من المسائل المتعلقة بأعمال الأول الرسمية وغير ذلك من الخلافات التي يفتق عليها .

(ب) وفي القضايا الأخرى التي تباشر فيها المحاكم المصرية الولاية المدنية بالنسبة لأفراد القوة ، تتبع المحاكم والسلطات المصرية لأفراد القوة فرصة كافية لحفظ حقوقهم . وإذا شهد القائد بأن أحد افراد القوة لا يستطيع الدفاع عن مصالحه في إجراءات مدنية هو أحد اطرافها بسبب أعماله الرسمية او لتبنيه المصح به ، قامت المحكمة او السلطة المصرية ، بناء على طلبه ، بوقف الإجراءات لحين زوال هذا المانع على الا تعدى مدة الوقف تسعين يوماً على الأكثر . ولا يجوز المحجز تنفيذاً لحكم او قرار او امر على ما يملكه أحد افراد القوة إذا شهد القائد بأنه مما يلزم للقيام بأعماله الرسمية وذلك علاوة على الممتلكات التي يجوز المحجز عليها وفقاً للقوانين المصرية . ولا يجوز لمحكمة او سلطة مصرية ان قيد الحرية الشخصية لأحد افراد القوة تنفيذاً لحكم او قرار او امر او لإرغامه على حلف البين الحصول منه على معلومات أو لأي سبب آخر .

(ج) في الحالات المشار إليها في الفقرة (ب) السابقة يجوز للبعض ان يختار الفصل في دعواه بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة ٣٨ (ب) من هذه الترتيبات . وفي حالة الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة مصرية او من لجنة المطالبات لصالح المدعى وفقاً للفقرة ٣٨ (ب) من هذه الترتيبات يجوز السلطات المصرية -

دون الإخلال بحقوق المدعى — ان تطلب من السكرتير العام بذل مساعيه في سبيل تنفيذ هذا الحكم .

الإخطار — الشهادة

١٣ — يجب إخطار القائد في حالة اتخاذ إجراءات مدنية ضد شخص من أفراد القوة أمام أية محكمة مصرية ذات ولاية. وعلى القائد أن يبلغ المحكمة هل الإجراءات تتعلق بالأعمال الرسمية لهذا الشخص أم لا تتعلق بها .

البوليس الحربي : القبض :

تسليم الاشخاص المتحفظ عليهم وتبادل المعونة :

١٤ — على القائد أن يتخذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ النظام والأمن بين أفراد القوة . وتحقيقاً لهذا الغرض يتولى البوليس الحربي الذي يمينه القائد حفظ النظام في الأماكن المشار إليها في الفقرة ١٩ من هذه الترتيبات وغيرها من المناطق التي تنتشر فيها القوة تأدية لأعبائها . ولا يستعمل البوليس الحربي فيها عدا ذلك من الجهات إلا حسب ما يفتق عليها مع السلطات المصرية وبالتنسيق معها وبالقدر اللازم لحفظ النظام والأمن بين أفراد القوة . وفي سبيل تنفيذ هذه الفقرة يحول البوليس الحربي للقوة سلطة القبض على أفرادها .

١٥ — يجوز للبوليس الحربي التابع للقوة التحفظ على أى شخص موجود في الأماكن المشار إليها في الفقرة ١٩ ممن يخضعون لولاية المحاكم الجنائية المصرية دون أن يتخذ بشأنه إجراءات القبض العادية وذلك بقصد تسليمه فوراً لأقرب سلطة مصرية مختصة :

(أ) عند ما تطلب منه السلطات المصرية ذلك . أو

(ب) التصرف في أى جريمة أو مخالفة لنظام تقع في الأماكن المذكورة .

١٦ — يجوز للسلطات المصرية التحفظ على أحد أفراد القوة دون أن تتخذ بشأنه إجراءات القبض العادية بقصد تسليمه فوراً هو والأسلحة والأشياء المضبوطة إلى أقرب سلطة مختصة تابعة للقوة . وذلك :

(١) عند ما يطلب اليها القائد ذلك . أو

(ب) في الحالات التي لا يستطيع فيها البوليس الحرى التابع لقوة العمل بالسرعة اللازمة عندما يضبط أحد أفراد القوة في حالة تلبس أو شروع في ارتكاب جريمة جنائية سيتم أو قد تسبب أضراراً خطيرة للأشخاص أو الممتلكات أو اعتداء خطيراً على حقوق أخرى يحميها القانون .

١٧ — عند ما يتم التحفظ على شخص وفقاً للبند (ب) من الفقرتين ١٥ و ١٦ يجوز للقائد أو السلطات المصرية حسب الحالة أن يقوم باستجواب هذا الشخص استجواباً مختصراً غير أنه لا يجوز لأى منهما أن يؤخر تسليمه . ويجب التسليم يجب وضع هذا الشخص تحت تصرف السلطة التي تحفظت عليه لمواصلة استجوابه إذا ما طلبت ذلك .

١٨ — يتبادل القائد والسلطات المصرية المعونة في سبيل إجراء جميع التحقيقات اللازمة في الجرائم التي تتم أحدهما أو كليهما . وفي سبيل تقديم الشهود وجمع الأدلة وتقديمها بما في ذلك ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة وعند اللزوم تسليمها . ويمكن للسلطة التي تسلّم مثل هذه الأشياء أن تشترط ردها إليها في ميعاد محدد . ويخطر كل منهما الآخر بما يتم في كل قضية قد يمه معرفه وجه الفصل فيها أو يكون قد تم فيها تسليم أشخاص متحفظ عليهم وفقاً لأحكام الفقرتين ١٥ و ١٦ من هذه الترتيبات . وتولى حكومة مصر محاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية الذين يتهمون بأفعال لها اتصال بالقوة أو أفرادها من شأنها أن تعرضهم للمحاكمة أو ارتكبوها عند القوات المصرية أو أفرادها وتتخذ سلطات القوة ما في وسعها من التدابير بهدف الجنايات أو الجرائم التي يرتكبها أفراد القوة ضد رعايا مصريين .

أما كن القوة :

١٩ — تقدم الحكومة المصرية ، بالاتفاق مع القائد ، المناطق التي قد

تتولى لمقر قيادة القوة والمسكرات وغيرها من الأماكن اللازمة لإيواء القوة وتأدية أعمالها ودون الاخلال بقاء هذه الأماكن جزءاً من الأراضى المصرية ، إلا أنها مصونة وخاضعة لرقابة وسلطة القائد دون سواء وهو وحده الذى يأذن بدخول الموظفين هذه الأماكن لتأدية أعمالهم .

علم الأمم المتحدة :

٢٠ - تعترف الحكومة المصرية بحق القوة فى رفع علم الأمم المتحدة فى الأراضى المصرية على مقر قيادتها ومعسكراتها ومراكزها وغيرها من الأماكن والمركبات والبواخر وبأى طريقة أخرى يقررها القائد . ولا يجوز رفع أعلام أو أروية أخرى إلا فى حالات استثنائية وحسب الشروط التى يقررها القائد ، على أن يراعى هذا الأخير بنائية ما تبديه السلطات المصرية من ملاحظات وطلبات فى هذا الشأن .

الزى الرسمى : المركبات والبواخر والطائرات :

علاماتها المميزة وتسجيلها وتراخيص قيادتها :

٢١ - يرتدى أفراد القوة عادة الزى الرسمى الذى يقرره القائد . وينظر القائد السلطات المصرية بالأحوال التى يسمح فيها بارتداء الملابس المدنية وينظر برعاية إلى ما تبديه هذه السلطات من ملاحظات أو طلبات فى هذا الصدد وتعمل المركبات والبواخر والطائرات الرسمية الترخيص والعلامة المميزة الخاصين بالأمم المتحدة على أن يقوم القائد بإخطار السلطات المصرية بهذه العلامة وهذا الترخيص ، ولا تخضع هذه المركبات والسفن والطائرات لإجراءات التسجيل والترخيص المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المصرية وتعتبر السلطات المصرية كل ترخيص أو إذن بقيادة المركبات والسفن والطائرات يصدر من القائد حلالاً دون تأدية أى اختبار أو دفع أية رسوم .

الأسلحة :

٢٢ - يجوز لأفراد القوة إحراز وحل الأسلحة أثناء تأدية عملهم وذلك حسب ما يصدر إليهم من الأوامر وينظر القائم بين الاعتبار إلى ما تطلبه منه السلطات المصرية في هذا الصدد .

مزاياء وحصانات القوة

٢٣ - تتمتع قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة باعتبارها أحد الفروع الثانوية للأمم المتحدة ، بما لحقه المنظمة من وضع ومزايا وحصانات وفقاً لاتفاقية مزاياء وحصانات الأمم المتحدة . وتسرى أحكام الفصل الثاني من اتفاقية مزاياء وحصانات الأمم المتحدة على ما يستختم في مصر من الأملاك والأموال والموجودات المملوكة للدول المشتركة فيما يتعلق بكتائب هذه الدول التي تعمل في قوة الطوارئ الدولية ولا يجوز لحده الدولة المشتركة أن تقتضي أملاًكا عقارية في مصر دون موافقة حكومة مصر . وتعترف حكومة مصر بأن حق القوة في أن تستورد معفاة من الرسوم الجمركية المعدات اللازمة لها ومواد التموين والمهمات وغيرها من السلع اللازمة للاستعمال الشخصي لأفرادها وأعضاء مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة الذين ينكبهم هذا الأخير للعمل في القوة دون غيرهم من الموظفين الميسين عليها ، إنما يشمل حق القوة في أن تفتني وبمدير في مقر قيادتها ومعسكراتها ومراكزها مؤسسات رسمية تقدم هذه التسييلات للأشخاص سائي الذكر على أن تكون التسييلات التي تقدمها هذه المؤسسات سلماً استهلاكية (كالتبغ ومتجاته والجمعة الخ ...) وغيرها من الأصناف العادية منيعة القيمة . وحتى يتم الاستيراد بواسطة القوة في أقصر مدة ممكنة ، منع مراعاة مصالح الحكومة المصرية ، يتفق بين السلطات المختصة في القوة والسلطات الجمركية المصرية على الاجراءات التي تقع في هذا الصدد بما في ذلك ما يجب تقديمه من المستندات . ويتخذ القائم جميع التدابير اللازمة التي تحول

دون سوء استعمال الحق في الاعفاء والتي تمنع بيع أو إعادة بيع مثل هذه السلع إلى غير الأشخاص سائلي الذكر . وينظر القائد بعين الاعتبار إلى ما تبديه السلطات المصرية من ملاحظات أو طلبات بشأن إدارة هذه المؤسسات الرسمية .

المزايا والحصانات الخاصة بموظفي القوة وأعضائها :

٢٤ - يظل أعضاء مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة المتدربون للعمل مع القوة من موظفي الأمم المتحدة ولهم الحق في التمتع بالمزايا والحصانات الواردة في المادتين الخامسة والسابعة من اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة . أما فيما يختص بموظفي القوة الذين يمينون عليها فلن تطالب القوة بأحقيتهم في الحصانة إلا فيما يختص بالأعمال المتصوص عليها في المادة ١٨ (١) من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة .

٢٥ - القائد الحق في المزايا والحصانات والتسهيلات المقررة في المادتين ١٩ و ٢٧ من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة والضباط الذين يعملون بقيادة الأمم المتحدة (أركان حوب القائد) الحق في المزايا والحصانات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة ومع مراعاة ما تقدم لن تطلب الأمم المتحدة لأفراد القوة سوى الحقوق المتصوص عليها صراحة في هذه الترتيبات أو في ترتيبات أخرى إضافية .

أفراد القوة : اللوائح الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية وغيرها :

٢٦ - يعني أفراد القوة من أية ضريبة على الأيجور والمرتبات التي تدفعها لهم الحكومات التي يتمتعون إليها أو الأمم المتحدة . كما يعفون أيضاً من جميع الضرائب المباشرة الأخرى فيما عدا الرسوم البلدية . مقابل الخدمات التي يتفقدون بها ومن كافة رسوم التسجيل وغيرها .

٢٧ - يعني افراد القوة من الرسوم الجركية على ما يستوردونه من امتعة شخصية عند استلامهم عهدهم لأول مرة في مصر ويخضعون للقوانين واللوائح المصرية الخاصة بالجارك ومراقبة النقد الاجنبي فيما يتعلق بما يملكونه من الاشياء الشخصية التي ليسوا في حاجة اليها بسبب وجودهم في مصر مع القوة . وتمنح سلطات الهجرة والجارك والضرائب المصرية تسهيلات خاصة فيما يتعلق بالدخول والخروج إلى الوحدات النظامية التابعة للقوة بشرط ان تكون هذه السلطات قد اضطرت بالدخول او الخروج قبل حلوله بمدة كافية . ومهما تكن اللوائح الخاصة بالنقد الاجنبي ، يجوز لأفراد القوة عند مغادرتهم مصر ان يأخذوا معهم من الأموال المبالغ التي يشهد صراف القوة المختص بانهم قبضوها من حكوماتهم او من الأمم المتحدة بصفة اجر او مرتب وانها الباقى المفقول من هذا الاجر او المرتب . ويعقد القائد مع السلطات المصرية اتفاقات خاصة لتنفيذ الأحكام الواردة فيما تقدم مع مراعاة مصالح الحكومة المصرية وافراد القوة .

٢٨ - يتعاون القائد مع السلطات الجركية والضرائية المصرية ويقدم كل ما في وسعه من مساعدة لضمان احترام القوانين واللوائح الجركية والضرائية المصرية من جانب افراد القوة وذلك وفقا لهذه الترتيبات او غيرها من الترتيبات الإضافية الخاصة بهذا الموضوع .

المواصلات والخدمات البريدية :

٢٩ - تتمتع القوة فيما يتعلق بالمواصلات بالتسهيلات المنصوص عليها في الفصل الثالث من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة وللقائد السلطة في تركيب وإدارة محطة واحدة او عدة محطات لاسلكية للإرسال والاستقبال للاتصال بنقط معينة من الشبكة اللاسلكية للأمم المتحدة وتبادل الرسائل دون الإخلال بأحكام المادة ٤٥ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية بشأن التداخل الضار وتخطر الأمان للخدمة . السلطات المصرية المختصة والمجلس الدولي لتسجيل الذبذبات بالذبذبات التي تستعمل

عليها أية محنة من هذه المحطات . والقائد الحق أيضاً في التمتع بالأولوية المقررة للبرقيات والمكالمات التليفونية الحكومية ككله منصوص عليه بالنسبة للأمم المتحدة في المادة ٣٧ من هذه الاتفاقية الأخيرة وفي الملحق الثالث لها وفي المادة ٨٣ من لائحة البرقيات الملحقة بها .

٣٠ - تتمتع القوة في منطقة عملياتها بحق الاتصال دون قيد ولا شرط بالراديو والتليفون والتلغراف وغيرها من الوسائل وبحق إقامة التسهيلات الضرورية لصيانة هذه المواصلات داخل أماكن القوة وبينها ، بما في ذلك وضع الكابلات والأسلاك الهوائية وإنشاء محطات لاسلكية ثابتة أو متنقلة للإرسال والاستقبال . ومن المتفق عليه أن كابلات والتلغراف والتليفون المشار إليها في هذه الفقرة ستوضع داخل أماكن القوة ومنطقة العمليات أو بينها رأساً وأن وصلها بشبكة التلغراف والتليفون المصرية يتم وفقاً لما يفتق عليه مع السلطات المصرية المختصة :

٣١ - تعترف حكومة مصر بحق القوة في اتخاذ الترتيبات اللازمة بما لديها من الوسائل للتصرف في البريد الخاص المرسل من أو إلى أفراد القوة ولتقله . وتخطر حكومة مصر بطبيعة هذه الترتيبات . ولا تتدخل حكومة مصر في بريد القوة ولا تعرض عليه أية رقابة . وإذا شملت الترتيبات البريدية التي يعمل بها فيما يتعلق بالبريد الخاص لأفراد القوة عمليات تقنول تحويل العملة أو نقل طرود من مصر ، يتم الاتفاق بين حكومة مصر والقائد بشأن الشروط التي تجرى فيها هذه العمليات في مصر .

حرية الحركة :

٣٢ - تتمتع القوة وأفرادها على المركبات والسفن والطائرات والمعدات الرسمية بحرية الحركة بين مقر قيادة القوة والمعسكرات وغيرها من الأماكن داخل منطقة العمليات ومن وإلى قط دخول الأراضي المصرية المتفق أو التي سيتفق عليها بين الحكومة المصرية والقائد . ويتم التعاون بين القاد

والسلطات المصرية المختصة فيما يتعلق بالحركات الكبيرة التي تتناول قتل الموظفين أو اللؤن أو المركبات بواسطة السكة الحديدية أو الطرق المستعملة للبروز العام . وتقرّف حكومتهمصر بحق القوة وأفرادها في حرية الحركة عبر خطوط المدينة وغيرها من الخطوط العسكرية في سبيل تأدية أعمال القوة وواجبات أفرادها الرسمية وتزود السلطات المصرية القوة بالخرائط والمعلومات الأخرى التي تكون مفيدة لتسهيل حركاتها بما في ذلك مواقع حقول الألغام وغيرها من الأخطار والموانع .

استعمال الطرق والممرات المائية ومنشآت الموانئ والمطارات والسكة الحديدية :

٣٣ - لقوة الحق في استعمال الطرق والكبارى والقنوات وغيرها من الممرات المائية ومنشآت الموانئ والمطارات دون دفع أى رسم أو أجر سواء مقابل التسجيل أو غيره في منطقة العمليات وقطع النخل العادية ، باستثناء الرسوم التي تقابل رأسا الخسائر التي تقدم لم . وتنتظر السلطات المصرية بأكثر رعاية ممكنة في حدود الاتفاقات الخاصة بالطلبات التي تقدم إليها لمنح أفراد القوة تسهيلات السفر بالسكة الحديدية ومزايا فيما يتعلق بالأجور .

المياه والكهرباء وغير ذلك من المرافق العامة :

٣٤ - لقوة الحق في أن تستخدم المياه والكهرباء وغير ذلك من المرافق العامة بأسعار لا تقل رعاية عن الأسعار المعمول بها بالنسبة للمستهلكين الآخرين الذين في مترواحا . وتقدم السلطات المصرية إلى القوة ، بناء على طلب القائد ، المساعدة اللازمة للحصول على المياه والكهرباء وغير ذلك من المرافق التي تلزمها وتمنع لاحتياجات القوة ، في حالة انقطاع أحد هذه المرافق أو تهديد باقطاعه تقس الأولوية المقررة للمصالح الحكومية الأساسية ولقوة الحق في القيام — إن لزم — داخل أما كنها ، في البحر أو البر ببوليد الكهرباء التي تستخدمها وإرسالها أو توزيعها حسب احتياجاتها .

العملة المصرية :

٣٥ - تقدم حكومة مصر القوة - بناء على طلب القائم - العملة المصرية اللازمة لأعمال القوة بما في ذلك دفع مرتبات أفراد الكتائب التابعة للدول وذلك مقابل دولارات الولايات المتحدة أو فرنكات سويسرية أو أى عملة أخرى يقبلها الطرفان ، وبسر القطع الرسمي المقرر بحركة حكومة مصر والأنسب للقوة .

المؤن والتوريدات والخدمات :

٣٦ - تساعد السلطات المصرية القوة - بناء على طلب القائم - على الحصول من المصادر المحلية على المعدات والمؤن والتوريدات وغير ذلك مما تحتاج إليه لغذائها وعملياتها من سلع وخدمات . وينظر القائم بعين الرعاية عند الشراء من السوق المحلية إلى الطلبات والملاحظات التي تبديها السلطات المصرية لمنع أى تأثير سوء في الاقتصاد المحلي . ولأفراد القوة وموظفي الأمم المتحدة أن يشتروا من السوق المحلية ما يلزمهم من السلع لاستهلاكهم الخاص وما يحتاجون إليه من الخدمات وذلك بشروط لا تقل ملائمة عن الرعايا المصريين . وإذا احتاج أفراد القوة وموظفو الأمم المتحدة إلى تسهيلات فيما يختص بالعلاج الطبي أو بعلاج الأسنان خلاف التسهيلات المتوفرة لدى القوة تعمل الترتيبات اللازمة مع السلطات المصرية المختصة التي تستطيع منح هذه التسهيلات . ويقوم القائم والسلطات المحلية المختصة بالتعاون معاً فيما يتعلق بالخدمات الصحية . ويقدم كل من القائم والسلطات المصرية للأخرى أقصى ما يمكن من التعاون في الشؤون المتعلقة بالصحة ولا سيما مراقبة الأمراض المعدية وفقاً للاتفاقات الدولية ويدخل في هذا التعاون تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بهذا الموضوع .

الموظفون المعينون محلياً :

٣٧ - يجوز لقوة أن تعين علياً ما يحتاج إليه من الموظفين . وتقوم السلطات المصرية بمساعدة القائم بناء على طلبه في اختيار هؤلاء الموظفين . وينظر القائم

بين الرعاية عند اختيار الموظفين المحليين إلى ما تبديه السلطات المصرية من ملاحظات
وطلبات وذلك منعا لكل أثر سيء في الاقتصاد المحلي . ويقرر التأكد مند وشروط
تعيين الموظفين المختارين محليا على أن يراعى في ذلك بصفة عامة وبقدر المستطاع
ما يجري عليه العمل في المنطقة في هذا الصدد .

تسوية الخلافات والمطالبات :

٣٨ - تسوى الخلافات والمطالبات المتعلقة بالقانون الخاص حسب
الأحكام الآتية :

(١) تضع الأمم المتحدة أحكاما بشأن طرق تسوية الخلافات والمطالبات
التعاقدية أو غيرها من الخلافات أو المطالبات المتصلة بالقانون الخاص والتي
تكون الأمم المتحدة طرفا فيها ، فيما عدا الخلافات والمطالبات التي يبرى عليها
البتدان (ب) و (ج) من هذه الفقرة :

(ب) تنشأ لجنة خاصة تسمى لجنة المطالبات وتختص بالفصل في جميع المطالبات
التي تقدم من :

١ - أحد الرعايا المصريين عما يدعيه من ضرر ناتج عن فعل أو إهمال أحد
أفراد القوة في تأدية أعماله الرسمية .

٢ - حكومة مصر ضد أحد أفراد القوة .

٣ - أى من القوة أو الحكومة المصرية ضد الأخرى بما لا تمس على
الفرقتان ٣٩ و ٤٠ من هذه اللوائح بواسطة لجنة مطالبات تنشأ خصيصا لهذا
الغرض وتتألف هذه اللجنة من عضو يعينه السكرتير العام وعضو يعينه حكومة
مصر ومن رئيس يشترك السكرتير العام مع حكومة مصر في تعيينه . وفي حالة عدم
اتفاقهما على تعيين الرئيس ، يقوم بتعيينه رئيس محكمة العدل الدولية بناء على
طلب أى من السكرتير العام أو حكومة مصر . ويعلن كل حكم تصدره لجنة المطالبات

ضد القوة أو أحد أفرادها أو ضد حكومة مصر إلى القائد أو إلى السلطات المصرية حسب الحالة للقيام بتنفيذه .

(ج) تتبع في تسوية الخلافات المتعلقة بشروط تعيين الموظفين المختارين عليا وشروط عملهم الإجراءات الإدارية التي يحددها القائد .

٣٩ - تسوى جميع الخلافات التي قد تنشأ بين الأمم المتحدة ومصر حول تفسير أو تطبيق هذه الترتيبات والتي تتناول مسألة مبدئية متعلقة باتفاقية مراكيا وحاصلات الأمم المتحدة ، وبالطريقة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من تلك الاتفاقية .

٤٠ - تحال جميع الخلافات الأخرى بين الأمم المتحدة ومصر حول تفسير أو تطبيق هذه الترتيبات ، والتي لا يمكن تسويتها عن طريق المفاوضات أو أية طريقة تسوية أخرى ، إلى هيئة تحكيم يكون حكمها نهائيا وتوقف من ثلاثة محكمين بين السكرتير العام للأمم المتحدة ولهم والحكومة المصرية ثانيهم ويشترك السكرتير العام مع حكومة مصر في تعيين ثالثهم وفي حالة عدم اتفاق الطرفين على اختيار المحكم الثالث بعد اقضاء شهر على اقراح التحكيم من جانب أحد الطرفين يجوز لأي الطرفين أن يطلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المحكم الثالث . وإذا تخلف أحد المحكمين لأي سبب من الأسباب ، يعين بدل له في ميعاد ثلاثين يوما بنفس الطريقة المقررة في هذه الفقرة لتعيين المحكم الأصلي . وتعتبر هيئة التحكيم قائمة بمجرد تعيين المحكم الثالث وعلى أقل واحد من المحكمين الآخرين ويشترط لعقد جلسات هيئة التحكيم حضور اثنين على الأقل من أعضائها . ويمكن لصدور قراراتها وأحكامها موافقة عضوين على الأقل من أعضائها

الاتصال :

٤١ - يتخذ القائد والسلطات المصرية التدابير التي تكفل اتصالا وثيقاً

متبادلا بينهما .

المتوفون من أفراد القوة :

التصرف في ممتلكاتهم الشخصية :

٤٢ - القائد أن يتولى أمر جثث من يتوفى في الأراضي المصرية من أفراد القوة وأن يتخذ بشأنه التدابير التي يراها . وله أيضاً أن يصرف في الممتلكات الشخصية للتوفى بعد الوفاء بالديون التي يكون قد عتدها في مصر والمستحقة إلى رعايا مصريين .

الاتفاقات الإضافية :

٤٣ - يتخذ عند الحاجة اتفاقات بين القائد والسلطات المصرية المختصة التي تعينها حكومة مصر بشأن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه الترتيبات .

تاريخ العمل بالترتيبات ومدتها :

٤٤ - بمجرد موافقة حكومتكم على هذا الاقتراح - يعتبر هذا الكتاب وردكم عليه بمثابة اتفاق بين الأمر المتحدة ومصر نافذ المفعول منذ وصول أول كتية القوة إلى مصر . ويظل معمولاً به لحين مفادرة القوة مصر . ويحدد بمعرفة السكرتير العام وحكومة مصر التاريخ الفعلي الذي تكون قد تمت فيه هذه المفادرة .

غير أن أحكام الفقرات ٢٨ و ٣٩ و ٤٠ من هذه الترتيبات الخاصة بتسوية الخلافات ، يظل معمولاً بها لحين تسوية جميع المطالبات الناشئة قبل تاريخ إنهاء هذه الترتيبات والمقدمة قبل هذا التاريخ أو في ميعاد ثلاثة شهور بعده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(امضاء) داج هرشولد

السكرتير العام

نيويورك في ٨ فبراير سنة ١٩٥٧

صاحب السعادة المستر داج همرشولد

سكرتير عام الأمم المتحدة — نيويورك

أتشرف بأن أشير إلى كتابكم المؤرخ في ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ والذي اقترحتم فيه أن تتخذ مصر والأمم المتحدة الترتيبات الخاصة الواردة به والتي تحدد بعض الشروط اللازمة لقيام قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بأعبائها مدة بقائها في مصر .

ولذا أذكر تصريح حكومة مصر بأنها وهي تمارس السلطات للترتبة على سيادتها المطلقة في الشؤون المتعلقة ببقاء قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقيامها بأعبائها، مسترشدة بحسن نية بمواقفتها على القرار الذي أصدرته الجمعية العامة بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

يسرني أن أبلغكم ، باسم حكومة مصر ، مواقفها الثابتة على نص كتابكم وقبولها له .

كما توافق حكومة مصر على أن يعتبر كتابكم هذا الرد عليه بمثابة اتفاق بين مصر والأمم المتحدة .

واتنزه هذه الفرصة لأعرب لكم عن فائق احترامى .

(إمضاء محمود فوزى)

وزير الخارجية

فهرس

حسب ترتيب الحروف الهجائية

لأهم الموضوعات والأحداث والحوادث والمواقع والأعلام والإسماء

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|----------|---------------------|---------------|---------------------------------------|
| (١) | | | |
| ٥٩٦، ٥٩٤ | أتلوة البرول | ٣٤٢ | اتفاق يونج |
| ٣٣٠ | اتحاد الزفرين | ٢٩٥ | أجادير (أزمة) |
| ٦٧٠ | اتفاق باندونغ | ٤٣٠ | أجورا (ساحة اجتماع الشعب عند اليونان) |
| ٣٤٣ | اتفاق بريان - كيلوج | ٢٩٢، ٢٨٢، ٢٧٩ | أدوارد السابع |
| | لسنة ١٩٢٨ | | آرثر (مالك) |
| ٦٧٣ | اتفاق الجلاء بين | ٧٥٠ | أرهاب سياسي |
| | انكلترا ومصر لسنة | ٧٤٢ | أزمة اجتماعية |
| | ١٩٥٤ | ٢٦٧ | أزمة اقتصادية |
| ٣٤٢ | اتفاق داوز | ٣٥٥ | أزمة سياسية |
| ٤١٣ | اتفاق دولية (أمس | ٣٤٠ | أزمة ضميم |
| | واليوم) | ٣٨٤ | أزمات عالم اليوم |
| ٣٤٦ | الاتفاق الصغير | ٤٢٠ | استعمار |
| | (شرق أوروبا) | ٤٧٨، ٤٧٣ | الاستعمار (في نظر |
| ٧٧٧ | اتفاقات لمأى | ٤٨٦ | الاستراتيجية) |
| ٣٤٢ | اتفاق لوكارنو | | الاستعمار (الأماني) |
| ٦٧٠، ٣٤٩ | اتفاق مونيخ لسنة | ٢٨٦، ٢٧٣ | الاستعمار (تافس) |
| | ١٩٣٨ | ٢٧٤ | الاستعمار (تافس) |
| ٣٣١، ١٦٨ | الاتفاق الودي بين | ٢٨٣ | أسكوت |
| ٥٣٨ | فرنسا وانكلترا لسنة | ٦٦٥، ١٨٤ | اعتراض (فيتو) |
| | ١٩٠٤ | | |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|----------------------|---------------|------------------------|----------|
| (ب) | | اغراق الاوقاف | ٤٣٧ |
| باريك (هنري) | ٥٣١ | افلاطون (رأيه في | ١١٣ |
| بارتو (لويس) | ٧٤٢ | الحرب) | |
| باروخ (سياسي أمريكي) | ٧٨١، ٦٠٤ | الآن (فيلسوف فرنسي) | ٢٩ |
| باتير (نفسه حركية) | ٦١٧، ٢٩٥ | الباما (قضية) | ٦٣٦ |
| بالمستون (مؤرخ) | ٢١٩ | البانيا | ٣٤٩، ٢٨٤ |
| الخارجية البريطانية) | | آلة تلقائية | ٤٠٩، ٧٨ |
| بترول (الشرق | ٩٨٠، ٥٩١ | | ٤٦٠، ٤١٢ |
| الوسط) | | الامان (في الحرب) | ١٢٦ |
| بترول (العالم) | ٥٩٧، ٥٩٢ | امتحان وظائف | ٧ |
| بترول (المراقب) | ٦٢٩ | انشالوس (اتحاد جمركي) | ٣٤٩، ٣٤٤ |
| برجسن (فيلسوف | ٧٩٤، ٤٠٤، ١٧٦ | أوجين (الامبراطورة) | ٢٤٥ |
| فرنسي) | | اوريل (مارك) | ٤٧ |
| برست - لوفسك | ٣٢٦ | اوضاع اقتصادية | ٤١٦ |
| (معاهدة) | | اوضاع سياسية | ١٤٧ |
| برلين (مدرعة) | ٦١٧، ٢٩٥ | اوضاع عليّة | ٤١٥ |
| برنادوت (مندوب | ٦٩٠ | اوضاع قومية | ٤١٨ |
| الأمم المتحدة) في | | أوبنهمير (عالم أمريكي) | ٦٠٣ |
| الشرق الأوسط | | اوراتوم (التعاون | ٧٨٤ |
| بينهام (فيلسوف | ٤٦٣، ٤١١ | الاودون (النري) | |
| أفريقي) | | ايراسم (فيلسوف | ١٩٦، ١٤٨ |
| برنس - رنجيه (عالم | ٦٠٧ | هولندي) | |
| خري فرنسي) | | ايران (الاستعمار هناك) | ٢٩٥، ٢٧٩ |
| برنستون (جامعة | ٣٤٧ | | ٦١٧ |
| أمريكية كان ولسن) | | ايطاليا (مطالبتها | ٣٠٠، ٣٦٧ |
| أستاذ فيها | | بمستعمرات) | |
| | | أيفشتين (عالم فزي) | ٦٠١ |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|----------|--------------------------------|-----------------|---------------------------------|
| ٦٠٧ | بروجلي (عالميزي) | (ث) | |
| | فرنسي | ١٧٨٠١٥٣ | تاليران |
| ٦٧ | برومفيلد (كاتب امريكي) | ٥٣٩٠٢٣٤ | |
| ٢٤٣ | بريان (سياسي فرنسي) | ٦١٧ | تأميم البترول (عبدان) |
| ٢٥٦٠٢٤٧ | بشارك (بطل) | ٣٣٥ | تانتيرج (موقعة) |
| ٥٣٩٠٢٦٩ | الوحدة الألمانية | ٤٧٩ | تجارة دولية |
| ٦٦٦٠٥٦١٠ | | ٤٥٧ | تجديد (تطور نظمه) |
| ٦٣٩ | بطلان وإلغاء الحكم (قضاء دولي) | ٦٧٢ | تحالف (فرنسي روسي) |
| ٢٨٣٠٢٦٢ | بلقان (حروب) | ٦١٩ | تحكيم (اتفاقات لهاي) |
| ٢٣٩ | بلومبير (مباحثات) | ٦٢٨٠٢٢٥ | تحكيم (قضاياها) |
| ٥٨ | بتهام | ٦٣١٠ | |
| ٢٣٣ | بوانكاريه (سياسي فرنسي) | ٦١٦ | تحكيم (نظامه) |
| ٤٣١ | بورجوازية | ٣٥٥٠١٠٨ | تدخل الدولة |
| ١٣٨ | بورجيا (رودريجو وسيزار) | ٤٦٧٠٤٣٦٠٣٦٧ | |
| ١٤٥ | بوسويه (فيلسوف فرنسي) | ٧ | تربية المواطن (تربية ديمقراطية) |
| ٢٨٢ | برسته وهرسك (أزمة) | ٥٢٥٠٤٧٩ | تزايد عدد السكان |
| ٦١٥ | بولجانين | ٣٥٧٠٢٨٥ | تشرشل (سياسي انكليزي) |
| ٢٨٢٠٢٧٧ | بولوف (للمستشار الألماني) | ٥٢٨٠٥١٨ | تصف بالحقوق |
| ٦٨١٠٢٤٩ | بولونيا (زراع الممر) | ٦٩٦ | تصحب سياسي |
| ٥٨ | بين (فيلسوف انكليزي) | ٤٣٦٠٣٩٣ | تعميمات الحرب (المالية الأولى) |
| | | ٣٦٣٠٣٤٢ | |
| | | ١٧٧٠١٤١ | توازن سياسي |
| | | ٧٦١٠٧٥٥٠٥٧٨٠٢٦٤ | |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|---------|-----------------------|----------|------------------------|
| ٥٣٠ | تولستوى | ٥٢٨ | جماعات سياسية |
| ٤٨ | توماس داكأن | ٤٣ | جوته (الشاعر الالماني) |
| | (سانت) | ٢٢٢ | جوريس (جان) |
| ٤٠ | توفيد (مؤرخ) | ٦٦٥ | جول (جنرال) |
| | (ث) | | دى جول |
| ٧٥٧ | الثورة الأمريكية | | (ح) |
| ٧٧ | الثورة الحميدة فى | ٣٩٥ | حرب (الحرب الاهلية) |
| | العلاقات الدولية | ١٢٤ | الاسبانية |
| ٤٧٨ | الثورة الصناعية | ١٢٢ | حرب الاستقلال |
| ٢٢٣٠١٧٤ | الثورة الفرنسية | | حرب الامبراطوريات |
| ٧٥٧٠٤٥١ | | ٢٨١٠٢٦٢ | حرب البلقان |
| ٢٢٧ | ثورات منتصف | ٣٠١ | |
| | القرن الماضى | ٢٨٧ | حرب البوكسر |
| | (ج) | ٦١٠ | الحرب (البيثة الدولية) |
| ٢٥٠ | جاريا لى (من زعماء | ٥٥٩ | حرب (النول) |
| | الوحدة الايطالية) | | الصناعية |
| ٥٤٨ | جرمانية (امارات) | ٣٣٤٠٣٨ | حروب (تطورها) |
| ٦١٩٠١٦٠ | جروسيوس | ٤٦١٠٤٥٧ | وخسائرها |
| ٧٥٣٠٧٢٦ | | ٤٦٤ | # |
| ٢٩١ | جزيرة (مؤتمر الجزيرة) | ٣٨٣٣ | حرب (تمجيد وقد) |
| ٥٢١ | جنرافية (عوامل فى | ٦٢٠٤٧٠٤٣ | |
| | السياسة) | ١٨٣٠١٦٠ | |
| ٥٣٨ | جلادستون (سياسى | ٧٥٦ | |
| | انكلبرى) | ٢٩٥٠٢٠٠ | حرب الحبشة |
| | | ٦٧٩ | |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|---------------|------------------------------|----------|-------------------------------|
| ٥٨٣ | حلف (الكتلة الشرقية) | ٤٦٢، ٣٨٩ | حروب حديثة |
| ٥٧٩ | حلف (الكتلة الغربية) | ٧٧٤، ٤٦٥ | (اعباؤها) |
| ٢٠٥ | حلف (مقدس) | ٢٥١ | حرب (السبينة) |
| ٤٧ | حماية (قديمًا) | ٧٢٧، ٧٣٧ | حرب جرائمها |
| ٣٧٣، ٧٦، ٢٩ | حيوى (بجال) | ٥٥٩ | حرب الدول الصناعية الكبرى |
| ٥٦٤، ٤٨١، ٤٧٥ | (خ) | ٤٤٦ | حرب شاملة |
| ٤٥٢ | خدمة عسكرية | ٥٦٠، ٢٣١ | حرب القرم |
| ٣٣٤، ٣٨ | خسائر الحروب | ٨٠ | حرب (قوة حرية دولية وتقدها) |
| ٤٦١، ٤٥٩ | (مقارنات) | ٥٦٢ | حرب المستعمرات |
| ١٢٣ | خط جديدي | ١٤٦ | حرب وقائية قديمًا |
| | (مبورج بغداد) | ٢٧٨ | حرب اليابان ضد روسيا |
| ١٨٥، ٨٧ | خلاصات البحوث | ٣٠١ | حرب ايطاليا ضد تركيا (طرابلس) |
| ٤٩٥، ٣٠٣ | الجنة | ١١٨ | حروب (قديمًا) |
| ٨٠٠ | | ٢٢٥، ٢١٦ | حريات القرن التاسع عشر |
| ٢٧٨ | الحلق السياسي (للفرد) | ٢٧٨ | حزب (تطاحن) |
| | (د) | | (الأحزاب) |
| ٦٠٠ | دالاس (سياسي أمريكي) | ٢٧١ | حلف (امبراطوريات الوسط) |
| ٦٨١، ١٦٧ | دافنزج (النزاع عليها) | ٥٨٧، ٥٧٥ | حلف (خطره ومساوئه) |
| ١٢٨ | داتى الجيرى | ٢٧٢ | حلف (فرنسا وروسيا) |
| ٤٢٩ | دافنزير (شاعر وسياسي ايطالي) | | |
| ٣٤٢ | داووز (اتفاق) | | |
| ٥٤٠، ٥٣٤ | دبلوماسية (أصولها) | | |
| ٤٠٥، ١٧٤ | دبلوماسية (أمن واليوم) | | |
| ٢-٥٩-١٩٢٩ | سنة | | |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|------------------------------------|----------|--------------------------------------|---------|
| سول (سياسي فرنسي) | ١٤٩٢٥٧ | سينوزا (فيلسوف) | ٧٨٨ |
| سيادة (المولة) | ١٦٥٥٧٩ | ستاسين (سياسي أمريكي) | ٦٠٩ |
| سيادة (مجموعة الدول) | ١٦٩ | ستالين (والرابة على اللدرة) | ٦٠٩ |
| سياسة (استعمار الماني) | ١٧١ | ستريمان (سياسي الماني) | ٣٤٣ |
| سياسة (التحصب المتجهي) | ٤٨٢٠٧٧٣ | سعادة (هدف الانسانية) | ١٠٤ |
| سياسة (تمريض) | ٥٧٣٠٦٨٠٨ | سغورزا (دبلوماسي ومفكر ايطالي) | ٣٣٨ |
| سوريل (مفكر اقتصادي) | ٤٢٩ | سكان (أثر السكان في الميدان الدولي) | ٥٢٨ |
| سوق (أوروبا المشتركة) | ٧٤٨ | سكة (حديد ممبروج بنفداد) | ٢٨٩٠٢٨١ |
| سوق سوداء | ٣٩٢ | سكرتارية (التنظيم الحديث) | ٧٣ |
| سويس (قناة السويس) | ٧٠٨٠٥٩٣ | سلام (البيئة الدولية) | ١١٠ |
| سيجفريد (اندرية) | ٣٥٤ | سلام الفروع | ٤٢ |
| سيدان (معركة) | ٢٥٢٠٢٤٢ | سليمان القانوني | ١٤٢ |
| سير نحو الشرق (استعمار الماني) | ٤٨٢٠٧٧٣ | (السلطان العثماني) | ٥٤ |
| (ش) | | سوارز (كاتب ومفكر في القانون الدولي) | ٧٩٦ |
| شاكو (نزاع) | ٦٢٢٧٣٤٨ | سوفوكل (أديب اغريق قديم) | |
| شامبرلين (جوزيف) | ٤٨٣٠٣٢٧ | | |
| شامبرلين (نفل) | ٥٣٩ | | |
| شحاتو المجد (جنود الثورة الفرنسية) | ٢٤١ | | |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|---------------------|------------|--------------------|----------|
| عالية (مدنية) | ٤١٥ | شرقية (المسألة) | ٣٦٤ |
| عبدان (تأميم وأزمة) | ٦١٧ | شعبية (ديمقراطية) | ٤٤١ |
| عصبة الأمم | ٣٤٧، ١٥٤ | شوان لاي | ٦١٤ |
| | ٥٥٧٢، ٥٥٣٠ | شوينهاور | ٨٧٩ |
| | ٧٦٦، ٦٥٨ | (فيلسوف المال) | |
| عقوبات اقتصادية | ٦٨٠ | شيوعية (مقارنات) | ٣٩٥، ٣٨٠ |
| علاقات دولية | ٦٨٠، ٨ | مع البورجوازية) | ٤٣١ |
| (تعريفها) | | (ص) | |
| علاقات دولية (ثورة) | ١٧٥، ٧٧ | صحافة (سيطرة | ٣٨٥ |
| حميدة في محيطها) | | المال عليها) | |
| عوامل (جغرافية) | ٥٢١ | صحافة (فسادها) | ٣٨٢ |
| عوامل (دبلوماسية) | ٥٢٤ | صحافة (كبرى) | ٣٨٦ |
| عوامل (السكان) | ٥٢٥ | صناعات (حرية) | ٤٦٤ |
| عوامل (الكفاية) | ٥٢٣ | صناعات (كفاية) | ٥٢٣ |
| الصناعة) | | صين (حمرام) | ٤٤٢ |
| عوامل (قومية) | ٥٢٩ | (ط) | |
| عوامل (المواد | ٥٢٢ | طبيعية (موارد) | ٥٢٢ |
| الطبيعية) | | طرابلس (حرب) | ٣٠١ |
| (غ) | | طنجة (أزمة) | ٣٣٩، ٢٩٠ |
| غاندى (رأيه في | ٤٨٤ | ملوكيو (محاضرات) | ٧٥٠ |
| الاستعمار) | | (ع) | |
| غليوم الثاني | ٢٨٩، ٢٨١ | علمنا الحالى (علم | ٣٩٩ |
| (سياسة) | ٥٣١، ٢٩٢ | اليوم) | |
| (ف) | | علم ما بين الحربين | ٣٢٤ |
| فانيل (مفكر وكاتب | ١٦٩ | العالميتين | |
| في القانون الدولى) | | علم واحد | ٧٧٠، ٤٢٣ |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|-----------------------|--------|-----------------------|-----------|
| فيرى (جول بوزير | ٤٨٣ | فاشودة (أزمة) | ٢٧٨٢٦٧ |
| فرنسي استعماري | | | ٦٦٨٤٨٦ |
| فيشنسكي (سياسي | ٤٤٤ | فرانس (أناطول) | ٤٣٨٢٤٤ |
| سوفيتي) | | | ٧٩٧٤٧٣٤٤٧ |
| فيوم (احتلالها | ٤٢٩ | فرد مواطن | ١٦٣ |
| بواسطة داتزيو | | فرد (مواطن عالمي) | ٧٧٨ |
| واتباعه بعد الحرب | | فرسنتوريكس | ٧٣٥ |
| العالمية الأولى) | | (بطل القول) | |
| فيتا (مؤتمرها | ١٧٧٨٥ | فرنسو الأول | ١٤٢ |
| المشهور) | ٢٠١٤٨٢ | (والتوازن الدولي) | |
| | ٢٣٢٢٣٦ | فساد اجتماعي (نصب | ٣٧٤ |
| | ٧٦٠ | مالي دولي) | |
| (ق) | | فكتوريا (ملكة | ٣٣١ |
| قانون دولي (مقارنته | ١٦٢ | الانكليز) وزارتها | |
| مع القوانين الأهلية) | | لامبراطور الفرنسيين | |
| قبرص (ضمها | ٧٢٠٢٦٥ | للتقارب بين البلدين | |
| للإمبراطورية | | فلون (رأية الحرب) | ٤٥٤ |
| البريطانية ونزاعها) | | فورم (ساحة | ٤٣٠ |
| قضاء دولي (جنائي) | ٧٣٥ | الاجتماع الشعبي عند | |
| قضاء دولي (سياسي) | ٦٥٨ | الرومان) | |
| قضاء دولي في | ٦٥٥٦٤١ | فوش (مارشال بورايه | ٤٥٣ |
| قضاء دولي (الحكمة | ٦٤١ | في الحرب) | |
| الدائمة للتحكيم) | | فولتير | ٥٢٩١١٣ |
| قضاء دولي (الحكمة | ٦٤٤ | فوتنوي (معركة) | ٤٢ |
| الدائمة للعدل الدولي) | | فيتوريا (كاتب في | ٥٣ |
| قضاء دولي (محكمة | ٦٤٧ | القانون الدولي العام) | |
| العدل الدولية) | | | |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|----------------------------|---------|-----------------------|-------------|
| كهاجي (كتاب هتلر) | ٤٨١٠٣٩٣ | قوة الطوارئ | ٨٤٤٨١٠٥٩ |
| كهاية صناعية | ٥٢٣ | الدولية | ٧١٣ |
| كنيسة (سلام كنائس) | ١٣٥٠٤٧ | قوتان رئيسيتان | ٥٥٢ |
| كوري (جوليو) | ٦٠٧ | قوى (توازن قوى) | ٥٢٠٠١٤٣ |
| كونت (أوجوست) | ٧٩٤٠٤٠٤ | قوى (متعددة) | ٥٥٧ |
| فيلسوف فرنسي | | قوميات (حركاتها) | ٢١٤٠٢١٠ |
| كيل (قناة بحرية حرة) | ٢٧٦ | | ٢٣٣٠٢٢٤ |
| للانية | | (ك) | |
| (ل) | | كارنو (سادى) رئيس | ٢٧١ |
| لايراديل (استاذ | ٧٤٠ | جمهورية فرنسا | |
| الدولى العام) ورأيه | | كافورد سياسى | ٥٣٩٠٢٣٩٠٢٣٠ |
| في جرائم الحرب | | وزعيم الوحدة | |
| لارنود (أستاذ | ٧٤٠ | الايطالية | |
| الدولى العام) | | كامبون (بول) | ٥٢٨ |
| ورأيه في جرائم الحرب | | دبلوماسى فرنسي | |
| لامارتين (شاعر | ٢٢٥ | كامبون (جول) | ٥٣٨٠٢٩٤ |
| وسياسى فرنسي) | | دبلوماسى فرنسي | |
| لوثر (مارتن) المصلح الدينى | ١٤٠ | كانت (فيلسوف الماني) | ٧٩٠٠٥٢٩٠٥٨ |
| لوزيتانيا (غرقها) | ٧٣٨٠٣٣٦ | كاتنج (سياسى انكليزي) | ٥٧٨ |
| لوك (فيلسوف انكليزي) | ٥٢٩٠١٤٥ | كتلة شرقية | ٥٨٢ |
| لوكارنو (اتفاق) | ٣٤٢ | كتلة غربية | ٥٧٩ |
| لينتز (فيلسوف | ١٤٩ | كتل من الدول | ١٨١ |
| هولندي) | | كتلتان رئيسيتان | ٥٤٧ |
| ليست (فردريك) | ٤٨٣٠٣٣٠ | كروجر (زعيم البوير) | ٦٢٥٢٨٧ |
| مفكر اقتصادى | | كروشيف (سياسى سوفيتي) | ٦١٤ |
| ليشتال (مقترحاته في | ٧٨١ | كريت (ثورتها) | ٢٨٨ |
| الرقابة على الطاقة الذرية) | | | |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|----------|--------------------------------|-------------------------------|
| ٤١٠ | مديرون (مياسة اليوم) | (٢) |
| ٤٢٦ | مذهب (تصنيف سياسي) | ٦٦٨ مارشان (بطل حادثة |
| ٢١٧، ٢٩٠ | مراكش | فاشوده) |
| ٤٤٩ | مرزقة (جنود) | ٦٠٢ مارشال (جزائر التجارب |
| ٢٠٩ | مضاح مشتركة | الهيدروجينية) |
| ١٤٣ | معاهدات أو ترينجت | ٧٩٣، ٤٠٤ ماركس (كارل) |
| ٤٦ | معاهدة الارجنطين مع | ٣٧٩، ٣٣٤ مارليو (لويس) |
| | لاسيديونيا | مفكر اجتماعي |
| ٦٧٢، ٣٧٦ | معاهدة التحالف | ٢١٥ مازين (خطيب الوحدة |
| | بين مصر وانكرا | الاطالية) |
| | لجنة ١٩٠٦ | ١٠٧ مالا بارت (كاتب |
| ٣٣٦ | معاهد بريست | سياسي) |
| | لوتفك لسنة ١٩١٨ | ١٠٧ مالتوس (اقتصادي |
| ٦٧٧ | معاهدة ترانوف | انكليزي) |
| | (والاقلية المغربية في رومانيا) | ٦١٥ ماوتسي تونغ |
| ٤٥ | معاهدة رمسيس مع ملك الحبشيين | ٢٠٨، ٢٠٤ مترينج (بطل الرجعية) |
| ٦٣٢ | معاهدة سان جرمان | ٢٢٥ |
| | (والتعويضات) | ٩٦٨ مثل (أزماتها) |
| ٣٦٢، ٣٤٠ | معاهدة فرساي | ٤٧٥، ٢٧٣، ٧٦، ١٢٩ مجال حيوي |
| ٣٤٢ | معاهدة توكارنو | ٥٦٤، ٤٨١ |
| ٧٥٤، ١٤٠ | معاهدات وستفاليا | ٦٦٢ مجلس الامن |
| ٧٥٦ | | ٦٥٨ مجلس عصبة الأمم |
| ٤٥٠ | معركة بافيا (مرزقة) | ٦٤١ المحكمة الدائمة للحكم |
| ٤٥٠ | معركة نيكوكا (مرزقة) | النوف |
| ١٣٩، ٥٠ | مكافئ | ٨٧٢، ٦١٧ محكمة العدل الدولية |
| ٣٧٧، ٢٠٤ | | ٢١٨ |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|-------------------------|---------|-----------------------|-------------------------|
| نزاع اسبانيا وأمريكا | ٦٢٨ | مؤتمر ومعاودة | ٢٣١٠١٥٣ |
| نزاع اسبانيا وشيلي | ٦٢١ | باريس لسنة ١٨٥٦ | ٢٥٥٠٢٣٨ |
| نزاع استقلال الجزائر | ٧٢٥٠١٣١ | | ٧٦٢ |
| نزاع إيطاليا والحيثية | ٦٧٩ | مؤتمر فينا وقراراته | ٧٦٠٠١٥٣ |
| نزاع إيطاليا واليونان | ٦٧٦ | منشوكو | ٦٧٩٠٤٨٩ |
| نزاع بوليفيا | ٦٢٣ | منظّمون | ٤١٠ |
| وباب جوي على الشاكر | | موارد طبيعية | ٥٢٢ |
| نزاع تركيا والعراق | ٦٢٩ | (أثرها الدولي) | |
| نزاع تأميم قناة السويس | ١٦٧٠١٣٠ | مواطن عالمي | ٧٧٨٠١٦٣ |
| | ٧٠٢٠٥٦٣ | مؤتمرات لهاي | ٧٦٤ |
| نزاع قشتيش السفن | ٦٩٥ | موسوليني والحرب | ٢٥ |
| في المياه المصرية | | مونرو (منهجه) | ٥٣٩٠٢١٤ |
| نزاع التعويضات من | ٦٣١ | مونينغ (اتفاق) | ٦٧٠ |
| امبراطوريات الوسط | | الميثاق والاعلان | ٧٧٦٠٧٦٩٠٧٤٤ |
| نزاع الجلاء بين مصر | ٦٩٢ | العالمى لحقوق الانسان | ٨٩٥ |
| وانكلترا | | ميثاق الأمم المتحدة | ٨٢٨٠٧٦٨٠١٥٦ |
| نزاع حصار برلين | ٦٩٦ | ميثاق عصبة الأمم | ٧٦٦٠١٥٥ |
| لسنة ١٩٤٨ | | ميزان القوى | ٥٢٠٠١٤١ |
| نزاع العرب والصينيين | ٦٨٨ | | |
| حول فلسطين | | (ن) | |
| نزاع فنزويلا وانكلترا | ٦٢٢ | نابوليون الأول | |
| والمانيا وإيطاليا | | | ٧٦١٠٥٧٦٠١٧٩٠١٥٣٠١٢٩ |
| نزاع قبرص بخصوص | ٧٢٠ | نابوليون الثالث | |
| اقتصاها عن | | | ٥٤٥٠٥٤٢٠٢٥٤٠٢٤٧٠٢٤٢٠٢٣٨ |
| الامبراطورية البريطانية | ٦٩٣ | نارية | ٣٩٣٠٣٨٠ |
| نزاع كوريا الشمالية | | | ٧٣٢ |
| والجنوبية | | | |
| نزاع المكسيك وفرنسا | ٦٢١ | | |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|----------|-----------------------|----------|--------------------|
| ٦٨١ | زراع الممر البولوني | ٢٥٤ | موجو (فيكتور) |
| ٦٧٧ | زراع منجاريا ورومانيا | ١٠٦ | موركلي (الدوس) |
| | بشأن تطبيق قانون | | مفكر وكاتب |
| | الإصلاح الزراعي في | ٥٢٩، ٤٢٧ | ميجيل (فيلسوف |
| | ترانسلفانيا | ٧٩٢ | ألماني) |
| ٧٠٠ | زراع منجاريا (تافسر | | (و) |
| | الغريب والشرق هناك | | |
| | بخصوص المحريات) | ٢٤٧ | وحدة ألمانية |
| ٦٧٨ | زراع ياباني صيني | ٢٢٩ | وحدة إيطالية |
| | لجنة ١٩٣٢ | ٧٥٤، ١٤٠ | وستفاليا (معاهدات) |
| ٦٦٨ | نوايا النول | ٧٧٧، ٨١ | وحي سياسي على |
| ٧٤٨ | نورمبرج (حاكاتها) | ٥٤٧، ٣٦٥ | الولايات المتحدة |
| ٤٣ | نيتشه (فيلسوف ألماني) | | الأمريكية (بعض |
| | (٥) | | خطتها) |
| ٥٩ | هاوس (كولونيل) | ٣٤٧، ٥٩ | ولسن (الرئيس) |
| ٣٩٣، ٣٦ | هترا (سياسي متعصب | ٥٧١، ٥٣٩ | وتبادله |
| ٤٨١، ٤٢٧ | للولة) | ٤٥١ | ولنجتون (قاهر |
| ٥٣١ | | | نابوليون بوناپارت) |

فهرس عام الكتاب

| الموضوعات | المبحث | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مقدمة | | ٣ |
| | بدء المقدمة | ٣ |
| فروع علم السياسة | | ٦ |
| تعريف العلاقات الدولية | | ٨ |
| خطة البحث للوف | | ١٢ |
| ملحوظة (بمناسبة مراجع الدراسة وطرق البحث) | | ١٧ |

المبحث الأول

| | |
|---|----|
| « سير العلاقات السياسية الدولية ونموها » | ٢١ |
| أم مراجع المبحث الأول | ٢٣ |
| بدء المبحث الأول : سير العلاقات السياسية الدولية ونموها | ٢٨ |
| الجاباط السياسية وسير العلاقات الدولية | ٢٨ |
| الحرب والسياسة الدولية | ٣٣ |
| تنظيم العلاقات الدولية علماً وعملاً | ٤٤ |
| أمثلة في نشاط العلاقات الدولية (معاهدة ومسيس | ٤٥ |
| الثاني مع ملك الحثين — معاهدة الارجنطين مع | |
| لاسيديمونيا — روما — الكنيسة — ماركو أوريل — | |
| سان توماس دكاكن — السلام المسيحي — | |
| ماكيا في — فيتوريا — سوارذ — | |
| جروسيوس — سولي — ين — بتهام) | |
| الطابع السياسي الحاضر | ٦١ |

| الموضوعات | الصفحة | المبحث |
|---|--------|--------|
| دراسة العلاقات السياسية الدولية وتحليلها | ٦٨ | |
| الثورة الحديثة في العلاقات السياسية الدولية | ٧٧ | |
| خلاصة | ٨٧ | |

المبحث الثاني

| | | |
|--|-----|--|
| «عوامل الخير والشر في السلام والحرب» | ٩٧ | |
| أم مراجع المبحث الثاني | ٩٩ | |
| بده المبحث الثاني : عوامل الخير والشر في السلام والحرب | ١٠٤ | |
| السعادة | ١٠٤ | |
| السلام والحرب والبيئة الدولية | ١١٠ | |
| عرض لحروب الامبراطوريات | ١٢٢ | |
| السلام الروماني والسلام المسيحي | ١٣٢ | |
| السلام الروماني | ١٣٢ | |
| السلام المسيحي أو الكنتاني | ١٣٥ | |
| معاهدة وستفاليا ومعاهدة أوترخت وبده | ١٤٠ | |
| العلاقات الدولية الحديثة | | |
| معاهدات وستفاليا | ١٤٠ | |
| معاهدة أوترخت | ١٤٣ | |
| سولي والمشرع الكبير | ١٤٩ | |
| ترميم تصدع العلاقات الدولية والتفاهم والسلام | ١٥٢ | |
| بين الشعوب | | |
| مؤتمر فينسانس ١٨١٥ | ١٥٣ | |
| مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ | ١٥٣ | |

| الموضوعات | الصفحة | المبحث |
|---|--------|--------|
| السلام بعد حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ | ١٥٤ | |
| الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة | ١٥٥ | |
| الوضع الجديد والأمم المتحدة | ١٦١ | |
| الفرق بين القانون الدول وحقوق الجماعات | ١٦٢ | |
| والقانون الداخلي للدولة | | |
| حقوق السيادة لكل دولة والأسرة الدولية | ١٦٩ | |
| الملاحظات الدولية ونفاذ القانون الدولي العام وتطوره | ١٧٣ | |
| تحول الدولة وتضخمها | ١٧٣ | |
| بمجموعة الدول الأوروبية العظمى | ١٧٦ | |
| كتل شائعة للدول | ١٨١ | |
| خلاصة | ١٨٥ | |

المبحث الثالث

١٩٥ « سياسة التحالفات والمصالح المشتركة ومجموعة الدول العظمى والسلام المسلح »

| | |
|---|-----|
| أهم مراجع المبحث الثالث | ١٩٧ |
| بده المبحث الثالث : سياسة التحالفات والمصالح المشتركة ومجموعة الدول العظمى والسلام المسلح | ٢٠١ |
| السياسة الدولية بين الديمقراطية والرجعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر | ٢٠١ |
| طابع الحلف المقدس | ٢٠٦ |
| انقراط عقد الحلف المقدس | ٢١٣ |
| استخدام الحزبة بالرجعية | ٢١٤ |

| الموضوعات | الصفحة | المبحث |
|--|--------|--------|
| نشاط العلاقات السياسية بين الدول | ٢٢١ | |
| روح سمحاء جديدة تحمل محل الروح التعصفية | ٢٢٦ | |
| لمعاهدات فينا | | |
| الأفكار الحرة والسياسة الدولية في القرن التاسع عشر | ٢٣٨ | |
| الامبراطور لويس بوناپارت وخطه وسياسه | ٢٤٢ | |
| الامبراطورة أوجينى زوجة لويس بوناپارت | ٢٤٤ | |
| وخطها وسياسها | | |
| تناقض خلق الامبراطور لويس بوناپارت وتردده | ٢٤٦ | |
| بسمارك وسياسه | ٢٤٧ | |
| تطور القوميات والدول الأوروبية وروح القانون | ٢٥٣ | |
| العام في النصف الأخير من القرن التاسع عشر | | |
| زوال الامبراطورية الفرنسية الثانية | ٢٥٤ | |
| تقضى روسيا لمعاهدة باريس لسنة ١٨٥٦ | ٢٥٥ | |
| تألق نجم ألمانيا في السياسة الدولية | ٢٥٦ | |
| ثورات البلقان | ٢٦٢ | |
| مؤتمر برلين لسنة ١٨٧٨ | ٢٦٤ | |
| سياسة ألمانيا في القارة الأوروبية وانكسرافها | ٢٦٦ | |
| وراء البحار | | |
| حادثة بثشورة سنة ١٨٩٨ | ٢٦٧ | |
| سياسة ألمانيا بعد بسمارك وموقفها من الدول العظمى | ٢٦٨ | |
| التحالف الثلاثي لامبراطوريات الوسط | ٢٧١ | |
| التحالف الفرنسي الروسي | ٢٧٢ | |
| سياسة ألمانيا الاستعمارية | ٢٧٣ | |
| سباق التسلح بين ألمانيا وانكلترا | ٢٧٩ | |

| الموضوعات | الصفحة البحث |
|---|--------------|
| سباق الاستعمار وحروب في افريقيا وآسيا وشرق أوروبا | ٢٨٦ |
| المفاوضات الدبلوماسية والاتفاقات السرية والاطلاع الاستعمارية | ٢٩٩ |
| خلاصة | ٣٠٣ |

المبحث الرابع

« أزمات عالم اليوم » ٣١٣

| | |
|--------------------------------------|-----|
| أهم مراجع البحث الرابع | ٣١٥ |
| بدء البحث الرابع : أزمات عالم اليوم | ٣٢٤ |
| بين طلعين | ٣٢٤ |
| أزمات ما بعد الحرب العالمية الأولى | ٣٢٨ |
| الأزمة السياسية | ٣٤٠ |
| الأزمة الاقتصادية | ٣٥٥ |
| الأزمة الاجتماعية | ٣٦٧ |
| أزمة الضمير | ٣٨٤ |
| الصراع بين الديمقراطية والديكتاتورية | ٣٩٦ |
| وصف عالم اليوم | ٣٩٩ |
| طابع عالم اليوم | ٤٠١ |
| المدنية العالمية | ٤١٥ |
| أزمات عالم اليوم | ٤٢٠ |
| التصيب للذهب السياسي | ٤٢٦ |
| الحرب البككية أو الشاملة | ٤٤٦ |
| الاستعمار | ٤٧٣ |
| خلاصة | ٤٩٥ |

| الموضوعات | المبحث | الصفحة |
|-----------|--------|--------|
| خلاصة | | ٤٥٩ |

المبحث الخامس

| | | |
|--|--|-----|
| (التيارات الدولية في عالم اليوم) | | ٥٠٩ |
| أم مراجع المبحث الخامس | | ٥١١ |
| بداية المبحث الخامس : التيارات الدولية في عالم اليوم | | ٥٢٠ |
| عوامل توازن القوى | | ٥٢٠ |
| العوامل الجغرافية | | ٥٢١ |
| الموارد الطبيعية | | ٥٢٢ |
| الكفاية الصناعية | | ٥٢٣ |
| السكان | | ٥٢٥ |
| الروح القومية | | ٥٢٩ |
| الصفات الدبلوماسية | | ٥٣٤ |
| أسس الدبلوماسية الناجحة | | ٥٤٠ |
| الكتلتان الرئيسيتان والسياسة الدولية | | ٥٤٧ |
| نوعان أساسيان من الحروب (حرب الدول | | ٥٥٩ |
| الصناعية الكبرى ، وحرب المستعمرات) | | |
| مشكلات العالم الرئيسية | | ٥٦٧ |
| (١) التل | | ٥٦٨ |
| (٢) الأحلاف | | ٥٧٥ |
| أحلاف الكتلة الغربية | | ٥٧٩ |
| أحلاف الكتلة الشرقية | | ٥٨٣ |

| الموضوعات | الصفحة |
|--|--------|
| الاحلاف آفة العلاقات السياسية الدولية | ٥٨٧ |
| (٣) البترول | ٥٩١ |
| بترول الشرق الأوسط والبترول العالمي | ٥٩٢ |
| كيف الاستفادة من بترول الشرق الأوسط | ٥٩٦ |
| البيئة الذرية | ٥٩٩ |
| السياسة الذرية للكتلة الغربية | ٥٩٩ |
| السياسة الذرية للكتلة الشرقية | ٦٠٨ |
| أم الوسائل السلبية لفض المنازعات الدولية | ٦١٦ |
| التحكيم | ٦١٦ |
| أمثلة في التحكيم الدولي (النزاع الفرنسي المكسيكي سنة ١٨٣٨ ، النزاع بين أسبانيا و تشيلي وتحكيم الهيئة الدبلوماسية في ستياجو بشأنه سنة ١٨٦٥ ، والنزاع بين فنزويلا من ناحية و إنجلترا و ألمانيا و إيطاليا من ناحية أخرى سنة ١٩٠٢ ، النزاع بين بوليفيا و البراجواي على الشاكو عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، النزاع بين تركيا و اليونان على تفسير معاهدة الصلح لسنة ١٨٩٧ ، التحكيم بخصوص الحرب الأسبانية الأمريكية سنة ١٨٩٨ ، التحكيم في النزاع بين العراق و تركيا على الموصل سنة ١٩٢٣ ، التحكيم بخصوص بعض حالات التوضعات المطلوبة للطفاء من امبراطوريات الوسط الموزومة في الحرب العالمية الأولى) | ٦٢١ |
| القضاء الدولي عموما | ٦٣٤ |
| قضية تحكيم الالباما | ٦٣٦ |
| القضاء الفني | ٦٤١ |

| الموضوعات | المبحث | الصفحة |
|---|--------|--------|
| المحكمة الدائمة للتحكيم | | ٦٤١ |
| المحكمة الدائمة للعدل الدولي | | ٦٤٤ |
| محكمة العدل الدولية | | ٦٤٧ |
| القضاء السياسي | | ٦٥٨ |
| مجلس عصبة الأمم | | ٦٥٨ |
| الجمعية العمومية لعصبة الأمم | | ٦٥٩ |
| مجلس الأمن | | ٦٦٢ |
| حق الاعتراض | | ٦٦٥ |
| نوايا الدول وأثرها في قرارات مجلس عصبة الأمم | | ٦٦٨ |
| ومجلس الأمن وتنفيذ الاتفاقات الدولية | | |
| أمثلة في المنازعات الهامة التي شجرت بين الدول | | ٦٧٦ |
| قيا بين الحرية العالميين (النزاع بين إيطاليا | | |
| واليونان ، النزاع بين هنجاريا ورومانيا ، النزاع | | |
| الياباني الصيني ، النزاع بين إيطاليا والحبشة ، النزاع | | |
| بين ألمانيا وبولونيا) | | |
| أمثلة في المنازعات الهامة التي شجرت بين الدول | | ٦٨٦ |
| بعد الحرب العالمية الثانية (النزاع بين الهند | | |
| والباكستان بشأن كاشمير ، تقسيم فلسطين ، | | |
| النزاع بين مصر وانكلترا لطلب مصر وجوب جلاء | | |
| الجيوش البريطانية عنها ، النزاع بين كوريا الشمالية | | |
| وكوريا الجنوبية ، النزاع حول حق قتيش سفن | | |
| اسرائيل في المياه المصرية ، أزمة حصار برلين ، | | |
| النزاع بين الكنتلين الغربية والشرقية بشأن الحريات | | |

| الموضوعات | الصفحة البحث |
|---|--------------|
| في هنجاريا ، النزاع بشأن تأميم شركة قناة السويس وقيام سلطات قوة الطوارئ النولية ، مشكلة قبرص ، مشكلة الجزائر) | |
| القضاء الجنائي الدولي | ٧٣٥ |
| الجرائم الدولية | ٧٤٣ |
| مصادر القضاء الدولي (القانون الطبيعي ، معاهدات وستاليا ، الثورتان الأمريكية والفرنسية . مؤتمر فينا ، مؤتمر باريس ، مؤتمرات لهاي ، ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة) | ٧٥٢ |
| عالم واحد | ٧٥٠ |
| سوق أوروبا المشتركة والأورATOM | ٧٨٤ |
| أمثلة في نظرات الفلاسفة إلى الجماعات السياسية :- | ٧٨٧ |
| سبينوزا | ٧٨٨ |
| شوبنهاور | ٧٨٩ |
| كانت | ٧٩٠ |
| روسو | ٧٩١ |
| هيجل | ٧٩٢ |
| كلود ما كس | ٧٩٣ |
| أوجست كونت | ٧٩٤ |
| برجسن | ٧٩٤ |
| بول سارتر | ٧٩٥ |
| رأى أناتول فرانس في تاريخ الإنسانية | ٧٩٧ |
| الخلاصة | ٨٠٠ |

| الموضوعات | للبحث | الصفحة |
|---|-------|--------|
| الملحقات | | ٨٢٧ |
| تمهيد | | ٨٢٧ |
| الملحق الأول (ميثاق الأمم المتحدة) | | ٨٢٨ |
| الملحق الثاني (النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية) | | ٨٧٢ |
| الملحق الثالث (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) | | ٨٩٥ |
| الملحق الرابع (الإتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة مصر بشأن وضع قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في مصر) | | ٩٠٥ |
| فهرس حسب ترتيب الحروف الهجائية للموضوعات والأحداث والحوادث والمواقع والأعلام والأسماء | | ٩٢٥ |
| فهرس عام حسب ترتيب الباحث والموضوعات | | ٩٣٨ |

تصويب

| المصحة | الخط | ترتيب الحروف أو الكلمات أو الباريات للقصود تصويها بالأرقام من اليمين إلى اليسار | الحرف أو الكلمة أو العبارة الصائبة |
|--------|------|---|---------------------------------------|
| ٢٤ | ٤ | ٢-١ | 1953 - 1955 |
| ٢٥ | ١٣ | ١ | 1952 |
| ٢٦ | ١٠ | ٥ | Duroselle |
| ٥٣ | ١٤ | ٤٤٣ | الامبراطور شارل سكان |
| ٥٦ | ١٥ | ١٤٤١٣ | ما بين |
| ٦٦ | ١ | ١٤٤١٠ | الدولة الصناعية |
| ٦٩ | ١٢ | ١٤٤١٠ | وقت القتال |
| ١٠٠ | ٢٥ | ٧٤٦ | Les Théories |
| ١٠٣ | ٢ | ٨ | Institutions |
| ١٣٦ | ١٩ | ١٣٤١١٤١-٥٩٤٨ | ودلائقهم وخصوصهم |
| ١٤٧ | ٧ | ٨٤٧ | السلام المسلح |
| ١٧١ | ١٩ | ٦ | يفضل |
| ١٧٣ | ٢٠ | ٧٠٦٠٥ | لم تأت فجأة |
| ١٧٥ | ١٢ | ٦٥٥٤ | الغلاقات السياسية |
| ٢٠١ | ٢٢ | ٨٤٧ | الدولية |
| ٢٢٤ | ٢ | ١١ | بأهداب الدين |
| ٢٤٥ | ١٥ | ٤ | أيرلندا |
| ٢٤٥ | ١٦ | ١١٤١٠ | جديرة |
| ٢٤٥ | ٢٠ | ٥ | سياسة الدولة |
| ٢٥٢ | ١١ | ١٣٤١١٤١-٥٩ | تتبع |
| ٢٥٥ | ٢٠ | ٩٠٨٤٧ | تزلزل إلى صريح |
| ٢٥٧ | ٣ | ١٤ | السياسة |
| ٢٦٤ | ٥ | ٤ | مساعدة سنة ١٨٥٦ |
| ٢٦٤ | ٥ | ٤ | يرمونها بكثرة |
| ٢٦٤ | ٥ | ٤ | امتدحت |
| ٢٦٥ | ٦ | ١٠٤٩١٨ | Dictature ou |
| ٢٦٥ | ٧ | ٨٤٧ | Liberté |
| | | | للويس مارليو |

تابع التصويب

| الصفحة | الطر | ترتيب الحروف والكلمات أو الباركات المقصود تصويبها بالأرقام من اليمين إلى اليسار | الحرف أو الكلمة أو الباركة الصائبة |
|--------|------|---|---------------------------------------|
| ٣٥٠ | ١ | ١٠,٩,٨,٧ | ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٣ |
| ٣٦٢ | ٩ | ٨,٧ | القططون تصويبها |
| ٣٧٤ | ١٢ | ٢,١ | سحب لاعة |
| ٣٩١ | ٦ | ٧,٦ | يثار منه |
| ٤١٤ | ٩ | ٤,٣,٢,١ | وعلاوة على عدد |
| ٤٢٧ | ١١ | ١٣,١٢,١١ | الرد أن عليها خاشعة |
| ٤٣٧ | ١٣ | ٢,١ | فردريك الثاني |
| ٤٣٩ | ٧ | ٦,٥ | الماسة الثولين |
| ٤٤١ | ٧ | ١٣,١٢ | سنة ١٩٤٤ |
| ٤٤٦ | ٩ | ١ | المسعة |
| ٤٦٤ | ١٦ | ٨,٧ | تطورت الملة |
| ٥١٧ | ٦ | ١٠ | Activites |
| ٥١٨ | ٢ | ٦ | Foundation |
| ٥٢٧ | ٢ | ١١,١٠,٩ | اثنى عشر أوروبا |
| ٥٤٧ | ٤ | ٤,٣ | يتكرر مودعا |
| ٥٤٧ | ٩ | ٩ | وستاليا |
| ٥٥٨ | ١٠ | ١٣,١٢ | فيما وراء البحار |
| ٥٦٢ | ١٤ | ٩,٨ | دولة عظمى |
| ٥٨٢ | ٥ | ٢,١ | سياسية عسكرية |
| ٦١٨ | ١٤ | ٦,٥,٤ | وعادت الأحوال |
| ٦٤٦ | ١٦ | ٣,٢,١ | لسنة ١٩١٩-١٩٢٠ |
| ٦٤٩ | ٢ | ٦,٥ | أشرك اللضاة |
| ٦٥٢ | ١٨ | ٣,٢,١ | طلب هذا الإبقاء |
| ٧٤٤ | ٢١ | ١٣,١١,١٠ | ووافقت عليه |
| ٧٦٩ | ٥ | ٥,٤,٣ | ووافقت عليه |
| ٧٧٦ | ٤ | ١٢,١١ | بإعلان وبلوغ النائية |
| ٧٨٩ | ١٧ | ٣,٢,١ | وترى في |
| ٨٠١ | ٩ | ٢,١ | تجود الدولة |
| ٨٢٩ | ١٤ | ١١,١٠,٩ | الاقتصادية والاجتماعية |

أهم بحوث وكتب المؤلف وهي :

في الملكية الصناعية ، والتشريع التجارى المقارن والتكميل ، والاقتصاد ،
والعلاقات السياسية الدولية ، والقانون العام ، وعلم السياسة .

الكتب :

- ١ — د مقدمة في الدراسات الاقتصادية من الناحية العملية ، نشر في مايو
سنة ١٩٤٨ ، ويقع في نحو ٥٠٠ صفحة .
- ٢ — العلاقات السياسية الدولية في ضوء القانون الدولى العام ، نشر في
يونيه سنة ١٩٤٩ ويقع في نحو ٦٠٠ صفحة .
- ٣ — الاتجاهات الاقتصادية والسياسة الحديثة ، نشر في يونيه سنة ١٩٥٠ ،
ويقع في نحو ٤٠٠ صفحة .
- ٤ — والسياسه والحكم في ضوء المبادئ المقارنة ، نشر في يونيه سنة ١٩٥٢ ،
ويقع في نحو ٥٦٠ صفحة .
- ٥ — د بحوث في السياسة ، نشر في يونيه سنة ١٩٥٣ ، ويقع في نحو
٤٠٠ صفحة .
- ٦ — د الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين ، نشر في مايو سنة ١٩٥٤ ، ويقع
في نحو ٤٣٠ صفحة .
- ٧ — د أصول العلاقات السياسية الدولية ، نشر في يونيه سنة ١٩٥٧ ،
ويقع في نحو ألف صفحة .

البحوث :

- ١ — بحث في تنظيم الصناعة ومكافحة النش في الشوكولاته في سويسرا وما يحسن اتباعه عندنا .
 - ٢ — بحث في تنظيم صناعة وتجارة ومنع غش الصابون في الخارج وفي مصر .
 - ٣ — بحث في تنظيم تجارة وسوق الصوف في الخارج وفي مصر .
 - ٤ — بحث في مكافحة النش التجارى ، ودراسة تحليلية لقوانين النش التجارى في فرنسا وانجلترا وما يحسن اتباعه عندنا .
 - ٥ — بحث في نظام المخازن العامة وتثريب سند المخزن في فرنسا وغيرها وما يحسن عمله في مصر .
 - ٦ — بحث في نظم المخازن العامة المبردة من الناحيتين الاقتصادية والتشريعية مسترشدا بمخازن ميناء المافى في فرنسا .
 - ٧ — بحث في نظام السند الزراعى وآثره في تسهيل عمليات التسليف الزراعى في فرنسا وإمكان الأخذ بهذا النظام في مصر .
- (وكل هذه البحوث نشرت تباعا من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٦ في مجلة التجارة والصناعة التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة ، وكانت مصلحة ، وتقع جميعها في نحو ٥٦٠ صفحة)
- ٨ — بحث في نظم التسليف الصناعى وتثريب رهن المحال التجارية والصناعية وقوانين التعاون الصناعى وإنشاء البنك الصناعى وإمكان الأخذ والعمل بهذا النظام في مصر .
 - ٩ — بحث في سوق القمح وتقلبات أسعاره ونظم التسليف عليه في الخارج

وسحب السند الزراعى على القمح المخزون فى الخارج وإمكان العمل بهذا النظام فى مصر .

١٠ — بحث فى ضريبة الميراث وأهميتها وتطوراتها فى الخارج وإمكان الأخذ بذلك فى مصر .

١١ — بحث فى مبادئ الملكية الأدبية والفنية والصناعية فى الخارج والعمل على إدخال هذه النظم فى مصر .

(وكل هذه البحوث نشرت تباعا ما بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٤٣ فى مجلة الثروة التجارية لقاهرة وتقع فى نحو ٣٥٠ صفحة) .

١٢ — رسالة الدكتوراه فى القانون والاقتصاد بالفرنسية بعنوان « الضرائب فى الاسلام » — كلية الحقوق جامعة باريس سنة ١٩٣٠ وتقع فى نحو ١٥٠ صفحة .

« *La Conception de l'Impôt chez les Musulmans* »

١٣ — بحث بالفرنسية « فى مكافحة بطالة الشبان المتعلمين فى الخارج وفى مصر » نشر فى مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٧ وتقع فى نحو ٢٧ صفحة .

« *La Chômage des Intellectuels en Egypte et ailleurs* »

« *L'Egypte Contemporaine* » 1937

١٤ — بحث بالفرنسية فى « البناء الاقتصادى لمصر » ونشر فى مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٨ وتقع فى نحو ٣٠ صفحة .

« *La Structure Eronomique de L'Egypte* » *L'Egypte Contemporaine-1988*

١٥ — رسالة بالفرنسية ألفت فى المجمع العلمى المصرى فى نوفمبر سنة ١٩٥١ بعنوان « العلاقات الاقتصادية بين مصر وأوروبا » من سنة ١٨٥٠

إلى سنة ١٨٨٢ من واقع تقارير لم تنشر بعد لتتواصل فرنسا في مصر
في ذلك العصر ، ونشرت بمجلة الجمع العلمى وقّع في ١٦ صفحة في
المجلد رقم ٣٤ دورة ١٩٥١ — ١٩٥٢ .

« *Les Relations Economiques entre l'Egypte et l'Europe de
1858 à 1882 d'Après les Rapports Inédits des Consuls de
France* » Bulletin de l'Institut d'Egypte T. XXXIV
Session 195' - 1952 - Le Caire.

١٦ — بحث بالفرنسية قّم إلى المؤتمر الدولى للعلوم السياسية الذى عقد في
لهاى برطاية اليونسكو في سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعنوان « اشتراك المرأة
في الحياة السياسية في مصر ، وطبعم المؤتمر في حينه ونشره ، ويقع في
سبع صفحات .

« *La Participation de la Femme à La Vie Politique en
Egypte* » Congrès International des Sciences Politiques-La
Haye - Septembre 1952 (U.N.E.S.C.O)

١٧ — بحث بالعربية والفرنسية قّم إلى الاجتماع العلمى الذى نظم في هيئة
مؤتمر بمقره هيئى اليونسكو، وجمعية الدراسات الدولية . وعقد الاجتماع في أثينا
في أكتوبر سنة ١٩٥٢ وهو بعنوان « تفقيح الممتور المصرى ليمشى والانجماهام
الاقتصادية الحديثة ، ويقع في ١٧ صفحة ، ونشر بواسطة المؤتمر المذكور .

« *L'Amendement de la Constitution Egyptienne d'Après
les Tendances Economiques Modernes* » Symposium tenu à
Athènes (Octobre 1952) organisé par L' (U.N.E.S.C.O)
et la Société d'Etudes Internationales.

١٨ - تقرير يتناول «دراسة العلوم السياسية في الجامعات المصرية» قدم إلى المؤتمر الدولي للعلوم السياسية الذي عقد تحت رعاية اليونسكو في سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وطبع ونشر في جينه ، ويقع في اثني عشرة صفحة .

Rapport Concernant « L'Enseignement des Sciences Politiques aux Universités, Egyptiennes » présenté au Congrès International des Sciences Politiques-La Haye September 1952 (U.N.E.S.C.O)

١٩ - تقرير عام صدر بمقر جمعية اليونسكو بعنوان «العلوم الاجتماعية في الدراسات العالية للعلوم السياسية» وضعه الأستاذ روبسون الأستاذ بجامعة لندن بالاشتراك مع ستة مقررين للتقرير وضمنهم المؤلف لينوب عن الجامعات المصرية ، وصدر التقرير بالانكليزية والفرنسية في مارس سنة ١٩٥٥ ويقع بالفرنسية في ٢٨١ صفحة .

« Les Sciences Sociales dans L'Enseignement Supérieur de Science Politique » Rapport de l'Unesco, Rédigé par. Prof. Robson « Université de Londres » - Mars 1955 - en 281 pages, un des rapporteurs nationaux collaborant au rapport » Prof. A. El Emery, l'auteur.

٢٠ - تقرير إلى المؤتمر الدولي الثالث للعلوم السياسية الذي عقد في المدة من ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٥ إلى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٥ في استوكهولم برعاية هيئة اليونسكو ومثل فيه المؤلف الجامعات المصرية ، وقدم المؤلف التقرير بناء على طلب المؤتمر حسب توزيع جدول الأعمال ، وعنوان التقرير «الدول الكبرى والدول الصغرى في المحيط الدولي» ، ودججه باللغة الفرنسية ، ويقع في عشر صفحات .

« Grands et Petits Etats dans L'organisation Internationale » Rapport Présenté par l'auteur à la demande du 8^{iem} Congrès International de Science Politique tenu à Stockholm - (U.N.E.S.C.O.) Août 1955

٢١ - تقرير آخر إلى المؤتمر المذكور بعنوان « دور الأحزاب السياسية في الديمقراطية ». دمج المؤلف حسب توزيع جدول الأعمال باللغة الانكليزية في نفس التاريخ السابق ، ويقع في احدى عشرة صفحة .

« *Role of Party Systems in Democracy* » by the author to the
3rd International Congress of Political Science (U.N.E.S.C.O)
Stockholm- August 1955

٢٢ - بحث بالعربية بعنوان « تطور المذاهب السياسية في كل من الشرق والغرب » قدمه إلى مؤتمر العلوم السياسية الذي عقد في القاهرة برغبة المؤلف في أبريل سنة ١٩٥٦ تحت رعاية هيئة اليونسكو ، وقد طبع التقرير بمسرة الهيئة المذكورة في خيئه ، ويقع في خمس صفحات .

مطبعة العاروم
١٦٢ شارع بورسعيد
(الخليج العربي سابقا)

